



4343  
 51A  
 CHY-8-ED

۳۶۳۷۵	دانشگاه تهران
۲۳	فصلنامه
۱۲۷	شماره



﴿ الجزء الاول ﴾

من حاشية العالم الصلابة شمس الدين

الشيخ عسفة ادسوق على الشرح

الكبرى لابي الوكا سبيدي

احمد الدردور مدهما

الله رحمة

١٠١

﴿ دوها شه ﴾

امرح المذكور في حري قدتر امن نام هذا عمل المرويا

﴿ مفتح سب دفت - امر اعانه لمهديا ﴾



﴿ امة الاولى المشيخة لمحمد ﴾

لمالكه ابو ليرت سبيدي موحسين لحاشا

سنة ١٣٢٣

محرره



رسول الله

محمد

لا اله الا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كل ذوى الاحلام بمعرفته علم الحلال والحرام وهداهم لاستخراج درر الاحكام  
فاستخرجوها من بحرهما وأردعوها كنزها بدقائق الافهام والصلاة والسلام على من اتي بالكلام  
والحسن واقتصره الكلام وعلى آله واصحابه الخاطين لشرعته من العير والتبديل على ممر السنين  
والايام (وبعد) فيقول العبد الفقير محمد بن محمد عرفة الدسوقي المالكي هذه عقيدات على شرح شيخنا  
العلامة مفيد الطالبين ومربي المريدين المرحوم الشيخ احمد الدويري العدوي لمختصر العلامة آبي الضياء  
خليل بن اسحق الذي الفه في الفقه على مذهب امام الائمة ونجم السنة الامام مالك بن انس اقتبسنا من  
كتب الائمة الاعلام مشيراً بما سوره بن للعالم العلامة سيدي محمد البناي محشى الشيخ عبد الباقي وبما  
سوته طي للعلامة الشيخ مصطفى الرصاصي محشى التائي وبما سوره ح للعلامة سيدي محمد الحطاب  
وحيث قلنا شيخنا فلما راد به شيخنا العلامة ابو الحسن علي بن احمد الصعيدي العدوي محشى الحرثي  
وصاحب التآليف الشريفة والتحقيقات المنيفة وحيث ذكرت عقب فلما راد به العلامة الشيخ  
عبد الباقي الزرقاني وحيث ذكرت شب فلما راد به الشيخ ابراهيم الشيرينخي وحيث ذكرت خش  
فلما راد به العلامة سيدي محمد الحرثي وحيث ذكرت حج فلما راد به مجموع خاتمة المحققين العلامة الشيخ محمد  
الامير واسأل الله التوفيق لتأليفها والنفع بها كما نفع بأصلها وهو حسي وبسم الوكيل (قوله سم الله  
الرحمن الرحيم) لا بأس بالتكلم عليها من حيث الفن المشروع فيه المؤلف فيه هذا الكتاب فنقول ان  
موضوع هذا الفن افعال المكلفين لانه يبحث فيه عنها من جهة ما يعرض لها من وجوب ونذير وحرمه  
وكراهة ولاشأن الاثنيان بهذا الجلة فعمل من الافعال وحيث ذقنا ان حكم البسطة الاصلية التذلل لانا  
ذكر من الاذكار والاصلي في الاذكار ان تكون مندوباً كذا التذلل في الاثنيان بها في اوائل ذوات البال  
ولو شعرا كما انقطع عليه كلام ح وبكى الخلاف قبل ذلك عن الشيخ والزهرى وحله على شعر غير العلم  
والوعظ ثم قد تعرض لها الكراهة وذلك في صلاة القرية على المشهور من المذهب وعندنا الامور المكروهة

كشرب الخليلين وتحرم إذا أتى بها الخنب على أنها من القرآن لاعتقائهم أنها ذكر بقصد التحصن وكذا  
 تحرم عند الأتباع بالحرام على الظاهر وقيل بكراهتها في تلك الحالة وإن شاء شيعنا في حاشية آخره وتحرم  
 في ابتداء عند ابن حجر وقال الرمي بالكراهة وأما في اثنا عشره عند الأول وقد تبعد عند الثاني ولم أر  
 لأهل مذهبنا شيئاً في ذلك وليس لحاجة وجوب الإبدال ولا يقال إن البسلة توجب عند ذلك كتمع الذكر  
 والقنطرة لا تاحول الواجب مطلق ذكر الله لأخصر البسلة كما عليه المحققون في شيء آخر وهو أنه هل  
 يجب الإبدال ولو في صلاة الفريضة غزاة من نذر صوم رابع النحر ومن نذر صلاة ركعتين بعد العصر أو لا  
 يجب أن يوفي بذلك النذر لم أر من تعرض لذلك والطاهر الأثر ومخصوصاً وبعض العلماء من أهل المذهب  
 يقول بوجوبها في الفريضة وهذا إذا كان غير ملاحظ بالنذر لها النحر ورجح من الخلاف والاكثارية واجبة  
 قولاً واحداً والطاهر إنما لا يكون مباحاً لأن أقل مراتبها ذكر وأقل أحكامه أنه مندوب وقول  
 المصنف وجازت كتمع ذكر بقول الموهوم ذلك وقول الشاطبي هو في الأجزاء من تلاه المراد به علم تأكد  
 الطلب في الكراهة فلا ينافي أن أصل التدب ثابت وإن الإنسان إذا قلها لحصل له الثواب وكون الإنسان  
 يذكر الله ولا ثواب له ببسببها **(قوله الذي)** تمت لاسم الجلالة ومن المعلوم أن الموصول وسببه في  
 تأويل المشتق فكأنه قال الجدل للفضل لعلماء الشيعة على غيرهم وأما عدل عن التعبير بالوصف  
 المشتق الموصول مع أن المشتق أخصر لأن صفاته تعالى كسبائه توقفة على المختار فلا يجوز أن يطلق  
 عليه الأمور وعن الشارع إطلاقه لم ير إطلاق للفضل عليه فذاً أو قول بالموصول لوصفه بصلته وإذا  
 علمت أن الموصول وسببه في تأويل المشتق وأن الموصوف وصفته كالتى الواحد وإن تعليق الحكم بمشتق  
 يؤذن بصلية مأمته الاشتقاق على أن هذا الجدال واقع من المصنف مقيد واقع في مقابلة بصفة ثواب عليه ثواب  
 الواجب لأنه مطلق واقع في مقابلة ذات الله وصفاته **(قوله الشيعة)** المراد بها الأحكام التي شرعها الله  
 لعباده منها بغيرها بمعنى التسبب وهي شريعة باعتبار شريع الشارع لها معنى إضافية باعتبار  
 أنها على تشكيك وتسمى إضافية باعتبار أنها يتدين ويعتد بها والمراد بعلماء الشيعة العلماء الملتزمون  
 لها ترواوا استنباطاً واحدة **(قوله على من سواهم)** أي على من كان معار لهم أي الجدل الذي جعل  
 علماء الشيعة أفضل وأشرف من كان معار لهم بناء على ما قاله ابن مالك من أن سوى بمعنى غير وقال غيره  
 أنها اسم مكان وفي هذا راحة استهلال لأنه يشيرون به في هذا الكتاب الأحكام الشرعية **(قوله في)**  
 الدارين أي يليقون لهم في الدارين الدنيا والآخرة أما لجوهم الهم في الدنيا فظاهر وأما في الآخرة  
 فبالنظر لشفاعتهم لهم في رفع الدرجات والمنازل بناء على أن هذه الشفاعة غير محصورة به على الله عليه وسلم  
 وقيل تعليمهم إياهم بقبضة النعمى على الله عز وجل **(قوله واجتباهم)** أي واختارهم في إزاله ذلك عن  
 عداوتهم من العلماء **(قوله الأعظم)** أي من كل عظيم **(قوله الأكرم)** أي من كل كريم **(قوله وعلى سائر)**  
**(الح)** أي باقي من السورة بمعنى البقية أو أن سائر بمعنى جميع أخذناه من سور الباري المخط جميعها **(قوله)**  
**وآل كل** أي وعلى آل كل أتباع كل واحد منهم أي من المرسلين وقوله والقراءة أي قرابة الأنبياء أي  
 أقارب كل واحد منهم وقوله والتابعين أي للصحابة وقوله وعلى سائر أئمة الدين أي بأئمتهم فهو عطف مفار  
 أو جميعهم فيكون عطف عام والمباصل أن سائر قيل أنها بمعنى إني وقيل بمعنى جميع وكل منهما صالح هنا  
**(قوله خصوصاً)** معمول محذوف أي أخص تلك الصلاة بعد من تقدم الأربعة المقتدين خصوصاً **(قوله)**  
**إلى يوم الدين)** أي الجرام هو يوم القيامة وأما سمي يوم القيامة يوم الجزاء ولو قرع الجزاء على الأعمال  
 فيه ثم إن العايات جعلت واجبة للمقتدين فلا بد من حذف والمعنى ومقتد بهم حالة كونهم مستمرين  
 طائفة بعد طائفة إلى قرب يوم الدين لأن الساعة لا تقوم إلا على شرار الناس الكفار وإن جعلت واجبة  
 للصلاة والسلام كان ذلك كناية عن التأيد أي الصلاة على من ذكر حاله كونها مستمرة إلى ما لا نهاية على  
 ما جرت به عادة العرب من ذكر العايات وأراد أن لا يد كفاً قوله

الحمد لله الذي فضل  
 علماء الشيعة على من  
 سواهم وجعلهم ملجأ  
 لعباده في الدارين واجتباهم  
 والصلاة والسلام على  
 النبي الأعظم والرسول  
 الأكرم سيدنا محمد صلى الله  
 عليه وسلم وعلى سائر أئمة  
 من النبيين والمرسلين  
 وآل كل الصالحين القريبين  
 والتابعين وعلى سائر أئمة  
 الدين خصوصاً الأربعة  
 المقتدين ومقلديهم إلى  
 يوم الدين

إلى الضياء سيدي خليل  
 اقتصرت فيه على فتح  
 مغلقه وتيسيد مطلقه  
 وعلى المختصر من أقوال  
 أهل المذهب بحيث متى  
 اقتصر على قول كان  
 هو الراجح الذي يجب به  
 القنوي وإن اعتمد بعض  
 الشراح خلافه وبالله  
 تعالى استعين وعليه  
 أو كل فانه المولى الكريم  
 الذي عليه المعول  
 وقال المصنف رضى الله  
 تعالى عنه وعنايه وجعنا  
 معه في دار السلام بسلام  
 مع مزيد الانعام والاکرام  
 (بسم الله الرحمن الرحيم)  
 أي أوّل لأن الأولى تقدر  
 المتعلق من مادة ما جعلت  
 البسملة مبدأ له والابتداء  
 به مندوب كالجملدة  
 والصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم إذ الابتداء  
 قسما حقيقى وهو مالم  
 يسبق شئ وأضاف وهو  
 ما يقدم على الشرع في  
 المقصود بالذات وأنه شئ  
 واحد وهو ما تقدم إمام  
 لمقصود أن كان ذا  
 أجزاء (يقول) أسله يقول  
 كيف نختص نختص  
 الضمة الثقيلة على الواو  
 إلى الساكن قبلها (الفقير)  
 فعيل صفة مشبهة أوصيغه  
 مبالغة من الفقر أي الحاجة  
 أي الدائم الحاجة أو الحاجة  
 كثيرا في نسمة العبد الفقير

أذا ناب عنكم أسود العين كنتم • كراما وأتم ما قام الأمم  
 (قوله آخر الصاد) أي أشد العباد افتقارا إلى مولاه وهذا مبالغة في كل مخلوق مفتقر إلى خالقه ابتداء مولاهما  
 في كل مكوّن يكون فليس أحد أشد افتقارا من أحد (قوله شرح مختصر) أي من الشيخ عبد الباقي  
 والشيخ بنيتي والتأني ومن حاشية شيخنا على الحرشي والعبد في ذلك الأول (قوله على فتح مغلقه) أي بيان  
 تراكيبه فالمراد من مغلقه تراكيبه أي عباراته الصعبة والمراد فتحها تبينها وتوضيحها على طريق المجاز  
 بالاستعانة قد شبه صعوبة التأكيذ بفتح الأبواب بجمع عسر التوسل المطلوب مع كل واستعير اسم  
 المشبه بالمشبه على طريق الاستعانة الصريحة التبعية والفتح ترشيح مستعار للبيان تشبه البيان بالفتح  
 واستعير اسم المشبه بالمشبه (قوله بحيث متى اقتصر) أي طاعة كون ذلك الاختصار ملتصقا بالفتح  
 أي متى اقتصر الخ ومتى هنا شرطية وهي في الأصل ظرف زمان وقد توسع فيها استعمال للمكان والمراد  
 بها هنا المكان أي محل الرقم أي بحيث أتى في أي مكان اقتصر فيه على قول كان هو الراجح (قوله)  
 وبالله تعالى استعين) أي واستعين بالله على تأليف هذا الشرح أي اطلب منه الإعانة على تأليفه أي  
 اطلب منه أن يخاف في قدرة على ذلك (قوله وعليه أو كل) أي افوض أموري كلها إليه وقوله الذي - ليسه  
 المعول أي الاعتاد (قوله وعنايه) أي ورعى عنايته (قوله في دار السلام) أي دار السلامة من  
 الآفات والكدرات وهي الجنة مطلقا وقوله بسلام أي طاعة كون ذلك الاختصار ملتصقا بالفتح  
 وبثبائدها صاحبين لمزيد الانعام (قوله لأن الأولى الخ) علة لتقدير المتعلق خامسا لعلها كانت  
 مثلا وقد فرض لأن الأصل في العمل بالفضل ومؤخر الأداة المحصر والاهتمام (قوله لأن الأولى الخ)  
 إما كان أولى لأن محل المتعلق من المادة المذكورة البق بالمعالم لأن كل شارع في شئ يضم مرما جعلت  
 التسمية مبدأ له وأولى بتأدية المرام أي المطلوب بالذات لذلك التقدير حيث تدعى تلبس الفعل كله بالبسملة  
 على وجه التبرك والاستعانة (قوله من مادة ما جعلت الخ) أي من مادة تأليف أو كل وشرب وقوله  
 مبدأه أي ابتداء أو أوله (قوله والابتداء بها) أي في الأمور ذوات البال ولو شعرا (مندوب) وقد  
 تعرض الكراهة لا ابتداءها كابتداء المكروهات وقد يصح كابتداء المحرمات على الظاهر وقيل  
 بالكراهة ولا يكون الابتداء بها واجبا إلا بالنذر ولا يكون مباحا وقد علمت حاصل ما في المقام (قوله)  
 إذا ابتداء قسما الخ) هذا جواب عن سؤال مقدّمهم من الكلام تهديره إذا كان لا ابتداء بكل من  
 البسملة والجملدة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبا فكيف يتأى لا ابتداء باللائحة  
 في أن واحد مع أن لا ابتداء واحد بقوة الابتداء بغيره فأجاب بأنه يتأى ذلك لأن لا ابتداء قسما الخ  
 (قوله وهو مالم يسبق شئ) أي وهو ابتداء لم يسبق متعلقه بشئ (قوله بالذات) أي فيجعل الابتداء بالبسملة  
 حقيقا لقوله قد يتأى ويجعل الابتداء بغيرها كالجملدة والصلاة أضاف (قوله وأنه) أي لا ابتداء شئ واحد أي أن  
 المراد لا ابتداء بكل من البسملة والجملدة والصلاة لا ابتداء العرفي الذي يتبرع عند الشرع في المقصود فيكون  
 شاملا للبسملة والجملدة وغيرهما ولا يكون لا ابتداء واحد مقفولا لا ابتداء بغيره حيث (قوله بنقل الضمة  
 الثقيلة على الواو) وأما نقلت تلك الضمة على الواو هنا لكونها لا ضرورة أذهى حركة بخلاف هذا ولو فأن  
 الضمة فيه لم تنقل على الواو لأنها حركة إعراب عارضة بصر وضاعف الرفع وزول عند عده وهذا اندفع  
 ما يقال أن الضمة إنما تنقل على الواو إذا تحرك ما قبلها لا إذا سكن ولذا أعرب دولو بالحرك وأجاب أيضا  
 بأن ما انحططت الضمة على الواو في الاسم لحقه وإما الفعل فهو قبله والتثنية لا يحتمل ما فيه نقل فأن نقلت  
 الضمة لأجل التثنية وإنما كان الفعل قبله لا تركب مدلوله من الحدث والزمان والسبب (قوله من الفقر) أي  
 مأخوذ من الفقر ووله أي الحاجة هي بمعنى الاحتياج (قوله أي الدائم الحاجة) راجع لقوله صفة مشبهة  
 وقوله أو الاحتياج كثيرا راجع لقوله صيغة مبالغة فهو لفوض أمره تبين وقوله كثيرا أي احتياجا كثيرا أو كثيرا  
 كثيرا أو في نسمة العبد الفقير

والمراد بالعبء المحلولة أنه تعالى لكونه اوجد من العدم (المضطر) اسم مفعول ٥ من الاضطراب اى شدة الاحتياج فهو اخبر

من التقير وهذا اللفظ  
مما يتعد فيه اسم الفاعل  
واسم المفعول والحركة  
الفارقة بينهما بالانعام  
واصله مضطر تركنصر  
فابدلت الاء طاء ووقوعها  
بعد الضاد وأدخمت الراء  
في الراء (لرجة زبه) اى  
عقوه وانعامه (المنكسر  
خاطره) يقال فلان منكسر  
الخاطر اى حزين مسكين  
ذليل لكونه لا يعبأ به  
والمراد بالخاطر الملب  
وحقيقة الانكسار تفرق  
اجزاء المتصل الصلب  
اليابس كالخبر والصا  
بختلاف اللين فان تفرق  
اجزائه يسمى قطعاً كالبحم  
والتوب فطلاق الخاطر  
وهو ما يضطر الى القلب من  
الواردات على القلب مجاز  
مرسل من اطلاق الحال  
وارادة المحل ثم شبهه بشئ  
سلب كجرت تفرقت اجزائه  
بحيث ما دار لا ينضمع به ولا  
يباع به جامع الاحمال في  
كل على طريقة المكنية  
واثبات الانكسار تخيلية  
ثم هو كناية عن كونه  
حزناً مسكيناً ذليلاً  
لكونه لا يعبأ به عند اهل  
الله المذيقين (لقلة  
العمل) الصالح (والثقوى)  
اى امتثال الامورات  
واجتناب المنهيات  
وهكذا شأن العبد الصديقين من العلماء العاملين عرفوا اذ هم بالذل والهوان لا يشتموا على اولاة وى ولا فصل ولا احسان فعرفوا ربه

قيل والثاني اولى لان دأب الاحتياج صار مبرراً على ذلك فلا يكون عند شدة تألي بختلاف الثاني (قوله  
والمراد بالعبء المحلولة) غير هذا الى ان المراد بالعبء احداً لا عبء البعد اذ لا يصح ايرادته هنا  
لما قام له قوله بعد المنكسر خاطره اقله العمل والثقوى اذ لا يصح له بعد وصفه نفسه اذ لا يعودية التى هى  
من الصفات الكالية اعني ما ياتى بالذل والخضوع ان يصفها تأنيافاً بقية الثقوى لما بينهما من التثاقى ولا عبء  
السبح والشراء لان المصنف حار لوق الان راد اعتبار لازمه وهو الدل والانتكاسر ولا يصح ايرادته عند  
الدينار والدرهم الذى دعا النبي صلى الله عليه وسلم عليه بقوله نفس عبد الدينار والدرهم نفس وانكسر  
واذا شئت فلا تنش اذ لا يسوع لاحدان يدخل نفسه فيمن دعا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وقوله نفس  
بكسر العين اى هلك وقوله واذا شئت اى اساتيه شوكتى في جسمه والانتقاس اناعها بالمناقش كافي شب  
(قوله اى شدة الاحتياج) اى حزيناً فللمضطر معناه شدة الاحتياج المظهر الذى لا يرى لنفسه شيئاً من  
الحلول والقوة ولا يرى لاهوته الاموال (قوله فهو اخبر من التقير) اى سواء كان سفة مشبهة او صيغة  
مباعدة لعدم اخذ الشدة في مفهومه على كل حال وقوله اخبر من التقير اى اقل ايراد منه (قوله وهذا  
اللفظ) اى في حد ذاته يقطع النظر عن الواقع في كلام المصنف لان الواقع فيه اسم مفعول لا غير (قوله واصله)  
اى باعتبار ما وقع في المتن (قوله لوقوعها بعد الضاد) اى التى هى احد حروف الابطاق الاربعة الصاد  
والضاد والطاء والفاء والحاصل اننا الاعمال متى وقعت بعد حرف من هذه الحروف الاربعة فانها  
تطلب طاء نحو عظم ومطلب ومضرب لتسرى التثنية بالهاء بعده هذه الحروف واخترت  
الطاء لقر بها غير جامن الاء (قوله واذا غلبت الراء الخ) ولا يجوز ادغام الضاد في الطاء والاسئلة لاقلة الضاد  
بالادغام (قوله لرجة زبه) تنازعه كل من التقير والمضطر واعمل الثاني اذ لو عمل الاقل لوجب ان  
يضمرف في الثاني بحيث يقول المضطر لرجة زبه واللام يعنى اى ولا يجوز ان تكون للتجليل لتساد  
المعنى لان الراجعة علة للثني لا للنفرة لرجته صفة جلال لا لصدر عنها الفقر وآراء اللام على الى الاختصار  
ولا يجوز ان تكون اللام لتعدي لان الفقر والاضطرار يعيدان الى اى غاية فقره واضطراره الى ان يلوذ  
برجة زبه (قوله اى عقوه وانعامه) اشار الى ان الراجعة صفة فعل وبصحة ان يرادها ارادة انعامه  
فكون صفة ذات الراب معناه الملك والسيد او معنى الربى والمبلغ شيئاً فانياً (قوله خاطره) بالرفع  
فاعل بالمنكسر (قوله لا يعبأ به) اى لا يعتنى به (قوله اجزاء المتصل) اى اجزاء الشئ المتصل وقوله  
الصلب ضم الصاد (قوله من اطلاق الحال وارادة المحل) اى والعلاقة الحالية بناء على التحقيق من انها  
وصف المنتقل منه او المحلية بناء على انها وصف المنتقل اليه او الحالية والمحلية معا بناء على انه يعتبر في  
العلاقة وصف كل من المنتقل منه والمنتقل اليه (قوله ثم شبه) اى القلب بشئ صلب اقله لفظ المشبه في  
هذه الاستعارة المكتبة ليس مذكورا بلفظه الموضوع له فهو على حدة ما قيل في قوله تعالى فاذا فاه الله  
لباس الجوع والوفد اه ولك ان تقول انه اطلق الخاطر على القلب مجازاً مرسل لعللاقة الحالية ثم شبه  
حزن القلب بالانكسار واستعار الانكسار للحزن واشتق من الانكسار منكسر بمعنى حزين وحشش  
فلحق حزن القلب وزليله لعللاقة العمل الخ وعلى هذا فلا كتابه ولا شئ اه او ان معنى قوله المنكسر  
خاطره المتألم قلبه فاطلق الخاطر واراد محله وهو القلب واطلق الانكسار الذى هو تفرق الاجزاء على  
ما يتسبب عنه وهو التألم مجازاً مرسل لعللاقة الحالية في الاثر والاسبية في الثاني (قوله ثم هو) اى ثم بعد  
ذلك جعل اللفظ تاماً كناية الخ (قوله لقله العمل) علة لانكسار خاطره وانما قد را الوصف بالصالح  
لا لجملة التعليل لان القلب لا ياتى الا من قلة العمل الصالح فالحذف قرينة وعطف الثقوى على العمل  
من عطف الخاص على العام لان العمل قد يكون امتتالا وقد لا يكون امتتالا لذكر (قوله عرفوا)  
انفسهم) اى ان يعرفوا انفسهم بالثقل فيسبب عن ذلك معرفتهم لربهم فيسبب عن ذلك انفسهم يكونون في  
وهكذا شأن العبد الصديقين من العلماء العاملين عرفوا اذ هم بالذل والهوان لا يشتموا على اولاة وى ولا فصل ولا احسان فعرفوا ربه

فكانوا في مقدس في عند مليك مقتدر رضي الله عنهم والمصنف كان من اهل الكنف شيخه عبد الله المنوفي (خليل) اسم المصنف هو بدل اوسان القبر المضطر او غير مبتدا محنوف اي هو خليل (ابن اسحق) نعمت خليل او غير لمخوف ابن موسى وهم من قال ابن يعقوب (المالكي) نسبة ٦ لما لا الامام لكونه كان يعبد على مذهبه ويبحث عن الاحكام التي ذهب اليها الافاد واستفادة

وهو نعمت ثان خليل لا لاسحق لانه كان حنفيا وشغل ولده بمذهب مالك له في شيخه سيدي عبد الله المنوفي وسيدي ابي عبد الله بن الحاج صاحب المذلل وكان اسحق والد المصنف من اولياء الله ومن اهل الكنف نص عليه المصنف في مناقب سيدي عبد الله المنوفي ونصه وكان والده راجحه الله تعالى من الاولياء الاخيار وكان قد جمع جماعة من الانخير مثل سيدي الشيخ عبد الله المنوفي وسيدي الشيخ الصالح العارف بالله تعالى ابي عبد الله بن الحاج وكان سيدي الشيخ ابا المنوفي يأتي اليه ويرزوه ومن مكاشفات الوالد اني قلت له يوما وهو ضعيف منقطع يوا الادي سيدي اجدين سيدي الشيخ ابي عبد الله بن الحاج ضعيف على الموت فقال سيدي اجدا لسيدي المرتضى ولكن سيدي محمد اخوه قدمات قد هبت فوجدتهم كاذب كرجوعا من دفته ولم يكن قد باه احد اعلمه بقله كاذب كرجوعا

مقدس في عند مليك مقتدر رضي الله عنهم والمصنف كان من اهل الكنف شيخه عبد الله المنوفي (خليل) هذا اشارة لقوله تعالى ان الذين في خبات نهر في مقدس في عند مليك مقتدر وهذه العندبة عندية مكانة لا عندية مكان لا سماءها عليه تعالى وحيدته فلعني اتمم يكونون في مقدس في حيث يكونون مقر بين منه تعالى قربا معنويا لاسيا (قوله خليل) فيصل ما خوذ من الخلة بالضم وهي صفاء الموداة اي الحببة الخالصة من مشاركة الاغيار فهو في الاصل سفة مشبهة تسمى به المصنف فهو علم منقول من الصفة المشبهة (قوله اي هو خليل) وعلى هذا فالجمله مستأثمة استثناء فانيا نيا واقعة في جواب سؤال مقدر كانه قيل ومن ذلك العبد القبر المضطر قيل هو خليل بن اسحق (قوله نعمت خليل) اي خليل المنسوب لاسحق بالبوة فهو مؤول بالمشق فاندفع ما قال ان ابن حامد فكيف يكون نسا والعت لا بدان يكون مشتقا (قوله او غير لمخوف) اي هو ابن اسحق وعلى هذا فالجمله مستأثمة جواب سؤال مقدر كانه قيل ومن خليل (قوله ابن موسى) هذا هو الصواب كافى ح وغيره (قوله وهم من قال الخ) اي غلط من ابدل موسى يعقوب وهو ابن غازي وذلك لان اسحق ابا كان والده يسمى موسى ليعقوب (قوله لانه كان حنفيا) اي لان اسحق كان حنفيا (قوله وشغل ولده) اي خليل بمذهب مالك وفي شب وغيره ان المصنف مكث في تأليف هذا المختصر في اربع عشرة سنة ونحسه اي يرضه في حياته لئلا يحاكيه وافته و جدي في اوراق مسودة نجمة اجمعها وفي ح ان له شرحا على بعضه قال وذكر بعضهم ان شرح القصة ان ملكا لم اقب عليه قال بعض الشراح مكث المصنف عشرين سنة يصمر لي الرئيل لاشتغاله بعمالي وكان يلبس لبس الجند المتشفين (قوله واتخذ كرتشه) اي واتخذ كرا المصنف اسم في مبدا كتابه (قوله وما بعده) اي آخر الكتاب (قوله مقول القول) اي تحله نصب على انعمه قول به لاني انعمه قول مطلق خلافا لابن الحاجب وهل كل جملة من المقول لما عمل على حديثها او لا بل الجمل لجموعها فاطف فيه خلاف (قوله والحد مبتدا وقوله التاء خبر وقوله لانه اتماما من المبتدا عند من اجاز ما ومن المضاف اليه اذ الاصل وتفسير الجملة كونه لانه في جملة الافاظ اللغو بقا ونصب على التفسير وعلى زع الحافظ اي والحد في اللغة (قوله التاء) هذا التعريف نوع خاص من الجحد وهو الجحد الحادث اذ الجحد القديم لا يتصور ان يكون بلسان لاستحالة عليه تعالى ولو قال التاء بالكلام لكان شاملا لانواع الجحد الاربعة جدا الحادث للحادث وللقديم وجدا للقديم وللحديث لان الكلام صادق بالقديم والحادث (قوله باللسان) المراد به آلة التلق فيشمل ما لو نطق باليد التاء على زيد لاجل جبل اختياري ثمرة العادة (قوله على جبل) اي لاجل جبل على التحليل فهو اشارة للمحمود عليه فلا بد ان يكون جيلا اي في الواقع عند محمود ولو يجب اعتقاد الحمد لابدان يكون اختياريا او لا كان ملما ولذا يقال مدحت الزلوة على صفاء لونها ولا يقال حدثا على ذلك بخلاف المحمود فلا يشترط فيه ان يكون اختياريا كان يقي عليه بصاحبه الوجه لاجل اكرامه اياه ولذا تراهم يقولون ان المحمود هو عليه تارة يختلفان ذاتا باعتبارا كافي المشال المذكور وتارة يتحدان ذاتا يختلفان اعتبارا كان يقي عليه بالكرم لاجل كرمه فالكرم من حيثاته مثنى به محمود به ومن حيث انه باعث على الجحد محمود عليه وقد تضمن ما ذكره من التعريف اركان الجحد الاربعة وهي الحامد والمحمود والمحمود عليه والصيغة قائلنا باللسان هو الصيغة وهو يستلزم مثنيا وهو الحامد ومثنى عليه وهو المحمود ومثنى به هو مدلول الصيغة المحمود بها وقوله على جبل

اخري من مكاشفاته فراجحه ان شئت رضي الله عنه وعن والده وعن اشيائه آمين قولي المصنف سنة تسع وستين وسبع مائة واتخذ كرتشه في مبدا كتابه ليكون كتابا مدعى للقبول اذ التأليف المجهول مؤلفه لا يلتفت اليه غالبا (الجحد لله) هو وما بعده مقول القول واتخذ التاء باللسان على جبل اختياري

اخري من مكاشفاته فراجحه ان شئت رضي الله عنه وعن والده وعن اشيائه آمين قولي المصنف سنة تسع وستين وسبع مائة واتخذ كرتشه في مبدا كتابه ليكون كتابا مدعى للقبول اذ التأليف المجهول مؤلفه لا يلتفت اليه غالبا (الجحد لله) هو وما بعده مقول القول واتخذ التاء باللسان على جبل اختياري

اختياري إشارة المحمود عليه لا يقال تسميهم المحمد المطلق ومفيد حتى أن المحمود عليه ليس كذلك التحق  
 المحمد بهونه كالمطلق لانا نقول مرادهم بالمطلق ما كان في مقابلة ذات الله أوصفة من صفاته والمراد  
 بالمقيد ما كان في مقابلة نعمة وليس المراد بالمطلق ما كان لا في مقابلة شيء أصلا فالمحمود عليه لا بد منه في  
 تحقق الجدا لأنه ان كان ذات الله أوصفة من صفاته فالمحمد مطلق وان كان نعمة فالمحمد مقيد ان قلت ان  
 الذات والصفات ليست اختيار بقوا المحمود عليه لا بد ان يكون اختياريا قلت مرادهم بالاختيار ما كان غير  
 اضطراري لا ما كان حصولا بالاختيار قد دخلت الذات والصفات في الاختياري بهذا الاعتبار (قوله على  
 جهة التعظيم) قيل يعني عنه قوله على جيل اختياري لأنه اذا كان التناء لاجل جيل اختياري فلا يكون  
 الاعلى جهة التعظيم وقال بعضهم اني به إشارة الى أنه لا بد من موافقة الجنان للسان على التناء اما اذا اتى  
 بلسانهم فله متقد خلافا فلا يكون جدا لأنه ليس على جهة التعظيم (قوله كان) اي الجليل اي  
 الاختياري نعمة كالعلياء والا كالعبادات وحسن الخلق مثلا فهو تعميم المحمود عليه (قوله فعل) اي من  
 الحامد وهو شامل للقول والعمل والاعتقاد لان المراد بالفعل ما قابل الافعال فيعمل الكيف كالاعتقادات  
 (قوله يعني من تعظيم النعم) اي يدل من اطلع عليه على تعظيم النعم التي هو المحمود قد دخل الاعتقاد  
 فلا يقال انباءنا يظهر في القول والعمل ولا يظهر في الاعتقاد اذ لا اطلاع لغير الحامد عليه (قوله  
 ولو على غير الحامد) اي ولو كان انعامه على غير الحامد وانما صرح بقوله لكونه نعمة لاجل ما بعده  
 من المبالغة فانه دفع ما يقال انه لاحاحه لقوله لكونه نعمة لانه معصوم من تعليق الحكم الذي هو التعظيم  
 بالمشق وهو التعميم لان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلمه مامنه الاشتقاق (قوله منصوب) اي على انه  
 معصوم مطلق (قوله كذا قيل) فانه العلامة الناصر للقائي في شرح خطبة المصنف (قوله والمراد  
 انه اي الحبر وهو الله وقوله اجنبي اي من الجدا (قوله من جهة المصدرية) اي مصدرية فانه  
 (قوله لا من جهة كونه) اي الجدا مبتدا اي لان من هذه الجهة ليس اجنبيا منه لان الحبر معصوم  
 للبندا (قوله يعني الخ) حاصله ان الجدا جيتان جهة كونه مصدرا وجهة كونه مبتدا وهو هذه  
 الجهة بغار قسمه من الجهة الاخرى وقد عمل باعتبار كونه مبتدا في الله فلو عمل في جدا لكان بالجهة  
 الاخرى وهي جهة المصدرية فان قلنا ان التغير الاعتباري ينزل منزلة التغير الذاتي منع عمله في جدا  
 لوجود الفصل الاجنبي وان قلنا ان التغير الاعتباري لا ينزل منزلة التغير الذاتي مع عمله فيه اذ ليس هناك  
 فصل باجنبي حقيقة والاول ملحظ الناصر والثاني ملحظ غيره وهو الحق (قوله يوافي ما تزايد الخ) اي  
 يقابل ما تزايد من نعم الله وبقي عليها ولما كانت النعم لا تحصى ولا تنهاى لزم من ذلك ان هذا الجدا  
 لا يحصى ولا يعد لان ما لا ينهى لا يقابل الامثلة ان قلنا ان جدا المصنف برئ فكيف لا يتناهى قلت  
 المراد انه لا يتناهى باعتبار متعلقه وهو المحمود به لانه اتى عليه بصفاته الكمالية فهو لا تنهاى او يقال  
 جده غير متناه باعتبار ذاته لكن تخيلا لا حقيقة (قوله اي زاد) هو بمعنى كثرة اشارة الى ان المقابلة ليست  
 على بابها لان القصد ان الجدي في النعم لا العكس وانما عدل المصنف عن ذلك الى صيغة المقابلة لافادة المبالغة  
 في الوفاء بسبب ما في الصيغة من المغالبة فكان الجدر يدان بطلب النعم ويزيد عليها (قوله يعني انعام او نعم  
 به) حاصله ان النعم جمع نعمة بكسر النون ولما كانت النعمة تطلق على الانعام الذي هو اصال النعم بالنعم  
 عليه وهو هنا فعل من افعال الله تعالى وتطلق ايضا على الشيء المنعم به به الشارع بقوله يعني انعام او نعم به  
 على جواز ارادة كل منهما الا ان ارادة المعنى الاول أولى لان الجدا على الانعام امكن من الجدا على النعم به  
 وذلك لان الجدا على الانعام بلا واسطة واما على النعم به فبواسطة اذ ان الانعام ما كان بلا واسطة أقوى  
 واعلم ان الشيء المنعم به لا يكون نعمة حقيقة الا اذا كانت بحمد عاقبة كذا قالت الاشاعرة فنعم نعمة الله على  
 كافر بل ماله الله به من منافع الدنيا فهو استدراج له حيث يلزمه مع علمه باصراره على الكفر الى الموت وقالت

على جهة الانعام كان نعمة  
 اولاً واصطلاحاً فعل يعني  
 عن تعظيم النعم لكونه  
 منعماً ولو على غير الحامد  
 (جدا) منصوب بفعل  
 مقدراً اي احده جدا لا  
 بالجد المذكور لفصله عنه  
 بالظهور وواجب من الجدا  
 اي غير معمول له كذا  
 قيل والمراد انه اجنبي من  
 جهة المصدرية لان جهة  
 كونه مبتدا يعني ان عمل  
 الجدا جدا من جهة انه  
 مصدر يجب الاصل  
 وعمله في الله من جهة انه  
 مبتدا فيكون الخبر اجنبا  
 من الجدا من جهة المصدرية  
 التي يعمل بها في جدا  
 والفصل بالاجنبي ولو  
 باعتبار منع عمل المصدر  
 (يوافي) اي يقابل  
 (ما تزايد) اي زاد (من)  
 النعم جمع نعمة بكسر  
 النون بمعنى انعام او نعم  
 به يان لما

(والشكر) هو لغة الجدد  
عزفوا سلاخا صرف  
الصديق ماله الله عليه  
من عقل وغيره الى ما خلق  
لاجله (له تعالى على  
ما اولانا) اى اعطانا اياما من  
الفضل والكرم بيان لما  
ومها يعنى واحد والمراد بها  
التم الواسلة له او لغيره من  
اخوانه العباد والمسلمين  
حاشا اذا الكرم كما يطلق على  
اعطاء ما ينسب الى الغرض  
ولا لعرض يطلق ايضا على  
الشيء الملقى مجازا لما كان  
قوله جدا وباقى الخ هو هم  
انما حصى الناء عليه تعالى  
قصيلا دفعه بقوله  
(لا حصى) اى لا احد  
(تاء) هو الوصف بالجليل  
(عابه هو) تعالى اى لا  
قدرة على عد ذلك  
فصيلا لان نمبه تعالى لا  
تخصى فكيف يحصى التناء  
عليها فقصيلا (كجائى على  
نفسه) اى كتناه على نفسه  
فانه في قدرته تعالى قصيلا  
وهذا ما يؤخذ من قوله عليه  
الصلاة والسلام لا حصى  
تناه عليك انت كجائيت  
على نفسك (ونزه الله اللطف)  
من لطف كنعر معناه  
الرفق لا من لطف ككرم  
فان معناه الدقة

المعترلة انها نعمة ترتب عليها الشكر والحاصل ان الملاذ الواسلة اليهم تخفى في صورة نعم فساها الاشاعة هما  
تطر الحقيقتها والمعترلة قسمتها انما طر الصورتها (قوله هو الجدد عرفا) اى وجدت في الفكر كلفة فعمل بغيره  
عن تعليم النعم بسبب كونه متعبا على الشاكر او غير سواء كان ذلك الفعل قولاً باللسان او اعتقاداً بالجان او  
عملًا بالاذن (قوله صرف البعداخ) المراد صرف ثقت النعم فيما خلقت لاجل ان لا يصرفها اسلا فيا يهي  
عنه وليس المراد استعمالها في احوالها فباختلقت لاجلها والخرج مثل الانبياء اذ كانوا في بعض الاوقات  
يشغلون بنوم او كل او جاع او حديث مع الناس مع انهم قطعوا شاكرون (قوله وغيره) اى القوى الخمس  
السمع والبصر والشم واللمس والفتق والممس والاعضاء كاليد والرجلين (قوله اياه) اشار الشارح بهذا الى  
ان المصنف حذف المفعول الثاني الاولى واما الاول فهو تاني اولانا (قوله انعم الواسلة له الخ) اى سواء  
كانت تلك النعم مجابهة كمال الذات من ذكر كوروسلامه اعضاؤه من اوقات مجابهة كمال الصفات من الايمان  
وتوحيده من المعارف والطاعات (قوله اذا الكرم الخ) علة لقوله والمراد بها النعم الواسلة له او لغيره الخ (قوله  
يوهم) اى يوقع في وهم السامع وفي ذهنه وقوله انما حصى اى شبط وعد التناء عليه تنصليلا ويهذ الانثى  
لان نمبه تعالى لا تخصى فلا تناء في احصاء التناء عليها فقصيلا (قوله دفعه بقوله لا حصى الخ) اى فكأنه  
يقول انا وان اشترت في حصى الى انتهى حصى متناه فان ذلك على سبيل التساهل اذ ليس في قدرتي ان احد  
ما يستحقه المولى من التناء على سبيل التفصيل (قوله اى لا قدرتي على عد ذلك قصيلا) فيه اشارة الى ان  
المنعنى على سلب العموم اى لا اقدر على عد التناء عليه فقصيلا وان كان القلف من قبيل عموم السلب فاللفظ  
لربط في المراد منه بل يضاده والحاصل ان شأن التكررة في سياق التي تقدير عموم السلب اى تامل التي على  
كل فرد وهذا غير صحيح هنا لانه يمكن عد افراد كثيرة من افراد التناء فضلا عن تناو واحد فحين ان المراد  
من القلف اعمه سلب العموم وهو توسط التي على مجموع الافراد اى لا احد كل تناء عليه فقصيلا لان التناء  
عليها افراد لا تنهاه فاللفظ لا يوافق المراد منه بل يناقضه لان سلب العموم تضمن اياتا جزئيا وعموم  
السلب يتضمن سلبا كليا (قوله فكيف يحصى الخ) استفهام انكاري يعنى اى لا يمكن ذلك (قوله هو كما  
اثنى على نفسه) يحتمل ان يكون هو تاء كيد الضمير في عليه فهو راجع لله كضمير عليه قوله كجائى على  
نفسه شبهة تناء اى لا حصى تناء عليه مثل تناءه على نفسه في عدم التناهي وهذا الاحتمال هو ما سلمه  
الشارح ويحتمل ان يكون هو مبتدأ وحيد يصح رجوعه الى الله تعالى التناء فان رجح الله تعالى قوله كجائى  
على نفسه خبره والكاف فيه زائدة وما لا موصولة او مصدر بقول المصدر بمعنى اسم الفاعل والتقدير والله الذى  
اثنى على نفسه واقعه من على نفسه ويصح رجوعه للتناء هو مبتدأ خبره كجائى اى التناء الذى يستحقه مثل  
التناء الذى اتناه على نفسه او مثل تناءه على نفسه في كونه غير ممتناه (قوله فانه في قدرته قصيلا) الانسب  
ان يقول اى كتناه على نفسه في عدم التناهي وان كان في قدرته عد ذلك فقصيلا تامل (قوله لا حصى تناء  
عليك انت الخ) يجرى في الحديث ما جرى في كلام المصنف من الاعراب ما عدا الوجه الاخير (قوله كما  
اثبتت على نفسك) اى كتناه على نفسك في عدم التناهي وان كان في قدرته ان تحصى (قوله ونسأله  
اللفظ الخ) استدل المصنف القفل من لا حصى الى ضمير الواحد ومن وسأله الى ضمير الجماعة لان الاول فيه  
اعتراف بالعجز والشأن انما بما يتبته الانسان لنفسه والى دعاء المطلوب فيه مشاركة المسلمين لانه منزلة  
الاجابة كذا قيل والحق ان ضمير وسأله للمصنف وحده لان المشاركة التي هي منزلة الاجابة انما هي المشاركة  
في المطلوب بيان يكون المدعوه عاملا في الطلب بحيث يكون الله اى جماعه وفي وسأله اللفظ رد على المعترلة  
الذين اوجبوا على الله تعالى اذ لو كان واجبا فعليا لم يسهل كالايسال الموت الذى هو واجب عاوى ثمان  
الراوى ونسأله للاستئذان ان جعلت جهة الحمد خبر بقوله لا يصح جعلها جهة ناعاطفة لما يلزم عليه من عطف  
الثناء على الخبر وما لو جعلت جهة الحمد اشائية كانت الواو عاطفة لجهة اشائية على ملها (قوله الدقة) اى

قوة الأجزاء وهذا المعنى الأصح أرادته هنا **(قوله والأمانة)** هي والعون والمعونة ألقاظ مترادفة معناها واحد وهو الأمانة على فعل الطاعات الخ وعطفها على اللطف من عطف الخاص على العام لأنها من أفراد اللطف **(قوله الأقدار)** أي خلق القدرة **(قوله والملمات)** أي الأمور الشاقة التارئة بالبداية لا تلامح من المأذول جمع ملسة **(قوله في جميع الأحوال)** جمع حال قال التامر والمراد بالأحوال الأوقات وقال ح المراد بالأحوال صفات الشخص التي يكون عليها سواء كانت من المتصلات أو من الإضافات والمراد بالمتصلات الصفات التي لا قيام بالشخص باعتبار شخصها بالاعتبار آخر كالصحة والمرض والعنى والفقر والمراد بالإضافات الصفات التي لا استقرار على الشخص بذاته بل باعتبار أمر آخر كالاستقرار في الزمان المكان الفلاني **(قوله يعني نفسه)** هذا بناء على أن ضمير نساءه للمصنف وحده وقوله ومحتمل وغيره أي بناء على حمل ضمير نساءه للمتكلم ومعه غيره من أخوانه المسلمين وعلى كل حال قوله الإنسان اظهار في عمل الأنصار والأسل وما لحولنا وحولنا **(قوله في ربه)** اعلم أن الرمس في الأصل مصدر رمت الرمح الأرض بالتراب إذا سترته فهو ستر الأرض بالتراب ثم نقل لتراب القبر للقبضه وهو المراد هنا وأعمسى رسالته رمس فيه الميت أي يبيغ فيه **(قوله وأما خص الخ)** جواب عما قبل ذكر الخاص بعد العام لأنه من عكسته وما التكتة هنا **(قوله لشدة احتياجه اللطف والأمانة فيها)** أي لشدة احتياج الإنسان للرفق والتخلص من الملمات في تلك الحالة لحلوله في قمره **(قوله هو الواسطة في كل نعمه وصلت النامن الله)** أي حتى الهداية للإسلام أي التي هي أعظم النعم فهي إنما حصلت لتأبيركه وعلى يديه **(قوله ولا سيما علم الشرائع)** أي خصوصاً علم الشريعة فإن وصوله إلينا من الله إنما هو على يديه بواسطة كاهن ظاهر وأصل من سبوا حمت الوار والياء وسبق أحداً ما بالسكون قلبت الوار بأودغمت الياء الياء ومنى الشيء مثله بمعنى لا يساهل ولا شل زيداً فلا قيل أحب العلماء لاسيما به فنهأه لا ملزل بديل محبة زيد أكثر من محبة غيره من العلماء لزمها لالتافه والواو على المشهور فيها فاستعملها بدون لاو بدون وأوقيل وأعلم أن ما بعده أن كان معرفة كاهن أجاز فيه الرفع على من غير حذف هو مردو الصلة وقصة مني قصة أعرب لاختاها للموسوعة وجاز فيه الجر على أن ملازماً بين المضاف والمضاف إليه وجاز فيه التصب على أن ما عني شيء والمعرفة مقول لحذف لاهين غلاظين فهم ذلك فمع النصب لأن التفسير واجباً لتشكيروا أن كان ما بعده نكرة كافي ولا سيما يوم بدارة جليل \* جازي النكرة الأوجه الثلاثة لكن النصب على التمييز **(قوله وجبان يصلي عليه)** أي تأكد لأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على أقصى العمر مرة ويعدان المصنف آخرها الزمن التأليف وقالت الشافعية تجب في كل تشهد فيه سلام وقال قوم أنهم تجب عند ذكره وبه قال البعض من المالكية والحنبلية من الشافعية والطحاوية من الحنفية وابن بطنة من الحنابلة **(قوله والتبجيل)** مراد بالتبجيل **(قوله فهي)** أي الصلاة أخص من مطلق رجة أي أقل أفرادها منها وذلك لأن الرجة بمعنى النعمة وهي أعم من تكون مقرونة بتبجيل ولا وعلى هذا فطلب الرجة على الصلوات في قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم بدرجة من عطف العام على الخاص **(قوله وإنما)** أي لأجل كونها أخص **(قوله لا تطلب)** أي من الله **(قوله الانعابا)** أي لطلبها بالمعصوم وطلبها الغير المعصوم استقلالاً قبل حرام وقبل مكروه وهو الظاهر كما قال شيخنا **(قوله ومن غيره تعالى)** أي سواه كان ذلك الغير اساءوا جناؤم كما **(قوله والعداء)** عطف ضمير وقوله باستغفار أي كان الدعاء باستغفار وغيره **(قوله أي التحية)** أي من الله عليه الصلاة والسلام في الجنة بتحية لاقية به كتحية بعضنا بعضاً بقولنا السلام عليكم **(قوله أو الأمان)** أي من المخاوف لأن النبي من حيث كونه بشراً يلحقه الخوف من الله بل هو أشد الناس خوفاً لأن الخوف على قدر المعرفة ولما قال أنا أوفكم من الله **(قوله على محمد)** خبر عن الصلاة والسلام أي كائنات على محمد أي له وهذا الجملة خبرية بقطاً ثانية معنى فقد تطلب المصنف من الله

(والأمانة) أي الأمانة على فعل الطاعات ترك المنهات والتخلص من المهمات والملمات (في جميع الأحوال) تمارعه كل من اللطف والأمانة (د) في (حال حلول) يعني مكث (الإنسان) يعني نفسه ويحتمل وغيره من المؤمنين وهو أي فالأمر للجس على هذا (في ربه) أي قبله وأما خص هذه الحالة مع دخولها فيها قبلها العدة احتياجه اللطف والأمانة فيها أكثر من غيرها ولما كان التي عليه الصلاة والسلام هو الواسطة في كل نعمة وصلت إلينا من الله تعالى ولا سيما علم الشرائع وجبان يصلي عليه بعد أن أتى على مولى النعم فقال (والصلاة) هي من الله تعالى النعمة المقرونة بالتبجيل والتبجيل أخص من مطلق الرجة ولذا لا تطلب لغير المعصوم إلا بما ومن غيره تعالى (قوله ومن غيره) أي (والسلام) أي التحية أو الأمان (على محمد)



صلاته أي نعمته المعروفة بالعلم وسلاوة السيد أحمد **(قوله علم)** أي شغص على الثبات الشريفة  
**(قوله منقول)** أي الأمر يجعل ثم إن نقل الاعلام تارة يكون من اسم الفاعل كخارث وحماد وتارة يكون  
من المصدر كريد فانه في الأصل مصدر إذ المبالغة يزيد ما وتارة يكون من الصفة المشبهة كمن وسعيد  
وتارة يكون من اسم الجنس كسعد وتارة يكون من الفعل كيزيد وبشر وتارة يكون من اسم المفعول  
كحميد ولذلك قال منقول من اسم المفعول أي لأن اسم الفاعل والماضي كرمعه **(قوله المضاف)** صفة  
لحذف أي الفعل المضاف **(قوله أي المكرر العين)** أي وهو حذف تشديداً للميم وقوله أي المكرر الخ أي  
وليس المراد بالمضاف ما كانت لامه وعينه من جنس واحد كس وظل لعدم جهة أراد ذلك هنا **(قوله)**  
سمي به أي بذلك العلم المنقول نينا الخ والذي معناه بعد عبد المطلب في سابع ولادته لموت أبيه قبلها  
**(قوله رجا أن يكون الخ)** أي لأجل رجا ذلك والمرجى لذلك هو حده المسمى به بذلك الاسم **(قوله وقد)**  
حقق الله ذلك أي الأمر المرجو لجمده **(قوله الكامل)** أي الشرف **(قوله الشامل)** أي لكل الأمور  
**(قوله وعلى الثاني)** أي الممثل للأمر والمختص بالتواهي وقوله الفاضل أي الذي عنده فضيلة بعلم أو  
طاعة **(قوله وعلى الحليم)** أي الذي عنده صفح عن الزلات وقوله الكريم أي الذي عنده كرم وسفاوة  
**(قوله وعلى الفقيه العالم)** الفقيه من عنده دراية بالفقه والعالم من عنده دراية بالعالم سواء كان فقهاً أو  
غيره من العلوم فالوصف العالم بالبلغ من الوصف الفقيه فهو من باب التثنية والمراد أن السيد من كان عنده  
دراية في الفقه وفي غيره من العلوم **(قوله من يتكلم باللغة العربية سجيحة)** أي سواء أكلوا سكان بادية أو  
حاضرة أي وأما الأعراب فهم سكان البادية: يدأن يتكلموا باللغة العربية وقيل مطلقاً ولونتكلموا  
بالعجيبة والاول هو الحق وعليه فين العرب والأعراب عموم مخصوص مطلق لاجتماعهم في سكان  
البادية الذين يتكلمون بالعربية سجيحة وأفراد العرب فيمن يتكلم بالعربية سجيحة وهم سكان الحاضرة  
وأما على الثاني فيبينها العموم والخصوص الوجهي وانسبة إلى العرب عربى وإلى الأعراب أعرابي قال  
ابن كثير الصحيح المشهور أن العرب كانوا قبل اسمعيل وقال لهم العرب العاربة فهم قبائل منهم عاد وثمود  
وقحطان وجرم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسمعيل وهو أخذ العرب من جرمهم وماروى  
عن ابن عباس من أن اول من تكلم بالعربية اسمعيل فخراده عربية قريش أنزل بها القرآن وأما  
عربية عرب وقحطان وعاد وثمود وجرم فكانت قبل اسمعيل كداني حاشية شيخنا **(قوله فيه من)**  
الضبط مافي العرب أي لكن الأولى إذا اقترنا فتصمما أو ضمهما للشاكلة وأما فتح الاول فمافي الثاني أو  
العكس فهو وان جزأ لأنه مختلف الاول **(قوله لأن سائر أديانها)** أي الجميع أي قديماً يعني جميع  
أندالهم من سور البلد المحيط بجمعها وظاهر آياته قدان استعماله بمعنى جميع مجاز وهو كذلك على  
ما يفيد من قول القاموس السائر الباقي للجميع كما هو بعضهم وقد يستعمل له اه وقوله وقد  
يستعمل له أي مجازاً كما هو قاعدة **(قوله وإن كان أصل معناه باقي)** أي لأخذه من السور بالهمز بمعنى  
البيوت يصبح حل كلام المصنف على هذا أيضاً لأن أمته عليه الصلاة والسلام قبله الأم أي الطوائف  
بالنسبة لمن مضى قبلها وعلى هذا فيكون المصنف الفتيل أول اليهم مباشرة باعتبار عالم الانعام  
وأما على أن المراد جميع الأمم فيصير أن راد البعث بالجمع الجسم أيضاً ويكون المراد بالأمم طوائف أمته  
ويصح أن يراد جميع الأمم حتى الساجدين ويراد بالبعث ما يشمل البعث بالروح لأن روحه الشريفة  
أرسلت لأرواح من سبق وهذا معنى ما اشتهر به الأديانوا به **(قوله والمراد بهم)** أي جميع الأمم  
المرسل اليهم **(قوله وغيرهم)** بالرفع عطف على المكلفين فيفيدان الملائكة غير مكلفين وهو قول وعليه  
فأرساه الله رسالة الشرف وبالرفع عطف على الأس والجن فيفيدان الملائكة مكلفون وهو قول آخر  
وارتضاء الثاني في شرحه على الجوهره وعليه فكيفهم أعما هو بعض الفروع التي تنافي منهم كالصلاة  
والحج لأن كانت نحوها مما لا يأتى منهم وهذا أقوى القولين كما قال شيخنا **(قوله وعلى آله)** عطف على

علم منقول من اسم مفعول  
المضاف أي المكرر العين  
سمي به نينا عليه الصلاة  
والسلام وجاء أن يكون على  
أكل اتصال فيجمده  
أهل السماء والأرض وقد  
حقق الله ذلك الرجا (سيد)  
يطلق على الشريف  
الكامل وعلى الثاني الفاضل  
وعلى ذي الرأي الشامل  
وعلى الحليم الكريم وعلى  
الفقيه العالم ولاشأنه عليه  
السلام اشتمل على ذلك  
كله (العرب) بفتح تين  
ضم فسكون من يتكلم  
باللغة العربية سجيحة  
(والعجم) فيه من الضبط  
مافي العرب من يتكلم غير  
العربية (المبعوث) أي  
المرسل من الله تعالى  
(السائر) أي لجميع لأن سائر  
قديماً فهو أن كان أصل  
معناه باقي (الأمم) جمع أمة  
أي طائفة والمراد بهم  
المكفون من الأنس  
والجن على كثرة أصنافهم  
وغيرهم كالملائكة (وعلى  
آله) الظاهر أن المراد بهم  
أقرب المؤمنين

وأن كان قد بلغ صلى  
 الاتباع لانه يستغنى عنه  
 بقوله امته (وصاحب) جمع  
 لصاحب على الصبح لان  
 قاعلا يجمع على افعال عند  
 سيويه على التحريك  
 والاختش بمعنى الصحابي  
 وهو من اجتمع بالنبي عليه  
 السلام في حياته مؤمنا  
 ومات على ذلك والمصاب  
 لفظة من وثقوه مطلق  
 مواصلة (و) على (ازواجه)  
 اى نساءه الطاهرات  
 والمراد يشمل سراريه  
 (وذريته) نسبه الصديق  
 بالذكرياتى الى يوم  
 القيامة (وامته) اى جماعته  
 من كل من آمن به من يوم  
 بعث الى يوم القيامة (افضل  
 الامم) اى اكثرها فضلا  
 اى قوامها يفضل بينها  
 صلى جميع الانبياء عليه  
 وعليهم افضل الصلاة  
 والسلام (وبعد) هى ظرف  
 زمان هنا مقطوع عن  
 الاضافة لفظا للمعنى ولما  
 بنيت على الضم والواو نائبه  
 عن اماى مهما يكن من  
 شئ علما تخدم (قد) اى  
 فأقول قد (سألتى) جماعته  
 (ابان) اى اظهر (الله) الى  
 ولهم معالي جمع مع وهو  
 له

محمديه ايماء بلوازا الصلاة على غير الانبياء تعاليم واما استقلالاً قبل ان يخالفا الاولى وقيل حرام  
 وقيل تكسره قال النووي وهو المعروف واصل آل اول كجمل تحركت الواو واقع مقابلهما قبلت الفا  
 وقيل اسهل اهل قلب الحاء همزة ثم الهجزة فالواو هرام جمع لا راحله من لفظه (قوله وان كان) اى الال  
 (قوله لانه يستغنى عنه الخ) اى لان اتباعه هامة وكن الاولى ان يقول لانه يستغنى هذا عن قوله وامته لان  
 هذا واقع في مركز المكر المستغنى عنه هو الواقع بعد تأمل (قوله عند سيويه على التحريك) اى خلافا  
 لمن قال ان اصحاب اسم جمع لصاحب عند سيويه يوجب له عند الاختش والحاصل ان التحريك ان سيويه  
 والاختش يتفقان على ان اصحاب جمع لصاحب وان فاعلا يجمع على افعال والخلاف بينهما انما هو في محب  
 فانه اسم جمع لصاحب عند سيويه يوجب له عند الاختش كذا ذكر شيخنا (قوله معنى الصحابي) اى ان  
 صاحباً الذى هو مفرد اصحاب المراد به هنا الصحابي لا مطلق صاحب (قوله من اجتمع بالنبي الخ) اى سواء  
 رآه بعصره او لا كاليمان (قوله في حياته) خرج من اجتمع به صلى الله عليه وسلم بعد موته اما ما يقظة  
 كلال السيوطى وابى العباس الرمى فلا يكون محاييا (قوله مؤمنا) اى به لا بغيره قط (قوله ومات على  
 ذلك) خرج من اجتمع مؤمنا ثم اراد موته على رد تكاثر خط واعترض هذا القيد بأنه يقتضى ان الصمبة  
 لا تحقق لاحد في حال حياته لان الموت يقدح في الحقيقة بانها متناهية وهو خلاف الاجماع وعدم وصف المرتد  
 بها بعد الرد لان الرد اصيبت بها بعد وجودها كالايمان سواء (قوله الصادق بالذكرياتى) اى يشمل  
 بناته الاربع فاطمة وورقية وزينب واما ولداه المذكوران الثلاثة القاسم وعبد الله وابراهيم واما الطبيب  
 والطاهر فهما لقبان لعبد الله فولداه المذكوران من خديجة الابراهيم فانه من ملوثة القبطية ويشمل  
 جميع اولاد الحسن والحسين ذكورا واناثا (قوله اى اكثرها واما) اى من انبأ أى مفارز كالات ولا يزم  
 من كثرة الثواب اكثره بالنائب (قوله هى ظرف زمان هنا) اى حينئذ فالحق مهما يكن من شئ بعد  
 البسملة والجملة اى الى الزمان الذى ذكر فيه البسملة والجملة فأقول قد سألتى الخ واحذر بقوله هنا عنها  
 في قولك دار زيد بعد دار عمر فلها ظرف مكان هذا ويحوز ان تكون هنا ظرف مكان باعتبار الرقم والمعنى  
 مهما يكن من شئ بعد البسملة والجملة اى الى المكان الذى يستعمل فيه البسملة والجملة فأقول قد سألتى الخ  
 والحاصل انه يصح جعلها هنا ظرف زمان باعتبار النطق وظرف مكان باعتبار الرقم خلافا لما قل عن  
 الشارح من منع ذلك (قوله لفظا للمعنى) اى فى اللفظ لا فى المعنى (قوله ولما بنيت على الضم) اى ولا اجل  
 اضافته الى المعنى بنيت لاداء المعنى الاضافة النحوية نسبة تزنيه فها ان تؤدى بالظرف فليبدأ بالشبه  
 المعنوى ثم ان ظاهر الشارح ان ما ذكره لفظا للمعنى على الضم وليس كذلك بل ما ذكره لفظا للمعنى واما اللفظ  
 كونه على الضم فهو تكمل الحركات الثلاث لها وذلك لانها في حالة اعراها اما ان تصب على الطريقة  
 او تجر بمن فاسبان تكون مضمومة في حال بنائها لاجل ان تنوفى الحركات الثلاثة واللفظ فيكون  
 النابع على حركة التخلص من التثنية الساكنين (قوله والواو نائبه عن اما) اى واما نائبه عن مهما يكن  
 فالعبارة فيها حذق؛ ليل التثنية الذى بعده (قوله اى مهما يكن من شئ بعد الخ) أشار بذلك الى ان  
 بعد من معمولات الشرط والاحسن جعلها معمولة للجزاء والمعنى مهما يكن من شئ فأقول بعد البسملة  
 قد سألتى فيكون الجواب الذى هو قوله المذكور معلقا على وجود شئ في الال نبلا لانه لم يأت مدامت موجودة  
 لا بد من وجود شئ فيها فيكون الجواب معلقا على تحقق والمعلق على تحقق محقق بخلاف جعلها معمولة  
 للشرط فانه يقتضى ان الجواب معلق على وجود شئ مقيد بكونه بعد البسملة والجملة والمعلق على المقيد  
 غير محقق الوقوع (قوله علما تخدم الخ) اى غفقت المضاف اليه ونوى معناه بنى الطرف على الضم  
 وحذفت مهما يكن واقبت أمامهما ثم حذفت أملا واقبت الواو مقامها (قوله اى فأقول الخ) انما  
 قدره لان جواب الشرط يجب أن يكون غير واقع اذ لا يحسن تعليل الواقع وكونه قد سأل جماعته محضرا

أمر واقع خلاصته ملحقه وجهه حرايا والحاصل ان حجة قوله قد سألني مقولة تقول محذوف هو الجواب  
 لأن الجواب المذكورة هي الجواب لماعلمت (قوله الأمر) أي العلامة (قوله أياها) أي الدالة التحقيق) أي  
 على جهة الجواز (قوله أياها) أي ما لا يخفى فيه إشارة إلى ان التحقيق يطلق بالاشتراك على إثبات المسئلة بالدليل  
 وعلى الأيمان به على الوجه الحق وان لم يذ كما للدليل (قوله والمراد به ما كان حقا) أي من الأحكام  
 (قوله استعاره صريحة) تقرر هان قال شئت الأدلة بلغة العلم أي العلامات التي يستدل بها بصاحب التوصل  
 بكل المقصود واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة والمعنى اظهر الله تعالى وسلم أدلة  
 الأحكام الحققة المطابقة للواقع لا يخال ان هذه مرتبة المجتهد لا التقليد والمستصفا مقلدا لا ناقولا الاجتهاد بذل  
 الوسع في استنباط الأحكام من الأدلة لا إثبات الأحكام المقررة بإدلتها والمستصفا مقلدا لا ناقولا الأدلة لا لاجل ان  
 ثبت بها الأحكام المقررة (قوله بطريق سلوك) أي ذات معام (قوله وسلك بنا) أي السلوك هو الذهاب  
 والسرف في الأرض استعاره هنا الترفيق أي وقفتنا وإياهم إلى الطريق الأسمن الموصلة لرضاء تعالى أي خلق فينا  
 وفهم قدرة على ارتكاب حسن الطرق الموصلة لرضاء وقال شيخنا في الحاشية جله وسلك الخ بترية لفظا  
 انشائية معنى والمعنى اللهم اسلك بناوهم طريق إلى الان المعنى الحقيقي وهو كون المولى بذهب معهم في  
 الطريق الحسية الأفع غير مراد لأنه مستحيل وإنما الكلام من قبل الاستعارة التصريحية التبية  
 وتقرر هان قال شبهه صرف الله أرادهم الوجه الأفع من علم أو غيره بلو كمعهم الطريق المستقيم على  
 فرض تحقيقه وان كان مستجيلا واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من السلوك سلك بمعنى اسلك مراد به  
 صرف ارادتنا الوجه الأفع من علم أو غيره (قوله أفع طريق) نصب على القرية ولا يقال أفع ليس طرف  
 وإنما هو اسم تفضيل ليس فيه معنى القرية لأن الطرف اسم الزمان والكان المضمن معنى في باطراد لا  
 تقول لما أنشئت اقل إلى طرف المكان كان بعض ما يضاف إليه قد قدال الأمر إلى أن طرف (قوله أياها) طريقا  
 أفع أي طريق أفع من غير ما أشار الشارع بهذا إلى ان قول المصنف أفع طريق من إضافة الصفة  
 للموصوف عوار تكلم المصنف مع كونها خلاف الأصل رعاية للجمع (قوله أياها) قدره إشارة إلى ان مختصرا  
 صفة لموصوف محذوف (قوله الاختصار) أي على هذا المختصر ما قل لفظه وكرمه ما وقله بالمطول  
 وهو ما كثر لفظه ومعناه وعلى هذا ما كثر لفظه وقله معناه أو قل لفظه ومعناه بزيادة المختصر والمطول  
 والحق انه لا واسطة بينهما وان المختصر ما قل لفظه وكرمه ما وقله بالمطول ما كثر لفظه وكرمه ما  
 أو قل قول الشارع الاختصار دليل اللفظ مع كثر المعنى هذا أحد قولين والأخر أنه تقليل اللفظ مطلقا أي  
 سواء كثر المعنى أم لا (قوله أياها) فيذهب إليه من الأحكام الاجتهادية أشار إلى ان على كلام المصنف  
 بمعنى في وان مذهب مالك ملاعبارة عما ذهب إليه من الأحكام الاجتهادية أي التي يذلو بسعه في تحصيلها  
 فالأحكام التي نص الشارع عليها في القرآن وفي السنة لا تعد من مذهب أحد من المجتهدين وفي ح  
 عند قوله وبالتردد تردد التأخير سئل ابن عرفة هل يقال في أقوال الأصحاب انها من مذهب الامام  
 فقال ان كان المستخرج لها عرفا بقواعد امامه وأحسن مراعاتها مع نسبتها للإمام وجعلها من مذهبه  
 والانتساب لقلتها (قوله امام الأئمة) اماماته بالنسبة للإمام الشافعي والامام أحمد فظاهره لان  
 الشافعي أخذ عنه كما قال مالك استاذي وعنه أخذت العلم والامام أحمد قد أخذ عن الشافعي وأما  
 بالنسبة لآي حنيفة فقد ألف السوطي زين المالك بترجة الامام مالك وأثبتته أخذ آي حنيفة عنه  
 قال مالك الدار قطي بن جاز في الأحاديث التي رواها أبو حنيفة عن مالك (قوله ابن مالك) أي ابن أبي عامر  
 ابن عمرو بن الحرث بن ثيمان بفتح المعجمة أوله بعدها متواترة متصية ساكنة ابن خنيل بالثنية مصفرا أوله  
 خامعة معجمة ويقال أيضا بلجيم كافي القاموس (قوله الأسبغ) نسبة كذاي أصغر من من جبر فهو من يوت  
 الملوك لان أفرادا من التبايع كذاي بن كافي طفي يزبون المالك منهم في علمه فوظنا كذاي بن كافي

الأمر الذي يستدله على  
 الطريق ولوا د به الأدلة  
 التحقيق) مصدر حق  
 الشيء أثبت به الدليل أو أي  
 به على الوجه الحق ولولم  
 يذ كرا دليل والمراد به هنا  
 ما كان حقا أي مطابقا  
 للواقع في معام الاستعارة  
 صريحة ويصح ان يراد  
 بالعلم الأمر نفسه فنفى  
 التحقيق استعارة التكنية  
 بأن شبه التحقيق بطريق  
 سلوك تشبيها مضمر في  
 النفس على طريق التكنية  
 وفي معام استعارة تخيلية  
 (وسلك) أي ذهب (بنا)  
 وهم أفع طريق) أي  
 طرفا أفع أيضا مختصرا  
 مفعول ثان لسأل وجهه إيان  
 وما بعدها اعتراض قصد  
 بها الكلام لمعلم الاختصار  
 تقليل اللفظ مع كثر المعنى  
 (على مذهب الامام) أي  
 فيذهب إليه من الأحكام  
 الاجتهادية امام الأئمة  
 (مالك بن انس) ابن مالك  
 الأسبغ (ميناء) بكسر  
 الهمزة المشددة اسم فاعل

(مطلب)

في ان مالك امام الأئمة

(مطلب) فإن الإمام من

تابع التابعين

(مبحث)

تفسير الرائج والمشهور

وحكم الفتوى بكل وغير ذلك

(مبحث)

من اتفق فتواه شيئاً واخذ

الاجرة على الفتوى غير ذلك

(مطلب)

كيفية الاستشارة النبوية

نعت ثان مختصر (لما)

أي للقول الذي يجب (به)

الفتوى لكونه المشهور

أو المرجح (فأجبت)

صطف على رأي (سؤالهم)

لم يقل أجبتهم إشارة إلى أنه

لم يرضع من سؤالهم شيئاً

بل أتى به متصفاً بالأوصاف

الثلاثة الاختصار وكونه

على المذهب المذكور

والتيين لمابه الفتوى (بعد)

الاستشارة) متعلق أجبت

أي بعد طلب الخبرة) بفتح

الحاء كسرهما (١) مع فتح

الياء فهما وطلبها بصلاتها

ودعائها الواردة في

الصحيحين وهي من الكونوز

التي اطهرها الله تعالى على

يُدرسه عليه الصلاة

والسلام فلا ينبغي لعائل

هم بأمر تركها ثم ذكر

اصطلاحه في كتابه يقف

التاخر عليه وقد صدق ذلك

الاختصار فقال (٢) (فيها)

حال من قائل أجبت

(١) قوله مع أي أقدمها

كذا وقع في الأصل والذي

صاحب هذا الاسم ولما كانت يوت الملوك من اصبح زادوا فيها خو وقواذوا صاحب وكان أس والده الامام  
 قهما وكان حذمه ملك من التابعين احد الاربعة الذين حصلوا عتقان لي قبره لادود قنومي اليقوع وابوه ابو  
 عامر صاهي شهد المنازلي كلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الادراوا الامام من تابع التابعين وقيل أنه  
 تابعي لانه ادرك عائشة بنت سعد بن أبي وقاص وقد قيل بصحتها لكن الصحيح انها ليست صحابية وحلت  
 أم الامام مالك وهي العالية بنت شريك الأزدي بة ثلاث سنين على الأشهر بنى المروم وضع معاجد تبرك  
 على قبره بدمر المدينة وكان ولاد تسعة تسعين ووفاته تسعة مائة وتسع وسبعين وكان عمره تسعا  
 وخمسين (قوله نعت ثان مختصر) لكن اسناد البيان له مجاز عفى لا يمين فيه لا يمين ويصح جعله حالا  
 من باسائتي أي سألتي جماعة تأليف مختصر امالة كوفي مينا لهم فيه القول الذي به الفتوى من أقوال أهل  
 المذهب المذكور (قوله لمابه الفتوى) فيه أن ما من صبيغ العموم مع أن المصنف لم يذكر كل قول به  
 الفتوى وقد قيل إن هذا انصار صاعزم عليه ولاشك أن الانسان قد يرضع من أمر ولا يمت له ما عزم  
 عليه لتبائن أوصوه (قوله أو المرجح) أو ما عزمه خلافه يجوز الجمع لأن ما به الفتوى إما مشهور قط أو  
 راجح قط أو مشهور وراجح والمرجح ما أقوى دليله والمشهور فيه أقوال قبل انهما أقوى دليله فيكون معنى  
 الرائج وقيل ما كثر نقله وهو المعتمد وقيل رواية ابن القاسم من مالك في المدونة ثمان كلام الشارح  
 يقتضيان الفتوى انما تكون بالقول المشهور أو بالراجح من المذهب وأما القول الشاذ والرجوح أي  
 الضعيف فلا يرضي بهما وهو كذلك فلا يجوز الاضمار بواحد منهما ولا الحكم به ولا يجوز العمل به في خاصة  
 النفس بل يقدم العمل بقول الغير عليه لأن قول الغير أقوى في مذهبه كذا قال الاشياخ وذ كرا الخطاب عن  
 ابن عمر جواز العمل بالشاذ في خاصة النفس وأنه يقدم على العمل بمذهب الغير لأنه قول في المذهب والأقل  
 هو اختيار المصريين والثاني اختيار المغاربة كجمهور شيخنا في ح أن من اتفق فتواه شيئاً وتبين خطؤه  
 فيها كان مجتهداً لم يضمن وإن كان مقلداً ضمن إن اتصّب أو تولى فعل ما أتى فيه والا كانت فتواه  
 غروراً وقيل الاثنان فيه ورجحان لم يمتد له اشتغال بالمراد وبه ويجوز الاجرة على القتيان لم تضمن  
 وفيه ايضاً عن زروق قد سمعت ابن بعض الشيوخ يقول بأن من أتى من التفادي فانه يؤذي واستظهر ح  
 جهه على التفادي الخلفه كالمصنوع والقواعد لا يؤول عليها وأما التفادي المستنقولة من الشراح  
 والنصوص فيجوز الاضمار منها قطعاً فإن حال حال تلك التفادي فقال في عجم الظاهر انها لا تصدق فلا عند  
 جهل الحال وفي شب يتمتع بغير رخص المذاهب وفسرهما بما ينقض حكمهما كمن يخالف النص  
 وجلى القياس وقال غيره أن المراد بتبع الرخص رفع مشقة التكليف باتباع كل سهل وفيه ايضاً امتناع  
 التلقيح والذي سبغناه من شيخنا تقل من شيخه الصغير وغيره أن الصحيح يجوز وهو تسعة اه وبالجلة  
 في التلقيح في العبادة الواحدة من مذهبن طريقان المنع وهو طريقة المصار وواجبوا وهو طريقة  
 المنع بتوريج (قوله فأجبت سؤالهم) أي وضع جميع التأليف ان كانت لطيفة متأخرة عنه أو  
 بالشرع فيه ان كانت متقدمة وليس قوله بعد الاستشارة معنيان الا اجابته بالشرع لصدقه على الاختيارين  
 لأن مدخله منع (قوله بل أتى به) أي بلسانوه (قوله أي بعد طلب الخبرة) أي بعد طلب ما فيه  
 خير أي طلب بيان ما هو خير وأولى بهل الاشتغال بالتأليف مختصر على الوجه الذي طلبوه أو الاشتغال  
 بغيره من أوجه الطاعات (قوله وطلبها) أي وطلب بيانها (قوله صلاتها الخ) أي بأن يصلى ركعتين  
 يقرأ في الأولى الكافرون بعد الفاتحة وفي الثانية الاخلاص كذلك بعد السلام منها مستغفر الله فهو  
 الثلاث مرات ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم إني استغفرك بعلمك واستغفرك  
 بقدرتي وأسألك من فضلك العظيم فأنذر ولا تغدو وتعلم ولا تعلم وانت عليم الغيوب اللهم ان كنت  
 تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امرى فاقدر لي ويسر لي وبارك لي فيه وإن كنت تعلم أن  
 هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امرى فاصرفني واصرفني عنه وانقلني الخير حيث كان

في كتب اللغة أن فتح الباء كسر الحاء لا مع فتحها كسبه مصححه

مقدرة أى اجتهاد حال كونه مقدرا الإشارة (فيها) أى بهذا اللفظ أى ونحوه من كل ضمير مؤنث غائب عائد على غير مذكور أو أنه صير فيها من كل ما ذكر مجازا فمثل نحو حلت وقيدت ونحوها ظاهرها واقع منها (المدونة) التى هى الأوامر وهى تدوين سنن الأحكام التى أخذها ابن القاسم من الأمام وروى عنه كفيها ملوا وغيره ومما قلناه من اجتهاده (د) مشيرا (بأن) أى عائدة أول (إلى اختلاف شارحها) أى شارح ذلك الموضع ١٤ منها وان لم يتصلوا بالشرح سائرنا (في فهمها) أى فهم المراد من ذلك الموضع المؤدى

فهم كله إلى اختلاف فهم الآخر يختلف المعنى به  
 به بصير قولنا غير الآخر ويجوز الإلقاء بكل إن لم يرجع الأشياخ بعضها هو واضح لاختفاء بوليس بلازم  
 ان كل من ذهب إلى تأويل يكون موافقا لقول كان موجودا من قبل بل يجوز والأغلب عدم الموافقة (د) مشيرا (بالاختيار) أى بعبادته الله مسئلة الاسم والقول (أ) لاختيار الأمام أى الحسن على (المعنى) صاحب البصرة (لكن ان كان) مادة الاختيار التى اشترتها ملتبة (بصفة الفعل) كاختار (فذلك الاختيار إشارة (لاختياره هو فى نفسه) أى من قبل نفسه لامن أقوال اهل المذهب (د) ان كان (بالاسم) كاختار (فذلك الاختيار) لاختياره (من اختلاف) من اهل المذهب وسوا موقع منه بلفظ الاختيار أو التصحيح أو الترجيح أو التحسين أو غيرها (د) مشيرا (بالترجيح) ترجيح الأمام إلى جرح محمد

ورضى به اه وقوله ان كل هذا الأمرى الملاحظ فى ذهنه وان شامرا ح به ان يقول ان كل الشئ القلافى كقوله وشيخنا ثم اذا فرغ من عمل الاستعارة فكل ما اشرحه له صدره من فعل أو ترك مقضى إليه (قوله) ليقف الناظر عليه) أى ليقف على ذلك الاصطلاح الناظر فى كتابه (قوله) مقدرة (أى لا مقارنة لان الإشارة ليست مقارنة لاجتماعهم بالشرع فى التأليف (قوله) ونحوه (الخ) إشارة إلى ان فى كلام المصنف حذف الواو مع اعطفت (قوله) قوله من كل ضمير مؤنث غائب) أى مثل اقيم مواظرها هو حلت وقيدت (قوله) أو أنه (الخ) إشارة إلى انه يقتضى انه غير شيا من كل مذكر مجازا من اصطلاح الخاص وإرادة العام وسع عود الضمير عليها غير مذكورة لتقرر هاهنا ان اهل المذهب المالكية حتى قاله شافعيها منها بالسبب كبيرها من كتب المذهب ككافة فى الصلاة تجزئ عن غيرها ولا يجوز غير ما عنها (قوله) التى هى (الام) أى كتب المذهب والذهب نفسه (قوله) ملوا وغيره) أى ملوا وغيره بن القاسم كما شهب عن مالك (قوله) ومما قلناه) أى ابن القاسم من اجتهاده (قوله) أى عائدة أول) أى يخرج فى تأويله وتأويلات (قوله) المؤدى) فنصلوع وقوله فهم كل اى من الشراح وهو مرفوع فاعمل بالمؤدى وقوله له اى ذلك الموضع وقوله إلى خلاف متعلق بالمؤدى (قوله) ويختلف المعنى به) أى بذلك الفهم (قوله) وبصير) أى ذلك الفهم وقوله بكل اى من التفهيم (قوله) بل يجوز) أى بل يجوز ان يكون موافقا لقول كان موجودا أو الأغلب ان لا يكون موافقا لقول موجود (قوله) فذلك الاختيار هو فى نفسه) وذلك لان الفعل يقتضى التجدد والحدث المناسب لما يجدد ويحدثه من عنده (قوله) وان كان بالاسم) أى وان كان مادة الاختيار ملتبة بصفة الاسم وقوله فذلك اى الاختيار إشارة لاختياره من الخلاف الواقع بين اهل المذهب وذلك لان الاسم يقتضى الثبوت المناسب للثبات بين اهل المذهب (قوله) وسوا موقع منه (الخ) أى وسوا موقع الاختيار لقول من المعنى بلفظ الاختيار (الخ) فانه على كل حال يشير المصنف لاختياره بصفة الاسم أو الفعل من مادة الاختيار (قوله) ومشيرا (بالترجيح) أى بعبادته الشاملة للاسم والفعل (قوله) وسوا موقع منه بلفظ الترجيح (الخ) أى وسوا (قوله) فانه على كل حال يشير المصنف لترجيحه بصفة الفعل أو الاسم من مادة الترجيح (قوله) فذلك الاختيار من الخلاف) أى الواقع بين المتقدمين من اهل المذهب (قوله) وبالظهور) أى بعبادة الظهور الشاملة للاسم والفعل وكذا يقال فى قوله بسد واقول (قوله) كذلك) أى حال كون الظهور رافى اشرته لابن رشد مشابها للاختيار المشار بالمعنى فى كونه ان كان بصفة الفعل فذلك لاختياره فى نفسه وان كان بصفة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف الواقع بين المتقدمين من اهل المذهب (قوله) فى جزيرة صقلية) أى بوى المسماة الآن بسليبية وهى جزيرة بالقرب من مملكة اعداء الله للاسلام (قوله) فى الفصيل المتقدم) أى فى كونه ان كان بصفة الفعل فذلك لاختياره فى نفسه وان كان بصفة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف الواقع بين اهل المذهب المتقدمين عليه (قوله) والمراد (الخ) جواب عما قبل ان هولاء الاشياخ لم ترجيحوا كثيرة مشى المصنف عليها ولم يشر لها بشئ مما ذكر

ابن عبد الله (د) بنونس) وسوا موقع منه بلفظ الترجيح او غيره حال كون الترجيح الذى اشرت به (كذلك) أى مشابها للاختيار المشار بالمعنى فى كونه ان كان بصفة الفعل فذلك لاختياره هو فى نفسه وان كان بالاسم فذلك لاختياره من الخلاف (والظهور) للامام محمد بن احمد (د) بنوشد كذلك بالقول (الامام) أى عبد الله محمد بن علي بن عمر (المازرى) نسبة لبلاده ففهم الزاوى وكسر هاء منه فى جزيرة صقلية وهو تلميذ المعنى (كذلك) أى فى الفصيل المتقدم والمراد

(قوله من ذكر ذلك) أي ما ختمهم من مدة الاختيار أو التجميع أو الظهور أو القول (قوله لأن المراد  
 أنه) أي الخلل والشأن من رجع بينهم شيئاً أي حتى يترتب وجود ترجيحات كثيرة لهم من  
 المصنف عليهم أو لم يشترط عليهم كذا المصنف هؤلاء المشايخ الأربعة على ترتيبهم في الوجود أو قدمهم ابن  
 يوسف الملقب في سنة أو بجماعته واحد وخمسين ثم اللغوي الصفاقسي في سنة أو بجماعته أربعين  
 وسبعين ثم ابن رشد القرطبي في سنة أو بجماعته ثلاثين ثم المازري في سنة أو بجماعته ثمانين سنة  
 ونحو هؤلاء الأربعة بالذکر لأنه يقع لأحد من المتأخرين ما وقع لهم من التصديق بغير المذهب وتهمينه  
 ونحو ابن يوسف بالترجيح لأن أكثر اجتراحه في الميل إلى بعض أقوال من سبقه ولم يتجاوز ذلك  
 قليل ونحو ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيراً على ظاهره والابتعاد عن قول يأتى على راية كذا وكذا وظاهر  
 ما في سماعه فلا نكاح بالقول لا بما لقوت عارضته في العلم وتصرفها تصرف  
 المجتهدين كان صاحب قول يستمد عليه ونحو اللغوي بعد مدة الاختيار لأنه كان أجراً على ذلك (قوله  
 أي وكل مكان الخ) أشار بهذا إلى أن حيث مبتدأ وأنها ما بمعنى المكان والزمان وقوله فذا ناخ هو  
 الخبر ودخلت الفاء عليه لأجراء كلمة الطرف مجرى كلمة الشرط في العموم وحاصل كلام المصنف أن  
 الشيوخ إذا اختلفوا في شهر أو قال في مسألة فانه ذكر القولين المشهورين أو الأقوال المشهورة ويأتى  
 بعدها بلفظ خلاف إشارة لذلك (قوله أي هذا اللفظ) أشار بذلك إلى أن خلاف في كلام المصنف هنا  
 مرفوع على الكتابة أذهب في كلام المصنف الألف في الأبواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف تارة  
 ومدح كوراني وما علم نصبه نظر لكونه مقول القول لا لقضائه أنه من ذكر أقواله المختلفة في مسألة  
 كقوله اعتدبه عند مالك لأن القاسم وكقوله وتصرفه قبل الجرح على الإجازة عند مالك لأن  
 القاسم كانت تلك الأقوال مختلفة في التشهير وليس كذلك في القول لا ينصب المقرد لأن أقواله تنصبه  
 إذا أزيل القول بالذکر وحيداً فلا نصب خلافه كان المعنى وحيداً ذكرت خلافاً لاختلافه في زعمه في مسألة  
 سواء عبر بمدة الخلاف أو الأقوال أو لم عبر بذلك (قوله وسواء وقع منهم الخ) أي سواء وقع الاختلاف  
 في التشهير من هؤلاء المشهورين المتساويين في الرتبة عنده بلفظ التشهير بأن عبر كل منهم بالمشهور كذا  
 وقوله أو عابده عليه الخ أي بأن عبر كل منهم بالمذهب كذا والمعروف كذا أو المصنف كذا أو الراجح  
 كذا (قوله فان لم يتساووا المرحون) أي في الرتبة عنده (قوله اقتصر على ما رجحه الأقوى) أي على  
 ما رجحه أعلمهم في الرتبة واقصاه على ما رجحه الأقوى بالنظر للعالم ومن غير العالم كذا وكذا  
 المعتمد في كرمه القول الضعيف كقوله في الذکر بعد أن ذكر ما شهره الأهل وشهره أيضاً الاكتفاء  
 بنصف الملقوم والودجين (قوله وحيداً ذكرت قولين الخ) أي وكل مكان من هذا الكتاب وقع معنى  
 فيه ذكر قولين أو أقوال بأن قال هل كذا أو كذا قولان أو أقوال أو قال هل كذا أو كذا ثالثاً كذا ورابعاً  
 كذا فافرق بين مختلفه بصيغة القول وعدمه (قوله فذلك) أي ذكر القولين أو الأقوال بل ترجيح  
 (قوله إشارة) أي فواشارة أو مشير (قوله أي الحكم الفقهي) أشار بهذا لغيره من الفروع وهو  
 الحكم الفقهي أي الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي وغيره فالأول كسبوت الوجوبية في الوضوء  
 فأنصت شرعى تعلق بالوجوب الذي هو كيفية للشيء أي هي عمل قلبي والثاني كسبوت الوجوب للوضوء  
 فأنصت شرعى تعلق بالوجوب الذي هو كيفية للعمل الصغير القلبي أي الوضوء المراد بكون الحكم شرعياً  
 أنه مأخوذ من الشرع الذي جاءه النبي صلى الله عليه وسلم بالاستباط (قوله أي المأخذ ترجيحاً أصلاً)  
 أي لم يأخذ في تلك الأقوال الموجودة في ذلك الفرع ترجيحاً لأحداً أصلاً (قوله فأتى) أي بما تأتى لصعوبة  
 المقام لأن كلام المصنف يصح بظاهره بصدق بما إذا اطلع على راجحه لأحد القولين أو الأقوال وبما  
 إذا اطلع على راجحه لكل من القولين أو الأقوال وليس كذلك بل الأمر في ذلك ما ذكره الشارح (قوله  
 أمال وجد راجحه) أي لأحد القولين وكان مذهباً ضعيفاً (قوله أو راجحه) أي لأحد الأقوال وكان

من ذكر ذلك فهو إشارة  
 التي ترجيحهم لأن المراد  
 أنه من رجع بينهم شيئاً  
 أثرت به على (وحيث)  
 أي وكل مكان من هذا  
 المختصراً أو كل وقت (قلت)  
 فيه (خلاف) أي هذا اللفظ  
 (فذلك) أي قولي خلاف  
 إشارة (للاختلاف) بين أئمة  
 أهل المذهب (في التشهير)  
 للأقوال أن تساوى المشهورين  
 في الرتبة عنده وسواء  
 وقع منهم بلفظ التشهير أو  
 بما يدل عليه كالمذهب  
 كذا أو الظاهر كذا أو  
 الراجح أو المعروف أو  
 المعتد كذا فالمراد بالتشهير  
 الترجيح فان لم يتساووا المرحون  
 اقتصر على ما رجحه الأقوى  
 عرف ذلك من تتبع كلامه  
 (وحيث ذكرت قولين  
 أو أقوالاً) بل ترجيح (فذلك)  
 إشارة (لعدم اطلاعي في  
 الفرع) أي الحكم الفقهي  
 الذي وقع فيه الاختلاف  
 (على راجحه) أي راجحة  
 (منصوصة) لأهل المذهب  
 أي لم يأخذ ترجيحاً أصلاً  
 فأفعل التفضيل في المصنف  
 ليس على بابه فأفعل أما  
 لو وجد راجحه أو راجحة  
 لأحد الأقوال لا أقصر على  
 لراجح أو الراجح ولو  
 وجد راجحه لكل لعبر  
 بخلاف كما

قالصواب (واعتبر) مقابها جاحقا (قوله فالصواب) الاولى ما اذا اطلع على راجحة في كل من القولين وفي هذه عبر  
 بختلاف الثانية ان يطلع على راجحة لاحد الاقوال الثالثة ان يطلع على راجحة لاحد الاقوال وفي الاولى  
 من هاتين الصورتين يقتصر على الرابع وفي الثانية منه ما يقتصر على الرابع (قوله لزوما) اي دائما وفي  
 ترجيح لقول من الاقوال التي في المسئلة اسلا وفي هذه عبر بخولين واقوال (قوله لزوما) اي دائما وفي  
 كل محل من هذا المختصر بخلاف غير مفهوم الشرط من المفاهيم بخلافه يتصوره في منزلة المنطوق وثارة  
 لا يتصوره (قوله من المفاهيم) متعلق بمحذوف حال من مفهوم الشرط مقدم عليه ومفهوم الشرط  
 مقول باعتبار ان الطرف هو متعلق باعتبار (قوله مادل عليه اللفظ) اي معنى دل عليه اللفظ (قوله لافي  
 محل النطق) في الطريقة واما في محل النطق ياتية والمراد بالنطق المنطوق به اي معنى دل عليه اللفظ حالة  
 كون ذلك المعنى غير منظر وفي اللفظ المنطوق به بل في المسكوت عنه وعصمه ان المفهوم عبارة عن المعنى  
 الذي دل عليه اللفظ المسكوت عنه وذلك كضرب الابوين في قوله تعالى فلا تقل لها في انه معنى دل عليه  
 اللفظ المسكوت عنه وهو لا يصرح بهما (قوله مفهوم الشرط قط) اي بالنسبة للمفاهيم الستة المذكورة  
 بعده فبما هي في الشرح واما المفاهيم الثلاثة المذكورة قبله فبما هي في عبارة الشارح وهي مفهوم المحصر  
 ومفهوم الضابط والاستثناء فانه يتبرهان من باب اولي لانها اقوى من مفهوم الشرط ان قد قيل فيها انها من قبيل  
 المنطوق (قوله اي انه) اي المصنف وقوله يتلها اي مفهوم الشرط منزلة المنطوق وهذا بان المعنى اعتباره  
 لمفهوم الشرط وحاصله ان معنى اعتباره لانه اذا ذكر شرط فلا يرد كمنه مفهومه لانه لكل صرح به فيصير ذكره  
 كالتكرار (قوله مادل عليه اللفظ في محل النطق) ما واقع على معنى وفي الطريقة واما في محل النطق ياتية  
 والمراد بالنطق المنطوق به اي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى منظر وفاق في محل المنطوق به اي حالة  
 كون ذلك المعنى منظر وفاق اللفظ المنطوق به او ان المعنى مادل عليه اللفظ حالة كون ذلك اللفظ منظر وفاق  
 اللفظ المنطوق به ومتحقا في مفهوم من طريقة العام في الخاص وذلك كالتأنيف فانه معنى دل عليه اللفظ المنطوق به  
 ومنظور فيه من طريقة الدلول في الدال يعقد يطلق المنطوق على حرمته (قوله حتى لا يحتاج الى التصرع به)  
 اي بمفهوم الشرط وهذا فرع على قوله اي انه يتلها لخرق قوله لشكك اي كلبا به عليه (قوله بالنظر للمعنى)  
 اي بالنظر للعتوى اي الاذا او الانلاف لئلا يتيم والحاصل ان الصلة في حرمة التأنيف الاذا هو موجود  
 في الضرب فيكون مثل التأنيف في الحرمة في جميع الاذا او العلق في حرمة كمال اليتيم بخلافه وذلك موجود  
 في حرقة فيكون حرمة حراما قاسا على اكله بجامع الانلاف في كل (قوله الاول) اي ضرب الابوين  
 مفهوم بالاولي اي مفهوم حكمه بالاولي من المنطوق وقوله الثاني اي احراق مال اليتيم وقوله بالسواة اي  
 مفهوم حكمه بالسواة للمنطوق وأشار الشارح بهذا ان كان مفهوم الموافقة قسبان احدهما يسمى  
 غوى الخطاب والثاني يسمى ظن الخطاب فغوى الخطاب هو المفهوم الاول بالحكم من المنطوق نظرا  
 للمعنى كما في المثال الاول اعني ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالى فلا تقل لها في فهو اولي بالتحريم  
 من التأنيف للمنطوق به نظر للمعنى الموجب للحكم وهو الاذا او العلق لان الضرب اشد من التأنيف في  
 الاذا او العلق واما ظن الخطاب فهو المفهوم المساوي للمنطوق في الحكم ظن للمعنى كحرم احراق  
 مال اليتيم الدال عليه قوله تعالى ان الذين باكون اموال التي التي ظلمنا الآية فان الاحراق مساو لا كل  
 في الحرمة نظر للمعنى وهو الانلاف لتساوي الحرقة والا كل في انلافه على اليتيم (قوله مفهوم المحصر بالتني  
 والاثبات) اي نحو ما قام الازيد بقطوه في اليوم عن غير ز يدوم مفهومه بتوث القيام زيد (قوله  
 او باعنا) نحو انا الحكم الواحد اي فخطوة قصر الاله على الواحدية ومفهومه في تعدد الاله (قوله لانه من  
 المنطوق) اي وقيل ان مفهوم المحصر من جهة المنطوق فيكون منطوق المحصر على هذا القول كلاما من  
 الثبوت والثاني لاحد ما حفظ كما هو القول الاول (قوله واعوا الصيام الى الال) ان غاية الاعمال دخول

قالصواب (واعتبر) مقابها جاحقا (قوله فالصواب) الاولى ما اذا اطلع على راجحة في كل من القولين وفي هذه عبر  
 بختلاف الثانية ان يطلع على راجحة لاحد الاقوال الثالثة ان يطلع على راجحة لاحد الاقوال وفي الاولى  
 من هاتين الصورتين يقتصر على الرابع وفي الثانية منه ما يقتصر على الرابع (قوله لزوما) اي دائما وفي  
 ترجيح لقول من الاقوال التي في المسئلة اسلا وفي هذه عبر بخولين واقوال (قوله لزوما) اي دائما وفي  
 كل محل من هذا المختصر بخلاف غير مفهوم الشرط من المفاهيم بخلافه يتصوره في منزلة المنطوق وثارة  
 لا يتصوره (قوله من المفاهيم) متعلق بمحذوف حال من مفهوم الشرط مقدم عليه ومفهوم الشرط  
 مقول باعتبار ان الطرف هو متعلق باعتبار (قوله مادل عليه اللفظ) اي معنى دل عليه اللفظ (قوله لافي  
 محل النطق) في الطريقة واما في محل النطق ياتية والمراد بالنطق المنطوق به اي معنى دل عليه اللفظ حالة  
 كون ذلك المعنى غير منظر وفي اللفظ المنطوق به بل في المسكوت عنه وعصمه ان المفهوم عبارة عن المعنى  
 الذي دل عليه اللفظ المسكوت عنه وذلك كضرب الابوين في قوله تعالى فلا تقل لها في انه معنى دل عليه  
 اللفظ المسكوت عنه وهو لا يصرح بهما (قوله مفهوم الشرط قط) اي بالنسبة للمفاهيم الستة المذكورة  
 بعده فبما هي في الشرح واما المفاهيم الثلاثة المذكورة قبله فبما هي في عبارة الشارح وهي مفهوم المحصر  
 ومفهوم الضابط والاستثناء فانه يتبرهان من باب اولي لانها اقوى من مفهوم الشرط ان قد قيل فيها انها من قبيل  
 المنطوق (قوله اي انه) اي المصنف وقوله يتلها اي مفهوم الشرط منزلة المنطوق وهذا بان المعنى اعتباره  
 لمفهوم الشرط وحاصله ان معنى اعتباره لانه اذا ذكر شرط فلا يرد كمنه مفهومه لانه لكل صرح به فيصير ذكره  
 كالتكرار (قوله مادل عليه اللفظ في محل النطق) ما واقع على معنى وفي الطريقة واما في محل النطق ياتية  
 والمراد بالنطق المنطوق به اي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى منظر وفاق في محل المنطوق به اي حالة  
 كون ذلك المعنى منظر وفاق اللفظ المنطوق به او ان المعنى مادل عليه اللفظ حالة كون ذلك اللفظ منظر وفاق  
 اللفظ المنطوق به ومتحقا في مفهوم من طريقة العام في الخاص وذلك كالتأنيف فانه معنى دل عليه اللفظ المنطوق به  
 ومنظور فيه من طريقة الدلول في الدال يعقد يطلق المنطوق على حرمته (قوله حتى لا يحتاج الى التصرع به)  
 اي بمفهوم الشرط وهذا فرع على قوله اي انه يتلها لخرق قوله لشكك اي كلبا به عليه (قوله بالنظر للمعنى)  
 اي بالنظر للعتوى اي الاذا او الانلاف لئلا يتيم والحاصل ان الصلة في حرمة التأنيف الاذا هو موجود  
 في الضرب فيكون مثل التأنيف في الحرمة في جميع الاذا او العلق في حرمة كمال اليتيم بخلافه وذلك موجود  
 في حرقة فيكون حرمة حراما قاسا على اكله بجامع الانلاف في كل (قوله الاول) اي ضرب الابوين  
 مفهوم بالاولي اي مفهوم حكمه بالاولي من المنطوق وقوله الثاني اي احراق مال اليتيم وقوله بالسواة اي  
 مفهوم حكمه بالسواة للمنطوق وأشار الشارح بهذا ان كان مفهوم الموافقة قسبان احدهما يسمى  
 غوى الخطاب والثاني يسمى ظن الخطاب فغوى الخطاب هو المفهوم الاول بالحكم من المنطوق نظرا  
 للمعنى كما في المثال الاول اعني ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالى فلا تقل لها في فهو اولي بالتحريم  
 من التأنيف للمنطوق به نظر للمعنى الموجب للحكم وهو الاذا او العلق لان الضرب اشد من التأنيف في  
 الاذا او العلق واما ظن الخطاب فهو المفهوم المساوي للمنطوق في الحكم ظن للمعنى كحرم احراق  
 مال اليتيم الدال عليه قوله تعالى ان الذين باكون اموال التي التي ظلمنا الآية فان الاحراق مساو لا كل  
 في الحرمة نظر للمعنى وهو الانلاف لتساوي الحرقة والا كل في انلافه على اليتيم (قوله مفهوم المحصر بالتني  
 والاثبات) اي نحو ما قام الازيد بقطوه في اليوم عن غير ز يدوم مفهومه بتوث القيام زيد (قوله  
 او باعنا) نحو انا الحكم الواحد اي فخطوة قصر الاله على الواحدية ومفهومه في تعدد الاله (قوله لانه من  
 المنطوق) اي وقيل ان مفهوم المحصر من جهة المنطوق فيكون منطوق المحصر على هذا القول كلاما من  
 الثبوت والثاني لاحد ما حفظ كما هو القول الاول (قوله واعوا الصيام الى الال) ان غاية الاعمال دخول

ومفهوم الاستصحاب هو قام القوم الاذ يداوم مفهوم الشرط المحصور تام فاعلم مفهومه الصفه (١٧) نحو اسكرم العالي ومفهومه الضيق

الذي يفهمه انه لا تمام يصدق عليه وقيل ان هذا من جهة المنطوق (قوله مفهومه الاستثناء) اي من الكلام التام الموجب الى ان كان من افراد مفهوم الحصر (قوله مفهوم القوم الاذ يدا) فظنوه ثبوت القيام للقوم غير يدوم مفهومه في القيام عن زيد (قوله نحو من قام فاعلمه) اي يفهموه ان من لم يقيم لم يكرم (قوله نحو اكرم العالم) اي يفهموه ان غير العالم لا يكرم (قوله نحو اكرم زيد بالعلمه) اي يفهموه انه لا يكرم لغير العالم (قوله نحو اسافر يوم الخميس) اي يفهموه ان غير الخميس لا يافرقه (قوله نحو جلست امامه) اي يفهموه انه لا يجلس في غير امامه كمنه مثلا (قوله فاجلدوهم ثمانين جلدة) اي يفهموه انه لا يجلدون اقل من ذلك ولا اكثر منه (قوله في الغم الزكاة) اي يفهموه ان غير الغم من الحيوانات لا زكاته وكذا قولك جاز يدفعوه ان غير يدلي بئ (قوله وكذا) اي مفاهيم الخافضة جهة اي عند ملك وجاعه من العلماء (قوله الا لقب) اي فاعلم قبل بصبته الا لفظ من الشافعية وان خوز من دامن المالكية وبعض الحنابلة (قوله وصبغوا استحسن) اي مبينين للمفعول لا يطرده تعين ذلك الفاعل (قوله الى ان شيخنا من مشايخ المذهب) اي كابن راشد بان عبد السلام وكل مؤلف نفسه دليل استمرار كلامه فانتهى بعض المواضيع بشر استظهار نفسه بمذكر (قوله يجوز ان يكون مراده حصصه من الخلاف) اي الواقع فيه لاهل المذهب بان باقي لقول من الخلاف الذي فيه وصبغ (قوله واستظهره من عند نفسه) اي بان يستظهر واحد غير الا به قول في فرع من عند نفسه (قوله وهو الاقرب) راجع لقوله يجوز ان يكون عليه ان يزبد قبل قولوه هو الاقرب فالاول بشياليه يصبغ والثاني بشياليه يستحسن يعني ان الاقرب انه يشير بالصحيح لما يصبغ الشئ الذي من غير الا به من كلام غيره بشر بالاستحسان لما راه من عند نفسه وخلاف الاقرب الشمول فيما (قوله وبالتردد) اعترض بان الاول يتردد بالغ على الحكاية تقول خلاف لاهل شرب لا كذلك اي مر فوجر دامن الادم واجيب بان قولك كذلك كان فيه حكاية المفرد بغير القول وهي شاذة (قوله اما التردد للتأخرين في النقل) اي قوله ثلاث سور وكذا في الفارح وزاد الشارح جنس لاجل ان صلب كلام المصنف يتردد الواحد المتعدد (قوله ابن ابيز يدوم بعده) اشار بهذا الى ان اول طبقات المتأخرين طبقة ابن ابيز يدوم ايمان من قبله فقدمون (قوله كان ينقلوا) اي المتأخرون ولولوا احدا (قوله في مكان) اي كاليك (قوله ثم تنقلوا عنه) اي الناقل الاول وغيره وقوله في مكان آخر اي كالبجاة في هذا الحالة قد تعدد المكان الذي اختلف فيه قول المتقدمين على قل المتأخرين (قوله او ينقل بعضهم عنه مكانا) اي في مسئلة وقوله عنه اي عن ذكر من ملك او ابن القاسم (قوله وينقل عنه آخر خلافة) اي في تلك المسئلة يعني كان ينقل ابن ابيز يدوم ابن القاسم وجوب الالة النجاسة وينقل عنه القاسم السنية وعدم الوجوب (قوله وبسبب ذلك) اي بسبب اختلاف المتأخرين في النقل عن الامام في المسئلة الواحدة (قوله بان يكون له قولان) اي في مسئلة فينقل عنه ناقل قولوا وينقل عنه الناقل الثاني القول الاخر وسواء علم رجوعه عن احدهما لا (قوله او كان ينقل بعضهم) اي المتأخرين (قوله انهم على قولين فيه) اي في ذلك الحكم المعلن (قوله او غيرهما) اي وينقل غيرهما (قوله انهم على احوال) اي في ذلك الحكم المعلن (قوله او تردهم في الحكم نفسه) اي او اما تردهم جنس المتأخرين الصادق بالواحد المتعدد في الحكم نفسه هذا وقد اعترض على المصنف بان قد حصر التردد هنا في محلي مع انه قد يقع في كلامه التردد بمعنى خلاف منتشر كقولهم في محلي يمكن الادعى على نائب بلا ذلك تردهم اي خلاف منتشر اي اقوال كثيرة واجيب بانفسا كان استعماله التردد بهذا المعنى نادرا كان كالمصدق فلذا ذكره احوال اوفى كلام المصنف ما ناهى جع تجوز الحلول لكن الجواب الثاني لا يلام قول الشارح لاحد امرين تأمل (قوله فليس قوله لعدم عطفه على لتردد) اي لان الطبق حيث يتقضى انه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وان يحصل من المتأخرين تردد بل جزوا كلهم بحكم وليس كذلك لعدم معنى التردد حيث اذا لتردد مع جزم المتأخرين المتقدمين واهل ان التردد في الحكم

الذي يفهمه انه لا تمام يصدق عليه وقيل ان هذا من جهة المنطوق (قوله مفهومه الاستثناء) اي من الكلام التام الموجب الى ان كان من افراد مفهوم الحصر (قوله مفهوم القوم الاذ يدا) فظنوه ثبوت القيام للقوم غير يدوم مفهومه في القيام عن زيد (قوله نحو من قام فاعلمه) اي يفهموه ان من لم يقيم لم يكرم (قوله نحو اكرم العالم) اي يفهموه ان غير العالم لا يكرم (قوله نحو اكرم زيد بالعلمه) اي يفهموه انه لا يكرم لغير العالم (قوله نحو اسافر يوم الخميس) اي يفهموه ان غير الخميس لا يافرقه (قوله نحو جلست امامه) اي يفهموه انه لا يجلس في غير امامه كمنه مثلا (قوله فاجلدوهم ثمانين جلدة) اي يفهموه انه لا يجلدون اقل من ذلك ولا اكثر منه (قوله في الغم الزكاة) اي يفهموه ان غير الغم من الحيوانات لا زكاته وكذا قولك جاز يدفعوه ان غير يدلي بئ (قوله وكذا) اي مفاهيم الخافضة جهة اي عند ملك وجاعه من العلماء (قوله الا لقب) اي فاعلم قبل بصبته الا لفظ من الشافعية وان خوز من دامن المالكية وبعض الحنابلة (قوله وصبغوا استحسن) اي مبينين للمفعول لا يطرده تعين ذلك الفاعل (قوله الى ان شيخنا من مشايخ المذهب) اي كابن راشد بان عبد السلام وكل مؤلف نفسه دليل استمرار كلامه فانتهى بعض المواضيع بشر استظهار نفسه بمذكر (قوله يجوز ان يكون مراده حصصه من الخلاف) اي الواقع فيه لاهل المذهب بان باقي لقول من الخلاف الذي فيه وصبغ (قوله واستظهره من عند نفسه) اي بان يستظهر واحد غير الا به قول في فرع من عند نفسه (قوله وهو الاقرب) راجع لقوله يجوز ان يكون عليه ان يزبد قبل قولوه هو الاقرب فالاول بشياليه يصبغ والثاني بشياليه يستحسن يعني ان الاقرب انه يشير بالصحيح لما يصبغ الشئ الذي من غير الا به من كلام غيره بشر بالاستحسان لما راه من عند نفسه وخلاف الاقرب الشمول فيما (قوله وبالتردد) اعترض بان الاول يتردد بالغ على الحكاية تقول خلاف لاهل شرب لا كذلك اي مر فوجر دامن الادم واجيب بان قولك كذلك كان فيه حكاية المفرد بغير القول وهي شاذة (قوله اما التردد للتأخرين في النقل) اي قوله ثلاث سور وكذا في الفارح وزاد الشارح جنس لاجل ان صلب كلام المصنف يتردد الواحد المتعدد (قوله ابن ابيز يدوم بعده) اشار بهذا الى ان اول طبقات المتأخرين طبقة ابن ابيز يدوم ايمان من قبله فقدمون (قوله كان ينقلوا) اي المتأخرون ولولوا احدا (قوله في مكان) اي كاليك (قوله ثم تنقلوا عنه) اي الناقل الاول وغيره وقوله في مكان آخر اي كالبجاة في هذا الحالة قد تعدد المكان الذي اختلف فيه قول المتقدمين على قل المتأخرين (قوله او ينقل بعضهم عنه مكانا) اي في مسئلة وقوله عنه اي عن ذكر من ملك او ابن القاسم (قوله وينقل عنه آخر خلافة) اي في تلك المسئلة يعني كان ينقل ابن ابيز يدوم ابن القاسم وجوب الالة النجاسة وينقل عنه القاسم السنية وعدم الوجوب (قوله وبسبب ذلك) اي بسبب اختلاف المتأخرين في النقل عن الامام في المسئلة الواحدة (قوله بان يكون له قولان) اي في مسئلة فينقل عنه ناقل قولوا وينقل عنه الناقل الثاني القول الاخر وسواء علم رجوعه عن احدهما لا (قوله او كان ينقل بعضهم) اي المتأخرين (قوله انهم على قولين فيه) اي في ذلك الحكم المعلن (قوله او غيرهما) اي وينقل غيرهما (قوله انهم على احوال) اي في ذلك الحكم المعلن (قوله او تردهم في الحكم نفسه) اي او اما تردهم جنس المتأخرين الصادق بالواحد المتعدد في الحكم نفسه هذا وقد اعترض على المصنف بان قد حصر التردد هنا في محلي مع انه قد يقع في كلامه التردد بمعنى خلاف منتشر كقولهم في محلي يمكن الادعى على نائب بلا ذلك تردهم اي خلاف منتشر اي اقوال كثيرة واجيب بانفسا كان استعماله التردد بهذا المعنى نادرا كان كالمصدق فلذا ذكره احوال اوفى كلام المصنف ما ناهى جع تجوز الحلول لكن الجواب الثاني لا يلام قول الشارح لاحد امرين تأمل (قوله فليس قوله لعدم عطفه على لتردد) اي لان الطبق حيث يتقضى انه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وان يحصل من المتأخرين تردد بل جزوا كلهم بحكم وليس كذلك لعدم معنى التردد حيث اذا لتردد مع جزم المتأخرين المتقدمين واهل ان التردد في الحكم

(٣ - دسوقي ل) غير انهم على قولين فيه وغيرهما انهم على اقوال (أو) تردهم في الحكم نفسه (لعدم نص المتقدمين) عليه فليس قوله لعدم عطفه على لتردد (مطلب) اول طبقات المتأخرين



١ بل بالمطوف عنقوف والمطوف عليه قوله في النقل (و) اشيرنا بال (بلو) للمترجم الاول ولقد ذكر بعدها الجواب اكتماء بقوله ما  
نحو الحكم كذا ولو كان كذا (الى) رد (خلاف مذهبي) بقاء التسمية متواترة لخلاف اي خلاف منسوب

ان كل من واحد كان معناه التحير وان كل من متعدد فمعناه الاختلاف مع الجزم (قوله بل بالمطوف  
عنقوف) اي هو قوله او في الحكم قسه وهو عطف على قوله في النقل وسيندب الفرق بين الترددين بظاهره  
الاول في النقل عن الامام صاحبها والثاني لتردهم في الحكم لعدم نص المتقدمين ولقد ذكر المصنف علامة  
يعينها بين الترددين اي الترددي في النقل والترددي في الحكم لان الاول في كلامه اكثر والثاني اقل لقوله  
وفي حق غصبت ترددي رايخ ترددي اجزا صلوته بالبناء ترددي في جواز بيع من اسلم بغير ترددي (قوله  
وبلواخ) يعني انه اذا خال الحكم كذا ولو كان كذا فانه يشير بايمانه بلواي ان في مذهب مالك قول آخر  
المسئلة مختلما ذكره وفي لفظ المصنف قلق لان ظاهر قوله بلواي انه قيد لما ذكرنا من وجوبها كحيثا وقت ولو صرح  
بجوابها بعدها ولو لم يقرن بواو وليس كذلك بل انما قيد لما ذكرنا عند اقترانها بالواو الا اكتماء عن جوابها  
بما تقدم و اشار الشارح الجواب بان في كلام المصنف حذف الصفة والحال والادليل على ذلك ان المصنف  
استقرأ كلامه ولو قال المصنف وبولو ولا جواب بعدها لاي خلاف مذهبي كان اظهر (قوله المترجم الاول)  
اي التي للحال (قوله ولقد ذكر بعدها الجواب) اي والحال انه لم يذكر بعدها جوابها (قوله اكتماء بما  
تقدمها) اي عليها (قوله الى رد خلاف) اي قولي بما اذا كان المقابل ضعيفا فلا يتردده بل ولا يتعرض  
له اصلا لترده من منزلة عدم (قوله اي خلاف منسوب الى الخ) هذا جواب عما قال ان معنى المصنف الى  
خلاف منسوب لمذهب هو تكرر صادق مذهب مالك وغيره وليس كذلك اذ لا يشير بلواي خلاف واقع في  
غير مذهب مالك والجواب ان الكلام وان كان عاما لكن المراد منه مذهب مالك فقط بدليل استقراء كلامه  
(قوله ومن غير العال بقدر تكون الخ) هذا الحالة التي لو ارتكبت في حكمها ان فيستعملها في  
المبالغة تعالى والرد على المبالغ في المبالغ (قوله والله اسأل) اي وسأل الله ان يطلع به (قوله اي لا غيره) اخذ  
الحصر من تقديم المقبول وهذا يقتضي قراءة لفظة المبالغة بالنصب ويجوز قراءته بالرفع على انه مبتدأ وبالجملة  
عند خبره بال رابط للمحذوف (قوله من كنهه) اي يلو يقرأه (قوله او قرأه بحفظ الخ) بل ولو قرأه  
بمقالة (قوله او غيره) اي بكتاب او جهة (قوله او باستأجره) عطف على عطف قوله بشرائه لان الملك  
يشمل ملك الامانة وملك المنفعة (قوله او سعى في شئ) اي في تحصيل شئ منه (قوله اي من المصنف) جعله  
الضمير ارجا للمختصر اولى من عوده لواحد مما ذكره اي وسعى في تحصيل بعض واحد مما ذكره لان عوده  
على المختصر اعم كما ذكره الشارح (قوله والشئ) اي وتحصيل الشئ صادق ببعض كل واحد اي صادق  
بتحصيل بعض كل واحد بان كتب البعض منه وملكه وقراه (قوله وبعض واحد منها فقط) اي بان  
كتب بعضه فقط او قرأ بعضه فقط او ملك بعضه بشرائه او غيره والمراد ببعض متعديا جازعا عن كتابة كلمة  
او كلين او قرأه ذلك (قوله والمحصل الخ) عطف على القارئ اي واعانة المحصل الخ (قوله وقرائن الاحوال  
دالة الخ) وذلك لان الله شرذ كره في الاله وجبل قلوب كثير من الناس على محبته والاشتغال به وهذا من  
علامات القبول (قوله والله يصيها) مأخوذة من الصمة وهي لغة الحفظ والمنع واصطلاحا ملكه تمنع  
القبول وادى كيفية خلقها الله في المبدئ منه من ارتكاب الفجور بطريق جرى العادة والمراد هنا المعنى  
العمومي كما اشار الشارح (قوله لفظا ومعنى) يقال بل بل كضرب يضرب بمعنى رلق (قوله قد نقص)  
اي في ما هو في يده او في عرضه بمعنى انه محقر بين الناس (قوله وهذه جملة طلبية معني) اي في خبره لفظا  
انشائية معني وهي مطبوعة على الجملة الانشائية ولا تتحدث هذه الجملة للخبرية بل يصح العطف  
باتفاق البيانين وعلى الخلاف عند النحويين ولو نصب الله بها سأل لم يصح ما يلزم عليه من العطف على  
معوملي عاملين مختلفين والعاطف واحد هو الواو وسيمر به منع ذلك (قوله اي اقواتا واعمالنا) اشار بذلك  
الى ان في كلام المصنف عرض على المضاف اليه و اشار بقوله بعد في كل حال الى ان المراد من الاقوال

للمذهب الذي التفت فيه  
هذا المختصر في الخلاف  
واقعه فيه بدليل الاستقراء  
ومن غير العال بقدر يكون  
يجرد للمبالغة (والله  
اسأل) اي لا غيره (ان  
يتقسه) اي هذا  
المختصر (من كنهه)  
لثقه او لثبته ولو  
بآخرة (أو قرأه) بحفظ  
أو مطالعة فهمها أو  
تعليلها وتعليلها (او صله)  
ملك بشرائه او غيره أو  
باستعارة او اجارة (أو سعى  
في شئ منه) أي من المختصر  
والشئ صادق ببعض كل  
واحد مما ذكره وبعض  
واحد منها فقط وبغير ذلك  
كأمانة الكاتب بمعداد  
او ورق او أمانة القارئ  
بنقده والمحصل شئ من  
الثن او الواو وقرائن  
الاحوال دالة على ان الله  
تعالى قد قبل منه هذا  
السؤال (والله يصيها)  
اي يطمئنا ويمنعنا (من)  
الوقوع في (الزلزل)  
كالزلق لفظا ومعنى  
يريد به لازمه وهو  
النقص لان من زلقت  
رجله في طين او زلق  
لسانه في منطق قصد  
قص وهذه جملة طلبية  
معني كقوله (ووفينا)  
فيما قدره الطاعة في كل حال

ومنه تأليف هذا الكتاب فقال الله تعالى ان بعضنا ممن وقع الخلل فيه ويوشك ان يملأ ريشه (ثم) بعد ان علمت بانى اجبت سؤالهم  
وباسط لاسى في هذا المختصر (اعتذر) اى اظهر عذرى (لنرى) ١٩ اى اصحب (الالباب) جمع لب يعنى

العقل اى السقول  
الكاملة لانهم هم الذين  
يقبلون السند ولا  
يؤمنون لكلام ايمانهم  
(من) اجل (التقصير)  
اى الخلل (الواقع) منى  
(في هذا الكتاب)  
والعقل على الصحيح  
نور روحانى به تملك  
النفس العلوم الضرورية  
والنظرية وابتداء  
وجسود نفع الروح فى  
الجنين ثم يترك ينمو الى  
ان يكمل عند البلوغ  
خلق الله فى القلب  
وجعل نوره متصلا  
بالصانع والجهود على  
ان كاله عند الادراك  
(واسأل) حذف لفعل  
اختصارا اى اسألهم  
لانهم هم الذين يسألون  
(بلسان التضرع) اى  
ذى التضرع او انه جعل  
نفسه تضرعا لغيره أو  
المراد التضرع التامشع  
على حذر يدخل او  
المراد بلسان تضرعى اى  
تعالى فيكون على  
هذا فى الكلام استعارة  
بالكتابة (والخشوع)  
اى الخشوع والتذل  
(وخطاب التذلل) اى  
التضرع (والخشوع)  
اى الخشوع فالالفاظ

والافعال تعميم الاحوال (قوله ومونه) اى يومن كحال اى من جهة افراده (قوله واعتذر) مأخوذ من  
الاعتذار وهو اظهار العذر (قوله يعنى العقل) كذا فى القاموس وقوله اى القول الكاملة اخذ الوصف  
بالكمال من اجل انى الابواب الكمال وقيل بعض المفسرين القلب هو العقل الرابع فيكون الكلام مأخوذا  
من معنى الابواب (قوله لانهم اى) اى واعلمتهم بالاعتقاد اى اليهم لانهم اى (قوله ولا يؤمنون) اى فلا  
يقولون اخطأ المؤلف او خطب خطب عشوا او نحو ذلك لى اذاراوا اخطأوا او اخطأ سبق قلم او هذا سهو اذالم  
يكتهم تأويل العبارة وصرفها عن ظاهرها (قوله لكلام ايمانهم) اى الموجب لشقتهم ورجوعهم (قوله من  
اجل التقصير) هو عدم بذل الوسع في تحصيل المقصود وانتخير ما يوصف بغيره لا بالكتاب واجاب  
الشارح بانه اراد بالتقصير ما ينشأ عنه من الخلل قول الشارح اعنى الخلل فسر باللازم فالصنف قد اطلق  
المعزوم واراد اللازم ثم ان المراد به ما قلنا انه خلل والاعلا يجوز للشخص ارتكاب الخطا ثم يتدبره  
المراد بقوله الواقع فى هذا الكتاب اى المظنون وقوعه فيه لا انواع فيه بالفعل قطعا (قوله روحانى) يضم  
الى نسبة الروح ضمها الى الروح بفتحها الذى هو الراسخ وانما سبيل الروح لا نعمة الا لادراكها وعلم من  
قوله نوراً فهو حور لا عرض وعرفه بعضهم بقوله نور فلفظ مصدرة لا ككتاب الآراء والعلوم بناء على انه  
عرض (قوله العلوم الضرورية) اى وهى التى لا يتوقف حصولها على النفس على ظن واستدلال وان  
توقف على حدس او تخمين او نظرية وهى التى يتوقف حصولها على النفس على ظن واستدلال (قوله لهم  
يرى ينمو) اى يتزايد (قوله خلقه الله فى القلب) وقيل ان محله الرأس ويرتبط على الخلاف انه اذا ضرب به  
فى راسه فاقطعه فذهب عقله هل يلزمه دية فالموضع قطع ولادته ليعقل لاحاد اهل اولادته دية للموضع  
ودية للقليل ليعادل كل (قوله اى اسألهم) اى ذوى الابواب فاسأل متعلق بمفعول معنى هو ضمير ذوى  
الابواب السابق ذكرهم حذفه اختصارا او اقتصارا لقرئ بخدمه ذكرهم يجوز ان لا يعقل الفعل بمفعول  
تزيلا منه لانه لا يلزم لهم كل من يصلح له السؤال من التاخير فى كتابه (قوله لانهم هم الذين يسألون) اى  
لشقتهم ورجوعهم وكلام ايمانهم (قوله بلسان التضرع) اى فيه ان التضرع هو التذلل ولان الله واجب  
الشارح بأربعة اجوبة فى خامس وهوان الاضافة لا دى ملاية اى بلسانى عند تضرعى وتعالى (قوله  
اى ذى التضرع) اراد به نفسه وكذا قال فى التضرع التامشع (قوله او المراد بلسان تضرعى) اى قال  
عوض عن المضاف اليه (قوله استعارة بالكتابة) اى حيث شبه تضرعه بلسان ذى لسان نفسيا مضمر  
فى النفس على طريق المكتبة واثبات اللسان تخييل (قوله والخشوع) عطفه على التضرع من عطف  
المراد فى ظنهم ما شئ واحد وهو التذلل (قوله وخطاب التذلل) الاختالات الاربع التى فى قوله بلسان  
التضرع تجري هنا (قوله فالالفاظ الاربعة) اى التضرع والتامشع والتذلل والخشوع (قوله واستد  
اى اضاف (قوله فتتنا) اى ارتكاب القنيتين وطريقتين فى التعبير مراداً منها معنى واحد لان المراد من  
الخطاب اللسان قوله بعد الخطاب اى بيان لغناه الحقنى بالسمى المراد منه (قوله او قيل الصالح للافهام)  
اى فعلى الاول لا يحال للكلام خطاب الا اذا وجد من يخاطب به وكان اهلا لفهمه واماعلى الثانى يقال له  
خطاب وان لم يوجد من يخاطب به فكلام الله فى الاول لا يحال له خطاب على الاول وقاله على الثانى (قوله  
ان ينظر) اى ان ينظر اليه من قراءتهم (قوله بين ذى الرضا) اى فى الكلام مجاز بالخطب والمراد  
بين الراضى والمسيب والكلام من باب المبالغة اى بما لا يقع فى الناطق حتى جعله نفس الرضا اوفى الكلام  
استعارة بالكتابة واثبات البين تحصيل او ان اضافة عين لما بعده لا دى ملاية كمال الشارح اى ان ينظر  
اليه التاخر منهم منه فى حال الرضا (قوله لا بين السخط) هو رضا الرضا وهو تصور الحق بصورة الباطل

الاربعة معنى واحد واستند اللسان التضرع والخطاب للتذلل فتنا والخطاب هو الكلام الذى يقصده بها فاما الخطاب وقيل الصالح  
للافهام (ان ينظر) بالبناء للمفعول اى اسألهم ان تأمل هذا الكتاب (يعنى) ذى (الرضا) اى القبول والحب (والصواب) اى الايضاح  
لا بين السخط

والاستصاف وان اخاف من الجدة لانها ملاهه محزنة  
 (ما كان) مشرطية مبتدأ وان كان متصل الشرط واعلم بان هو يوصل الى (من نفس) بان ما اى ان يوجد فيه من نفس فقط يصل بالمعنى  
 المراد (كانه) فعل مضارع جواب الشرط اى كذا فالتعريف الى اللفظ الناقص او المنقوص وليس المراد بالنقص المعنى المصدرى اى ابعاد الترتيب  
 الا لا يعمى بتكميل الترتيب الا لا يكمل ٢٠  
 (ما كان) من خطا فى المعانى او الاحكام وفى اعراب الالفاظ  
 كان من الخطا كمدى المساروا

(اسلموه) ففتح اللام ذاك  
ماضى اى اسلموه ذاك  
الخطا بالتيه عليه فى  
الشروع او بالحاشية او  
القرير يان يقال قد وقع  
منه هذا لسواه او قد سبقه  
التم وهو امكنا وهو على  
حذف مضاف مثلا اوفيه  
تقديم وتأخير من غير  
تغيير وبسبيل فى اسل  
الكتاب فانه لا يصح زولا  
ان فى لاحد كما هو ظاهر  
والحز من قلنا لادب كان  
يقال هذا خط اوكذب  
او كلام فسد لامعنى له  
فان قلنا لادب مع جمعة الدين  
لا يتجدد الا بال على  
صاحبها دينا واخرى  
واتل هذا الامام الكبير  
كيف اعتذر وتذلل على  
صالح مقامه وعظم شأنه  
أفجازى منه بقله لادب  
بمجرد حقوة لاصولها  
احد كما عل وجه اعتذاره  
وسؤاله التامل بين الرضا  
بقوله رضى الله عنه وعنايه  
قلما يتخلص أى ينجو  
(مصنف) اى مؤلف  
(من الموقوفات) جمع حقوة  
ومرادها الخطا (او ينجو  
مؤلف من العتات) جمع

(قوله والاعتصاف) هو الماطل فهو ضد الصواب (قوله أو أن إضافة عين الخ) أي وحيداً فلا يحتاج لتقدير ذى (قوله عين الرضا) أي وعين الناظر التي هي حال في رضاء عنه (قوله كان عين السط) أي كان عين الناظر التي هي حال سطه عليه تسمى المساء بالي القبايح فيه (قوله من قص) أي قص لفظ أي لفظ ناقص سواء كان ذلك اللفظ كلمة أو حرفاً لا ما كان فيه من نقص أحكام ومسايل لم يترك لأن ذلك ناقصه ولا قدرا حد على تكميل ذلك النقص (قوله كل) أي أن ذلك لم يترك فيه تكميلة بما جمعه لأجل أن فهم المعنى المراد (قوله فعل ماض) أي فهو يفتح الهم لا يصح أن يكون بكسر الميم على أنه فعل امر إذ لا الأولى الألباب في التكميل لأن ما شرطية مبتدأ والامر لا يكون جواباً للشرط إلا إذا قرن بالقامول لا يجوز حذفها إلا في الشعر (قوله جواب الشرط) وهل خبر المبتدأ فعل الشرط أو جوابه أو مالم أقوال (قوله أي اللفظ الناقص) أي الساطع وتكملة بالآتيان به وقوله أو المنعوص أي وهو الباقي بعد الاسقاط وتكملة بالآتيان بالساطع والحاصل أن المراد بالنقص ما اللفظ المحذوف المسقط أو الباقي بعد الاسقاط لأن السقاط والاض والترك لا يكمل واعلم أن النقص يطلق على الأمور الثلاثة المذكورة لكن إطلاقه على الأخيرة خفية وعلى الأمرين الأولين مجاز (قوله والاحكام) عطف تفسير باعتبار المراد وأن كانت المعاني في حذفها عام (قوله وفي أعراب الانقاط) كأنها ذرغ ماحه النصب أو صب ماحه الرفع أو الجر مثلاً (قوله أي أصلحوا ذلك الخ) أي أذنت لهم في إصلاحه (قوله بالآتيان عليه في الشروح) أي لمن تصدى لوضع شرح عليه (قوله والخاتمة) أي أو بالآتيان على ذلك بالكاتب في الخاتمة أي الهامش (قوله من غير تغيير الخ) أي بأن يكشط الفاظه ويأتي بيد المأورز يدها أو ينقص (قوله فانه لا يجوز) أي لأن فتح هذا الباب يؤدي لنسخ الكتاب بالكلية لأنهم بما ظن الناصر أن الصواب معه مع كون ما في نفس الأمر بخلافه (قوله كل يقال الخ) وأما قول ظاهر العبارة كذا وليس كذلك فيجب عنه كذا فلا بأس به أو يقال ظاهر العبارة فاسد ويجب عنه كذا فلا بأس به أيضاً للضرورة لاجل الجواب مع الاعتراض بكلام شنيع (قوله على علو مقامه) أي مع علو مقامه (قوله وعنايه) أي ورضي عنايته (قوله فليخلص الخ) القائل بالتعليل أي أو بما اعتبرت لغوى الألباب بما ظن أنه خلل واقع في هذا الكتاب أو من الخلل الذي يظن وقوعه فيه لأنه قلما يخلص الخ أي لأنه لا يخلص الخ فصل للثني وما كافه أو مصدريه أي قل خلوص أي اتقى خلوص الخ أي أما اعتبرت الهم لا في مصنف وكل مصنف لا ينحو الخ (قوله أي مؤلف) أشار بهذا إلى أن تغيير المؤلف مصنف الأول مؤلف ثانياً بمنزلة التغيير كان تغييره أو لا يخلص وثانياً بنحو تنس (قوله ومراده بها الخ) أي في الحكم (قوله ومراده بها السقوط) أي الوقوع في تحريف الانقاط أي إلى المراد بالعبارة الخاطي في اللفظ والتعريف به بان سقط كلمة كالتبدي أو الجواب أو جهة قول الشارح في تحريف الانقاط مراده بتعريفها اسقاط بعض الجمل أو اسقاط الجمل بتمامها أو اسقاط حرف من كلمة (قوله ويحصل العكس) أي يحصل أن يكون مراده بالمخفوات تحريف الانقاط ومراده بالعثرات الخاطي في الأحكام (قوله وهو الزاغة) أي النقص فكأن يقال له لا ينبغي مؤلف من النقص أعين من أن يكون نقص كلمة أو جملة أو قص حكم بيان ترك الحكم الصواب أو ما يخلافه (قوله وفذلك) أي أو بيان ذلك أي كون المؤلف لا يخلص من المخفوات ولا ينبغي من العثرات (قوله أو يردن بكتب لفظ وجوب) أي مع استحضار القلب لذلك (قوله وقد يكون الخاتمة غيره)

عقبة بالثبته ومراهدها بالسقوط في شعره في الالفاظ ويحتمل العكس ويحتمل ان معناها اول حذو هو الة  
 وذلك لان الانسان محل التسليم والقلب يتقلب على كل آن فربما تعلق القلب بحكم او امر من الامور فيكتب الانسان بخلاف مقصوده او انه  
 ينسى شريطا او يحكمار مسوغته فيظن ان الصواب ما كتبه والواقع خلافه او بريد ان يكتب لفظ وجوب فيسبقه القلم فيكتب منه او يرد  
 اختصار عبارة فقطص منه ما حمل بالمعنى المراد وقد يكون الخطا من غير وجه ينسب له

اي من غير المؤلف ونسب المؤلف (قوله كل يخرج) اي المؤلف اي كان يكتب على الحاشية كلمة  
ساقطة من الاصل (قوله او غير ذلك) عطف على قوله كل يخرج الخ (قوله) ويثبت في كتب مخصصة اي  
ويجوز ان تكون مصدر بفتح زهيا الاصال والاقتضال وعلى ذلك فالفاعل المصدر المؤلف منها ومن  
الفعل بعدها وهو يخلص اي قل خلاص مصنف

### باب احكام الطهارة

(قوله وهو) اي السابعة وقوله في سائر اى حاط (قوله من السائل) اراد بها القضاء المحصورة بالله تعالى  
المعاني المحصورة على اقران مدلول التراجع انما هو اللفظ لا المعنى (قوله المشتركة في حكم) اي المشتركة  
مدلولها في امر كلسائل المتعلقة بالطهارة او بالوضوء او نحو ذلك فليس المراد بالحكم حقيقة الذي هو ميثوت  
امر لامر ولو عبر بامر بدل حكم كان اولي وكانه اراد بالحكم الكون متعلقا بكندا فالسائل المتعلقة بفرائض  
الوضوء وسببها فضاها مثلا اشتركت في حكم وهو كونها متعلقة بالوضوء تأمل (قوله النفاضة من الاوساخ)  
اي الخلو من منها وقوله الحسية اي المشاهدة بحاسة البصر كالعين والمنزلة (قوله كلعاصي الطاهر)  
اي مثل الزنا والسرقه وقوله الباطنة اي كالكبر والعجب والياء والسمعة فذا قبل فلان طاهر من العيوب  
اي خالص منها كان ذلك حقيقة والحاصل ان الطهارة على التحقيق كما اختاره ابن رشد وتبعه السلامة  
الرصاع والثاني على الجلب وشب وشيخنا في حاشيته موضوعه لقدر المشترك وهو الخلو من الاوساخ  
اصم من كونها حسية ومعنوية خلافا للاحاطة ح من انها موضوعه للنفاضة من الاوساخ فبذلك كونها  
حسية وان استعمالها في النفاضة من الاوساخ المعنوية مجاز وبدل الاول قوله تعالى يطهروكم تطهيرا والمجاز  
لا يؤكد الاشئون كما يحصر به العلامة السنوسي في شرح الكبرى وغيره عند قوله تعالى وكلم الله موسى  
تكليما (قوله لموصوها) ان جعل متعلقا بما قبله كانت اللام للتعدية وان جعل متعلقا بما بعده كانت  
اللام لشبه الملق او الاستحقاق لا لتعليل لانه يقتضى ان المعنى ان يحجب اباحة الصلاة لاجل الموصوف لاله  
والمعنى على جعلها شبه الملق او الاستحقاق ان الموصوف صار كذلك لانه لايحجب الصلاة واستحقاقها (قوله)  
فالاوليان من حيث الخ) اي الصفة التي توجب لموصوفها جواز الصلاة بها وفيه طهارة من اجل حيث  
والاخيرة وهي الصفة التي توجب لموصوفها جواز الصلاة بطهارة من اجل حيث حدث (قوله اي صفة)  
تقديرية اي يقدر وقرض قيامها بموصوفها اي هذا المقدر قيامها بموصوفها وقرض ذلك فهي صفة  
اخبارية يعتبرها المضرب عند وجود سببها وهو ما يقتضى طهارة الشئ اسالة كالحلية او الجارية او التطهير اي  
ازالة النجاسة او رفع مانع الصلاة وليست صفة حقيقة يمكن رؤيتها وذكر بعضهم ان معنى كونها حكمية  
ان العقل يحكم بوجوبها وحصولها في نفسها عند وجود سببها فهي من صفات الاحوال عند من يقول بالاحمال  
او من الصفات الاعتبارية عند من لا يقول بالاحمال كالظهور والشرف والحلة فلهذا صفات حكمية اي  
اعتبارية تعتبرها العقل وانها احوال اي ثابتة في نفسها وليست موجودة يمكن رؤيتها كصفات  
المعاني والاسلية بان يكون مدلولها سلبى كالقدم مثلا وقال شب ولا يرد على التعريف انما صدق  
على الفراءة من ضرورة لان هذا افعال لاصفات لان المراد بالصفة الحكمية الصفة الاعتبارية التي تعتبر  
وليست وجودية بوجه اناطة الحكم بها لضبط اسباب الشرعية (قوله اي تستلزم) اشار بهذا اللفظ بما قبل  
على التعريف ان الذي يوجب سبب الطهارة شرط وحاصل الجواب انه ليس المراد بقوله توجب تسيب بل  
معناه تستلزم والمستلزم للمعنى انه قد لا يفي اعلم من كونه شرطيا او يسا فان قلت ان الطهارة كما تستلزم جواز  
الصلاة تستلزم ايضا جواز الطواف ومن المصنف لموصوفها التعريف فيه قصور واجيب بانه يلزم من  
جواز الصلاة جواز غيرها مما ذكر الا انه يردان دلالة الاتزام لا يكتفي بها في التعاريف (قوله جواز الصلاة)  
اشار بذلك الى ان السين والثاني استباحة رائعتان وان اضافة جواز الالباح لبيان قال في المجل وهذا  
لا يظهر في قوله في تعريف النجاسة منع استباحة فحصل الطاهر حل الاستباحة هنا على الملاحة بالفعل

كل يخرج على الحاشية  
كلمة او كلاما فيها التام  
في صبر موضعها فقال  
ان المصنف قد اخطأ مع  
ان الذي اخطأ به او غير  
ذلك وبالجملة فجزى الله  
المؤلفين عن المسلمين  
احسن الجزاء وعلما معناها  
التي اي لانه لا يتلوه  
فما كلفه اقل عن طلب  
الفاعل وحيث تكتب  
متصلة بقل والله اعلم  
هذا باب ذكره احكام  
الطهارة وما يتعلق بها  
وهو لغة قريبة في سائر  
يتوصل بها من داخل الى  
خارج وعكسه واسطلاحا  
اسم لطائفة من المسائل  
المشتركة في حكم والطهارة  
لغة النفاضة من الاوساخ  
الحسية والمعنوية كلعاصي  
الطهارة والباطنة واسطلاحا  
قال ابن عرفة صفة  
حكمية توجب لموصوفها  
جواز استباحة الصلاة  
بها وفيه اوله فالاوليان  
من حيث والاخيرة من  
حدث انتهى اي صفة  
تقديرية توجب اي  
تستلزم للمصنف بها جواز  
الصلاة

اخذهم من قولهم فلان يتبع المعاصي يستمعون امرأته الناس أي يتلبسون بفعل ذلك وأما عبر عن التلبس بفعل الشيء كان غير مباح بالاستباحة لأن الشأن لا يفعل إلا بالمباح وحل بعض الشرايع السنين والثاني في استباحة الطلب والمعنى تستلزم المتصف بها جواز أن يطلب المكلف إباحة الصلاة بهان كان ثوبا أوفيه ان كان مكانا أو بهان كان شخصا وفيه انه لا معنى للطلب إلا بإباحة الأذن إرادتها لمستها في الجبهة والتعرض لمحتضيه **هـ** ثم إن قول المصنف وجوب جواز استباحة الصلاة يعني عند توفر الشرط وانقضاء الموانع كالتورط والكفر فادفع ما يقال إن التعريف لا يشمل غسل الميت لأن الصفة أوجب جواز الصلاة عليه فكان الواجب بآدائه عليه ولا يشمل الصفة الحاصلة عند غسل التيمم من الحيض فطأهاز وجها السلم فأنها طهارة ولا يصدق عليها التعريف والحاصل أنه يصدق عليها الصفة وجوب صلواتها جواز الصلاة له لولا المانع **(قوله)** التبادر منه أن الباطنية ويحتد فيكون ظاهر على طهارة المسامع والتراب ولا يشمل طهارة ما يحمله المصلى سواء كان ماء مضافا وغيره وأجيب بأن الباطنية أي وجوب للتصنيف بها جواز الصلاة على شخص غلبته والمراد للباسه الأصلية بحيث يتقلد بتأهله فدخل فيه طهارة ظاهر البدن من خبث وخرج عنه طهارة الظاهر فلا زاد قوله أوفيه لأدناها وأما قوله فلا ندال طهارة هيكل الشخص يتأهله من حدث **(قوله)** ان كان محمولا للمصلى أي ان كان الموصوف بها محمولا للمصلى سواء كان الموصول ثوبا أو ماء مضافا أو غيره فكان الأول ان يقول ان كان ملاسا للمصلى ليشمل ما قلناه من طهارة الثوب والماء وطهارة ما يحمله المصلى من ماء مضاف أو غيره ويشمل أيضا طهارة ظاهر البدن من اجل خبث ظاهر البدن متصفا بالطهارة وهو ملاس للمصلى وهو الهيكل يتأهله من جسمه روح **(قوله)** ان كان مكانا **(هـ)** أي ان كان الموصوف بها مكانا للمصلى **(قوله)** ان كان نفس المصلى أي ان كان الموصوف بها نفس المصلى في شيء آخر وهو أن التعريف لا يصدق على الطهارة المستحبة التي لا يصلحها كالقنطرة بآلة الأولياء والنحول على السلطين فلما ان قال التعريف بالطهارة المقدسة وهي المعنى ما اعتنا ككاملها ثم قال يصلخص بآلة الأولياء مثلا في موضوع ما تعاضى يبيح الصلاة لولا المانع **(قوله)** وما يقابلها أي الطهارة بهذا المعنى أي وهو قوله صفة حكمية الخ أي وأما الطهارة لأجلها المعنى بل بمعنى أن التجاسة أرفع مانع الصلاة وهو الحدث بل الماء أو ما في معناه كافي قولها الطهارة توجب التجاسة واستظهر ح أن الطهارة حقيقة في كل من المعنيين **(قوله)** صفة حكمية أي حكم العقل بثبوتها عند وجودها وقوله وجوب صلواتها أي تستلزم المتصف بها وقوله منع استباحة الصلاة أي منع الشخص من التلبس بالصلاة بالفعل بلباسه ذلك الموصوف ان كان ذلك الموصوف بها محمولا للمصلى أوفيه ان كان ذلك الموصوف بها مكانا للمصلى ولم يقل أوله كافي حد الطهارة لأنه لا يقال شرعا للحدث نجاسة ولا للمحدث نجس في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أنكر على من لم يجبه حين دعاه وتعلل بأنه كان نجسا أي خبثا فقال له سبحانه الله ان المؤمن لا ينجس ان قلت أن هؤلاء كان لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتبار قيام التجاسة به قلت نجاسة البدن داخل في قوله لأن معناه غلبته والموصوف بالتجاسة وهو ظاهر البدن ملابس للمصلى وهو الهيكل يتأهله من جسمه روح فإن قلت رد على تعريف التجاسة أنه غير مانع لشو له للدار المغصير بقول الثوب المغصير فانه قد قام بكل منهما صفة حكمية وهي المقصود به تمتع الصلاة به وقوله ومع ذلك ليس واحد منهما مانع بالتجاسة وأجيب بأن المراد بجمع الصلاة للمتم الوضوء وهو عدم الصحة لا التكنيف وهو الحرمة والدار المقصود بتوان قام بالموصوف وهو المقصود به لكنه لا يقتضي عدم صحة الصلاة وان اقتضى حرمتها وأما الجواب بأننا لا نعلم أن كل واحد منهما قام به صفة اقتضت منع الصلاة به وقوله فذلك لأن منع الصلاة حرمتها في المقصوب أعماهول مثل العبر فترادفه وهذا غير قائم بالمقصود بقبه أن المقصود به تستلزم الشغل المذكور ووجود الملزوم يقتضي وجود اللازم **(قوله)** منع استباحة الصلاة **(هـ)** أي منع من التلبس بالصلاة بالفعل **(قوله)** على نفس المانع أي انتهى عن التلبس بالعبادة سواء كانت صلاة أو طروفا

به ان كان محمولا للمصلى  
وفيه ان كان مكانا  
وله ان كان نفس المصلى  
ويقابلها بهذا المعنى  
أمران التجاسة وهي  
صفة حكمية توجب  
لموصوفها منع استباحة  
الصلاة به أوفيه قاله ابن  
عرفه والحدث وهو صفة  
حكمية توجب لموصوفها  
منع استباحة الصلاة  
له وقد يطلق على نفس  
المنع المذكور

سواء تعلق بجميع الاعضاء  
 كالحاجة او بعضها  
 كحدث الوضوء و يعلق  
 في مبحث الوضوء على  
 الخارج المتضمنين  
 وفي مبحث قضاء الحاجة  
 على خروج الخارج فقول  
 المصنف (رفع الحدث)  
 اي الوصف الحكمي  
 المقدر قيامه بالاعضاء او  
 المنع المترتب على الاعضاء  
 كلها او بعضها (وحكم  
 الخبث) اي عين التجاسة  
 والمراد بالحكم الصفة  
 الحكمية وعلم من تفسير  
 الخبث بين التجاسة ان  
 التجاسة تطلق اضعافا  
 الجرم المخصوص القائم به  
 الوصف الحكمي (الملك)  
 (الملك) فضلا او سحا  
 او نضعا فقد علمت ان  
 الطهارة شيان حسنة  
 وخبيثة والاولى مائية  
 وزاوية والمائية غسل  
 ومسح اصلي او بدلي  
 والبسلى اختيارى او  
 اضطرارى والثانية مسح  
 فقط والخبيثة ايضا مائية  
 وغير مائية والمائية غسل  
 ونضغ وغير المائية بدائع  
 في كيمخت فقط ونار على  
 الرابع فيها اذا علمت  
 ذلك فتقولهم الرفع هو  
 المطلق لا غير فيه تقرر  
 بناء على الرابع

او من مصنف فالحديث هذا المعنى من صفات الله تعالى وان كان يتمتع بالاطلاق لان صفاته قديمة (قوله)  
 سواء تعلق بجميع الاعضاء) اي سواء تعلق بالشخص باعتبار جميع الاعضاء او باعتبار بعضها هذا امراده  
 لان المنع انما يتعلق بالشخص الى الهيكل يتأمله لا بالاعضاء كالأعضاء (قوله) و يعلق في مبحث الوضوء  
 الاولى في مبحث فاقض الوضوء في قولهم ينقض الحدث (قوله) وفي مبحث قضاء الحاجة) اي في قولهم  
 آداب الحدث كذا (قوله على خروج الخارج) اي خروج البول والناظ فظن من كلامه ان الحدث يعلق على  
 اربعة امور والظاهر من كلامهم انه حقيقة الكل (قوله برفع الحدث) اي يرتفع ويرذل برفع الله  
 بسبب استعمال الماء المطلق على الوجه المعروف شرعا (قوله الوصف الحكمي) اي التقديرى (قوله)  
 المقدر) اي المقروض (قوله) والمنع المترتب على الاعضاء) اي المتعلق بها وليس المراد القائم بالاعضاء  
 لان المنع صفة كالمولى عز وجل ولا يقال ان المنع متعلق بالشخص لا بالاعضاء فلا يصح ما قال لان قول  
 الكلام حذف اي المتعلق بالشخص باعتبار الاعضاء كلها او بعضها والمراد القائم بمقارنه وهو الوصف  
 بالاعضاء وذلك لان الوصف المقدر قيامه بالاعضاء مقارن بالمنع المتعلق بالشخص فهما متلازمان في حصول  
 احدهما حصول الآخر ومتى رفع احدهما رفع الآخر واخصار الشارح على الوصف والمنع مع ان  
 الحدث يطلق على اموار بة كانه قد علمه للاشارة الى ان الحدث الذي يرتفع بالملك الحديث بهذين المعنيين  
 لا الحدث بالمعنيين الآخر بن اضى الخارج ونحوه لانها لا يرتفعان لان رفع الواقع محال ويحدث فلا يصح  
 ارادتهما الا ان بقدر مضاف اي يرتفع حكم الحدث او وصف الحدث لا يقال الحدث بمعنى المنع لا يصح  
 ارادته لا يمكن الله عز وجل وحكمه قديم واجب الوجود فلا يصح ان رفاعه لا تاتى قول الحكم الشرعى  
 خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين فان قلنا ان صلته بافعال المكلفين جزم من مفهومه كان حادثا قديما  
 لان المركب من القديم والحادث حادث وارتفع الحادث ظاهر وان قلنا ان التعلق قديم نخرج عن مفهومه  
 كمن قديما ويحدث برفع رفاعه باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق امر اعتبارى يمكن الارتفاع والمراد  
 بارتفاع طلقه انه اذا ظهر الحدث بالطلاق لا يتعلق بالمنع من الصلاة ينقطع تعلق المنع به تأمل (قوله اي  
 عين التجاسة) هو بالجرم تفسير الخبث (قوله الصفة الحكمية) اي القائمة بالتجسس التي تمنع الشخص من  
 الصلاة بلباسه ان كان فو او فيه ان كان مكافا او ما عين التجاسة تزال بكل قلاع (قوله ان التجاسة تطلق  
 على الجرم المخصوص) اي كاطلاق على الصفة التي توجب لموصوفها منع الصلاة به او فيه والذي يمنع المكلف  
 من فعل ما كلف به من صلاة وطواف التجاسة بمعنى الوصف المترتب عند اصابة العين لشيء الطاهر من ثوب  
 او بدن او مكان والتجاسة بمعنى الوصف هو المعروف بحكم الخبث في كلام المصنف هذا وقل ح عن  
 النخبة ان اطلاق التجسس على المعقونه مجاز شرعى تقليد الحكم فيه عليه كلفهم المسفوح مثلا لان المنع  
 في المعقونه واختار المج ان اطلاق التجاسة على المعقونه حقيقة لانه يمنع لولا العذر نظير الرخصة  
 (قوله القائم به الوصف) اي التلبس بما لا لالوصف الحكمي لا ضرور بها (قوله حديثة) نسبة للحدث من  
 حيث انها ترفع وقوله وخبيثة نسبة للخبث من حيث انها ترفع حكمه (قوله مائية) نسبة لما من حيث  
 انها تحصل بموكذا يقال في قوله تراوية (قوله غسل) اي تحصل بغسل كافي الوضوء والغسل (قوله اصلي)  
 اي كافي مسح الرأس (قوله اختيارى) اي كافي المسح على الخفين (قوله واضطرارى) اي كافي المسح على  
 الجبهة (قوله مائية وغير مائية) اي تحصل بالماء وبغيره (قوله ونضغ) اي وهو رش الماء على ما شئت في  
 اصابة التجاسة له (قوله في كيمخت فقط) اي وعند الشافعية والخبيثة في جلد كيمخت غير المتزير وبه  
 قال حننون من ائمتنا الا انه غير معتد كان القول بان الكيمخت لا يظهر بالبرغ غراة تجسس معقونه غير  
 معتد وهو مقابل الرابع في كلام الشارح (قوله ونار) لو زاد غيرهما لغير الدافع وان لم يكن لكان الاولى  
 ليدخل تجسس لغيره وتحققه فانه يظهره على الخارج ويدخل اجارا الاستحجار ونحوها وما ذلك به التعل بناء على  
 انه يظهر كما ورد وما مسح به الصلح بناء على القول بان ذلك يظهر (قوله قولهم الرفع) اي الحدث وحكم

ففي التحقيق من ان التيميم رفع المحدث عنه فقيدا والقول بأنه لا يرفعها وأما في الصلاة لأوجهه اذ كيف تجتمع الإباحة مع المنع أو  
الوصف للمانع نعم الأمران معا لا يحدثن حكم التيميم لا يرفعهما الا للملك والامانة ولا يرفعهما معا لان التراب آثار رفع المحدث فقط  
والصانع والشارع آثار فان حكم التيميم فقط وأما اطلاق الكلام من المانع فذلك من كثرة التراجع والتمني على ما قد يفصل عنه (وهو) أي  
الماء المطلق (ما) أي شيء (سقط) ٢٤ عليه أي على ذلك الشيء (اسمه) يخرج الجاهل والماءات التي لا يصدق عليها اسمها

كالسمن والصل (بلا قيد) لازم خرج خصوصه  
أو ورد ماء الزهر والعجين  
لا منفك كماء البحر وماء  
التيه هذا اذا كان لا يصح  
من يندى ولا ذاب بعد  
جوده كماء البحر والمطر  
واليون والبارولوا بار  
نمودان كان التطهير به  
غير جائز لكونه ماء عذاب  
بل (وان جمع) ولو في بد  
المتوضي والمغتسل (من ندى)  
واقع على اوراق  
الشجر والزهر واستظهر  
انه لا يضر تغييره بجمعه  
جمع من فوقه لانه كالتيه  
بقراه (او ذاب) أي  
تجمع (بعد جوده)  
كالشج وهو ما ينزل ما  
ثم يجمد على الارض  
والبرد وهو النازل من  
الماء جاءه دال على الجليد  
وهو ما ينزل متصلا بجمعه  
بعض كليبوط (او كان)  
المطلق (سود) ضم السين  
وسكون الحجمة وقد  
تسهل أي فضله شرب  
(بهيمية) ولو غير ما كولة  
العلم او جلا (أو) كان  
سود (حاضر او شرب) بولو

التيميم (قوله وعلى التحقيق) عطف على الرابع (قوله مقيد) أي دوامه في الصلاة (قوله والتمني) عطف على ما في ذلك (قوله صدق عليه) أي حل عليه جلاصحا وقوله اسماء اضافته يائنة (قوله كالسمن والصل) أي والحل والارت (قوله ١ بلا قيد لازم) أي من غير قيد لازم لا ينفك عنه أصلا وكلامه شامل لما اذا صدق عليه اسماء من غير قيد أصلا ومقيدا بقيد غير لازم بل منفك كماء البحر والعين والثر والمطر فان هذه يصدق عليها اسم الماء غير مقيد ومقيدا وخرج ما صدق عليه اسم الماء مقيدا بقيد لازم كماء الزهر والعجين فان هذه لا يصدق اسم الماء عليها لا مقيدا فلا تكون من أفراد المطلق فلا يرتفع ما حدث ولا يحكم حيث والحاصل ان المطلق الذي يرتفع بما حدث وحكم التيميم هو ما صرح باطلاق اسم الماء عليه من غير قيد ان يقال فيه هذا ماء كماء البحر والثر والعين والمطر فخرج ما يصدق عليه اسم الماء من الجاهل والماءات وخرج ايضا ما لا يصدق اسم الماء عليه الا بالقيدي فاستبعد هذه من المطلق (قوله لا منفك) أي لا يخرج ما صدق عليه اسماء مقيد بقيد منفك عنه (قوله ولو آثار غود) أي آثارها ظهور على الحق (قوله وان كان التطهير به غير جائز) ٢ أي غاؤه وقوع وزل يظهر بعلمنا واصل قول تصح الصلاة او لا استظهر عوج الصعق وفي الرصاع على الحدود عدوها واعتدوه كاذكره شيخنا وعدم الصحة تبدي لانجاسة الماء لما علمت انه ظهور وكما يمنع التطهير بعلمنا يمنع الانتفاع به في طين او هجن العسل التي ذكرها الشارح ويستثنى من آثار غود البئر التي كانت ترد هاتفة صالحا فيخرج الزهر والثر والانتفاع بعلمنا وكما يمنع التطهير عما آبار غود يمنع التيميم بها رشا أي يحرم وقيل يجوز ومعه التثنية وما قيل في آبار غود يقال في غيرهما من آبار التي في أرض تزل بها العذاب كآبار ديار لوط وعاد يوحنا (قوله لكونه ماء عذاب) أي ماء ارض تزل بها العذاب غير ما يصيبها استعماله من أثر ذلك العذاب (قوله وان جمع) أي ذلك المطلق من ندى ٣ (قوله ولو في بد المتوضي) أي هذا ان كان الجمع من الندى في اناء بل ولو كان الجمع في بد المتوضي (قوله من ندى) هو البطل النازل من السماء آخر ابل على الشجر والزهر (قوله واستظهر انه لا يضر تغييره) أي الندى وقوله بما في شيء جمع الندى من فوقه أي لونه من تحته ومفهومه يجمعه انه لو تغير لونه او طعمه فانه يضر والفرق خفة تغيره كذا في التفراوى على الرسا وغيره والذي في بن انه لا خصوصية لتغيره بل لا يضر تغييره من اوصافه كما هو مقتضى الحاق هذا القرع بمسئلة والاظهر في بما لا بد بينهما الجواز واختاره شيخنا وقال انه كالتيه بالقرار (قوله او ذاب بعد جوده) عطف على جمع ركنا ما بعد فهو داخل في جبر المبالغة أي بان كان المطلق جامعا ثم ذاب بعد جوده وهذا شامل للمع الغائب في موضعه او في غير موضعه على ما لم يخط عليه كلام ح وقوله وهو ظاهر لا يمتنع ان ماء وقوله ذاب أي بنفسه او فرق به مذوب بنار او شمس واذا وجد في داخل ما نابت شيء مفارق فان غيابه اوصافه الثلاثة سلبه ظهور به بعد ذلك حكمه كغيره وان لم يضر شيئا من اوصافه فهو باق على ظهوره به (قوله او جلا) أي او كانت جلالة تأكل ما يفيض والتجاسات (قوله ولو كافر بن شاذي غير) أي ولو ريت التجاسة على فمها وقت الشرب بحيث لم يتغير الماء او اسلب ظهوره به وكان نجسا (قوله او فضله الخ) أي او كان المطلق فضلة طهارة الخافض والجنب سواء تطهر اقبه معا او احدهما الاولي (قوله وكذا يسير) أي بان كان اقل من آية الوضوء وقوله على الرابع أي خلافا لما علم ان القاسم من ان قليل الماء ينجسه لميل التجاسة ولو لم

كافر بن شاذي غير شرب يمتنع معا والاولى او اقرح احدهما (أو) كان المطلق (فضلة طهارتها) تقيده  
معا والاولى احدهما اغترضا أو لازقه أو الطهارة بضم اللام ما فضل بعد التطهير فاضافة فضل الجليلان (أو) كان المطلق (كتيرا) بان زاد عن آية غسل وكذا يسير على الرابع (خلط نجس) واولى بظاهر (ليرش) احدا واصله  
١ مبحث الماء المطلق ٢ مبحث استعمال ماء ارض الدواب وزياتها والصلاة فيها ٣ مبحث ماء الندى

والأسلب الطهورية (أو) كل الماء متغيراً بغيره (شك) بالناء المفعول أي وقع التردد على السواء (في متغيره) وبين معنى العلق قوله (هل) هذا المتغير (بغير) كالطعام والدم لا أقر أن يكونوا إذا لم يجرع المتغير مع الشك المذكور ومفهوم شئنا أن تكون أن متغيره بغير فإنه يعمل على التفتن ولو جرح بالمتغير وأنه متغير وشك في طهارته متوجهاً به ٢٥ قاله طاهر لا ظهور (أو تغير) المتغيره

تغير ومشي عليه في الرسالة وسأيت المصنف التصريح بمفهوم كثير وهو البير في قوله وبسركا نه وضوء الخ لانه من الخلاف كالمعت (قوله والاسب الطورية) أي سوار حكمة تغيير في الطهارة والنجاسة (قوله واولى انما يجزم بالتغير مع الثلث المذكور) أي بان رد في تغيير وعده وعلى تقدير تغييره هو حل متغير بماض كطعام او البول او عا لاضر قدره ظاهرا في هذه الصورة التي قبلها طهور لا ان الأصل جأؤه على الطهور يتولد بتقل الماده من اسه حتى يتحقق او ظن ان مغیره بماض التغير بعولاقرب من قليل الماده وكثيره على الصواب كافي ح وغيره (قوله اهلوطن ان مغیره ضر) أي والقدر ان التغير يجزم به (قوله فانه يعمل على الخن) سواء قوى الظن او لا وسواكن الماء كثيرا كالماء او قليلا كالأباركن الثاني محل اتفاق والاول على ظاهر كلام ابن رشد والمال على ان التغير بماض ضر اتفاقا كل الماء قليلا او كثيرا ويتضمن قوله فانه يعمل على الظن انما ذاهب بالتغير وظن ان المعبر لاضر فانه يكون باقيا على الطهور به لانه يعمل على الظن ولو كان قوي قويا ولو اذا اعتدناه لاضر والحاصل انما ذاهب ما بالتر ونحوها وتحقق او ظن ان الذي غيره مما يلبس الطهور يتوالت ظاهره بغيره من المراضح وضوءه ارضه فانه ضر وان يتحقق او ظن ان مغیره مما يلبس الطهور يتوالت طهور والماء الكثير كالسبح ظن ان تغييره مما يصبغ به من المراضح فهو طهور وعلى ما قل الباسي انه ظاهره واليات وقال ابن رشد انه مسلوب الطهور يتوالت ظاهره (قوله واولو جزم بالتغير الخ) هذه صورت خامسة والحاصل ان سوار السلبه خمس قد علمتها من الشارح ومثلها تلك (قوله ٢ اوتغير بجوارحه) أي ولو فرض جهاد التغير في الماء بعد زوال الجوارحه على الصواب كافي ح (قوله كيفه) أي بجوارحه الماء (قوله وان كان تغييره به) بدهن لاسق) أي او براسين مطروحة على سطح الماء فتشأ من ذلك تغيير به فلا ضرر على ما قل المصنف نعم الا ان صفا التغير ان يشير وابن راشد وابن الحاجب هو ضعف والمعدته ان يشير مثل تغيير اللون والماء كمال ابن عرفة انما ظاهر الروايات والحاصل ان التغير بالجوارحه الملبس لاضر مطلقا أي سواء تغيره في مع والون او الملم او اللاتة كان التغير يتناولها كان الماء قليلا او كثيرا واما التغير بالجوارحه الملبس فيض اتفاقا كان المتغير نال او طمعا كان التغير يتناول اول الماء او اكثر وفي تغييره مع خلاف والمعدته الضر واما التغير بالمزج فيضر مطلقا باتفاق هذا يحصل كلام الشارح وهو علم ان مامشي عليه المصنف من عدم الضر تبعا للجماعة المذكورين في قدر انضاح واما قل ابن عرفة فقدر انضاح ابن مرزوق شارحا قد دعى على طريقة ابن مرزوق حيث جعل مامشي عليه المصنف خفيفا (قوله واغيره صافر) اشار بذلك اليه لانه لا مفهوم لقول المصنف صافرا لان ما خرج من خارج الصالب تغيير الماء برأيه القطران لاضر مطلقا كان الوعاء صافرا او غاصر (قوله وكذا لو وضع الخ) أي لان العرب كانت تستعمل القطران كثيرا في الماء عند الاستحمام وغيره فتسرع فيه لانه صافر التغير بكتابتهم بالجوارحه وليس غير القطران منه (قوله على المسند) أي في الصورتين الأخيرتين خلافا لقال بالضر بينهما واما الصورة الأولى فلا ضر فيها اتفاق (قوله واما تميز العلم باللون فانه يضر) أي سواء كان الماء صافرا او لغيره دعت الضر وروى ذلك الماء لكونه لا يوجد غيره ام لا كالمزج وغيره (قوله ولو تغير جميع الاوصاف) أي ولو كان التغير يتناول كافي عيب شبه حاشية شيخنا خلافا لاستظهار ح امكبل السانية أي ان كان التغير يضر والا فلا فان شق في كونه دعتا لم لا فالتظاهر اميجرى على ما مر من قوله واشق في مغیره بل ضر لم لا كذلك شيخنا (قوله تغيير القطران الخ) أي كالاضر التغير غير القطران كالنظر واليز والسبح الغصن اذا كان دبا على تغيير جميع اوصافه

او طعمه اور بچہ اوابچیم (جمنولہ) کا لٹھ بچیم الطاموضم اللام وفتحها خضرۃ طام الماء لاول مکہ



الماء (قوله) لو نزع عوالتى فيه ثانياً) مماثلة في عدم الضرر (قوله) لم يطبخ فيه) اى في الماء الذى اتى فيه والمتولد فيه فان طبخ فيه سلبه الطهوية وهذا القيد بطرطوى وسئل لانه لا يعلم جثثه (قوله) وكالمسك الحلى) اى تغير الماء به لا بسلب الطهوية يسواءه بتحويله او طعمه او ربحه او رائحته وظاهره ولو ربح قصد اعمل محصور (قوله) لان ملته) اى في غير التغيير بما حاقا لا بما سقار في غالباً (قوله) في غير كاستظهر بعضهم) اى لا يلبس من اجزاء الارض ولا من ملته من الماء وقوله واستظهر بعضهم عدم الضرر لانه لا ينفصل عن الماء كالمسك الباقى من الاحتراز عنه وحاصل ما في المقام ان عوج اضرب في التغيير بغير المسك لى بضر لانه ليس يتولد من الماء لان اجزاء الارض ولا بضر لانه لا ينفصل عن الماء كالمسك الباقى من الاحتراز عنه اه قال قولان له واستظهر بعض تلامذته الاول واستظهر بعضهم الثاني واختار شيخنا اتزان الاول ورجع على اختياره الثاني (قوله) بأرضه) اى بجرى الماء عليه فتغير ٢ ومثل الملم وماله اذا كان قرارا النضار والمروق والاحساس اذا سخن الماء في واحد منهما وتغير فانه لا يضر تغيره (قوله) كان الله الرياح) اى في المسامير بذلك وهذا متفق فيه على عدم سلب الطهوية (قوله) بل ولو طرح فيه قصداً من ادى) اى فانه لا يضر وظاهره ولو طبخ الملم في المسامير كذلك على المعتدل خلافاً له حيث اجراء على الطحلب اذا طبخ في الماء والقرقان طبخ الطحلب في الماء ينشأ عنه حلة الطعام يمكن فيه من قبل بخلاف الملم اذا طبخ في الماء فانه لا يكون ماء سخناً فاشيخنا (قوله) خلافاً لما روى) اى القائل ان كل ما طرح قصداً من اجزاء الارض في الماء فغير الضرر به وهذا القول هو الذى اشار المصنف لمرده بل (قوله) او غيرهما) ٣ اى من كل ما كان من اجزاء الارض كمرور كمرور وكبريت وشب وجير ولو حجر وفلجس ولو سارت عقاقير في احدى الساس كفى ح وغيره وان كان لا يجوز التيمم عليها حيث لا يسهل طهارة ضعيفة واقصر المصنف على الترات والملم فتنها باقرب الاشياء لعلها هو الرابوا بعد هاتمه وهو الملم على حكم ما بينه ما فعل بالقياس عليهما (قوله) السلب الملم المطروح قصداً) اى او الماء المطروح قصداً من غيره فلا يضر التغيير به (قوله) وفي الاختلاف) حاصلاً من التأخرين في اختلاف في الملم المطروح قصداً فقال ابن ابي زيد لا ينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب وقال القاسمي انه كالطعام فيقتله واختاره ابن بوس وهو المشارة بقول المصنف والاربع السلب الملم وقال الساجي المعدنى كالتراب المصنوع كالطعام فهدى ثلاث طرق للتأخرين فما ختلف من بعدهم هل يرجع هذا الطريق الى قول واحد فيكون من جهة كالتراب اراد المعدنى ومن جهة كالطعام اراد المصنوع ويخفى قصداً فيقتل الطريق على ان المصنوع يضر وهذا هو الشق الاول من التردد الذى صرح به المصنف وهو قوله لى في الاتفاق على السلب به ان سخن تردد وامان كان غير مصنوع فيه الخلاف المشارة بقوله ولو قصد او ترجع هذه الطرق الى ثلاثة اقوال متباينة فمن قال لا يضر فمراده ولو مصنوعاً ومن قال يضر فمراده ولو معدناً فالصنوع فيه خلاف كمره وهذا هو الشق الثاني من التردد وهو المذهب لان الاصل عدم الاتفاق وهو صادق في الاقوال الثلاثة فالمصنف اشار بالتردد للتردد بين اوجه واختلقوا في الفهم ان قلنا من المصنف قال بالتردد للتردد المتأخرين في النقل او لعدم نص المتقدمين وهذا ليس منهما قلنا هذا من الاول لان المراد بالمتقدمين من تقدم ولو تقدمت نسبياً وان كان من المتأخرين لان المتقدمين باصطلاح اهل المذهب وهم من كان قبل ابن ابي زيد والمراد بالنقل عن المتقدمين منسوب اليهم ولو بحسب التمسك والحد لكانهم (قوله) وهو عدم الاتفاق على السلب به) اى المصنوع (قوله) بل الخلاف) اى المشارة بقول المصنف ولو قصد اجازية كاللعدنى (قوله) عدم السلب مطلقاً) اى سواء كان معدناً او مصنوعاً (قوله) لا يرفع الحديث بعامه متفي بالتح) اشار الى ان اى قول المصنف لا يفتي بالتح عطف على قوله بالطلق وفيه اشارة الى جواز عطف التكرار على المعرفة (قوله) او بولنا) اى قوي بخلاف المشكوك في تفسيره والمطنون تعبيره فلنا غير قوى والمثومهم تفسيره والحاصل ان

بعضهم عدم الضرر لانه مما ينفصل عنه غالباً (او) تغيير (غيره) كالمسك و تراب وكبريت ومغرة وشب بأرضه (او) تغيير (بمخرج) فيه من غير قصد كان الله الرياح لى (ولو) طرح فيه (قصداً) من ادى خلافاً لما روى (من تراب او ملم) او غيرهما سابقة لمطروح معدنياً كان الملم او مصنوعاً على المعتدل (والاربع) عند ابن بوس (السلب) الطهوية (بالملم) المطروح قصداً خاصة وهو ضعيف (وفى) الاتفاق على السلب به) اى بالملم (ان سخن) من اجزاء الارض كمرور كمرور وكبريت وشب وجير ولو حجر وفلجس ولو سارت عقاقير في احدى الساس كفى ح وغيره وان كان لا يجوز التيمم عليها حيث لا يسهل طهارة ضعيفة واقصر المصنف على الترات والملم فتنها باقرب الاشياء لعلها هو الرابوا بعد هاتمه وهو الملم على حكم ما بينه ما فعل بالقياس عليهما (قوله) السلب الملم المطروح قصداً) اى او الماء المطروح قصداً من غيره فلا يضر التغيير به (قوله) وفي الاختلاف) حاصلاً من التأخرين في اختلاف في الملم المطروح قصداً فقال ابن ابي زيد لا ينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب وقال القاسمي انه كالطعام فيقتله واختاره ابن بوس وهو المشارة بقول المصنف والاربع السلب الملم وقال الساجي المعدنى كالتراب المصنوع كالطعام فهدى ثلاث طرق للتأخرين فما ختلف من بعدهم هل يرجع هذا الطريق الى قول واحد فيكون من جهة كالتراب اراد المعدنى ومن جهة كالطعام اراد المصنوع ويخفى قصداً فيقتل الطريق على ان المصنوع يضر وهذا هو الشق الاول من التردد الذى صرح به المصنف وهو قوله لى في الاتفاق على السلب به ان سخن تردد وامان كان غير مصنوع فيه الخلاف المشارة بقوله ولو قصد او ترجع هذه الطرق الى ثلاثة اقوال متباينة فمن قال لا يضر فمراده ولو مصنوعاً ومن قال يضر فمراده ولو معدناً فالصنوع فيه خلاف كمره وهذا هو الشق الثاني من التردد وهو المذهب لان الاصل عدم الاتفاق وهو صادق في الاقوال الثلاثة فالمصنف اشار بالتردد للتردد بين اوجه واختلقوا في الفهم ان قلنا من المصنف قال بالتردد للتردد المتأخرين في النقل او لعدم نص المتقدمين وهذا ليس منهما قلنا هذا من الاول لان المراد بالمتقدمين من تقدم ولو تقدمت نسبياً وان كان من المتأخرين لان المتقدمين باصطلاح اهل المذهب وهم من كان قبل ابن ابي زيد والمراد بالنقل عن المتقدمين منسوب اليهم ولو بحسب التمسك والحد لكانهم (قوله) وهو عدم الاتفاق على السلب به) اى المصنوع (قوله) بل الخلاف) اى المشارة بقول المصنف ولو قصد اجازية كاللعدنى (قوله) عدم السلب مطلقاً) اى سواء كان معدناً او مصنوعاً (قوله) لا يرفع الحديث بعامه متفي بالتح) اشار الى ان اى قول المصنف لا يفتي بالتح عطف على قوله بالطلق وفيه اشارة الى جواز عطف التكرار على المعرفة (قوله) او بولنا) اى قوي بخلاف المشكوك في تفسيره والمطنون تعبيره فلنا غير قوى والمثومهم تفسيره والحاصل ان

او نطاول ولو لم يكن لنا (لو او طعمه او ربحه) اى حتى (فأرضه غالباً) (مبحث) حكم الماء اذا سخن في قدر فتغير ٣ مطلب لا يضر التغيير باجزاء الارض ولو سارت عقاقير

المتغير بالمفارق المألوف الماء أو طعمه أو ريحه وفي كل آحاد من تحقق التغير أو ظن ذلك أو قال أو غير قوياً أو  
 يشك فيه أو يكون متوهماً كان المتغير اللون أو الطعم ضارفاً أن كان التغير محققاً أو مظنوناً ظناً قوياً  
 لأن كان معكوكاً أو متوهماً أو مظنوناً ظناً غير قوياً وإن كان المتغير بالريح فذلك كذلك على المعتد وقال  
 ابن الماحشون تغير الريح لا يضر مطلقاً ونسب ابن صرفه لسحون النقرة بين كون تغير الريح كغيرها فيض  
 ونخفاً فلا يضر وكذا القولين ضعيف وما ذكرناه من التفرقة بين الطن القوي وغيره هو ما علق ولكن الحق  
 أنه لا فرق بين كون ظن التغير قوياً أو غير قوياً في أي تغير كان في حاشية شيئاً وإذا أطلق الشارح في الطن  
 ولم يقيد بالقوى (قوله أي كثيراً) أي في أكثر الأزمات أكثر ذلك من التعبير بما لا يفارقه أصلاً بما يفارقه  
 قليلاً فلا يضر التغير به فالأول كالتيقير بالمر والثاني كالتيقير بالسلم إلى ١ والكتير باليمن بالنسبة لاهل  
 البادية التي لا تتفك إلا أنهم عنه غالباً فيصرف ذلك لم دون غيرهم كافي ح عن ابن راشد (قوله مثال لما)  
 أي المتغير بالمفارق الطاهر والنجس (قوله لا يقدح فيكون) أي الدهن طاهر الخ من ذلك كره من أن قوله كدهن  
 خالط ويحار مصطكاً لأن المتغير بالمفارق غالباً هو الأولى من جعلها مشبهة به لأنها من جهة أفراد  
 والتشبيه يقتضي مفارقة المشبه بالمشبه به وإن أمكن الجواب عنه بأنه من تشبيه الخاص بالعام ويكتفي في  
 التشبيه بالمعاري بين المشبه والمشبه به بالخصوص والعموم نعم، تعرض على التشبيه من جهة أنه يشيد أن الدهن  
 المختلط يضر مطلقاً غير الماء أم لا وليس كذلك إذ لا يضر إلا إذا تغير أحد أوصاف الماء الثلاثة كان التغير يضر  
 أم لا وكذلك خالف في بخار المصطكا (قوله مصطكا) جفع الميع وضمه لكان مع الفتح يجوز المد والقصر وأما  
 مع الضم فالقصير متعين ووقال المصنف وبخار مصطكا بالكان كل أولي لبخل غيرها كالغور وقوله إذ  
 لا خصوصية لبخور المصطكا بل بخار غيرها كذلك لأن قال إن كل كدهن الحامض على بخار داخلة على  
 المضاف إليه وهو مصطكا قد تدبراً كاهو عائد للمصنف (قوله لا يقدح فيكون نجساً أيضاً) أي لأن دنان  
 المصطكا قد يكون نجساً كما يكون طاهر فإذا كانت المصطكا طاهرة كان دنانها طاهر أو إن كانت متنجسة  
 كان دنانها نجساً (قوله بناء على ما يأتي) أي يجعل بخار المصطكا مثلاً للمتغير بالمفارق طاهر أو نجس  
 بناء على (قوله لا على الراجح) أي من أن النار تظهر وإن دنان النجس طاهر وعليه قوله وبخار مصطكا  
 مثال لما إذا كان المتغير بالمفارق طاهراً وقوله وسواها بخر بالماء أي وذلك كالماء في النصف الأسفل  
 من الأماو وضعت البخرة في النصف الأعلى على الخالي من الماء غطى الأناة حتى أخرج دنان البخور  
 بالماء فيض (قوله لأن لم يرق) أي النخل كالماء يضر الأناة وهو خال من الماء ثم بعد تبخيره وضع فيه الماء  
 بعد أن زال النخل ولم يرق منه شيء في الأناة فإما الإمرأة تعلقت به رائحة البخور فتغيرت رائحة الماء  
 البخور المتعلقة بالأناة (قوله ٢ وحكمه كغيره) جفع مستأخراً أو إجماعاً قال إذا كان التعبير بالمفارق بلب  
 الطهورية فقهل يجوز تناوله في العادات أو لا يجوز تناوله فيها وهذا شرع في بيان حكم قسمين من أقسام  
 الماء الأربعة وهي مطلق وغير مطلق والمطلق إما مكره الاستعمال وسياً وإما غير مكره وقد مر غير المطلق  
 إما طاهر أو نجس وكلام المصنف هنا في هذين القسمين أعنى الطاهر والنجس (قوله وإن تغير نجس فلا)  
 أي فلا يجوز استعماله فيه وإن النجس ممنوع تناول وإن تغير به هو هو للنجس يجوز استعماله به كما يأتي في  
 غير مسجد آدمي من سق زرع ومائية مثلاً وحيث نفي حكمه ما واحد (قوله أي طاهر) الأولى أي كثير  
 متفاحش كاهو الواقع في عبارة ابن رشد وأما لو كان التغير قليلاً فإنه لا يضر والحاصل أنه تكلم أولاً على  
 ما يضر فيه التغير مطلقاً سواء كان يناملاً أم أخذت يتكلم على ما يضر فيه التغير البين دون غيره ولم يفرق بين  
 البين وغيره إلا في هذه المسئلة وهي تغير البر بمصير ج الماء به من حبل أو دلو أو في ب أصل من التغير إما  
 بجازم غالباً فيفتقروا بخار غالباً ودعت إليه الضرورة كجبل الاستقاء فيه ثلاثة أقوال ذكرها ابن عرفة  
 قبل أن يطور وهو لا يذ رقون وقيل ليس بظهور وهو لا يذ رقون والمالاج والثالث لابن رشد التفصيل بين التغير

أي كثير أو قوله (من  
 طاهر) كذب وعقرون  
 (أو نجس) كبول ودم  
 يان لما (كدهن خالط)  
 أي ما زج مثال له لأنه  
 قد يضر يكون طاهر أو قد  
 يكون نجس وقوله (أو  
 بخار) أي دنان (مصطكا)  
 مثال له أيضاً لأنه قد  
 يكون نجساً أيضاً على  
 ما يأتي المصنف من أن  
 دنان النجس نجس لأعلى  
 الراجح وسواها بخر به  
 الماء لأن ما وضع فيه  
 الماسع بقاء النخل لأن  
 لم يرق فلا يضر فيه  
 لأنه من باب التغير بالماء  
 (وحكمه) أي حكم المتغير  
 بدنسب الطهورية من  
 جواز الاستعمال وعدمه  
 (كغيره) فإن تغير  
 بطاهر جاز استعماله في  
 العادات دون العبادات  
 وإن تغير بنجس فلا  
 (ويضر) الماء (بين  
 تغير) أي تغير بين أي  
 طاهر لأحد أوصافه

- (١) مطلب بغير لاهل
- البادية تغير الماء باليمن
- (٢) مطلب حكم الماء

كغيره

الفاش وغيره هو الراجح وانما اقتصر عليه المصنف لئلا يعرّب بالآلة الاستقراء كما عرّب من هرة في شمل الحبل والكوبى سانية وغيره كان اولى به **(قوله بجمل سانية)** لا مفهوم لسانية بل البئر غير سانية به هذا الحكم اذا كان ينقل منه الملبجل ويحوى والماصل انه لا مفهوم لجبل كما اشار به الشارح ولا لسانية كما قلنا بل حتى تغيرت البئر كانت سانية اولاً لا يخرج به الماء منها كجمل الاستقراء اولاً والكوب فان كان الضير فاحضار وان كان غير متماثل لم يضر وعبر التفاحش وعدمه بالعرف نعم لا يثبت ان يكون ملبجل به الماء الذى حصل التغير فيه معداً لثبات البئر بسنها وامالها كجمل امتلاكها للغير ما انما صار ينزل فيها ماء بغير التغير بسواء كان وثام لا خلاً لظاهر اطلاق المصنف **(قوله فان كان من اجزائها)** اى كغبار وحديد ونحاس **(قوله كغبار غدير)** اى كغبار غدير غدير **(قوله فالتبعية في مطلق التغير)** اى فى الضرر بمطلق التغير لا بقيد كونه متناوذاً كروم ان تغير الغدير بر وث الماشية مضر مطلقاً اى سواء كان التغير بينام لا هو المعروف من الر وابتين عند اللغوى والى رواية الاخرى فيسد الضرر بكون التغير بينا وقد جمل بعض الشراح كلام المصنف عليها وجعل التبعية تاماً **(قوله فادرها)** اى تركها السبل وعلى هذا فقدر يعنى مقدورهم مفعول اى متروك وفى بعض العبارات لانها تقدر باهلها عند شدة احتياجهم اليها وعلى قدر يعنى خادراهم فاعل **(قوله ر وشعائيه)** لا مفهوم له بل مثلها الحبل والغال والغير وانما خص الماشية بالترك زاعى ما فى المصنوعة من القول بظهوره بالغدير المتغير بر وث الماشية مطلقاً وان تركهم وجود غيره ما عداها استحسن اطلاق اولان الماشية هي التى شأنها ان ترد الغدران اوانه نص على المتوهم **(قوله عند ورد هاله)** اى القدر اى عليه **(قوله او تغير ما بر)** فيه اشارة الى ان فى كلام المصنف حذف مضافين **(قوله والاطهر في بئالباديهما)** اى وورق الشجر والذين لجواز ومن باب اولى تغير الماء بحرور شجرة فى اصله فلا يضر ذلك سواء كانت شجرة أم لا كفى ح **(قوله عسر الاختار)** على عدم الضرر فهو عسر لعلها لجواز **(قوله وهو المتعبد)** اى فكان الاولى الاقتصار عليه اذ التصدير به **(قوله فلا مفهوم للبئر)** اى بل مثلها الغدير والعيون وقوله ولا لبادية تأى بل مثلها بئالبادية **(قوله واغما المداور على عسر الاختار الخ)** اى على هذا فالمداء الذى فى الحاضرة فى البض والحيطان اذ لم يمكن تغطيته من الورق والذين فلا يضر تغيبه عما ذكر وما لو أمكن تغطيته بما ذكر ولو سط فانه يضر تغيبه عما ذكر **(قوله وفى جبل الحاط الخ)** يعنى ان الماء المطلق اذا خالط اجنبى طاهر او نجس موافق له فى اوصافه الثلاثة كماء الر باسجين المنقطع الراتحة لعل اقامتها وكبول نسقته الرابح حتى صار كل المطلق فى اوصافه الثلاثة ولم يفسر ذلك المطلق بما انطه لاجل الموافقة المذكورة ولو قدر ذلك الحاط مخالفاً للمطلق فى اوصافه لعبر المطلق فى جميع اوصافه او بعضها فهل يقدر ذلك الحاط مخالفاً ويحكم بعدم الطهوية وينظر فى كونه طاهراً او نجساً الى ذلك الحاط لان الاوصاف الموجودة اعماها للمطلق ومخالطه معاً لا للمطلق قط حتى يحكم بالطهوية او لا يقدّر مخالفاً وحيداً فيحكم بظهوره بل بما يخالطه لا بما يخالطه على اوصاف تخطته فى ذلك تردد لان عطاء الله هو اعلم ان محل التردد اذا كان الطهور قدراً بة الوضوء والفصل وكان الحاط الموافق لو كان باقياً على صفته الاصلية لتحقق التغير به او ظن وسواء كان الحاط اقل من المطلق او اكثر منه او مساوياً لهما تردد فى صورته والظاهر فيها عدم الضرر على ما قاله الشارح وامالو يتحقق عدم التغير او ظن او شذبه فلا ضرر رقيق جزوا كان الحاط قدراً للمطلق او اقل منه او اكثر فهدت تسع صوراً لضررها اتفاقاً فلو كان المطلق مخالطاً بالموافق اكثر من آية الفصل فلا ضرر فى الخمس عشرة صورة المتقدمة فهذه ثلاثون صورة اما لو كان المطلق اقل من آية الوضوء فالصور الستة محل التردد يحكم فيها بانها بالضرر جزوا الصور التسعة الى حكم فيها بما يضر بعدم الضرر ويحكم فيها بانها بالظهور بغيرها فهذه خمس واربعون صورة ففى المصنف نه است صور وهى الاولى هذا حاصل ما قاله عيج والفتى بن ان الحق ان محل التردد ليس بمقدار البئر بل هو جاز مطلقاً اذ ليس فى كلامهم ما يؤخذ منه ذلك اصلاً وايضا تهيد المسئلة بكون الحاط لوقد رخصاً لغير المطلق بتحقيقاً لربنا وجوب

اولو ويحصى من كل وعاء يصرج به الماء اذا كان من قير اجزاء الارض يتكوى وحلقه فان كان من اجزائها فلا يضر التغير ببوله وينا **(ك)** تغير **(غدير)** ولوغير بين فالتبعية فى مطلق التغير لا بقيد كونه بينا وهو واحد القدران قطع الماء بغيرها السيل **(بروت)** ماشية او بولها عند ورود هاله **(او)** تغير ما **(بئر)** ولوغير بين ايضا **(ورق شجر اوتبين)** اقصه الى رايح فيها وسواء كانت بئر بادية او لا **(والاظهر)** عند ابن رشد من قول مالك **(فى)** تغير ماء **(بئالبادية)** سيما الجواز اى جواز دفع الحدث وحكم بالحدث به لعدم الضرر لعسر الاختار وهو المتعبد ومثل البئر الغدران فلا مفهوم للبئر بل ولا لبادية وانما المداور على عسر الاختار وضبة السقوط كادل عليه كلام ابن رشد وغيره **(وفى جبل)** اى تقدير المخالف غالباً **(الحاط)** للمطلق اليسر قدراً بة الفصل

(١) سمحت تغير المأبأة الاستقاء **(سمحت)** تغير الغدير بروت الماشية وماه البئر والغدير وورق الشجر والتين

(الموافق) يعني في أوصافه نجسا كان كسبول زالت نراحتة أو زل صفة المطلق أو طاهرا كما قال باين المنقطعة الرابعة (كالتخالف) فيلبه  
 الطهورية ثم حكمه كثير وعلم جله كالتخالف فهو باق على ظهوره يتقرا إلى التباين على أوصاف خلقته وهو الراجح (قوله) أي تردد  
 عمله إذا تحقق أوله أو بقيت أوصاف مخالفة كثير ولما إذا كان يشك في التغير ٢٩ على تحدير وجوده أو أوله أو ظن عدم  
 الصغير فهو طهور أو متخفا

استواء القليل والكثير وارتضى شيخنا في حاشيته عبق مقاله بن قول الشارح المخالف للمطلق اليسير قدر  
 آية الفصل تبع فيه عجب الأولى إسقاطه كاعلمت (قوله الموافق له) أي بالعرض كالقول الذي نسفته الرياح  
 ومعادل باين المنقطعة الرابعة طول أمانتها وأما لو كان المخالف موازيا للمطلق بالإسالة كما قال راجون بنت  
 إذا عسر زل منه ما مثل الطهور في جميع الأوصاف فإنه لا يضر خطه من أوصافه بما يفسد ظهوره يظهر  
 كذا في عبق وغيره والذي في بن ان ح ذكر من سندح ريان التردد في المخالف الموافق بالإسالة كما قال راجون  
 قال وهو الطاهر لا نسا مضاف وان كان موازيا للمطلق في أسله وحيث فلا وجه لتقصيد الموافق يكون  
 موافقه بالعرض بل لا فرق بين كونها بالعرض أو بالإسالة (قوله كسبول زالت نراحتة) أي خفف الريح  
 وقوله أو زل أي البول من المخرج بصفة المطلق قال ح جعل ابن رشد من صور المسئلة البول إذا زالت  
 راحته حتى صار كماء قال ابن فرحون وهذا مشكل وقد ذكر الشيخ أي على ناصر الدين أن المخالف إذا كان  
 نسا فلهما نفس مطلقا اه قال بن تلامع بعض الشيوخ وهذا هو الطاهر (قوله كالتخالف) لا يعني  
 أنه متباين بدم من أجل التقدير كانت الكافي قوله كالتخالف زائدة أي وفي تحدير المخالف الموافق مخالفا  
 (قوله وهو الراجح) الأولى وهو الطاهر لأن الترجيع أعما يكون في الأقوال وهذه مجرد احتمالات لا ينحط  
 الله ثم إن اختيار الشارح للشي الثاني تبع فيه ابن عبد السلام واستظهر شيخنا في حاشيته على عبق تعاليد  
 الشق الأول وإذا انحصر المصنف عليه (قوله تلى) أي لا ينحط الله قوله أي تردد المراد به التحصيل من  
 أن التردد إذا كان من واحد كانا كل معنى التحصيل (قوله ما لم يفسد المخالف) أي على المطلق أن كان المطلق  
 أكثر أو تساوى (قوله والاولا) أي والآخر أن كان المخالف غالبا على المطلق بأن كان المخالف أكثر فلا يكون  
 الثاني هو الراجح (قوله فقول من المطلق) أي يقول من قال الراجح الثاني وأطلق كعبق (قوله بما جعل في  
 القم) أي لم يتغير شيء من أوصافه وذلك كان بأخذ الماء بضم ثم فصل به يدور عليه متلا قبل أن يحصل فيه  
 تغير (قوله لفلة الرق في القم) أي على الماء ليس راته (قوله وهو قول أشهب) في بن أبيس عدم جواز التطهير  
 به قول لا لا شهاب أعما هو راية عن مالك (قوله لا تخافه ما على عدم احتكاك الماء من مخالطة الرق) أي  
 واختلافهما بسند ذلك في الحكم حيث قال ابن القاسم يجوز التطهير به وقال أشهب عني ذلك (قوله ما اعتبر  
 صدق الخ) أي واختلافه بالر يق لا يضر به من كونه طهورا (قوله والماتع اعتبار المخالطة في الواقع) أورد  
 عليه بأن الماء إذا خالط شيء لا يسلبه الطهورية إلا إذا غلبه واشبه قد أطلق في عدم التطهير به وأجيب  
 بأن هذا في الماء الكثير وما يوضع في القم قليل جدا فإنه لا يضر بأدنى شيء والحاصل أن ابن القاسم يقول  
 اختلاط ذلك الماء الموضوع في القم بالر يق لا يضر به من كونه طهورا والصدق حد المطلق عليه واشبه  
 يقول أن اختلاطه بالر يق يضر به من صدق حد المطلق عليه لأنه قليل جدا فإنه إن بقيت بمخالطه من  
 الرق ثم إن هذا الخلاف بعيد بعيد الأول أن يخرج الماء من القم غير متغير بالر يق تغير ظاهره أو الثاني  
 أن لا يطول مكثه في القم من أن يتحقق أنه حصل من الرق مقدار لو كان من غير الرق في غير هذا اتنى الأول  
 بأن غلبت عابية القم على الماء لا تثنى الخلاف وجرم عدم التطهير وكذا الواتنى الثاني بأن طال المكث  
 أو وصلت به مضبوطة لا يقال على جعل الخلاف حقيقيا يعترض على المصنف بأن هذه المسئلة من أفراد قوله  
 سابقا في جعل المخالف الموافق كالتخالف لا ناقول المسئلة السابقة جزم فيها بالمخالطة دون هذه فتأمل (قوله  
 أوفى حال) أي أو متطور فيه طلال وصفه فأبن القاسم حكم بالجواز نظر الحالتين نظرهما أشهب لقائل بقوله  
 واشبه حكم بعدم الجواز نظر الحالتين نظرهما ابن القاسم لقائل بقوله (قوله وهو المتمد) أي أقول المحققين  
 به كعوطي (قوله وان لم يحصل ظن) أي بالتغير وقوله إن تحقق عدم التغير أي لو ظن عدم التغير أو شك فيه  
 الملازم في ذلك وعليه يحصل قول ابن القاسم المطلق لظني هو لما كان بعض أفراد المطلق يكره التطهير به بانه عليها بقوله (وكرما)

ويجوز أن يحل ككون  
 الراجح الثاني ما لم يفسد  
 المخالف والافلا إذا حكم  
 للعالم تقول من المطلق  
 ليس بالسبب (وفي) جواز  
 (التطهير) من حدث أو  
 ثبت (عما جعل في القم)  
 نظر لعدم تحقق التغير  
 وهو قول ابن القاسم  
 وعدم جواز غلبة الرق  
 في القم وهو قول أشهب  
 (قولان) وهل خلافا  
 حقي لا تخافه ما على عدم  
 احتكاك الماء من مخالطة  
 الرق إلا أن المبرر ما اعتبر  
 صدق المطلق عليه  
 والماتع اعتبار المخالطة في  
 الواقع أو في حال وهو  
 المتمد لأن مدد رسلب  
 الطهورية على ظن  
 التغير أو تحققه أو حيث  
 فإذا تغير الماء بظهور  
 الرغبة فيه أو بظن قوامه  
 من غلبة اللعاب فلا يصح  
 التطهير به قطعا وأما إذا  
 لم يتحقق ذلك فإن ظن  
 التغير لا يكره الرق أو  
 لظول مكث أو لمضبوطة  
 فكذلك وعليه يحصل  
 قول أشهب وإن لم يحصل  
 ظن أن تحقق عدم التغير  
 أو شك فلا يضر ولا ينبغي

(مبحث) التطهير بما جعل في القم (مبحث) استعمال الماء المستعمل

**(قوله اى استعمال الخ)** انما قلده لان الكراهة حكم شرعى والاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالاشياء وحاصل ما ذكره ان الماء اذا استعمل في رفع حدث او في ازالة حكم ثبت كانه يكره استعماله بعد ذلك في طهارة حدث او اوضيه او اغتسالات مندوبة لاني ازاله الحكم ثبت والكراهة مفيدة باهر من ان يكون ذلك الماء المستعمل قليلا كما نية الوضوء والنسل خان يوجد غيره والا فلا كراهة كما انه لا كراهة اذا سب على الماء اليسير المستعمل ماء مطلق غير مستعمل فان سب عليه مستعمل مثله حتى تكمل يتبع الكراهة على ما استظهره ح وابن الامام التلمساني لان ما ثبت لاجزاء ثبت لكل واستظهر ابن عبد السلام فيها وعليه فلو فرق حتى صار كل جزء يسيرا فهل تعود الكراهة او لا وهو الظاهر لانها زال التوابع لموجب لعودها كذا قيل وقد قال بل له موجب وهو القلة والحكم يدور مع علته وجودا وعدما \* واعلم انه يقال تطهير ما قيل هناء في الماء القليل الذي غوط بنبس ولم يضره وغلت الكراهة في مسئلة المصنف بل لا تلحق من ضعف الراجح في التعليل مراعاة الخلاف فان اصبح يقول صدم الطهورة كالشافعي وما ذكره المصنف من الكراهة هو تأويل الاكثر لقول الامام ولا يخبر فيه وتأويله ابن رشد على المنع وعلى الكراهة فقال ح وان استعماله مع وجود غيره فهل يبيد في الوقت ولا اعادة عليه لم ار في ذلك نصا والظاهر انه لا اعادة عليه قال والكراهة لا تستلزم الاعادة بخلاف العكس **(قوله او اتصل بها)** اى واستعمل على اتصاله **(قوله او اخصل عنها)** اى كما في قصرية ادخل يدها ورجله فيها ولو دل كما فيها فان دل كما خارجها فلا كراهة لان الاستعمال عند مجامعنا بذلك لا يجرد ادخال العضو وهذا غير قوله ما قاطر اذ معناه ان جميع ما قاطر من الماء الشايل من اعضائه في اناء وما اذا اغترفت من الاناء وغسلت الاعضاء خارجة فهذا الماء الذي في الاناء واغترفت منه غيره مستعمل **(قوله ولكن سيرا)** راجع لقوله او اخصل عنها او اما المتصل بها فلا يكون الا يسيرا **(قوله كما نية وضوء)** اى لو كان آنية غسل ففى قلة حتى بالنسبة للمتوضئ **(فيه)** ما قاطر من العضو الذي يترتب به الطهارة او اتصل به مستعمل بل تزاحم اما قاطر من العضو غير الاخر او اتصل به فان استعماله بعد تمام الطهارة فهو استعمال الماء مستعمل في حدث ايضا وان استعمال قبل تمام الطهارة فلان قلنا ان الحدث يرتفع عن كل عضو بانتراده فكذا لا الا فلا يكره كذا ذكره شافعي في الحاشية **(قوله وفي غيره تردد)** حاصله ان الماء اذا استعمال اول في غير رفع الحدث وازالته الحكم الحبث بان استعماله فيما يتوقف على مطلق ويقصد معه الصلاة كغسل الاحرام والجمعة واليد وتجدد وضوء غسله ثانية وثالثة هل يجوز ان يستعمل ثانيا في رفع حدث وحكم ثبت او اوضيه او اغتسالات مندوبة او يكره تردد لثبوتين فالكراهة لابن بشير وسابح الارشاد وعدمها سندون بن شاس وابن الحاجب كذا في بن وهذا التردد مستعمل في مستعمل واحد من القولين **(قوله وما)** غسله ثانية وثالثة جعلها من محل التردد هو ما ارتضاء عجم والذي استظهره ح في ماء الفسلة الثانية والثالثة عدم الكراهة وقال بعضهم الظاهر كراهته لانهم من تمام رفع الحدث فينصب عليه **(قوله اول زيارة صالح وسلطان)** اى او لتردد **(قوله فلا يكره استعماله في متوقف على ظهور قطعا)** اى مثل رفع حدث او حكم ثبت والاضحية والاغتسالات المندوبة وقوله فلا يكره الخ اى فهدى خارجة من محل الخلاف كما ان ماء غسل التيمم من الحوض لاجل ان يطأها زوجه المسلم خارجة من الخلاف لكراهة استعمال ذلك الماء بعد ذلك في رفع حدث او اوضيه او اغتسالات مندوبة بفهمي من جملة افراد قول المصنف كرماء مستعمل في حدث والحاصل ان سور استعمال الماء المستعمل خمس وعشرين سورة لان استعماله او امانا في حدث وفي حكم ثبت واما في طهارة مستوحاة واما في غسل انا ونحوه وكل واحد من هذه اذا استعمال ثانيا فلا بد ان يستعمل في احدها فلو استعمال في حدث او في حكم ثبت يكره استعماله في رفع الحدث لاني ازالة الحبث وسورة رابع وكذا يكره استعماله في الطهارة المستنونة والمستعجة وسورة رابع ايضا ولا يكره استعماله في غسل كالامور هاتان صورتان والمستعمل في الطهارة المستنونة والمستعجة يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الحبث وكذا في الطهارة المستنونة والمستعجة على احد التردد في المسائل الثلاثة في غير

اى استعماله يكره  
وحديثه في طهارة حدث  
او اوضيه او اغتسالات  
مندوبة لا يثبت فلا  
يسكره على الارجح  
(مستعمل) ذلك الماء قبل  
(في) رفع حدث ولو  
من سبي وكذا في ازالة  
حبث فيما يظهر والمستعمل  
ما قاطر من الاعضاء او  
اتصل بها او اخصل عنها  
وكان سيرا كنية وضوء  
غسل عضوه فيه واكثر  
بالماء عن التراب فلا  
يكره التيمم عليه مرة  
اخرى لعدم تعلقه بالاعضاء  
(وفي) كراهة استعمال  
ماء مستعمل في (غيره)  
اى غير حدث وكذا حكم  
حبث مما يتوقف على  
مطلق ويقصد معه  
الصلاة كغسل الاحرام  
وجمعة وعيد وتجدد  
وضوء وما غسله ثانية  
وثالثة وعدم كراهته  
(تردد) واما النسبة  
الراجعة وما غسل به انا  
او ثوب قتيان او وضوء  
لم يقصد به صلاة كوضوء  
جنب اول زيارة صالح او  
سلطان فلا يكره استعماله  
في متوقف على ظهور قطعا  
**(في محبت)** استعمال الماء  
السير الذي حله نجاسة  
ولم يضره

قولى دونهما غولط  
(نجس) كقطرة تقوق  
لادونها (لم يسير) اذا  
وجود ضيق ولم يكن له  
مادة كبر ولم يكن جلايا  
والا فلا كراهة ومفهوم  
لم يغير انا اذا غسيله  
الطاهرة ومفهوم بنجس  
انه لا كراهة بطاهر ان لم  
يغيره واسله الطاهرة  
ولا كراهة فى الصكبر  
وهو مازاد على آية غسل  
قول الرسول قليل الماء  
ينجسه قليل النجاسة  
وان لم يغيره ضعيف فلو  
استعمل وسلي به فلا إعادة  
على المشهور الذى مشى  
عليه المصنف وعلى  
الضعيف يسيد فى الوقت  
قط (د) يسير (ولغ)  
فيه كلب) اى ادخل فيه  
لسانه وركه ولو تحققت  
سلامة فيه من النجاسة  
لان لم يضر كولا ان سقط  
منه لعاب فيه ولغ بلغ  
يقع اللام فيها وحكى  
كرهها فى الاول (د)  
كرمه (راكد) اى غير  
جارو والكلام على حلف  
مضاف اى استعمال  
راكد وقوله (يفسل)  
فيه) تفسير المضاف للمقتدر  
فكانه قال وكره اغتسال  
براكد ولو كبر ان لم  
يتغير

ذلك والمستعمل فى غسل كالانه لا يكره استعماله فى شئ هذا وما ذكره الشارع من ان الماء المستعمل فى رفع  
الحادث اواز الفسح للثلب لا يكره استعماله بعد ذلك فى رفع الخبث هو ما قلناه من ان راسدا واختار  
شيخنا ما استظهره ح من الكراهة وذلك لان عدة كراهة استعمال الماء المستعمل فى الخلاف فى ظهوره  
واقصر على ذلك القول عقب والمج (قوله يسير) حاصله ان الماء اليسير وهو ما كان قد قذر آية الوضوء  
او الفسل خادونها اذا دخلت فيه نجاسة قليلة كالقطرة ولم يغيره فانه يكره استعماله فى رفع حدث أو فى حكم  
خبث ورتوب على ظهور كالطهارة المستنونة والمستحبة واتما استعماله فى العبادات فلا كراهة فيه فالكراهة  
خاصة بما يتوقف على ظهور كفى عقب وتبعه شارحا وبحت فيه شيخنا بان مقتضى مراعاة الخلاف فى  
نجاسته عموم الكراهة فى العبادات والعبادات الا ان قال انه يشدد فى العبادات لا يشدد فى غيرها (قوله  
كا) ية وضوء غسل) الا آية جمع انا هو الاولى ان يقول كانا وضوءه وان آية الفصل من الكبير ولو اقصر على آية  
واجماع المصنف بينهما لانه لو اقصر على آية الوضوء لثوهم ان آية الفصل من الكبير ولو اقصر على آية  
الفصل لثوهم ان آية الوضوء نجسة (قوله فاقى دونهما) ما ذكره من ان مادون آية الوضوء لا ينجس اذا  
لم يغيره بل آية الوضوء او الفسل هو ما قلناه ح وان جلت خبثا فى ذلك تنوطى ناقلا عن ابي الفضل راشد  
نجاسته لكن ابي الفضل كلامه يخرج من فومه لانه صرح فاعطاه ح (قوله كقطرة تقوق) الطاهر ان  
المراد باقطرة الطهر التوسطية بين الصفر والكبر وهو ما كان قد قذر الحصة وما ذكره الشارع من تحديد النجس  
بالقطرة فافرقوها هو ما يشهد كلام ح خلافا لما ذكره الناصر من تعديه بما فوق القطرة وامامى فلا يكره  
استعمال قليل حلت فيه وكرطى خلعان البيان والمقدمات وابن عرفة ان القطرة تؤثر فى آية الوضوء  
فيصير من الخفيف فيه بالكراهة والنجاسة ولا تؤثر فى آية الفصل وانما تؤثر فيه ما فوقها (قوله اذا وجد غيره  
الخ) هذا شرط فى كراهة استعمال الماء المذكور والحاصل (١) ان الكراهة مقيدة بشي وجب ان يكون  
الماء الذى حلت فيه النجاسة سيرا وان تكون النجاسة التى حلت فيه قطرة فافرقها وان لا يغيره وان يوجد  
غيره وان لا يكون له مادة كبر وان لا يكون جاريا وان يراد استعماله فبا يتوقف على ظهور كرف حدث وكم  
خبث واوضيه واغسلات مندوبتان فى قديمها فلا كراهة (قوله انه لا كراهة بطاهر ان لم يغيره) هذا  
هو المتعدي خلافا لقول القاسى بالكرهه تنجز بالطاهر على النجس (قوله قول الرسول الخ) هذا مفرع  
على كلام المنزى فاذا علمت ان الماء اليسير اذا دخلت فيه نجاسة ولم يغيره يكره استعماله فقط تعلم ان قول  
الرسالة الخ (قوله ضعيف) اى وان كان هو قول ابن القاسم ومذهب المذونة (قوله يسيد فى الوقت قط) اى  
كاهن المذونة والرسالة وانما عاير بالعادة فى الوقت قط على مذهب ابن القاسم مع انه يقول بنجاسة الماء  
مراعاة للخلاف كالفاء ح وفى المج حل ابن رشد قول ابن القاسم بنجاسته على الاحتياط لانها نجاسة حقيقة  
وبنى على ذلك انه بعد عنده فى الوقت قط (قوله او لغ فيه كلب) عطف على غولط المقدور قبل قوله  
بنجس ليسير قيد البسامة متعارفة كما اشار لذلك الشارع وليس عطف على يسير لانه يلزم عليه ان الكلب  
اذوان فى كثير يكره استعماله لان الطوف يغار الطوف عليه لانه قسيمة وليس كذلك \* واعلم ان  
اليسير الذى يولن الكلب فيه انما يكره استعماله فى رفع الحادث وحكم الخبث وما يتوقف على مطلق ولا يكره  
استعماله فى العبادات فهو مثل الماء اليسير الذى حلت به نجاسة ولم يغيره كالمس (تنبيه) كراهة الماء الملوغ  
فيه مقيدة بما اذا وجد غيره والا فلا كذا فى حاشية شيخنا (قوله لا ان لم يجره) اى لا ان ادخل لسانه فيه  
ولم يجره فلا يكره استعماله فى رفع حدث ولا فى حكم خبث ولا فى غير ذلك (قوله او راكد) عطف على  
مستعمل فى حدث وحاصله ان الماء راكدا هو غير الجارى يكره الاغتسال فيه ولو كان كثيرا بقدر اربعين  
لا يكون مستحرا وان لا يكون له مادة لا فسل وان لا يضطر اليه وان لا يكون فى يده  
وسبح غير الماء فان وجدت تلك القيود الاربع كراهة الاغتسال فيه وان لم يفسل فيه احب قبله وان اتى  
قديمها فلا كراهة بل يجوز ان اتى واحدا من الثلاثة الاول ويحرم ان اتى الرابع (قوله يفسل فيه)

ولم تكن له مدة أو مدة طويلة قليل كبره في الماء ولم يضر اليه وإن لم يغسل فيه أحد قبله والكرامة تصدق بغيره ليس قوله يغسل فيه صفة  
لأنه لو كان كل من هو المتبادر منه لا يمتنع ٣٢ لا يقتضي كرامته الاغتسال فيه ابتداء بل حتى يقدم فيه اغتسال وليس كذلك

(و) كره (سؤ) أي بقية  
شرب (شارب) أي مسلم  
أو كافر أي من شأنه ذلك  
لأن وقع منه مرة أو  
مرتين وشك في أنه لا  
تحقق طهارته فلا كراهة  
ولأن تحقق نجاسته ولا  
كان من أفراد قوله وإن  
رشد الخ (و) كره  
(ما دخل يده فيه) لأنه  
كما علمته نجاسة ولم يتغير  
ومثل اليد غيرهما كرجل  
ما لم يتحقق طهارة العضو  
(و) كره سؤ (ما) أي  
حيوان (لا يتوق نجسا)  
كطير وسباع وقوله من  
(ما) سير يان أسؤر ولما  
دخل يده فيه وأسؤر  
المقدر هنا وهذا إذا لم  
يصير الاحتراز منه (لأن  
عسر الاحتراز منه) أي  
بما لا يتوق نجسا كالطير  
والقارة فلا يكره سؤره  
ثم صرح بفهمه بالكونه  
غير مفهوم شرط فاقطاع  
(أو كان) سؤر شارب الجمر  
وما عطف عليه (طعاما)  
فلا يكره ولا يران إذا لا  
طرح طعام بشك  
(كشمس) فلا يكره  
هذا ظاهره والمعتد  
الكرامة فيجعل نجاستها  
بالمكر وهو يقدركونه في  
البلاط والحجارة والأواني

ظاهره كان المغسل جنباً لم لا هو قول اصبح وقيد غيره الكرامة بما إذا كان المغسل جنباً وهو المعتد  
قال سند ومذهب اصبح خارج عن الجماعة ومروء من حيث السنه ومن حيث النظراً اقرح قال ابن  
مرزوق ويعلم من كلام المصنف ان الكرامة خاصة بالغسل دون الوضوء فيه ويطي ظاهراً ان تناول  
منه للغسل خارج لا كراهة فيه (قوله ولم تكن له مدة الخ) فان كانت له مدة فلا كراهة وذلك كالبراءة الكبير  
لما هو مغطس الجمال والمساعد اذا دام الماء نازلاً عليها او اذا طاهر الكرامة \* واعلم ان المصنف قد  
اختلف في هذا الفرع وحاصل ما فيه ان ما لا يقول بكرامة الاغتسال في الرا كذا كان سيرا أو كثر برا والحال  
ان لم يتغير ولم تكن له مدة سواء كان جسداً للغسل بقيامه الاذى او به اذى ولكن لا سلب الطهورة  
وان كان يسلبها منع الاغتسال فيه فليس عندنا حالة لا يجوز الاغتسال فيه بل اما المنع او الكراهة وهي  
عنده تعبدية وقال ابن القاسم يحرم الاغتسال فيه ان كان يسير او بالجسد او ساخر والاجاز بذكر كراهة بقول  
المصنف ورا كذا الخ لا يصح حله على قول ابن القاسم لأنه ليس عندنا حالة يكره فيها الاغتسال في الرا كذا  
واعلم اصبح حله على كلامه (قوله ولم يغسل الخ) أي هذا اذا اغتسل فيه أحد قبله بل وان لم يغسل فيه  
أحد قبله (قوله والكرامة تعبدية) أي لقولهم بكرامة الاغتسال فيه اذا وجدت القيود الاربعه سواء كان يده  
وسخ أو كان جنباً (قوله كره سؤرا الخ) أي كره استعماله في رفع حدث وحكم نجس وكل ما يتوقف على طهور  
لا في العادات (قوله شارب) أي لا يؤخذ فلا قال مسكر كان أولى (قوله لا من وقع منه) أي الشرب حمرة  
أو من جنس أي فلا يكره استعمال سؤره (قوله وشك في أنه) حال من قوله أي من شأنه ذلك (قوله لا ان تحقق  
طهارته) أي أو طنت لأن الظن وان لم يشك كالتحقق كالأدوية (قوله وما أدخل يده فيه) أي يكره  
استعمال ما دخل شارب الجمر يده فيه والحال انه شافى طهارة تلك اليد وعدم طهارتها (قوله وما دخل اليد  
غيرها) أي من أعضاء شارب الجمر وانما اقتصر المصنف على اليد لأن الشان أن مرأاة انخرجه (قوله ما لم  
يتحقق طهارة العضو) أي ما لم يدخل في الماء الا فلا كراهة ومثل تحقق الطهارة لظهوره ان كان غير غالب  
كجمره واعلم أن كراهة استعمال سؤر شارب الجمر وما أدخل يده فيه مقدمة بما إذا كان يسير أو وجد غيره  
والا فلا كراهة في استعماله واذا فاشخص بماد كرم من السؤر وما أدخل يده فيه مع وجود غيره أعاد  
الوضوء فقبل الاستقبال من الصلاة قط ذكره شيخنا في الحاشية (قوله وما لا يتوق) عطف على شارب جمر  
كالشارب إليه الشارح في الحاشية وقوله كره سؤره وما لا يتوق فيه حلق مضاف إلى كره استعمال سؤره ما لا  
يتوق الخ لأنه لا تكليف الا جعل اختياراً (قوله كطير وسباع) واما الحيوان البهيمة فلا يكره استعمال  
سؤره ولو كان لا يتوق النجاسة سواء كان ما كوله اللحم أو لا كالجمل شارح وهو ما يفيد على عقوله سابقاً  
أو كان سؤره بهيمة (قوله فلا يكره سؤره) أي استعمال سؤره في رفع الحدث وحكم النجس (قوله ثم صرح  
الخ) أي فكانه قال كره سؤر شارب جمر من ماء لا من طعام وكره ما أدخل يده فيه ان كان من ماء لا من طعام  
وكره سؤره لا يتوق نجسا من ماء لا طعام (قوله أو كان طعاماً فلا يكره) أي ولو لم يصير الاحتراز منه ولو  
شك في الطهارة (قوله ولا يران) أي لشرفه وبحرم طرحه في قدر وامنائه الشديد لا غيره فيكره كذا في المص  
(قوله كشمس) أي كشمس الخ شمس فلا يكره استعماله في رفع حدث ولا حكم نجس سواء كان موضع واضح  
فيها أم لا هذا ظاهره وهو قول ابن شعبان وابن الحاجب وابن عبد الحكم قال بعضهم ولم يكره لغيرهم (قوله  
والمعتد الكرامة) وهو ما نقله ابن القرات عن مالك واقتصر عليه جماعة من أهل المذهب لكن هذه  
الكرامة طيبة لا شرعية لأن حرارة الشمس لا تمنع من أكل الوضوء او الغسل بخلاف الكرامة بعدي قوله ما لم  
تشتد حرارته فلها شرعية والفرق بين الكراحتين ان الشرعية ثابتا بتركها بخلاف الطيبة وما قلناه من انها  
ملبية هو ما قاله ابن فرحون والفرق ان ارضاه عن انها شرعية (قوله وهي ما تحت المطرقة) أي مثل النحاس

المتنجسة وهي ما تحت المطرقة

(محدث) استعمله إذا كان قد شرب الماء وهو يكره ما لا يكره

(مطلب) لا كراهة في المشمس

بما يمنع اتصال الزهومة منها الامسجن بنار فلا يكره ما لم تستدحره فكم كره هذا البرق وتلقاها كمال الاسباغ وما تقدم من كراهة سؤر شارب الخروما داخل فيه وسؤر ما لا يتوقى نجسا اذا لم يصر الاحتراز منه ولم يكن طعاما ٣٣ والا فلا كراهة لعنه ان لم تر النجاسة

على فيه وقت استعماله (وان ربت) اي النجاسة اي علمت بمشاهدة او انذار (على فيه) اي على فم شارب الخروما لا يتوقى نجسا اي على يدها وغيرها من الاعضاء (وقت استعماله) الماء والطعام (عمل عليها) اي على متضاهاة ان غيرت الماء سلبت طاهرته والا كره استعماله ان كان يسيرا ونجست الطعام ان كان مائعا بكامله او مأكلا البربان (واذا مات) حيوان (يرى ذوقس) اي ذم (سائلة) اي جارية (ماء) (واكد) غير مستخرج اذا ولو كان له مادة كبر (ولم يقين) الماء (تدب نزع) منه لتزول الرطوبة التي خرجت من فيه عند فقه وقت خروج روجه وينقص الناح الفلولا تطفو الذهبية فتعوق لعلها يكون النزع (بدرهما) اي بدو الحيوان والماء من قذالاه وكثره وصفرا الحيوان وكبره فيقل النزع مع مسخر انحيوان وكثرة الماء وكثر مع كبره وقلة الماء ويتوسط في عظمهما ومسخرهما والتحقق ان المدا على ظن زوال الرطوبة وكلما كثر النزع كان احسن

والجديد والراسخ وهذه طريقتان للفرق اي وقال ابن الامام الكراهة خاصة بالشمس في النحاس الاصفر وعلة كراهة استعمال الماء المسخن بالشمس ان السخن في الارواني المذكورة يورث الماء زهومة فاذا غسل العضو بذلك الماء انجس الدم عن السر بان في المروق وانقلب رسا واما الشمس في اواني الفخار او الذهب او الفضة او في البرق والانهار فلا كراهة في استعماله (فتبينه) على القول بان استعمال الشمس مكرره فالكراهة في استعماله في البدن في وضوء او غسل ولو غير مطلوب وغسل نجاسة من البدن لامن غيره كالتيوبه ويكره في رءوسا كلبا ما عدا ثيابا فان ثابا الأطباء بضره ونزول الكراهة بغير الماء لزال علة الكراهة حينئذ على ما في حاشية شيخنا (قوله يمنع اتصال الزهومة منها) اي من الارواني المذكورة للماء (قوله فلا يكره) اي ولو كان السخن في اواني النحاس (قوله محله الخ) اي محل هذا التفصيل المتقدم ان لم تر النجاسة على فيه فان يرت عمل عليها اي فيه تفصيل آخر (قوله اي علمت) اشار به الى ان الرؤى في كلامه سليمة لا يصر بغيره فلا يقال الصواب ان يصر بيقين بل يرتد على يدي وتدرج في حرمه على الياء فيه قلب كافي وضع الياء مكان الميم في الميم مكان الياء وتقلت كسرة الميم في قوله (قوله على فيه) لا مفهوم له بل مثل القدم غير كاشا له الشارع (قوله او على يده) اي شارب الخمر (قوله على عليها) اي على النجاسة (قوله ذوقس سائلة) اي ذم يجرى منه ان ذم او جرح كالا ذم الحيوان الذي يمتنع نجسة (قوله غير مستبحر) والا فلا يندب النزع (قوله ولو كان لهادة) واي ان لم تكن لهادة فذلك كالصهرج والبركة وهذا جار على قول ابن وهب وهو بالمثل وظاهر قول ابن القاسم في المذونة ان تدب النزع بقدرها فما لامادله لعل الماء قد فانه يترك بالكافي ولا يترك منه شيء كافي بن (قوله ولم تصفر الماء) اي لا واجب النزع لان مبعثه نجسة (قوله تدب نزع) اي بعد اخراج الميتة او قبل اخراجها لان الفضلات التي يخرج لاجلها خرجت منه قبل خروج روجه واما بعد خروجها فلا يخرج منه شيء \* واعلم ان ما ذكره المصنف من تدب النزع مع القيود وهي كون الحيوان الواقف في الماء باذنا قدس سائلة والماء الواقع فيه را كدوس غير كبريد او مات فيه ولم تصفر هو المشهور وقيل يجب النزع وعلى المشهور فهو مكرره الاستعمال قبل النزع مع وجود غيره وميد من سلى في الوقت كافي ح وان مزوق فلا عن الاكثر انظر بن (قوله تدب نزع) اي كره استعمال الماء قبل النزع لابعده فلا كراهة (قوله ثلاث نفوس) اي تصلاو ذهنية على وجه الماء الذي في الدلو تسقط في البرق فخصم غمرة النزع (قوله في عظمهما) اي الماء الراكد او الحيوان وكذا يقال فيما بعده (قوله والتحقيق) اي واما لعلها المصنف من انه يندب النزع بقدرهما فهو خلاف التحقيق اذ لا يشك كانه علق التدب على مجهول وهو النزع بقدرهما وهذا التحقيق للرجحاني (قوله على ظن زوال الرطوبة) اي لا على النزع بقدرهما (قوله واحترزنا ليري الخ) واحترزنا بقوله وان لم تصفر عما ذكرنا احدا ووصاف الماء فان يجب النزع لنجاسته وحينئذ يفرح كله ان كان لامادته فليس الجب سدد ذلك والمادة يفرح منه ما زيل التعبير كان الماسك كثيرا او قليلا (قوله لا لان وقع ميتا) الذي بن عن ابن مزوق ترجيح القول بان الوقوع ميتا كلوت فيه اه ولكن مامنى عليه المصنف فظاهر من تقليل الرطوبة بالابق (قوله واخرج حيا) اخرج قتلها وما حياقت (قوله فلا يندب النزع) وهل جسده مجهول على الطهارت ولو غلبت مخالطة النجاسة فهو ظاهر كلام ابن رشد او ما غلبت مخالطته لنجاسته مجهول عليها وهو قول سعيد بن عيسى ومال اليه ابن الامام وقال ح وماله ابن رشد اطهر اذا وقع في طعام لان الطعام لا يطرح بالسلن وماله غيره فظاهر اذا كان وقع في الماء فيكره مع وجود غيره ان كان قليلا وفي الميع وجد غلب النجاسة فيجمل عليها ولو في الطعام خلاط الخ لان هذا ظن لاشك

(٥ - دسوق ل)

واخر بالبري عن البحري وبنى النفس عن غيره كالعقارب والراكد عن الجارى فلا يندب النزع في شيء من ذلك ثم صرح عقوم الشرط خلفه ولارد على من يقول فيه يندب النزع فقال (لان وقت) الذي في الماء (ميتا) او حيا واخرج حيا فلا يندب النزع (مبحث) موت يرى ذوقس سائلة براكيد



(قوله وان زال الخ) صورتهما ككبرولامادة هلكت فيه نجاسة وغيره ثم زال ذلك التغير تحقيا او ظنا لا بمطلق خلط به لولا القاش فيه من تراب او طين بل زال تغيره بنفسه او بخرج بضء قائله ذات قولين دل ان الماء بعد ظهوره وقيل باستمرار انجاسته فان زال تغيره نصب مطلق عليه قليل او كثيرا وما مضاف انتفى نجاسته قول واحد كما وزال تغيره بالقاش فيه من تراب او طين ولم يظهر فيه اسد اوصاف ما لا فيه فان ظهر فلا نص واستظهر بعضهم نجاسته وبعضهم ظهوره (قوله تغير الماخ) اي واما الوزال تغير نفس النجاسة كالقول فهو باق على نجاسته جزئيا لان نجاسته لبوئيه لا لتغيره ولا وجه لما كساه فيه ابن دقيق العيد من الخلاف كافي شب كذا في المص (قوله ولامادته) اي واما لو كان له مادة فانه بطهر باثاق لان تغيره حيث تذلل بكثره المطلق (قوله اي المتنجس) وهو ما غير النجس بالفتح (قوله وعندهما زج) اي لان النجاسة لاتزال الالباء المطلق وليس حاصلها وحيد فتفسر بقاء النجاسة (قوله وانه انكل الخ) جواب عما قال ان الظهورية انحصار من الطاهرية فلا يلزم من نفي الظهورية نفي الطاهرية وهذا القائل يقول بنهما معا وحاصل الجواب ان عود الضمير على الظهورية لا يمنع من الحكم عليه بنفي الطاهرية ايضا لان قرينة الاستصحاب تبين ارادة الطاهرية (قوله وهو المعتدوالاول ضعيف) تبع الشارح في اعتنا القول الثاني وضعيف الاول عجم وعقب وشبه وشيخنا في الحاشية والذى بن ترجيح القول الاول وضعيف الثاني ومن بدع الاتفاق ان بن عول على ما في ح وان عجم استدلال ايضا بلامد ح ولكن الحق ان كلام ح فيه قوة لكل من القولين فانه ذكر اثبات كلامه عن ابن القاش في شرح الرسالة تشير قول ابن القاش بعدم الظهورية وذكر ان ابن عرفة ذكر القول بالطهرية في الذي هو رواية ابن وهب وهذا مستند عجم وذكر ان القول بالظهورية محصيه ابن رشد وارضاه مسند الطراوشى وهذا مستند بن ارحم ان محل هذا الخلاف اذا وجد الماء اخرج غير ذلك الماء او اما اذا لم يوجد الا هو فانه يستعمل بن غير راحة اما على الاول فظاهر واما على الثاني فراجع للخلاف والحاصل ان القول الثاني يقول ان محل الحكم بالنجاسة وعدم الاستعمال اذا وجد غير الماء والاستعمال مراعاة للقول الاول كدقائه شيخنا (قوله ليس لابن يونس هنا ترجيح) اي واما كلامه كما قال ابن غاريقيا اذا ازيل عين النجاسة مضاف من المعلوم ان الحسين زالت محل الحكم باق او لا قولان زج ابن يونس بقائه (قوله ومفهومه الماء الكثير) حال بعض الشراح وانظر ما حد الكثير (قوله بلا خلاف) اي ومفهوم قوله لولا لادته ان الذي له مادة بطهر امتحانا لان تميزه فذل لا بكثره مطلق (قوله خلا الطاهر للمصنف) اي طين طاهره انه اذا صب عليه مطلق سيرا ومضاف طاهره فانه من محل الخلاف لان قوله لا بكثره مطلق معناه لا بمطلق ككبروهذا شامل لما ذكر (قوله ان زال اثرهما) اي لم يوجد شيء من اوصافهما فيايبه امانا وحده لا بطهر لا احتمال بقاء النجاسة مع بقاء اثرهما (قوله فلو قال لا يصب طاهر) اي يكون مفهومه مشاملا لانزال بمطلق قليل او كثيرا وراى او طين (قوله انه لو زال تغير الطاهر الخ) اي كما ذكر تغير الماء بطاهر ثم زال تغيره بنفسه او بالقاش فيه بطاهر فهو طهور كجزءه ح وان كان القياس جعله من المحال الموافك كالبعضهم ولكن الاقوى ما قاله ح (قوله وقيل خبر الواحد) حاصله ان الماء اذا كان متغيرا ولم يعل فيه تغيره بقراره او بمقارن خاخر واحد بنجاسته فانه قبل خبره بشرطين ان يكون عدل رواية وان يبر وجهها او يتقما مذهبها كانه اذا اخبر انه طاهر عند ظهور ما ينافي في الطهارة قبل خبره بماد كرم من الشرطين فان كان الماء غير متغير واخبر بالنجاسة فلا قبل خبره لان الاصل الطهارة وكلام المصنف هنا لا ينافي قوله او شذ في غيره لان ذلك لم يوجد خبر بغير الطهارة او النجاسة وقوله وقيل خبر الواحد اعان على الواحد لانه اقل من يتا منه الاخبار والاقل الواحد الاثنان فصارا ولو بلغ الخبيرون عدد التواتر كافي حاشية شعخا والشروط المذكورة في الواحد تأتي في الزائدوا مستظهران اقرن في ذلك كبرى آدم فاشيخنا (قوله العدل الرواية) وهو المسم بالبالغ العاقل غير الفاسق ذكره كان ايا شي را او عدا (قوله اخبر بنجاسته) اي او طهارته (قوله ان بين وجهها) اي النجاسة بقرينة السياق

طین بی نفسه او بزج  
بعضه (خاستن  
الطهور به) انقل الماء لان  
تجسيه اما كان لاجل  
التفريق فذل والحق  
يود مع علته وجودها  
وعده ما كان في غل  
(وعدها اي الطهور به  
يعني الطاهر يفرقها ما تكل  
على استصحاب الاصل  
(الرجح) وهو المعتمد  
والاول ضعيف الا انه  
اعترض باقليس لابن  
يونس حار ج ومفهوم  
الماء الكثير ان القليل باق  
على تجسيه باخلاف  
ومفهوم لا بكثرة مطلق انه  
يظهر اذ انال تغيره بكثرة  
المطلق وكذا قيله او  
بعض طاهر خلافا لظاهر  
المستفرد كذا في الال تغير  
بالماء طين او تراب ان زال  
أثرهما فقل لا يصعب  
طاهر كان اولي ومفهوم  
التجس أنموذال تغير  
الطاهر بنفسه او طاهر  
فهو طهر (و) اذ انشقي  
مفيرا الماء (قبل خبر الواحد)  
العدل الراوي يؤول الى او  
عبدا الخبر بنجاسته (ان  
بين الخبر وجهها) كان  
يقول تغير دم او

المذهب مع علم بيان الوجه (قال) للمأزني من عنده (يستحسن) أي يستحب (تركه) لتعارض الأصل وهو الطهارة واختيار المنجس بتجسيه وهذا عند وجود غيره والاعتناء (وورد الماء على) ذي (النجاسة) كقوله مثلاً تنجس بسبب عليه المطلق ويتفصل عنه غير متغير (كمكسه) أي كورد الماء على الماء في الطهارة لا فرق عندنا في ورود المطلق على النجاسة لافي ورود النجاسة على الماء كان يمس الثوب في أثناء ماء ويخرج غير متغير سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً وخالف الشافعي في الثاني فقال إن وردت عليه دون قلتين تنجس بمجرد الملاقة ولا يمكن تطهير الثوب إلا بصفا الماء عليه أو بغمس فيه أو قدر قلتي فأكثر \* ولما قدم أن الماء المتغير بالطاهر طاهر وبالنجس نجس ناسب أن يبين الأعيان الطاهرة والنجسة بقوله (فصل) \* هو لغة الحارثيين الشيبين واصطلاحاً اسم لطائفة من مسائل الفن متدرجة تحت باب أو كتاب غالباً

وكذا الطهارة أن ظهر منافها والأقوى الأصل (قوله) أن ينوبها أي إذا اختلفت مذهب السائل والمنجس لا يحتاج أن يعتمد على نجس أصح أو إذا اختلفت فيه (قوله) أو اتفقا مذهباً أي في شأن النجاسة وليس بلام أن يكونا كليهما (قوله) يستحسن تركه أي وهل بعد الصلاة في الوقت إذا قوضاً بموسم أو لا طاهر كلامهم الثاني قاله شيخنا (قوله) وهذا أي استيعاب الركن (قوله) وورد الماء إلخ) الأولى أن يقول وورد النجاسة على الماء كمكسه لأن المشبه يصعب أن يكون أقوى من المشبه وبالعكس لأن الماء إذا ورد على النجاسة ولم يتغير فهو طاهر باقاً وما إذا وردت النجاسة على الماء القليل ولم يغير في نجاسته اختلاف بيننا وبين الشافعية وقد جعل المصنف هذا الفرع الثاني مشبهاً به لا يقال إن عادة المصنف إدخال الكاف على المشبه لأعلى المشبه به لا تاتقوله أفعالها على المشبه بعد تنجس الحكم كقوله وورد الماء على النجاسة لأضر كمكسه وهذا ليس كذلك ويحتج به داخل على المشبه به لا اعتراض على قتال وذكرك هذه المسئلة غير ضروري لاستفادتها بما تقدم لكنه قصد بالمرعى بها الرد على الخالف كالشافعي (قوله) على ذي النجاسة) أي وهو الثوب المتنجس (قوله) ويفصل عنه) أي ويفصل الماء عن الثوب (قوله) لا فرق عندنا في ورود) أي في حصول الطهر بين ورود إلخ (قوله) كان يمس الثوب) أي المتنجس (قوله) الثاني) أي وأما الأول فهو محل اتفاق (قوله) إن وردت) أي الثوب المتنجس على الماء الذي هو صورة العكس في المصنف (قوله) تنجس بمجرد الملاقة) أي وإن وردت عليه وهو قدر قلتي فأكثر كما قلناه (قوله) بمجرد الملاقة) أي وإن لم يتغير وقتان تصورهما في خمسة وأربعين مسألة وبالمرعى بالبعد أي حسب ما تطل (فصل الطاهر إلخ) (قوله) الحارثي) أي الفاضل بينهما فوق اللغة مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله) من مسائل الفن) أي من قضائه لأن مدلول الأرقام لا يناف (قوله) غالباً) ومن غير الغالب قد يصبر عن الطائفة من المسائل الغير المتدرجة تحت ترجمة بفصل (قوله) أي حيوان يرى) أي أفعالها يصحون لأن الذي يقوم بالمرء أفعالها الحيوان وأعماله بقية يرى قهرته قوله بسد البحر والطف يقتضي العبارة (قوله) لادمه) أي لادم جملوه لادم من أن يكون لادم فيه أصلاً أو فيه دم مكتسب وسواست ما ذكره بذكره أو متحفة أهله (قوله) أي ذاتي) أشار إلى أن لادمه للملأوان المراد يكون الدم جملوه كالحيوان أنه ذاتي (قوله) كضرب إلخ) أي فهذا المذكور أن ليس لادم ذاتي وما فيها من الدم فهو مقتول \* وأعلم أن الحكم عليه بالطهارة ميتة الحيوان المذكورة وأما ما فيها من الدم فهو نجس فإذا حل قليل منه في طعام نجسه \* وأعلم أيضاً أنه لا يلزم من الحكم بطهارة ميتة ما لا ضئس إسنائه أنه يؤكل بغير ذكائه قوله وانقصر نحو الجراد لما يمتوت به ويستند فإذا وقع ذلك الحيوان في طعام وكان حيوانه لا يؤكل مع الطعام إلا إذا نوى ذكائه بأكله كان الطعام أقل منه أو كان أكثر منه أو كان مساوياً له فميز عن الطعام لا وأما أن وقع في طعام ومات فيه فإن كان الطعام متميزاً عنه أو كان الطعام وحده كان أقل من الطعام أو أكثر منه أو مساوياً له وإن لم يميز عن الطعام واختلط به فإن كان أقل من الطعام كان هو الطعام وإن كان أكثر من الطعام أو مساوياً له لم يترك كل شئ في كونه أقل من الطعام أولاً كل مع الطعام لأن الطعام لا يطرح بالكل وليس هذا كصفه شئ في كونها بغيره أو يترك كل لا في هذا شئ في أباحه الطعام وإباحته فإن كان فيه محققة والشئ الطارئ عليها وما ذكرناه من التفصيل فهو لا يربى ونس وهو المعلول عليه وقال عبد الوهاب إذا وقع ما لا ضئس إسنائه في طعام ومات فيه أو كان حياً جازاً كله مطلقاً يميز عن الطعام لا كان أكثر من الطعام أو مساوياً له أو أقل منه وقد بيني ذلك على مذهبه من أن ما لا ضئس إسنائه لا يشترط كذا وهذا كله في الواقع في الطعام وأما المتعلق منه كسوس الفاكهة وتودد المش والجن فانه يجوز كله مع الطعام مطلقاً إلا رتباً كان قدر الطعام أو أقل منه أو أكثر ولا يشترط كذا كما قاله ابن الحارثي وقبله شراحه وتقل نحوه عن اللخمي وهذا إذا لم يميز عن الطعام فإن يميز عنه فلا بد من ذكائه \* فبقي \* ليس مما

(المظاهر ميتة ما) أي حيوان يرى (لادمه) أي ذاتي كضرب وفذاب

(مطلب) \* وقوع ما لا ضئس إسنائه في الطعام

وشافس و يات جردان ولم يقل فيه لان ما فيه دم غير ذاق كبر غوث ميتة طاهرة (د) ميت (البحري) ان لم تطل حياته في البر كالحوت بل (ولو طالت حياته) كسمك وضغذغ وسلخانة صخرية (د) الطاهر (ما) اي حيوان (ذكي) ذكك انشر عيه من ذرع ونحر وعقر (وجزؤه) من غطه وطم ونلقه وطمس وطمس وجلد (البحر) الاكل كالحليل والبال والجميع الخ غير فان الذكك لا تنفع فيها واما مكروه الاكل كسبحه ورفان ذكي لا كل له طهر ٣٦ جاده تبعاله لانه يؤكل كالبحر وان ذكي بقصد اخذ خطه فقد طهر ولا يؤكل له

لا يمتنع بناء على تبعض الذكك وهو الرابع وعلى عدم تبعضها في كل (د) الطاهر (صوف) من غنم (دوبر) من ابل وارب ونحوهما (وزغيديش) وهو ماحول القصبه مما يشبه الشجر (وشعر) يخضع العين وقد تسكن من جميع الدواب (ولو من خنزير) وأشار الى شرط طهارة هذه الاشياء بقوله (ان) جزئ) ولو بعد الموت لانها مما لا يحل الحياة وما لا يحل الحياة لا ينجس بالموت ومراده بالجزم ما قبل التنجيس مثل الحلق والازالة بالنسوة فلو تمت لم تكن طاهرة قال اصلها فلو جزت بعد التنف فلا صل الذي فيه اجزاء الجلد نجس والباقي طاهر (د) الطاهر (الجاد) وهو جسم غيري) اي لم يتصلح حياة (د) غير (متفصل عنه) اي الحلي طليق والسمن وعسل النحل ليست من الجباد لانها حاشية ودخل في التعريف المانع كالماء والزيت والجامد

لا يمتنع بناء على تبعض الذكك وهو الرابع وعلى عدم تبعضها في كل (د) الطاهر (صوف) من غنم (دوبر) من ابل وارب ونحوهما (وزغيديش) وهو ماحول القصبه مما يشبه الشجر (وشعر) يخضع العين وقد تسكن من جميع الدواب (ولو من خنزير) وأشار الى شرط طهارة هذه الاشياء بقوله (ان) جزئ) ولو بعد الموت لانها مما لا يحل الحياة وما لا يحل الحياة لا ينجس بالموت ومراده بالجزم ما قبل التنجيس مثل الحلق والازالة بالنسوة فلو تمت لم تكن طاهرة قال اصلها فلو جزت بعد التنف فلا صل الذي فيه اجزاء الجلد نجس والباقي طاهر (د) الطاهر (الجاد) وهو جسم غيري) اي لم يتصلح حياة (د) غير (متفصل عنه) اي الحلي طليق والسمن وعسل النحل ليست من الجباد لانها حاشية ودخل في التعريف المانع كالماء والزيت والجامد

لا يمتنع بناء على تبعض الذكك وهو الرابع وعلى عدم تبعضها في كل (د) الطاهر (صوف) من غنم (دوبر) من ابل وارب ونحوهما (وزغيديش) وهو ماحول القصبه مما يشبه الشجر (وشعر) يخضع العين وقد تسكن من جميع الدواب (ولو من خنزير) وأشار الى شرط طهارة هذه الاشياء بقوله (ان) جزئ) ولو بعد الموت لانها مما لا يحل الحياة وما لا يحل الحياة لا ينجس بالموت ومراده بالجزم ما قبل التنجيس مثل الحلق والازالة بالنسوة فلو تمت لم تكن طاهرة قال اصلها فلو جزت بعد التنف فلا صل الذي فيه اجزاء الجلد نجس والباقي طاهر (د) الطاهر (الجاد) وهو جسم غيري) اي لم يتصلح حياة (د) غير (متفصل عنه) اي الحلي طليق والسمن وعسل النحل ليست من الجباد لانها حاشية ودخل في التعريف المانع كالماء والزيت والجامد

لا يمتنع بناء على تبعض الذكك وهو الرابع وعلى عدم تبعضها في كل (د) الطاهر (صوف) من غنم (دوبر) من ابل وارب ونحوهما (وزغيديش) وهو ماحول القصبه مما يشبه الشجر (وشعر) يخضع العين وقد تسكن من جميع الدواب (ولو من خنزير) وأشار الى شرط طهارة هذه الاشياء بقوله (ان) جزئ) ولو بعد الموت لانها مما لا يحل الحياة وما لا يحل الحياة لا ينجس بالموت ومراده بالجزم ما قبل التنجيس مثل الحلق والازالة بالنسوة فلو تمت لم تكن طاهرة قال اصلها فلو جزت بعد التنف فلا صل الذي فيه اجزاء الجلد نجس والباقي طاهر (د) الطاهر (الجاد) وهو جسم غيري) اي لم يتصلح حياة (د) غير (متفصل عنه) اي الحلي طليق والسمن وعسل النحل ليست من الجباد لانها حاشية ودخل في التعريف المانع كالماء والزيت والجامد

كالترباب والجحر والحشيش (الامسك) منه ولا يكون الاماسا كالحروكو وياركت حتى دخلتها الشدة المطر بقاءه من غير ما مضى العقل دون الحواس مع نشأ وطوبى بخلاف المقدس يقال له الحد وهو ماء بالعقل دون الحواس لا مع نشأ وطوبى بومنه الحشيش وبخلاف المرقد وهو ما فيها معا كذا افورة فانهم طاهرا من ولا يحرم منها الاما في العقل (د) الطاهر (الحلي) واليه استغراقه (١) مطلب كراهة بيع شعر الرؤس (مطلب) حكم القهقهة والذئبان وكذا اكل المرقد

أي كل يجر باكن أو بر ياولو متولد من عذرة أو كلب أو خنزير (ودمه) وهو مسال من عينه (وعرفة) وهو مارشح من بدنه ولون من جلدة أو سكران حال سكره (ولطابه) وهو مسال من فم في فظته أو فم طير أو من المعدة بصفرة توتوتة فانه نجس ولا يسمى جثثا لصلابة (ومخاطه) وهو مسال من أنفه (ويشبه) ولون من حشرات كية تصلب لولا ٣٧ (ولوا كل) الحي (نجسا) رابع الجميع (الا) البيض (المذرة) بزال معجمة مكسورة وهو ماغن أو ساردا أو مضنة أو فرحاما فانه نجس وأما مائة الخ صفارة أو مائة من تحير عفونة فليست طاهرة (و) (الا) الخارج بعد الموت) مما ميتته نجسة ولم يذلل الأفر طاهر أيضا كان أو غيره فلا تنزه في هذا رابع الجميع (و) الطاهر (لن) أدنى ذكر أو أتى ولو سكارا ميتا سكارا الاستحالة إلى صلاح بقوله (الا) الأدنى (الميت) فليته نجس لأن ميتته نجسة على ما سبق ضعيف (ولن) غيره أي غير الأدنى (تابع) للجمعة في الشهادة به لا تذكية: كان به طاهر أهداه وهو المباح والمكره فليته طاهر غير أن لبن المكره يكره شر به وليس كلامنا فيه وإن كان نجسا حيا وهو محرم الأكل فليته نجس (و) الطاهر (رب) وعذرة (يعني) رونا (من) مباح (أكله) (الذلة) (من) أنه (نجس) أكل أو شربا نجسا أو شربا كذا وكذا

كل المرقد لاجل قطع عضو ونحوه لأن ضر المرقد مأمون وضرة العضو غير مأمون (قوله أي كل) (قوله أي كل) أولو كافر أو كلب أو خنزير أو شيطان أو دخل فيه جنين الأدنى (أما) وكافر أو قاذب القربى الإجماع على طهارته قال ولا يذهب الخلاف الذي يوطى به الفرج وتارة من عرفه في دعوى الإجماع وقال بل الخلاف الذي يوطى به الفرج يجري فيه وحديثنا لعمدنا من جنين الأدنى إذا رمل عليه ووطى به الفرج فانه يكون متنجسا لأن المتنجس نجاسة رطوبته لكن يرد بعضهم على ابن عرفة وقال الحق مع القربى لأن من حفظ جمعة من لم يحمض (أما) والمجنين الهسة يخرج وعليه الرطوبات فإن كانت نجاسة الأكل فهو طاهر لأن ما خرج معه من الرطوبات طاهر وإن كانت غير مباحة الأكل فهو متنجس لنجاسة الرطوبات التي عليه (قوله حال سكره) هذا هو المعتقد خلاف ما قال ابن عرق السكران حال سكره ما رقر بياض سكره نجس (قوله ما لم يمسلمه) أي السائل من هذه الحالة النوم وقوله فانه نجس أي يعني عنه إذا لازم والأقلا (قوله ومخاطه) أي ياولو خردانه (قوله ولون من حشرات) أي ولو كان البيض من حشرات وقوله تصلب أي ذلك البيض بأن كل صلبياسا (قوله رابع الجميع) حاصله أن المبالغة تراجحة للجميع لأن في بعضها وهو العرق والبيض خلاف قيل إنهما من أكل النجس نجس ورجوع المبالغة لهما ظاهر في ذلك الخلاف وبعضها لا خلاف فيه والمبالغة فيه رد التوهم وكون لو ردهم الخلاف فهذا أغلبي (فتبينه) لا تكره الصلاة بتوب فيه عرق شارب خمر أو مخاطه أو بصفه على الرابع كافي حتى خلافا في رد (قوله) فليست طاهرة وطهارته) وأما البيض الذي يوجب جدي داخل بياضه أو صفاره فليته نجس مراعاة الفسخ في نجاسة الدم الطاهرة في هذه الحالة كافي التفسيرية (قوله لا فهو طاهر) أي الألبان كان خروجه مما ميتته طاهرة كالجراد والتحاش أو من مذكى فلا يكون نجسا (قوله أيضا كان) أي الخارج بعد الموت أو غيره أي من دمع وعرق ولعاب ومخاط وحاصلها أنه إذا خرج شيء من هذه المذمومات لم يتنجس فانه كان غير مذكى فهي نجسة ولو أيضا بساوان كان مذكى كانت طاهرة كالثان إذا كانت من حيوان ميتته طاهرة فانه تكون طاهرة (قوله لا استثناء في هذا الخ) أي بخلاف قوله لا المنزلة رابع إلى البيض فقط (قوله لأن ميتته) أي الأدنى نجسة وحينئذ فليته نجس لنجاسة نوعاته (قوله ولبن غيره) أي من البهائم وأما اللبن الجلي فهو كالأدنى لا كالبهائم بل هو زمن كهم ولعابهم ويحوي ذلك (قوله ولبن غيره) (قوله فليته طاهر) ونحو الصلاة بلين مكره (والا) كل على ما قاله ابن دقيق العيد وهو المعتقد خلاف ما قال بالسكرامة (قوله وليس كلامنا فيه) أي في كراهة الشرب وعدمه بل في الطهارة وعدمه (قوله) وبول وعذرة من مباح) هذا وإن كان طاهر الكثرة بتعجيل الثوب ونحوه منه عند ما كانا لا استناده أو مراعاة الخلاف لأن الشافعية يقولون بتنجسهما وأما لو قدم المباح وغيره من محرم أو مكره كله لتولد من العظم والسباع ومن البقر والجبر فليته تكون فضلة طاهرة أو نجسة والطاهر إن يلحق بالأمر أو لم يكن ذات رشح فولد هاتين لم ينجس وفي المذكي ليس من التلقيح الذي لا يجوز مراعاة الشافعي في إباحة الحمل ومالك في طهارة جميع المباح لأن ما كان كعين الدابة أشياء تأمل (قوله يعني) (ونا) أي لأن العذرة أعماق لفضلة الأدنى وأما فضلة غيره فاعلمنا بقال طاروت (قوله لا التلحي) (نجس) أي قبله لم يورثه وتخصيص مدة طهره نجاسة في جوفه (قوله وكان شأنه الخ) رابع للثالث (قوله لأن لم يكن الخ) أي لأن شك في استعماله لم يكن شأنه الخ (قوله لا التلحي عن حالة الطعام) أي لو تأوا طعما أو ربحا فأنه ينجس أو نحوها فنجس وإن لم يشابه أحد أوصاف العذرة كما هو ظاهر المذرة

شأنه ذلك كدما وفأر لأن لم يكن شأنه ذلك كدما ونحوه رابع المباح المحرم والمكره وفضلتها نجسة كآدم (و) من الطاهر (ق) ودر الخار من الطعام بعد استقراره في المعدة (الالتغير) مع نفسه (عن) حالة الطعام فنجس ولو لم يشابه أحد أوصاف العذرة فإن كان تغيره بصفر أو بغيره لم يتغير عن حالة الطعام طاهر (مبحث اللبن)

والقلس ثالث في التفصيل فان تغير ولو بمحموضة فنجس اذ لا فرق بين الطعام والماء وقال ابن رشد تغيره بالمحموضة لا بغير وجه شيئا تبعا لبعض المحققين ونافسنا راجحه ٣٨ في اعتنا بنبأته (و) الطاهر (صفراء) وهي ماء اصفر متمم شبه الصبح الزعفراني

واختلر مستندوا بالحي وباب بشر وباب شاس وباب الحاسب خلا للثمن وباب رشد وباص حيث قالوا لا ينجس التي الا اذا شابه احد اوصاف العذرة (قوله والقلس) هو ماء تقذفه العذرة او يقدح فيه من فيها وقد يكون معه طعام (قوله فان تغير) اي عن حاله الماء الذي شرب به اى وان لم يتغير فهو طاهر (قوله لا يضر) اي ولا ينجس القلس نجسا الا اذا شابه احد اوصاف العذرة ففرق بين التي والقلس (قوله تبعا لبعض المحققين) اريد بطلق (قوله نجاسته) اي نجاسة القلس المتغير بالمحموضة والحاصل ان القلس لا ينجس اختلافا الا بشابه العذرة فلا تضر حموضته لثقلته وتكرره وهل كذلك التي ما وانه ينجس بطلق التغير وهو ظاهر المذونة تأويلان هذا حاصل ما مره طئي ورد على ح وعلى من تبعه في تشبهه بالتمجيس بطلق التغير فيها (تبيينه) ذكر شيئا في الحاشية ان طهارة التي تقتضي طهارة ما وصل للعدة من خيط او درهم لكن في كبير خضائهم قالوا بنبأتهما ولما اتفقوا على ان يدخل في الدر فنجس قطعا كما في ح كذا في المجمع (قوله وصفراء) اي ومن الطاهر صفراء بلغم وهو المر وفان نجاسته (قوله من آدمي) اي سواء كان كل من الصفراء والبلغم من آدمي (قوله واغريه) كان ذلك العين من مباح الاكل ام لا (قوله لان المعدة الخ) علة للطهارة ما تقدمت من التي والصفراء والبلغم لا يقال مقتضى هذه العلة طهارة التي المتغير عن الطعام لاننا نقول انما يكون الخارج من المعدة طاهرا حيث خرج مما به لا يرد الصفراء والبلغم فلهما يخرج باجماعهما لاملما كان يندرج و ج الصفراء صارت بمنزلة ما في بصلها والبلغم لما كان يتكرر ونحوه ويكرر حكم طهارته لان الكثرة توجب الشفقة كذا قيل وفيه ان الشفقة لا تقتضي الطهارة وانما تقتضي العفو فقط فامل (قوله وعلته نجاسة التي) اي اذا تغير عن حاله الطعام (قوله وليست هي) اي مرارة المباح (قوله واطلق في الصفراء) اي اتمثل ماذا كانت من آدمي وغيره مباحا ام لا (قوله واعتراض الشارع) اي العلامة بهرام وقوله عليه اي على المصنف وحاصل اعتراضه عليه انه لا حاجة لقوله ومرارة مباح لانه ان اراد بللارة الماء الاصفر الخارج ح من القم فهو الصفراء وان اراد وعاء فهو جزء من الحيوان وهي داخلية في قوله جزءه وحاصل الجواب ان التخصيص ان المراد به الماء الاصفر لكن لان لم يسم القلس الصفراء لانها الماء المر الا صفرا الخارج ح من الحيوان حال حياته واما المرارة فلهما الماء الاصفر الخارج ح من بعد التذكية فتقول الشارع ومراده بللارة مرارة المذكي الاولى ان يقول ومراده بللارة الماء الاصفر الخارج ح بعد التذكية (قوله ودم) اي ومن الطاهر دم الخ (قوله يذ كة) الباء تصورية اي موجب خروجه المصوب يذ كانه والحاصل ان الدم ان جرى بعد موجب خروجه وهو الذ كة كان مسفوحا وهو نجس كما يافقون لم يجز بعد موجب خروجه كان غيره مسفوح وهو طاهر فخرج الهم القائم بالحي فلا يوصف بكونه مسفوحا ولا غير مسفوح ومن غررات طهارة غير المسفوح ان اذا اساب الثوب سها كثر من درهم لا يؤمر بخله ويحجزه للعلافة (قوله وكذا ما يوجب داخل) اي لانه وما قبله يصدق عليه انه لم يجز بعد حصول موجب خروجه الذي هو الذ كة (قوله وه سة) اي ومن الطاهر سة (قوله بكسر فسكون) اي واما المسك فنجس فسكون فهو الجاد يقال القنطار مل سة نود (قوله لاستعانة) اي استعانة اصله اي وانما كان طاهرا مع نجاسة اصله لاستعانة اصله الخ فهو علة لثقله (قوله لاهمز) اي يتعين ذلك اخذ من قوله لانه من فلر شور قال بعضهم ان تولد فلان بالهمز وعدمه خلا فلا عين الاقل ولين عين الثاني هذا وتاخره طهارة المسك فطره ولو اخذ من عدالموت واطرما الفرق بينه وبين اللبن والبيض الخارجين بعد الموت مع ان كلا استحال الى صلاح وعدم استقذاره في المجمع ان الفرق شدة الاستعانة لصلاح في المسك فامل هذا وقد توقف الشيخ زروق في جوازا كل المسك قال ح ولا يثبت التوقف في ذلك وجوازه معلوم من الذين بالضرور وموكلام الفقهاء في باب الاحرام دليل على جوازه حيث قالوا يجوز للمحرم اكل الطعام المسك اذا اماته الطبخ فلا يجوز اكل المسك ما جاز اكل الطعام (قوله التي يكون) اي المسك

يخرج من المعدة (و) بلغم وهو المتخذ كالخاطب يخرج من الصدر او يسقط من الراس من آدمي او غيره لان المعدة عندنا طاهرة لصلابة الحيلة فلينخرج منها طاهر وعلته نجاسة التي بالاستحالة التي فساد (و) من الطاهر (مرارة) مباح وكذا ما كرهه وهو قال غير محرم لشمهما ومراده بالمسرة الماء الاصفر الكائن في الجلدة المملوءة وليس المراد به نفس الجلدة لانها دخلت في قوله وجزءه وليست هي الصفراء لان مراده بالصفراء الماء الاصفر الذي يخرج من الحيوان حال حياته ومراده بللارة مرارة المذكي ولذا قيدنا بالمباح واطلق في الصفراء وهذا ظاهر من كلامه واعتراض الشارع عليه في غير محله (و) دم ليسفوح وهو الذي لم يجز بعد موجب خروجه بذكاة شرعية وهو الباقي في العروق وكذا ما يوجب في قلب الشاة بعد نجسها واملما وجد في طها فهو من المسفوح فيكون نجسا ولذا الباقي في محل الذبح لانه من بقية الجارية (وسنة)

(قوله)

بكسر فسكون واصله ما اعتدل لاستعانة الى صلاح (وقالته) بلا همز لانه من فلر شور وقيل يتعين الهمز وهي الجلدة التي يكون فيها (مطلب) التي والقلس (مبحث) الهم غير المسفوح

(نذرع) سق (نجس) وان تجس ظاهره فيصل ما اياه من النجاسة (و) من الطاهر (مخرج) انما هذا زوال الاستكراهة والحكم يدور مع علمه وجودا وعدمه ولذا افترض انه اذا استعمل او بل

٣٩

او تخلل بالبناء المشغول

فالتخلل بنفسه اولى

هذا الحكم وكذا ما جهر

على المعتمد خلافا لما

روحه كلامه واذا طهر

طهر اناءه ولو غار اتصال

فيه فهو يخصص قوله

وتغار بفرار ولو وقع

قوب في دن حشر فتخلل

طهر الجميع ولما ذكر

الاعيان الطاهرة شرع

في ذكر النجسة فقال

(والتجسس) بفتح الجيم

عين التجاسة (ما استقى)

اي اخرج من الطاهر

من قول الفصل الى هنا

سواء كان الانخراج باداة

استنائه وذلك في سبعة

عجراة المطوف وهي

الاعمح الاككل الا

المسكرا الملتزم والخارج

بسد الملتزم الى

التنذير بنجس الالتفات

عن الطعام وكان الانخراج

بغيرها فكفهوم الشرط

في ان جزأ واعاد كرها

وان علمت لانه بسدد

تعداد الاعيان النجسة

وحصرها (و) التجسس

(ميت غير ما ذكر) وهو

بري له نفس سائلا اذا

كان غير مائة وآدى بل

(ولو) كان (قحة) خلافا

(قوله روح) اي يومن الطاهر ذرع والبق كالكرات ونحوه كالروح (قوله سق الخ) اشار بهذا الى ان البناء متعلق بمعدن وفيه يمتثل لها يعني من اي ذرع من نجس اي نأسي من نجس كالو ذرع متجصا بآيات ايتله انسان ونزل بها الموزع وبنت فاه يكون طاهر (قوله ومخرج) اي سوا متجسر في اوانيه ام لا بآيات وقع فوق ثوب وجعل عليه كذا قال بعضهم واتصر عليه عبق نبع ليج وقال بعضهم لا نجس في اوانيه ولما اذا جعل على ثوب فلا بد من غسله لانه اياه حال نجاسة وهو ما في شبه القولان على حدس اقال شيخنا العدوي والنفس اميل الى الثاني لانه اذا نشف على الثوب لا حال فيه ان تصجر وجوده وسير وزعمنا جامدا (قوله ولو اذ) اي لو اجل تحليل الطاهرة بزوال الاستكراه (قوله انه اذا استعمل) اي هو متجسر وقوله اسكر راجع لقوله استعمل او بل (قوله كاتقلع عن المذري) اي وقال بعضهم انه متى تصجر سار طاهرا ولا ينظر لكونه اذابل مسكرا ولا لآري انهم اطبقوا على جواز بيع الطير وهو شرع جامدا لم يقيدوا جواز بيعه بذلك (قوله او تخلل) اي بطرحه او تخلل او لمع او نحو ذلك فيه ومحل طهارته بصبر ورتبته خلا ما لم يكن وقت فيه نجاسة قبل تحليله والا فلا وفي عبق منع استعمال النجاسة اذا استهلكك بالنجس في دواء وانخلوا في تحليله لتقليل بالحرمه ولو جوب اراقتها وقيل بالكره وقيل بالاباحة وعلى كل طهر بعد التخليل (قوله وكذا ما جهر) اي بطل فاعل (قوله خلافا لما روي كلامه) من انه لا يكون طاهر الا اذا تصجر بنفسه او تخلل بفعل فاعل ولو كان يتجمل في كلامه احتيا كالحذف من كل طهر ما ذكره في الآخر (قوله طهرا الجميع) اي الثوب والنجاسة التي في الدن والدين ايضا (قوله اي اخرج) اشار بذلك الى ان مراد المصنف بالاستثناء الاستثناء التقوي وهو مطلق الانخراج سواء كان باداة استثناء او كان الانخراج بغيرها كقصور الشرط ويحتمل ان المراد بالاستثناء الاستثناء الحقيقي اي ما كان بالا ارادى انخواه وعلى هذا فيقال ما استقى حقيقة او كماله بخل مفهوم الشرط في قولنا او كمالا مفهوم الشرط كالصريح كما هو معلوم من اصطلاحه ويحتشد فلا يحتاج لقولنا او كمالا وحاصل ما استثناءه غير ما نغاية محرم الاكل والصوف المتنوف والمسكر والمذر والخارج بعد الملو من دمع وعرق ولوا بوعطاط ويض وابن الآدى الميت والبول والصدرة من المتفدى بنجس واتى المتفدى عن حالة الطعام (قوله واعاد كرها) اي هذا ما جهر جات المستتابة لا غيرها وقوله وان علمت اي علمي (قوله والتجسس) اشار بذلك الى ان قوله ميت غير ما ذكر كطعم على ما استقى (قوله غير ما ذكر) اي في قول الفصل والذي ذكره ميتة ما لا دم له من الحيوان البري وميت البحرى وغيرهما ميت البري الذي له دم (قوله اذا كان غير قحة) اي كالبقير والعنبر والابل والظير والسباع والحية والوزغ والسحالي وسواها من حشرات او ذوات كذا غير شرعية كذا في مجموعي او كافي بقصد تعظيم صنهته بان اعتقد انه طاهر فذبحه قهر باليه او سلم لم يسم عبدا او لم يدا بمجنون او سكران او مصيد كافر او ذرع محرم لصيد فكل هذه ميتة نجسة (قوله بل ولو كان) اي ميت غير ما ذكر (قوله خلافا لمن قال) اي هو الامام سخون (قوله لان الدم) علة للقول بطهارتها (قوله عن القملتين) اي الميتتين (قوله والارث) اي الميتات اذا كانت في قوب ووسيله وكذا يعني عن قتل الثلاث في الصلاة كما يؤخذ من ح و قتل ابن مرزوق عن بعض الصالحين انه اذا اشاح لقتل القملة في المسجد بنذير ذكرا قال كان كانه بناء على قول ابن شاس من عمل الذكة في حرم الاكل فان في حياة الحيوان نجس بما اكل القملة اجاها فان بلى على قول سخون ان القملة لا تنس لها سائل لم تتجسد ذكة الا باداة احتياط (قوله او كان آدميا) اي ولو كان ميت غير ما ذكر آدميا وهذا قول ابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحكم فكلهم يقولون بنجاسة ميتة وهو ضعيف (قوله ولا اظهر طهارته) ولو كافر او هو قول سخون وابن القصار (قوله في ميتة) قد علمت ان في ميتة

لمن قال بطهارته ميتة لان الدم الذي فيها مكتسب لا ذى اى والاراجع انه ذى معنى عن القملتين والارث ثلاثه ذكرا (او) كان (آدميا) ضعيف (والاظهور) عند ابن رشد وعبه كاللحمى والمذري وعباض وغيرهم هو المعتمد الذي ينص عليه التتويج (واما ميتة) ولو كافر (ميتة) شجر الخمر ونحوه (مطلب) حاي ميتة القمل وقوله في الصلاة كرها

تجسس الميتة (حي وميت) الوارث بمعنى او لم يتصل من الاذى مطلقا طاهر على المتقدم ثم بين اقسامه ثابته (من قرن وعظم وظلف) هو القربى والثابة كالحافر للفرس والحمار واراد بمياميم الحافر (وظفر) ليعبر ونعام واورد دجاج وما ياتي من ان السباع ليس من ذى الطفر فللمراد بها جلدة بن الاصابع (وعاج) اى سن قيل (وقصة ريش) بناءها وهى التى يكتبها الرغب (وجلد) اذا لم يذوب (ولوديع) فلا يذوب طهارة فى ظاهره ولا باطنه وسر اعماها بدم فقد طهر ونحوه يجوز عندنا مسهور الدم على الطهارة العروية وهى الطهارة خارجة لا يتقاع فيها اشار له اصعب بموله (ورخص) اى فى جلد الميتة (طبا) سواء كان من المده ساج الاكل او غيره (الامن تنزيه) يرضخ فيه مطلقا - ساج لا لار اذ كاه - لعل فيه اجاعا فكذا الباع على المشهور وكذا جرد الاذى لغيره كما يعلم من وجوب (مبحث) تصيب الرشح وما فيه من خلاف

الادى الخلاف وامامية الجنب نجسه لانه لا يلحق الاذى فى الشرف وان اقتضى عموم المؤمن لا ينسب ان له ملائكة ولوقيل طهارة ميتة المسلم منهم لكان له وجه وليس القربى صاقيما اه مخ (قوله على التحقيق) قال بعض لان غسلها واكرامه بالصلاة عليه باى تسجيده اذ لا معنى لفصل الميتة التى هى بمنزلة العذرة ولا نفع عليه الصلاة والسلام على سهل بن رضاه فى المسجد لما ثبت انه عليه الصلاة والسلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت وتولى كل نصب الماخول عليه الصلاة والسلام ذلك \* واعلم ان الخلاف فى طهارة ميتة الاذى بعد معامهم فى السلم والصكاف وقيل خاص بالسلم وامامية الكافر نجسه اذا طهرها طر يقتان حكما ما بين عرفه وظاهر واستاؤهما كما قال ابن مرزوق وقوله شغافا الحاشية ولا يدخل الخلاف اسداد الانبياء اذ احادهم بل جميع فضائلهم طاهرة انما فاقى بالنسبة لهم لان الطهارة متى ثبتت لذات ففى مطلقه واستتجازهم تزيين وتشمير ولوقيل التوبة وان كان لاحكام اذ ذلك لا صطفاهم من اصل الحلقة بل فى شرح دلائل الحرات للقاسم ان الملى الذى خلق منه صلى الله عليه وسلم طاهر من غير خلاف (قوله من حى) منه توبة الثمان (قوله فلن فصل من الاذى الخ) من جلته ما تحت من الرجل بالجر فانه من الحاد فيه الخلاف كقلامه الطفر بخلاف ما نزل من الرأس عند خلقه فام طاهرا انما قال انه وسخ متجدد منعقد لانه اجزاء من الجلد (قوله مطلقا) اى فى حال حياته بعد موته (قوله على المتقدم) اى بناء على المتقدم من طهارة ميتته واماعى الضعيف فاما بين منه نفس مطلقا والحاصل ان الخلاف فيما بين من الاذى فى حال حياته بعد موته كالحلاف فى ميتته خلا فلن قال ان ما بين منه حيا لا يختلف فى نجاسته وليس كذلك بل فيه الخلاف (تنبيه) على المتقدم من طهارة ما بين من الاذى مطلقا وهو رد حسن قلعت لجلها الاصلى مقايمة (قوله وما ياتي من ان السباع الخ) حاصله ان المراد بالطفر فى هذا الباب ما يصور دخول السباع فى ذى الطفر بخلاف ما ياتي من ان السباع الخ) حاصله ان المراد بالطفر فى الجلد التى من الاصابع وحيد فلا يكون السباع من ذى الطفر اه قصد السباع فى هذا الباب من ذى الطفر لا باحواض ما فى النبايع من انه ليس من ذوى الطفر (قوله بتمامها) اى فلا فرق بين اصلها وطرفها لانه كان جسا خلا فلن قال الجسد اصلها لا طرفها كذا فى ح ويشهله كلام ابن شاس وابن الحاحب والتوضيح وفى المواقى ما يقتضى ضعفه واعتماد القول بان الجسد اصلها لا طرفها انظر بن وبنه المؤلف على نجاسة هذه المد كورات بقوله من قرن الخ دون غيره ما من لحم وعصب وعروق مع شمول قوله وما بين من حى او ميت فلذلك السيرة بخلاف فيما ذكر فان بعضهم يقول طهارة ما ذكر لان الحياة لا تصح بخلاف اللحم والعصب والعروق فقد اشقر اهل نجاستها لان الحياة نجاستها (قوله وجلد) يعنى ان الجلد المأخوذ من الحى او الميت نجس (قوله ولا باطنه) خلافا لسنن ابن عباس والحكم القائلين ان جلد الميتة مطلقا ولو خبز برابطه بالدياغ طهارة شرعية وهذا القول هو الذى اشار المصنف له (قوله ولا باطنه) اى لاجل طهارة طهارة لعوية (قوله ورخص) بالبناء المفعول او بالبناء الفاعل والضرب على الامام اى وجزا لاما فيه (قوله اى فى جلد الميتة) اى فى استعماله (قوله او يجرمه) ذكر ذلك المحرم اى (قوله لا تحمل فيه اجاعا) اى بخلاف الخيل والبغال والحمير فان ذلك متفق فهاهنا بعضهم (قوله على المشهور) راجع لقول المصنف الامن خبز برابطه ما مشهروه الامام عبد الله بن القرمس والقائمون فى احكام القرآن من ان جلد الخنزير يركب لغيره فى جوار استعماله فى البابات والماء اذا ديع سوا ذلك لا (قوله وكذلك الاذى) اى مثل جلد الخنزير فى كونه لا يرضخ فيه مطلقا جلد الاذى فلا يجوز الاتضاع بكل منها بعد اديع فى البابات والماء كغيرهما من جلد الميتة (قوله سدد به) متعلق برخص كان قوله فى يابس كذلك وكان الاولى بالصفان ان يقيم قوله سدد به على الاشياء وفى قوله فى يابس عنى الساء اى بالنسبة ليا س وماه بخلاف ما فى قوله فيه وحيد فلا يلزم تعلق حرى جرمه على القسط والمعنى حامل واحد وان فى يابس متعلق

الجلد في مبدئه طهر اى  
لفه ولا كون الدافع مسلما  
(في باس) كطوب (و)  
في (ما) لان قوة الدفع  
عن نفسه لظهوره فلا  
يضره الا ما غير احدا واصله  
الثلاثة لا في نحو غسل وبين  
وسمن وما زهره ويجوز  
لبسها في غير الصلاة لانها  
لنجاستها (وفيها كراهة  
العاج) اى نائب القبل الميت  
قال فيها لا ميتة وهذا  
دليل على ان المراد  
بالكراهة التحريم فيكون  
استشهاد الماقدمة من  
نجاسته وقيل الكراهة  
كراهة تزيه وهو المعتمد  
فيكون استحلالا واما  
الذكر ولو بقره فلا وجه  
لكراهته (و) فيها (التوقف)  
للامام (في) الجواب عن  
حكم (الكيمخت) بفتح  
الكاف وهو جلد احوار او  
الفرس او البغل الميت  
ووجه التوقف ان القياس  
يقضى بنجاسته لاسيما من  
جلد جار ميت وعمل  
السلف من مسلاتهم  
يسوقهم وبغيرها منه  
يقضى طهارته والمعتمد  
كأهلوا انه طاهر للعمل  
لا يحس معفو عنه فهو  
مستقى من قولهم جلد  
الميتة تبس ولو دبح واقلر  
ماصلة طهارته فان قالوا

باستعماله محدوقا (قوله بمدنه) واما قوله فلا يجوز الانتفاع به جلال قال ابن هرون وهو المذهب (قوله)  
بمازى بل الرىح والى رطل بقره بضمه من الاستحالة لا يضر  
التلف والتطبيع كحفظه الحياة لا يشترط في الدافع ازالة الشعر عندنا واما يلزم ازالته عندنا انصافه  
القاتلين ان الشعر نجس وان طهارة الجلد لا يمنع لا تمتد الى طهارة الشعر لان فصل الحياة فلا بد من زواله  
واما عندنا فظاهر طهارته لان الحياة لا تفصله فالتحريم كمن مدحى بجرحى او مصيد كافر فدفن في بسه في الصلاة  
اباحية لان جلد الميتة عنده طاهر بالدافع والشعر عنده طاهر ولا يجلده فيه الشافعي لانه ان قال بطهارة  
الجلد يقول بنجاسة الشعر ولا مالكا لانه ان قال بطهارة الشعر يقول بنجاسة الجلد الا ان يلقى ويغسل  
المذهب (قوله فان وقع الجلد في مبدئه) اى يخرج مدو غاصر محتاج لالة (قوله ولا كون الدافع  
مسلما) اى لا يشترط كون الدافع مسلما بل دافع الكافر مطهر (قوله كطوب) اى بان يوحى فيها العدى  
والقول ونحوهما من الجواب يفر بل عليها ولا يطعن عليها بان يحمل الرافق فيها لا يردى الى التحليل بعض  
اجزاء الجلد كخيطه بل بالديق والى جعل الجلد في الدقيق في الطاحون وينزل الدقيق عليه فلا يضر  
(قوله لا يضره من نفسه) في المخرج ان لم يمس من استعماله في الماء لانه في الرجل الميتة فاعلم (قوله ويجوز  
لبسها الخ) اى جلود الميتة المدبوغة اى كيجوز الجلوس عليها في غير المسجد لانه لا يمنع دخول النجس  
فيه ولو معفو عنه وقوله في غير الصلاة اى ما في الصلاة فقد علمت من مسئلة الفراء عدم الجواز الا اذا قلد  
كسخر (قوله وفيها كراهة العاج) اى كراهة استعماله قوله قال فيها اى معلا لكراهة قوله وهذا اى التحليل  
وقوله فيكون اى قول المصنف وفيها كراهة العاج (قوله من نجاسته) اى العاج (قوله وقيل الكراهة  
كراهة تزيه) اى ان التزى من القبل غير مذموم وقوله فيكون اى قول المصنف وفيها الخ استحلالا اى  
لماسبق لان ما دافع المصنف باى كلامه ما الاستحلالا واستشهادا واما آياته به لانه حكم آخره قليل  
وحل الكراهة فيها على كراهة التزيه من احسن خصوصا وقد قبل حلها على ذلك ابو الحسن عن ابن رشد  
وقته ابن فروخ من ابن الموارز بنونس وغيرهم من اهل المذهب وسبب هذه الكراهة ان العاج وان  
كان من ميتة لكن الحق بالحوار في التزيين فاعطى حكمه سطا هو كراهة التزيه يومرا عاتلا قال ابن شهاب  
وربعة وعروة من جواز الامتشاط به اذا علمت ذلك نعم ان العجين لا يتنجس به (قوله فلا وجه لكراهته)  
اى لكراهة استعماله بل استعماله جائزا اتفاقا فلا خلاف بالمرموق الكراهة اعماره في العاج المتخذ من فيل  
ميت فيرد كاه (قوله وفيها التوقف) اى فيها ما يدل على التوقف في الجواب عن حكم الكيمخت هل  
هو الطهارة او النجاسة كقولنا لا ادري ما انتصف هل توقف الامام صدقولا او لا والراجح الثاني وقيل  
بنجاسته مع العفو عنه وقيل بطهارته وهو المعتمد عليه فهو مستقى من قولهم جلد الميتة لا يظهر بالدافع  
واعلم ان استعمال الكيمخت ثلاثة اقسام الجواز اطلاقا في السيوف وغيرها وهو الاك في التضييق جواز  
استعماله في السيوف فقط وهو قول ابن الموارز بن حبيب قلن على معنى غير السيوف بديرا كمن واكبنا  
ايجادا كذا في التوضيح وكراهة استعماله مطلقا قيل هذا هو الرابع الذى يرجع اليه الامام لقوله في المدونة ان  
تركها بحالى قال في التوضيح على هذا القول فيحمل ان من صلى به يصدق الوقت ويحمل انه لا يعيد  
واما وقف الامام فهو في حكمه من جهة طهارته ونجاسته فالتوقف بجماع الجواز والكراهة لانها في  
استعمالها والتوقف في الطهارة والنجاسة لا ينافي جواز استعماله وكراهته ولكن ذكر بعشمة ان الحق انه  
طاهر وان استعماله جائز اطلاقا فى السيوف لا مكروه (قوله او البعل الميت) اى المدبوغ (قوله ووجه  
التوقف) اى توقف الامام في طهارته ونجاسته ولا يجوز من واحد منهما (قوله جلد جار ميت) اما الذى قد  
وجد قول في المذهب بطهارته (قوله انه طاهر) اى فلا يمس من صلى به (قوله للعمل) لعمل السلف اى  
بديل علمهم (قوله لا يحس معفو عنه) اى كقول (قوله يلزم) اى لان العمل يجب اطرادها متى وجدت وتوجد



الحكم واللازم باطل لان جلد الميتة المدغوخ غير الكيمخت غير طاهر على المضمند **(قوله وحل الخ)** هذا اعتراض على المحققين من اهل المذهب حيث قالوا بطهارة الكيمخت طهارة حقيقية للعمل واما غيره من جلود الميتة المدغوخة فهو طاهر طهارة لغوية وحاصل الاعتراض انه يلزم على ذلك حل قوله عليه الصلاة والسلام اجماعا بدينغ قد طهر على الطهارة الحقيقية بالنسبة للكيمخت على الطهارة اللغوية بتساوية لغته وهذا الحكم وعلى السلف في جزئ من جزئيات جلد الميتة المدغوخ يحق العمل في غيره من الجزئيات فتمتضاء الحكم بطهارة غير الكيمخت بالدينغ طهارة حقيقية تأمل **(قوله يحق العمل)** اى طريق القياس **(قوله)** ولومن مباح اى هذا اذا كانت من آدمى او من محرر الاكل بل ولو كانت من مباح واعلم ان هذه الثلاثة من الاذى ومحرر الاكل نجسة من غير خلاف واما من المباح قليل بنجاستها وقيل بطهارتها **(قوله)** للاستقدار اى انما كان كل واحد من الثلاثة نجسا ولو من مباح لاستقداروه وهذا الوجه يقتضى النجاسة مالم يعارضها معارض كشقة التكرور في نحو الحائط والبصاق **(قوله والاستحالة)** اى استحالة اسفلها وهو الدم الى فساد **(قوله ولان اسفلها مدغوخ)** وهذا التحليل بان الفضلات في بطن الحيوانات لا يصح عليها بشئ اى لا يطهرت ولا بنجاسة وحيث قد فصلها وهو الدم الذى فى الحيوان ليس نجسا **(قوله ولا يلزم من الفواحش)** جواب عما يقال مقتضى كون الدم اسلاط ان يبقى عن دون درهم منها كما عني عنه في الدم وحاصل الجواب انه لا يلزم من الصفون اليسير من الدم الصفون اليسير منها اذ ليس كل ما يثب لاصل يشبه لفرعه **(قوله من الصفون اسفلها)** اى عن اليسير من اسفلها **(قوله الصفون)** اى عن اليسير منها **(قوله قبل ان تغلط)** (المدة) اى فاذا غلطت فلا سم ط الامدة وهى نجسة بطريق الاولى **(قوله البثرات)** اى البقايا **(قوله)** من نطاناتر وكذا ما يسيل من خطات الجسد في ايامها **(قوله من غير مباح)** شمل ذلك الاذى وهو كذلك على الرابع خلافا لما قال بطهارة طوطو بفرج الاذى يرتب على نجاسة طوطو بفرج الاذى تجبى ذكر الوطى او ادخال شرة او اصبع متلافية تعلق به اوها الرطوبة **(قوله اتمامه فظاهرة)** اى لانه اذا كان له طهارة فاقطع طوطو بفرجه وحل طهارة طوطو بفرج المباح من تغذ بنجس كما قال الشارع والتممكن مما يفيض كالبل والا كانت نجسة عقب حبسه واما بعده فظاهرة لما يأتى في قوله وان زال عين النجاسة غير المطلق الخ كذا في حاشية شيخنا **(قوله اذا كان من غير سمك)** اى اذا كان ذلك من سائر الحيوانات غير سمك الخ **(قوله بل ولو من سمك وذباب)** اى فهو نجس ويبقى عما دون درهم اذا انفصل عنه وهل الدم المسفوح الذى فى السمك هو الخارج عند التقطيع الاول لا ما يخرج عند التقطيع الثانى او الخارجى عند جميع التقطيعات واستظهر بعض الاول **(قوله خلافا لما قال بطهارة منها)** اى من المذكورات وهو ابن العرفى يرتب على اختلاف جواز كل السمك الذى وضع بعضه على بعض ويسيل دمه من بعضه الى بعض وعدم جواز ذلك فعل كلام المصنف لا يؤكل منه الا الصف الاعلى وعلى كلام ابن العرفى يؤكل كله ومذهب الحنفية ان الخارج من السمك ليس بدم بل طوطو بفرجه فهو طاهر واعلم انه اذا شغل هذا السمك كان من الصف الاعلى او من غيره ما كل لان الطعام لا يطرح بالمشك كذا اقر شيخنا **(قوله وسوداء)** اى التى هى احدا لا خلط الاربعة الصفراء والدم السودا والبلم ولا يدق كل انسان من وجود هذه الاربعة فالسودا والدم نجسان والصفراء والبلم طاهران **(قوله مانع اسود)** اى يخرج من المعدة **(قوله)** كالدم العيظ هو البلى المعنوية معناه الخالص اى الصافي الذى لا خلط فيه واما العيظ البلى المعنوية فهو ما هو دج ومنه قول امرئ القيس

قول وقد مال العيظ بنامها \* عقرت يعربى امرأ القيس فانزل

**(قوله او كدر الخ)** اشار الى ان السوداء تطلق على ثلاثة امور الدم الخالص الذى لا خلط فيه والدم الذى فيه خلط لان السكر هو غير الصافي وعدم الصفا ما يخلط والدم الاجر الذى لم تشدد جرتا لم يحصل انتها على

الشارع على القنوة في ضمير الكيمخت وصلى الحقيقة في الكيمخت فحكم وعلى الصعابة عليهم الرضا في جزئ يحق العمل في الباقي (و) من التمس (مخ) ومدى وودى ولو من مباح الاكل في الثلاثة للاستقدار والاستحالة الى فساد ولان اسفلها مدغوخ يلزم من الصفون اسفلها الصفون والذاتة وزن تلويحى (وقبح) يفتح القاف مدة لا يجامطها الدم (وسدب) هو هو ما اخرج الرقيق المخلط بدم قبل ان تغلط المدة وقيل بل ولو غطت ومثل ذلك في النجاسة ما يسيل من موضع خط البثرات وما يترشح من الجلد اذا كسح وما يسيل من خط النار (وطوبة فرج) من غير مباح الاكل اتمامه فظاهرة الا المتعدى بنجس (ودم مسفوح) اى جرب سب فسدوا ذكوا ونحو ذلك اذا كان من غير سمك وذباب بل (ولو) كان مسفوحا (من سمك وذباب) بقراد وحمل خلافا لمن قال بطهارة منها واما قبل سيلاته من السمك فلا يحكم بنجاستها ولا بأس باخراجه فلا بأس بالقاء في النار (وسوداء) مانع

اسود كالدم العيظ اى الخالص الذى لا خلط فيه وكذا او اخر غير قارى (مطلب) الخ والمذى بالودى (مطلب) الدم المسفوح

النجاسة إذا تغيرت  
أعراضها لا تغير من الحكم  
الذي كانت عليه جملا  
بالاستصحاب والمقتد  
انطاهر (وشأنه) نجس  
والمقتد طاهر أيضا  
(و) ولو وعذرة من أدى  
(و) من (مكروه) كسبع  
وهو ووطواط وما ذكر  
الاعيان الطاهرة والنجسة  
ذكر حكم ما إذا حلت  
النجاسة بطهاره فقال (١)  
(ونجس كثير طعام مائع)  
كسل وسمن ولو جدد  
ذلك فقليل (أولى) (نجس)  
أو متنجس تحلل منه شيء  
ولو غلظا لا شك إذا طرحت  
الطعام يعاولى إذا علم بأنه  
لا يتحلل منه شيء كالظم  
إذا حكم عندنا لا يتحلل  
(قل) حل فيه فالكثير أولى  
ولو بمغوصته في الصلاة أو  
ليمكن الاحتراز منه كروث  
فأروم مثل الطعام الماء  
المضاف كماء العجين أو سكر  
حيث حلت فيه النجاسة  
بعد الإضافة والاعتبار التغير  
(ك) طعام (جامد) وهو  
الذي إذا أخذ منه شيء

(مطلب)

رمان نجس وشأنه

(مطلب) الطعام المائع

إذا حلت فيه نجاسة

(مطلب) حلال النجاسة

بالطعام الجامد

الأول مائع أسود ما خالص من اللط وهو ما شاوله بقوله كلهم الصيوط وأما غير خالص وهو ما شاوله بقوله  
أو كذا وما على الثالث فهي دم حار خالص وعلم من كلامه أن الدم والسودا نجسان فلو غلط في ما أو القاس  
أحدهما وعذرة حل كون التي أو القاس تغلب على المذبة فإن المذبة نجس ويرتبع على نجاسة المذبة  
بطلان صلاحها إذا كان الرمالد كور عمدا على ما يأتي في إزالة النجاسة (قوله) أى شديدا لجرته) فتبين لقافي  
(قوله) وإذا لم يجس) قال ابن مرزوق ما قصه أحمد المصنف فيها صرح بمن نجاسة الرمالد على قول المازري  
أنه لا يظهر عند الجمهور من الأئمة وما كان حقه أن يفتى فيه إلا باعتباره النجس والتوسى وابن رشد من  
طهارته ما كلام المازري فيحتمل أن يريد به الأئمة من غير مدحنا أنه قله بن ثم أن قول المصنف وما دام  
نجس بالإضافة إلى ما لا يوقد نجس لا يتبين لأن الرمالد إذا كان نجسا لم يحكم عليه بالنجس لأن مقتضى  
الحاصل (قوله) بنام) راجع لكلام المتن (قوله) والمقتد طاهر) أى مطلقا وأن النار تطهر سواها كالت  
النار النجاسة إذا لا قى بالاختلاف لمن قال بنجاسة كل مصنف ومن فصل وعلى المقتد طهرا الخبز بالروث  
النجس طاهر ولو تعلق بشيء من الرمالد نقص الصلاة قبل غسل القم من أكله يجوز حله في الصلاة وكذا  
يبنى عليه طهارته ما حى من الفخار بنجس وكذلك عرق حمام حى به (قوله) والمقتد طاهر) أى دخان النجس  
طاهر الذى ح أن ظاهر المذهب نجاسة دخان النجاسة وهو الذى اختاره النجس والتوسى والمازري  
وأبو الحسن وابن عرفة قال بعضهم وهو المشهور من ابن رشد أن النار تطهره كالرمالد (قوله) ولو  
وعذرة من أدى) أى غير الأنبياء ولا فرق بين كون الأذى صغيرا أو كبيرا كرا أو شيئا كلب الصغير الطعام  
أم لا زالت وأشعة البول منه أم لا كان البول كثيرا أو قليلا ولو متطيرا كروث الأروث زل البول الطعام  
على حالته من غير تغير على المقتد (قوله) ونجس كثير طعام الخ ٢) شمل منطوقه مسئلتين القاسم وهي  
من فرغ عشر لقال سمن في زلق جمع زرق ماء من جلد ثم جرد قلة طرقة منها قارة ياسة لا يدري فى أى فرق  
فرقها فانه يصح كل الزلق كلها ويهاولس هذا من طرح الطعام بالشل لأن ذلك في نجاسة شلتى طرقها  
على الطعام وهي هنا محققة ولكنها المالى بنين محلها تعلق حكمها بالكل (قوله) بعد ذلك) أى بعد وقوع النجاسة  
فيه وقوله فقليل أشار بهذا إلى أن مفهوم كثير مفهوم موقوفة وأمن غوى الطلب (قوله) بنجس) أى  
بسقوط نجس فيه تحقيقا وظنا لا بد أن يكون ذلك النجس الساقط يتحلل منه شيء في الطعام تحقيقا أو ظنا  
وسواء كانت النجاسة ألوافة في المائع مائحة أو ياسة فى البردى عن ابن قدام إذا وقعت بشيء صغير مد كفى  
طعام مائع طرح وقوله لا شك فى التحلل وكذا فى سقوط النجاسة (قوله) وأولى إذا علم) أى أو غان (قوله)  
إذا الحكم) المراد بوصف النجاسة القائمة بالثبوت النجس كالظم لا يتحلل وحينئذ يطرخ ذلك الظم وحده  
دون الطعام واقضى كلامه بتنجس القملة للعجن حيث لم يخصص فى محل خلاطن قلبه بمجرى جعل عينها  
بإيدى يظلم نساء ثلثة باليدى كفى ح أن قلت ذكر ابن رونس أن الطعام إذا وقعت فيه قلة فإنه يؤكل  
اقتبها وكرهت قلت له معنى على أن قليل النجاسة لا يضر كثيرا الطعام والأفهوم شك كذا نقل شيخنا عن  
ابن مرزوق قال فى الميج والطاهر أن القرع مبنى على مذهب سحنون من أن القملة لا تقس لمسائله وبؤده  
استداه فى الزوائد وفى نقل ابن عرفة عليه فلا يقيد بالقلة إلا للاحتياط (قوله) ولو بمغوصته في الصلاة)  
أى كدون درهم من دم تقصر الغزوى الصلاة على المقتد كفى ح (قوله) كروث غار) أى شاة استمال  
النجاسة كقار البت فإذا حل برؤنه فى طعام نجسه خلاط لا يفتى به ابن عرفة من طهارة طعام طبع وفيه روث  
القارة كذا فى حاشية شيخنا (قوله) ومثل الطعام المضاف) أى إذا حلت فيه نجاسة ولو قليلة تنجس  
ولو لم يتغير وهذا المشهور ونقل الزرقا عن الناصر أن الماء المضاف ليس كالطعام وحينئذ فلا تنجسه  
النجاسة إلا إذا غرته (قوله) (والأ) أى إلا أن حلت فيه نجاسة قبل الإضافة فلا تنجس إلا إذا تغير وقد انفرد  
المج فى ذلك بقوله قل للفتية امام العصر قد مرحت \* ثلاثا بناموا أحد نسبوا



بجنس) على الرابع في اجمع ثم ذكر ما يلحق بالطعام في حكمه بقوله (و) لا يبطر (بخار) تتجس (بغواض) أي شرب الغواص أي الشفوذ في اجزاء الانا، تكسر وبول ودهن تتجس مكث في الانامدة يظن انها ٤٥ قدسرت في جميع اجزائه لا بغير غواص ولا ان لم

ملحق بالطعام الا ما نزلت فيه التغير وامامنا قول ابن القاسم وقيل الماء ينجسه قليل التجاسة وان لم يتغير  
 اه عبق عن ز وقال بن الظاهر كقوله بعضهم ان الماء اذا حلت به نجاسة لم يتغير ثم سئل في البض فانه  
 لا ينجسه لما من ان الماء حينئذ يظهر ولوقل على المشهور وكذا اذا وجدت فيه واحدة مدزذ ولم يتغير الماء  
 فان الباقي طهور واما كلام احمد وغيره فيبطل طاهر في ذلك اه كلامه (قوله سلق بنجس) اي واما لو طرات  
 له التجاسة بعد سلقه واستوائه فانه لا ينجس كما انه لو شوى البض التجس فشرطه لا ينجس (قوله بخار  
 بغواض) قال بن اطلق في البخار والطاهر ان البخار الباقي اذا حلت فيه نجاسة فغواصة قبل التطهير كافي  
 نوازل العلامة سيدي عبدالقادر القاسمي فيعمل كلام المصنف على بخار لم يستعمل قبل حلول الغواص فيه  
 او استعمل قليلا انتهى كلامه وهو اولي مما في حاشية شيخنا حيث قل بخار غواص ولو بعد الاستعمال لان  
 البخار قبل العوض دائما كافي كبريت حتى قلنا عن اللقاني اه ثمان عدم قبول الا بالمتطهر اعاهو باعتبار  
 انه لا يصلي بمثلا واما الطعام فوضع فيه بعد غسله والماء فانه لا ينجس به لا علم سبق فيه اجزاء التجاسة كما  
 قاله ابو علي المسنوي اه بن واعلم ان مثل البخار او اى شئ يشبهه الذي يمكن مريان التجاسة الى داخله وليس  
 مثل البخار بغواص الحيد او النجاس يمس ويطلق في التجاسة كدهنه بالحرارة والقوة قاله في المجلد (قوله  
 تكسر) اي احوال انه لم يتجز في الاناء او لم يتجز في البخار كان الوعاء طاهرا تبعه النجس لان الطرف تابع  
 للظروف (قوله انها قدسرت في جميع اجزائه) ليس هذا شرط بل لو سرت في البض فالحكم كذلك قاله شيخنا  
 (قوله لا بغير غواص) اي كالصدرة والحم التجس (قوله كراوى مصر) اي لان وادى مصر المدونة شرب  
 قطعاهى داخله في البخار (تنبيه) ما سبق صبح بنجس قبل التطهير بان يصل حيز وول طعمه ففى  
 زال طعمه قدس طهر ولو نقي من ثوبين من ثوبين بعد غسله لا لون ودع صرا (قوله وينفع بتجس)  
 ظاهر كلامه يشمل الاشياء البعيدة وحوار وهو قول ابن وهب اذا بين ذلك لكن المشهور ان التجس الذي  
 قبل التطهير كالتجس يجوز به وما لا يقبله كل من التجس لا يجوز به اه بن (قوله بتجس)  
 اي وهو ما كان طاهرا في الاصل واصا به نجاسة (قوله لا نجس) وهو ما كانت ذاته نجسة كالبول والصدرة  
 ونحوهما (قوله على ما مضى) اي من كونه يتنفع به بعد الغسل في الياسات بالماء (قوله اومية) هو بالنصب  
 عطف على جلد ولا شئ ان طرح الميتة كلابا بذفيه انتفاعا لثوبين ما كانت تأكله الكلاب من عندنا  
 (قوله ادهن محق) اي ولو قيد اذا كان يتنفع منه كاذكره شيخنا (قوله او حجارة) اي تصير حجارة (قوله  
 وكما كل ميتة لمضطر) في الملع ان اذا جرا الكسر الحاصل للشخص يكظم ميتة فانه ينع عنه بعد الاتحاط ولا  
 يجوز التداوى به ويخرج ولو تعين وفي التداوى بغيره من النجاسات اذا تعين خلاف اجازة والصحة كقوله  
 الشارح لا للطح لا يبرده (قوله بقاء) اي في ماء معدل في الزرع وهذا من المتنجس لامن التجس  
 فلا حاجة لاستثائه (قوله في غراب) متعلق يتنفع (قوله فان بنى الخ) واما لو كسب المصنف بنجس  
 او متنجس فانه يبل خلافا لبعضهم (قوله في غير ادى) اي في غير اكل ادى فلا يجوز الا دعى كله ولو غير  
 مكفوف والخطاب لوليه ومثل الاكل الشرب واما فقدوا ذلك لانه لا يصح في كل منافع الا دعى لحوار  
 استحبابه باز يتنجس وعنه ما نوافقه الطعام المتنجس للدواب اطعامه الفصل التحل ولبسه  
 الثوب المتنجس في غير المسجد وغير الصلاة وروى من منافع (قوله على الرابع) وقيل ان الطلاب لا نجاسة  
 حرام والخلاف في الطلاب لا نجاسة غير اخراهما فطلابهم حرام اضافة (قوله ومراده) اي المصنف بغيرها  
 اي بغير المسجد اكل الآدى (قوله ويسق به) اي الزرع (قوله ولا يصلي لباسا كافر اى قوله غير عالم) هذه  
 الاحكام مبنية على تقدم الله على الاصل اذا دأر في الاصل والاصاب فمن ثقت الامور الاصل فيها  
 الطاهر والعالبة بها التجاسة وكل ما غلبت عليه التجاسة لا يصلي بها لثان في الكافر وما عطف عليه عدم

التجاسة وروى مراده بغيرهما ان يتصحيح باز يتنجس ويحمل به ما لو لم نفسل الثياب بالمطابق بعد الغسل به ودهن به جعل وبهجة  
 وساقية بنو يمس يعلم للدواب (ولا يصلي) (مطلب المصير في النجس)

وكذا سائر صانته يجعل  
فيها على الطهارة (د)  
لا يصلى (بما ينضم فيه  
مصل آخر) أى غير  
مريد الصلاة به لأن الغالب  
شعاسته بتى أو غيره وهذا  
أذا علم أن من ينضم فيه  
مخطأ في طهارته والا  
صلى فيه وافهم قوله آخر  
جواز صلاة صاحبه فيه  
(ولا) يصلى (بشأن غير  
مصل) أصلا أو غلبا  
كأنسا أو الصبيان أحدها  
لنوم أو الالعدم توقيه  
التجاسة قال (الأ) ياب  
(كرأسه) من حكمة  
وعرقه ومنديل فمحمولة  
على الطهارة إذا غلب  
عليه عدم وصول التجاس  
لها والاستسناو ارجع  
للفروعين فيه (ولا)  
يصلى (بمعادى) أى  
بمقابل (فرج غير عالم)  
بالاستسناو أحكام الطهارة  
كأمر أو بل والأزرة لا  
أن تصلى طهارته وأما  
العالم فصلى بمعادى  
فرجه ولكن الأسباب  
بذكر هذه القروع فى  
فصل إزالة التجاسة

[illegible]

(٥) مطلب الصلاة في نسج الكافرون ما صنعه مجمل على الطهارة  
(قوله في وب يناسم فيها الخ) في المصباح الثوب  
(الخ) في المصباح الثوب مد

(مطلب) الصلاة بمعاذی فرج غیر عام بالاستبراء الصلاة

ولما كان الحق يبارك النجس في حرمه الاستعمال ذكره بعد قتال (وعمد استعمال ذكر) بالغ (على) بذهب او فضة تسبعا كان  
او طرزا او ذرا واما الصغير فيكره لوليه البسه الذهب والحرير ويجوز له ٤٧ الباسه الفضة هذا هو المتمد ونه بالحق

على امره وبالحق نفسه  
ككاسود واما اتقائه  
للعاقبة اول وجه مثلا  
يؤجها فافترس كذا  
التجارة فيه (ولو) كان  
الحق (منطقة) بكسر  
الميم وهي التي تشد بالوسط  
خلافا لقول ابن وهب  
لا بأس بختانها من فضة  
(و) لو (آلة حرب)  
كانت مما يضارب بها  
رمح وسكين او يتي بها  
ككسر او يركب فيها  
كسرج او يستعان بها  
على القرس كالحزام (الا  
المصنف) مثلت الميم  
فلا يجرم تحليته بأحد  
التقدين لتعظيم الا ان  
تحليته حلاله من خارج  
جائز بختلاف كتابته او  
كتابة اجزائه او اشارته  
بنائه او بالجمرة فكره  
لانه يشعل القرائن عن  
التدبر واطروهل يتم  
ذلك بالنسبة للجمرة  
وتخصيصه مخرج اسائر  
الكتب ولو كسب  
الحديث فيمنع وهو  
كذلك خلافا لاستحسان  
البرزى وشيخه جواز  
تحلية الاجارة (و) الا  
(السيف) فلا يجرم تحليته  
كانت فيه كتمتته او لا  
بغيره الا ان يكون

الصلاة في محاذ فرج المالبس استبراء بما اذا اعتقها مذهبها او لا غير ذلك بل يجوز مطلقا اعتقها مذهبها  
اولا الا ان يصير بالنجاسة كذا نظر بعضهم قال شيخنا والظاهر انه يقيد بذلك واعلم ان حكيم فرط الحام ان كان  
لا يدينه الا المسلمون المتحفظون الطهارة والا فالاولى غسل الجسد والتوب الذي يلبس عليه قبل غسله  
للاحتياط الا ان يتيقن النجاسة هذا يحصل ما ذكره (قوله او طرزا او ذرا) اي يظفر بين كون الحلية  
متصلة بالتوب او منفصلة (قوله هذا هو المعتد) ومقاله انه يجرم على الولي لباس الصغير الذهب والحرير  
ويكره الباسه الفضة وهو قول ابن شعبان وجهه في التوضيح ومقاله الشاويح هو ظاهر المذهب عند كثير من  
الشيوخ وشهره في الشامل وهو الظاهر من جهة تقول المذهب وقول ابن شعبان الظاهر من جهة الدليل  
انظر بن (قوله ككاسود) اي يخلخله وقرط (قوله واما اتقائه) اي الحق او الحق (قوله للعاقبة) اي او  
لا يقصد شيئا واخر من اتقائه بقصد استعماله هو فانه يجرم مثل استعماله بالفعل (قوله مثلا) اي او بنت  
(قوله ولو كان الحق) اي التي تحلى به الذكر البالغ واما المرأة فلا حرمه عليها في ذلك كما يأتي في قوله بجواز للمرأة  
الملبوس مطلقا والمنطقة من جهة الملبوس (قوله بكسر الميم) اي يسكنون التوب وهذا هو حق العلماء (قوله  
لا بأس بختانها) اي الرجال (قوله ولو اقرب) اي يجرم تحليتها على الرجال وكذا على النساء ودون علي من  
قال يجوز تحلية الذكر البالغ آلة الحرب مطلقا لما في ذلك من ارباب الصدق (قوله فلا يجرم تحليته بأحد  
التقدين) اي لا للرجل ولا للمرأة (قوله الا ان تحلية جلده) اي بأحد التقدين وقول من خرج اي من  
خارج الجلد (قوله واطرهل بهم ذلك) اي التحليل بالنسبة للجمرة وتحيته ذكره ومن الكراهة بالكتابة  
بالجمرة سلمه او لا يتم ويحيته فلا كراهة قال شيخنا العلوي وانا نقول لا وجه لكراهته واطرها الجواز بل في  
البرزى ما يفيد جواز كتابته بالذهب ومفاد حج اعتاده (قوله وتخصيصه) اي المصنف بالركود دون غيره  
من الكتب (قوله فيمنع) اي تحليتها بأحد التقدين وكذلك المقامة والذوات في البرزى جواز تحلية الذوات ان  
كتب بها المصنف وقوله هو كذلك اي قد دس على المتع ابن شاس في الجواهر وسند في الطراز واعلم  
انه يجوز كتابة القرآن في الحرير وتحليته به وبتمت كتابة العلم والسنة فيه بالنسبة للرجل ويحقق على الجواز  
بالنسبة للنساء خلاصته انه يجرى على اقترانه فيكون المشهور منه للرجال وجواز للنساء قاله شيخنا  
في الحاشية (قوله خلافا لاستحسان البرزى) اي يخلق منع تحليتها بأحد التقدين من داخل او من  
خارج للرجل او امرأة لانها ليست ملبوسا بل كذا تمتع تحليتها بالحرير فيها يظهر كماله في تحليتها في الحاشية  
(قوله والا لسبب) قال شيخنا اي اذا كان اتخاذ لاجل الجهاد في سبيل الله واما اذا كان اتخاذه لاجل حله  
في بلاد الاسلام فلا يجوز تحليته (قوله فلا يجرم تحليته) اي لو وردت له تسبحة تحليته لا يكونه اعظم آلات  
الحرب (قوله والاصغر بط سن) اشعر اقتصاره عليها من غيرهما كاتلة او اسبغ وزاد اضافة الاغلة  
لا الاصبع وقاسوا على الاصغر السن الوارد في النص (قوله ووط سن) اي له ايضا اتخاذ الاتف ووط  
السن معا والمراد بالسن الجنس الصادق والواحد والتعدد (قوله ووسط) اي فاذا سقطت السن جاز ردها  
ود بطها بشرط من ذهب او من فضة واما جاز ردها لان ميتة الا دى طاهرة وكذا يجوز ان يرد بطها  
من حيوان مذكي وامان ميتة تقولان بالجواز والمنع وعلى الثاني فيجب عليه قلعها عند كل صلاة عالم  
يتمتع عليه قلعها او الاغلا (قوله يجمع ما تقدم) اي من قوله الا المصنف الى قوله ووط سن قال ابن مرزوق  
ما ذكره من جواز اتخاذ الاتف ووط الا انسان بالذهب والفضة جميع بحسب القياس لكن نصوص المذهب  
اعامى في اياحه الذهب لذلك ولم يذكر في الفضة الا ما وقع في بعض نسخ ابن الحبيب وقد قال انها جاز ذلك  
في الذهب لفسر ورواه لمحيه من الحاشية وهي عدم التيقن دون الفضة فيمنع القياس مع ظهور الفارق

لامرأة فيجرم لا تلك الكلمة واطرها ولو كانت قاتلة (و) الا الاتف فيجوز اتخاذها من أحد التقدين (و) الا (وط سن) تتخاضل او  
سقط بشرط (مطلقا) بذهب او فضة وهو ارجح لجمع ما تقدم (و) الا احاط الفضة فيحوز له ذنبان اسمه للسنه لا لعجب  
(مطلب) تحلية المصنف كتابته

والحمد لله وحده ومن قالوا بالحرمة وتبطل في اليسرى (لا يجوز ذلك) (ما) أي غير (منه) ذهب وقل (والاستحالة) أي لا يجوز  
بل يكره ولو غير الذهب ولو بطلت بالقضية بخلاف المساوي والظاهر أن المطلق بالذهب لا يجوز لأنه تابع للقضية (و) حرمة (أنا) قد من ذهب أو  
قضية أي استعماله (و) حرمة (أنا) أي إذا خالفه ولو لم يوافق دهر لأنه خذومه للاستعمال وكذا التجميل به على التعمد وقولنا ولو لم يوافق دهر  
هو مقتضى النقل وبشر به التحليل

فلا يصح من المستصحب ولا من غيره الحق بالقضية بما قلر بن (قوله) والله (أي) فإن تعدد من ولو كان مجموع  
التعدد دون دهر من فاقل بجزءه من ذلك عجم قال بن وأقلر ما سنده فيه وقد تردد ح في ذلك فظاهره اه  
بن (قوله) وتبطل في اليسرى أي لأنه آخر الأمرين من فعله عليه الصلاة والسلام ولعل وجهه أن  
لبسه في اليسرى بعد قصد التزين والتيامن في تناوله وكذا تبطل بلبسه في اليسرى بتبطل فصله للثوب  
لأنه أجد من العجب (قوله) ولو قل أي هذا إذا كان الذهب مساويا للقضية بل ولو كان أقل منها كالثوب  
وقد تبطل المستصحب في هذا ابن بشير وهو ضعيف (قوله) بل يكره أي كرهه التعمد بالحديد والنحاس ونحوهما  
وقوله بل يكره أي كرهه ابن رشد والمعتدل ذلك القول الموافق وعجم (قوله) بخلاف المساوي أي فإنه يحرم  
(قوله) لا يجوز لأنه تابع الخ أي لأن الذهب تابع للقضية وخبره التعمد به مكرهه (قوله) أي استعماله (أشار  
الشارح إلى أن قوله) والله (أي) قد يال رفع عطف على استعماله على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه  
ويجوز قراءة بالجر عطف على ذكر ولا يضر كون الأول من إضافة المصدر للقاعدة والثاني من إنشائه لمفعوله  
وقوله أي استعماله فلا يجوز فيه كل ولا يشرى ولا يطبخ ولا يطهر وإن صح الصلاة (قوله) واقتناه أي  
وكذلك يحرم الاستتجار على سياغته في صور التحريم الآية لا في صور الجواز ولا ضامن على من كسره  
وأقلره يحرم بيعه بالان عينا تملك أجاما (قوله) ولو لم يوافق دهر أي هذا إذا كان آخره بقصد استعماله  
في المستقبل بل ولو كان لم يوافق دهر (قوله) لأنه خذومه للاستعمال أي وسد النزاع واجب عند الامام  
وتحريمه حرام (قوله) وكذا التجميل أي وكذا يحرم اقتناؤه لأجل التجميل أي التزين والمباصل إن اقتناه  
إن كان بقصد الاستعمال فحرام باتفاق وإن كان بقصد العاقبة أو التجميل أو لا قصد شئ ففي كل قولان  
والمعتد بالمنع وأما اقتناؤه لأجل كسره أو لقتله أسير به فإثره ما حصل ما ذكره إمام الحسن على المدونة وأما قضاء  
بن رداد العمرة (قوله) وإن كان نازيا بالامرأة أي بل وإن كان كل منهما نازيا بالامرأة والأوضح جعل اللام بمعنى من  
أي وإن كان كل منهما حاصلا من امرأة (قوله) أو اقتناه المرأة النحاس أي كالتقديرو والصحون والمباشر  
والصاقم والركب المتخذ من الحديد والنحاس وطلبت بإحداث التقدير (قوله) الثاني أي هو الجواز وقوله  
ظرف القوة الباطن أي لأن المستصحب والمتقنه الباطن لا الظاهر اه ونص ح وأما المومنة فالأظهر فيه  
الإباحة بالمنع ويدوان كان قد استظهره في الأكمال (قوله) تجميل فيه أي من ذهب أو فضة (قوله) ومثله أي  
مثل الاناء اللوح يصحل لمصلحة والمرآة تجميل لمصلحة من أحد التقديرين (قوله) وهو الرابع فيها نص ح  
والأصح من القولين في المضبط وذو الحلقة المنع صرح به ابن الحبيب وابن الفكاك أي قال في التوضيح وهو  
اختيار القاضي أبي الوليد واختار القاضي أبو بكر الجواز ثم استدل على ذلك بكلام الأئمة (قوله) لا يجوز  
عليه بل الموعول عليه أن القول المقابل للنسج في هاتين المسئلتين الجواز (قوله) وفي حرمة استعمال اناء  
الجوهر هذا ضعيف جدا قال شيخنا والخلاف في أمان الجواهر مني على الخلاف في فعله منع استعماله أو في  
الذهب والقضية فمن رأى أن العلفي منع استعماله السرف منع في الجوهر من باب أولى ومن رأى أن المنع  
لأجل عين الذهب والقضية أجاز في الجواهر (قوله) لا جاز في كلامه أي أن كل مسألة من المسائل  
للمذكورة القولان فيها بالنسج والجواز أو لا جاز أعماهو على مقالته بعضهم من أن القولين في مسئلة المنضب  
وذو الحلقة بالنسج والكرامة وفي غيرهما بالنسج والجواز وقد علمت أن مقالته بعض غير معمول عليه (قوله) وأما  
ذكر القولين أي مع أن كل مسئلة فيها أحد القولين مرجع على الآخر والمرجع في الأولى والثالثة والرابعة

للعاقبة بخلاف الحل  
يتخذها الرجل للعاقبة  
لجوازها ظاهر لا يبيح  
للقضاء فيعاطل من ألقه  
وحرمه كل من استعمال  
أنا النقد واقتناه للرجل  
بل (وإن) كان نازيا بالامرأة  
وفي حرمة استعمال أو  
اقتناه الاناء من أحد  
التقديرات (المثني) فظاهره  
بنحاس أو رصاص ونحوه  
ظرف الباطنة وهو الرابع  
وجوازه ظرا لظاهره  
قولان (و) في حرمة  
استعمال أو اقتناه الاناء  
النحاس ونحوه (المومنة)  
أي المطلق ظاهره بذهب  
أو فضة نظرا لظاهره  
وجوازه ظرا لباطنه يحكم  
ما قبله قولان مستويان  
واستظهر بعضهم الثاني  
ظرف القوة الباطن (و) في  
حرمة استعمال أو اقتناه  
الاناء الفخار أو الخشب  
(المنضب) أي الذي يشرب  
بجذوه ذهب أو فضة (و)  
الاناء (ذو الحلقة) تجميل  
فيه ومنه اللوح والمرآة  
وهو الرابع فيها وجوازه  
قولان والقولان المقابل  
لأنه فيها الكرامة  
لا يقول عليه (و) في حرمة

للمرأة اللبس مطلقا  
ذهبوا فوضه او جعل بها  
او سوراوي يجرى جري  
اللباس من زر وفرش  
ومساند (ولو نسل)  
وقفا (لا كسر ر)  
ومكحلة ومشط ومراة  
ومدبة من احد التقدين  
او جعل بهما فلا يجوز

(فصل في ذكره  
حكم ازالة النجاسة وما  
يتعلق بهما ما عني عنه  
منها وما لا ينعى عنه وغير  
ذلك)

وتما قدم بان حكم  
طهارة الثوب على  
الكلام على طهارة  
الحديث لفظة الكلام عليها  
فقال (هل ازالة النجاسة)  
الغير المعقونها (عن  
توب مصل) يعني محموله  
فيشمل الجرح والحشيش  
والجمل المحمول له انما  
يكن التوب طرف عمامته  
بل (ولو) كان (طرف  
عمامة) الملقى بالارض  
تحرك بحركته اولا  
وشمل المصلى الصبي  
ويتعلق الخطاب بوليّه  
فإنه بذلك ولا يزال  
الطهارة من باب خطاب  
الوضع فلما خطب الصبي  
لاناقول

(مبحث) ما يجوز للمرأة  
استعماله وتزويق نحو

المنع والمرجع في الثانية والخامسة الجواز فكان الواجب ان يقتصر على الرابع في كل مسألة (قوله من زو)  
أي وقفل جيبه ولقائم الشعر (قوله وسائد) أي ولا يجوز للرجل على ما ظله ابن ناجي وشيخه ابن عرفة  
وهو العمدان بنام معاهل القرش الحر بخلاف ابن الرمي صاحب المدخل حيث قال يجوز له نيعاها  
واذا ماتت وجب عليه القيام من عليه واحتجته ان كان ناعياها التاموسية من قبيل الساتر فلا تجوز على  
الرجل اذا كانت من حر مالم يرتكن اليها وفي المدخل في فصل خروج النساء المحمل منها لان استعمال  
كل شيء بحسبه وهو وجهه واول ما نرى في الجيطان والسقف والخشب الساتر بالذهب والفضة جائز في  
البوتور في المساجد مكره اذا كان بحيث يشغل المصلي والا فلا (قوله ولو نسل) في حان لولود الخلف  
الواقع في المذهب القائل بالمنع خلافه قال ان لو نسله دفع التوهم وان لبسه التعلل من احد التقدين جائز  
اخافا (قوله فلا يجوز) لان كلما كان خارجا عن جسده فلا يجوز اتخاذه من احد التقدين ولا من الملقى به  
وجازوا اتخاذه شرط السرير من حر لا اتصال ذلك بصددها كالقرش خلافا لما في نكح من المنع

(فصل في ازالة النجاسة)  
(قوله حكم طهارة الثوب) أي الخاصة بزالة النجاسة (قوله على طهارة الحديث) أي الخاصة بالوضوء  
والصل (قوله الغير المعقونها) أعني بذلك لانها هي التي يغسلها الخلف الذي ذكره بالوجوب  
والسنية وأما المعقونها فافضلها مندوبان فاحتسبوا والا فلا (قوله عن توب مصل) أي مراد الصلاة  
لا المصلي بالفضل لانه يقتضي انه لا يطلب بالازالة الا اذا شرع فيها بالفعل وهو باطل اما لو كان غير مراد  
الصلاة وكان يجسده نجاسة قلن كان مراد الطواف أو مس مصحف وكانت النجاسة في عضو من اعضاء  
وضوءه وبسبب الازالة لاجل صحة الوضوء المتوقف عليها صحة الطواف وجواز مس المصحف وان كانت في  
غير اعضاء الوضوء وجبت الازالة في الطواف وتندبت في مس المصحف بناء على التعبد من ان التضمين  
بالنجاسة مكره وان كانه لو كان غير مراد الطواف وليس المصحف ولا الصلاة فانها تندب الازالة فقط كانت في  
اعضاء الوضوء مالم لا يعنى التعبد المتقدم (قوله يعني) أي ثوبه محموله او هذا ان ابن المرداويث  
محمول المصلي لا خصوص ما بينك في العنق والاذن فصحت المبالغة على طرف العمامة والاطلاق الثوب على  
المحمول بجاز من حمل من اطلاق اسم الزم من واداة الا لازم اطلاق الخاص واداة العام وليس من محموله رس  
الدابة الخاصة بالنجاسة او المتنجسة اذا جهر في وسطه فلو لم تحت قدمه لان الحمل ينسب للدابة فلا تبطل صلاته  
مالم تكن النجاسة في وسط الجبل الذي في وسطه او اطلت بصل الجبل الشينة الحاملة للنجاسة اذا جهر في  
وسطه فانها تبطل لان الحمل ينسب اليه لعدم جبرها واما اذا جهر تحت قدمه فلا يضر لانه كطرف الحصى  
قال في المجل ولعل البطلان في جبل الشينة الذي جهر في الوسط مقيد بما اذا كانت الشينة صغيرة يمكنه  
تحريكها ان لم تحرك بالفعل أي الا بظلمان تأمل ولو كانت الشينة مضروبة على الارض وهي منتجة  
وصلى شخص دخلها ولا يصح سقف الخيمة راس المصلي فانه تبطل صلاته لانه بعد ما علمنا عرفا فهي  
كالحام لا كالكب كقوله البرز عن شيخه ابن عرفة (قوله والجبل) أي والسيف والخف وغير ذلك (قوله  
ولو كان) أي التوب بمعنى محموله طرف عمامته او طرف رداءه الملقى بالارض يوجب على عبد الحق في  
التكث ان طرف العمامة الملقى بالارض لا يجب ازالة النجاسة عنه وهو مقيد بما اذا لم تحرك تحركه امان  
تحركه بحركته كقولنا اخافا كما يشهد كلاما ابن الحاجب وابن ناجي في شرح المدة وابن عثك لكن نقل ح  
عن عبد الوهاب ما يقتضي اخلاق الخلف وهو ظاهر المصنف واذ قال الشارح تحرك تحركه ام لا انظر بن  
فان كان الوسط على الارض تحسا واخذ كل طرف فاطلعت علم ما على الظاهر ونظر فيه عبق عند قوله وسقطها  
في صلاة مبطل اطرالمج (قوله من باب خطاب الوضع) أي وهو خطاب الله المتعلق بعمل الشيء او امر طاهر  
ما نسا يجعل الطهارة شرطاً في صحة الصلاة وجعل الحديث ما نسا من تحتها وجعل ملك النصاب سبباً في وجوب

(٧ - دسوق اول) الجيطان (مبحث) حل الدابة او الشينة الخاصة بها اذا اتصل بمصلى  
فيه ان التوب يلغى كلما ليس فيشمل طرف العمامة انما الحجاب والقاموس نعم التجوز على كلام الشارح فانه اه



الركن او ما من خطاب التكليف فهو خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالطلب والاباحة وقوله من باب خطاب  
الوضع اي من افراد متعلق خطاب الوضع **(قوله)** هي من حيث تعلق الامر بالانجاس الضمير راجع الطهارة  
وكان الاولى ان يقول هي من حيث تعلق الامر بها وبمحذوف انزالها لان الطهارة لم تعلق الامر بالانجاس  
بجسمها فاقام **(قوله)** الخطاب بها خطاب تكليف في الخطاب بها والى هذا ما بين على ان اقسام الحكم  
الشريعي خمسة كلها مشروطة بالبلوغ كاختاره المحقق وغيره وهو خلاف الصحيح عندنا اذ الصحيح كذا كروح  
فيما يأتي ان الخطاب بالصلاة هو الصغير كما يحسنه ابن رشد في البيان والمقتضى ان القرافي والمقرئ في قواعد  
وان البلوغ انما هو شرط في التكليف بالوجوب والحرمه لا في الخطاب بالنسبة الى الكراهة فكذلك ازالة  
التجاسة الخطاب بها الصغير لاوليه لكن ليس خطابا على سبيل الوجوب او السنة فكذلك الخطاب البالغ المذكور  
هنا بل على سبيل التنبه فقط وحينئذ فلا يثبت في كلام المصنف بل في قصر كلامه على البالغ فقط الآن يقال  
المرد بالواجب هنا ما توصف به العباد عليه كافي ح لا ما يأمرك به وهذا يصح دخوله في كلام المصنف  
اه من **(قوله)** خطاب موضع اي الخطاب بها خطاب موضع وحينئذ في خطاب بها الصبي الى الولى **(قوله)** كذا  
انتهى الخ فمن كسل بمرارة غزير غسل داخل عينيه ان لم يحش ضررا بالانجاس والا كانت معجزا عنها لم  
يطالب بالانجاس وان نزل دم من اسنانه غسل داخل فقه وكذا فصل ما قدر عليه من صيانته اذا دخل فيما  
يجاسه ولا يكتفي بغيره الربى والدمع بل لا بد من اللطخ والداخل بالانجاس بل ان الجسد كله ملوث بالنسبة الى انجاسه  
فيها من التجاسة ولذا قالوا كل وشرب واملأ من شرب وحينئذ في خطاب بها الصبي الى الولى **(قوله)** من  
الباطن اي لو كانت المضمضة والاستنشق موضع الاذن في الوضوء من الفصل سنة الواجب وليصالحوا  
داخل الاذن والاعمال فيهم من الظاهر في طهارة المحدثات المتشعبة بذكره **(قوله)** وجب عليه ان يتقياها هـ  
ر وايه محمد بن المراز وقال الترمذي ذلك لا كل والشرب لغو فلا يؤمر بتقايها ولا باعادة كلام ابن عرفة فييد  
ان الرابع راجع وايه محمد وقال القرافي انه المشهور **(قوله)** وجب عليه ان يتقياها ان قلت قد استمرت المحدثات  
تجسبه قلت انه طهر من طهر نفس المعدة فامرناه بما يجدر عليه من التقايها والطهارة انما اذا قدر على تقايها  
البعض وجب لان تحليل التجاسة واجب **(قوله)** والارواح الخ اي الى الانتباه مع الامكان وجب عليه اعادة  
ابدا اي في الوقت بعد فكل صلاة صلاها مدمما يرى فاء التجاسة في جوفه بيدها في الوقت بعده ولا فرق  
في هذا التفصيل بين ان يكون ناطق التجاسة عمدا اوسهوا او غلبه او اضطرورة او لظنه انها غير نجاسة **(قوله)**  
مدمما يرى الخ اي يقينا او ظنا او شكوا قوله مدمما يرى فاء التجاسة في بطنه اي مدمما يرى فاءه في بطنه  
بصفة التجاسة فاذا كانت خرا مشلوجيت الاعادة مدمما يرى فقاءه في جوفه خرا او ملأها بذلك فهي  
بثابة العدة اقل طي **(قوله)** العجزه من انزالها اي والعجز لا يبطل صلاته اذا صلى بها وظاهره انه لا شيء  
عليه وان صلاته صحيحة سرا وتابا لا وهو كذلك كما مر ح ح خلافا لما في غيرنا من **(قوله)** ما عساه  
اعضائه اي لو لم يفرق حائل عليها فمس الاعضاء للتجاسة ولو كان على الاعضاء حائل مضر **(قوله)**  
فصحيحة على الراجح اي لانه لا يجب عليه ازالة التجاسة من محل اعماله لعدم عساه اعضائه بالافعل قال  
في الميم والظاهر اعتبار المس بزائد ليس بالاولى من الحائل وقال شيخنا المس بالشرع كالمس لطرف الثوب  
فلا ضرورة للتجاسة **(قوله)** ولو ان كانت اي التجاسة وقوله لمقت صدره اي المصلي **(قوله)** كالوفرش حصيرا  
الى اوفر وما ذكره من عدم الضرر في هذه هو المشهور وخلافه قال بالضرر **(قوله)** باسفلها اي باطنها  
المقابل للارض **(قوله)** فلا يضر **(قوله)** الاولى فلا يطالب بالانجاس **(قوله)** ولو تحرك بمركبه هذا هو المذهب خلافا  
لمن قال ان تحرك بمركبه ضرر والا فلا **(قوله)** ما زاد مما عساه اعضائه فيشمل طرف الحصير الطويل  
والعرضي والسكنى فلا نجاسة لارالته عنه **(قوله)** او طرف رداءه كالمصلي في طرفه او فرش الطرف  
الاخر على التجاسة ونسب فلا ينفقه ذلك وتبطل صلاته **(قوله)** في البيان كالمصلي في شمس ح على العتبة  
وكما شهروه ابن رشد في البيان شهره عبدالحق في التكت وشهره ايضا ابن رونس والمراد بكونه شهره انه حكى

شرط خطاب وضع (د)  
من (يدنه) الظاهر وما  
في حكمه كذا دخل اهونه  
واذ فهو عينه وان كانت  
هذه الاربعه في طهارة  
المحدث من الباطن ولو  
اكلها وشرب نجس واجب  
عليه ان يتقياها ان امكن  
والا يجب عليه الاعادة  
ابدا مدمما يرى بقاءه  
التجاسة في بطنه فان  
لم يمكن التقايها فلا شيء  
عليه لعجزه عن انزالها  
(د) من (مكانه) وهو ما  
عساه اعضائه بالافعل  
لالمصلي بمحله به نجاسة  
فصحيحة على الراجح  
ولان كانت تحت  
صدره او بين ركبتيه  
او قدميه او من بينه  
او ساره او امامه او خلفه  
او اسفل فراشه كالوفرش  
حصيرا باسفلها نجاسة  
والوجه الذي يضع عليه  
اعضائه طاهر فلا يضر كما  
اشار الى ذلك كله بقوله  
(لا) عن (طرف حصير)  
ولو تحرك بمركبه فالمراد  
بما زاد مما عساه اعضائه  
وليس من الحصير ما فرشه  
من محله على مكان  
نجس وسجد عليه كعبه  
او طرف رداءه فلا ينفقه  
(سنة) حبر من قوله  
ان التوشه في البيان من  
قوى ابن العامر من مالك  
(مطلب) البلوغ انما هو شرط في الوضوء والحرمه

تظهر ما يذكرنا المشهور (قوله وأوجه) قال النحوي وهو مذهب المذنب (قوله وجوب شرط) أي  
 بحيث إذا ترك بطلت الصلاة. وحيثما ظهر ادب الوجوب ما توقف صحة العبادة عليه لا ما يباب على فعله  
 وبما عاقب على تركه وعلى هذا فيكون مصلى في كلام المصنف مأمرا بدلالة النافذة للصبي وترك القول  
 بالندب لأنه شاذ لا يلتفت إليه وهذا قول رابع يقول بالوجوب مطلقا سواء كان ذا أم لا قادرا أم لا وهو  
 مثل مذهب الشافعي وهذا القول لأبي الفرج على هذا في معنى بالنجاسة بطلت كان ذا أم لا قادرا أولا  
 (قوله إن ذكر وقد) يقيد بالوجوب قط وأما القول بالسنية فهو مطلق سواء كان ذا أم لا قادرا أم لا كقوله  
 به ابن مرزوق وح والمستأوى والشيخ أحد الزدقات وما عبق بمصالح من ان يقيد بالوجوب بالسنية  
 معاف وغير ظاهر لأنه لا ينحط عن مقتضى السنية من ندب الأعادة في العجز والسيان فإن قلت جعل  
 القول بالسنية مطلقا رد عليه أنه يقتضي أن العاجز والناسي مطالبان بالأزلة على سبيل السنية مع أنه قد  
 تقرر في الأصول امتناع تكليفهما رفع الظن من الناسي ولكون تكليف العاجز من تكليف ما لا يطلق  
 قلت من قال بالسنية حالة العجز والسيان أراد غيرهما من ندب الأعادة في الوقت بعد زوال العذر وليس  
 مراده طلب الأزالة لعدم إمكانها والحاصل أن السنية في حق العاجز والناسي مصروفة لطلب الأعادة في  
 الوقت لا لطلب الأزالة لعدم إمكانها وقد قال ابن عجب نظرا في رفع طلب الأزالة عنها حالة العذر قال أنه قد  
 فيها وغيره نظرا في طلب الأعادة منه في الوقت فقال أنه يقيد بالوجوب قط وكلاهما صحيح وعاد الأمر في  
 ذلك لسكون الخلاف لفظيا نظر بن (قوله وقد) أي على الأزالة لوجوب مطلق ربه بل هو أوثق وأمكن ينقل  
 إليه طاهر (قوله أو طاهر) أي من أزالها (قوله الظهر بن الاصفرار) مثلها في ذلك لجهة لكن على القول  
 بأنها بدل عن الظهر تعاد جنة أن أمكن والأهل تعاد ظهرا أولا تعاد قولان وعلى أنها فرض يومها فلا تعاد  
 ظهر أو قلها وحل تصاد جنة أم لا لألأ الثاني ظاهر كلام المصنف في شرح المذنبه فإن قلت هل العدة بادر  
 الصلاة كلها أو كسرة منها قلت المأخوذ من كلاهما بن مرة الثاني (قوله فلا صفرار) أي فلا ضائق الوقت  
 انقضت بالآخر (قوله والعشاء بن القجر) أي لو صلى الوتر على ما ينبغي لأن الأداة لتخلل الحاصل فيها  
 والظاهر كإلها بعضهم إعادة الوتر نظر حاشية شيخنا (قوله وقيل) أي وقيل مذهبها أي والموافق  
 للقياس أن يكون مذهب إعادة الصلاة بن القجر وبغيرها على العناية وعلى الصبح فكل كلا منهما أعيد  
 لأخر الضروري (قوله والعشاء بن الثلث والصبح للاصفرار) أي قياسا لهما على الظهر بن في أعادتهما الآخر  
 الاختياري والحاصل أن القياس أن تكون الأعادة في الكل على خط واحد (قوله فكل لا ينقل في الاصفرار  
 الخ) فيه أن كراهة النافذة ليست خاصة بما بعد الاصفرار بل تكره النافذة من بعد صلاة العصر فلا تعتبر  
 كراهة النقل لما أعيد العصر وقد قيل النافذة وإن كرهت بعد العصر لكن لا شئ في أن الكراهة بعد  
 الاصفرار أشد منها قبله بدليل جواز الصلاة على الجنزة توسيعا قبله وكراهتها بعده (قوله في الليل  
 كله) أي فلا يقبل بإعادة العشاء بن القجر (قوله لا ضروري للصبح) أي فليخبر بما عتد للطلوع وحيث  
 فقها أن تعاد في رفعه في ذلك القول وقتها بما عتد الطلوع (قوله أه لو صلى) أي بالنجاسة بدخول الوقت  
 ناسيا لها وغير عالم بالطاهر أعز أن ألتهم علم أو قدر عز أن ألتهم بعد الفراغ منها فلا شئ عليه والحاصل أنه  
 لا يعيد الثالثة لأن وقتها يصح بالفراغ منها وكذلك لا يعيد النافذة إلا ركعتي الطواف في كثير من شأنه في القول  
 بالنجاسة عائد إلى يجب خضائه لأنه لم يتعد (قوله في ذلك) فتدرك الإشارة إلى أن خلاف مبتدأ خبره مخوف  
 والمشار إليه من الاستفهام وفي الكلام حديث حذفت أي في جواب ذلك الاستفهام خلاف (قوله  
 خلاف) أي بالسنية والوجوب (قوله لفتى) أي هو لفتى (قوله لا ضاقها الخ) أي القولين وحيث  
 فلا تفرق تلك الخلاف فهو لفتى راجع لفظ والتعبير عن حكم إزالة النجاسة فبعضه جبر عنه بالوجوب  
 وبعضه جبر بالسنية مع أخاها في المعنى (قوله إنما كرا القادر) أي على إعادة من صلى بالنجاسة ذا كرا قادرا  
 (قوله إدا) أي في الوقت المذكور بعده (قوله في الوقت) أي المتقدم (قوله فله ح) فيه أن هذا جل

وسكن بعضهم الاضاق  
 عليه (أو واجبه) وجوب  
 شرط (أن ذكر وقد)  
 (والا) بأن صلى ناسيا ازم  
 يعلمها أصلا أو طارضا  
 فرغ من صلاته (أعاد)  
 نداءية الفرض (الظهر بن)  
 ولو على القول بالسنية  
 (الاصفرار) بانترج  
 العاية والصبح للطلوع  
 والعشاء بن القجر على  
 مذهبها وقيل أنه الظاهر بن  
 للفرج والعشاء بن الثلث  
 والصبح للاصفرار ورفق  
 بأن الأعادة كانتنقل فكلما  
 لا ينقل في الاصفرار  
 لا يعاد فيه وينقل في  
 الليل كله والنافذة وإن  
 كرهت بعد الاصفرار بن  
 نام من ورده إلا أن القول  
 بأنه لا ضروري للصبح  
 قوي وافهم قوله لا صفرار  
 أه لو صلى بعد خروج  
 الوقت ثم علم أو قدر بعد  
 الفراغ منها أنه لا شئ عليه  
 في ذلك (خلاف) لفتى  
 لا ضاقها على إعادة  
 الذاك كرا القادر إدا  
 والعاجز والناسي في الوقت  
 فله الخطاب

للمصنف على خلاف ظاهره لأن اصطلاحه أنه يشير بخلافه إلى الاختلاف في التشبه بالاختلاف في  
 الحيرو والاقرب ما قلناه عجم من اختلاف حقيقى وقول المصنف خلاف معناه خلاف في التشبيه **(قوله)**  
 ورد) أي ورد مع ما قلناه ح قالنا الحق أن الخلاف حقيقى لانها وان احتقا على الاعادة باعندا القدر والقيد  
 لكن الاعادة واجبة على القول بالوجوب وتندب على القول بالسنية وبان القائل بالوجوب يرتفع مسئله بالقائل  
 بالسنية من الدليل والقائل بالسنية يرتفع مسئله بالقائل بالوجوب كذلك عجم ورد عليه بان ين ردد بعد  
 ما ذكر القول بأن ازالة النجاسة سنة قال وعليه فالحاصل هي اعماد ابيدا بواجب با كاقيل في ترك سنة من سن  
 الصلاة عمدا فيعظم من هذا ان العمد القادر بعيدا بواجب على كل من القول بالوجوب والسنية وحينئذ  
 فالاختلاف لفظي كمال ح وبعد هذا فاعلم ان ابن رشد له طريقتان في طريقتي له طريقتان في القول على القول  
 بالسنية بعيدا للمصل بالنجاسة في الوقت قط سواء كان ذا كرام لا قدر على الازالة او طاهر او ابن رشد يقول  
 على القول بالسنية بعيدا القادر بواجب او طاهر والعجز والناس في الوقت فن قال ان الخلاف لفظي فقد  
 نظر لطريقه ان ردد ومن قال انه حقيقى قد نظر لطريقه القاطع وهو الموافق لما ذكره من ترجيح القول  
 بالسنية ومن البناء على القول بالوجوب تارة وعلى القول بالسنية تارة اخرى وهذا علم ان قول عجم ان العمد  
 القادر بعيدا بواجب على القول بالوجوب وتندب على القول بالسنية لا سلف فيه كذا قررنا في شيخنا **(قوله)**  
 وسقوطها في صلاة مبطل) ما ذكره المصنف من البطان تبين فيه ان ردد في المقدمة تارة ذكره ابن رشد في  
 سماع موسى بن معاوية ايضا وفي الموافق من قول الساجي عن سحنون ما يفيد وحينئذ في هذا اعتراض طين  
 على المصنف بانه لا سلف في التعبير بالبطان والمقدمة قد قلت وان سقطت عليه وهو في صلاة قطعها  
 والقطع بوزن بالاعتقاد واختشوا هل القطع وجوب او استحباب انظرين **(تنبيه)** موت العادة وجعلها  
 بوسطة كسقوط النجاسة عليه على الظاهر والمسئلة هل قلر **(قوله)** ولو لمومرا) أي يستخلف الامام اذا  
 قلر **(قوله)** ان استقرت عليه) أي بان كانت رطبة ولم تتحد رطبتها ان الصلاة باطلية ويطهها وان وجد ما ذكر  
 من القيود الخمسة وهل ولو جبهه ووجهه سدا واجهه لا يقطعها ذلك قولان فان تخلف واحد منها فلا يقطعها  
 ويسمى وهي صحيحة ولا يبيدها بذلك **(قوله)** ولم تكن جماعتي عنه) والامر بقطع لصحة الصلاة **(قوله)**  
 اختيار بالوضوء) هذا هو الظاهر كما يدل على ما في في الواقع وتخصيص ح له بالاضوري واما لا اختيار  
 فانه يقطع فيه مطلقا في نظر بن قال في المجل واذ اتمادى لضيق الاختيار فلا يصدق الضرورى على الظاهر  
 لانه كالعجز وكضيق الوقت لا يفتى بكتازة واستقامه بعيد مع الامام فلا يقطع **(قوله)** بان يتي منه) أي  
 بعد ازاها **(قوله)** وان لا يكون ما فيه النجاسة محمولاً لغيره) والا فلا يقطع لعدم بطلانها وذلك كما لو سقط فوب  
 شخص متنجس لا يس له على مصل او تعلق من نجس الثياب او البدن بمصل والصبي مستقر بالارض  
 فالصلاة صحيحة على الظاهر خلافا لما ذكره بن من البطان في الاولى قياسا على مسئلة الجملة المتقدمة  
 وذلك لان الجملة محمولة على المصل بخلاف الثوب النجس هنا فانها محمولة لغيره وعلى صحة الصلاة فيها اذا كان  
 المصل لم يسجد على ثوب النجس ولم يجلس عليها فان جلس ولو برض اعضائه عليها او سجد بطلت صلاته  
**(قوله)** وتجري هذه القيود الخمسة) أي ماعدا الاول وهو استقرارها عليه لان الفرض هنا انها استقرت عليه  
 ففي هذه المسئلة اعني ما اذا ذكرها او علمها فيها تكون صلاته باطلية يقطع اذا وجدت الشروط الاربعه فان  
 تخلف واحد منها تجدد على صلاته ولا يبيدها لصحتها **(قوله)** كذا قررنا فيها) ظاهره مساو انسيا بعد الذكر  
 ام لا وهو كذلك ان مجرد الذكر فيها بطل على الاصح بناء على القول بوجوب الازالة اذ لا يشيخنا **(قوله)**  
 او علمها فيها) شمل ذلك علمها في عمامته بندان سقطت اوفى وضع سجوده بندان رفع منه وهو الأرجح  
 وقال الفتوى ابن عرفة كافي حوضه **(تنبيه)** اذا علمها مومرا مامه اراه او اها ولا يمسها فان جدد في الثلاث  
 صفوف كله واستخاف الامام فان تبعه المأموم بمدال رؤية بطلت على المأموم ايضا **(قوله)** وهذا) أي ما ذكره  
 المصنف من بطلان الصلاة في المستثنين **(قوله)** فلا تبطل) أي ويندب له اعادتها في الوقت وجده على ما تقدم

ورد بوجوب الاعادة  
 على الوجوب وتندب على  
 السنية وبان القائل  
 باحد هار يرتفع مسئله  
 الآخر فالاختلاف معنوي  
 (وسقوطها) أي النجاسة  
 على المصل (في صلاة)  
 ولو غسلا (مبطل) لما  
 ويقطعها ولو لمومرا وان  
 استقرت عليه او تعلق به  
 شيء منها ولم تكن جماعتي  
 عنه وان يسع الوقت الذي  
 هو فيه اختياريا او  
 ضروريا بان يتي منه  
 ما يسع ولو ركعة وان  
 يجد لقطع ما يزيلها به  
 أو نوباً آخر يلبسه وان  
 لا يكون ما فيه النجاسة  
 محمولاً لغيره وتجري هذه  
 القيود الخمسة في قوله  
 (كذا كررها) أي النجاسة  
 او علمها (فيها) وهذا  
 صلي ان ازالة النجاسة  
 واجبة ان ذكر وقدر  
 واما على انها سنة فلا  
 تبطل بالسقوط او اذا ذكر  
 فيها وكلام ابن مرزوق

(مبحث)

سقوط النجاسة على

المصل

(مبحث) موت العادة

وجعلها متصل به

يدل على انه اراجع (لا) ان ذكرها (قلها) ثم نسيها عند السجود فيها واستمر حتى فرغ منها فلا يتصل ولو تكرره وسكره والنسيان قبلها  
واعا بعد في الوقت (اوقات) النجاسة (اسفل نعل) متعلقة به ٥٣ (غلغله) اي التل فلا يتصل ولو تحرك

بحركته مالم يرفع رجله  
بها يتصل نجاسة النجاسة  
ومفهومه انه لو لم يتصلها  
بطلت حيث يلزم عليه  
جلها وذلك حال السجود  
والا فلا كن صلى على  
جنازة او ايماء قائما ولو  
دخل على ذلك عامدا  
هو التل ومفهومه اسفل انها  
لو كانت اعلاه لبطلت ولو  
زعم احدون تحريك خلافا  
لفا قول المازري من  
علمها بنعله فان خرج رجله  
دون قصر يكفها صلاته  
(رعى عباس) الاحتراز  
عنه من النجاسة بتدونه  
قاعدة كلية ولما كان  
استخراج الجزئيات من  
الكليات يقضي على بعض  
الادهان ذكرها جزئيات  
لا يصح فقال (تحدث)  
بولا او مذي او غيرهما  
(مستكبر) بكسر الكاف  
اي ملازم كبيران ياتي كل  
يوم ولو مرة فيعني عما  
اصاب منه ويباع دخول  
المسجد بهما فيقتش طلعته  
فينع (و) كزبل (باسور)  
بوحدة حصل (فرب)  
فلا يلزم ضلها منه (ان)  
كثرا (رد) بها بان يزيد على  
المرتبة في كل يوم وفهران  
يكون ثلاث مرات ان  
لا مشقة في غسل

لجوع على ما لفرط رتبته الا في الوقت فقط (قله يدل على انه) اي القول بصحة الصلاة في المستكبرين  
وعدم قطعها صلاة (قله متعلقة به) اي لم يطو بها هو حال من اسم كل من هو النجاسة اي صلاة كون النجاسة  
متعلقة بالتل لم يطو بها (قله غلغله) اي هو صلى بان سار رجله من التل من غير وقوع للتل (قله ولو  
تحرك) اي التل بحركته حين سار رجله منها لانها لا تحسب وما ذكره هو المتصل فلا ظن قال وهو ان قد اح  
اذا تحرك بحركته حين سار رجله منها فلا يتصل مثل ما اذا رخصها لم يحل عليه ان مدار البطلان على رفعها  
فان رفعها بطلت والا فلا ولو تحركت بحركته (قله ومفهومه انه لو لم يتصلها) اي بان كل صلاته بها (قله حيث  
يلزم الخ) هذا الحلية للتقيد اي اذا كان يلزم على عدم قطعها جلها (قله والا فلا) اي او لا يلزم عليه  
جلها فلا يتصل كاذنا كان صلى على جنازة او يصلي بالاياء وهو قائم او كان يصلي رجله منها عند السجود  
ومثل ذلك ما لو وقف بطل طاهرة على نجاسة يافتهم تعلق بالتل فلا يتصل صلاته اذا رخص نعله عند التذكر  
او المرووضها على ارض طاهرة وجل بعض الشراح كلام المصنف على هذه الصورة وذكر ان النجاسة  
اذا كانت رطبة وتعلقت باسفل التل فان الصلاة بطل لان التل كالتوبسوا مخرج التل من رجله  
ام لا والحق ما قاله الشارح كافي طي قال ابن ناجي والفرق بين التل ينزعها فلا يتصل صلاته والتوب يتصل  
ولو طر حان التوب حامل طهر التل واقف عليها او النجاسة في اسفلها فهو كالمسح على النجاسة ما تلا  
كتيفا (قله ولو دخل على ذلك) اي في مسحة الجنازة او الايمان كذا في مسحة المصنف ايضا على  
المعتمد كافي طي رسوا فواني قطعها لا (قله من علمها بنعله الخ) اي فان طاهر العموم كاذنا علمها  
بإدلاء او بأسفه (قله وعن عباس) اي مما يشق الاضطرار منه والتباعد عنه (قله تحدث الخ) المراد  
بالحدث الجنس فيسئل سائر ما لم يقل كحدثه مستكبره ثلاثتهم ان المقوم مقصور على حصول جمع من  
الاحداث (قله وغيرهما) اي كفاط ومنى \* وفي التفسير فرغ اداعي عن الاحداث في حق صاحبها حتى  
عنه في حق غيره لاسقوط اعتبارها شرعا لوقيل لا يفي عنها في حق غيره لان سبب العفو الضرورة ولم يوجب  
حق العفو وغرة الخلاف تظهر في جواز صلاة صاحبها اماما غيره وعدم الجواز في الاول بقوى زوتره على  
الثاني وانما لم يقل بالبطلان على الثاني لان صاحب السلس صلاته مهيضة للعفو من النجاسة في حقه وصحت  
صلاة من اثم به لان صلاته مرتبطة بصلاة وصلاة مهيضة فلا ترتبط بها كذلك (قلها يلازم كثيرا)  
تفسير بالاذن لان المستكبر معناه القاهر للشخص ومعلوم انه لا يكون قاهر للشخص الا اذا لزمه كثيرا  
(قله فيعني عما اصاب منه) اي ولا يبعث غشله ولا ينس وقوله فيعني عما اصاب منه اي التوب والبدن واما  
المكان فقال لم يذكره والطاهر ان قال ان اصابني غير الصلاة قط اراه لا عفو لانه يمكن ان يتحول منه  
الى مكان طاهر وان اصابه هو في صلاته فهو من جملته ما هو ملا بس وهو بصير الاحتراز منه اه بنوقوله  
فيعني عما اصاب منه اي واما كونه ينقض الوضوء او لا فاشي آخره محل خصه ياتي في نواقض الوضوء وما حمله  
انما لازم كل من اصابه او نصفه فلا ينقض وان لازم اقل الزم من خض مع العفو عما اصاب منه وانما في  
عما اصاب من الحدث الا لازم مطلقا وفصل في تقضه الوضوء لان ما هنا من باب الاختائات وذلك من باب  
الاحداث والاختائات اسهل من الاحداث (قله باسور) جمعه واسبوا والمراد بالاسور التاب في داخل فخرج  
الفاط بحيث يفرج منه وعليه بولاة او نجاسة ففرد بده او غيرها متفرقة الى عمله فتشاور يده من البولاة  
التي عليه او من النجاسة الخارجة معه فيعني عما اصاب اليد او الطرف من ذلك الخارج ان كثرا فلا يفهم  
للبلى في كلام المصنف ولا ليد (قله ان كثرا) اي سواء اضطر لردم لان العايب اضطراره لرد  
كافي ح وفي عقب الطاهر ان خروج الصرم كالباسور فيعني عما اصاب اليد من النجاسة الخارجة معه ان  
كثرا ليدقاس الصرم على الباسور بل قرر شيخنا ان مثل الباسور اثره مل ونحوه (قله ان يكون) اي

(مبعض) المعضات (مبعض) المعفون المصائب  
بما يفرج عن المصائب

ذلك الزائد على المرة (قوله ومثل اليد) اى فى اعتبار كثرة الردف العقوب عما صاها بالحرقة المتخذة للرد بها  
كلما نديل فلا يعنى مما صاها اذا رد بها الا اذا كثرت الرد (قوله او فى ثوب) اى او حصل بلل باليسوق في ثوب  
او بدن فانه يعنى عنه (قوله وان لم يكثر الرد) اى بالثوب او البدن وذلك لشدة غسليها بخلاف غسل البدن فانه  
لا مشقة فيه الا بالكثرة (قوله وكتوب مريضه او جسدها) اى لانها تهاظر يعنى عما صاها بان امكنها التحول  
عنه (قوله ان احتاجت) اى غير الا لمرضاة لفقرها وهذا قيد للعفو عن ثوب المريض اذا كانت غير م  
فلا يعنى عما صاها عند عدمه لان سبب العقوب الضرورة خلافا للمشذات اظهر شب (قوله يتجدد) الجملة صفة  
لمرضه لاحال لان مرضه تكرر بلا مسوق ومضاف اليه ولم يوجد شرط بتجديده (قوله بان تنسجه) اى  
الودى قوله تمنع وسوله اى البول او العاط وافرذ الضمير لان العطف بأو (قوله فاذا صاهاش) اى من يوله  
او غاظه (قوله عني عنه) غايته الامر انه يتبدل لمعاذته ان قاضى ولا يجب عليها غسل ما صاهاش من يوله  
او عذرته وتولوا ته كايضهم من التوضيع وان عبد السلام وابن هرون وصاحب الجواهر وان ناجى خلافا لقول  
ابن فرحون مارا ته لا بد من غسله ولا يجب عليها التوضيع عند الشك فى الاصابة والحال انه لو لا العقوب  
لوجب عليها التوضيع عند الشك والفضل عند التحقيق فالعواسط هذين الحكمين نعم شدد بها النسل  
ان قاضى اظهر ين (قوله وهما الكتاف) اى الذى يترج الكف والجوار الذى يدع الجوان يعنى عما  
صاها بما بعد التحفظ لان لم يتحفظا فلا عفو ويجب عليهما النسل عند التحقيق الاصابة او ثوبها والتوضيع  
عند الشك (قوله وكذا من الخ) اى من الكتاف والجوار (قوله لاتصال عندهم) اى لعدم ضبطه  
فلا يمكنهم التوضيع من خروج النجاسة حتى فى الصلاة فلا فائدة فى اعدادهم الثوب بخلاف المريض ومن  
الحق بها وانما لم يوجبوا المريض اعداد الثوب لان اصابة النجاسة لها امر تكرر فاشبه حالها حال  
المستنكى ونفخة امر ازالة النجاسة (قوله فدر ذلك) اى دفع النازل من ذلك السلس والدمل (قوله وودون  
درهم) اى لو كان مخلوطا مع حيث كان بالما من دون درهم او مالو صار دون درهم بمائة اكثر من مساحة  
الدرهم فلا عفو وشارح الشارح بقوله مساحة الى ان المعتبر المساحة لا الكمية فاذا كان دون مساحة الدرهم  
فالعفو ولو كان اكثر قدر الدرهم او اكثر فى الكمية وذلك كقطعة من الدم فتيه قال ين واعلم ان هنا قولين  
احدهما قول اهل العراق يعنى عن سبب الدرهم فى الصلاة بخارجها فهو معتبر مطلقا في جميع الحالات والثاني  
للمدونة وهو ان اعتقاره مقصور على الصلاة فلا تطعم لاجله اذا ذكره فيها ولا يبعد واما اذا خرج  
الصلاة فانه يؤمر بفسله ثم اختلقوا في قولها بزم بفسله خارج الصلاة قبلها ابن هرون والمصنف فى  
التوضيع على الاستحباب وجعلها عياض وابو الحسن وابن عبد السلام على الوجوب والظاهر ان المصنف  
جرى هنا على مذهب العراقيين لقول ابن عبد السلام انه اظهر ولم يأت ح عن سند مما يقتضى انه ظاهر  
للمذهب وقدره عجم ورح عنده للمدونة لكن اقصر واعلى ان الامر فيها بالاستحباب تبعا للمصنف فى  
التوضيع وابن هرون (قوله وهو شيعي) اعلم ان المسئلة فيها ثلاث طرق الاولى طريقه ابن سابق وهى ان  
مادون الدرهم يعنى عنه اخطا وما فاقه لا يعنى عنه اخطا طريق الدرهم روايان والشهور عدم العقوب الثانية لابن  
بشير تادون الدرهم يعنى عنه على المشهو ووالدرهم وما فاقه لا يعنى عنه اخطا لانه يقول اليسيرة ندراس  
انقصه والدرهم تسير والثالثة مارواه ابنز يادوقه ابن عبد الحكم واقصر عليه فى الارشاد ان الدرهم من  
جر اليسير وهذا هو الراجح وهذا كله من دم غير اثم دمل واما زاد يعنى عنه مطلقا لانا اكثر اذا اثم فلان  
نسكى عني عاقل كدرهم فقط كما يأتى (قوله لا مافوق الدرهم ولو اثم) اى خلافا لى القائل ان الاثر معفو  
عنه مطلقا ولو فوق درهم فهو قول ضعيف (قوله وقمع وسديد) اى وبقى عن دون الدرهم من قمع وسديد  
واما ما خرج من نقط الجسد من حراوانه فلا شئ فى نجاسته لكنه كثر الدمل يعنى عن كثره وقيله اذا لم  
ينك فنان نسكى كان الخارج حكمه حكم الدم فبقي عن الدرهم فدون لا مازاد على ذلك تخصيص المصنف  
هذه الثلاثة بان ذكر مشعر بعدم العقوب قليل غير ما من بول او غائط او موى او مذى وهو المشهو والمعروف

الاربعة التى يرد بها اى الحرفة  
(او) فى (ثوب) او بدن وان  
لم يكثر الرد بان يأتى بكل يوم  
مرة فاكتر (و) كثر ثوب  
مريضه) لو جسدها اما لو  
غيره ان احتاجت اولم  
يوجد غيرها اولم قبل اوله  
سواها (يتجدد) فى دونه  
البول او العاط بان تنسجه  
عنها حال بوله او يحصل له  
خرق تمنع وسوله لها فاذا  
صاهاش بعد التحفظ  
حتى منه لان لم يتحفظ  
ومثلها الكتاف والجوار  
(وندى بها) اى للمرضع  
وكذا من الخ بها (ثوب  
للصلاة) لانه ساس  
ودمل ونحوهما لاتصال  
عندهم نعم يتبدلهم اعداد  
خوفه لانه ذلك (و)  
كالدون (مساحة درهم)  
بضلى وهى الدائرة التى  
تكون فى ذراع النسل  
(من) عين او اثر (دم  
مطلقا) منه او من غيره  
ولو دم حيش او غير يرفى  
ثوب او بدن او مكن كان  
ومفهومه ان ما كان قدر  
الدرهم لا يبق منه وهو  
ضعيف والمعد العفولا  
ما فوق الدرهم ولو اثم وقع  
وصد بد) هما كلهم من  
كلوبه (و) كثر بول فوس  
لما ان اصاب ثوبه او بدنه  
قلا وكثر (بارض حرب)

(مبحث) الحلق الكتاب

الحلق بالمرضع

ولا مفهوم لهذه القبول ' الروث والبل والجار والمسافر والراعي وارض المسلمين كذلك ثم حيث وجدت القبول الاصلية فلا يشترط اجتهاد  
والا فلا بد من الاجتهاد كالموضع كذا ينبغي (واثر) فهو دليل (ذباب من عنزة) ٥٥ وادنى قول حمل عليها ثم على التوب

او الجسد لما لم ينفس ثم  
يتقبل لما ذكره فلا يحمى

اسباب منه حيث زاد على

اثر رطله وهـ (ك) موضع

حجامة (اي ما بين الشرايط

معها) (مسح) لدمه حتى يبرأ

(فاذا برئ غسل) الموضع

وجوبه او استأنتا على ما مضى

(والا) يسئل وصلى (اعاد

في الوقت) كذا في المدونة

(واول بالنسيان) فالعائد

يعيد ابدا (و) اقول

(بالاطلاق) اي اطلاق

الاعادة في الوقت فيعيد في

الوقت من ترك الفصل

عامدا او ناسيا ليلاسة الدم

ومرعا قلن لا يأمره بسله

ودرج (و) تنى عن كتابين

مطري (اختلطت الكفا بماء

المطر وما ارش ويقدر

دخول الكفا على مطر

ايضا فيدخل طين الارش

وهو مستقع الطرق يصيب

الرجل او الخب او نحو ذلك

(وان اختلطت العذرة) او

غيرها من النجاسات فيتنا

اوئلا (بالصليب) بالاراد

لا مال لا لاسبالة ادلا على

للشدة وء ثم الاختلاط

او الشدة لان الامسئل

للهاة ثم اذا ارتفع المطر

وجب الطين في الطرق

وجب الفصل (لان

سبب) النجاسة على

لا ما قل من مالك من اغتفار مثل رؤس الارمن من البول واعا انخص الصفو بالنسب وما معه لان الانسان لا يخلو  
عنه لان بدن الانسان كالقربة المملوءة بالنسب والصفو الصديد فلا يخرج من سدها عسرون غيره ما من  
النجاسات نعم الحق بعضهم بالمعقولات المذكوكة وما يطبق على الطين من قول الطرقات اذ ابرئ من غلايب  
غسله من قوب او جسد ونحوه مثل ان تزل الرجل من التحل وهي مبالغة فيصيدها من الغبار ما يطبق على  
الطن مخالطة البول له اذ لا يمكن التحرز منه ولان غبار الطريق الاصل الطهارة فيبقى عنه وان كان الغالب  
النجاسة (قوله ولا مفهوم لهذه القبول) اي الاربعه وهي قول وفرس وقار وارض حرب لان المدارع على مشقة  
الاحتراز وحاصل القضية ان كل من لم يعتادة للذواب يعني عما اساء به من قولها وارثا سواء كان في الحضر  
او في السفر كان بارض الحرب او بارض المسلمين هذا ما مضى واعلم ان ما ذكره الشارح من ان الروث كالبول  
في كونه مغفورا عنه هو ما في المتن في قوله ايضا عجم عن مضمونه ان كان الواقع في كلامهم التعبير بالبول  
كعبارة المستصف (قوله والراعي) اي الجار والهادم (قوله فلا يشترط اجتهاد) اي يحفظ بل العفو مطلقا تحفظ  
من ذلك ثم لا التحقق الضرورة حينئذ (قوله وارض ذباب) اي صغير ومثلهما لا يمكن الاحتراز منه كبعض  
ونخل صغيرا ما اثره بوجيل الذباب والنخل الصغير فلا يفي عنه لان وقوع ذلك على الانسان نادر (قوله  
حل عليها) اي حل الذباب على العذرة تحمل على التوب او الجسد (قوله حيث زاد الخ) اي المصيب اي  
حيث كان المصيب زائما على اتراخ (قوله وموضع حجامة) اي انه يعني عن اتردم موضع الحجامة او القصادة  
اذا كان ذلك الموضع مسح عنه الدم لتضرر ما يفتجع من وصول الماء لذلك المحل ويستمر الصفو الى ان يبرأ  
ذلك الموضع ثم ان عمل الصفو اذا كان اثر المخرج اكرم من درهمه او فلا يتبرق الصفو مسح (قوله مسح)  
الجلسة مسحة موضع ومثل موضع الحجامة موضع القصادة او قطع عرق (قوله اي ما بين الشرايط معها)  
اي لا الشرايط فقط (قوله على ما مضى) اي من الخلاف في ازالة النجاسة (قوله والا يسئل وصلى) اي  
والابان برئ ولم يفضل الموضع وصلى (قوله بالنسيان) اي عاذا صلى بعد البرء ناسيا للفصل وهذا ما اويل  
لا يبعد من ابي بصير بنونس (قوله فالعائد يعيد ابدا) اي لان عمل الصفو عن الاثر قبل البرء وقد ذهب  
عدم البرء بوجود البرء حيثئذ فلا يبرء الصفو (قوله وبالاطلاق) هذا تاويل ابي عمران الفاسي (قوله ليلاسة  
الدم) اي ليلاسة اثر الدم اي ان كونه اثر الاعيان هو يبرق نفسه كذا يشبه من بن ونسب عاثره قوله ليلاسة  
الدم ليس المراد انه دون درهم بل المراد انه لكونه اثر الاعيان هو يبرق نفسه وقوله ومرعا قلن لا يأمره  
بسله يعني ما مضى من الباقي من الصفو عن الاثر ولو زاد على درهم وعلى هذا فقوله يسئله اي الاثر لا الدم  
(قوله ودرج) اي التأويل بالاطلاق (قوله فيدخل طين الارش الخ) لكن ماء الارش ومستقع الطرق  
العفو مسحا اتم بخلاف ماء المطر وطينه فان العفو فيها مقيد بعدم الخفاف في الطريق كذا ذكره الشارح  
بعد (قوله بالصليب) اي بالطين المصيب لانه خص قصد المصيب طين نحو المطر (قوله والواو الحال) فيه  
تقرر بل المبالغة وتكون تحذير ما فعلها وكذا قلن مطر اختلط به ارواث الذواب او بها بل وان اختلط  
به العذرة فترا العذرة من النجاسات ما يؤخذ فقبل المبالغة (قوله وجب الفصل) اي لما كان اساءه  
قبل الخفاف فالصفو عما اساء به يستمر الى الخفاف في الطرق فاذا حصل الخفاف فما وجب الفصل ما كان  
اساءه قبل ذلك (قوله اي كانت) اي النجاسة اكرم من الطين تحقفا او ناسيا او ما اذا شئت في اساءه اكرم  
تحقق الاساءة او كان الطين اكرم منها تحقفا او ناسيا او بالصفو والحاصل ان الاحوال اربعة الاولى كون  
الطين اكرم من النجاسة تحقفا او ناسيا او بالها كذلك ولا اشكال في العفو بها والبالغة فبالغة النجاسة  
على الطين تحقفا او ناسيا وهو مغفوره على ظاهر المدونة ويسئل على ما لان ابيز د وهو قوله لان  
غلبت الخ والراية ان تكون عينها قائمة وهي قوله ولان اساءه عنها كذا مع تحقق وجود النجاسة في

كالطين اي كثر اي كانت اكرم تحقفا او ناسيا كقول المطر على عمل  
(مسح) الصفو من ارض الجلب فيجوز (مسح) الصفو من ارض الجلب

عنه) أي عين الصدرة  
أو لاجتماعه غير المختلطة فويا  
أو غيره وأخره عن قوله  
ونظاها العفوص ثلاثي  
عوده لم يوس كذلك إذ  
لا عفوص يتخذ قطعا (و)  
عنى عن متعلق (ذيل)  
نوب (أمرأة) يابس  
(مطال للستر) للآلزة  
ولا غير يابس فلا عفوص  
(و) عنى عن (رجل ملت  
بزمان) أي الذيل والرجل  
المولدة (نجس) أي عليه  
(يس) بفتح الباء وكسرها  
وقوله (مطهران) طهارة  
لقوية (عما) عمران عليه  
(عبه) من موضع طاهر  
ياسر أو صا وغيره استأنف  
لا يحمل له من الأعراب  
كالتلليل لماتبه ولوحذفه  
ماضر (و) عنى عن  
مصيب (خف وتعل من  
ووث دواب) جار وفرس  
وجعل (و بولها) موضع  
بطرقة الدواب كثيرا (أن)  
ذلكا) شراب أو حجر أو نحو  
حتى زالت العين وكذا أن  
جفت بحيث لم يسق شيء  
تخرجه العسل سوى الحكم  
(لا) من (غيره) أي غير ما  
ذكر من ووث و بول  
كالم وفضلة آدمي أو كلب  
محوها فلا عفوص وإذا كان  
لا عفوص

الطين وما عند عدم الاختلاط أو الشك فيه فلا يحمل للعفوص إلا أصل الطهارة (قوله) شأنه أن يطرح (الخ) أي  
نحو المحلات التي تلحق فيها التجمعات المأخوذة من المراجع ونحوها (قوله) ونظاها العفوص (الخ) أي إذا غلبت  
التجاسة وكانت مخالطة للطين وغير متميزة عنه قال فيها ولا بأس بطين المطر المستنقع في السكك والطرق بسبب  
الثوب والخف أو التعل أو الجلس وفيه العذرة وسائر التجاسات ومزالق الطرق وهذا فيها وكانت المسحاة  
يخوضون فيه ولا يصفونه قال أبو محمد ما يمكن التجاسة تالية أو يكن لها عين قائمة (قوله) ولا عفوص (قال) ح  
عن أبي الرعي والعلامة تلوه ذلك في الطرق فلان كثرت صار كثرة الدواب فأخذ بن (قوله) غير المختلطة (أي  
بالطين) أي بان كانت متميزة عنه (قوله) وأخر هذا (الخ) يعني أنه أي قوله ولأن أصاب عينها بعد قوله ونظاها  
العفوص ثلاثي من المراد نظاها العفوص ولو أصاب عينها ما أنه لا عفوص في هذه فلما أتى بقوله ولأن أصاب  
عينها علم المراد نظاها العفوص إذا غلبت التجاسة وكانت مخالطة للطين ولم يصبه عنها (قوله) (نبي) قيد  
بعضهم العفوص بطين المطر عما إذا لم يدخله على نفسه فلان ادخله على نفسه فلا عفوص وذلك كأن يعدل عن  
الطريق السالمة من الطين التي بها طين بلا عذر (قوله) عن متعلق (ذيل) أي عما تلحق بذيل نوب المرأة  
اليابس من العبار النجس ونظاها عدم الفرق بين الحرمة والامة خلافاً لـ عبد السلام حيث خصه بالحمة  
وصاحبه ابن عبد السلام رأى تحليل الستر يكون السابق حرة نفسه بالحمة وغيره رأى بجواز الستر خصه  
لأن الجواز لحرمة والامة (قوله) يابس) صفة لذيل أي تاشف لا يمثل (قوله) مطال للستر) من المعلوم أنه  
لا تطيله للستر إلا إذا كانت غير لابسه تلف أبو جوب فلي هذا لو كانت لابساً لهما فلا عفوص فكذلك من زعمها  
أم لا وهو كذلك كما قلناه ح عن الباقى (قوله) عمران بن نجس (يس) أي عمران على طاهر يابس بعد ذلك  
وقعت الرجل عن النجس اليس بالمضرة أو عدمه على تأويل ابن الباد وهو المتعذر وقال غيره يحمل  
العفوص إذا كان الرغ بالمضرة (قوله) نجس (يس) أن قلت إذا كان النجس يابساً أو النجس كذلك فلا يتعلق  
بالباقى شيء منها فلا يحمل للعفوص قد يتعلق به غيره وهو غير مضروعه في غير هاتين الصورتين (قوله) بضع  
الباه) أي على أن مصدري معنى اسم الفاعل وقوله وكسرها أي على أن مصدري معنى (قوله) طهارة لقوية) هذا  
جواب عما يقال إذا كانا مطهران بما عمران عليه بعد من طاهر يابس فلا يحمل للعفوص وحاصل الجواب أن  
المراد بطهران طهارة لقوية لا شرعية لأن الطهارة الشرعية فلما اتحدت بالملحق (قوله) من موضع  
بياننا (قوله) كالتلليل لماتبه) أي فكان فالتلليل له لا شيء عني ما قال لانها مطهران بما عمران  
عليه بعد من طاهر يابس (قوله) ولوحذفه ماضر) أي ولوحذف قوله بطهران وقال عمران بن نجس يس ثم  
عمران طاهر بعد ماضر لأن العفوص حاصل بدون ذلك (قوله) وعنى عن مصيب (خف) أي عما أصاب الخف  
والتعل من إرواث الدواب وإبولها لا عما أصاب الثياب من ذلك أو الأبدان (قوله) موضع بطرقة الدواب  
كثيراً) أي كالمطرقة المشقة الأكثر فيهما عذراً كقول ابن وهذا التلليل تلهف في التوضيح عن مسحون والطاهر  
اعتباره وفي كلام ابن الحاجب إشارة إليه لتلليله بالمشقة والمشقة أعماها مع ذلك وأما سكت المصنف  
عنه هـ لأنه لا قدمان العفوص أعماها وليس الاحتراز وعلى هذا فلا يبي عن أصاب الخف والتعل من إرواث  
الدواب موضع لا بطرقة الدواب كثيراً ولولا (قوله) وأخره) أي كالمطرقة ولا يشترط زوال الرمح (قوله)  
وكذا أن جفت (أي) وكذا يعني عن الخف والتعل إذا خفت التجاسة المذكورة (قوله) لا من غيره) أي لأن  
كل المصيب للخف والتعل من غيره (قوله) فلا عفوص) أي ولا بد من غسله قال ح قتلان ابن الرعي والعلامة  
تلوه ذلك في الطرق فلان كثرت فيها صار كثرة الدواب اه بن (قوله) وإذا كان لا عفوص (الخ) حاصله أن  
الخف إذا أصاب شيء من التجاسات غير إرواث الدواب وإبولها تخرجه الكلاب وفضلة الآدمي أو أصابها  
فإنه لا يبي عنه كالم ولا بد من غسله وإذا قلنا عدم العفوص فكذلك ذلك الشخص حكمه المسح على الخف  
وليس منه من المسح أو توشاً بيزيل به التجاسة بأن كان لامة معه أصلاً إلا أنه متطهر قد مسح على نفسه  
وأما نتجاسة أو كان يتخض ووثو لم يوس عذره من المسح يكفي الألو وهو المسح دون إزالة التجاسة ولا

(ح) بحث الصفوح

بعض الخف العالم من نجاسة الدواب

يكتسه جمع ماء أعضائه من غير تغيره ليزيل به النجاسة فإنه يزعه ويتقضم وضوءه بمجرد الذرع في المسئلة الأولى ويقتل التيمم ويطلب حكم المسح في خفه ولا يكتفه بذلك لأن الوضوء بدل غسل النجاسة لا بدله واخذ من هذا تقديم غسل النجاسة على الوضوء حق من لم يجد من الماء إلا ما يكتفه لأحدى الطهارة يتوب به صرح ابن رشد وابن العرير ويروى عن أبي عمران أنه يتوضأ وهو يصلي بالنجاسة ثم إن كلام المصنف مبني على القول بوجوب إزالة النجاسة أمام على القول بالنجاسة فإنه يبقى خفه من غير نزوع يصلي بالنجاسة مخالفة على الطهارة المائية (قوله وقد كان فرضه) أي حكمه (قوله أي من حكمه المسح الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن خلط الخلف ليس بمحضاب من كان على طهارة مسح فيها بالفعل بل يستل من لم يقدمه مسح أصلاً بأن لبسه على طهارة وأصاب به النجاسة وهو متطهر أو بعد انتقاض وضوءه وقد نزع الشارح في ادخال هذه الصورة في كلام المصنف ثلث التابعين فرحون في شرحه لابن الحبيب قال طئي وماله غير صحيح بل المسئلة مفروضة فيمن تقدم مسح وضوءه ما زاد أصابته نجاسة لا يفي عنها ولا مامعه لأنه في هذه ترد في أنه هل يزعه ويتقضم وضوءه وأثره ويقدم ما بقيه ويصلي بالنجاسة مخالفة على الطهارة المائية فتذكر المصنف الحكم بقوله فيخلعه الماسح الخ إمام من لم تقدمه مسح وضوءه بلق أو تنقض وضوءه فلا اشكال في نزعه ولا يحتاج التنبه عليه أكثره لا وجه له فخلاصا فتوهم أنه لا يزعه قال من أن قلت يمكن أن تصور المسئلة بغير الماسح إذا لمس الخلف على طهارة أو تنقض وضوءه ومعه ماء قليل لا يكتفه إلا لغسل النجاسة أو الوضوء مع المسح فهذا يتردد هل يتوضأ ويصلي بالنجاسة أو يخلعه ويقيم لغسله ويقيم لغسله من الماء من غسل وجهه ويحذفه فيمسح على الماسح على من حكمه المسح كما قاله ابن فرحون ومن تبعه قلت لا يصح دخول هذه في كلام المصنف لآخرين الأقل أن خلط الخلف في سقه غير متعين لأن له أن يسله ويقيم أو لا تأني بالانسل أنه يتأني التردد في هذه الصورة فقد شرط المسح وهو طهارة الخلد فلا فتوهم صحة الوضوء حتى يترد بينه وبين التيمم ويحذف فلا يحتاج إلى التيمم عليها اه (قوله لامامعه) أي الذي لامامعه يكتفى الوضوء أو إزالة النجاسة وهذا سابق بصورتين على مقال الشارح ما إذا لم يكن معه ماء أصلاً والحال أنه مسح على الخلفه بلق على طهارة لم يمسح عليه بأن كان لبسه على طهارة والحال أنه حين الإصا به غير متطهر وما إذا كان معه ما لا يكتفى الوضوء وإزالة النجاسة مع ما إذا كان له غير متطهر فقول الشارح والحال أنه متطهر راجح لقوله الذي مسح عليه وليس راجحاً لقوله أو لبسه على طهارة لفساد المعنى لأنه إذا لبسه على طهارة واستمرت وتجس الخلف فإنه يخلعه ويصلي ثلث الطهارة وقوله أو غير متطهر أي أو كان غير متطهر والحال أنه لم يجد الخ (قوله لم يجد ما ذكر) أي من الخلف والنمل (قوله لم يجد ما ذكر) أي أو وجد حملوك لم يجد ما ذكر الخ (قوله حتى أصيب برجله بذلك) أي بأرواث الدواب أو بالخال (قوله مع الأنيان بإسلاخه) أي لأن الواقع أن هذا تردده متأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه (قوله واقع على ما راجح) أعلم أن الشخص إمام أن يكون ماراً تحت سقاف مسلمين أو كفاراً ومشكوك فيهم وفي كل إمام أن تتحقق طهارة الواقع عليه من ثلث السقاف أو ظن طهارته أو تحقق نجاسته أو ظن أو شك فيها فخذ خمس عشرة صورة فإن تحقق طهارة الواقع أو ظن أو تحقق نجاسته أو ظن أو شك فيها ظاهر وكلام المصنف ليس فيه فهذه اثنا عشر صورة وأما كلامه فما إذا كان ماراً تحت سقاف المسلمين أو مشكوك فيهم وشك في نجاسة الواقع فإنه يحصل على الطهارة ويصلي عن القصص عنه ومعه صورة واحدة وهي ما إذا كان ماراً تحت سقاف كفار أو مشكوك في نجاسته الواقع فإنه يكون نجسا ولا يحتاج لسؤالهم فلو أسلم وانخرع وبالطهارة لم يصدقوا أو أخبر بلهارة الواقع من يؤتمهم مسلم صدق أن كان عدلر وإما (قوله صدق المسلم) أي أن أخبر بخلاف الحكم كما أخبر بالنجاسة أن يبين وجهه أو اتقافها وإما أن أخبر بالطهارة صدق مطلقاً وأن لم تعرف عدالة والمحصل أن المسلم صدق مطلقاً أخبر بلهارة الواقع أو نجاسته لأنه أن أخبر بالطهارة صدق مطلقاً وأن أخبر

بغسل يخلعه الذي مسح عليه أو لبسه على طهارة والحال أنه متطهر أو غير متطهر ويوجد من الماء ما يكتفه وضوءه وإزالة النجاسة (ويقيم) ولا يكتفه بذلك فيقتل من الطهارة المائية للترابية (واختار) الغصم من نفسه (الحاق رجل السقير) الذي لا قدرته على تحصيل خفاه أو نعل بالخلف والتعل في الصفو مما أصاب رجله من روث دواب وبولها وذلكها ومثله حتى لم يجد ما ذكر أو لم يقدر على اللبس لمرض (وفي) الخلق دخل (غيره) أي غير الفقير وهو حتى يقدر على لبسه ويحده وزكه حتى أصيب برجله بذلك وذلكها (المتأخرين قولان) في الغصم وعدمه ويتبين الفصل ولوقال وفي غيره تردد لكان انخر مع الأنيان بإسلاخه ١ (و) عن (واقع) من سقاف وكفوه قوم مسلمين أو مشكوك في إسلامهم (على) شخص (ماز) أو جالس ولم يتحقق أو ظن طهارته ولا نجاسته بل شك في ذلك فلا يلزمه السؤال (وإن سأل) كما



والأدب الفصل لا الكافر أو الفاسق فلن قلت الواقع من يتعمد أو مشكوك في إسلامه ولم يتحقق أو ظن طهارته ولا نجاسته مجهول على الطهارة فافهمني العفو قلنا معناه العفو عن وجوب السؤال أخوه الأصل كالتسوية أو قال معنى العفو جله على الطهارة إذ مقتضى الشك وجوب الفصل كان ٥٨ الشك في الحدث يوجب الوضوء ما إذا كان من يتكفر فمجهول على النجاسة مالم يتحقق أو ظن طهارته

بالنجاسة فلا يمتنع عدائهم وإن لوجه النجاسة أو موافقة في المذهب بل إن غيره (قوله والأدب الفصل) أي والابان غيره بالنجاسة لم يبين وجهه ولم يتفق في المذهب نيب الفصل (قوله لا الكافر) أي والفاسق أي فلا يصح أن إذا احتل الأول بالطهارة وأخيرا الثاني بالنجاسة (قوله قلنا معناه الخ) قال بن فيه نظر إذ الواقع من يثبت المسلمين مجهول على الطهارة لأنها الأصل فلا يحمل العفو ولا وجوب السؤال فالظاهر في الجواب ما قلناه الشيخ أحدان رفاي وحاصله أن المماثل لما كان المماثل فيه النجاسة كان الأصل وجوب غسله لكن عني عنه لكثرة سقوط الماء من السقاء وحاجة الناس للمروءة (قوله فان أخبر بطهارة المشكوك فيه) أي الواقع من يتكفر (قوله صدق المسلم العدل) أي ولا يصدق الكافر في إخباره بطهارة كإخراجه (قوله وعني عن كسيف الخ) أي عن مصاب كسيف إذا لم يمتنع للعفو عن ذات السيف ونحوه وحاصله أن كلما كان مسلما مستقلا وكان يحشى فسادا بالنفس كالسيف ونحوه فإنه يفتي بحالها من الدم المباح ولو كان كثيرا نحو ظمن أفساد الفل (قوله مصقول) أي مصقول لاخر ثمة فيه والأفلا عفو (قوله وهو مرآة) الأولى اسقاطها لأنه يفتي بحالها من الدم مطلقا ولو كان غير مباح أكرهوا الظرفيا المطلوب شرادون السيف والمدينة طاف شيخنا وقد قال بان قصد الشارح التمثيل للسيف بالسيف في الصفاة وإن اختلغا في الحكم تأمل (قوله وسائر ما فيه صفاة وصلابة) أشار إلى أنه لا يفتي بالعفو من الأمرين وإنما علم بذكر المصنف الصلابة لأنه مثل بالسيف وهو لا يكون إلا سلبا (قوله لا فساد) متعلق سني إلى لاجل دفع إفساد الحاصل فيه لا لتحصيل إفساده (قوله وإسن) أي أن الأفساد فعل الفاعل فلا يتصف به السيف وإنما يصح ما بقصد إفساده (قوله وسواء) معناه من الدم لا على المعتمد هذا هو قول ابن القاسم كافي أبي الحسن ومعه في التوضيح وح عن النوادر والقول بأن العفو شرط فقه الباسج عن مالك وقال ابن راشد أنه قول الأجرى اه بن (قوله خلا فلن عليه الخ) حاصله أن هذا القول يقول يفتي بحالها من الدم المباح شرط مسحه لا تنفاد النجاسة بالسيف فهذا التعليل يقتضي أنه لا يفتي بحالها من السيف ونحوه من الدم المباح إلا إذا مسح والأفلا وعلى القول الأول لا يفتي بحالها من السيف والجلد من الدم المباح لعدم صلاحتهما وعلى القول الثاني يفتي بحالها من السيف إذا مسح (قوله من دم مباح) أي إذا تم على درهم أمالو كان درهمه فلا يتقيد العفو بالصلابة ولا بالصلابة ولا يكون الدم مباحا قال شيخنا والمعتد أن المراد بالمباح غير المحرم فدخل فيه دم مكره والأكل إذا كان هو المراد مباحا ماله فلا ضرر حرمته لعرضه كقتل مرتد به وإن أحسن غير أن الأمام (قوله وعقر مريد) أي لاجل العيش (قوله ونحوهما) أي كالظفر (قوله غيره) أي ما فيه ريشة (قوله وبسم المباح الخ) الأولى أن يقولوا بدم غيره من النجاسات لأن الدم هو الذي يصر الأخر مناهة لعلة وسوله للسيف ونحوه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح من العدوان (قوله تنبيه) الحق خش الزاج بالسيف وقبه نظر لأن النسل لا يفسده فلا يفتي عنه وإذا حال ح ونرج بقبوله لا فساد الزاج فإنه وان شابه السيف في الصفاة والصلابة لكنه لا يفسد النسل اه بن (قوله ولم يقتل) أي لم يزل قشرته (قوله لم يصل بنفسه) أي لم يسل بنفسه (قوله فان نكح) أي عصرا أو قسرا أي أزيلت قشرته فقال (قوله ما لم يضطر إلى نكحه) أي قشره أو عصرا (قوله فان اضطر عني عنه) أي عن الدم الخارج ولو كان أكثر من درهمه وأشار بهذا إلى أن الحسن على المدونة أن الدم الواحد إذا اضطر إلى نكحها وشق عليه تركها فإنه يفتي بحالها منها مطلقا اه واقتضاه على الواحدة نص على المتوهم فله تعدد أولى كإبائنا للشارح قال في المجل والطاهران من الاضطراب لنكحها وضع الدواء عليها فقبيل (قوله فان سال الخ)

بالنجاسة فلا يمتنع عدائهم وإن لوجه النجاسة أو موافقة في المذهب بل إن غيره (قوله والأدب الفصل) أي والابان غيره بالنجاسة لم يبين وجهه ولم يتفق في المذهب نيب الفصل (قوله لا الكافر) أي والفاسق أي فلا يصح أن إذا احتل الأول بالطهارة وأخيرا الثاني بالنجاسة (قوله قلنا معناه الخ) قال بن فيه نظر إذ الواقع من يثبت المسلمين مجهول على الطهارة لأنها الأصل فلا يحمل العفو ولا وجوب السؤال فالظاهر في الجواب ما قلناه الشيخ أحدان رفاي وحاصله أن المماثل لما كان المماثل فيه النجاسة كان الأصل وجوب غسله لكن عني عنه لكثرة سقوط الماء من السقاء وحاجة الناس للمروءة (قوله فان أخبر بطهارة المشكوك فيه) أي الواقع من يتكفر (قوله صدق المسلم العدل) أي ولا يصدق الكافر في إخباره بطهارة كإخراجه (قوله وعني عن كسيف الخ) أي عن مصاب كسيف إذا لم يمتنع للعفو عن ذات السيف ونحوه وحاصله أن كلما كان مسلما مستقلا وكان يحشى فسادا بالنفس كالسيف ونحوه فإنه يفتي بحالها من الدم المباح ولو كان كثيرا نحو ظمن أفساد الفل (قوله مصقول) أي مصقول لاخر ثمة فيه والأفلا عفو (قوله وهو مرآة) الأولى اسقاطها لأنه يفتي بحالها من الدم مطلقا ولو كان غير مباح أكرهوا الظرفيا المطلوب شرادون السيف والمدينة طاف شيخنا وقد قال بان قصد الشارح التمثيل للسيف بالسيف في الصفاة وإن اختلغا في الحكم تأمل (قوله وسائر ما فيه صفاة وصلابة) أشار إلى أنه لا يفتي بالعفو من الأمرين وإنما علم بذكر المصنف الصلابة لأنه مثل بالسيف وهو لا يكون إلا سلبا (قوله لا فساد) متعلق سني إلى لاجل دفع إفساد الحاصل فيه لا لتحصيل إفساده (قوله وإسن) أي أن الأفساد فعل الفاعل فلا يتصف به السيف وإنما يصح ما بقصد إفساده (قوله وسواء) معناه من الدم لا على المعتمد هذا هو قول ابن القاسم كافي أبي الحسن ومعه في التوضيح وح عن النوادر والقول بأن العفو شرط فقه الباسج عن مالك وقال ابن راشد أنه قول الأجرى اه بن (قوله خلا فلن عليه الخ) حاصله أن هذا القول يقول يفتي بحالها من الدم المباح شرط مسحه لا تنفاد النجاسة بالسيف فهذا التعليل يقتضي أنه لا يفتي بحالها من السيف ونحوه من الدم المباح إلا إذا مسح والأفلا وعلى القول الأول لا يفتي بحالها من السيف والجلد من الدم المباح لعدم صلاحتهما وعلى القول الثاني يفتي بحالها من السيف إذا مسح (قوله من دم مباح) أي إذا تم على درهم أمالو كان درهمه فلا يتقيد العفو بالصلابة ولا بالصلابة ولا يكون الدم مباحا قال شيخنا والمعتد أن المراد بالمباح غير المحرم فدخل فيه دم مكره والأكل إذا كان هو المراد مباحا ماله فلا ضرر حرمته لعرضه كقتل مرتد به وإن أحسن غير أن الأمام (قوله وعقر مريد) أي لاجل العيش (قوله ونحوهما) أي كالظفر (قوله غيره) أي ما فيه ريشة (قوله وبسم المباح الخ) الأولى أن يقولوا بدم غيره من النجاسات لأن الدم هو الذي يصر الأخر مناهة لعلة وسوله للسيف ونحوه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح من العدوان (قوله تنبيه) الحق خش الزاج بالسيف وقبه نظر لأن النسل لا يفسده فلا يفتي عنه وإذا حال ح ونرج بقبوله لا فساد الزاج فإنه وان شابه السيف في الصفاة والصلابة لكنه لا يفسد النسل اه بن (قوله ولم يقتل) أي لم يزل قشرته (قوله لم يصل بنفسه) أي لم يسل بنفسه (قوله فان نكح) أي عصرا أو قسرا أي أزيلت قشرته فقال (قوله ما لم يضطر إلى نكحه) أي قشره أو عصرا (قوله فان اضطر عني عنه) أي عن الدم الخارج ولو كان أكثر من درهمه وأشار بهذا إلى أن الحسن على المدونة أن الدم الواحد إذا اضطر إلى نكحها وشق عليه تركها فإنه يفتي بحالها منها مطلقا اه واقتضاه على الواحدة نص على المتوهم فله تعدد أولى كإبائنا للشارح قال في المجل والطاهران من الاضطراب لنكحها وضع الدواء عليها فقبيل (قوله فان سال الخ)

حاصله  
اضطر عني عنه ولو تركه لا يفتي بحكم لمسأل نفسه فان سال من شئ نفسه بعد أن نكحها وجافا وقد كان خرج منه شئ أو لم يخرج فانه يفتي عنه لا يصدق عليه أنه سال بنفسه ويستمر العفو إلى أن يرا (١) قوله والفاسق نسخ الشارح اه

فان يرى غسله ويحدها دامن سيلانه اوله ينقسط او يأتي كل يوم ولومنه فان انقسط وطرق يوم لوان آخر فلا شئ وهذا كله في الدمل الواحد وامان كثر فيغني مطلقا بل يصحها او تشرها لا خطر اذ ان ذلك كله حكمه والجرم (وتدب) غسل جميع مسبق من المفقوات الا كالسيف الصليل لافساده (ان خاش) بان خرج من العادة حتى صار ٥٩ يستحب الظراليه او يستحب ان يجلس به

بين الاقران اى وصكان  
سبب العفو قائما فان  
اعطع وجبا لنفسه  
(ك) تدب غسل (دم)  
اى نحو (براغيت) ان  
قناش واملاهما الحقيق  
فداخل في قوله ودون  
دروهم وامانوا القمل  
والبق ونحوهما فيندب  
ولولم تقناش (الا) ان  
يطلع على التقناش (في)  
سلاة فلا يدب الفصل  
بل يحرم لوجوب التداوى  
فيها فان اراد صلاة اخرى  
تدب (ويطهر محل  
التجس لانيه) متعلق  
يطهر والباه بمعنى مع  
اى يطهر مع عدم النية  
(بمسله) اى بيبه  
ويصح ان يكون بلا  
نية متعلقا بغسله اى  
يطهر محل التجس بغسله  
من غير اعتقار نية وعلى  
كل حال يستفاد منه ان  
النية ليست بشرط في  
طهارة الخبث (ان عرف)  
محل والمراد بها ما يشمل  
الطن (والا) يعرف بان  
شك في محله مثلا  
(فجميع المشكوك)  
اى فلا يطهر الا بغسل  
جميع ما شك فيه من  
المشكوك فيه بطلان

حاصله انه اذا نكأ به علما اجتمع فيه شئ من المذمة خرجت ثم صار بعد ذلك كمالا اجتمع فيه شئ من المذمة سال  
بنفسه اياه نكأ به قبل اجتماع شئ من المذمة فيه فخرج من شئ ثم صار بعد ذلك كمالا اجتمع فيه شئ من المذمة  
بنفسه فانه يعنى عن ذلك السائل الذى سال بنفسه في الصورتين (قوله فان يرى غسله) اى غسل ما كان  
اسبابه منه قبل البره (قوله ويحمله) اى محل المغوعن اى الدمل الذى لم ينزل بل وصل بنفسه وهذا التقيد  
لابن عبد السلام والاشكال مهم مطلق (قوله ان دامن سيلانه) اى لو لم ينقطع (قوله اوله ينقسط) اى اى او قطع  
السيلان ولكن لم ينقسط اقطامه (قوله او ياتي باخ) اى او اضبط اقطامه ولكن صار ياتي كل يوم ولو  
مرة اما لو اضبط ولم ينزل كل يوم فلا يعنى الا عن درهم فقط فان زل عليه في الصلاة قلته ان كل سيرا  
يمكن قلته وان كان كثيرا لم ينزل كل يوم فلا يعنى الا عن درهم فقط فان زل عليه في الصلاة قلته ان كل سيرا  
ان كثر (اى كل يوم) فكثر كثيرا (قوله وتدب غسل جميع مسبق الخ) اى لخصوص ما اراد الدمل  
والجرم كاقال بعضهم (قوله ان خاش) هذا قد يقال يمكن ان تقناش وامادون درهم من الدم  
فيندب غسله وان لم تقناش كذا ذكر شيخنا في الحاشية قال في المبحر وعليه قال انه لا وجه لتقيده غيره  
بالتقناش فان العفو تحذف فقط (قوله او يستحب الخ) هذا يرجع لما قبله (قوله وكان سبب العفو)  
اى هو مشقة الاحتار وقوله قائما اى موجودا (قوله نحو براغيت) اى من ثوب خاش فيه سواء كان  
في زمن هيجانها ام لا (قوله ونحوهما) اى كل ثيابها العوض (قوله فندب) اى غسله من الثوب ولو لم  
يقناش وهذا هو المذهب كاقال الشيخ سالم السهري لان خراها نادى مشقة في غسله مطلقا بخلاف  
البرغوث فانه يكثر نحو عادة فلو سكتنا بالاستحباب مطلقا حصلت المشقة خلافا لما صاحب الحل حيث قال  
ان خرو القمل والبق ونحوهما مثل خرو البراغيت لا يندب غسله من الثوب الا اذا قناش وان اعتمد عجم  
كذا ذكر شيخنا (قوله الا ان يطلع على التقناش) اى من اى واحد من المفقوات السابقة وكان الاولى  
للمصنف حذف قوله الا في صلاة لانه لا يتوهم قطع الصلاة للتدب (قوله ويطهر محل التجس) هو يفتح  
الجميع اى النجاسة اى يطهر محل النجاسة مطلقا سواء كانت محفوا عنها ام لا يغسله ولا يطلب بالتثنية في غسل  
النجاسة واستحبه الشافعية لحديث القاسم من التوم ولو جاب ابن حنبل التيسيع في كل نجاسة قياسا على  
الكلب الا لا ارض واحدة لحديث الاعرابي انظر (قوله اى بيبه) اظان كلاما من قوله بلا نية وقوله  
بغسله متعلق بطهر الا ان الجار الاقل بمعنى مع والثاني بالنسبة فلهذا لم يعلق حرف جر متحدى القلت والمعن  
بما مل واحد (قوله متعلقا بغسله) اى وقوله بغسله متعلق بطهر والمعنى يطهر محل النجاسة بغسله من غير  
اعتقار نية (قوله ليست بشرط في طهارة الخبث) وذلك لان ازالة النجاسة تعيد لامعقول المعنى وانما لم يكن  
فيه نية كما هو شأن العبد لان العبد اذا كان من باب التروك كما هو الاصل في نية كماله في العبر بخلاف  
العبد الذى لتحصيل الطهارة فيفتقر لما دون ذلك كغسل اليدين قبل ادخالها في الاثا (قوله ان عرف محله)  
اى التجس (قوله والمراد بها) اى بالمعرفة ما يشمل الطن في تحقق محله او تطن طهر بصله ولو سيرية واما  
المحل الموهوم كالوطن النجاسة في جهه وهو محقق اخرى فلا يغسله اذ لا تأثير لوهوم في الحدث فاقول الخبث كما  
حققه طي راقا على الشيخ سالم السهري في جهه الوهم كالشئ الا فى قوله لا يجتمع المشكوك فيه  
وذ كر ميق القولين وصدر بالاقول وفي بن الاقل متعمد عند عجم وطى ورجع ابو على السنانى الثانى  
(قوله بان شك في محله) اى ترد على حسنا وفي محله مع تحقق الاصابة او تلها (قوله فلا يطهر الا بغسل  
جميع ما شك فيه) اى من المحلين مثلا (قوله من يوب الخ) اى كان المحلان المشكوك فيهما من ثوب او جسد

ثوب او جسد او مكان اربابا او غيرهما لا فرق في المشكوك في زمان يكون في جهه او جهتين متبديين (ككفيه)  
ياحدهما نجاسة ولا يعلم او ظن جهته  
يا محبت فغسل ما بين عنده

الخ **(قوله فيجب غسلهما معا)** أي ولا يتحرى واحد الغسله قط على المذهب وقال ابن العربي أنه يتحرى في الكمين واحد الغسله كالنوعين ويجعل الخلاف إذا اتسع الوقت فنسل الكمين وحده من الماء يغسلهما معا فان لم يسع الوقت لا غسل واحد ولا يصح من الماء الا ما يغسل واحد منهما يتحرى واحد الغسله قط اتفاقا ثم يغسل الثاني بعد الصلاة في القرع الاول بعد وجوب القرع الثاني فان لم يسع الوقت غسل واحد ولا يسع التحري على يدون غسل لان الحاقلة على الوقت اولى من الحاقلة على طهارة انثبث **(قوله المنفصلين)** أي المنفصل احدهما من الآخر كالقميصين والازار بنوا القميص والازار او القميص والمنديل بخلاف ما قبله فان المشكوك فيه وان كان متعدد الا ان متصل كل طرفي الثوب بكمية فلو فصل الكنان كانا كالنوعين **(قوله في كف يمينه)** أي تحفيقا او لنا **(قوله ولم يعلم عينه)** أي عين احد الثوبين المصابين نجاسة هل هو هذا او هذا **(قوله في تحري)** أي فيجب تنديق عيب الطاهر من غيره فلذا اجتهد وحصل له فان طهارة احدهما سلب بالان وكذا بوقت آخر ولا يلزمه غسله قبل الصلاة وترك الثوب الثاني او غسله فان اجتهد فرفع يمينه في الثوبين فانه يضع احدهما بصلية به عملا بما في ثوبه وان شئت اصابتهما بوجوب نضجه لشك في الاصابة لكل منهما حيث ذكراه ابو علي المساوي قال بن وهو ظاهر خلافا لما في ح ومشي عليه شارحنا حيث قال فان لم يمكن التحري أي لعدم وجود علامة يستند اليها فمحصل له فان طهارة احدهما بين تعين غسلهما او احدهما للصلاة بان اتسع الوقت **(قوله ان اتسع الوقت الخ)** شرط في قوله في تحري وحاصل كلامه ان الوقت اما ان يكون متسعا او ضيقا لا يسع التحري وفي كلامه ان يمكن التحري بوجود علامة يستند اليها واتقان لا يمكن التحري لعدم وجود علامة فان كل الوقت متسعا او يمكن التحري تحري احدهما وان لم يمكن التحري بالقرض ان الوقت متسع تعين غسلهما او احدهما للصلاة به على ما قاله الشارح تبعا لمخ وان ضاق الوقت عن التحري وكان يمكن التحري ان لو كان متسعا وكان لا يمكن سلب باي واحد منهما وما ذكره المصنف من وجوب التحري في الثوبين ان يمكن واتسع الوقت طريقه لابن شاس وهي المشهورة من المذهب وعليها اطلاق بين الصكمين يغسلان والثوبين يتحرى بان الكمين لا اتصالا راجح بينهما الشيء الواحد ولا كذلك الثوبين والذي لسند ان الثوبين كالصكمين يجب غسلهما معا ولا يتحرى فيهما الا عند الضرورة كضييق الوقت وعدم وجود ماء يغسل بهما **(قوله في التوضيح)** ورد ابن هريرين طريقه ابن شاس بانها اذا تحري ولم يكن مضطرا فقد ادخل احتيال الخلل في صلاة فغير ضرورة قال ح وهو ظاهر اه وقال ابن الماجشون اذا اصاب احدهما بين او الاثواب نجاسة ولم يعلم عينها على بعد النجس وزيادة فوب كالأواني وفرق بينهما على المشهور بخلافه لا يخاف من الاحداث **(قوله كذلك)** حال من الضمير أي منفصل حاله كونه طهورا أي منفصل من اعراض النجاسة هذا هو المراد **(قوله ولا يضر تغيره بالاوساخ)** وذلك كقول البقال والعام اذا اصابته نجاسة فلا شرط في طهره از التعاقب من الاوساخ بحيث يغسل الماء غير متغير جاهل متى فصل الماء خاليا عن اعراض النجاسة ولو في غيرهما من الوسخ فقد طهرت كقول المصنف بوزقة مثلا اذا تجس قبل الصبح او بعده فلا شرط في طهره انما انفصال الماء عنه خاليا عن اعراض النجاسة لاجل الزرقه وهذا مشهور مبني على ضعفه وان الماء المضاف كالماء المطلق لا يتنجس بمجرد دلافة النجاسة له **(قوله ولا يلزم عصره)** أي عمل النجس اذا كان ثوبا لا يلزم عصره اذا كان ارضا او غيره **(قوله الا ان يترقبه التطهير عليه)** أي لان المقصود ازالة النجاسة فالتى يمكن زوالها بمجرد صب الماء من غير كثرة كالقول والماء المتنجس او كثره صب الماء كل ذلك يودي الى احتياج الى غسل ذلك ولا يزول الا بالاعرف ولذلك فلا بد لمن ذلك حاله **(قوله مع زوال طعمه)** متعلق بطهر **(قوله ولو عسر)** أي زوال الطعم أي هذا اذا لم يعسر بل ولو عسر **(قوله في شرط زواله)** أي يتصور الوصول الى معرفة زوال طعم النجاسة وبقائه وان لا يجوز ذواتها بان تكون في القوام دميثة او تتحقق او غلب على الثوب زواله فجاز له ذوق الخل استظهارا لاجل

فيجب غسلهما الا اذا ضاق الوقت عن غسلهما معا او لم يصح من الماء الا ما يغسل احدهما فيتحري حيث ذكراه احدهما لينفصله ان اتسع الوقت له (بخلاف ثوبه) المنفصلين تعيب النجاسة احدهما ولم يعلم عينه (فيتحري) أي يجتهد في تمييز الطاهر بعلامة يستند اليها بصلية به وترك الثاني او غسله ان اتسع الوقت للتحري والاصل باي واحد منهما لانه كالمبرزان لم يمكن تحري تعين غسلهما او احدهما للصلاة بان اتسع الوقت (طهور) متعلق بغسله (منفصل) من محل النجس (كذلك) أي طهورا ولا يضر تغيره بالاوساخ على المعتد خلافا لظاهر المصنف فلو قال منفصل طاهر لحسن (ولا يلزم عصره) ولا عسره الا ان يتوقف التطهير عليه ويطهر محل النجس بغسله (مع زوال طعمه) أي النجس من المحل ولو عسر لان بقا الطعم دليل على تمكن النجاسة من المحل فيشترط زواله

ان يطلع على حقيقة الحال او وقع وزل واركتب النجى وذاقها واما اذا شئت في زوالها فهل يجوز له ذوقها ام لا قولان والظاهر الثاني ومن ذوق النجاسة بناء على ان التلخيط باحرام والمعتد الكراهة كما تقدم كذا في شرحنا **(قوله لا يشترط زوال اللون)** مع حصر (اي بل يقتصر على ذوق الثوب لاقى الفساقولا يجب اشتان ونحوه) كافي ح ولا تسخين الماء كافي صيق لاجل زوال اللون النجاسة او يوجبها المتعسر من التزويج ذلك لظاهر الماهل لانه يخص معقونه كمال شيئا **(قوله بأحد أو صاف النجاسة)** (اي ولو كان زوال ذلك الوصف من الماهل متعسر او هذا انكته اياه بهذه المسئلة بعد قوله متفصل كذلك المعنى عنه لكن هذه المسئلة يستغنى عنها بقوله وحكمه كغيره **(قوله وسالت)** اي الصلة وقوله في سائر الوصف من ثوب او جسد **(قوله من مضاف)** اي او لم يزل عنها بطعام يتقل او بما هو ودون حقه فانه يتنجس ملاق محلها قول واحد اذا علمت هذا فمن الاول المصنف ان يقول وان زال عين النجاسة بظاهر لم يتنجس ملاق محلها لان غير المطلق يصدق بالطعام والنجس والنتجس مع ان ملاق محل النجاسة المراتب المذكور يتنجس اتفاقا **(قوله على المذهب)** اي هو قول ابن ابي زيد ومقابلة ما قلناه ح عن القابسي انه يتنجس ملاق محلها **(قوله وهو عرض)** قال بن فيه تقرر اذا العرض شيء موجود يقوم بعمل موصوف ولا يقوم بنفسه والحكم احرم باعتباري كذا كرام بن عرض وهو غيره الامر والاعتبارية ليست موجودة وحديث فلا تسمى اعراضا فالاول ان يقول وهو وصف لا يتقل **(قوله قد يتنجس بمجرد الملاقة)** اي بمجرد ملاقاته النجاسة التي ازيلت عنها بعد في كلامه للتحقيق **(قوله فالباقى يتنجس)** اي فالباقى من ذلك المضاف الى المصل قد تنجس اي وحديثه يقتضاه ان اذا لاقى محل المبلول جافا او لاقى محل الجاف شيء مبلول انه يتنجس بمجرد الملاقة **(قوله فالاولى التعليل)** اي لتلويح عدم نجاسة الملاق للمحل بالبناء على ما في التعليل الذي علوا به من انه لم يبق الا الحكم وهو عرض لا يتقل فليس يولى لمذكره الشارح من الاعتراض **(تنبيه)** ليس من زوال النجاسة جفاف المبلول بكتوب وحديثه اذا لاقى محل مبلولا نجسه ثم لا يضر الطعام ايا بس كافي صيق وارضاء بن خلافا لما هوه شبهت به شيئا قلناه في المص **(قوله على الراجح)** بمقابلة قول القابسي باعادة الاستنجاء وغسل الثوب **(قوله اي النجاسة)** يعني غير نجاسة الطريق اخترازا عن نجاسة الطريق فانه اذا شئت اصابها الوطن ذلك فلنا غير قوى وقد خفيت حينها فانه لا شيء عليه كانه ابن عرفة **(قوله وجب نضجه)** اي لاجل قطع الوسوسة لانه اذا وجد بعد ذلك فلا يمكن ان يكون من النضج خطئ من نفسه وقيل ان النضج تعبدي اذ هو تكثير النجاسة لا تحليل لها **(قوله ومثله)** اي مثل الشافى وجوب النضج **(قوله فان قوى)** اي ظن الاساقفة بواى اذا تحقق الاساقفة بالماضى انه يصيب الفصل في حالتين ما اذا تحقق الاساقفة او ظننا انقوى او يصيب النضج في حالتين ما اذا شئت في الاساقفة بظننا ضيقا والحال انما هو حوى فوهم الاساقفة لا يجب فيها شيء **(قوله كالفضل)** تشبيه لتكميل الحكم للافادة حكم عقل عنه وهو راجع للوجوب والاعادة اي وجب نضجه وجوبا كوجوب الفصل فيكون وجوب النضج مع الذكر والقدرة واعادة الاعادة كالاعادة في ترك الفصل فهي ابداء مع الذكر والقدرة في الوقت مع العجز والنياس **(قوله في الوقت)** اي وهو في الظهرين للاستمرار في العشاءين فيقصر في الصبح لطلوع الشمس **(قوله والقول بالوجوب)** اي وجوب النضج **(قوله اشهر من القول بالسنة)** اي بسنته اي واشهر من القول باستحبابه لان النضج فيه ثلاثة اقوال ولاجل كون القول بوجوب النضج اشهر من القول بسنته لم يذكر المصنف هنا القول بسنته كذا فيهما معاني الفصل **(قوله لورود الامر من الشارع بالنضج)** فيه ان الامر المذكور محتمل للوجوب والسنة فاقول الشارح واعماله كذا في القول بالسنة هنا كذا كره في العمل لكونه ترح عنده تنهير القول بالوجوب في النضج لكان احسن ثم ان ما ذكره الشارح من ان من ترك النضج وصلى اعاد كعادة تارك غسل النجاسة المحققة في التضميل المذكور وقول ابن حبيب وهو ضعيف والمعتد بما قلناه ابن

من القول بالسنة هنا لورود الامر من الشارع بالنضج (وهو)

(مطلب) عدم اشتراط زوال اللون والريح المتعسر بن

القسام وسعوتون وعيسى ان من ترك النضج وصلى بعدى الوقت فقط مطلقا لحقه امره قال بن ويمكن تخشية كلام المصنف على هذا القول يجعل التثنية في مطلق الامادة لا تلامحى يكون ما شاع على كلام ابن حبيب وقال القزوينى اشبه بان نافع وابن الماسخون لا اعادة عليه اصلا ونقطة النضج لم يقل احد باعادة التامى ايدا كقول بن بن ترك غسل النجاسة وذلك لان عندنا قول لا لا فى القرح وجوب ان التامى نجاسة مطلقا ولو مع التسليم بن بن ماسخا اعادة على هذا القول ولم يقل احد وجوب النضج مطلقا بل قيل انما واجب مع الذكروا القدرة وقيل ان حصة مطلقا وقيل باستصحابه صرح به عبد الوهاب فى العروة فاستحسنه الاغمى كما فى المواظ (قوله اى النضج) بنى مطلقا سواء كان الثوب او جسدا او ارض (قوله باليد) اى او اقم بعد ان القما فيه من البصاق (قوله بلانية) متعلق بقوله وجب نضجه وجله مضطجعا لا من قوله رش لا نوصفه بقوله باليد وقوله انه يقتضى ان قوله بلانية من حقيقة النضج وليس كذلك (قوله اى الرد على من قال بفقر اليها) وذلك لظهور التبديله اذ هو كثيرا للنجاسة لا تحليل لما قد اصرنا به الشارع ولم يقل لمسكته (قوله لان شلتنى نجاسة المصيب) عطف على قوله وان شلتنى فاصابها الثوب وجب نضجه وما ذكره المصنف من عدم وجوب النضج والصل فى هذه الصورة هو المشهور من المذهب ومقابلها لابن نافع من وجوب النضج وهما ابن عرفة وروايتا بن القاسم (قوله اوشلتنيها) ما ذكره من عدم وجوب الصل والنضج فى هذه الصورة فهو باق لان الشلتا تتركب من وجهين ضعف امره (قوله فيجب نضجه) اى هو ظاهر المذهب عند ابن شاس والمذهب عند المازرى والاصح عند ابن الحبيب (قوله لانه لا يفسد) اى لان الجسد لا يفسد بالصل اى ولان النضج على خلاف القياس يقتصر فيه على ما ورد وهو الحصر والصل والنضج (قوله وهو المعتد) قال ابن عرفة انه المشهور وجعل ابن رشد المذهب وسكت المصنف كالشارح عن القصة بحث فى اصابة النجاسة لما قال ابن باجى وقد اختلف فى البقعة فقال ابن جاعة لا يكتفى النضج فيها اتفاقا بل يجب غسلها ليسرى الى انتقال الى الحق ونحوه لابن عبد السلام وقال ابو عبد الله السلى ظاهر للقدرة ثبوت النضج فيها وشله فى قواعد صياض والقولان حكاهما ابن عرفة وسدس الاول والمراد بالبقعة الارض وما انفرش فكالتوب وسبق ان الشلتا لانه فى المعلومات وكذلك نجاسة الطرقات كما تقدم عن ابن عرفة (قوله نفسه) ذكر فى المجمع ان يجب الصل على الراجح لا النضج اذ شلتنى بقاء النجاسة وزوالها فلم يلاقى ما شلتنى فى قائمها فيه قبل غسله بنضج من الرطوبة على ما استظهره ح اه وذلك كالتحقق بنجاسة المصيب ثوب وشلتنى فى اثارها بعد ان شرع فى غسلها لم يذهب ثوب آخرها بل يذهب ثوب الاول المشكوك فى بقاء النجاسة بها يجب غسلها على الراجح واما الثانية فتشكوك فى اصابة النجاسة لها فيجب نضجها على ما استظهره ح واستظهره غيره اتهام من قيل الشلتنى بنجاسة المصيب لان الليل الذى فى الثوب الاول مشكوك فى نجاسته والثوب الثانى مشكوك فى نجاسته مصيبه وحينئذ فلا يجب شىء قال بن وهو ظاهر اه (قوله واذا اشتهى ظهوره بمتنجس) كالتوكل عند جلة من الاولاتى تغير بعضها بغير طهر طهر فيها وبعضها بغير ثياب تنجس واشتبهت هذه بهذه وقوله او تنجس اى كالتوكل عند جلة من الاولاتى بعضها ظهوره وبعضها بول مقطوع الرافعة موافق للمطلق فى اوصافه واشتبهت هذه بهذه وما علم ان المسئلة الاولى الخلاف فيها منصوب وما الثانية اعنى ما اذا اشتهى الظهور بالنجس فلا تنجس فيها غير ان القاضي عبد الوهاب يخرجها على الاولى وادى اه لا فرق بينهما وقوله ابن عمر فى الطرطوشى وحاصل المسئلة انه اذا كان عندك ثلاث اوان نجاسة او متنجسة واثنان ظهورا واشتبهت هذه بهذه فانه يتوضأ ثلاث وضوءات من ثلاث اوان عدد الاولاتى النجاسة ويتوضأ وضوءا واحدا من اثنان وصلى بكل وضوء مصلاة وحينئذ تبرأتم (قوله اى التمس الخ) اشار بذلك الى ان المصنف اطلق الاشتباه واراد الاتباس يجوز ان الاشتباه معه دليل والاتباس لا دليل معه (قوله صلى بعد النجس وزيادة اياه) كلامه يصدق بما اذاجع الاضية ثم صلى بعد ذلك وليس بمراد فكان

اى النضج (رش باليد) او المطر رشه واحدة ولو لم يتحقق عمومها وادقوله (بلانية) مع الاستثناء عنه بقوله ويطهر على النجس بلانية لثابتهم ان النضج لكونه تعبدا يفقر اليها او الرد على من قال بفقر اليها (لان) تحقق الاصابة (وشلتنى نجاسة المصيب او شلتنى قهوما) اى فى الاصابة والنجاسة فلا غسل ولا نضج لان الاصل الطهارة وعدم الاصابة (و) فى جواب (هل الجسد كالتوب) اذ شلتنى فاصابها له فيجب نضجه (او) ليس كالتوب بل (يجب غسله) لانه لا يفسد بخلاف الثوب وهو المعتد (خلاف اذا اشتبه اى التمس ما طهره بمتنجس او تنجس) كقول موافق له فى اوصافه (صلى) مراد بالظهير صلوات (بعد) او اى (النجس) او المتنجس (وزيادة اياه)

بشيء له الاحتراز من ذلك بأن يقول عقب ما ذكره كل صلاة وضوء كما أشار ذلك الشارع وقوله صلى بعدد  
 النجس أي حقيقة أو حكماً لأنه إذا كان عند ما تان طهوران واثان طاهران واثان نجسان وانبت فانه  
 يصلى الطاهر من جهة النجس ويصلى خمساً كل صلاة وضوء **(قوله كل صلاة وضوء)** أي كل صلاة عقب  
 وضوء لاجل أن تكون النجاسة قاصرة على صلاتها وأما الوجع الأوضي ثم صلى بذلك لاجل أن الوضوء  
 بالطهور وقع قبل النجس فخطت الصلوات كلها النجاسة إن قلت إن فيه غير جازمه لعله أنه لا يكتفى بحاصل  
 والثانية أن نوى ما الفرض كان فرضاً الأولي وأن نوى النقل لم يسقط عنه وأن نوى التفويض لم يصح لأنه  
 لا يقبل الله صلاة غير نية جازمه كذا أورده ابن رشد القضي على قولهم صلى بعدد النجس وزيادة أنه عقب  
 كل وضوء صلاة يجب بأنه محذور يجب الجميع غير ما عزم بالنية في كل كن نسي صلاة من النجس لا يدري عنها  
**(تنبيه)** قال ابن مسلمة ففسل ما صاحبه من الماء الأول بالماء الثاني ثم يتوضأ منه قال في الجواهر قال  
 الأصحاب وهو الأشبه بقول مالك واختاره ابن أبي ذر قال في التوضيع فإن لم يفسل ثلاثي عليه اه قال شب  
 لأن المقام مقام ضرورة مع خفة أمر النجاسة ولا يوجه بازائها بالوضوء الثاني ولورد مسح الرأس انتهى  
**(قوله ويبنى على الأكثران شلث فيه)** أي أنه يصلى الأكثر من الأولى النجسة إذا شلث في ذلك الأكثر فإذا  
 كان عند ستة أو أن وعلم أن أربعة منها من نوع واثان من نوع وشلث حل الأربعة من نوع النجس ومن  
 نوع الطهور وقامت بصلاتها من النجس ويصلى خمس صلوات بنجس وضوءت **(قوله وهذا أن أسع الوقت الخ)**  
 أشار الشارع إلى أن محل كونه يصلى بعدد النجس وزيادة أنه أن أسع الوقت ذلك والآخر كهاو تيمم وان  
 لا يجد طهوراً محققاً غير هذه الأولى والآخر كهاو وضوءاً بالطهور المحقق ثم إن ظاهر المصنف أنه يصلى بعدد  
 النجس وزيادة أن أسع وقت الأولى أو كثر وهو كذلك على المتمدن ومقاييمهم أفي التوضيع وإن عرفة  
 لأن القصار من التفصيل بين أن قل الأولى فتوضأ بعدد النجس وزيادة أن أسع وقت الأولى كالثلاثين  
 فتحري أو أحدها يتوضأ به أن أسع الوقت لتحري أو التيمم وإذا علمت أن هذا التفصيل مقابل اكلام  
 المصنف لمران فتدبرهم كلام المصنف بما ذكرنا من تكثير الأولى والآخرى فيه فلما نظر بن روح ومأفاه  
 المتمدن وإن العرب في تحري ما يتوضأ منه مطلقاً الأولى أو كثر وقيل يتركها ويقيم وتظاهر كلامهم  
 أنه لا يحتاج إلى أن يرقها قبل تيممه على القول به تقيلاً لوجودها منزلة العدم وتظاهر كلام الشافعية أنه  
 يرقها لتحقيق عدم الماء قال في التوضيع ولا وجه للتيمم وبعبارة محقق الطهارة وهو قادر على استعماله أي  
 بالحيطة كمالاً ثم أنه على ما مضى عليه المصنف من صلاته بعدد النجس وزيادة أنه لو اربق بعض الأولى  
 بحيث صار الباقي أقل من عدد النجس وزيادة أنه ما فانه يقيم على الصحيح كلفي ح قال شب ويجري  
 هذا أي هذا ذكره المصنف في صديقات التيمم على الطاهر لأن التيمم على النجس بعيد في الوقت على  
 التأويل الأولى ويستند فتحري أو أحدها **(قوله ويصلى صلاة واحدة ويبنى على الأكثران شلث)** أي أنه  
 يصلى الأكثر من الأولى الطاهرة إذا شلث في ذلك الأكثر كما إذا علم أن عدد أحد النوعين خمسة وعدد الآخر  
 أربعة مثلاً لا يدري ما الذي عدده خمسة وما الذي عدده أربعة فانه يتوضأ بعدد أكثرها وزيادة أن أسع وقت  
 صلاة واحدة **(قوله ويراق ذلك الماء تدبياً)** أي إذا كان يسير الماء فلهذا من كراهة استعمال الماء الذي وقع فيه  
 كلب مفيدة بما ذكرنا قللاً لما لا كثير فلا يكره استعماله وحيث لا يوجه لاراقه كذا قال طي وقوله  
 وراق بالرفع على أنه مستأقاً والنصب بأن مضرة عطفاً على المصدر وهو لا يقتضي المحبة بل الواو المطلق  
 الجمع وهو صحيح بل هو الأولى كما قال ابن مزيق خلاجه لمتنه **(قوله فوما)** أي قوله لا طعام وحوض **(قوله)**  
 تدبياً اعلم أن كون الفصل تدبياً هو المشهور وأما حكمه بكونه تدبياً للطهارة الكلب وانك لم يطلب الفصل في  
 التحري يروق إن تدب الفصل مطلقاً بعد زارة الكلب وقيل لنجاسته إلا أن الماء لم يعتبر قلنا بعدم وجوب  
 الفصل فلا يعتبر لوجب وعلى هذين القولين يلحق التحري بالكلب في تدب غسل الأمان من ولو غشه وعلى  
 القول الأول يجوز شرب ذلك الماء ولا ينبغي الوضوء إذا وجد غير المختلف في نجاسته وعلى القول

كل صلاة وضوء وضوء على  
 الأكثران شلث فيه وهذا  
 أن أسع الوقت والآخر  
 وتيمم ولم يجد طهوراً محققاً  
 غير هذه الأولى والآخر كها  
 وضوءاً وأما ما أشبه طهور  
 طاهر فانه يتوضأ بعدد  
 الطاهر وزيادة أن أسع وقت  
 صلاة واحدة ويبنى على  
 الأكثران شلث (وتدب  
 غسل أن أسع وقت ذلك  
 للماء تدبياً) (أما طعام)  
 فلا تدب غسله ولا راقته  
 بل يصرم لمأفاه من أضاة  
 المال إلا أن يرقه للكلب  
 أو بهيمة فلا يصرم (و لا  
 حوض) فلا تدب غسله  
 ولا راقاً فهما مفهومهما  
 أن الماء على التشر المشوش  
 (تدبياً)  
 (يجب التشر في ماء  
 النجاسة وزوالها  
 (مطلب) اشتباه معيدات  
 التيمم

مفعول لاجله غسل (سما) اى سبع مرات (سبب) ولوغ كلب حلقا ما دون اني المتخادم لا (لاغيره) اى لا غير الولوع كما لو ادخل رجله  
 او لسانه بلا تخير بل واسقط لسانه ٦٤ وحصل لا غير الكلب يتخزروفت التذب (عند قصد الاستعمال) لا يجوز الولوع

(بلانية) لانه بعد في الغير  
 كغسل الميت (ولا  
 قريب) بأن يجعل في  
 الأولى او الأخيرة او  
 احدها من رتب (ولا يتعد)  
 تذب الفسل (ولوغ كلب)  
 مرات (او كلاب) لانه  
 واحد قبل الفسل لتداخل  
 الاسباب كالاحداث  
 ولما انتهى الكلام على  
 حكم طهارة التلب شرع  
 يتكلم على طهارة الحدث  
 وهي مائة وثلاثة عشر  
 وكبرى وبها المائة الصغرى  
 فقال (فصل) يذكر فيه  
 احكام الوضوء من فرائض  
 وسنن وفضائل ولم يتكلم  
 على شروطه ومكروهاته  
 فأما شروطه فلا تامة  
 شروط وجوب صحة ما  
 وشروط وجوب قطع  
 وشروط صحة قطع فالاول  
 خمسة العقل وبلوغ الدعوة  
 والخلو من الحيض والنفاس  
 وعدم النوم والسهو  
 ووجوب ما يكتفى من الماء  
 المطلق والثاني خمسة دخول  
 الوقت والبلوغ وعدم  
 الاكراه على تركه  
 والقنطرة على الاستعمال  
 ونسب الناقض والثالث  
 ثلاثه الاسلام وعدم  
 الحائل وعدم المنافي وهو

بالنجاسة فلا يجوز شرب ولا الوضوء به كذا قرر شيخنا (قوله مفعول لاجله) اى فهو علة لقوله تذب اى ان  
 التذب التبع وهو من تعليل العام بالخاص لان التبع يطلب الشارع امر اخصا ليعن الحكمة في علمنا فالتبع  
 خاص بالخاص عن حكمه بخلاف التذب فانه اهم (قوله سبع مرات) اى ولا يعد منها الماء الذى ولغ فيه  
 الكلب (قوله ولو لغ كلب) تقدم ان الولوع ادخال يده في الما يتخزروفت لسانه فيه فلو لغ كلب اى في  
 الماء فلو لغ كلب الانا من غير ان يكون فيه ماله لا يستحب غسله كفى غش (قوله كما لو ادخل رجله او  
 لسانه) اى في الماء الذى في الاثاء (قوله يتخزروفت) اى وغيره من السباع فلا يستحب غسل الاثاء ولو لغ فيه  
 (قوله وقت التذب) اى تذب فسل الاثاء الملولوغ فيه (قوله عند قصد الاستعمال) اى ذلك الاثاء وهذا هو  
 المشهور وعرضا من عرفة كذا كثر ولو لم يبعده الحلق وقيل يؤمر بالعسل بقوله الولوع ثم ان ظاهر كلام  
 المصنف انه اذا قصد في اول النهار استعماله في آخره انه يندب الفسل في اول النهار مع انه لا يندب الفسل الا  
 عند التوجه للاستعمال فلا بد من تقدير في كلامه اى عند قصد التوجه للاستعمال (قوله بلانية) متعلق  
 بمحذوف اى ويكون الفسل بلانية لا بالفسل المذكور والاختصاص المستحب العسل مع عدم النية وليس  
 كذلك (قوله ولا قريب) اى لان التريب لم يثبت في كل الروايات وانما ثبت في بعضها وذلك البعض الذى  
 ثبت فيه وقع فيه اضطراب وكما لا يحتاج لنية ولا تريبه لا يحتاج ايضا لذلك لان ذلك الفسل ليس لازمة  
 شئ محسوس كفى ح بل زوال النجاسة بذلك كفى كفى (قوله لتداخل الاسباب) اى موجبات  
 الاسباب وقوله كالاحداث اى كسل داخل موجبات الاحداث فبغ الميم (قوله طهارة الحدث) اراد  
 بالطهارة هنا التطهير اى دفع مانع الحدث لان الطهارة كاطلاق على الصفة المحكية مطلق على التطهير كفى  
 (قوله صغرى الخ) اى وكل منهما اما صغرى اى متعلقة ببعض الاعضاء اما كبرى اى متعلقة بجميع البدن  
 (قوله وبها المائة الصغرى) اى المتعلقة ببعض البدن (فصل) يذكر فيه احكام الوضوء  
 (قوله تيمر وجوب صحة) اى شروط يتوقف عليها الوجوب والصحة معا (قوله وعدم النوم والسهو)  
 هما شرط واحد وكذا الخلو من الحيض والنفاس واعلم ان عدمه عدم النوم وعدم السهو وعدم الاكراه  
 والخلو من الحيض والنفاس شروطا متخالف لما عليه اهل الاصول من ان الشرط لا يكون الا وجودا بقصد  
 تسمع الفقهاء في اطلاقهم على عدم المانع شرطا قال القرافي واعلم ان عدم المانع شرط حقيقة لما يلزم  
 عليه من اجتماع التقيضين فبما اذا شككتا في طريان المانع لان الشك في احد التقيضين وجب شك في التقيض  
 الآخر فلو شك في وجوده شك في الآخر فلو شك في عدم كونه فيها وحينئذ الشك في وجود المانع شك في عدمه  
 وعدمه شرط فتكون قد شككتا في الشرط ايضا فلو جتمع الشك في المانع والشك في الشرط والشك في  
 الشرط الذى هو عدم المانع يقتضى عدم تريب الحكم والشك في المانع يقتضى تريبه وترتب الحكم وعدم  
 تريبه جع بين التقيضين (قوله والقنطرة على الاستعمال) اى على استعمال الماء (قوله وثبوت الناقض) اى  
 ازالة الشك فيه والمراد بثبوت صحة ما قلناه وكلامه محذوف او مع ما عطف كما قلنا (قوله يجعل الصعيد مكان  
 الماء الكافي) اى يجعل وجود الصعيد مكان وجود ما يكتفى من الماء المطلق (قوله الا ان دخول الوقت فيه)  
 اى في التيمم من شروط الوجوب بالصحة معا اى وامان الوضوء بالصل من شروط الوجوب فقط فعلى  
 هذا شروط الوجوب بالنسبة للتيمم اربعة وشروط الوجوب والصحة معا ستة (قوله والمراد بالخ)  
 دفع هذا ما يقال ان شرط الوجوب ما تمع بيبه الذمة ولا يجب على المكلف تخصيصه وشرط  
 الصحة ما تمع بالذمة ويجب على المكلف تخصيصه وحينئذ فلا يتأتى ان يكون شئ واحد شرطان  
 الوجوب والصحة معا لتناقض وحاصل ما يجب به الشارع ان الشرط اذا كان للوجوب

والصحة

التناقض حال الفعل والنفس كالوضوء في الاقسام الثلاثة وكذا التيمم يجعل الصعيد مكان الماء الكافي الا ان  
 دخول الوقت في شروط الوجوب والصحة والمراد بشرط الوجوب بالصحة ما تمع بيبه عليه وجوب الوضوء

مشرقة والوضوء بضم الواو القفل و بفتحها الماء على المعروف لغة ٦٥ وحكى الضم والفتح فهما وهل هو اسم الماء المطبق مطلقا أو بعد كونه معدا للوضوء أو بعد كونه مستعمل فيه والمصنف ذكرها سبعة قطع وقدم الأربعة المجمع عليها وأخرها اختلف فيها الأولى واشترط غسل الوجه وحده

والصحة ما يفسر عا توقف عليه الوجوب والصحة معا وتفسير شرط الوجوب بشرط الصحة عما قلنا أما هو عندنا فذكر كل واحد عن الآخر (قوله مثلا) أى أو الفسل أو التيمم (قوله فرائض الوضوء) أعترض بأن فرائض جمع ثثة وهو العشرة فثبوت جمع فرائض الوضوء مسبوحة واجب بأنه استعمال جمع الكثرة فى القلة مجازا أو أنه عبر بجمع الكثرة نظرا إلى أن مبداه من ثلاثة إلى ما لا نهاية كذا قيل وقد يقال لا داعى لذلك ولا إشكال أصلا فإن فعله ليس له جمع فلهذا لم يجمع فلهذا لم يجمع الكثرة عن جمع القلة وبالعكس قال فى الخلاصة وبعض ذى بكرة وتضعافى \* كاربيل والعكس جاء كالصلى

(قوله جمع فريضة) أى على خلاف القياس لما ذكره المرادى وغيره من أن شرط جمع فريضة على فاعل أن لا تكون بمعنى مفردة فلا يجمع عليه نحو جى بمفردة وان جمع ذبيحة على ذبايح وفريضة على فرائض شاذ اه بن وقوله جمع فريضة أى يصح أن يكون جمع فرض شذوذا لأن فعلا وإن لم يجمع على أفعال قياسا يجمع عليه شذوذا (قوله فيها) أى فى الماء وفى القفل (قوله وهل هو) أى الوضوء بالفتح (قوله مطلقا) أى سواء كان معدا للوضوء كالماء المضافات والنفقات أو كان غير معد له كالماء البحر والسواء مكان مستعمل فى الوضوء بالفتح لا وما صلاحه بمحتمل احتمالات ثلاثة فليست أقوالا (قوله والمصنف ذكرها) أى ذكر فرائض الوضوء (قوله بسبعة) أى بوحى غسل الوجه واليدين للمرقتين ومسح جميع الرأس وغسل الرجلين فهذا الأربعة متفق على فرضيتها ويجمع عليها والتية والقور والتك وهذه الثلاثة مختلف فى فرضيتها بين المهتدين بأرباب المذاهب (قوله المجمع عليها) أى على فرضيتها بتوحيها بنص القرآن (قوله إلى آخره) أى حق من لايته أن كان فى الخلد (قوله أو اللحية) أى حق من له لحية (قوله غسل ما بين الخ) الفسل هو امرأ اليدى العضوة قارن الماء وضيقه على المشهور ولا يشترط فيه قل الماء ولو كان ذلك الفعل مجزئا عن مسح الرأس نظرا لعمال كذا كرم شيخنا فى الحاشية بخلاف المسح (١) فلا يبقيه من نقل الماء على المشهور لضعفه ولو كان ذلك المسح ثانياً عن غسل مفرد نظر لعمال ولأن هذا أضف من المسح الفريضة (قوله فكلامه على حذف مضاف) أعماحيج لذلك لاجل إخراج شعر الصدغين والياض الذى فوق الودين فهما إذا خلا فى كلامه يقتضى أنهما من الوجه وأنه يجب غسلهما معهما وليس كذلك (قوله فخرج) أى بتقدير هذا المضاف (قوله لانهما من الرأس) أى بوجئذ فيمسحان معهما (قوله فهو من الوجه) أى بوجئذ فيفضل معه (قوله فيجب غسله على الأرجح) علم منه أن الياض الذى فوق الودين من الوجه باخلاق وكذا ما كان تحته على المشهور خلافاً لمن قال أنه لا يفضل ولا يمسح مع الرأس وأما الياض الذى فوقه فهو من الرأس كشعر الصدغين وأما الودين فليس من الوجه ولا من الرأس (قوله وغسل ما بين منات الخ) أشار إلى هذا الحل إلى أن قول المصنف ومنات عطف على الأذنين (قوله ومنتهى الذنن) فيه أنه إن أراد بمنتهاى الجزء الأخير من خروج الجزء الأخير من الوجه وإن أراد بمنتهاى الإتهام فهو امرأ اعتبارى لا يصلح أن يكون غاية واجب بانناختار أن المراد بمنتهاى الإتهام لكن زبدى انتهاء ما صلى الجزء الأخير من الفراغ كذا فى رشيته (قوله يجمع للحين) تنبيه على وحاصله أن شبه الخلد السفلى قطعتا كل منهما يقال لهما لى ومحمل اجتماعهما هو الذنن (قوله فى نى الخلد) أى بالنسبة لنى الخلد (قوله ومنتهى ظاهر اللحية) أعما إلى المصنف بظاهره فاما لما توهم أنه يفضل ظاهر اللحية فهو ما كان من جهة الوجه وباطنه هو ما سفلها مع أنه لا يطالب بغسل أسفلها (قوله وحتى كسر هاءى المفرد) أى وإتا التى فهو بفتح اللام لا غير هذا ظاهره وعبرارة خش وحكى كسر هاءى المفرد والثنية كما تأمل (قوله وهو ذنن الخلد) الضمير راجع لما ذكر من اللحية وقضى على

(٩ - سوى أول) اللحية تنبيه على بفتح اللام وحتى كسر هاءى المفرد وهو ذنن الخلد الأسفل بتقدير منتهى يدخل الذنن وظاهر اللحية لانهما من الوجه فيجب غسلهما والمراد بغسل ظاهرها امرأ بالذليل مع الماء وتجربكها وهذا التصريح بخلاف التخليل إلا فى فأنه يصلح للمالبشرة (مطلب) فرائض الوضوء (١) (مطلب) اشتراط قل الماء المسح



ولا بد من ادخال جزء من الراس لانه مما لا يتم الواجب الا به وخرج بقوله المعتاد الاصلح والا نزع فلا يجب عليه ان يتهى الى منابت  
شعره بل يقتصر على الجبهة الا قد لما تيمم الواجب الا تم فانه يدخل في الفصل ما نزل من المعتاد ويتهى الى محل المعتاد وقد ما تيمم به  
الواجب علما كان في الوجه مواضع ٦٦ فيكون الماء منه عليها وان كانت داخلة فيه جريا على عادتهم قوله (في غسل الوتر) يتم

الواد والمثناة القوية  
وهي الحائلي بن طاقتي  
الاعب (واسار برجهت)  
اي خطوطها جمع أسرة  
واحدة سرار كرام او  
جمع اسرار كاعتاب واحدة  
سرر كعب فأسار يرجع  
الجمع على كل حال والجبهة  
ما ارتفع عن الحاجبين  
الى مبدأ الراس فتشمل  
الجبين واما الجبهة في  
الوجود فهي مستدير  
ما بين الحاجبين الى  
الناسية فلا تشمل  
الجبين (ونظاره شقته)  
وهو ما ظهر عند انطباقهما  
انطباقا طبعيا في غسل  
ما ذكر (بتخليل) اي  
مع تخليل (شعر) من  
طية الوجه ابواب اشار  
او عقيقة او عذب (ظهر  
البشرة) اي الجلدة  
(تحت) في مجلس الخطابة  
والتخليل ايصال الماء  
للشرة وخرج بظهور  
البشرة تحت وهو الخفيف  
الكثيف فلا يجزئ بل  
يكوه على ظاهرها (لا)  
يصل (جرابري) باثر (او)  
موضعا (خلق فائرا)  
ان لم يمكن ذلك والا  
وبخسله ولا بد من

عظم الخنثى الاسفل (قوله ولا بد) اي في غسل الوجه من ادخال جزء من الراس اي كانه لا بد في مسح  
الرأس من مسح جزء من الوجه فليس على المشهور فرض بطل وبمعنى الاصل الذي بين الوجه والرأس  
فانه غسل وبمعنى لاجل تمام كل من غسل الوجه ومسح الرأس (قوله لانه مما لا يتم الواجب الا به) اي  
ومما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وحصل وجوب مستقل او وجوب الواجب الذي يتم به قولان (قوله  
الاصح) الصلح هو خلوات الناصية من الشعر والناصية مقدم الرأس فلا تدخل في الوجه (قوله ولا نزع) هو  
الذي له نزعان فتحتين اي باضان يكتفان بالناصية فكما لا تدخل ناصية الاصغر في الوجه لا يدخل فيه  
الباضان المكتفان بالناصية كالنزع (قوله والا نغم) اي يخرج من حد الوجه بقيد المعتاد الاغم  
فلا يعتبر غمره نهاية بل يدخل غمره النازل عن المعتاد في الفصل (قوله وان كانت داخلة فيه) اي في  
الوجه اي في تحديده الذي ذكره (قوله او جمع اسرار) اي اوان اسار يرجع اسرار (قوله على كل  
حال) اي لانه على الحال الاول سرار كرام يجمع على أسرة واسرة يجمع على اسار بر وعلى الثاني سرر كعب  
يجمع على اسرار واسرار يجمع على اسار بر (قوله والجبهة) اي هنا (قوله وتشمل الجبين) اي هو ما جاتا  
الرأس (قوله الى الناصية) اي مقدم الرأس (قوله فلا تشمل الجبين) اي ويحتذا اذا جعل على واحد  
منهما الجبهة (قوله انطباقا طبعيا) اي من غير تكلف (قوله بتخليل شعر) متعلق بغسل والياء اعني  
مع كاشا ذلك الشارح (قوله ايصال الماء للبشرة) اي للجلدة الثابتة في الشعر اي وليس المراد ايصال  
الماء لظاهر الشعر فقط (قوله وهو) اي الذي تلهو البشرة تحت الشعر الخفيف (قوله الكثيف) هو  
بالرفع فاعل خرج (قوله بل يكوه) اي لم يأت ذلك من التعقيم (قوله على ظاهرها) اي هو الراس اجمع خلافا لمن  
قال بحدب تخليلها بل قال بوجوب تخليله واعلم ان المرأة كل رجل في وجوب تخليل الخفيف وفي الاقوال  
الثلاثة في الكثيف كقول شيخنا (قوله لاجرا برئ) عطف على الوتر كاشا ان ذلك الشارح في الحل  
ويصح طهقه في محل ما من قوله غسل ما بين الاذن لأن غسل مصدر مضاف لقوله (قوله او موضعا خلق  
فائرا) اعما قد اوضح موضعا اشار الى ان جلة خلق سفة مخدوف معطوف على محض لا فلا يقتضيه  
ظاهر المصنف من ان خلق عطف على برئ فيفيد ان الجرح خلق فائرا هو فاسد وقوله فائرا حال من نائب  
فاعل خلق وحذف منه من قوله برئ فهو من الخدوف من الاول لانه الثاني عليه وليس حال من نائب فاعل  
برئ وخلق لانه مفرد ولانه يلزم عليه تسليط عاملين على معمول واحد ولا من باب التنازع في الحال كقول  
لامتناع التنازع فيها لاكتشافه الاضمار في العامل المهمل والضمير لا يكون حال الا ولم يقر به ولم يترك  
الحال تنافيا (قوله ان لم يمكن الخ) حاصله ان الجرح اذ برئ فائرا او كنتك الموضع الذي خلق فائرا لا يجب  
غسله بغيره سبب الماء فيه وذلك حيث كان لا يمكن ذلك وان كان لا بد من سبب الماء فيه بدون ذلك حيث  
امكن سبه في حال لم يمكن سبب الماء فيه فلا يجب سبب ذلك وانما اذا كان يمكن ذلك لانه واسع وجب  
سبب الماء فيه وذلك (تيمم) يجب على المتوضئ في حال غسل وجهه اذا التيمم بغيره من القدي فان  
وجد شيئا من القدي بغيره بدو وضوءه او يمكن حذوه لطلو الزمان حمل على الطر بان حيث امر به على  
محله من غسل وجهه (قوله وغسل يديه) اي لسنه والاجماع وان صدقت الاية بيد واحدة اذا من  
مقابلة الجمع بالجمع اطرب شب (قوله لان المتكئ يرتفع الخ) اي لان المتكئ والمستند عليه يرتفع الخ  
وقوله اذا اخذ براسته راسه اي اذا وضع راسه في راحته (قوله اما غسل الدين) اي ان كان المعصم باقيا

ايصال الماء اليه ان امكن وسواء كان ذلك في الوجه او غيره القريضة الثانية غسل الدين الى المرفقين واليه اشار على  
بقوله (و) غسل (يديه بمرقبة) اي معهما تيمم مرفق بكسر الميم وقع الفاء آخر عظم النزاع التصل بالعضد يسمى بذلك لان المتكئ  
يرتفع باذا اخذ راحته راسه (وبية) بالجر عطف على يديه فاقترض اما غسل الدين او غسل بية (معصم قطع) المعصم  
١ (مطلب) تخليل الشعر

وهو في الأصل موضع السوار ومراده به البدل المرفق ولا مفهوم لمصم ولا القطع بل محل عضو سقط بشبه يتعلق بالحكم بالقيح فغسلا  
ومسحا (ككف) خلقت (عنكب) بفتح الميم وكسر الكاف جميع الضد والكف ولم يكن له سواها فيجب غسلها فان كان له يد  
سواها فلا يجب غسل الكف الا اذا ثبت في محل القرض او في غيره وكان لها ٦٧ مرفق فتصل للمرفق لان لها محل فتدغم

اليد الاصلية فان لم يكن  
لها مرفق فلا غسل مالم  
تصل لمحل القرض فان  
وصلت فصل ما وصل

الى مجازاة المرفق كما

استظهره بعضهم وقال

في الرجل الزائدة ما قيل

في اليد وينزل الكعب

منزلة المرفق بتخيل

اصابعه متعلق بفصل

والباقي مع اى وجوبا

ويحافظ على عقد الاصابع

باطنوا ظاهرا بان يمسى

اصابعه وصل رؤس

الاصابع بان يجصعها

وبكها بوسط الكعب

(لإزالة) عطف على

تخيل اى لامع اجالة

اى تحريك فيأمنه

المانون فيه اى جنبه

فيشمل المتعدد كما لو

على حاله لم يقطع منه شيء (قوله وهو) اى المصم في الأصل موضع السوار اى من الفراغ (قوله ومراده به  
اليد) اى الفراغ بتمامه (فيمنه) (١) يلزم الاطلاع اجرة من يطهره فان لم يجد فصل المانكة قاله في المني  
(قوله ككف عنكب) اى كالجيب غسل كف خلقت عنكب (قوله الا اذا ثبت في محل القرض) اى  
اى كان لها مرفق لا (قوله ولكن لها مرفق) اى سواها وصلت لمحل القرض والا (قوله فان لم يكن  
لها مرفق) اى او لحال انها ثبتت في غير محل القرض (قوله وقال في الرجل الزائدة ما قيل في اليد)  
اى فان ثبتت في محل القرض غسلت مطلقا وان ثبتت في غيره وكان لها كعب غسلت ايضا وان لم يكن  
لها كعب لم تغسل مالم تصل لمحل القرض فان وصلت له غسل منها ما حاذى محل القرض (فيمنه) من  
قيل ما ذكره الشارح فرع كلب سليمان بن الكعالة من تلامذة سمعون امرأة خلقت (٢) وجهين  
واربعة ايد فيجب عليها غسل كل واحد من كعاليها للاتحاد على الوطء اقرح (قوله متعلق بفصل) اى المقدر  
مع ربه اى يؤصل بدمه فضلا مصاحبا لتخيل اصابعه وهو شامل للاصابع الزائدة أحسن مما لم لا كذا في  
حاشية شيخنا (قوله اى وجوبا) ما ذكره من وجوب تقطيل اصابع اليد في الوضوء هو المشهور  
من المذهب بخلافه قال بالنسبة لتخيل اصابع الرجل في الأولى في تخيلها كفى ح عن الجزو على اى  
عمران ان يكون من ظاهر الاصابع لا ما يمكن لامن باطنها واما قول بعضهم لا من باطنها تشيك وهو  
مكروه فيه نظر لان التشديد إنما يكره في الصلاة لا في الوضوء كما قاله ح عن صاحب الجمع خلاف  
اصابع الرجل فان الأولى تخيلها من اسفلها والتخيل في كل غسلة من الغسلات الثلاث حتى تعد المرة  
غسلة كما قال شيخنا (قوله ويحافظ على عقد الاصابع) اى وجوبا ولا فرق بين العقد العلوي والوسطى  
والسفل (قوله وصل رؤس الاصابع) عطف على عقد الاصابع اى يحافظ على رؤس الاصابع ويعنى  
عن الوضوء التى تحت الظفار فلا يجب ازالة ما لم يتفاحش (قوله المانون فيه) اشار الى ان الاضامة  
في خاتمة العهد (قوله فان زعمه) اى بعد الوضوء (قوله ان لم يكن الخ) اى فان نلن ان الماء وصل  
تحتة فلا يؤمر به بصل ماضته (قوله والفصل كوضوء) اى غلابيب (٣) فيه تحريك الخاتم المانون فيه  
ولو ضيقا لا يصل الماء ماضته واذا زعمه بعد الفصل وجب غسل ماضته ان لم يكن ان الماء وصل تحتة والا  
فلا يؤمر به بصل ماضته بعد زعمه \* واعلم ان مثل الخاتم في حق المراما كان مباحا لمن غيره كما سار  
وحدائد غلابيب عليها باه واسما وضيقا لا في الوضوء ولا في الفصل ويجب عليها اذا زعمته غسل  
ماضته ان كان ضيقا لم تلتن وصول الماء ماضته والا فلا يجب (قوله وقض غيره) المراد بقضه قله  
من محل بحيث يمكن فصل ما كان تحتة (قوله فيجب زعمه ان كل حراما) المراد بزعمه قله من محل ولو لم  
يجزعه من الاصبع (قوله واجزأه تحريكه) اى تحريك الاصبع بان كان واسعا فذلك كاف كذا في  
باليد مجموعا لا على اخره فاما من زعمه ففى آخره ما ذكره الشارح من اجزاء تحريك محرم البس هو مفاد  
نقل ح وهو المرحول عليه كما قال شيخنا خلافا لقله عجم من لزوم زعمه واسعا كان وضيقا (قوله وكذا  
المكروه) اى يجب زعمه واجزاء تحريكه كذلك الاصبع بان كان واسعا (قوله ودخل في التبراخ) اى لان  
المراد وقض غير الخاتم المانون فيه وهذا صادق يكون ناعما غير ماذون فيه وهو يكونه غير تام اسلا لا تسمع  
والزفت وغيرهما كما مداد الجبر والعجين (قوله ومسح ما على الجمجمة) اى مسح ما استقر عليها تامها  
فلا يكفي مسح البعض (٤) على المشهور من المذهب سواء كان قليلا وكثيرا وقال اشهب يكفي مسح  
التصعد ويندب تجديد الماء مسح الراس ويكره بغيره كبال لحته ان وجد غيره والا فلا (قوله وهى)

تقام التحصن او الراس ودخل في العبر كل حال من مسح ورفعت غيرهما القرضه بالنسبة مسح جميع الراس والها اشار بقوله (ومسح  
ما على الجمجمة) وهى عظم الراس المشتمل على الدماغ من جلدا وشعر وهى من مناب شعر الراس المعتاد الى نرة القفا ودخل فيه اليافض  
الذى فوق وقضى الذين الذين فوق الاذنين (عظم صدقيه) اى مع عظمها ما بين يتيه الشعر وهو ما فوق العظم الثاني  
١ مطلب يلزم الاطلاع اجرة من يطهره ٢ مطلب من خلقت وجهين واوجه ايد ٣ مطلب لا يميل المانون فيه ٤ مطلب مسح الراس

واما العظم الثاني فهو من الوجه فلو قال شعر صدغيه كان اوضح (مع مسح) المسترخى من الشعر ولو طال جدا قطر الاسفل ولا ينقص  
شفره (اي مضفوره) (رجل او امرأة) ٦٨  
اي لا يجب بل ولا ينبغي ان يشتد بنفسه بخلاف الفسل واما ما شفر

بخصوص كثرة فيجب تقصه  
في وضوء وغسل واما الجليلين  
فلا يجب تقصه فيما الاان  
يشد (ويستلان) رجوا  
(بجها مفتحة) اي تحت  
الشعر (في رد المسح) حيث  
طال الشعر اذ لا يحصل  
التعميم الا بهذا الردوي طالب  
بالسنة بعد ذلك واما التقصير  
فيحصل التعميم من غير  
وتقارنته وليس كلامنا  
فيه (وغسله) اي اعلى  
الجبهة بدل مسحه (يجز)  
عن مسحه لا تسمع وز ياد  
وان كان لا يجوز ابتداء اي  
يكروه على الظاهر (د)  
القرينة الرابعة (غسل)  
وجلبه بكفيه الثاني (اي  
البارزين) (بعض الساقين)  
ثنية مفصل شفع الميم  
وكسر الصاد واحد مفصل  
الاعضاء وبالعكس اللسان  
والعروق بجمع مفصل الساق  
من القدم والعقب تقصه  
ويحافظ وجوبا عليهما  
(وتندب تخليل اساهما)  
يبدأ بضم الفيم ويخت  
باجها ميم بفتح السين  
ويختصر هامن اسفلها  
بسانيه (ولا بعد) محل  
الظفر او الشعر (من قلم)  
بتخفيف اللام وتشديد هاء  
(ظفروا وحلق راسه) بعد  
وضوءه لان حدثه قد ارتفع

(١) مطلب شفر الشعر في وضوء وغسل (٢) مسح غسل الرأس بدلا عن مسحه (٣) مسح قلم الظفر وحلق الشعر بعد والشعر  
الظاهر والظفر على شوكه كذلك (٤) الواجب هكذا في التسخ ولم يذكر ركبته مصححه

(وفى) وجوب إعادة  
 موضع (لحيته) وشاربه  
 إذا قلحها وسقطوا عنه  
 وهو الراجح (قولان) و  
 القريضة الخامسة (الذك)  
 وهو امر باليدعى العضو  
 ولو سب الماء قبل  
 بخافه وتبدل المقارنة  
 هنالكون الصل المشقة  
 والمراد باليدعها بالبن  
 الكعب على ما سطره  
 والذالك الصل وهو امر  
 العضو على القريضة  
 السادسة الموالاة على  
 أحد المشهورين واليهما  
 أشار بقوله (وهل الموالاة)  
 وهي فعله في زمن متصل  
 من غير تفریق **كثير**  
 لأن السب لا يضره وعب  
 عنها بالقور والتبشير  
 بالموالاة أولى لأنها تعيد  
 عدم التفریق بين الأعضاء  
 خاصة وهو المطلوب  
 والقور وبما قيد فله  
 أقل الوقت وأيضاً هو  
 السرعة في الفعل وكلاهما  
 ليس بمراد (وأجابه ان  
 ذكر وقودونى) ان  
 اراد الصلاة أو البقاء  
 على الطهارة ولا يتبدله  
 أى يكرهه أو يحرم

١ (مبحث) مير الماء

بالفلك

٢ (مبحث) الموالاة

والشعر وهو ضعيف مثل من قلم ظفروه في عدم الإعادة على المتعمد من خسر على شوكه بعد الوضوء بخلاف  
 زوال الخلق والجيرة لأن مسح الخلق بغير غسل مقصود بميله والجيرة مقصودة بالمسح فزوالها زوال  
 المقصود **(قوله)** وفي وجوب إعادة موضع (لحيته) أى ظر السرة الشعر المعمل وقذال وجبت غسل المخل  
**(قوله)** وعندهم أى وعدم وجوب الإعادة لأن الحديث قد ارتفع عن محلها فلا بد لإعادة نفسه وظاهر كلامهم  
 جريان الخلاف في غسل عمل اللحية سواء كانت خفيفة أو كثيفة وقد قال إن الخفيفة تغسل مرة واحدة البشارة  
 تغسل تحتها وأجيب بأنها سارة لثبنت الشعر وفيه ما مقبول لسريان الماء وانتقال المسام تأمل **(فتنه)**  
 يحرم على الرجل خلق لحيته أو شاربه يؤيد بفاعل ذاك ويوجب على المراتح قلحها على المتعمد وعلق الرأس  
 لا يتغير تركه إلا لمن عادتهم الخلق **(قوله)** (الفلك) هو واجب لنفسه ولو وصل الماطل بشرة على المشهور بناء  
 على دخولها في سمي الصل والكان مجرد إفاضة أو غمس أن قلت حيث كان الفلك داخل في سمي الصل  
 فغرضه الصل مغنية عنه فلا حاجة لذكره قلت ذكره لرد على المخالف القوي لاقبال أن واجب لأصل  
 الماء البشارة فإن وصل لم يدره ليجب بناء على أن إيصال الماء البشارة من غير ذلك سمي غسل كما قرر  
 شيخنا **(قوله)** وهو امر باليدعى العضو أى امر أن متوسطاً ولو لم تزل الأوساخ إلا أن تكون متجمدة فتكون  
 حالاً **(قوله)** ولو سب الماء أى هذا إذا كان امر باليدعها بالصبي بل ولو كان بعد الصبي قبل الخفاف  
 فلا يشترط كون الماء قابلاً بل يكفي بقاء الرطوبة كما هو ابن أبيزيد وهو المتعمد فلا يابى الحسن القابى  
 حيث قال لا بد من مقارنة امر باليدع الصب **(قوله)** (المشقة) هل قوله دون الصل أى فلا تدب المقارنة فيه  
 للمشقة **(قوله)** والمراد باليدعها أى فى باب الوضوء قوله بالبن الكعب أى لا يظهر ولا امر بغيره من الأعضاء  
 فعله هذا لا يخرج ذلك إحدى الرجليين بالآخرى في الوضوء ويجزئ في الصل وفى بن مائصة كتب الشيخ أبو  
 على حسن السنارى مائصة **(قوله)** أى باليدعها حالاً أو باطنها أو بالتراع أو بحرقه أو بصل إحدى الرجليين  
 الأخرى سلافة لتخصيص عجم ومن تبعه الفلك باطن الكعب وأخرج أبو على لما له بقوله الفلك أى ذلك  
 امر باليدعها يقوم مقامها ثم قال بعد وقول الفقهاء الفلك باليدع على الصل بخلاف عجم ومن تبعه اه  
**(قوله)** (امر بالعضو) أى سواء كان بدا أو غيرها كالرجل **(فتنه)** لا ضرورة الماء بسبب الفلك حيث  
 صم الماء الموضوعة (١) كونه مظهراً إلا أن تجسد الوسخ فالتى المبح **(قوله)** (وهى فعله) أى الوضوء **(قوله)** (من  
 (٢) غير تفریق كثير) أى من غير تفریق أصلاً ومع تفریق بغير **(قوله)** (لأن السب لا يضر) أى ما  
 قيد بالتفریق بالكثير لأن التفریق السب لا يضر مطلقاً هو كان أو جاز أو بعد الأمان مغاير النى بطل  
 حكمه وإذا لم يضر التفریق السب يكره أن كان عمداً على المتعمد السب لم يقدر بعدم الخفاف **(قوله)** لأنها تعيد  
 عدم التفریق الخ أى تعيد وجوب عدم التفریق بين الأعضاء **(قوله)** (بما قيد فعله) أى بما قيد وجوب  
 فعله أول الوقت وقوله أيضاً هو بالسرعة أى وجوب السرعة في الفعل وعدم اغتفار التفریق السب  
**(قوله)** (أن ذكر وقدر) أى ما أتى التامى والعجز فلا يجب الموالاة فى صحتها ولا يفتقر فى ناسب الرابطة لافاته  
 يضى مطلقاً أو الطال أم لا لكن التامى يضى فيه جديده وأما العجز فلا يحتاج لتجديده فهو ما ذكره المصنف  
 من التفرقة فى العجز بين القول وعدمه كالعامد بجهت السب وجوب بالقدرة فغير ظاهر وإذا جازوا المصنف  
 فى كلامه على غير الحقيقة وهو من عند فترقا ولو قال المصنف بعد قوله أن ذكر وقدر بى أن يجر  
 مطلقاً كالناسى فيه كان أولى ويحمل العجز حيث عدل الحقيق اه بن **(قوله)** (وهى) أى أن فرق بين الأعضاء  
 بأن غسل وجهه مثلاً بنية الوضوء ثم حصل له سيان ترك الصل ثم تدق بى أن اراد الصلاة بذلك الوضوء  
 الذى فرق فيه **(قوله)** (أى يكره أو يحرم) أى يجزئ على الخلاف لا فى قوله وهل تكرهه أربعة أو تمنع  
 خلاف وهذا يقتضى أن المراد بقوله بى استئذاناً وأما إذا فرض ما قبله ابتداء الوضوء كان مخالفاً للسننة  
 وكان من تكلمهم أو مكرهه وفيه نظر فقد صرحوا بأن المتوضى غير في أعمال وضوئه وتركه فالصواب أن  
 قول المصنف بى بنية الخ ممتناه وصح البناء بنية أن نسى مطلقاً ويجوز له ابتداء من أوله وحيث قال الأولى  
 للشارح حذف قوله ولا يتبدله الخ أن قلت إن العبادة يلزم إتمامها بالشروع فيها والوضوء من جملة العبادات  
 فكيف يجزئ المتوضى في أعمال وضوئه وتركه قلت ليس كل عبادة يلزم إتمامها بالشروع فيها بل بعضها يلزم

ان كان ثلث الاعضاء غسلا على ما يأتي (نية) شرطان بنى فيها العجزه (ان نسي) و فرق بين الاعضاء عن ترك ما بعد المفعول تاسيا  
ا كمال وضوء ثم ذكر فانه بنى على ما قبل (مطلقا) طال ما قبل التذ كراويل طيل (و) بنى بغير تجديد نية لمصوبها حقيقة او حكا (ان عجز)  
عن ا كمال وضوء بان اعد من المساظن انه يكفيه او يشك في كفايته فلم يكفه فيها (ما يلط) الفصل وكذا الواحد من الماسالا يكفيه  
جزما او فلنا وقيل لا بنى مطلقا ولو لم يطل فيها ٧٠ اى ترد دقته بل داخل على عدم الاتمام وكذا الوفرق عمدا اختارا اى من

اجناسها (١) وبعضها لا يلزم وقد ظم ذلك ابن عرفة بقوله  
سلاة وصوم ثم حج وعمره \* طواف مكروفا واتمام نعمتها  
وفي غيرها كالوقصر الطهرين \* ان شاء فليقطع ومن شاء نعمها

(قوله ان كان ثلث الاعضاء) اى وانما ان لم يكن ثلثها فهو غير ان شاء بنى وان شاء رخص ما قبل وابتدا آخر  
(قوله نية) اى عديدة وقوله شرط اى حالة كون النية شرط في البناء (قوله فان بنى بغيرها العجزه) وذلك  
كالواحد بمراد عجزه ببلانية اتمام الوضوء كافي شب عنها (قوله طال ما قبل التذ كراويل طيل) محل  
التصديق الطول لان عدم الطول حوالاة كالتصديق (قوله وان عجز) الواو لا يستأنف وجواب الشرط  
مخوف اى بنى ما يلط وليس الواو عاطفة على ان نسي والا لا قضى ان العاجز بنى نية (قوله لمصوبها  
الخ) هذا اشارة للفرق بين التام والمعجز وحاصل ان التام لما كان عنده امر اخر عن الوضوء احتاج  
لتجديده نية بخلاف العاجز فاما عرض من الوضوء ولم يدخل عنه لم ينج نية لمصوبها حقيقة او حكا  
(قوله ما يلط الفصل) اى بين انها ما قبل اول او بينا كمال الوضوء فلن طال ابتداء الوضوء من اوله كاي  
للتأخر (قوله وكذا الواحد من الماسالا يكفيه جزما او فلنا) اى فانه بنى بغيره ان لم يطل كافي التوضيح  
(قوله وقيل لا بنى مطلقا الخ) اى لتلاصق الفصول على الفساد وعدم جزم النية فهو اشد من عمد  
التفريق المتفرقة القرب كافي عجم وارتضاء شيئا في الحاشية ولكنه اعتد الاقول في تقريره (قوله وكذا  
لوفر عدا الخ) اى يكون جلة الصور التي بنى فيها عدم الطول خمس صور صوات بنى فيها اخافا  
وهما صورتا العجز الحكمى اعني ما اذا اعد من الماسالا يكفيه فلنا او شك قتبين انه لا يكفيه وثلاث صور  
بنى فيها على الراجح من اعد من الماسالا يكفيه جزما او فلنا ومن فرق عمدا اختارا غير راضى لنية (قوله  
وتلافة) اى بخلاف التحقيق وهو عدم البناء مطلقا ولو لم يطل لا يثبت اليه (قوله فان طال) اى التفريق  
من العاجز والما دم من ذكر معهما (قوله ابتداء او ضواء الخ) اى فلو انما بنى على ما قبله اول او لى بذلك  
الوضوء اعاد الوضوء الصلاة ما بالترك الواجب هو الموالاة (قوله ٢) او اكره على التفريق قال طن في  
اجوبته الظاهر ان الاكراه هنا يكون بما بنى للمؤلف في الطلاق من خوف مؤلف فاعلى اذ هذا الاكراه هو  
المتبر في العبادات اه بن (قوله وكذا الوضوء ماسان) اى فتكون الصور التي بنى فيها مطلقا سبعة التامى  
وهذه الصور الستة المذكورة هنا للملحقه (قوله - وتبين في البناء مطلقا) اى لعدم وجوب الموالاة في  
حقهم (قوله هذا الصور الخ) اى الستة المتقدمة في قوله واما اعد من الماسالا يكفيه بنى بغيره فتنبيه  
لا يكفيه او اذ اذ اذ شخص او غصبه او اذ بنى منه بغير اختياره او اكره على التفريق او اقام بمات لم يقدر معه  
على اكمال وضوءه (قوله ويحكموا بان غيرهما) اى غير العاجز والتامى وهو العامل حقيقة اعني من فرق  
عامدا اختارا او حكا وهو من اعد من الماسالا يكفيه قطعاً او فلنا (قوله ويحكموا ماسا واه العاجز من  
الصورتين) اى وهما ما اذا اعد من الماسالا يكفيه فلنا او شك قتبين انه لا يكفيه (قوله ملحقا بغيرهما) اى  
بغير العاجز والتامى وذلك لغيره هو العامل حقيقة او حكا وقوله ملحقا بغيرهما اى من جهة البناء ما يلط  
في كل (قوله ان فرق تاسيا) اى والحال انه قد حصل طول (قوله على ما لا ين عبدالحكم) هذا هو الاظهر

غيره رخص في بنى ما لم  
يطل على التحقيق  
وتلافة لا يثبت اليه فان  
طال ابتداء وضوءه لتسقط  
الموالاة واما الواحد من  
الماسالا يكفيه بانه يكفيه  
تبيين خلافة او اذ اذ  
شخص او غصبه او اذ بنى  
بغير اختياره او اكره على  
التفريق فانه ملحق في  
هذه النسخة بالتامى على  
المستعمل في مطلقا وكذا  
لوقام بمات لم يقدر معه  
على اكمال وضوءه ثم  
زال هذا حاصل كلامهم  
وكان التحقيق حيث جعلوا  
الموالاة واجبة مع الذكر  
والقعدة ان يجعلوا التامى  
والعاجز مستويين في  
البناء مطلقا ويضروا  
العاجز هذه الصور التي  
جعلوها ملحقه بالتامى  
اذ العجز ظاهر فيها  
ويحكموا بان غيرهما  
بنى ما يلط لعدم ضرر  
التفريق اليسر ويجعلوا  
ما فسر واه العاجز من  
الصورتين ملحقا بغيرهما  
والطول مقدور (بخصاف

١ ضاء بمن) اى بنى من (اعتدال) اى الاعضاء والزمن فاعتدال الاعضاء من  
حيث اعتدال صاحبها بين الشيوع والشيوع بحال الصحة واعتدال الزمن كونه بين الحز والبر والحد سكون الرمح ولا يمتن تقدير  
اعتدال المكان كاعزاه الفا كهي لان حبيب قيام الليل عندهم دليل على بقاء الوضوء (او الموالاة سنة) وعليه ان فرق تاسيا  
لاشئ عليه وكذا عمدا على ما لا ين عبدالحكم ومقابلة قول ابن القاسم بغير الوضوء الصلاة ما بالترك سنة  
(١) مطلبها يلزم سامه بالذم وعيذ بالله (٢) مطلب الاكراه على تفريق الوضوء وان ما به الاكراه في العبادات

والحاصل

من متنها بعد اعلی احد القولین واثانی لا تبطل فی الجواب (خلاف) فی التشہیر والاول اشهر اثر بینه السابعة التي هو القصد للشي  
وعلمها القلب وانما اثرها المستفاد ان كل فعلها التقديم قول القرائن لكثرة ما يتعلق بامان المسائل فأراد ان يفرغ من خبرها لما  
قال (وبت رفع الحدث) أي المنع المترتب او الصفة المقدرة (عند) غسل (وجهه) ٧١ ان بداهه كاهو السنه والا فند قول فرض

(او) بنية (الفرض) أي  
فرض الوضوء أي بنية  
ادائه والمراد بالفرض  
ما توجب صحة الصلاة  
عليه ليشمل وضوء الصبي  
(او) بنية (استباحة  
منوع) أي ما منعه  
الحدث بلغنى المتكلم  
واو في كلامه ما عناه نحو  
تجبوا لجمع بل الاولى  
الجمع بين هذه الكيفيات  
الثلاثة وبضر بنية  
بعضها وإخراج البعض  
لثنتي كان يقول نويت  
فرض الوضوء لاستباحة  
الصلاة واذا نوى احداها  
بلا إخراج لفسره أجابوا  
(وان مع) بنية (تبريد)  
او تبريد او طهارة او تطهير  
اذ تسمى مع ذلك لاثاني  
الوضوء ولا تؤثر فيه خلا  
(او) وان (أخرج بعض  
المنجأ) أي ما يرجع له  
فصله بالوضوء كما اذا نوى  
به صلاة الظهر لا العصر  
او الصلاة لأمس المصحف  
او بالعكس لان حدثه قد  
ارتفع باقتبال ماواه  
لجأه فله به وفصل  
غيره (او) وان (نوى  
حدثا) أي ناقضا ونوى  
غيره من أحداث حصلت  
منه سواء كان المتنوى هو  
الاول او غيره وكذا اذا لم

والحاصل أنه على القول بان الملو الاثنته من فرق ناسيا حتى على ما فاضه ولا شيء عليه اختيارا وامان فرق  
عامدا والحال ان حصل طول قضيه قولان قيل بنية على ما فاضه ولا يابط الاستباحة للوضوء وهو الاظهر وقيل  
يبطل الوضوء من اوله فان بنية على ما فصل وصلى أعاد الوضوء والصلاة يبدأ وهو المشهور (قوله من سنهنا)  
أي الصلاة (قوله والثاني) أي من القولين الذين في ترك سنة الصلاة عمدا (قوله خلاف في التشهير) قد  
شهر القول بالوجوب ابن ناجي في شرح المدة وشهر القول بالسنة ابن رشد في المقدمات وهذا الخلاف  
معنى ان راعيا يقول ابن عبد الحكم على السنة لان من فرق عمدا وطال لا يني على القول بالوجوب بخلاف بنية  
وصلى أعاد الوضوء والصلاة يبدأ وعلى القول بالسنة يني ولا شيء عليه اما على المشهور وهو قول ابن القاسم  
فخلاف لفظي لان المرفق عمدا اذا طال فخرقه لا يني ويبطل الوضوء والصلاة اذا ذابني على كل من  
القول بالوجوب بالسنة وجعل الخلاف معنى يلو عجز جهه لفظيا وقد علمت وجه كل من التقريرين  
(قوله) وهي القصد التي أي فهمي من باب التصديق والارادات لا من باب العلوم والاعقادات وحينئذ  
فهو من كسب البطلان القصد الذي توجه النفس اليه يقول عبق ان النية ليست من كسب  
المتنوى في نظر (قوله وان كان) كقوله التقديم (الخ) أي تقدمها على غيرها من الفرائض في الوجود  
الخارجي (قوله أي المنع المترتب) أي على الشخص (قوله عند غسل وجهه) أي وعليه فينوي السن  
السابقة على الوجهية مفردة فلا خلاف انه يلزم على كون النية عند غسل الوجه خلوها عن يتو على هذا  
فكفره فيثان وقال بعضهم ان النية عند غسل الدين كالمكوعين قال في التوضيح جمع بعضهم بين القولين  
فقال انه يبيده بالنية اول الفعل ويستصحب الاول الفروض فان فصل ذلك صدق عليه انه أي بالنية عند  
غسل الدين كالمكوعين يصدق عليه انه أي بها عند غسل اول فرض (قوله والا فند قول فرض) أي  
والا بان تكسر وباديها عند اول فرض (قوله أي بنية ادائه) أي تأدية الفعل المفروض (قوله بلغنى  
المتكلم) أي هو المنع المترتب او الصفة المقدرة ما بالاعضاء قيام الاوصاف الحسية والاولى ان يراد  
بالحدث الوصف اذ لا معنى لقولنا استباحة ما منعه المنع (قوله تجبوا لجمع الخ) فيجوز للشخص الشارع  
في الوضوء ان ينوي رفع الحدث واداء الفرض واستباحة ما منعه الحدث من صلاة او طواف او مس  
مصحف (قوله الثاني) أي لانه تناقض في ذات النية فكأنه قال نويت رفع الحدث نويت عدم رفعه او  
نويت لا نويت (قوله وان مع تبريد) (١) أي اذا كانت نية ما كرفع مصاحبه نية تبريد بل وان كانت  
نية ما كرفع مصاحبه لنية تبريد ومع هذا المطلق المشاركون ان كان الاصل دخولها على المتبوع وظاهره  
الاعراض لو كان ذلك الماء لا يتبرده عادة كقوله في التبريد ما ساعن وهو كذلك (قوله لاثاني الوضوء ولا تؤثر  
فيه خلا) وذلك لان غسل الاعضاء بالوضوء يتضمن التبريد مالا فاذ اواء لم يكن ذلك مضادا للوضوء  
ولا مؤثرا فيه خلا (قوله غارزه فصله) أي غارزه ان يفعل بذلك الوضوء ماواه وان فعل غيره وهو  
ما أخرجه وإخراجه لغير ماواه لا يضر (قوله ونوى غيره) أي نوى الوضوء من غيره وذلك لان  
الاسباب اذا تعددت نال احدها عن الآخر (قوله هو الاول) أي هو الذي حصل منه أولا (قوله  
وكذا ان لم يكن حصل منه الا لشي) أي نوى الوضوء من حدث لم يحصل منه (٢) من غيره (قوله بل  
ولو ذكره) أي نوى الوضوء من غيره (قوله لا أخرجه) عطف على محذوف أي وانى حدثا ولم  
يضره لا أخرجه (قوله او نوى مطلق الطهارة الشاملة للحدث والنجس) أي فلا يصح وضوءه (قوله أي من  
حيث تتحقق في احدها لا يبيته) أي او من حيث تتحققها فيهما معا او من حيث تتحقق في النجس فالنهر

يكن حصل منه الا لشي ولا مفهوم لشي بل ولو ذكره فطعن بغير مفهوم قوله (لا أخرجه) أي الحدث بان قال نويت الوضوء من البول لا من  
القاط مالا فلا يصح وضوءه لالتناقض (او نوى مطلق الطهارة) الشاملة للحدث والنجس أي من حيث تتحققها في احدها لا يبيته اما ان قصد  
الطهارة لا يقيد الشمول (١) مبحث بان حكم فرض في الوضوء على القول بان الملو الاثنته (٢) مطلب بنية تصوي التبريد مع رفع الحدث

قرآن ظاهر أو زيادة  
صالح أو عالم أو قوم أو تعليم  
علم أو تعلمه أو دخول على  
سلطان من غير أن ينوي  
رفع الحدث فلا يرفع حده  
لأن ما فوافه يصح فعله مع  
بقاء الحدث (أو قال) أي  
بقية أي نوى من كل  
متوضاً وشك في الحدث  
(أن كنت أحدثته) هذا  
الوضوء (له) أي للحدث  
لم يميز سواء تبين حده  
أم لا لعدم بزمه بالنية  
حيث معلق الوضوء على  
أمر غير محقق إذا الواجب  
على الشاك في الحدث أن  
يتوضاً بنية جازمة  
(أو جدد) وضوء بنية  
القبضية لا اعتقاده أنه على  
وضوء (تبين) (له) حده  
قبل التجديد لم يميز لعدم  
نية رفع الحدث بل ولو  
نوى رفع الحدث لم يميزه  
للاعبة باعتقاده أنه على  
وضوء (أو ترك لمسه) من  
مغسول فراضه (فأفصلت  
في الفصلة الثانية أو الثالثة  
(بنية الفضل) فلا يجزئ  
لأن بنية غير الفرض  
لا يجزئ عنه وهذا إذا  
أحدث بنية القبضية والآن  
أجزاء مثل الفسل المسح  
(أو فرق النية على  
الأعضاء) بأن يخص كل  
عضو بنية من غير قصد  
أتمام الوضوء ثم يبدؤه  
في غسل ما بعده وهكذا

في هذه الصورة الثلاث كما قال شيخنا (قوله فالظاهر الأجزاء) أي كانه إذا نوى مطلق الطهارة من حيث  
تحققها في الحدث فانه يجزئ فلا جزاء في صورتين وعده في ثلاث نوى ما إذا نوى الطهارة من الحدث والتبني  
معا في المجر إذا فوافها معاجاة العضو ولم يصف الماء فيجزئ (قوله ذببت الطهارة) أي ذببت الوضوء  
فلا راد للطهارة الوضوء (قوله كقراءة قرآن ظاهر) أي بدون مصحف ثم إذا نوى بفسله قراءة القرآن  
ظاهر أجزاء من غسل الجنابة لأنه لا يجوز له أن يقرأ القرآن إلا بعد ارتقاها الجنابة وأولى منه إذا نوى بفسله  
قراءة القرآن في المصحف والحاصل أنه فرق بين الوضوء والعمل في الوضوء إذا نوى الوضوء لمس المصحف  
جازه الصلاة بعد إذا نوى الوضوء لقراءة القرآن ظاهر فلا تصح الصلاة به لعدم ارتقاها حده وأما في التسل  
إذا نوى بقراءة القرآن ظاهر أو في المصحف أجزاء من غسل الجنابة (قوله فلا يرفع حده) أي ويحصل  
له نوابك وضوء الجنبت لتمامه على ما رآه على ب ح وكل هذا إذا نوى إباحة الأمر الذي يندب له الوضوء  
من غير أن ينوي رفع الحدث وأما إذا نوى الطهارة ليزوم مثلاً غير محدث جاز له أن يصلي به كما أشارنا لك عب  
هنا وفي باب غسل (قوله أن كنت أحدثت) أي حصل مني ناقض وقوله نهى أي فهذا الوضوء له وأن لم يكن  
حصل مني ناقض فلا يكون (قوله لم يميزه) أي كما هو قول ابن القاسم (قوله سواء تبين حده أم لا) أي بأن  
استمر باقياً على شك (قوله لعدم بزمه بالنية) أي لأن الفرض مسبق نوى أن كنت أحدثت فلا يخبر  
مستحضران الشك في الحدث غير ناقض الوضوء وأما لو كان مستحضر ذلك كانت بنية جازمة لا ترد فيها وإن  
كان لفظه داعي التردد ومحدث يكون وضوءه صحيحاً كما في عجم (قوله إذا الواجب) الأولى الأتيان بالوضوء  
بجيت يقول فالواجب الخ والحاصل أنه بمجرد شك في الحدث انتقض وضوءه فالواجب عليه إذا توضاً  
أن يتوضاً بنية جازمة فإن بنية غير جازمة بأن عليها بالحدث المحتمل كان هذا الوضوء الثاني باطلاً أيضاً  
(قوله قبل التجديد) متعلق بمحدثه أي فحينئذ بعد التجديده أحدت فيه (قوله لعدم نية رفع الحدث) أي  
ولأن المندوب لا ينوب عن واجب (قوله باعتقاده أنه على وضوء) أي فهذا يقتضي أنه لا حدث عليه فحينئذ  
رفع الحدث حينئذ تلاعب منه (قوله فأفصلت بنية الفضل) أي بالنية التي أحدثها عند فعل القبضية  
وهي العلة الثانية الثالثة (قوله فلا يجزئ) أي لا يذم من غسلها بنية الفرض (قوله وهذا إذا أحدث  
نية القبضية الخ) يعني أن صورة المصنف أنه خص نية الفرض بالنية الأولى وأحدث نية القبضية في  
الصلة الثانية والثالثة التي غسلت بهما المصحة وأما نوى أن الفرض ما مع من الغسلات وبقية لمعلم  
تفصل بالأولى وغسلت بالثانية أو الثالثة فإن الفصل يجزئ قال عبق وما ذكره المصنف من عدم الأجزاء  
مبنى على أن نية القبضية معتبرة وقال سند إذا نوى بعد الأولى القبضية وكانت الأولى لم تم فلا تعتبر تلك  
النية ولا يعمل بنية القبضية إلا إذا اعت الأولى فهي هذا إذا ترك لمعة فغسلت بالصلة الثانية أو الثالثة التي  
نوى بها القبضية فلا يجزئ أه قال بن وفيه نظر فإن ما نقله ح عن سند عن قول المصنف وشق غسله  
وتلثه صريح في أنه يعتبر نية القبضية كغيره أه (قوله ومثل الفسل المسح) أي فإذا ترك لمعة من مسح  
رأسه فأصبحت بنية السلة التي أحدثها عند المسح كذلك لا يجزئ (قوله أو فرق النية) أي جنسها  
المتحقق في متعدد (قوله بأن يخص كل عضو بنية الخ) أي بأن يغسل وجهه بنية رفع الحدث من غير قصد أتمام  
الوضوء ثم يبدؤه في غسل البدن كذلك ثم يبدؤه فيه مسح رأسه بنية وهكذا تمام الوضوء وقوله من غير  
قصد أتمام الوضوء أي بأن نوى عدم أتمامه أولاً بنية أصلاً وأما لو خص كل عضو بنية مع قصد أتمام  
الوضوء على الفور ومعتقداً أنه لا يرفع حده ولا يكتل وضوءه إلا بجميع النيات فهذا من باب التاكيد فلا  
يضر لأن باب التفريق (قوله فانه يجزئ لأن النية لا تحتمل التجزئ) أي حينئذ ففعله لغو وهذا هو المعتد  
وأن بحث فيه ابن مرزوق بأنه متلاعب لأن ربع النية لا يرفع الحدث في اعتقاد المتوضئ (قوله ولا يظهر  
من الخلاف في الأخير الصحة) أي بناء على أن الحدث يرفع عن كل عضو بأمراده وقوله المعتد ما صدر به  
أي من عدم الصحة : بأعلى أن الحدث لا يرفع عن كل عضو بأمراده إلا بالكامل قال في التوضيح وإذا غسل

يجزئ وليس المبنى أن يقرأ الله على الأعضاء بل بكل عضو بهما متلاً فلا يجزئ لأن النية  
من لا قبل الجزئ (والأناهر) عند ابن رشد من الخلاف (في) هذا الفرع (الأخير الصحة) وقال ابن القاسم والمعتد ما صدر به

الاستصحاب (ورفضها)  
اي ابطالها اي تحديدها  
مع ما فصل معها بالطلا  
كالعدم (مقتصر) الاثر  
بطلان ان وقع بعد الفراغ  
منه ولا يتصرف في الانتاء  
على الرجوع وان كان ظاهر  
المصنف اغتفاره والفصل  
كل وضوء بخلاف الصوم  
والصلاة فيبطلان رفضها  
في الانتاء قطعاً وفيما بعد  
القصر قولان مرجحان  
اما الج والصمة فلا  
يرخصان مطلقاً (وفي)  
تقدمها عن محلها وهو  
الوجه (يسير) كنيته  
عند خروجه منه يشبه الى  
حمام مثل المذنب المنورة  
(خلاف) في الاجزاء وعدمه  
فان تقدمت بكثرة قدم  
الاجزاء قولاً واحداً كان  
تأخر عن محلها لمساو  
المفعول عنها ثم رجع في  
بيان سنته فقال  
(وسنته) ثمان اولها  
غسل يديه) الى كوعبه  
(اولاً) اي قبل ادخالها في  
الاناء، كاهو المنصوص ان  
كان الماء غير جار وقدر  
آني وضوء او غسل وامكن  
الافراغ منه والادخلها  
فيه ان كانتا طقيقتين او  
متجسجتين وكانا لا ينجانها  
والانجيل على غسلها  
خارجها والاثر كونه

الوجه في قول يرتفع حدثه وفي قول لا يرتفع حدثه لا يبعد غسل اليدين قال في البيان والاول قول ابن  
القاسم في سماع عيسى عنه والثاني اسخون قال والاول اظهر واعترض على المصنف في قوله والآخر في  
الاجزاء الصحة بان ابن رشد لم يستظهر في مسئلة التفرغ في شيا اسلاً وانما استظهر قول ابن القاسم برفع الحدث  
عن كل عضو باقراده ولا يلزم من استظهار ذلك استظهار الصحة في التفرغ اذ قد لا يسلم ان ابن رشد التفرغ  
المذكور ولو ازان يقول ان رفع الحدث عن كل عضو باقراده مشروط عند ابن القاسم بتقدم يديه الى الوضوء  
بتمامه فامل انظر بن (قوله) وعز وبها جده مقتصر اغتفاره عز وبها مقيد بما اذا كانت يديه مضادة كنية  
القضية كما قال ابن عبد السلام ومفيد ايضا بما اذا لم يعتقد في الانتاء قضاء الطهارة وتكامله لو يكون قد  
ترك بعضها ما بقي من غير يديه فلا يجزى كافر في قوله يديه الخ اه بن (قوله) وهو اقل المعول (اي  
سواء كان الوجه او غيره (قوله) وان كان ظاهر المصنف اغتفاره) وذلك لان قوله رفضها مقتصر ظاهره  
سواء كان في الانتاء او بعد الختم \* واعلم ان محل الخلاف في الرض الواقع في الانتاء اذا كان بالقرب  
بالتة الاولى واما اذا لم يكن له او كنه يديه اخرى او بعد طول الختف في بطلانه انظر بن (قوله) والفصل  
كل وضوء) اي يقتصر رفض التية فيه بعد فراغه ولا يتصرف في الانتاء بل ضرر وبوجوب بطلانه (قوله) قولان  
مرجحان) اي وان كان الاقوى منها عدم البطلان كافر وشكنا (قوله) فلا يرتخصان مطلقاً) اي سواء وقع  
رفض التية في الانتاء او بعد الفراغ وسكت عن الاعتكاف وحكمه حكم الصلاة لاختراجه عليه فيبطل  
بالرفض في الانتاء اخفاؤه بعده على احد قولين مرجحين واستظهر بعضهم انه كل وضوء واما التيم فيبطل  
رفض التية في الانتاء بعده قولاً واحداً لانه طهارة ضعيفة واستظهر بعضهم ان التيم كل وضوء في شئ آخر  
وهو ان رفض الوضوء جائز كيجوز التقديم على المس واخراج الرج من غير ضرر وفيه الج طهر واما  
الصوم والصلاة طهرمة وبعض الشيوخ فرق بين الرض ورفض الوضوء ففي الاول دون الثاني قوله تعالى  
ولا تلبثوا اعمالكم والوضوء عمل قال شيخنا الذي يظهر ان المراد بالاعمال المقاصد لا الوسائل ويحتد  
فرفض الوضوء كرفضه جائز واستظهره شب (قوله) في تقدمها يسير) اي عرفها التقديم يسير عرفها فامل  
ما ذكره الشارح اي والارض ان لو سئل عند الشرع في الوضوء ماذا تفعل لم يجب بانه يتوضأ والا فسي ينة  
حكما كذا في الميم (قوله) خلاف) شهر المأز روي ابن زريق والشعبي منهما عدم الاجزاء وشهران رشدوا بن  
عبد السلام والجز ولي الاجزاء بناء على ان مقابل الشئ يسل كنيته ولما كان كل من القولين قد شهور  
عبد المصنف بخلاف وذ كشيخنا في الحاشية ان الاصح من القولين القول بالاجزاء (قوله) فان تأخر عن  
محلها) اي فلا يجزى تأخر يسير او بكثير (قوله) اي قبل ادخالها في الانتاء كاهو المنصوص) اي وليس  
المراد بقوله اول قبل فعل شئ من افعال الوضوء كالمضمضة والاستنشاق سواء توضأ من نهر او حوض او اناء كما  
قيل لان هذا ترتيب يسير وهو مستحب كالفي شب \* واعلم ان كون الفصل قبل ادخالها في الانتاء مما يتوقف  
عليه السنة قبل مطلقاً اي سواء توضأ من نهر او من حوض او من اناء يمكن الا فراغ منه ام لا كان الماء الذي في  
الانتاء قليلاً او كثيراً قبل ايس مطلقاً بل في بعض الحالات وذلك اذا كان الماء غير جار وقد رتبة الوضوء او  
الفصل وامكن الا فراغ منه فان تحقق واحد من هذه الامور والثلاثة فلا يتوقف السنة على كون الفصل  
خارج الماء وعلى هذا القول مشي الشارح وهو المعتقد (قوله) والادخلها فيه) وهذا راجع للاخير قط اي  
والا يمكن الا فراغ منه ادخلها فيه ولو رجع لثلاثة لم يصح قوله بعد الماء الجاري الخ (قوله) والادخلها  
الخ) اي والابان كانا نجسا لم تعجل على غسلها خارجا ولو باخذ الماء فيه او فو بولاً داخل فيه الماء فيه  
يضفه لانا قولا وان اضاف له لكنه ينفه في ازالة عين النجاسة بما تولا من يديه (قوله) والاثر ك) اي والى يمكن  
التعجل على غسلها خارجا تركه كونه تيمم (قوله) مطلقاً) اي سواء كان كثيراً او قليلاً (قوله) والكثير) اي غير  
الجارى وهو ما زاد على آية الفصل (قوله) فلا يتوقف السنة على غسلها خارجا) اي بل تحصل غسلها



(تعبدا) لا للثغافه (بمطلق  
وبنه) كثيرهما من افعال  
الوضوء (ولو) ككاتب  
(تليفتين) (ولو) (لو) (لو) (لو)  
في اثائه) خلافا للمخالف  
في ذلك (مفترقين)  
عيا على الراجح وقيل هو  
من غلب السنه (و) ثانيا  
(مضمضه) وهي ادخل  
للماء في الفم ومضمضته  
وجهه اي طرحه لان  
شر به اوتره كحتى سال  
من فقه ولا ان ادخله  
وجهه من غير تحريكه  
في الفم ولا ان ادخله  
بلا قصد مضمضه فلا  
يعتد به (و) ثالثا  
(استنشاق) وهو جذب  
الماء بالنفس الى داخل  
انفه فان ادخل بلا  
جذب فلا يكون آتيا  
بالسنه ولا بد فيهما من  
النية والام يمكن آتيا  
بالسنه (و) بالغ ندبا  
(مقطر) فيها ما يصل  
الماء الى اقصى القسم  
والاغب ويكره المبالغة  
لصائم ثلاثا يصد صومه  
فان وقع وورسل الى  
حلقه وجب عليه القضاء  
(وفعلهما بست) من  
الفرط بان تمضمض  
ثلاثا ثم يستنشق ثلاثا  
هذه امره (افضل) من  
فعلهما ثلاثا غرغرت  
يفعلهما بكل غرفة منها وان  
جزم بهما بدش (وجازا)

داخل الماء وخارج (قوله) وجع ايضا) قال شيخنا وهو اوجه من الاول (قوله) تعبدا) هذا مذهب ابن  
القاسم وقال اشبه انه معقول المعنى واحتج بحديث اذا استيقظ احدكم من نوم فليقل يديه ثلاثا قبل  
ان يدخلهما في اناقه احدكم لا يرى ان يات بده فليقل يديه ثلاثا قبل  
القاسم لتعبدا بالحدب الثلاث اذ لا معنى له الا ذلك وحده اشبه على انما لمبالغة في الثغافه ذكره ابن فرحون  
فهما متفقان على التليث خلافا لعم تعالسا على في انهم يني على التعب ولا تخافهما على التليث وعدم  
بنائه على الخلاف قدم للمصنف ثلاثا على تعبدا واخره ما يني على الخلاف اه بن (قوله) بمطلق وبنه) اي  
بناء على ان غسلهما تبدا لا معط بالثغافه اذ عليه تحصل السنه بغسلهما ولو بمضاف ولو بغيره لعدم توقف  
الثغافه على المطلق والنية (قوله) ولو تليفتين او احدث الخ) اي خلافا لاشبه القائل اذا كانتا تليفتين او  
احدث في اثائه فانه لا يطالب بغسلهما بناء على ان الفصل معط بالثغافه (قوله) خلافا للمخالف في ذلك)  
اي في جميع ما تقدم من قوله تبدا الى هنا وقد علمت ان المخالف في ذلك كله اشبه (قوله) مفترقين) حال من  
يده واما لا تافهما حال من الفصل وقوله تبدا معقول لاحه واعلم ان طلب ثمر فيهما في الفصل هو رواية  
اشبه عن مالك وقال ابن القاسم بغسلهما عشرين وظاهر تقدم تليث اليدين على اليسار على القول الاول  
دون الثاني وهذا قد صرح الامه بان غسلهما مفترقين مبنى على قول ابن القاسم بالتبدا كما هو ظاهر المصنف  
فيكون ابن القاسم خالف ما سله لان اسه ان الفصل بين في الفصل مع انه يقول  
بغسلهما عشرين وجهها ما تناسب الثغافه وتالياب ابن مرزوق بان غسلهما عشرين وان كان مناسبا  
لثغافه لكنه لا ياتي بالتبدا وهو ظاهر وان كان غسلهما مفترقين هو المناسب وليس افتراقهما قولا  
لاشبه حتى يكون مخالفا لاسه انما هو رواية عن مالك انظر بن (قوله) لان شر به اوتره كحتى سال من  
فه) هذا محتمل وقوله وجهه وقوله لان ادخله الى الماء وجهه من غير تحريكه محتمل وقوله ومضمضته اي تحريكه  
وقوله ولا ان ادخل الى الماء الخ محتمل وقوله ادخل الى الماء الخ فهو لغو وفترشوش وفي عقب ولوا بانه  
لربكن آتيا بالسنه على الراجح من قولين واعترضه بن قالا طر مع قول ح الذي يظهر من كلام  
الفاكهاني الا كتابك وقد ركز ريق عن القوري انه كان يأخذهم اشتراط الخ من قول المازري  
رايت شيخنا يترشأ في محن المسجد فله كان يطلع المضمضه حتى سمعته منه اه قال ح واذقنا ان  
الظاهر اجزاء الاشباع فكذلك يكون الظاهر من القورين في ارسال الماسم غير دفع الاجزاء اه (قوله)  
ولا بد فيهما من النية) اي بخلافه قد سمع الراسومع الا الذين فلا يفتقران اليها ونية الفرض تضمن  
نيهما كنية باقي السنه والقضائل اه خش (قوله) بالغ تعالسا ففهما) تبع الشارح في قوله فيهما  
بهرام والذي في الموازين مرزوق اختصام ذلك بالاستنشق وهذا هو الراجح كاهل شيخنا واستظهر  
في المجلد الاول (قوله) هذا امره) اي بان كان كلامه صادقا بكونه يتمضمض بفرقة ويستنشق بأخرى ثم  
يتمضمض بواحد ويستنشق بأخرى ثم يتمضمض بواحد ويستنشق بأخرى لكن هذه الصورة غير  
مرادله فقد قال بعضهم لم اقب على من ذكر هذه الصورة الذي يظهر من كلامهما انها صور رتالي  
ذكرها الشارح (قوله) وان جزم بهما بدش) اي انهم يزعم بان الفضل فعلهما ثلاثا غرغرت ففعلهما معا  
بكل غرفة من الثلاث واما فعلهما بست غرغرت ففهم من الصور واخاخرة والذي اعتمدته الاشباح كاهل  
شيخنا كلام المصنف (قوله) وجازا) اي المضمضه والاستنشاق وكان الاوليان يقولون وجازا اي الستان الا  
ان قال انه وادعى كونهما فعلين والمراد بالجزا هنا خلافا لاولي كاهل الشارح لانه مقابل للتبدا وقوله  
بفرقة راجع لكل من الاخرين قبله اي جزا معا بفرقة وجازا احدهما بفرقة فالاولى كان يتمضمض  
بفرقة واحدة ثلاثا ثم يستنشق من كل الفرقة التي يتمضمض منها ثلاثا اضاعى الى الاول او يتمضمض واحدة  
ويستنشق أخرى وهكذا من غرفة واحدة والثانية كان يتمضمض بفرقة ثلاثا ويستنشق بفرقة أخرى  
ثلاثا وبقيت سفة أخرى والظاهر جوازها وان قال بعضهم لم اقب على من ذكرها وهي ان يتمضمض

واشباعه السباقر الابهام من اليد اليسرى عليه عند ثمره مسكاه من اعلا لانه لا يرفع النطفة (و) خامسا (مسح وجهي على اذن)  
 اى يظهر عموما بطنه اقبه قلب الوجه على الباطن (و) سادسا (تجدد ملها) اى الاذنين فلو مسحهما بالاجد بدماء لها كان آتيا سنة  
 المسح فقط و بقى عليه سنة مسح الصباغين اذ هو سنة مستقلة فالسن التي تتعلق بالاذنين ٧٥ ثلاثة (و) سابعا (ودمسح

راسه) وان لم يكن عليه  
 شعر بان يصمها بالمسح  
 ثانياً بـمدان عموماً  
 ولا يحصل التحصين اذا  
 كان الشعر طويلاً  
 بالرد الاول ثم ياتي بالسنة  
 بذلك بان يعيد المسح  
 وارجو كذا قيل الا انهم  
 استلهموا مالز وقاف  
 من انه لا يجب الردف  
 المسترخي لانه حكم  
 الباطن والمسح مبني على  
 التخفيف وعمل كون الرد  
 سنة اذا بقي راسه بل من  
 المسح الواجب بالرد  
 فان بقي ما يكفي بعض الرد  
 هل ينجد البلى فقط  
 وهو ظاهر او يسقط (و)  
 ثامناً (ترتيب فرائضه)  
 بأن يفصل الوجه قبل  
 الدين والدين قبل مسح  
 الراس وهو قبل الرجلين  
 فان تكس (يعاد) استأنافا  
 الغرض (المتكس) لا  
 السنة وهو المقدم عن  
 موضعه المشرع له  
 (وحده) مرة دون تابعه  
 (ان بعد) اى طائل ما بين  
 انتها موضوعه وتذكره بعدا  
 مقدراً (بمضاف) لعرضه  
 اخيراً ومن اعتد لاوهذا  
 ان تكس سهواً فان

من غرضه تين والثالثة من ثانية ثم يستشقي منها مرة ثم يستشقي اثنتين من غرضه كالثالثة (قوله) واضعاً  
 اصبعه السباقر الابهام من اليد اليسرى عليه اى على الاقب فان جعل اصبعه على اقبه ولا يزل  
 الماء من الاقب بالنفس واعتزل بنفسه فلا يصح هذا استئثاراً ببناء على ان وضع الاصبعين من عام السنة  
 كما هو مقتضى اخذته في عرضه وبصرح الثالث في شرح الرسالة وقيل ان ذلك مستحب واختاره  
 بعض الاشباح كقوله شيخنا (قوله من اليد اليسرى) هذا مستحب لان خيفة الاستئثار توقف على  
 ذلك كما ان كون الاصبعين السباقر الابهام كذلك اى مستحب فله شيخنا (قوله اى ظاهر حملو بطنه) اى  
 ظاهر الاذن هو ما على الراس واطنه هو ما كان مواجهاً لانه اخفت كالوردة من تحت وقيل بالعكس (قوله)  
 فبه قلب الوجه على الباطن وزاد لفظ كل ثلاثاً الى شيتان لوقال وجهي اذنين وهو مجموع لقله  
 وايضاً وقال كذلك لم يتناول مسح بطنه (قوله وتجديعها) اى ما لها في الكلام حذف الجار  
 (قوله كان) بآسنة المسح فقط اى وتار كك السنة تجديع الماء (قوله مسح الصباغين) الصباغ هو  
 الثقب الذي يدخل فيه راس الاصبع من الاذن (قوله اذ هو سنة مستقلة) اى كافي المزايا فلا عن النخس  
 وابن يونس لكن الذي يفيد كلام التوضيح ان مسح الصباغين من جهة مسح الاذنين لانه سنة مستقلة  
 (قوله ثلاثاً) اى مسح ظاهر حملو بطنه ما مسح الصباغين وتجديع الماء لها (قوله وودمسح راسه) اى  
 الى حيث يدافرد من المؤخر الى المتقدم وعكسه ما ومن احداً القودين (قوله بان يعيد المسح والرد) اى فعل  
 هذا لا بد صاحب الشعر الطويل من مسح راسه اربع مرات مرة لظاهرها ومرة لبطنها ومرة واجبتان  
 بهما يحصل التعميم الواجب ثم يطالب بمسحها على سبيل السنة مرتين مرة لظاهرها ومرة لبطنها يحصل  
 نصيبها بالمسح ثانياً بـمدان عموماً (قوله كذا قيل) قائلة العلامة عجب ومن واقعه وقد تقدم عن ابن  
 النفل لا واقعه (قوله ما للز وقافى) المراد ما للشيخ احدين غلته واقعه على قوله الشيخ عبد الرحمن الاجهوري  
 جد عجب وحاصل كلامهم ان الشعر الطويل انما مسح مرتين فقط مرة للعرض ومرة للسنة وان ادخل  
 اليد تحتها في رد المسح هو السنة وهذا هو الذي يفيد القول كما مر عن ابن (قوله لا يرد) اى ويكره  
 تجديع الماء الرد ولهذا الوجه حتى اخذ الماء لرجليه لم يأت به ولم يكن الرد فضيلة كالفضيلة الثانية لكون  
 المسح ثانياً غير المسح اولاً بخلاف المضمول ثانياً فانه المضمول اولاً فلان خاف امر النسلة الثانية  
 عن رد المسح (قوله وهو الظاهر) اى لقوله عليه الصلاة والسلام اذا امرتكم بأمر فأتوا منه مما استطعتم  
 (قوله فان تكس) اى يقدم بعض القرائن عن محله (قوله فيعاد المتكس الخ) حاصله انه اذا تكس شيئاً  
 من قرائن الوضوء فلا يجزى ما ان يكون سابغاً او طامداً وفي كل ما ان يطول الامر او يكون الامر بالقرب  
 فان كان الامر بالقرب اعاد المتكس استئافاً على المعتد وقيل ثلاثاً ولا يعيد ما بعده مرة لا فرق  
 بين كونه تكس عامداً او سابغاً وان طال الامر اعاد المتكس استئافاً وحده مرة ولا يعيد ما بعده هذا اذا  
 تكس ناسياً فان كان عامداً بالعرضه حصل طول ابتداء الوضوء ندباً (قوله لا السنة) اى لا السنة المتكسة  
 فلا يطالب باعادتها مطلقاً سواء طال الامر او قرب تكسها هو الوضوء (قوله بامر) اى من الجفاف للعضو  
 الاخير (قوله مرة على المعتد) اى كقوله الشيخ سألوه الطغيضي وارضاها طق قائلاً انه لا معنى لاعادته  
 ثلاثاً والحال انه قد غسله اول ثلاثاً وهو غسل صحيح وانما بعد حصول السنة فقط ومقابل المعتدما  
 قلته عجب انه في حالة التقرب يعاد المتكس لا كما يختلف في إعادة البعد فانه صادرة قال طق ولم اردك  
 لغيره (قوله وسواء تكس ناسياً او طامداً) هذا هو الموافق لما عزا ابن رشد لما مدونه قال ابن رشد وهو الاصح

تكس عمدًا ولو جاهلاً باعاد الوضوء تدل على ابتداء مسح الراس سهواً وطال اعاد المسح وحده ان اراد الصلاة به او القاء على الطهارة (والا)  
 يحصل بعد مسح اعاد المتكس استئافاً على المعتد (مع) اعادة (تابعه) شرطاً بغيره مرة وسواء تكس ناسياً او طامداً فإذا بدأ بغيره ثم  
 وجهه فراه مرة فليجبه وتذكر بالقرب

اعاد الفرائض واعاد المسح وغسل الرجلين مرة ثم سواها وتكس ماها او طامدا وان عذر بعد طول اعاد الفرائض حتى سقط منه ان تكس  
سهوا او ابتداء الوضوء ان كان عبدا ٧٦ كاهن (ومن ترك فريضة من فريض الوضوء ومثله الغسل غير التي اوله تعقبها او قلنا كشك

لغير مستنكح والام يعمل به (اي به) بعد تركه قودا وجوبا ولا يطل وضوءه بنية اكمال وضوءه (وبالصلاة) التي كان صلاها بان تفس هذا اذا كان الترك سهوا مطلقا طال ما قبل التذكرا ولا وكذا عبدا او عجزا ولم يطل فان طال بطل لعدم الموالاة ويأتي بجوبا وبما بعده تدقيق احوال القرب الثلاثة به فقط في الطول نيباتا (و) من ترك (سنة) تحقيقا فلنا كشك لغير مستنكح من سنن وضوءه غير الترتيب وغير نائب عنها غير ما هو غير موقع فعلها في مكروه كان الترك عبدا او سهوا وذلك منصرفي للمضمضة والاستنشاق ومسح الاذن (فعلها) استثناء دون ما بعده اطال الترك او لا تندب ترتيب السنن في اقصاها اومع القرائض (لما يستقبل) من الصلوات لان اراد مجرد البقاء على الطهارة الان يكون بالقرب اي بحضرة الماء ولا يبعد ماسا ان كان الترك سهوا انما قال وكذا ان كان عبدا على قول والمعتد ندب

(قوله اعاد الفرائض) اي مرة على المعتد لا خلا (قوله اومع) عطف على فريضة (قوله اي به) اي بذلك الفرض وغسل المعة (قوله والا يطل) اي الابان تراخي في الاتيان به بطل وضوءه وهل يعتد بالنسيان الثاني او لا قولان ومن اعتقار النسيان الثاني فرغ سنحتن على انفس كل واحد وضوءه او الاربع الاول وضوءه والشاء وضوءه ثم تركه مسح راسه من وضوءه ولا يعلم ما هو فأتى به بعد انفس قسى واعادها بدونه اي بقى واعاد الشاء فقط لانه ان كل الخلل في وضوءها ظاهر والاقتداء غير ما يصحح (قوله يفسا كل وضوءه) متعلق بوضوءه اي به (قوله التي كان صلاها بان تفس) اي بذلك الوضوء الناقص (قوله هذا) اي اتيانه بذلك الفرض للترك وعدم طلاق وضوءه (قوله اذا كان الترك سهوا مطلقا) اي لما حتمت ان الموالاة غير واجبة على النسيان وان يفس مطلقا (قوله وكذا عبدا الخ) اي وكذا يأتي بالفرض المترك ولا يحتاج لتجديده ويأتي على ما فعله قبله اذا كان تركه كالفرض عبدا او عجزا ولم يطل لان التفرق البير لا يضر (قوله لعدم الموالاة) اي الواجبة في حقه (قوله واي يوجبها وبما بعده تدقيق احوال القرب الثلاثة) اعني ما اذا كان الترك سهوا او عبدا او عجزا ولم يطل وفي التفراوى قلنا عن ابن عمر ان تابع الجمعة التي غسل معها في صلاة القرب بما بعده من الاعضاء لا يقية عضو فلا يفعل قال في المجلد ولعل وجهه ان العضو الواحد لا يسن الترتيب بين اجزائه بل ربما يؤخذ من آخره عبارة خش وغيره عدم إعادة اليسار كالسنن للترتيب اه (قوله كان الترك عبدا او سهوا) كذا قال المازري وغيره وقول الموطأ سئل مالك عن رجل فوضأ قسى وغسل وجهه قبل ان يمتضمض قال يمتضمض ولا يبعد غسل وجهه لا مفهوم لقوله نسي (قوله فعلها السنن نادون ما بعدها) ماذكره من انه يفعلها استثناء هو المعتد خلا للجمع حيث قال فعلها بما جازعنا واعلم انه ذكر سنة كالمضمضة وذكره كرا بعد الشروع في فرض فلا يرجع لمان ذلك الفرض نعم فعلها قبل الشروع وفي الثاني والقراني فعلها بعدا كالوضوء ولا يقطع الوضوء لم هو المعتد وفي التفراوى والسنة ظاهرا منها الخلية لا تطع الا اذا كان في المبح وظاهره ان الخلاف موجود في الترك عبدا او سهوا وكلام عبق يقتضي ان الخلاف المذكور في الترك نيباتا واقاما كان الترك عبدا فانه يرجع لفعل ما تركه قبل تمام وضوءه فخطا ولا يبعد ما بعده وقيل ذلك من ابن ناسي (قوله لندب ترتيب السنن الخ) عليه قوله دون ما بعده اي اعلم فعل ما بعده لان ترتيب السنن في اقصاها اومع القرائض مندوب والمندوب اذا ثبت لا يؤثر بطله لعدم التشديد فيه (قوله الان يكون بالقرب) اي الاضلعان اراد البقاء على طهارتهما الطول هنا القرائض من الوضوء والقرب بعدم الفراغ منه كقول الشارح (قوله والمعتد ندب الاعادة) اعماله يمل وجوبا كاقبل في ترك سنة من سنن الصلاة عبدا فان فيه قولين احدهما وجوب الاعادة لضعف امر الوضوء لكونه موسعة كذا قيل وهو مبنى على انه فرق بين السنة الاخيرة في الصلاة والاربعة عنها وقال بعضهم بعدم الفرق بين الاخيرة والاربعة في جريان الخلاف وعليه يأتي ما مر من الخلاف في ترك الموالاة عبدا على القول بسنيتها (قوله قد ختمت الكلام عليه) اي على ترك بيان انفس كس فريضة قد مر من محله حيث تقدمت الكلام على تركه فلا يكون داخل في كلامه هنا ولا انكر (قوله قد ثبت عنه القرض) اي هو غسلها بما عرقه (قوله او وقع في مكروه) اي هو تجديدها للمسح الراس في الاول واعادة الاستنشاق في الثاني وتكرار مسح الاذن في الثالث وفي بن اطر هذا اي قوله بتجديدها للمسح الاذن مع ان الذي يحس ان التجديده يفعل وقتل عن ابن شيبان ما قصه من مسجها اي الاذن مع راسه او تركها عبدا او سهوا بعد صلاته لان انما تأمره بالمسح لما يستقبل وضوءه في العمد اه وقد قال ان هذا ليس فصا صر بما لا اختلاص قصر قوله تأمره بالمسح على فرع الترك وكلامه اشارح ظاهر فان الادة على المرة في الاذن منتهى عنها ودر المسافة قد تم (قوله اي

الاعادة فوقنا وذلك منصرفي اي ان اريد به عدم الكلام عليه واما غسل الدين لكونه عينا فندب عنه (مستحباته) القرض واما عدم مسح الراس والاستنثار وتجديدها للمسح الاذن في فعلها او وقع في مكروه ثم عرق بان فضائه فقال (وضائه) اي

مستعجابه (موضع طاهر) أي إيقاعه في موضع طاهر بالفعل وشأنه الظاهر W فيخرج من الخلاف قبل الاستعمال فيكره

الوضوء فيه (وقلة ماء)  
يعني تقليبه إذا لم تكلف  
الأجل (بلاحد) في  
التقليل ولا يشترط قطاره  
عن العضو بل الشرط  
جوابه عليه (كالنعل)  
فانه ينسب فيه الموضع  
الطاهر والتقليل بلاحد  
(٣) (وتيمين أعضاء) بان  
يقدم يدهما ورجلهما اليمنى على  
اليسرى (و) تيمين (اناء)  
أي يحمله على جهة اليمين  
(ان فتح) فتحا واسعا  
يمكن الاغتراف منه  
لا كاربق فانه يصح على  
اليسار ألا العسر فالعسر  
(و) يد أقدم راسه في  
المسح وكذا بقية الأعضاء  
ينسب البدن بمقدما  
(وشفع غسل) أي الوضوء  
(وتليه) أي العمل  
كل من السلة الثانية  
والثالثة مستحب بعد  
احكام القرض او السنة  
(وهل الرجلان كذلك)  
أي مثل بقية الأعضاء  
ينسب فيها الشفع والتلث  
وهو المتعبد (او المطلوب)  
نهما (الاقاء) من الوسع  
ولو زاد على الثلاثة لخلاف  
محله غير التبعين امامها  
فكسائر الأعضاء اتضا  
وهذا جه من قوله الاقاء  
(وهل تكره) العساة  
(الرا بعة) وهو المتعبد  
ولو قال الزائدة

مستعجابه أي اتصاله بالمسح المستعجبة التي تاب عليها ولا ما قبل على تركها (قوله أي إيقاعه في موضع طاهر) انما قدر ذلك لانه لا تكلف الا جعل (قوله فيخرج من الخلاف) أي لانه وان كان طاهرا بالفعل لكن ليس شأنه الظاهر فيكره الوضوء في أو غير من المواضع المتنجسة بالفعل (قوله يعني تحمله) أي لان الموصوف يكون مستعجبا انما هو التقليل لا القلة لا لتكليف الا جعل كمال الشارح ومعناه انه يستحب ان يكون الماء المستعمل وهو الذي يصح على العضو قليلا وليس المراد تقليل الماء المعد للوضوء والا كان المتوضئ من البحر مثلا لا ركضه ولا قائله (قوله بلاحد في التقليل) فلا يصح التقليل بسلان من العضو وخطير عنه واما السيلان عليه فحسب الامكان فلا بد منه والا كان مسحا وهذا هو المعتمد فلا قلن قال انه لا بد من سيلان الماء على العضو وتطهيره عنه (قوله وتيمين أعضاء) أي ينسب الايديتين ويمين عضائهما على اليسار منها ولو كان عسرا لم يخلو خلاف الا انما يأتي بهذا اذا توافق المنفعة كاليدين والرجلين واليمينين في الغسل دون الايديتين واليدين والقودين وهما جابا لراس لا استواء يمين ماذ كرمع يسراف في المنفعة ويجتذ فلا يقدم يمين ماذ كرمع يسراف وفي الحج عن الشرايفان الشخص اذا شرب يده فان كان للملاسة عبادة كالوضوء شرب يمينه او الاوان كان للملاسة اخرى غير شرب يمينه او لا فربما يصح من باب علم العمل بحيث يبدأ باليسرى مطلقا (قوله ان فتحا واسعا يمكن الاغتراف منه) أي كالطشت (قوله لا كاربق) أي لان شاق عن افعال البدنية لا يربق فانه يصح على اليسار في المواقف عن عياض اختيار اهل العلم في شاق عن ادخال اليد فيه وضعه على اليسار اه (قوله بالعكس) أي غل كان الاقاء مقنونا حقا واسعا على يمينه او يساره ولا وجه على يمينه والظاهر ان الاضط وهو الذي يعمل بكتبا يد على السواء مثل الامن لامل العسر (قوله وكذا بقية الأعضاء ينسب البدن عقدهما) أي لا مفهوم لراس وانما نصبها بالذ كرمع ان غيرها كذلك لرد على من قال من اهل المذهب انه يبدأ بجمع رجليه على من قال انه يبدأ من وسطهما ثم يذهب الى قدميها ثم يمشي على الوجه ثم يركب الراس ثم يركب يمينه ثم يركب اليسار ثم يركب الراس من الأعضاء فلا خلاف فيه والمراد بقدم الأعضاء او طاهر فاقول اليدين من فلو راس الا مع وكذلك اول الرجليين والراس من يمينه ثم يركب الراس المتعبد وكذلك الوجه فلو بدأ بجمع رجليه او بالرقبتين او بالكمين ويضع وقب عليه ان كان عالما على ان كان جاهلا (قوله وشفع غسله) فهم من اضافة شفع للفعل ان تكرار المسح لكلا يدين الراس ليس بفضيلة وهو كذلك لان المسح مبنى على التخييف والتكرار يناسبه ثم يركب الثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد ان يركب بالاولى فرضه وقيل لا يركب شيئا معينا ويصمم اعتقادا من اذ على الواحدة المسبقة فهو فضيلة واستظهره سند واقراء القراني قال شيخنا وهو الطاهر (قوله أي كل من السلة الثانية والثالثة مستحب) ماذ كرمع من اهما فضيلتان هو المشهور وكما قال ابن عبد السلام وقيل كل منهما سنة وقيل الفضلة الثانية سنة والثالثة فضيلة وقيل الزاوية عن شهيد فضيلة الثانية وقيل انها مستحب واحد ذكره في التوضيح (قوله بعد احكام القرض) أي ان كان العضو المنفصل عنه فرض كالجوه وقوله او السنة أي ان كان المنفصل عنه سنة كأي عمل الفضيلة والاستشاق وقوله بعد احكام القرض الخ أي بالفضلة الاولى (قوله ينسب فيها الشفع والتلث) أي بعد الاقام من الوسع (قوله او المطلوب فيها الاقام من الوسع) ولوزاد على الثلاثة أي ولا يطلب بشفع ولا تلث بعد الاقام من الوسع فلذا رد على الاقاء على هذا القول وقول الشارح ولوزاد على الثلاث لاجلها تامل وهذا القول شهره بعض مشايخنا بزيادة لكن المتعبد الاول والمراد بالوسع المتعبد الحائل الذي يطلب ازالته في الوضوء كطين مثلا اما الوسع الغير الحائل فلا يطلب ازالته في الوضوء كدفي بن تعلقا عن المسنوي (قوله في غير التقيتين) أي وهما اللتان عليه اوسع حائل (قوله امامها) أي القيتان وهما اللتان ليس عليهما وسع حائل بان كانا لا اوسع عليهما أصلا وعليهما وسع غير حائل وقوله فكسائر الأعضاء أي ينسب فيها الشفع والتلث (قوله وهذا) انما ذكر من عمل الخلاف في غير التقيتين (قوله وهل تكره الراجعة) أي بعد

تشمل غير الراجعة لان فيها الخلاف ايضا (او نفع خلاف) مع هذا لم يعملوا التبريد او نفع او تليقوا بالجز وحذف خلاف من الاول لانه لا  
هذا عليه ولو عبر في هذا بتردد لكان انساب باصلاحه (وترتيب سنه) اى الوضوء فى اقتضاها بأن يقدم اليدين الى الكوعين على  
المضمضة وهى على الاستنشق ٧٨ وهو على مسح الاذنين (او) ترتيب سنه (مع فرائضه) اى الوضوء بأن يقدم الثلاثة الاول

على الوجه والقراض  
الثلاثة على الاذنين ويطفئ  
بأولان كلا منهما مستحب  
مستقل (وسواك) اى  
الاستياك وهو الفصل لانه  
كما يطلق على الالة يطلق  
على الفعل ولا تكليف  
الاغسل هذا اذا كان  
بعرضه اياك او غيره بل  
(وان) كان (باسم) فانه  
يكفى فى الاستنجاب عند  
عدم غيره ويكون قبل  
الوضوء وندب استياك  
باليمنى واجدا بالباب  
الايمن عرضا فى الانسان  
وطولاً فى اللسان وكره  
بعود الرميحان والزمان  
تحرر بكهما عن الجذام  
او بعود الخلفاء او قصب  
الشعيرة فانه يورث الاكلالة  
والبرص ولا يثنى ان يزيد  
على شبر ولا يقبض عليه  
(كسلاة) اى كندب  
السواك لاجل صلاة  
(بدلت منه) اى من  
السواك بمعنى الاستياك  
اعلم ان يكون فى وضوءه  
اولا وكذا يجذب لقراءة  
قرآن واتباعه من قوم  
وتفسيرهم بما سئل او شرب  
او طول سكوت او كثرة كلام  
(وتسمية) بأن يقول عند  
الابتداء باسم الله وفى زيادة الرحمن الرحيم قولان (ومشروع) اى التسمية وعبر بفتح ليشمل  
الوجوب والاستعانة بالتدب (فى غسل وتيمم) ذبا (او كل وضوء) استنسا وندب زيادة اللهم بارك لنا فى هذا وضوءنا خيرا ما  
يجوز اجمع الذكر والقدر (ودكوب دابة وسقيته

حقوق  
حقوق  
حقوق

[illegible]

(الاعضاء) اى تشفيه  
 من البلب بحرقه مثلاً بل  
 يجوز (وان شئت المتوخى)  
 (فى ثالثه) اراد فعلها هل  
 هى ثالثه او رابعه (ففى)  
 كراهتها) اى كراهه  
 بها الايمان بها خوف الوقوع  
 فى المخلور واستظهر  
 (وندبها) اعتباراً بالاصل  
 كالشئ فى عدد الركعات  
 (قولان قال) المأثرى  
 مخرباً على مسئلة الشئ  
 فى ثالثه (كشكه) اى  
 الشخص الثالث (فى)  
 قصده صوم (يوم عرفه)  
 اى شئ عند ارادته صوم  
 يوم عرفه (هل) الغد  
 قص يوم عرفه فأيت  
 الصوم تدبوا (هو العيد)  
 فيحرم التثبيت فى  
 كراهته خوف الوقوع فى  
 المخلور وندبه اعتبروا  
 بالاصل القولان ويجوز  
 ان يكون المعنى كشكه فى  
 يوم عرفه أى وقع شكه  
 على يوم عرفه هل هو  
 هو او هو العيد ولو قال  
 المصنف قال كذا لو شئت  
 فى يوم هل هو يوم عرفه  
 او العيد كان اوضح \* واما  
 سكرهاته فالأكثر من

حق قدره والارض جميعا فقتله يوم القيامة والسواوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون من الفرق اه (قوله ودخل ونشده الخ) اي وتشرع دخبا في دخول المنزه والخروج منه وفي دخول المسجد والخروج منه (قوله وليس لكتوب) سواء كان قصبا او ازارا والجماعة او رداء (قوله وعلق باب) وسرها دفع من يريد بفتحته من السراق (قوله وتكره في غيره) اي هو الوطء للمكره وهو الحرم وقوله على الارجح اي هو الذي اقصر عليه الشارع بهر اجماع المؤلف في التوضيح وقال بعض الشراح ان المذهب هو ان قضاء شيئا من قبل تحريم كل من الحرم والمكره وقيل تكره في المكره وتحرم في الحرم والى يظهر ان هذا الخلاف في الحرم لا يضر في تليخيص لانه لا ينافي الحرمه اختاما ومن امثلة اطوار المكر وموطء الجانب ثانيا قبل غسل فرجه وطوء المؤذي لا يتقال للقيم كما بان في قوله ومنع عن عهده قيل منوفو جاع مفعل (قوله ولحد) اي الحاد في قبره اي رآه (قوله نديا) راجع لقوله وهو كود بعباده وما به (قوله الا في الكل والشرب وانك) اي والاعند دخول الخلافة لتكميل في هذه المواضع الاربع (قوله ولا تنسب اطالة الفرة) اي الاطالة فيها والمراد الاطالة ان يذوق المرء الاطراف في الغسل فكاهلا تنسب ان زيادة في الغسل على جعل القرض (قوله وانما يندب دواء المهار وتالجديلا) اي يسمى ذلك ايضا اطالة الفرة كمال عليه قوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم ان يلبل فرجه فليفعل قدر جلا الاطالة على الدوام والفرقة على الوضوء ما حصل ان اطالة الفرة تطلق على الزيادة في الغسل وتطلق على ادامة الوضوء واطالة الفرة بالمعنى الاول هو المكره وعدمه كالتطاول في العرة بالمعنى الثاني مطلوب عنه وحيد فلا يكون الحديث للمذكور معارض لما ذكره من الكراهة (قوله لالمستهتمدة) اي وهي العاقرى الذين (قوله بل يجوز) اي ترك المسح اي يجوز ايضا مسحها بمجديل او منشفة خلافا لما ذهبوا فيه في استحبابهم ترك ذلك المسح وكراهتهم (قوله وان شئت فقل الخ) اي وان شئت فقل بالايان بفسق في كونها ثلثة او اربعة مع ايجاب الفصل في كراهة الاثني جلدونه يقولان حكمهما المذنب عن الشيوخ والخلاف عام في القرائن والسنن لان كلامنا في الثانية والثالثة مسجبة فيما (قوله خوف الوقوع في المخلوط) اي المني عنه هي كراهة على ما حقه ابن رشد او تحريم على ما حقه النخعي (قوله واستظهر) اي استظهره في الشامل وقال ابن تاجي انه الحق ووجه شيئا في الحاشية (قوله ونديا) اي نديا الاثني جلدونه (قوله اعتبار بالاصل) اي لان الاصل عدم القتل (قوله كالثلث في عدد الركات) اي فاذا شئت فقل هذا في كمة ثلثة او اربعة فانه في على الاقل لان الاصل عدم القتل (قوله في قصده) اي عند قصده واداءته (قوله اي شئت عند ادائه الخ) توضيح لقوله كشك في قصده يوم عرفه (قوله هل العدس يوم عرفه) اي وهو التاسع من ذي الحجة (قوله وتنبه اعتبار بالاصل) اي لان الاصل عدم اليعيد القول بنسب الصوم وجه المار روى ما آخر رمضان فيجب صومه استصحابا في ح عن ابن عرفة قبل الاخبار بكال الوضوء الصوم وقد سبق باعانا ان الخبر عدل ولا كذلك الصلاة كما ذكر ويجوز وسياق وجع امام قتل لعدينا الخ (قوله على الراجح) اي من القولين السابقين في قوله هل تكره الاربعة او ثلثة خلاف (قوله واكشف العورة) اي مع عدم من طلع عليها وما كشفها مع وجود من طلع عليها غير الزوج والامه فهو حرام لا مكره فقط (فصل نيب لقاضي الحاجة الخ) (قوله نديا الخ) ان الاثني جلدونه بطل قوله نديا بل بعض ما يوجب (قوله اذا كانت بولا الخ) لوقال الشارع في نياطة المني نيب لقاضي الحاجة بولا او غاطا

وصب الماء وكثرة الكلام في غيرة كراهته والزيادة على الثلاثة في المنحول وعلى واحدة في المسحوح على الأرجح وطالة الفترة ومسح الرقبة والمكان النيران الطاهر وكشف العورة والله اعلم (فصل في ذكر رقية آداب قضاء الحاجة وحكم الاستبراء وصفته والاندحاح وما يتعلق بذلك) (عيب قاضي) أي لم يداخرا (الحاجة) إذا كانت بولا (جائوس)

برخوطا هر ويجوز القيام اذا امن الاطلاع (ومنع) الجلوس اي كره (برخو) مثلث الرامحش (١) بكسر الهمزة من محل شئ اي السنين كل رمل  
(نحس) ثلاثين جس نو به وتعين ٨٠ القيام اي ندى ندبا كيدوا الموضع الصلب فيعين فيه الجلوس ان كان طاهر او التمسح

عنه مطلقا ان كان نجسا  
كل شي اي بمعنى تعين ندى  
ندبا كيدوا هذه الاقسام  
الاربعة في البول واما  
الفاط فلا يجوز فيه القيام  
اي يكره كراهة شديدة  
فيما ظهر ومنه بول المرأة  
والخصى (و) ندى به  
(اعتاد) حال قضائها  
جالس او قولا (على رجل)  
وان يجلس عليها ويرفع عقب  
الخصى وصدرا على الارض  
لانها عون على خروج  
القضلة (واستجاء) اي  
ازالة ما في الحبل بماء او  
جمر (يد) اي (يسرين)  
فهو نعت مقطوع (و)  
ندب (بها) اي اليد  
اليسرى (قبل لى الاذى)  
اي العاط او البول لئلا  
يقوى تعلق الراحضة بها  
(و) ندى (غسلها) اي  
اليسرى (بكتراب) من  
رمل وغسل ومافى معنى  
ذلك مجاز بل الراحضة  
(بعده) اي يسلط الاذى  
ولو لم يصيب الماء واما  
بها الاذى حكم الاذى بان  
استجمر او لا بالاجازم  
استنقى بالماء فلا يطلب  
غسلها (و) ندى (ستر)  
اي ادامته حال القطاطه  
للجلوس (فى غسله) اي  
محل سقوط الاذى (و)

جلوس برخوا واصل طاهر ينوم برخو ونحس وتعين القيام في البول وتنعى في الفاط واجنب الصلب  
النحس مطلقا ولا يوافقا قبله او جلوسا كان اوضح اه (قوله برخو طاهر) في بن قال في التوضيح قسم  
بعضهم موضع البول لاربعه اقسام فقال ان كان طاهر ارخوا كل رمل جاز فيه القيام والجلوس اولى  
لانما ستر وان كان برخوا نجسا بال فالحاجة ان تنحس ثيابها وان كان صلبا نجسا تنحى عنه الى غيره  
ولا يبول فيه لانما جلوسا جلوسا وان كان صلبا طاهرا آتين الجلوس ثلاثين رطله شئ من البول وقد نظم  
ذلك الوائسر مرقوله  
بالطاهر الصلب اجلس \* وقسم برخو ونحس  
والنحس الصلب اجنب \* واجلس وقم ان تفكس  
وقول التوضيح في الصلب الطاهر يعين الجلوس طاهره الوجوب هو طاهر البالي وان بشره وان عرقه  
وظاهر المدق وتوغيره ان القيام مكره فقط وانما قال شارحا ومعنى تعين ندى ندبا كيدوا على هذا يجوز  
ان يجعل قول المؤلف ندى لغرض الحاجة جلوس اي في الموضع الطاهر مطلقا سواء كان رخوا او صلبا  
لكن ندى الجلوس في الصلب اكدمته في الرخو فتكون الاقسام الاربع كلها في كلام المصنف قد ذكر  
هنا ثلاثة اقسام قسمي الطاهر وقسم الرخو النحس والرابع وهو الصلب النحس سيأتى في كلامه (قوله  
والتمسح عنه مطلقا) اي قياما جلوسا (قوله فلا يجوز فيه القيام) اي ويندب فيه الجلوس ندبا كيدا  
وهذا في الرخو والصلب الطاهر ينوم والموضع النحس سواء كان رخوا او صلبا فانه ينحى عنه بالفات لغيره  
مطلقا ويكره كراهة شديدة فتؤمله فيه فالحال جلوسا (قوله ولو بولا) اي هذا اذا كانت الحاجة عاتلا بل  
ولو كانت بولا (قوله بان يجل الخ) هذا تصوير للاعتداع على الرجل حال قضاء الحاجة جلوسا (قوله لانما عون  
الخ) علة لتدب الاعتداع على الرجل فتؤله لانما الاعتدال المذكور اعون اي اشداعا على خروج القضلة  
وذلك لان المعلقة في الشق الايمن فاذا اعتمد على رجله اليسرى صار الرجل كلز في لخر وج الحديث فهي شبه  
الاناملان الذي اعتمد على جنبه لا تغرب عنه بخلاف ما اذا اعتمد على (قوله اي ان التمسح في الحبل بماء  
او جمر) فغير الاستجاء بذلك هو ما ذكره ابن الاثير في النهاية وعليه فلا يستجاء اعمن من الاستجاء لانما ازالة  
ما في الحبل بالاجاز (قوله اعنى) اي بالرجل التي يعتمد عليها والى التي يستنجى بها (قوله فهو نعت مقطوع)  
اي لان المعمولين لهما عين مختلفين لا يجوز اتباع فتموا والندب منسحب على قوله يسرين (قوله وبها) اي  
بلع الاق الاذى منها وهو الوسطى والنحس كافي المج وليس المراد بلها كلها كما هو ظاهر وقوله  
وغسلها بكتراب الخ اي اذا لم يسلها قبل ملاقة الاذى كافي المج وليس المراد انه يندب غسلها بكتراب مطلقا  
سواء يسلها قبل لقائه الاذى او لم يسلها كما هو ظاهر وقوله مجاز بل الراحة اي التي تعلقت بايده عند عدم بلها  
واما عند بلها فمعلق بها راحة لانه اذا دام الماسم (قوله ولو لم يصيب الماء) اي ولو كان في الاذى مقدارنا  
لصلب الماء (قوله اي محل سقوط الاذى) فاذا وصل محل سقوط الاذى كشف عورته (قوله وندب اعداد  
منه) اي قبل جلوسه لقضاء الحاجة (قوله كل المنزى لجامدا) اي كاطر وقوله واما شئ كلفا وفي  
بن النندب قضاء الحاجة اعدادا مما لا اعدادا حدها فقط كما هو ظاهر الشارح في قواعد عياض  
من آداب قضاء الحاجة ان يسلها بالاجاز عنده اه اذا علمت هذا فكان الاولى للشارح ان يقول وندب  
عداد من رمل من ماء وجرح فأمثل وقد قال محل ندى اعدادا مما عا قبل الجلوس ان يمسرا فان يمسرا حدها  
فقط ندى اعداداه (قوله اي المنزى لجامدا) اشار الشارح الى ان في كلام المصنف استعمال حديث ذكر المنزى ل  
بمعنى واعد الضمير عليه بمعنى آخر (قوله ان اتى الشفق) اي فاذا حصل الاقباقيتين ندى استعمال الثالث  
وان حصل الاقباقيتين ندى الخامس وان حصل الاقباقيتين ندى السابعة فان حصل الاقباقيتين ندى

ولا

ندب (اعداد اخر رمل) اي الاذى كان المنزى لجامدا واما (وتره) اي المنزى لجامدا كالجرح ان اتى  
الشفق وينتهي الاثر لرسد من اتى ثمان لم يطلب وتسع وهكذا يحصل الاثر بتسعة ثلاث جهات  
(١) قوله بكسر الهمزة كذا في الاصل والعر وفيه الملوخود في كتب اللغة فتحها كسبه مصححه

يجمع بكل جهة ويستثنى من ذلك الآثار الواحدة التي في ثلاثان الفصل منه (و) نذب (تقديم قلبه) في الاستجماع على دبره الآن قطره وله عند من الدبر (وتقرىح نغذبه) حال قضاء الحاجة والاستجماء (واستحازه) قليلا حال الاستجماء ثلاثين قبض المحل على ما فيه من الذي (وتقطعه راسه) وله بكنه أو ما يقبضه فالمراد أن لا يكون مكشوفاً حال قضاء الحاجة وقيل يرداه ويحزم يادته على المعتاد (وعندم التفاته) بعد جلوسه للاربي لم يخاف منه فيقوم فتجسس وأما قبل جلوسه فيندب بالانكشاف ليطمن قلبه (و) نذب (نصب كورود) في السنة (بعده) أي بعد الفراغ من قضاء الحاجة والاستجماء والخروج من المحل وهو اللهم ٨٦ غفرنا لك الحمد الذي سوغه طيبا

واخرجه عن شيتا أو الجند لله الذي اذهب عن الذي وعاقبى (و) ذكر ورد (قبله) وهو باسم الله اللهم أي أعوذ بك من الخبيث والخائش في ربه زيادة الرجس النجس الشيطان الرجيم والخبث بضم الباء وروى مكشوها جمع شيت ذكر الشياطين والخبائث جمع خبيثة أنهم (فان) فأتى ذكر القلي بأن نسي حتى دخل (فقيه) أي فاته يذكره نذباي المحل نفسه (ان لم يرد) لقضاء الحاجة إن كان في القضاء على المجلس قضاها أو قبله بالمرحج منه الحديث والأفلاذر ومفهومه أنه لو أعيد كل راض لم يندب فيه وهو صادق بالجواز وليس بمردبيل المراد المنع أي الكراهة قطعا لذكر الله وهذا إذا دخل بجميع يده وكذا يربل واحدة وان لم يمتد عليها ظاهر لهم (و) نذب (سكون) حين قضاها ومتعلقه (الالهم) يطلب الكلام

ولا يأتى نذبه (قوله عس بكل جهة) أي بجميع المخرج بتمامه بكل جهة من جهات المحل الثلاث (قوله وتهديم قبله) أي خولف من تجسس به على مخرج البول لو تقدم دبره (قوله الآن قطراخ) أي أي تقدم دبره ميتد لانه لا فائدة في تقديم القبل (قوله حال الاستجماء) أي وكذا حال الاستجماء (قوله ثلاثين قبض المحل) أي فيلزم على ذلك سلامة النجاسة ولو لم يخرج ذلك الذي الذي قبض عليه المحل فينجس به أو بدنه أوهما ولا يبال مقتضى ما ذكر من التعليل وجوب الاستبراء لانه لا يبال وحصول ما ذكر من محتمل فإذ عوج (قوله وتقطعه راسه) أي حال قضاء الحاجة وحال متعلقها من الاستجماء والاستجماء وأما نذب قطبه الراس فيأذ كقول حياه من الله من الملائكة وقيل لانه لا يحفظ لمساة الشعر من علوق الرائحة بها خضره (قوله وقيل رداه) أي وقيل لانه لا يحصل نذب قطبه الراس إلا إذا كانت رداه أو نحوها يادته على ما عاتده في الوضع على راسه من طائفة ونحوها وهذا عوج المعتمد الأول كقوله ما شرحه الخلاف المذكور من على الخلاف في علة نذب قطبه الراس وهل هو من الحياه من الله أو خوف علوق الرائحة بتمام الشعر قال بن والأول هو المنصوص (قوله للاربي لم يخاف منه) أي غير ظلم عليه (قوله وذكر) أي واستعمال ذكر كذا لا كلف الأشعل (قوله غفرنا) بالنصب أي أسألك غفرنا (قوله سوغه) أي ادخله في جوف (قوله واخرجه عن شيتا) الجند على مجموع الأمر بن خروجه وكونه نذبا لأن كلام من عدم خروجه ومن خروجه فيه حيث فيه مضرة (قوله الحمد لله) قال شيخنا الأولي الجمع بين الرايتين (قوله وقيل) أي قبل الدخول محل قضاء الحاجة (قوله حتى تدخل) أي محل قضاء الحاجة (قوله لم يجلس لقضاها) أي ويشكف وهذا راجع لقوله فان قلت فقيه ان لم يرد (قوله والأفلاذر) أي والأبواب جلس مكشوف على القول الأول وأخرج منه الحديث على القول الثاني فلا ذكر (قوله لم يندب فيه) أي لم يندب ذكره فيه إذا سى الذكر حتى دخل محل قضاء الحاجة (قوله وسكون) أي لأن الكلام من قضاء الحاجة يورث الصمم ويحدث فلا يشمت طامسا ولا يحمدان طمس ولا يجب مؤذنا ولا يرسل ما على سلم ولا بعد الفراغ على الأظهر كالحامع خلاصا للملح والمأذون فها يرد أن بعد الفراغ وأما المصلح فيرد بالإشارة (قوله ومتعلقه) أي حين متعلقه وقوله الاستجماء بيان متعلقه فهو على حذف من اليانية أو غير ملتد محذوف أي وهو الاستجماء (قوله بحث لا يرى جسمه) أي وأما استبرح حيث لا يرى عورته فهذا واجب لا مندوب (قوله بال) أي لأن المال لا يكون مهما إلا إذا كان له مال كمال الثاني (قوله شجر) متعلق بنسب (قوله ما يخرج منه) أي من الرمح الشديد (قوله أو استطيل) الشارح اشرح به الذي مراد المستصباح بالمر ما ينزل السرب بضم السين والراء وهو الاستطيل لا خصوص الجرملة وهو القبل المستندير (قوله ثلاثا) يخرج منه ما يؤذيه أي من الحيوانات كالحيات والعقارب (قوله أو لاهمه سكن الجفن) أي وقضاء الحاجة فيه يؤذيه وان كوا في جوف النجاسة ألا يلزم من محبة الشخص لشيء محبة سقوطه عليه الأثرى ان الطبخ بحبه الإنسان ويكره وقوعه عليه (قوله أو اتاهم ربح) أي اتاه المحل الذي نذب الربح منه كالكتيف الذي في قصبة طائفة وحل نذب اتاهم ربح إذا كانت الحاجة بولا أو غافطاريقا لا فلا أخذ ما ذكره الشارح من العلة (قوله ثلاثا يربح) هذا طاهر إذا كانت الربح غير سائته

(١١ - دسوق اول) الاستجماء نذبا كطلب ما يزيل به الأذى أو يجوبها فدعا على وتخلص ماله لمبال (و) نذب (بالضمان) عن أعين الناس بحيث لا يرى جسمه فضلا عن عورته شجر أو صخرة ونحو ذلك (وبعد) عن أعين الناس حتى لا يسمع ما يضر منه (واتاهم ربح) مستدير أو استطيل ثلاثا يخرج منه ما يؤذيه ولا يمكن الجفن (و) اتاهم ربح (و) بولوسا كنه ثلاثا يربح عليه ما جسمه (و) اتاهم (مورد) ليهما ثلاثا يربح الناس بذلك (و) اتاهم (طريق)



ولا احتمال تحركها وهي انما هي اقل ما كان اذا كانت ما كتبه (قوله) هو اعم مما قبله اى ويثبت فيستغنى به عما قبله وانما كان الطريق اعم من المورد لان الطريق اعم من الموصلة لما يتكون من ورد او امان تكون غير موصلة فلا تكون من ورد او قد يقال الطريق عرفا ما اعتيد للسلوك والمورد ما يتصرف فيه لورد الماء واخذته فهو مغاير لما اذا اجتمع بينهما في الحديث (قوله) اذا المراد به اى يلو وما يمكن الورد ومنه اى وهذا هو عين الشئ قوله لا ما اعتيد اى لورد ومنه اى هو يكون انحصار من الشئ (قوله) شأنه الاستقلال به من مقبل ومنان اى من ظل مقبل ومنان اى من ظل شأنه ان يظل به الناس وقت القيولة وانما هي الاصل فيه (قوله) ومنه اى ومثل الظل في النهى عن قضاء الحاجة فيه مجملهم اى المثل الذى يجلس فيه الناس في القبر لئلا يحصلون فيه في الشمس من الشتاء تحدث قال شيخنا والظاهر ان قضاء الحاجة في المورد والطريق والظل وما الحلق به حرام كما يشهد به نص قوله صرح خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من الكراهة لا تهيج اقامه ما استدوا به (قوله) به صرح قضاء الحاجة في الماء اذا كان ركا كذا قليلا فان كان الراكد مستحرا او كان الما جريا فلا حرمه في قضاء ما فيه ما يجب ان كان مباحا لمعكوا واذا ربه في ذلك لا معكوا بغير ان يحرر (قوله) حلو او قايما اى كانت الحاجة بولا او غاطا (قوله) فينا كذا جلوس به) اى سواء كانت الحاجة بولا او غاطا وقد تقدم ان الرضا كان طاهرا تعين الجلوس به كانت الحاجة بولا او غاطا وان كان نجا تعين القيام في البول وتطه في العائط وتقدم ان المراد بتعين التدب الا كبد (قوله) اى عند ارادة دخوله الاولى حذف ارادة لان التحي عن الذكرا هو عند السئول بالفعل (قوله) وكراهه الذى ذكره باللسان اى في الكتيبة قبل خروج الحدث او حين خروجه او بعده وكلما يكره الذكرا وقراءة القرآن في الطرق وفي المواضع المستعذرة واحترار الشارع بقوله باللسان عن الذكرا قبله وهو في الكتيبة فانه لا يكره اجلا (قوله) كدخوله بوقفه) هذان شيعة في الحكم وهو الكراهة خلافا لمن قال يجوز دخوله بما ذكر (قوله) فيه ذكر الله) راجع للوقفة والفرعها بالظاهر لا مفهوم لقوله فيه ذكر الله بل مثله اذا كان فيه شئ من القرآن وما فهم من كلام ابن عبد السلام والتوضيح وبهرام من الحرمة فغير ظاهر كما قلنا ح وبه صرح (قوله) وانما فيه الضياع) الاولى وخاف بالاولان جواز الدخول عاذ كرمقيد بامر من يولا يكتى احدهما (قوله) ووجوبه في القرآن اى قراءته وتكبا كفى عبق قول الشارع فيحرم عليه قراءته فيه وكذا كتبه (قوله) فيما يظهر) ماذ كره الشارع من منع دخول الكتيبة بما فيه قرآن مطلقا سواء كان كاملا او كان بعضه كان ذلك البعض بالاولا يتبع فيه ابن عبد السلام والتوضيح وقد رده ح ورجع وقال انه غير ظاهر واستظهر الاول كراهة دخول الكتيبة بما فيه قرآن والطلاق في الكراهة قطاهرة كان كاملا او بعضا واستظهر الثاني التحريم في الكامل وما قبله والكراهة في غير ذى البال كالايات واعتد هذا الاشياخ واقصر عليه في الملح (قوله) كسجد للمحدث اى كايحرم من المصنف الكامل او بعضه ولو لم يكن له بال للمحدث وقد يقال ان هذا قياس مع الفارق لان المحدث طاهر بوصف منه من المس ولا كذلك من في الخلاء حيث لم يحدث تأمل (قوله) الا الحرف ضياع الخ) استأمن قوله وكذا يحرم عليه دخوله بمصنف الخ (قوله) او ارتباع اى من فرغ من (قوله) فيجوز اى مع سائر له بكنه من وصول الراتمة اليه والظاهر ان الجيب لا يمكن له طرف متسع كما قلنا طنى فياجوبه وعلم ما قلنا ان جواز السئول بالمصنف مقيد بامر من الحرف والشارع فاحد محال لا يمكن خلافا لما هو كلام الشارع تبع العبق (قوله) بل غيره اى مثل القضاء كذلك فاذا جلس في القضاء لقضاء الحاجة نجي ذكر الله فيه يذاني غير القرآن ووجوبه في القرآن (قوله) بذلك اى هذا الاستنباء (قوله) الا ان حرمة القرآن في غيره مقيدة الخ) اى امانية فطلقة فالقراءة فيه قبل خروج الحدث حرام واماني غيره فلا تحرم (قوله) ويكره الاستنباء الخ) هذا القول قد رجح ح وقوله او اسم نبي اى مقرن بما بينه عليه الصلاة والسلام لا بمجرد الاشتغال (قوله) وقيل (بمع) هو ماذ كره المصنف في التوضيح قال في المدخل وما روى من الجواز عن مالك فروا به عن كراهة حاشا ان يقول بذلك ومثل

الاستقلال به من مقبل ومنان لا مطلق ظل ومنه مجملهم بشمس وقر (و) انما (سلب) ضم الصاد وفتح اللام مشددة او سكوتها وفتحهما كسكر وقفل وجعل ولم يسمع فتح الصاد مع سكون اللام كذا قيل في موضع الشدح اى سلب نفس جلوبا وقايما واما السلب الطاهر فينا كذا الجلوس به كما تهم (وبكيت) اى عند ارادة دخوله (نهي) اى بعد (ذكر الله) يذاني غير القرآن وكراهه الذكر باللسان كدخوله بوقفه او درهم او اعم فيه ذكر الله السلام يكن مستورا او خاف عليه الضياع والاجاز ووجوبه في القرآن فيحرم عليه قراءته فيه مطلقا قبل خروج المحدث او حينه او بعده وكذا يحرم عليه دخوله بمصنف كامل او بعضه ولو لم يكن له بال فيما يظهر كره للمحدث الا الحرف ضياع او ارتباع فيجوز ولا مفهوم لقوله بكيت بل غيره كذلك الا ان حرمة القرآن في غيره مقيدة بحال وخروج المحدث وكذا به محال الاستنباء على التحقيق وكذا بعد

(ويقدم) ندباً (سراة دخول) المكثف (و) عظم (مناهة) (و) (عكس مسجد) فيها قاعدة الشرع انما كان من باب  
التشرع في التكرير بدبغة الجان وما كان يشده بدبغة ٨٣ التماس واذا اخرج سراه من المسجد وضعا

على ظاهره ويخرج  
يتناول قدمها في اللبس  
وعند التحول يتلع  
سراه وضعا على ظاهر  
نعله حتى يخلع اليمن ويضعها  
دخولا (والمثل) يقدم  
(بنه) اي فيها اي  
في التحول والى خروج  
(وجاز بمثل) بجلد او  
قوى (وطول) وفائط  
حال كونه مستقبل قبلة  
ومستدبرا (ان) اي  
اضطر الى ذلك كلواحيض  
التي يصير التحول فيها بل  
(وان لم يلجأ) بان يتأقنه  
التحول من غير عسر ولا  
مشقة كرجة الدار  
ومراحيض السطوح  
وفضاء المدن لان المراد  
بالمستقبل ما قبل القضاء  
(اول) الجواز عند عدم  
الاجابة (بالسار) اي بان  
يكون لمراحيض السطوح  
سار والام يجوز وهو  
ضعيف (و) قول  
(بالاطلاق) اي سواء كان  
للمسار ام لا وهو المقيد  
فأما لان في المانع عليه  
قط في مراحيض السطوح  
خاصة خلافا لظاهر  
المصنف (لا في القضاء)  
فيحرم استقبال واستدبار  
بوطة وفضلة بغير سار  
(وبسرة قولان) بالجواز  
وهو الراجح والمنسج

الخلافا اذا كانت النجاسة لاصل الثياب والامنع اتفاقا (قوله) يقدم عيا سراه دخول المكثف اي  
وكذا الكل في حكمه وقد قيل (قوله) عكس مسجد فيها اي في ندب ان يقدم في دخوله يتناول في الخروج  
منه سراه (قوله) انما كان من باب التشرع في التكرير اي كل مسجد خلق الراس وليس التعل وقوله  
وما كان يشده اي دخول الحمام والتندق والخروج من المسجد وخلق التعل (قوله) والمثل بناء بهما  
فان حصلت المعارضة بين المنزل والمسجد كما كان باب يته داخل المسجد يخرج من المسجد ليدخله كان الحكم  
للمسجد (قوله) اي اضطر الى ذلك اي الى الاستقبال والاستدبار (قوله) التي يصير التحول فيها اي من  
القبلة (قوله) وان لم يلجأ لو عجز بولر دما في الواضحة من انه لا يجوز الا اذا الجلى كان اولى قلة بن (قوله)  
وفضاء المدن اي القضاء الذي في داخل المدن كطيشان والخراب التي داخل البيوت (قوله) ما قبل  
القضاء اي ما قبل الصلوة لا المنزل المعروف حيث يشمل قضاء المدن ورجة الدار ومراحيض  
السطوح والسطح نفسه (قوله) او قبل السار الخ قول المصنف وجاز بمثل بوطة وحدث مستقبل قبلة  
ومستدبرا وان لم يلجأ في القضاء الا بامر او ادعى ذلك كان احسن لان هذا هو المقيد وما زاد على  
ذلك فهو ضعيف (قوله) فأما لان في المانع عليه فقط اي وما قبل المبالغة فأما لان مطلقا اتفاقا  
(قوله) وفي مراحيض السطوح خاصة اي لانها هي التي يكون معها السار حيث تكثر وتارة لا يكون واما  
رجة الدار وفضاء المدن فأما لان في السار الخ ونص المدونة ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها البول  
او فائط او مجامع الا في الفوات واما في المدن والقرى والمراحيض التي على السطوح فلا بأس بها غلبها  
الخصي وبما عجز عبد الحق على الاطلاق جعلها بعض شيوخ عبد الحق وابوالحسن على التقيد بما اذا  
كان تلك المراحيض سار (قوله) خلافا لظاهر المصنف اي فانه يقتضي جريان التأويلين فيما قبل المبالغة  
وبما عجز وفي مراحيض السطوح وغيرها (قوله) لا في القضاء المراد به الصلوة (قوله) وبسرة قولان  
قال النووي اقل السار طولاً ثم اذ جاء عنه ثلاثة من غير ما تقدم سار (قوله) الجواز (وهو  
قول ابن رشد وذهبوا للثقة عن المدونة وقوله) والمثل وهو ما في المجموعة ويختصم ابن عبد الحكم (قوله)  
اي ترك البول والعائط مستقبل ومستدبرا اي في القضاء مع السار كاهو الموضوع واول عند عدمه  
وقوله لا لا على واما اولى في القضاء مستقبل ومستدبرا فهو جاز عند بعض مع السار كاهو الموضوع  
(قوله) تنظيرا الخ) على لا اختيار للخصي ترك البول والعائط مستقبل ومستدبرا واول سار (قوله)  
وهذا اي كون للخصي اختيار ترك البول والعائط مستقبل ومستدبرا في القضاء حتى قضاء المنازل ولو مع  
السار واما الوطء مع السار فلا يمنع عنده لا يفهم من كلام المصنف والمفهوم منه ان الخصي اختار ترك  
كل من البول والعائط والوطء مستقبل ومستدبرا في القضاء ولو سار (قوله) والحاصل انما تعرض على  
المصنف وجهين الخ) الاول المنع احدان رقاق والى الثاني الخ قال بن وكلاما غير مسلم اما الاول فلا  
ظاهر للخصي كظاهر المصنف استواء الوطء والحديث ونص الخصي على ما قل ان مرزوق وقال او القاسم  
لا بأس بالجاء للقبلة كقول مالك في المراحيض وجواز ذلك في المدن والقرى لانها خارجة عن الثاني في كون  
اهل الانسان مع فاعاكتها يمنع في المراحيض ويختصم في المدن ومع الاستار يجوز فيها اه قال ابن  
مرزوق عقبه وظاهر كلام الخصي استواء الوطء والحديث كما ذكر المصنف قال ابو علي المستأوى  
وسدنى كون ذلك ظاهر للخصي لان قوله منع اكتفاها يمنع في الصلوة اظهروه كان سار ام لا وقوله مع  
الاستار يجوز فيها ما عجز الوطء مع الاستار وبيها ويجوز زالفائط اذا سدل فوه خلفه لان الوطء خلف  
من قضاء الحاجة اه واما الثاني فلا نعلم ان اختيار الخصي جاز في القضاء يعني الصلوة في غيرها كرجة  
الدار وقضاء المدن بل هو خاص بالقضاء خلافا لـ ومن تبعه وذلك لان الخصي بعد ان غسل عن ماله في  
(تحتلها) (المدونة) (والختار) منها عند الخصي (الترك) اي ترك البول والعائط خاصة لا الوطء مستقبل ومستدبرا حتى قضاء المنازل  
تنظير القبلة وهذا لا يفهم من كلام المصنف والحاصل انما تعرض على المصنف قولهم المختار الترك وجهين الاول ان ظاهره

المدة انه اجاز ذلك في المدن ومنعه في الصحراء ذكراته اختلفت في عدة المنع في الصحراء هل هي طلب  
الستر من الملائكة المصلين وسالمى الجن لانهم يطوفون في الصحارى وعلى هذا لو كان هناك سائر جاز  
لوجود السراوى تنظيماً القبلة وهو المختار وهذا يستوى فيه الصحارى والمدن قوله وهذا استوى الخى  
ان هذا التعليل الثانى الذى هو مختار يستوى فيه الصحارى والمدن يقتضى القياس المنع فيها لكن ايج ذلك  
في المدن للضرورة كماله عليه كلامه قبله وبني ماعدا المدن على عدم الجواز لعدم الضرورة فانه المستوى  
اه كلام بن (قوله ان اختياره خاص بالقضاء) اى الصحراء (قوله وفي غيره) اى كرهه لدار وقضاء المدن  
(قوله فيه طريقان) الجواز لياض وعبدالحق وعدمه لبعض شيوخ عبدالحق (قوله ان الصور كلها جائزة  
الخ) اى وهى ستة الاولى قضاء الحاجة والوطه في القضاء مستقبلاً او مستدبراً بن سائر وهذه حرام قطعاً  
الثانية قضاء الحاجة في وقت الحلاء الذى في المنزل مستقبلاً او مستدبراً بن سائر وهذه جائزة اتفاقاً الثالثة  
قضاء حاجة مستقبلاً او مستدبراً بن سائر وفيها قولان بالجواز والمنع والمعتد الجواز ولو كان يت الحلاء  
بالسطح الرابعة قضاء حاجة في القضاء وقتها للوطه فيه مستقبلاً او مستدبراً بن سائر وفيها قولان بالجواز والمنع  
والمعتد الجواز الحلاء مع السادسة قضاء الحاجة والوطه بجوش المنزل سائر وبدونه وفيها قولان بالجواز  
والمنع والمعتد الجواز فيها والمرد الجواز فياذ كركه خلاف الاولى (قوله لا القمر بن الخ) طفق على  
مقدراى لاقى القضاء فيحرم الاستقبال والاستدبار للقبلة لا للقمر بن الخ فالتقدير المصطوف عليه هو قولنا  
للقبلة (قوله ويستأنس المقدس) المراد به الصغرة لانها التى كانت قبلة فينهم منع استقبالها لخاله الحدث واجماع  
الاسجد الاصى اذ لا يتوهم فيه ذلك (قوله بل يجوز مطلقاً) اى سواء كان في المنزل او في القضاء سائر ولا  
واما اضرب لان نفي الحرمة لا يدل على نفي الكراهة لصدقه بالكره او الجواز والمراد الجواز خلاف الاولى  
(قوله وجب استبراء ما استفرغ اخيه الخ) اعلم ان السين والواو في كل منهما يحتمل ان يكونا للطلب وان  
يكونا زائدين ويحتمل ان يكونا للطلب في الاول زائدين في الثانى فان كانتا للطلب فهما زائدين  
فيهما كانتا بالانصوير لان طلب البراءة هو طلب الافراغ والافراغ لا يستبين وكذلك البراءة هى اخراج  
الانبيين ولا يصح جعلها عيشة لا استعانة ولا للبيبة لان المستعان به غير المتعان عليه والبيب غير  
المسبوح عنها البراءة وخراج الانبيين شئ واحد وكذا ظلم ما واما ان جعلنا السين والواو في الاستبراء للطلب  
وفي الاستفرغ زائدين كانتا بالبيبة والاستعانة اى وجب طلب البراءة بتفريق الخلقين من  
الانبيين وبعض الشرايح جعل الباء في كلام المصنف التصور وبضمهم جعلها للبيبة والاستعانة وكل  
صحيح نظر الماقتنا (قوله اى افراغ وخراج اخيه) اى من خرجهما فلو توشأ بالبول في قسبة الكراو  
العاط في داخل فمادر كان الموضوع باطلا لان شرط صحة الموضوع كإتمام حصول المنافع فالاستبراء مطلوب  
لاجل ازالة الحدث لا لاجل ازالة الخبث فلا يجرى فيه الخلاف الفصلى في ازالة النجاسة كإتمام ريشنا (قوله مع  
سنت ذكر) متعلق بوجباى وجب عاذ كرم سنت ذكر كرموته وفيه اشارة الى وجوبهما وهذا حق  
الرجل واما حق المرأة فانهما تضع دما على عاتقها وقرم ذلك مقام السواوتر واما الخشى فيعمل ما يحمله  
الرجل والمرات احاطا وقرم سنت ذكر كراخ هذا خاص بالبول واما الفاظ فيكنى في تفرغ الرجل منه الاحساس  
بأنه لم يبق شئ مما هو يصدخر وجوبه عليه غسل ما بين من الفرج بل يحرم لشبه ذلك بالواط (قوله  
مثلا) اشار الى السلت لا يتوقف على خصوص السباية والاهام ثم هما الى لانهما عون على الافراغ  
من غيرهما (قوله ثم يرها) اى من اسبل الذكر (قوله اى جذبه) فيه ان الجذب هو السحب الذى هو السلت  
والاولى ان يقول اى تحريكه عينا وشأ لا اوفوق تحت \* واعلم ان الترفع داخل الفقة هو التحريك  
الخفيف وحيث تدفوف المصنفة بالخفة كسلف لانه لا يكون الا كذلك لا خاتفة في مفهومه وليس  
وسفاً خصوصاً كما هو الشأن في الاوصاف (قوله لانه) اى الذى كركضرع (قوله اعطى التداءة) اى  
فيتبى عدم التليظ (قوله ولان قوة ذلك) اى السلت (قوله ويضر بالمائة) اى يصيرها مرنية سائبة

السائر في القضاء وغيره  
الثانى ان ظاهره ايضا ان  
اختياره خاص بالقضاء مع  
السائر مع انه جار عنده  
فيه وفي غيره مع السائر  
ما صدرا المرحاض فانه مع  
السائر جائز اتفاقاً ومع  
غيره فيه طريقان وما  
لتنصى ضعيف وحاصل  
المستصدق المسئلة ان  
الصور كلها جائزة اما  
اتفاقاً او على الرابع الا  
في صورة واحدة وهى  
الاستقبال والاستدبار في  
القضاء اى الصحراء بغير  
سائر غرام في الوطه والقضلة  
(لا) استقبال او استدبار  
(القمر بن) الشمس  
والقمر (و) لا (يت)  
المقدس فلا يحرم بل  
يجوز مطلقاً (وجوب)  
بعد قضاء الحاجة (استبراء)  
مصنود ذلك ومفسر  
(باستفرغ) اى افراغ  
واخراج (اخيه) وهما  
البول والفاط (مع سلت  
ذكر) ماسكها من اصله  
بأصبعه السابقة والاهام  
مثلاً ثم يجرها لراس  
الكورة (ونتر) مبتدأ  
فوقية ساكنة اى جذبه  
ليخرج ما بقى فيه (خا)  
اى السلت الذى يتدب  
ان يكون كل منهما خفياً  
لا بقوة لانه كالضرع كلما  
سلت بقوة اعطى التداءة

ولان قوة ذلك وجب استبراء العاقر وقد يضر بالمائة اى يمتد بالبول

لا يعلل على البول بل كلما حصل فيها شيء نزل منها (قوله ان ان يلب على الظن الخ) هذا غاية تقول المصنف  
مع سلت كرو وتر وعلم من هذا ان المداور على حصول الظن باطاع المادة فاذن لا يشترط التثنية وان لو  
مكث مدة بحيث يلب على الظن انه لم يرق شيء يخرج السكت كان ذلك كافيا ولو لم يلبس (قوله ولا يبيع  
الاهوام) اي فاذا غلب على ظنه اشطاع المادة من الذر لثلك السكت وانزلوا ليعمل على ما عنده من زهره  
بقائه شيء في الذر كمن المادرة ما شئت في زوجه بعد الاستبراء كمنطقة تصفونها فان قشر زهرها فكم الحداث  
والجث اي انها تنقص الوضوء ان لم تلامس جل الزمان ويجب غسلها ان لم تحترق ولم (قوله من كل  
ما يجوز الاستجمار به) اي مع الاقتصار عليه وهو الياس الطاهر المتقي غير المؤذي وغير المحترق وما لم يلا  
يباح الاستجمار به فليس بهذا الحكم يعني لا يكون جبهه من الماء افضل من الماوحدة كذا في عبق وفيه  
ظن لانه اذا كان جبهه مع الماوحدة كما تخلصه عن زروق فطاهر ان يكون افضل من الماوحدة لانه لا يبلغ  
منه وجبت فاطلاق التذنب اولى اه بن (قوله والاثر) اي الحكم (قوله فقدم الجراح الخ) اي لانه قدم الجرح  
الخ فهو صلة لعدم ملاقة التجاسة ليد (قوله لانه اني للمحل) اي لازالة العين والحكم اتفاقا (قوله فان  
اقتصرت على الجراح او ما في معناه اجزا الخ) وهل يكون المحل طاهر الرفع الحكم والعين عنه وهو ظاهر التوضيح  
وظاهر الطراز ان الجرح عند الاقتصار عليه لا يرفع الحكم وان اهل ينص معقونه انظر ح (قوله وتعين  
الماء في الخ) اعترض عليه بان الماء والحض والنفس يتعين فيها غسل جميع الجسد ولا يتوهم فيها  
كفاية الاستجمار بالاجار وحيدت فلا حاجة للتعين على تعيين الماء فيها وعدم كفاية الاجار وحاصل ما يجب  
به الشارح ان الكلام مفروض في حق من فرضه التيمم لمرض او لعدم ماء يكتفي غسله معه من الماسايزيل  
به التجاسة فيقال بل نخرج منه الماء لا يدمى غسل الذي كرا والفرج بالماء يقال للمرأة لا يدمى غسل القدم  
الداخل في الفرج بالماء واحملنا حيث تعين الماء في الغليج غلبت الذكر كله خلافا للشيخ بركت  
الحطاب اخي الشيخ محمد الحطاب شارح المتن وتبينه (قوله اولدلم ماء يكتفي غسله) اي ومعهم من الماسايزيل  
به التجاسة (قوله او بلدة غير معتادة) اي فهذا انما هو جوب الوضوء لا افضل لكن لا يضمن غسل الذكر بالماء  
مع الوضوء (قوله وخارج وما فاكتر) اي لانه في هذه الحالة لا يفي عنه وجوب الوضوء (قوله لما تقدم  
في المعقولات) اي من ان حدث المستكح اذا نى كل يوم ولمرة فانه يفي عن ازالته مطلقا ووجب الوضوء  
بان فارقا كثر ما من لا (قوله ووقع للشرع حاشه هو ظاهر) حيث قالوا في صاحب السلس بكتفه الجرح  
كالبول والحصى والودوية قهولهم بكتفه الجرحية ظن لان الخارج على وجه السلس ان في يوم او فارق  
يوم اثنين في الماء وان في كل يوم فلا يطلب فيه جرح ولا غيره (قوله ويجري فيه ما مسمى في الماء) اي  
فيحملان على من قطع جرحها او نفاسها او فرضها التيمم لمرض او لعدم ماء يكتفي غسله ومعها من الماء  
ما نزل به التجاسة فلا بد في غسل الدم من فرجها من الماء ولا يكتفي فيه الجرح (قوله وفي بول امرأة) مثل  
بولها وبول الحصى اي مقطوع الذي كتر قطعت اغنياء اضاف لا وشه اضافني الى جل اذا خرج من فرج  
المرأة بعد غسلها فبها لا يكتفي في الجرح وشه ايضا البول الخارج من القبة اذا انسد الفرجان على  
الطاهر لانه منتشر فتيقن فيه الماء لا يكتفي فيه الاجار وانهم قوله بول ان حكمها في الغائط حكم الرجل  
وتنسل المرأة ما كانت شيئا وبكرا كلما ظهر من فرجها حال جلوسها واما قول عبق وقصص المرأة  
ما ظهر من فرجها وبكرا ما دون العذرة فيه ظن اذا تفرقة بين التيب والكرا اجماعا في الجفص خاصة كما  
ذكره صاحب الطراز واختار في البول ما هو سالان مخرج البول قبل التكر والتوب به بخلاف الحضيض  
انظر ح ولا يكتفي المراية بها من شفرها كقفل الوان لا دين لحن وكذا يجبر ما دخل اصبع بربر جل  
او امرأة الا ان تعين نزال الحب كافي الميج ولا يقال لحقته مكر وهه لا تقول فرق بينهما فان لحقته شأنا  
تقل لتندوي (قوله غالباً) اي من غير العال بعدم تعدى بولها لجهة المقدور عدم انتشاره وانما يبر  
الى ان هذا الحكم وهو تعين الماء لبول المرأة ثابت مطلقا حصل فيه انتشارا لا الحافة لغير العال بالعاب

فيمكن الموسومة من  
القلب وهي قصر بالدين  
والعياذ بالله تعالى (وتدب)  
للمستنجي (جمع ماء  
وجهر) او ما في معناه من  
كل ما يجوز الاستجمار به  
بما يأتي لازالتهما العين  
والاثر مع عدم ملاقة  
التجاسة وبه قدم الجرح  
ثم يبعه بالماء (ثم) تدب  
عند اعادة الاقتصار على  
احدهما (ماء) لانه انشئ  
المحل فان اقتصرت على  
الجراح او ما في معناه اجزا في  
غير ما تعين فيه الماء (وتعين)  
الماء ولا يكتفي الجرح (في)  
بلدة معتادة  
وكان فرضه التيمم لمرض  
او لعدم ماء يكتفي غسله  
بلدة غير معتادة او على  
وجه السلس وكان يائي  
يوم او فارق يوم فاكتر  
اذا كان يائي كل يوم ولو  
مرة فلاتعين فيه ماء ولا  
يجري ما تقدم في المعقولات  
وقع للشرع حاشه هو  
ظاهر واما صحيح وجد  
من الماسايزيل غسله  
وزل المسمى بلدة معتادة  
فيجب عليه غسل جميع  
الجسد ثم حذنه وتبته  
(و) تعين الماء في حوض  
وقاس ويجري فيه ما  
ما جرى في المسمى (و) في  
(بول امرأة) بكرا او تيمم  
لتدب منها فخرج الى جهة

ما ولا جبران كان يأتي كل يوم مرتين (و) تبين المأني حدث بول أو نكاح (منشور من مخرج) اشعاراً (كسبياً) وهو ما زاد على ما جرت العادة بتلوينه كان يتبعه إلى ٨٦ الآية أو يوم جميع الحشفة أو جملها (و) تمييز في (مذى) يخرج ببلدة معتادة والاكتفى فيه الجبر ما لم يكن سلباً

(قوله) ومنشور) أى تبين المأني هذا الحدث كله لافى المنشور قط خلافاً لما يقاد من كلام المستصحب والحاصل أنه فصل الكل ولا يقتصر على ما يجوز المعتاد لأنهم قد عتقرون أن المنفرد أدوة مجتمع فيه فله شيخنا وقالت الحنفية فصل المنشور الزائد على ما جرت العادة بتلوينه يعنى عن المعتاد والحاصل أنهم يقولون ما منى من الفضلة على فم المخرج بعد قضاء الحاجة أن كان غير زائد على المعتاد يعنى منه وان كان منشوراً كثيراً فصل الزائد على ما جرت العادة بتلوينه يعنى عن المعتاد (قوله) والاكتفى فيه الجبر) أى والا بأن خرج ببلدة أسلاك لكن صار بأى وماء يمارق وماء كراونج ببلدة غير معتادة كهداية مثلاً كنى فيه الجبر (قوله) والا يعنى عنه) أى ولا يطلب إذا تلهى به ولا ما (قوله) هذا هو التحقيق) أى أو ما لم يأتى شخص وغيره من أن ما خرج بغيره معتادة من المني أو من المذى إن لم وجب الوضوء إن لازم كل الزمان أو جملها أو نصفه كنى فيه الجبر وإن أوجب الوضوء ملازمته أقل الزمان تبين فيه المأني نفسه نظر والحق أنه متى أتى كل يوم على وجه السلس لا يطلب إذا تلهى به ولا ما لآخر وعنى عنه لازم كل الزمان أو جملها أو نصفه أو أقله بل ولو أتى مرة واحدة (قوله) بفسل ذكره) كله) أعلن غسل الذك من المذى وقع فيه خلاف فسل أنه معطل يقطع المأني أو الزالة النجاسة وقيل أنه تعبد والمعتد الثاني على القولين يفرع خلاف هل الواجب غسل بعضه أو كله والمعتد الثاني يفرع أيضاً هل يجب التيمم قبله ولا يجب غسله على القول بالتعبد قبله على القول بأنه معطل لا يجب والمعتد وجوباً ثمانية على القول بوجوب التيمم إذا غسل كله بلا تيمم على هل تبطل صلاته تركه الأمر الواجب وهو التيمم أو لا قولان والمعتد الصحة لأن التيمم واجبة غير شرط ومراجعة القول بعدم وجوبه وإن الفصل معطل على القول بوجوب غسله كله لو غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى هل تبطل صلاته أو لا تبطل قولان على حد سواء والقول بعدم البطلان مراعاة قل أن ما يجب غسل بعضه وعلى القول بصحة الصلاة فهل يصدق الوقت ندباً أو لا يطلب بأدائه قولان هذا يحصل ما فى المسئلة (قوله) وفى بطلان صلاة تاركها الخ) هذان القولان اللذان فى هذا الفرع من بيان على القولين فى الفرع الذى قبله فالذى يقول هنا بالبطلان بناء على وجوب التيمم والذى يقول بعدم البطلان بناء على عدم وجوبها قاله فى التوضيح وذكر بينهما هذا الخلاف مبنى على القول بوجوب التيمم وهو ما ذكرنا سابقاً والله يشير كلام الشارح وكلامه صحيح (قوله) علم أنه إذا لم يسل منه شيئاً) أى واقتصر على الاستنجاء بالأجار (قوله) فالصحة أتماً) أى وما إذا غسله كله بلا تيمم وصلى قولان والمعتد الصحة وإن غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى قولان على حد سواء فالأحوال باربعة الصحة أتماً فى حالة والبطلان أتماً فى حالة والخلاف فى حالتين (قوله) وإذا قلنا بالصحة) أى فيما إذا غسل بعضه بنية أو بدونها (قوله) فيجب تكبير غسله فيما يستقبل) أى فإن لم يكمل ما يستقبل وصلى به فى المستقبل بدون تكبير فى صحة تلك الصلاة وبطلانها قولان على حد سواء (قوله) ينوى) أى من خرج منه الذى عند غسل ذكره أو من اراد تكبير غسل ذكره (قوله) ولا تيمم على المراتب) أى وتسل على الذى فقط وقوله على الظاهر أى خلافاً فى خش من استنجزها أو قصر غسله الذى تيمم وما ذكره شارحنا من أن المرأة تسلم على الذى فقط بلا تيمم هو المتمدن على عجم (قوله) ولا يستنجى من برح) هذا فى معنى التيمم لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منامن استنجى من دغ أى ليس على استنوا التيمم الكراهة كقوله الشارح للأعرمة (قوله) كما لا يسل منه التوب) أى لمهازته ومثل الرمح فى كونه لا يستنجى منه الحصى أو الدود إذا نثر جالسا للصين من البلة أو كانت خفيفة وأما لو كثرت البلة فلا بد من الاستنجاء أو الاستجماء بالجبر وإن كانت لا تقضى الوضوء كما يأتى به وهذا يفرق ويقال شئ خرج من المخرج المعتاد أربط قطع الصلاة أو الاستجماء الوضوء بجماله (قوله) وجاز ربايس

فيه الجبر ما لم يكن سلباً لازم كل يوم ولو مرة والا عنى عنه كما تقدم هذا هو التحقيق (يسل) أى مع وجوب غسل (ذكره) كله) لأجل الذى خاصة خلافاً للرافيين وما ذكرنا قبله فصل كله (فى) وجوب (النية) بناء على أنه تعبد فى النفس وهو الصحيح فكان ينعى له الاقتصاد عليه وعند وجوبها بناء على أنه غير تعبد بل لازالة النجاسة وإن كان فيه نوع من التعبد لا يقتصر على غسل الذى خاصة قولان (و) فى (بطلان صلاة تاركها) أى التيمم مع غسل جميع الذكر وعدم بطلانها لأنه واجب غير شرط وهو الرابع قولان (أو) بطلان صلاة (تارك) غسل (كله) أى يغسل بعضه ولو غسل الذى خاصة بنية أو لا يعلم البطلان (قولان) مستويان فى هذا الفرع وقد حذفه من الأولين دلالة الثالث عليه وعلم أنه إذا لم يسل منه شيئاً فالسلسان قلنا كانه إذا غسله كله بنية فالصحة

أخفاً وإذا قلنا بالصحة فيجب تكبير غسله فيما يستقبل وفى أعادتها فى الوقت قولان وينبى وقع الحدث من ذكره ولا تيمم على المراتب منبى على الظاهر (ولا يستنجى من) خروج (د) أى أى يكره كما لا يسل منه التوب (وجاز) أى الاستنجاء بمعنى الاستجماء

وسلد اى مطوب وهو  
ماتوق من الطين كالآجر  
اولا كعقرون وقطن  
وصوف غير متصل بجميون  
والاكركه (طاهر مرتق)  
غير مؤذ ولا يحمض (لا)  
يجوز (يجتبل) كلين  
(و) لا (يجس) كلنم  
مستورد وث غير مكل  
وعذرة (و) لا (المس)  
كزجاج وقصب لعدم  
الاجزاء (و) لا (معد)  
ككسور زجاج وقصب  
وجبر وسكين (و) لا  
(محترم) اماطعمة او  
لشرفه او لخلق الغير وبن  
الاقبل قوله (من مطعم)  
لاذى ولو من ادوية  
وعقار كترك نسل ومغاث  
وشمل الملح والورد والماء  
فيه من اقسام بين الثاني  
بقوله (و) من (مكتوب)  
لمرمة الحروف ولو باطلا  
ككسر (و) من  
(ذهب وفضة) وبقوت  
وجوه رقيقس وبين  
الثالث بقوله (و) جدار  
لوقصافى وقت غير  
ويكره فى ملكه (وعظم  
ودون) طاهر بن لا عراج  
التجسين فى التجسس الا  
انه يكره فى الطاهر بن  
ولا يحرم على الراجح  
واعماهى عنها لان العظم

اى يمتزج بالمتنجس فيه هذه الاوصاف خمسة للمعار لها بقوله (رباس الخ) والمراد به الخلق مطلقا سواء كان  
فيه سلاطة ولا او لا خصوص ما فيه سلاطة بدليل تخیل الشارع بالمرق وما بعدها (قوله اذا الاستجابه بفعل الخ)  
اى لان الاستجابه كادتم عن ابن التيزازة الذى من على الفرج بالماء او بالجر والاستجابه ازا اتصال  
الفرج بالاجار فهو فرد من افراد الاستجابه (قوله اى مطوب) تفسيره الممدود وقوله هو اى الطوبى معسوق الخ  
وقوله اول هذا مقابل قوله كان ذلك الياس من انواع الارض وقوله تكرر بالارامه لشمسها فى اقسام جمع عرفة  
لا بالزاي العصبية والافان الحرف هو الاجر وهو من انواع الارض (قوله لا يجتبل الخ) هذا مرعى عن حمز  
الاصناف خمسة المشتربة فى جواز ما يستجر به على سبل القصور انشر للرب واعماهى عن مفهوم ثالث  
الاصناف لعدم اعتبار مفهوم غير الشرط كالصفة هنا (قوله لا يجوز عتبل) اى يحرم نشره التجاسة وارى  
الماتح فان وقع واستجر به بخلافه ولا بد من غسل المثل بعد ذلك لما اظن على ما قد اقبل عليه انا  
اذا ما قبل فى المبتل يصل فى التجسس اى من كونه لا يستجبه به ويغسل المثل بعد ذلك ان كل ما عاوانه  
ان على ما عاوانه بن غسل اعدا ايدا (قوله وقصب حجر) عطف على زجاج اى يوم كسور وقصب  
وكسور حجر بان كل حجر (قوله وعقار) السلف معاير ان لا يشال ادوية بل كرات متلو من غيرها  
(قوله والورد) اى وكذلك الخلة غير المتلصقة من الحقن ولما اتصلا بالمهمة فهو ما يسقط من  
التشبيد املسه التجار او غرطه والساحل انتهى ما يسقط من الخشب عند نشره بالماء بخلافه فى  
جواز الاستجمار هما كذا قال الشراح لكن بحثا بن مرزوقى فى الخلة بل الماء المعجبة بها وان خلطت  
من الطعام الا انها زالت بحمته ملق العير لانه تلقى بساق لانه علق الدواب واذا احرم علق الدواب  
الخن فاحرى علق دواب الانس اه (قوله لمرة الحروف) اى لشرفه اى الشيخ ابراهيم الملقاى بحل  
كون الحروف طاهرة اذا كانت مكتوبة بقالسى والافلا حرمه كلها الا اذا كان المكتوب بها من اسماء الله  
وقال عجم الحروف لمرة مسوا كتب بالجرى او بغيره وهو ما يشيد ح وقوى انصاره قال شيخنا وهو  
المشيد (قوله ولو باطلا) اى ولو كان ذلك المكتوب باطلا كسحر وتورا وتنجيل ميد لا فحسا اسماء الله  
وايضا (قوله وجداد الوقت) اى سواء كان ذلك الوقت مسجدا او غيره كان وقته او وقت غيره كان  
الاستجمار بحمداد الوقت من داخله او من خارجه فالمرمة بالاستجمار بمطلقه لان ذلك يؤدى لمدمه  
(قوله اى وقت غيره) اى اذا استجر به بغير ان ملكه واعلم لانه تصرف فى ملك الغير بغير اذنه  
فلذا استجر بحداد العير باذنه كره قط كاتر رده شيخنا (قوله ويكره فى ملكه) اى ويكره الاستجمار  
بالجداد اذا كان ذلك الجداد فى ملكه اى واستجر به من داخل وامانا استجر به من خارج فقال ان  
بالكرهه وهو المتمدن وقيل بالمرمة واعماهى عن الاستجمار بحداد ملكه لانه قد ينزل المطر عليه  
وصيبه بل هو يتصق هو او غيره عليه خصصه التجاسة ونحوه من اذنه عقرب وهذا التعليل يجرى  
جداد الغير باذنه كالم (قوله الا انه يكره فى الطاهر بن) اى كاقبال ح ولا يحرم على الراجح خلافه لابن  
الحبيب القائل بالمرمة (قوله لا ان الظلم طعام الجن) اى لانه يعود باوفر واعظم مما كان عليه من  
اللحم (قوله وارث طعام دوابهم) اى فيصير الارث شيئا او فلا وتبنا او عشا كما كان وهل الذى يصير  
كذلك كدروثا ونحوه من دوابهم لا يكره فى ذلك اى اذا كان الظلم طعام الجن وارث طعام  
دوابهم صار انتهى عنهما حق العير (قوله والمراد بعدم الجواز) اى فى قوله لا يجوز عتبل الخ واعلم ان  
عمل امتناع الاستجمار بالامور المذكورة اذا اراد الاتصال عليها وامانا قصدان يتبعها بالماء بغير  
الاتحرم والحدود التجسس فالمرمة مطلقا كفى ح خلاص من روقه النخعي اقتر من لاشمال الجرم  
بجرمة التجسس مطلقا مشكل مع ما حرم من كراهة التضمين بالتجاسة على الراجح لا تقول الاستجمار بالتجاسة

طعام الجن وارث طعام دوابهم والمراد بعدم الجواز الحرمه فى جميع الاجداد والنفس والظلم وارث الطاهر بن فانه يكره الاستجمار بها  
(فان) او تكتب النهى

و يستجى به المذكورات (أقت المجلد الجزات) لحصول الألتها والأعاد عليه وقت ولا غيره وإما أن لم يترك كالنفس التي تستحل  
منه شيء أو المثل والألمس فلا يجوز (كأيد) فلها تجزى أن أقت (ودون الثلاث) من الأجارات أقت فصل

في نواقض الوضوء

وهي ثلاثة أقسام أحداث  
واسلب وغير مملو  
الوقت والثلثا تبدأ بالأول  
لا صاته فقال (نقض  
الوضوء) أي بطل حكمه  
عما كان يساح به من  
صلاة أو غيره (بحدث)  
وهو ما ينقض نفسه  
(وهو) أي الحدث  
(الخارج المعتاد) من  
الخروج المعتاد كإشرب  
إليه بقوله من غير جبه  
فانه من تمة التعريف  
(في الصحة) فخرج  
بالمخرج وان كان  
كالنفس الداخل من  
هو أو أصعب أو خففه  
فلا ينقض ومبينة  
فانه لا ينقض الوضوء  
خاصة بل وجب ما هو أهم  
والفرق قول الحقن الشديدين  
خلافاً لبعضهم وخرج  
بالمعتاد ما ليس معتاداً  
كعدم وقبح أن خرجاً  
حائضين من الأذى  
وصحى وودود كمانه  
عليه بقوله (لاصحى)  
قولك بالبلن (ودود)  
وأما غصهما بالذكر  
ليبه على حكم خروجهما  
مبتلين والخلاف فيه  
قوله (ولو بيلة) من بول  
أو غائط أي ولو خرج جامع  
أي ولو كثر ليه ته لما

فيه قصد لاستعمال التجسس وهذا ممنوع والتضعيف المكر وليس فيه قصد الاستعمال (قوله واستجى بهذه  
المذكورات) أي التي يحرم الاستنجاء بها التي يكره الاستنجاء بها (قوله كأيد فلها تجزى أن أقت) أي  
على الأصح (قوله ودون الثلاث من الأجارات) أي فلها تجزى أن أقت على الأصح خلافاً للابى الفرج فانه  
أوجب الثلاث من الأجارات على الأقل من الثلاث فلا بد من الثلاث  
فصل نقض الوضوء بحدث الخ (قوله أحداث) جمع حدث والمراد به هنا ما ينقض الوضوء بنفسه وإما  
الأسباب فهي جمع سبب والمراد به ما يؤدي لما ينقض وليس ناقضاً بنفسه (قوله أي بطل حكمه) أي بطل  
استمرار حكمه وهو إباحة الصلاة وغيره به وليس المراد بطلان ذات الوضوء أو الكائنات الصلاة التي ضلت  
به تبطل بنفسه (قوله في الصحة) متعلق بالمعتاد أي الذي اعتيدت وجهه في الصحة لا بالمخرج واللا اقضى  
عدم النقض بالمعتاد إذا خرج من المرض وليس كذلك كذا قيل وقد قال المراد بالمخرج في الصحة ما شأنه  
أن يخرج فيها فادفع الاعتراض والمراد بالاعتداء اعتياده فانه إذا خرج البول غير متغير فانه ينقض  
الوضوء لأن جسده معتاد الخروج وان لم يكن هو معتاداً وأعلم أن البول الغير المتغير ينقض وهو مستثنى من  
نقض نجاسة الماء على التغيير (قوله وان كان كالنفس) أي وهو يخرج عنه لاه (قوله وأخفنه) هي اللواء  
الذي يصب في البر بالة (قوله بل وجب ما هم أهم) أي من الوضوء وهو غسل جميع الجسد والتعريف  
أعمال الحدث الموصي للوضوء خاصة لأن الفصل مقبولاً واجب الوضوء فقط (قوله والفرقة والحلقن)  
عطف على الداخل كأنه يقول خرج به ما هو داخل كالغواص وما ليس بداخل ولا خارج كالفرقة والخ  
والفرقة هي حبس الرمح والحلقن حبس البول (قوله الشدمان) أي والحال انهما لا يتبعان من الأتيان  
بشيء من أركان الصلاة وأما متعاضد الأتيان شيء منها حقيقة أو حكماً كالوكان بقدر على الأتيان به بصبر  
فقد أبطل الوضوء فن حصره بول أو دم وكان يعلم أنه لا بد على الأتيان شيء من أركان الصلاة أصلاً أو  
يأتي به مع عسر كل وضوء، وبالاطفيس له أن يقلل بما يتوقف على الظهارة كس المصغى يمكن دخول  
هذا في قول المصنف وهو الخارج المعتاد أي الخارج حقيقة أو حكماً كالمثل للفرق قول الحقن المانعين من  
أركان الصلاة أو كان يحصل بهما مشقة كذا قرر شيخنا (قوله خلافاً لبعضهم) حيث قال أن الحقن والفرقة  
الشديدين ينقضان الوضوء ولو لم يتعاضدا الأتيان شيء من أركان الصلاة (قوله أن خرجاً) أي من الخارج خالصين  
من الأذى أي وبالأخص الحائط لما التذرع لطلبها لا الذي يخلو بالحصى والودود فانه لا ينقض مخالطهما  
كما يأتي لغبلة المخالطة فهما كذا في عبق واتفقوا الأشياخ وأعرضه العلامة بن قائل ما ذكره من التفرقة  
بين الدم والحصى والودود فيه قل بل الدم والحصى والودود سواء فلا نقضهما مطلقاً كان معاً أذى أم لا  
ينبغيه قتل الموانع وهو الذي عزاه ابن رشد للمشهور كآفته ابن عرفة ونصه وفي نقض غير المعتاد كدود  
أو حصى أو دم قالها فانه أذى لابن عبد الحكم وابن رشد على المشهور والثالث عزاه للأشعي لاين نافع  
أه (قوله لو بالبلن) أي أو ما لولا لم حصة أو دودة قز قلت بصفتها بالنقض ولو كانا خالصين من الأذى لأن  
هذا من قبيل الخارج المعتاد (قوله وأما غصهما بالذكر) أي دون التقيع والدم (قوله والخلاف)  
فيه قال بن لابن رشد في هذه المسئلة ثلاثة أقوال أحدها لا وضوء عليه خرجت الدودة قبة أو غير  
قبة وهو المشهور في المذهب الثاني لا وضوء عليه إلا أن يخرج غير قبة والثالث عليه الوضوء مطلقاً  
وان خرجت قبة وهو قول ابن عبد الحكم خاصة من أصحابنا أه نقله أبو الحسن قول المصنف ولو  
بيلة أي ولو بآذى ولو عبر بكان أوضع (قوله ولو كثر) أي الأذى بان كان أكثر من الحصى والودود  
الخارج مهمهما لم يتفاضل في الكثرة ولا في كثره ردي شيخنا (قريبه) يعني عمارج من الأذى  
مع الحصى والودود ان كانه تنكحاً بان كان يأتي كل يوم مرة فكثر والأغلا بد من إراته عمارج من كثر  
والأصح عنه أي بسبب محله لا بسبب أصابته كثرت (قوله فمثل كلامه) أي شمل قوله الخارج

في بعض احواله والهادي  
على مبادئه في الحوض  
ودم الاستعانة على  
تفصيل سياقي السلس  
وشمل خروج من الرجل  
من فرج المرأة اذا دخل  
بوطه وخرج بعد ان  
انقضت لان ذلك بلا  
وطه فلا ينقض خروجه  
وفيه نظر والظاهر كقول  
شيخنا النض ونرج  
بقوله في الصحة ما اذا خرج  
في حال المرض أي خروجه  
على وجه السلس فان فيه  
تفصيلا اشار به بقوله (و)  
قضى (بسلس فارقا أكثر)  
الزمان ولازم اقله فان لازم  
التصنيف والى الجمل والكل  
فلا ينقض (كسلس مدي)  
للول عزيمة او مرض  
فيخرج من غير ذكر  
او شكركانه ينقض مطلقا  
حيث (قدر على رفته) يتناول  
اوصوم او تزوج او تسر  
ويشترط من التداوي  
والتزوج والتسري فان لم  
يقدر على رفته بما ذكر  
فهو كغيره من الاسلاس  
في التفصيل المتضمن  
فيجري فيه الاقسام  
الاربعة ولا مفهوم لمدي  
فلوحظته لكان انصر  
واشمل اقل سلس قدر  
على رفته قضيه والا  
فالاقسام الاربعة

للمتصادف الصحة من غير جبهه ثمانية اشياء اثنين من البر وستة من القبل (قوله في بعض احواله) أي هو  
ما اذا خرج بادة غير متصادفة او كان سلسا لازم اقل الزمان (قوله على ملبس أي في الحوض) أي في قوله  
وجوبه وشبهه (قوله على تفصيل الخ) أي ما اذا اقل الزمان لان لازم كله اوجهه اوصفه (قوله  
وشمل) أي التبريف المذكور وهو قوله الخارج للمتصادف في الصحة من غير جبهه (قوله فلا ينقض خروجه)  
أي كافي خش قلاع ابن عرفة (قوله كمال شيخنا) أي العلامة السدي (قوله ما اذا خرج) أي الخارج  
المعاندين غير جبهه في حال المرض (قوله وبسلس) هو بفتح الهمزة والخارج وهو المراد هنا بكسر الهمزة  
الذي قام به السلس وعطفه على الحدث من قبيل عطف الخاص على العام لتقييد المطلق بغيره أكثر  
الزمان واطلق المصنف في السلس فيشمل سلس البول والعاط والريح وغيرها قلبي والمذي والودي وما انا قال  
في التوضيح هذا التقسيم لا يحض حدثا دون حدث اه واعلم ان ما ذكره المصنف من التفصيل في السلس  
طريقه الصار بوجه المشهورة في المذهب وذهب العراقيون من اهل المذهب إلى ان السلس لا ينقض  
مطلقا بانه امره يستحب منه الوضوء اذا لم يلزم كل الزمان فان لازم كله فلا يستحب منه الوضوء (قوله  
فان لازم النصف) أي على ما مشهوره بين راسدوه ظاهر المصنف ايضا هو المتعدد خلافا للاستلزام بين  
هرون النقص في الملازم لنصف الزمان (قوله كسلس مدي قدر على رفته) اعلم ان عندنا صورة ثلاثة الاولى  
ما اذا كان سلس المذي البر ودفعة واحدة كاستقلال مزاج فهداه لا يجب فيها الوضوء مطلقا قدر على رفته ام لا الا اذا  
طرقا أكثر الزمان الثانية ما اذا كان لعز وبتمتع ذكر بأن استنكحه وصار معها طرأ وسبع او شكركا مدي  
للمدة المعتادة الثالثة ما اذا كان للول عز وبتمتع غير ذكر وشكركا بل صار المذي من اجل طول العز وبه  
نازلا مسترلا طرأ ولا شكركا ولا الا من هاتين الصورتين يجب فيها الوضوء مطلقا قدر على رفته ام لا من  
غير خلاف كقولنا بالاحسن والثانية منهما يجب فيها الوضوء على احدي روايتي المدونة ولا يجب على الرواية  
الاخرى وقال ابن الجلاب فيها ان قدر على رفته بزواج او تسر وجب الوضوء مطلقا ولا يجب الا اذا طرأ  
اكثر فقال بعضهم هو وفق المدونة وقال بعضهم هو خلاف لما يكون في الصورة الثانية ثلاثة اقسام اذا  
علمت هذا فاعلم ان كلام المصنف لا يصح حله على ما اذا كان له لانه لا ينقض الا اذا طرأ أكثر ظاهر  
كلامهم قدر على رفته ام لا وعلى ما اذا كان لشكر بأن استنكحه معها رأى وسبع او شكركا وهي  
الصورة الثانية خلافا لخش لمس عن ابي الحسن من النقص فيها مطلقا باختلاف طريق الا ان يحصل  
على ما اذا كان لعز وبه بدون شكركا ويكون جاريا على القول بالتفصيل بين القدرة وعندهما على ما تقدم  
لا بين الجلاب وقد تضمن ان بعضهم حله وفق المدونة وقيل طعن ان ابن شبر شهره واستظهره ابن  
عبد السلام وفي قول ابن مرزوق عن المازري ما يشهد انه المذهب فاعتمد المصنف قلنا انظرين (قوله  
او مرض) الاولى حذقه لانه لا ينقض الا اذا طرأ أكثر قدر على رفته ام لا كما تقدمت (قوله فانه ينقض  
مطلقا) أي سواء لازم كل الزمان اوجهه اوصفه اوقته (قوله او صوم) أي لا يشق عليه فان شق عليه لم  
يلزمه هكذا قيد المازري كقوله ابن مرزوق (قوله ويقتصر له زمن الخ) فلا يبعد السلس المذكور  
ناقضا به (قوله والتزوج والتسري) أي طلب الزوجة والسرية وكذا يقتضيه استبراء السرية (قوله  
فيجري فيه الاقسام الاربعة) أي فان لازم اقل الزمان قض وان لازم الكل او الجمل او النصف لم ينقض  
(قوله ولا مفهوم لمدي) أي بل كسلس قدر على رفته سواء كان بولا او منيا وديا فهو كسلس المذي  
الذي قدر على رفته في كونه ناقضا مطلقا لم يقدر على رفته بقري فيه الاقسام الاربعة وهذا صرح  
ابن شبر كقول ابن مرزوق قول التوضيح لم ازم من فرق بين ما يقدر على رفته وغيره في البول قصور كذا  
في عبق وقد علمت ان المراد بسلس المذي الذي يكون ناقضا مع القدرة على رفته ما كان للول عز وبه فقط  
لما كان له لولا ما كان لعز وبتمتع ذكر (قوله فلو حذفته لكان انصر) أي فلو حذفته وقال وبسلس  
طرقا أكثر او قدر على رفته لكان انصر (قوله والا فالاقسام الاربعة) أي الا بقدر على رفته فيجري



فيه الاصنام الاربعة (قوله وتب الوضوء ان لازم السلس اكثر) اي وتب ايضا اتصال الصلاة وهل يندب الاستنجاء منه او لا يندب قولان كذا في عبق على العز يقتضيه التذنب بالوضوء غسل الذك من الذي يشعر بنقي غسله وهو قول سحنون قال لان النجاسة انفس من الحدث فالحكم باستحباب الوضوء لا يقتضي استحباب غسل الذك من النجاسة لانها انفس واستحب من في الطراز غسل الذك من المذي الملازم بل الزمان او نصفه (قوله لان همه) اي فلا يندب لانه لا فائدة في الوضوء ميتة (قوله لان شق) عطف على مقدراى وتبين ان لازم كثران لم يشق لان شق كما اشار اليك الخارج بقوله وعمل الخ (فرع) اذا كان في جوفه علة او كان شيئا كبيرا استسكه الريح فلذا صلى من جلوس لا يخرج منه الريح وان صلى قائما يخرج منه قال ح الظاهر ما قاله ابن يسير والاسان من انه صلى قائما لا بالسوا لا يكون الريح ناقضا لوضوءه كالبول وكذلك من كان كلما ظهره بالماء حدث بنقطة بول اودغ فانه صلى بالوضوء ولا يكون الحدث ناقضا لانه سلس عندنا ينشروا ستظهره ح وقال القسيمي يقيم والحوط الجميع (قوله) تفصيل في مفهوم قوله فارقا كثر اي فكأنه قال فان لم يفرقا اكثر بان لازم كل الزمان او نصفه او بوجه فلا تقض لكن هذه الاحوال الثلاثة بعضها يستحب فيه الوضوء وهو ما اذا لازم كثر الزمان او نصفه وبعضها لا يستحب فيه الوضوء وهو ما اذا لازم كل الزمان (قوله وفي اعتبار الملازمة) اي ملازمة الموجود من الحدث دائما وبل الزمان او نصفه اراقه (قوله ترددا لثاخرين) المراد بهم هنا ابن جماعة والبودري وهما من اشياخ عاين عرفه قال قول الاول قول ابن جماعة واختاره ابن هرون وابن فرحون والشيخ عبد الله المنوفي والثاني قول البودري واختاره ابن عبد السلام والظاهر من القولين عندنا عرفه او قل هذا التردد لعدم نص المتقدمين وظهر فائدة الخلاف فيما اذا فرضنا ان اوقات الصلاة ثمانية وستون درجة وغير اوقات ثمانية درجة فانها السلس فيها وفي مائة من اوقات الصلاة في الاول يتقضى وضوءه لمغارقته اكثر الزمان لانه الثاني ملازمته اكثر الزمان فان لازم وقت صلاة فقط قض وصلا قضاء كافيه في الناصر فيمن طول به الاستبراء حتى يخرج الوقت وقال المنوفي اذا اضطبطت ايتان السلس قدم تلك الصلاة اقرارها فيجبهما كل باب الاعذار (قوله من غرضه) الضمير الخارج المتعلق بالاشخص وللتنويع لانه يقتضي ان كل من خرج من غرض الشخص يكون ناقضا وليس كذلك اذا رجع الخارج من القبل لا ينقض مع انه خارج مستدام من غرض الشخص التنويع (قوله ارز وصف الخ) اي قائم مقامه لانه لمعناه لان الاضافة للعهد فكأنه قال من غرض جى الخارج المعهودين اي المتعدين لتلك الخارج (قوله) كما اذا خرج من القم) الذي ذكره العلامة العدوي في حاشيته على عبق انه اذا خرج المحدث من القم فانه ينقض اذا اقطع خروجه من محله المتدارسا واما اذا لم ينقطع خروجه من محله راسا وهذا صادق بسلامة صورته اذا تسلى خروجه من محله للمعاد مع خروجه من الحلق وما اذا كان خروجه من محله المتدارسا اكثر من خروجه من الحلق وعكسه فلا تقضى في هذه الصور الثلاثة وظاهر الشارع انه لا تقضى مطلقا وليس كذلك فان قلت مقتضى كون الخارج من التيقه اذا كانت فوق المعدلة لا ينقض على المعتمد ولو انسدا المخرجان ان يكون الخارج من القم كذلك لانه يشابه التيقه المذكورة قلت يجب بان القم عهد مخرج للقفلة في الجهة بالنسبة للمعاص خلاف التيقه هذا وذكر عجب ان قوله اذا كانت التيقه فوق المعدلة وانسدا المخرجان فلا تقضى على الرابع محمول على ما اذا كان انسداد المخرجين في بعض الاوقات لا دائما ما اذا كان انسدادهما دائما فلا تقضى كقوله وحيث فلا تشكل (قوله ولما كان في هذا) اي خروج المحدث من التيقه (قوله وانخرج) اي المحدث وقوله من تيقه اي من خرق (قوله فالسرة) مما تحت المعدلة) اي وحيث فلا تعد من منصف الصدر فوق السرة (قوله والا بان لم يسدا) اي والحال ان التيقه تحت المعدلة (قوله قولان) اي في هذه الاحوال الثمانية (قوله الرابع منهما عدم التقضى) اي

وان كان مقتضى النظر في انسداد احد هما قاض خارجا منه لول هذا ما لم يسم الامداد عند انقضاء القضا لا  
 قاض الخارج منها ولو كانت حقوق المدة بالاولى من قضاها بالثمة اذا اعتيد كل **(قوله)** وسارت القضا التي  
 تحتهما اي تحت المدة والامعاء وقوله مقامهما اي المخرجين **(قوله)** وتغير بيبه اي بسبب الحدث  
 الموصل اليه كالنوم المؤدى لخروج الرج والمس والس المؤدى لخروج المذى والبيضة في زوال العقل  
 مشكلة اذا قلنا اذا كان زوال العقل سببا في انحلال الاعصاب فيسبب عن ذلك خروج الحدث الان  
 يقال عدم سبب اعتبار المنة في الجملة كلس والمس فلهما كذلك خاتم **(قوله)** زوال عقل طاهر للمستف  
 ان زوال العقل غير النائم كالاعصاب والسكر والجنون لا يفصل فيه بين قبله وكثيره كما يفصل في النوم وهو  
 ظاهر المدونة الرسالة فهو ناقض مطلقا قال ابن عبد السلام هو الحق خلافا لبعضهم وقال ابن بشير والقليل  
 في ذلك كالكتابا شرح **(قوله)** اي استأذنه اشار بهذا الى ان التعبير بالاستئذنى من التعبير بالزوال  
 لان زوال حقيقة كرهه حتى يقال له قد انقضت وضوء **(قوله)** او شدة هم اي ان كان مضطجعا وهل  
 كذا ان كان قاعدا او ينبغي له فقد احل ان لا ينفذ فيهم كلام الامام على نقل ح واقصر في الغافل  
 على الاول وكذا زوال روق في شرح الرسالة حيث قال حال ما لا ينفذ فيهم اهل عقله يتوضأ وعن ابن  
 القاسم لا وضوء عليه اه وامام من استغرق عقله في حب الله حتى زال عن احساسه فلا وضوء عليه كافي ح  
 خلا عن ابن عمرو وروق **(قوله)** وان يوم نقل قال ابن حمر زوق طاهر المستف ان المعتبر عنده صفة النوم  
 ولا عبرة بهيمة النائم من اضطجاع او قيام او غيرهما حتى كان النوم قبلا تنقض كان النائم مضطجعا او ساجدا  
 او جالسا او قائما وان كان غير متقبل فلا ينقض على اي حال كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا او قائما  
 وهي طريقة النعمي واعتبر في التثنية صفة النوم مع الثقل وصفة النائم مع غيره فقال وامام النوم الثقل  
 فيجب منه الوضوء على اي حال كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا او قائما وامام الثقل فيجب منه  
 الوضوء في الاضطجاع والسجود لا يجب في القيام والجلوس وعزاني التوضيح هذه الطريقة الثانية لعبد  
 الحق وغيره اه بين **(قوله)** بل ولو نضر رد بلوى من قال النوم الثقل لا ينقض الا اذا كان طويلا **(قوله)**  
 لا يوم خف اي لا تنافي بينه احدث **(قوله)** ولو طال اي هذا اذا كان الخفيف قصيرا بل ولو طال **(قوله)**  
 وتنب ان طال هذا هو المعتمد خلافا لابن بشير القائل بالوجوب **(قوله)** شأ ما قبلها اي هو قوله وان  
 يوم نقل وقرر السؤال ان كان النوم خفيفا هل ينقض كذلك ام لا **(قوله)** فليست لاطماعة لانها ان  
 كانت طامعة تلطف على نقل يلزم عليه انها قد عطفت جملة على جملة ولا اعماطت المفردات ولا تصف  
 الجمل وان جلت طامعة تهذوف موصوف بجملة خف والتقدير لا يوم خف لم على ذلك حذفت النكرة  
 الموصوفة بالجملة مع عدم الشرط وهوان تكون بعض اسم مجرد وعن ابى كقولك منطلق ومنه اطام اي  
 منافق وقوله ان قلت عاني قومها اليوم \* فضله في حسب يوم

وسارت القضا التي تحتهما  
 فاقية مقامهما عند انسدادهما  
 ولا كذلك غير هذه  
 الصورة ولما انتهى  
 الكلام على الاحداث  
 شرع في بيان اسبابها  
 فقال (د) قضا بيبه  
 وهو اي السبب ثلاثة  
 انواع الاول (زوال  
 العقل) اي استأذنه لا يوم  
 نقل بان كان يمتنون  
 او اغشاء او سكر او شدة  
 هم بل (وان) كان زواله  
 (يوم نقل) هذا اذا طال  
 بل (ولو نضر) فانه ينقض  
 (لا) ينقض يوم (خف)  
 ولو طال (وتنب) الوضوء  
 ان طال الخفيف وجهة  
 لانخف استثنائية واقعة  
 في جواب سؤال المستتر  
 نشأ مما قبلها فليست  
 لاطماعة والتبيل ما لا  
 يشتر صاحبه بالاصوات  
 او بسقوط جوة يسد او  
 سقوط شيء يدهو بيلان  
 ريقه (د) النوع الثاني  
 (لس) من بالغ لامن صغير  
 ولو را حق ووطؤه من  
 جملته فلا ينقض وان  
 استحب الفسل كلسا في

ومخرج الصغرة التي لا تشبه وغير الامرد من طالت طيته وجسد الدواب فلا تقض في الكل ولو قصد وجد (ولو كان) اللبس (لظفر او شعر) او من متصلة لان المتفصل لا يتذ به عادة ودخل في كلامه الامرد ومن ثبت عذابه فانه يتذ به عادة (او) كان اللبس فوق (حائل) وظاهرها الاطلاق (واول) الحائل بالخليف اى حل عليه وهو الذي يمس اللبس فوقه بطراوة الجسد بخلاف الكيف (و) اقول (بالاطلاق) اى ولو تيقنا ايقاده لما عصى ظاهرها ومحلها ما يرضم او يقبض بيده على شيء من الجسد والاتفق على التقض (ان قصد) صاحب اللبس من لاس وملموس بلسمه (لغة) وجدها ولا (او) لم يقصد (وجدها) حين اللبس لان وجدها بعده فانه من التفكير ولا ينعض ولا يشترط في اللبس ان يكون عضو اولى او احساس بل متى قصدوا وجد ولو عضو زائد ل احساسه تقض بخلاف من مس يوداو ضرب بشخصا يكم قاسدا الله فلا تقض (لا ان)

يتذساجه بعادة) الحاصل ان التقض باللس مشروط بشرط ثلاثة ان يصحكون اللبس والعوان يكون الملموس من يشتهى عادة وان قصد اللبس اللذة او يجدها فوله عادة اى لكون الملموس يشتهى عادة اى في عادة الناس لا يصح عادة المذموم وحده وذلك لان الذي ينضبط شيئا بانما عادة الناس العالمة والا لا تختلف الحكم باختلاف الاشخاص (قوله مخرج به) اى بقوله يتذساجه بعادة الحرم اى فليس الا يتقض ولو قصد اللبس اللذة او وجدها لان الحرم لا يتذ به في عادة الناس وقوله على قول اى ضعيف وقوله وسيأتي اى ذلك القول للمصنف والمعتد ان لبس الحرم ناقض مع وجود اللذة لامع قصد ما قط (قوله مخرج الصغرة التي لا تشتهى) اى مخرج لبسها اى لبس جسدها وامال لذة بفرجها فاما ناقضه ولو كانت عادة من التذ به عدم اللذة فانه صحيح ولكن سيأتي لما شارح ما يفيد عدم التقض مطلقا (قوله ولو قصد وجد) اى ولو قصد باللس اللذة وجدها لانه لذة غير متذمومة باختلاف اللذة بفرج الدواب فانها مستعادة فيتقض الرضوبها مع التقض او وجد ان كايضيه صحيح وهو المألوف في بعض وثبت ان فرج البهيمة كجدها لا يكون لمسه ناقضا ولو قصد وجد وهو المألوف في الغنمية والحاصل ان لبس فرج الدواب في تقض الرضوب بخلاف كافي بنو ذكره ان ابن عرفة اعترض على ما ذكرى بعبارة الجسد في يشتهى من اللذة يصح الدواب بعد آدمية الماء فان اللذة بمصته فانه يظهر كانه تمثيل لها كفه فانه يظهر فانه صيق (قوله ولو كان اللبس لظفر) اى تركذا ان كان به وقوله واشترى لان كان اللبس به على الظاهر (قوله اى حل عليه) اى حل الحائل في المذمومة على الخفيف وهذا تأويل ابن رشد (قوله بخلاف الكيف) اى فلا يتقض الرضوب باللس من فوقه (قوله واول الاطلاق) اى وحل الحائل في المذمومة على الاطلاق وهذا تأويل ابن الحبيب القولان مرجحان وبشي ما عظمت كتابته كالحاصل فلا تقض بهما ظاهر هو ظاهر كتابته (قوله مالم يرضم) اى اللبس الملموس (قوله او قبض) اى اللبس وقوله من الجسد اى جسد الملموس (قوله والا) اى على التقض اى او انظر ان هناك قصدا وجدنا بالامطلق كما هو (قوله ان فصللة) من افراد قصد اللذة لا يخبر هل يتذام لا كافي شرح الرسالة عن ابن رشد (قوله من لاس وملموس) الاولى قصره على اللبس لان الاقسام الاربعة المذكورة متطابقة امال الملموس فلا يتقض الا اذا وجد اللذة وامادا قصدها فلا يقال له ملموس بل لاس ثم ان هذا التفصيل المذكور توسط بين اطلاق الشافية التقض واطلاق الخفية عدمه ولوقيل فيها الا الملاسة الفاحشة وهي وضع الذك على الفرج (قوله بل متى قصد وجد ولو عضو زائد ل احساسه تقض) وذلك لتعلق التقض او وجد ان بخلاف ما يأتى في مس الذكر وهذا مما يؤيد تأويل الاطلاق في الحائل وما ذكره الشارح من التقض باللس بالاصح الزائفة مطلقا هو ما في حق وتازعه بن في ذلك حيث قال ان اطلاقهم التقض في مس الذكر وان اتقى التصدوا وجد ان بدل على انه اشد من اللبس ويجوز تفقيدهم في مس الذكر الاصح الزائفة بالاحساس فيقتضي هذا بالاولى اه (قوله بخلاف من مس يوداو) ولا بأس بالعود على الاصح الزائفة التي ل احساس لها الاضمانه والحاصل ان الشرط في التقض ان يصحكون اللبس بعضوا سواء كان اسليا او زائفا وهل يفتقر الاحساس في الزائفة لواقعه ما علمت من الخلاف بين الشيعين فلو مس بغير عضو فلا تقض ولو قصد اللذة والمراد بالعضو وسكا ليدخل اللبس بالظفر كالم (قوله لان انقباضا) انما صرح به وان كان مفهوم مشروط وهو يعتبر لاجل ان يرتب عليه قوله الا القبلة بهم اخ (قوله اى عليه) جعل الباء بمعنى على دفعا لئلا يقال لاحاجة لقوله بهم لان من المعلوم ان القبلة لا تكون الا بالهوى وامال القبلة على الجسد اى اى عضو كن تجري على الملاسة في التفصيل المتقدم وكذلك القبلة على اخرج كمال بعض وهو الظاهر كمال شيخنا لان النفس تعاف ذلك ولا تشتهى وبزم الشيخ اجدان زاعق بانها مثل القبلة على النفس في كونها تقض مطلقا اى اولى (قوله اى ولو اتقى التصدوا للذة) اى الموضع ان القبلة على فم من يتذ به عادة كما

(انتقيا) اى التصدوا للذة فلا تقض (الا القبلة فم) اى عليه فانها تقض وضو اهما معا (مطلقا) اى ولو اتقى التصدوا للذة معا

المشهي على تحصيل  
المس ويتنقض التبعة على  
القيم مطلقا (وان) وقت  
(بكره واستفقال) من  
رجل لامرأة أو العكس  
فلا يشترط في النفس بها  
الطوع وهذا اذا كانت  
لغير وداع ووجه (لا)  
ان كانت القبة بهم  
(اوداع) عند غفرا (او)  
وجه اى شفقة عند  
وقوع المقبل في شدة  
كره فلا تنقض ما يلتزم  
(ولا) ينقضه (لذة بطن)  
ولو تكرر (كاسط)  
اى قيامه كذا فلا ينقض  
ولو طال ما يعز (د) لا  
ينقضه (لذة بحرم) من  
قراءة اوسهوا ورضاع  
(على الأصح) خلاف  
الراجع والمعتد ان  
وجود اللذة بالهرم ناقض  
قصد او لا بخلاف مجرد  
القصد فلا ينقض ما لم يكن  
فلسفا فان كان فلسفا  
قضه ايضا والمراجه  
من شأنه يلتزم بحرمه  
لدوامه اخلافا لا كل  
مرتبة كبيرة (د)  
التوع اثالث (مطلق)  
مس ذكره المتصل من  
غيره حال ان كان بالغا  
(ولو) كل المس (خشى  
مشكلا) سواء كان المس  
عبدا اوسهوا التذاولا

يشعر ذلك كلام الشارح قريبا وظاهر كلامهم عدم اشتراط الصورت في تحقق التقبيل كما يأتى في  
تقبيل الجرا الأسود (قوله لا مظنة اللذة) اى بالنظر الواقع وان كانت خدتن في الظاهر (قوله ان كانا  
بالعين) شرط في قض القبة وشروط كل من المقبل والمقبل (قوله او البالغ منها الخ) اى او تنقض وشو  
البالغ منها مساوكان هو المقبل او كان المقبل ان كل غير البالغ من يشتهي عادة والحاصل ان القبة على القيم  
انما تنقض اذا كانت على فم من يلتزم عادة ولو كان ذلجى صغيرة اما لو كانت على فم ملح عليه كبيرة او على  
فم هو زلات تنقض ولتصدق التقبيل اللذة او وجدها كان القبة على فم الصغيرة التى لا تشتهي لا تنقض ولو  
وجدها المقبل فلتنقض عادة الناس لا عادة المقبل على هذا لوقبل شيخ شينه لا تنقض وشو كل منهما لان عادة  
المشايخ اللذة بالنساء والكبار وفى ح لم اقب على نص في تقبيل المراتلها اه واستظهر بعضهم النقص  
للتذلل لرايتها كالعلام عنه كافر وشيخنا لكن فى شرح التفتين لما ذكرى عاصه وعلم من قال بعدم النقص  
بمس الهرم بانها ليست بعمل لشهوة فاشبهه لمس الرجل والرجل والمرأة والمرأة اه لجعل لمس المراتلها غير  
ناقض لكس الرجل لئله (قوله من رجل لامرأة أو العكس) يعنى مثلا ومن رجل لرجل يشتهي عادة ومن  
امرأته لئله على ما تقدم (قوله لان كانت القبة بضم) اى عليه (قوله كره) اى او قدم من سفروا  
خلاص من دخلنا (قوله كاسط) اى عند تشكر فلا ينقض مطلقا كانت عاتده الامسا ما لا يمانا او لا  
وهذا هو المعتد وقيل ان الاطاط ينقض مطلقا وقال الخصى يحصل على عاتده ان كانت عاتده انه لا يعزى  
فلا تنقض وان كانت عاتده انه يعزى قض وكذا ان اختلفت عاتده ويحصل الخلاف فاحصل مجرد الاطاط من  
غيره من هذا بالقبل والاتفق على النقص (قوله ولا يقضه باعهرم) اى سواء قصد اللذة او وجدها او قصد  
قط او وجدها فقط وقوله على الأصح اى عند ان الجلباب (قوله من قرابة) كمنه اخت  
ايه وخاله اخت امه وقوله اوسهوا رأى كمنه زوجته وخالتها وقوله او رضاع اى كمنه ابنته من  
الرضاع كمنه ابنته او امه من الرضاع واعلم ان المراد بالهرم باعتبار ما عند الامس فلو قصد اللذة بفسها  
لأنه انما انشبهه فظهر شأنه بالهرم فانه ينقض وشو ولوقصد مسها اللذة طائفا بالهرم فظهر ان انشبهه  
فلا تنقض لانها لم باعتبار ما عند الامس (قوله والمعتد ان وجود اللذة بالهرم الخ) هذا ما عليه ابن  
رشد والمأزرى وعبد الوهاب (قوله بخلاف مجرد القصد) اى بخلاف قصدها بالهرم من وجودها فانه  
لا ينقض (قوله قضه ايضا) اى كمنه الوجدان (قوله والمراد به) اى بالتناقض (قوله ومطلق  
مس ذكره) اى او مس ذكره مطلقا وفسر الشارح الاطلاق بقوله سواء كان الخ والاشافه في ذكره  
للجنس اذ لا فرق بين الذكر الاصل والزايمان كل به اساس وقرب من الاصل وذكر بعضهم انه  
لا يشترط احساس الذكر اذا كان اسليا بخلاف الزنا كما علمت (قوله ان كان بالغا) اى لان المس انما  
اوجب النقص لانه مظنة حصول الحدث وهو الذى لا يعزى لادنىه (قوله ولو خشى مشكلا) ورد  
بلوعى من قال ان مس الحشى المشكلا ذكره لا ينقض وشواه (قوله سواء كان المس عبدا اوسهوا) الذى  
فى الموافق من ابن القاسم ومن مس ذكره غير عبد فاحبال ان يتوشأ وروى عن ابن وهب لا وشو  
الان يعتمد فيحمل ان يكون رابا بن القاسم على الاستحباب ويحمل الوجوب باحاطا (قوله فلا اطلاق  
فى المس) اى من حيث كونه حامدا اوساها التذام لا وقوله والمسوس اى من حيث كون المس الكفرة  
او لغيرها (قوله ولو لوانت) اى به بعد القطع (قوله ولان) كل من فوق حائل ولو خفيما ماذ كرهه من عدم  
النقص مطلقا اذا كان المس من فوق حائل رابا بن وهب قال فى المقتضات وهى اشهر الروايات الثلاث  
وهى عدم النقص مطلقا والنقص مطلقا والفرقة بين الخفيف والكثيف فيتنقض فى الاول دون الثانى  
(قوله بطن لك المس) الظاهر النقص بمس الكف الذى فى المنكوب الذى فى اليد الزايمان ان كانت

من الكفرة او غيرها فالاطلاق فى المس والمسوس لان مس ذكره كرسره ويجزى على الملاسه ولا يقطع ولو لوانت ولان كل من  
فوق حائل ولو خفيما لم يكن كالمس ولان كان مسيا والحنى الحق امره واضح (بطن لك المس) اى بجنب لك

فصل في الوضوء والاغتسال (قوله لا يظهر ولا يذراعه) أي ولو قصداً وقيل الباقي عن العراقيين  
 النقض بذلك أن قصد الذة وسجلها بن عرفة مقابل المشهور (قوله حسن) الأولى أن يقول أحسن لأنه من  
 الأحاسن لأن أحسن (قوله أي يوصف ككوته) أي وإن شككنا على الشئ في الحديث كما  
 وجهوا من الخشنة ذكره (قوله والأفلاتقض) أي والأبأن كان لأحساسه ما كان فيه أحسن  
 لكنه لا يتصرف تصرفه أو بتحقيق أفلاتقض (قوله ويشترط الأحاسن في الأصلية أيضاً) أي  
 وإن كانت لأساوي أو تها في التصرف فلهذا في الأصلية على الأحاسن بخلاف الزائدة فلا بد فيها من  
 الأمرين معاً (قوله وقض ردة) هذا هو المتعدد وهو قول يحيى بن عمرو ويومى من معاوية عن ابن القاسم  
 ندب الوضوء من الردة (قوله ولو من سبي فيما يظهر) أي لا اعتبار الردة منه وصرح شئ في كبره بذلك  
 (قوله وفي إبطالها الفصل) أي وعدم إبطالها لقولان الأول لابن العربي ووجهه بهرام في صفته والثاني  
 لابن جماعة ويظهر من كلام ح رجيحه وتوجهه عوج وجه الثاني بأنه ليس المراد بحجب الأعمال بالردة  
 أن الأعمال نفسها تبطل بل بطلان ثوابها فقط فلذا لا يطلب بعدها بقضاء مقدمه من صلاة وصيام فكتنا  
 مقدمه من غسل فهو وإن حجب ثوابها لا يلزم إعادته بعد وانحجب الوضوء لأنه صار بعدو به بمنزلة  
 من بلغ حيث لا يوجب عليه الوضوء لموجبه وهو واداة القيام للصلاة بخلاف الفصل فإنه لا يجب إلا بوقوع  
 سبعين سبابة وجهه الأول بأن الردة تبطل نفس الأعمال فلا ذار بعد غسل ظهر جمع الأمر لكونه  
 متلباً بالحديث الذي كان عليه قبل ذلك العمل كان ذلك الحديث أصحراً كبيراً (قوله واعتمد شيخنا الإبطال)  
 لا يقال أنهم لم يعدوا الردة من موجب الفصل بل أقصر وأعلى الأمور الأربعة الآتية في باب لا تقول  
 اقتصارهم على ذلك جرى على الغالب (قوله ونقض شئ في حديث بعد ظهر علم) هذا هو المشهور ومن  
 المذهب وتبيل لا يتنقض الوضوء بذلك غاية الأمر أنه يستحب الوضوء فقط مراعاة لمن يقول وجوبه والأول  
 نظر إلى أن الذمة طاهرة فلا تارة إلا بئين والثاني نظر إلى استصحابها كمن فلا يرتفع الإيقين قال بن عرفة  
 من تأمل علم أن الشئ في الحديث شئ في المانع لا فيها هو شرط في غيره لأن المشكوك فيه في مسئلة المصنف  
 الحديث لا الوضوء والمعروف العام الشئ في المانع فكان الواجب طرح ذلك الشئ لفائدة اه وأما كان  
 الشئ في المانع غير مؤثر لأن الأصل بقاها على حاله وعدم طر والمانع وكان الشئ في الشرط  
 يؤثر البطلان لأن الذمة طاهرة لا تجز إلا بئين وورد عليه أن قوله المشكوك فيه الحديث لا الوضوء غير صحيح  
 لأن الشئ في أحد المتقابلين بوجب الشئ في الآخر فنقض شئ في وجوده في الدار قد شئ في عدم كونه  
 فيها ومن شئ في وجود الحديث قد شئ في وجود الطهارة حين شككوه وهو ظاهر وحيثما فصل في مسئلة  
 المصنف شئ في الشرط وهو مؤثر قله بن عن شيخه سيدي أحمد بن مبارك وقد قال الحق ما طالع بن عرفة  
 من أن الشئ في مسئلة المصنف إنما هو في المانع وأما الشئ في الشرط فلا يظهر إلا إذا تيقن أن الحديث وشئ  
 في الوضوء أو الكلام عن شئ في عكس ذلك وإن أراد القرح وم فكل شئ في المانع يستلزم الشئ في الشرط إن  
 قلت حيث كان التحقيق أن الشئ في الحديث شئ في المانع فلم اعتبر وجعل اقتضائي المذهب مع أن الشئ  
 في المانع يلحق كالشئ في الطلاق والعاق والظهار وحصول الرضاغ قلت كما هم بهر أو سموا له الوضوء مكررة  
 فواقفه فاحتاطوا لإجل الصلاة فوره شيخنا هذا وذكره عن سندان الشئ في الحديث له سور وإن الأولى  
 من شئ هل أحدث شئ لا بعد وضوءه والمذهب أنه مؤثراً والثانية أن يتغير له أن شيئاً حاصله من الفعل  
 لا يدري هل هو حدث أو غير من ظاهر المذهب أنه لا شئ عليه لأن هذا من الوهم فلذا التقي (قوله فيشمل  
 السب) أي فإذا شئ هل حصل منه لمس لمدة أو لمس ذكره أو لم يحصل امتنع وضوءه (قوله ولا غيره) أي  
 فإذا شئ هل حصلت منه ردة أو لا فإنه لا يضر وضوءه ولا يجري عليه أحكامها (قوله إلا المستكبر) أي فإنه  
 لا ينقض (قوله بأن يأتى كل يوم ولو مرة) وأما الواتى وما بعد يوم فإنه ينقض وقال صحح الأليق الحنفية  
 السمحة أي بالملأ الإسلامية السهلة أن أتياه يوماً بعد يوم مستكبر كلما وري في المجلس فأجره عليه لكن

لا يظهر ولا يذراعه (أو)  
 بطن أو جنب (لا صبح)  
 ورؤس الأصابع يتجنبها  
 لا نظفر (وإن) كان  
 الأصبع (زائد أحسن) أي  
 وتصرف ككوته والأفلاتقض  
 في الأصلية يضاهي شرع  
 يتكلم على ما ليس يحدث  
 ولا سبب ولا هو شئان  
 الأول ما أشار به بالطف  
 على يحدث مبدأ العمل  
 بقوله (و) قض (ردة)  
 ولومن سبي فيما يظهر  
 وفي إبطالها الفصل قولان  
 وجب كل منهما واعتد  
 شيخنا الإبطال وأشار  
 لثاني بقوله (و) قض  
 (بشئ) أي تردد مستو  
 فأولى بطن بخلاف الوهم  
 (في) حصول (حدث)  
 أي ناقض فيشمل السبب  
 ما صدر الشئ في الردة فلا  
 أثره لأني وضوءه ولا غيره  
 (بعد ظهر علم) إلا الشئ  
 (المستكبر) بـ كسر  
 الكافي أي الذي يصترى  
 صاحبه كثيراً بأن يأتي  
 كل يوم ولو مرة فلا ينقض  
 في حيث في الشئ في  
 الحديث

ولا يضمن شئ في المقاصد الصلاة الى شئ في الوسائل كالوضوء فكذا كان يأتيه يوم في الصلاة أكثر في الوضوء ثمض واما حكم كلام المصنف في حق  
الثاني حصول الطهارة بعد عدم غلبه فيه من الطهارة ولو لم يستحكما (د) تمض (ع) لعلنا سألهمما) أي في

٩٥

فقد في ذلك بعض الاشياخ ولم يسله كمال شيخنا (قوله لا يضمن شئ في المقاصد) واما الثاني في الوسائل  
فيمض بعضه لبعض فكذا اتاهم الثاني في الوسائل وروى في الوضوء فلا تمض والحاصل ان الطهارة كلها شئ  
واحد فمض الثاني في الوضوء مثل الثاني في غسل وكنه العكس كقوله شيخنا (قوله وسواء كان  
مستحكما لا) هذا هو التحقيق كافي طي قتلان عبدالحق خلافاً لما سبق حيث قيد غير المستحكم وجعل  
في كلام المصنف حذفاً من الثاني لالة الاول (في غيبه) فلو شئ هل غلب وجهه ام لا في هو هل ولو مستحكما  
او يلهم عنه كافي الصلاة واستظهره شيخنا (قوله لا ينقض الوضوء) عسى در او اشين) أي لنفسه واما  
دبر الغير فيجوز على الملاسة وكذا ان اسد المخرجان وكان به ثمة فلا ينقض مهابا الى من الدبر (قوله  
ما لم يثبنا الفعل) أي كان الثبنا الفعل تمض وضوءه ولو كانت عادت عدم الذلة بذلك (قوله عند  
بعضهم) اراد به عجم قال ابن مريزوقي في التوارد عن المصنف عما لك لا وضوء في قبله احدان وبين الآخر  
بغير شهوة في مرض او نحو ولا في قبله الصبية ومضى فرجها الالة وروى عنه ابن القاسم وابن وهب نحوه  
في مس فرج الصبي والصبية وروى عنه على لا وضوء في مس فرج صبي وصبية يرد الالة ان (قوله  
عدم انقض) اي لعدم الذلة بذلك عادت وضوء طاهر المصنف والقراق ووجهه ح وهرام قد علمت  
ان كلامه القولين راجع (قوله وهذا هو المذهب) أي كمال عجم ومن تبعه قال بن وفيه نظر فان الذي  
يظهر من نقل المواق من ابن يونس ان المذهب هو التصيل بين اللطف وعدمه انتهى قال شيخنا وقد  
يقال تحميم المصنف القول بعدم النقض مطلقاً بوجهه في توضيحه مذهب المدق وتظاهرهما بما في مدققه  
عجم فعمل بن وهل القلب من عيان من عمل الخلاف اذا كان معها الفرعها فيه فانه كان المس بلدة  
وجب الوضوء كلامه اه كلامه بن (قوله لكل احد) أي ذكر او اثنى عشر في الصلاة اثم لا وضوء كالمصنف  
هذه المسئلة ختامه انه لا يتقدم بل التوضي لان لها نطقاً بما في الجمل هو تاً كذا التدب عند ارادة الصلاة على انه  
قد أطلق على ذلك اسم الوضوء في حديث الوضوء قبل الطعام ركبو بعده بنى السلم (قوله لو بن) ظاهره مطلقاً  
وقيد ابن عمر بالجلب لانها هي التي فيه مذهبها واخبره فهو بمنزلة المدم والمعتد عدم التبيد كماله شيخنا  
(قوله وسواء ما فيه دسومة) أي ولا كالمصنف باواعه واما الطعام الذي لا دسومة فيه كالمقر السويق والثني  
الحاق الذي يذهب ادق المسح فلا يلطخ به غسل فم لا يد (قوله ويكره) أي الفصل بما فيه طعام وقوه  
كدقيق الترمس أي واولى دقيق الترمس او القول وانما كان دقيق الترمس طعاماً لان الترمس من الطافي  
وهي طعام واجاز الشافعية الفصل بدقيق الترمس لانه ليس بطعام عندهم (قوله وتجب تجدد وضوءه) الخ  
حاصله انه اذا فصل بالوضوء ما يتوقف على طهارة كصلاة فريضة او نافلة وطواف ومن مصحفه  
ينسب به ان يحدده اذا اراد الصلاة بعد ذلك ولو نافلة او اراد الطواف لان اراد من المصنف او القراءة  
ظاهراً قال الشيخ احد الزرقاني واقترع على ان يوجبها الوضوء المجد والمضى فمهم من عدم الاستداد  
بالجد اذا تبين حذنه بنوى القضية وظاهره ان ليس له ان ينوي به الفريضة فان فوا كان المجد بلا  
اذا تبين حذنه فان لم يبين ذلك كانت نية الفريضة كافية في التجدد كن اعتقاد السنة فوضوا  
الصلاة كلها فارتض (قوله ان سلبه) أي ان كان قد سلب في غيبه مضى (قوله ولم يشغل بما يتوقف  
على طهارة) أي بان لم يشغل بشياً أصلاً او فعله فلا لا تزف على طهارة كقراءة القرآن ظاهره اوزار  
ولي ودخل على امير (قوله لم يحضر التجدد) أي ما لم يكن نوحاً او واحدة واحدة او اثنين اثنين فها  
يجدد بحيث يكمل الثلاث ولم زاد على ذلك فهل يكره او يمنع خلاف ولا يزال ان الجديد في هذه

(وتجب لكل احد تاً كدبر الصلاة (فصل فم) ويدر من لم يوبن) وسواء ما فيه دسومة ويند بان يكون بما يحل الراتمة  
كثتان وسواون وغسل ويكره عناية طعام كدقيق الترمس (د) تجب (تجدد وضوءه) لصلاة ولو نافلة او طواف لغيرهما كس مصحف  
(ان سلبه) ولو قلا او فعل بما يتوقف على طهارة كطواف ومن مصحف على الراجح فلو لم يصل به ولم يشغل به ما يتوقف على طهارة لم  
يجز التجدد بأي يكره او يمنع

على الخلاف المتقدم ولو  
 شك اى طرا عليه الشك  
 فى انتاء صلاته بعد ان  
 دخلها جازما بالطهر هل  
 تقضى قبل دخولها او هل  
 تقضى بعد اول وجب عليه  
 التمدد فيها (ثم) اذا  
 بان اى ظهره (الطهر)  
 فيها او بعد ما (لم يرد)  
 صلاته بقاء الطهارة فى  
 نفس الامر فان استمر على  
 شكه اعادها لتقضى وضوءه  
 ولا يبعد ما مره ثلثى  
 ولوشك قبل السجود فيها  
 لم يجزه دخول الانتفاء  
 وضوءه بعد ذلك ما لم  
 يتبين له الطهر وانما يبطل  
 ان طرا فيها لان دخولها  
 جازما بالطهر قد يوجب  
 الصلاة ولوشك فيها هل  
 قوضا او لا وجب القطع  
 واستخلف ان كان املا  
 والانسب تقديم هذه المسئلة  
 على قوله لا يمس دير الخ  
 (ومنع حدث) اصغر وكذا  
 اكبر وسبب اى الوصف  
 القام بالشخص ثلاثة امور  
 (صلاة) بجميع انواعها  
 ومنها سجود التلاوة  
 (وطوافه) وصف  
 كتبها لربى لا بالجمعى  
 ان منه بعض بل (وان)  
 منه (بضيب) اى هود  
 (و) منع (جلوه) بصلاته  
 ان لم يصل حزنا

الحالة بوضع مكرره وهو تكرار مسح الراس بما جدد لان جعل كراهه تكرار مسح الراس بما جدد  
 كما قال ابن التمر اذا لم يكن للترتيب والاجاز كما فانه انما قبل لاجل ان يرتب بين غسل اعضاء الوضوء  
 (قوله على الخلاف المتقدم) اى فى قول المصنف وهل تذكره الرأية او تمنع خلافه وقد من المعتد  
 الكراهة (قوله ولوشك فى صلاته الخ) المراد بالشك هنا كفى خش ما لأجل الجزم فيحمل الظن  
 ولو كان قويا فمن نل النقض وهو فى صلاته فان حكمه حكم من تردد فيه على حد سواء فى وجوب  
 التمدد والما هو م فلا يراه بالاولى بما اذا حصله فى غير الصلاة (قوله جازما بالطهر) اى بالوضوء  
 وقوله هل تقضى اى الطهر قبل دخولها اولم ينقض بان الشك اى طرا عليه بعد ان دخلها (قوله  
 اول) اى اول مرتبة طهره بل هو باق على حاله (قوله وجب عليه التمدد) اى كما قال ابن رشد  
 وبغيره ترجيحاً لطالب العبادة وهذا الوجوب لا يفهم من كلام المصنف مع انه منصوص عليه كما علمت  
 (قوله ثم بان الطهر) اى جز ما اولنا (قوله لم يرد صلاته) اى عند التلاوة ان القام خلاف الاشبه  
 وسنكون القائلين بطلانها بمجرد ذلك ولو قطع من غير عاد (قوله فان استمر على شك) اى واولى اذا تبين  
 حذنه اعادها (قوله ثالثى) اى كالامام اذا لم يجد ثيابا للحدث فانه اذا عاده على ما مره للقاعدة  
 المقررة ان كل صلاة طلعت على الامم طلعت على المأموم الا فى سبق الحدث وضوءه (قوله ولوشك قبل  
 السجود فيها) اى كما هو الفرع المتقدم (قوله لم يجزه دخولها) قال ابن رشد فى البيان والفرق ان من شك  
 وهو فى الصلاة طرا عليه الشك فيها بعد دخوله فوجبان لا يصرف عنها الا يقين ومن شك خارجا طرا  
 عليه الشك فى طهارته قبل السجود فى الصلاة فوجبان لا يدخلها الا طهارة متيقنة (قوله وانما يبطل  
 الخ) الاولى وانما وجب التمدد ولم يقطع اذا طرا فيها الخ فاما اذا شك بعد الفراغ من الصلاة ثلاثى عليه  
 الا اذا تبين له الحدث فطمح بما ذكر ان من يقن الطهارة وتوشك فى الحدث بطل وضوءه اذا استمر على شكه كان  
 الشك قبل السجود فى الصلاة او فيها ووجوب التمدد اذا حصل الشك فى اتم آخر واما اذا حصل الشك  
 بعدها فلا يضر الا اذا تبين له الحدث واما استمراره على شكه فلا يضر (قوله ولوشك فيها هل قوضا) اى بعد  
 حصول الحدث المتيقن ومثل هذا فى وجوب القطع ما اذا شك فى السابق منه ما بعد تحققهما او ظنهما  
 او تحقق احدهما وظن الآخر ولو كان مستكما كجزءه بجمع وارضاه شيئا خلافا لى عبي من  
 التمدد (قوله وكذا اكبر الخ) الاولى تخصه بالاسفر ولا تكرور مع قوله الاى يمنع الحنابة  
 موانع الاصغر (قوله اى الوصف الخ) اى سواء كان ترتبه من اجل حدث اى خارج معناه او من  
 اجل سبب او من اجل غيرهما وليس المراد به الترتب لان المنع هو الحرمة ولا معنى لكون الحرمة تمنع  
 على انه يصرف الكلام تهافت (قوله بجميع انواعها) اى سواء كانت فرضا او سنة او شكلا (قوله  
 ومنها سجود التلاوة) اى وكذا الصلاة على الجنابة فيحرم فعلها مع وجود الحدث المذكور (قوله  
 ومن مصنف) قال ح قلا عن ابن حبيب سواء كان مصحفا جامعا او جزا او مرة فيها بعض سورة  
 اولها او كلها مكتوبة اه وبلد للمصنف قبل اتصاله منه حكمه واسرى طرف المكتوب وما بين  
 الاسطر (قوله كتبها لربى) اى ومنه الكوفى (قوله لا بالجمعى) اى واما لو كتبها لجمعى لجاز  
 المحدث منه لا يمس بقرآن بل هو تفسير للقرآن كذا فى ح كلبجوز المحدث من التوراة والتعجيل  
 والزيور ولو كانت غير مبدلة الاقرب منع كتب القرآن ضربا للقرآن فيحرم قراءته بغير لسان العرب  
 لقوله تعالى احذوا لسان العرب لا تعرف قلبا غير العرب يوقد قال الله تعالى لسان عربى بعين اظفر بن وما  
 يقع من القام والادراك بقصد به مجرد التبرك بالاعداد الحندية لما واقفه للعرف طالع بعضهم ومحمل  
 امتناع من المحدث للقرآن المكتوب بالعربى فيحمل بحرف عليه الفرق او الحرف او استيلاء يد كافر عليه  
 والاجازة منه ولو كان جنباً او ظاهراً كمال شيخنا جواز كسبه للسخوة وتغيير من هو به بما كتب الا لازم  
 منه حرقه حيث حصل الرابطة ذلك وان لم يمتنع ذلك طريقا (قوله وان بضيب) واولى بمائل واجازه

والاجاز على احد القولين (او) وان جعل في (وسادة) مثله كما هو (الا) ان جعله (بأمنه كعدت) فيجوز (وان) جلت (على ظاهر) لان المقصود ما فيه للمصنف من الامنة اما ان قصد ما عاين ان قصد للمصنف قط ٩٧ بالجل منع ومنه المس والجل كنية

فلا يجوز للمحدث على  
الراجح (لا) يمنع الحديث  
من رجل (دروهم) او  
دينار فيه قرآن فيجوز  
منه وحله للمحدث ولو  
اكبر (و) لا (تخسير)  
فيجوز ولو جنب (و)  
لا (لوح لطم ومعلم) حال  
التعليم والتعلم والمالحق  
بهما ما مضى اليه حكمه  
ليت مثلا فيجوز للمثقة  
(وان) كل من علم المعلم  
والتعلم (حاشا) لاجبا  
لانه على ازالة التماسه  
بمختلف الحائض (و) لا  
يمنع من او جل (جزء) بل  
ولا كمال على المعتد  
(لتعلم) وكذا معلم على  
المعتد (وان يلغ) او حاشا  
لاجبا (و) لا يمنع جل  
(حوز) من قرآن (سائر)  
فيه من وصول اذى اليه  
من جلد او غيره لمسلم صحيح  
او مرض غير حاض بل  
(وان لحائض) وقضاء  
وجنب لا كافرا لا يؤدى  
الى امتنائه به لان بهجة  
فيجوز من فطره او مرض  
او غيره ولا يني لحامل  
الحوز وكاتبه حسن النية  
واعتماد النفع من الله تعالى

الحنفية بل عندهم قول: يصرا الحرمه على من التوش (قوله) والاجاز على احد القولين اى والثاني بالمنع  
وظاهر ح تساوى القولين واستظهر شيخنا القول بالمنع والخلاف في حل الكامل الذى حل حرزا واما  
غير الكامل الذى حل حرزا فيجوز حله قول واحد (قوله) او سادة اى وجهه بالسادة اى هو عليها  
كالكرسى والخذة المصنوع فوقها وقدم الشافعية من كرسى وهو عليه ومذهبي الوسط وهو منع حله  
بالكرسى لاس الكرسى كاقبول الشافعية ولا جواز من الكرسى وجهه به كيقول الحنفية (قوله) الا ان  
جعل به بأمنه اى معها (قوله) اما ان قصد امعا اى بالجل وقوله منع اى منع حل الحديث فهو لو كان غير كافر  
وما ذكره من المنع في الصورة الاولى هو المرضى ومقابلها لان الحاجب من الجواز حيث قصد امعا وحل  
حل المنع اذا كان هو المقصود قط (قوله) على الراجح اى خلافا لت حيث اجاز كنية للمحدث لمشفة  
الوضو بكل ساعة (قوله) ولا تخير فيجوز اى منه وجه والمطالبة فيه للمحدث ولو كان خبالا للمقصود  
من التفسير معنى القرآن لا تلاوته وظاهره ولو كتب فيه آيات كثيرة متواليه قصد ما لى وهو كذلك  
كقوله ان مرزوق خلافا لان عرفة القائل يمنع من ذلك التفسير اى فيها الآيات الكثيرة متواليه مع قصد  
الآيات بلى (قوله) لا (لوح) اى لا يمنع الحديث من ولا حل لوح والمراد به الحش فيصدق المعتد (قوله)  
ومتعلم اى وان كان من منذ كراير اجمع فيه لفظ (قوله) وما الحش بهما (الخ) اى على ما يقيد اطلاق  
المصنف كالمحسب حاشا خلافا لظاهر الغنية من قصر الجواز على حالة التعلم والتعليم (قوله) لاجبا (الخ) للمعتد  
الجواز له كالحاشى كفى حاشا شيخنا على عيق وكفى بن خلافا للمقرى وعن سيدى عبدالقادر  
القاسى وقال عجب ظاهرا لاطلاقهم ان الجنب كالحاشى وفى كبر الحشوى تخصيص الحائض بالذكر  
يخرج الجنب وهو ظاهر لان دفع حدثه يده ولا يشق كالحشوى وارتضاء شيخنا فى حاشية على صغيره لكنه  
قد رجع عنه كالحشوى (قوله) ولا يمنع اى الحديث (قوله) على المعتد اى الحكاية بن بشرا للاتفاق على جواز  
من الكامل لتعلم وقول التوضيح ان كلاما بن بشر ليس يبيد حديث حتى الاتفاق مع وجود الخلاف  
وده ان مرزوق بان اقل احواله ان يكون هو المعتد (قوله) لتعلم مثله من كان يخط في القرآن ويضع  
المصنف عنده وهو يقرأ او كلفه راحة كالحشوى شيخنا (قوله) وكذا معلم على المعتد اى كاهو رواية  
ان القاسم من مالك لان حاجة المعلم كحاجة المعتد خلافا لابن حبيب فان كان حاجة المعلم صناعة وكسب  
لا لفظ كحاجة المعتد (قوله) ولا يمنع اى الحديث حل حرز (قوله) او غيره اى كشع (قوله) لا كافر هذا هو  
الصواب وما فى بعض الشراح من جواز تعليق الحرز من القرآن على الكافر قد درده عجب فافطره (قوله)  
فالكامل لا يجوز اى لا يجوز للمحدث حله (قوله) وهو اى المنع احد القولين والانتزاع الجواز وقد تقدم  
ان ظاهر ح تساوى بهما (قوله) من الطهارة الصغرى اى اريد الطهارة التطهير الذى هو دفع ما عاين الصلاة لان  
الطهارة كاطلاق على الصفة الملكية تطلق على التطهير وكذا يقال فى الطهارة الكبرى فالتطهير ان تعلق  
بعض الاعضاء كالوضوء قبل طهارة صغرى او كان تعلق بكلمة كالتسليم قبل طهارة كبرى (قوله) وما  
يتعلق بها اى من سنن ومندوبات ومطلات لا استمرار حكمها

فصل يجب غسل ظاهر الجسد (قوله) وما يتعلق بذلك اى كسبه لا يجب غسل فرج الجنب لعوده  
الجماع وضوءه لنوم ومثله تبرزاء غسل الوضوء من غسل بماء وكالامو راتى نعمها الجنب (قوله) او موطا  
اى اوثر وجهه مطلقا نوم وسوا سرج غير اذته اى بدلة معتادة او غير معتادة (قوله) غسل جميع (الخ) استغنى  
المصنف عن هذا المضاف باشافه ظاهر الى الاسم الحلى بالاقصوالا لزم المضاف الى الاسم الحلى بالالف

(١٣ - سوى اول) بركة وافهم قوله مرزاه غير كامل فالكامل لا يجوز لان كماله بعد كونه  
حرز او احد القولين وقدما \* ولما فرغ من الطهارة الصغرى وما يتعلق بها شرب على الكبرى يقال (فصل) يذكره بموجبات الطهارة  
الكبرى واجباتها وسنن ومندوباتها وما يتعلق بذلك بموجباتها اى اسبابها التى توجهها فاذ رجع على ما ذكره المصنف الاول خروج الحش  
بلد معتادة فى قطه او مطلقا فى نومها اليه اشرفه (يجب غسل) جميع (ظاهر الجسد)



واللام بقيد العموم (قوله وليس منه) اي من ظاهر الجسد الواجب غسله القم الخ ولذا كانت المضمضة والاستنشاق وسح الصابون من سنن الفسل لامن واجباته (قوله بل التكاميش الخ) اي بل منه التكاميش يدبر او غير فيجب عليه ان يستترى قليلا لاجل ان يصل الماء داخلها وبذلك ومنه ايضا اصابع الرجلين على الارجح كما صابغ الدين فيجب عليه تحصيل ذلك كله (قوله اي يرو زمالخ) تيسير خروج التي اشارة الى ان يرو وجهه من الرجل الموجب غسله فغير يتر وجهه من المرأة والمراد يرو وجهه فربها وصوله لعل ما يصل عند الاستنجاء وهو ما يدومها عند الجلوس لقضاء الحاجة كآلافه ح (قوله لاجمرد احاسها با انفصاله) اي عن مقره (قوله خلافا لحنند) اي حيث قال خروج ما لم يلحظ ليس بشرط في جنازة الان عادة منها ينكس الى الرحم ليخلق منه الولد فاذا احسب انفصاله من مقره وجب عليه الفسل وان لم يرو وجهه في الخلاف في القطعة وما في التوم فلا بد من روزه منها قطعاً (قوله واخصاله عن مقره في حق الرجل) هذا غير صحيح بل المنصوص عليه في الرجل انه لا يجب عليه الفسل حتى يرو زماله عن الذكر كما صرح به الا في شرح مسلم وقوله ح ومنه في العارضة لان العربي في الرجل كل مرة لا يجب الفسل عليه ما الا بالبر وخرجه فاذا وصل من الرجل لاصل الذكرا ووسطه ولم يخرج بلامنه من الخروج بان اقطع نفسه فلا يجب عليه الفسل وما ذكره الشارح من وجوب الفسل على الرجل باخصاله عن مقره لان الشهوة قد حصلت بما تقاها فهو قول ضعيف لا يحدث لانهم الطهارة منه لا يظهر ذلك سائر الاحداث وخلاف سند انما هو في المرأة لا في الرجل كما في بن (قوله ولولم ينفصل عن الذكر) اي بان استمر باقيا في القصة ولم يخرج بلامنه من الخروج بان اقطع نفسه (قوله بادة) متعلق بخروج اي بسبب خروج منى متلبس ببلدة (قوله والاولا) اي بان خرج المني بعدها اي بدلالة (قوله وان يوم) اي هذا اذا كان خروج المني في قطرة بل وان كان يرو وجهه في يوم (قوله بلدة معتادة اولاً) تبع في هذا الاطلاق صحيح معترض به على ح وقت الثائين اذا راي في منامه ان عقر بالذقة فأمي او لم يلحظ فأمي فالتدق فأمي ثم اخبه فوجد المني في حجب الفسل وقبل طفي ما لم ي من الا حوط وجوب الفسل وكان وجه التفرقة على هذا بين التوم والقطعة عدم ضبط التام ملاله ولا يقال ان وجوب الفسل في الصورة المذكورة يؤخذ من وجوبه في صورة ما اذا لم يسل سبباً اسلا اي بان راي الاثر ولم يسل السبب لا ناقول انما وجب في صورة جعل السبب جلا على المالبس هو الخروج ببلدة معتادة بخلاف ما اذا عقل السبب وانما غير معتاد وبالجملة فلا نص في المسئلة وما عمل به صحيح فبرده على ح وتوابعها اقر بن (قوله او بعد ذهاب لذة) اي هذا اذا كان يرو وجهه في مقاراة لذة بل وان خرج بعد ذهاب اللذة وسكون اعطاه حاله كونه فلان الخروج بلا جاع والظاهر تنقيح حاله التوم لما لا يقطعه فاذا التدق فأمي ثم خرج منه المني في القطعة بعد اتباهه من غير لذة اغتسل (قوله سواء اغتسل قبل خروجه المني فلهذا انصب عليه الفسل بمجرد اللذة جهلا منه اولم يغتسل) اي بخلاف ما اذا كانت اللذة ناشئة عن جاع بان اصاب الحشفة ولم يزل مما نزل بعدها ذهاب لذة وسكون اعطاه فانه يجب عليه الفسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا لوجود وجوب الفسل وهو مغيب الحشفة (قوله لا مفقوده) قال ابن غاري قد متدبر عن المصنف بان قوله او بعد ذهاب لذة صدق ايضا بما اذا خرج بعض المني ثم خرج ايضا البعض الباقي فيكون هذا القيد وهو قوله ولولم يغتسل رجاء لذه الصورة واما اذا اغتسل لخروج بعضه فلا غسل عليه لخروج باقيه اذ بن (قوله بل سلبا) اي فلا يجب منه غسل مظهره ولو قدر على رفعه بتزويج او تسرا وسوم لا يبق وهو كذلك كما هو ظاهر ابن عرفة وغيره (قوله او غير معتادة) قال بن اعراض ابن مرزوق على المصنف بان الارجح وجوب غسل يجر وجهه ببلدة غير معتادة كما اختاره اللخمي ومظاهر ابن بشر قال شيخنا عدم تعرض الشراح لنقل كلام ابن مرزوق واعراضهم عنه يقتضي عدم تسليمه وحيث تدقيق الارجح كلام المصنف وباجهة فليس كل ما قيل مسلماً (قوله ولو استدام) اي

فيستترى قليلا والسرور وكل ما عاين جسد (يعني) اي بسبب خروجه من رجل او امرأة اي يرو وجهه من الفرج في حق المرأة لاجمردا حساسها باقصاله عند الاستنجاء لاسند واخصاله عن مقره بان وصل الى قصبة الذكرا في حق الرجل ولولم ينفصل عن الذكر ببلدة معتادة فانها بالخرروج اولاً كما سيأتي (وان) خروج (يوم) اي قبسه ببلدة معتادة اولاً بل ولو ببلدة اسلا على المعتد (او) وان خرج (بعد ذهاب لذة) معتادة (بلا جاع) بان تظروا تشكروا بشر فالتدق فأمي فمقاراة طابو بعد ذهاب وسكون اعطاه سواء اغتسل قبل خروجه المني فلهذا انصب عليه الفسل بمجرد اللذة جهلا منه اولم يغتسل لان غسله ان وقع لم يصادف محلا اذ وجب به بخروج المني بالبلدة قوله (ولم يغتسل) لا مفقوده (لا) ان خرج في قطرة بلا لة بل سلبا او بضرية او طربة او ذقة مقرب فلا غسل (او) خرج ببلدة (غير معتادة) كقولهم عاينوا ولو استدام فيما يظهر وبذلك لم يرد

فلما طهرته كلفه الحلق  
(و) لكن (يؤزأ)  
وجوب باقي المستئين لتفرض  
وضوءه بغير جوف المني فيها  
لكن في السلس ان طهر  
اكثر اوة تدعى رخصته  
شبه في الحكم وهو وجوب  
الوضوء دون السلس قوله  
(كن جامع) بان غيب  
الحشفة في القروح ولم ين  
(فاغتسل) لجماعه (ثم  
امس) فانه يؤزأ ولا  
يفسل تقدم غسله  
والجناية الواحدة لا تتكرر  
لهما الفصل (و) لو سلى  
بغسله ثم نزل المني بعدها  
(لا يبعد الصلاة) للوجوب  
الثاني فغيب الحشفة في  
القروح وابنه اشار بقوله  
(و) يجب ففسل ظاهر  
الجسد (بغيب حشفة) اي  
واحد ذكر (بالغ) ولولم  
يتشرأ ولم يتزل ويجب  
على المني فيه ايضا ان  
كان بالغاً ذكر اراش  
ولولف عليها نرفة خفيفة  
لا كشفه تمنع الدلة ولا  
ان غيب بعضها ولو  
ثبها (لامرأه) اي  
مقارب البلوغ فلا يجب  
عليه خلاف البعض ولا  
على موطناته البالغة  
مالم تنزل (او) بغيب  
قدرها) اي قدر حشفة  
الناظر من مقطوعها ومن  
لم يتخلق له حشفة وكذا  
تؤذ ذكره وانسل منه قدرها

ولو احسن عبادى الله واستدام حتى امضى وقوله فيما يظهر المستظهر لعدم وجوب الفصل في مسئلة الماء الحار  
ولو احسن عبادى الله عجع بعد الماء الحار من شهوة الجماع بخلافه فانه اقرب لشهوة الجماع  
(قوله ظاهره انه كلفه الحلق) اي فلا يجب السلس ولو احسن عبادى الله واستدام حتى انزل والحاصل  
انه لا يجب الفصل مطلقاً في مسئلة الماء الحار والحرب اذا كان بغير الذكروا ما اذا كان فيه فهو كغيره  
الدابة ان احسن عبادى الله واستدام حتى انزل وجب الفصل والاقتلا وما قاله شارحنا هو ما المستظهره  
شيخنا وقال الشيخ سالم لا يجب الفصل في مسئلة الماء الحار والحرب بغيره فالدابة ما لم يصل عبادى الله  
ويتدبرم والاوجب للفصل في الثلاثة وقال عجع لا يجب الفصل في الماء الحار مطاقاً ولو استدام وامضى  
مسئلة الحرب وهما الدابة ان استدام وجب الفصل والاقتلا وما جاعل في الحرب قطاهره كان يذكره ام لا  
وفصل فيه شارحنا جعل الذي في الذكر كغيره الدابة والذي في غيره كلفه الحلق حتى امضى آخر وهو انه في غير  
الدابة اذا احسن عبادى الله واستدام حتى انزل فله يجب الفصل ولو كانت الاستدامة لعدم القدرة على  
الزول من عليها تكن اكره على الجماع او لا غسل حينئذ تدعى ذلك عجع (قوله وجوب باقي المستئين)  
اي وقيل يندب فيها والمراد بالمستئين مسئلة خروج المني بلاثة اسلاوا بادة غير معتادة (قوله لكن في  
السلس الخ) اي لكن تقض الوضوء في السلس ان طهره اكثر اي الحلال انه لم يتدر على رخصه اوة تدعى رخصه  
مطلقاً ناسوا لانه على الزمان ان نصفه او جله واقفه واما ان لم يتدر على رخصه وطوره اقل الزمان ان نصفه اولم  
يثاق ولا يكون ناقضاً (قوله بان غيب الحشفة في القروح الخ) مثل الرجل المذكور والمرأة اذا خرج من  
فرجها الماء الرجل بعد غسلها فانه يجب عليها الوضوء ولا تصيد الفصل وعبارة المصنف تشمل هذه الصورة  
لان قوله ثم امس معناه ثم خرج منه المني اهم من ان يكون منه اومس غيره (قوله ولو سلى) اي بالجماع وقوله  
بغسله اي بعد غسله وحاصله انه اذا جامع واغتسل قبل خروج منه وصل فخرج منه فاعه ولن يجب عليه  
الوضوء لا يبعد تلك الصلاة التي ملاحا قبل خروج المني ومثل هذا ما اذا التذ بالجماع وصل ثم خرج منه  
فانه وان وجب غسله لكن لا يبعد تلك الصلاة التي ملاحا قبل خروج المني (قوله و يغيب حشفة بالغ) اي  
ولو من شئ مثكل اذا غيبها في فرج غيره او في دبر رخصه والابان غيبها في فرج نفسه فسلام ينزل  
واختراط البلوغ خاص بالآدمي فاذا غيب امرأته ذكر جمعة في فرجها وجب السلس ولا يشترط في البهيمة  
البلوغ كذا في ابن مرزوق ولوراء امرأته في القطة من جنس ما رآه من انسى من الوطء والدلة اوراق  
الرجل في القطة انه جامع بجنه قال ابن ناجي الظاهر انه لا غسل على الرجل ولا على المرأة مالم يصل انزال  
وقال ح الظاهر انه لا غسل عليهما مالم يصل انزال او شئ فيه لان الدن في الانزال وجب الفصل  
واعتزله البدر القرافي بان الموافق للذهب اهل السنة من ان الجن لهم حشفة لا يالات كما تقول الحكماء  
وانهم اجسام تار يلهم قوت التشكل ولقول مالك يجوز انكاح الجن وجوب الفصل على كل من الرجل  
 والمرأة وان لم يصل انزال ولا شئ فيه واقفه على ذلك تلميذه عجع قال شيخنا وهو التحقيق (قوله ويجب)  
اي الفصل على المني فيه ايضا اي لا يجب على المني ام فاعل وقوله ان كان اي المني فيه بالغا وحاصله  
ان المني ان كان بالغاً وجب الفصل عليه وكذا على المني فيه ان كان بالغاً والاوجب على المني دون  
المني فيه فلن كان المني غير بالغ لم يجب عليه ولا على من غيبه سواء كان بالغاً ام لا مالم ينزل ذلك المني  
فيه والاوجب عليه الفصل لا انزال (قوله ولو سلى) اي مباحة في قوله ويجب غسل ظاهر الجسد غيب  
حشفة بالغ (قوله لا كشفه تمنع الدلة) اي وليست الجلدة التي على الحشفة بمثابة الحرقفة الكثيفة فيجب  
معها السلس ما يحصل معه الدلة عظيمة بخلاف الحرقفة قاله شيخنا (قوله ولو ثبها) المباحة على ذلك تقضى  
انه اذا غيب اكثر من اثنين يجب السلس وليس كذلك اذا لا يتق وجوب السلس من حيثها بامها او غيب  
قدرها قاله شيخنا (قوله اي مقارب البلوغ) وهو ابن اثني عشرة سنة او ثلاث عشرة سنة قال ابن مرزوق  
ولو حذق لامرأه استعنا بفهم الوصف وبوله بعد وتبديل اراق كان انسب باختصاره اه وقال

شيخنا انه صرح بقوله لامرأه وان كان علم مما حتمت له على الخائف ان وطأ بوجبه الفصل  
 عليه **(قوله وهل يتبر)** اي غياذاً في ذكر ما اطرول على ذكر كنهه بصفة الحشفة هل راعى قدرها ايضا  
 من المتخادوا لا يفرق بين اجاب الفصل من تقيده كله والظاهر كما قال شيخنا الاثر وهو مراعاة قدرها من  
 المعتد **(قوله قل اودبر)** اي سواء كان دبر شه او دبر غيره ولو كان ذلك الفرج خشياً فشكل وظاهره ضيق  
 الحشفة في القبل في محل الانقباض او في محل البول وهو كذلك واشترط ان يوجد صالح محل الانقباض  
 وتقبه الداخل كالانقباض في قبليه في محل البول قصاره انه بمنزلة تقيدها في الدبر وهو موجب للفصل فلو دخل  
 الشخص بانه في الفرج فلا يصح عندنا وقالت الشافعية ان: دافى الفرج ولو كان غرضه غسل والا فلا كتهم  
 رايه كالتيقيد في المراءى فغرض ذلك في القبلة ودواب البحر الهائلة وما ذكره من ان تقييد الحشفة في  
 الدبر موجب للفصل هو المشهور من المذهب في ح قول شاذل الثالث ان التقييد في الدبر لا يوجب فصلاً  
 حيث لا انزال والشافعية انه لا ينقض الوضوء ان وجب الفصل فلذا كان من وثقوا بوجوب الحشفة في الدبر  
 ولم ينزل وغسل ما عدا اعضاء الوضوء (١) اجزاء **(قوله ومن ميت)** اي ولا يصادف غسل الميت المتيقن فيه  
 لعدم التكليف لا يقال انه غير مكلف حين غسله ولا تأمل غسله ولا تبعدن ان قول المصنف  
 وان من بهيمة وميت في المنيب فيه واما المنيب فان كان بهيمة وجب الفصل على موطأه وان كان ميتاً بان  
 اغتسل اخره اذ كرميت في فرجها فلا يجب عليها غسل مالم تنزل **(قوله بشرط اطاعة ذي الفرج)** اي  
 سواء كان آدمياً او غيره **(قوله لمن لم يطق فلا غسل)** اي على ذي الحشفة المنيب **(قوله اذ في هوى الفرج)**  
 اي اذ في نية بالاولى ولو اسند الفرجان فانه لا يجب عليه الفصل مالم ينزل بخلاف تقيدها في محل البول فانه  
 موجب للفصل على المعتد كما مر **(قوله وتنب لمراق الخ)** في المراقعين ابن بشير ما يشهد بالمصنف من ندب  
 الفصل المراقق والصغيرة التي وطئها بالغ ونصه اذ علم البلوغ في الواطئ او الموطأ فتقتضي المذهب  
 لا غسل ويؤمران به على جهة الندب اه وقال اشهب وابن سحنون يجب الفصل عليها وعليه فلو طأها  
 بدون غسل فقال اشهب يبيد وقال ابن سحنون يبيد بقرب ذلك لا بداهة قال سندوه حسن وعليه يحمل  
 قول اشهب والمراد الاقرب كالذي لم يطق والمراد بوجوب الفصل عليها عدم صحة الصلاة بدونه ولو طأها  
 عليه كالوضوء لا ترتب الاثم على الترك **(قوله وطئ مطيعة)** اي سواء كانت جالعة ام لا **(قوله دون موطأه)**  
 اي فلا يندب لها ولو بالجماع **(قوله كصغيرة وطئها بالغ)** اي فيندب لها الفصل ويجب على واطئها البالغ  
**(قوله ما مورة بالصلاة)** اي سواء كانت مراعاة او لا **(قوله هذا هو المعتد في المستئين)** اي خلافاً لمن  
 قال في الاولى وهي ما اذا كان الواطئ مراعاتاً يندب له غسل الموطأ موطأه ولو بالجماع مالم تنزل ولمن قال  
 في الثانية وهي الصغيرة اذا وطئها بالغ او غيره يندب لها الفصل فلا فرق بين كون واطئها بالغ او غيره في ندب  
 الفصل والماصل ان السورار مع ذلك لان الواطئ والموطأ اما بالغ او بالغ وصغيرة او صغيرة  
 وكبيرة او صغيران ففي الاولى يجب الفصل عليها اخافا وفي الثانية يجب الفصل على الواطئ ويندب  
 للموطأة وفي الثالثة يندب للواطئ دون موطأه على المعتد وكذلك في الرابعة املوهو به عليها في الاولى  
 وعلى الواطئ في الثانية فأخوذ من قول المصنف يجب حشفة بالغ ويندب للموطأة في الثانية فأخوذ من  
 قوله كصغيرة وطئها بالغ ويندب للواطئ دون الموطأة في الثالثة والرابعة فأخوذ من قوله ويندب لمراقق  
 اي دون موطأه موطأه بالجماع كما قال الشارح **(قوله ولو جماع فبادونه)** اي كما لو اخفى في سرها واشفرها  
 من غير تقييد حشفة فمالم تنزل حتى وصل الفرجها وما قبل المبالغة ما اذا سرت فخرجها ميتاً من فوق بلا طم  
 الحجام مثلاً **(قوله وهكذا لا يجب عليها الوضوء)** اي لان وصول المنيب الى فرجها ليس بمحدث ولا سبب ولا  
 غيرهما مما يقتضي الوضوء **(قوله ولو اتدنت بوضوءه لفرجها)** هذا قول ابن القاسم لعله قول مالك في  
 المدونة مالم تنزل على الاثر والى ما قاله الباقى والتوسى على ظاهرها وهو المدونة وعليه بلو **(قوله ما)**  
 تنزل اي او يتحمل من ذلك المنيب الذي وصل لفرجها جميعاً فيدون الفرج فلذا حلت اغتسلت واعادت

وهل يشترط طولها  
 اقره واستظهر او مثلاً  
 (في فرج) متعلق بيجب  
 قبل اودبر (وان) كان  
 الفرج (من بهيمة و)  
 من (ميت) آذنها وغيره  
 بشرط اطاعة ذي الفرج  
 فان لم يطق فلا غسل مالم  
 ينزل كما اذا غيب بين  
 الفضل والاشقرين او  
 في هوى الفرج (وتنب)  
 الفصل (لمراقق) وما مورة  
 بالصلاة وطئ مطيعة  
 دون موطأه ولو بالجماع  
 مالم تنزل (كصغيرة)  
 ما مورة بالصلاة (وطئها)  
 بالغ لا يصير هذا هو  
 المعتد في المستئين فظاهر  
 للمصنف هو المعول عليه  
 كما عده شيخنا (لا) يجب  
 الفصل على امرأة (يعني)  
 وصل للفرج ولو بجماع  
 فيها فونه وكذا لا يجب عليها  
 الوضوء ما فصل ملامسه  
 (ولو اتدنت) بوضوءه  
 لفرجها مالم تنزل اشار الى  
 الموجب الثالث والرابع  
 بقوله (د) يجب الفصل

(١) قوله اجزاء اظهر  
 ما معنى الاجزاء مع ان  
 الواجب تعمير البدن تنبيه

مصنفه

الشلاة من يوم وصوله لأن حلها منه بعد اتصال منيها من محله ببلدة معتادة وهذا الفرع مشهور ومبني على  
 ضعيف وهو قول سند المتقدم لأن هذا المعنى في حكم ما خرج بالفعل لتخليق الولد منه أو أن هذا الماهل كان  
 يحصل أن يظهر في الخارج لو لا الحمل وجب الصل لأن الخل في موجب الفصل كحقه بخلاف ما إذا  
 حلت من متى شره بغيرها من كسما فانه لا يجب عليها غسل ولا إعادة صلاة وإن كان الحمل يستلزم إتمامها  
 لكنه هنا قد خرج ببلدة غير معتادة ويطبق الوارد في المستثنين أن كل ما لم ينطق به من زوج أو سيد أو ما يمكن  
 الحاقه به بأن كل من يوم زوجه أو ملكها ست أشهر فأكبر ولو علم أن المني الذي جلت عليه من غيره فلا  
 لم يكن للمرأة من يطبق به ما ذكرنا لو كان لا يمكن الحاقه به فهو ابن زنا وإذا ادعت أنها حلت من متى شره  
 فربها لا يكون ذلك شبهة كعدمها بل الحد بل الحد واجب لانها ادعت ما لا يعرف (قوله بعض) أي بوجود  
 حيض فالوجوب للصل وجود الحيض لا انقطاعه وانما هو شرط في صحة كمال الشرح (قوله نفس  
 الرحم) أي طرح الرحم الولد (قوله بدم) أي ملتصق بدم مع الولد أو قبله أو بعده فلو خرج الوصل فلا يجب  
 عليها غسل بل يشد بقوله على هذا القول أنكر الغرضي وعليه فهل ينقض الوضوء بنفس الرحم بدون دم  
 أم لا قولان (قوله واستحسن) أي عند ابن عبد السلام والمزني من روايتين عن مالك (قوله وبغيره) عطف  
 على محذوف كما اشار له الشارع في نيابته (قوله لا يجب الصل باستحاضه) أي وجود دم استحاضه لانه  
 ليس من موجبات الصل خلافا لما هو الرسالة وهذا مفهوم بعض وصرح به لانه لا يعتبر مفهوم غير الشرط  
 (قوله وتنب الصل لا تقطعه) أي عندنا تقطعه لاجل الانتفاة وتطيل النفس كما تدب فصل المعقولات  
 إذا احتاجت ذلك والاستحاضه قدم من جعلها واما قول بعضهم لا احتال أن يكون غلط الاستحاضه حيض  
 وهي لا شرعية نظر لانه يقتضي وجوب الصل لا بد به لوجود الشك في الجنازة إلا أن يقال أن هذا احتال  
 ضعيف لم يصل للشك على أن الاحتال المذكور لا ينافي إذا أعادى بها العلم أي من خمسة عشر يوما بعد  
 أيامها ولو لا ينافي إذا زاد على أكثر الحيض قبل طهر فاصل (قوله ويجب غسل كافرا) أي أن وجب له  
 والأريم كالجب كالإيمان المجاب ثم قيل إذا وجد الماهل (قوله على الأربع) أي من أن الردة تبطل الفصل  
 (قوله أي بعد النطق) أي بشرط عدم اعتقاد كفر كافق عدم عموم رسالته (قوله على المعتد) قال  
 البكري في شرح عقيدة ابن الحاجب اختلاف قولين للحنوف في الإسلام لفظ الشهادتين أو الأبل يكن  
 ما يدل على الإسلام من قول أو قبل على قولين ومبنى الخلاف على أن المعتد ما يدل على المقاصد كيف كان  
 أو لا بتمن لفظ المشروع والاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت أن أقابل الناس حتى يقولوا  
 لا إله إلا الله محمد رسول الله وحديثنا لم يثبت من قال صبا نأى أسلمنا ولو لم يصحنا غير هذا فقال عليه  
 الصلاة والسلام اللهم إني أبا اليك ما قبل خادعهم دام عليه الصلاة والسلام وعنده خلاف في الشهادة (قوله  
 بل يشد) هذا قول ابن الماس كما قلته الشيخ الزرقاني ومقا به قولان آخران وجوب الصل مطلقا بناء على أنه  
 تبعد شهره الفاكهاني والثالث الثاني اسمعيل لا يجب مطلقا لاجل ما قبله بل يشد فقط (قوله  
 ومع غسله قبلها) أي من موجب حصل منه في حال كفره (قوله والحال أنه قد اجتمع على الإسلام) أي  
 على النطق بالشهادتين ولو يكن صدقه بالماقرض أنه مصدق بقلبه قد علمت أن المراد بالإسلام هنا  
 النطق بالشهادتين كما يدل ذلك تفسير أئمة الفروع على الإسلام قوله بأن تكون نيته النطق بالشهادتين  
 (قوله لان إسلامه بقلبه) الأولى لأن تصديقه بقلبه إيمان حتى متى عزم الخ وذلك لان الإسلام عبارة  
 عن الإقناع بالطهري واما التصديق القلبي فهو إيمان (قوله ولا شرط صحة) أي وانما هو شرط لاجراء  
 الأحكام الدينية من غسل وصلاة وتصدق في مقابر المسلمين (قوله على المصمم) أي ومقا به قولان  
 قيل أنه من الإيمان فالإيمان مركب من الاعتقاد القلبي والنطق وقيل أنه شرط في صحته وعلى سلك  
 من القولين فلا يكون مؤمنا حتى ينطق ولا يصح غسله قبل طهه ولو كان عازما عليه (قوله وسواء لو  
 ينسكه الجنازة) أي وقع الجنازة وهذا مصمم في قوله ومع قبلها والحال أنه قد اجتمع على الإسلام أي

والموتوى بذلك الفصل التظيف واذا الوسخ فانه لا يجوز له من غسل الجنابة كما قاله اللغوى **(قوله لان بيته الطهر الخ)** اى لان بيته الاسلام نية كطهر من علما كلن متبناه حال كفره من الاقرار **(قوله وهو يستأنز الخ)** اى بيته الطهر من علما كلن فيه مال كفره تستأنز دفع الحدث اى الوصف المانع من قربان الصلاة من استأنز الكلى لحزبه لان الوصف من جهة الاقرار التى كلن متبناه حال كفره **(قوله فلا يصح بالتصميم القلبي الخ)** اى فلا يصح العزم على النطق بالشهادتين دون نطق بهما بالفصل والحال انه مصدق بقلبه **(قوله فلا تجزى عليه احكامه)** اى وما بالنسبة لاجتماعه من الخلو فى النار فيغفمه التصميم على النطق من غير اياه حيث كلن عنده تصديق قلبي واذا كان **(قوله فليس المراد)** اى بالاسلام المتنى حصوله فى كلام المصنف بالتصميم على النطق من غير نطق بالفعل الاسلام المنجى عند الله لانه يحصل بمجرد التصديق والاذعان والعزم على النطق من غير اياه اى اوعا المراد به الاسلام الظاهرى وهو جريان الاحكام الظاهرة فلعنى جئنا لا يصح الاسلام اى جريان الاحكام الظاهرة عليه اذ لم ينطق بالشهادتين بالفعل الا لعجز تجزى عليه الاحكام المذكورة **(قوله فلا ينافى ما حتمت)** اى من قوله لان اسلامه بقلبه اسلام حقيق وهذا مقرر على قوله فليس المراد الخ والحاصل ان الاسلام المنجى لا يتوقف حصوله على النطق بالفعل على المتعدا لاسلام الظاهرى يتوقف على ذلك فاحتجتم فى كلام الشارح بحول على المنجى والواقف فى كلام المصنف بحول على الظاهرى فلا منافاة بين كلام المصنف والشارح **(قوله وهذا التقرير الخ)** حاصله انه ان حل كلام المصنف على الاسلام الظاهرى وهو جريان الاحكام عليه كلن متبناه على الصحيح من ان النطق شرط لاجراء الاحكام وان حل على الاسلام المنجى كلن متبناه على القول بان النطق شرط فى صحة الايمان او شرط منه وكلاهما ضعيف **(قوله والاعمل بمقتضى الراجح)** اى بمقتضى ما ترجع صده من الامرين فان ترجع عنده انه متى اغتسل او مذى غسل ذكره قط بنية **(قوله اغتسل وجوباً)** وهذا هو المشهور وروى عن ابن زباد لا يلزمه الا الوضوء مع غسل الذكر **(قوله لا لا خطا)** اى لان الشك فى الحدث كتحقيقه ومنه اذا شك هل غاب شقته كلها فى الفرج او بعضها **(قوله ولو وجد هذا الشك)** اى ولو وجد الشخص الشك الذى شك فيه هل هو مذى او مذى فى ثوبه **(قوله كلن يزعمه)** اى فى مدة لبسه السابقة على التوبة الاخيرة ام لا وما مشى عليه المصنف من اعادة الصلاة من آخر توبته مطلقا هو ظاهر قول مالك فى الموطا ورواية على وابن القاسم منه وجعله ابو عمر موقفاً بالمذهب المدونة وان مذهبا انه يبعد من اقل توبته ان كلن لا يزعمه وان كلن يزعمه من آخر توبته وهو المناسب لما حتمت من ان الشك فى الحدث كتحقيقه وذلك لانه اذا كلن لا يزعمه فابعد التوبة الاولى قد طهر قلبه الشك يقتضى ذلك اعادته قال الباقى وروايت اكثر الباقى غير يصلون هذا تفسير الموطا والصواب عندى ان يكون اختلاف قول الامام اذا علمت هذا فاطلاق المصنف موافق للطريقة الباقى لا لما حكاه عن الاكثر لكنه لا يبنى مخالفة الاكثر **(قوله كتحقيقه)** تشبيه فى الاعادة من آخر توبته وحاصله انه اذا رأى منيا فى ثوب توبته ولم يتذكر احتلاما لم يدرك وقت حصوله فانه يجب عليه الفصل واعادة الصلاة من آخر توبته تامها فاسواء كلن طرأ اليه با على المشهور وقيل ان كلن طرأ من آخر توبته وان كلن باساق اول توبته **(قوله وعمل الاعادة بعد الفصل)** اى فى مسئلة الشك والتحقق اذا لم يسهل غير ما الخ وهذا التقييد كراهة فى العارضة وهو مخالف لما قلناه من وجوب الفصل على كل من شخصين ليسا قولاً بواحد فلو لم يتصل ليس غيرهما لثبات التوبه وجدانها من قول البرزلى لو نام شخصان تحت طائف ثم وجد انما اعزاه كل منهما صاحبه فان كانا غير زوجين اغتسلوا صليمان اقلها تاما فبطلت طرق الشك اليهما ما عدا جريان الايتين وان كانا زوجين اغتسل الزوج وحده لان الطالبان الزوج لا يخرج من هناك اده وما جعبه عبق بين الكلامين قدردنه بين بأنه غير صحيح وان الحق انهما قولان متعارفان واستظهر بعضهم الثانى لاما قاله ابن العربى من التقييد **(قوله ان شكك دائر بين امرين احدهما منى)** فان كان احدهما غير منى

يستأنز دفع الحدث ومطبق على فاعل صح قوله (لا الاسلام) فلا يصح بالتصميم القلبي دون نطق بالشهادتين اذ النطق شرط صحة فيه اى فى الاسلام الظاهرى فلا تجزى عليه احكامه من اوثق وكناح وصلاة عليه وبمحو ذلك (الاعجز) من النطق تكفر مع قيام القرائن على انه اذن بقلبه فانه يصحك به بالاسلام وتجزى عليه الاحكام فليس المراد بالاسلام المنجى عند الله فلا ينافى ما حتمت وهذا التقرير على ان المصنف ماش على الصحيح (وان شئت) من وجد فبرجه او ثوبه او غنقه شيئا من اى ادا ان (اسدى) هو (ارمنى) وكان شكه فيما هو ستر او لا العمل بمقتضى اتراجع منهما (اغتسل) وجوباً لا خطا كلن بين الظاهرة وشك فى الحدث (و) ولو وجد هذا الشك فى ثوبه ولم يدرك توبته حصل فيها اغتسل (اعاد) صلاته (من آخر توبته) تامها فيه كلن يزعمه (اولا) كتحقيقه اى تحقيق انه منى ولم يدرك وقت حصوله وعمل الاعادة بعد الفصل فيها اذا لم

بأن شئ هل مذى او بول او مذى او روى وجب غسل ذكره كونه بنية وان شئ ابول او روى فلا يجب عليه شئ **(قوله فان دار بين ثلاثة)** اى لو كان احدهما مائتا كامل **(قوله لغسل الشئ الى متى)** اى تعدد مقابله ثم انه ان كان احدا ثلاثة مذى وجب غسل ذكره كله عملا بالاحوط والا فلا هذا ما استظهره بعضهم وقال شيخنا كمالا يجب الفسل لا يجب غسل الذكر لغسل الشئ والحاصل انه اذا دار الشئ بين امرين احدهما من وجب الفسل كما اذا شئ امضى امى او بول او امى او روى او مئى واذا دار شئ بين امرين ليس احدهما مائتا فان كان احدهما مذى وجب غسل الذكر كما اذا شئ امضى امى او بول او امضى او روى وان لم يكن احدهما مائتا ايضا بان شئ هل روى او بول لم يجب شئ وان دار شئ بين ثلاثة وكانت احكامها مختلفة فالحكم بالارسط على ما استظهره بعضهم كما اذا شئ هل روى او مئى او بول وهل روى امى او مئى او روى فالواجب غسل الذكر فهو ما قال شيخنا لا يجب غسل الجسد ولا غسل الذكر فيها كما مر فان لم يكن وسطا لحكم المتفق لغسل المقابل كما اذا شئ هل روى او روى او بول **(تنبيه)** سكت المصنف عن الشرح عما اذا رأت المرأة حيضا فوجها لم تدور وقت حصوله حكمه ما حكم من رأى متباقي فوجها لم يدور وقت حصوله فتغتسل وتعيد الصلاة من آخر فمرة وتعيد الصوم من اول يوم صامته فيه كذا قال الشيخ سالم بن عيسى في الصوم والصلاة والمعمدانه لا فرق بينهما ابن عرفة قال ابن القاسم من رأت في فوجها حيضا لا تذكر وقت اصابتها ان كانت لا تزال ثياب الثوب باعدت الصلاة مدة لسه لاحتمال طهرها وقت اول سلامة من اول يوم لبسه بان اتاها الدم دفعة واحدة وان كانت تزعمه في بعض الاوقات فن آخر اية وتعيد صوما تعيد صلاة صلاتها يجوز عادتها والاولا انصرت عليها ان يجب لا تعيد في الصوم الا يوم اقط وظاهره كانت تزعمه في بعض الاوقات ام لا قال ابن رونس ووجه قول ابن القاسم باعادة الصوم مدة عادتها مع انه يمكن ان الدم اتاها الحظية واقطع فاعتدى بطل صومه يوم ز ولها قاطع امكان عتدى الدم بالمعول تشعر وقول ابن حبيب بين عندى لان الدم اتاها الحظية واقطع اذ لو استمر نزوله عليها تشعرت ببول لم يظهر في فوجها قاطع واعترض على ابن حبيب بان الحيض يقطع التابع ويرفع الية قد صامت بلاية فوجب اعادة الجوع واجب بها حيث لم تعلم فغضى على الية الاولى لم تر فيها فلا يطل التابع **(قوله وقد تقدم)** اى قوله يجب غسل ظاهر الجسد بنى الخ **(قوله)** راجع لهما غيبيلتد اعند نف تحدهم التشبيه راجع لهما الى الثانية والمالاة **(قوله)** اما اول مفعل (اى من حيث انها تكون عند اول مفعل **(قوله)** وانه بنوى الخ) عطف على اما اى ومن حيث انه بنوى الخ **(قوله)** او الفرض اى فرض الفسل **(قوله)** ولا يضر اخراج بعض المستباح اى كان يقول نويت استباحة الصلاة لا الطواف مثلا **(قوله)** او نسيان حدث كالجوفت رفع الحدث من الحيض ناسبة لجنبنا وبالعكس او نوى رفع الحدث من الجماع ناسبا لخروج المئى والعكس **(قوله)** بخلاف اخرجه اى كان يقول نويت الفسل من الجماع لا من خروج المئى والحال ان ما أخرجه فحصل منه وما لو كان ما أخرجه لم يحصل منه فانه لا يضر **(قوله)** اونية مطلق الطهارة اى بخلاف نية مطلق الطهارة الحقيقية فى الواجبة والتدبر والتدبر بوقف التدبر فقط فانه يضر **(قوله)** لا باعتبار الحكم عطف على قوله باعتبار وصفها اى فليس المراد قوله وواجبه نية كنية الوضوء يعنى من حيث الحكم **(قوله)** جرى فيها بخلاف اى بالوجوب والسنة وذلك لظهور والتدبر والتدبر الفسل بجميع البدن لا بالفرج قط والاختلاف هناك لثبته باعضاء الاوساخ **(قوله)** وان لم يذكره المصنف قد يقال بالتحسين ما ذكره من كون التشبيه فى الصفة لا فى الحكم فى كلام من حكى الخلاف فيها فى الوضوء لا فى كلام من لم يذكر ذلك كالمصنف فلا يرى ان يجعل التشبيه فى كل من الامرين اعنى الصفة والحكم **(قوله)** بن **(قوله)** فوجه التشبيه فيما اى فى التشبيه بين مختلف لان وجه التشبيه فى الاول من حيث الصفة وفى الثانى من حيث الصفة والحكم على ما قال الشارح **(قوله)** وان نوت امرأة جنبوا حاض اى سواء تقدمت الجنابة على الحيض او تأخرت عنه **(قوله)** وان نوت احدهما ناسبة

هو ما فرغ من الموجبات شرع فى بيان الواجبات اى القرائن وهى خمسة الاول تعميم ظاهر الجسد ببله وقد تقدم فلم يحتاج الى اعادته الثانى والثالث التية والمالاة والبها الاشارة بقوله (رواجه) نية ومالاة كالوضوء راجع لهما مالوجه الشبه فى الثانية فاجتبار وصفها من حيث انها اول مفعل وانه بنوى رفع الحدث اى الاكبر واستباحة منسوع او القرض ولا يضر اخراج بعض المستباح لو نسيان حدث بخلاف اخرجه اونية مطلق الطهارة وفى تقدمها يسير خلاف وسائر ما مر فيها لا باعتبار الحكم بل لوجوب التية هنا خلافا بخلافها فى الوضوء فاسرى فيها خلاف وان لم يذكره المصنف وامضى المالاة فاجتبار الحكم والوصف لبيان الخلاف هنا ايضا من الوجوب بان ذكره ودرى والسنة وانه بنى نية ان نوى مطلقا وان يجوز ما لم يطل فوجه التشبيه فيما مختلف (وان نوت) امرأة جنب وحاض او نساء بفسلها (الحيض) او الفلاس (والجنابة) بما (ان) نوت **(مطلب)** من جد ارباد ريشه بين كونه متبايا او مذى او بول وغير ذلك



ولابد من الخزم والتصميم لانما اذا كان يكتفى غلبه الفن في وصول الماء الفنى هو فرض اجابا فأولى ذلك  
 والمستحكم يلى عن الشذوحو لا يشترط في حقه غلبه الطن بل يعمل على التردد ويكتفه قلته شيئا  
 (قوله) وهو انما امرار العضو على العضو اى فلا يشترط هنا خصوص اليد واما في الوضوء فهو امرار باطن  
 اليد لكن قد تقدم ان الحق انه يكتفى في ذلك امرار العضو على العضو للحل ولو غير باطن اليد (قوله) وهو  
 واجب لنفسه لا لاصل الماء البشري اى يوجب تذكرا كابد ولو يفتق رسول الماء البشري لطول مكته  
 مثلا في الماء وهذا القول هو المشهور في المذهب وقال بعضهم انه واجب لاصل الماء البشري وتواخاره عجم  
 لقوة مدركه ولكن الحق انه وان كان قوي المدرك الا انه ضعيف في المذهب لان المشهور وما ذكرناه ولو كان  
 مدركه ضعيفا والضعيف ما قلناه ولو قوي مدركه (قوله) بل يجرى ولو بعد صب الماء او تخلصه اى عند ايد  
 ايد شيئا للفاقي سى اشتراطه للمقارنه لسبب الماء فاذا انصهر في الماء ثم خرج منه فصار الماء منفصلا  
 عن جسده الا انه مبتل يكتفى بذلك في هذه الحالة على الاول لا على الثاني المرود عليه يلقى كلام المصنف  
 وأشار الشارح بقوله بل يجرى ولو اخرج الى ان قول المصنف ولو بعد صب الماء سابعه في مقدار وهو جاز ذلك  
 ان ظاهر كلام المصنف غير مستقيم لان ظاهره من ذلك واجب اذا كان مقارنا لصب الماء بل ولو بعد الصب  
 خلا فلان يقوله انه بعد الصب ليس واجب في الوجوب بجماع الاجزاء مع ان المرود عليه يقول بعدم  
 الاجزاء (قوله) يجب الجسد اى والافلا يجرى ذلك في هذه الحالة اذ قال انه سار مسحا لا غسل (قوله) او  
 ولو ذلك بخرقة (اشارة الشارح الى ان قوله او بخرقة عطف على الطرف فهو داخل في جزا المبالغة ورد المصنف  
 بل هو على من قال لا يتلك بالخرقة لا ليس من محل السلق (قوله) على المعتد اى خلافا لانه يجرى من  
 سحنون من عدم الكتابة بالخرقة مع القدرة اليد عليه اقصر حيق ورد شيئا ذلك واعتدال الكتابة تبعها  
 اعيه سدى محمد الصغير (قوله) واما ان قلنا اى سواء كانت خفيفة او كانت كثيفة اذ لا وجه للتقدير  
 بالخفيفة كقيد به (قوله) فان استأنب مع القدرة على ذلك ليجزى اى على ما اعتدله شيئا تبعها اعيه  
 الصغير والحاصل ان الخرقه في مرتبه اليد فيخفى في ذلك بايها واما ذلك بالاستئابة فلا يكون الاعتد  
 عدم القدرة باليد والخرقة ههنا ما اعتدله شيئا تبعها اعيه وعلى هذا فالاولى في كلام المصنف للتغير  
 والثانية للتوزيع وقال طي الحق ان الخرقه والاستئابة سواء عند تعذر اليد فيغير بينهما كما انها سواء  
 في اشتراط تعذر اليد في كل منهما كما يستأخذ من ايد الحاجب ايد عرقه ويثبتها فالاولى في كلام  
 المصنف للتوزيع والثانية للتخير اه (قوله) عاذر (اى من اليد والخرقة والاستئابة (قوله) ووجه ايد  
 رشا اى قاله هذا هو الاسرير الاشبه وسرايين وذرايين الفصل ما يدل على ضعف كلام سحنون (قوله)  
 ولو مندوبا اى لا غرايه في اخوات المندوب على سنة كصلاة النافله اى انه اذا اراد فعل هذا المندوبين له  
 فيه كذا (قوله) فلا هذا التثبيث ليس من علم السنة على المعتد كما تقدم في الوضوء بل الاولى سنة والى  
 مندوب ذكر بعضهم ان التثبيث من علم السنة فهم ما يرجح ايضا (قوله) قبل ادخالها في الاناء اى اذا كان  
 الماء قريبا ولو كان سيرا او سكن الا فراغ منه والافلا توقفت عليه غسلها على الاولى وهذا معنى قول  
 الشارح على ما تقدم في الوضوء وقيل المراد بقوله فلا اى قبل ازالة الاذى ولو بعد ادخالها في الاناء والمعتد  
 الاول وانما اقصر الشارح عليه وعلى كل من القولين لا يبعد غسلها في وضوءه الذى يغسل بالخرق جملها  
 السنة غسلها قبل ادخالها في الاناء وقبل ازالة الاذى فلا معنى للاعادة بعد حصول السنة قال طي وقول  
 الشيخ اجازة وانما يبعد غسلها في الوضوء لاسامعها الا قولهم تروا وضوء الصلاة مع هذا معمول  
 على غير غسل اليدين تقدمه ولا يقال ان من الذي قد تفض غسل اليدين اذ لا نه في الحقيقة للفصل  
 ويثبت فلا يفتش غسلها بمس القرع (فيه) علم من كلام المصنف ان الحكم بالنية متروك  
 على الاولى بلغنى المذكور على الخلافه وان كان غسلها بعد ذلك واجبا لوجوب تعميم الجسد بالماء

مقارنته بالماء بل يجرى  
 (ولو بعد صب الماء)  
 واتصال الماء بصب الجسد  
 (او) ولو ذلك (بخرقة)  
 يمسك طرفها في يده اليمنى  
 والطرف الاخر باليسرى  
 وبذلك يوسطها فانه يكتفى  
 ولو مع القدرة على ذلك  
 باليد على المعتد واما ان  
 قلنا على يده او داخل يده  
 في كيس فذلك بغيره فمن  
 معنى ذلك باليد ولا يفي  
 فيه خلاف (او استئابة)  
 لكن عند عدم القدرة  
 باليد او الخرقه فان استأنب  
 مع القارة على ذلك ليجزى  
 (وان تعذر) ذلك بما  
 ذكر (سقط) ويكتفه  
 تعميم الجسد بالماء وما  
 ذكره المصنف من  
 وجوب ذلك بالخرقة  
 والاستئابة عند تعذره  
 باليد قول سحنون  
 واسطر والمصنف وقال  
 ابن حبيب يفتق معتد باليد  
 سقط ولا يجب بالخرقة  
 ولا الاستئابة ووجه ابن  
 رشد فيكون هو المعتد  
 \* ثم شرع بتكلم على  
 السنن قال (وسنة) اى  
 الفصل مطلقا ولومندوبا  
 كعبدية على ماني بعض  
 التسنن من زيادة الاستئابة  
 (غسل يديه) ثلثا الى



وهو مرفوع بالسفوف على غسل على حدث مضاف إلى الأولى الصريح هي أي ومسح صماخ أي تقب (أذنيه) وهو ما يغسل فيه طوف الأصبع هذا هو الذي سن مسحه لعله ولا يصيب الماء فيه ما فيه من الضرر وأما ما عساه رأس الأصبع خارجا فهو من الظاهر الذي يجب غسله ويغني أن يكتفى أذنه على كفه ١٠٦

مما لو أن الماء لم يبل كها ولا يصيب الماء فيها ما فيه من الضرر (ومضمضة) مرة (واستنشاق) مرة وفي بعض النسخ (واستنثار) ثم سرع في بيان مندوباته بقوله (وندى يده) بعد غسل يده أولا لكوعيه (بإزالة الأذى) أي التجاسة أن كان في جسده نجاسة فخرج أو غيره منيا أو غيره وينوي رفع الجنابة عند غسل فرجه حتى لا يحتاج إلى مسحه بعد ذلك ليكون على وضوء فإن لم يشؤ عند غسل ذكره فلا بد من صب الماء عليه وذلك بعد ذلك فلا كان مرعى بحدوث وضوئه أو بعضها اقتضى وضوءه فإن أراد الصلاة فلا بد من إمراره على أعضاء وضوءه ينته على ما سبق (ثم) يندب يده (أعضاء وضوئه كاملة) فلا ينوئ رجله لا غرضه ويحوز التأخير (مرة) بنية رفع الجنابة فلا يندب التلبس بل يكره (وأعلاه) أي يندب البسامة قبل أسفله (وبما منه) يندب البسامة قبل مياسره (وتلبس رأسه) أي يسلها بثلاث غرطت يمسها بكل غرفة الأولى هي الفرض فصعته الكلمة أن يدا غسل يده أي كوعه فلا تأخر الله تعالى به السنة فيقول الذي فرجه وابتدعه ودره ناولي رفع الحدث الأكبر فيتمضمض فيه تشق بنية السنة فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين فيمسح رأسه فيصاخ أذنيه فيغسل رجله مرة مرة

والحال أن السنة تأتي ما عند إزالة الأذى أو بعده فغسل الدين السنة لم تصادفة رفع الحدث فلا بد من إعادة غسلها بعد ذلك فإن نوى رفع الحدث عند غسلها أو لا فلا يغسلها بعد ذلك وصلت السنة بتدبيرها وقتها للساطي (قوله وهو مرفوع الخ) أي لا يمر ورعطا على يديه لاقتضائه أن الصباخ يغسل وليس كذلك بل مسح وأعلم أن غسل المضمضة والاستنشاق والاستنثار ومسح صماخ الأذنين من سن الفصل إنما هو حيث لم يغسل قبله وضوء المستحب فإن فعله قبله كانت هذه الأشياء من سن وضوءه وفي المعنى قطعة من العمل ويختلف في إضافة السن لكل منهما عند تأنيبه بالوضوء وعند عدم التأنيب به تكون مضافة للفصل (قوله) وأما ما عساه رأس الأصبع خارجا فهو من الظاهر الخ علم منه أن السنة في الفصل مقابلة السنة في وضوءه لأن السنة في وضوءه مظهر مما لو أنهما مضافا صماخا والسنة هنا مسح التقب الذي هو الصباخ وأما ما زاد على ذلك فيجب غسله (قوله بعد غسل يده) أشار الشارع بهذا إلى أن هذا الإتياء إتياء إضافي وأما الإتياء بغسل الدين قبل إتياء الخ في الأمان قبل إزالة الأذى فهو إتياء حقيقي (قوله بإزالة الأذى) أي لا يكون سه للفرج إزالة الأذى ناقضا للفصل يده أولا لكوعيه على التحقيق كما تقدم (قوله) وينوي رفع الجنابة عند غسل فرجه أي على جهة الأولى بقوله في رفع الجنابة عند غسل يده قبل غسل فرجه أو بعده أجزأه ارتكابه خلاف الأولى (قوله حتى لا يحتاج الخ) أي لأجل أن لا يحتاج وقوله ليكون الخ لا موضع أن يقول فيكون وضوءه بعد إزالة الأذى صحيحا أمل (قوله) فإن لم يشؤ عند غسل ذكره) أي بل نوى غسله (قوله فلا بد الخ) أي لا يابطل غسله لم يغسل الفرج عن بنية (قوله) فلا كان أي قبل صب الماء على ذكره وذلك مرعى أعضاء وضوئه أي تم صب الماء على ذكره وذلك اقتضى وضوءه (قوله) فإن أراد الصلاة فلا بد من إمراره على أعضاء وضوءه ينته على ما سبق (ثم) يندب يده (أعضاء وضوئه كاملة) فلا ينوئ رجله لا غرضه ويحوز التأخير (مرة) بنية رفع الجنابة فلا يندب التلبس بل يكره (وأعلاه) أي يندب البسامة قبل أسفله (وبما منه) يندب البسامة قبل مياسره (وتلبس رأسه) أي يسلها بثلاث غرطت يمسها بكل غرفة الأولى هي الفرض فصعته الكلمة أن يدا غسل يده أي كوعه

أي

الفرض فصعته الكلمة أن يدا غسل يده أي كوعه

فلا تأخر الله تعالى به السنة فيقول الذي فرجه وابتدعه ودره ناولي رفع الحدث الأكبر فيتمضمض فيه تشق بنية السنة فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين فيمسح رأسه فيصاخ أذنيه فيغسل رجله مرة مرة

تأويلها الوضوء الجنبية لانه قطع من الفصل في سره وقوضت أعضاء الوضوء لشرفها على غير ما هو محال اصابع رجله وجوبها ثم  
محال اصول شعر راسه بلا ما عتد عند معاصم الراس ثم يفيض الماء عليها ثلاثا يصب على كل غرفة فيفصل اذنيه على ما تقدم فرقتة ثم يفيض  
الماء على شقه الايمن فيفصل عضده الى مرقفه ويهدأ به الى ان يتهى الى الكعب ١٠٧ لا الركبة كقيل به ولا يلزم تقدم الاسافل

على الاعلى لأن الشق  
كله قبل منزلة عضو واحد  
والأورده عليه من قال  
لم يقطع بالانتهاء الى الركبة  
ولم يتحولوا بالانتهاء الى  
التقديم من المنكب  
الاسرى التقدّم من  
التقديم الى الركبة ثم التقدّم  
الاسرى كذلك ثم من الركبة  
الى الكعب ثم من ركبة  
الاسرى كذلك مع عدم  
الاستناد الى حديث ينفى  
ذلك ثم يفسل الجانب  
الاسرى كذلك واذا غسل  
كل جانب فله بطنا ونظرا  
حتى لا يحتاج الى غسل  
الظهر والبطن فان شئت  
في ذلك غسل ظهره ووطئه  
ولا يجب غسل موضع شئت  
فيه الا اذا لم يكن مستحكما  
والاوجب السرك اذا صر  
على العضو بمضوا  
خرفه فحصل ذلك الواجب  
ولا ينبغي تكراره والعود  
عليه مرة اخرى ولا شدة  
ذلك لانه من الغلظ الذي  
(وقته الماء بلاحد) يصاع  
بل المدار على الاحكام  
وهو يحتمل باختلاف  
الاجسام ثم شبه في التدب  
قوله (كفصل فرج  
جنب) جامع ولم يفسل  
فيندب (لعوده بلجاع)

اي عن جسده (قوله تأويلها الوضوء الجنبية) اي ان كان لم يتوضأ عنها عند ازالة الاذى من فرجه والا فلا  
وجه لادفع ذلك وتقدم ان يرفع الجنبية عند غسل أعضاء الوضوء غير متعين (قوله بلاماء) اي على بلل  
يسير (قوله الى ان يتهى الى الكعب) ماذكره من ان اليمين كله بعلامه واسفله يقدم على اليسار  
بأعلامه واسفله هو الذي اختاره الشيخ احمد الزرقا ويرد في ح نواهر النصوص تنهى ان الاعلى  
يمينه ويماسره يقدم على الاسفل بيمينه ويماسره لان اليمين بعلامه واسفله يقدم على اليسار بعلامه  
واسفله بل هذا صريح عبارة ابن جماعة وبه قرأ ابن عثّر ونصه ازحم الاعلى والاسفل في التقديم  
تعارض على الجهة اليسرى واسفل الجهة اليمنى في التقديم والذي نص عليه بعضهم تقديم الاعلى مطلقا  
مع تقديم الجهة اليمنى منه ثم الاسفل مع تقديم الجهة اليمنى ايضا اه وحاصله انه بعد ان يفسل الراس يفسل  
اعلى الشق الايمن الركنين ظهورا بطنا ويصحب يفسل اعلى اليسرى كذلك ثم اسفل الشق الايمن ثم  
اسفل الشق اليسرى وكلام المصنف محتمل لكل من الركنين فان جعلنا الضمير في اعلامه جانب  
المفضل وفي يمينه المفضل والمعنى يستحب تقديم اعلى كل جانب على اسفله وتقديم يمين المفضل  
على يماسره كل من مواضع الركنين رافيا وان جعل الضمير في اعلامه المفضل وفي يمينه على كل من الاعلى  
والاسفل والمعنى يستحب تقديم اعلى المفضل على اسفله وتقديم يمين كل من الاعلى والاسفل على يماسره  
كان مواضع الركنين ح وقد اشدنا شيئا بما لخصه الصغير (قوله ثم يفسل الجانب اليسرى كذلك)  
اي الى ان يتهى الكعب وهذا من تسمية الصفة التي اختارها الشارح (قوله حتى لا يحتاج) اي بعد غسل  
الشقين (قوله فان شئت في ذلك) اي في غسله الظهر والبطن مع الشقين والا (قوله وقته الماء) اي  
وتدب تجلس الماء الذي يصح على كل عضو ولا يحد الماء الذي يفسل به يصاع (قوله فيندب لعوده  
الخ) اي فيندب غسل الفرج عند عود بلجاع والحاصل ان من جامع ولم يغسل تدب له ان يفسل  
فرجه اذا اراد العود للبلجاع مرة اخرى (قوله واغبرها) خص بعضهم التدب بما اذا اراد العود لوطء الاولى  
واما اذا اراد العود لغيرها كن غسل فرجه واجبا لا يندب فيها خاصة الفيركا قيل وفيه ان غاية ما يلزم  
عليه التلطف بالنجاسة وهو مكرره على المتدب ولو بالتدب لغيره اذا رضى به وانما كن المتدب لما مشى  
عليه الشارح من الاطلاق (قوله النوم) اي عدم نوم فليست الايام لتليل (قوله لاي ليل نومه على  
طهارة) هذا احد قولين في علة التدب وقولنا عتد الوضوء للجنب لاجل النشاط للفصل وهذا الثاني هو  
المنسب بقول المصنف لا يتم اذ من قال انه لاجل الطهارة يقول انه يتم لان التيمم مطهر حكا وقولنا شئ  
ان قوله لا يتم مفرع على العتد غير صواب ونص ابن شير لا خلاف ان الجنب ما مأمور بالوضوء قبل النوم  
وجل الامر بقتل الواجب وان دبت في المذهب قولان وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه امر بالجنب الوضوء  
واختلف في علة الامر فقيل ليشط الفسل وعلى هذا الوجه قد دللنا الكافي لم يؤمر بالتيمم وقيل ليجب على  
طهارة لان النوم من اصغر فترعت فيه الطهارة الصغرى كترعت في الموت الاكبر الطهارة الكبرى  
فلى هذا ان قد دللنا بيمين اه ومثله في كلام اللخمي وابن شاس ونص ابن الحارث وفي تيمم العائز  
قولان بناء على انه النشاط او تحصيل الطهارة اه بن (قوله عند عدم الماء) اي الكافي بان لم  
يكن عند معاصم اسلا او عند معاصم لكن لا يكتفى وضوءه (قوله ولم يفسل) اي بحيث يطالب بوضوء آخر  
الاصحاح اي حقيقة او كما قيل فحصل خروج التي لا تتعداة من غير جاع وعلمت من هذا ان المراد  
بالبطان المطالبة بالغير (قوله فانه يفسل بكل ناقض) اي كقوله الابي ويوسف بن عمر ونصه وان تام  
الرجل على طهارة وشايع وزجته وبشرها بجمده فلا يشترط وضوءه الا ان قصد بذلك الله وقال

مرة اخرى في التي جاسها او غيرها لما فيه من ازالة النجاسة ودة به العضو (و) يتدب (وضوءه) اي التمسك كرا اذا في (النوم) اي لاجل  
نومه على طهارة ولو تهاوا وكذا يتدب النوم على طهارة لغير الجنب (لا) يتدب (يتم) عند عدم الماء (ولم يفسل) هذا الوضوء شئ من  
مطلانه (ا) يجمع (ب) يختلف وضوءه لغير الجنب للنوم فانه يفسل بكل ناقض مما تقدم

١٠٨ ونحو هذا الاضطجاع على الاوجح (وتنعم الجنابة موانع) اي ممنوعة الحدث (الاصغر) وهي الثلاثة المتقدمة في قوله ومنع حدث سلا وطواف ومن مصحف (د) تزيد

(تعوذ) ومراهه اليسرى  
 الذى الثان ان تعوذ به  
 فيشمل آية الكرسي  
 والاعلاص والمعوذتين  
 (ونحوه) اي نحو التعوذ  
 كرقيا واستدلال على حكم  
 (د) (تنع) دخول مسجد  
 ولو مسجد يت هذا اذا  
 اراد الملك فيه بل (ولو)  
 مجتازا) اي ما لا ويس  
 لصحيح حاضر نسوله  
 فيقيم الان يضطر بان لم  
 يجد الماء الا في جوفه او  
 يكون يشه داخله فيريد  
 النحول والخروج لاجل  
 الصل او يضطر الى الميت  
 به فانه يقيم والمالريض  
 والمسافر الصائم لهما  
 فيقيم والحاصل ان من  
 فرضه التيمم يجوز له ان  
 يدخل للصلاة فيه به ولا  
 يكت فيه به الا ان يضطر  
 (ككافر) فانه يجمع من  
 النحول فيه (وان اذن)  
 له (مسلم) في النحول مالم  
 يجمع ضرورة لتسويته  
 كعمارة وتندب ان يدخل  
 من جهة عمله ولما قدم  
 ان من موجبات التسل  
 الى ذكر علامته بقوله  
 (والحنى) في اعتدال  
 مزاج الرجل (تدقق)  
 عند خروجه (ورائحة)  
 طلع او رائحة (بحين)  
 قيل او بمعنى الوار او رائحة قريه منهما وقيل يحذف فيهما باختلاف الطباع هذا كله في الرجل حال طوبته من  
 واما اذا ليس اشبهت رائحته البيض وامامه المرأة فهو رقيق اصغر بخلاف الرجل فانه نقيض رايض

قيل او بمعنى الوار او رائحة قريه منهما وقيل يحذف فيهما باختلاف الطباع هذا كله في الرجل حال طوبته من واما اذا ليس اشبهت رائحته البيض وامامه المرأة فهو رقيق اصغر بخلاف الرجل فانه نقيض رايض

(ويجزئ غسل الجنابة (عن الوضوء) فلان انفس في ما سئلوا ذلك جسد به فيفرق الحدث الاكبر والاربع حشر الاسفر جاز له ان يصلى به لان نية زرع الاكبر تستلزم زرع الاسفر لكن بشرط ان لا يحصل له ناقص من سر كرا وغيره بعد ان مر على اعضاء الوضوء او بعضها فان حصل فلا يصلى به لا ناقض وضوءه فلان ايراد الصلاة فلا بد من اعادة الاعضاء بعد الوضوء مرة هذا اذا حصل الناقص بعد غسل الاعضاء او بعضها وقبل علم الفسل واما لو حصل بعد تمام وضوءه وغسله فلان هذا ١٠٩ غير متوضع قطعا فلا بد من اعادة

نية اتخا مع التلث  
تدبوا الاجزاء من الوضوء  
ان كان جنباً قس  
الامر بال (وان تبين)  
بعد غسله (عدم جنبته)  
فانه يجزئ عن الوضوء  
ويصل به بالشرط المتقنم  
(و) يجزئ (غسل  
الوضوء) في الاسفر بان  
ينوي عند غسل اعضاءه  
رفع الاسفر وبغسل بقية  
الجسد ينعى زرع الاكبر  
(عن غسل محله) اى  
محله الوضوء فلا يطلب  
بغسل الاعضاء ثانياً ان  
كان متديكراً الجنابة بل  
(ولو) كان (ناسياً)  
لجنابته من جامع او  
حيض او غش وذكرك  
بعد ان قوضاً ولو طال  
ما بين الوضوء واخذك  
فانه يسئل بقية الجسد  
نية الاكبر بشرط عدم  
الطول بعد التذكرو صلى  
به ان لم يحصل ناقص قبل  
تمام الفسل واحتراز  
بغسل الوضوء عن مسحه  
ان مسح الوضوء لا يجزئ  
عن غسل محله في الاكبر  
ويجزئ ان كان فرضه  
المسح في الفسل بان مسح

من غير تدفق بل يسئل كافي بعض الشراح وراثة كراهة طلع الاتي من الفسل كاقبل (قوله) ويجزئ  
غسل الجنابة عن الوضوء (ظاهره) وان كان خلاف الاول وان الاول لم يغسل ان يتوضأ بعد غسله لان  
اكراماً بعمل العلماء هذه الصارحة ان يجزئ في الاجزاء المجرى عن الكمال وفيه ظر قد قال ابن عبد  
السلام لا خلاف في المذهب فيما علمت انه لا فضل في الوضوء بعد الفسل واجب بان مراد المصنف  
الاجزاء بالنظر لا بولي اى انه يجزئ ذلك اذ ارك الوضوء ابتداء وان كان خلاف الاول وليس المراد انه  
يتوضأ بعد الفسل فان ترك ذلك الوضوء اجزاء الفسل عنه مع ارتكابه خلاف الاول فكلمه المعترض (قوله)  
ويجزئ غسل الجنابة اى سوا كانت تلك الجنابة من جامع او خروج منى او من زل ولم يحض او كانت  
ناشئة من حاس واما لو كان الفسل غير واجب فلا يجزئ عن الوضوء ولا بد من الوضوء اذا اراد الصلاة (قوله)  
فلان انفس في ما سئلوا اى احوال ان لم يحصل منه وضوء وكذا اذا اغتسل الماء على جسده ابتداء وذلك بنية  
رفع الاكبر والاربع حشر الاسفر جاز له ان يصلى به ونص ابن تيمية والفسل يجزئ عن الوضوء فلو اغتسل ولو  
يبدأ بالوضوء ولا يتم به اجزاء غسله عن الوضوء لا يشتهل عليه هذا ان لم يحدث بعد غسل شيء من اعضاء  
الوضوء بان لم يحدث اصلاً او حدث قبل غسل شيء من اعضاء الوضوء واما ان حدث بعد غسل شيء منها  
فلان حدث بعد تمام وضوءه وغسله فهذا كحدث يلزمه ان يحدث وضوءاً بنية اتخا فلان احدث في اتساع  
غسله فهذا ان لم يرجع فغسل ما غسل من اعضاء وضوءه قبل حدثه فانه لا يجز به صلاحه وهل يفترق هذا  
في غسل ما حدث من اعضاء وضوءه لنية ويجز به نية الفسل عن ذلك فيه قولان لما تميز في قتال ابن ابي زيد  
يفترق لنية وقال ابو الحسن القاسبي لا يفترق لنية وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في انه هل يرتفع  
الحدث عن كل عضو باثره وهو المعتمد او لا يرتفع عن كل عضو الاكمال للظاهرة (قوله) بعد ان مر على  
اعضاء الوضوء (الخ) اى بان لم يحصل منه حدث اصلاً او حصل قبل غسل شيء من اعضاء الوضوء (قوله) فان  
حصل اى الناقص بعد ان غسل اعضاء الوضوء كلها او بعضها واما حال انه لم يتم غسله (قوله) فلا يصلى به  
اى بذلك الفسل (قوله) فلا بد من اعادة الاعضاء اى بانهاق ابن ابي زيد والقاسبي وقوله بنية اى عند ان  
ابن زيد والقاسبي فيقول نية الفسل تجز به (قوله) وان تبين عدم جنبته (دل قوله وان تبين على انه كان  
حين الفسل معتقداً انه بالجنابة قنوى الفسل وهو كذلك فلان تحقق عدم الجنابة واغتسل ونوى رفع  
الاكبر بدلا عن الاسفر الذى لزمه فانه لا يجز به لثلاعه (قوله) ويجزئ غسل الوضوء عن غسل محله (قوله) هذه  
المسئلة عكس المتقدم لان المتقدمه لم يرافها غسل الجنابة عن غسل الوضوء وهذا اجزاء افضل الوضوء  
عن بعض غسل الجنابة وقوله غسل الوضوء الاضافة فيه حقيقة اى ويجزئ غسل العضو المنفصل في  
الوضوء واطلاق الوضوء على غسل اعضاءه في الظاهرة الكبرى مجاز لانه مسورة وضوءه هو في الحقيقة جزء  
من الفسل الاكبر (قوله) بان ينوي عند غسل اعضاءه (الخ) اى بان كانت نية هذه قبل الفسل او بعده كالمسح  
غسل غير اعضاء الوضوء: بية الاكبر ثم غسل بعد ذلك اعضاء الوضوء بنية الاسفر (قوله) وصلى به اى وجاز  
له ان يصلى بذلك الفسل (قوله) عن مسحه اى الوضوء (قوله) فان مسح الوضوء اى هو الراس (قوله)  
ويجزئ ان كان فرضه المسح اى كراهة ابن عبد السلام واعتدده شغنا خلافاً لبعض اشياخ ابن عبد السلام  
القاتل بعدم الاجزاء لا بد من اعادة مسحه في الفسل (قوله) اى من الجنابة اى من غسلها او قوله لم يغسل  
اى ثم يدفراغ غسله غسلة في وضوء آخر (قوله) مسح عليها في غسلها اى الجنابة (قوله) لا نامة الوضوء اى

عضو اى وضوءه لم يضر وده فلا مسحه في غسله (كله) تركت (منها) اى من الجنابة في اعضاء وضوءه ثم غسلة في وضوءه بنية الاسفر فانه  
يجزئ لان نية الاسفر تجزئ عن الاكبر كمنه كالمسح بنية الاكبر لا يصيبه للمسح عند الفسل (وان) كانت البعثة التى في اعضاء  
الوضوء مصحولة (عن جيرة) مسح عليها في غسلها ثم سقطت او رثت فغسلت في الوضوء بنية فيجزئ عن غسل الجنابة والاولى قلب  
المسألة بان يقول بان عن غير جيرة لا نامة الوضوء ثم مسح في الكلام على ما ينوب عن الصغرى عن بعض مخصوص وهو مسح الحلق

لان بقاء غسل الوضوء عن غسل الجنابة في عضو صحيح ثم هو فيه عدم ذلك اكثر مما يتوهم عدم ذلك في عضو مريض والعان ان البالغ عليها ما كان متوها

(فصل رخص الخ) (قوله رخص) الرخصة في القه السهولة وشرا حكم شرعي سهل انتقل اليه من حكم شرعي صعب لغير منع قيام الببيل بالحكم الاسلي بالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين وامرأة المسح والسهل جواز المسح والعذر هو مشقة التزع واللبس والببيل بالحكم الاسلي كون الفصل قالا للفصل وبمكته استرازا مما اذا سقط (قوله جواز) اي على المشهور كما قال ابن حرفة ومقابله ثلاثة اقوال الوجوب والتدب وعدم الجواز ومعنى الوجوب انه ان اتفق كونه لابس العرب عليه المسح عليه لانه يصيب عليه ان يلبسه بمسح عليه فله في التوضيح (قوله اذا فضل الفصل) قال القاهي كما في اختلاف العلماء هل المسح على الخفين افضل ام غسل الرجلين ومذهب الجمهور وان غسل الرجلين افضل لانه الاصل تحله عجم في حاشية الرسالة (قوله لرجل وامرأة) مراد به ذكر وان في غسل المكفوف غيره (قوله وان مستحاضة) اي سوا لبسته بعد تطهرها وقبل سيلان الدم عليها او لبسته والدم مسائل عليها وفصل بعض الخفيفة فقال ان لبسته بعد تطهرها وقبل ان يسيل من الاستحاضة متى مسحت كاي مسح غيرهما وان لبسته والدم مسائل مسحت مادام الوقت باقيا على قول ابو يونس لم يمسح على قول كاه صاحب الطراز واعماله على المستحاضة مثلا يتوهم انه لا يجوز لم ان تجمع بين الرخصتين وذلك لان طلب الصلاة منها مع وجود الدم الذي من شأنه ان يمنع الصلاة ولو كان حضا رخصة فلو اجتمع المسح على الخفين وهو رخصة لاحتج بها الرخصتان فيتوهم عدم جواز الجمع فالحق المصنف عليها دفع ذلك التوهم (قوله لازمه الخ) لا مفهوم له بل رخص لماني المسح ولو كان دما للاستحاضة بآتيها اقل الزمان وان كان ينقص وضوها فاقبل (قوله متعلقة بمسح) اي لا يرخص لقضاء المني لان الترخيص والتجوز الواقع من الشارع لم يكن في الحضر والسفر معا بل في احدهما والظاهر انه الحضر فمن مسح تعلقه برخص على معنى رخص الشارع في حضر القاصل وسفره مسح جوب الخ فمما ذكره المصنف من جواز المسح على الخفيف في الحضر والسفر واما بن وهب والآخرين عن مالك وروى ابن القاسم عنه لا يصح الحاضر وروى عنه ايضا لا يصح الحاضر ولا المسافر وقال ابن حزم في حرم زوق والمذهب الاقل وبه قال في الموطا (قوله حلاظها) وهو ما يلبسه اي جلجل جلده على ظاهره وعلى باطنه (قوله ما فوق القدم) اي من داخله (قوله كباقي في قوله بلا حائل) اي وما كان بهذا المثابة كان المسح عليه فوق الحائل الذي على الجلد (قوله ولو كان الخفيف على رخص الخ) اي احداهما اي وكذا لو كان الخفيف ملبوسا على الخفيف على الرجلين او على احدهما (قوله مع خف) اي مصاحبه لكون احدهما فوق الاخر (قوله اما في قور) اي بان يلبسهما معا في قور والطهارة (قوله او بعد طول) اي او يلبس الاعلى بعد مضي زمن طويل من لبس الاسفل وقوله قبل انتفاضها اي الطهارة التي لبس بعدها الاسفل وقوله او بعد انتفاضها اي او لبس الاعلى بعد انتفاض الطهارة التي لبس بعدها الاسفل (قوله والمسح على الاسفل) اي او بعد المسح على الاسفل في طهارة اخرى متأخرة عن الطهارة التي لبس فيها الاسفل فمن قوا الصبيح مثلا وضل رجله ولبس الخف الاسفل ثم قوا الظهور ومسح على ذلك الخف ولبس الاعلى مع بقاء تلك الطهارة التي مسح فيها على الاسفل فانه مسح على الاعلى بعد انتفاضها فان لبس الاعلى بعد انتفاض الطهارة التي لبس فيها الاسفل وقبل مسحه على الاسفل لم يمسح على الاعلى بل يزعمه ويقتصر على مسح الاسفل او يزعمهما او ياتي بطهارة كاملة (قوله بلا حائل على اعلى الخف) اي واما الحائل على اعلى القدم فلا يضره كل كان على قدميه لقامه وليس الخف فوقها كما قدم (قوله كطين) اي او شعر او صوف ثابت في الجلد (قوله لا يعمل توهم المساحة) اي لان شأن الطرق ان لا يتخللها (قوله لان كان الحائل اسفل الخ) هذا محترز قوله على اعلى الخف (قوله واعماله يتدب ازائه) اي ازالة الحائل اذا كان باسفه والحاصل ان ازالة الطين الذي باعلى الخف واجبة واما ازالته اذا كان باسفه فتدبو بعد تفادى حكم الطين

(بلا حائل) على اعلى الخف او الجوب واللباس بمعنى مع متعلقة بمسح اي حاز المسح مع عدم الحائل (كطين) الذي مثله لانه على توهم المساحة لان كان الحائل اسفل فلا يطل المسح لمساها فانه يستحب مسح الاسفل واعماله يتدب ازالته لياشره المسح

(الالهزام) فانه حال ولا يمنع المسح اطلاقا كما سيأتي شأنه ركنوب الدواب المسافر ويشترط ان يكون جائزا لان كان تقبلا (ولاحظ واجب تقديره من زمن المسح بحيث يمنع تصديقه في الوجوب لاني في ذنب زعمه كل جمعة كاياني ثم نشرع في ان شروط المسح وهي عشرة خمسة في الممسوح وخمسة في الممسح مقبلا الاولى بقوله (شروط جلد) لاما منع على هيئته من لدن وفطن وكان (طاهر) او معقونه كما قدمه بقوله ونف وتصل بروث الدواب الخ لا يمسح ومتنجس (تور) لاما لصق على هيئته بنحو وراس (وستعمل القرض) بذاته لاما قص عنه ولو غطي في سراويل لعدم شتره بذاته (وامكن) (١١١) تابع المثنى فيه) يأتي مفهومه

واشار الى شروط المسح بقوله (طهارته) لا غير متطهر ولا طهارة تربية (كلت) حسابان ثم اعضاء الوضوء قبل لبسه احترازا عما اذا ابتدا برجله ثم لبسها وكل طهارة او رجلا فادخلها كما يأتي ومعنى بان كانت تحمل بها الصلوات احترازا عما اذا هبوا به رفع الحدث بان توى زيارة على مثلا (بلا تره) بان لبسه استقانا اولكونه عاده او لحوف هو او رد واولي خوف شوك او عقر فيصيح (و) بلا (عصيان بلبسه) كحرم (لوسفره) كما بقى وعاق وقاطع طريق والمعتدان العاصي بالسفر فيجوز له المسح وضابط الرابع ان كل رخصة جازت في الحضر كسج نصف وتيمم واكل ميتة ففضل وان من طمس بالسفر وكل رخصة تختص بالسفر كقصر

الذي في اعلى الخلف من الطين الذي في اسفله بالوجوب والتدبير وهذا هو المذهب (قوله الالهزام) اي اذا كان في اعلى الخلف (قوله اي ارا) كبايخ) اشار الشارع الى ان محل كون الحيولة بالهزام لا يمنع المسح مقيد بقيد ثلاثة ان يكون مسافرا وشأنه ركنوب الدواب وان يكون المهزام غير قدغن كان حاضرا او مسافرا وليس شأنه ركنوب الدواب او كان المهزام من ذهب او فضة فلا يصح المسح والمرا بالهزام جديدة غير بيضة تستبرض الخلف فيحصل فيه شخص الدواب وليس المراد به الشوك لان محل الشرط المذكورة الاولى واما الشوك فلا تارها (قوله ركنوب الوجوب الخ) اي في الجلد الواجب لاني في ثبوت الجلد للتدبير (قوله شرط جلد طاهر) قل بن هذان الشرطان غير محتاج اليهما اما الاول فلان الخلف لا يكون الامن جلد الجوارب قد تقدم اشتراطه فيه وقد يجب بان فقط جلدها فذكره فوطته لم يعبده واما الثاني فقد اعترضه في بانه يؤخذ من فصل ازالة النجاسة ولا ذكركنا اما هو خاص بالباب وبان ذكره هنا فهو بطلان المسح عليه اذا كان غير طاهر عند الوضوء او بجزا كان الشرط كذلك وليس كذلك لانه اذا كان غير طاهر لم يحكم ازالة النجاسة من التفرغ بين العمود السهو والجزء الخلف في الوجوب السنية اه (قوله لا يمسح) اي لو دبح الا الكبير على القول بطهارته (قوله لاما لصق) اي لاما مسح كدق على الظاهر قصر الرخصة على الوارد (قوله وستعمل القرض بذاته) اي لو جمع قذر (قوله لاما قص عنه) اي لو كان واسعاً فقلع عن محل القرض لان نزوله عن محل القرض يصير غير سائر محل القرض ويحدث فلا يصح المسح عليه خلافا لعل قوله بن (قوله وامكن تابع المثنى فيه) اي حادثة لقوى المروءة او الاغلاص عليه ذو المروءة لا غيرهم (قوله بان مفهومه) اي في قوله فلا يصح واسع لا يستقر القدم فيه (قوله طهارته) اي بانه لا يصح عليه الا ان اذ لبسه بعد طهارة مائية وهي تشمل الوضوء والغسل كافي الطراز فلا لزعم بعض المتأخرين انه لا يصح عليه اذ لبسه بعد طهارة الغسل وهذا غفلة ناظر (قوله لا غير متطهر) اي لان لبسه غير متطهر ولو لبسه على طهارة تربية (قوله عما اذا ابتدا برجله) اي بصلهما او رجلاى او غسل رجلا (قوله ومعنى) صلف على حيا (قوله بلا تره) اي او اما اذ لبسه لقره كاسه لمنع رجوث او اشقة الغسل ولا بجامعاه مثلا لغير دواء فلا يصح عليه (قوله واولي خوف شوك او عقر) تبع الشارع في ذلك على الاجمعي قال بن فيه نظرا لنقل ابن فرحون عن ابن رشد انه لا يصح لبسها لحوف عقارب او قرو حزم به الشخ سالم والحاصل انه اذا لبسه خوف عقر بقال حج يمسح لان هذا ليس رفعا اذ هذا اولى من لبسه لا حماسا او ردوه وظاهر وقال السنوري لا يصح وقته ابن فرحون عن ابن رشد (قوله والمعتدان العاصي بالسفر) اي كالاتي والعاق وقاطع الطريق (قوله مع جعل احدي الباء بينية والاخرى للمصاحبة) اي فرائض من تلقى حرفي من محددي المعنى بمامل واحد والمعنى رخص مسح خف رخصه صامجا لا اشتراط جلد اى لا اشتراط الشارع ذلك بسبب طهارة او رخص مسح خف بسبب اشتراط جلد مع طهارة الخ (قوله في محل الحال) اي فهمي متعلقة بمعدنوف (قوله ويحتمل بان بلبه طهارة بمعنى على) اي واما بان شرط فهمي متعلقة برخص او مسح على اهما السببية (قوله ولم يرتبها) اي المقاهيم التي ذكرها قوله

الصلوات وفر رمضان فشرطه ان لا يكون عاصيا به ثم ان قوله شرط وقوله طهارة متعلق برخص او مسح مع جعل احدي الباء بينية والاخرى للمصاحبة والباء في بلا تره في محل الحال اي حال يكون الخلف ملبوسا بلا تره ويحتمل ان بيا طهارة بمعنى على متعلقة بمعدنوف اي ان لبسه على طهارة بلا تره ولا يصح رجلا الباء آت بمعنى واحد متعلقة بمامل واحد اذا لا يصح تلقى حرفي من محددي المعنى بمامل واحد ولا كان مفهوم بعض الشرط خيا تعرض لذلك مترك الواضح ولم يرتبها على ترتيب محترزاتها انكالا على ظهور والمعنى قال

**(فلا يحس)** بالبناء المفعول **(واسع)** لاستقرار القدم او حلقها فيه لعدم إمكان تابع المشي فيه فهذا مفهوم امسكك تابع المشي فيه وذكر مفهوم ستر جعل الفرض بقوله **(و لا يحس)** (عرق) اي منقطع (فقد نكث القدم) فاكثروا لولا التصق بحيث لم يظهر منه القدم ولا عبرة بتطبيع ما فوق الكعب من ساق الخصول كثر هذا اذا كان الحرق قد نكث مع عرق بل **(وان)** كان **(يشك)** في ان الحرق قد نكث او لا فلا يحس لان الفصل هو الاصل فيرجع اليه عند الشك في عمل الرخصة **(بل)** يحس (دونه) اي دون الثالث (ان التصق) بضمه بعض عند المشي وعدمه كاشق وقد تعددت التسع هنا وما لها معنى واحد (كفتق) ظهر منه شيء من القدم (مخر) بحيث لا يصل الى اليد منه اي الى الرجل فانه يحس عليه ١١٢ لان لم يصغر بان يصل البيل الى الرجل وذكر مفهوم قوله كملت بقوله

على ترتيب عتر زانها اي الشروط المذكورة أولا **(قوله فلا يحس واسع الخ)** سكت عن الضيق وفي حاشية شيخنا على خش خلاص شيخه الشيخ الصغير انه متى ما مكن لبسه مسح لكنه خالف ذلك في حاشيته على صبي فذكر انه لا يحس عليه حيث كان لا يمكنه تابع المشي فيه وهو الظاهر **(قوله ولا يحس عرق قد نكث القدم)** حاصل فقه المسئلة ان الخلف المقطع لا يحس عليه اذا قطع منه ثلث القدم سواء كان القطع مفتوحا او كان ممتصفا فان كان بالقطع اقل من ثلث القدم مسح ان كان ممتصفا او كان مفتوحا مخر لان كان كبيرا وما ذكره المصنف من تحديد الحرق المانع للمسح بثلث القدم فاكثروا ان كان مفتوحا او ممتصفا هو ما لا ين شير وحذف في المتن تعجيل القدم وصرعته ان الحالج بالمقصود وحده العرايين بما يتعدى راحة مداومة المشي لقوى المروا وعول ابن عسكرو في عمده على القوابن الاخيرين ان قطر شب والظاهر اعتبار تلقيفه من متعدد **(قوله فلا يحس)** اي لان هذا من باب الشك في الشرط وهو مخر **(قوله بل دونه)** اي بل مسح عرق دون الثلث اي على ما لا ين شير في تحديد الحرق المانع من المسح وعلى عرق خرقه دون جل القدم على ما للمؤنف وعلى المخرق الذي لا يتصرف فيه مداومة المشي لقوى المروا على ما للعرايين **(قوله وعدمه)** اي وعند عدم المشي وقوله كاشق تعجل الملتصق **(قوله كفتق مخر)** تشبيه بقوله بل بدونه مفهوم ما فوق لكلام ابن رشد في الاين وظاهره ان المنافع الصغير لا يمنع المسح ولو بعد قد تقدم عن شب ان الظاهر اعتبار التلقيق فاذا تعدد المنافع الصغير وكان بحيث لو ضم بعضها البعض كان كثيرا بحيث يصل لمل اليد منه للرجل فانه يمنع من المسح **(قوله ولا يحس من غسل رجله)** اي او لا واثار الشارح الى ان قول المصنف او غسل رجله صلى لموصول محذوف عطف على واسع **(قوله او ممتقدا الكمال)** اي او غسلها ممتقدا الكمال والحال انه ترك عضو الولمة **(قوله فلبسها)** حتى باعتبار فرد في المصنوع او فرد كان انصر لان الخصاص للفردتين معا **(قوله جعل قبعة الاعضاء)** اي فيها اذا نكس وقوله او فعل البعض او اللمعة اي المصنوع فيها اذا غسل الرجلين ممتقدا الكمال **(قوله فلبسها)** اي المخلوع وهو صادق بكونه واحدا او متعددا **(قوله والتمتع بالاجزاء)** اي مع الحرمة وقوله قياسا على الماء المصنوع اي فانه يجوز الوضوء بمسح الحرمة للتصرف في ملك الغير بغير اذنه **(قوله والثاني)** اي وهو القول بعدم اجزاء المسح على المصنوع **(قوله لفرد قصد المسح)** اي لفرد المسح المفرد عن قصد التسوية عن خوف السر والابسة بقصد السنة او خوف ضرر حر او برد او تلوذ او عقارب فانه يحس عليه **(قوله ولا لحوف ضرر)** عطف على قوله من غير قصد اي ومن غير خوف ضرر وقوله او شقة الفسل عطف على قوله لفرد المسح **(قوله او لانيام)** ظاهره انه ما غير لقوله لفرد المسح وليس كذلك وذلك انه اذا لبسه ليثا فيه فان كان اذا قام زرع وغسل رجله فهذا ليس الكلام فيه وان كان لبسه خوفا من شيء يؤذيه فهذا يباح له المسح وان كان لبسه واذا قام مسحه فهذا لا يس لفرد المسح واجيب بانه عطف على محذوف اي اولها اول ثانيا فيه او انهم من عطف الخاص على العام على قول من جوزه باو **(قوله ولما لا يعبى)** اي المسح لمن لبسه لفرد

(او غسل) اي ولا يحس من غسل (رجليه) فاصدا التنكيس او ممتقدا الكمال (فلبسها مكل) الوضوء بفعل بقية الاعضاء او بفعل العضو الملمعة (او) غسل (رجلا) بعد مسح راسه (فانحلتها) في الخلف قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى فليس فيها لم يحس على الخلف ان الحدث لا يلزمه قبل الكمال (حق) اي الا ان (يغسل) وهو باق على طهارته للملبس قبل الكمال وهو الخلف في الاولى واحد مما في الثانية ثم لبسه وهو متطهر فله المسح اذا حدث بذلك ثم ذكر مفهوم بلا عصيان بلبسه بقوله (ولا) مسح رجل (محرم) بصح او عرة (للمشط) لبسه لعصيان بلبسه فان انظر لبسه كاملا لمرض او كان المحرم امرأه او المسح (وفي)

اجزاء المسح على (خف غصب) وعدمه (تردد) والتمتع بالاجزاء قياسا على الماء المصنوع واثاني مقبس على المحرم المسح هذا هو التحقيق خلافا لمن قال ان التردد في الجواز وعدمه اذا لم يمس احدا ان يقول بالجواز قائل ثم ذكر مفهوم بلارزه بقوله (ولا يحس) (لا يس لفرد) قصد (المسح) عليه من غير قصد التبعه لقوله عليه الصلاة والسلام ولا لحوف ضرر او لشقة (او) لا يس له (لثياني) فيه بان يكون على طهارة كاملة غير ذي الثوب فيقول الس الخلف لا نام فيه فان استقطعت مسحت عليه فلا يحس عليه وكذا اذا لبسه لحنا فدرجته كان مسح في الجميع اتحادا (ديبا يكره) الس لمن لبسه لفرد المسح او لانيام او لحنا ولظ الام لا يجبي

فانحصر ما يوسعد على الكراهة وانماها بعضهم على ظاهرها وحلها بعضهم على التيمم وهو المقتدر (وكره غسله) ثلاثا وسدسهم انه ان  
 نوى به انه بدل من المسح او دفع الحدث ولو مع نية ان التوسيع لان نوى ان التوسيع قط كان لم ينو شيئا فظهر الاجزاء (و) كره (تكراره)  
 اي المسح ثمانية السنة فلو بحث في المسح اتنا مسحه لم يحدد العضو الذي حصل فيه الجفاف ويحدد ما بعده ان كان (و) كره (تبع)  
 غرضه (اي تجديده) انه اذا مسح مبنى على التخفيف (و) بطل (اي حكمه اي ١١٣) انتهى حكمه (فصل وجب) وان

لم يقتل بالقتل فلا يصح  
 اذا اراد الوضوء لم يمسح  
 جنب فلو قال بوجوب غسل  
 كان اظهر في اخذ المسح  
 (و) بخبره كثيرا قد رثت  
 القدم فاكثروا بثلثي  
 اذا طرا الخرق الكبير عليه  
 وهو متوشح ببدان مسح  
 عليه فانه يادري ان زعمه  
 وبطل رجليه ولا يبعد  
 الوضوء ان كان في صلاة  
 قطعها فليس هذا اكثرا  
 مع قوله سابقا ومخرق  
 قدر الثالث لان ذلك في  
 الابدان وهذا في الدوام (و)  
 بطل المسح (بزعم اكثر)  
 قدم (رجل) واحدة  
 (لساق خفه) وهو ما ستر  
 ساق الرجل مما فوق  
 الكعبين بين ساراك  
 القدم في الساق واولى كل  
 القدم كما هو من المدونة  
 والمعمد ان زعم اكثر  
 القدم لا يطل المسح ولا  
 يطل الاربع كل القدم  
 لساق الخف خلافا من  
 قاس الجبل على الكل  
 التابع للمصنف (لا)  
 بزعم (العقب) لساق  
 خفه فلا يطل حكم المسح

المسح او لتمام فيه او لتمام (قوله) فانحصر ما يوسعد على الكراهة (اي فانحصر ما يوسعد مع  
 بالكراهة فغير القول لا يصحني اذا علمت هذا فقول المصنفونها يكره اي في المدونة يعني بمسحها لا  
 الام) (قوله) وانماها بعضهم على ظاهرها (اي من احتمال المنع والكراهة) (قوله) وكره غسله (اي ولو كان  
 مخرفا فغيره زعمه المسح) (قوله) ثلاثا (قوله) ان نوى به (اي بالنقل) (قوله) ولو مع نية  
 (الخ) (اي هذا اذا نوى برفع الحدث قط بل ولو نوى ذلك مع نية ان التوسيع لا تسحب نية الوضوء) (قوله) لان  
 نوى (اي بفسخ ان التوسيع قط فانه لا يميزه كانه لا يصلي بالنفس اذا مسح عليه وهو بانها اذا حضرت الصلاة  
 زعمه وغسل رجليه) واما اذا نوى حين مسحه انه يزرعه بعد الصلاة به فانه لا يضر كل شيء (قوله) وكره (تكراره)  
 اي المسح اي فليس الضمير ما دعا على الخف ثلاثا في قوله ونحوه ولو على خف وقوله وكره تكرار ما في  
 وقت واحد لا في اوقات فلا يضره قوله وكره زعمه كل جمعة وعلى كراهة التكرار اذا كان جمعا بعد الاغلا  
 كراهة (قوله) لم يحدد العضو (اي بالرجل الذي حصل الجفاف في مسحه او كل مسحه من غير تحديد) (قوله)  
 اي انتهى حكمه (اي وليس المراد ان المسح يطل نفسه والاربع بطلان ما قبله من الصلاة ولا قبل ذلك  
 والمراد بحكمه صحة الصلاة به) (قوله) غسل وجب ظاهر المصنف انه لا يطل الا بالنقل الواجب بالفعل  
 وانه لا يطل بمجرد حصول موجب من جماع او خروج من اوجس او نفاس وليس كذلك واجب بان في  
 الكلام حذف مضاف اي بوجوب غسل وجب ولو بالالمصنف وبطل بوجوب غسل كان اوله يرتب على  
 بطلانه بما ذكرناه لا يصح لوضوء التيمم وهو جنب (قوله) قد رثت القدم (اي على ما لا ين شر او قد رثت  
 القدم على ما في المدونة او المراد بالكتير ما يتخذه من مدومه المشي كالعراقيين) (قوله) فانه يادري ان زعمه  
 وبطل رجليه (اي لان الخرق الكبير مجرد بطل المسح لا الطهارة فان لم يادر وزاخي نسيان او غير ابي  
 وغسل رجليه مطلقا وان كان عمدا بنى ما لم يطل فان طال ابتدا الوضوء (قوله) قطعها (اي وبادري ان زعمه  
 وبطل رجليه يثنى الصلاة من اولها) (قوله) وبطل المسح (اي لا الطهارة بزعم اكثر) (قوله) لساق خفه فاذا  
 وصل جل القدم لساق الخف فانه يادري ان زعمه وبطل رجليه ولا يبعد الوضوء لم يتراخ عمدا وبطل  
 وقول عجم اذا نزع اكثر الرجل لساق الخف فانه يادري ان زعمه وبطل رجليه ولا يبعد الوضوء لم يتراخ عمدا وبطل  
 تحتم الفصل وبطل المسح انظر طي (قوله) وهو (اي ساق الخف مسطرة) في الرجل وقوله مما فوق الكعبين بيان  
 لساق الرجل (قوله) واولى كل القدم (اي واولى افاض كل القدم في الساق) (قوله) كما هو من المدونة) حاصله  
 ان للقدمه ثالث وبطل المسح بزعم كل القدم لساق الخف قال الجلاب والاكثرون كل كل قال صبح والاظهاره  
 مقابل المدونة وقال الجلاب انه تفسير طي ابي ميين المراد منها بان قول ومثل الكل الاكثر (قوله) ولا يطله  
 الاربع كل القدم (اي لانه هو الذي نصت عليه المدونة وكذلك ابن عرفة هذا بناء على ما قاله عجم من ان كلام  
 الجلاب مقابل المدونة (قوله) خلافا من قاس (اي هو ابن الجلاب كما علمت) (قوله) لا لا (العقب) عطف على اكثر  
 رجل كما اشار به الشارح لا على رجل لانه بصير المخير بزعم اكثر رجل لساق خفه لا اكثر العقب فيقتضى انه  
 اذا نزع العقب لساق الخف فانه يطل وليس كذلك وان كان يمكن ان يقال انه مفهوم موافقة (قوله) في  
 غير افعال القلوب هذا سبق قلم والשוב اسقاطه وذلك لان نوال التثنية تمتع لما فيه من الفعل مطلقا  
 حتى في افعال القلوب كما قاله بن (قوله) في الاولى (اي ما اذا نزع الخفين بعد المسح عليها) (قوله) وكذا الثالثة

(١٥ - دسوقي اول) (وان زعمهما) اي الخفين معا بعد المسح عليهما (او) نزع لابس خفين فوق خفين  
 (اعليه) بعد مسحه عليهما لم يقل اعليهما الثلاثي في ثبوتان في غير افعال القلوب وهو لا يجوز (او) نزع (احدهما) اي احد الخفين  
 المنفردين واحدا اعليهما (بادري لا قبل) في كل من المسائل الاربعه وهو غسل الرجلين في الاولى وكذا الثانية



ليرزح الأخرى ويسلمها للجميع من غسل ومسح وهوايموز ومسح الأسفلين في الثانية ومسح أحد الأسفلين في الرابعة (كلا الوالد)  
 أي كاليادرة التي تقدم في الموالاة في الوضوء فينبى أن نسي مطلقا وان عجز ما يطل بصفاء أعضاءه من اعتدلا (وان زرع) المسح  
 (رجلا) أي جمع قدميه من الخلف (وعسرت الأخرى) أي عسر عليه زعها فزقدو عليه (وضاق الوقت) الذي هو فيه من أن يتأدى أو  
 ضرورى بحيث لو تفاخل بزعا ١١٤ يخرج (في تيممه) وترك المسح والغسل اعطاهما اثر الأعضاء حكم ما تحت الخلف

وتعذر بعض الأعضاء  
 كعذرنا لجمع ولا عجزه  
 مطلقا كثر قيمته او قلت  
 (اومسحه عليه) أي على  
 ما عسر ويسهل الرجل  
 الأخرى فيجمع بين مسح  
 وغسل الضرورة قياسا  
 على الجبيرة بجمع تعذر  
 غسل ما تحت الحائل  
 لضرورة حفظ المال وان  
 قلت قيمته (اوان كثر  
 قيمته) مسح كالجبيرة  
 (والأ) بأن قلت (ممنق)  
 ولو كان لغيره وغرم  
 قيمته واستظهره المصنف  
 والأظهر اعتبار القيمة  
 بحال الخلف لأجل اللبس  
 (اقوال) ثلاثة (وندب  
 زع) أي الخلف (على)  
 يوم (جمعه) لأجل غسلها ولو  
 امرأة لأنها ان حضرت  
 سن لها الفسل ثم الخلف  
 من لم تحضر من تحضر  
 وكذا يندب زع كل  
 اسبوع وان لم يكن جمعة  
 أي ان لم يزعه يوم الجمعة  
 ندب له ان يزعه في مثل  
 اليوم الذي لسه فيه (و)  
 ندب (وضع عنه) أي رده  
 اليمنى (على اطراف  
 اصابعه) من طاهر قدمه  
 اليمنى (و) رضع (سرا تحتها) أي تحت اصابعه من باطن خفه (ويعرهما) ضم حرف المضارعة لانه من امر (كعبيه)  
 ويطبق اليسرى على القفص حتى يحاذي الكعب وهو متهمى حذو الشوكة (وهل) الرجل (اليسرى كذلك) يضع اليد اليمنى فوق اصابعها  
 واليسرى تحتها (أو) (اليد اليسرى فوقها) أي فوق الرجل اليسرى واليمنى تحتها عكس الرجل اليمنى لانه أمكن (أو يبلان و) ندب (مسح  
 اعلاه واسفله) أي يمسح بالجمع بينهما والاصح الاعلى واجب ببل عليه قوله (وبللت) الصلابة (ان ترك) مسح (اعلاه) أو كدع على مسح

أي هو ما إذا نزع أحد الخفين المنفرد من يده مسحهما (قوله بل يزعه الخ) الأولى الثغر يمسح بالقاء على قوله  
 وكذا الثالثة (قوله للجميع الخ) على الخنوق أي لا يفضل الرجل الذي نزع الخلف منها ومسح الأخرى ثلاثا  
 الخ (قوله ومسح الأسفلين) عطف على قوله غسل الرجلين في الأولى وقوله في الثانية أي هو ما إذا نزع  
 الأسفلين مسحهما (قوله في الرابعة) أي هو ما إذا نزع أحد الأسفلين مسحهما (قوله فينبى) أي  
 أي إذا لم يبادر للأسفل ينبى أن نسي مطلقا أي طال أو لم يطل أي أنه ينبى على ما قبل الرجلين وفسلها  
 بية مطلقا (قوله وان عجز) أي ينبى على ما قبل الرجلين وان عجز ما لم يطل وكذا ان كان عامدا على ما عر  
 (قوله وان زرع رجلا) قال بن يصح فرضه فيمن كان على طهارة وأراد زعها لم يفضل رجليه ويصح فرضه  
 فيمن كان على غير طهارة وأراد زعها ليتوضأ ويفسل رجليه اه (قوله فلم يقدروا عليه) أي لأنفسه  
 ولا غيره كالأشياء (قوله وضاق الوقت الذي هو فيه من استبشراى وضروى) هذا هو الأظهر كافي  
 صبق وشب وفي ح قصر الوقت على المختار (قوله اعطاهما اثر الأعضاء) أي أعضاء الوضوء وقوله حكم  
 ما تحت الخلف أي هو التي تعذر زعها فلما تعذر زعها صارت متعذرة الفسل وحيث صارت متعذرة  
 الفسل صارت الأعضاء كلها كأنها متعذرة الفسل فلذا قيل أنه يميم (قوله وتعذر بعض الأعضاء) أي هو  
 الرجل التي تعذر زعها وهذا توضيح لما قبله (قوله فيجمع بين مسح وغسل) انظر لقولنا بالقول الثاني  
 واحتاج الطهارة أخرى قبل خض الطهارة الأولى فهل يلبس المتزوعة ويصح عليها أو كيف الحال والظاهر  
 الاقل (قوله ما تحت الحائل) أي هو الخلف الذي تعذر زعه والجبيرة (قوله مسح كالجبيرة) أي مسح على  
 ما عسر زعه ويسهل الرجل الأخرى التي زع خفها فيجمع بين الفسل والمسح كالجبيرة (قوله والأظهر اعتبار  
 القيمة بحال الخلف) أي فان كانت قيمته في ذاته قليلة فمنزولو كانت كثيرة بالنسبة لئلا وان كانت قيمته  
 في ذاته كثيرة فلا يمزق وان كانت قليلة بالنسبة لئلا وان كان قيمته الخلف يعتبر بالنسبة لحال اللبس (قوله  
 لأجل غسلها) أي لأجل غسل الجمعة وأعلى أنه يطالب بزعه كل من يحاطب بالجمعة ولو ندب كالأطباء فيمن  
 طاهر التحليل قصر التذبح على من أورد الفسل بالقتل ويحتمل تدب زعه مطلقا إذا قل من ان يكون وضوءه  
 للجمعة عاريا عن الرخصة فالله زرع فان قلت لم يرسن زعه كل جمعة لم يرسن له غسلها لأن الوسيلة تعطى حكم  
 المقصد قلت سنة الفسل لمن لم يكن لا باسئارا أو كان مندوبا كذا قال بعض لكن هذا يتوقف على نقل اه  
 شيخنا والأقرب جعل التذبح في كلام المصنف على مطلق الطلب (قوله لأنها ان حضرت) أي لصلاة الجمعة  
 (قوله وكذا يندب زعه كل اسبوع) أي مراعاة للامام أحد (قوله أي ان لم يزعه يوم الجمعة الخ) أي وما  
 لزعه يوم الجمعة فلا يطالب بزعه عام الأسبوع من لسه (قوله ووضع عنه) أي يوحده الماء لكل رجل كافي  
 مختصر الواضحة انظر بن (قوله أو اليسرى فوقها) أي يميني تحتها أي يمينه على كعبه وقوله تأويلان الأول  
 لا يرب شبلون والثاني لابن أبي ذر أو الأربع منهما الثاني كافي وغيره (قوله أي تدب بالجمع بينهما) قد نخرج  
 هذا التقرير وعزاه لغيره في صغيره وصدر بأن مسح لمن الأعلى والأسفل واجب وان مسح في كلام  
 المصنف فخل ما من واستظهر واستدل به بقول المدونة لا يجوز مسح اعلاه دون أسفله ولا أسفله دون اعلاه  
 إلا أنه لو مسح اعلاه على طاهر إلى أن يبدى الوقت لأن عروية من الزرع كان لا يمسح بطونها (قوله وبطلت  
 ان ترك اعلاه) والظاهر ان اجنب الخلف كاعلاه كالأشياء فشيخنا قوله ان ترك اعلاه أي عبد الوسيان أو جولا

الاسفل (لان ترك (اسفله في الوقت) المختار بينها هو ان ينهي الكلام على الطهارة المائية صغرى ويكبرى انتمثل بتكلم على الطهارة الترابية التي لا تستعمل الا عند عدم الماء او عدم القدوة على استعماله او خوفه على نفس او مال او خوف خروج وقت قتال **ف** فصل في التيمم **و** هو لغة القصد وشروط طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بيضاء المراد ١١٥ بالتراب جنس الارض فيشمل الحجر وغيره مما يقع الذي يسوغ له التيمم فاذا لماء في سفر او حضر وفاقده القدوة على استعماله هو المرض حقيقة او محتمل وكل من جاز له التيمم فتييم للقرض والنفل والجمعة والجنائز فتييت اولالا الصبيح الحاضر القاعد الماء فانه لا يتيمم الا للقرض غير الجمعة والجنائز للتعينة عليه فلا يصلي به النفل) اي لا للقرض الذي يتيمم به (قرله يتيمم ذو مرض) اي عارض من استعمال الماء المخوفه بأخبر به او زيادة مرضه وحينئذ فلا يس من البطون المنطلق البطن القادر على استعمال الماء لان هذا يؤخر وأما من خرج منه غير ناقص كأم في السلس وفاقا لخ خلافتين قال انه يتيمم أقر بن (قرله بسبه) اي بسبب المرض او خوفه حدوث المرض (قرله ايج) صفة لسفر لانه راجع لمرض اضاف لان من كان مرضه من معصية يتيمم للقرض والنفل احتياقا والقرن بينه و بين من كان عاصيا بسفره ان الاول لم يحصل بالمرض بالنفل صار لا يمكنه ازالته بخلاف الثاني فانه قادر على الرجوع من السفر واذ علمت ان المسافر يجوز له التيمم تعلم انه لا يلزمه استعمال الماء معه في السفر الطهارة كالحق وغيره (قرله كسفر الحج) مثال للقرض والتدبؤ لان الحج تارة يكون فرضا وتارة يكون مندوبا (قرله ونرج الحرم) اي خرج السفر الحرم والمكره ولا يجوز زالدوم على التيمم فيما (قرله كالعاق اي كسفر العاق وسفر الابن (قرله وهو) اي عاذره المصنف من تعبد السفر بالاباحة ضعيف (قرله يتيمم) اي يجوز له التيمم حتى تنزلوا فالحق ولو عاصيا بسفره (قرله وهو يتيمم حاضره مسح بجنائز) اي بناء على ان صلاة الجنائز فرض كفاي فاعمل اي انها سنة كفاي فلا يتيمم لها ولو لم يوجد غيره لها تصير سنة عين اصالا لقرن قد قال المصنف لانه لو جئنا قد قد في غير صلاة كان وجدها بذلك صلى على القبر قاله شيخنا (قرله لم يحدها) اي واما لو كان الماء موجودا وحق ذلك الحاضر الصحيح بالاشتغال بالوضوء فوات الصلاة على الجنائز فالشهور انه لا يتيمم لها وقيل يتيمم لها لو كان ابن وهبان معها على طهارة أو تنقضت تيممها بالافتلاطرح (قرله اوتيمم من مرض او مسافر) ما ذكره من ان وجود مرض او مسافر يتيمم لها منافع لتعنيها هو مذهب اليه عجم ومن تبعه وفي نقل ح وطين خلافة وانه لا يتيمنها واذ اتعد الحاضر ونهضت لهم جميعا التيمم في اماكن خلق الصلاة في اثنا عشر افعرى على الخلاف في سقوط فرض الكتابة لتعنيها بالشروع فيه وعدمه قاله في الميج (قرله ولقرض غير جمعة) اي اذا كان ذلك القرض غير معاد لتفضل الجماعة والافتلا يتيمم له لا نكافل على الاظهر كافي ح (قرله بناء على انها بدل عن الطهر) اي وهو ضعيف فعدم اجزاء تيممه للجمعة مشهور مبنى على ضعف اي واماعلى انها فرض هو ما فتييم له وهو اضعف مبنى على مشهور وقال ابن واثيري بدل عليه نقل المواق وح وغيرهما ان محل الخلاف اذا خشى استعمال الماء فوات الجمعة مع وجود الماء فالشهور بانه يتركها

نعم البناء في التيسان مطلقا وفي العبد والعجز والجمل اذ لم يطل فان طال ابتدأ الوضوء من اوله (قرله في الوقت المختار بينها) اي الصلوات بعد الوضوء ايضا ان كان تركها الاسفل عمدا وبهتزا او جهلا وطال فان لم يطل مسح الاسفل قسط وكذا ان كان سهوا طال ولا (قرله او خوف على نفس او مال الخ) اي كالماء الموجود في محله وقادر على استعماله لكنه خاف بطله هلاكا نفسه من السباع او المصوص او اخذ الصبر من الماء او انما جلتها من خروج الوقت الذي هو فيه

**ف** فصل في التيمم (قرله وهو لغة القصد) اي يقال عمت خلافا اذا قصد تمومته

من امك كزغبة تيمم فخر \* ومن تكونوا ناصره به ينصر

(قرله والمراد بالتراب) اي الذي نسبته الطهارة (قرله يتيمم ذو مرض) اي اذن فيه اعظم من كونه على جهة الوجوب او غيره (قرله او سكا) اي وهو الصبيح الذي خاف باستعماله حدوث مرض فهو يسبغوه المذكور في حكم غير القادر على استعماله (قرله والجنائز التعينة عليه) عطف على قوله للقرض غير الجمعة اي الا للقرض غير الجمعة والا للجنائز التعينة عليه (قرله فلا يصلي به النفل) اي لا للقرض الذي يتيمم به (قرله يتيمم ذو مرض) اي عارض من استعمال الماء المخوفه بأخبر به او زيادة مرضه وحينئذ فلا يس منه البطون المنطلق البطن القادر على استعمال الماء لان هذا يؤخر وأما من خرج منه غير ناقص كأم في السلس وفاقا لخ خلافتين قال انه يتيمم أقر بن (قرله بسبه) اي بسبب المرض او خوفه حدوث المرض (قرله ايج) صفة لسفر لانه راجع لمرض اضاف لان من كان مرضه من معصية يتيمم للقرض والنفل احتياقا والقرن بينه و بين من كان عاصيا بسفره ان الاول لم يحصل بالمرض بالنفل صار لا يمكنه ازالته بخلاف الثاني فانه قادر على الرجوع من السفر واذ علمت ان المسافر يجوز له التيمم تعلم انه لا يلزمه استعمال الماء معه في السفر الطهارة كالحق وغيره (قرله كسفر الحج) مثال للقرض والتدبؤ لان الحج تارة يكون فرضا وتارة يكون مندوبا (قرله ونرج الحرم) اي خرج السفر الحرم والمكره ولا يجوز زالدوم على التيمم فيما (قرله كالعاق اي كسفر العاق وسفر الابن (قرله وهو) اي عاذره المصنف من تعبد السفر بالاباحة ضعيف (قرله يتيمم) اي يجوز له التيمم حتى تنزلوا فالحق ولو عاصيا بسفره (قرله وهو يتيمم حاضره مسح بجنائز) اي بناء على ان صلاة الجنائز فرض كفاي فاعمل اي انها سنة كفاي فلا يتيمم لها ولو لم يوجد غيره لها تصير سنة عين اصالا لقرن قد قال المصنف لانه لو جئنا قد قد في غير صلاة كان وجدها بذلك صلى على القبر قاله شيخنا (قرله لم يحدها) اي واما لو كان الماء موجودا وحق ذلك الحاضر الصحيح بالاشتغال بالوضوء فوات الصلاة على الجنائز فالشهور انه لا يتيمم لها وقيل يتيمم لها لو كان ابن وهبان معها على طهارة أو تنقضت تيممها بالافتلاطرح (قرله اوتيمم من مرض او مسافر) ما ذكره من ان وجود مرض او مسافر يتيمم لها منافع لتعنيها هو مذهب اليه عجم ومن تبعه وفي نقل ح وطين خلافة وانه لا يتيمنها واذ اتعد الحاضر ونهضت لهم جميعا التيمم في اماكن خلق الصلاة في اثنا عشر افعرى على الخلاف في سقوط فرض الكتابة لتعنيها بالشروع فيه وعدمه قاله في الميج (قرله ولقرض غير جمعة) اي اذا كان ذلك القرض غير معاد لتفضل الجماعة والافتلا يتيمم له لا نكافل على الاظهر كافي ح (قرله بناء على انها بدل عن الطهر) اي وهو ضعيف فعدم اجزاء تيممه للجمعة مشهور مبنى على ضعف اي واماعلى انها فرض هو ما فتييم له وهو اضعف مبنى على مشهور وقال ابن واثيري بدل عليه نقل المواق وح وغيرهما ان محل الخلاف اذا خشى استعمال الماء فوات الجمعة مع وجود الماء فالشهور بانه يتركها

وهو ما عدا القرض فتييم كل الوتر والقصير وصلاة لضعف (و) يتيمم (حاصر صبح) لم يحدها (الجنائز) تعينت عليه بان لا يوجد غيره من دخل او امرأ يصلي عليها بوضوء او تيمم من مرض او مسافر ونشئ غيرها بأخبرها بالوجود الماء او ن يصلي عليها غيره (ر) للقرض (غير جمعة) من القرض الحس واما الجمعة فلا يتيمم لها فان فعل لم يصحز على المشهور ببناء على انها بدل عن الطهر فالواجب عليه ان يصلي الظهر بالتيمم

(ولا يجد) الحاضر الصحيح ماصلا بالميم والى المرض والمسافر اى يحرم الاعادة في الوقت وغيره الا في المسائل الالهية التي يحسد الميم  
فيها في الوقت (الاستة) فلا يميم لها ١١٦ الحاضر الصحيح والى مستحب فلا يميم لوزر وعيد وجنازة لم تعين عليه بناء على سنيتها ولا

لقبر ولا لتجهد او صلاة  
وصلى الظهر وضوءه وقيل يميم ويذكرها او ما لو كان مرضه التيمم لتقدم الماء وكان بحيث ادركه الجمعة على  
الظهر بالميم فانه صلى الجمعة بالميم ولا يدها وهو ظاهر قل ح من ابن نونس اه (قوله) ولا بعد الحاضر  
الصحيح ماصلا بالميم اى وهو فرض غير الجمعة والجماعة التي تيمم عليه (قوله) والى المرض والمسافر  
اى فلا يمينان ماصليا بالميم وهو القرض مطلقا والجماعة مطلقا (قوله) اى يحرم الاعادة في الوقت  
وغيره) ماذ كره من حرمة الاعادة هو ما في عقب وعرضه شيئا بأنه ليس في النقل صريح بحرمة وفي بن  
لامنى للحرمة هنا اذا نفى في المدة وغيره انه لا إعادة عليه في وقت ولا غيره اى لا يطلب بذلك موقا به  
ما لا ين عبد الحكم وابن حبيب عيدا اذا اطر التوضيح اه وعلى الاول فالظاهر ان الاعادة مكر وهذه مراعاة  
للقول الثاني تأمل (قوله) وجنازة لم تعين عليه بناء على سنيتها اى ما على القول بوجوبها فيتم لها هذا  
ظاهره وليس كذلك بل متى كانت غير متعينة عليه فلا يميم لها سواء قلنا انها فرض كفاية او سنة كفاية او ما ان  
تيمم يميم لما على القول بانها فرض كفاية لا على القول بانها سنة والحاصل انه على القول بالنسبة لا يميم  
لما مطلقا تيمم ام لا وعلى القول بالوجوب يميم لما ان تيممنا الا فلا قول الشارع لم تعين عليه لا مفهوم  
له (قوله) ان عدموا اى الثلاثة وهم المرض والمسافر والحاضر الصحيح ما كفاية اى مع قدرتهم على استعماله  
لو وجدوه وقوله ان عدموا الخ اى بزما وعلنا او شكنا او غيرها كاشيد كلام المصنف الا في حاله صح وقوله او  
خافوا اى المسافر والصحيح وجع باعتبار الافراد وقوله او ز يادته اى او خاف المرض باستعماله ز يادته اى اخر  
بره الضمير الاول حادثة على ثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد كذا مرخص وطى وهذا التقرير مبني  
على ان قوله او ز يادته مطلق على قوله مر ضا وبقا في الخارج خلافه ما معمول المحذوف وانه من عطف الجمل  
وهو احسن وصح عود الضمير في خافوا الثلاثة ايضا لا الاول كمال الشارح اما عود للمسافر والحاضر  
واما عود للمرض فلما رادته خاف حدوث مرض آخر فغير الحاصل عنده (قوله) كافي اى لا عضاء لوضوءه  
الواجبة وهي القرآنية بالنسبة لوضوءه بجميع بدنه بالنسبة لعمس الجنبه ولو تقي وضوءه (قوله) او غير مباح  
اى او وجدوا ماء كافيا لكتفه غير مباح (قوله) من زلة) ختم النون كمال شيئا (قوله) او غير عارف الخ) عطف  
على سبب اى واستندى خوفه الى خبر عارف بالطلب ولو كافر اعند عدم المسلم العارف به كمال شيئا (قوله)  
لعدم القدرة الخ) علة التيمم الثلاثة اذا خافوا استعمال الماء مر ضامع كونه موجودا (قوله) والجله) اى هو  
قوله او خاف مرض ز يادته وقوله معطوفة على الجملة اى هو قوله او خافوا استعماله مرضا (قوله) وليس  
معطوفا اى وليس قوله او ز يادته معطوفا على مرضا وذلك لان ضمير خافوا عائد الى الثلاثة والمسافر والحاضر  
الصحيح لا يخاف ز يادته المرض اذ لا مرض عندهم (قوله) والمراد بالظن اى يخوف المرض وخوف ز يادته  
ونخوف تأخر البر (قوله) وان في حيد الصلاة الذي معه الماء اى يقدر على استعماله سواء كان حاضرا او غائبا  
او مرضا او مسافرا (قوله) عطف محترم) مثل الطش ضرورة العين والطبخ قالوا فان امكن الجمع قضاء  
الوطر عمالوضوء فعل قاله في مج (قوله) من أدى معصوم اى بالنسبة له ان كان غير معصوم بالنسبة لغيره وقوله  
اودا ياتى ما لو كمله او لغيره وهذا بيان لا محترم ونخرج بالتحريم غيره كالكلب الغير المأذون في اقتضائه والخنزير فلا  
ييمم وبقض الماء لم يبل بسجل كلهما فان هجر عنه سقاها او يميم ومثلها الجاني اذا ثبت عند الحالكين كسبا به  
وحكم قتله قصاصا فلا دفع الماء اليه وييمم صاحبه بل بسجل يقتله فان هجر عنه دفع الماء اليه ولا يذنب  
بالطش وليس بجهد الكفار فانهم جوزوه قطع الماء عليهم لغيره قوا او غنمهم ليلكوا بالطش والذب بالقرود  
من قبيل المحرم وان كان في القرود قول بحرمة آكله فان كان في الرقعة زان محصن او مستحق للقصاص منه  
لقتله فان وجد صاحب الماء كما سلمه اليه والاعطاء الماء مو يميم (قوله) كابدل عليه الخ) اى وذلك لان

ضحى استقلاله اشار  
الى شرط جواز التيمم وانه  
احد امر او اربعة فاشار  
لاول بقوله (ان عدموا)  
اى المرض والمسافر  
والحاضر الصحيح (ماء)  
مباحا (كافي) بان لم يجدوا  
ما اسلاوا وجدوا ماء غير  
كفى او غير مباح كسبل  
لشرب فقط او جمو ككثير  
وللثاني بقوله (او لم يجدوا)  
ولكن (خافوا) اى الثلاثة  
للتخدمة (باستعماله  
مرض) بان يخاف المرض  
حدوث مرض آخر من  
زلة لوجي او نحوه واستند  
في خوفه الى سبب كبير  
في نفسه او في غيره وكان  
مواقفه في المزاج او غير  
طرف بالطلب لعدم القدرة  
على استعمال الماء (او)  
خاف مرض (ز يادته) فى  
الشدة (او) خاف (تأخر  
بر) اعز ز يادته في الزمن  
فز يادته معقول لفعل  
محذوف والجله معطوفة  
على الجله وليس معطوفا  
على مرضا والمراد بالظن  
ما يشمل الظن لا الشك  
والوهم وشار الى الثالث  
بقوله (او) خاف حيد

الصلاة الذي معه الماء استعماله (عطف محترم) من أدى معصوم  
اودا به اوكلم ما ذون في اقتضائه (معه) واسرى عطش نفسه اى لو تلبس بالطش بان خاف حصوله في المال كابدل عليه عطفه على معمول  
خافوا والمراد بالظن مجتهد العلم والظن فقط على الراجح كما هو يجب التيمم

ان خاف حلاكه المصوم او شدة المرض ويحذر ان يخاف مرضا خفيفا لا يجرد جهده ومشقة ١١٧ فلا يجوز كل شئ لو فهم الموت او

المرض الشديد وامامو  
تلبس بالبطش فليس  
مطلقا علما او ظنا او شكاً  
او وهم او شبه في سوزني  
الهلاك وشديد المرض  
ويصور في صورة مجرد  
المرض لاني مجرد  
الجهل (او) خاف القادر  
على استعماله من حاضر  
او مسافر (طلبه تلف  
مال) له بالوهم زاد على  
ما يلزمه بذاته في شراء  
المساواة كان له اولغيره  
وهذا ان تحقق وجود  
الماء او ظنه لان شكه  
او توهمه فيقيم ولو قل  
المال (او) خاف طلبه

(خروج وقت) ولو اختاروا  
بان علم او ظن انه لا يدرك  
منه ركعة بعد تحصيل  
الطهار لطلبه واخوف  
في هذين الفرعين  
والذين يمدد برجع لعدم  
الماء وكذا اذا احتاج  
للماء العجيب او الطبع  
الذي يتوقف عليه اصلاح  
بدنه (كسدم) اي كما  
يجب التجم لعدم تناول  
(او) لعدم آتة مباحة  
كدلو وجعل اذا خاف  
خروج الوقت لانه بمنزلة  
عادم الماء ويجري فيه  
قوله فلا يس أول المختار  
الخ وهو لا يتاني قولنا  
اذا خاف خروج الوقت  
وفقا للطلاب وخلافا

عطفه على معمول خافوا اقتضى تسلط الخوف عليه واخوف فيه لما يستقبل (قوله ان خاف حلاكه المصوم  
او شدة المرض) اي يتقن ذلك او ظنه (قوله ان خاف مرضا خفيفا) اي ان يتقنه او ظنه (قوله لا يجرد  
الخ) اي لا ان خاف على المصوم باستعماله المأثور كحصول الجهد والمشقة فلا يجوز التيسر (قوله كان شك  
او توهم الموت) اي موت المصوم الذي معه (قوله وامامو تلبس) اي المصوم الذي معه بالبطش الخ فاذكره  
الشارح من التفصيل بين كون المصوم الذي معه تارة تلبس بالبطش بالفعل وتارة يتخاف حصوله في  
المستقبل وانه ان تلبس به فلزم ادب الخوف بما يشمل الشئ والظن والوهم والجزم وان لم تلبس به فلزم ادب  
بالخوف الجزم والظن فقط تبع فيه صحيح وهو ما في التوضيح وابن فرحون وابن ناجي ومنافعة ح في ذلك فاقالا  
المرا دبالخوف الجزم والظن فقط في حال التلبس كغيره في ظن كاذب كره بن عن المستأوى وان المصوم استعمل  
ذكره صحيح من التفصيل واعلم انه اذا تلبس بالبطش فلا يحتاج في خوفه الى الاستدلال السبب او قول حكيم  
بخلاف ما اذا لم تلبس به فلا بد من ذلك كقوله صحيح (قوله او طلبه نفسا) حاصه ان الانسان اذا كان  
مسافرا وكان له قدرة على استعمال المأثور في مكان او كان حاضرا في مكان وكان يعلم او ظن انه اذا طلب  
الماء في ذلك المكان يتسلمه معه من المال سواء كان له او لغيره فان كان يعلم او ظن ان المأثور في ذلك  
المكان فانه يقيم ان كان المال الذي يتخاف تلفه له بالوهم ان كان شك في وجود الماء في ذلك المكان او توهم  
وجوده فيه يتيمم مطلقا كان المال كثيرا او قليلا (قوله او خاف القادر الخ) والمراد بالخوف الاعتقاد والظن  
كاعلمت (قوله من حاضر او مسافر) بيان لقد ادر على استعماله (قوله وهو ما زاد على ما يلزمه الخ) بيان ان  
الحق ان الذي يلزمه بذاته في شراء الماء قيمة الماء في ذلك المثل من غير زيادة (قوله سواء كان) اي المال الذي  
خاف بطلب الماء تلفه (قوله وهذا) اي اشتراط كون المال الذي خشي تلفه بسبب طلبه الماء له بالوهم او  
ان تحقق وجود الماء في ذلك المكان الذي هو فيه (قوله او خاف طلبه) اي او خاف القادر على استعماله  
سواء كان حاضرا او مسافرا بطلبه الخ ومثل ذلك من لا يقدر على استعمال الماء ولو انفق يتسخره من وج  
الوقت كقوله شيخنا (قوله في هذين الفرعين) وهو قوله او طلبه تلف مال او خروج وقت (قوله برجع  
لعدم الماء) اي فيكون التيمم في هذه الفرع والاربع بوجود الامر الاول من الامور الاربع المشار به بقوله  
الشارح سابقا ثم اشار الى شرط جواز التيمم وانه احد امور الاربع (قوله وكذا اذا احتاج للماء العجيب او  
الطبع) اي فانه يقيم ويقيم الماء العجيب او الطبع وهذا ما لم يكن الجمع كما مر فان امكن الجمع قضاء الوطر بقاء  
الوضوء فعل (قوله او لعدم آتة مباحة) اي فوجود الالة الحرة كاتاة او سلسلة من ذهب او فضة يخرج به  
الماء من البئر بمنزلة لعدم كذا قال الشارح بما لعن قال بن وفيه نظر بل الظاهر انه يستعمله ولا يقيم لان  
الضرورات تنزع المحظورات الا ترى ان من لم يجد ما يستر به عورته الاقرب سر رفاه يصبر ترابه كذا قرره  
المسأوى وغيره اه وقد يقوى ما قاله عقب بان الطهارة المائية لما قبل وهو التيمم فلا يسوغ له ارتكيب  
المحظور وهو استعمال الالة الحرة لم توجد البسلة وهو التيمم بخلاف سائر العورة فانه لا بد له فلا يجازله  
استعمال الثوب الحرمت قائل (قوله وهو لا يتاني قولنا) اذا خاف خروج الوقت اي ان تلبس المراد به انه  
لا يصح التيمم حتى يضيق الوقت ويصاف خروج حقه حتى يحصل التثاني واعلم المراد انه ان كان يخاف فانه  
لا يدخل عليه من شئ له الماء في الوقت او خاف انه لا يجد الا في الوقت وخاف خروجه فانه يقيم ولو كان هذا  
الخوف في اول الوقت فان كان آتيا في اقل الوقت الى آخر الاقامه الاربعه (قوله وقا للبح) اي وقبينا  
كلام المصنف بما اذا خاف عدم الاقرار بالشلل خروج الوقت وقا الخ وامام غيره من الشراح فقد اطلقوا  
تيمم عادم الشلل والاولى لم يقر بقلده خوف خروج الوقت فقله اذ يتقن او غلب على ظنه وجود الماء  
او الا في الوقت جلالة التيمم ولو في اول الوقت خاف ان الامراه يتسببه التأخير وامام على كلام ح فيمنع من  
التقديم والذي الخ هو ما يقضيه كلام ابن عرفة والتقيين انظر بن (قوله باستعماله) اي في الاعضاء

الشارحين واما الى الرابع قوله (وهل يقيم واجدا للماء ولو ولدنا كبر) (ان خاف) اي علم او ظن (قواته) اي قوات الوقت الذي هو فيه  
بان لم يدرك منه ركعة (باستعماله) اي للمأثور المضد مراعاة لفصله الوقت

او يستعمله ولو خرج الوقت ولو الضرورى فى ذلك (خلاف) عمله اذ لم يقبله بقاءه او خرجه قبل الاحرام والاوقاف (وبجواز جازة) متبينة ام لا بناء على انها سنة (وسنة) واولى مندوب (وسم مصحف وقراءة) جلبت (وطواف) غير واجب (وركتاه) يقيم فرض) ولو من حاضر صحيح (او نقل) من غير حاضر صحيح تهدمت هذه الامور على الفرض او النقل وتأخرت عنه وشروط صحة الفرض المنوى له التيمم (ان تأخرت) عنه لان تقدمت عليه فلا بد من اعادة التيمم له بقوله ان تأخرت شرط فى مقدمه لا دليل عليه فى الكلام و يشترط اتصاله بالفرض او النقل واتصال بعضها ببعض لان طال او خرج من المسجد وسبب الفصل عقومته آية الكرسي والمحقبات وان لا يكثر فى قسمه جلد بالعرف (لا) يجوز (فرض آخر) ومنه طسواف واجب (ولو قصدنا) سبب التيمم ولما كان عدم الجواز لا يستلزم البطلان مع انما المقصود قيل

الاربعة القرآنية بالنسبة لوضوئى جميع الجهد بالنسبة للفصل وهذا القول هو الذى رواه الاجمري واختاره الثوري وصريح ما بنى ونس وشهره ابن الحاجب واطعمه الغنى وعياض من المدة (قوله او يستعمله) اى الماء ولو خرج الوقت اى هو الذى حتى عبد الحق عن بعض الشيوخ الا خاف عليه فلا اقل من ان يكون مشهورا فلذا قال المصنف خلاف (قوله قبل الاحرام) اى بعد التيمم وقبل الاحرام وقد تنازع الطرف بقائه وخرجه وحاصله انه اذا تيمم قبل الاحرام ان الوقت باق او انه قد خرج فلا يضمن الوضوء ان تيسر يعلما تيمم ودخل الصلاة ان الوقت باق او انه قد خرج فانه لا يقطع لانه دخلها بوجه جائز ولا اعادته عليه واولى اذا تيمم ذلك بعد الفراغ منها ولم يقبله شئ (قوله وحاز حارة) اى ولو تعددت (قوله بناء على انها سنة) اى بناء على القول بان صلاة الجنازة سنة واماعلى القول بانها فرض فلا تفعل بقيم الفرض ولا النقل تبعا بغيره ام لا والقول بانها سنة ضعيف فيكون جواز فعل الجنازة بقيم الفرض تبعا مشهورا مبنيا على ضعف (قوله وسنة) عطفه وما بعده بالاولا باشارة الى انه يجوز ان يفعل بقيم الفرض والنقل جميع المذكورات واولى بعضها تعدد البعض او اجمد (قوله ولو من حاضر صحيح) اى هذا اذا كان من مسافر او مريض بل ولو من حاضر صحيح وجعله الحاضر الصحيح كغيره هو الذى صرح به ابن مرزوق كافى بن (قوله او نقل) اى او تيمم لنقل واولى له استقلالا (قوله تهدمت هذه الامور على الفرض او النقل) اى الذى تيمم قصد هما او تأخرت عنه وظاهره ان التقديم على المذكورات بقيم الفرض قبله او بعد محذور لكن لا يصح الفرض الا اذا تأخرت عنه والذى يرم به ح ان التقديم على فعل هذه المذكورات بقيم الفرض قبله لا يجوز ولذا جمل قول المصنف ان تأخر على ظاهره من كونه شرط فى الجواز لا فى مقدار كمال الشارع تبعا لغيره (قوله وشروط صحة الفرض المنوى له التيمم الخ) اى بخلاف النقل المنوى له التيمم فانه لا يشترط فى صحته تأخر النقل ولا غيره من المذكورات عنه بل هو صحيح سواء تقدم على المذكورات او تأخر عنها (قوله ان تأخرت عنه) اى فاذا تأخرت هذه الاشياء عن الفرض المنوى له التيمم كان كل من الفرض وتلك الاشياء صحيحا وان تقدم النقل سواء كان صلاة او طوافا على الفرض صح ما تقدم من النقل دون الفرض فلا يضمن اعادة التيمم له ولو كان صحيحا فهدمت من هذا قصر المفهوم على النقل واما تقدم من مصحف وقراءة او النقل بالموااة على الفرض فلا يمنع من صحته كما فى جريان كل ظاهر الشارع كغيره التعميم فى المفهوم (قوله شرط فى مقدمه) اى وهو قول الشارع وشروط صحة الفرض المنوى له التيمم (قوله لا دليل عليه) قبل قوله جازت يدل عليه لان الجواز يستلزم الصحة فعندنا كان مصرح بأحدهما والاخرى بمعنى وهو صحة الفرض فهو ان تأخرت شرط فى الحكم الضمنى وفيه ظن اذا الجواز لا يستلزم صحة الفرض الا لو كان الجواز متعلقا بالفرض نفسه وهنالك كذلك اذا الجواز متعلق بفعل هذه الاشياء بقيم الفرض والنقل والصحة متعلقة بذات الفرض (فتبينه) لا يشترط نية هذه المذكورات عند التيمم للفرض او النقل كما افاده ح وانظر لو تيمم للفرض او النقل واخرج بعض هذه الاشياء ففعل له ان يفعل بذلك التيمم ما أخرجه جريا على اخرج بعض المستباح فى نية الوضوء وهو ما استظهره شيخنا فى حاشيته نضش او لا يفعل ذلك الخارج لضعف التيمم واستظهره شيخنا فى حاشيته على عقب وانظر اذا تيمم لواحد من مس المصحف او الجنازة او القراءة او الطواف هل له ان يفعل به باقها والنقل او لا بالطاهر الاقل كما قال عجم (قوله ويشترط اتصاله) اى اتصال ما ذكر بالفرض اذا فعل بعده (قوله واتصال بعضها) اى المذكورات (قوله لان طال) اى لان فصل بعضها من بعض اوفصلت من الفرض والنقل وطال الفصل (قوله وان لا يكثر) اى ذلك النقل المفصول بقيم الفرض او النقل وذلك كانه يادى على التراخي مع الشفع والور وما التبايع مع الشفع والور فيجوز فصلها بقيم العشاء لعدم كرتها جلد بالعرف كذا فى والشارح (قوله لا فرض آخر) اى لا يجوز فرض ولو كان مندورا بقيم فرض آخر (قوله ومنه) اى من سبب الفصل للمعتق الفصل بآية الكرسي الخ (قوله ولو قصدنا) ارد بل على

(أ) بطل (القنوس) الثاني (خامسة) ولو كانت مشتركة مع الأولى في الوقت كالظهور بين ولو كان التيميم عرضاً وجب على قوله بيميم عرضاً أو بطل قوله (لا) بغير زحازقة وما عطف عليها (ب) بيميم مستحب (ج) اللام مقبحة بين الصفه والموصوف أي بيميم مستحب كالتييم لقرآءة القرآن ظاهر (د) زحازقه (هـ) في نفسه ولم يفعل (و) الموصوف في الوقت فلا فرق ولو ناسيا أو ضله قبل الوقت بطل وهذا أحد فرائض

[illegible]

التيمم عطف عليه آيات  
 ليست داخلة في ما هيته  
 بقوله (و) لزم (قبول  
 هبة) لضعف المنية  
 فيه وإذا وقعها أو غيرها  
 ليجب (لا يلزمه) بول  
 هبة (عن) يشترط به  
 لقوله المنية (أو قرضه)  
 عطف على قبول والضمير  
 للماء أي وزم قرض الماء  
 أو لغيره أي وزم قرض  
 الثمن أي أن كان غنيا  
 ببلده وبصح عطفه على  
 عن أي لا يلزمه قبول  
 الثمن ولا قبول قرضه أي  
 أن كان معسرا ببلده تأمل  
 (و) لزم (أخذ) أي  
 شرأه (بمن) اعتدلم  
 (بمجه) هذا إذا كان  
 يأخذ تمسدا ل (وان)  
 كان يأخذ بمن اعتد  
 (بمنه) أن كان مليا  
 ببلده مثلا لا يمنع القدرة  
 على الوفاء به واجد  
 الثمن ومفهومه أمان  
 زائد الثمن على المتداني  
 فذلك المحل وما قبله فانه  
 لو رده هو أو ماله أو ما  
 بظاهر المدونة فهو الراجع  
 على عبد الحق بشرطه  
 أن يرضه عليه مثل الثالث

(لا) ان (حقق عدمه) فلا يلزمه ١٢٠ مله وحيث لم يلزمه فطلب (طلب الايضاح) بالفضل وهو على اقل من مليون فان شق بالفضل

لا يلزمه الطلب الا في ثلاث حالات اذ تحقق وجوده في المكان الذي هو فيه او ظن وجوده فيه او شك في وجوده فيه وعدم وجوده فيه ولا يلزمه الطلب في اثنين اذ هو موجود او تحقق عدمه فلا يلزمه الطلب في حالة التوهم وتوهم عجز على الخلاف اذا كان التوهم قبل الطلب الكلية وامالو تحقيقه وطلبه فربما عجز ثم وهم بذلك فلا يلزمه طلبه اجماعا كذا ذكره شيخنا (قوله لا تحقق عدمه) المراد بالتحقق الاعتقاد الجازم لا التحقيق في حق الامر (قوله وهو على اقل من مليون) اي والطلب الذي لا يثق بالفضل الطلب الذي على اقل من مليون فاذا ظن ان الماء في محل على اقل من مليون يلزمه طلبه (قوله كذا كان على مليون) اي اذا كان الماء الذي ظنه على مليون فلا يلزمه الطلب ولو لم يثق لانه مظنة المشقة (قوله اي كاي لزمه الطلب) اي للماء من رقة بان طلب منهم هته هو المراد بالجماعة المصطوبون في السفر نزول او انحاء الامم والارتفاق والاتفاق (قوله كل بمغوصة) قال شيخنا الطاهر ان ملاذ على خمسة عشرة من القليلة وما زاد على العشرة فهو من الكثرة فيلحق بالاربعين (قوله كانت حوله) اي بان كانت قضاء يته اوقرية منه وقوله اولا اي اول تمكن حوله لاقرية منه لكن بحيث لا يثق عليه الطلب منهم لكونهم بينهم يته اقل من مليون (قوله او حوله من كثره) اي او كانت لجماعة القليلة حوله حال كونها من جماعه كثيرة فانه يلزمه الطلب من تلك القليلة ولا يلزمه الطلب من الكثرة لانه يثق عليه ذلك (قوله في المستثنين) اي مسئله الطلب من الجماعة القليلة ومسئلة الطلب من حوله من الجماعة الكثرة (قوله ونية استباحة الصلاة) اي او مس المصصف او غيره مما الطهارة شرطية فله البدل (قوله او استباحة مامنه المحدث) اي او مالو نوى رفع الحدث كان تبسمه باطلا لانه لا يرفع الحدث (قوله تعيين الصلاة) اي تعيين نوعها لا شخصها بدليل البيان بقوله من فرض او نفل (قوله فان نوى الصلاة) اي من غير تعرض لفرض او نفل ركذا اذا نوى الصلاة الشاملة للفرض والنفل معا كمال بن (قوله لان ذكره) اي بذلك بعده (قوله وان نوى مطلق الصلاة الشاملة للفرض والنفل) الا ان يقول اذا نوى مطلق الصلاة اما الفرض واما النفل بدليل التعليل الذي ذكره واما الصلاة للفرض والنفل فهو مثل الشاملة لمما وقد علمت انظر بن (قوله يحتاج لنية تخصه) اي تخصيصا حقيقيا واما ليس كذلك بل اختلا والحاصل ان الصور ثلاث ان نوى الصلاة او مطلق الصلاة من غير تعرض لفرض ولا نفل او قصد الصلاة الشاملة للفرض والنفل معاصيا عليه من الفرض وذلك التيمم وان يصلي به النفل ايضا وان نوى مطلق الصلاة اما فرضا او تقلاصا به النفل دون الفرض (قوله وتكون عند الضرر به الاولى) اي كاهو ظاهر كلام صاحب المعاصر وغيره وقال زروق انها تكون عند مسح الوجه واستظهره البدل القراني كافي مشية شيخنا على خش قياسا على الوضوء وفي بن القول بانها عند الضرر به الاولى غير صواب لان الضرر به الاولى اعماهي وسيلة كاستحالة الوجه في الوضوء ومسح الوجه اول واجب مقصود واما قول ابن حاشر

فروضه مسح وجهها واليدين \* للكون والنية الى الضرر بين

فليس قوله اولي الضرر بين نظر فالتية بل عطف على ما قبله بصدق العاطف كقوله شارحه وحيث قد قاله زروق من انه نوى عند مسح الوجه بلا خلاف هو النفل اكلما هو وقال في الحج الاوجه القول الاول اذ يعد ان يضع الانسان يده على حجر مثلا من غير نية تيمم بل يقصد الاتكاء او مجرد المسح مثلا ثم رفعها فبيد له بعد الرفع ان مسحها وجهه ويديه بنية التيمم فقال مسح تيممه وقرى بينه وبين الوضوء فان الواجب في الوضوء الصل كمال فانما فاعسا او وجوهكم ولا مدخل لثقل المانع في النفل وقال في التيمم تيممو ما بعد اطمينا فامسحوا بوجوهكم فأوجب قصد الصعيد قبل المسح (قوله على الاظهر) لا يقال يلزمه ان الضرر به الاولى التي هي من جهة فرائض التيمم قد دخلت عن نية لا تأتول انها بمنزلة قتل الماء فلا عضاء في الوضوء وهو لا يحتاج لنية وقال بعضهم ان اخر النية لمس الوجه كل التيمم باطلا لنقل الضرر به الاولى التي هي فرض عن نية قبل التيمم لان ذكره بعده وان

بطلان

نوى مطلق الصلاة الشاملة للفرض والنفل مسح في نفسه ويغفل به النفل دون الفرض لان الفرض يحتاج لنية

تخصمه وتكون عند الضرر به الاولى ما خرجت عنه مسح الوجه على الاظهر

و يثب نية الاصر (د) يلزم (نية اكبر) من خاتمة او غيرهما (ان كان) عليه اكبر فان تركه بنية ولو نسي ان يميز مواعدا فليظن نواه مستقدا انه عليه دين خلافة اجزاء لان لم يكن مستقدا ذلك على لزوم نية الاكبر ان نوى استباحة الصلاة او ما منه الحديث ولما اذا نوى فرض التيمم فيجزى ولو لم يتعرض لنية اكبر ويلزم نية الاكبر ان كان (ولو تكررت) الطهارة الترابية منه للصلاوات (ولا يرفع) التيمم (الحديث) على المشهور وانما يجمع الصلوات وهو مشكل جدا اذ كيف الاية تتجامع المنع ولما ذهب (٢٤) القرافي وغيره الى ان الحلف لفظي فن قال

لا يرضى ايه مطلقا الى غاية ثلاث يجمع التقيضان اذ الحديث المنع والاباحة حاصلة اجابا (د) يلزم (تصميم وجهه) بالمسح ولو يد واحدة او اسبع ويدخل فيه اللحية ولو طالت وترجى الوتر وما فار من العين ولا يشيع الضمون (د) لم يصمم (كفيه) الاولى يديه (لكونه) مع تقطيل اصابعه على الراجع لكن : لمن اصبع او اكثر لا يصح اذ لم يحسه صعيد (د) يلزم (زرع خاتمه) ولو مادوناته او اسما والا كان حائلا (د) يلزم (صعيد) اى استعماله (طهر) وهو معنى الطيب في الآية والصعيد ما صعد اى ظهر من اجزاء الارض (كتاب وهو افضل) من غيره عند وجوده (ولو تقبل) ظاهرا فانه افضل حتى عند النقل وليس كذلك اذ مع النقل يكون غيره من اجزاء الارض افضل منه فيجعل مبالغة في انفسه قوله كتاب من الجواز لاني الافضلية ومثل التراب في

بطلان بعضه (قوله) و يثب نية الحديث الاصر (اى اذا نوى نية استباحة الصلاة او نوى استباحة ما منعه الحديث وما لو نوى فرض التيمم فلا يثب نية الاصر (قوله) فان تركه بنية ولو نسي ان يميز (هذه اوصى المدونة) كافي للمواقف في سماع ابي زيد يميز ما اذا تركها نسيانا (قوله) وما اذا نوى فرض التيمم فيجزى) علم من هنا وما لم يحرر نية فرض التيمم فيجزى عن نية كل من الاصر والاكبر (قوله) ولو تكررت الطهارة الترابية) اى كن عليه فوائدها وجنبها اذ قضاءها فانه يلزمه ان ينوى الاكبر في تيممه لكل صلاة بناء على ان التيمم لا يرفع الحديث فيقراغه من كل صلاة هو جنب او قيل لا يلزمه نية الاكبر الا عند التيمم الاول بناء على ان التيمم يرفع الحديث وهذا القول هو المردود عليه بل (قوله) على المشهور (اى هو قول مالك وتمامه) اصحابه وقيل انه يرفع الحديث (قوله) اذ كيف الاية تتجامع المنع) الذى هو الحديث والحال ان الاية ما تمنع تقيضان (قوله) فن لا يخ) حاصلا ان من قال انه لا يرفع الحديث ليس مراده انه لا يرفعه رفعا مطلقا اى في حال الصلاة ويدها بل مراده انه لا يرفعه رفعا مقيدا بالكون بعد الصلاة فلا ينافي انه يرفعه مادام في الصلاة ومن قال انه يرفعه فمراد رفعا مقيدا بالترافع من الصلاة لا مطلقا وهذا الذى قاله القرافي وان كان صحيحا يصحب خاهاه لكنه بناء على انما اصحاب على هذا الخلاف جواز وطحا لحاضر بالتيمم وعدم جواز وجواز المسح على الخف اذا لبسه بعده وعدم جواز وعدم الوضوء اذا رجعه بعده واعدة الوضوء وما مامه التيمم للوضوء من غير كراهة لو معهما وصحة وقوعه قبل الوقت وعدم صحته وصلافة قضيتين به وعدم ذلك فهذا يؤيد بأن الخلاف حقيقى لا لفظي كحال القرافي فالحق ما قاله ابن العربي من ان الخلاف حقيقى ويحجب عما ورد الشارع بمقاله ابن دقيق العيد من ان المراد بالحديث هنا اى في قولهم التيمم لا يرفع الحديث الوصف الحكمى المقدر قيامه بالاعضاء قيام الاوصاف بالحسية لا المنع فالتيمم يرفع المنع ولا يرفع الوصف الحكمى ولا يلزم من الوصف الحكمى والمنع على الصواب فلا يرد من دفع احدهما لرفع الآخر ولا من ثبوت احدهما ثبوت الآخر خلافا لما تقدم عند قول المصنف يرفع الحديث بالطلق وانما يصح الصلاة عند عدم ارتفاع الوصف لان التيمم خمسة فهو مبيح مع قيام السبب المانع وهو الوصف لولا العذر انظر بن (قوله) ويدخل فيه) اى فى الوضوء (قوله) الاولى يديه) اى لاجل ان شمل طاهر الكفين (قوله) على الراجع) هو قول ابن شعبان فى الزاوى وقوله النخعي وابن بشير وقيل باجماعهم ارا القول يلزم تقطيل الاصابع فى التيمم لغير ابن شعبان وذلك لان التخليل لا يناسب المسح المبيح على التخفيف (قوله) هو) اى الطاهر المفهوم من طهر معنى الطيب فى الآية هو قوله تعالى تيمموا صعيدا طيبا اى طاهرا (قوله) كدرا) اى لو كان ترابا ديار محمود على المعتمد خلافا لابن العربي القائل بعدم جواز التيمم عليه كاحكامه عنه القراطى وصح خلافة وراجع العلماء على جواز التيمم على تراب مقبرة الكفار اذا كان طيفا طاهرا ككفى ح ومن الرباب الطفل دليل انه اذا وضع فى الماء يذوب ويحتثي فيجزى التيمم عليه ولو غل خلاطه قال لا يميم عليه لا مطماح تأكله اسنود خلافا لمن قال لا يميم عليه اذا صار كالغصن فى ابدى الناس كحال شيتنا (قوله) فيجعل مبالغة فيها منه قوله كتاب من الجواز) اى يكون ردا على ابن بكير القائل لا يجوز التيمم على الرباب اذا قل (هذه فى النقل) اى فى جواز التيمم عليه مع النقل (قوله) حتى تجبر) اى حتى صارت صوته كصوت رة الاجر الذى هو من اجزاء الارض فصح التيمم عليه لذلك (قوله) اذ لا يجد غيره الخ) اى وامر وجود غيره مما صح التيمم عليه فلا يصح

(١٦ - سوى اول) النقل السباح والرمل والحجر والمراد بالنقل هنا ان يجعل يديه بين الارض حال وساقى معنى النقل فى المحدث (وتلزم) ولو وجد غيره وجعله من اجزاء الارض بالنظر لصلواته اذ هو ما جد حتى تجبر (ونقصنا) وهو ابن الرقيق اذ لا يجد غيره من تراب او غيره قال فيها اذا ادم التراب ووجد الطين وضع يديه عليه ونقص ما تطوع يميم اليه 'نار قوله (وفيها) يثب بدمه ويحجم بأن يحففها بدمه شهد اعنه فى الهواء قليلا ولا يضر الفصل به الماء الا (ونه) بأن يضعهما عليه رفق



وجمع في المختصر بينهما (وجس) اكبر اوله وحقه وهو الجواهر الذي اذا شوى صار جوا (الطين) اي لم يشو فان شوى لم يجر التيم عليه ثم وجه بالصناعة عن كونه معدن (ومعدن) ١٢٢ عطف على ترابهم وصفه بثلاث صفات عدمية بقوله (غير نقد) كثير ذهب وقوار

فضة فلا يصح التيم عليه (د) غير (جواهر) كيقوت وزلزل وزمرد ومرجان جمالا يفسح به التواضع لله (د) غير (منقول) من موضعه حتى صار في ايدى الناس متمولا وذلك (كشبه وعل) وحديد ونحاس ورماس وكل وقزدير ومغرة وخال وكبريت فيجوز التيم عليها بموضعه ولومع وجود غيرها (د) جاز (لمرض) وكذا الصحيح على الرابع (حاط) (لبن) اي على حاط من طوب لم يهرق ولم يخلط بنجس او طاهر كثير كبن والال تيم عليه كما لا يقيم على رمد (او حجر) غير عمر وق (لا) تيم (بصير) ولو عليه غبار مالم يكثر ما عليه من تراب حتى ستره فانه من التيم على التراب المنقول فيجند (د) الاعلى (خشب) ولا على حشيش وطما ولو لم يجد غيره وضاق الوقت (د) لازم (فعله في الوقت) لا قبله ولو اتسل ولو غلا كفجر وقت الفائنة فذكرها بالبنائة بعد التمكن وتيمسها واذا علمت ان التيم يجب

التيم على ذلك الطين هذا طاهره كعقيق وفيه ان هذا مما يتعرب كيف يقال بصحته على التيم ولومع وجود غيره والحال انه ليس من اجزاء الارض وصحته على التخصاخص ان لم يوجد غيره مما نه من اجزاء الارض فتقتضى القواعد العكس والجواب ان مراد الشارح بقوله اذ لم يجد غيره اي واما ان وجد غيره فينبى له ان لا يقيم عليه لثلايوت ثابته وان كان تيمه عليه جميعا فليس كلام الشارح على ظاهره وحديثه فالتخصاخص كاللحم في صحة التيم على كل واحد غيره ولا كذا قرر رشينا (قوله وجمع في المختصر) اي في مختصر ابن عبد الحكم بينهما فقال يخفف يديه في حال وضعهما عليه ثم يصفهما بغير فمها عنه في الهواء قليلا اه وكل منهما مستحب فلو كان تشويه الوجه لا واجب (قوله غير نقد) وجه هذا التفصيل ان المعدن الذي لم يصف بشئ من تلك الاوصاف لم يرب ان اجزاء الارض فشاغ التيم عليه وما لصف بشئ من تلك الصفات مبين اجزاء الارض فلم يجر التيم عليه (قوله كبر ذهاب) مثاله النقي (قوله حتى صار في ايدى الناس متمولا) اي بايع بالمال فخرج بذلك عن كون من اجزاء الارض والنهب الجواهر خارجا بسبب كونها في غاية الشرف ثم ان طاهر المصنف عدم تيمه على معدن التقدير الجواهر ولو نطق الوقت ولم يجد سوا هو ما يفيد ابن رونس والمأزوي وكذا كلفى وسندانه تيم عليه ما بعد تيمها ورجع جد عي الاول ورجع ح الثاني فاذا كان الشخص في ارض كلها قد كان علما لما لم يجد ما يقيم عليه سقطت هذه الصلاة على الاول لانه من افراد قول المصنف الا قد سقط صلاة وقضاؤه ما بعده ما هو صحيح لا ينسقط عنه على الثاني وتيم على النقد الموجود (قوله وعل) اي معدن لان كان مصنوعا مطلقا من نبات او تراب كما هو ظاهر فيجس المصنف بالمعدن وهذا اطهر الاقوال الاربعة التي حكاه فيها ابن هرة وهي جواز التيم به مطلقا ولو مصنوعا طر الصو رتو معدن جواز التيم عليه مطلقا والجواز ان كان معدنا لا مصنوعا والجواز ان كان بأرضه وضاق الوقت وامامنا في حق من جواز التيم عليه ان كان مصنوعا من تراب او كان اصله ما وجد ومنع التيم عليه ان كان مصنوعا من نبات كخلفاء فهو اسطهر من عند قه فاشيخنا (قوله وخال) اي قول ان الخام لا يجوز التيم عليه لانه من المعادن النفيسة المتنوعة العالية الثمن واسطهره بعضهم والخلاف في الخام المستخرج من الارض ولو دخلته شئ من التمر وامامنا حخته شئ البليغ فلا يجوز التيم عليه قولا واحدا (قوله فيجوز التيم عليها بموضعه) اي لان قلت وصارت في ايدى الناس متمولة كالعقاير فلا يجوز التيم عليها (قوله وكذا الصحيح على الرابع) اي خلافا لما قال ابن الصريح بانه ذلك والجواب ان خاص بالمرض (قوله حاط لبن) اي التيم على حاط لبن (قوله كثير) نفت لظاهر ونجس وذلك بان لا يخلط بشئ اصلا او يخلط بنجس او طاهر قليل وهو مادون التمس (قوله والال تيم عليه) اي او لا بان كان الطوب محروفا او مخلوطا بنجس او طاهر كثير وهو الثالث لم يقيم عليه فخلت ان مادون التمس مقتر وتلك ما فوقه مضربى كل من الخطط الطاهر والنجس كذا قال بعضهم وقال بعضهم ان كان الخط بنجس اثار التمس لا مادونه وان كان الخط طاهرا فلا يضر الا اذا كان غاليا لان تساوي (قوله ولو لم يجد غيره وضاق الوقت) اي خلافا للنسخي حيث قال اذ لم يجد غيره وضاق الوقت تيم عليه والافلال بن وكلام ح يقتضيان الرابع ما قلناه للنسخي واصله لا يجرى ابن القصار والوقافي الحسب وقاله سندوا لقرافي وعبد الحفيق وابن رشد في المقدمات وقال القاهكاني والشبي هو الرابع والاطهر اه كلامه وكذلك اعتمدت ايضا في شئنا حاشية نخس وعين (قوله بعد التمكن) اي بعد الادراج في الكفن اذا غسلت وقوله او تيمسها اي بعد تيمسها المحاصل بعد التمكن اذ لم تفصل (قوله فالتيم) اي لعدم الماء (قوله اي الجاز ما خ) اعلم من كلامه ان الاتيس له افراد ستة والمتقدمه افراد اربعة وانه يلحق به في الحكم ثلاثة فالتيم سبعة والرابع له افراد اربعة

فصله ان التيم يجب عليه (د) غير (جواهر) كيقوت وزلزل وزمرد ومرجان جمالا يفسح به التواضع لله (د) غير (منقول) من موضعه حتى صار في ايدى الناس متمولا وذلك (كشبه وعل) وحديد ونحاس ورماس وكل وقزدير ومغرة وخال وكبريت فيجوز التيم عليها بموضعه ولومع وجود غيرها (د) جاز (لمرض) وكذا الصحيح على الرابع (حاط) (لبن) اي على حاط من طوب لم يهرق ولم يخلط بنجس او طاهر كثير كبن والال تيم عليه كما لا يقيم على رمد (او حجر) غير عمر وق (لا) تيم (بصير) ولو عليه غبار مالم يكثر ما عليه من تراب حتى ستره فانه من التيم على التراب المنقول فيجند (د) الاعلى (خشب) ولا على حشيش وطما ولو لم يجد غيره وضاق الوقت (د) لازم (فعله في الوقت) لا قبله ولو اتسل ولو غلا كفجر وقت الفائنة فذكرها بالبنائة بعد التمكن وتيمسها واذا علمت ان التيم يجب

أول حقه أو زوال المانع قبل خروج الوقت يقيم ندبا (أول المختار) ليدرك فضيلة الوقت (والتردد إلى الصلاة أو الطلوع ثلثا أو ثلثا وثمانه في طهارة) مع علمه بوجود امامه (أو) في (وجوده) يقيم ندبا (وسطه) ومثله مرض عدم تناولها وشاحصا أو سبع ومسجون في سبيلهم التيمم وسطه وظاهره ولو أنسا أو رابيا (والراجح) وهو الحازم أو العال على ١٢٣ نكته وجوده أو لحوقه في الوقت يقيم

(آخره) ندبا وأما الرجب (آخره) ندبا وأما الرجب لأنه من خطوب الصلاة لم يكن واجدا للعلم فدخل في قوله تعالى فلم يجدوا ماء فقيموا (وفيها تأخير) أي الرابي (المغرب) للشفق وهو كالمعارض لما قبله من الوقت هنا الاختيار ويؤقت المغرب مقدر فعملها بعد تحصيل شرطها وعليه فالواجب التيمم بلا تأخير وقولنا كالمعارض لجواز أن يكون هذا الفرع مبني على أن وقتها الاختياري متشكك في غلاما عارضة ثم إن هذا الفرع ضعيف والراجح عدم تأخيرها عنهم قوله أول المختار أنه لو كان في الضرر رأى تيمم من غير تفصيل بين آس وغيره وهو كذلك \* ولما فرغ من واجباته وهي التيمم وتعميم الوجه واليدين للصومين واستعمال الصعيد الطاهر وبعبارة عنه بالضرورة الأولى والموا الأشرع في سنته بقوله (ومن تربيه) بأن يبدأ بوجهه قبل اليدين فلن تكس أقدام المتكس وحده أن يصل به والا

فأجله تسعة عشر (قوله أو وسطه) أي أو الحازم أو العال على نكته عدم طوق المانع قبل خروج الوقت مع علمه بوجود امامه (قوله أو المختار) فإن تيمم آس أو قبل الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت بعد صلاته فلا إعادة عليه مطلقا سواء وجد الماء من غيره أو غيره كما هو مقتضى قول ح والموافق للمدونة وقال ابن يونس إن وجد الماء من غيره أو غيره فلا إعادة وشيخه ابن عمر في حيث سكب خيل بعد أن ذكر ما قدمه أنظر بن (قوله ومثله) أي مثل المتردد في تيممه وسط الوقت مرض عدم تناولها أو آلة وقوله ونكاحا أو سبع أي على المساوئ هذه العبارة للطرز (قوله وظاهره ولو أنسا أو رابيا) يعني أن قول الطراز المرض الذي عدم تناولها أو آلة أو نكاحا من لص أو سبع على المساوئ المسجون يتدبلم التيمم وسط الوقت ظاهره سواء كانوا آسين أو مترددين أو رابحين لكنه خلاف ما قدمه للشارح عند قول المصنف كعدم تناول أو آلة من جريان التفصيل وما قدمه هو الموافق لقول ابن عمر في عرفة وعدم آلة وقصة كعدمه فحصل عدم آلة الماء لعدم المساوئ التفصيل ومثله عدم تناول على الظاهر ويمكن حل كلام الطراز على المترددين وحيث ذقت وقتان أنظر بن (قوله يقيم آخر ندبا) هذا هو المتبذل فلا ظن قال بالوجوب كذا كره في التوضيح (قوله فدخل في قوله تعالى فلم يجدوا ماء فقيموا) أي فكان مقتضى الأمر وجوب التيمم أول الوقت لكنه آخر قطر الرجاء فجعل له حالة وسطى أن قلب جعل التأخير مندوبا بخلاف قول المصنف وأعاد المقصر أي الخالف في الوقت فإن ظاهره الوجوب قلت المندوب قد تعاد الصلاة لاجلها في الوقت الأتري أن الصغيرة تؤمر ندبا بالستر والواجب على الحرمة فإن تركت ذلك أعادت في الوقت على أن الأعادة هنا مراعاة على قول بوجوب تأخير الرابي (قوله وقولنا كالمعارض) أي ولم يقل أنه معارضة حقيقة (قوله لجواز أن يكون الخ) كذا في التوضيح قال ح ويمكن أن يقال امره بالتأخير مراعاة للخلاف لقوة القول بالاستدلال فلا يلزم أن يكون هذا الفرع مبني على مقابل المشهور وتكون هذه الصورة كالتسوية من قولهم الرابي يؤخر لا تراخا فيقال لا في المغرب وهو ظاهر المدونة فقلنا ما لها اه (قوله أنه لو كان) أي عدم الماء (قوله شرع في سنته) وهي ثلاثة على مقال المصنف وأما على مقال غيره (قوله والمسح من الكوعين إلى المرفقين) قد صرح ابن رشد في المغتات بترجيح القول بسنة ذلك المسح واقتصر عليه عياشي في قواعد وغيره فمقتضى اعتراض البساطي القائل أن المسح للمرفقين واجب فكيف يصح للمصنف سنة مع أن النقل وجوبه (قوله ويجوز بدسرة) المراد بالضرر الوضع الخفيف لا حقيقته وهو الأساس بنصف وحيث ذق كلام المصنف بحق زحيت أطلق اسم المزموم وأراد اللازم لأنه يلزم من الضرر الوضع والأساس وقال بغيره زاعي القائل أنه يصح بالثانية الوجه اضامع الدين وعلى المشهور يسمح بالضرورة الثانية الدين فقط لا يقال كيف يسمح الواجب على الدين للكونين بما هو سنة لا نقول أن الواجب يأتي من الضرر به الأولى مضاف إليه الضرر به الثانية دليل أنه لو تركها وصل الوجه واليدين معا بالضرورة الأولى (قوله نقل ما تعلق بها) أي بالدين من الصبار يعني لوجهه وديه (قوله مسح) أي تيممه على الأظفر كذا ذكر المصنف في التوضيح عن ابن عبد السلام ثم قال وفيه نظر لأن تيممه ليحصل للأعضاء ليل للمسح وشرع النفس الخفيف خشية أن يضره شيء من العبار في عينيه اه (قوله وهو ظاهر) أي لانه بمثابة التيمم على الجرح وأقصى هذا العلامة الثغراوى في شرح الرسالة وشيخنا وحيث ذقنا في صيق عن القبيشي من بطلان التيمم غير ظاهر (قوله وتندب تسمية) أي بأن يقول بسم الله الرحمن الرحيم على الأظفر أو باسم الله فقط على ما مر من الخلاف في الوضع ولا يستحب أن يكون في موضع طاهر كالوضوء لئلا يعلل بالتقدم في الوضوء

أجزاء (و) من المسح من الكوعين إلى المرفقين (س) تجدد بدسرة (لديه) و بنى عليه ستره واه وهي قتل ما تعلق بهما من الثياب بأن لا يصح على شيء قبل أن يمسح وجهه و يديه فإن مسح على الأظفر ولم يأت بالسنة فظاهر النقل ولو كان المسح قوا وهو ظاهر في مخرج فضائه قوله (وقد اتهمه) وبه الكه وصحت الأثر ذكر القهوا تحيلا بجملة (و)

ظاهر (أي من ظاهر) (عنه يسره) بأن يحصل ظاهر اطراف الجمعي في بطن يده اليسرى ثم مرها (إلى المرفق) فاضاع عليها بكعب اليسرى (مع مسح الباطن) أي بطن اليمنى من ١٢٤ طي المرفق (لا تحرا أصابع) من اليمنى (ثم) (مع) (يسره كذلك) أي مثل ما فعل

وهي الظاهر (قوله بطاهر عنه) الباء بمعنى من الإيضائية وفي الكلام حذف حضاف أي من مقدم ظاهر يمينه وأما الباء في قوله يسره فهي اللازمة (قوله بأن يحصل ظاهر اطراف يده اليمنى في بطن الخ) الذي حاشية شيخنا خلا من خط بعض شيوخه بأن يجعل أصابعه فوق بطن كفه على ظاهر يمينه ثم في عوده على بطن الذراع يسبح بطن الكعب (قوله ثم يحصل أصابعه) أي ثم يده مسح البدن يحصل أصابعه فلا يحصل كل يده مسحاً كما في الوضوء. وهذا من التحليل يكون بطن اصبع أو أكثر لا يجنبه لأنه لم يمسح صمد وجنح فلا يأتى أن يحصل من تحليل واحدة تحليل الأخرى (قوله وبطل التيمم) أي سواء كان ذلك التيمم لحديث أصحوا أو كبر وصبر معنوا من العبادة بعد أن كانت مباحة (قوله من حدث أو غيره) أي وهو السبب والردة والشك في الحديث وفي السبب وأعلم أن التيمم يبطل بكل ما يبطل الوضوء ولو كان ذلك التيمم لحديث كبر فواقض الوضوء وإن كانت لا تبطل العمل لكنها يبطل التيمم الواقع بدلائله ويوجبها على المشهور من أنه لا يرفع الحدث ويغمره بئوى التيمم بعد ذلك من الحدث الأكبر ولو قلناه لا يوجبها بئوى التيمم من الحدث الأصغر ومغمره أيضاً أنه إذا غسبنا لا يقرأ القرآن ظاهره أن قلنا لا يوجبها بقرؤه ظاهر (قوله) وبطل وجود الماء قبل الصلاة (أي بناء على المشهور من أن التيمم لا يرفع الحدث) إما على أنه يرفعه فلا يبطل وجود الماء قبل الصلاة (قوله أن اتسع الوقت) أي الذي هو فيه ضروري أو اختياراً يهدأ هو المتميز والمقول عبق لا يبطل تيممه في الضروري فلا يقال به سواء أظن من (تيممه) لو تيمم فهو جدد ما وراى ما عليه من سبع ونحوه فلان إصر الماء لا يصر الماء مع بعد ذلك بطل تيممه لا خال شرطه وإن السبع أتمناه بعد تيممه وأما لو رأى الماء قبل رؤيته لم يبق له أن يصر الماء بعد تيممه (قوله لأن) وجده (أي أو قدر على استعماله بعد الغسل فيها فلا يبطل تيممه بل يجب استمراره فيها ولا تستحبه إلا إذا حدث كان غير مقصر وسواء كان أساساً من وجود الماء أو كان مرتدداً في وجوده ولو حقه أو كان راحياً فلا يتلع واحد منهم كما هو ظاهر النقل خلافاً لما قلناه سند من قطع الرأى ولو لم يبق على القول بأن تأخير الرأى لا تحرق الوقت واجب لا مندوب وقد علمت أنه ضعيف فرفعه شيخنا (قوله لأن تذكره بعدها) أي فلا يزال ويبعد في الوقت فقط وقوله كسياً أي في قوله لو تأسد ذكره بعدها (قوله وبطل المقصر) أي إذا وجد الماء بعد صلاته والمراد بالمقصر من قصر عن الطلب المأمور به في قوله سأبطل بالاشق به وقوله في الوقت أي المختار فالله بعد الذكرى أي في الوقت المتقدم ذكره في قوله فلا يأتى قبل المختار (قوله) إن لم يعد) أي أو أدرك الأعادة ناسياً أو ما دوان كانت المسئلة مغفرة وفيه في المقدمتين وابن الحجاب في الناسي لكن الظاهر أن العائد كذلك كذا ذكره في التوضيح أظن من (قوله تصرع بماعلم التزاماً) أي لأن كل من طلبت منه الأعادة في الوقت تصح صلاته إن لم يعد أو أعصرح بذلك لرد على ابن حبيب القائل أن تارك الأعادة في الوقت ولو تأسبأ بعداً أو جوباً ولعل وجهه أنه صار كالحاق المأمر به فهو قرب طلب الأعادة إذا لم يلزم التأسبأ عن الأعادة عنه انشراط (قوله فصلها) أي إنها بالتفصيل (قوله كواجده بقر به) حاصله أنه إذا كان في محل وجزم وجود الماء فيه أو ظن ذلك أو شك في وجود الماء به ثم أنه طلبه طلباً لا يثبت به فله يجهده تيمم وصلى ثم وجد الماء بعد صلاته بقر به بأن وجده بالحل الذي طلبه فيه طلباً لا يثبت به فانه يعيد في الوقت ما لم يزل الطلب وتيمم وصلى ثم وجده فانه يعيد إذا لم يطلن التيمم وكذا أن طلبه ولم يجده فزم ثم وجد الماء قبل صلاته فأن التيمم يبطل فأن صلى ما عدا إذا (قوله أو حقه) حاصله أنه إذا خرم وجود الماء في رجله أو ظن ذلك أو شك فيه فطلبه في رجله فله يجهده تيمم وصلى ثم وجد الماء بعد صلاته في رجله فانه يعيد في الوقت قال عجب وشمل قوله أو رجله من نسي المأمر من جهله كالأداء فتمت زوجه في رجله ولم يعلم بذلك وليس هذا بذكر أمه قوله لو تأسد ذكره بعدها بالتسبب بصورة التسيان لأن هذا من طلب وقصر في الطلب فله عبق على عين الموضع الذي وضع فيه وبما سبأ في يحصل منه طلب أصلاً وأما

في اليمنى ثم يحصل أصابعه وجوباً كما تقدم (و بطل) التيمم (ببطل الوضوء) من حدث أو غيره ويصير فيه ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يبطل (و بطل) (وجود الماء) الكافي أو القدر على الاستعمال (قبل) الدخول في (الصلاة) إن اتسع الوقت لأدراك دكمة بعد استعماله أو الأقدام (لا) أن وجده بعد الغسل (فيها) فلا يبطل بل يجب استمراره فيها ولو اتسع الوقت لدخوله بوجه جائز (الا) شخص (ناسي) برحله فزم ودخل فيها قد ذكره فيها فأنها تبطل أن اتسع الوقت لأدراك ركعة بعد استعمال الماء والأقدام لأن تذكره بعدها كما سبأ في (و لما نسي حكم من وجد الماء بعد التيمم وقبل الدخول في الصلاة وحكم من وجده فيها شرع بين حكم من وجده بعد الفراغ منها فقال (و بعد المقصر) أي كل مقصر صلاته ندبا في الوقت وجهت الصلاة (أن لم يعد) وهذا تصرع بماعلم التزاماً ولما كان تحت المقصر أفراد فصلها بالتفصيل بقوله (كواحدة)

فان وجد غيره فلا إعادة (أو) وجدي (رحله) بعد ان طلبه فيه ثم يجده ثم وجد بعد الصلاة فان وجد غيره فلا إعادة فان لم يطلبه مرة  
 اورسله اعادة بداني كل من المستثنين ثلاث سور (لان ذهب) اي ضل (رحله) بالماء او قس عليه فوجد حتى خاف خروج الوقت فحسم  
 وصلى ثم وجد بهاته فلا إعادة لعدم تقصيره (و) كشخص (خاص) ليس واسع (لوقوع) باخذ الماء من البحر فحسم وصلى فيعدي الوقت  
 بأربعة قودان يبين عدم ماخافه بان ظهر اشجر مثلاً وان شققت للماء المنوع ١٢٥ منه وان يكون خوفه جزمًا او ظنًا وان

يوجد الماء بينه فان تبين  
 حقيقة ماخافه او لم تبين  
 ثم اولى يشق الماء او  
 وجد غير الماء الخوف فلا  
 إعادة واملاو كل خوفه  
 شكوا وهما فلا إعادة  
 اودا (و) كمرض  
 قادر على استعمال الماء  
 (عدم تناول) قيم  
 وصلى ثم وجد الشك  
 فيعدي الوقت حيث كان  
 لا يكثر رجليه فان  
 تقصير في تحصيله فان  
 كان يكثر رجليه الخافون  
 فأتقوا انه لم يدخل عليه  
 احد فحسم وصلى فلا إعادة  
 عليه لعدم تقصيره (و)  
 كراج قتم) ييمه على  
 آخر الوقت ثم وجد الماء  
 الذي كان يرجوه فيعبد  
 في الوقت تقصيره لان  
 وجد غيره فلا إعادة (ومتروك)  
 في لحوقه) فيعدي الوقت  
 ولو لم يقدم عن وقته  
 اخره عن القيد بخلاف  
 المتردد في الوجود فلا يعبد  
 مطلقا على المختللا لاستناده  
 للاصل (وانس) الماء الذي  
 في رحله ييمه وصلى ثم  
 (ذكر) الماء بينه  
 (بعدا) فيعبد في

تذكر بعد الفراغ فله شيخان في الحاشية (قوله) فان وجد غيره فلا إعادة) تبع الشارح في هذا الكلام عبق  
 قال بن وفيه نظر بل الذي في النص انه بعد مطلقا وان وجد غيره واجب بعضهم بان للماء اذ قوله لو وجد غيره  
 اى وجد ماء لم يكن موجودا حين الطلب بان طرأ بسبب وجود مطر او مجي موقفة فهذا لا إعادة فيه اه كلامه  
 اى وما انى النص من اعاد من وجد غيره فله اذ به غير موجود في المثل حين الطلب (قوله) فان وجد غيره  
 اى الذي كان رحله بان طرأ بسبب مجي موقفة او مطر (قوله) ثلاث سور (و) ذلك لان الماء الذي يجده بعد  
 صلاته بقى ما ورعده تارة لا طلبه حين ييمه وتارة طلبه واذا طلبه ولم يجد موقفتم وصلى تارة ييمه طلبه  
 وتارة وجد غيره (قوله) حتى خاف خروج الوقت فحسم الخ) طاهره ان من ضل رحله لا ييمه حتى يضيئ الوقت  
 وليس كذلك بل ظاهر كلامهم ان من ضل رحله كعاد الماء فيفصل فيه بين الايسر وغيره اه بن (قوله)  
 كخاص (لص) صورته انسان سافر نزل بجعل ويحقق ان في موضع كذا من ذلك المثل ما لكنه خاف على نفسه  
 من لص او سبع اذا ذهب فلان الماء ايسر من زواله قبل خروج الوقت فحسم وصلى ثم تبين له عدم ماخافه وانه  
 لم يكن على الماء الصل ولا سبع فانه يفي الوقت واستشكل كون الخائف محاذ كرمصراع له لا يجوز  
 التعذر برفقه واجب بان الملتزمين عدم ماخافه وكان خوفه كلا خوف كان عنده تقصير في عدم تبينه (قوله)  
 ان يبين عدم ماخافه) فالطريق هذا التقيد كره الباطني واعتد به صحيح ومن تبعه ولم يذكر الشارح جبرام  
 ولا الموقوف في التوضيح ولا ين عبد السلام ولا الخائف فيه بعضهم اه بن (قوله) مريض عدم تناول قال  
 ابن تاجي الاقرب انه لا إعادة مطلقا على المريض الذي عدم تناول اسوة بكان لا يكثر رجليه الخافون او كانوا  
 يتكبدون عليه لانه اذا لم يجد من يتاوله اياه اثاره الاستعداد للماء قبل دخول الوقت وهو متدبر اليه على  
 ظاهر المذهب وذلك لا ضرر فلا إعادة مطلقا اه بن (قوله) راج قدّم) مثله المتردد في الوجود اذا قدّم كفي  
 صبي بعمالين فرحون لكن رده بن بانه غير صحيح اذا المتردد في وجود الماء لا يعبد مطلقا سواء ييمه في وقته  
 قدّم كائن عليه في الشامل والتوضيح وارضاهه ايضا (قوله) ولما اخره عن القيد) اى هو قوله قدّم (قوله) فلا  
 يعبد مطلقا) اى سواء ييمه في الوقت او قدّم ثم وجد الماء بعد الصلاة توقره على المختل قد علمت ان مقابله  
 ما ذكره عبق (قوله) يبدا) وذلك لبطان ييمه بمجرد ذكره فيها (قوله) فيعدي الوقت) اى الاختيارى  
 (قوله) وكيسم على مصاب بول) اى فانه يطلب إعادة تلك الصلاة نفيًا في الوقت وظاهر اقوال اهل المذهب  
 واخلا قائم انه يطلب بالاعادة في الوقت مطلقا اى سواء وجد طاهر امال ييمه عليه او لم يجد لانه اذا لم يجد  
 غيره يكون كعاد الماء الموعود ان طهارة الصعيد واجبة وان الجس معدوم الطهارة فلا يطلب بغيره ييمه  
 به فان ييمه وجد الطاهر في الوقت اعاد ما قبل عجز على إعادة التيمم على مصاب بول اذا وجد على التيمم  
 عليه طاهر او لا فلا إعادة فيه نظر كما علمت نظر طرني (قوله) واول بالمشكوك) بحيث ان المراد اولى كلامها  
 بالمشكوك في اصابه النجاسة اى هل خالته نجاسة او لا فلو تحققت الاصابة لا إعادة ابدأ بحال الشارح وصلى  
 هذا فيكون اشارة لتأويل ابن جيبو واسع وعلى هذا التمر رددج الباطني وقت وابن مزيق ويحتمل ان  
 لم ادب المشكوك ما لم تظهر فيه عين النجاسة مع تحقق اصابته او اما اذا ظهرت فيه عين النجاسة لا إعادة ابدأ  
 وعلى هذا فيكون اشارة لتأويل ابى الفرج لكن بعد اعادة المصنف تأويل ابى الفرج معاقبة المشكوك بالحقق

الوقت وقدّم انه اذا ذكره فيها يبدا (د) كتميم) في ييمه (على) مسح) كوعبه فيعدي الوقت لقوله القبول بالوجوب الى المرتين (لا)  
 مقصر (على ضرورة) فلا يعبد لنفس القول بوجوب الضرورة الثانية (كتميم على مصاب بول) اى على ارض اسماها بول او غيره من  
 النجاسات واستشكلت الاعادة في الوقت مع انه ييمه على مسد نجس فهو كمن نوحا بعد متنجس فكان القياس الاعادة اذ واجب بأجوبة  
 اقصر المصنف منها على اثنين بقوله (واول) قوله التيمم على موضع نجس بعد الوقت (المشكوك) في اصابته اى هل خالته نجاسة ام لا  
 فلو تحققت الاصابة لا إعادة ابدأ

(والمحقق) الأصابع بالنجس (واقصر) الامام (على) إعادة الوقت (مراعاة القائل) من الأشعة (بطهارة الأرض باليقظ) كعبدان الخفية والحسن البصري وظاهره أنه لا فرق بين تحقق الأصابع بالنجس أو بعدوه كذلك وإعلان كل من أمر بالإعادة فإنه يبدل بالمال المتقصر على ١٢٦ كوعيه والتيميم على مصابيح ومن وجد شوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة ومن ذكر

أحدى الحاضرتين بعد ما صلى الثانية منهما ومن يبعد في جاعتون يقدم الحاضرة على يسر المنسي فإن هؤلاء يبدون ولو بالتيميم أن المراد بالوقت الوقت الانتبازي الألف حق هو لا غناه الضروري ما عهد المتقصر على نومه فانه الانتبازي (ومنع) أي كره على المعتد (مع) عدم ما يقتيل متوض) من ذكر أمشي وكذا غيره من نواقض الوضوء إلا أن يشق عليه (وجاع مقتل) كذلك ولو عدم ماء لأنه يقتل من تيميم الأصغر لا كبر (الالطول) يشأ عنه ضرر فيجوز الجاء (وان نسي) من فرضه التيميم (أحدى) الصلوات (النفس) ولم يعلم عنها (تيمم) لكل صلاة تيمم لأن من جهل عين منسية صلى خسا كإسبا أو كل صلاة لا بد لها من تيميم (وقدم) في العسل (نو) ما ماتت معه جنب حتى ملقيه المثل ولو كان الماء للمحلى كان له حق (الا) لا تفتنى ان المراد الثالث في الأصابع والذاحة الفارح كغيره على تأويل ابن حبيب وأصبح (قوله) والمحقق (الح) هذا التأويل للقاضي عياض (قوله) مراعاة الخ) هذا من باب مراعاة الخلاف وليس فيه تخليد محمد بنده آخر انتهى عن عروق (قوله) وظاهره أنه لا فرق (الح) أي خلافاً لقول ابن حبيب وأصبح أن علم الأصابع النجاسة لما تيمم عليه من التيميم أعادها وان لم يضر ذلك من التيميم بل جعل ذلك أو شئ من علم بعد التيميم أعاد في الوقت (قوله) قبل التيميم متعلق قوله بتحقيق (قوله) وان المراد بالوقت أي الذي تطلب فيه الإعادة (قوله) أي كره على هذا جعل ابن رشد قول المذنبه عن وطع المسافر وتقبله لعدم ما يقتضيه حال طي وهو المعتد واستشكل ما ذكره المصنف من الخبحوار السفر في طريقين فيه عدم الماء مطلب العمل ورعى المراسي وأجيب الفرقين في نحو ترك مقدور عليه قبل حصوله أو التيميم منه بعده والمقدور عليه الذي جوزوا تركه قبل حصوله هو الطهارة المائية وحاصله أن الطهارة المائية في المسئلة المتعرضة غير حاصلة بالفعل فلذا جاز تركها وفي مسئلة المصنف حاصلة بالفعل فلذا منع تركها (قوله) من ذكر أو أتى) فيمنع الرجل من قبل رويته والمرأة من قبل زواجها (قوله) وكذا غيره أي وكذا غيره بمعنى يكره غير التيميم من نواقض الوضوء كإخراج الرع أو البول والعاط والممس والمس (قوله) إلا أن يشق عليه أي عدم ذلك الغير يمكن بشق عليه عدم إخراج الرع أو البول فإن شق جاز إخراجهم ولا كراهة (قوله) كذلك أي بمنع ذكر أو أتى وكذا إخراج المني فبرجاء كباشرة فلا يجوز لزوم الجاء إذا كان طاهر أو عدم الماء لا يجوز لأن وجه أن تمكنه من نفسها (قوله) ولو عدم الماء أي أو الحال أن ذلك المتصل بعدم الماء بأن كان يصلي قبل الجاء بالتيميم (قوله) يشأ عنه ضرر أي بدنه أو خوف الفتنة وقوله فيجوز الجاء أي ويجوز لأن تمكنه من نفسها أو يتقلان للتيميم وقول المصنف الالطول راجع لجاء مفصل لأنه لا ملقيه وهو الثقيل لأنه لا يتصور ضرر بتركه الثقيل وإضا الجاء فيه إكسار الشهوة وتكثير ما عند من خلاف الثقيل فانه يحرك الشهوة ويجهجها (قوله) وان نسي إحدى الجنس (الح) أي وان نسي إحدى النهاريات صلى ثلاثاً كل صلاة تيمم وان نسي إحدى الليلتين صلى اثنتين كل صلاة تيمم وهذه المسئلة مستفادة من قوله سابقاً لا فرض آخر (قوله) وقدم فوصلت معه جنب حتى أي فيصل الميت صاحب الماء فيتمم الجنب المحلى (قوله) لكان أحق به أي من الميت فيتمم الميت ويفصل بالماء صاحبه الجنب المحلى (قوله) لا تلوف عطش استثناء منقطع يعني أن يكون مطلقاً الحاشية من بين وطبخ مثل العطش كذا في كثير من (قوله) فيقدم الجنب أي في الفصل بذلك الماء وجم الميت (قوله) وضمن قيمته فيؤديه لورثة الميت المالان كان ملياً أو تبعه ما ذمت أن كان معدوماً لا رد على هذا قول المصنف في مسئلة المضطر الآية قوله أن ابن وحلى قال لو وجد فلا يتبع شئ لأن ذلك في المضطر وهذا أخف منه وأورد على قول المصنف وضمن قيمته بأن الماء متى فكل من مضطاضه ان المثل لا القيمة واجب بأن الوضوء المثل لكان أماعوضه هو غاية الخرج لازمه بإصال الماء للمثل الجبل وأماعوضه التحاكي عند القدوم للمدفقة فخص بحكمه وقد لا يكون له قيمة فيه فيكون غنياً على الورثة فلا تكتب طهرت على لا ضرر فيها على أحدهم لزوم القيمة محل أخذ (قوله) ونسقط صلاة وقضاؤها (الح) ناطرها أمكن إعطاء ولا رد أم لا وأما سقوط عنه الأداء والقضاء لأن وجود الماء للصبي بشرط في وجوب أدائها وقد عدم بشرط وجوب القضاء تلقى الأداء بالقاضي وما ذكره المصنف قول مالك وقال أصبح يضفى ولا يؤدى لأن

أحدى الحاضرتين بعد ما صلى الثانية منهما ومن يبعد في جاعتون يقدم الحاضرة على يسر المنسي فإن هؤلاء يبدون ولو بالتيميم أن المراد بالوقت الوقت الانتبازي الألف حق هو لا غناه الضروري ما عهد المتقصر على نومه فانه الانتبازي (ومنع) أي كره على المعتد (مع) عدم ما يقتيل متوض) من ذكر أمشي وكذا غيره من نواقض الوضوء إلا أن يشق عليه (وجاع مقتل) كذلك ولو عدم ماء لأنه يقتل من تيميم الأصغر لا كبر (الالطول) يشأ عنه ضرر فيجوز الجاء (وان نسي) من فرضه التيميم (أحدى) الصلوات (النفس) ولم يعلم عنها (تيمم) لكل صلاة تيمم لأن من جهل عين منسية صلى خسا كإسبا أو كل صلاة لا بد لها من تيميم (وقدم) في العسل (نو) ما ماتت معه جنب حتى ملقيه المثل ولو كان الماء للمحلى كان له حق (الا) لا تفتنى ان المراد الثالث في الأصابع والذاحة الفارح كغيره على تأويل ابن حبيب وأصبح (قوله) والمحقق (الح) هذا التأويل للقاضي عياض (قوله) مراعاة الخ) هذا من باب مراعاة الخلاف وليس فيه تخليد محمد بنده آخر انتهى عن عروق (قوله) وظاهره أنه لا فرق (الح) أي خلافاً لقول ابن حبيب وأصبح أن علم الأصابع النجاسة لما تيمم عليه من التيميم أعادها وان لم يضر ذلك من التيميم بل جعل ذلك أو شئ من علم بعد التيميم أعاد في الوقت (قوله) قبل التيميم متعلق قوله بتحقيق (قوله) وان المراد بالوقت أي الذي تطلب فيه الإعادة (قوله) أي كره على هذا جعل ابن رشد قول المذنبه عن وطع المسافر وتقبله لعدم ما يقتضيه حال طي وهو المعتد واستشكل ما ذكره المصنف من الخبحوار السفر في طريقين فيه عدم الماء مطلب العمل ورعى المراسي وأجيب الفرقين في نحو ترك مقدور عليه قبل حصوله أو التيميم منه بعده والمقدور عليه الذي جوزوا تركه قبل حصوله هو الطهارة المائية وحاصله أن الطهارة المائية في المسئلة المتعرضة غير حاصلة بالفعل فلذا جاز تركها وفي مسئلة المصنف حاصلة بالفعل فلذا منع تركها (قوله) من ذكر أو أتى) فيمنع الرجل من قبل رويته والمرأة من قبل زواجها (قوله) وكذا غيره أي وكذا غيره بمعنى يكره غير التيميم من نواقض الوضوء كإخراج الرع أو البول والعاط والممس والمس (قوله) إلا أن يشق عليه أي عدم ذلك الغير يمكن بشق عليه عدم إخراج الرع أو البول فإن شق جاز إخراجهم ولا كراهة (قوله) كذلك أي بمنع ذكر أو أتى وكذا إخراج المني فبرجاء كباشرة فلا يجوز لزوم الجاء إذا كان طاهر أو عدم الماء لا يجوز لأن وجه أن تمكنه من نفسها (قوله) ولو عدم الماء أي أو الحال أن ذلك المتصل بعدم الماء بأن كان يصلي قبل الجاء بالتيميم (قوله) يشأ عنه ضرر أي بدنه أو خوف الفتنة وقوله فيجوز الجاء أي ويجوز لأن تمكنه من نفسها أو يتقلان للتيميم وقول المصنف الالطول راجع لجاء مفصل لأنه لا ملقيه وهو الثقيل لأنه لا يتصور ضرر بتركه الثقيل وإضا الجاء فيه إكسار الشهوة وتكثير ما عند من خلاف الثقيل فانه يحرك الشهوة ويجهجها (قوله) وان نسي إحدى الجنس (الح) أي وان نسي إحدى النهاريات صلى ثلاثاً كل صلاة تيمم وان نسي إحدى الليلتين صلى اثنتين كل صلاة تيمم وهذه المسئلة مستفادة من قوله سابقاً لا فرض آخر (قوله) وقدم فوصلت معه جنب حتى أي فيصل الميت صاحب الماء فيتمم الجنب المحلى (قوله) لكان أحق به أي من الميت فيتمم الميت ويفصل بالماء صاحبه الجنب المحلى (قوله) لا تلوف عطش استثناء منقطع يعني أن يكون مطلقاً الحاشية من بين وطبخ مثل العطش كذا في كثير من (قوله) فيقدم الجنب أي في الفصل بذلك الماء وجم الميت (قوله) وضمن قيمته فيؤديه لورثة الميت المالان كان ملياً أو تبعه ما ذمت أن كان معدوماً لا رد على هذا قول المصنف في مسئلة المضطر الآية قوله أن ابن وحلى قال لو وجد فلا يتبع شئ لأن ذلك في المضطر وهذا أخف منه وأورد على قول المصنف وضمن قيمته بأن الماء متى فكل من مضطاضه ان المثل لا القيمة واجب بأن الوضوء المثل لكان أماعوضه هو غاية الخرج لازمه بإصال الماء للمثل الجبل وأماعوضه التحاكي عند القدوم للمدفقة فخص بحكمه وقد لا يكون له قيمة فيه فيكون غنياً على الورثة فلا تكتب طهرت على لا ضرر فيها على أحدهم لزوم القيمة محل أخذ (قوله) ونسقط صلاة وقضاؤها (الح) ناطرها أمكن إعطاء ولا رد أم لا وأما سقوط عنه الأداء والقضاء لأن وجود الماء للصبي بشرط في وجوب أدائها وقد عدم بشرط وجوب القضاء تلقى الأداء بالقاضي وما ذكره المصنف قول مالك وقال أصبح يضفى ولا يؤدى لأن

القتضاء

نظرف عطش على الحى آذيه أو مواتاً محتمراً فيقدم على الميت صاحب الماء خطا للنفس

ويتمم للميت (ككونه) إلى الماء ولو (لما) إلى الميت والجنب المحلى فيقدم الجنب ترك جميع الجاء المحلى لظواهر عدم خطاب الميت (وضمن) المحلى القديم في خوف العطش وفي كونه لمسا (قيمه) جميعها في الأولى وظالم في الثانية لورثة الميت فيهما (ونسقط) صلاة) أي إذا كان في الصلاة) في الماء) عمل إذا) دالة) التزيات (عدمها مع صيد)

كصلوب أو فوق شجرة ونحته سبع مثلاً ويجو من في حبس منق بالاجرومفر وش بمثلاً (فصل في مسح الجرح أو الجبيرة) بدلائل  
 الفصل الضرورة (أن خيف غسل جرح) بالضم اسم للمحل وبالفعل المصدر وليس يراد ١٢٧ هنا خوف (كالتيمم) أي كالغرف المتقدم

فيه أي قوله أو خافو  
 باستعماله من شأوز يادته  
 أو آخره (مسح) مرة  
 وجوباً أن خيف هلاك  
 أو شدة أذى كتحليل  
 منفعة من ذهاب سم  
 أو بصير مثلاً والافتساح  
 ومثل الجرح غيره كالرمد  
 (ثم) أن لم يستطع المسح  
 عليه مسحت (جبرته) أي  
 جبيرة الجرح وهي الدواء  
 الذي يجعل عليه وفسرها  
 ابن فروخون بالأعواد التي  
 تربط على الكسر والجرح  
 وبمعها بالمسح والاليجزة  
 ويجوز زلن يقدو على  
 ترك الدواء وترك خوفة  
 على الرمد ولكن كان  
 الماء يضره أن يضعه لاجل  
 أن يمسح ولا يرفع حتى  
 يصلى ولا يبل وضوءه أو  
 غسله على ما ساقى (ثم)  
 أن لم يقدو على مسح  
 الجبيرة مسحت (عصائنه)  
 التي تربط فوق الجبيرة  
 وكذا أن تصدحها ولو  
 تعددت العصائب بحث لم  
 يمكنه المسح على ما فيها  
 والاليجزة تمسحه فيها  
 تدهار يدع سأل قوله  
 (كقص) أي كقصه  
 على نصفه بمسح به ثم  
 عصائنه (و) على  
 (حرارة) يجعل على ظفر  
 كسر ولومن غير مصباح

القضاء فرع عن ملق الأداول غير القاضي أي أن وجوب القضاء فرع عن ملق الخطاب بالأداء ولو بغير  
 القاضي من الناس وأما كان لا يؤدى لأن وجود الماء والماء الصبيح شرط في وجوب الأداء وقد عذر  
 لشبه يجب الأداء فقط نظر إلى أن الشخص مطلوب بما يمكنه والأداء يمكن له وقال ابن القاسم يجب الأداء  
 والقضاء ما شاعلاً وقال القاضي على سقوطه إذا عوضه إذا كان لا يمكنه الأعيان التيمم كالخوس يمكن منى  
 بالاجرومفر شنه فان أمكنه الأعيان كالمروط ومن فوق شجرة ونحته سبع مثلاً فانه يمسح التيمم على الأرض  
 بوجهه ويدعو يؤديه أو القضاء عليه (قوله كصلوب الخ) أي وكما كسفتنه بالأصل للماء (قوله أو فوق  
 شجرة) أي وأحال أنه لا يمكنه التيمم عليها أو التيمم عليها لوصلي بالأعيان فانه قد يقال قد تقدم أن المعتمد  
 جواز التيمم على الخشب أو الخشب عند عدم غيره ومجئنا فكيف بعدم كان فوق الشجرة ونحته سبع  
 عاداً للصعيد أو قال إن الشارع نبي كلامه على ما مر للصنف من عدم صحة التيمم على الخشب  
 (فصل في مسح الجرح أو الجبيرة) لما كان المسح عليه رخصة في الطهارة المائية والتمية ناسب تأخير هذا  
 الفصل عنهما (قوله أن خيف) المراد بالخوف هنا العلم والظن وقوله غسل جرح أي في أعضاء الوضوء كان  
 محدثاً حدثاً أصغر أو في جسمه كان محدثاً حدثاً أكبر ومثل الجرح كقائل الشارع المحل المأثور من رمد  
 أو دم أو نحو ذلك (قوله اسم المحل) أي الجروح (قوله وليس يراد هنا) أي لأن المصدر لا يمسح (قوله أي  
 كالغرف المتقدم فيه الخ) أي يقال هنا أن خيف غسل الجرح مرض أو يادته أو تأخر برده ولا يكتفي بمجرد  
 الخوف بل لا بد من استناد إلى سبب كتنابط طيب أو نحو بقا أو خيال موافق له في المراج (قوله مسح) أي ذلك  
 الجرح مباشرة (قوله مرة) أي بأن كان ذلك المحل الجروح غسل ثلاثاً (قوله أن خيف هلاك) أي بفسده  
 (قوله والافتدبا) أي بالأن خاف بفسده من شاة غير شديدة كان المسح مندوباً أو ما كان ملق بفسده مجرد المشقة  
 فلا بد من غسله ولا يجوز للمسح عليه مجرد المشقة لا تعذر (قوله وفسرها ابن فروخون الخ) الأولى ما قاله القاضي  
 في تفسيره من أنه ما يلزم به الجرح كان ذروباً أو أحواداً أو غير ذلك (قوله وبمعها بالمسح) أي وإذا مسح  
 على الجبيرة فانه بمعها بالمسح (قوله على الرمد) أي أو الجرح (قوله أن يضعه) أي أن يضع ما ذكر من الدواء  
 والخرفة على الرمد أو الجرح (قوله ولا يرفع) أي إذا ذكر من الدواء أو الخرفة أي ولا يرفع من على الجرح  
 أو العين بعد المسح عليه حتى يصلى (قوله ثم عصائنه) هو بكسر العين لأن القاعدة أنه إذا صبغ اسم على  
 وزن فاعلة لم يشتمل على الشيء نحو العصامة فهو بالكسر كقوله الشهاب الخفاجي في حواشي البيضاوي  
 عن الزجاج (قوله التي تربط) أي وهي التي تربط فوق الجبيرة (قوله وكذا أن تصدحها) أي وكذا يمسح على  
 العصا به إذا كان يقدو على المسح على الجبيرة ولكن تنزل العصا به المر بوطه عليها (قوله ولو تعددت  
 العصائب) أي أي فانه يمسح عليها وهذا ما لم يعل في قوله ثم عصائنه (قوله والاليجزة) أي أو لأن أمكنه المسح  
 على ما تحت اليجزة المسح فوق ما قدر عليه عبد الحق من كثرت عصائنه وأمكن مسح أسفلها لم يجزه على  
 ما فوقها (قوله أي كقصه على قصه) أي كقصه زه مسحه على قصه ثم جبرته ثم عصائنه فاقصده مثل الجرح  
 في أمه إذا لم يستطع غسله بأن خاف بفسده من شأوز يادته أو تأخر برده فانه يمسح عليه فان لم يستطع المسح عليه  
 مسح على جبيرة فان لم يستطع مسح على العصا به (قوله وحرارة) بالجرح عطفاً على قصه أي كقصه والمسح  
 على قصه وعلى حرارة أن لم يستطع غسل ما فيها من الظفر (قوله ولومن غير مصباح) أي كقارعة خنزير وسواء  
 تدهن زرعها أو لا (قوله على قرطاس صدغ) أي وكما كقصه والمسح على قرطاس يلقى على صدغ أصبع حيث  
 كان لا يستطيع غسل الصدغ (قوله وعصامة) أي وكما كقصه والمسح على عصامة خيف بزعمها قصر الرأس أي  
 بأن جزم أو طعن حدثت مرض فيها أو يادته أو تأخر برده (قوله كالقائسوة) أي وهي أطاويه ووهنا  
 لم يقدو على مسح ما هي ملقوفة عليه أي فان قدر على ذلك تمين فغسلها أو مسح على ما هي ملقوفة عليه رداً  
 للضرورة (و) على (قرطاس صدغ) يلقى عليه لصداع ونحوه (و) على (عصامة خيف بزعمها) أي وان لم يقدو على مسح ما هي ملقوفة  
 عليه كالقائسوة وتو لول أمكنه مسح مفر الرأس أي

الوضوء (وان غسل)  
فمن راسه مثلثة او  
جرح واذا غسله حصل  
له الضرر ومسح عليه ثم  
على جبيرته ثم على  
العصابة او العمامة ويجوز  
المسح ان وضع الجبيرة او  
العصابة على ظهر (او  
بلاطه) وان (اقتربت  
وباورت الحلق للضرورة  
ثم ذكر شرط المسح بقوله  
(ان مسح جل جسده)  
وللرأيه جيع البدن في  
الفصل وجيع اعضاء  
الوضوء في الوضوء والمراد  
اعضاء القرض والمراد  
بالجل ما عدا الاقل فيشمل  
النصف بدليل المقابلة  
بقوله (او مسح اقله)  
وكان اكثر من يدور وجل  
وكان تدخل النصف  
في الاقل بناء على ان المراد  
بالجل حقيقته (و) (الحال انه  
لم يضر غسله) اى الصمغ  
في الصورتين فهو قيد  
فيهما (والا) بأن ضرر  
غسل الصمغ (قرضه)  
اى القرضه (التيمن)  
لانها ذكر عن الجراح  
(كان قل) الصمغ (جلد)  
كيد) او وجل قرضه  
التيمن ولو لم يضره شيء اذا  
الاساقه لاحكم له (وان)  
تخلصه (نسل) الجرح  
او مع الصمغ الصارعة على

حيث لم يضره وبعضه لو عدها والا مسح عليها مطلقا كما قال شيخنا (قوله وكل على العمامة توجب على  
المتخذ) حاصله ما عدا كل يمكنه مسح بعض الراس قط قليل مسح عليه فسط ويقتصر عليه ولا يستحب  
التكميل على العمامة وتيل باستحباب التكميل عليها والقولان ضعيفان والمتمم ما قاله الشارح من  
وجوب التكميل عليها فتقابل المتخذ قولان كما علمت (قوله وبه) (قوله) اى كالعامة التي ترضى (قوله على  
انه مطوف على جبيرته) اى يرفقه نظرا لانه في بدن المرأة ليست من الجيرة مع انها منها (قوله وما تقدم من  
المسح) اى من ترخيص المسح (قوله بل وان غسل) سواء كان من حلال او من حرام لان معصية ان تائد  
تخلعت فوق غسل الراس فيه المسح هو غيره وليس بالمعصية ولا داخل فيها فلا تناس على منة (ان العاصي  
بشره فلا قصر ولا خطر) (قوله رنة) هو قطع التزوي كقوله شيخنا والمراد من راسه ذلك والحال انه  
جب (قوله او بلاطه) اى بل وان وضعها من غير ظهر (قوله وان اقتربت) اى هذا اذا كانت العصابة قد  
اغل المألوم بل وان اقتربت العصابة وتجاوزت على الاكوفه للضرورة اى لان انتشارها من ضروريات الشد  
ومن لوازمه (قوله ثم ذكر شرط المسح) اى على المألوم وغسل ما سواه (قوله ان مسح جل جسده) حاصل ما ذكره  
المصنف خمس صور اثنان غسل فيهما الصمغ ومسح على الجرح مع ثلاث يتيم فيها فلو غسل الصمغ  
والمألوم في الجميع اجزا او هر قوله وان غسل اجزا او ما لو غسل الصمغ ومسح على الجرح في الصور الثلاث  
الاخيرة تاتي يتيم بها فانه لا يجوز بذلك القعل ولا يتم التيم او غسل الجميع كافي عقب وهو الطاهر من قول  
المصنف فقرضه التيم لكن قل ح عن ابن عباس (قوله) ان كان يرضى عليه الماروى وصاحب الفخيرة (قوله  
والمراد به) اى بجسده (قوله والمراد) اى باعضاء الوضوء وقوله اعضاء القرض اى الاعضاء التي غسلها فروس  
(قوله بدليل المقابلة) اى مقابته الجبل بالقل (قوله والحال انه لم يضره) اى والحال ان غسل الصمغ في  
الصورتين لا يضر الجرح (قوله ولا يضره الخ) اى لا بالان ضرر غسل الصمغ للجرح مع الموضوع انه  
صح جل جسده او له فاذا كان الجراحات في يديه وكان غسل الصمغ يضر يديه لتناول الماء هما يتيم  
حينئذ يتيمه فيعمل كون فرضه التيم عند الضرر اذا كان غسل كل من اجزاء الصمغ يضر الجرح مع او ما  
اذا كان بعض الصمغ اذا غسل لا يضر الجرح مع بعضه اذا غسل يضر فانه مسح ما يضره غسل ما لا يضره ولا  
يتيم كقوله شيخنا فان كان المرض بعينه وكان غسل باقي وجهه يضر بعينه وغسل يديه يضر يديه لا يضرهما  
فانه مسح بقية وجهه ويكمل وضوءه ولا يتيم (قوله اى القرضه) اى وليس المراد ان يقرض عليه بدليل قوله  
وان غسل اجزا (قوله كن عنه الجراح) اى كن عمت الجراح جميع جسده وعند العمل فانه يتيم (قوله كان  
قل جدا) اى كانه يتيم اذا قل الصمغ جدا كيد او وجل ولو لم يضره ذلك الصمغ بالجرح (قوله اذا تافه  
لاحكم له) اى فكان الجراحات عمت جميع الجسد (قوله وان غسل اجزا) اى وان تكلف من فرضه الجميع  
بين المسح والصل في الاوليين او فرضه التيم مع اعمامها وغسل الجميع المألوم وغيره اجزا لا يانه بالاصل  
كصلاة من ابيع له الجلس قائم (نو) وعسل الجرح) اى مع الصمغ الذي لا يضره الجرح (قوله وان  
تعدر مسما) هذا مفهوم قول المصنف فاسبق ان شيف غسل جرحه يتيم مسح لان معناه ان شيف غسل  
جرحه وقد عد على مسه بدليل قوله مسح والحاصل ان الجرح اما ان يضره على مسه او لا فلا تزل تقدم الكلام  
عليه والمراد هو ما اذا تعدر مسه اما ان يكون في اعضاء التيم او لا يكون فيها وقد اشار المصنف بقوله وان  
تعدر مسه بالخ (قوله وان تعدر مسه) اى بكل من الماء والقراب والحال انه لا جبرية عليها تأمله بها او كانت  
لا شيفت لكون الجرح تحت المارون ولا يمكن مسه لكون الجرح باشتاد العين ومفهوم قوله تعدر مسه  
بكل من الماء والقراب مسه هو مسه بالماء خاصة وامكن مسه بالقراب والقرضها باعضاء تيمه فانه يتيم  
عالمه ان من روى حائل لان الطاهر فالريه انكاه لتعبر من المائية الناقصة كدافي عقب وش (قوله  
لوي) (ابن) محمد بن معين كمال ح ولبيري لان هذا هو المطلوب مسحه في التيم ولا تاذ انزل من

(تركها) بلا غسل ولا مسح لتعذومها (وتوضأ) وضوءا ناقصا بأن يغسل أو مسح ما عدا ما من أعضاء الوضوء أو لم يتركها وضوءا أو وضوءا ناقصا مقدم على تيمم ناقص والغسل كل وضوء ولو غل تركها وغسل الباقي لشمع ١٢٩ الفصل (والأ) بأن كانت الجراح في غير

أعضاء التيمم (٥) من المستثنى به أقوال أو طأ تيمم بأي بطهارة تراه كافية تأنيا يغسل ما مسح ويغسل على الجراح لأن التيمم إنما يكون عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وسواء فيها كان الجرح أعظم أو أقل (٦) ثالثا يقيم من أكثر الجرح أى كان أكثر من الصحيح لأن الأقل تابع لأكثر فليس المراد أكثر في نفسه دليل التعليل فإن قل الجرح غسل الصحيح وسقط الجرح (رداها) يصححها (٧) فيغسل الصحيح ويقيم للحرج ويغسل المائية ثلاثا فيفصل بين الترابية وبين ما قبله بالمائية (٨) وان زعمها) إلى الجيرة والمرارة أو العصابة أو العمامة بعد المسح عليها (لما) مثلا (أو سقطت) ينفسها أن لم يكن بصلابة (٩) (وان) كان (بصلابة) أى طلت عليه وعلى ما مومه ولا يستغلب ولو كان ما مومى الجمعة وهو أحد الاثنى عشر لطلبت الجمعة على الكل وهذا جواب المبالغ عليه (١٠) (وردها) مسح (ان لم يطل) أي من أطال نسيانا وإلى (١١) (ان سى مطلقا وهذا

الكوعين إلى المرتبة أعاد في الوقت الذي اختاره عوج وعقب ان المراد بأعضاء التيمم الوجه واليدان للكوعين فلو كان الجرح في ذراعه وتعذومها فانه تركها وتيمم على ما قال ح وتجرى فيه الأقوال الأربعة الآتية في المتن على ما قال عوج واختار شيخنا ما قال ح (قوله تركها) أى أنها كمضوسقط (قوله وتوضأ) وضوءا ناقصا أى بشرطين الأول ان يكون الوضوء ممكنا ما إذا لم يمكن لسقوط الماء أو لعدم القدرة على استعماله فهل تسقط عنه الصلاة أو يأتى به تيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة وهو ما استظهره ما بين فرحين الثاني ان يكون غسل الصحيح لا يضر بالجرح فإن أضره فظاهر هل تسقط عنه الصلاة كعادى الماء أو المعد أو يأتى به تيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة واستظهره شيخنا فإن كانت أعضاء التيمم كلها مأمومة ولا يقدر على مسحها لعماء ولا تراب أو القرصان غسل الصحيح ضرر بالجرح سقطت الصلاة عنه كعادى الماء أو المعد (قوله ولا بأن كانت الجراح) أى إلى تعذومها (قوله أو لم يقيم) أى وهو قول عبد الحق وقوله لى بطهارة تراه كافية أى بخلاف ما لو توضأ كانت طهارته ناقصة كتركها الجرح لأن الفرض أنه تعذومه بالماء ولا جيرة عليه لأنه بها أو لعدم يأتى (قوله تأنيا) غسل الخ) أى وهو لا ين عبد الحكم وصاحب النوادر (قوله) إنما يكون عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله (أى أو الماء) إنما هو جود فاعده على استعماله بالنسبة لغير الجرح (قوله ثالثا) أى وهو لا ين بشر (قوله لأن الأقل تابع لأكثر) أى فكأن الجسد كله قد عتته الجراح (قوله) وادعاه) أو لبعض شيوخ عبد الحق وقوله يجمعهما أى التيمم وغسل الصحيح سواء قلت الجراحات أو كثرت (قوله ويقيم الجرح) أى لعله فلو كان يحشى من الوضوء ضررًا نحو فاه يكتفى بالتيمم كطال بين فرحين وكذا يقال على القول الثاني (قوله ويقدم المائية) أى ويقدم الطهارة المائية الناقصة على الطهارة الترابية والطهارة أنه على هذا القول يجعلها لكل صلاة ولو لم يحصل منه ناقص للصلاة الأولى قط كدأ قال عوج وذلك لأن التيمم لا بد من فعله لكل صلاة وهو خارج من الطهارة ويعجز ذراعه من الصلاة بطلت الطهارة لطلان جزء مما يجب بالهيئة الاحتاجية بتأجيلها والذى فى الثاني ان الطهارة إنما يجب عليها الصلاة الأولى وأما ضربه فلا عيبا لا التيمم إلا لأوجه لأعادة الوضوء حيث لم يحصل ناقص (قوله وان زعمها) أى الأمور الحادثة من جيرة أو عصابة أو مرارة أو قرطاس أو عمامة بعد المسح عليها وان فى قوله وان زعمها شرطية وجوابها محذوف تقديره وضوءا مسح وأما قوله قطع ودها ومسح فهو جواب بان فى قوله وان كان السقوط بصلابة ويحتمل ان قوله قطع جواب البالغ عليه وقوله ودها ومسح جواب ما قبل المباشرة وما بعد هذا الاحتال أولى لأن الأصل عدم الحذف (قوله لدواء) لا مفهوم له بل وزعمها عدا أو سببا لمحك واحد هو ان يرتدح ومسح عليها إذا طال الشارح لدواء مثلا (قوله ان لم يكن) أى السقوط بصلابة (قوله ومسح) أى كما كان مسح عليه أو لامن الجيرة أو العصابة أو المرارة أو القرطاس أو العمامة (قوله ان لم يطل الزمن) أى زمن تأخير المسح سواء كان التأخير عدا أو سببا (قوله نسيانا) أى لا عذر فبطلت الطهارة والحاصل أنه ان أخر المسح جرى على حكم المواليق الوضوء من كونه حتى يذهب أخر نسيانا مطلقا أى طال الزمن أو قصر وان أخر عامدا بشى من التقرب من عيريه وان طال ابتدأ طهارة من أو طأ (قوله كراس فى جنابة) أى أو رجل فى وضوء فإذا كان على واحدة منها بجيرة مسح على رجله فى الوضوء أو على راسه فى الصل ثم مسح على رجله فى الراس أو الرجل (قوله كصباح) أى أى فى وضوء أو غسل فإذا كان الصباغ أو ما عليه جيرة مسح عليها فى الصل أو الوضوء ثم مسح ثم مسح كصباح عند ذلك أى مسح راسه فى غسل أو ما على مسح حتى العرقه ثم قدر على مسح الراس دون غسلها فانه مسح راسه ولو قال المصنفون مسح على لاسل كان نصرا واشد ليعمله فلا تدين الراس فى الصل وان مسح وهو فى صلاة قطع وغسل أو مسح (قوله ونى) أى مسح

(١٧ - دسوى أول) جواب محل المباشرة وما بعدها (وان مسح) أى برى الجرح ومضى منه وهو على طهارة (نسل) المحل ان كان منه العصابة كراسى فى جنابه ومسح مطلقه المسح كصباح (ان مسح) مسح متوسل المسح على عمامته مثلا (رأسه) أى نى به ان يمسح مطلقا (وان



بجز ما لم يطل وامان لم يكن على طهارته كالزكوة جنب الوضوء في اعضائه الفصل اوالوضوء لفصل جميع البدن في الاول  
وجميع الاعضاء في الثاني

وما يتعلق بذلك (الحيض) دم كصفرة شيء كالصديد  
تعلقه صفرة (او كدرة) بضم الكاف شئ كدريس  
على الوان الماء وكان  
الاولى ان يقول او صفرة  
او كدرة بالطف (خرج  
بنفسه) لاسبب ولادة  
ولاقتاض ولا غير ذلك  
ومن هنا قال سيدي عبد  
الله المتوفى ان ما خرج  
ببلع قبل وقته المتعاد  
لا يسمى حيضا قالوا الظاهر  
انها لا تراه من العدة ولا  
تحمل وتوقف في تركها  
الصلاة والصوم قال المصنف

والظاهر على محته عدم  
تركها ما ادى الى استظهار  
عدم كونها حيضا تحل به  
المعدة فتتضاءل انها لا  
تركها او اعمال على محته  
لان الظاهر في قسه تركها  
لاختلاف كونها حيضا  
وقضاؤها لاختلاف ان  
لا يكون حيضا وقد قبل  
على الظاهر فعلها وقضاء  
الصوم فقط واعاقوب  
لعدم نص في المسئلة واما  
سما عن القاسم فقال شذنا  
اعماهم فيمن استعملت الدواء  
لرفعها عن ركة المتعاد  
فيحكم لها بالظهور واما كلام  
ابن كنانة فاعماهم فيمن

عادت باجماع ايام مشلا فاستعمل الدواء بعد اربعة اسلا لرفعها حية المدة فيحكم لها  
بالظهور خلافا لابن فرحون فليس في السماع ولا في كلام ابن كنانة التكلم على جلبه فلو وقع للاجهوري ومن معه سهو (من قبل من تعبد  
بعادة) احتز به عن الخارج من الدم

أومن شية والخارج بنفسه من صغيره وهي مادنون التسم أو آمنة كنت مسعين وسئل الترافق فنتا الحسین الى السبعین فان ظن حیض او شككن حیض (وان) كان الخارج (دفعه) ضم الدال الدقة وتحتها المرو كلاهما (١٣١) صحیح والأول یولی وهذا إشارة الى

اقله باعتبار الخارج  
ولاحدا لا یكتمه  
واما اعتبار الزمان فلا خلاف له  
وهذا بالنسبة الى العادة  
واقای العدة والاستبراء  
فلا بد من يوم او بضعة  
(واكثره لم یستد) غیر  
حامل عادی بها (نصف  
شهر) خمسة عشر يوما  
فان اقطع قبله طهرت  
مكاتها وليس المراد بتأديه  
استرقاقه الليل والنهار  
بل اذا رأت قطرة في يوم  
اولیة حسبت ذلك اليوم  
اوسیعة تلك الیلة يوم  
دم وان كانت تفصل  
وتصلی كلما اقطع (كامل  
الطهر) فانه نصف شهر  
لم یستد وغیرها ولا حد  
لاکثره (و) اكثره  
(للعادة) غیر حامل ایضا  
وهی التي سبق لها حیض  
ولو مرة لانهما تتكرر بالمرّة  
(ثلاثة) من الايام (استظهارا  
على اكثر عاداتها) ایما  
لا قسوا فاذا اعتادت  
خمس ثم عادی مكنت  
ثمانية فان عادی في المرّة  
الثالثة مكنت احد عشر  
فان عادی في الرابعة  
مكنت اربعة عشر فان  
عادی في مرّة اخرى فلا  
تزد علی الخمسة عشر  
كاشارة بقوله وعمل

ونص السماع کافی ح سئل عن امرأة تريد العدة وتختاف تعجيل الحيض فنرش برشا اما تأخير الحيض قال  
ليس ذلك صوابا وكرهه قال ابن رشد انما كرهه مخافة ان يدخل على نفسها من ذلك في جسمها اه وفي  
البيان ايضا قال ابن كاته يكره ما يلحق انهن صنعت من ما يتصل به الطهر من الحيض من شرب او تعالج بالجن  
وتدكره مخافة ان يضر بها قال ح فسلم من كلاهما ابن رشد انه ليس في ذلك الا لكراهة خوف ان يضر  
جسمها ولو كان ذلك لا يحصل بالطهر لينة ابن رشد خلافا لابن فرحون اه فانت ترى السماع المذكور  
ولا دام ابن كاته يدلان على تأخير الدم من وقت بدو ادائه بدو وقت بدو ادائه في كل منهما تكون المرأة  
طاهرة خلافا لابن فرحون وليس فيها من ضرر بلسته وجوده بدو كازمه عج ولذا لا يرد كراهية الاحكام  
المؤلف وكلام شيخه اه كلام ابن والحاصل ان المرأة اما ان تستعمل الدوام في الحيض عن وقت المعتاد في  
هذه يحكم لها بالطهر في الوقت المعتاد الذي كان يأتيها فيه وتأنر عنه وهذه عسلة السماع واما ان تستعمل  
الدواء لاجل تعجيل الطهر من الحيض كالأكلان عاداتها ان يأتيها الدم غائبا يوم طستعلته بدانياته ثلاثة  
ايام فاقطع في هذه يحكم لها بالطهر بعد اقطاعه وهذه مسئلة ابن كاته واما ان تستعمل الدواء لاجل  
تعجيل نزول الحيض قبل وقته وهذه مسئلة المتن في التي استظهر فيها ان النازل عرجي واما طاهر (قوله)  
او تقيبه يظهره ولو كانت تحت المعدة وتسد الفرجان وهو كذلك (قوله وسئل الترافق فنتا الحسین) اي  
انهم سألوا في المرافقة التي راقحت الباطن وقار به وهي بنت سبع الى ثلاثة عشر فان جزم ان شككن  
فهو حیض والا فلا واما من زاد سنها على ذلك الى الحسین فيقطع بأعض (قوله الدقة) هو الفاعل والنافع  
الشيء الذي ينزل في زمن يسير (قوله وكلاهما صحيح) اي وان كان المعنى متعلقا بالان الدقة بالفتح اعين  
الدقة بالضم لان الدقة بالضم معناها التي النازل في زمن يسير واما بالفتح فمعناها النازل مر وقاسد نزول  
في زمن يسير او كثير فاذا نزل الدم واستمر في زمان متساو قل له دقة بالفتح لا بالضم (قوله والاول) اي  
وهو المضموم اولي علم الثاني منه بطريق الاول ان قلت بل الاول متعين لان المرّة صادقة باطلاعها واستمراره  
كثيرا وهذا التصريح ارادته لانه لما يطلع على المتوهم قلت الاغيا من قرينة تدل على اقطاع المرّة لاستمرارها  
الذي التصريح ارادته (قوله ولا حد لاكثره) اي باعتبار الخارج فلا يحذر طول او اكر (قوله وهذا) اي عدم  
تحدده باعتبار الخارج (قوله حسبت ذلك يوم دم) اي حتى تكمل خمسة عشر يوما ما به بذلك فهو دم  
علة فساد (قوله فانه نصف شهر لم یستد وغیرها) اي ويحتمل ان عاودها الدم قبل نصف شهر والحال انها  
بلغت اكثر حضاها من مستدة معتادة فاما ثاني ذلك الدم ولا تترك العادة لاجله (قوله لانهما تتكرر بالمرّة)  
اي لان العادة تتكرر بالمصول من (قوله ثلاثة استظهارا) اي ولعلبت عقب حضاها ان عدما مستعاضة بأن  
ميرت خلافا للمستعاضة كما يأتي (قوله فاذا اعتادت خمسة) اي بان اهاها الدم خمسة ايام او لا (قوله مكنت  
احد عشر) اي الاستظهار على اكثر عاداتها من اموهى الثمانية ثلاثة ايام ولا استظهر على اربعة التي هي  
عاداتها الاولى ولو كانت اكثر وقوعا (قوله مكنت اربعة عشر) اي الاستظهار على عاداتها الثلاثة وهي  
الاحد عشر بثلاثة ايام لانها اكثر عاداتها من اموهى الخمسة والثمانية والاحد عشر (قوله ما لم يتجاوز) اي  
ما لم يتجاوز بالايام الثلاثة نصف شهر اي زدي عليه (قوله في زمان) اي تستظهر بها (قوله ومن اعتادته)  
اي نصف الشهر (قوله ثم بعد الاستظهار) اي ان استظهرت على اكثر عاداتها وقوله او نوع نصف  
الشهر اي اذ لم تستظهر بان كانت معتادة لنصف شهر (قوله طاهر حقيقة) هذا مذهب المدونة وقيل  
طاهر كحوا عليه فيمنع وطؤها ولا خلافها ويجوز مطلقا على رجعتها وتصوم وتصلی وتفسل بعد اربعة عشر  
يوما وتضي الصوم وجوبه بالوالة تضي الصلاة لا وجوبه بالوالة لانها كانت طاهرة فقد صلواتها وان كانت

الاستظهار بالثلاثة (ما لم يتجاوز) اي نصف الشهر وان كان عاداتها اربعة عشر في ان يوم من اعتادته فلاظهار عليها (ثم هي) بعد الاستظهار  
او يورخ نصف الشهر (طاهر) حقيقة تصوم وتصلی وتوطأ يسمى الدم السازل في ذلك دم استعاضة وتسمى هي مستعاضة ويولد  
كل ما ينزل من الدم من الحامل يسمى عدا تاجضا كان دلاله الحيض على بره قال ح

(الحامل بعد دخول  
(ثلاثة أشهر) الى السنة  
(الصف ونحوه) خمسة  
ايام (وفي دخول) ستة  
على المعتد وهو الذي  
اوتضاه شيخنا بقا الظاهر  
المصنف وجامعة (فاكثر)  
الى آخر الحمل (عشرون)  
يوما (ونحوها) عشرة  
ايام فالجمله ثلاثون (ودل)  
حكم (ما) اى الدم الذى  
(قبل) الدخول فى ثالث  
(الثلاثة) بان حاضت فى  
الاول او الثانى (كما  
بعدها) اى الصف ونحوه  
(او الكعادة) غير الحامل  
تمت عاداتها واستظهار  
على التحقيق (قولان)  
او بهما الثانى (وان  
تقطع طهر) اى تحله دم  
وتسار او زادت ايام الدم  
او قصت (لقت) اى  
جعت (ايام الدم فقط)  
لا ايام الطهر (على تفصيلها)  
المقدم من مبتدئة  
ومعتاد وحوامل تلتقى  
المبتدئة نصف شهر  
والعادت عاداتها واستظهارها  
والحامل فى ثلاثة أشهر  
الصف ونحوه وفى ستة  
فاكثر عشرين ونحوها  
(ثم هي) بعد ذلك  
(مستحاضة وتفسل)  
المسقة وجوبا (كلما

حاضا لم يتخاطب بها (قوله طنية) اى لا قطعه من الايام التى فى الحيض من الحامل (قوله) واكثره لحامل اى  
سواء كانت مبتدئة او معتادة (قوله) بعد دخول ثلاثة أشهر اى وليس المراد بعد مضي ثلاثة أشهر بدليل  
قوله وهل ما قبل الملائح (قوله النصف) اى نصف شهر (قوله) ونحوه خمسة ايام اى فالجمله عشرون  
وحاصلها ان الحامل اذا حاضت فى الشهر الثالث من حملها وفى الرابع وفى الخامس منه واستمر الدم نازلا  
عليها كان اكثر الحيض فى حقها عشرين يوما وما زاد على ذلك فهو دم عتوقاد (قوله) وفى ستة (الخ) حاصله  
ان الحامل اذا حاضت فى الشهر السابع من حملها او الثامن او التاسع منه واستمر الدم نازلا عليها كان اكثر  
الحيض فى حقها ثلاثين يوما واما اذا حاضت فى الشهر العاشر او الحادى عشر من حملها فاما اذا حاضت  
فى الشهر الثالث والخالف فى ذلك جميع شيوخ افرقيه وراوا ان حكم الستة أشهر حكم ما بعدها لا حكم ما قبلها  
وهذا هو المعتد وكلام المصنف قابل للحمل على كلام الشيوخ ان يقال وفى دخول ستة كمال شارحا  
وقابل للحمل على كلام المدونة بان يقال وفى مضي ستة كمال عبق وقد علمت ان المعتد خلاف ظاهرها  
(قوله) تمكث عاداتها والاستظهار على التحقيق) وهو الذى اختاره ابن يونس كفى التوضيح وح ونص  
ابن يونس الذى ينسب على قول مالك الذى يرجع اليه ان تجلس فى الشهر والشهرين قدر ايامها والاستظهار  
لان الحمل لا يظهر فى شهر ولا فى شهرين ففى محمولة على انها حائل حتى يظهر الحمل ولا يظهر الا فى ثلاثة أشهر  
اه وخلاف التحقيق قول عبق بما ليج او كالمبتدئة تمكث عاداتها لكن بغضا لاستظهاره ولا دليل ليج فى قول  
لمدونة ما علمت ما كمال فى الحامل تستظهر ثلاثة لا قد عا ولا حدى لان كلامها فى ظاهرة الحمل وهذه ليست  
كدت قول ابن يونس انها محمولة على انها حائل اظن من (قوله قولان) الاول منها قول مالك المرجوح عنه  
واختاره الا باني وهو مبنى على انه يلزمها ما يلزم الحامل بملها بالحمل بقرينه كقولهم المعلوم عند النساء الطهور  
للحمل والثانى قول مالك المرجوح اليه واختاره ابن يونس وهو مبنى على انها ما يلزمها ما يلزم الحامل اذا  
ظهر الحمل وهو انما يظهر فى الثالث وما بعده بعض الشيوخ رجع القول الاول وفى كلام ابن عرفة ما ينشر  
بترجيح الثانى فكل منهما قد يرجح ولكن الثانى ارجح (قوله) وان قطع طهر اى بلدة او المعتادة او حامل  
(قوله) وتساويا ان تساوت ايام الطهر وايام الحيض بان اتاه الدم وما قطع وما وهكذا (قوله) واذا زادت  
ايام الدم اى بان اتاه الدم من غير ما قطع وما وهكذا (قوله) او نقصت اى ايام الدم عن ايام الطهر بان اتاه  
الدم وما قطع وما وهكذا (قوله) لا ايام الطهر اى فلا تلتقيها بل تلتقيها وحيدة فلا تلتقى الطهر من ثلث  
الايام التى فى اثناء الحيض بل لابد من خمسة عشر يوما بعد فراغ ايام الدم وما ذكر من كونها تلتقى ايام الدم  
وتتلى ايام الطهر فهو سراس متفق عليه ان قصت ايام الطهر عن ايام الدم وعلى المشهور ان زادت وتساوت  
خلافا لمن قال ان ايام الطهر اذا تساوت بايام الحيض او زادت فلا تلتقى ولو كانت دون خمسة عشر يوما بل هى فى  
ايام الطهر طاهر تحقيقا وفى ايام الحيض حاض تحقيقا بعض مؤتلف وهكذا امدد بحرها لا تلتقى ولا شئ  
وقد اختلف طهره فى الدم النازل بعد تلتقى عاداتها خمسة عشر يوما على المعتد تكون طاهر او الدم  
النازل دم عتوقاد على مقابله يكون حضا (قوله) ثم هي بذلك اى بعد تلتقىها ايام الدم على تفصيلها  
(قوله) وتفسل كلما قطع عنها فى ايام التلقيح اى لانها لا تدرى هل ماودها دم لا (قوله) الا ان قلن انه  
بماودها قبل ان تهاض وقت الصلاة التى هي فيه سواء كان ضرر او بالاختيار فلا تؤمر بالعسل وقد تبع الشارح  
فى هذا الكلام عبق قال وفى فيه قلر قد صرح الجوزولى والشيخ يوسف بن عمر والزهرى فى شرح الرسالة  
بانهم يحرم تأخير الصلاة جاء بالحيض واختلقوا هل تسقط عنها اذا ائتمروا اياها الحيض فى الوقت وهو الذى  
للجوزولى وابن عمر او يلزمها القضاء عليه الزهرى وذهب الحممى الى ان التأخير لوجاه الحيض مكروه فقط تلت  
ذلك ح عنه عند قوله فى الصوم ويخطر بقر قصر الخوخه ايضا للواقوح فى موضع آخر لكن الكراهة

ووطأ) بعد طهرها فيمكن ان تصلى وتعمد في جميع ايام الحيض بان كل ما يتايل الى لا ينقطع غسل الفرج حتى يغيب العلق فلا يفرق بين  
من الصلاة الصوم وعمل المسجد وتكون الاطعمة الا التي يحرم طلاقها ويحرم من اجسها (و) اللهم الميز) فزمن الاستحاضة يتغير  
واحدة او لون او رقة او يحزن او بالمها لاكثره او رقة تبينها المنة (ج) (هـ) (ط) خمسة ١٣٣ عشرة (و) ما (حيض) فان لم يفرق في  
مستحاضة ولو لم تكن

طول عمرها وكذا لو  
ميزت قبل عام الطهر  
فهي مستحاضة (ولا  
تستظهر) الميضية بل  
تقتصر على طهرتها (على  
الاصح) ما لم يستمر  
ما ميضته بصفة الحيض  
المميز فان استمر بصفته  
استظهرت على المعتد  
ثم شرع في ان علامة  
انتهاء الحيض بتبوله  
(الطهر) من الحيض  
بمحصول (بجوف) وهو  
عدم ثبوت الخرقه بالهم  
وماعه بان يفرجها من  
فرجها فممن ذلك ولا  
يضر بغير ذلك من  
وطوبة الفرج (او)  
يحصي (قصه) بفتح  
اقتاف ما ايفر يخرج  
من فرج المرأة (وهي  
البلغ) من الجسوف  
(لحداثتها) فقط اومع  
الجوف بل بلغ حتى  
لمعادة الجوف خلافا  
لظاهر معتاده اذ انما  
لا يتغير بغير متعادتها  
اذا راته واذا علمت انها  
البلغ (فكنظرها) نديا  
متعادتها فقط اومع  
الجوف (الآخر) الوقت  
(المختار) بانواع القاية فلا

عند النسيء ما لم يزدنا ما يخرج من جوف الوقت المختار والاحرم وحيدتين بقا المصنف على اطالة اما على  
حرمة التأخير قطاها وما على الكراهة فيكون قوله وتغسل كلها اخطع عنها اي تدبا عند رجا الحيض  
ويوجب في غير ذلك واذا علمت انها ما موزة بالنسل والصلاة كلها قطع ولو علمت ان الحيض بانها في الوقت  
ظهر لك ان قول عبيق بعد قوله لا تؤمر بالنسل فان اغسلت في هذا الحالة ولم بانها الميضية فقل تعذب عليها  
اذا كانت بنية جازمة وبالصلاة ولا تعذب بما فيه ترك كلام غير صحيح اه كلام: (قوله ووطأ) اي على  
المعر وفي من المذهب خلافا لصاحب الارشاد حيث قال لا يجوز ووطأ (قوله والله الميز) انما تقدير  
الموصوف والله لا حترار من الميز من السفرة والكثرة فاعلم انما يخرج بها ما من كونها مستحاضة اذ لا اثر  
لها قاله اعضا احد الزفاني كذا في حاشية شيخنا (قوله لتعينها للمزاج) اي لا تلو الشرب والحرارة  
والبرودة (قوله حيض) اي انها في العادة وعلى المشهور في العدة خلافا للشهابين الماحشون القائلين  
بعدم اعتبارها في العدة (قوله فان لم يفرق في مستحاضة) اي باقية على انها طاهر ولو مكثت طول عمرها وتعدت  
عدة المراتبة بسنة وضاء (قوله وكذا لو ميزت قبل تمام الطهر فهي مستحاضة) اي ولا يبره ذلك التميز ولا  
فائدة له كما هو الواجب عن الترتيب (قوله ولا تستظهر على الاصح) اي اذا ثبت ان الدم المميز بعد طهره  
حيض واستمر ذلك الدم المميز نازلا عليها فاعلمت ان مكثت اكثر عدتها فقط وترجع مستحاضة كما كانت قبل التميز  
ولا احتياج لاستظهاره لانه لا فائدة فيه لان الاستظهار في غير ما جاء به قطع الدم وهذه قد غلب على الظن  
استمراره وهذا قول مالك وابن القاسم خلافا لابن الماحشون حيث قال باستظهارها على اكثر عدتها (قوله  
ما لم يستمر الخ) اي ان عدم الاستظهار عند مالك وابن القاسم مقدم بما اذا تغير الدم المميز به بعد ايام عدتها  
ولم يستمر على حاله واما الاستمرار على حاله فاعلمت ان مكثت على اكثر عدتها على المعتد خلافا لمن قال ان عدم  
الاستظهار عند مالك وابن القاسم مطلق غير مقيد بما ذكر (قوله وماعه) اي من الكثرة والصفرة (قوله  
اوقصة) الاشكال في نجاستها كمال عياض وغيره والفرج ووطأ به عندنا نجس وقول صاحب التبيين  
والترافى وغيرهما كل يخرج من السيلين فهو نجس فله ح عند الكلام على الهادي ولا يهاوي من  
انواع الحيض فقد قال ابن حبيب او لعدم آخره قصة اه بن (قوله بل البلغ) اي بل بلغ حتى لمعادة  
الجوف كما عند ابن القاسم فهي عندنا بل مطلقا (قوله خلافا لما هو) اي من حيدته الالوية بمعداة  
القصة وحدها اومع الجوف واجب ابو على السناري بان المراد بالبلغتها كونها تحتظر لانها تكفي بها  
اذا سبق قل هذا يكون في المتسار بين ما وضوا الجوف اذا اعتد وحده صار مساو بالقصة لا اكثافه  
بالسابق منهم لو جئت نسج قيدا بالبلغية بمعداتها فاعلم وحاصل الفقه ان معادة الجوف اذارات القصة  
اولا لا تنتظره واذ اذرت اول لا تنتظر القصة وامم معادة القصة فقط اومع الجوف اذارات الجوف اول  
تدب لها انتظر القصة لا غير المختار وان اذرت القصة اول لا تنتظر شيئا بذلك (قوله لا تظهر الا بالجوف)  
اي وحيدتها تنتظره ولو خرج الوقت فلا تظهر بالقصة (قوله لمخالفتة لقاعدته) اي وهي اباية القصة  
مطلقا لا اهل على راء الرم (قوله وان كان لا يخلو من اشكال) اي لافادته المساواة بين القصة  
والجوف مع انها عندنا بل مطلقا كما هو وقد يقال ان قوله اذارات الجوف طهرت في نقل المازري  
لا يقد مساواة الجوف للقصة وذلك لان قوله لا يخلو من المساواة من المدة اذارات الجوف طهرت لا ينافي  
ان القصة ابلغ اذ معلوم ان الالوية امر آخر زائد على كونه علامة على الطهر ولم يسأل عن القصة لعل

تستمر المختار بالانتظار بل توقف الصلاة في بنية منه بحيث مطابق فراغها منها آخره (وفي) علامة ظهور (المدة) (تردد) في ان ينزل عن ابن  
القاسم فنقل عنه الالوية لا بالجوف ولا ينافي في اشكاله لمخالفتة لقاعدته ونقل عنه المازري انها اذارات الجوف طهرت ولم  
يقل اذارات القصة تحتظر الجوف فهي طهر بها مسبق وهذا هو المعتد بان كل لا يخلو من اشكال ايضا (وليس عليها) اي على  
الخالص لاجب بالاولاد

بأبقيتها وعلى هذا فلا شك ولا علة في كلام ابن القاسم كذا قررنا الشارح وتأمله (قوله تطهرها)  
 أي تطهرها طهرها (قوله ثم حكم صلاة الليل) فإذا رأت النجم قفا قطع قبل النوم كانت صلاة الليل  
 واجبة عليها وكذلك الصوم صديقه ولا يقال يحتمل عود النجم لئلا لأن الأصل استمرار انقطاعه وإذا رأت النجم  
 باقيا كانت صلاة الليل والصوم غير واجبين عليها لأن الأصل فاسا كان (قوله ولو شكت) أي من رأت  
 علامة الظهر بعد الفجر وقوله سقطت الصلاة هذا مافي النقل وقوله بنى الخ قصره (قوله بنى صلاة  
 العشاءين) أي أو ما صلاة الصبح فواجبة عليها الظهر في وقتها كما يجب عليها في الصوم أمساك ذلك اليوم  
 وقضاؤه كأيأتي المصنف في الصوم في قوله يوم القضاء إن شكت (قوله لا مافي الشراح) يعني عقب وخش  
 تبعاع (قوله من أتاها) أي الصلاة الساقطة عنها (قوله واجبة قطعا) أي الظهر هافي وقتها ويمكن تصحيح  
 مافي الشراح بصله على ما إذا استقبلت بعد الشمس وشكت هل ظهرت قبل الغجر أو بعده أو بعد الشمس  
 سقطت عنها الصبح حيث كاستط الشان أقرب (قوله صحة صلاة يوم) أي كان كل منهما فلا  
 أو فرضا كان الفرض أداء أو قضاء (قوله وقضاء الصوم بأمر جديد) أي لا بأمر سابق فادفع ما يقال إن  
 وجوب القضاء فرع عن وجوب الأداء فلا يجب القضاء الأعلى من تلقا بموجوب الأداء الحيز مسقط  
 لوجوب الصوم فمعلق وجوب الأداء بالمأخض فكيف يجب عليه قضاء الصوم وأما لوجوب قضاء الصوم  
 بأمر جديد من الشارع دون الصلاة لخفة مشقة عدم تكرره (قوله بأمر جديد) أي بأمر يتجدد تعلقه  
 بعد الطهر أو الحيز منع تعلق الخطاب الأول المكلف بماله تجوده (قوله وطلاقا) عطف على صحة  
 كإشارته الشارع أي أو منع الحيز طلاقا أي حرمة فيكون المصنف استعمل المنع في الصحة بمعنى الرفع وفي  
 الطلاق بمعنى الحرمة فاستعمل اللفظ في حقيقة ومجاز (قوله يعني أنه يصح ما يقاهاه زمنه) أي لمافي ذلك من  
 طوليل العدة عليها (قوله إن دخل) أي أو ما غير المدخول بها فلا حرمة في طلاقها في الحيز لانه لأعده  
 عليها (قوله وكانت غير حامل) أي أو ما الحامل فلا حرمة في طلاقها زمنه لأن ما كان يرضاه العدة لكن  
 لا طوليل عليها فانه لا نعدتها بوضع حملها كله أو ما طلق في الحيز وفي غيره (قوله وقع) أي الطلاق  
 في زمن الحيز (قوله ولو أوقعه على من قطع طهرها يوم طهرها) هذا ما ينفق في قوله منع طلاقا وما  
 منع الطلاق في يوم طهرها لانه يوم جنس حكم لا عمل حكم عليها بانها مستحاضة طاهرة بعد أيام التلقيح  
 ويستند غرمة الطلاق في زمن الحيز ولو كان ذلك الزمان زمانا له حكمه بالجمله ما ذكره الشارح تبع السبق من  
 حرمة الطلاق إذا أوقعه على من قطع طهرها يوم طهرها لوجهه فاضترض بن بأنه لا سبيل للحرمة فيه  
 نظر وما ذكره الشارح من الجبر على الرجعة فلهذا قولين فقد قل بن عن ابن فونس عدم الجبر عليها وقتل  
 عن أبي بكر بن عبد الرحمن وحذاق أصحابه الجبر عليها تطويل العدة اه لكن المصنف مر فيها يأتي على  
 الجبر حيث قال وأجبر على الرجعة ولو لم تأده الدم وهذا يقتضي أنه كالمطلق في الحيز وحيث ذقبحكم بالحرمة  
 فأمل (قوله وبدعدة) قال بعضهم لا فائدة لتتصيص على هذا أصلا لانه لا يمكن فرضه إلا في المطلقة  
 في الحيز وهي تشبه بالأقراء وهي الإطهار والحيز ليس منها فلا تورهم بدوها من متى رخص على قبحها  
 (قوله فمن تعدل الأقراء) أي أو ما المتوفى عنها زوجها حاض فحسب الأربعة أشهر وعشرا من يوم  
 الوفاة ولا يكون الحيز مانعا من ابتداء عدتها (قوله وتحت الأزار) أي أو ما تحت الأزار أو ما تحت  
 الأزار أي أو ما المكان الذي شأنه يشد عليه الأزار (قوله يعني أنه يصح ما يقاهاه زمنه) أي العناية لأجال الكلام  
 بالنسبة لما تحت الأزار فأمر بما كان مسبوا لا للقدم فأي بالبيان المقصود من ذلك وأما ما بين السرة والركبة  
 ثمان مظاهر كلام الشارع يقتضي أن ما بين السرة والركبة يحرم الاستمتاع به بالجماع وغيره من لمس ومباشرة  
 وهو ما له عوج ومن تبعه وفي بن الذي لا يثني عشر ماضه مظاهر عباراتهم جواز الاستمتاع بما تحت الأزار  
 غير الوطء من لمس ومباشرة وتطرح في الفرج وقال أبو علي المساوى لنصوص الأئمة قل على أن الذي يمنع

لها عمرك العشاءين  
 والصوم بل يكره أذهو  
 ليس من عمل الناس  
 وقول الأمام لا يعجبني  
 (بل) يجب عليها تطهره  
 (عند النوم) لا يسلط  
 حكم صلاة الليل والصوم  
 والأصل استمرار ما كانت  
 عليه (و) عند صلاة  
 (الصبح) وغيرها من  
 الصلوات وجوب ما يوصف  
 الجميع إلى أن يتي ما يسع  
 الفصل والصلاة فيجب  
 وجوب ما يضيها ولو شكت  
 هل ظهرت قبل الغجر أو  
 بعده سقطت الصلاة يعني  
 صلاة العشاءين هذا هو  
 الصواب لا مافي الشراح  
 من أنها الصبح إذا الصبح  
 واجبة قطعاً من يوم ما منع  
 الحيز بقوله (ومنع)  
 الحيز (صحة صلاة وصوم  
 (و) منع (وجوبها) وقضاء  
 الصوم بأمر جديد (و)  
 منع (طلاقاً) يعني أنه يحرم  
 إيقاعه زمنه إن دخل  
 وكانت غير حامل ووقع  
 وأجبر على الرجعة ولو  
 أوقعه على من قطع  
 طهرها يوم طهرها (و)  
 منع (به) أي ابتداء (عدة)  
 فمن تعدل بالأقراء فلا  
 تحسب أيام الحيز منها  
 بل مبسوطاً من الطهر  
 الذي بعد الحيز (و)  
 منع (وطء فرج) أو تحت

أزار (يعني أنه يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة موطئاً جماعاً وخصاً جماعاً)

ويجوز بما صدق ذلك  
 صك الاستماع يدها  
 وسدوها ويستمر المنع  
 (ولو سدناه) من الحيض  
 (د) بعد (تيمم) تحلل به  
 الصلاة لانه وان حلت  
 به لا يرفع الحدث ولا بد  
 من التطهير بالماء الا  
 لطول يحصل به ضرر  
 فله الوطء بعد التيمم ندبا  
 (د) منع (رفع حدثها)  
 فلا يصح غسلها حال  
 حيضها اذا توت رفع  
 حدث الحيض بل (ولو  
 جنباً) كانت عليها قبل  
 الحيض او بعده (د) منع  
 (دخول مسجد) الا  
 لصدر تكوف على قس  
 اوبال (فلا تتكف  
 ولا تطوف د) منع (مس)  
 مصفلاً (منع قراءة)  
 حال نزوله ولو متلبسة  
 بجنبه قبله وكذا بعد  
 انقضاءه الا ان تكون  
 متلبسة بجنبه قبله فلا  
 يجوز قتل الجنابة مع  
 الفسدة على رفعها ولو لم  
 فرغ من الحيض اتبعه  
 بالنفاس يقال (والنفاس  
 دم) اوسفرة او كدرة  
 (خرج) من القبل  
 (للولادة) معها او بعدها  
 لا قبلها على الاربع بل  
 هو حيض لا يعد من الستين  
 يوما (ولو بين توأمين)  
 وهما الولدان في بطن

تحت الازهار الوطء قط لا تنتعش فيه خلافا ليج ومن تبعه وقال ابن الجلاب ولا يجوز وطء الحائض في  
 فرجها ولا فاجود فرجها ومثل ذلك في عبارة عبد الوهاب وابن رشد وابن طليعة وابن عرفة وغيرهم  
 اذا علمت هذا فنقول الشارح متى جرم الاستمتاع عابن السر والركبة لا يصح لامتلاك الفل وبغيره من  
 هذا قوله ولو على حائل فالواقف للفتل ان يقول اي ممنع الحيض وطء الحائض اراه كلامه من يكن ذكر  
 شيخنا ان ح ذ كرفي شرح الورق ان المشهور حرمة الاستمتاع بالحائض والازار ولو بغير الوطء حيث شذذ  
 اعتراض على الشارح فظهر من هذا ان الوطء في حائض الازار او كمن فرجا وغيره حرام باقيا واما  
 التمتع بغير الوطء كاللمس والمباشرة فيباح الازار فيه قولان مرجحان بالمنع ولو من فوق حائل وعدمه  
 ومشهور رهما المنع كاذر ح واما النظر لمباح الازار ولو الفرج فلا حرمة فيه ولو اتينا النظر (قوله  
 ويجوز) اي الاستمتاع وقوله لا يستمتع يدها وسدوها اي وكذا يمكن بطنها وذلك بان يستحي عاذ كمن  
 الامور الثلاثة مثلاً (قوله ويستمر المنع) اي ممن وطء الفرج ومن وطء مباح الازار اه فلما لم يرد  
 لوطء الفرج ولم يمت الازار لوطء الفرج قط بحيث يقال اذا قطع بسوغ له التمتع بمباح الازار غير  
 الفرج (قوله ولو سدناه) اي لو حصل النقاء من الحيض ورد المصنف بولع ابن باقر القائل يجوز  
 وطء الفرج ومباح الازار بعد النقاء على ابن بكير القائل بالكرامة (قوله ويستم) اي خلافا لابن شعبان  
 القائل اذا تمت لذرة صدا قطعاه جاز وطءه ولو لم يصب الضرر (قوله لانه وان حلت) اي الصلاة به  
 (قوله ولا بد) اي في حواز الوطء (قوله الا للوطء) اي لدم الماء او عدم القدرة على استعماله (قوله فله الوطء  
 بعد التيمم ندبا) قد يقال مقتضى النظر ان يكون التيمم واجبا الا ان يقال انه لو طء قبل من اكتفى بالنقاء  
 او يقال للمبيح في الحقيقة الطول لعدم اعتبار التيمم هنا في المشهور (قوله بل ولو جنباً) اي بل ولو توت رفع  
 حدث الجنابة التي كانت عليه قبل الحيض او حصلت لها بعد حصوله فلن الحيض يمنع رفع حدث الجنابة  
 على المشهور بخلافه فان حدثت الجنابة برفع وتبين على هذا الخلاف ان الحائض اذا كانت جنباً  
 واغتسلت حال الحيض من الجنابة مما اطعم الحائض فهل يجوز لها القراءة قبل التمسك من الحيض او لا  
 ففي المشهور ومنع من القراءة ويجوز لها القراءة على مقابله (قوله فلا تتكف ولا تطوف) ليس ضروري  
 الذي كرم قوله ودخول مسجد (قوله ومن مصف) اي علم تكن معامدة ومعلمة والا جزمه (قوله  
 وكذا بعد انقطاعه) اي وكذا لا يمنع القراءة بعد انقطاعه (قوله الا ان تكون متلبسة بجنبه قبله فلا يجوز)  
 حاصل كلامه ان المرأة اذا قطع حيضها جاز لها القراءة ان لم تكن جنباً قبل الحيض فان كانت جنباً قبله فلا  
 يجوز لها القراءة وقد تبع الشارح في ذلك عبق وجعله المذهب وهو ضعيف والمتمتع طهارة بعد الحلق وهو  
 ان الحائض اذا اطعم حيضها لا تقرا حتى تغسل جنباً كانت او لا الا ان تحذف النسيان كان المستند انه  
 يجوز لها القراءة حال استمرار الدم عليها كانت جنباً ام لا خافت النسيان ام لا كادر به ان يرد في التقديمات  
 وسوق به وان قصر عليه في التوضيح وابن فرحون وغير واحد قلح وهو الظاهر وفيه اضعاف ابن عرفة  
 قال الباجي قال اصحابنا قرا الحائض ولو بعد طهرها قبل غسلها لظاهرة كانت متلبسة بجنبه قبلها لا  
 اطربن (قوله لا قبلها على الاربع) اي لا قبلها لاجلها كاهو موضوع قول المصنف للولادة قال بن  
 النلق في ح عن عياض وغيره يدل على ان محل الخلاف ما كان قبل الولادة لاجلها فان لم يكن لاجلها فلا  
 خلاف انه حيض لانفاس وكلام ح فيبيان ارجح التولين انه نقاس لانه عزاء لا ذكر وان قدم اتقول انه  
 حيض (قوله لا يعدن الا ستين يوما) اي لا يحدده من الستين فرمادة التماس اذا استمر الدم ثلثا عليها  
 راما على القول بأنه نقاس فان ايمه فمما بعد الولادة وتخصر من ان ستين يوما وتظهر فائدة الخلاف ايضا  
 في المستحاضة اذ ارات هذا الدم الخارج قبل الولادة لاجلها فحل هو نقاس بمنع الصلاة والصوم ودم  
 استحاضة تصل معه ونصوم (قوله ولو بين توأمين) اي وان كان فيهما شهران او اقل فانه على المشهور ومن

ان الذي بين التواء بين قسما لاحض ان كان بينهما اقل من شهر فنختلف هل تبقى على ماضى لها  
 وبصير الجميع قسما او اسداوا له ذهب ابو محمد والبراذي او تسألت الثاني قسما او له ذهب ابو اسحق  
 التوسى ولما ان كان منه شهران فلا خلاف انها تسألت الثاني قسما كما سار له بقوله فان تخطيها  
 هفتان وهذا يحصل كلامه في شرح قوله بأن لم يكن بين وضعها ستة أشهر (اي ولما لو كان بين وضعها  
 ستة شهرا كتر ما يلحقين **قوله** ان الدم الذي ينشأ من الحيض) اي ويحذف فحكمت اذا استرسل الدم عليها  
 عشرين يوما ونحوها كن جاورت ستة أشهر واما الحيض وهي حامل **قوله** ولا يعد قسما الا بعد زول  
 الثاني) اي ويحذف فحكمت ستين يوما بعد ولادة الثاني اذا استمر الدم نازلا عليها **قوله** ولا يستظهر (اي اذا  
 بلغت او استمر الدم نازلا عليها وقد علم مما تقدم ومن هنا ان ربه لا تستظهر واحدة منها وهي المشددة  
 والحامل والمستحاضة اذا ميرت الدم بعد طهر تام او انقضاء **قوله** اقل من اكره) اي بأن تخطيها خمسة  
 وخمسون او تسعة وخمسون يوما وكانت كلها ايام دم او كان فيها ايام قادمة اقل من خمسة عشر يوما  
**قوله** (وتبقى على الاول) اي تبقى بعد وضع الثاني على ماضى منها الاول وهذا قول ابي محمد في تقدم **قوله**  
 وقيل تسألت الخ) قد تقدم ان هذا قول ابي اسحق التوسى فحده تسألت انقضاء التواء الثاني قسما  
 مستقلا تخطيها اكثر من التواء اوقته والحاصل ان الدم الذي بين التواء بين قيل ان يفيض وعليه فحكمت اذا  
 استرسل عليها عشرين يوما ونحوها وتظهر والنفس لها واحد بعد زول الثاني هذا اذا تخطيها اقل من ستين  
 يوما الا كان لكل واحد قسما مستقل متصل بولادته وقيل ان لكل واحدة قسما مستقلا تخطيها اكثر  
 النفس اوقته فلي هذا لانضم احد التواءين الاخر وقيل ان تخطيها ستون يوما فقتاسان وان تخطيها اقل  
 من ستين يوما كان لها قسما واحد يضم الدم الحاصل مع الثاني والحاصل مع الاول **قوله** (وهذا) اي  
 وعمل هذا الخلاف اذا لم ينقطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر بأن لم ينقطع اصلا او قطع اقل من نصف  
 شهر **قوله** تسألت الخ) اي فان قطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر فاما تسألت الخ **قوله** (لانما اذا)  
 اقطع نصف شهر فالدم لا يبعد حيض) اي لا قسما ويحذف فيكون دم الولد الذي ياتي بعده قسما  
 مستقلا من تمة الاول **قوله** (وتقطعه) اي وقطع دم النفس كقطع الحيض ومقتضاء انها تلحق عادتها  
 في النفس حيث كانت على عادة فيه وليس كذلك اذا المنقول انها تلحق اكثر سواء كانت على عادة فيه اقل من  
 اكثر دام لا تكون بعد تلقى اكرهه تحاضه من غير استظهار وعمل التلقى ما لم يات الدم بعد طهر تام  
 والا كان حيضا مؤنثا **قوله** فيمنع كلامه من الحيض) اي من محبة الصلوة والصوم ومن وجوبهما  
 ومن الطلاق وربه العدة ووطء الفرج وماتت الارزورف حدثها ولو جناية ودخل المسجد ومس المصحف  
 ما لم تكن معلومة او متعلمة **قوله** ويجوز القراءة) اي قبل اقطاعه ولو كانت شيئا قبل الولادة واما ان اقطع  
 ما لم يقع من القراءة قبل الحمل كانت متبسة بيمينها بتقبل الولادة او لا هذا هو المعتقد **قوله** (ووجب وضوء  
 جهاد) اي باسبغ اليه شيئا بعد الجراح في بعض الاحوال **قوله** (والاظهر فيه) اي بناء على اعتبار دوام  
 الاعتقاد قول الشارح لانه ليس بمعتاد في ايسر دأما الاعتقاد **قوله** (والاعتقاد الاول) اي هو انه من جهة  
 الاحداث التامة لا وضوء

(واكره ستون) يوما ولا  
 تستظهر (فان تخطيها)  
 اي تخطى اكثر التوامين  
 بأن استمر الدم بين يوما  
 ولو بالتلقى بأن لم ينقطع  
 نصف شهر ثم وضعت  
 الثاني (فتقاسان) لكل  
 منهما قسما مستقل  
 فان تخطى التوامين اقل  
 من اكره فتقاس واحد  
 وتبقى على الاول وقيل  
 تسألت ايضا واستظهره  
 عياض واعتمد فيه  
 وهذا ما ينقطع قبل وضع  
 الثاني نصف شهر  
 فتسألت الثاني قسما  
 اتفاقا لانه اذا اقطع  
 نصف شهر ثم رات الدم  
 كان حيضا (وتقطعه)  
 اي النفس كالحيض  
 فتلحق ستين يوما من غير  
 قسما لعادة وتلقى ايام  
 الاقطاع الان تكون  
 نصف شهر فالدم الاتي  
 بعدها حيض وتغسل  
 كلها اقطع وتصل وتصوم  
 وتطوف وتؤم (ومنه)  
 كالحيض فيمنع كلامه من  
 الحيض ويجوز لقراءة  
 (ووجب وضوء جهاد) وهو  
 دما ايضا يخرج قرب  
 الولادة لانه بجمرة البول  
 (والاظهر) عنداين  
 رشد (فيه) اي في  
 وضوءه من تمة لانه ليس

باب الوفاء باختار

**قوله** (باب) جليله في محذوف كما اشار له الشارح والوجه مبتدأ او محذوفه وقوله الطهر متعلق بمحذوف  
 مبتدأ ان اي ابتداء فظهر وقوله من زوال الشمس خبر المبتدأ ان اي والثاني خبره خبرا اولي وقوله لا اثر  
 التماسه حال من الصبري الخبر واعماله بيان وقوله الطهر لاها قول حلا سلب في الاسلام وسبغت الطهر  
 بدانه يكون اقل صلاة طهرت في الاسلام واعلم ان معرفة الوقت عند التراف في فرض كذا لا يجوز التقليد فيه  
 وعند صاحب المنهل فرض عينه وفقه ما جعل كلام صاحب المنهل على ان المراد انه لا يجوز للشخص

وهو الزمان المقدّر للعبادة شرعا (المختار) ويقال له الضروي فالصلاة لها وقتان (الظهر) ابتدائة (من زوال الشمس) أي ميلها عن وسط السماء لجهة المغرب مبتدأ (آخر القامة) أي قامة كانت حرة طامة كل انسان سبعة أقدام قدم فيه واد بمة أذرع من أذرعها فليس حتى يصير ظل كل شيء مثله (في بطل الزوال) فلا يصح من القامة وبيان ذلك ان الشمس ١٣٧ اذا طلعت ظهر لكل شاخص ظل من جهة المغرب فكما

المتقول في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت وهذا الثاني جواب التقليد فيه انظر ين (قوله) وهو الزمان المقدّر للعبادة شرعا) جعل الزمان حاسبا في تعريف الوقت يقتضي ان الزمان اعم من الوقت والوقت اخص منه وهو كذلك لان الزمان مدة حركة الفضا سواء كانت مقدرة للعبادة شرعا ام لا (قوله المقدّر للعبادة شرعا) يخرج الزمان الذي ليس بمقدّر للعبادة فقلنا لا لموقت حال شيخنا ما افاده التعريف من ان الزمان المقدّر للعبادة غير العبادة لا يقال لموقت لا يسلم بل الزمان المقدّر لا يفسد بغيره وقاله وقت ذلك الفصل اللهم الان قال مرادهم تعريف الوقت الشرعي بقول الشارح وهو ان الوقت الشرعي الزمان المقدّر والخال وهذا الثاني ان غيره يقال لموقت الا انه مادي تأمل (قوله المختار) اي الذي وكل اجاع الصلاة فيه لاختيار المكلف من حيث عدم الاتم فان شاء وقصها في اوله او في وسطه او في آخره (قوله ويقال له الضروي) اي وهو الذي لا يجوز تأخير الصلاة اليه الا لرب الضرورة الا في ذكره (قوله لاخر القامة اي قامة كانت) كمورد اوحاط او انسان (قوله في بطل الزوال) اي حاله كون القامة معتبرة في بطل الزوال (قوله فلا يصح) اي ظل الزوال من القامة ان وجد فان لم يوجد اعتبر القامة خاصة وان وجد اعتبر القامة وذلك الفصل (قوله وهو يختلف الخ) قد جعل بعضهم ذلك خائفا بقرينه طرية جابده وحى العلماء اشارة لاقدام ظل الزوال بطريق الزاى اشارة لحد اقدم اقدم ظل الزوال بالمرور وهكذا الاخرها (١) (قوله وذلك بمكة مرتين في السنو بالمدينة الشريفة مرة وفي مكة احدى وعشرون درجة وكلاهما على المراتب العرض بسدس من اهل البلد من دائرة المعدل والميل الاعظم اربع وعشرون درجة والمرة بمكة اربعة اضعاف بعد الشمس اذا كانت على منطقة البروج من دائرة المعدل فاذا كانت الشمس على منطقة البروج في غاية الميل الشمال كانت مسامتة لراس اهل المدينة فتعديم الظل عندهم ولا تكون الشمس كذلك في العام الا مرة واحدة وذلك اذا كانت الشمس في آخر اجزاءها واذا كانت الشمس على منطقة البروج وكان الميل الشمال احدى وعشرين درجة كانت مسامتة لراس اهل مكة فتعديم الظل عندهم في يومين متوازيين يوم قبل الميل الاعظم الشمال والواقع في آخر اجزاءها يوم قبل الميل الاعظم الجنو والواقع في آخر رج القوس فان كان العرض اكبر من الميل الاعظم كافي مصر فان عرضها اقل من درجة لم تعديم الظل اصلا لان الشمس لم تسامتهم بل دافعا في جنوبهم (قوله اخذنا في اي الظل الباقي من ظل الشاخص (قوله اي آخر وقت الظهر) اي الذي هو آخر القامة الاولى بحيث يصير ظل كل شيء مثله (قوله للاسفار) اي لاصفر او الاسفر في الارض والجبل ولا يصح عنها اذا لا تزال اي عنها حتى تعرب (قوله واشتركا) ذكر باعتبار الفرقين وقال ان حبيب لا اشتراك بينهما فاخر وقت الظهر آخر القامة الاولى واول وقت العصر اول القامة الثانية قال ابن العربي بالله ما بينهما اشتراك وتبدل في اقدم العلماء (قوله وهو المشهور عندنا) فيه ان سندا اختصار الثاني لا الاول نعم الاول شهره ابن رشدوا بن عطاء الله ثم ادعى الاول آخر القامة الاولى بقدر ما يصح العصر اختياري لها كانه اختياري للظهر لان السابق في الوقت الاختياري كما في شب وغيره خلافا لما هو مضمونه انه ضروري مقدم للعصر ولا معنى له فان الضروري المتقدم خاص بالجمع للاعذار (قوله خلاف في التشهير) اي فالاول اسطره ابن رشد وشهره ابن عطاء الله وان راشد في حرم المصنف قبل اشعار بانه الرابع عنه والباقي شهره القاضي سندوا بن الحجاب اه بن وحاصل ما ذكره السارح ان قاعدة هذا الخلاي بالنسبة

ارتفعت قص فاذا وصلت وسط السماء وهي حالة الاستواء كل قصاته وبقيت منه بقية وهي تختلف بصحب الأشهر القطبية وهي قوت فبايه فها هو فكهك فلو بقا فغير مهمات فيرموه فيشس فيؤنه فأوب فسرى وقد لا يبق منه بقية وذلك بمكة و بدم مرتين في السنو بالمدينة الشريفة مرة وهو اطول يوم فيها فاذا ماتت الشمس بجانب المغرب اخذنا في الزايدة لجهة الشرق لخال الاخذها واول وقت الظهر حتى يصير ظل كل شيء مثله بسد ظل الزوال ان كان (وهو) اي آخر وقت الظهر (اول وقت العصر) الاختياري وينتهي (للاسفار) وعلى هذا العصر هي المعاملة على الظهر (واشتركا) اي الظهر والعصر (بقدر احدهما) اي ان احدهما شارك الاخرى بقدر اربع ركعات في الحضر وركعتين في السفر (وهل) الاشتراك في آخر القامة

١٨ - دسوق اول (الاول) في تمامه بعد ما يصح العصر وهو المشهور عندنا بغيره وهو الذي قدمه المصنف فن على العصر في آخر القامة بحيث اذا سلم منها فرغت القامة بحيث صلاته وانما آخر الظهر عن القامة بحيث اوقها في اول القامة ثم (او) في (اول) القامة (الثانية) فالظهر داخلة على العصر وانما الاول اربعة اضعاف من يومهم - سون - آخر الاول - لا - فلا يسن في اول وقت العصر اول الثانية وشهر ايضا (ثلاث) في انما شهر (و) الوقت الحمار (المغرب) (١) قوله فلو كان ذلك بمكة مرتين في السنو فمكة و مكة في ذكره



للظهر تظهر في الأهم وعدمه عند تأخيرها عن القائمة الأولى الأولى الثانية وتظهر بالنسبة للصحة  
وعندها أنقادها في آخر القائمة الأولى ومنها الخلاف قوله عليه الصلاة والسلام في المرة الأولى تأتي بجريل  
فصل في الظهر حين زالت الشمس ثم صلى في العصر حين سار ظل كل شيء مثله وقوله عليه الصلاة والسلام في  
المرة الثالثة فصل في الظهر من الغد حين سار ظل كل شيء مثله فاختلف الأشياخ في معنى قوله في الحديث  
فصل هل معناه شرح فجمعا ومعناه فرع منهما فإن فسر شرح كانت الظهر داخلة على العصر ومشاركها  
في أول القائمة الثانية وإن فسر بمرغ كانت العصر داخلة على الظهر ومشاركها في آخر القائمة الأولى  
واعلم أن هذا الخلاف يجري نحوه في العشاءين على القول بامتداد وقت المغرب بنسبة الشفق لا على ما

للمصنف فإذا قيل بالاشتراك وقيل بدخول المغرب على العشاء فلا اشتراك بمقدار ثلاث ركعات من أول وقت  
العشاء وإن دل بدخول العشاء على المغرب فيمقدار أربع ركعات (قوله غروب الشمس) أي من غروب  
الشمس أي من مغيب جميع قرصها إلى ما فوقه تحصيلها وشرطها قوله بقدر حال إشارة إلى انتهاء  
الوقت وغروب جميع القرص هو الغروب الشرعي الذي يرتب عليه جواز الدخول في الصلاة وجواز الفطر  
لصائم وما الغروب الميقاني فهو مغيب مركز القرص ويرتبه عليه تعدد مقدار الليل وأحكام آخره كفي  
المقات والغروب الميقاني قبل الشرعي بنصف درجة (قوله من طهارى حدثت) أي من طهارة حدثت  
أصفران كان غير جنبه كبريان كان جنباً مائة إن لم يكن من أهل التيمم وتراياً كان من أهلها فإن كان  
متوضئاً مفقداً قدره مقدار الكبري أو كان مفقداً غير متوضئ قدره مقدار الصغرى قال شيخنا وعليه  
فالوقت يختلف باختلاف الأشخاص هذا ما يفيد الطر في هذه العبارة لكن الذي يفيد كلام ابن عرفة  
والأبي اعتبار مقدار الطهارة الكبرى مطلقاً كان محدثاً أو أصحوا أو كبركان فرضه الوضوء أو الغسل  
أو التيمم وعليه فالوقت لا يختلف باختلاف المصلين قال شيخنا والطاهران هذا هو المعول عليه واعلم أن ما  
ذكر من اعتبار طهارة الحدث والحيث أعماهما باعتبار المقدار لعالم الناس فلا يتغير تطويل موسوس  
ولا تحصيل مسرع فادركنا استظهره ح (قوله وسرعورة) أي على الوجه الأكمل لانه هو المطلوب  
شرعاً وتبييناً كما ذكره المصنف في وقت المغرب المختار بالنسبة إلى ابتداء الجواز التطويل بعد الدخول فيها  
لمغيب الشفق لا بعده وبالنسبة للمقيم وأما المسافر ون فلا بأس أن يدعى أي يسر وابتداء الغروب المليل ونحوه  
ثم يتلون ويصلون كافي المدونة وقد ذكرك بن وقيرة بما إذا كان المدين فرض كمثل والأصول أول الوقت وهذا  
كله على رواية ابن القاسم عن مالك من أن وقت المغرب ضيق بطلوعها بعد تحصيل شر وطها وروى غيره  
عن مالك امتداد وقت المغرب المختار للشفق قال ابن العربي والراجح وهو الصحيح من مذهب مالك ولكن  
الحق أن القول بالامتداد ضعيف وإن كان فيه نوع قوة والمعتمد ما شئ عليه المصنف من رواية ابن  
القاسم (قوله من غروب جرة الشفق) أي من غروب الجرة التي هي الشفق والاضافة يائية قال الشاعر  
ان كان ينكر ان الشمس قد غربت \* في قبعة كذبت في وجهه الشفق

هذا هو المعروف من المذهب وعليه أكثر العلماء ابن ناجي ونعل ابن هر وبن ابن القاسم نحو ما لا يحنفة  
من أن ابتداء مختار العشاء من غروب البياض وهو متأخر من غروب الجرة لآخره (قوله الثالث الأول) أي  
محسباً من الغروب وقيل أن اختياره العشاء بتدليق العصر وعليه فلا ضروري لما هو مذهب الشافعية  
وفيه فصح (قوله المنتشر ضيائه) أي من جهة القبلة ومن جهة در حاشي يم الأفق وظاهر قوله المنتشر  
ضياؤه أن الفجر الصادق غير الضوء وليس كذلك بل هو ضوء الشمس السابق عليها الأولى أن يحدث ضياؤه  
بأن يقول أي المنتشر في جهة القبلة وفي در حاشي يم الأفق (قوله بل لميل وسط السماء) أي فهو  
بباض دقيق يخرج من الأفق ويصعد في كبد السماء من غير أن يشار بل بمحذاته ظلمة من الجانبين وأما

غروب أي غيب جميع  
قرص (الشمس) وهو  
مضيق (بقدر فعلها)  
ثلاث ركعات (بعد)  
تحصيل (غروبها) من  
طهارى حدثت ونحو  
وسرعورة واستقبال  
ويراد أن واقعة وأنها  
قوله بقدر أنه يجوز لمصلها  
التأخير بقدر ذلك (و)  
المختار (للعشاء من غروب  
جرة الشفق) ثالث الأول  
من الليل (والصبح من  
الفجر) أي ظهور الضوء  
(الصادق) وهو المستطير  
أي المنتشر ضيائه حتى  
يم الأفق أحترقاً من  
الكانب وهو المستطير  
بالأم وهو الذي لا ينتشر  
بل يطلب وسط السماء  
دقيقاً

الصادق فهو واضح يخرج من الأفق ويصلحجه القبلة وادبره ولو ينشتر ويصلحها مائة منشر **(قوله)** شبه  
 ذنب السرحان هو يكسر السين مشدداً بين الفتح والاسد والمراد أنه شبه ذنب السرحان الأسود  
 وذلك لأن الفجر الكاذب يابض مختلط بسواد السرحان الأسود لونه مملو وياطن ذنبه أبيض فالباض فيه  
 مختلط بسواد **(قوله)** ولا يكون أي الفجر الكاذب **(قوله)** ويتهى المختار أي مختار الصبح وقوله للاسفار  
 أي ينشول الاسفار والعامة خارجة **(قوله)** وهو الذي تميزه الوجه أي بالصر المتوسط في محل لا سقف  
 فيه ولا غطاء من مائة ذكره المصنف من أن مختار الصبح عند الاسفار الأعلى هو رواية ابن عبد الحكم وابن  
 القاسم من مائة في المدونة قلنا ابن عبد السلام وهو المشهور وقيل يتدناختار الصبح المطووع الشمس  
 وعليه فلا ضروري لما هو رواية ابن وهب في المدونة ولا أكثر وعزاه عياض لكافة العلماء وإجماع الفتوى قال  
 وهو مشهور وقول مالك والحاصل أن كلام القولين قد شهر لكن مامنى عليه المصنف أشهر وأقوى كقول  
 شيخنا **(قوله)** فما ذكره المصنف من أن مبدا المختار للظهر من زوال الشمس إلى هنا كله بالنسبة لتغير زمن  
 العجال وأما في زمنه فيقدر للظهر وغيره بالنسبة لتغير زمانه فإن بعض البلاد السنة فيها يوم واحدة ويحدث  
 فيقدر ون لكل صلاة كمن العجال وفي بعض البلاد دليل من المغرب على ما يخرج الفجر وقت العشاء وعند  
 الحنفية تسقط عنهم العشاء وعند الشافعية يقدرون بأقرب البلاد إليهم ولا يصح عندنا ولكن استظهر  
 بعضهم الرجوع عن ذلك لمذهب الشافعية كذا ذكره شيخنا **(قوله)** وهي أي صلاة الصبح الصلاة الوسطى  
 المذكورة في قوله تعالى صلوا على الصلوات الصلاة الوسطى **(قوله)** أي الفضلى أشار بذلك إلى أن الوسطى  
 تأتت الأوسط بمعنى المختار والأفضل كافي قوله تعالى قال أوسطهم ولا غرابة في تفضيل الأقل على الأكثر  
 الفاضل المختار فضل ما شاء على ما شاء الأثرى الأفضل القصير على الأعمام والوتر على الفجر وقيل أنها تأتت  
 وسط بمعنى متوسط بين شيئين لأن قبلها بين اثنين مشتركين وبعد عاها بين اثنين مشتركين وهي منفردة وقت  
 لا شركة فيها من الصلوات **(قوله)** وهو الصبح من جهة الأحاديث أي تقدّر على عليه الصلوات والسلام  
 في سفر الحنفية شغلوا عن الصلاة الوسطى ملائكة يومهم وقبورهم فأروا كانت تلك الصلاة صلاة الصبر  
**(قوله)** وما من صلاة من الصلوات التي قيل لها الطهر لوقوعها في وسط النهار وقيل أنها المغرب لتوسطها بين  
 ظلام الليل وضوء النهار وقيل أنها العشاء لتوسطها بين صلاتين لاية صرنا **(قوله)** وقيل غريفك أي وقيل إن  
 الصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس قيل أنها صلاة عبد الله صلى الله عليه وسلم وقيل صلاة عبد الله صلى الله عليه وسلم  
 وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولعل معنى الوسطى على هذا الفاضلة لا الفضلى التي هي تأتت  
 الأفضل لأنها ليست أفضل من الفرض **(قوله)** وسط الوقت فتح السين وسكونها **(قوله)** يعني أثناء أي وليس  
 المراد بالوسط حقيقة وهو التوسط بحيث يكون الموت واقعاً في منتصف الوقت لما فيه من القصور **(قوله)** لم  
 يصرم أي يترك الصلاة سواء ظن السلامة أو لم يظن شيئاً بأن كل نكاح من سواها كان طارحاً على الأداء لم  
 يعزم على شيء بل ولو عزم على تركها كان كل بعض من حيث العزم لا من حيث الترك **(قوله)** لأن بطن الموت  
 أي بولوك الن فخر قوي كما هو ظاهر إطلاق قل المواعيد مع ما إذا كان قويا **(قوله)** وكذا إذا تحلف ظنه  
 أي وكذا إذا كان عاصياً إذا ظن الموت وتحلف الظن ولم يتم والحال أنه واقعه في آخر وقتها الاختياري وما عاها  
 لها قلته لمتنفي عنه لكنها انداء الظن على الأحرار لافضاً كما قيل طرماً اقتضاء الظن من الصبر وبحوب  
 المبادرة **(قوله)** صار في حقه مضيقاً أي يجيب عليه المبادرة للقل **(قوله)** وهذا أي أنه من ظن الموت وسما  
 قبل أن يزدى إذا أمكنه الطهارة وبما بعد عنك منها لم يقل واعلم أن ظن فيه للموع كالمسلم والذئاس  
 والجنون كل من الموت بناء على ما قلته شرع الرحلة عند قومه متصل كلها أعطع من حرمة تأخير طرط الحيلص  
 أماعلى ما قلته الخمس من كراهة تأخير طرطه فليس نافع فيه الموائع كل من الموت لا السكن تقدم أن كلامه  
 مقيد بما إذا لم يخف بآثاره نروج الوقت المختار والافتقار على الحرمة هذا هو التحقيق كافي في ولا ركن

يشبه ذنب السرحان  
 ولا يكون في جمع  
 الأزمان بل في الشتاء ثم  
 يظهر بعده ظلام ثم  
 يظهر الفجر الحقيقى  
 ويتهى المختار (الاسفار)  
 أي الضوء (الأعلى) أي  
 البين الواضح وهو الذي  
 تميز فيه الوجه (وهي)  
 الصلاة (الوسطى) أي  
 الفضلى عند الامام وعلماء  
 المدينة وابن عباس وابن  
 عمر وقيل الصبر وهو  
 الصبح من جهة الأحاديث  
 وما من صلاة من الحسن  
 الاقل فيها الوسطى  
 وقيل غريفك (وان  
 ملت المكلف وسط)  
 يعني أثناء (الوقت)  
 الاختياري (بلا أداء)  
 طاقه (لمعنى) لعدم  
 تحريره (الآن يظن  
 الموت) ولم يؤد حتى مات  
 فاه يكون عاصياً وكذا  
 إذا تحلف ظنه فترت لأن  
 الموسع صار في حقه  
 مضيقاً وهذا إذا أمكنه  
 الطهارة والاستطاعة كما  
 تقدم جوازاً لكان الاختياري  
 ينتمى إلى فاضل ومفضل  
 منه بوجه (والأفضل  
 لعدم) ومن في حكمه

كلمة جامعة التي لا تنتظر غيرها (تقديمها) اقول المختار بعد تحقق دخوله (مطلقا) ولو ظهر في شدة الحر والمراد حديثا بسيما فلا يشافي ثوب  
وهو القصر وكذا المورد بشرطه لا يتغير مع قبيل الظهر وقبل العصر وغير  
تقديم النفل الوارد في الاحاديث ١٤٠

أخبره لا يقال هذا اعتقاصا لما يأتي من ان من علمت بمجيء الحضيض في الوقت واخرت الصلاة عامدا متواهيا لها الحضيض  
في الوقت فان الصلاة تسقط عنها ولا تقضيها لان عدم انتضاء الاثني عشر (قوله) كالجماعة التي لا تنتظر غيرها  
اي كاهل الرب الذين لا يتفرقون (قوله) بعد تحقق دخوله اي لا في اول جزء من الوقت لان اجتماعها اذ ذلك  
من قبل الحواجز الذين يتقدمون بان تأخير الصلاة عن اول وقتها حرام (قوله) ولو ظهر الخ اي هذا اذا كانت  
صباحا والعصر او مغربا والعشاء او ظهر في غير شدة الحر بل ولو كانت ظهر في شدة الحر (قوله) والمراد الخ هذا  
التقرير الخ (قوله) وغير هذا الخ اي هو قول عجم ان القدوم من الحق به الافضل لهم تقديمها مطلقا بتقديمها  
ظلا بطالبين بالوقوف الصلبة وانما طالب بها الجماعة التي تتفرق غيرها ولو ورد في الحديث من تأكد النفل قبل  
الظهر والعصر فيجعل على من يخطر الجماعة سواء كان اماما لا واعلم ان هذا الخلاف الواقع بين وجع في  
كون التقديم في حق القدوم من الحق به سببا حقيقيا انما هو بالنظر للظهر والعصر لانهما اللتان تتنفل  
قباهما دون المغرب لكرامة التثقل قبلها ودون الصبح اذ لا يصلي قبلها الا الفجر والورد لنا من عنه باخلاق  
يدون العشاء لا لم يرد شي في خصوص التثقل قبلها (قوله) والافضل اي هي القصد بتقديمها اي الصلاة في اول  
الوقت (قوله) ثم ان وجدها الخ اي الجماعة اعادة الادراك فضل الجماعة اي يكون يحصل للفصلين بخلاف  
ما لو اخر ولم يصل فترك بمحصل الافضلية واحدة وما ذكره من الاعادة اذ وجد الجماعة هو الصواب خلافا  
لباسط في مقنيه حيث قال ويؤيد من هذا انه اذا صلى وحده لا يبعد في جماعة (قوله) انما هي في الصبح اي  
واما غيرها فاعلمها جماعة آخر الوقت افضل من فعلها منفردا قل ان اتسع وقت ذلك الغير لان شاق كل غريب  
وهذا الاعتراض لا ين مرد وقد سبقه نت بأن ابن عرفة قل ان اختلاف اهل المذهب يرجع اقول الوقت  
فإذا على آخر جماعة او بالعكس عام في جميع الصلوات لا في خصوص الصبح وسيتذكره مصنف سند في الاطلاق  
ولا اعتراض عليه كذا قد رتبنا ثم ان كلام المصنف مفيد بما اذا لم يرض مرجع التأخير كراهه المصنف القصة  
البعضاء موجبه كذا بخمسة رجوما رايها من بدنه او هو من بعمام القيام بروجز والحق لوقت حاله  
الشيخ سالم (قوله) بناء على انه لا ضرر وري لها اي وان اختيارها يتبدل الطوع كاهم (قوله) والالوجب اي والا  
وقلت ان لها ضرر وريامن الاساقط الطوع لوجب فعلها اول الوقت ولا تنتظر الجماعة التي يرجوها بعد الاسفار  
(قوله) والافضل للجماعة اي التي تنتظر غيرها واما التي لا تنتظر غيرها فهي كالفرد كاهم يندب لهم القديم  
مطلقا في الظهر (قوله) تقديم غير الظهر اي في اول وقتها تقديمها بالنسبة للعصر وتقديمها حقيقيا  
بالنسبة لغيرها ثم ان غير الظهر صادق بالعصر والمغرب والصبح والعشاء شامسا بغير رمضان وغيره وهو كذلك  
خلافا لما ذكره ابن فرحون في الدرر من ندب تأخير العشاء الاخير بمرضان عن وقتها المتأخر سعة على الناس  
في الظهور (قوله) ربع القامة وهو ذراع بأن يصير ثلث الشخص كذلك زيادة على ثلث الزوال (قوله) من معنى  
الاراد اي لاجل معنى هو الاراد في التعليل وضافة معنى الاراد يانية (قوله) لشدة الحر اي لاجل دفع  
شدة الحر (قوله) مطلقا اي في اي صلاة وفي حق كل مصل سواء كان فدا او جماعة تنتظر غيرها او لا تنتظر  
غيرها (قوله) ويحتمل اي وجب أخيرها (قوله) وتأخير الاراد اي لاجل المنعول في وقت البرد (قوله) قدره  
اي قدر تأخير الاراد بخلاف التأخير لا نظار الجماعة فانه قد صحت قدره ربع القامة (قوله) ان لا يخرجها  
من الوقت اي ولو كان بعد معنى ثلاثة ارباع القامة فاذ كان اح الاول تأخيرها لا يراد بوسط الوقت لانه  
لذي آخره الذي يلى الله عليه وسلم دعاوه الرجاء كطاله شيخنا كلام مرجع اول الباسم (قوله) لا مطلقا  
اي لان ندب تأخير العشاء اقل من الجماعة مطلقا كاهم نفاها المصنف واذا علمت ان كلامها في خصوص  
ما انزل والحر من ان يكون كلامهم رسالنا من ان الجماعة لا يؤخرون الا لتأخيرها لا ماحول على

هذا لا يفتت اليه (و)  
الافضل له تقديمها  
منفردا (على) اي ساعها  
في (جماعة) يرجوها  
(آخره) لا ادراك فضيلة  
اول الوقت ثم ان وجدها  
اعاد لا ادراك فضل  
الجماعة واعترض على  
اطلاقه بأن الرواية انما  
هي في الصبح يندب  
تقديمها على جماعة  
يرجوها بعد الاسفار  
اي بناء على انه لا ضرر وري  
لها والا لوجب (و)  
الافضل للجماعة تقديم  
غير الظهر (و) لوجبة  
(و) الافضل لها  
(تأخيرها) اي الظهر  
(ربع القامة) بعد ثلث  
الزوال سبعا مشا وشتا لاجل  
استماع الناس فليس  
هذا التأخير من معنى  
الاراد ولما قال (وراد)  
على ربع القامة من  
اجل الاراد (لشدة  
الحر) ومعنى الاراد  
المنعول في وقت البرد  
فحصل انه يندب  
المبادرة في اول المختار  
مطلقا الا للظهر للجماعة  
تنتظر غيرها فيندب  
تأخيرها ونحوه فانه  
تأخير لا تنتظر الجماعة  
قطر وتأخير لا يراد به  
يبين المصنف قدره قال

الباسم نحو النواصبين حبيب عوفهم وسيد ابن عبد الحكم ان لا يجزئها عن الوقت (وفيها ندب تأخير العشاء) معاجد  
تقيا بل والحر من بعد الشفق (قلنا) لا مطلقا كاهم نفاها المصنف في رد على ما تقدم

الحرف المصروف والحرف  
 ضم الحاء والراء المربوط  
 اى لان شأنيهم التفرق  
 ثم الرابع التقديم مطلقا  
 (وان شئت) ولو طرأ  
 الصلاة اى ترد مطلقا  
 فيمثل الظن الا ان يطلب  
 (في دخول الوقت) وصلى  
 (للمجزولو) تبين انها  
 (وقت فيه) وما فرغ  
 من الاختيارى وما يتعلق  
 بشرع في بيان الضرورى  
 بقوله (والضرورى) اى  
 ابتدائه (بعد) اى عقب  
 ذلك (المختار) سمي  
 بذلك لاختصاص جواز  
 الاخبار اليه بأرباب  
 الضرورات ويمتنع  
 مبدا الاسفار الاعلى  
 (الطواع في الصبح) عند  
 ضرورى الظهور الخاص  
 بهامن دخول محل  
 المصر ويمتنع ضرورى  
 المصر من دخول  
 الاسفار ويستمر  
 (للفروب في الظهرين  
 و) يمتنع ضرورى المغرب  
 من مضى ما يسبها  
 وشروطها وضرورى  
 العشاء من مضى الثلث  
 الاول ويستمر (الضرورى  
 العشاءين) ويمتنع فيه  
 اى في الضرورى (الصبح)  
 اداء وجوبه باعتداله  
 العتد (يرتفعه)  
 بجدد ينابيع قراءة فاتحة  
 قراءة معتدلة وطما ينشأ

مساجد غير القبائل والحرس وكلها معمول على مساجد قبائل والحرس كاهوتها وهذا جواب عن  
 المعارضة (قوله القبائل الارياض) اى اهل الارياض (قوله اى اطراف المصر) اى الا حاكم التحول  
 البلد خلف السور كالحسينية والناسير بقران القنصر (قوله ضم الحاء والراء) اى يقال ايضا ضمهما  
 وهو الاشهر وقوله المربوطون اى الذين شأنيهم التفرق (قوله ثم الرابع التقديم مطلقا) اى ثم الرابع تبين  
 تقديم العشاء لجماعة مطلقا حتى لا يلزم الارياض والحرس وما في المدة من ثبوت تأخيرها لهم ضعيف (قوله  
 وان شئت في دخول الوقت) اى حاصله انه اذا تردد هل يدخل وقت الصلاة ولا على حد سواء او ظن دخوله ظنا  
 غير قوى او ظن عدم الخسول وقوم الخسول سواء حصل له ما ذكر قبل الخسول في الصلاة او طرأ لذلك  
 بعد الخسول فيها فاما الاجزى بمتعدد البنية وعدم يقين براءة النعمة سواء تبين بعد فراغ الصلاة انها وقت فيه  
 او وقت فيه او لم تبين شئ اللهم الا ان يكون ظنه بدخول الوقت فاما الجزئى اذا تبين انها وقت فيه كما  
 ذكره صاحب الارشاد وهو المعتمد فلا ظن قال بعد ما الاجزاء اذ ظن دخوله سواء امكن الظن بوقا ام لا ولو  
 تبين انها وقت فيه واما اذا دخل الصلاة تجا من قبل وقتها ظن تبين بعد فراغها انها وقت فيه او لم تبين  
 شئ من الاجزاء وان تبين انها وقت قبله لم يجز (فتبينه) قد علمت ان شئت في دخول الوقت واما اذا  
 شئت في روجه فينبى الاداء كماله عجل لان الاصل الباقى قال اللقاني لا يبرى ادا ولا وقتا لانه غير مطلوب  
 مع المبادرة على الفصل حرصا على الوقت فلو نوى الاداء لظنه بقاء الوقت ثم تبين روجه بحيث صلاته ما تخاف  
 كقول ابن عطاء الله والظاهر ان عكسه كذلك فله شين (قوله ولو طرأ في الصلاة) اى هذا اذا حصل الشك  
 قبل الخسول فيها بل ولو طرأ فيها فلا ظن قال اذا طرأ الشك بعد الخسول فانه لا يضر اذا تبين ان الاحرام  
 حصل بعد دخول الوقت (قوله اى عقب وتطاول) اعلم ان بعد في الاصل طرف متع ولما كان يتوهم  
 ان بين الضرورى والاختيارى مدة متع مع انه ملاصق له دفع الشارح ذلك بصله بعد معنى القول والعقب  
 فهم هنا مستعملة في معنى مجازي فهذا كره المصنف من ان الضرورى عقب المختار في غير باب الاعداد  
 والمسافر واما بالنسبة اليهما فالضرورى قد تقدم على المختار بالنسبة للمتنزه (قوله سمي بذلك)  
 اى سمي ما بعد المختار بالضرورى (قوله لاختصاص جواز الاخبار به بأرباب الضرورات) اى وان لم يفرهم  
 وان كان الجميع مؤدب (قوله الطواع) يلبس الطواع (قوله من دخول غمار المصر) اى الخاص بها  
 وهو غير القامة الاولى بعدمضى اربع ركعات الاشتراك من القامة الثانية على الخلاف السابق فان  
 العصر داخلة على الظهر او الظهر داخلة على العصر (قوله يستمر للفر وبقي الظهرين) هذا يقتضى ان  
 العصر لا يقتصر بأربع قبل الفر وبه هو واية عيسى واسم عن ابن القاسم ودوا يتبعى عنه انها تقتصر  
 بأربع قبل الفر وبه هو المعتمد فلو سلم الظهر قبل الفر وبأربع كانت فاتحة وقضا ولو سلمت حاضرة  
 ولاداء على الثاني ويمكن حل كلام المصنف عليه بأن ال قوله للفر وبقي على حقيقته بالنظر للعصر  
 وقد مضى بالنظر للظهر اى قرب الفر وبه هو ما قيل هاتمان الخلاف والتقدير يقال ايضا قوله للفر وبقي  
 العباد من كذا قر ريشة ما تكتن الذى بن ان المشهور واية عيسى اعنى عدم الاختصاص كاهو طاهر  
 المصنف (قوله وتدرك فيه الصبح ركعة) حاصله انه اذا زال العذر كالنوم الاغصا والجلوس على ما يأتى وكان  
 الباقي من ضرورى الصبح ما بين ركعة بسجدتها فاما تكون مدركة من حيث الاداء او يتعلق بمجرى بصلتها  
 واغصص الصبح بالركعة ان الوقت الضرورى يدرك ركعة مطلقا كان الصبح اوليه حالان جديا بن حذمن  
 قوله بفضل ركعة من الاول ان كانت متعددة الا بركعة (قوله مع قراءة فاتحة) اى ان تنابو جو بهى كل  
 ركعة اما على القول بوجوبه فى الجمل فليترك ركعة ولو من غير فاتحة (قوله ويجب ترك السن كالسورة) اى  
 وكالاتدال على القول بسنيتها (قوله وكذا الاختيارى يدرك ركعة) اى على الممتد وهو ولى من ادال  
 الضرورى بركعة لانهما بقية الصلاة تقع في الوقت وان كان ضرورى باختلافها في الضرورى فان بعضها

باعتدال الوجه ترك السن كراهة وكذا الاختيارى يدرك ركعة (لا يقل) من ركعة واحد بها

ثلاثة لأشهب (والكل) أي ما حصل في الوقت لم يلزمه (إدا) خيفة لا حكم في حاشيت أوامحي عليه في الثانية سقطت عنه الحصول العذر وقت الإدا وكذا لو أحدى شخص به فيها بطلت على المأموم لأنها قضاء خلفت إذا عوقل ابن فروح وابن فذاح بالصحة بناء على أن الثانية إدا حكموي قضاء وفلاو التحقق أنها ١٤٢ إدا حكمو بطلان صلاة المقتدى من حيث مخالفة الإمامنية وصفة أذنة صلاة الإمام الإدا.

باعتبار الركعة الأولى وسلافاً للمأموم القضاء وانما أن حاشيت فيها لم تسقط لخروج الوقت حقيقة (و) ثمك في الضروري المشتركان وهما الظاهر والعشا آن بفضل ركعة عن الصلاة (الأولى) عند مالك وابن القاسم لأنه لما وجب تقديمها على الأخرى فعلا وبب التسدير بها (لا) بفضلها عن الصلاة (الأخيرة) خلافاً لابن هبذ الحكم وسحنون وغيرهما قال لأنه لما كان الوقت إذا خاف انقضى بالانسية وسقطت الأولى اتفاقاً وجب التقدير بانظر ظهور فائدة الخلاف في حاشيت مسافر طهرت ثلاث قبل الفجر فعلى المذهب ثمك العشاء وتسقط المغرب وعلى مقابله ثمكهم الفضل ركعة عن العشاء المقصورة ولأربع ادركهم اتفاقاً ولا تخفى ادركت الثانية فقط اتفاقاً وفي حاشيت ما ظهر لأربع قبل الفجر

يجمع خارج الوقت (قوله خلافاً لاشوب) أي حيث حال أن الضروري يدرك بالركوع وحده وبالمعاقفة رد عليه صرح المصنف بقوله لا أقل وإن كان يكفي في رد قوله بركعة تأمل في تنبيه ككون الوقت لا يدرك بأقل من ركعة لا ينافي ما قدمه من أن الوقت يستدلل بطول الوقت وبالفجر لأن وقت الصلاة أمر مغاير لإدراكها فلا يلزم من وجوده وجوده فله شينا (قوله في الثانية) أي في الركعة الثانية الحاصلة خارج الوقت (قوله فيها) أي في الثانية الحاصلة خارج الوقت (قوله وهي قضاء فعلا) الأولى حقيقة وعلى هذا القول لو حاشيت في الركعة الثانية أو أواحي عليها فوجب القضاء وصح الإدا به فيها فهو قضاء خلفت قضاء ومرة كون الإدا حكموا رفع الأيم فقط وورد على كلام ابن فذاح اشكال هو أن نية الإمام عاقلة تنية المأموم الذي دخل معه في الركعة الثانية بعد الوقت لأن الإمام لا ولا إدا المأموم نال القضاء واجب بأن نية الإدا تنوب عن نية القضاء وعكسه على ما قاله البرز من أنه المذهب وظاهره ولو فصل ذلك عدم امتصاصها وسهوا على ما يأتي في قوله والإدا أو شدة مما يجذب إلا فلا قال الشارح والتحقيق الخ (قوله لم تسقط) أي بل قضيا وهذا قول محمد بن سحنون عن أبيه واستظهره ابن فذاح وح وقال الباقى والخمى أنه ائقس وأما ما تقدم من سقوط الصلاة لحصول العذر وقت الإدا فهو قول أصبح وشهره اللغوى كقوله المواقف أنظر بن (قوله بفضل ركعة) أي بركعة فأنه أي زائجة عن الصلاة الأولى (قوله طهرت ثلاث قبل الفجر الخ) أي وما إذا طهرت ثلاث قبل الفجر وبضداد ركعت الطهرين اتفاقاً وكذا الأربع وأما إذا طهرت ثلاثين فقط ادركت الثانية من الطهرين اتفاقاً وسقطت الأولى وهذا من قول الشارح فيما يأتي وأما النهار بيان الخ (قوله فعل المذهب ثمك العشاء وتسقط المغرب) وذلك لأننا قد قلنا بالأولى لم يبق للثانية شيء والوقت إذا ضاق يخصص بالأخيرة فيكون الوقت الباقي الذي سبع ثلاث ركعات للأخيرة وتسقط الأولى (قوله ولا أربع) أي وما إذا طهرت أربع ادركهم اتفاقاً لأنه أن قدر بالأولى فضلت ركعة لثانية وان قدر بالثانية فضلت ركعتان للأولى (قوله ولا تسعين) أي وما إذا طهرت ثلاثين ادركت الثانية فقط اتفاقاً لأنها أن قدرت بالأولى لم يبق للثانية شيء وان قدرت بالثانية لم يبق للأولى شيء والوقت إذا ضاق يخصص بالأخيرة (قوله طهرت أربع قبل الفجر) ذكر باعتبار الشخص وأما لو طهرت أربع فأقل قبل الغروب فقد ادركت ثانی الطهرين اتفاقاً وسقطت الأولى ونفس ادركهم اتفاقاً وكذا ما زاد على الخمس (قوله فعل الأولى ادركهم) أي لأنها إذا تدرت بالأولى بقي لثانية ركعة فتكون قد طهرت في وقتها (قوله كذا سفر وسافر وقادم) الظاهر أن هذا تشبيه لبيان ما يدرك به القصر والأعمام كشرح به المواقف وأشاره ابن عاشر والفتح ميارة ونصه ومعنى كلام المؤلف أنه كيدرك الصلاة ما بفضل ركعة عن أحداهما أو الأدركت الثانية فقط كذلك يدرك حكم الحضر والسفر بفضل ركعة عن أحداهما أو الأدركت الثانية فقط فقصرهما من سافر وشبههما من حضر من سفره فلو سافر ثلاث قبل الغروب وسلاهما سفر بينهما وان سافر قبل الغروب لأقل من ثلاث فالعصر سفرية والطهر حضرية ولو قدم نفس أكثر سلاهما حضر بينهما ولما دونهما إلى العصر حضر بقوا للطهر سفر بقوا هذا ظاهر قول المصنف كذا سفر وسافر وقادم كره عجم ومن تبعه من أن قوله كذا سفر وسافر الخ يقتضي ما عارض بأن ظاهره لا يصح وسو به بما قاله الشارح فهو تكلف انتهى بن (قوله لا يخصص الوقت بالأخيرة) بمعنى أن الوقت إذا ضاق فلا يجب عليه الأخيرة أن قلت هذا يقتضى أن آخر الوقت يخص به الثانية اتفاقاً وهذا خلاف ما ذكره ابن عرفة وغيره من الخلاف ونص ابن عرفة في اختصاص العصر بأربع قبل الغروب

الفجر فعلى الأولى ادركهم الفضل ركعة عن المغرب وعلى الثاني ثمك العشاء فقط أذ لم يفضل المغرب شيء في التقدير ونفس ادركهم ما لا ثلاث سقطت الأولى اتفاقاً من ما قبل المصنف بقوله (كذا سفر وسافر وقادم) صوابه كذا سفر وسافر واحدة طهرت والأظاهرة لا يصح لأن ما ظهر في غير ذي العذر ولا يظهر للتقدير به بالأولى أو الثانية فائدة لأن المسافر لأربع قبل الفجر يصلى العشاء مرة على كلا القولين وكذا الأقل لا يخصص الوقت بالأولى ولو تأمل آدم لأربع فأقل بسلياً شامة ضره

وأما التهارتان فلا يظهر بالتقدير الأولى أو الثانية فائدة لتساويهما (وإن) من نوع الصلاة كلها في الضروري وإن كان مؤدياً (إلا) أن يكون تأخيرها (العذر) فلا يتم ذكر كراهة العذر بقوله (بقر) أصلي بل (وإن) حصل (ردة وسباً) فلا يلغى في الضروري ولو يبدوا ذلك وكفة سلاها ولا أن عليه ويجب عليه ولو كان سلاها قبل (أو) أعماه وجنون (وإن) لم يأت على التام ١٤٣ قبل الوقت ولو علم استغرق الوقت وأما

لودخل الوقت فلا يجوز  
النوم بلا صلاة وإن ظن  
الاستغراق (وغفلة)  
ولما كان الحيف ماضياً  
شريعياً عرفت حاجته  
من الشارع ولا استقلال  
للعقل به حله أصلاً  
ففيه ما قبله بقوله  
(كبحض) ومثله  
التفاسل ثلثيهما في  
الاحكام (لاسكر) حرام  
فليس بمسئلة له على  
شبهه وأما عذر الكافر  
لان الاسلام يجب  
ما قبله وأما غير الحرام  
فهو عذر كالجنون  
(والعند) من ذكر  
(غير كافر بقدره المهر)  
بالأداء لغيره وأكبر  
كل من أهله والا  
فبالصعيد فمن زال  
عذره المسقط للصلاة  
لا يجب عليه الصلاة الا  
إذا أتى الوقت بقدر  
ما يسع ركعة بتقدير  
تحصيل الطهارة المائية  
أو الترابية وأما الكافر  
فلا يمسئله الطهر بل  
أن أسلم لما يسع ركعة  
قط وجبت الصلاة لان  
ركعتيه بالاسلام في  
وسعه وإن كان لا يؤديها  
ولا أن أسلم أيضاً أن يبدو  
المعذور الذي يمسئله

من الطهر وعنده قولان الأول لسمع يحيى والثاني لسمع عيسى وأصبح من ابن القاسم قلت لأما فائدة لان  
الاختصاص متفق عليه باعتبار الوجوب وبالوالتحقيق لا رتباع المسند لو طردوا باعتبار العصر والأعمال  
وختلف فيه باعتبار الأدلة معني الأولى إذا وقت آخر الوقت أي إذا ناسى على عدم الاختصاص  
وهو المشهور وقضاءه على مقابله انتهى بن (قوله) وأما التهارتان (أي سواء كانتا خريتين أو سفرتين) كان  
هناك عذراً فلا يظهر بالتقدير الأولى منهما أو بالثانية فائدة كإثباته لا يظهر فائدة في البليتين إذا لم يكن عذر  
كل الشخص بحضرة أو سفره وأما ظاهر الفائدة بتقدير الأولى أو الثانية من البليتين إذا كان هناك عذر  
كبحضه سواء كانت المرأة بحضرة أو سفره فالأحوال عما يستلزم لا يظهر فيها فائدة ثلثيهما فائدة  
(قوله) من أوقع الصلاة كلها في الضروري (أي ما لو وقع بعضها منها ولو ركعة في الانتشار) وبقيها في  
الضروري فلا يتم (قوله) إلا أن يكون تأخيرها (أي للضروري) (قوله) بقره وإن ردة (أي إذا أسلم الكافر  
الأسلي المرد في الوقت الضروري وصلى تلك الصلاة) فيه فائدة لا يتم سواء قلنا بطلانهم فروع الشريعة  
أم لان الاسلام يجب ما قبله فله (قوله) ولو كان سلاها قبل (أي ولو نوى الفرض بحضرة مع حجب  
سلاها مع ما قبله) يلغى في اثباتها كإثبات كملها تأخره إذا عذر فرضاً أن أتى الوقت أو القطع وأبداها (قوله)  
وأعماه وجنون (وإن) أي إذا أطلق المسمى عليه والجنون واستيقظ التام في الوقت الضروري وصلى ما فيه  
فلا يتم على واحد منهم (قوله) إن ظن الاستغراق (أي ذلك الوقت وأما لو ظن عدم الاستغراق جاز له النوم ولا  
أن عليه أن يحصل استغراق كالبحر في النوم بعد دخول الوقت إذا ظن الاستغراق ولو كان لا يقطع قبل  
خروج الوقت (قوله) وغفلة (أي نسيان) فأنسى أن عليه صلاة لم يذكرها إلا في وقتها الضروري فلا يتم  
عليه في فعلها فيه (قوله) كبحض (أي إذا قطع كل من الحيف والنفاس في الضروري وصلى فيه فلا  
أن عليها (قوله) فليس بمسئلة (أي إذا سكر بحرام وأفق من سكره في الضروري وصلى فيه فله) يتم تأخير  
الصلاة إليه وسواء سكر قبل دخول الوقت أو بعده وأما إجماعها في الضروري غير تام طاعلي المسكر فهو زائد  
عليه (قوله) يجب ما قبله (أي في الحقيقة المانع من التام أعماه أو الاسلام لا الكفر (قوله) بقدره المهر)  
أي بقدره زمن يسع طهره الذي يحتاجه فإن كان محدثاً ناسى أو كفره لم يسع الوضوء وإن كان محدثاً  
محدثاً كبقدره لم يسع العمل هذا إذا كان من أهل الطهارة المائية بأن كل المأمور جوداً ولكن له قدرة  
على استعماله والأقدر له ما يسع التيمم ولا يقدّر له زمن يسع أو القاء التيمم من ثوبه أو بدنه أو مكانه لا ما لا يتغير  
مع ضيق الوقت ولا زمن يسع ستر العورة والاستقبال والاستبراء لو كان محتاجاً لذلك كإجماعه في غير التيمم  
أنه يقدّر له زمن يسع الطهر زيادة على التقدير السابق وهو مدة تسع ركعة بتقديرها وفائدة ذلك التقدير  
أسقاط تلك الصلاة التي زال عذره في ضرورتها وعدم إسقاطها ظن كل الباقي من الوقت يسع ركعة بعد  
تحصيل الطهر ثم تسقط والاستسقط (قوله) لا صغراً أو كبيراً (أي لحدث أصغر أو لحدث أكبر) إن كان من أهل  
أي من أهل الطهر بالماء بأن كل المأمور جوداً وله قدرة على استعماله (قوله) إن ظن ذلك عذره (أي في  
الوقت الضروري (قوله) لا مسقط للصلاة (أي كالحيف والنفاس والأعماه والجنون وأحترز بذلك عن العذر  
الذي لا يسقطها فالتام أو الساهي لا يقدّر له الطهر بل متى تمه الساهي أو أسقط التام وجبت على كل  
حال سواء كان الباقي يسع ركعة مع فصل ما يحتاج إليه من الطهارة لا بل ولو خرج الوقت لم يبق منه شيء  
(قوله) بل إن أسلم لما يسع ركعة (أي من الضروري (قوله) واصل (أي الذي أسلمه قريب آخره  
(قوله) وكذا في المثلثة (أي لا يكون تشبه بأربع مكرهه) ولا غير مدخول عليه كإثباته لا يحرم

بالطهارة وصلى بعد الوقت وبرأعي الطهر الحالة الوسطى لاحتها هو في نفسه إذا قد يكون موسوساً (وإن من)  
الطهر بعد أن زال الوطهر (أدراكهما) أي الصلاة المشتركة (فرك) ركعة مسجدة بها مثلاً (خرج الوقت) المروءة أو الطلوع  
دم إليها أخرى تدل على خروج من نعم وكذا يصح لثلاثة ركعة (ضحي) الصلاة (الأشربة) لأن الوقت إذا ضاق لا يتغير بها

(وان ظهر) من ظن  
ادراكهما واحداهما  
(فأحدث) قبل الصلاة  
(او تبين عدم طهره) ب  
(الماء) قبل الصلاة او  
بعدها فظن ادراك الهلابة  
بطهارة اخرى فقتل  
تخير ج الوقت فالتقاء  
في الاولى عند ابن  
القاسم وفي الثانية عند  
سحنون بجلا بالتقدير  
الاول بخلافه لا بين القاسم  
في الثانية (وليفيه في  
الاول) ان ظهر (وذكر  
ما يرتب) مع الحاضرة  
من بسير الفوائت اى  
ما يلحق بتقديمه على  
الحاضرة فقدمه فخرج  
الوقت (فالتقاء) عند  
ابن القاسم خلافا لغيره  
(واسقط عن حصول اى  
طرا من الاعذار السابقة  
المتصورة الطرقة لاراد  
الصيا (غير نوم ونبان)  
القرض (المدرك)  
مفعول اسقط اى اسقط  
السنن ما يدرك من  
الصلاة على تقدير زواله  
فكما تدرك الحاض  
مثلا للظهير والعشاءين  
يطهرهما نفس اواربع  
والثانية فقط لظهورها  
لهون ذلك كذلك سقطان  
او تسقط الثانية وتبقى  
الاولى عليهما ان حاض  
اذلك التقدير ولو اوتر

عليه التفرق في هذا الوقت اخص وقت الغروب لا يصير مدخول عليه (قوله) والحاصل انه اذا ظن ادراكهما  
(الخ) سكت الشارع عن عكس المصنف وهو ما اذا ظن ادراك الصبر فقط فظان غ منها يثبت بقية من الوقت  
والحكم انه يصل للظهور تبين ادراكه واختلف هل يصيد العصر او لا يصيدها والظاهر وهو الذى في  
الثنية عدم الاعادة بخلاف التوضيح اه بن وما لو شغل برك ركعة واحدة منهما او بركهما او لا يدرك شيئا  
منهما فلا يصل ويصدق ان تبين هذان الوقت كان بسع خمس ركعات سلاهما معا قضاء وان تبين بعدان  
الوقت كان بسع اقل من ذلك قضى الأخيرة فقط وان ظن ادراك ركعة واحدة وشغل في الاخرى فيخاطب بالثانية  
فان فعلها وبان له انهما بالاولى فعلها ايضا ولا اثم عليه حيث اشغى بها بدخول الوقت لانه معذور قاله  
شيخنا (قوله) ركع اول ركع اى الا انه ان تبين ذلك قبل ان يركع قطع صلواته وان تبين ذلك بعد ان يركع  
ركعة ضم اليها اخرى ندبا وخرج عن شقم هذا اذا تبين له ادراك الأخيرة بعد خروج وقتها او ما بان تبين له ان  
المدرك الأخيرة قبل خروج وقتها وعلم انما كل ما هو فيه تسلا خراج الوقت وجب القطع وصل الثانية  
(قوله) وان ظهر من ظن ادراكهما اى من زال عذره وظن ادراكهما (قوله) فأحدث اى عمد او غلبة  
اوسيا نا وقوله قبل الصلاة اى التى ظن ادراكها (قوله) او تبين عدم طهره بالماء بان تبين ان الماء الذى  
قوضا به متنافى ونجس (قوله) فظن ادراك الصلاة بطهارة اخرى (الخ) هذا التقيد لا يخلو في موضع وتعيه بان  
عشر بان المراد من هذه المسئلة ان الظهور الذى يهدم لا يشترط بقاؤه حتى تصل بالصلاة ولا يكونه  
مصحفا حتى يتسبب في حصول الظهور ثم احتض او تبين فساد وقدي من وقت الصلاة ركعة فقد تقرر وجوبها  
وهذا هو المطلوب وبرامانها تيسر اذا خاف الوقت وتفضل اذا ظن ان ساعه فهذا امر زائد اه وقيس بان  
وان كان امران اذا لكان استجابه لاجل حكم المصنف كان الحاسب بقوله فالتقاء اذ لا يتصور وتعيينه الا  
بالتقدم المذكور اذ لو علمت او ظنت عدم ادراك ركعة بطهارة اخرى ولو وجب عليهما ان تيسر على المراجع قطع  
الصلاة اذا قائل اه بن (قوله) فالتقاء في الاولى عند ابن القاسم اى اعتبارا بالتقدير الاول ولا عبرة  
عما استغرق الوقت من الطهارة الثانية (قوله) خلافا لابن القاسم في الثانية اى حيث قال بسقوط القضاء فيها  
لانه يقتدر لظهور ان (قوله) ولغيره في الاولى اى بخلافه فالتقاء بين القاسم وهو المازرى في الاولى حيث قال  
بسقوط القضاء لانه يقتدر لظهور ان (قوله) فالتقاء عند ابن القاسم اى اعتبارا بالتقدير الاول ولا عبرة بما  
استغرق الوقت من الفوائت وقوله فالتقاء اى للمدرك لو لم يصل ما ذكر (قوله) يطهرها نفس اواربع (مع) هذا  
نشر على ترتيبه للنفى فالحاض تدرك الظهيرين اذا ظهرت وكان الباقي من الوقت ما يسع خمس ركعات وتدرك  
العشاءين بطهارة لا ربع وعمرك الثانية من الظهيرين والعشاءين اذا ظهرت ثلاثا واثنين او واحدة (قوله)  
كذلك سقطان (الخ) فاذا حاضت الباقي من الوقت بسع خمس ركعات فأكثرت سقط الظهران وسقط العشاءان  
ان حاضت الباقي للظهير اربع ركعات وان حاضت الباقي من الوقت بسع ثلاث ركعات او اثنين او  
واحدة سقطت الثانية من الظهيرين ومن العشاءين وقررت الاولى في ذمتها فقتضيه بعد طهرها (قوله) ولا  
يتدرك الظهير في جانب السقوط بل حتى حاضت وكان الباقي من الوقت بسع ركعة او ركعتين او ثلاثا ولو بدون  
تدبر طهر سقطت الأخيرة وان حاضت الباقي من الوقت بسع خمس ركعات ولو بدون تدبر طهر سقطت ما  
(قوله) على المقدم اى خلافا للعلامة الشافعى واختاره عجم انه يعتبر بتدبر الظهير في جانب السقوط بحساب  
الادراك فاذا حاضت قبل المغرب بنحس ان لم يقدّر الطهر وثلاث ان قدر فعلى ما قاله الشافعى تسقط عنها  
الثانية فقط وعلى المعتز بسقط عنها الظهران معا وما قاله الشافعى ضعيف وان عبر عنه عجم بان المذهب قد  
تعبه في ذلك طئي قاله انما اختلف في التوضيح اعتبار الظهير في جانب السقوط قاله لغير الشافعى وكذا ابن  
فرحون ولم يذكر ما بين شافعى ولا بين الحاسب ولا بين عرفه فكيف يكون المذهب ما اختاره الشافعى فقط  
وقد قال عياض الشافعى اختيارا تخرج بكثير منها عن المذهب اه (قوله) بخلافه في جانب الادراك





الكرامة إلى ان ترفع الشمس قبل مجي هذا التجر برادفع الاعتراض بدخول وقت المنع في هجوم وقت الكرامة ولم يسه المصنف على ذلك قرب العهد وقت المنع فلا يصلح عنه **(قوله)** وإلى ان تصلى المغرب هذا راجع لقوله وتكره بعد فرض عصر وحاصله انه يتجدد كراهة التفل بعدادا فرض العصر إلى غروب بطرف الشمس فيحرم إلى استئجار جميعها فتعد الكرامة إلى ان تصلى المغرب بوجوب هذا التجر برادفع الاعتراض بدخول وقت المنع في هجوم وقت الكرامة **(قوله)** إلا كسرى القجر (الخ) هذا مستثنى من قوله وتكره بعد فجر **(قوله)** قبل الفرض أى قلا بأس بإيقاعه ما قبل صلاة الفرض فان صلى الفرض غلبت الورد والشفع والوزر واخر الفجر لحل النافذة وما لم يتذكر الورد والشفع والوزر في اتناء الفجر قطعه وان تذكره بعد صلاته فانه يصله ويصعد الفجر لا ذباغوت الورد والشفع والوزر إلا بصلاة الفرض هذا هو المعتقد **(قوله)** ثم عنه أى لكن جواز الورد قبل الفرض ثم عنه **(قوله)** ولم يصف فوات جماعة أى لو يصف فوات جماعة بجاءه الصبح والابدان فرفضه لأن صلاة الجماعة أهم من الصلوات فظاهر **(قوله)** هذه القيود الأربعة أى وفى ان يكون من عاداته تأخير لا خاليل وان يكون نام عنه فى تلك الليلة غلبه وان لا يضاف بقله بعد الفجر فوات الجماعة فى الصبح وان لا يضاف فخرج الصبح فى الاسناد **(قوله)** إلا انما تزوجوا ثلاثا وهذا استثناء من وقتى الكرامة أى من مجرى قوله وتكره بعد فجر وفرض عصر **(قوله)** لا فيه ما يفكره ان على المعتقد فلو سلم على الجنائز فى وقت الكرامة مع أنها لا تعاد بحال بخلافه فلو سلم عليها فى وقت المنع فقال ابن القاسم انها تعاد لم تدفن أى مالم توضع فى القبور ان لم يسق عليها التراب وقال اشهب لا تعاد ان لم تدفن وهذا مع عدم انشوف عليها وان عرفت لوقت الجواز ما عند الخوف عليها فيصلى عليها بايقاض ولا إعادة فتقام لا وما قاله اشهب اقتصر عليه فى الطراز وقال انه ابن من قول ابن القاسم **(قوله)** لم يقطع محرم بنافذة وقت نهي أى لانه لا يقرب إلى الله تعالى عنه أى سوا احرم بها جاحل او عامدا او ناسيا وهذا التعميم غير الداخال والامام يخطب يوم الجمعة فانه اسر بما فات فجهلا ونسيا فالأقطع مراعاة لمذهب الشافعى من ان الأولى للدخال ان يركع ولو كان الامام يخطب وما لو دخل الخطيب عليه وهو جالس فأمر عبد الله وهو اوجهلا ودخل المسجد والامام يخطب فأمر عبد الله فانه يقطع وسوا فى الكل عقده تركه ولا **(قوله)** لا قضاء عليه أى لا منه فلو لم يقطع **(قوله)** لم يشعر باعقاده أى لان انتهى عن الصلاة فى الأوقات المذكورة ليس فوات الوقت أى ليس لكون الوقت لا يقبل العبادة كالتنهي عن الصوم الليل لان الأوقات المذكورة قابلة للصلاة ولا مانع يمنع من انعقادها كالتنهي عن الصوم والصلاة من الحيض بل انتهى عن الصلاة فى تلك الأوقات لا مخرج من ذات العبادة وهو كون الساجد وفى الطوارىء والعروب وشبهها بالساجد للشيطان والاشتغال عن مباح الخطية وجئت فلا يمنع من انعقادها كالصلاة فى اعداء المعصوم بقتل النهي عنه لانه خارج عن ذات العبادة وهو شغل مثل العير بغير اذنه فلا يقتضى التقاعد وقد قال ان النهي هنا وان كان لا مخرج من ذات العبادة لكنه ملازم للوقت فكان النهي فوات الوقت فلذا استظهر الصلابة بحسب الشارح ويشغنا البطلان وعدم انعقاد طلبة ما قبل فى صوم يوم العيد فان النهي عنه ليس فوات الوقت والمانع من العبادة بل لا مخرج ملازم للوقت وهو الاعراض عن تسبابة الله ومعلوم ان صوم يوم العيد باطل وغير منعقد تام **(قوله)** مالم تدفن أى مالم توضع فى القبور ان لم يسق عليها التراب فاذا تدفن فلا مصاد وهذا قول ابن القاسم وقال اشهب لا إعادة مطلقا واختاره فى الطراز **(قوله)** وجازت بغير رض غير اوغثم أى من غير فرض يسمى عليه والمرضى بفتح الباء كسر ما جعل روضها أى روكها حين القبولة والميت وكما يسمى بجمل رولة العثم حين القبولة والميت بضم الميم أى بضم الميم وفتحها **(قوله)** ولا حال أى هذا اذا جعل يشبه وينها حال ولو بلا حال يصحبه وينها بان صلى على ارضها من غير ان يرش شيئا صلى عليه **(قوله)** ولو على العبر أى هذا ان صلى بين التبريد ولو صلى فوق القبر ان قلت مباح وان القبر جسد لا يعنى عليه ولا ينش والصلاة تنال من المشى قلت يحمل كلامه على

فان تشمل المسجد قبل اقامتها مجلس (الاركتى) القصر والشفع والوزر بلا شرط (و) الا (الورد) أى صلاة الليل (قبل) صلاة (الفرض) أى الصبح (لثام عنه) أى لمن عادته تأخيره ونام عنه غلبه ولم يصف فوات جماعة ولا اسقار فيصلى بهذه القيود الأربعة (و) الا (جنائز) وسجود ثلاثة) بعد صلاة الصبح (قبل اسقار) بعد صلاة عصر قبل (اصفاد) لا فيه ما يفكره ان على المعتقد (وقطع محرم) بنافذة (يوم نهي) وجوب ان كان وقت محرم وتعيان كان وقت كراهة ولا قضاء عليه وظاهر قوله قطع ولو بعد ركعة ما بعد تمام ركعتين فينبى عدم القطع خلفه الامر بالسلاط الامر بالقطع مشعر باعقاده واعيدت الجنائز ان صلى عليها بوقت منع مالم تدفن وحصل منها او كراهها وتعيها مالم يصف تبرها بتأخيرها ولا صلى عليها بلا خلاف (وجاز) الصلاة (بغير رض) أى بمحل روض أى رولة (بغير اوغثم) بجوارها (محبة) مثل الباعول على القبور ولا حال خاصة اولادسة

متبوشة أولا (ولو لمشرك) خلاطن قال بعد الجواز مقبرتهم (ومنزلة) يفتح الميم فيه وفي تاليه وبفتح الباء وضمتها موضع طرح الزبل (ومحجة) جادة الطريق اى وسطها (ومحجرة) بكسر الزاى موضع الجزاء اى المصلى (ان امتت) هذه الاربعة اى بعد الكاف (من التجسس) كوضع منها منقطع عن التجاسة (والا) تؤمن (تلاعادة) واجبة بل يعيد في الوقت (على الحسن) وهذا (ان لم تتحقق) التجاسة بان شلت فيها فان تحققت بان علمت وتولت اعيدت ابدوا بجرها (وكرهت) الصلاة (بكنية) يعنى مقيد الكفر عامرة او دراسة مالم يضطر لنزله فيها لكبر دأو خوف والا فلا كراهة ولو عامرة (ولم تعد) الصلاة وقتا ولا غيره دراسة مطلقا كعبادة مرة اضطر لنزول بها كلن

ما اذا كان القبر غير مستعمل الطريق دون ما يميز المني عليه حيث (قوله متبوشة أولا) فيه ان المقبرة اذا نشت سائر التراب الذى نزل عليه الدم والرحم من الوقى يظهر اعلى وجه الارض فيكون قد صلى على تراب نجس فكيف يحكم بجواز الصلاة وحاصل الجواب انما يقال فى كلام المصنف حيد الجواز والامن من التجاسة بان يعتقد او يظن طهارة اهل القبر صلى عليه وللقبرة اذا نشت يمكن ان يعتقد او يظن طهارة ما صلى عليه واتممن غير المتبوشة او ان الدم الصديد النازل من الموقى يعم التراب او يقال بان جواز الصلاة فى المقبرة المتبوشة مبنى على ما ظاهركم من ترجيح الاصل وهو الطهارة على الغالب وهو التجاسة عند تعارضهما فاقابل (قوله خلاطن قال بعدم الجواز فى مقبرتهم) الذى فى المواق ترجيح هذا القول فاطره اه بن (قوله وفى تاليه) اى المحجة والجزرة (قوله موضع طرح الزبل) اى والحال انه لم يصل على الزبل بل فى محل لاز بل فيه من غيران فرش شيا طاهر اصى عليه (قوله ومحجة) مثلهما فى جواز الصلاة بهما من غيران فرش شيا طاهر اصى عليه فلو عرعر الطريق اى جانباه فالمصنف اعانص على التوهم (قوله موضع الجزرة) اى والحال انه لم يصل على الدم بل فى محل من المحجرة لانه لم يصل فيه من غيران فرش شيا طاهر اصى عليه (قوله ان امتت من التجسس) اى بل يتحقق او ظن طهارة الموضع الذى صلى فيه منها وقوله هذه الاربعة التى صد الكاف اعما جعل القبر ارجا لما بعده لان ما قبلها هو مرض القبر والعلم دائما ما مؤمن من التجاسة لان بولها ودرجها طاهران وحيث قد مضى لرجوع القسده وقد يقال ان بولها ودرجها وان كلن طاهرا لكن منها نص فالاولى جل الشرط وارجا لما بعد الكاف وما قبلها وان كلن ذلك خلاف قاعدة المصنف الاغلبية (قوله كوضع منها) اى كان يصلى فى موضع من هذه الامور الاربعة المقبرة والمنزلة والمحجة والمجزرة منقطع عن التجاسة اى بعيد عنها (قوله والاقومن) اى بان شلت فى نجاسة اهل القبر صلى عليه فيها والحاصل ان هذه الامور الاربعة ان امتت من التجسس بان جزم او ظن طهارتها كانت الصلاة فيها جائزة ولا اعادة اسلاما وان تحققت نجاستها وتولت خلاصتها الصلاة فيها واذا سلمت اعادة اياها وان شلت فى نجاستها وطهارتها اعاد فى الوقت على الراجح بناء على ترجيح الاصل على التناوب وهو قول مالك وقيل ابن حبيب عيد اعداوان كلن عامدا او جاهلا ترجيحا للعالم على الاصل قول المصنف على الحسن اى خلافا لابن حبيب القائل بالاعادة ابداء كما علمت وهذا فى غير محجة الطريق اذ افاض فى الضيق المسجد فان الصلاة فيها جائزة جائرة ولا اعادة مع الشل فى الطهارة وعدمها كافى كبير خش (قوله يعنى متبوع الكفار) اى سواء كان كنيسة او معة او بيت نادر (قوله بدراسة مطلقا) اى سواء اضطر لنزول فيها او نزلها اختيارا سواء صلى على فرشها او فرش شيا طاهر او صلى عليه فهداه ربع صوري الدراسة لاعادة فيها وذكر الشارح بعد ذلك فى العامة اربع صور ثلاثة لاعادة فيها والاربعة فيها لاعادة على الراجح وحاصلها انها اذا كانت عامرة واضطر لنزولها فلا اعادة سواء صلى على فراشها او فرش شيا طاهر او صلى عليه او طاع بقرضه فيها او صلى على فراش طاهر او اذا نزلها اختيارا او صلى على أرضها او على فراشها فانه يعيد فى الوقت على الراجح بخلة الصور ثمانية وهذه الصور الثمانية من جهة اعادة الصلاة التى صليت فيها وعدم اعادتها وامتنع جهة كراهة الصلاة فيها وعدمها لالاحوال اربعة الكراهة ان دخلها عثارا كانت عامرة او دراسة وان دخلها مضطرا فلا كراهة عامرة كانت لودراسة وما تلاحج من ان الظاهر من كلام ابن رشد كراهة الصلاة فيها اذا دخلها مضطرا فهو ممنوع اذ لم يذكر ذلك احد من ابن رشد وكيف يقول ابن رشد كراهة مع الاضطراب ويكون ذلك ظاهرا من كلامه والمضطر يعثر لساها اعلم من هذا كيف مولاك قال فى المسئلة بالجواز هذا فى غاية البعد اظن بن (قوله والاعاد بوقت على الارجح) اى هو قول مالك فى سماع اشهب بناء على ترجيح الاصل على العالم بوجوب ابن رشد للمدونة عليه لتكون الاعادة فى هذا الباب على غلط واحد وقال به سحنون ايضا وقيل ابن حبيب عيدا بواهو مبنى على ترجيح العالم بوجوب التجاسة على الاصل (قوله بوقيل لاعادة ايضا) اى وهو ظاهر المذهب كافى ح بناء ايضا على ترجيح الاصل وهو الطهارة على الدال

موضع روكها عند الماء للشرب **علا** وهو الثاني بعد شربها وهو الاول فان صلى بها اعدوا من التجمعة او فرشها طاهر التجمعة (وفي كتيبة (الاعادة قولان) قيل ١٤٨ بعيد في الوقت مطلقا وفي الثاني في الوقت والاعادة اطلاقا بالحكم ابدانيا (ومن

**ترك فرضا** اى صلاة من الجنس كلا وطلب شمله بسعة من الوقت ولو انصرف ودى وتكرر الطلب ولم يتصل (ان) اى اخره الامام او نائبه مع التهديد بالقتل ويضرب على الراجح لبقاء ركنة بسجدة منها من الوقت (الفرورى) ان كان عليه فرض قط فلو كان عليه اثنان مشتركان اخرت في الظهرين ولا ربع في العشاءين بمحضر وثلاث بغيره قدر هنا بالاخيرة صونا للعلماء وتعتبر الركنة مجردة عن فاقعة وطمأنينة واعتدال وقدره طهارة مائية ان كان بمحضر فيأخذها اذ لا تصح صلاة بدونها مجردة عن سنن ومندوب وتدل على بل يقدر خمس القرائن مع تقدير مسح بعض الارض صونا للعلماء (وقتل) ولو خرج الوقت وصارت فاقعة فان لم يطالب بسعة وقها لم يقتل (بالسيف) لا بغيره (حدا) لا كفر اخلافا لان حبيب ان استمر على قوله لا اناضل بل (ولو قال اناضل) ولم يضل والاركان خلافا لقول ابن حبيب بعدم القتل ان قال اناضل بل (على الاصح) قوله لان القتل صواب لان الترك دليل مال سلفه الحشى اه

ولا يبالغ في ادبه (وصلى عليه خير فاضل) وتكره للفاضل (ولا يطمس قبره) بل بسم كغيره من قبور المسلمين (لا فاقعة) امتنع من ضلها فلا يخل بها حتى لم يطالب بها في سجدة قولها بل بعد خروجه (على الاصح) (٢) قوله لان القتل صواب لان الترك دليل مال سلفه الحشى اه

(المجاهد) لو جوبها  
أورد كونهما أوجوبها  
(كافر) مرتدا اتفاقا باستتاب  
ثلاثة فإن تاب أو لا قل قنرا  
وماله في بجاح كل معلوم  
من الدين بالضرورة

\* (فصل) في الأذان  
والأقامة وما يتعلق بها  
وهو لغة مطلق اعلام شئ  
وشربا اعلام بشمول  
وقت الصلاة بالفاظ  
مشروعة وقد يطلق على  
قصر الألفاظ وإلى الأول  
أشار المصنف بقوله من

(الأذان) يوصح أرادة الثاني  
على حذف المضاف أى غفله  
أذا تكلف الإفصل  
(لجامعة طلب غيرها)  
الصلاة بكل مسجود  
تلاصقت أو بعضها  
فوق بعض وبكل موضع  
مرت العادة فيه بالاجتماع  
للتفرد لجامعة طلب

غيرها بل يكره لهم أن كانوا  
بعضهم وندب أن كانوا  
بفرد كلياً (في فرض)  
لا سنة فيكره (وقى)  
نسبة إلى الوقت والمراد  
به الوقت المحدود للمعين  
تخرج الفاتحة أذليها  
وقت معين محدود بل  
وقتها حال تذكرها فيكره  
الأذان لها ونجرت  
الجنزة أيضا وكان عليه  
أن يذكرها فيكره

والأذى إلا أنه لا يقتل أحد لانه يؤخر إلى أن يبقى مقدار ركعة ثم يظهر في وقت الوقت فتقول لا يقتل  
بالفاتحة (قوله الأولى على القول) أى لأن المعتمد للقول بعدم القتل بالامتناع من فصل الفاتحة المأزرى  
واجب بان مراد المصنف بقوله بالقول للمأزرى إلى متى صرح بالقول كان المأزرى وليس لمأذاته التزم  
كل ما كان للمأزرى يبر عنه بالقول كذا الجواب ولكن هذا الجواب لا يتم لأنه قال بعدوا شير يصح أو  
استحسن إلى أن شيخنا غير الذين قدمتم فلاولى في الجواب بان قال إن عدم القتل بالفاتحة يعتمد عند المأزرى  
وغيره فالمصنف أشار إلى اختيار غير المأزرى قط (فتبينه) حكم من قال لا أصلى من حال لا أوضأ أو لا أغسل  
من الجنابة فيؤخر إذا طلب الأفضل طلبا متكررا في سنة الوقت إلى أن يصير الباقي من الوقت ما يسع الوضوء أو  
الغسل مع الركعة ويقتل بخلاف من قال لا أغسل التماسه أو لا استعروى خلافا لعق في شرح السرية  
للجلال في ذلك وقد نص ابن عرفة على أن ترك الصوم سجدا كالأصلاة أى قنرا كجهدا كافر وتاركه  
كسلا مؤخر قليل التعجب قد وما وقع فيه أنه قال لم يفعل قنرا وتارك الحج لا تعرض له ولو على القول بوجوبه  
على القول بأنه منوط بالاستطاعة قريب عذرى الباطن لا اطلاع لنا عليه وحيثما قد بينا أن الكثرة تؤخذ  
متكررها وإن يقتل قنرا أحدا أقصى منه وإن مات هو كان هدوا ولا قصد قتله وتكتفى فيه بنية المكره  
بالكسر (قوله الجاحد لو جوبها) أى جوبها بأن قال بأنها واجبة وقوله أورد كونهما أوجوبها بأن قال الصلاة واجبة  
شبه بوجوبها أى بوجوب بوجوب كونهما أوجوبها مع إقراره بوجوبها بأن قال الصلاة واجبة  
لكن الركوع أو السجود أو القيام له ليس بواجب فيها (قوله كافر) يقيد ابن عرفة وغيره بما إذا كان غير حديث  
عنه بالإسلام (قوله فإن تاب) أى فالأمر بظاهر (قوله بجاحد كل معلوم من الدين بالضرورة) أى فإنه  
يكون مرتدا اتفاقا سواء كان الدال عليه الكتاب أو السنة أو الإجماع وذلك كالأبواب الخمس وإمامنا  
جهدا من الدين وكان غير ضرورى كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصليب في كفره قولان  
والراجح عدم الكفر كما كان من أنكر أمر ضرورى وليس من الدين فإنه لا يكون كافرا كإثبات كونه جود بغداد  
(فصل في الأذان) (قوله الإعلام بشمول الخ) يؤخذ من هذا أنه لا يقال أذن الصلوة وأما ما قال أذن بفعله  
البلد (قوله من) أى كقائه بقوله الأذان أى الإعلام بدخول وقت الصلاة بالافاظ للمشروعة (قوله أى  
فعله) أى الأذان بمعنى الألفاظ المشروعة والمراد بفعله الأتيان بها (قوله أو بعضها) أى أو كان بعضها فوق  
بعض أو قسم المسجود وأهلها وإن كان لا يجوز قسمه أثناء الارشاع ملكهم عنه بالتحس (قوله لا لتفرد عطف  
على قول المصنف لجامعة طلب غيرها (قوله بل يكره لهم) أى المتفرد لجامعة التي لم تطلب غيرها (قوله  
أن كانوا يسفر) أى بخلاته من الأرض ثلاث شرط سفر القصر (قوله ونجرت الجنزة أيضا) أى فيكره الأذان  
لها ولو تفتت ولو على القول بغيره فيها (قوله ولكن عليه أن يذكرها اختياريا الخ) أى كان عليه أن يذكرها أيضا  
لا يفتى بغيره أذلو شئ أى ظن عروج الوقت بالأذان لم يؤذن لها إلا بمجرد حيثما قلنا شئنا فالظاهر  
الكراهة (قوله ولو حكا) الحكيمية من حيث نفي الأتم فلا ينافى أن كلام الصلاة المقدمة والمؤخرة قد فعلت  
في وقتها الضرورى المقدم والمؤخر (قوله لتدخل الصلاة الجموعة) أى فإنه يؤذن لها عند فعلها قدمت  
كالعصر في عرفه أو أخرت كالغروب في المزدلفة (قوله خلا فلن قال بوجوبها) هو إن عبد الحكم قال إن  
الأذان الثاني خلا الثاني هو الولى والمشروعة واجبة وظاهر الشرح أن خلاف ابن عبد الحكم في الأذنين  
معا وليس كذلك وظاهر أن الوجوب عند ابن عبد الحكم غير شرطى كفى المبح (قوله وشمل) أى كلام  
المصنف الأذان الأول والثاني أى ظن كلامهما سنة كذا في عبق قال بن عبد الحكم على الأول في الفعل بالسنبة  
غير ظاهرا لأنه يمكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الحديث بسيدنا عثمان فهو الولى في الفعل ثانى في  
المشروعة والظاهر أنه مستحب قط أى قال شيخنا وقد يقال لمصلحة عثمان بحضرة الصلاة بقاؤه عليه

في الضرورى والمراد الاختيارى ولو حكما لتدخل الصلاة الجموعة بتدبيرا أو اختيارا (ووجه) خلا فلن قال

بوجوبها ولو شمل لأول

كلن جمعا عليه اجاعا سكونا القول بسنة له وجه **(قوله ويحبب للمصر كفاية)** اي فاذا حصل في البلد في  
اي مكان قد حصل فرض الكفاية فطالبون بذلك بنية فعله في كل مسجد وانما حصل في البلد في  
مسجدها سقط الفرض السنة وما ذكره الشارح من وجوبه في المصر هو ملزم به ابن عرفة وجه المذهب  
خلافا لظاهر المصنف وابن الجابري من ان الاذان سنة مطلقا وانه لا يحبب للمصر قال ح ورحمنا ابن عرفة  
في وجوبه في المصر خلافا لوجه العمل بالاختلاف وجوبه في مساجد الجماعة وهو الظاهر اه انظر بن **(قوله)**  
يقابل اهل البلد على تركه اي لانه من اعظم شعار الاسلام **(قوله بمعنى الانقطاع)** اي لا بعد في الاعلام كما  
تقدمه **(قوله ضم قطع)** اي لا يمنع تمسكون المعدول عن اثنين اثنين للتأخر في زيادة كل جملة عن اثنين وان  
كل جملة حال اربع مرات لان معنى ثمان اثنان كذا في عقب ونحوه وذلك بانه لا يلزم ما قاله الا لو كان  
الضمير واجعا لاذان باعتبار جهه اي بوجه الاذان متى اي مثناة لانه اثنان بعد اثنين والآن التكبير  
مرها وكذا كل جملة وهذا غير متعين لحوال جعل الضمير واجعا باعتبار ركعاته ومبني فيصيح ضبط قوله  
متى يمنع فكونه المعنى وكلمات الاذان متى اي اثنان بعد اثنين كما نقله اهل الرجال متى اي اثنين بعد  
اثنين فاعلم **(تبيينه)** يعبر في كلتا الاذان الترتيبا فنكس شيئا منه ابتداء وقال المازري في شرح  
التلخيص انه بعد النكس قطع **(قوله ولو الصلاة خير من التوم)** الصلاة خير من التوم مبتدأ او خبر والجملة محكية  
قصده لتفنيها في محل نصب خبر لكان المندوحة اي ولو كان القنط الذي يضي هذا القنط وهو الصلاة خير من التوم  
**(قوله الكفاية في الصبح خاصة)** اي قبل التكبير الا خبره يقولها المؤمن سوا ما نزل الجماعة واذا نزل وحده خلافا  
لمن قال بتركها راسا لغيره يجعل منزلة عن الناس لعدم امكان من يسلمها من مضطجع لينقطع الصلاة كما هو  
اصل وضعها لودعه سند بان الاذان امر يقع الاتزام بقوله صلى على الصلاة وان كان وحده وجعل الصلاة  
خير من التوم في اذان الصبح باهر منه عليه الصلاة والسلام في الاستدراك غيره في شرح البخاري للعيني  
روى الطبراني بسنده عن بلال انه قال النبي صلى الله عليه وسلم يؤذن بالصبح فوجدنا اذنا فقال الصلاة خير  
من التوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا بالبلال احط في اذنا فاذنا فاذن الصبح اه واما قول عمر  
للمؤمن حين جاءه عليه الصلاة فوجدنا نائم فقال الصلاة خير من التوم اجعلها في نداء الصبح فهو انكار على  
المؤمن ان يستعمل شيئا من انقطاع الاذان في غير محله وهذا لا ينافي ان المشرع لاستعمالها في اذان الصبح  
النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل انه لا منافاة بين رواية اسناد صدوره بالنبي صلى الله عليه وسلم ورواية اسناد  
صدورها لعمر لان ما صدر من عمر ليس تشرعا بل على وجه الانكار واما الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم بعد الاذان فبعدة حسنة اول حدوتها من الناصر صلاح الدين يوسف ابو يمينه احدى ومجاهدين  
وسبعائة في ربيع الاول وكانت اول اذنه بعد اذان العشاء ليلة الاثنين ليلة الجمعة فخطبهم بعد عشر سنين بذكر  
عقب كل اذان الا المغرب كان ما جعل للامان الاستغفار اذنا والسابع والتوسلات فهو بعدة حسنة كذا  
ذكر بعضهم والفقيه ذكره العلامة الشيخ احمد البغدادي في رسالته المسماة بالتحفة السنية في اجوبة الاسئلة  
المرضية ان اول ما يردت الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد كل اذان على المازن من السلطان  
النصور حاجي بن الاشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون وذلك في شعبان سنة احدى  
وتسعين وسبعائة فوكلن قد حدث قبل ذلك في ايام السلطان يوسف صلاح الدين بن ايوب ان قال قبل اذان  
الفجر في كل ليلة عصر واتمام السلام على رسول الله واستمر ذلك الى سنة تسع وسعين وسبعائة فترد عليه باهر  
المنصب صلاح الدين بن الراسي ان قال الصلاة والسلام عليه ليرسل الله ثم جعل ذلك عقب كل اذان سنة  
احدى وتسعين وسبعائة **(تبيينه)** كان على رضى الله تعالى عنه يرد على خير العمل بعدى على القلاوون وهو  
مذهب الشيعة الا ان **(قوله خلاطين قال باقر ادها)** اي وهو ابن وهب **(قوله الاجلعة الاخيرة)** هذا استثناء  
من قوله وهو متى والمراد بالجملة الاخيرة لاله الا الله **(قوله فلو اوردته كله اوجه)** اي ولو غلطوا قوله لم يضره

والشئ الا وكذا لانه  
كان بين يديه صلى الله عليه  
وسلم ويحبب للمصر كفاية  
يقابل اهل البلد على تركه  
(وهو) اي الاذان بمعنى  
الانقطاع (متى) ضم قطع  
من التنية (ولو الصلاة خير  
من التوم) الكفاية في الصبح  
خاصة خلاطين قال  
باقر ادها الاجلعة الاخيرة  
فخرودة اتفاقا فلو اوردته  
كله لوجه لم يضره

أى في تحصيل السنة أن كان الأذان سنة أو في تحصيل الواجب أن كان الأذان واجبا لوق تحصيل  
 المنسوب أن كان الأذان مندوبا **(قوله كالنصف فيما يظهر)** أى وأما لو أقرقه فلا ضرر وما ذكره  
 في إثارة الأذان بحصى مشه في شفع الأقامة فإذا شفعها كلها أو بعضها فلا تجزى بان شفع أغلبها  
 أجزأت **(قوله مرجع الشهادتين)** يعنى أنه بين المؤذن أن يرجع الشهادتين بأعلى من صوتهما أولا  
 ويكون صوته فى الترتيع مساويا لصوته فى التكبير ولا يبطل الأذان بركلة الترتيع قبل الأولى ان يقول  
 مرجع الشهادتين إشارة إلى أنه عاير جمع صد جمع وأما قوله مرجع الشهادتين فيصدق بتكرار مرجع  
 الأولى قبل الثانية وبالجملة أنه يذكر أو لا يرجع شهادتين ثم يصدها بأرفع من صوته بها أولا بالجملة عنان  
 شهادتين **(قوله أى أعلى)** أشار بهذا إلى أن أرفع مأخوذ من الارتفاع وهو العلول من الارتفاع أى الرفع وهو الرفع  
 لأنه يقتضى خفض صوته وليس كذلك والحاصل أن المؤذن يرفع أو لا يرفع صوته بالتكبير لتهاته بخصفه  
 بالشهادتين دون التكبير بحيث يسمع الناس ثم يرفع صوته بما يثبت صاوى يرفعه بالتكبير أولا **(قوله)**  
 لخفضه صوته بما أى أولا **(قوله لكن بشرط الأسباع)** أى أنه يشترط أن يسمع الناس الشهادتين  
 عند الأتيان بهما أولا قبل الترتيع **(قوله لا يمكن آتيا بالسنة)** أى سنة الترتيع بل يكون ما إلى به على  
 أنه ترجع منهما للأذان وفاته سنة الترتيع **(قوله ساكتا)** تقصيرا لمقابله وهذا جواب عما يقال أن  
 الجزم بما أى يكون فى الاتصال مع ان أو ان الجمل الذى يوقف عليها ليست فضلا لا تخفى تجزم قال المازرى  
 اختار شيوخ سلفية جزمه وشيوخ القرويين أحراروا جميع جائزاه فالحلاف فى الأفضل والمنسوب  
 قال ابن راشد الحلاف عما هو فى التكبيرين الأولين وأما غيرهما من الفاطمة حتى انما كبر الأخير فترقى  
 عن أحدهم السلموا الخلف أنه نطق بمضمر موقوف وسبقت فترمعا عدا التكبيرين الأولين من صفاته  
 الواجبة أى التى ترتفع عليها صوته وما فى عقب نطق من أن جزمه ليس من الصفات الواجبة معناه  
 على ما للمازرى فقد روى بن النقل عن أبي الحسن وعاصم بن يوسف وابن راشد والفا كها وغيرهم  
 المتفق أن من الصفات الواجبة فاطمة وأمر بها الأقامة لأنها لا تحتاج لرفع الصوت للاختراع عندها  
 بخلاف الأذان فإنه يحتاج فيه لرفع الصوت وامتداده والاسكان أعون على ذلك وأعلم أن السلامة  
 من السمع فى الأذان مستحبة كفى خش وحسنه لمن فيه مكروه وأما الصبر من السمع فيه كرهه من  
 الأحاديث لأنه خرج عن كونه حديثا إلى مجرد الأعلام قال شيخنا **(قوله بلا فصل)** أى حاله كونه متلبسا  
 بصدم الفصل وكان الأولى أن يقول متصل ليكون هذا الوصف على سنن مقبله وما بعده **(قوله ويكره)**  
**(الفصل)** أى بين كفاية بقول أو فصل غير واجب سواء كان الفصل قصيرا أو طويلا إلا أنه يبقى مع الفصل  
 القصير ما مع الطويل فإنه يندى الأذان من أولها الأقامة كالأذان فى البناء وعدمه والمراد بالفصل  
 الطويل ما هو بين مع قلن أنه غير أذان ولا يلزم من كون الفصل الطويل مبطلا للأذان أن يكون حراما عدا  
 ما زاد عجم وظاهر أن الفصل بين كفاية إذا كان طويلا فإنه يصح كونك لأن صاحب العدة غير المانع  
 فله عجم على الكراهة وإنه أضاف على ظاهره من التحريم وواقفه كذا يزدق وهو بعيدا لأن الأذان  
 من أصله سنة القسم إلا أن يحصل على ما إذا أراد أضاف الأذان بذلك الفصل الطويل **(قوله ولو بإشارة)**  
 هذا ما لعله فى المفهوم أى أن فصل كرمولو كان ذلك الفصل بإشارة لكسلا مظهره أن النهى عن الإشارة  
 إنما هو إذا كان يفصل به بين جل الأذان أما إذا كان يؤذن وهو يشير فلا وليس كذلك بل تذكره مطلقا  
 وبما حسن قول ابن الحلب خلاير سلا مولو بإشارة على المشهور أنه بين وأعلم أن المؤذن وإن كان لا يرد  
 فى حال إذا سلا مولو بإشارة لكنه يرد بعد فراغه من الأذان وجوابه أن لم يكن المسلم حاضرا أو سمعه أن خسر  
 ولا يكتفى بالإشارة فى حالة الأذان كابر للمسبق على إمامه إذا فرغ من صلاه ولو لم يكن الإمام حاضرا أو الملبى  
 كالؤذن فى جميع ما ذكره فاقضى الحاجة والجامع وأن شارك المؤذن والملبى فى كراهة السلام على كل الأذان  
 فاقضى الحاجة والجامع لا يجب عليه ما رده بعد الفراغ ولو كان المسلم باقيا بخلاف المؤذن والملبى فإنه يجب عليها

كالنصف فيما يظهر  
 (مرجع) بفتح الجيم  
 المشددة خبرتان أى وهو  
 مرجع (الشهادتين  
 بأرفع) أى أعلى (من  
 صوته) بما (أولا)  
 عقب التكبير المرفوع  
 لخفضه صوته بما دون  
 التكبير لكن بشرط  
 الأسباع والالم يكن آتيا  
 بالسنة ويكون صوته  
 فى الترتيع مساويا  
 لصوته فى التكبير  
 (يجزم) بضم الميم موقوف  
 الجمل ساكتا لأجل  
 امتداد الصوت (بلا  
 فصل) بين كلمته بفعل  
 أو قول غير واجب فإن  
 وجب كما إذا عجم فصل  
 وبين ما يبطل ويكره  
 الفصل (ولو) كان  
 (بإشارة) لكسلا م  
 رده أو تشبعت طاعن  
 خلايل قال

الزبد نفعاً ولودعاً بالمسلم **(قوله لا بأس برده)** أي رد المزدن السلام بالاشارة **(قوله كالصلاة)** أي كالتي  
 كالتسبب بالصلاة فانه لا بأس برده اسلام بالاشارة **(قوله لما وقع في النفس)** أي حيث لا يطرق فيها من  
 لاشارة لرد ذلك الكلام **(قوله ما يجي)** أي ان ذلك يأتي بما مطلوب فآمل **(قوله بخلاف الاذان)** أي فانه من  
 كل عبادة الكتب ليس لما وقع في النفس كالصلاة فواجب فيه الرد بالاشارة لطريق الكلام لفظاً **(قوله وبني  
 الفصل)** أي بن كنهه حول وفضل **(قوله ويطلب لقوات غائبة)** أي ويحب احداً في الوقت اذا علموا  
 يطلبه قبل ان يسالوا واما ان صلوا في الوقت ثم علموا ان الاذان قبل الوقت فلا يعلدون الاذان قاله ابن  
 القاسم هل يبين ان الاذان والصلاة قبل الوقت اعدوا الاذان والصلاة وجوباً بقوله ح اه **(قوله الا الصبح)**  
 هو بالرفع على البداية من الضمير المستتر على المختار ويجوز نفسه لانه مستثنى من متى **(قوله فبدس البيل  
 الاخير)** أي لانها تأتي الناس وهم نيام فيحتاج لتقديم الاذان لاجل انتباه الناس من نومهم وتأهيبهم لها **(قوله  
 وظاهره انه لا يصاد عند طلوع الفجر)** أي هو قول ابنه واختاره الشيخ ابراهيم القافى وبعض المحققين من  
 المغاربة كذا قرئ شيخنا **(قوله قبل ديبا)** هذا ما اختاره طي فصد الاذان الاول سنة وقدمه مندوب  
 والاذان الثاني مندوب **(قوله والراح سنة)** أي فكل واحد من الاذنين سنة وهذا ما اختاره عجم وارتضاء بين  
 وقوامياً يقول **(قوله وقيل الاكل مندوب)** أي والثاني سنة وهو ما في العزيم بقى ابي الحسن على الرسالة  
 والحاصل ان الصبح قبل لا يؤذن لها الا الاذان واحد يستحب تقديمه ببدس البيل الاخير فالاذان سنة  
 وتقدمه مستحب لا يعاد الاذان عند طلوع الفجر وهذا قول مندوب طاهر المصنف واختاره القافى والراح  
 اعادته عند الطلوع واختلف القائلون به فقيل اعادته ندباً فالاول سنة والثاني مندوب واختاره هذا طي وقيل  
 استأنأ فالاول مندوب والثاني سنة وهو ما في العزيم وقامى الحسن على الرسالة في كل منهما سنة والثاني اوكد  
 من الاول لانه يثني على العبادة وهذا الذي اختاره عجم وقواه بن بلنقول **(في نفسه)** يحرم  
 الاذان للصبح قبل بدس البيل الاخير كما ذكره عجم في حاشيته على الرسالة ويستحب البيل من العروب وقول  
 البدر القرافي بدس ساعتان مبني على ان البيل اثنا عشرة ساعة والاولان الساعة تصغر وتكبر **(قوله  
 باسلام)** أي مستمر فلان الزبد الاذان اعيدان كل الوقت باقيا وان خرج الوقت فلا اعادته ثم يطل قوا به  
 كذا قال عجم قال شيخنا اقول لا يجزئ ان غرته وهي الاعلام بدخول الوقت قد حصلت حيث لا معنى  
 لاعادته في ح عن النواذر انهما ان اعدوا الاذان غن وان اجتزوا به اجزاهم اه ووجهه ظاهر وان كان  
 كلام عجم يقتضي نفسه **(قوله فلا يصح من كافر)** أي لوقوع نفسه في حال كفره **(قوله ولو عزم على  
 الاسلام)** أي كاهو ظاهر اطلاقه هو به جزم ح خلافاً لاستلها راين ناجي الصحة حيث عزم على الاسلام  
 والفرق على الاول من الاذان والاسلام حيث قالوا بصحة العمل مع الكفر على الاسلام دون الاذان ان  
 المؤذن غير ظاهراً بمن عدالة لاجل ان قبل خبره بخلاف المتصل **(قوله على التحقيق)** أي وقيل لا يكون  
 به مسلماً هذا ظاهره وصرح به في شرح وقيل قال العلامة بن ما اقتضاه كلامه من ان في كونه مسلماً باذانه  
 خلافاً لوجهه فلباساً يورده ح قوله لا علم فيه خلافاً اه وقال عجم فلان الكافر كان باذانه مسلماً  
 عند ابن عطاء القافى فيرد كلامه اشار ح يقتضي ان فيه خلافاً وليس كذلك اه كلامه من حكم باسلامه  
 بالاذان اذا رجع لدينه فانه يؤدى ولا تجرى عليه احكام المردان كان لم يقف على الغنائم لا قبل الاذان  
 ولا بعده هل وقف عليها كل مرتبة تجرى عليه احكام المرد فثبت ان ثلاثة ايام فان لم يقف قبل وعمل  
 كونه اذ وقص على الغنائم ووجع كون مر داساً يورده اه ان لم يقصد الحصن بالاسلام لفظاً ماله  
 متلاوا لافل منه فذلك لا يكون مر داساً في حاله فترى عجم على ما ذهابه **(قوله فلا يصح من مجنون الخ)**  
 أي وما لو جن في حال اذاه اومات في اثنا عشر شهراً في الاذان من اوله على الظاهر وقيل بالبناء على  
 ما قبل الاول **(قوله فلا يصح من امرأة)** أي طهره اذاتها واما قول اللخمي وسند القرافي بكرة اذاتها

لا بأس برده اشارة بالصلاة  
 والقصر ان الصلاة لها  
 وتسقط النفس لحرمه  
 الكلام فيها باج فيها  
 الرد بالاشارة بخلاف  
 الاذان (وبني) ان فصل  
 هذا الوهم (ان لم يطل)  
 الفصل والابن داهو  
 غير مقتضى على الوقت  
 وجوباً في حرم قبله ويطلب  
 لقوات غائبة (الا الصبح)  
 لا يستحب تقديم اذنها  
 (بدس) أي في اول  
 بدس (البيل الاخير)  
 فالاذان سنة وقدمه  
 مستحب وظاهره انه  
 لا يصاد عند طلوع الفجر  
 والراح الاعادة قبل ندبا  
 والراح سنة وقيل الاول  
 مندوب ثم شرع في شروط  
 صحته فقال (وجعته باسلام)  
 فلا يصح من كافر ولو  
 عزم على الاسلام قبل  
 شروعه وان كان باذانه  
 مسلماً على التحقيق  
 (وعقل) فلا يصح من  
 مجنون وصبي لا يميز  
 له وسكران طافح  
 (وذكورة) فلا يصح  
 من امرأة أو غشي لاه  
 من مناهب الرجال  
 كالأعضاء والقضاء

فيبقى كما قال ح ان تحصل الكراهة في كلامهم على المنع اذ ليس ماذ كراهة من الكراهة ظاهر لان صوتها حرة لا تظن ين وقد قال ان صوت المرأة ليس عود تحقيقه لجليل ورواه الحديث عن النساء الصغار وانما هو كالمرور في حرمه لا للذنب بكل وحيث دخل الكراهة على ظاهرها وجبه تأمل (قوله) فلا يصح من سي عجز اي يوليوي وجبه فيه كاذبا كان مع نساء عجز وليس فيه غيره (قوله الا ان يستدل الخ) اي فان اعتمد على من ذكره من اذنه وظاهره انه يسقط بفرض الكفاية من اهل البلد المكلفين بمقامل (قوله ونوب مطهر) اي اذان منظر اذ لا تكليف الا بخل (قوله والكراهة من الجنب) اي عجز دخول المسجد اشد اى من الكراهة من المحدث حدثا اصغر ان قلت ما تذهب شدة الكراهة مع ما هو ران المكروه لانوب ولا عقاب في فعله قلت فاعلم ان ما استندت كراهته يكون الثواب في تركها اكثر من الثواب في ترك ما استندت كراهته فلهذا ان المعاتبه على ما عجزه اكثر من المعاتبه على ما عجزه في الصكراهة والمراد المعاتبه في الدنيا بحسب الاستحقاق كما هه شغنا عن شيخه محمد الصغير واستظهره ان المراد المعاتبه في الدنيا والاخرة اذ لا مانع من ارادة ذلك (قوله اي حسن الصوت) اي وكه غلبته (قوله مرتضاه) اي من غير نظير وبالا كرمنا فاته اشروع والوقار والكراهة على باهلام يتقاضى الطرب والاحرم كذا قالوا ولم مراد به بالحرمه البطلان والافالاذان من اصله سنة وان مرادهم الحرمه من حيث الاستغناء بالنسبة تأمل ورجع في تحاشه لاهل المعرفة الذين لا يتكس عليهم الامور والطرب يقطع الصوت وتر عصبه كما فعل ذلك بعض المؤذنين بحسب ثمان تفسير الشارح الصيت بأمر من الحسن والارتقاء تبع فيه سبق وخش قصصه على الارتقاء وحل الحسن زائد على كلام المصنف (قوله يمكن) اي على مكان حال علوا ظاهرا كشدته أو سفك كان سبق المسجد وغيره أو على حائط كان حائط المسجد وغيره أو على دابة لا هو مطبوعة فلا يكتفي في تحصيل المندوب وهذا كله من الامكان (قوله وظاهره مطلقا) اي ظاهره هو الجالس لمندوب مطلقا اذ نفسه اول غيره (قوله لكن قال فيها الخ) لفظها قال مالك يكره اذان القاعد الا ان يكون من عجز من مرض او غيره فيؤذن لنفسه لا للناس (قوله مستقبل) اي للقبلة وقوله الاسماع اي فانه يدور حول المنار ويؤذن كيف يسر ولو اذ لاستدباره القبلة بجميع بدنه وظاهرها كل مصنف جواز الدوران حلة الاذان وهو كذلك وقيل لا يدور الا بعد فراغ الكلمة وقيل ان كان الدوران لا ينقص من صوته فالاول والاثنى رواهما الا يدور الاعتدال حلة والمعتد الاول والاولى ان يندى الاذان للقبلة ابتداء ثم يغيره خلاف الاولى (قوله ويكفيه لسانه) اي بلا واسطة أو بواسطة كان يسمع الحائلي الاذان وفهم منه ان غير السامع لا تندب له الحكاية فان اخبر بالاذان او رأى المؤذن وعلم انه يؤذن ولو كان عدم سماعه لعروض كصم ثمان قوله لسانه بعيدا انه لا يتكلم اذان نفسه ويحتمل انه يتكلم لانه سمع نفسه وفي الاخرة من اين التفاسير في المؤذنة اذا انتهى المؤذن لا آخر الاذان يتكلمه ان شاء اه فلا يتكلم اذان نفسه قبل فراقه لمنايه من الفصل وانما يتكلمه بعد الفراغ وهل يتكلم المؤذن اذان مؤذن آخر سمعه او لا قولان وعلى الاول فيحكيه بعد فراغه واذا تصد المؤذن وانذروا احدا بعد احدا فاشترطوا ان يكرر الحكاية وقيل تكفيه سكاية الاقل ويحصر على محتملة المتروكين بالطلب لمكة (قوله الا ان يكون) اي الاذان مكروها كالمثل كذا الاذان لقائسة او لجارة اوفى الوقت الضروري وكان فيه تطريب كان كان مصر كما قال ابن راشد واولو اذ كان يحرمها (قوله فان سمع البعض اقصر في الحكاية على ما لمسمع) تبع في ذلك سبق قال شيخنا وهو بخلاف الظاهر والظاهر انه يتكلم الاذان كله كما يشهد من غير اذ اسمم المؤذن يقولوا مثل ما يقول اذا استبدا من قوله اذا سمعتم ولو البعض خصوصا وقد قال قولوا مثل ما يقولوا مثل ما قال (قوله لمنهى الشهادتين) اي ما زاد على ذلك انكره سكاية كافي كبير خش (قوله وقيل يدلهما بصوتين) حاشا ان هذا لنقول يقول بتدب سكاية الاذان لا خره الا انه يدل الحيلة في كل مرة بالحلوة وذكر في الميم ان هذا القول هو الراجح

(و يبولغ) فلا يصح من سي عجز لان يستدقبه اوفى دخول الوقت على بالغ (ونوب مطهر) من الحدين والكراهة من الجنب اشده (صيت) اي حسن الصوت مرتضاه (مرتضاه) يمكن حال ان امكن (قائم) وكه الجالس (الا لصدن) من مرض فيجوز ظاهره مطلقا لكن قال فيها فيؤذن لنفسه لا لغيره (مستقبل) لا سمع فيجوز الاستدبار ولو يسدنه (و) تذب (سكاية لسانه) بان يقول مثل ما يقول المؤذن الا ان يكون مكروها فلا يتكلم فان سمع البعض اقصر في الحكاية على ما سمع (المنتهى الشهادتين) فلا يتكلم الحطتين وقيل يدلهما بصوتين ولا يتكلم الصلاة خيره من الترم



وردد وظاهر المشهور  
انه لا يفتي بالتكبير والتبجيل  
الاخير مع انه ذكر ومقابل  
المشهور يحكيه وينسب  
منابعه في الحكاية (متى)  
فلا يفتي التبرجع الا اذا  
يسمع التشهد الاول  
ويستأذنه ان المؤذن  
اذا كان مذهبه يربيع  
التكبير ان الحائض لا يربيع  
وبحكيه السامع (ولو) كان  
(متفلا) اي مصليا النافلة  
فان حكى ما زاد على  
الشهادتين صح ان اجل  
الحائضين هو قتلن والا  
طلعت كان حكى لفظ الصلاة  
خير من التومركنا ان  
ابدلها بما لانه كلام  
بيد من الصلاة (لا) ان  
كل (مفترضا) فيكرهه  
حكايته وبحكيه بعد الفراغ  
منه (و) تذب (اذان فدان  
سافر سفر العوايا) يعمل من  
بغلة من الارض ومثله  
جاءه سافرت لم تطلب  
غيرها (لا جاءه) حاضرة  
(لم تطلب غيرها) فيكره  
لها كلفنا الحاضر (على  
اختار) \* ولما فرغ من  
شروط صمته ومنذواته  
شمع في الجاز بقوله (وجار  
احصى) اي اياه ان كان  
تبع العيرة فيه فوعد في دخول  
الوقت نفسه (و) جاز  
(صدده) اي المؤذن في  
مسجدا وغير

(قوله ولا يدل على قوله صدق) اي يقول يدل على الاول اقوى (قوله ومقابل المشهور يحكيه) الذي  
في المذونة ان السامع لا يفتي الحائضين وانه تخفى في حكمه ما بعد ذلك من التبجيل والتكبير ان شاهد فعل  
وان شاملا يفعل الحائضين في ين وفي التوضيح واذ قلنا لا يحكيه في الحائضين فهل يحكيه فيا بعد ذلك  
من التبجيل والتكبير غير ان القسم في المذونة والحاصل ان الاذان قبل تنديد حكايته لا تحرك الا انه  
يدل الحائض بحقيقة وجه في المذونة وعلى هذا فيقول المذون لا يفتي الحائضين ولا يفتي الحائضين ولا يدلها  
بالوقتين وهذا هو المشهور وعلى هذا فيقول المذون لا يفتي الحائضين ولا يفتي الحائضين ولا يدلها  
وهو العمد ان قلت قوله في الحديث فتروا مثل ما يقول ظاهر في حكاية كل الاذان قلت للتبجيل تصدق  
عند العمد بالتبجيل في الكل وبالتبجيل في البعض فاصحاب القول بالمشهور حملوا التبجيل في الحديث على  
ادنى الرب وهي المماثلة في البعض فحملوا الحكاية لنهي الشهادتين وتبجيلهم حملوا التبجيل على اعلی  
الرب وهي المماثلة في الكل فحملوا الحكاية لا تحرك الاذان انظر البسند (قوله فلا يفتي التبرجع) اي  
اذا كان مع التشهدين ولا وكما علم ان لم يسمع ما حكى التبرجع (قوله ويستأذنه) اي  
من ترك حكاية التبرجع ان المؤذن في آخره وذلك لان ترك حكاية التبرجع الذي ليس مشروعا في المذهب  
اولى من ترك حكاية التبرجع المشروع في المذهب هذا الوجه التبرجع مع انه مشروع في المذهب فالاول  
ترجيع التكبير الذي هو غير مشروع فيه وهذا قول الشيخ سالم السهري وهو العمد واستظهر بعضهم  
حكاية التبرجع لعموم قوله في الحديث اذا سمع المؤذن فتروا مثل ما يقول ومن جملة ما يقول ترجيع  
التكبير وما التبرجع فلا يفتي اخاف الا بالقبيل السابق (قوله ان الحائض لا يربيع) اي بل يفتي اوليه  
قط ان سمعها والاحصى اخبرته (قوله ولو متفلا) اي سلا فلان قال ان المصلي فرضا او قفلا  
لا يحكيه (قوله اي مصليا النافلة) او ادبها ما قبل القرش (قوله ولا يطلعت) اي ان فعل ذلك عدا  
او جهلا لاسوها (قوله كان حكى لفظ الصلاة خير من التوم) تشبيه في البطلان بني ان حكى ذلك عدا  
او جهلا لاسوها (قوله وكذا ان ابدلها عامرا) اي هو صدق فتوررت اي يقبل الصلاة ان صدق ذلك  
منه عدا او جهلا لاسوها (قوله لان كان مقترضا) او ادب القرش ما قبل النقلة يشمل القرش الاصلی  
والمندون وما ذكره من ان المقترضا لا يفتي الاذان هو المشهور ولا فلان قال ان سامعه يحكيه ولو كان  
مقترضا يقول المصنف لا مقترضا عطف على قوله متفلا داخل في غير المبالغة لما علمت ان الخلاف جار في  
القسمين ولا قال انه يلزم على جعل مقترضا عطف على متفلا ركة في اللفظ لا ناقول يقتضون التابع  
الا يقتضون المتبوع (قوله فيكرهه حكايته) اي هو في الصلاة دليل ما بعده فان حكمه فلا بطلان مع  
الكراهة فان زاد في الحكاية على الشهادتين جرى فيه ما تقدم من المتفلا من قوله فان حكى ما زاد اذ (قوله  
وبحكيه صدق الفراغ منه) اي وبحكيه تدب بعد الفراغ من القرش ولو بعد فراغ الاذان (قوله لا جاءه  
حاضرة لم تطلب غيرها) اي كامل الربط والرباط (قوله فيكرهه) اي على ما وقف اعلام غيرهم بدخول  
الوقت على اذانهم والاسن لم يكفاه ابن مرقوق (قوله على الاختار) اي على ما اختاره اللغوي من قولی مالك  
لقوله في قول مالك لا يجب الاذان لفقنا الحاضر والجماعة المنفردة هذا هو الصواب ومقابل الاستصحاب القول  
مالك مرة اخرى ان اذنا نحن واختره ابن بشر قال لا نه ذكر ولا نهى عن الذكركم من اراده وجعل قوله  
الاول لا يجب على معنى لا يؤمر به لا يؤمر به الا في مساجد الجماعة لا يؤمر به على جهة  
السنية (قوله ان كان تبع العيرة فيه) اي ان كان تابع العيرة في اذانه (قوله وتعدده) يحتمل ان الضمير  
راجع للاذان اي يمتاز تعدد الاذان بمسجد واحد وعلى هذا فيقول في كلامه تعدده من مؤذن واحد  
مرات في المسجد الواحد مع انه مكره كمال سند نعم استظهر ح الجواز حيثما نقل لركن  
آخرونه ويحتمل ان الصواب على المؤذن اي يمتاز تعدد المؤذن في مسجدا وغيره كركب او محرم وذلك  
ان يكون شخصان او اكثر كل واحد مؤذن بجانب من المسجد ومن غيرهم من الامكنة المحددة للصلاة

نفسه أو سقرا (و) جاز (ترتيبهم) أي المؤذنين بأن يؤذن واحد بعدوا علمهم يؤذون في خروج الوقت (الغرب) فيكون ترتيبهم لتسليم وقتها إن يؤذون في خروج الوقت فيمنع تغيرها (و) جاز (جمعهم) بأن يؤذوا سوياً في المغرب وغيرها (كل) منهم يعني (على أذانه) بتدبيره حيث انتهى غير معتد بأذان صاحبه والا كرماله يؤذون في طغيح اسم الله أو رسوله (و) جاز إقامة ١٥٥ غير من إذن) والافضل كون المؤذن

هرالمقيم (و) جاز لاسامه  
 (مكانته قبله) بأن سمع  
 إزله فيحكم مسامحه ثم  
 يسبقه الحاشي فيحكي  
 الباقي الذي لم يسمعه  
 قبله أي قبل أن ينطق  
 به في تسمية هنا حكاية  
 تجوز إذا لم يحكى المماثلة  
 فيها وحسد (و) جاز  
 للمؤذن (أجرة) أي أخذها  
 (عليه) وحده (أومع  
 صلاة) صفة واحدة  
 وكذا على إقامة وحدها  
 أومع صلاة وأولى إذن  
 وإقامته ككاتب المرأة  
 من بيت المال لوم أن أحد  
 الناس (وكره) أخذ  
 الأجرة (عليها) وحدها  
 فرضا أو خلا من المصلين  
 لا من بيت المال وقت  
 السجدة لا يكبره لأنه  
 من الاعانة لا الأجرة  
 (و) كره (سلام عليه)  
 أي على المؤذن (كلمة)  
 أي كأكبره صلى الله عليه  
 وسلم أو حمزة وقاضي  
 جاز في جميع أهل دفع  
 وشغل بل هو كشرع  
 شاء على كراهته وأهل  
 المعاصي لا في حال المعصية  
 وشأنه غير مخشبة والا  
 حرم لأعلى مصل أو تظهر  
 أو أكل أو قرأ قرآن

(قوله حضرا أو سقرا) راجع لقوله أو غيره في المسجدين الحضر كلهم وفي السفر كل المركب وليس راجعا  
 للمسجد وغيره لأن المسجد لا يكون في السفر لأن دليل السجدة العدل لصلاة الجماعة وهذا يأتي في الحضر  
 والسفر كان قوله أو غيره مستغنى عنه قائل (قوله جاز ترتيبهم) أي هو أو فضل من جمعهم لا أي (قوله بأن  
 يؤذن واحد بعد واحد) أي بأن يؤذن الأول ويقرأ ثم الثاني ويقرأ وهكذا (قوله فيكون ترتيبهم لتسليم وقتها)  
 أي يؤخذ فلا يؤذن لها إلا واحد متفردا وجماعة مجتمعة (قوله إن لم يؤذن) أي ترتيبهم إلى خروج وقتها (قوله  
 والآخر) أي يؤخذ فلا يتحكى ولا يكبره الجالس عنده يوم الجمعة أن يتخلل كالأذان المنوع كالاستطراد شيئا  
 (قوله لم يؤذن) أي اعتداده بنافذة على أذان صاحبه إلى طغيح اسم الله أو رسوله إن أدى ذلك كالمؤذن  
 أحد علمه بالعلم والجاه من مجمل الثاني بالعلم والمال حرم قال الشيخ أبو علي المنذري لم يؤذن إلا تسليح ومن  
 تبعه وأظهره يصح هذا لأن الاسم إذا قطع لنفسه ونحوه على أنه التلقظ به لا يمنع وقد علموا الشيء عن  
 قراءة القرآن جماعة بالتطبيع ومع ذلك فالأولى التي الكراهة لأنه منع اه بن (قوله جاز لاسامه مكانته  
 قبله) أي جاز لاسامع قوله من المؤذن وقوله مكانته أي حكاية بآية وقوله قبله أي قبل عامه وسواء كان ذلك  
 لحاجة أو لا والمراد بالجزء خلاف الأولى لأن متابعه الحاشي للمؤذن في لقظه مستحبه كذا قال شيخنا (قوله  
 بأن سمع أو أله الخ) أي أو ما طاقه به قبل نطق المؤذن بأوله فلا يسمى حكاية أصلا فلا يكون آتيا بعددونها  
 فيها يظهره عبق ولا تحرق الحكاية بغير أذان المؤذن بل يتحكى ولو قرع المؤذن منه كقوله الشيخ أحد الذين رقا  
 (قوله تجوز) أي يفهم من باب الإطلاق ما ثبت للجزء من الحكاية على الكل هذا أن لو طح أطلق الحكاية على  
 الجميع أما إن لو طح أطلق الحكاية على ما يليه بات بالمؤذن قطع كان من إطلاق ما ثبت للجزء على الجزء المأثور  
 له (قوله وأولى إذن وإقامة) بل ويجوز أخذ الأجرة على الثلاثة إذا استؤجر على صفة واحدة (قوله أو  
 وقت المسجد) أي أو ما لم يلق بلسان من غلته من يوم الناس في المسجد الثلاثي فهذا من باب الأجرة كما  
 قاله بعض الموتقين (فتشبه) بغير عادة إلا كابر بمصر ونحوها بالجرة ما لم يوتهم والطاهر أنه لا بأس  
 به لأن الأجرة في طلبة التزام الذهاب للبيت كذا في الحج (قوله نداء على كراهته) أي كما يقول الأقرابي والمصدق  
 حرمه لبعده وحديثه في حرم السلام على لاصيه حال لبسهم (قوله أو أهل المعاصي) أي كالكافر والمكس والطالم  
 (قوله لا في حال المعصية) أي لأن السلام عليهم في تلك الحالة حرام لا مكره وقطر (قوله أو أكل أو قرأ قرآن  
 فلا يكبره) أي ويوجب عليهم الرد كإكمال عجم قال بن وفيه تفرقة قد اقتصرح على الكراهة فيها ما قلنا أن ابن  
 ناجي وشيخه إمامهم لم يرفقا على ذلك أي على الجواز فيها والحاصل أن القول بجواز السلام على الآكل  
 والقارئ هو ما رجع مع قلنا أنه المذهب أو اقتصر فيها على الكراهة ورد به بن اه (قوله ذكر إقامة  
 راسب) أي بخلاف أذانه فإنه جاز (قوله لا يترك) هذا دليل بالثبوت لا بد من كان عنده منضم والحاصل  
 أن الكراهة مطلقا كان له عدمه أو لا الدليل المذكور بالثبوت (قوله بخلاف المعبد لطلانها) أي فلا يكبره  
 الإقامة ثلاث الصلاة التي بعدها (قوله كذا) أي أنه إذا أذن الصلاة وسلاها ثم أراد أذانها ففضل الجماعة  
 فيكره أذانه ثانيا ثلاث المعادة (قوله وأولى أن لم يرد إلا إعادة قوما) أي فإذا أقام الصلاة وسلاها ولم يرد إعادة قوما  
 الصلاة فيكره له أذانها لجماعة يصارون أو أذن لصلاة وسلاها ولم يرد إعادة قوما فيكره له أن يؤذن ثلاث الصلاة  
 لجماعة يردون صلاتها والحاصل أن من أذن لصلاة وسلاها لم يكبره لأن يؤذن لها ثانيا سوا أراد أذانها ففضل  
 الجماعة أم لا وكذا من أقام صلاة وسلاها لم يكبره لأن يقيم لها ثانيا سوا أراد أذانها ففضل الجماعة أم لا (قوله

فلا يكبره (و) كره (إقامة راسب) لأنه يترك بدها ويقل دأبه ويصلح متاعه وفيه طول وفضل منها وإن الصلاة والسنن أصلا هما فإن  
 طالع بنا دللت (أو) إقامة (معيد الصلاة) التحصيل فضل الجماعة بعد أن صلاة أو باختلاف المعبد لطلانها (كذا) أي المعبد للفضل  
 وأولى أن لم يرد إلا إعادةهما

والبشرية في إخراج الإمام منها ما لا يدرك، وهذه هي الصلوة لا تكبير من الجنائز بخلاف من اذن ولم يصل فله ان يؤذن لم يجزئ آخر (وتسن  
 اقامة الصلاة عيناً على كل ذكر بالغ صلي فذا اومع نساء فقط وكفاية لجماعة ذكر بالغين (مقررة) ولو قد قامت الصلاة وطلتان  
 شفعها الرجلها ولو غلطاً (وتن تكبيرها) (الاولى والاخير وهذا كالاتساق من قوله مقررة اي جملها مقررة لا تكبيرها فاقبض (القرض) لا نقل  
 فلا تسن له بل تكره هذا اذا كان ١٥٦ القرض اياه بل (وان) كان (قضاء) وتعدد بتعدد وعمل استئناف الا اذا سأل

يخفى خروج وقتة والواجب  
 تركها كالسورة وتجب  
 الامام تأخير احرام بها  
 بقدر تسوية الصفوف  
 واستعمال دعا من امام  
 ومأموم ولا بدخل الامام  
 المحراب الا بعد تمامه  
 (وجبت) صلاة تاركها  
 (ولو تركت عمداً) ولا  
 اعادة في وقت ولا غيره  
 فان سجد قبل السلام  
 بطلت (وان اقامت المرأة  
 صراً) لنفسها (غسناً)  
 اي مندوباً ما ان صلت  
 مع جماعة فتكتفي باقامتهم  
 ويسقط عنها التلب ولا  
 يجوز ان تكون هي  
 المتسببة ولا تحصل السنة  
 باقامتها لم لا يشترط  
 فيها شروط الاذان وظاهره  
 ان اقامة يوسف  
 السري مندوب واحد  
 وعليه بعض الشراح  
 وقيل السرية مندوب  
 ثان وهو الاظهر ومثلها  
 في تلب السرية الرجل  
 المنفرد فاذا اقام سرا  
 فقد ادى سبها ومندوب  
 وكذا تدب يصلي  
 نفسه (وليقيم) مرید  
 الصلاة اي شرع في  
 القيام (معها) تؤلى

بخلاف من اذن ولم يصل (الخ) هذه عكس مسألة المصنف لان مسألة المصنف اذن لها وصلاها وهذه اذن  
 ولم يصلها وفي سورة اخرى وهي ما اذا صلاها بلا اذن واراد ادايتها الفضل لجماعة فيكره اذ ان تلك المعادة  
 وهذه يتناولها كلام المصنف، ضاحك من كل من رتب ذمته من صلاة يكرهه ان يؤذن لها وليقيم سواء  
 اراد ادايتها ام لا سواء اذن لها ولا يؤلى (قوله ونسأ) قال بين الخلاف عليه في عدم وجوبها  
 قال في الاكل والقول باجادة الصلاة تركها بعد اليس لوجوبها خلافاً للجمهور بل لا يستخفاف بالسنة (قوله  
 اومع نساء) اي امامهاهم (قوله وكفاية لجماعة) قال بين سبعين القاسم لا يقيم احد لنفسه بعد الاقامة ومن  
 فعله خالف السنة ان يشد لان السنة اقامة المؤمن دون الامام والناس وفي ارشاد البيت قال المازري كان  
 السورى يقيم نفسه ولا يصح في اقامة المؤمن ويقول انها محتاج لية والمالي لا ينيها ولا يعرف السنة  
 المازري وكذلك انما نقل قائم لنفسه اه قال شيخنا والحق ان اقامة يكتفي فيها بغير الفعل كالاذان ولا  
 توقف على ثبوت القربة بقية الفعل حادثة من المعاني كما كان يفعل المازري والسورى انما يتم على اشتراط  
 ثبوت القربة (فتبينه) ذكر ح انه يندب للمقيم طهارت وقيام واستقبال وفي حاشية الشيخ كرم الدين الريموني  
 عن ابن عرفة ان الوضوء شرط فيها بخلاف الاذان لان اتصالها بالصلاة صيرها كالجزء منها وانما أكد من  
 الاذان بدليل ان المنفرد بالمخاض من في حقه دون الاذان اه والمتمم ذكر ح كافي صريح لكن الذي  
 في ابن عقاله ان عرفة هو ظاهر المدونة تتأمل (قوله ولو قد قامت الصلاة) اي على المشهور خلافاً لرواية  
 المصريين عن مالك من شفع قد قامت الصلاة (قوله ولو جلاها) اي ونصفها على الظاهر لا اقلها فلا يشترط  
 في الاذان (قوله ولو غلطاً) اي هذا اذا شفعها عمداً بل ولو غلطاً لان راي المقيم شفعها مذهباً فانه لا يشتر (قوله  
 القرض) متعلق بسن لا يسي لايهاه بخلاف المقصود وهو الالات على سنة الاقامة مطلقاً ما بقي التكبير  
 فيها في القرض دين النفل ولو قدم قوله لقرض قال ورسن لقرض اقامة الخ السلم من الالهام المذكور  
 (قوله وتعدد) اي الاقامة بتعدد ما يتعدد ما عليه من القرائن القضاء (قوله ما لم يخرج وقته)  
 اي الذي هو فيه سواء كان ضرورياً او اختيارياً (قوله واشتغال) اي بعدها وقبل الصفوف بدعاء (قوله ولا  
 يشغل) الامام المحراب الا بعد تمامها (اي بصطف الناس وذلك علامة على قهه كخفيف الاحرام والسلام  
 للتلاصق المأموم بتسل سلاته وتخفيف الجلوس الاول في ح وغيره انها ثلاث يعرف بها قهه الامام  
 لان الشأن انه لا يعرف الا قهه (قوله ولو تركت عمداً) اي خلافاً لاي كانه اقل بل طلائها اذا تركت عمداً  
 لاستخفافه بالسنة (قوله وكذا تدب يصلي على نفسه) علم منه ان الاقامة مندوب عينا لصبي وامرأة الا ان  
 يصاحبا ذكر وبالعين فسقط عنها باقامتهم ولم يجز اقامة الصبي وامرأة البالغ لان المنسوب لا يكتفي عن  
 السنة (قوله وليقيم) اي يدب وقوله من الصلاة اي غير المقيم وامامه وقدم انه يندب قيا محال الاقامة  
 (قوله بقدر الطاقة) قصد بذلك التنبه على مخالفة أبي حنيفة فانه يقول يقوم عندني على الفلاح وعلى سعيد  
 ابن جبير القائل انه يقوم عند قوله او لم الله اكبر

فصل شرط الصلاة (قوله وهي) اي شرط الصلاة مطلقاً لا بقدر كونه شرطاً محضاً (قوله وعدم  
 لاراء) اي فان اكره على تركها لم تجب عليه والمأهران الاكرهات يكون عبا في الطلاق من خوف مؤلم  
 من قتل او ضرب او سجن او قيد او سقم لذي مرداة علا هذا الاكره هو المعتبر في العبادات كذا في بن قنلا

اوتاهلها آخرها (لو سجد) اي الاقامة بعد القيام بعد بل (قدر الطاقة) مخرج في وان شرط محض الصلاة قال  
 (فصل) يذكر فيه شرطان وما يتعلق بأحد هما من احكام الرقاق وسيدكر شرطين في فصلين وهي ثلاثة اقسام شرط وجوب  
 وشرط محض شرط وجوب محض معاً والمراد شرط الوجوب بما توقف الوجوب عليه وشرط الصحة ما توقف الصحة عليه فشرط  
 الوجوب اثبات البلوغ وعدم الاكره

كذا قيل وفيه طراد الاكرام لا يمنع من ادائها الا بمسبب ان يؤذيها بالية بان يجر بها على قلبه كأي شيء وامر وط الصلوة فقط لنفسه طهارة الحديث وطهارة الحديث وقد استوفى المصنف الكلام عليه حتى باب الطهارة واما عن هاتر طهارة ما والاستقبال وسر العورة والاسلام وامر وطهارة ما عسفة بلوغ الدعوة العقل ودخول الوقت ١٥٧ ووجود الطهور وعدم التزج بالفتحة وهذه

ان خمسة جامعة والسادس قطع الخيض والنفس وهو خاص بالنساء (شرط الصلوة) ولو خلا او جنازة او سجود تلاوة (طهارة حدث) كبروا اسفرا ابتداء او ما ذكر وقد راولا قوسلى محدثا او طر عليه الحديث فيها ولو سهوا بطلت (و) طهارة (نيت) ابتداء ودوام الجسد ونحوه ومكانه ان ذكر وقدر فتسوطها في صلاة مبطل كذا كرها فيها بناء على القول بوجوب ازالة النجاسة واما على القول بالنية فليست بشرط صحة بل شرط كمال اكيد وقد تقدم الكلام على ذلك لكن لما كان الرافق من الحديث المتناقض لصحة وكان له احكام تخصه شرعى في اتمام مقابلة على قسمين فاشار الى القسم الاول بقوله (وان رصف) مررد الصلاة اى خرج من اتمه دما لا او طاطرا اوراشعا (قلها) اى قبل النفل في الصلاة (ودام) اى استمر ورجا اقطاعه قبل خروج الوقت (انتر)

عن طي (قوله كذا قيل) قاله صيق ومنه في ح قال بن وفي عهد مع عدم الاكرام شرط في الوجوب طراد لا يتأثر الاكرام على جميع احوال الصلاة وقد قيل ح شبه اول فصل يجب فرض قيام الخ من اى العباس القصاب وسلمه ان من كره على ترك الصلاة فقط عنه ما لم يقدر على الاثبات بمن قيام او ركوع او سجود أو فعل ما يقدر عليه من احوام وقراءات ما لا يقدر على المرض ما يقدر عليه ويسقط عنه مسواه اه بالا كراهة منزلة المرض المسقط لبعض اركانها ولا يسقط بوجوبها اه كلامه (قوله كأي شيء) اى في قول المغنوان لم يقدر الاعلى نية او مع اعيان طرف فقال وغيره لائن ومقتضى المذهب الوجوب حال شيخنا وقد يقال ان الشريطة باعتبار الهيئة الخارجية وهذا لا يتأثر بوجوبها عليه بالية فادفع الاعتراض (قوله والاسلام) جعله شرط صحة فقط بناء على المعتمد من ان الكفار غاطبون فروع الشرع وما على مقابله من انهم غير غاطبون بها فهو شرط وجوب وصحة (قوله والعقل) اعلم ان كونه شرطاً لمباحث خصه بالبلوغ فان لم يضم فلا يكون شرطاً في الوجوب كذا قيل وفيه طراد فان عدم الوجوب لازم لعدم العقل كان البلوغ موجودا لم لا وهذا القدر كفى في تحقق شرطه لان الشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط وان قلت وجود العقل لا يقتضى وجود الوجوب الا اذا ضم له البلوغ قلت طرف الوجود لا يتبرق في الشرط ولو اعتبرناه لزم في الشرط المذكور كراهة لا يكون واحدا منها شرطاً الا مع ضم الباقي له ولا معنى له قائل (قوله ودخول الوقت) الحق ان دخول الوقت سبب في الوجوب بشرط في الصحة لصدق تعريف السبب بالنسبة للوجوب عليه (قوله عامه) اى في الرجال والنساء (قوله طهارة حدث) الاضافه على معنى اللام اى طهارة منسوبة لحدث ونسبت لاعلى معنى من لان المضاف الى ليس اصلا مضافا ككلام جدير (قوله على قسمين) اى وهما اذا نزل عليه الرافق قبل النفل في الصلاة وما اذا نزل عليه بعد دخوله فيها (قوله وان رصف قلها الخ) حاصله انه اذا نزل عليه دم الرافق قبل النفل في الصلاة واستمر نازلا عليه فان اعتقد ان نزل اقطاعه قبل خروج الوقت او شئت في ذلك فانه يؤخر الصلاة ووجوب الاخر لا اختيارى وسواء كان النسيان او طاطرا او راسحا فهذه تسع صور ومفهومه ان ان اعتقد دوامه لا خوالا اختيارى او نزل نفاك فانه يقدم الصلاة في اول وقتها ولا قاعدة في تأخيرها سواء كان النسيان او طاطرا اوراشعا فهذه ست صور فالجملة خمس عشرة صورة موضوعها حصول الرافق قبل النفل في الصلاة (قوله ودام) اى استمر نازلا بالفضل (قوله ورجا اقطاعه) اى اعتقد ذلك اولئك (قوله او شئت) اى في اقطاعه قبل خروج الوقت وعدم اقطاعه وهذا مفهوما طريق الاخرى به مما يأتى في قوله وان لم يظن لانه اذا كان مع الشك قطع الصلاة بعد تسليمه باقلا ن يؤخرها معه قبل النفل فيها اخرى واولى (قوله لا خوالا اختيارى) اى للفرار آخرو بحيث يدرك فيه ركعة وما ذكره المصنف من التأخير لا خوالا اختيارى هو الرابع وقبل يؤخر لا خوالا الضرورى كما في ح وفيه طراد قد تقدم في التيمم ما يشيدان الضرورى لا أخير فيه (قوله فان ظن استفرقه الاختيارى) اى او اعتقد ذلك وقوله قدم اى قدم الصلاة من غير تأخير بل اصلا حتى ما اذا رصف قبل دخوله صلاة عيدا او جنازة وخلافه باظهار اقطاعه فوات العيد او لجارة فهل يصلى بماله او يتركها بخلاف في ح وغيره الا ان لا شوب والثاني لابن الموزان (قوله لم يجب الاعادة) اى بل ولا تنسحب على الطاهر كحال شيخنا (قوله او فيها الخ) حاصله انه اذا وعف وهو في الصلاة فان ظن دوامه لا خوالا اختيارى او اعتقد ذلك اتمها على حاله التى هو عليها سواء كان النسيان او طاطرا اوراشعا فهذه ست صور ومعمل الاعمال ان لم يحسن تلطف فرش مسجد فان غشى ناطحه ولو غطرت قطع ونرج منه وابتدأها خارج (قوله وهو في الصلح) اى انه ينزل منزلة نزل

الصلاة ووجوب الاخر الاختيارى (ومضى) على حاله بحيث يوقفها كلها او ركعة منها فيه وجرم تقديمها لعدم صحتها بالنجاسة مع احتمال قطعها آخره فان ظن استفرقه الاختيارى قدم اذا لم يظن ذلك تأخير ثم ان اقطع في بقية من الوقت لم يجب الاعادة ما اشار الى القسم الثاني بقوله (او) رعب (د) اى في الصلاة هي فرض (ل) (و) (ك) (ع) (د) (و) (ب) (د) (ل) (ط) (ن) (و) (م) (ل) (اى لا خوالا اختيارى وهو في العود

وقيل في العيد والز (أعيا) على حاله التي هو بها الآن الحاقلة على الوقت مع التجاسة أولى من الحاقلة على الطهارة بعده ويجعل الأهم  
(ان لم يطلع فرش مسجد) أو يطله ان لم يمش ١٥٨ ذلك ظن غشيه ولو بقطرة قطع وخرج منه صيانه له أو ابتداء حائليه

ودوامه لا خرا الاختيار في القرصة طعن دوامه لفرغ الامام من صلاة العيد والخنازة وقوله بأن لا يدرك  
الحائلي بأن يخاف ان لا يدرك الخنازاد عرف صلاة العيد والخنازة قبل ان يركع ركعة من العيد وقبل ان  
يكبر تكبيرة ثانية من الخنازاة فخرج نسل لم لا يدرك معه ركعة من العيد ولا تكبيرة أخرى من  
الخنازة فانه لا يخرج نسل الدم ويتأدى مع الامام على حاله وأما وصل له الرافق بعد ركعة من العيد  
بعد تكبيرة من صلاة الخنازاة وحصل له الرافق قبل ذلك وظنه انه بعد غسل الدم يدرك مع الامام ركعة  
من العيد أو تكبيرة من الخنازاة غير الأولى فأمضج غسل الدم قاله اشهب وقال ابن الموزاني يخرج مطلقا  
اسمه ويطم وحده يني على صلاته بعد غسله وذهاب الامام (قوله) وقيل في العيد الزوال صنع الشارح  
يقضي ان هذا مقابل لما قبله وليس كذلك وحاصله ان الوقت المعترف في صلاة العيد فذا هو الزوال وفي صلاة  
الخنازة فذا هو وقتها والوقت المعترف من صلاهما جامعة هو فرغ الامام منهما واصله لعج ولم يتكلم ابن  
الموزاني واشهب الاعلى الراعي في جماعة قال بن لكن قول عرج ان المعترف في صلاة الخنازاة فذا هو وقتها غير  
ظاهر لانه ان كل هذا غير هذا الراعي لم يصح لهذا الراعي الا ان رفع حتى يصلي عليها ولو اعتبر الوقت  
بحرف تغيرها كان ظاهرا اه وقد يقال باختيار الأخير ويجعل الرافق على ما اذا كان لمتنص تكفوف تغيره  
بجوم قوم كافر ردي شيئا (قوله) اعيا على حاله (اي) سواء كان السهم سائلا أو قاطرا أو اشعا (قوله) اه بلاطه  
فيه ظرو والظاهر كقول المساوي ان البلاط ليس كالفرش لسهولة غسله بل هو كالخشب اقل من (قوله) قطع  
وخرج منه (اي) يولوا في الوقت قطعه وتركه من وجهه من المسجد (قوله) اه تهني في المتراب والمصعب (اي) يولوا  
في المتراب والمصعب اكثر من درهم لان المتراب والمصعب يشربان الدم (قوله) طوف تأذيه (اي) طوف تأله  
بمحصول خر في جسمه والمراد بطوف المن والشئ لا الوهم فلا يجوز الاية عند قوم الضر وكال شيئا  
ولا إعادة على من أو ما ثم تقع الدم عنه بعد الصلاة في الوقت ولا بعد كافته أو الحسن عن ابن رشد (قوله)  
حيث يشده النسل) اعلم يجب الايمان في هذه الحالة صيانة كمال لا تكون الطهارة شرط في خفه فان كان  
لا يشده النسل وجب ان ينادي بالكوع والسجود ولو قطع بالقتل باكثر من درهم فصلا عن خوف  
الطبخ كاله شيئا بن خلاصه من واقعته لان الموضوع اعلم من دوام الدم وطروج الوقت والمحافظة  
على لا دكان أولى من المحافظة على عدم التجاسة لان التجاسة تفوت جئت (قوله) بان اعتقد (اي) اقطاعه قبل  
خروج الوقت المختار وقوله او ظن اقطاعه اي قبل خروج الوقت المختار وقوله او شئ فيه اي في اقطاعه  
قبل خروج الوقت المختار فهذه ثلاثة احوال وفي كل منها ما ان يكون السهم سائلا أو قاطرا أو اشعا فهذه تسع  
صور قسم الستة قبلها تكون الجملة خمس عشرة صورة فيها اظار السهم في الصلاة قسم الخمسة عشر التي في  
زول السهم قبل الصلاة جملة صور الرافق ثلاثون (قوله) فله ثلاثة احوال (اي) لان الدم اما ان يكون سائلا أو  
قاطرا أو اشعا (قوله) وامكن قتله بأن لم يكثر (اي) او ما اذا كان لا يمكن قتله لكثرته كان حكمه حكم السائل  
والقاطر في التخيير بين القتل والسناء كما في (قوله) وجب التنادي (اي) حرم قطعها بسلام أو كلام فان خرج  
نسل الدم من غير سلام ولا كلام فقدت عليه وعلى مأومه (قوله) فله خال ظاهر كلامه ان القتل انما  
يؤمر به اذا كان الدم شرع قط وأما اذا سأل أو قطر فلا يؤمر به ولو كان تحتها يذبه القتل وليس كذلك بل  
كل ما يذبه القتل فلا يقطع لاجل الصلاة وقته كافي ح عن الطراز انظر بن (قوله) قتله (اي) جوي أو قوله  
بأ تامل سره اي تدبوا القتل بدوادة لا تأمل الدين معاهل ارجح الطريقين (تبيينه) محل وجوب  
القتل اذا كان يصلي بغير مسجد أو بمسجد محص غير مقر وش لا ينزل الدم في خلال الحصباء فان كان بمسجد  
مقر وش فلا يجوز له القتل بل يقطع ويخرج منه من اقل ما يرشح ثلاث نجس المسجد كاله القرافي في الفرية  
عن سند واليه اشار المصنف بقوله او شئ بخوت مسجد (قوله) يضعه على الالف (اي) على طاقة الالف بلاق

وهم منه انه يتهاق  
المتراب والمصعب (واو) اي  
الرافع لم كوع من قيام  
او لسجد من جلوس  
(طوف تأذيه) اي تأله  
بمحصول خر في جسمه  
ان لم يوجو بان ظن  
شدة اذى وعتبان شدة  
(او) طوف (طوف في هـ)  
ولو يكون درهم حيث  
يشده النسل (لا) و من  
طوف (طوف) (جسده)  
بل يصلي بالكوع والسجود  
لعدم ضرر وبسببه ولو  
قطع باكثر من درهم  
وذكر قيم قوله وظن  
دوامه بقوله (وان لم يظن)  
دوامه لا خرا المختار ان  
اعتقد او ظن اقطاعه  
او شئ فيه قبل خروج  
الوقت فله ثلاثة احوال  
اشار الى اولها بقوله  
(ورشح) اي لم يسل ولم  
يقطر وامكن قتله بأن لم  
يكثر وجب التنادي فيها  
(قتله) بأن تأمل سره  
بأن يدخل الاعلى في خفه  
ثم قتلها بعد اتصالها  
بأ تامل الاجام وهكذا الى  
ان تختص بالنس وقيل  
يضعه على الالف من  
غير ادخل ثم قتلها  
بالاجام اي آخرف  
(فان) اذهب نسل

الدم  
الدم عمادي في صلاته وادى الامل الايمان عن درهم وان لم يقطع  
القتل بالامل الالهيات فأما سره أو فوسط فله ثلاثة وخرج درهم ودرهم فصعبه ايضا وان (زاد) ما في تأمل الوسطي (عن درهم)

الدم عليها **(قوله قطع صلاته)** مبرحاً ظاهره ان القطع على حقيقته ومقال طي فلا يجمع اهل المذهب  
 يبرون بالقطع اذا قطع غير المصنوع منه وجب به بالقطع اشارة لصحتها وهذا القياس الموافق للمذهب  
 في العلم بالنجاسة في الصلاة وانما صحته وتقدم الخلاف هل يجعل على وجوب القطع واستصحابه فكذلك  
 يقال هنا بل هو اولى الضرورة وحاصله ان الصلاة صحيحة يؤمر بقطعها فان خالفوا عنها اجزائه وقال ح  
 والشيخ سالم ومن تبعهما قوله قطع اي بطلت صلاته ولا يجوز التماضي فيها ولو لم يفسح لانها صحيحة  
 ويحتاج لقطعها كقوله والافله القطع وتنب البناء وانما عبر المصنف بقطع لاجل قوله واخشي ثلوث  
 مسجد لانه لا بطلان مع الحرف المذكور وكلام ابن رشد في المقدمات صريح في اقله ح حيث قال من  
 شروط البناء ان لا يسقط على ثوبه او جسده من الدم الا يغفر لكثرة لانه ان سقط من الدم على ثوبه او  
 جسده كثير بطلت صلاته باخاف اه وهو ايضا استدلل المصنف في قوله السابق وسقوطها في صلاة مبطل كما  
 تقدم هناك وانما طر بن **(قوله ان لطفه بالفضل)** اي ان لطفه ثوبه او جسده بالفضل **(قوله واتسع الوقت)**  
 هذا شرط في القطع وهو مبني على مقاله طي من صحة الصلاة واخره بالقطع لاجل مقاله ح من البطلان  
 تأمل **(قوله السائل والقاطر)** فاعل بقوله لطفه فاعلى كان لطف السائل والقاطر ثوبه او جسده بأز يد  
 من درهم اي بقطع وكن الاولي للشارح زيادة الراشع ايضا **(قوله واخشي ثلوث مسجد)** ردعاين غاري  
 وح الى ما يقتل اي فان راح على درهم قطع وكذا ان لم يزد ولكنه خشي ثلوث مسجد وهذا هو المتعين ولما  
 ما ذكره عقب وغيره من رده لسائل او قاطر لا يغفل فقير صواب لانه اذا سال او قطر ولم يطفه بالفضل  
 فهو موضوع للخبر بين القطع والبناء وجئت لا ياتي بالخوف فيه على المسجد قطعاً لانه ينصرف منه على كل  
 حال اما القطع او غسل الدم والبناء والحاصل ان السائل والقاطر اذا لم يطفه امان بقطع او يني فيخرج  
 لغسل الدم فلي كل حال لا يستقر في المسجد حتى يطفه اقطر بن والحاصل ان الاولي ان يصح في الاولي  
 اعنى قوله كان لطفه اي السائل والقاطر اوال راشح ويخصص في الثاني اعنى قوله كان خشي ثلوث  
 مسجد اي بالراشح الذي يشته **(قوله ولو ضاق الوقت)** مبالغة في خطئه اذا خشي ثلوث المسجد اي انه يقطع  
 ولو ضاق الوقت عن قطعه ويخرج من المسجد والاولى حذف هذه المبالغة من هنا لان الموضوع انه لم يظن  
 دوام الدم لا خرا الوقت **(قوله بل سال او قطر ولم يطفه به)** اي او حال انه لم يتمكن قطه او اكل راشح كما تقدم  
**(قوله فله القطع)** اي بسلام لو كلام او مناقه ويخرج لغسل الدم ثم يتدشمان او طافان لم يأت بسلام ولا  
 كلام ويخرج لغسل الدم ويرجع ابتداء صلاته من اولها واعادها ثانياً لان صلاته لانية الواقعة بعد غسل  
 الدم زيادة في الصلاة قال ابن القاسم في المجموعه ان ابتداء ولم يكلم اعاد الصلاة وهذا صحيح لا ناذ احكمنا بأن  
 ما هو فيه من العمل لا يبطل الصلاة ويحكمنا على انما يقع على احواله الاول فاذا كان قد صلى ركعة ثم ندد بعد  
 غسل الدم اربعا ما ركن حتى خساها فلا حرج والمشهور ان الرض مبطل فيكن في الخروج من الصلاة  
 ورفضها او طافا لم يفعل كونه اذا نزع لغسل الدم ولم يأت بسلام ولا كلام مبرحاً وابتداء طافه بعد ما لم  
 ينو رفضها حين الخروج منها والافلا اعاد **(قوله وتنب البناء)** هذه الجملة مستأقعة جوابا عن سؤال مقدر  
 وحاصله اي الامر بن رجوع وما ذكره المصنف من تنب البناء هو ما عليه جمهور اصحاب الامام والحاصل ان  
 الدم اذا كان سالاً او قاطراً ولم يطفه ولم يكن عليه فله فانه يصير بين البناء والقطع راخا و ابن القاسم اقطع  
 فقال هو اولى وهو القياس لان شأن الصلاة اتصال عملها من غير تغفل بشغل ولا انصراف عن عملها قال  
 زروق وهو اي القطع اولى بن لا يحسن التصرف في انتم بلهه واختار جمهور اصحاب البناء لم يقل  
 هم لبيان وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء وان الامام اذا استغف بالسلام تبطل دلالة الامر بن  
**(قوله ان لم يفسح خروج الوقت)** اي بطلت الصلاة ابتداءً منها من اولها بعد غسل الدم وكان لاول حذو  
 هذا الشرط لان الموضوع كما علمت عدم طنه دوام الدم لا خرا الوقت **(قوله فيخرج)** اي من حيثه الاولي

قطع صلاته وجوباً  
 ثم شبه في القطع قوله  
 (كان لطفه) اي كما  
 يقطع ان لطفه بالفضل  
 بما زاد من درهم واتسع  
 الوقت السائل والقاطر  
 (ارخشي) ولو ثوبها  
 (ثلوث) فوش (مسجد)  
 ولو ضاق الوقت واشكر  
 الى الحالة الثانية والثالثة  
 بقوله (والا) يرشح بل  
 سال او قطر ولم يطفه به  
 (فله القطع) وله التماضي  
 (وتنب البناء) اي ان لم  
 يفسح خروج الوقت والا  
 وجب البناء واذا اراد  
 البناء فيخرج

اومن مكانه ان احتاج لذلك ولو كان متيسرا لان يحصل منه ملحق بأحكام الصلاة فلا تبطل الموالاة ولهذا  
 لا يكبر احراما اذا رجع لتكميل صلاته بعد الفصل وسبق ان وجود التيمم لما في الصلاة لا يبطئها **(قوله)**  
 حملناه هذا ارشادا لحسن الكيفيات التي تعين على تقليل النجاسة لان كثرتها تمنع من البناء وليس  
 بشرط في البناء بل الشرط التحفظ من النجاسة ولو لم يحكم كذا اختياره ح وقفا لابن عبد السلام على هذا  
 فيكون المسلم من اعلى الاتف على جهة الاولى فقط كافي خش وغيره خلافا لذكر ابن هرون من ان  
 مسئلة الاتف من اعلاه شرطا في البناء وذلك لان داخل الاتف حكمه حكم ظاهر الجسد في الاثبات فيجب  
 ازالة الدم عنه واذا امسكه من اسفله او تركه من غير مسئلة ما داخل الاتف متونا بالدم وردها من بعد  
 السلام بان الحمل محل ضرورة فيناسبه التخفيف والقعود بباطن الاتف قبل الاتف انما يطلب التحفظ من  
 النجاسة لا للصورة لان المذاري التحفظ من النجاسة سواء امسكه او لم يحكم **(قوله)** ثلاثين فيه  
 اي في الاتف بالدم ان امسكه من اسفله فيصير في حال خروجه حاملا للنجاسة وان كان معفوا عنها على  
 ما تقدمت خلافا لما اذا امسكه من اعلاه فانه يحبس الدم من اسفله عن النزول **(قوله)** ليسل الدم اي  
 لا يخرج الاصل الدم فان اشتعل بشيء بهد خروجه طلعت صلاته **(قوله)** ويني اي بعد غسل الدم على  
 ما تقدمت من الصلاة **(قوله)** ان ليحيا و اقرب مكان فان جازوا الاقرب مع الامكان الى ابعده فظاهر  
 كلامهم بطلان ما لو كانت المجاورة بمثل ما يقتضيه لفرقة وذلك لكثرة المناقبات ولكن قال ح ينبغي  
 الجزم بافتقار المجاورة بمثل المجاورة الثلاث ويجب عليه شرا المله اذا وجد به يافع اقرب مكان بالمعاينة  
 بشئ من مضاد غير محتاج اليه لان من سيرا الافعال ولا يترك كالبعد وقد نص بعضهم على جواز البيع والشراء  
 في الصلاة بالاشارة الخفية لغير ضرورة فكيف بذلك هنا فان لم يكن شرا زملا لاشارة في الكلام ولا يضر ذلك  
 لانه كلام لا ملاحها نظر حقيق **(قوله)** فان لم يمكن اي فان لم يكن الاقرب يمكن العمل منه بان كان لا يمكن  
 الوصول اليه او كان ولكن لا ملاحه **(قوله)** لان جسد في اي فاحش بعده كافي عبارتهم بطلق البعد  
 لا يمنع من البناء لا يمنع منه الالتفاحش ويحتذر فسادا اقرب ما عدا البعد المتفاحش فالتيمم **(قوله)** ولم  
 يستدبر بقية بلا عدد اي بان لم يستدبر اصلا واستدبر بعد العذر ككون الماء جها الاستدبار فان استدبر  
 بعد العذر بطلت يمين وان استدبر القبلة ناسيا بلا عذر فهل هو كالاستدبار عدا او يكون كالكلام  
 ناسيا قال ميخا والظاهر الثاني وما ذكره المصنف من اشتراط الاستقبال في البناء الا انه هو المشهور ومن  
 المذهب وقال بعد الوهاب ابن العربي وجماعة يخرج كيقضا امكنه واستبعدوا اشتراط الاستقبال لدم  
 تمكنه منه فالباطم على المشهور من اشتراط الاستقبال يقدم استديارا الا يلبس فيه نصا على استقبال مع  
 وطئ بجس لا يقتضيه لانه بعد عدم توجه القبلة لعذر ولباني الاستقبال من الخلاف كذا في عبق قال في  
 الحج والظاهر تقديم القرب بجمع ملبسة نجاسة على عيب خلاصتها لأن عدم الافعال الكبيرة متفق على  
 شرطه كما ان الظاهر تقديم ماقتضا فانه كجسد مع استقبال بلا نجاسة على قريه مستدبر مع نجاسة  
 فامل **(قوله)** وان لم يطأ نجاسة ما عدا (قوله) اي فان وطئه حامدا اعتارا بطلت ما امان وطئه ناسيا او عدا  
 مضطرا فلا يضر عقيد بلا عذر متى في هذا ايضا كما هو ظاهره وظاهره ايضا عدم الفرق بين كون النجاسة  
 التوطئة او راوئد و ابواب الوهاب العذرة لونهو هاوطية او يافوهذا اعتاق للثقل الذي يشبهه النقل  
 كافي في المواقف انما كل من ارواها ابواب الوهاب الوهاب غير مبطل اذا وطئها ناسيا او اضطررا لكثرة ذلك  
 في الطرقات وان وطئها حامدا اعتارا بطلت ولا فرق بين وطئها او يابها واما غيرها من العذرة ونحوها فان كان  
 وطئا بطلت اخاف من غير تحصيل وان كل باءا فكل ذلك ان تعمد وان نساوا اضطررا لان البطلان لا ين  
 سحون وهو الاظهر والثاني عدم البطلان لا ين سحون اذا علمت هذا فامر المصنف بالنجس العذرة  
 ونحوها دون ارواها ابواب الوهاب الوهاب غير مقيد بنى العذر ولذا اقدم المصنف القيد قبله انظر بن

حملناه في من اعلاه  
 وهو ما نوه ثلاثين فيه  
 الدم ان امسكه من اسفله  
 (يفصل) الدم ويضي  
 على ما تقدم له بشرط  
 خمد كرها بقوله (ان)  
 لم يجاوز اقرب مكان  
 (مكن) فيه الفصل الى  
 ابعده فان لم يمكن لم  
 قصر مجاوزته وبشرط  
 في الاقرب من غير ان  
 يكون قريبا في نفسه كما  
 اشار به بقوله (قرب) لان  
 جدي في نفسه او قريب ولكن  
 جاوز مع الامكان الى  
 ابعده ثلاثين (د)  
 ان لم يستدبر قبلة بلا  
 عذر فان استدبرها  
 لغية بطلت (د) ان لم  
 (طائفا) حامدا اعتارا  
 (د) ان لم (يشكلم)

فان تكلم (ولو-هوا)

وان قل بطلت (و) الخامس

بقوله (ان كان) بصل

(بجماعة) اي فيها المأما

او مأموما (واستخلف

الامام) تدبىم بقرهم

فان لم يستخلف وجب

عليهم بالجمعة وتنبى

غيرها فاذا غسل وادرك

الخطبة ثم خلفه (وفي

جمعة- بناء القند) وعدمها

(خلاف واذا بنى) من

له البنائين امام ومأموم

وهو على احد القولين

(لمتخذ) بنى فله قبل

رعاؤه (الاركة كلت)

بسجدها بان ذهب

للمصل بعد ان جلس

فان شهد او بعد ان يقوم

بافعل في غير محل الشهد

فاذا غسل رجع جالسا

ان كان حصل ببنى

جالوس التشهد وقامها

ان كان حصل في تقليم

شعر في القراءه ولو

كان سرا قولا فانقصه

والدوة ونحوه حصل الرعا

فدكوع اسجد او

بعده وقيل ان يستقل

بما ساقته من قوامها

بشرع في الصلاة من

تأخر في الركعة فيبقى على

الركعة الاولى في قول

ركعة بصل بينهما

في بين ركعتين

في بين ركعتين

في بين ركعتين

في بين ركعتين

في بين ركعتين

بن وقوله وان نسي او اضطر فقولان ظاهره سواء علم الناس بذلك وهو في الصلاة او بعدها وهو كذلك خلافا  
لما في صيق (قوله فان تكلم ولو سهوا بطلت) حاصله انه اذا تكلم عمدا او جاهلا بطلت اخافا واختلف اذا  
تكلم نسيانا فهل تبطل ايضا ولا والمشهد والبطان هناك وقيل لكثرة المناهيات وظاهره سواء كان الكلام  
في حال انصرافه لنسل الدم لو كان بعد دعوته والذى في المودة انه ان تكلم سهوا حال رجوعه بعد غسل الدم  
فالصلاة صحيحة اذا قلنا اذا ادرك بقية من صلاة الامام جل الامام عن نفسه وهو لا يسجد بعد السلام لسهوه  
واما ان تكلم سهوا في حال انصرافه لنسل الدم فقال سحون الحكم واحدم الصحة ووجه ابن يونس  
وقال ان حبس تبطل صلاته كمال تكلم عمدا ومعه ما يرجع ان الكلام سهوا لا يبطل الصلاة مطلقا سواء  
تكلم حال انصرافه او حال رجوعه قال شيخنا والمعه بما قلناه المواق كقوله شيخنا الصغير لا يظهر المصنف  
واما الكلام لا صلاحا فلا يبطلها كاذ كره ح وغيره (قوله واستخلف الامام ندبا) اي في الجمعة وتفرعها  
كافي الشيخ سالم وغيره خلافا لتحت حيث قال واستخلف ندبا في غير الجمعة وجوبها فالوجوب في الجمعة  
على الامام كلاً مومنين والمراد انه يستخلف بغير الكلام فان تكلم بطلت على الكل ان كان الكلام عمدا او  
جهلا وعليه دونهم في السهو قال في التوضيح قال ح وهذا القول لا ينحصر في حال ان كان المصلان لا يرى  
وجوب البناء والذي في الصموعة عن ابن القاسم ان الامام اذا استخلف بالكلام فان الصلاة لا تبطل على  
المأمومين مطلقا وانما تبطل على الامام وحده قال ح وهو المذهب وذلك لان الفسخ فكيف تبطل عليهم  
يترك امره مندوب (قوله وتنبى في غيرها) اي يندب طلب الاستخلاف اي وجوبه تركه كوامام سلاتهم  
وحدانا ويازم ايضا تطاره ليكمالوا معه ان لم يعملوا انفسهم عملا ولا بطلت عليهم كاي في الاستخلاف  
(قوله فاذا غسل) اي الامام وادرك الخطبة ثم خلفه اي وجوبه يارب يوق زواله اقراده عملا بقاعد ولا  
يشغل مفترق لجماعة كالعكس (قوله في جمعة- بناء القند) اي هو قول مالك وظاهر المذونة عند جماعة  
(قوله وعدمها) اي يوجب حذفه وهو قول ابن حبيب وشهره البايع ولا خيار المصنف هذا القول قدمه  
حيث قال ان كان في جماعة اذ مقتضاه ان القند لا يبنى محكي ما في المسئلة من الخلاف ومنشأ الخلاف هل  
رخصة البناء طرفة الصلاة لقمع من اطلال العمل او لتحصيل فضل الجماعة فيبقى على الاول دون اناسي  
والمسبوق حيث لا يدرك الامام بالقند على الاظهر ويمكن ترجيح بناءه لانه لم يخرج عن حكم الامام والامام  
الرايب المصلي وحده حكمه حكم صلاته مع جماعة في البناء على الاظهر وقيل انه كالنفر كذا ذكره خن  
في كبره (قوله كلت بسجدها) فان كان ماضيه قبل الرعا بعض ركعة فلا يتبدل وما هو عليه بعد  
بالركعة اذا كلت بسجدها ولو لم يتبدل بعدها قائما جالسا وليس كذلك بل لا يضمن الاعتدال بعد  
السجدين قائما لم يكن بعد عما جالوس والاعلان من الاعتدال جالسا كما اشارنا في الشارح بقوله ان  
ذهب للمصل بعد ان جلس الخ وما ذكره المصنف من ان البايع لا يتبدل في نفسه قبل رعاؤه الا اذا كان ركعة  
كاملة عاذا كره مذهب للمذونة مقابلته الاعتدال عما عليه قبل الرعا طلقا لا فرق بين كل الركة  
وبعضها ولو الاحرام لا فرق بين الجمعة وغيرها وهو قول سحون (قوله الى ماضيه من تلك الركعة) ادخل  
مذهب المذونة الذي مشى عليه المصنف (قوله ونحو على الاحرام) اشار بذلك للفرق بين الاعتدال وبين  
البناء فابايع لم يستل الا ركعة كاملة لا اقل سواء كان الاولى او غيرها واما البايع فيكون ونحو الاحرام  
والحاصل انه يلزم من الاعتدال بالاول لا يلزم من البنية الاعتدال وخالف ابن سحون في ذلك  
الركعة قبل الرعا يتبدل احرام جديد ولا يبنى على احرامه في الجمعة غير ما جسد ان لرعاة لا يغسل  
الدم قبل يتبدل بما قبل الرعا من اقل ولو الاحرام في الجمعة وغيرها وفي البناء كذا في قوله كذا  
ابتداء احرام جديد في الجمعة وغيرها وقيل يصحب بها ان تذكر ركعة مالا يبنى على امر من شريطة  
فيها قطع ولا يبنى عليها احرام جديد وهذا القول هو الذي مشى عليه في حديثه في البناء وسهو  
المعتمد (قوله وادام كانه) اي الذي يبنى على البناء له الواجب بطلت



(ان ظن) واولى علم فراغ امامه وامكان الاعمال فيه (والا) يمكن تجاسه او شقي (فلا قرب) من المشككة (اليه) اى الى مكان النسل  
 يجب الاعمال فيه قلن تبين خطاكنه ١٦٢ هـ (والا) يتفرق المكان الممكن ولا فى الاقرب اليه (طلت) سلاته ولو اسقطاكنه

فراغه قبل ان يدركه طه يتي في ذلك المكان الذى حصل له به العلم او الظن بالفراغ فان تعداه مع امكان  
 الاحمال فيه بطلت وقوله واما مكانه اى لافرق بين مسجد مكة والمدينة وتغير حاله على المشهور (قوله) ان ظن  
 فراغ امامه اى قبل ان يدركه سوا من فراغه بالفضل بعجزه بالنسل او ظن انه اذا ذهب اليه بعد النسل  
 لا يدركه لقراغه في حال الرجوع وهذا الفصل الذى ذكره المصنف بقوله واما مكانه ان ظن فراغ امامه  
 والابطلت ورجع ان ظن بقاء ما وشك بالنسبة للمأموم والامام لانه يستخلص بصبره مأمورا فإيه من  
 الرجوع ما يلزم للمأموم واما الفضل على القول ببقاء طه فانه يتي مكانه من غير تفصيل (قوله) فان تبين خطاكنه  
 اى بقاء امامه هـ طاهره ولو فرض انه سلم قبل الامام وهو كذلك بناء على الرابع من ان الرافض يخرج  
 عن حكم الامام بعجزه عن رجوعه لفضلهم حتى يرجع اليه فلا يصرى اليه سهوه وقيل انه فى حكمه مطلقا وقيل  
 انه فى حكمه ان ادرك ركعة قبل الرجوع لفضلهم ما ظرح (قوله) والابتنى في المكان الممكن اى الى ايت  
 فى مكان غسل النسل الممكن الاعمال فيه ولا فى الاقرب اليه بل يرجع لمكان الامام (قوله) ورجع اى لادنى  
 مكان يصح فيه الانتداء للصلاة الاول لانه ياتى مشى فى الصلاة كفى ح عن ابن فرحون (قوله) او شاك  
 فيه اتعازمه الرجوع مع الثلث لان الاصل لزم منه تباطئه للامام فلا يخرج منه الا بطل او ظن (قوله) ولو  
 يشهد رد بلوى ابن شعبان القائل انه لا يرجع اذا ظن بقاءه الا اذا ادرك ركعة فان لم يرجع ادركها  
 اتم مكانه (قوله) مطلقا اى سواء علم او ظن بقاءه او فراغه وعجل رجوعه فى الجمعة للجماع اذا كان حصل مع  
 الامام ركعة او ظن ادراك ركعة اذا رجع والا فلا يرجع وقطع ويتدى ظهر ابراهيم حديد باى عمل شاء  
 كباى (قوله) لا فى جزاء الخ اى لو رجع لصدا للجامع الذى ابتداه به بطلت مسلاته لزيادة المشى  
 (قوله) لا يقرب اى من مسجد آخر او ركب او طرق متصلة فلا يكتفى بوجوهه للربح والطلب للفرق المتصلة به ولو  
 كان ابتداء الصلاة فى واحد منهما الضيق حيث امكن الرجوع للجامع فالتشيعنا واطره مع ملبس اى من  
 تر جيع القول بصحة الجمعة فى الربح والطرق المتصلة ولو مضى المسجد ولم تصل الصفوف فقتضاه  
 الاكتفاء بالرجوع لها اذا ابتداه قبل الربح وواحد منها كقوله ابن عبد السلام (قوله) فى الاولى اى فى  
 المسئلة الاولى وهى قوله ورجع ان ظن بقاء او شاك ولو يشهد (قوله) او لا بطلنا اى ولو ظن ان الصواب  
 ما فعله من عدم الرجوع بالنسبة لادنى (قوله) او ظن اذا كما تخلف ظننه اى او ما لو ظن ادراكه لو لم  
 يتخلف ظنه فانه يرجع لمحل الاصل يظهر (قوله) ابتداء ظهرا اى قطعها او ابتداء ظهرا اى على الرجوع ادراك  
 الجمعة فى بلدة اخرى قرية او فى مسجد آخر بالبلد والواجب صلاتها الجمعة ولا يصليها ظهرا قاله البساطى  
 وهو ظاهر كقوله بن وما ذكره المصنف من انه يقطع ويتدى ظهرها هو المشهور ومقابلهما تصدم عن  
 سحنون من الاحتداد بما عفاه قبل الربح والبناء عليه مطلقا ولو الاحرام فى الجمعة وتغيره روافى بن عن  
 المواقف ان ابن يونس نسب لظاهر المدونة لكن خضعه اشباخنا (قوله) ولا يبنى على احرامه اى بناء على  
 عدم احرازه الجمعة عن الظهر وقال ابن القاسم يبنى على احرامه ويبنى على احرامه على احرازه الجمعة  
 عن الظهر والقول بعدم البناء على احرامه هو المشهور وعليه فلو يبنى على احرامه وصلى او با فظاهر  
 الصحة كقوله ح كذا فى حاشية تشيعنا (قوله) وسلم وانصرف فان رجع بعد سلام امامه ان قلت لا فائدة  
 لقوله وانصرف ولو قال وسلم ان رجع بعد سلام امامه كاعبر به فى المدونة لكن ذلك قلت قصد المصنف  
 بذكره الدخلى بن حبيب القائل انه سلم ثم يذهب ليغسل النسل ثم يرجع تشهد وسلم كاذر تشيعنا فى  
 الحاشية واذا علمت ذلك علم ان حراد المصنف بقوله وانصرف اى بالمررة (قوله) بل يخرج لصله اى ثم  
 يرجع يشهد وسلم ولو كان قد شهد قبل سلام امامه لاجل ان يصل بسلامه كفى المدونة فتعلافا  
 لذن سيد السلام والتوضيح حيث قال اذا كان قد شهد قبل سلام امامه لم يخرج لصل النسل فلا يعيد

ووجد امامه فى الصلاة  
 لانه بمجاوزة للمكان  
 الواجب صل ركعتين  
 زيادة فيها (ورجع)  
 وجوبا (ان ظن بقاءه)  
 اى بقاء الامام (او شاك)  
 فيه واولى علم (ولو)  
 ظن او شاك ادراكه  
 (يتشهد) بحيث يدرك  
 معه ولو السلام فلو تقتف  
 ظنه بان وجدته فرغ  
 منها هـ (و) رجع  
 فى الجمعة وجوبا ان  
 ادرك منها ركعة مطلقا  
 ولو لم يصرفه (الاول)  
 جزء من (الجامع) الذى  
 ابتداه به لاضربه فان  
 منعه منه مانع اضاف  
 اليها اخرى وخرج من  
 شعاع واطداه طهرا (والا)  
 يرجع مع ظنه بقاء  
 او الشك فيه فى الاولى  
 وفى الجمعة مطلقا (طلتا)  
 اى الصلاة فى الاولى  
 والجمعة فى الثانية (وان لم  
 يتحركه فى الجمعة) قبل  
 رعايته فخرج لصله  
 وظن عدم ادراكه الركعة  
 الثانية او ظن ادراكها  
 فتخلف ظنه (ابتداء ظهرا  
 باحرام) جديدا ولا يبنى  
 على احرامه الاولى فى اى  
 مكان شاء (وسلم) وجوبا  
 (وانصرف) ان رجع بعد

سلام امامه لان سلامه حاصل لتجاسه اخفى من خروجه لنسل النسل (لا) ان رجع (قبله) اى قبل سلام امامه وبعد  
 فراغه من التشهد فلا يسلم بل يخرج لله

التشهد

الشهد بعد غسل الدم بل يسم قط **(قوله ما لم يسم الامام قبل الاصراف)** اي قبل اصراف المأموم  
 اي فان قبل اصرافه فان المأموم يسم ويصرف وهذا قد ورد كلام المصنف في الظاهر ان مراده  
 بالاصراف المسمى الكبير فوافق قول السوداني وهو الشيخ اجدبيلوا يصرف نفسه ويأمر الصفيين والثلاثة  
 فسمع الامام يسم فانه يسم وينبأ والموسم يسم بعد مجاوزة كثر من ذلك فانه لا يسم بل يذهب لغسل  
 الدم ثم يرجع يشهد ويسم **(قائه)** قول المصنف يسم وانصرف فان وعف بعد سلام امامه لا قبله  
 هذا حكم المأموم وما لو صرف الامام قبل سلامه او الفذلي القول بانه قال ح لم يرفعه نصوص الظاهر ان  
 يقال ان حصل الرافق بعد ان يعقد ارا السنه من التشهد بان اتي ببعض الجبال فانه يسم والامام والفذلي  
 ذلك سواء وان رجع قبل ذلك فان الامام يستغف من ربه ثم التشهد ويخرج لغسل الدم ويصير حكمه  
 حكم المأموم اما الفذلي يخرج لغسل الدم ويصير مكانه **(قوله ولا يني بغيره)** اي مما هو مناف للصلاة ويطلب  
 لها كما اشار له الشارح فلا يني انه يني للزحمان والعاس لانه يخيف لانه ينقص الوضوء **(قوله لا يني بمره)**  
 ثانية فطلب الخ) هذا ما قلته ح عن ابن قريون ثم قال ولم اكتب عليه لغيره صرحا الاما ذكره صاحب  
 الجعم وكلام ابن عبد السلام في مسائل اقطاع البناء والقضاء يقتضي عدم البطلان اه كلامه وشار بذلك  
 لقول ابن عبد السلام اذا ادرك الاولى وعرف في الثانية ثم ادرك الثالثة ورعفي اربعة انتهى **(قوله فلا)**  
 يني اي لانه مفرد وهذا هو المعتد وقال سحنون يني لانه قبل ما يجوز له **(قوله وتبطل سلاته)** اي ولو  
 كان اماما وكذا تبطل صلاة مأمومه ايضا مطلقا على الراجح من اقوال ثلاثة تانها البطلان عليهم مطلقا  
 ثالثها تبطل ان كان نهارا ونصيحان كل بيل لحدوث الامام **(قوله ومن ذرعه في لم تبطل سلاته)** اي عند  
 ابن القاسم وهو المشهور لقول ابن رشد المشهور ان من ذرعه اليه او القلس ظهر ردة فلا يني عليه في سلاته  
 ولا في سياحه ومقا بلهافي المذنب من تقا يني الصلاة تامدا او غير تامدا ابتدا الصلاة **(قوله اي غلبه)** اي  
 او مالي بعد اخراجه او اخراج القلس فالبطلان مطلقا **(قوله ولم يزد ردة منه شيئا)** اي لم يطلع منه شيئا **(قوله او)**  
 ازود ردة منه شيئا عمدا الخ) اعلم انما اذا ازود ردة منه شيئا عمدا فالبطلان قول او لاحد في الصلاة والصوم وان كان  
 سهوا او غلبة فقولان الا انه على حشوا في الغلبة والراجح الصحة في التسيان وهذا بالنسبة للصلاة وما  
 بالنسبة للصوم فالراجح من القولين القول بالبطلان وجوب القضاء في كل من الغلبة والتسيان **(قوله)**  
 والقلس كالتي) اي في التفصيل المتقدم من انه اذا غلبه شيء من كل طاهر ايسر او لم يرجع منه شيء من  
 الصلاة لا تبطل وان بعد اخراجه او كان نهارا او كثيرا ابطل وان دجع منه شيء جرى على ما مر من كونه  
 عمدا او سهوا او غلبة **(قوله وسجد للتسيان)** اي لازدواشي منه نسيانا بعد السلام كان بسيما **(قوله)**  
 وهو ما فاته بعد دخوله مع الامام اي وهو ما يأتي به عوضا عما فاته بعد دخوله مع الامام فكل من البناء  
 والقضاء عوض عن الفاتات الا ان البناء عوض عن الفاتات بعد دخوله مع الامام والقضاء عوض عن  
 الفاتات قبل الدخول فالبناء ينافي باشارة لحدوث القافي قضاء ما اشاره قبل وقبل ان كلام البناء والقضاء  
 نفس الفاتات فالفاتات بعد الدخول مع الامام ينسوا الفاتات قبل الدخول مع الامام قضاء وكان الشارح  
 التفت في البناء الفاتات وفي القضاء عوضا باشارة للقولين وان في كلامه احتيا كالخفف من كلامه انتهى في  
 الاخر ثم ان تفسير البناء والقضاء بنفس الفاتات وبوجه تفسير بالمعنى الاسمي اذ كل منهما يجتذ  
 بمعنى اسم المفعول واما تفسيرهما بالمعنى المصدرى فالبناء افضل مما فاته بعد الدخول مع الامام بصفته والقضاء  
 فعل مما فاته قبل الدخول مع الامام بصفته هذا وقد اعترض بعضهم بمرغب البناء والقضاء بما ذكرناه  
 لا يشمل ما اذا ادرك حاشرة ثانية صلاة مسافر فان مقتضى التعارض المذكورة انه لم يجمع بناء وقضاء في  
 هذه الصورة بل وجد فيها القضاء فقط وليس كذلك فالتعريف الجامع ان يقال البناء ما يني على المدرك  
 والقضاء ما يني عليه للمدرك وقد يجب بان المراد بالقول عدم فعل المأموم فعل الامام لا قولهم في  
 تعريف البناء فعل ما فاته بعد الدخول مع الامام اي سواء كان الامام فعل ذلك الذي فاته ام لا فظهر

ما لم يسم الامام قبل  
 الاصراف فيسلم ويصرف  
 (ولا يني) المصل  
 (بغيره) اي غير الرافق  
 كسبق حدث اذ كره  
 او سقوط نجاسة اذ كرها  
 او غير ذلك من مبطلات  
 الصلاة يستأخذ بالان  
 البناء رخصة يقتصر  
 فيها على ما ورد وهو انما  
 ورد في الرافق ولا يني  
 بغيره لا يني بمره ثانية  
 فطلب ولو نسي الوقت  
 لشكره للنسي (كثنته)  
 اي الرافق (فخرج)  
 نفسه (ظهر) له (غيبه)  
 اي نفي الرافق فلا يني  
 وتبطل سلاته (ومن)  
 ذرعه اي غلبه وسفه  
 (فه) طاهر يسير ولم  
 يزد ردة منه شيئا (لم تبطل)  
 سلاته فان كان نجسا  
 او كثيرا او ازود ردة منه شيئا  
 عمدا لانياما بطلت  
 وكذا غلبه على  
 احدا القولين والقلس  
 كالتي يوسجد للتسيان  
 بعد السلام (واذا اجتمع)  
 بناء وهو ما فاته بعد  
 دخوله مع الامام (وقضاء)  
 وهو ما يأتي به المنسوق  
 عوضا عما فاته قبل  
 دخوله معه (لرافع)  
 ونحوه كعاس وفاضل  
 ومن صوم فالاولى ان  
 يقول لكرافع في رابعة  
 كنهه (ادرك) منها مع  
 الامام (الوطي) فاته الاولى قبل دخوله معه

اجتمع البناء والقضاء حيث تدق هذه الصورة فتأمل **(قوله)** ودع في الرابعة فخرج لنفسه فقائه اي اباو  
نصر في الرابعة فقائه اوز وح منها فقائه **(قوله)** قدم البناء اي كمال ابن القاسم وذلك لان صاحب  
المأمومية عليه بالنظر له مكان اولي بالتقديم من القضاء الذي لم يسحب حكم المأمومية عليه فيه وقال  
سحنون يقدم القضاء لانسبق وشأنه بعبه سلام الامام **(قوله)** فيأتي بركعة بأمر القرآن قط سراً ويجلس  
لأنها آخر امامه وان لم تكن ثانيته هو اي ولي ثالثه وهذا المشهور وخلافه لابن حبيب القائل اذا  
قدم البناء فانه لا يجلس في آخر الامام الا اذا كانت ثانيته هو **(قوله)** لأنها الاولى الامام اي ويجلس بعدها  
لأنها اخيره **(قوله)** وتلقب بأمر الجناحين الخ اي وامام على ما ظاهروا من تقديم القضاء على البناء يأتي  
بركعة بأمر القرآن وسورة من غير جلوس لأنها اول وامام ايضاً ثم بركعة بأمر القرآن قط ويجلس  
لأنها اخيره واخيرة امامه وعلى مذهبه فلقب هذه الصورة بالبركة لانه فصل فيها بين ركعتي السورة  
بركة اتملح من بين ركعتي فاتحة بركعة السورة **(قوله)** ان قوته الاولى والثانية اي قبل دخوله مع  
الامام **(قوله)** بكرعاني اي ركعتي ونحوه من ناس او غفلة اواز دام **(قوله)** فيأتي بها اي فعل مذهب ابن  
القاسم من كونه قدم البناء يأتي بها اي الرابعة بالفاتحة قط ويجلس اي باخا بن حبيب وغيره **(قوله)**  
لأنها ثالثة اي واولي امامه **(قوله)** ثم بركعة كذلك اي بالفاتحة وسورة ويجلس لأنها اخيره وثانية  
امامه **(قوله)** وتلقب بالمقولة اي لان السورتين متأخرتان اي وقتاني الى ركعتين الاخريتين عكس الاصل  
فان الاصل وقوع السورتين في الركعتين الاولين وعلى مذهب سحنون القائل بتقديم القضاء يأتي بركعة  
بأمر القرآن وسورة لأنها ثانيته واولي امامه ويجلس فتر الكون ثانيته ثم بركعة بأمر القرآن وسورة لأنها  
ثانية امامه ولا يجلس لأنها ثالثة خلافاً في خش ثم بركعة بأمر القرآن قط ويجلس فيها لأنها اخيره  
واخيرة امامه وعليه فلقب الجلي لقل وسطها بالقراءة **(قوله)** ان قوته الاولى اي قبل النحول مع  
الامام **(قوله)** وقوته الثالثة الراس اي ركعتي ونحوه من ناس او غفلة اواز دام **(قوله)** فيأتي بركعة  
الخ اي فضاء ابن القاسم القائل بتقديم البناء على القضاء يأتي بركعة **(قوله)** ثم بركعة كذلك اي بأمر القرآن  
قط وقوله ويجلس اي على المشهور وذلك لانه على القول بتقديم البناء وقع خلاف قيل انه يجلس في آخره  
الامام ولولم تكن ثانيته كما انها ثالثة وهو المشهور وقال ابن حبيب لا يجلس فيها الا اذا كانت ثانيته  
**(قوله)** ونسب ذات الجناحين اي لان كلاماً من الركعة الاولى والاخيرة وقفت خلفه وسورة وعلى مذهب  
سحنون القائل بتقديم القضاء يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة لأنها اولي امامه ويجلس فيها لأنها ثانيته ثم  
بركعتين بأمر القرآن قط ولا يجلس بينهما **(قوله)** ولادرك مع الثانية الرابعة بان فاته الاولى قبل  
النحول مع الامام وادرك مع الثانية وفاته الثالثة بكرعاني وادرك الرابعة فالاولى قضاء بلا اشكال  
واختلف في الثالثة فعلى مذهب الاندلسيين انها بناء وهو ظاهر نظر المدركة قبلها لطف وعليه فيقدمها  
على الاولى ويقرأها بأمر القرآن قط سراً ولا يجلس لأنها ثالثة ثم بركعة القضاء بأمر القرآن وسورة جهراً  
ان كان واطلق في المدونة على الثالثة قضاء نظر الرابعة المدركة بعدها لطف وعليه فيقدم الاولى بأمر  
القرآن وسورة ولا يجلس لأنها ثالثة فعلاً ثم الثالثة بأمر القرآن قط سراً ومن مسائل اختلاف ائمتان  
يدرك الاولى ثم يعرف مثلاً فقوته الثانية والثالثة ثم يدرك الرابعة فقال بعض الاندلسيين هما بناء نظراً  
للمدركة قبلهما وعليه فيأتي بركعتين بأمر القرآن قط من غير جلوس بينهما لان المدركتين مع الامام اولياء  
وهاتين التان فاقتهما اخيرته كقائل ابن ناجي وغيره وهو ظاهر وعلى مذهب المدونة من انها قضاء نظراً  
لرابعة المدركة بعدها قال ابو الحسن قال ابن حبيب يأتي بركعتين ثالثة وثالثة يقرأ في الثانية بأمر  
لقرآن وسورة ولا يجلس لأنها ثالثة ويقرأ في الثالثة بأمر القرآن ويجلس لأنها آخر سلانه وقول  
عج انه على مذهب المدونة يقرأ في الاولى بأمر القرآن وسورة جهراً ويجلس لأنها ثانية امامه غير ظاهر  
كقائل لطف لما علمت ونحوه التواعد من القضاء في الاقوال والبناء في الافعال على المشهور اه

لنفسه فقائه قدم البناء  
فيأتي بركعة بأمر القرآن  
قط سراً ويجلس لأنها  
آخر امامه وان لم تكن  
ثانيته هو ثم بركعة بأمر  
القرآن وسورة جهراً  
لأنها اولي الامام وتلقب  
بأمر الجناحين لوقوع  
القراءة بأمر القرآن والسورة  
في طرفها (او) ادرك  
معه (احداهما) ونحوه  
صورتان الاولى ان قوته  
الاولى والثانية ويدرك  
الثالثة وقوته الرابعة  
بكرعاني فيأتي بها بالفاتحة  
قط ويجلس لأنها ثانيته  
وأخر امامه ثم بركعة بأمر  
القرآن وسورة جهراً ولا  
يجلس لأنها ثالثة ثم بركعة  
كذلك وتلقب بالمقولة  
لان السورتين متأخرتان  
عكس الاصل والثانية  
ان قوته الاولى ويدرك  
الثانية وقوته الثالثة  
والرابعة فيأتي بركعة بأمر  
القرآن قط ويجلس  
لأنها ثانيته وان كانت  
ثالثة الامام ثم بركعة  
كذلك ويجلس لأنها رابعة  
الامام ثم بركعة بأمر  
القرآن وسورة ويجلس  
فصلاته كماها من جلوس  
ونسب ذات الجناحين  
(ابو الحسن) عطف على  
لرافع اي اذا اجتمع  
بأمر قضاء مخصص - امر

بركعة بام القرآن قط  
ويجلس لانها رابعة الامام  
ان لو كان يصليها بركعة  
بام القرآن وسورة (او)  
خوف عطف على مسافرا  
اي اودرك الحاضر ثانية  
صلاة خوف (بخصر) قسم  
الامام فيه القوم طاعتين  
فادرك حاضر مع المائقة  
الاولى الركعة الثانية قدم  
البناء فيأتي بركعة بام  
القرآن قط ويجلس لانها  
ثانية ثم بركعة كذلك  
ويجلس لانها رابعة الامام  
ان لو استمر بركعة بام  
القرآن وسورة وتصير  
صلاته كلها جلوسا وامام  
ادرك مع الثانية الرابعة  
فليس الاضائة خاصة (قدم  
البناء في الصور الخمس  
عند ادين القاسم لا سحاب  
حكم المأمومية عليه فكان  
احق بتدعيمه على القضاء  
(ويجلس في آخره الامام)  
ان كانت ثانيته كالصورة  
الاولى من صورتيه او  
احداهما بل (ولم تكن  
ثانيته بل ثالثة كصورة  
من ادرك الوسيطين وكذا  
يجلس في ثانيته هو ان  
لم تكن ثانيته امامه ولا آخرته  
كفي الصورة الثانية فمن  
صورتي واحداهما ولو  
ادرك الاولى مع الامام  
وفاته الوسيطان ثم ادركه  
في الرابعة قضى الوسيط

وقدمشي شارحنا فيأتي على كلامهم ومن صور الخلاف ان يدرك الاولى وقوته الثانية بركعتيه يدرك  
الثالثة وقوته الرابعة فلا شك ان الرابعة بناء. وبما الخلاف في الثانية هل هي بناء نظر المذرك قبلها وهو  
قول الاندلسيين وقضاء نظر الثالثة المذكورة بعدها وهو مذهب المدونة قط في اتمامه يسد بابا رابعة  
بام القرآن قط مسرا ويجلس لانها آخر الامام ثم بركعة بام القرآن وسورة جهرا ان كان ويجلس لانها آخرته  
وعلى انها بناء فيأتي الثانية والرابعة تساقم غير جلوس وفيها بام القرآن قط فيها وهذا هو الظاهر وعليه  
جمع ومن تبعه خلافا لفظ القول الشيخ سالم السنبوري انه يقرأ الثانية بام القرآن وسورة على مذهب  
الاندلسيين من غير جلوس قاله طوى (قوله ادرك الثانية صلاة امام مسافر) اي وفاته الاولى قبل  
الدخول معه اي وامام ادرك الاولى وفاته الثانية بركعتي طيس معه الاناء قط (قوله فيأتي الحاضر بعد  
سلام امامه المسافر بركعة بام القرآن قط) اي لانها ثالثة امامه ان لو كان بينها وما ذكره بناء على مذهب  
ابن القاسم من تقديم البناء وامام على مذهب سحنون من تقديم القضاء فيأتي الحاضر بعد سلام امامه  
المسافر بركعة بام القرآن وسورة لانها اولى امامه ويجلس فيها لانها ثانية فلامن بركعة بام القرآن قط ولا  
يجلس لانها ثالثة وثالثة امامه ان لو كان يصليها بركعة بالمائة قط ويجلس لانها رابعة وامامه  
وقد ظهر لك فيما تقدم وجه جعل هذه الصورة وما بعدها من صور اجتماع البناء والقضاء (قوله قسم الامام  
فيه) اي في الحاضر الذي حصل فيه الخوف (قوله وتصير صلاته كلها جلوسا) اي ان يصلي فيها عقيب كل  
ركعة وهذه المسئلة حكمها حكم ما قبلها على قول ابن القاسم وكذا على قول سحنون (قوله وامام ادرك  
مع الثانية) اي مع المائقة الثانية الركعة الرابعة من الصلاة قط (قوله فليس الاضائة خاصة) اي لانه انما  
ادرك آخر الامام والثلاث ركعات كلها فاته قبل الفصول مع الامام فهي قضاء ويستثنى في بسلام  
الامام بركعة بالمائة وسورة ويجلس قطا لكونها ثانية ثم بركعة بالمائة وسورة لانها ثانية امامه ولا  
يجلس لانها ثالثة ثم بركعة بالمائة قط لانها اخيرة لم يقضى القول ويبنى الفعل على ما يأتي (قوله قدم  
البناء في الصور الخمس عند ادين القاسم) اي خلافا لسحنون القائل بتقديم القضاء على البناء فيها (قوله ولولم  
تكن ثانيته) اي خلافا لابن حبيب القائل انه لا يصلي في آخر الامام الا اذا كانت ثالثة وهذا الخلاف  
مفرع على القول بتقديم البناء قل ابن الحبيب على تقديم البناء في جلوسه في آخر الامام قولان الاول  
لابن القاسم والثاني لابن حبيب وعليه رد المصنف ابو امام سحنون فيقول بتقديم القضاء لكن بوافق ابن  
حبيب في الجلوس في آخر الامام اذ لم تكن ثالثة ولم يشر المصنف لخلافه فلا خلاف ثلث قاله طوى قال ابن  
وقد يقال قوله ويجلس في آخر الامام الخ فرع مستقل بحال فيه من يرى تقديم البناء كما بن حبيب ومن  
لا يراه كسحنون فيصحب قصد الدرد بعليهما معا (قوله كصورة من ادرك الوسيطين) اي فانه جلس فيها في  
آخر الامام والحال انها ثالثة بالنسبة واعلم انه اذا جلس في آخر الامام وليست ثانيته فانه يقوم بعد التشهد  
من غير تكبير لان جلوسه في غير محله او اعلم ان ما جاء من متابعه كلامه ذكره من خلاص المناوي (قوله كافي  
السورة الثانية من سورتي واحداهما) اي فان المأموم يجلس فيها في ثانيته والحال انها ثالثة بالنسبة للامام  
(قوله قضى الوسيطين) قد علمت ان جعلها قضاء مذهب المدونة نظر الرابطة المذكورة بعدها وقد جعلها  
الاندلسيون بناء نظر الاولى المذكورة قبلها وقد تقدم ما يتعلق بالمسئلة على كل من الويلين وقوله ويجلس فيها  
علمت ان هذا قول عجمي وانه غير ظاهر وان الصور ابعاد ذكره ابو الحسن خلاص ابن حبيب من عدم الجلوس  
بينهما لان اولاهما وان كانت ثانية امامه اكبرها ثالثة في الفعل والمأموم لا يجلس الا في رابعة امامه كانت  
ثانية او الاولى في ثانيته هو وان لم تكن ثالثة امامه ولا آخرته. واما ثانيته امامه اذ لم تكن ثالثة فلا يجلس  
فيها (قوله قضى الاولى والثالثة ولا يجلس) قد علمت ان جعلها قضاء مذهب المدونة ومذهب الاندلسيين  
ان الاولى قضاء والثالثة بناء فلا يلائم في كونها قضاء والخلاف في الثالثة جعلها الاندلسيون  
بناء نظر الثانية المذكورة قبلها والمدونة جعلها قضاء نظر الرابطة المذكورة بعدها وتقدم ما يتعلق

ويجلس فيها ولو ادرك الثانية والرابعة من الاولى والثالثة ولا يجلس

هنا (فصل) وفي الشريعة الثالث وهو ستر العورة واقتضاه المصنف على لسان سائل سألها راجع بقوله خلاف قال (هل ستر مودته) أي المصلى الصبي فيعبد في الوقتان صلى ربه يا (يكفي) المراد بما لا يشفي بآدى الراى بأن لا يشفي أصلا ويشفي بسلامان النظر وشرح به ما يفي بآدى النظر فإن وجوده كالهدم أماما يفيد سلامان نظره فيعبد به في الوقت كالواصف (وان كان السرمه أصلا) بإمرة بلا طالب (أولط) بشراه أو استمارة الآن يتحقق بجلهم فلا يزمه الطالب (أو) كان حاصل (نجس) ولمه أي لم يحصل فيه إذا كان نجس الذات بكسرة كلبا وخنزيرا وأولى النجس (مكره) فإنه يستر به إذ لم يغيره مفسر وردهما (وهو) أي الحرير (مقدم) على النجس عند اجتماعه لأنه لا ينافي الصلاة بخلافه (مكره) خبر قوله ستر (أن) كروقه (أن) لم يكن بخلافه بل (وان) كان (بخلوة) لكن الراى (بمفسد القلب وقيل

بالمسئلة على كلا القولين **(قوله ولو أدرك الأولى والثالثة فاته الثانية والرابعة)** قد علمت ان الرابعة بناء  
اتخاذا والخلاف في الثانية فجعلها لا يتلصق بناء نظر المذنب كتحليلها وجعلها في المذنب قضاء نظر المذنب  
بعد ما جتمع البناء والقضاء في هذه الصورة اجماعا وعلى مذهب المذنب وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على  
كلا القولين

**فصل في ستر العورة** **(قوله هل ستر)** هو ما يخفى العين لانه مصدر واما الستر بالكسر فهو ما ستر به  
**(قوله وايضا)** اى ان يجر عن ستر كاهل ولو قدر الاصل ستر بعضها **(قوله واما الصبي فيعيد في الوقت ان**  
**سلى عريانا)** اى واما اذا سلى بلا وضوء فقال لشبه بعيدا اى ندبا وقال باسبغ بعيدا بالقرب لاعد  
يومين واقلاته **(قوله لا يشف ببدن الراى)** اى لا يظهر منه العورة في بدنى الراى **(قوله وخرج به**  
**ما يشف)** اى ما يظهر منه العورة في بدنى النظر وقوله ان وجوده كالعدم اى يوجد في غير موضع سلى فيه  
ابدا **(قوله فيعيد معه في الوقت)** اى ان الصلاة فيه صحيحة مع الكراهة التزجية وحينئذ فيعيد في الوقت  
قط كالأصناف العورة الحدس لها هذا الذى انصت عليه كلام عجم وارضاء بن وهو الظاهر لاما فى طنى  
من ان الكراهة كالتحرى بالعادة ايدى ولا فى ما فى حاشية شيخنا من ان عبق من هذه الصلاة فباشف  
مطلقا سواء كانت العورة تظهر منه المتأمل او لم يظهر المتأمل واعتدله والحاصل ان ستر العورة في الصلاة بالتوب  
الشافعية ثلاثة طرق فقبل انكالعدم وبعيدا كانت العورة تظهر منه المتأمل او لم يظهر وقيل بصحة  
الصلاة مطلقا وقيل بالتفصيل بين ما ظهر منه العورة عند التأمل وما ظهر منه عند عدم التأمل فصح  
في الاول دون الثاني **(قوله امان باخرة)** اى هذا اذا كان الستر به حاصل من غير عار لوجوده عنده بل  
وان كان الخ **(قوله بلا طلب)** اى قلنا اعار له صاحبه من غير طلب منه لزمه قبوله ولو تحقق المنة وذلك لثقة  
سبب المانية فهو لا انتفاع به وانما قيد العار لعدم الطلب دفع ما رد على المصنف من ان فيه عطف  
العالم على الخاص بأمر حاصل جوا به انه من عطف المغاير **(قوله او طلب)** اى او كان الستر به حاصل بالطلب  
بشر او استارة فليزم المصلى ان يطلب السار لكل صلاة باخرة او بشرائه بين معاذ كالمال الاجتناب له لاجبة  
لطمها فيها **(قوله او كان حاصله نجس)** اى او كان الستر بالكسوف حاصله نجس اى متحققا في الستر نجس  
وقوله وحده حال من نجس اى حاله كون النجس متوحدا في الوجود **(قوله كمل كلب او خنزير)** اى  
فيجب عليه ان يستريح بما ذكر اذا وجد غيره على ظاهر المذهب لا يصلى عريانا لو كان هذا اعضاءه المسبق  
من منع الانتفاع بذات النجاسة مثله شب **(قوله اعالى المتنجس)** اى انه اولى من نجس الذات في وجوب  
الاستنار به اذ لم يجد غيره ولا يصلى عريانا لاولي منها الخشيش والماملن فرضه الابعاء والا فلا ركن مقدم  
واما الميمن فقال الطرطوشى اذ لم يجد غيره وجب الاستنار به بان يتعطل به وقال غيره لا يجب الاستنار به لانه  
منه لثقة السقوط وكبائر الجرم فهو كالعدم وهذا الثاني اظهر القولين كما قال شيخنا **(قوله تكرير)** بما ذكره من  
وجوب الاستنار بما هو بالنجس عند عدم غيره هو المشهور من المذهب ومقا بهما في سماع ابن القاسم يصلى  
عريانا لا يصلى بالحرى ولا بالنجس **(قوله هو مقدم على النجس)** اى وكذا على المتنجس وهذا قول ابن  
القاسم وقال باسبغ قدّم كل من النجس والمتنجس على الحرى لان الحرى يمنع لبسه مطلقا والنجس انما  
يمنع لبسه في حال الصلاة قدّم انتمسكى من النجس في قوله ويتعطل بنجس بالنجس والمنوع في حاله اولى  
من المنوع مطلقا والمتمدد ما قلنا ابن القاسم والظاهر كما قال شيخنا قدّم المتنجس على النجس لان تقليل  
النجاسة مطلوب مع الامكان ويحصل اهما سواء **(قوله لانه لا ينافى الصلاة)** اى لانه طاهر وشأن الطاهر  
ان يصلى به دون النجس **(قوله ان ذكر وقد ر)** اى ان سلى عريانا ناسيا او طرأ صحت واعاد وقت قط  
**(قوله لكن الرابع الخ)** اعلم ان طنى تنصب المصنف فقال ان تبع ان عطاء الله في تقبيله بالذكر والقدرة  
واما غيره فمقبه بالذكر وهو الظاهر فيبدأ من سلى عريانا ناسيا ثم القدرة على الستر وقد صرح الجزولى

بأنه شرط مع القدرة إذا كرا أو ناسيا وهو الجارى على قواعد المذهب اه قال بن قلفتى ح عن الطراز  
 مانصه قال القاضي عبد الوهاب اختلف أصحابنا هل ستر العورت من شرائط الصلاة مع الذكرو والقدرة وهو  
 فرض وليس بشرط في صحة الصلاة حتى إذا سلى مكشوطا مع العلم والقدرة سقط عنه التستر وإن كان عاصبا  
 آخا اه وبه يعلم أن تعقبه على المصنف وقوله لم يقيد به غيره كل ذلك تصور اه كلام بن قفصل من هذا  
 أن القول بأن ستر العورت شرط صحة مقيد بالذكرو والقدرة عند بعضهم وبالقدرة فقط عند بعضهم فالمصلى  
 عرايانا يسمع القدرة على الستر فلا تصح الصلاة على الأول لا على الثانى والراجح ما شئى عليه المصنف من  
 التقييد بهما كآثر شيخنا خلافا للشارح واصل من سقوط الساتر ليس من العجز فردد فوراً بل المشهور  
 لبطلان كافى ح **(قوله)** أو واجب غير شرط هذا القول غير مقيد بالذكرو والقدرة وعليه فلا حاجة في الوقت  
 مطلقا بخلاف القول بالشرطية فيعيد ما مع الذكرو والقدرة ومع عدم أحد هما يبدى الوقت **(قوله)**  
 كالمسحور والناسى أى كالحالة المسحور والناسى **(قوله)** خلاف الأول شهره ابن عطاء الله كالمسحور المعروف  
 من المذهب والثانى شهره ابن العزى لكن الرابع منهما الأول وأما القول بالنية فهو قول القاضي اسمعيل  
 وابن بكير والأجروى وأما القول بالندب فتقها بن بشرى عن الغشى كافى المواقى ونس المواقى ابن شاس الستر  
 واجب من عيين الناس وهل يصحب في الخلوات أو يندب قولان وإذا اقتضى لا يصحب في الخلوات فهل يصحب الصلاة  
 في الخلوة أو يندب لها فيأخذ كرا بن بشرى في ذلك قولين عن الغشى انظر بن **(قوله)** لم يدخل في كلامه أى لانه  
 لم يشتر واحدا منهما **(قوله)** وهى أى المفضلة التى تعاد الصلاة لكشفها ابتداء على الرابع **(قوله)** ما بين النية أى  
 وهو فم البروىسى ما ذكره السواتين لأن كشفه ماسية الشخص ويمنل عليه الإحزان **(قوله)** وقت  
 أى لأن الألبين والعامة من العورة المحقة لا المفضلة بالنسبة للرجل ولا إعادة عليه في كشف التخذ ولو عمدا  
 لا وقت ولا غيره وكذا على ما استظهره جميع كشف ما فوق العانة للستر وإن كان كل منهما من العورة المحقة  
**(قوله)** ومن أمة حطب على من رجل وظاهره ولو كان فيها شاة حرقه هو كذلك **(قوله)** الألبان أى يوما  
 بينهما من فم الدر وقوله وما والاى من العانة فما التخذ وكذا ما فوق العانة للستر فليس من العورة المحقة  
 بل من المحقة فتعبد لكشفه في الوقت **(قوله)** ما عدا صدرها أى وكذا ما عداها من ظهرها أعنى الكتفين  
**(قوله)** وأطرافها أى ما عدا أطرافها وهى الفراعن والرجلان والسيق والراس **(قوله)** وليس منها أى من  
 المفضلة السابق بل من المحقة أى كان صدرها وما عداها من اكتناها أطرافها من المحقة والحاصل أن  
 المفضلة من الحرة بالنسبة للصلاة بطنها وما عداها من السرة للركبة وهى خارجة قد دخل الألبان والتخذان  
 والعانة وما عدا ذى البطن من ظهرها وأما صدرها وما عداها من ظهرها سوا ذلك كغطا وغيره وعقها الآخر  
 الراس وذبتها الآخر القدم فغورة محقة يكره كشفها في الصلاة تصادى في الوقت لكشفها وإن حرم النظر  
 إليك كبايتى **(قوله)** وهى من رجل أراد به الشخص الذكرو ولو جنباً فصور نعماً بين السرة والركبة **(قوله)**  
 مع مثله أو مع محرمه أى من النساء ما عورت مع امرأته اجنبية سواء كانت حرة أو أمة فهى ما عدا الوجه  
 والأطراف كبايتى في قوله ترمى من الاجنبى ما يراه من محرمه **(قوله)** بشائبة أى ملتبسة بشائبة **(قوله)**  
 كامرأة أى مكاتبه ومردرة قيل في ذكره ام الولد تطرق المدون فلا يصلى ام الولد إلا بتناع كالمرة فهذا  
 يقتضى أن صدرها وعقها عورة لأن هود تما بين السرة والركبة فقط كاهو ظاهر دورى بأن سترها ما زاد على  
 ما بين السرة والركبة مندوب فقط كبايتى في قوله لا ولا لدوسيرة ستر واجب على الحر والقول الكلام هنا باه  
 عورة يجب ستره **(قوله)** مع امرأة راجح لاحت فقط كاهو ظاهر الشارح وأما رجوعه للثلاثة كقوله بعض  
 الشراح فغير صحيح **(قوله)** ولو كافرته أى هذا إذا كانت الحرة أو الأمة مسلمة بل ولو كانت كافرة وهذا مسلم في  
 الأمة وأما الحرة الكافرة فعورة الحرة المسلمة معها على المعتد ما عدا الوجه والكتفين كافى بن لا ما بين السرة  
 والركبة فقط كاهو ظاهر الشارح وقول عقب ما عدا الوجه والأطراف ممنوع بل في بشرى جميع المسلمة

أو واجب غير شرط فإنما  
 تاركه عمداً ويبقى الوقت  
 كالمسحور والناسى بسلام  
 (خلاف) والقول بالنية  
 أو الندب ضعيف لم يدخل  
 في كلامه والخلاف في  
 المفضلة وهى من رجل  
 السواتين وهما من المقدم  
 الذى كرا والأشيان ومن  
 المرحوم بين النية فيعيد  
 مكشوف الألبان والعانة  
 كالأرباض وقت ومن  
 أمة الألبان والفرج وما  
 والاى ومن حرة ما عدا  
 صدرها وأطرافها ليس  
 منها السابق على الطاهر  
 بل من المحقة والمصنف  
 ذكر العورة الشاملة  
 للمفضلة والمحقة بالنسبة  
 للصلاة والركبة بما لا تقال  
 (وهى من رجل) مع مثله  
 أو مع محرمه (د) من (أمة)  
 مع رجل امرأة (وان)  
 كانت الأمة (بشائبة) من  
 حرة كمرأة (د) من  
 (حرة) امرأة (حرة) أمة  
 ولو كافرته (ما بين سرة  
 وذبة) راجع للثلاثة

وهو بيان لها بالنسبة للروية وكذا بالنسبة للصلاة في حق الأولين الشاملة للمغلة والخضفة فإذا خيف من إمامة نفسه وجب مترامعا  
العورة نظير الفتنة لا لكونها عورة وكذا يقال في نظيره كسروجه الحرق وديها والحاصل أن العورة يحرم النظر لها ولو بلباسه وغيرها  
أبصارهم العورة نظير لبسة وعطف ١٦٨ على مع امرأة قوله (و) هي من حرة (مع) رجل (أجنبي) مسلم (غير الوجه والكفين) من

على الكافرة ثلاث تصفها زوجها الكافر فالحرم لما روى لا لكونه عورة كما جده شيخنا وغيره (قوله وهو بيان  
لها) أي العورة بالنسبة للروية في حق الثلاثة وعلى هذا فلا يجوز للرجل أن يرى الفخذ من مثله أو كرسهم  
كرامه ذلك مطلقا ذكر بعضهم كراهه كشفه مع من يستحي منه بكشفه صلى الله عليه وسلم بحضرة أبي  
بكر وعمر فلما دخل صفان ستره وقال لا استحي من رجل تستحي منه الملائكة (قوله في حق الأولين) أي  
وأما عورة الحرة بالنسبة للصلاة فبشيء لها (قوله وجب مترامعا العورة) أي زيادة على ستر العورة  
(قوله كسروجه الحرق وديها) أي فانه يجب إذا خيفت الفتنة بكشفها (قوله والحاصل أن العورة يحرم  
النظر لها ولو بلباسه) هذا إذا كانت غير مستورة وأما النظر إليها مستورة فهو جائز بخلاف جسدها من فوق  
الستران لا يجوز هذا إذا كانت متصلة فإن فصلت فلا يحرم جسدها (قوله مع رجل أجنبي مسلم) أي سواء  
كان حرا أو عبدا ولو كان ملكها (قوله غير الوجه والكفين) أي وأما ما في عورة يجوز النظر إليها ولا يفرق  
بين ظاهر الكف والكفين وأنها من بشر طان لا يخفى بالنظر لذلك فتنة وإن يكون النظر غير قصد فداء أو الحرم النظر  
لها وهل يجب عليها حجب ستر وجهها ويدها هو الذي لا ينحرز وقالا أنه مشهور المذهب ولا يجب  
عليها ذلك وإنما على الرجل خفض بصره وهو مقتضى قول المواق عن عياض وفصل زروق في شرح الوعيلسية  
بن أبيه يجب عليها وغيره فاستحبنا أن ين (قوله هذا بالنسبة للروية) أي هذا عورتها بالنسبة للروية  
وكذا بالنسبة للصلاة الشاملة للمغلة والخضفة والمشار إليه غير الوجه والكفين (قوله وأعادت الحرة الصلاة  
لكشف صدرها) أي عبدا أو حرا لا ونسأما كافي المواق عن ابن بون (قوله وطهر قدم) أي وكذلك ساق  
ونهد (قوله لما جازاه من الظهر) أي وهو الكفان وماتهما بما غيرهما فلا يظن تعيد لكشف ذلك  
في الوقت مثل الأطراف هذا هو المتعمد خلافا لما يشهد به كلام ابن عرفة من أنه من العلة قاله شيخنا (قوله  
وقت) المراد به الأسفرار في الظهر بن وإلى الفجر في العشاء بن (قوله وتعيد في أوقات) أي بعد علم من  
قول المصنف وأعادت الخ عورة الحرة بالنسبة للصلاة لأنه يعلم من حكمه بالأعادة في الوقت لكشف الأطراف  
أنها عورة محققة يعلم منه طريق المفهوم أن غير الصدر والأطراف وهو البطن للركبة وما حاذى ذلك من  
ظهرها تعيد فيه أدا لكونه عورة مغلفة (قوله كفخذ الرجل) أي تاله عورة محققة ومع ذلك لا إعادة في  
كشفه (قوله ومثل الحرة أم الولد) أي في كونها تعيد لكشف صدرها وأطرافها وقت (قوله كشف  
أمة) أي ولو كان فيها شائبة حرة وقوله نغذا أي ونغذين (قوله نغفة أخرى) أي نغفة ذلك من الرجل  
بجلائه من الأمة فانه منها غلط والغش (قوله فيعبد وقت) أي وأما الأمة تعيد فيه أدا فكل ما أعاد  
فيه الرجل أدا تعيد فيه الأمة كذلك وكل ما أعاد فيه في الوقت تعيد فيه أدا وما لا يعيد فيه تعيد فيه في  
الوقت (قوله ولو صهر) أي هذا إذا كانت محرمته بنسباً أيها وأخيها وأبها بل ولو كانت بصهر  
كزوج أمها أو أختها (قوله فلا يجوز نظر سداخ) أي فلا يجوز للرجل أن يرى من المرأة التي من  
محارمه صدرها الخ وأجلها ما فيه روية ما عدا ما بين السرة والركبة وذلك فسخة (قوله وزى من  
الأجنبي ما يراه من محرمه) أي حيث لا تقوم العورة للرجل مع المرأة الأجنبية ما عدا الوجه والأطراف  
وعلى هذا فيرى الرجل من المرأة إذا كانت أمة أكثر مما يرى من أختها ترى منه الوجه والأطراف فقط  
وهو يرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة لأن عورة الأمة مع كل أحد ما بين السرة والركبة كما مر (قوله  
وزى من الأجنبي ما يراه من محرمه) يعني أنه يجوز للمرأة أن ترى من الرجل الأجنبي ما يراه من الرجل من  
محرمه وهو زوجته والأطراف وأما هذا فلا يجوز فيحرم على المرأة نفسها الوجه والأطراف من الرجل

جميع جسدها حتى قصتها  
وإن لم يحصل التذاذ ما  
مع أجنبي كغير نجيب  
جسدها حتى الوجه  
والكفين هذا بالنسبة  
للروية وكذا الصلاة  
(وأعادت) الحرة الصلاة  
(الكشف) صدرها  
كشف (أطرافها) من  
عق ودا من وذراع ونظر  
قدم كلا وبضا ومثل  
الصدر ما جازاه من الظهر  
فيما يظهر (وقت) لأنه  
من العورة المغلفة  
وتعيد فيما عدا ذلك  
أدا ما يطول القدمين  
فلا إعادة لكشفها وإن  
كانت من العورة كفخذ  
الرجل ومثل الحرة أم  
الولد (ككشف أمة  
نغدا) تعيد وقت  
(الأجل) فلا يعيد لكشف  
نغده أو نغذه وإن كان  
عورة نغده أمره بخلاف  
الآيتين أو بعضها فيعيد  
وقت والسواطين أدا  
(و) من حرة (مع) رجل  
(محرم) ولو بصهر أو رضاع  
(غير الوجه والأطراف)  
فلا يجوز نظر صدر ولا  
ظهر ولا يدي ولا ساق  
وإن لم يتد بخلاف  
الأطراف من عسق

ودا من ظهر قدم الأجنبي تعيد فيه عورة ذلك لا لكونه عورة كحرم (وزى) المرأة حرة أو أمة  
(من) الرجل (الأجنبي ما يراه) الرجل (من محرمه) الوجه والأطراف لأن تعيد فيه (و) زى (من المحرم) ولو كانا (كربل مع مثله)  
بما عدا ما بين السرة والركبة

الاجنبى فلا يجوز لها وضع يدها على وجهه ولا تضع يدها على وجهه وكذلك لا يجوز له وضع يده فيدها ولا على وجهها وهذا بخلاف المحرم فانه لا يجوز فيه النظر للوجه والاطراف يجوز مباشرة ذلك منها غير اربعة ثم ان قوله وتورى من الاجنبى الخ فيسدد قوله فيما تدهى من رجل ما بين سرة وركبة ايمان عورة الرجل بالنسبة لغير المرأة الاجنبية بان كل من مع رجل مثله او مع محرمة ما بين سرة وركبة اتخذها كره هنا من ان عورته مع المرأة الاجنبية ما عدا الوجه والاطراف وقد اشار الشارع لذلك سابقا وذكر بعضهم انه غير مقيد له باختلاف موضوعهما فاسبق في العورة وهذا في النظر فما زاد على العورة وهى ما بين السرة والركبة لا يجب على الرجل ستره وان حرم على المرأة الاجنبية النظر اليه **(قوله ولا تطلب امه الخ)** لما قدم تحديد عورة الامه الواجب سترها اشار لحكم ما عداها **(قوله غير ام ولد)** اى وامام ام الوالد فيندب لها تطيبه راسها في الصلاة بدليل قوله الا فلام ولد وصغيرة ستر واجب على الحره فما اى خصص لها **(قوله في الصلاة)** اى وامام في غيرها فيندب كشفها اختافا **(قوله لا وجوب بالانديا)** اى بل يجوز لها كل من الكشف والتطيب في الصلاة على حدس او هذا القول هو المعتبر وقال سنده الصواب وهو ظاهر التهذيب ونصه والامة ممن لم تلد من السراوى والمكاتبه والمدره والمتق بعضها الصلاة غير قناع وقيل يندب لها كشف راسها وعدم تطيبها في الصلاة تكرارها وهو قول ابن ناجي نجا الى الحسن واقصر عليه في الجلاب فقال يستحب ان تكشف راسها في الصلاة وعلى هذا تقتضيها في الصلاة امامكم وهى او خلاف الاولى وذكر عياض انه يندب كشف راسها بغير مسلاته يندب تطيبها بالاناء الى من الرجال ويدل لندب الكشف بغير الصلاة ما ورد ان عمر كان يضرب بالامام الا ان كن يخرجن الى السوق معطيات الرأس ويقول لمن تشمين بالحرث بالكاف وذلك ان اهل الفساد يحسرون على الامام قال بس يحسرون على الحره كقائل تعالى ذلك اذ فى ان يعرف فلا يؤذين نعم حيث كثرا الفساد كما فى هذا الزمان فلا ينبغي الكشف لافى الصلاة ولا في غيرها بل يبنى سترها لكل على وجهه غير ما من الحرث **(قوله بخلاف غير الراس)** اى من بقية جسدها فانها تطلب بتطيبته في الصلاة اما وجوب او ما نديا فما بين السرة والركبة يجب عليها ستره وما عداها والحال انه غير الراس يندب لها ستره **(قوله لغير مصل)** اى وامام المصلى فالتعمدان سترها في حقه واجب على خلوة الوجوه وهل هو شرط في الصحة او واجب غير شرط قولان **(كما مر (قوله بخلافه)** من جعلها مباحة غير العاقل **(قوله وما عدا بها)** اى هو الايتان والعانة ولا يدخل في ذلك المعتد من رجل او امرأة ولا البطن من المرأة **(قوله من كل شخص)** اى سواء كان رجلا او امرأة حرة او امه وعلى ما قاله ابن عبد السلام يجوز لكل من الرجل والمرأة ولو حرة ان تكشف في الخلوة ما عدا السواطين وما عدا راسها من العانة والايتان **(قوله من كل شخص)** اى سواء كان مكره وهى هذه الطريقة هى المعتمدة وعليها فليس المراد بالةورة التى يندب سترها في الخلوة العورة المغلطة فقط ولا ما شملها ويشمل المحققة وانما المراد بها عورة خاصة وقيل ان العورة التى يندب سترها في الخلوة العورة المغلطة وهى تختلف باختلاف الاشخاص فهى السواطين بالنسبة للرجل والامة توى بالامة الا ايتان والعانة توى بالحره على ذلك بالظهر والبطن والقخذ وعلى هذا قصر الظهر والبطن والقخذ في الخلوة مندوب في حق الحره دون الرجل والامة وشارحا قد لقي بين الطريقتين ولو حذفت المغلطة من اول كلامه كان احسن **(قوله وندب لام ولد فقط)** اى دون غيرها ممن فيه ثابته حريمه **(قوله تؤمر بالصلاة)** اى ولو كانت غير محرمة **(قوله ستر في الصلاة واجب على الحره البالغة)** اى كستر راسها وعنفها وسدرها واكافها وظهورها وبطنها وساها وظهور قدميها فالمراد بالستر ان تدعى الصدر المشترك بينهما في الوجوب وهو ستر ما عدا ما بين السرة والركبة هذا هو المراد بالافسرة عورة ام الولد والصغيرة واجب والوجوب في الصغيرة متعلق بوليها **(قوله وكذا الصغير المأمور بها يندب لستر واجب على البالغ)** وهو ستر السواطين والعانة والايتان فان صلى الصغير المأمور بها كشفها شئ من ذلك اعد وقت الاولى ابدل قوله

(ولا تطلب امه) ولو  
بثابة غير ام ولد بتطية  
راس في الصلاة لا وجوب  
ولا يندب بخلاف غير الراس  
مطلوب (وندب) لغير  
مصل من رجل او امرأة  
(سترها) اى العورة المغلطة  
(بخلافه) عياض من الملائكة  
وكره كشفها لغير حاجه  
والمراد بها هنا على ما قاله  
ابن عبد السلام السواطين  
وما عداهما من كل شخص  
(و) نذ (لام ولد) فقط  
(و) الحره (صغيرة) تؤمر  
بالصلاة (ستر) في الصلاة  
(واجب على الحره) البالغة  
وكذا الصغير المأمور بها  
يندب لستر واجب على  
البالغ



(واعادت) الصغيرة في ترك  
القناع (ان راحت) بوقت  
قله اشبه (الاسفرار)  
في الظهور بين الطلوع في  
غيرهما (ككبيرة) حرة  
اوام وقد ولوقال كما هو  
يل لوقال واعادنا بضمير  
الثنية لكان احسن  
واخسر لا مقدم حكم  
الحرة الكبيرة من انه يقيد  
لصدرها واطرافها وقت  
(ان تركا) الاولى ان  
تركا (القناع) وسكتا  
بادي الشعر (كصل  
بحرير) لانه عجزا  
اونسيانا او عدا اختارا  
فيعيد في الوقت (وان  
اخره) بلسه مع وجود  
غيره خلا فلن قال بالاعادة  
ابدا حيث لا يحتمل وان  
انفرد بالوجود بأن لا يوجد  
غيره اى خلا فلن قال  
لا اعادة حيث لا (او) حصل  
(بنجس) عجزا اونسيانا  
فيعيد في الوقت (غير) اى  
بغير حرير ونجس (او) يعيد  
فيه (وجود) ماء (مطهر)  
لثوب المتنجس ان اتسع  
الوقت للتطهير والبقاء في  
وجود سببه وفيما قبله  
طرفه

واجب بطول لانه يقيدان ما يندب للكبر كتر القصد لا يندب للصغير والظاهر ندبه فامل (قوله)  
واعادت ان راحت (الخ) هذا من محام المستعملها وحاصله ان الصغيرة وام الولد يندب لمطاف الصلاة  
السراواج للحرة البالغة زيادة على القدر المشترك بينهم في الوجوب فان تركا ذلك وسكتا بغير قناع مثلا  
اعادت ام الولد لا يسفرار وكذلك الصغيرة ان راحت اذا علمت هذا اتم ان قول المصنف لكبيرة الاولى ان  
يقول كلامه وقوله ان تركا القناع لا مفهوم للقناع بل المراد ان تركا تركا لمعناه واجب على المرأة البالغة  
بما زاد على ما بين السرة والركبة فيدخل كشف السدر والاطراف والمظهر والبطن والساق وترك القناع  
السراويل والباس والعتق واغترض جميع عن المصنف بأن كلامه خلاف النقل اذ لم يقل احد يندب السرة  
للمراة وغيره او الاعادة لتلصص المراة وذلك لان الذي في المدونة ندب السرة للمراة وغيرها لكنه  
سكت فيها عن الاعادة ترك ذلك ظاهر ما عدا الاعادة واشبه وان قال يندب السرة للمراة وغيرها  
لكنه زاد الاعادة تركه في الوقت واطلق في الاعادة ولم يقيد بها بالمراة والحاصل ان ذكر المصنف الاعادة  
مخالف للمدونة في تقديره بالمراة بخلاف الاشبه بواجب بان المصنف عول في ندب عموم السرة للمراة  
وبغيرها على كلام المدونة وعول في الاعادة على ما قاله اشبه لانه غير مناف للمدونة ولا نسل ان اشبه اطلق  
في الاعادة بل يقيد بالمراة كما صرح به الرجائي في مناهج التحصيل وكفى به حجة وحيث لا اعتراض  
ونص الرجائي كافي في: واما الحر غير البواغ فلا يضمنون ان تكون مراة او غير مراة فان  
كانت مراة فصلت بغير قناع فهل عليها الاعادة في الوقت او الاعادة عليها قولان الاول لاشبه والثاني  
لسنن وانما غير المراة كبت عمان سنين فلا خلاف في المذهب انها مؤمر بان تستمرن نفسها  
ماتت للحرة البالغة ولا اعادة عليها ان صلت مكشوفة الاس او بادية الصدر اه (قوله للاسفرار)  
احتمل ترك الحر بولان الاعادة مستعجلة فهي كالنافذة ولا تصلى نافذة عند الاسفرار (قوله والطلوع في  
غيرهما) اى في النساء بين الطلوع الفجر وفي الصبح لطلوع الشمس (قوله لانه قد علم حكم الخ) اى  
وحيث قد ذكرها بقوله كبيرة حرة تكرار مع ما (قوله الاولى ان تركا) اعلم بل الصواب  
تركا من الفصل اذا استدلنا بغير مجازى التائيد اوضحه ككلام المصنف وجب تائيد لا يمكن ان  
يجاب بانه ذكر كل الكون المرادين بمعنى الشخصين والشخص مذكر (قوله كصل بحرير) تشبه  
في الاعادة في الوقت ومثل الحر والنسب ولو كانا كافي المص (قوله لالباله) اى وامان سلى بماسلا  
له في كراهية فلا اعادة ولا اسم عليه (قوله عجزا) اى لعجزه عن غيره (قوله وان اقره بلسه) اى  
هذا اذ سله مع غيره بل وان اقره بلسه مع وجود غيره خلا فلا يندب القائل بالاعادة اذ اذ البس  
الحر ووجد مع وجود غيره وصلى به (قوله ويحتمل وان اقره بالوجود) اى طلع حيث لا  
ان يجد غيره بل وان اقره بالوجود (قوله خلا فلن قال لا اعادة حيث لا) اى هو اسبغ (قوله او وصل  
بنجس عجزا اونسيانا) اى او اسبغ اذ عجزا ادا كما تقدم وبه المصنف على هذا المستلزم اعذها بما سبق  
في اراة التجاسة ذهبا لما يتوهم من عدم الاعادة حيث طلب التبر بالنجس لعجزه عن الظاهر (قوله ببر)  
متعلق بعيد المدلول عليه بالثنية لان المعنى كما يبعد مصل في حر اوق بنجس للاسفرار في غيرهما اى في  
غير الحر والنسب مصل في الحر لا يبعد في حر ولا في بنجس وكذلك المصلى في البنس لا يبعد في بنجس ولا  
في حر (قوله او بوجود مطهر) حاسله ان من صلى في ثوب متنجس لعدم فطره فهو حاسله ما مطهره  
واتسع الوقت للتطهير فانه طالب بعادة تلك الصلاة في الوقت للاسفرار قوله او بوجود مطهر صلف  
على غير والمعنى كما يبعد في الوقت مصل حرر حر في او بنجس غيرهما او يبعد في الخ او مصل في بنجس  
بمعنى متنجس بيب وجود مطهر قول المصنف بغير راجع للحر والنسب واما قوله او بوجود مطهر  
فهو راجع للنجس بمعنى المتنجس وقول الشارح لو يبعد فيه اى في الوقت اى من كل سلى او لا بنجس  
بمعنى متنجس بسبب وجود الخ وادار الشارح في تقدير ذلك اى ان قول المصنف او بوجود مطهر عطف

(وصلى) ثانياً (باطاهر) غير  
حر رم ثم ذكر انه كان قد  
صلاها بغير راتنجس  
فيعد ناله لان الثانية لم تقع  
جارية الاولى (لا) يبعد  
وقت (عاجز) عن الستر  
باطاهر او راتنجس  
(صل على راتنا) ثم وجد  
نوباً بالمستند الاعادة في  
الوقت وهو ظاهر لان  
المصل بالحرير والنجس  
عاجز اذا كان يطلب  
بالاعادة مع تحديقها وجوباً  
على العرى فطلب من  
المصل صر بانما عجز بالاولى  
(كقائه) صلاها بنجس  
او حر رم وجد في باطرها  
غير حر رم فلا يبعد  
لاقتضائها فراجها  
(كره) لباس (محدد)  
للعورة بذاته لرقته او غيره  
كحرام بالزاي او لضيقه  
واحاطته كسراو بل ولو فيه  
صلاة لانه ليس من زى  
السلف (لا) ان كان  
التحديد (برج) او بلل  
فصلا يكره وكره صلاة  
بجو ليس على كفافه  
منه ثوب (و) كره (انتقاب)  
امرأة (اي) تطيبه وجهها  
بالثقب وهو ما يصل  
للعيون لانه من العسلو  
والرجل اولى حاله يمكن من  
قوم عاتدهم ذلك (ككف)  
اي وقسم (شبر) كوشش

على بغيركم قلنا **(قوله)** وبعد اذ لم يكن (اي) بعد من صلى بغير راتنجس في الوقت اذ لم يكن  
عدم صلاته اولاً بل بان يتحقق اولن صلاته اولاً بل وان ظن عدم صلاته الخ فذا صلى بوجوب نجس  
او حر رم دخل عن كونه صلى بها وظن انه لم يصل فصل في تلك الصلاة بوجوب طاهر غير حر رم ذكر انه صلى  
بجو بنبس او ر قبل صلاته بالثوب الطاهر فانه بعد ثالث مرة لان الصلاة الثانية لم تقع جارية الاولى  
قياً بالثوب العجز وانما كانت الثانية غير جارية لانه قوى بها القرب منة من المطلوب مع صلاتها بنية  
الزجر والواجب لا يسقط طلب التندوب **(قوله)** وان ظن عدم صلاته الخ ان قلت ظن يتعدى لمفعولين  
والمستصف عدداً والواحد قلت لاسل وان ظن صلاته معدومة الا ان يصح الاقتصار على مصدر المفعول  
الثاني مضاعفاً الاول يقول في غلغلة يداها فلما غلغلت قيام زيد **(قوله)** لا يبعد وقت عاجز الخ هذا قول ابن  
القاسم في سماع عيسى وهو مبنى على ان الثمرى يقدم على الستر بالحرير والنجس وقد تقدم انه خلاف  
المشهور وحيث قد ذكر المصنف ضعيف مبنى على ضعف **(قوله)** والمستند الاعادة في الوقت وهو قول  
ابن القاسم في المذونة قال المازري وهو المذهب **(قوله)** عاجزاً اي حالة كونه عاجزاً عن طاهر يستتر به  
لعدم وجوده **(قوله)** صلاها بنجس اي عاجزاً واناسيا **(قوله)** وكره لباس محدد اي كراهي لباس محدد  
للعورة ولو بغير صلاتها بما اقتدر باليس لان الاحكام بما يتعلق بالافعال **(قوله)** لرقته اي بانما حددتها بذاته  
لاجل رقتها اي الفرضية لا يندبر منه العورة اسلاً او بند ومنه مع التأمل وتقدم ان كراهة لبسه  
لتنزيهه على المضد لا التحريم **(قوله)** كحرام اي على ثوب غير رقيق فالتوب المذكور محذور وهو بسبب  
الحزام واما الحزام على التقطان فلا تحديده في العورة فالمعقولة فلا كراهة ويحتمل ان المراد باللعورة ثياب تنسل  
المعقولة والمهتفة كاللائين فيكون الحزام على التقطان مكر وهو محل كراهة الاحترام على الثوب بتمام  
يكن ذلك عادة قوم او فعل ذلك لعل بالالا كراهة ولو في الصلاة ككلو كن محذوراً لغضرت الصلاة وهو  
كذلك فلا كراهة في صلاته محذوراً على كراهة لبس المحدد للثوب بنبس فوق ذلك المحدد شيئاً كلباس  
والالا كراهة **(قوله)** كسراو بل هذا هو السمع لانه دون سر والى وقد علمت ان كراهة لبسه اذ لم يكن  
فوقه بل ولو ردى على ذلك برداء والا فلا كراهة واقل من لبس السراويل سيدنا ابراهيم وهل لبسه نينا  
عليه الصلاة والسلام لا لافيه خلاف ومع انه اشتداه كافي السن الا ربع **(قوله)** لانه ليس من زى السلف  
هذا لتعليل لكراهة السراويل لا لكراهة المحدد مطلقاً لان العلة في كراهته التحديد للثوب والخاص بالان  
العلة في كراهة السراويل امران التحديد وكونه ليس من زى السلف فكان الاولى لما شاح ان يقول ولانه  
الخ لا والواو واما كراهة المحدد غيره فلتحديد نفسه ولذا قيل بكرهه ليس بالمتزوي ان كان من زى السلف  
والمراد بالمتزوي على هذا المصلحة التي تحصل في الوسط كقوله الجاهل امان اريد بالمتزوي والمصلحة التي يحصل  
جميعها بكبره او حرام فلا كراهة في لبسه كما قال ابن العري لا سقاء التحديد ولكونه من زى السلف  
والخاص بان بعضهم فسر المتزوي بالمصلحة التي يحصل جميعها كائن العري في حكم عدم كراهته وفسره بعضهم  
بما يشق في الوسط كقوله الجاهل في حكم كراهته **(قوله)** لان كان التحديد برج اي بسبب ضرب برج او  
بسبب بلل **(قوله)** ليس على كفافه منه ثوب اي مع القدرة على الثياب التي يسترها ككافهها والالا كراهة  
**(قوله)** وانتقاب امرأة اي سواء كانت في صلاة اولى غيرها كان الاعتناء فيها الاجلها والا **(قوله)** لانه من  
العاري اي الزيادة في الدين اذ لم يرد به السقاء المسحوق **(قوله)** والرجل اولى اي من المراتب ككراهة **(قوله)**  
ما لم يكن من قوم عاتدهم ذلك اي الانتقاب بان كان من قوم عاتدهم ذلك كاهل مسوفة بالمصر بان الانتقاب  
من داهم ومن عاتدهم لا يتر كونه اصلاً لا يكرهه لم الانتقاب اذا كان في غير صلاة او ما فيها يكرهه وان اعتيد  
كافي اليه **(قوله)** وانتقاب مكرهه مطلقاً اي كان في صلاة او غير جهاسوا كان فيها الاجلها او لم يرد ما لم يكن  
لما دون الا لا كراهة فيه خارجاً عن اختلافه في ميراثكم وضم العرفه انه بما يكرهه ما هنا كان فصله لاجلها  
واما فيه خارجاً عنها لاجلها فلا كراهة فيه ومثل ذلك نسيها في الزيل من الساق فان فعله لاجل شغل

وكان الأولى تأخير من قوله (و) ثم (ولولا امرأتها لكانت ماضية لا تترك الصلاة) (مكره) (مشت) (رجل) (مشت)  
 لامة (صدرا) (وساقا) (ومصا) (١٧٢) خيبة التلذذ أو ما ينظر الوجه والكفين وحرم المجلس (د) كره (صا) أي اشتد لهو

كأن كعب اللغة أن ردت  
 الكساء من قبل يمينه على  
 يمين اليسرى وما تراه اليسرى  
 ممرده نائما من خلفه على  
 يمينه اليسرى وما تراه اليمين  
 فغطها جميعا وقال بعضهم  
 وهي عند الفقهاء أن  
 يشتمل يمينه على  
 منكبيه غير جائده اليسرى  
 من تحتها واحدى يمينه من  
 تحتها وإنما كره لانه في  
 معنى المروط فلا يتمكن  
 من إتمام الركوع والسجود  
 ولانه يظهر منه جنبه بناء  
 على ما لفقها فهو كمن صلى  
 بثوب ليس على كافته  
 منه شيء لأن كشف البعض  
 وهو الجنب كشف الكل  
 وحمل الكراهة أن كانت  
 (بستر) أي مهاسر كقار  
 قصتها (والا) تكن يسار  
 قصتها (منعت) لحصول  
 كشف العورة وهو ظاهر  
 على تفسير الفقهاء لولاه  
 إراد البصاء ما شمل  
 الاضطباع قال الإمام هوان  
 برعوى ويخرج ثوبه من  
 تحت يده الخفى أي يدي  
 كفته اليمين بأن يحصل  
 حاشية الرداء تحتها طم  
 يلقى طرفه على الكف  
 اليسر قال ابن القاسم وهو  
 من ناحية الصاء (كأخبا)  
 لاستمره) فيمنع في غير  
 صلاته وكذا أنها في بعض  
 أحوالها كقالة الشهدا في التعلل إداد لي  
 من حر لوس أو الترخن كشك وهو إرادة الجالس بظهره وكذا إلى صدره وهو معتمد عليه طم كل به حجاب وهو ظاهر في "ر" سلا

في  
 من حر لوس أو الترخن كشك وهو إرادة الجالس بظهره وكذا إلى صدره وهو معتمد عليه طم كل به حجاب وهو ظاهر في "ر" سلا

(وعصى الرجل وصحت)

صلاته (ان لبس حررا)

خالصا مع وجود خفيه

واعاد وقت كاهن كعمره

لبسه بفيرها على رجل او

التعاف به او ركوب او

جلوس عليه ولو بصال او

تبعان وجهه او في جهاد او

لحكة الان يمين للدوامه

يجوز كسلطه ستورا من

خبر استاذ ركذ البشاعة

المعلقة بالراس وسط العلم

والحياطة به ويطبق بذلك

قبطان الجورخ والسبعة

وتجوز الاربعة في الحرب وفي

السجاف اذا عظم تلر

لان كان كل ربع اصابع

فالاظهر الجواز الاربع

كراهه الخرو وودع التره

عن ذلك كله والاخرة

عند بل المتقين (او لبس

ذهبا) ناعما وغيره لان

حمل ذلك بكم اوجب (او

سرق او نظرمعروا) اى

محرم كن وقوله (فيها)

تنازعه الافعال الثلاثة

الاتعد نظر لعودة امامه

فيطلها وان ذهبل عن

كونه في سلاطة كعورته

هو الان يذهل عن كونه

فهو ان لم يجدا الاسترا

لاحد فرجه

في غير الصلاة واما اذا كان فيها فلا يظهر الجواز هذا ظاهره وفيه نظر اذ قد صرح في المدة يجوز الاحتباء في النوافل مع السار فقال ولا بأس بالاختباء في النوافل الجالس (قوله وعصى الرجل) اى واما العصى فالحرر والفتى في حقه مكر وهان كاذ كرهان ونس في المثل المتعاولى واما الباسه القصة فجاز على المعتمد فلا قلن قال بالكره (قوله ان لبس حررا) اى واما لبس الحرر فبها من غير لبس فجاز (قوله مع وجود غيره) اى واما عند عدم وجود غيره فالصلاة به متعينة عليه وان كان يبدلها بوقت كاهن (قوله كاهن) اى في قوله كاهن بغير ران اذ يرد للصلب بين هذا العصيان مع الصحة وبها تقدم الاداة في الوقت فالغرض من ذكر هذه المسألة هنا مخالفة للغرض من ذكرها سابقا فلا تكرار ولا يغال ان الاداة في الوقت تستلزم العصيان لان الاداة في الوقت قد تكون لارتكاب مكر وه نعم تستلزم الصحة تأمل (قوله اور ككوب او جلوس عليه) اى او ارتفاق به خلافا لجد المالكين المجنون القائل يجوز الجلوس والركوب عليه والارتفاق به ولو من غير حائل لما في ذلك من امهانه (قوله ولو بصال) اى خلافا لئن اجاز الركوب والجلوس عليه والارتفاق به اذا كان عليه حائل وهو موافق للعنفية (قوله او تبعان وجهه) اى خلافا لابن العربي حيث قال يجوز اقتراسه والغطاء به تبعان وجهه وعليه فاذا قامت من على ذلك الفرض لفرضه وجب عليه الاقلال من عليه موضع يباح له حتى يرجع لقراشه وان كان ناعما لفظه اوزالت الحاف عنه (قوله او في جهاد او لحكمة) اى لان ذوال الحكمة به وارهاب العدو به فخير محقق وما ذكره من حرمة لبسه لمهازم المشهور وهو قول ابن القاسم ودرايته عن مالك خلافا لابن حبيب في الحكمة فتد اجاز لبسه لمهازم الخلاف لما عيّن طريقا للدوام الاجاز لبسه لها اتفاقا وخلافا لابن المجنون في الجهاد فتد اجاز لبسه له مع ذلك بان فيه اربابا العدو في الحرب (قوله كسلطه ستورا الخ) اى كيجوز تطبيق الحرير ستورا للعيطان من غير استاذ عليه الرجال (قوله وكذا البشاعة) اى وكذا يجوز اتخاذ البشاعة وهي التاموسية من الحرير (قوله وسط العلم) اى فلا بأس به وان عظم كمال ابن حبيب وقيل انه مكروه والخلاف للمذكور فبأنه كان قد واربع اصابع اولاته واوتين لواء واحد اما الخ الرقيق دون الاسبع فجاز اتفاقا فان كان مازاد على الاربعة اصابع فغرام اتفاقا وهذا كله في العلم المتصل بالثوب على وجه التسج كالطرز الذي يكون بالثوب واما المتصل به لاعي وجه التسج فاشارة بشو به بعد وفي السجاف الخ (قوله قبطان الجورخ والسبعة) اى واما ما يفعل فيها من التسايع فلا يجوز اذا كانت من الحرير (قوله ويجوز الاربعة في الحرب) اى يجوز اتخاذ الاربعة في الحرب واما ايات الفقهاء من الحرير فممنوعة ومثل ما ذكر في الجواز الطوق بالبنة كمال بعض اصحاب المازرى والمراد بالطوق القبة والمراد بالبنة البنقة التي تجعل تحت الاط كالرقعة فيجوز جعلها من الحرير ومنه ابن حبيب الجيب وهو الطوق والراى زاد الجورخ والقبطان وقد يقال انه لا يولى الجواز من القبطان واذ قال شيخنا انه ضيف والمتعد جوازهما من الحرير (قوله وفي السجاف) اى وفي جواز السجاف من الحرير اذ اعظم بان كان قد ربح الجورخ كاقطه سيدى محمد الزرقانى عن بعضهم (قوله لان كان كاربعة اصابع فالاظهر الجواز) اى كاستشاره الشيخ احد الثمراوى في شرح الرسالة كيجوز اتخاذ قطاء الصمامة وتكيس الثراهم من الحرير قياسا على الداموسية ولا يبعد هذا استحمالا لاسر كاستظهاره بعضهم (قوله والاربعة كراهه الخ) اى وهو انه داهمير وجهه من الثوب ومثل الخرماني معناه هو الباب الى داهمير وجهه بصله اقلن او كان في خش تبعان لمرام الرسالة وقال بعضهم محرم متواسم تلز وهو مقال الرابع في كلام الشارح وقال بعضهم يجوز اخروماني معناه وفي جواز الخروماني معناه فالاقوال اربعة اربعا كلها كراهه في الخروماني معناه كمال الشارح (قوله اى محرم كن) اى كالنظر لعودة شخص في روضة غيره ووقد لنا (قوله الان يذهل عن كونه فيها) اى ان يذهل فلا يظن هذا كله بما نصح واعتبره اناج برعلى المستاوى بان التصوص على كل ان البطلان في مجرد العمد من غير تهصيل بين كونه يمشى انه في الصلاة

على المسامة بحيث لو أزيل الحاجر لكان مسامعهم ضرر رقبته بذلك بحيث عرف القسبة في صلاته أول مرة كغفاني به قبته عمره فليس المراد بالمسامة أن يحكم أنه لا تصح صلاته إلا في مسجدها وأحرز بالأمن من المسامحة حين الالتحام مثلا فلا يصيب عليه استقبال العين (فان) قدر على المسامة ولكن (شق) عليه ذلك لمرض أو كبر أو تكلف طالع أو صلح لا أمكنه (قن) جواز (الاجتهاد) في طلب العين ويسقط عنه طلب اليقين ونحوه ظرا إلى ان القدرة على اليقين تنزع من الاجتهاد (ظن) أي تردد الراجح الثاني وأما من لا قدرته بوجه كشد بدع من أوز من أمر بوط فحين عليه الاجتهاد في العين أخافا وأما من مرض أو مروط أو نحوهما لا يتردد على

١٧٦

التحول وليس ممن يجوز له التحول ولو لم يعلم الجهة قطعاً فهذا أصلي ليس جهة العجز وإنما قلنا ومع القدرة للاحتراز من هذا فالجواب أن من عكة أقسام الأول سبع أمّن فهذا لا بد منه من استقبال العين أما بيان يوصل في المسجد أو بيان يطلع على سطح ليري ذات الكعبة ثم يزل فيصلي بها فان لم يمكنه طالع أو كان بلبس استدلل على الثالث بالصالحات البقية التي قطع حاجزها لا يتصل التفيض أنه لو أزيل الحاجر لكان مسامعاً فان لم يمكنه ذلك لم يحجزه صلاة الألف المسجد الثاني مريض مثلاً يمكنه جيع مسبق في الصبح لكن يصعد ومشقة فهذا فيه الاستدلال الثالث مريض مثلاً لا يمكنه ذلك فهذا يصح في العين غلنا ولا يلزمه اليقين أخافا الرابع مريض مثلاً يعلم الجهة قطعاً وكان متوجهاً للغير البيت ولكنه لا يتردد على التحول ليد بحول

(قوله على المسامة) أي على مسامة آلت (قوله وأحرز بالأمن من المسامحة حين الالتحام) أي من خائف من لص أو سبع وأحرز بقوله والقدرة عن المريض الذي لا قدرته التحول لجهته والمروط ومن هو صحت المذهب فلا يترط في حق هؤلاء استقبال العين ولا وجهه ولو كان واجبة ويستند في قصاصون لا وجهه (قوله فان قدر) أي من عكة (قوله لا يمكنه) أي المسامة (قوله في الاجتهاد ظن) أي في جواز الاجتهاد على مسامة العين ويسقط عنه الطلب بما تمناه فينا ومنعه من الاجتهاد على مسامة العين وطلبه بالمسامة بقيناً تردد (قوله في طلب العين) أي في معرفة عين الكعبة (قوله ويسقط عنه طلب اليقين) أي الطلب بما تمناه فينا (قوله والراجح الثاني) أي هو رآه لا بد من مسامة لها فينا ولا يكتفي الاجتهاد على مسامة العين لا يقال سائر وجوب القيام بسقط بل يشق مع أنه يمكن لا ما قول قد يفوق الشرط الركن في القوة كما هو لا استقبال فأن شرط في الفرض والنافذة والقيام على الجيب في الفرض (قوله وأما من لا قدرته) أي على المسامة أي بأن كان لا قدرته على صعود السطح ليري سمت الكعبة والحال أن له قدرة على التحول والالتحاق لجهته (قوله أقسام) أي أربعة (قوله أما بيان الخ) أي واستقبال العين أما بيان الخ (قوله فان لم يمكنه طالع) أي لو كان السطح لاسلم له مثلاً ولا يحدس بل يصعد به عليه (قوله استدلل على الذات) أي على ذات البيت أي استدلل على مسامته (قوله يمكنه جيع مسبق في الصبح) أي أنه يمكنه مسامة البيت لكونه يمكنه الذهاب للمسجد والصلاة فيه أو الصلاة في بيت مع قدرته على الصعود للسطح ليري ذات الكعبة (قوله فهذا فيه التردد) أي قبل يكفه الاجتهاد على مسامة العين لا يتفاد الحرج من الدين وقيل لا يكفه الاجتهاد بل لا بد من مسامة لعين الكعبة فينا المساعدة من القدرة وصق به ابن رشد (قوله لا يمكنه ذلك) أي المسامة مع قدرته على التحول والالتحاق لجهته (قوله ولا يلزمه اليقين) أي بالمسامة لذات البيت بالفعل (قوله ولا يكتفي) أي هذا القسم الرابع (قوله لا بأس الخ) المراد به ههنا من جزم أو ظن عدم امتنان من يحول متى يخرج الوقت (قوله والراجح الثاني) المراد به ههنا من ظن امتنان من يحول للقبلة قبل خروج الوقت (قوله والمتردد الخ) المراد به ههنا من شك هل يأتيه أحدهما للقبلة قبل خروج الوقت أم لا (قوله والألفا أظهر جهتها) أي أن الواجب استقبال جهتها قال ابن غاري ظاهراً هذا الاستظهار لا ينشده ولا يحدسه لافي البيان ولا في المقدمات وأما جوده لا ينشده السلام وهو ظاهر كلام غير واحد وأجاب أن ابن رشد في المقدمات أقصر عليه ففهم المصنف من ذلك أنه الراجح عنده وفي خش أن الاستظهار وقع لا ينشده في قواعد الكعبة بظاهرة اه بن (قوله خلافاً لابن القصار) أي القائل أن الواجب استقبال سمتها (قوله والمراد بسمتها) الأول أن يقول والمراد باستقبال سمتها أي عنها عنده أن يفتخر الخ لا أن يستنهاها عنها فلا معنى للإضافة وهذا جواب عما أورده على ابن القصار وحاصلها من بعد عن مكمل يقل أحدان القول بوجوب عليه مقابل الكعبة لأن في ذلك تكليفاً على الألبان وأيضاً يلزم على ذلك عدم صحة صلاة الصف الطويل فان الكعبة طولها من الأرض تسعاً وسبعاً وعشرين ذراعاً وعشرتها عشرين ذراعاً والاجماع على خلافه وحاصل الجواب أن ابن القصار أو القائل بوجوب استقبال سمت ليس المراد عنده سمت الحقيقة كالاجتهاد لمن عكة بل مراده سمت التقدير كما ينه الشارح (قوله أن يتردد المصلي المقابلة والمخادعة) أي وأن لم يكن

هذا كذا فاص من علو ونحوه يصلي لغير الجهة لا بشرط الاستقبال إلا من والقدرة ولا يخص بمن عكة لانه اذا جاز للعجز والمخاطف عدم الاستقبال عكة فمن ضيقها والى يأتي ههنا لا بأس ولو لم يأت آخره والمتردد وسطه (والا) يمكن عكة بل بغيرها أي بغير المدينة وجامع عمره بالسطح (فألا ظهر) عندنا من رشد (جهتها) أي استقبال جهتها أي الجهة التي هي فيها لأدبها ما خلافاً لابن القصار والمراد بسمتها عندها من قدر المصلي المقابلة والمخادعة

إذا لم يصغر كالزاد بعده أتمت حجة فرض الرامة فلا تخفى الكعبة مركزا خرج منه خطوط مجتمعة لأطرافه فكلما بدت أتمت فلا يلزم عليه بطلان الصف الطويل بل جيب فلا دافعه تعالى على تركها عند ذلك لا ينبغي على القولين لو اجتهدنا فأنقل المذهب بعيدا في الوقت على مقاييسه بدأ (الاجتهاد) أي بالاجتهاد وأما من بالمدنية ١٧٧ أو بجامع عمر وفيجب عليه استقبال

كذلك في الواقع وليس المراد أنهم وإن كثروا فكلهم محاذي بناء الكعبة في الواقع حتى يلزم ما ذكره والخاص أن كل واحد من الصف الطويل قد شرعنا مسامته ومقابل الكعبة وإن لم يكن كذلك في الواقع وليس المراد أنه لا بد أن يكون كل واحد مسامتا لها في الواقع لأنه لا يستحيل أن يكون الكل مسامتا لها وأما على المشهور فالواجب على المصلي اعتقاد أن القبلة في الجهة التي أمامه ولو لم يدر أنه مسامت ومقابل لها (قوله إذا لم يصغرها) الأولى حذف هذا الكلام إلى قوله فلا يلزم الخ وذلك لأن مفاد هذا الكلام أن الجسم الصغير إذا لم يتصل بمسامته لجهة الكبرى وحيد فالواجب أن يحاط به مسامته عن الكعبة مسامتة حقيقة ولا يكفي تقدير المقابلة والحاداة فالحكمة المذكورة تتجع خلاف المطلوب فأنه (قوله كعرض الرامة) أي هو ما يرمونه بالسهام (قوله مجتمعة لأطرافه) أي في ذلك المركز وهو الكعبة (قوله فكلما بدت) أي الخطوط من المركز وقوله أتمت أي لجهة (قوله في المذهب) أي وهو قول ابن رشد والواجب استقبال جهتها بالاجتهاد وقوله وعلى مقاييسه أي وهو قول ابن القصار والواجب استقبال جهتها بالاجتهاد قال بن الحق أن هذا الخلاف لا يعمده كاصرح به المازري وإنه لو اجتهدنا فأنقل المذهب في الوقت على القولين وأما قوله الشارح فهو غير صواب لأن القبلة على كلا القولين قبلة اجتهاد والأيدى عندنا أنهما في الخطأ في قبلة القطع وكان عيب التابع له الشارح أخذ ذلك مما هو في التوضيح عن عز الدين ابن عبد السلام وهو شافعي المذهب اهـ (قوله ولو انصرف عنها ولو بسيرا بطلت) أي لأن كلامها قبله قطع أي لأن الأولى بالوصى والثانية بإجماع جماعة من الصحابة نحو الخليل (قوله فأنه يستقبل الجهة أضافا) أي سواء كان بمكة أو غيرها كقوله بعضهم وفي عيب إذا كان بمكة استقبل السمت بالاجتهاد وإن كان بغير مكة استقبل الجهة بالاجتهاد فقبلة على كل حال قبلة اجتهاد (قوله وصلى لغيره أتمت) أي وأما وصلى لغيره أتمت أضافا فأنظر هل يحرى فيه ما جرى في الناس إذا أخطأ من الخلاف ويحرم بالصحة لأنه سادف وهو الظاهر (قوله فأنه يبيد في الوقت) أي إذا كان اجتهاد مع ظهور العلامات وأما أن كل من عدم ظهورها فلا إعادة كقوله الباقي لأنه يجتهد في اختيار جهة على لها (قوله وصوب سفر قصر الخ) أي أن جهة السفر عرض للمسافر من جهة القبلة في التوافيق وإن ورا وأسرى ركعتا الفجر وسجدة التلاوة بشرط أن يكون سفره بصح قصر الصلاة فيه وإن يكون راكباً لاداءة ركو بامتداد (قوله متعلق ببدل) أي وأما قدمه عليه لأجل جمع القيود بعضها مع بعض (قوله وراكب غير دابة كسقية) أعلم أن قول المستعمل راكب دابة يحصل أنه أحترز عن راكب السقينة قطع كما هو المتبادر ويجتذو أن كان مسافرا راكب الجمل أو لسان يجازيه التنقل عليه لجهة سفره وهو الظاهر ويحصل أنه إن راكب دابة العريفة ويجتذو فلا يشمل إلا الذي يكون كل من لا دابة وسقينة فخرنا عنه والاحتال الأول هو الذي سلمه الشارح قال في المجلع والظاهر أن الشرط ركوب الدابة وقت الصلاة وإن كانت مسافة القصر لاتهم لا بسقينة (قوله يضع الميم الأولى وكسر الثانية ما يركب فيه) أي وأما الحمل بكسر الميم الأولى وقع الثانية فهو خاص ببلاده السيف (قوله ونحوه) أي كسفة ونحوه في تختار وإن (قوله ويسجد) أي على أرض الحمل ولا يؤمى بالسجود كراكب في غير حمل كذا في الشارح (قوله وإن ورا) أي وأولى ركعتا الفجر وسجدة التلاوة (قوله لا فرض) أي لا في صلاة فرض (قوله وإن سهل لا يتدأها) أي إن كانت الدابة مضطربة أو واقعة (قوله حينئذ) أي حين أنسهل لا يتدأها (قوله ويجازله) أي للشخص في حال تنقله على الدابة (قوله ونحوه يلترجل) أي ولا يتكلم ولا يثبت (قوله ويؤى

(٢٣ - دسوق أول)

لم يكن إلا كسب عمل بل (وإن) كان (معمول) يضع الميم الأولى وكسر الثانية ما يركب فيه من شدة ونحوه ويجلس فيه متر بركب كذا في السجدة (بدل) أي عوض عن نوبة القبلة (في) صلاة (فقط) (وإن) كان (ورا) لأفرض ولو قلنا أنها أدا عسرا لا يتدأها بطلانها لجهة بل (وإن) هل لا يتدأها بطلانها لا ينسب في إيجابها لا يتدأها حينئذ ويجازله إن يعمل ما لا يستغنى عنهم من ميله عنان ونحوه يلترجل وضرب بسيط و بوي



هذا اذا كان المجهد بصيرا بل (وان) كان (اعى) واذ اخرجته التخليد (سأل من الادلة) ليهتدى به الى القبلة (وقلده غيره) اى ضمير المجهد وهو الجاهل بالادلة او بكيفية الاستدلال به اى يجب على غير المجهدان يقلد (مكلفا) عدلا (عارفا) طريق الاجتهاد لادنيا وكفر او فسقا وجاهلا (او) يقلد (محرابا) ولولغير مصر (فان لم يجد) غير المجهد مجتهدا يقلده ولا محرابا (او مخبر) بحامه مهمة (لمجتهد) بان خفيت عليه ادلة القبلة تجسس او غيب او التبت عليه (تخير) بخامه معجبه لمجهده من الجهات ١٧٩ الاربع وصلى الهياصلا تواحدة وسقلا

عنه التلبس بعزوه (ولو)

(سلى) كل منهما (او بما)

(لكل جهة صلاة (الحسن)

عند ابن عبد الحكم

(واختير) عند اللغوى

والمتمتع الاول وهذا اذا

كان تعينه وشكه في

الجهات الاربع والترك

ما يقتضيه ليس بقسمة

وصلى صلاة واحدة لغيره

على الاول وكرها يقدر

ما شك فيه على الثانى وكان

الظاهران يقول وهو

المختار لا يقول ان مسلمة

مختلفا به قول الكافة

واستحسنه ابن عبد

الحكم واختاره اللغوى

لانه اختيره من نفسه

(وان تبين) لجهده ومقلد

وكذا متعبر بقسبه فيها

ينبى (خطا) يقينا او قلنا

(صلاة) اى فيها (قطع)

صلاته وجوبا (غيرا عى)

(و) غير (منعرف بيرا)

وهو البصير المنعرف

كثيرا ويندى صلاته باقامة

ولو قال قطع بصير انصرف

كثيرا لكان اوضح وانصر

والاحرف الكثيران

اركان المساجد (قوله هذا) اى عدم جواز تقليد المجهد لغيره (قوله وسأل عن الادلة) اى سأل عدلا فى الرواية عنها (قوله او يقلد محرابا الخ) طاهر المصنف التخيير والطاهر انه يقدم تقليد المجهد على محراب القرية الصغيرة ومحراب المصر على المجهدة البساطى (قوله فان لم يجد غير المجهد مجتهدا يقلده ولا محرابا) اى تخيره لجهة الخ وامامه وبنذلك المقلد من يقلده من مجتهد او محراب بورل تقليد ما ذكر واختاره لوجه تركن لما نفسه وصلى لما كانت مسلا من صحيحه ان يبين خطوه فان تبين الخطا فيها قطع حيث كان كثيرا وان تبين بعدها قولان بالاعادة بما ادى الوقت (قوله او التبت عليه) اى الادلة مع ظهورها اى تنازعت عنده الامارات والاولى قصر التحير على هذا اى على من التبت عليه الادلة لانه هو الذى يختاره لوجه من الجهات من اول الامر ولا يقلد غيره ولا محرابا وامامه خفيت عليه الادلة فهذا حكمه كالقلد كالسند وقوله فى التوضيح عن ابن القصار وحينئذ لا يختاره لوجه الا اذا لم يجد مجتهدا يقلده ولا محرابا اقل من (قوله ولو صلى اربا بحسن واختير) اى لو لم يزد من جزء التبة سند كل صلاة واعلم ان غير المجهد يجب عليه ان يقلد اماما مكلفا عارفا ومحرابا فان لم يجد فبقلد يختاره لوجه صلى لاصلاة واحدة وقيل يصلى اربا بالكل جهة صلاة وامام المجهد المتعبر وهو الذى التبت عليه الادلة فقبه القولان المذكوران الا ان يجد مجتهدا فينبه ان ظهر سواه او جهل وضايق وقت (قوله وان تبين مجتهد) اى اداء اجتهاده الى ان هذه الجهة جهة القبلة (قوله او مقلد) اى يقدم مكلفا عارفا في جهة القبلة او قلد محرابا (قوله وكذا متعبر) اى اختار جهة يصلى اليها وقوله بقسبه اى هو المقلد اذا لم يجد مجتهدا يقلده ولا محرابا والمجهد الذى التبت عليه الادلة (قوله خطأ يقينا او قلنا) اخر دعاءنا ذلك بعد ان حرم وقين فانه يتاذى ويلى الشك الواقع فيها من فضل بمقتضى ما يظهر بعد من سواب او خطا فان ظهر له بعد الفراغ منها السواب فلا إعادة عليه وان ظهر بعد الفراغ منها الخطا جرى على قوله بعدد بعدها اذ فى الوقت اظهر من (قوله نص عليه فى المدونة) اى خلافا لما يفيد كلامه بعد الشرح من ان التوجه للشرق والاعراب من الاحرف البير والكثير اعمامه التوجه لدر القبلة فهو ضعف (قوله واما الامعى مطلقا) اى سواء كان احرفه بصيرا او كان كثيرا (قوله فان لم يستقبل) اى بل اتم كل واحد صلاته على ما هو عليه بعد ظهور الخطا (قوله طلعت فى المنعرف كثيرا) اى طلعت فى الاعمى المنعرف كثيرا وقوله وصحت فى البير فهما اى فى البير والاعمى وما ذكره الشارح من البطلان فى الاعمى المنعرف كثيرا اذا ترك الاستقبال بعد علمه بالاحرف الكثير هو المعتمد لان الاحرف الكثير مطلقا مع العلم بسواء علمه من قبل او لم يعلم به بعد تنويع خلافا لمع القائل بعدم البطلان (قوله بعد ما عاد) اى غير الاعمى وغير المنعرف بصيرا وهو البصير المنعرف كثيرا او اعاد وبس القطع على البصير المنعرف كثيرا اذا ظهر له الخطا فيها وتجب عليه الاعادة اذا تبين له الخطا بعدها لان ظهور الخطا فيها كظهوره فى الدليل قبل بت الحكم وظهور الخطا بعدها كظهوره فيه بعد بت الحكم ومعلم ان القاضي اذا ظهر له الخطا فى الدليل قبل بت الحكم لا يسوغ له الحكم واذا حكمه كان حكمه باطلا واذا ظهر له الخطا فى الدليل بعد بت الحكم فقد نفذ الحكم ولا ينقض (قوله لان لا يجب عليه القطع) اى لا تتبدل الاعادة (قوله فانه يقطع) اى فانه اذا تبين له الخطا فى الصلاة قطع هذا اذا كان بصيرا منصرفا كثيرا

يشترق او يقرب نص عليه فى المدونة واما الامعى مطلقا او البصير المنعرف بصيرا (فيه تقبلانها) وبينان على صلاته فان لم يستقبل

طلعت فى المنعرف كثيرا وصحت فى البير فهما مع الحرمة (و) ان تبين الخطا (بعدها) اى بعد الفراغ من الصلاة (اعداد) تدايمن

يقطع ان لو اطلع عليه فيها وهو البصير المنعرف كثيرا (فى الوقت) لان لا يجب عليه القطع وهو الاعمى مطلقا او البصير المنعرف بصيرا

وقرنا لجهده الخ استرازا من جملة القطع كن بمكة او ليد بنما وعسجد عمر وبالقسم لما فانه يقطع ولو اعمى منصرفا يسيرا ان لم يقطع اعادها



لو لو أعي منحرفا سبعا (قوله وهو) أي الوقت الذي يصدق فيه الصبر لتحريف كثير الأتباع له الخطأ بعد الصلاة (قوله) وهل يصدق التامس لخلو (بالاستقبال) وذلك بأن كان يعلم الاستقبال واجب ثم أنه دخل عن ذلك بأن زال ذلك عن مذكره فقط وصلى تأخر للاستقبال فنهضه عن حكمه ظمرا بآثار التامس الأذهل لأن التامس حقيقة وهو من زال الحكم عن كل من حاقه ولم يذكره والا كان هو الجاهل لو وجوب الاستقبال الاتي أنه يبعد باقوا واحدا (قوله) ولعله قبله الاجتهاد أو التقليد) وذلك بأن كان يصلي جهة القبلة باجتهادا أو بتقليد غيره ثم أنه دخل عن تلك الجهة وصلى لغير القبلة فتبين له الخطأ بعد الفراغ منها (قوله) أبدا أي لأن الشروط من باب خطاب الوضع لا يشترط فيها علم المكلف (قوله) أو في الوقت أي وشهره ابن رشد كافر وشيخنا (قوله) خلاف) محقق صلاة الفرض وأما النقل فلا إعادة ومعه أيضا ذاتين الخطأ بعد انقراض من الصلاة كإشارته الشارح وأما لو تبين فيها أنها تبطل ويعد باقوا واحدا فلهب ظاهره مع قول المصنف قطع غرامي الخ ومعه أيضا إذا كان ذلك الأحراف الذي تبين صدق الفراغ كثيرا وأما لو كان بغير فلا إعادة اتفاقا (قوله) وأما الجاهل وجوب الاستقبال) وهو الذي لا يعلم الاستقبال واجب ولو غير واجب فذا صلي لغير القبلة كانت صلاته باطلا ويعد أبدا اتفاقا كما قال ابن رشد في ما إذا جهل الجهة بأن علم الاستقبال واجب ولكن جهل عين الجهة فاختار جهة وصلى إليها تبين أنه خطأ وصلى لغير القبلة والحكم أن صلاته باطلة أن كان هناك مجتهد يقلده أو محراب لأنه ترك ما هو واجب عليه من تقليدها وحيث قيد أبدا وقبل أنه يصدق في الوقت وإن لم يوجد واحد منهما فتبين كماله إذا علمت هذا تعلم أن قول خش جاهل الجهة كالتامس في الخلاف المذكور محمول على ما إذا خالف جاهل الجهة ما هو واجب عليه من تقليد مجتهد أو محراب عند وجودهما واختار جهة وصلى لغير القبلة كذا في ريشينا (قوله) لأنه أي المحبر وقوله بزم منها أي من الكعبة (قوله) وكذا ركعتا الطواف أي الواجب (قوله) وهذا أي ما ذكره المصنف من جواز السنة فيها (قوله) قاسا أي لما ذكر من السنة وقوله على النقل المطلق أي بجامع عدم الوجوب والنقل المطلق جائز فيها اتفاقا (قوله) وهو المنع في ذلك) أي لذلك كله أعني السنة وتركها الطواف والمزاد المانع أي بتمامه والصحة عند الوقوع (قوله) والمراد به أي بالنع في كلام المدونة (قوله) المصلي بعد الوقوع) أي وهذا لا ينافي الكراهة بتمام (قوله) بل مندوب أي لصلاة عليه الصلاة والسلام فيها النافذة بين العمودين أي بينين وقد يقال صلاته عليه الصلاة والسلام فيها النافذة غير المأمور كذا في مطلق صلاته لأنه لماس في هذا على أن استقباله حاط منها يكن ولا يفتقر استقبال جملتها وإذا كفي استقبال الماطف صلاته من الصلوات فليكن الباقي كذلك خاتما (قوله) لو شرع أو غرب) أي استقبال المشرق والمغرب بتمامه أنه في هذه الحالة غير مستدير القبلة وهو كذلك لأنها أضاف على جهة يمينه أو يساره (قوله) مع أنه لا يجوز) أي ولا يصح أيضا عنده (قوله) ونارعه بعض معاصره) فيه أن المنازعة العلامة الشيخ طي غشيت وهو غير معاصره لأن طي معاصره لمع وهو متأخر عن ح وبعبارة طي قد يقال لأوجه لعدم صحته وعدم جوازه في المحبر لأي جهة منه نص المالكية كابن عرفة وغيره على أن حكم الصلاة في الجبر كالتبوت قد نصوا على الجواز في البيت ولو لم يمه متقوا هو في هذا الحالة غير مستقبل شأنا فكذا يقال في المحبر على ما يقتضيه التامس أنه قال بن وفيما لله طي نظر فإن كلامه عياض والقرافي صريح في منع الصلاة إلى المحبر خارجه وصرح ابن جماعة بأمر مذهب المالكية بخلافه لخصي وحيث دفع الصلاة فيه أمير القبلة إلى المنع وهذا لا يدفع ظاهر ابن عرفة وابن الحاجب مع ظهور التخصيص أنه (قوله) لا يفرض) أي سواء كان عيبا أو كسبا أي كالتأخر ثم أنه على القول بقرضيتها تعاد وعلى القول باستنيتها الاتعاد وعلى كل حال لا يجوز فعلها فيها (قوله) فلا يجوز فيها ولا في المحبر) أي يصح من قبل بركه والحاصل أن كلام ابن القرش والسنة في فعله فيما خلاف بالكراهة والحرمه والراجح الكراهة في كل وقت بدلالة قولنا بالجواز

(وهل يصدق التامس) لخلو يومه الاستقبال أو لجهة قبله الاجتهاد أو التقليد وانحرف كثيرا ثم تذكر بعد الفراغ منها (أبدا) وأخورد بتشويه ابن الحاجب أو في الوقت وهو المعقول عليه (خلاف) وأما الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد أبدا اتفاقا كن تزكيتها (بجواز سنة) كوز (فيها) أي في الكعبة المتقدم ذكرها (وفي المحبر) بكسر الحاء لأنه جزء منها وكذا ركعتا الطواف الواجب وركعتا الفجر وهذا مذهب الشافعي وابن عبد الحكم قياسا على النقل المطلق وهو ضيق كافي فوضيحه والمعتد مذهب المدونة وهو المنع في ذلك كله قيل والمراد بالحرمه والراجح الكراهة واجب بعضهم بأن مراده بالجواز المصلي بعد الوقوع ولا يخاف في بعده وأما النقل المطلق والراجح كارب قيل الظهر والضحي وركعتا الطواف المندوب فإثره مندوب وقوله (لأي جهة) واجب لقوله فيها فقط ولو لجهة إليها متقولا لقوله وفي الجبر أيضا ثلاثتهم جواز الصلاة لأي جهة

وإذا وقع فيها (فيعاد في الوقت) يهرق الطهر من اللامفرار (وَأَوَّلُ النَّسِيَانِ) أي حل بعضهم الأداة في الوقت على الناسي وأما العلماء  
الأولها حل فبعد أبدا (و) (أَوَّلُ) بالأطلاق) عاندا أو ناسيا أو جاهلا وهو المعتقد (و) (يُطْلَقُ فَرْضٌ عَلَى ظَهْرِهَا) فَيُعَادُ أَبَدًا وَمَقْهُومُ فَرْضٍ  
سَوَاءُ النِّفْلِ وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى مَا فِي الْجِلْبَابِ لَا لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ أَرَادَ مِمَّا شَمِلَ السِّنْفَ وَكَفَى الصَّغَرُ مِمَّنْ عَلِمَ

همدانها كالقرض  
 عدم الجواز في الصلاة  
 فيها على الرجوع وان  
 كان القرض صادقا  
 الوقت والصلاة فيها اخف  
 من الصلاة على ظهرها  
 كما هو ظاهر فمن نص  
 في الدين القنسي على  
 بطلان السن والمالحق بها  
 على ظهرها كالقرض  
 فيصنف مافي الجلاب صغير  
 ذلك من النفل على ان  
 ابن عبيد اطلق المنع  
 وهو ظاهر ولما كانت  
 صلاة القرض على الدابة  
 باطلة الا في مسائل ذكرها  
 بقوله (كلما كب) اي  
 كبطان صلاة فرض  
 لا كبطلة كما كثير من  
 فراضها الغير صدوق فلذا  
 استثنوا ارباب الاخذار  
 كما اشار له بقوله (الا  
 لاتحتم) في قتال صدق  
 كالقروض غير من كل قتال  
 جائز (او) لاجل (خوف  
 من كسب) او لص  
 ان رزل عنها فيسلي ايماء  
 القبلة في المستثنى بل  
 (وان نفسرها) حيث  
 لم يمكن التوجه اليها  
 والاصح الترجمة اليها  
 واحترز باللاتحتم من

صلاة ألقبها بأنها الأصعب على ظهر الدابة لما كان النزول عنها (وإن آمن) أي وإن حصل أمان بهذا الفزع منها (أعاد الحائض) من كسب (وقت) للاصفرار في الظهر إن نبتت عندهم مخالفة فإن تبين مخالفة أو برتين ثم نبت فلا إعادة وأما للمتحم فلا إعادة عليه كإياي في صلاة الخوف (والأراكب) للحضاض أي فيه (الاطيق النزول) أي فيه وخشي خروج الوقت فيؤذي فرضه رابك القبلة فلن اطيق النزول بهلزمه أن يؤذيه على الأرض إعماله جوداً خضع من الركوع

ونخبة تلطخ الثياب وتوجب صحة الصلاة على الدابة إمامة كائنه الخطاب عن ابن عباس من مالك قال وهو المشهور انتهى بخلافه لا يقول عليه (أو) (المرض) يطبق النزول معه (و) هو (يؤذيها) أي سلات القرض (عليها) أي على الدابة إمامة (كالأرض) أي كائنها على الأرض بالإجماع وان كان الإجماع بالأرض ثم (قلها) أي فصلها للقبلة بعد ان توقف الدابة به في سورتي الخفضا والمزوري ويؤي بالسجود للأرض لآلي كور راحته فإن قدر على الركوع ١٨٢ والسجود بالأرض ولو من جالس فلا تصح على الدابة وأما من

للسجود (قلها ونخبة تلطخ الثياب) أي إذا صلى على الأرض بالسجود وهو مبتدأ وقوله توجب صحة الصلاة على الدابة إمامته وقوله على الدابة لا مفهوم بل وكذا على الأرض إذا كان غير راكب وهل عند الثياب بما إذا كان قصدها الصلوة لا الثاني قلها من عرفه تصاد الأول شبهة فيجوز وهو غير مدغم فلهذا (قلها بخلافه) أي وهو قول ابن عبد الحكم وراه شهاب بن نافع مسجد وان تلطخت ثيابه وقوله لا يقول عليه أي بخلافه فيخشى تعاملا مع من التحويل عليه وحاصل المسئلة أنه إذا كان لا يطبق النزول عن الدابة يتلوف الفرق فلا خلاف في صحة صلاته على الدابة بالأعمال وان كان خاف النزول من على الدابة تلطخ ثيابه فلا يباح له الصلاة بالإجماع على الدابة عند التلصص بل على الأرض وعند تتباح له صلاته بالإجماع على الدابة ولو لم يتلصص بها إذا كان يطبق النزول للأرض وكان بالسجود غير راكب وكان إذا صلى بالإجماع لا يفتى بثلوث ثيابه وإن صلى بالركوع والسجود يفتى بثلوثها فقهه قولان قيل يباح صلاته بالإجماع على الدابة إن كان راكبا على الأرض إن كان غير راكب وهو المعتقد وقيل لا بد من ركوعه وسجوده على الأرض (قلها يطبق النزول معه) أي عن الدابة قوله وهو يؤذيها أو الحائل أنه يؤذيها (قلها أي فصلها للقبلة) يعني على الدابة (قلها فإن قدر على الركوع والسجود بالأرض) هذا مفهوم قوله وهو يؤذيها عليها كالأرض (قلها فلا يصح على الدابة) أي ويصح نزوله عنها وصلاته بالأرض (قلها وأما من لا يطبق الخ) هذا مفهوم قوله يطبق النزول معه (قلها إذا لا يتصور ذلك) أي صلاته على الأرض لأن القرض أنه مرض لا يطبق النزول والأرض وإذا نزل حصل له ضرر وليس معه من ينزله (قلها فلهذا لا يصح المأزوري على الكراهة) أي وهو المتبادر من اللفظ (قلها وابن رشد وغيره على المنع) أي هو وجه بعضهم لكن تأويل ابن أبي زيد بتأويل آخر فقال معنى قوله لا يصحني أي إذا صلى جئنا وجهت به بالدابة أو ما لو وقت له واستقبل بها للقبلة لجاز وهو وفق قلها ابن بونس اهـ

**فصل فرائض الصلاة** (قلها فرائض الصلاة من أضافه الجزم لكل لأن الفرائض بعض الصلاة لأن الصلاة هي متضمنة من فرائض وغيرها (قلها خمس عشرة) أي فاعطوا خلافاً لأن الطمأنينة والاعتدال وقع فيها خلاف والمراد بالقرينة ههنا ما أتت به صفة الصلاة عليها لا حل أو بشل صلاة الصبي لا ما يتأبى على نفسه وما يقبل على تركها إلا لمحض صلاة الصبي (قلها على كل هصل) فلو صلى وحده لم يخلو في تكبيرة الأحرار فإن كان شكه قبل أن يركع كبرها في غير سلام مما استأنف القراءة وإن كان بعد ان ركع فقال ابن القاسم قطع وسدئ وإذا ذكر بسدك أنه كان أحرم جرى على من شل في صلاته ثم بان الظهر وان كان الشال أملا فقال سحون عن بعض في صلاته وإذا سلم سلمهم فإن قالوا له أحرمت رجوع قولهم وإن شكوا أجاد جمعهم كره اللغابي اهـ من حاشية شيخنا والتأهران ما جرى في القندنجري في المأموم (قلها عبارة عن النية والتكبير) أي عبارة عن مجموع الأمرين (قلها إن قلنا أنه) أي الأحرار النية فقط (قلها وأصل الأحرار الخ) أي ثم قل فقط الأحرار للنية أو لمجموع النية والتكبير لأن المصلي يدخلهما في صومئ الصلاة (قلها في القرض للقادر) أي وأما في التلصص فلا يجب القيام لها وكذا لا يجب في القرض العابر عن القيام (قلها فلا يجوز إيقاعها) أي في القرض القادر على القيام جالساً أو متفجاً أي أو قائماً مستنداً للعماد بحيث لو أزيل العماد لسلط والمراد بالقيام في كلام المصنف القيام استقلالاً

لا يطبق النزول منها فصلها عليها ولا يشركونه يؤذيها عليها كالأرض إذا لا يتصور ذلك عادة (وفيها كراهة) القرض (الأنشيد) من القروع الأربعة أي المريض المؤذي صلى الدابة كالأرض يكره الصلاة على ظهرها واعترض بأنها لم تصرح بالكراهة وإنما قال لا يصحني فلهذا لا يصحني والمأزوري على الكراهة ما ينزهد وغيره على المنع فقلنا وفيها لا يخبر لا يصحني وهل على الصكرامة وهو المختار أو على المنع وهو الأنظر تأويلان لا تأخذوا \* ولما نهى الكلام على شروطها شرع في بيان أركانها قال

**فصل فرائض الصلاة** أي أركانها وأجزاؤها المترتبة هي متها خمس عشرة فريضة أولها (تكبيرة الأحرار) على كل مصل فرضاً أو قسلاً ولو مأموماً ولا يصحها عنه إمامه كالفصح

لأن الأصل في الفرائض عدم الحمل بيات السنه فمصل القاصه في ما عداها على الأصل وأضافه تكبيرة للأحرار من أضافه الجزم لكل أن قلنا أن الأحرار عبارة عن النية والتكبير ومن أضافه الشيء إلى صاحبه أن قلنا أنه النية فقط وأصل الأحرار المخلو في صومئ الصلاة بحيث يصر عليه قلنا بما فيها (فتية) الصلاة مركبة من أقوال وأفعال فجميع أقوالها ليست بفرائض إلا ثلاثة تكبيرة الأحرار والفصح والسلام وجميع أفعالها فرائض إلا ثلاثة رفع اليدين عند تكبيرة الأحرار والجلوس للشهادة والتبسم بالسلام (و) تأويلها أي التكبيرة الأحرار في القرض للقادر في المسبوق فلا يجوز إيقاعها جالساً أو متفجاً (الأمسوق)

(قوله ابتدأها) أي تكبيرة الاحرام (قوله وأنها حال الانحطاط أو بعده بلا فصل كثير) بأن لا يكون هنالك فصل أصلاً أو يكون هنالك فصل بينهما أحوال ثلاثة (قوله فتأويلان) أي في فرضية القيام لتكبيرة الاحرام في حقه وعدم فرضيته تأويلان وسيبهما قول المدونة قال المثلثان كبلاً ما مومر كوع ونوى به تكبيرة الاحرام اجزاء فقال ابن يونس وعبد الحق وصاحب المقدمات أعاصح هذا إذا كبّر كوع من قيام وقال الباغي وابن بشر يصح وان كبّر وهو راكع لان التكبير كوع أعاصح يكون في حال الانحطاط على التأويل الأول يجب القيام لتكبيرة الاحرام على المسبوق وهو المشهور وعلى الثاني يسقط عنه ثمان عجم ومن تبعه جلاوة حمزة هذين التأويلين ترجع للاعتدال بالركعة وعدمه مع الجزم بصحة الصلاة وهو الذي فهمه على التوضيح عن ابن المواز ونحوه لما زرى عنه وأما ح فجعل حمزة التأويلين ترجع لصحة الصلاة وطلتها وهو الذي يتبادر من المؤلفين كثير من الأئمة لا في الحسن وغيره لكن ما ذكره عجم أقوى مستنداً أقترن (قوله العقد) أي الاحرام قط وقوله أو هو والركوع أو لم ينوشها أي فهدئ تسع صور فيها الخلاف في الاعتدال بالركعة وعدم الاعتدال ما هم الجزم بصحة الصلاة على ما قاله عجم وأما نوى بالتكبير مجرد الركوع لم يطلت صلته وان عمادى خلق الإمام وكذا قال فيما يأتي (قوله أو لم ينوشها) أي لانه إذا لم ينوشها أنصرف فلا صل وهو العقد (قوله وأما إذا ابتداء) أي التكبير (قوله أو بعده بلا فصل) أي كثير بأن لا يكون هنالك فصل أصلاً أو كان فصل يسير فهذه ثلاثة أحوال الركعة فيها باطلة أو أخفا أو سواء نوى في هذه الأحوال الثلاثة بالتكبير الاحرام قط أو هو والركوع أو لم ينوشها فهذه تسع صور فيها الركعة باطلة أو أخفا أو الصلاة صحيحة (قوله في القسمين) القسم الأول ما إذا ابتداء التكبير في حالة القيام والقسم الثاني ما إذا ابتداء حال الانحطاط وأعاصحت الصلاة مع عدم الاعتدال بالركعة أتى وقع فيها الاحرام إما أخفاً أو على أحد التأويلين مع ان عدم الاعتدال بها أعاصح للخلل الواقع في الاحرام فكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في أحرارها بترك القيام به لان الاحرام من أركان الصلاة لا من أركان الركعة لانه لما حصل القيام في الركعة التالية لهذه الركعة فكان الاحرام حصل حال قيام تلك الركعة التالية فتكون أول صلته فالشرط الذي هو التمام بمقارن للمشروط وهو التكبير حكماً وهذا بخلاف الركعة التي أحرم في ركوعها فان الشرط لم يأت في المشروط لاحقاً ولا حكم المندم وجوده كذا قال المازي على رأي السنائي ولا يخفى ما فيه من البعد وقد يقال أعاصحك أو بصحة الصلاة مرعاة لقول من يقوم ان القيام لتكبيرة الاحرام غير فرض بالنسبة للمسبوق وعدم الاعتدال بالركعة أعاصح للخلل في ركوعها حيث ادبح الفرضين الثاني في الأول قبل ان يفرض منه لانه شرع في الثاني قبل تمام التكبير وعلى هذا فالقيام للتكبير أعاصح لاجل ان يصح له الركوع قد تركه الركعة اهـ بن (قوله فان حصل فصل) أي كثير بطلت الصلاة بتأخيرها فيما بين القسمين ونجت هذا صورته وذلك لانه ما ان ابتدأ التكبير حالة القيام وبه بعد الانحطاط مع فصل كثيراً وتبدل في حالة الانحطاط وبه بعده مع الفصل الكثير وفي كل ما كان نوى بالتكبير الاحرام قط أو هو والركوع أو لم ينوشها فهذه تسع صورة المسئلة أربعة وعشرون (قوله خلق التعبير) فيه نظر لان هذا هو ان القيام للاحرام ليس فرضاً في حق المسبوق أخفاً وان تأويلين في الاعتدال بالركعة وعدم الاعتدال بها عجم وليس كذلك بل التأويلان في فرضية القيام للمسبوق وعدم فرضيته لهو يفرع عليها بالاعتدال بالركعة وعدم الاعتدال بها على ما قاله عجم وصحة الصلاة وطلتها على ما قاله ح والأولى أن شارح حنف هذا الكلام (قوله وأما عجزى الله أكبر) لما كان معنى التكبير العظيم فهو جزء كل معادل على ذلك بين انحصار اهزى منه قوله وأما عجزى الخ أي ان ما حصل لا يجزئه في تكبيرة الاحرام شيء من الألفاظ الدالة على العظيم الا لفظ الله أكبر لا غيره من ألقاب الله أو اعظم أو الكبير أو الأكبر لعل لان المثل محل توقيف وقد قال عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموه في الصلاة ولم يرد أنه انتج صلا به بهذه الكلمة ولا بها غير العريه مع معرفته لساائر المعاني كمن شرب للمواهب (قوله من ثمرة

ابتدأها حال قيامه  
وأنها حال الانحطاط أو  
بعده بلا فصل  
صغير  
(فتأويلان) في الاعتدال  
بالركعة وعدمه  
وما جاز بان يفرض نوى بتكبيره  
العقد أو هو والركوع  
أو لم ينوشها  
أما إذا ابتداء  
حال الانحطاط وأعاصحه  
أو بعده بلا فصل  
فإن الركعة  
باطلة أو أخفا  
فصحيحة في القسمين  
فان حصل فصل بطلت  
فيهما خلق التعبير  
يقول المسبوق وفي  
الاعتدال بالركعة ان  
ابتداء حال قيامه تأويلان  
والافتكا لمرجه الله في  
نأية الاجال وأما عجزى  
الله أكبر بتقديم الجلالة  
ومدها ما طبعها بالعريه  
من غير

أو الصعبة (فان عجز)  
عن التطق به لفرس  
أو حجة (سقط) التكبير  
عنه ككل فرض عجزته  
فان أي جرادته لم تبطل  
فيما يظهر فان قدر على  
البعض أي به ان كان له  
معنى (و) ثالثها (نية)  
الصلاة المعينة) بان يقصد  
بقلبه اداء فرض الظهر  
مثلا والتعيين انما يعيب  
في القرائن والسنة  
والشجرون غير هامن  
التواظ فلا يشترط التعيين  
في كفي فيه نية النافذة  
الطاهرة و ينصرف الضحى  
ان كان قبل الزوال  
ولرب الظهران كان  
قبل صلاته أو بعده  
ولحجة المسجدان كان  
حين الدخول فيه والتعبد  
ان كان في الليل والاشغاف  
ان كان قبل الوتر (ولفظه)  
أي تلتظ المصلى بما يقيد  
النية كأن يقول نويت  
صلاة فرض الظهر مثلا  
(واسع) أي جاز بمعنى  
خلاف الأولى والأولى  
ان لا يتلفظ لأن النية  
عليها القايص ولا مدخل  
للسان فيها (وان) تلتظ  
(و) (و) (و) أي خالف  
تلفظه نية (فالمعنى)  
أي النية بالة بسبب المعبر

صل بينهما) قال عبق ولا ضرر يادقوا قبل كبر خلافا لشافعية اه وقد تمسك بذلك بعضهم بقوله  
الظاهر انه مضراذ لا يسطح الخبر على المبتدأ على ان اللفظ متعبد به ونحوه هل على المساوى اه بن ثم  
لا ضرر ابدال الهمز تولوا ولو تغير العامة كاشاع بالوضعف الزاء على الظاهر في ذلك كله وامانة اكابر  
جمع كبر وهو الليل الكبير فكفر وليحذر من مدهمة الحلافة فيصير استعمالها كذا في المجمع (قوله او  
جرادها بالربة) بان يقول الذات الواحبة الوجودا كبر الله اعظم او احل وقوله او الصعبة أي يتقضى  
اكبر (قوله فان عجز عن التطق) أي بالتكبير بالربة به جلة (قوله سقط التكبير عنه) أي ويكتفى منه بنية  
السنن في الصلاة ولا يندبها عرافته من لغة أخرى ويكاسقط عنه التكبير سقط عنه القيام له على  
ما استظهره ابن ناجي (قوله فان أي) أي العارض من الاتيان بها ربة وقوله جرادته أي من لغة أخرى  
(قوله لم تبطل فيما يظهر) أي قياسا على العام للصعبة وتولوا لقادر على الربة وقوله لم تبطل فيما يظهر أي  
خلافا لما عبق من البطلان (قوله ان كان له معنى) أي لا يبطل الصلاة سواء دل على ذات الله كأن لم  
يقدر الا على لفظ الله او على صفة من صفاته مثل بر بمعنى يحسن وامان دل على معنى يبطل الصلاة فانه  
لا ينطق به مثل كبر او كبر وكذا اذا كان ما يقدر عليه لا يدل على معنى لكونه من الحر وف المفردة ثم ان  
ما ذكره الخارج من التفسير بقوله أي به ان كان له معنى والاولا يأتي به طريقة تلج وهي المتعبد وقيل  
الشيخ سالم اذا لم يقدر الا على البعض فلا يأتي به واطلق (قوله ونية الصلاة المعينة) في المواضع عن ابن  
رشدان التعيين لما يتضمن الوجوب والاداء والقر به فهو يفتى من الثلاثة لكن استعصار الامور الاربعة  
اكل اه بن قال في المجمع ولا يشترط في التعيين نية اليوم وما يأتي في القوائم وان علمها دون يومها صلاها  
نوايه فلكون سلطان وتماخرج فالتعبد في تعيينها للملاخنة واما الوقت الحلال فلا يقبل الاشتراك فامل  
اه (قوله انما يعيب في القرائن والسنة) أي الجنس الوزر والعيد والكسوف والخسوف والاستسقاء فلا  
يكتفي في القرائن نية مطلق القرض ولا في السنة نية مطلق السنة فاذا اراد صلاة الظهر وقال نويت صلاة  
القرض ولم يلاحظ في قلبه انه الظهر لم تجز وكانت باطلة وكذا يقال في السن ويكتفى من قولهم لا بدني  
القرض من التعيين نية الجمعة عن الظهر فانه يجزى على المشهور بخلاف العكس والحاصل ان من نذر  
ان الظهر جمعة فتواه ازل ان الجمعة تظهر فواء فيه ثلاثة اقوال البطلان فيها والصحة فيها والمشهور  
التعبد ان نوى الجمعة فلا بد ان الظهر اجزادون العكس ووجهه بان شر وط الجمعة اكثرت من شروط  
الظهر ونية الانحس تستلزم نية الاصح بخلاف العكس ولا يخفى عن نية الجمعة ركعتان والظهر  
اربعة فلا خصوص ولا عموم بينهما فامل وقد علمت ان الموضوع عند الاتيان لا عند التعمد فلا يجزى  
قولا واحدا للتلاعب والاولى عند الاتيان ان يحرم عا سببه الامام لصح صلاته انما قال فان خالف جرى  
فيه ما علمت من الخلاف (قوله معنى خلاف الأولى) لكن يشترط منه الموسوس فانه يستحب التلظ بما  
يفيد النية لينحس عنه البس ككافي المواق وهذا الحل الذي حل به شارحا واهوان معنى واسع انه  
خلاف الأولى والأولى عدم التلظ هو الذي حل به هرام نية الأبي الحسن والمصنف في التوضيح  
وخلافا تقرر ان الاول ان التلظ وعنده على حد سواء فانهما ان معنى واسع انه غير مضيق فيه فان  
شا قال اسبلى فرض الظهر أو اسبلى الظهر أو نيت اسبلى أو نحو ذلك (قوله فالحق هو المعبر) أي  
وبسبب تعادلهما لا الهما سبب في سببه اعادته تلك الصلاة في الوقت مطلقا سواء شذ كقول القراغ منها  
او بعدها هذا هو الصواب كافي بن وانما استحب الاعادة في الوقت مراعاة لمن يقول انه يريد ادا  
لبطلان الصلاة اذا خالف تلفظه بته نسيانا كما لا يجوز وفي شرح الارشاد (قوله فلاعب) أي لا ملنا  
الصق تلاعبه بالصلاة صار منزلة المتلاعب فيها والظاهر ان الجاهل ملحق هنا بالعا مد كمال شيخنا (قوله)  
اتقاه وقع في الانتباه) ما ذكره من ان الرخص في الانتباه مبطل انما قاله قلر فان الذي في التوضيح انه

وعلى أحدهم حين أن وقع هذا الشراخ من قبلهم ما عدم البطان الصوم كالصلاة شبهة في البطان قوله (سلام) أوفيه عقب اثنين من رابعة متلاظفة الاعام ولا تعام في الواقع (أولنه) أي أن السلام لظنة الاعام ١٨٥ ولم يكن منهما في الواقع (فأتم)

يعني اكرم في الصورتين  
(ينقل) او فرض فالاولى  
لوقال فشرع صلاة طلت  
التي خرج منها قبينا او ثلثا  
(ان طالت) القراءة فيها  
شرع فيه بأن شرع في  
السورة بعد الفاتحة ولو لم  
يركع (او ركع) بالاختصاص  
ولو لم يطل واذابلت في  
الصورتين فيم النفل الذي  
شرع فيه ان اسم وقت  
الفرض الذي يطل او عقد  
ركعة بسجودها وان شاق  
الوقت ويقطع الفرض  
الشروع فيه وتذب  
الاشغاف ان عقدته ركعة  
وانما وجب اعام النفل  
دون الفرض ان عقدته ركعة  
لان النفل اذا لم يطل باتمامه  
يفوت اذا لا يفرض وقيل ان  
اعام الفاتحة طول ولو لم يشرع  
في السورة فيعدل قوله  
او ركع على من لم يجز عليه  
الفاتحة فيكون قوله ان  
طالت يجوز لاصل من لم  
يحفظها وقوله او ركع اذا لم  
يحفظها واستبعد (والا)  
بان لم يطل القراءة ولم يركع  
(فلا) تبطل ولا يتعدى  
قوله بل يرجع للحالة التي  
طارق فيها الفرض فيجلس  
ثم يقوم ويبعد الفاتحة  
وسجد بعد السلام وشبه في

مبطل على المشهور انظر بن (قوله وعلى أحدهم حين أن وقع هذا الشراخ منها) حاصله ان الرخص بعد  
الفرغ منها قبل انه يطلها ووجهه القرأى وقيل انه لا يطلها ووجهه سندوا بن جماعة بن واصلوا للنسخ  
(قوله والصوم كالصلاة) أي في بدلائله ولا واحدا اذ فرض في اتاء النهار واما اذا فرض بعد فراغه قولان  
من يجهان ووجه ما عدم البطان (قوله سلام أوفيه) أي بالفضل (قوله ولم يكن منهما في الواقع) أي لم يكن  
هناك اعام ولا سلام في الواقع (قوله فأتم ينقل) اعلم بانهم دون اكرم او شرع قلوا لكون احرامه بالنافذة  
وشرعه فيها اعام الصلاة الاولى في الصورة (قوله فالاولى لوقال الخ) أي لانه اظهر في افادة المراد (قوله  
التي خرج منها قبينا) أي هو التي سلم منها بالفعل لظنه اعامها وقوله او ثلثا أي التي خرج منها لاختاروهي  
التي ظن السلام منها لظنه اعامها (قوله بان شرع في السورة بعد الفاتحة) أي واما بعد الفاتحة واغم من الفاتحة  
فليس طولاً كما قاله عجم وظاهر ان الشرع في السورة طول ولو درج في القراءة وان مجرد اعام الفاتحة  
ليس طولاً ولو لم يطل (قوله ولو لم يطل) أي كالركعة بعد الفاتحة او ركع من غير قراءة لكون القراءة  
ساقطة عنه لعجزه عنها واعاماً يتدب به الفصل بين تكبيره وركوعه فهو له او ركع أي ولو بدون قراءة كما جاز  
(قوله واذابلت) أي الصلاة التي خرج منها لكونه اطال القراءة فاشرع فيه او ركع فاشرع فيه وقوله  
في الصورتين أي ما اذا كانت الصلاة الاولى خرج منها قبينا او ثلثا (قوله فيم النفل الذي شرع فيه) أي سواء  
تذكر بعد ان عقدته ركعة او تذكر قبل عقدتها لان كل وقت الفرض الذي يطل متساوية يمكن ايقاع  
الفرض فيه بعد اعام النفل (قوله او عقد ركعة) أي من النفل وقوله وان شاق الوقت أي وقت الفرض  
الذي يطل فان شاق وقت الفرض واما حال تميز بقدر ركعة من النفل فطعمه فالتفل فيه في ثلاث حالات لا يقطعها  
في حالة (قوله وتذب الاشغاف ان عقدته ركعة) أي وكل وقت الفرض الذي يطل متساو والاطع من غير  
اشغاف كما به يقطع من غير اشغاف اذ قد قيل ان عقدته ركعة من الفرض المشروعه في كل وقت الفرض  
الذي يطل متساو ولا يقطع الفرض من غير اشغاف في ثلاث حالات وتذب الاشغاف في حالة (قوله وقيل ان  
اعام الفاتحة طول ولو لم يشرع في السورة) هذا القول الشيخ ابراهيم القافى (قوله ولا يقطعها) أي الصلاة  
التي خرج منها وقوله ولا يتعدى حاله أي من الصلاة التي شرع فيها فرضاً وتلاوا والمراد بعدم الاعتداد بما به  
يأتي ذلك الذي عمله ورجع للحالة التي طارقت فيها الفرض (قوله فيجلس) أي بناء على ان الحركة للركن  
مقصودة كاهو المعتد (قوله وبعد الفاتحة) أي التي قرأها في الصلاة المشروعة فيها قبل رجوعه لفرضه الاول  
(قوله بل ظن انه في نافذة) أي يتحول نية اليها (قوله فلا تبطل) الفرق بين هذه المسئلة والمستثنين قبلها انه  
فيه ما قصد الخروج من الفرض لمصلحة السلام منه او ثلثه وفي هذه لم يوجده منه قصد الخروج من الفرض  
واعاماً لان انه في نافذة فتحوّل نية اليه كالتسبوا واما لم يتحوّل نية بعدا فان قصد نية دفع الفرض ورفضها  
طلت وان لم يقصد رفضها لم تكن نية الثانية منافية لاولى كدافع عن ابن فرحون لكنه مخالف لما في المواق  
عند قول المصنف في الصوم اودع نية نهاراً عن عبدالحق في التكت من ان من حال نية الى نافذة بعدا فلا  
خلاف انما قصد على نفسه اء فقد اطلق في اعام البطان ولم يفصل كاذكر ابن فرحون وهو ظاهر فأماله  
اتلمز يوماً ذكره الشارح من عدم البطان وابزار ما على نية النفل عن فرضه قول استبعد افسر المصنف  
عليه لترجيحه عنده ومما لم يقل بجري من عمر من بطان ثلاث الصلاة والحاصل ان من يتحوّل نية من فرضه  
الى نافذة فان كان مجرداً فصلا بما يامة فما لا يمكن من غير تحصيل عند عدل على وعلى تفصيل عند ابن فرحون  
وان كان هو الصلاة بما يامة فمتدبج من عمر وجهه من استبعد وهو الحق تال شيخنا ونذكره من طر  
انه في العصر وعملت نية اليه بعد ان على من الطهر ركعتين ثم بعد ما صلى ركعتين بدخول نية بين له ان في  
الظهر فقال اشبه بغيره صلى الله وقال بجري بن عمر لا يجوز في الاية اء (قوله او درج) من باب نفس

(٢٤ - دسوق اول) عدم البطان خمس مسائل فقال (كان لم يظنه) أي السلام بل ظن انه في نافذة بعد صلاة ركعتين  
مؤخلاً فلا تبطل ويجوز ما على نية النفل عن فرضه (او عزت) فته أي غابت وذهبت بعد الايمان

فقبل انما لا تصحب شي من الر كعت بل هي سنة في كل ركعة لحل الامام لها وهو لا يحمل فرضا وبها لا ين  
 شلون ويروي الواقدي نحوه عن مالك فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لا اعادته عليه واول انما تصحب عليه  
 فاختلف في مقدار تصحب فيه من الركعات على اقول اربعة قبل انما واجبة في كل ركعة وهو الراجح  
 وقيل انما واجبة في الجبل وسنة في الاقل وقيل انما واجبة في ركعة وسنة في كل ركعة من الباقي وهو قول  
 المعيرة وقيل انما واجبة في النصف وسنة في الباقي والمصنف اقتصصر على قولين لشهرهما لان العول  
 وجوبها في كل ركعة قول مالك في المدة وشهره ابن شير وابن الماجيب وعبد الوهاب وابن عبد البر والقول  
 وجوبها في الجبل ورجع اليه مالك وشهره ابن سكر في الارشاد وقال القرافي هو ظاهر المذهب **(قوله)**  
 لا تخاف القوم ان على ان تركها عمدا اي الا او بعضا ولو في ركعة وقوله مبطل اي للصلاة لا للركعة فقط  
 وقوله لانها سنة الخ علمه بالطلان على العول بانها واجبة في الجبل وسنة في الاقل وما ذكره من بطلان الصلاة  
 باثنان القولين فيه ظرفي عقب امتداد ترك الفاتحة كما هو مبني على وجوبها في الجبل قبل تبطل  
 الصلاة لا ترك سنة شرب فرضيتها واقتصر عليه بعض شراح الرسالة وقيل لا تبطل ويبسجد قبل السلام  
 وعليه الاصح وهو ضعيف اذا لم يتعد له لاسجد ولعمد وعلى وجوبها بكل ركعة تبطل الصلاة طعنا  
 وكان الشارح نقل قول الاصحى من تركه لعدم كونه ضحفة **(قوله)** محله في غير الثانية اي محله في الرابعة  
 والثالثة واما الثانية فلا يأتى فيها القول وجوبها في الجبل وسنة في الاقل ويأتى فيها ما عدنا ذلك من فيه  
 الاوهال المتقدمة **(قوله)** وان ترك آية منها بسجد هذا صرح على كل من القولين آية من آية وان ترك  
 من الفاتحة آية سهوا ولم يمكن تلافيها بان ركع بسجد قبل السلام باثنان القولين فان ترك السجود بطلت  
 الصلاة واما ان يمكن تلافيها بان تذكر قبل ان يركع فلا فاعان ترك التلافي مع امكانه كان تركها عمدا  
 تبطل الصلاة على كلا القولين x واعلم ان من قيل ترك الآية قراءة بعض الفاتحة او كلها في حالة  
 القيام من السجود قبل استغلاله فالحق بسجد قبل السلام حيث فات التلافي وتصح صلاته فورا كانت  
 او تلا هذا اذا كانت فرائضه في حالة القيام سهوا واما عمدا تبطل لانه بمنزلة من ترك الفاتحة عمدا **(قوله)**  
 او تركها كلها اي في ركعة من ثلاثية او رباعية **(قوله)** ولم يمكن التلافي راجع لترك الاية او الاقل  
 والاكثر ولو تركها كلها كان قوله سهوا كذلك **(قوله)** بسجد قبل سلامه اي لا يأتى بركعة بدل ركعة  
 النقص ولا يجد هذه الصلاة هذا ظاهره وهو قول في المسئلة ولكن ظاهر المذهب انه اذا ترك الفاتحة كلا  
 او بعضا سهوا من الاقل ركعة من الركعة او الرابعة والثالثة فانه بسجد قبل السلام ثم يعيد تلك الصلاة  
 احتياطا وهو الذي اختاره في الرسالة ونصها واشتدق السهوي عن القراءة في ركعة من غيرها اي من غير  
 الصبح قبل يجرى عنه سجود السهوي قبل السلام وقيل يلعبها يأتى بركعة وقيل بسجد قبل السلام  
 ولا يأتى بركعة ويبعد الصلاة احتياطا وهو احسن ذلك ان شاء الله تعالى وهذا القول ايضا من المشهور  
 فبين تركها من النصف ركعتين من الرابعة او واحدة من الثانية كما قلنا في التوضيح عن ابن عطاء الله  
 خلافا لما قال انه يلغى ما ترك من قراءة الفاتحة ويأتى بدله بسجد بعد السلام وهو المشهور ايضا فبين  
 تركها من الجبل كذا كره ابن القاكاني خلافا لما قال ياتي ما ترك من القراءة ياتي بدله بسجد بعد  
 السلام فتعصل ان من ترك الفاتحة سهوا فلما كان تركها من الاقل او من النصف او من الجبل وان المشهور  
 في ذلك كله انه يتبادر بسجد قبل السلام ويبعد عنها وما به الجبل المشهور قولنا اذا تركها من الاقل وقول  
 واحد اذا تركها من النصف او الجبل والاعادة بآية كمال طئي والشخ سالم وبما اعاد ابداء مراعاة للقول  
 وجوبها في الكل وبسجد قبل السلام مراعاة لقول المعيرة وجوبها في ركعة وما فهمت وصح من ان  
 الاعادة في الوقت حال طئي فهم غير صحيح انظر بن **(قوله)** ودروغ اي اختنا ظهر بحيث تهرب اخطا من  
 ركيبه او وضعهما بالفعل على آخر تخذيه او بتقدير وضعهما على آخر تخذيه ان لم يضعهما بالفعل عليه **(قوله)**  
 او بتقدير الوضع اليه هذا من غير ان يوضع الدين على التخذين في الركوع ليس شرط بل مستحب فقط

لا تخاف القولين على ان  
 تركها عمدا مبطل لانها  
 سنة شهرت فرضيتها  
 (خلاف) محله كاستفاد  
 من قوله او الجبل في غير  
 الثانية (وان ترك) الفذ  
 او الامام (آية منها) او قل  
 او اكثر او تركها كلها  
 سهوا ولم يمكن التلافي بان  
 ركع (سجد) قبل سلامه  
 ولو على انها واجبة في الكل  
 مراعاة للقول وجوبها  
 في الجبل فان امكن التلافي  
 تلافيها فان لم يسجد  
 او تركها عمدا بطلت ولو  
 تركها في ركعة من تنائية  
 او في ركعتين من رباعية  
 سهوا لم يحد بسجد السهوي  
 واعاد ابداء احتياطا على  
 الاشهر (و) سابع  
 القرائن (و) كوع تحرب  
 واستاء تنبيه راحة وهي  
 بطن الكعب والجمع راح  
 بغير تاء (فيه) اي في الركوع  
 (من ركبته) ان وضعهما  
 او بتقدير الوضع ان لم  
 يضعهما

وهو الذي فيه سندوا بالحسن من المذوق متفلا ظاهرا فيه الباطن والضمي تهامن الوجوب انظر بن  
 (قوله فان لم يقربوا حائهما لم يكن ركوعا الخ) انظر هل مقدار التقرب عنهما ان يكون اطراف الاصابع  
 على الركبتين ام لا وهما مسئلتا وهي ما اذا احرم السجود خلف الامام ولم تكن الا يدرف الامام بصلوات  
 المأموم لا يعتد بثلث الركعة ولكن يحضر ساجدا ولا يرفع مع الامام فان رفع معه فان سلانه لا تبطل ولا يقال  
 هو قاض في سلب الامام لا نأقول انما يخاصا اذا كان ما قبله متعده وهذه الركعة ليست كذلك فانه  
 خش في كبره (قوله وهذه الكيفية) اي التي ذكرها المصنف وهي اتعنا ظهور بحيث تقربوا حائهما من  
 ركبتيه ان وضعهما او بتقدير الوضع ان لم يضعهما (قوله وينبغي تحكيتهما منهما) اي فوضع اليدين على  
 الركبتين مستحب على المتعمد كما تقدم وتحكيتهما منهما مستحبان فان قصر تالم برز على نسيه يظهره ولو  
 قطعت احداهما وضع الاخرى على ركبتها كفي الطرار لا على الركبتين معا كمال بعضهم (قوله مقرا  
 اصاحه) اي لا حل ان يحصل زيادة التحكي (قوله ونصبهما) اي بوضعهما معتدلتين من غير ارجاها (قوله  
 قبيل بتعدرك) اي او امان ترك سهوا فربح محدوبا حتى يصل لحالة الركوع ثم يرفع ويسجد بعد  
 السلام المأموم فلا يسجد لحل الامام لسهو فان لم يرجع محدوبا رجع فالحال تبطل سلانه مراعاة  
 لقول ابن حبيب ان ترك الركوع سهوا رجع فالحال لا يعوديا كترك الركوع (قوله وسجد  
 الخ) عرفة بعضهم بانه من الارض او ما اتصل بهامن ثابت بالجبهة اه واختار قوله او ما اتصل بهامن  
 بحوالس الرعاقي وقوله من ثابتهن القرائن المنقوشة بد او دخل بالسرس بالكان من خش لا من  
 شرط نعم اجازة بعضهم المرض وظاهر قوله او ما اتصل بهاولو كان اهل من سطح تركي المصل وذلك  
 كالفتح او السجدة ولو اتصل بهوا لم يفتقد وهو كذلك نعم الاكل خلافة هذا الظاهر بما في حقيق وغيره  
 انظر المجمع (قوله مستدبر ما بين الحاجبين) اي فلو سجد على ما فوق الحاجبين تكف (قوله ان الناحية) هو  
 شمر مقدم الراس (قوله اهل على اسر) اي على اقل جزء منها لا يشترط في السجود الصاق بالجبهة بتمامها  
 بالارض بل يكفي فيه الصاق اقل جزء منها (قوله على ما يمكنه) اي بحيث تستقر منبسطه والحاصل انه  
 يمكن الصاق جزء منها بالارض ولو كان صغيرا واما الصاقه على الخ ما يمكنه بحيث يسطعها كلها فهو مندوب  
 (قوله لا ارتفاع العجزة) عطف على استقرارها اي لا شتر طر فاع العجزة (قوله او اعاد الصلاة ترك السجود  
 على اقله) اي سواء كان الترك عمدا او سهوا (قوله وقت) اي هو في الظهر من للاستقرار وفي غيرها  
 فاطلوع هذا هو المعتمد خلافا لقال وقت اختيارا ولعل مراد ما سلبه للعصر فانه شيخنا (قوله ولو في  
 سجدة واحدة) اي من رباعية وقوله هو اذا دخل في حية المبالغة فاولى اذا كان عمدا (قوله ومن على  
 اطراف قدميه وركبتيه) تبع في التعبير بالنسبة ابن الحاجب قال في التوضيح وكون السجود على هاتين  
 ليس بصريح في المذهب غاية ان ابن القصار قال الذي يقوى في حق انه من في المذهب وقيل ان  
 السجود على ما وجب وجهه قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعضاء قال العلامة  
 هرام وعلى قول ابن القصار عول المصنف هنا اه بن (قوله وركبتيه) اي بان يجعلهما على الارض وكذا  
 يقال في قوله كيديه (قوله كيديه) قال ابن الحاجب واما البدان فقال يسجدون ان لم يرفع يديه بين  
 السجدين فتقولان قال في التوضيح يخرج في وجوب بالسجود على اليدين قولان من القوانين الذين  
 ذكرهما سجنون في طلائ سلانه من لم يرفع يديه من الارض في البطلان يكون السجود عليهما واجبا  
 وعلى عدم البطلان فلا يكون واجبا وقد صح سند القول بعدم الاعادة فتقول للمصنف على الاصح راجع لما  
 بهد الكافي على قاعدته الاكثرية اشارة تصحيح سند قال تمت انه راجع لمعاد الكافي ولم يلقها ما يكون  
 اشارة لما قاله ابن القصار في اقلها ايضا (قوله وجوب ذلك) اي وجوب السجود على اطراف القدمين  
 والركبتين والكفين فان ترك شيئا من ذلك بطلت (قوله وهل هو) اي السجود على الامور الثلاثة  
 المذكورة (قوله استظهر الاول فيهما) اي في الامة يها ومن وهذا اشارة الى الشيعة اجمالا وحقى الظاهر

ظهوره وعنه فلا يتكس  
 راسه ولا يرفعه (وينب  
 تحكيتهما) اي الى الركبتين  
 (منهما) اي من يركبته  
 مقرا فاصاحه (ونصبهما)  
 اي يركبته ولا يرفع رعا  
 قليلا (و) تانها (رفع منه)  
 اي من الركوع قبيل  
 بمعدرك (و) تانها  
 (سجد على جبهته) وهي  
 مستدبر ما بين الحاجبين  
 الى الناحية اي على اسر  
 جزء منها وينب الصاقها  
 بالارض او ما اتصل بها  
 كسر يرضى على ما يمكنه  
 وكذا مشددا بالارض بحيث  
 يظهر ارضه في جبهته ويشرط  
 استقرارها على ما سجد  
 عليه فلا يصح على ثن او  
 قلن الا اذا انزل الارض  
 العجزة عن الراس بل  
 يذهب (واذا) الصلاة  
 (ترك) السجود على (اقه)  
 وقت ولو في سجدة  
 واحدة سهوا مراعاة للقول  
 وجوبه الا فهو مستحب  
 على الراجح ولا اعادة  
 مستحب (ومن) السجود  
 (على اطراف قدميه) بان  
 يحصل صدرهما على الارض  
 رافعا عقبه (و) على  
 ركبتيه كيديه اي كفيه  
 (على الاصح) فان سجد  
 وظهور القدمين على  
 الارض واجبتهما او رافعا  
 ركبتيه عنها او رافعا  
 كركبتيه او في المجمع استظهر



نقها السراويل الجهر لان صوتها كالمرور وورعا كان في سماعه قته كذا في عقب وشن وقه تطويل جهرها  
 مرة واحدة وهو ان تسع قسها فقط وليس هذا سرها بل سرها مرة اخرى وهو ان تحرك لسانها  
 فليس لسرها على وادى كما ان جهرها كذلك هذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره وعليه فاذا  
 اقتصرت على تحريك لسانها في الصلاة الجهر يستجيب قبل السلام اطرا من **(قوله الله)** اي بالنسبة للرجل  
 حركة لسان واداء اصابع قسه هذا الاصابع التي لها اولها الثاني تحقيق ان اعلى السراويل وهو ان يرفع قسه  
 جدا واداءه عدم المبالغة في ادفع ما قاله بن من ان في الكلام قبا والاصل اعلى السر حركة اللسان واتله  
 اصابع قسه **(قوله محلهما)** اي ان كل واحد منهما سنة في محله لان كل واحد منهما سنة في كل ركعة ولا  
 بشكل على هذا ما يأتي من السجود ترك احد هاتين القاضيتين ركعة لا ترك بعض سنة له بال وترك البعض  
 الذي له بال ترك الكل **(قوله اي كل فرض من التكبير)** اشارة الى ان المراد بالكل في كلام المصنف  
 الكل الجبهي فيكون ماشيا على طريقة ابن القاسم ويحتمل ان يكون المراد الكل المصموي فيكون ماشيا على  
 قول اشهب والاهري والاحتمال الثاني انما يأتي اذا قرئ بالهاء لا بالتونين على خلاف السجود ترك  
 كبيرين سهوا على الاول دون الثاني بطلان الصلاة ان ترك السجود ثلاث على الاول دون الثاني **(قوله)**  
 وسبع الفعلن حده عطف على تكبيرة اي بكل سبع الفعلن حده فهو ماش على ان كل تسبيحة سنة وهو قول  
 ابن القاسم في المدونة وهو المشهور ويحتمل انه عطف على كل تكبيرة اي مجموع سبع الفعلن حده فيكون  
 ماشيا على قول اشهب والاهري **(قوله وكل تشهد)** اي ولو في سجود السهو ويكره الجهر به كما في كثير خش  
**(قوله اي كل فرض منه سنة مستقلة)** هذا هو الذي شهده ابن زبيرة خلا فعلن قال وجوب التشهد الاخير  
 وذ كر التلويح قول وجوب التشهد الاول وتسهير ابن عرفة والقاضيات في مجموع التشهدين سنة واحدة  
 ولا فرق بين كون المصلي غذا او ملعا او ما وما لانه قد يسقط الطلب به في حق المأموم في بعض الاحوال  
 كتبانه حتى قام الامام من الركعة الثانية فليقم ولا بد وهو اما ان يسي التشهد الاخير حتى يسلم الامام  
 فانه يشهد ولا يدعو ويسلم وسواء ترك ترك التشهد قبل اصراف الامام من محله اصرافه عن محله  
 كما ذكره ح في سجود السهو لانه التواضع عن ابن الامام خلا فعلن عرق وثبته شيئا من انما ان  
 ذكر ترك التشهد قبل اصراف الامام عن محله فانه يشهد وان ذكر بعد اصرافه عن محله فانه يسلم  
 ولا يشهد **(قوله ولا تحصل السنة الا بصيحه)** اي لا يصح خلافا بصيحه **(قوله وآخروه ووله)** اي  
 واوله والتجابت لله **(قوله يعني ما عدا جلوس السلام)** اي ان كل جلوس من الجلوس غير الاخير سنة فتراد  
 المصنف بالجلوس الاول ما عدا الاخير **(قوله والرائد على قدر السلام)** اي والجلوس الرائد على قدر السلام  
 حالة كون ذلك الزمان من الجلوس الثاني **(قوله يعني)** اي بالجلوس الثاني جلوس السلام سواء كان اولا  
 او انما او تالوا راجعا **(قوله اي عبد مورسوه)** اي الكائن ذلك الجلوس الى عبده ورسوله وقد من الشارح  
 هذا ما في كلام المصنف من الاجمال فان طاهر ان الجلوس الثاني كونه ما عدا الطر الذي يرمي فيه السلام  
 وليس كذلك لو كان ان كلام المصنف محمول على ما اذا انحصر في ذلك الجلوس على الشهد ولم يرد عليه دعاء  
 ولا بد على النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله ولا بد بالجلوس للدعاء)** اي ما لم يكن بعد سلام الامام الا كان  
 كل من اتى ما عدا الجلوس منه مكرها **(قوله والرائد على الطمأنينة)** فلي بضمهم اطرا ما قدر هذا الزائد  
 حق التقدير الامام والمأموم قال شيخنا الطائفة به بن عبد الله فاش بنو شي آخر وهو ان الزائد على  
 الطمأنينة عمل عموما فليطلب به الطويل وفيه كل فرض من الركوع والسجدة الاولى لا وكل كلام  
 المصنف يقتضي ادساؤه فيها ما كان ان الذي ذكره شيخنا ان ليس ستويا بل هو ما يطلب به ان يطول بل  
 كل ركوع والجلوس كونهما في الاصل في الطويل كل فرض منهما وعلى ذلك تدرج احوار حيث  
 قال يروى ان راسه الملائكة من على ان تصب في عدد انما على الطمأنينة سنة فقال اطرا من

الله حركة لسان واصلا  
 اصابع قسه فقط **(محلهما)**  
 اي حال كون كل من الجهر  
 والركائيات في الجهر الصبح  
 محله وعمل والجمعة ولو في  
 المغرب والشام وعمل السر  
 ما عدا ذلك **(و)** انما سنة  
**(و)** تكبيرة اي كل فرض من  
 التكبير **(و)** الا اصراف  
 فانه فرض **(و)** السادسة  
 سبع لمن حمله لامام  
 وقد حال الرفع من الركوع  
 اي كل واحد سنة على الاظهر  
**(و)** السابعة **(كل تشهد)**  
 اي كل فرض منه سنة  
 مستقلة ولا تحصل السنة  
 الا بصيحه وآخروه ورسوله  
**(و)** الثامنة **(الجلوس الاول)**  
 يعني ما عدا جلوس السلام  
**(و)** التاسعة **(الرائد على)**  
 قدر السلام من الجلوس  
**(الثاني)** يعني جلوس السلام  
 الى عبده ورسوله وندب  
 الجلوس للدعاء في غير الصلاة  
 على التي وسنته الخلاف  
 وجوب السلام في الطرف له  
 حكم المظروف **(و)** الحاشية  
 الزائد على قدود الطمأنينة  
 الفرض وطلب تفصيل  
 الركوع والسجود عن الرفع  
 منها **(و)** الحادية عشرة  
**(و)** دقت **(ادرك مع الامام)**  
 ركعة **(على امامه)** مشيرا  
 به قبله لايامه ولوامامه

على ان الزائد عليها سنة ونص اللغوي اختلف في حكم الزائد على اقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة قبيل فرض  
موسع وقيل نافذة وهو الاحسن وهكذا عباراتهم في اي الحسن وابن عرفة وغيرهما اه (قوله ثم يسن رده  
على يساره الخ) عبر ثم اشارة الى ان ردتك لتدعي على امامه مقدم على رده على من على يساره وهو المشهور  
ومقاله ما قاله بعضهم من عكس ذلك (قوله وبه واحد) اي والحال ان في يساره احدا من المأمومين ادرك  
ركعة مع امامه وهذا يشمل ما اذا كان من على اليسار وبه واحد مسبق وقوله او انصرف الخ فيما اذا  
كان غير مسبق والرد اذ عليه مسبق وظاهر قوله وبه واحد ما سئله لا لخدمته او تأخره عنه وظاهره ايضا  
قرب منه او بعد وظاهره ايضا حال بينهم حال كعمود او كرسي ام لا (قوله او انصرف) اي  
ولوا انصرف الخ اي هذا اذا كان كل من الامام ومن على اليسار باقيا ولوا انصرف كل منهما (قوله وبه  
يتسليمه التحليل) اي او اما الجهر بتكبيره الاحرام فهو مندوب لكل مصلا اماما او مأموما وهذا او اما الجهر  
بغيره من التكبير فيندب بلا مدون غيره فالأفضل له الاسرار به لعل الفرق بين تكبيره الاحرام حيث  
ندب الجهر بها وتسليمه التحليل حيث سمن الجهر بها قوة الاولى لانهما قد صاحبتهما التنية الواجبة حرما  
بخلاف الثانية ففي وجوب التنية معها خلاف وايضا انضم تكبيره الاحرام ورفع الدين والتوجه القبلة عما  
يدل على التحليل في الصلاة (قوله كذا فيما يظهر) في بن ظاهر التوضيح عدم جهر القذا بها ونصه قال  
بعضهم التسليمه الاولى تستدعي الرد واستدعيه يقتصر للجهر وتسليمه الرد لا يستدعي جهره فذلك لم يقتصر  
لجهره اه ومعلوم ان سلام القذا لا يستدعي ردًا فلا يطلب منه جهر اه كلامه (قوله بتسليمه التحليل)  
اي بالتسليمه التي يحمل بها كل ما كان منوعا في الصلاة (قوله وان سلم المصلي) اي عمدا او سهوا وقوله مطلقا  
اي سواء كان قذا او اماما او مأموما وحاصل ما ذكره الشارح من التفصيل ان المصلي اذا سلم اقلا على يساره  
ثم تكلم او قبل صلاة ما في الصلاة كالحل او شرب فلا يخلو اما ان يكون سلامه اقلا على يساره بقصد التحليل  
او بقصد القضية او لم يقصد شيئا فان كان بقصد التحليل لم يطل صلاة لانهما معاهاته التيان بتسليمه  
التحليل وهو مندوب وان كان سلامه على يساره اقلا بقصد القضية ولو كان نوايا به ياتي بتسليمه اخرى  
بعد التحليل طلعت صلاته بمجرد السلام وان لم يتكلم لتلاعبه وان لم يقصد سلامه على يساره اقلا  
لا التحليل ولا القضية كانت صلاته صحيحة ان كان قذا او اماما او مأموما ليس على يساره احدا لان الغالب  
قصده بذلك السلام الخروج من الصلاة وان كان مأموما على يساره احدا فان سلم التحليل عن قرب وكان  
كلامه قبله سهوا فصلاته صحيحة وان سلم التحليل عن بعد وكان كلامه قبله عمدا طلعت صلاته وهذا التفصيل  
للغني جمع به بين قول الزاهي بالطلان ومطرف بعدم الطلان فيمن سلم عن يساره غير قاصد لتحليل  
ولا قضية وتكلم قبل سلامه عن يمينه سواء كان عمدا او سهوا وما ذكرناه من انه اذا سلم على يساره اقلا نوايا  
القضية فان صلاته تطل بمجرد سلامه ولو كان نوايا العود للتحليل هو ما صرح به ابن عرفة واقتصر عليه ح  
واختاره عج قال ان التواعد تختص ذلك ولكن مقتضى كلام التوضيح والشارح بهرام اعتقاد ما قاله  
الغني وحاصله انه ان سلم على يساره اقلا بقصد القضية فان كان غير قاصد العود لتسليمه التحليل على يمينه  
فصلاته باطلة بمجرد سلامه وان سلم نوايا العود فان كان من قرب من غير فصل بكلام عمدا فصحة وان فصل  
بكلام عمدا او لم يحصل كلام ولكن حصل طول فالطلان وعلى هذا القول اقتصر في المجمع ومثل ما اذا سلم  
بقصد القضية نوايا العود للتحليل في التفصيل المذكور ما اذا سلم على يساره بعد القضية معتقدا ان سلم  
اقلا لتسليمه التحليل فان عاد للتحليل عن قرب قبل ان يتكلم عمدا صححت الاقلا (قوله لا امام وقذا) اي سواء  
كانت الصلاة فرضا او نفلا وسجودا او تلاوة (قوله لان امامه سترته) هذا قول مالك في المنزلة وقوله  
اولان سترته الامام اخذ هذا قول عبد الوهاب واختصه على من اتى به واحد من خلافه حتى وجبت في  
كلامه ذلك حذف مضافه القدر لان سترته امامه سترته او المني بخلافه والخلاف حقيق وجبت في  
كلامه الامام على ظاهره وعليه فثبت على قول مالك المرور بين الامام وبين الصف الذي خلقه كاجتماع المرور

(ثم) يسن رده على  
(يساره وبه واحد) اي من  
المأمومين ادرك ركعة مع  
امامه ولو صبيا او انصرف  
كل من الامام والمأموم  
وهذه هي السنة الثانية  
عشرة (و) الثالثة عشرة  
(جهر) لرجل من امام  
ومأموم كقذا فيما يظهر  
(بتسليمه التحليل قط)  
دون تسليم الرد بل يندب  
السريه (وان سلم) المصلي  
مطلقا (على اليسار) بقصد  
التحليل (ثم تكلم) مثلا  
(لم يطل) صلاته لانهما  
فاته فضيلة التيان وكذا  
ان لم يقصد شيئا وهو غير  
مأموم على يساره احدا  
لان الغالب قصد الخروج  
من الصلاة لان نوى  
القضية قبيل بمجرد  
تلاعبه بخلاف مأموم  
على يساره احدا لم يتكلم  
او تكلم سهوا وسلم التحليل  
عن قرب وسجد بعده فان  
طالب بطلت (و) الرابعة  
عشرة (سترته) اي نصيبها  
امامه خوف المرور بين  
يديه والمعتد استعجابها  
(الامام وقذا) لا مأموم  
لان امامه سترته له والاولان  
سترته الامام سترته

لا كسوط (غير مشغل)  
المصلى وأشار لقدرها  
بقوله (في غلط) ورح طول  
دراع) لاما دونهما  
(لادابة) اما لتجاسة  
فضلتها كالغالب او المألوف  
والله او المألوف فهو محترز  
ظاهر او تأيت او هما فان  
كانت ظاهرة القضية  
وبينت بربط وقوه جاز  
(ولا) (محرواحد) لم يذكر  
ما هذا محترز فكمرة الاستار  
بهان وجد غير خوف  
التشبيه بعيدة الاستار  
فان لم يصعد غيره جعله عينا  
او شيئا لا يسل جيبه لم يجوز  
الاستتار به كذلك وجاز  
بأكثر من محر (د) لا  
(خط) خطه من المشرق  
للمغرب او من القبلة فربما  
وكذا حجرة وماء نار ولا  
عقل كتابم وخلق العلم  
وعلى حلقه بها كلام بخلاف  
السالكين ولا بكافر  
او ما بون او من وجابه  
فكمرة في الجميع (د) لا  
لظهر امرأة (اجنبية) اى  
غير محرم (وفي الحرم  
قولان) (الكراهة والجواز  
ثم الاربع ما لان الرمي  
من ان المصلى سواء صلى  
لستره ام لا لا يستحق زيادة  
على مقدار ما يحتاجه لقيامه  
ودكوه وسجوده (وامم  
ماو) بين يديهما يستحقه

بينه وبين سترته لامحرواحد بين المصلى وسترته فيه او يجوز المحرواحد بين المصلى الذي خلقه والصف الذي بعده  
لانما كان محرواحد بين المصلى وسترته لان المصلى يعرف كلهم الا انه قد حال بينهما حال وهو الصف  
الاول فالامم سترته عليه حاله كقولن بينه وبينه فاصل سترته كالحال والصف الذي يتبع فيه المرواحد الاول  
لا الثاني واما على قول عبد الوهاب من ان ستره الامام سترته لم يفجز المرواحد بين الصف الاول وبين الامام  
لان ستره الصف الاول اعما هو ستره الامام لا الامام نفسه وقد حال بين الصف الاول وسترته الامام كما يجوز  
المرواحد بين بقية الصفوف مطلقا والحق ان الخلاف حقيق والمعتد قول مالك كمال شيئا قال في المي والميت  
في الجنازة كفى ولا ينظر القول بتجاسه ولا انه ليس ارتفاع ذراع الخلاف في ذلك كمال شيخ عجم (قوله ان  
خشيامروا بين يديهما) اى ولو يجوز ان غير عاقل كمره (قوله ولوشك) اى هذا اذا حرم او ظن المرواحد بين  
يديه بل ولوشك في ذلك لان قوله (قوله لان ليخشاوا) اى فلا يطلب به وذلك كمال كان صلى مصحرا لا يمر  
بالحاد او يمكن حال المرواحد من اسفله وما ذكر المصنف من التفصيل هو المشهور قال مالك في المندوحة  
وصلى في موضع آمن فيه من مرواحد بين يديه الى غير ستره ابن ناسخا ذكره هو المشهور وقال مالك  
في التوبة يؤمر بما مطلقا واختاره النخعي وبقال ابن حبيب وهو مقابل المشهور انظر ح (قوله واما  
لصفتها) اى التي لا يخرى بدونها وقال في قدرها (قوله لا كسوط) ادخلت الكف الحبل (قوله في غلط  
رح) اى ان اقل ما تكون ان تكون في غلط رح فأولى ما كانت اغلط منه واما لو كانت ادنى من غلط الرح  
فلا يحصل بها المطلوب (قوله وطول ذراع) اى من المرفق لا تحرا الاصبع الوسطى والمراد انه لا بد منها ان  
تكون طول ذراع فاكثرى في الارتفاع بين يديه كافي بن (قوله لادابة) اى فلا تحصل السنة او المندوب  
بالاستتار بها (قوله وثبت ربط) اى او لا فلا تحصل السنة بالاستتار بالعدم تأتيا (قوله جعله عينا  
او شيئا) اى ويكره ان يصح مقابلا لوجهه (قوله ولا خط) هذا وما بعده في كلام الشارح محترز قوله في غلط  
رح وطول ذراع (قوله كتابم) اى فهو مشغل باعتبار ما عرض له من خروج شيء منه يشوش على المصلى  
او كشف عورته (قوله ولا تكافر) اى وما غيره فيجوز حيث كان غير مواجعه (قوله وفي الحرم) اى وفى  
الاستار يظهر الحرم قولان والاربع منها الجواز وعدم الكراهة والحاصل ان الاستتار بالشخص المواجعه  
له مكروه مطلقا واما الاستتار بظهره فان كانت امرأة اجنبية او كافرا او ما بناف الكراهة وان كان رجلا غير  
كافر جاز من غير كراهة وان كانت امرأة محرمه ما تقولان والاربع الجواز (قوله ثم الاربع الخ) اعلم انه  
اختلف في حرم المصلى الذي يتبع المرواحد قال ابن هلال كان ابن عرفة يقول هو ما لا يشوش عليه المرواحد  
ويجده بنحو عشرين ذراعا يؤخذ ذلك من تحدد بمالك حريم البئر بما لا يضرك البئر يحضر ثراىرى م  
انتاروا لابن الرمي من ان حرم المصلى مقدار ما يحتاجه لقيامه وركوعه وسجوده وقيل انه قدر رمية الحجر  
او السهم او المضارب بالسيف اقوال (قوله وانما بين يديه) اى امامه فباستحقاقه اى وهو حرمه بالتقدم  
تحدده والمصلى دفع ذلك المار بين يديه دفعه اخفا لا يشقه فان كثرا بطل صلاته ولو دفعه فأنقذه شيئا كالو  
خرق ثوبه او سقط منه مال ضمن على المعتد ولو دفعه دفعه او تأتيا به كالهان ابن عرفة ولو دفعه فالت كانت  
دينه على عاقبة دفعه على المعتد لانهما كانا أو تأتيا به في الجنة سار كالحلما فاذا لم يقتل فيه وكانت آتية  
على العاقبة وقيل يكون هدرا وقيل الدية في مال اذا غر اقترح (قوله وكذا تناول آخر شيئا) اى وكذا يأثم  
متناول آخر شيئا بين يديه المصلى وقوله او يكلم آخرى بان يكلم من على احد جانبي المصلى شخصا بانه لا استحر  
(قوله ان كان المار ومن الحق به مندوحة) حاصلة ان المصلى اذا كان في غير المسجد الحرام فان كان المار  
بين يديه مندوحة حرم عليه المرواحد على المصلى لستره ام لا وان لم يكن له مندوحة فلا يحرم المرواحد على المصلى  
لستره ام لا واذا كان في المسجد الحرام حرم المرواحد ان كان له مندوحة وصلى لستره والاربع المرواحد اذا  
كان المار غير طاهر او ما هو فلا يحرم عليه ان كان المصلى ستره ام لا نعم ان كان لستره كمره (قوله الاطافا

وكذا تناول آخر شيئا يكلم آخران كانا بار ومن الحق به  
(لمندوحة) اى سعة في ترك ذلك على لستره او لا الاطافا

بالمسجد الحرام والامصلي اخره ثم افرجه في صف اوله على (و) اهم (مصل تعرض) بصلاته بلاسنة يحمل ظن بالمرور ومن يديه واحد قد ياتحان وقد لا ياتحان وقد ياتهم احدهما (و) الخامسة عشرة (انصات) ١٩٥ (مقد) لقراءة امامه في صلاة جمهرية

(ولو سكت امامه) بين تكبير وقضه او بين خاتمة وسورة اول سمعه لعارض فذكره قراءة لم يسمعه (ونذبت) قراءته (ان اسر) الامام ايان كانت الصلاة سرية واولا في السرية لكان اقله نوب في السرية ان يسمع نفسه ثم شرع في مندوبات الصلاة مشبهها بالمندوب المتقدم فقال (كرفع يديه) الى المصل مطلقا قد ومنه كيه ظهورهما للساوي بطورهما للارض (مع اعراسه) فقط لامع ركوعه ولا روضه ولا مع قيامه اثنين (حين شروعه) في التكبير لاقبله كايقلها كثر العوام نذب كنهفها وارسلها بوقار فلا يرفع بها امامه (وتطويل قراءة بصيح) بأن يقرأ فيها من طوال المفضل الا ضرورة واخوف ونخرج وقت (والفهر تليها) في التطويل اي دونها في اوله والحجرات وهذا في غير الامام واما هو فبني به التقصير الان يكون اماما لجماعة معينة وطلبوا منه التطويل (وتقصيرها) اي القراءة

بالمسجد الحرام) اي قاته لا يحرم عليه المرور بين يدي المصل ولوصل استر وكذا يقال فيمن بعده وهو المصل يمر لاستر افرجه والمضطر للمرو لكونه على ظلام علمه في الماروري على مسجد ولو كان المصل الذي حصل المرور بين يديه مستر (قوله) اهم (مصل تعرض) استشكله بعضهم بأن المرور ليس من فعل المصل والمصل لم يركب واجبا فكيف يكون انما يجعل غيره واجباً بأن المرور ان كان فعل غيره لكنه يجب عليه سبط طريق الامم قائم لعدم سدها (قوله) قد ياتحان وذلك اذا تعرض المصل بلاسنة وكان المار من دوحه (قوله) وقد لا ياتحان كماله صلى الله عليه وسلم تكن المار من دوحه في ترك المرور (قوله) وقد ياتهم احدهما اي فاذا تعرض المصل ولا مندوحة للمار الى المصل دون المارواذ صلى الله عليه وسلم تكن المار من دوحه اهم المار دون المصل (قوله) وانصات مقدما (الخ) جعله منه هو المشهور وقيل وجوبه كما يقول الحنفية (قوله) في صلاة جمهرية اي اول اسر امام فيها القراءة عمدا وسهوا (قوله) ولو سكت امامه اشار بهذا الى قول سند المعروف انه اذا سكت امامه لا يقرأ ودال المصنف على رواية ابن نافع عن ملك من الامموم يقرأ اذا سكت امامه والقرض ان الصلاة جمهرية (قوله) اول سمعه لعارض اي كيدعوا امر الامام في الجمهرية (قوله) فذكره قراءته (الخ) اي حاله بقصد ما الخارج من خلاف الشافعي والا فلا كراهة (قوله) لكان اقله اي ان ظاهره انه متى اسر الامام نذب للمأمومة القراءه ولو كانت جهرت بخاتم الامام واسر فيها وليس كذلك كالم (قوله) ايان كانت الصلاة سرية) ظاهره ولو جهر الامام فيها عمدا انسيا ولو هو كذلك (قوله) ظهورهما للساوي (الخ) اي بمسوطان ظهورهما للساوي بطورهما للارض على سفة الارهايب الى الخاف وهذه الصفة هي التي ذكرها سحنون ورجحها صحيح كقال شيخنا وقال عياض يجعل يديه بمسوطتين بطورهما للساوي ظهورهما للارض كالارغب وقال الشيخ احمد زريق القلها انهما يجعل يديه على صفة التاباذ ان يجعل يديه فائتين اصابعه حنواذيه وكنهه حذو منكبيه وصرح المازري بشيعة ذلك في المواضع رجحه الثاني ايضا (قوله) لامع ركوعه ولا روضه اي ولا مرفعه منه وهذا هو اشر الروايات عن مالك في المواضع الا كمال وهي التي عليها عمل اكثر اصحابنا في التوضيح الطاهر انه يرفع يديه عند الاحرام والركوع والارض منه والقيام من اثنين وردوا الاحاديث الصحيحة بذلك اه بن (قوله) لاقبله اي ولا يبعده ايضا وكذا رفعه ما قبل التكبير او بعده (قوله) اي دونها فيه اي دون الصبح في التطويل وحينئذ يقرأ في الصبح من أطول طوال المفضل وفي الظهر من اقصر طوال المفضل (قوله) واوله اي واول المفضل على المعتدل (قوله) وهذا اي استحباب تطويل القراءة فيه ذكره وقوله في غير الامام الاولى في حق من يصلي وحده (قوله) في بني له التقصير اي لقوله عليه الصلاة والسلام اذا امام احدكم نأخف فان في الناس الكبير والمرضى وهذا الحاجة واقل اذا اطال الامام القراءة حتى خرج عن العادة وخشى المأموم تلق بعض ماله ان ام معه او قوت ما يلحقه منه ضرر شديد ل يسوغ له ان يركع ويقيم لنفسه لا قال المازري يجوز له ذلك وحكي عياض في ذلك قولين عن ابن العربي انظر (قوله) وطلبوا منه التطويل اي وعلم اطاعتهم لم يعلم وانما لا يحدروا احد منهم فهذه قيود اربعة في استحباب التطويل للامام (قوله) وتقصيرها غرض بعرض اي وهما بيان في التقصير وقيل في المغرب اقصر وعكس بعضهم كذا في المج (قوله) من قصاره اي المفضل وقوله واوله اي اول قصار المفضل وقوله ومن وسطه اي المفضل وقوله واوله اي اول وسط المفضل (قوله) وتقصيرها تركه ثانية (الخ) على هذا القرافي الثانية اقل مما قرأ في الاولى الا انه رتبة لا حتى طال قيام الثانية عن قيام الاولى في الزمان كان آتيا بالمندوب وقيل ان المندوب تقصير الركعة الثانية عن الاولى في الزمان وان قرأها اكثر مما قرأ في الاولى واستظهر بعضهم هذا القول ويصل ما يأتي في الكسوف ان شاء الله تعالى (قوله) وسكره المبالغة في التقصير اي في تقصير قراءة الثانية عن قراءة الاولى على

(غير بوعص) بان يقرأ فيها من قصاره واوله والضحى (كوسط بعناء) بان يقرأ فيها من وسطه واوله من عبس وسمى مقصلا لكثرة (لصا بن سورة) (و) نذب تقصير قراءة ركعة (ثانية عن) قراءة ركعة (اولى) في فرض ويكرهه المبالغة

في التفسير فالأقلية يارب فدون تكون الثانية أطول والمساواة خلاف الأولى فما ظهر (و) تخصير (جلوس أول) يعني غير جلوس السلام  
عن جالوسه بأن لا يزدي على ورسوله (و) ١٩٦ (نصب (قول مقتدوف) بدوقه أو قول الامام سمع الفلن حده المنسبون (وريناك

الحمد) ولا يزيد بها الامام  
فالمقتد فخطاب بسنة  
ومندوب (و) نيب  
(سبح) بأى لفظ كان  
(ركوع وسجود) كدهاء  
به (وتأمين فذم مطلقا)  
صكانت صلاته تسري أو  
جهر (و) تأمين (امام  
بس) اى فيما يسري فيه  
لا فيما يهر فيه (و) نيب  
تأمين (مأموم بس) عند  
قوله ولا الضالين (او جهر)  
عند قول امامه ولا الضالين  
(ان سمعه) يقول ولا  
الضالين وان لم يسمع ماقبله  
لان لم يسمعه وان سمع  
ماقبله لا يتحرى (على  
الأنظر) ومقابله يتحرى  
فقره على الأنظر راجع  
للمفهوم (و) نيب  
(اسرارهم) اى الضد  
والامام والمأموم (به) اى  
بالتأمين (و) نيب  
(قنوت) اى دعاء (سرا)  
يصح فقط (وقال واساره  
لا فدان ككل واحد  
مندوب استقلال (و) نيب  
(قبل الركوع) نيب  
(لفظه) الخصوص (وهو)  
اى لفظه (اللهم انا  
نستعينك الخ) ولا يضم  
اليه اللهم اهدنا فيمن  
هديت الخ على المشهور  
فلو اى يقوله اللهم اهدنا  
الخ سري قبل الركوع  
يصح افتاه مندوب واحد وهك  
لجهر به

اله  
نصب (كبيره) اى المصطفى مطلقا (و) (وقت) (الشروع) اى الى الركن

وكذا تسمية (ال) بتكثير (في قيامه من اثنين) أي بعد فراغه من تشهد الواقع صدركتين (فلاستغلا) فاعلموا انهم مأمورون بقاءه حتى يستل امامه (و) نعتب بالجلوس كله اربابا كل من استوعب التدب قوله (بافضاء) الخ أي تدب كونه بافضاء رزق الرجل (اليسرى) واليتيم (الارض) نصب الرجل (التي عليها) أي على اليسرى (و) باطن (ابهامها) أي اليمنى ١٩٧ (الارض) قصير وجلامه من الجانب

اليمين مفرج تخذه (و) تدب (وضع يده على ركبته بركوعه) مكر ومع قوله وتنب تحمك كنيها منها والاولى كافي بعض السمع اسقاط بركوعه وجولفت وضع عطف على قوله بافضاء اليسرى فهو من تمام صفة الجلوس ويكون قوله على ركبته على حذف مضاف أي على قريب ركبته (و) تدب (وضعهما حاذوا به او قربهما) متوجهين الى القبلة (بجود) تدب (بجافة) أي مباحدة (رجل) فيه أي في سجوده (بطنه) تخذه (أي عن غنيمته) تدب مباحدة (مرقبته) ركبته أي عنهما بجافيا لها من شينهما بجافيا تخنعا وسطا وتنب تخريق ركبته ثم تدبعا كرمي فرض كمثل لم يطول فيه لان طول فله وضع ذراعيه على غنيمته لطول السجود فيه ومفهوم رجل ان المرأة تدب كونها منضمة في ركوعها وسجودها (و) تدب (الرداء) لكل مصل ولوناقة كما هو ظاهر وهو ما يليق على قاعته و بين كفيه فوق قوسه طوله ستة

اوله او آخره الا أنه خلاف الاول وكذا سمع الفضل حده (قوله وكذا تسمية) أي كذا يدب بان يكون تسمية في وقت شروعه في الركن ليعبر به (قوله فلاستغلا) أي فيستحب تأخير عن استغلا فاعلم العمل ولا تفتتح صلاتك قبل قيام الثلاثة على الرابعة فلو كبر قبل استغلا في اعادته بعد قول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله بوجبا كان) أي كبر السجدين والسلام وقوله اوسنة أي كمال السجود للتشديد (قوله بافضاء) أي حالة كونه مصورا بافضاء أي وضع الرجل اليسرى على الارض ويصحب جل البام اصاحية أي حالة كون الجلوس مقارنا لحد المنيته فان لم يكن مقارنا لم تصل السنن وفات المستحب (قوله رزق الرجل اليسرى) ويزن من اخذ سور اليسرى بالارض فافضاء اساقها للارض قوله النص على اخذ الساق لذلك فادقم ما غال لاجله لتعذر رزق لان الفضاء للارض بهو السابق (قوله واليتيم) الاول واليتيم بالافراد لان الآية التي مر فوعة عن الارض الا ان قال ان في الكلام حذف مضاف أي واحد الى (قوله ونصب الرجل اليمنى) الاول ووضع ساق الرجل اليمنى عليها وقوله أي على اليسرى الاول على قدمها (قوله وباطن ابهامها) أي احوال ان باطن ابهامها للارض (قوله مفرج تخذه) حال أي قصير وجلامه كائنين من الجانب اليمين حالة كونه مفرج تخذه (قوله كافي بعض السمع) هذه النسخة كراهان غاري وكنتها اصلاح اه بن (قوله فهو من تمام صفة الجلوس) أي لان وضع اليد بن على آخر التخذين في الجلوس مستحب كما قلنا ح عن ابن بشير (قوله او قربهما) ظاهر المصنف كالمساوي الحالتين وخص الرسالة بتجمل يدل على ما ذكرنا ذلك لكن الذي في شب وكبير خش ان لو كانت كناية للخلاف لكانت إشارة لقول آخر ولم يسم من كلامهما مقدار القرب الذي يقوم مقام الحاذق في التدب كما يحصل ان يكون بحيث تكون اطراف اصابعه محاذية بآذانين ويحصل ان تكون اطراف الاصابع انزل منها (قوله وبجافة ربح الخ) اعلم ان السجود سبع مندوبات ذكر المصنف منها اثنين وهما مباحدة البطن عن الفخذين ومباحدة المرققين عن الركبتين وفي بجافة ذراعيه عن غنيمته وبجافهما اصابع عن يديه وقربه بين ركبته ورفع ذراعيه عن الارض وتجنبهما بجافيا وسطا وقد ذكر الشارح بعض ذلك ونزل عنه (قوله بجافيا) أي مباحدة أي المرققين (قوله في فرض) أي سواء طاول فيه ام لا (قوله تدب كونها منضمة) أي بحيث تلتصق طنها بفخذيهما ومرتقبها ركبتيها (قوله لكل مصل) أي سواء كان اماما او قد اومأ وما كان يصلي فزعا وشلا الا المسافر فلا يسببه استعمال الرداء كما ذكر شيخنا في حاشية خش (قوله على قاعته) ظاهره ان العاتقين غير الكفنيين وان لا يضع الرداء على الكفنيين وليس كذلك فالاول ان يقول وهو ما يليق على قاعته أي كفيه دون ان يخطي به ارجاءه فان خطاه به ورد طرفه على احد كفيه صار قاعا وهو مكروه للرجل لانه من سنة النساء الامن ضرورة تركه وردوا اليه يمكن من قوم شعابهم ذلك والامر بتركه كما تقدم في الاقاب كذا بن (قوله وبتأكد) أي تدب استعمال الرداء (قوله أي ارسال يده لجنبه) أي من حين يكبر تكبيرة الاحرام (قوله وكذا القبط) أي على كوع اليمنى باليسرى وكذا عكسه ووضعها فوق السرة (قوله وهل يجوز التفضي في النقل طول اولها) أي هو الماحد لجواز الاعتقاد في النقل من غير ضرورة (قوله تأويلان) الاول ظاهر المدونة عند غير ابن رشد والاني لان رشد (قوله أي صفة كانت) علم منه ان القبط في الفرض مكروه بأي صفة كانت وان الذي فيه الخلاف في البعض النقل اذ لم يطول القبط صفة خاصة واماعلى غيرهما طوله لم يلقا وليس فيه الخلاف المتخصص

اخره وعرضه ثلاثون كما لا يخفى المساجد فقد فاقته غيرهما (و) تدب لكل مصل مطلقا (مدل) أي ارسال يديه لجنبه وكذا القبط يفرض (وهل يجوز العيص) الكوع اليسرى يده اليمنى واضعها امامه الصدر وفوق السرة (في النقل) طول اولها (أو يجوز) ان طول فيه ويكره ان قصر

شبه بالسكند ثلثه لا الاعتدال استنادا اليك مركذا ان لم قصد شيئا فلنظهر هذا التحليل هو للتعلم وعليه فيجوز في النقل مطلقا لجزا  
 الاعتدال فيه بلا ضرورة (او) كراهته ١٩٨ (خيفة اعتقاد جوبه) على العوام واستبعدوا ضعف (او) خيفة (اظهار خشوع) وليس

(قوله للاعتدال) اذا اضاعه قصد الاعتدال وهذا التأويل لمبدل الوهاب (قوله بل استنانا) اي بنا على ان في  
 فيه ذلك (قوله او خيفة اعتقاد جوبه) هذا التأويل الجلي وبن رشد وهو يقتضي كراهة القبض في  
 الفرض والنقل ويضغه حمرة الامام في المدونة بين الفرض والنقل (قوله واستبعد) اي لاداء كراهته على  
 المتدربات لان خيفة اعتقاد الجوب يمكن في جميع المتدربات وبالجملة فهذا التأويل ضعيف ومن وجهين كما  
 عامت (قوله او خيفة اظهار خشوع) هذا التأويل ليعاض وهو يقتضي كراهة القبض في الفرض والنقل  
 ويضغه ان ما لا يفرق في المدونة بين الفرض والنقل فذكر ان القبض في النقل جائز وانه يكره في الفرض  
 (قوله اتان في الاولى) اي في المسئلة الاولى (قوله وتنب تقدم به يد الخ) لما في باب داود والتاسع من  
 قوله عليه الصلاة والسلام لا يركن احدكم كايبرك البعير ولكن يضع يديه ثم يركبهما ومنه ان المصلي لا يقدم  
 ركبتيه عند انعطافه السجدة كما قدمهما البعير عند بركه ولا يؤخرهما في القيام كما يؤخرهما البعير في قيامه  
 والمراد ركبتا البعير الثاني في يديه لانه يقدمهما في روكبه يؤخرهما عند القيام عكس المصلي (قوله وتنب  
 عقده) اي تذب المصلي عقده عناه فاضمير ان المصلي (قوله واشمل) اي لان تشبهه مرفوعا مضاعفا به  
 الواحد والاثني وما زاد علىهما (قوله الثلاث من اصابعها) بدل من عناء بدل بعض من كل (قوله وانراهما  
 على اللحمة) جملة مائلة (قوله على الوسطى) اي حالة كون الاهام موضوعا على الوسطى (قوله على  
 صورة العشرين) الحاصل ان مد السابقتا الاهام صورة العشرين واما قبض الثلاثة الاخرى في كلام المصنف  
 بالنسبة له اجال لانه يحتمل ان قبض الثلاثة سبعة وهو يحتمل على اللحمة التي تحت الاهام فقصير الحنية  
 هيئة التسعة والعشرين ويحتمل حمل الثلاثة في وسط الكعب وهو صفة ثلاثة فتكون الهيئة هيئة ثلاث  
 وعشرين واختار الاول شارحنا واما احتمال جعلها في وسط الكعب مع وضع الاهام على اعقة الوسطى وهي  
 صفة ثلاثة وعشرين فهذا لا يصدق عليه قول المصنف ماد السابقتا الاهام لان الاهام جثثا كثيرة يود بل  
 هو من على اعقة الوسطى الان يراد بل جعلها في القعد (قوله بيننا والاشوق) اي لا ولا لاشوق اي اشوق  
 وتحت كاهل بعضهم (قوله في جميع التشهد) اي من اوله وهو التحيات فله آخره وهو عبده ورسوله وطاهره  
 انه لا يجوز كما بعد التشهد في حالة انعطاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن الموافق لما ذكره في عدة  
 تحريكها وهو انه يدركه احوال الصلاة فلا يوقعه الشيطان في سهوانه يحركها دائما للسلام وانما كان آخر يحكمها  
 يذكره احوال الصلاة لان صرورها متصلة بباط القلب فاذا تحركت ازعم القلب فينبه بذلك (قوله عند  
 النطق بالكف والميم) اي من عليكم (قوله وما قبلهما) اي الكاف والميم (قوله على المعتد) اي لا على ما هو  
 المدونة وقوله الباسي وعبد الحق ومقابله ما تأوله بعضهم من المأمومين بان الامام (قوله في تشهد بالسلام)  
 اي سواء كان اول او ثانيا او ثالثا او رابعا وجعل الدعاء بعد التشهد طائفا في قول المصنف يشهد بان معنى  
 (قوله وهل لفظ التشهد الخ) نفاها المصنف ان الخلاف في خصوص اللفظ الوارد عن عمر واما اسله بل لفظ  
 كان فهو من فعلوا وبذلك شرح شارحنا تبعا للباطي وح والشيخ صالح عليه يبنى ما مشهور من بلان  
 الصلاة بترك السجود للموعنة وشرح بهرام على ان الخلاف في اصله فقال وهل لفظ التشهد اي ما يرفع  
 كانت وما اللفظ الوارد عن عمر فتدوب فعلوا على هذا اللفظ المصنف جزم سابقا بالقول بالنية ثم حكى هنا  
 الخلاف في اصله وقواعد في حيث قال هذا هو الصواب الموافق للنقل وبقية بن بان هذا وقت في تسبيرة  
 القول بان اصل التشهد فضيلة تولى بذلك اه وبالجملة فاصل التشهد من فعلوا على الراجح كما يفرضه بن  
 وخصوص اللفظ منسوب قطعنا على الراجح وهذا علم ان ما مشهور من بلان الصلاة بترك سجود اسمو  
 عنه ليس متفقا عليه اذ هو ليس عن نقص ثلاث سنن قطعنا بال (قوله وهو الذي علمه عمر بن الخطاب

بما تشع في الباطن وعليه  
 فلا تختص بالكراهة  
 بالفرض (أو يلات) خفة  
 اتان في الأولى وثلاث في  
 الثانية فليترك المصنف  
 من العمل كونه مخالفا للعمل  
 اهل المدينة (و) تدب  
 (تدبير يدني) هوى  
 (موجوده وتأخيرهما عند  
 القيام) منه (و) تدب  
 (عقده بقاء) اي عقد  
 اصابعها (في تشهد به) اي  
 تشهد بالسلام وغيره ولو  
 قال في تشهد كان انصر  
 واشمل (الثلاث) من  
 اصابعها الخمسة والنصر  
 والوسطى واطرافها على  
 اللحمة التي تحت الاهام  
 على سبعة تسعة (مقا)  
 السبابة) واما جعلها  
 السبابة (والاها) بينا  
 على الوسطى مجودة على  
 صورة العشرين فتكون  
 الهيئة صفة التسعة  
 والعشرين وهذا هو قول  
 الاكثر (و) تدب  
 (تحريكها) اي السبابة  
 بيننا والاشوق (دائما) في جميع  
 التشهد واما اليسرى  
 فيصلها مرفوعة الى اصابع  
 على فخذه (و) تدب  
 (تأمين بالسلام) عند  
 النطق بالكف والميم بحيث  
 يرى من خلفه سبعة وجوه  
 وما قبلهما يشير به في التوجه  
 وهذا في الامام والقائم المأمومين  
 كما تقدم ان التشهد بأي لفظ مروي عنه عليه الصلاة والسلام سنة (واهل لفظ التشهد) المعهود وهو الذي علمه عمر بن الخطاب

الناس على المنبر بمضرة جمع من الصعاب قول ينكره عليه احد جري مجرى الخبر المتواتر وانما اختاره الامام (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد وقبل الدعاء بي بصفة والافضل فيها في الجوهرة الالهيه بل على محمد وعلى آل محمد كما سلبت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما لا ريب في ابراهيم وعلى آل ابراهيم ١٩٩ في العاشرين انا محمد بن عبد الله (سنه وفضيلة خلاف) في التشهير (ولا بسلة فيه)

الناس الخ) اي هو التحيات لله الزاكات لله الطيبات الصلوات لله السلام على نبيها التي ورجه الله وبركاته السلام على نبيها على عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله (قوله وانما) اي لاجل جريان اللفظ الوارد عن عمر جري الخبر المتواتر اختاره الامام واختار ابو حنيفة وادخل ما روى عن ابن مسعود وهو التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام على نبيها التي الى آخر ما روى عن سيدنا عمر واختار الشافعي ملو عن ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوات والطيبات لله السلام على نبيها التي ورجه الله وبركاته السلام على نبيها على عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله (قوله اي يكره فيها يظهر) اي ولو كان تشهد نقل (قوله ويجازت) المراد بالجواز عدم الكراهة فلا ينافي ان ذلك خلاف الاول كما ذكره فرسيخا ولكن ذكر في حاشيته نفي ان المراد بالجواز الجواز المستوي الطرفين في الفاتحة وغيرها (قوله كسود) ظاهره قبل الفاتحة او بعدها وقبل السورة جهر او سرا وهو ظاهر المروية ايضا ومقابلها في التبيين من كراهة الجهر بالتعوذ ومفاد شير ترجمه قاله فرسيخا (قوله وكراهه بقرض) اي للامام وغيره سرا او جهر في الفاتحة وغيرها ان عبد البر وهذا هو المشهور عن مالك ومحصل مذهبه عندنا صاعدا وانما كرهت لانها ليست آمنه من القرآن الافي وقيل بالباحثه وغيرها وجوبها (قوله الورع البسلة اقول الفاتحة) اي وايها سرا ويكره الجهر بها ولا يقال قوله يكره الايتان بها ينافي قولهم بسبب الايتان بها للخروج من الخلاف لا تأهل محل الكراهة اذا اتي بها على وجه انها فرض سواء قصد الخروج من الخلاف ام لا وعلى التبع اذا قصد الخروج من الخلاف من غير ملاحظة كونها فرضا او تقيلا لانه ان قصد الفرضية كان آيا يكره ولو قصده لا لفرضية تصح عند الشافعي فلا يقال له حيث انه مرارعا بالخلاف وحيث ذكره كراهة اذا قصد الفرضية والظاهر الكراهة ايضا اذا قصد شيئا (قوله ولو بسبحنا الله) وبصمدك الخ تعامه ببارك اسلمت على جسدك ولا اله غيرك وجهت وجهي الذي فطر السموات والارض خنيقا وما انا من المشركون (قوله لا اله الا الله يصحبه عمل) اي وان ورد الحديث به (قوله و بعد فلتحة قبل السورة) اقول بالكراهة كمال المصنف لانه في التوضيح عن بعضهم (قوله والاربع الجواز) اي وهو ما ذكره في شرح الجلاب الطراز وقال انه الظاهر (قوله بان يتخطاها به) اي بالدعاء بقروله لا شتما على الدعاء على الكراهة للدعاء في اثنتاه او قوله فهي اولى اي فهي لا شتما على الدعاء اولى من دعاء جاني (قوله جازنا موم) اي جواز الدعاء بموم سواء دعا في حال قراءة الامام للفاتحة او السورة والجواز مفيد بغير ثلاثة كون الدعاء سرا او قبله وعند سماع سببه كاشا لذلك الشارح كان جواز الدعاء باسمه الحليبة مقيد بهذه القيود الثلاثة (قوله لا داعا من غير التسليم) اي وما لا داعا فهو غير مشروع فيه فيكون مكرها (قوله وجاز) بدفع منه اي وجاز الدعاء بعد رفع من الركوع وانتدب في الدعاء الموصوف بالجواز الواقع في رفع من الركوع ضال عنهم المراد به دعاء مخصوص وهو اللهم بناولك الحمد لان الحمد لله بطالب المزمع بدنه وقال بعضهم بل مطلق دعاءه والاول ما نفي حجج والثاني ما في شرح الجلاب (قوله و بعد تشهد اول) اي وكراهة الدعاء به التشهد الاول والمراد ما عند الشافعية من بقاء السلام ومن اقر الله الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم

وحيث ذكره في التشهد الاول (قوله ولا بد من دفع منه) اي من الركوع وهذا مكرم مع ما تقدم (قوله) وحيث باركه الدعاء اي وفي اي محل جاز به الدعاء به (قوله من جازت عن عادته) استخرج من طلب المتع شرا كان قول اللهم اجبني ما ومن المتع عادة كالهم اجبني سلطانا او اميرا في الذواء ومن المتع عقلا كالهم اجبني اجمع من الضد من والدعا بما ذكره ممنوع وان صحت الصلاة كما قرر شيخنا (قوله ان لم يكن دينا) اي بل باع من امور لا شرة (قوله ليدان كان للابدنا) اي كعه رزق وذو وجه مسنة بعد قراءة وقبل ركوع ولا بد من دفع منه ولا في سجود و بعد تشهد اشير بل يتدب في الاخير من وكذا بين السجدين بل روى عليه الصلاة والسلام كان قول بينهما اللهم انصرفي وارحني واسترعي وجعري وارفعي سمعني دعائي (د) حسنة الدعاء (دعا بما لم يكن من جازت عن عادته لم يكن) قال (د) كان لما (د)

بعد قراءة وقبل ركوع ولا بد من دفع منه ولا في سجود و بعد تشهد اشير بل يتدب في الاخير من وكذا بين السجدين بل روى عليه الصلاة والسلام كان قول بينهما اللهم انصرفي وارحني واسترعي وجعري وارفعي سمعني دعائي (د) حسنة الدعاء (دعا بما لم يكن من جازت عن عادته لم يكن) قال (د) كان لما (د)



اوسى) جواز (من احب) ان يدعوه ٢٠٠ اوعليه (ولو قل) فى دعاه (بالان فعل الله بن كذا) ان قال مطلقا او حضر

ولم يصد خطابه ولا اطلق  
(وكره سجود على ثوب)  
او بساط لم يصد لقشر  
مسجد (لا) على (حصير)  
لاراقية فيها كلفاء فلا  
يكروه (وكره) اى السجود  
على الحصير (احسن)  
واما المحصر الناعم فيكره  
(و) كره (رفع) مصلى  
(موم) اى فرضه الاعاء  
لعيظه من السجود على  
الارض (ما) اى شيئا من  
الارض ينديه على وجهه  
(مسجد عليه) يسجد  
عليه (واما القادر على  
السجود بالارض فلا يجزئه  
ولو سجد عليه بالفعل  
جاهلا (و) كره (سجود  
على كور عماته) يفتح  
الكاف ويحكون الواو  
مجتمع طائفا معا شديدا  
الجهة ان كان قدر الطائفتين  
ولا اعادة فان كان اكثر  
من الطائفتين اذ فى الوقت  
فان كانت فوق الجهة الا  
انها تمت لصرق الجهة  
بالارض فباطلة (او) على  
(طرف كم) او غيره من  
ملبوسه الا لفرورة  
مراو (رد) كره (قل  
مصبيا من ظل) او شمس  
(له) اى لاجل السجود  
عليه (مسجد) تحفيره  
فلا يكره فى غير المسجد  
(و) كره (قراءة ركوع  
او سجود) تلغز نهتان ا

(قوله) اوسى من احب ان يدعوه اوعليه كلهم اوزى قلنا واوله (قوله) ولو قال فى دعائه اى وهو  
فى الصلاة (قوله) بالان فعل الله بن كذا اى بالان فعل الله بن كذا (قوله) ان غلب فلا  
مطلقا اى سواء قصد خطابه ام لا (قوله) كره اى لكل مصدر ولو امره (قوله) على ثوب اى لان الثياب  
مغلقة اراقية فانه يفتقر الى ثوب التوب لكونها مغلقة فنهت عن تحريك الكراهه لان الامايل بالمشة  
خلا لا لان شيئا طرح (قوله) لم يصد لقشر مسجد اى لم يكن هناك ضرر ووجهه انما يسجد عليه كركب  
او نشو يفارص والاولا كراهه كاتاملو كلن الساط معدا لقشر المسجد فلا كراهه فى السجود عليه سواء  
كان القشر ينهم من الواقب او من ربيع الوقب او من اجنبي فرشه بذلك ووجهه لقلعة القشر (قوله) واما المحصر  
الناعم اى كسر السجاد (قوله) اى نسيان عن الارض اى سواء كان متصلها بماء الا قالوا كركبى مثلا  
يصله على الارض ويسجد عليه (قوله) كركبى رفته يا هالى جهته وسجده عليه بالمثل وانما فصل ذلك  
ليريد وهذا اذا ابرأه جهته بان يقطع لها بها كاهو الراجبى الاعاء فان رجع لجهته من غير انقطاع من عالم  
يجزه كفى بالمجموعة عن اشبه وعمل الاجزاء اذا اومأ له بجهته اذا قوى حين ايمائه الارض واما ان كان به  
الاشارة الى ما رجع ليدون الارض لم يجزه كما قلنا المتوافق عن النخعي (قوله) واما الفاضل على السجود على  
الارض اى اذ ارفع شيئا من الارض بين يديه ويسجد عليه فلا يجزئه وهو الذى يفيد المادونة خلافا لقول غير  
واحد انه مكره وقال شيخنا ومجل الخلاف اذا كان ارتفاعه عن الارض كثيرا كاهو الموضوع واما اذا كان  
قليل كسطح ومفتاح ومخضلة فلا خلاف فى صحة السجود عليه وان كان خلاف الاولى كاهو والماسل  
ان السجود على شئ مرفوع عن الارض او تقاطعا كثيرا متصل بها كركبى مطبل على المتمد والسجود على  
رض مرفوعة مكره وقطع واما السجود على غير المتصل بالارض كسر برمق فلا خلاف فى عدم صحته كما  
مرهاى والحال انه غير واقف فى ذلك السرير والاهت كاصلا فى المحل (قوله) وسجود على كور عماته  
اى لغير حواو ردو الا لا كراهه (قوله) مجتمع طائفا اى بلى على اتم المنحمة الشديدة من الجبهة وحاصله  
ان كور العمامة عبارة عن مجموع الفئات اختفى كل لفة منها على طبقات والمراد بالفئات كل كلام "فارج  
الثلاث والستين (قوله) ان كان اى الكور المشدود على الجبهة وقوله قدر الطائفتين اى التمييز بين  
(قوله) فان كانا كتر من الطائفتين اى والحال انه لا يمنع من اصوص الجبهة بالارض (قوله) الا انها تمت  
وذلك كما لو كان بين الطائفتين الى على الجبهة يمنع من استمرارها بالارض (قوله) او غيره من ملبوسه اى كثر  
ردائه (قوله) وقيل حسابا اى اى قتل حسابا من مكان خلى او مكان شمس حالة كون ذلك النقل فى  
المسجد لاجل السجود عليها حيث كان ذلك النقل مؤثرا لتحفيرا المسجد واولى فى الكراهه النقل المؤدى  
للتحفير اذا كان لغير سجود (قوله) لا يكره اى النقل فى غير المسجد كانه لا يكره فيه اذا كان لا يؤدى لتحفيره  
والحاصل ان نقل المصلى من الارض الى اذى لتحفيره كفى المسجد كان النقل السجود عليه ام لا ولا يكره  
غيره وان لم يؤد ذلك تحفيره كراهه فيه مطلقا كان فى المسجد او فى غيره كان النقل السجود او لغيره فلا احوال  
بما به الكراهه فى حالتين منها (قوله) نيت ان افرا القرآن كما قالوا ساجدا اى لانهم ساجدا نزل فى الطاهر  
والمطهر ومن العارى التلبس بجماعة لرفعوا العظيمة طاهر افعلا فى القرآن لا يقال ان قراءة القرآن عبادة  
فهى انما يناسبها البرا اكسار لافول المراد بالقل والا اكسار المناسب لاجلادة انما يهود الاثنى طلب  
التلبس بحاله لرفع طاهر اتم (قوله) ضمن اى تحقيق ان يستجاب لكم وان تأخر حصول المدعو به عن  
وقت الدعاء (قوله) كره دعاء خاص اى كره مصلى دعاء خاص يدعو به يقبهاى السجود او غيره من المواضع التى  
تم جواز الدعاء بها لا يدعو به يركع ولا يكره لغير المصلى انما دعا بالاسماء الخاص والشايع حتى كلام المصنف  
على خصيص المصلى رحل الكراهه ما لم يكن ذلك الاعاء لمص من مناه طامرا الا لا كراهه كرهه الام اوزى  
سعادة الدارين ما تكفى مهمما (قوله) لا يدعو به غيره هذا تحفيز لغير المراد من الدعاء الخاص (قوله) لا يدعو به

اوسى) جواز (من احب) ان يدعوه ٢٠٠ اوعليه (ولو قل) فى دعاه (بالان فعل الله بن كذا) ان قال مطلقا او حضر  
ولم يصد خطابه ولا اطلق  
(وكره سجود على ثوب)  
او بساط لم يصد لقشر  
مسجد (لا) على (حصير)  
لاراقية فيها كلفاء فلا  
يكروه (وكره) اى السجود  
على الحصير (احسن)  
واما المحصر الناعم فيكره  
(و) كره (رفع) مصلى  
(موم) اى فرضه الاعاء  
لعيظه من السجود على  
الارض (ما) اى شيئا من  
الارض ينديه على وجهه  
(مسجد عليه) يسجد  
عليه (واما القادر على  
السجود بالارض فلا يجزئه  
ولو سجد عليه بالفعل  
جاهلا (و) كره (سجود  
على كور عماته) يفتح  
الكاف ويحكون الواو  
مجتمع طائفا معا شديدا  
الجهة ان كان قدر الطائفتين  
ولا اعادة فان كان اكثر  
من الطائفتين اذ فى الوقت  
فان كانت فوق الجهة الا  
انها تمت لصرق الجهة  
بالارض فباطلة (او) على  
(طرف كم) او غيره من  
ملبوسه الا لفرورة  
مراو (رد) كره (قل  
مصبيا من ظل) او شمس  
(له) اى لاجل السجود  
عليه (مسجد) تحفيره  
فلا يكره فى غير المسجد  
(و) كره (قراءة ركوع  
او سجود) تلغز نهتان ا

اى فى الدعاء لان المولى واسع الفضل والكرم فلازمة الدعاء بشئ مخصوص وهم قصر كرمه على اعطاء ذلك  
**(قوله)** وفى عدد التسبيحات (اى فى الركوع وهو عطف على شميعة) **(قوله)** ودعاء صلاة بجمية (اى وما  
الدعاء بها فى غير الصلاة فهو جاز كيجوز الدعاء بها فى الصلاة لما جاز عن العريه وكذا يصح الدعاء بها فى  
الصلاة للقادر على العريه يكره الملقب بها والاحرام بالخروج يكره ايضا التكبير ما قبل اذا كان فى المسجد  
خاصه لاهامس اللغو الذى تنه عنه المساجد وقيل ان الكراهه مقيدة بما اذا تكبّر ما يحصره من لا ينهها  
سواء كان فى المسجد او غيره لانه من تاجي اثنين دون ثالث **(قوله)** ولو يجمع جسدا (خ) اى عندا اذا كان  
الاتفات بعض الجسد ولو كان يجمع لكن يخص ما قبل المبالغة بالتصريح بالحد بينا او شملا فى  
الجلابانه لا بأس به وكذا ظاهر الرأى فيجعل ما قبل المبالغة على ما عدا الاتفات بالجسد الان ح قال  
الظاهر ان ذلك اى عدم كراهه التصريح بالحد بما هو للضرورة والا فهو من الاتفات واذا كان من  
الاتفات فهو بالجسد اخف من العنق ولدى العنق اخف من الصدر والصدر اخف من اليد من البدن كله  
**(قوله)** فى الصلاة فقط (اى سواء كان فى المسجد وفى غيره ومفهوم الطرف ان التثنية فى غير الصلاة  
لا كراهه فيه ولو فى المسجد لانه خلاف الاولى لان فيه تهاؤلا وتثنية لاهم وصحة على الانسان **(قوله)**  
وفرقتهما فيها (اى ولو يرفع مسجد **(قوله)** على الاربع) اى وما فى ح مما يضافان ملكا وابن القاسم اشغال على  
كراهه فرقته الاصابع فى المسجد ولو فى غير الصلاة فلا حول عليه كلفه حج لان هذا رواية العتية  
وظاهر المدقق سواء فرقتهما بالمسجد بغير صلاة **(قوله)** فى جلوسه (كه) اى الشامل لجلوس التشهد لجلوس  
بين السجدين والجلوس للصلاة من صلى جالسا **(قوله)** بأن رجع على صدور قدميه (اى بأن رجع من  
السجود للجلوس على صدور قدميه ولو قال بأن يجلس على صدور قدميه كان اوضح والمراد صدورهما  
اطرافهما من جهة الاصابع اى بأن يجلس اصابعه على الارض ناصبا لقدميه ويجعل اليه على عقبه  
ويشبه ان يكون مثل الجلوس على صدور القدمين فى كونه قاهما مكره وها جلوسه على القدمين وظهورهما  
للارض وكذلك جلوسه بينهما والياء على الارض وظهورهما للارض ايضا وكذلك جلوسه ونهها والياء  
على الارض ورجلاه قائمتان على اصابعهما فلا قهوا المكروه اربع حالات **(قوله)** فممنوع (اى حرام والظاهر  
انه لا يمتثل به الصلاة كحال شيخنا **(قوله)** وكه تقصر (اى فى الصلاة **(قوله)** فى خصره) هو موضع الحزام  
من جنبه **(قوله)** فى القيام (اى فى حال قيامه للصلاة وانما كره ذلك لان هذه الهيئة تنافى هيئة الصلاة **(قوله)**  
وتقيض بصره) اراد بصره عينه اذ البصر اسم القوة المدركة للالوان القائمة بالعينين اللتين يصفان  
بالتقيض فأطلق اسم الحال على الملح مجازا **(قوله)** لثلاثتهم انه مطلوب فيها (اى لثلاثتهم وان كان  
جاهلا او غيره ان كان عالما ان التقيض امر مطلوب فى الصلاة ومحل كراهه التقيض ما لم يحذف النظر  
لحرمانه او يكون فتح بصره يشوشه والا فلا يكره التقيض حينئذ **(قوله)** ورفعه رجلا (اى لما فيه من قلة  
الادب مع الله لا توافق بخصه **(قوله)** واقراهما) اعلم ان الاقران الذى نص المتقدمون على كراهته  
قد وقع الخلاف بين المتأخرين فى حقيقة قيل هو ضم القدمين معا كلفقيدسوا واعتمد عليهما دائما لم يرفع  
هما بان سار متبدل على هذه تارة وهذه اخرى اراعتد عليهما معا لا دائما على هذا مشى الشارع وقيل ان  
يجعل ظلهما من القيام سواء دائما لم يرفعوا فى الظاهر فممنوع منهما او ضمهما لكن الكراهه تنافى هذه الطريقة مقيدة  
بما اذا اعتقدان الاقران بهذا المعنى امر مطلوب فى الصلاة والا فلا كراهه وانما كره الاقران لثلاث  
يتنقل عن الصلاة فظهر من هذا ان تفرق القدمين لا كراهه فيه على الطريقة الاولى سواء جعل  
ظلهما من القيام سواء دائما لم يرفعوا فى الظاهر فممنوع منهما او ضمهما لكن الكراهه تنافى هذه الطريقة مقيدة  
واما على الطريقة الثانية فالكرهه اذا اعتد عليهما معا دائما فممنوع منهما ولا بأس باعتقاد انه امر مطلوب  
فيها فان لم يستدل ذلك انه متبدل على ما عاين بان روجهما او اعتد عليهما لا دائما فممنوع منهما او ضمهما  
فلا كراهه **(قوله)** اعاد ابنا (اى وكن التكرار) وانما لم يرفع على التبع مع انها حادثة معه قطعا

وفى عدد التسبيحات وفى  
تصنيف لفظها للاختلاف الاكثر  
الواردة فى ذلك (او) دعاء  
بصلاة (بجمية لقادر)  
على العريه (و) كره  
(الثقات) عينا او شملا  
ولو يجمع جسده حيث  
بقيت رجلاه للقبلة (بلا  
حاجة) والا فلا كراهه  
(وتثنية اصابع) فى  
الصلاة فقط (وفرقتهما)  
فيها لا فى غيرهما ولو فى المسجد  
على الاربع (د) كره  
(اقراء) فى جلوسه كلبان  
يرجع على صدور قدميه  
واما جلوسه على اليه ناصبا  
لتقدميه واضعا يده بالارض  
كافاء الكعب فممنوع (و)  
كره (تقصر) بان يضع  
يده فى خصره فى القيام  
(وتقيض بصره) لثلاث  
يتوهم انه مطلوب فيها  
(ووقفه رجلا) عن الارض  
الانصرودة لكونه قيام  
(ووضع قدم على اخرى)  
لان من العتية (واقراهما)  
اى ضمهما معا كلفقيدسوا  
دائما (وتكره بدنيوى) لم  
يعف عنها فان شمله حتى  
لا يدري ما صلى اعاد ابنا  
فان شمله زاده على المعتاد  
ودرى ما صلى اعاد بوقت

لان تحكرو كذلك بغير افعال الصلوة كثيرة قياسا لافعال الباطنة على الافعال الظاهرة وهذا التحليل يقتضى عموم الحكم وهو البطلان للامام والقنوا للاموم (قوله وان شئت) اى فى عدم ماسلى وقوله بنى على اليقين اى وهو الاقل ما يمكن مستكحا والابن على الاكثر (فلا يكره) اى ان لم يشغله فى الصلاة بان ضبط عدد ماسلى فالظاهر ان شغله عنها فان شئت فى عدم ماسلى بنى على الاقل ما يمكن مستكحا والابن على الاكثر وان لم يدروا صلاة املا ابتداء من اولها كالشكر بدنيوى واملا اذا كان التشكر بما يتعلق بالصلاة كالأربعين والاشوع وملاحظة انما وقف بنى على الله فان اداء ذلك التشكر اى عدم معرفة ما صلاة اصلا بنى على الاحرام وان شئت فى عدده بنى على الاقل ان كان غير مستكح واسل هذا الكلام الغمى وقال غيره انه لم يدروا ماسلى بنى على الاحرام وان شئت فى عدده ماسلى بنى على الاقل ان كان غير مستكح ولا فرق فى ذلك بين كون تحكرو بدنيوى واخرى او بما يتعلق بالصلاة وهو الموافق لما اى فى السهو من ان الشاك بنى على اليقين فاهم لم يقبله يكون الشك ناشئا عن تحكرو بدنيوى واخرى او بما يتعلق بالصلاة بل اطلق ذلك واستصوب هذا القول شيخنا العدى ونقله بن وسلمه (قوله وجل شئ بك) اى ولو خبا خبر روث وحواب نصا بناء على المعتمد من ان النار تظهر كعدم (قوله ما لم ينمعه من اخراج الحروف) اى لا يمكن الخل فى الفهم اى (قوله وكذا كتابتها) اى لو كان المكتوب قرآنا (قوله وزو بى مسجد الخ) اشار هذا الى انه لا مفهوم للقبلة بل كما يكره زو بى القبلة بذهب وبكره ايضا زو بى المسجد سبقه او حيطا بانه ذهب ونحوه واماز زو بى غيره من الاماكن فان كان بالذهب فكره وان كان غيره فجاز (قوله ليس لى) اى ليهته او ليس متوجها اليه (قوله لم يكره) اى لم يكره الصلاة بيهته (قوله وعبت ببعته او غيرها) اى تكلم يده الان يحوله فى اساعه لضبط عدد لكانت خوف السهو فذلك جاز لا مفضل لاسلها وليس من العتق فان عبت بسدة فى بيته وهو فى الصلاة فخرج منها شعر فلا يطل ولو كان كثيرا بناء على المعتمد من ان مينة الأدمى طاهرة وما على انها غصة فلا يطل ان كان الخارج منها ثلاث شرات فأقل كمن صلى فى ثوبه ثلاث شرات من القمل وهو اذا قرأ ودان كان الخارج اكثر من ثلاث بطلت لان جذور الشعر نجسة (قوله كتنا مسجد غير مربع) اى يفكره ذلك البناء وكذا كره الصلاة فى مسجد بنى بمال حرام ولا تحرم لان المال يتعلق بالذم (قوله اذ لك) اى اعدم سوية الصوفى به (قوله وعدمه) اى وعدم كراهتها بنى لان الورى كذا الصلاة فيه لاجل كراهة بناءه لذلك وذهبا لغيره لصاع الوقت

فصل يجب فرض قيام (قوله كرفيه حكم القيام بالصلاة) اى هو الوجوب وقوله وبه لى وهو الجالس (قوله ومرا تهما) اى كون كل منهما مستقلا ومستندا للقيام به بنى وان كذلك به وهو الجالس من بنى (قوله اى فى صلاة فرض) سواء كان عينا او كفايا كصلاة الجنازة على القول بغيريتها لا على القول باستيفائها فندب القيام فقط وسواء كان الفرض العيسى فرضية اصلية او عارضة للندان تنزوية القيام اما ان هذا النقل فقط فالظاهر عدم وجوب القيام ثم ان حمل الشارح الفرض على كلام المصنف على الصلاة المفروضة تبطل بالمطرفة هو المتبادر لفهم ويحصل انها السببية وان المراد يجب ببغرض من اجزاء الصلاة ككبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والهوى الى كرم قيام به وهذا الثانى هو المرفضى عند ح فاكلا لا يخرج من كلامه الورى وكما انفجر مع ان ان عرفة اقصر على ان القيام فيه ما فرض قولها الاصيلان فى الخبر كالقصر اه لكن ذكر من ابن احنى ان هذا ضعيف وان الراجع ما قلناه بعض التوسيع منها وهو جواز الجالس فيهما اختيارا قولها انها مبطلان فى سفر القصر على القامة واورد على الاحتمال الاول الذى مضى عليه الشارح بانه وهم وجوب القيام للسورة ويجب بان المصنف اطلقها انكالا على ملسق من التفصيل او انتمشى على ما اخذناه بن عرفه من كلام الغمى وابن رشد من ان القيام للسورة فرض كالوضوء قلنا لا ورد على

وان شئت بنى على اليقين واتى بمثلث فيه بصلاف الاخرى فلا يكره (وجل شئ بك) فى (فم) مالم ينمعه من اخراج الحروف (وزو بى قبلة) اى عراب المسجد بذهب او غيره وكذا كتابة فيها وزو بى مسجد بذهب وشبهه بخلاف تخصيصه فيستحب (د) كره عدم مصنف فيه اى فى العراب اى جلله فيه عمدا (ليصلى) اى الى المصنف ومفهوم مسجد انه لو كان موضعه الذى يتعلق فيه لم يكره وهو كذلك (د) كره عبت ببعته او غيرها من جسده كبناء مسجد غير مربع بان يكون بآخرة او مثلث الز وبالعدم استقامة الصوفى فيه وكذا مربع قبلته احد اركانه للصلاة المذكورة (وفى كره الصلاة) لذلك وعدمه (قولا) من غير ترجيح فصل كرفيه حكم القيام بالصلاة وبه ومرا تهما (يجب) بفرض اى فى صلاة فرض (قيام) استقلال الاحرام والقراءة وهوى الى كرم الاحال السورة فيجوز الاستناد لالجالس لا بتبطل حيثها

القيام فيه ضرورة (او قبل)  
 اى قبل التسبيل فيها  
 (ضررا) مفعول خروف  
 كان يكون عاده اذا قام  
 اعنى عليه فيجلس من  
 اقلها حصول اخوف اما  
 فيها او قبل التسبيل  
 (كالتيم) اى كالضرر  
 الموجب للتيم وهو خوف  
 حدوث المرض او زيادته  
 او تأخر برء وشبهه المستق  
 قوله (تخرج ربح) مثلا  
 ان صلى قائما لا يبالسا  
 فيجلس لحاظه على شرطها  
 (ثم) ان لم يقدر على القيام  
 استقلالا (استناد) فى  
 قيامه لكل شئ ولو جوبا  
 (لجنب حائض) محرم  
 فيكره لها ان يجدها  
 والا استدلهما وما اعير  
 محرم فلا يجوز قلته اللذة  
 (و) ان استند (لها) اى  
 للناض او الجنب مع وجود  
 غيرها (اعاد بوقت)  
 ضرورى (ثم) ان يجز من  
 القيام بحالته وجب (جلوس  
 كذلك) اى استقلالا ثم  
 استنادا لجنب وحائض  
 ولها اعاد بوقت والمتمد  
 ان الترتيب بين القيام مستندا  
 وبين الجلوس مستقلا  
 مندوب قطع خلافا لوجه  
 كلامه فالترتيب بين  
 الهماين واجب وكذا بين  
 الجلوسين وكذا بين القيام  
 مرة واخرى الجلوس مستقلا

الاحتمال الثانى بأنه يقتضى وجوب القيام فى النافذة واجيب بان المراد يجب سبب فرض من اجزاء الصلاة  
 المفروضة فخرج النفل بدليل قوله الا فويلتفل جلوس ولو فى اثانها (قوله لا الشقة) فيه بحث لانما  
 ان اراد المشقة ان يشأ عنها المرض او زيادته فصحيح الا ان ما صده يتكرره وان اراد المشقة الحالية وهى  
 التى تحصل فى حال الصلاة ولا يجتنى طاعتها ولا يشأ عنها ما ذكره فى تعلق لان الذى لا يتحقق الا المشقة الحالية  
 لا يصلى الا شأ على المشهو وعند النعمى وغيره وهو ظاهر المدونة وذلك لان المشقة الحالية تزول بزوال  
 زمانها وتقتضى باقضاء الصلاة وذلك بخلاف واجب يصح على المشقة الحالية فى خصوص المرض بان كان  
 مرضا وادامى قائما لا يحصل له الا بمجرد المشقة وتزول عن قرب فله ان يصلى من جلوس بناء على قول  
 اشهبوا بن مسلمة فقد قال بن ناجي ما صده ولقد احسن اشهبوا سئل عن مرض لو تكلف الصوم  
 والصلاة قائما فقد ركن بمشقة وقب فاجاب بان له ان يقطر وان يصلى جالسا بن الله يسر اه والحاصل  
 كقول عجم ان الذى يصلى الفرض جالسا هو من لا يستطيع القيام جملة ومن يخاف من القيام المرض او  
 زيادته كالتيم وامان يحصل له المشقة القادحة فارجح انه لا يصلى جالسا ان كان صحيحا وان كان مرضا  
 فله ذلك على ما قاله اشهب وان مسلمة واختاره ابن عبد السلام وظاهر كلام ابن عرفة انه ليس له ان يصلى  
 جالسا انظر بن (قوله لا يستطيع معها القيام) حمل المصنف على هذا بعيد لان هذا طعن من القيام بل  
 مراده من يقدر على الايمان بالقيام لكن بعقبة تحصل له فى الحال كالتيم (قوله ضررا) اى من اغما  
 او حدوث مرض او زيادته او تأخر برء او حصول دوشة (قوله كان يكون عاده) اى او اخره بذلك موافق  
 له فى المزاج او طبيب عارف بالطب بان قال له ان صليت من قيام حصل لك الاغما او الدوشة فلا تغاف وهو  
 فى الصلاة او قبلها حصول ذلك بسبب القيام (قوله فيجلس) اى على ما قاله ابن عبد الحكم وقال سديد يصلى  
 من قيام ويقتصر على ربح الركن اولى بالمحافظة عليه من الشرط (قوله محافظة على شرطها) اى  
 على شرط الصلاة مطلقة فرضا وتلا والمحافظة على اولى من المحافظة على الركن الواجب فى الجملة لان القيام  
 لا يجب الا فى الفرض وبهذا سقط قول سند لم يصل قائما ولا يجزى ربح ويصير كالسلس ولا يترك  
 الركن لاجله (قوله فاستناد) اى فيجب استناد فى قيامه محافظة على سورة الاسل ما يمكن فان لم يقدر على  
 الاستناد حال تلبسه بالصلاة الا بالكلام تكلم ويصير من الكلام لا سلاها فلا يطل بالصلاة ما لم يكثر  
 (قوله ولو جوبا) اى هذا اذا كان جادا بل ولو كان حيوانا (قوله لجنب وحائض محرم) اى فيكره  
 لها بعد دعاء الصلاة (قوله ان يجدها) اى من رجال او نساء محارم لا يحضهن ولا جنابة (قوله  
 واما العير محرم) اى كالزوجة والامة والابنية وكذا الامرد والمأبون وقوله فلا يجوز اى ولو كان خير يجب  
 او حائض فان وقع واستند لتغير المحرم فان حصلت اللذة بالقل بطلت الصلاة والا فلا وقد علمت ان الرجل  
 للرجل كالمرم فجو استناده اليه على ما فى المجلد اذا كان غير جنسا الا كره (قوله مع وجود غيرها) اى  
 واما اذا استدلهما لعدم وجود غيرها فلا اعاد بوجوب ذلك عليه كلام (قوله اعاد بوقت) لا غرابة فى  
 اعادة الصلاة لان كتاب امر مكرره كالاستناد للحائض والجنب مع وجود غيرها الا ترى الصلاة فى معاطن  
 الا بالفته مكرره وعاد الصلاة لاجله فى الوقت فادفع قول بعضهم ان الكراهة لا تختصى الاعادة اصلا فقل  
 هناك قولنا لاجرمه (قوله ضرورى) اعلم ان الاعادة هنا كالاعادة لتجاسة تعاد الظهر ان لا استقرار  
 والعشاء ان لا طوع القصر والصبح لطلوع الشمس اذا علمت ذلك قول الشارح بوقت ضرورى هذا ظاهر  
 بالنسبة لتغير العصر واما هى فاعاد فى الاختيارى فان اختار به امتد لا استقرار وهى لا تاد بعد الاستقرار  
 بأمل (قوله مندوب قطع) اى كاذ كره ان ناجي وزوق قوله خلافا لوجه كلامه اى من وجوب الترتيب  
 بينهما وهذا الذى حاته ما ذكره المصنف من وجوب الترتيب بين الاستناد قائما او الجلوس مستقلا

هو ما ذكر ابن شاس وابن الحاجب ذكر ابن تاجي في شرح الرسالة الصغرى زروق ان ابن رشد ذكر في سماع  
 اشبه ان ذلك على جهة الاستحباب فالتزمه اه وهذا ليس فيه ترجيح على ابن تاجي اختار خلافه لابن  
 رشد وقال انظار المذنب عندى واضمالا بن شاس هو انى بقية القباب عن المازرى مقتصر عليه وهو  
 الذى فى التوضيح وابن عبد السلام والقلندافى وغيرهم بهذا علم ان ما ذكره الشارع تبعا لعق انه المتعمد  
 ليس هو المتعمد اقل بن **(قوله وكذا ينة)** اى بين القيام مستندا بين الاضطجاع **(قوله والحاصل الخ)**  
 حاصله ان القيام مستقلا لا يقضى على كل ما يبدى واجب وكذلك الجالس مستقلا لا يقضى على كل ما يبدى واجب  
 وتقديم الظهر على البطن واجب كتقديم الجالس استادا على الاضطجاع وما عدا ذلك فهو مندوب بكتاب  
 الاضطجاع والقيام مستندا على الجالس مستقلا **(قوله والمرتبة الاخيرة)** اى هو الاضطجاع **(قوله)**  
 تحتها ثلاث صور **(قوله)** اى لان الاضطجاع على ايمن ثم ايسر ثم ظهر **(قوله مستحبة)** اى الترتيب بينها مستحب  
 اى او اما الترتيب بين كل منها وبين الجالس مستندا فهو واجب **(قوله)** وترى المصلى جالسا اى سواء كان  
 مستقلا او مستندا فيصالح بين رجله اى يضع رجله اليمنى تحت رجله اليسرى ويضعه اليسرى تحت رجله  
 اليمنى **(قوله)** على قيامه متعلق بربع **(قوله)** كالتفعل الكاف داخلة على المشبه لاجل افادة حكم  
 النقل **(قوله)** ليزين البدل اى بين الجالس الواضعا بدلا عن القيام **(قوله)** وجلس غيره اى وجلس  
 غير البدل وهو الجالس للتهنيد بين السجدين **(قوله)** بكسر الجيم اى لان المراد الهيئة لا المرة حتى يكون  
 بفتح الجيم **(قوله)** كالتهنيد اى كايضا في حالة التهنيد بتدويره ايضا في حال السجود لكن استأناف القول  
 المصنف من على اطراف قدميه وحاصله انه يقرأ متر بركع كذلك واضعا يديه على ركبتيه ويرفع كذلك  
 ثم يغير جلسته اذا اراد ان يسجد بان يثنى رجله في سجوده بين سجديته ويقع في السجدة الثانية وفى  
 الرفع منها كذلك ثم يرجع متر بالقرءاءة ثم يفعل في الركعة الثانية كالفعل فى الاولى ويجلس للتهنيد بجلوس  
 القادر فاذا كان كل تشهد رجوع متر ما قبل التكبير الذى ينوبه القيام الثالثة كانه لو لم يبق فاعلمنا ان كبر حتى  
 يستوى قائما ثم يركع بدلا من قيامه قد ظهر لنا انه لا خصوصية لما بين السجدين يغير اجاسه لما سلمت انه  
 يغيره فى السجود بين السجدين وفى التشهد وان يغيره فى الاولى سنة وفى الاخيرين مندوب ولعلنا  
 اقتصر على التغير بين السجدين لئلا يتوهم انه يجلس بينهما متر باو اما تغيره فى السجود فقد تقدم ما يفهم  
 منه ذلك هو سنة السجود على اطراف القدمين **(قوله)** ولو سقط قادر على القيام مستقلا الا انه صلى مستندا  
 لعدم الخ ضرر كلامه على القادر على القيام تبعا لبعض الشراح ولا مفهوم له بل مشبه فى قسمي البطلان  
 والكرامة القادر على الجالس مستقلا صلى مستندا لعدم **(قوله)** اى قدر سقطه اى واولى لو سقط بالقل  
 حين زوال العماد **(قوله)** واستند عمدا اى وجعل **(قوله)** واعاد بوقت ما ذكره الشارع تبعا لعق  
 وخش من الاعداء في الوقت قال بن لهار من ذكره وما الكرامة فلا تستلزم الاعداء ولذا قرر شيخنا  
 الصواب عدم الاعداء **(قوله)** ثم انجز الخ اشار الشارع بهذه الخاطئة الى ان فى كلام المصنف حذف  
 المعلوم ثم مع طائف تندب والاصل ثم اضطجاع وتندب على ايمن ثم ايسر ثم ظهر والتدب منصب على التقديم  
 والافلحدى الحالات الثلاث واجب لاجل بيانه وحاصل ما اراده المصنف انه مستحبة ان لا يتخلل عن حاله  
 وهذا لا عند العجز فان خالف فلا شئ عليه وهذا الذى قرر به الشارع وهو مصرح به فى كلام اى  
 الحسن وقوله عن عبد الحق وابن تونس اه بن **(قوله)** والاطل اى والايصل رجله لثقبه بل جعل  
 راسه اليها ورجله اليها بطلت لانه لم يثبها **(قوله)** ورايه للثقبه وجوبا اى كاساخذ فان جعل رجله  
 للثقبه ورايه ليرها بطلت صلاته لمصلاته لغيرها وهذا اى ما ذكره من البطلان لكونه صلى لغير الثقبه اذا كان  
 قادرا على التحرك ولو لم يحول ولا فلا بطلان **(قوله)** او ما عجز الا عن القيام اى استعلا لا واستادا فاحذر  
 عليه وماحل به الشارع كلام المصنف هو المتين وماحل الشارع بغيره ظهر لانه قال بربان العاجز  
 يباح له الاعداء فى كل حال الا انه العجز عن القيام فانه لا يباح له ذلك لو صلى اتصالا جالسا بركوعها

القيام بحالتيه والجالس  
 كذلك الاضطجاع فأتخذ  
 كل واحد مع ما يبدى  
 يحصل عشر مرات كلها  
 واجبة الواحدة هو ما بين  
 القيام مستندا والجالس  
 مستقلا والمرتبة الاخيرة  
 تحتها ثلاث صور مستحبة  
 وترى المصلى جالسا  
 على قيامه المعجوز عنه  
 ندبا كالتفعل من جالس  
 ليزين البدل وجلس  
 غيره وغير المترج  
 جالسا بكسر الجيم تدبا  
 بين سجديته كالتهنيد  
 ولو سقط قادر على القيام  
 مستقلا الا انه صلى مستندا  
 لعدم اى قدر سقطه  
 بزوال عمدا استند له  
 بطلت سلاته ان كان  
 لعلنا وقد انا استند عمدا  
 فاحذر من فطر لاساها  
 بطلت الركعة التى استند  
 فيها سقط والا بان كان لو  
 قدر زوال العماد لم يسقط  
 كره استاده واعاد  
 بوقت ثم ان عجز عن  
 الجالس بحالتيه وجب  
 اضطجاع وتندب على  
 شق ايمن ثم تدب على  
 ايسر ثم تدب على الظهر  
 ورجلا للثقبه والاطل  
 فان عجز فعلى بطنه ورايه  
 للثقبه وجوبا فان قدمها  
 على الظهر بطلت واوما  
 بالجز عجز عن كل  
 اتصال الصلاة الا عن القيام بقادر عليه

وسجودها وجهه النظران العايز عن القيام لظن انهم فيه اجلس حتى يستتبه وايضا هذا المعنى الذي قلناه ان كان جميعا من جهة الثقة الا انه لا يتم مع قول المتن بعدد مع الجلوس او ما للجدود منه فاقول **(قوله في معنى من قيامه ركوعه وسجوده)** اي وكذا بقية افعال الصلاة وهل يشترط فيه ان هذا الاعاء للركوع والسجود مثلا ولا ينتبه ذلك لان نية الصلاة المعنية اقولا كانه يتركه عجم **(قوله او ما للجدود منه)** اي من جلوسه وجوبه بان لم يفعل بطلت صلاته او اذ اتمه من السجودتين معان من جلوس وهو الذي قلناه للمعنى ويجعل ان ضمير منه فاعلى القيام اي انه يومئ للسجدة الاولى من قيام لانه لا يجلس قبله عزاء ان يشتر الاشياخ اه بن **(قوله حتى وقصر عنه)** اي عن الوسم وقوله بطلت اي ان حصل منه التقصير عمدا او سهوا لاسمها كفي حاشية شيخنا **(قوله ويدل بقوله الخ)** اي دلل له من حيث افراد ما بالذكر فان ذلك يقتضي انه خارج عن حقيقة الاعاء وان ليس داخل في قوله هل يجب فيه الوسم والاماد ذكره بعد فالتا وبلان اخفا على ان خارج عن حقيقة الاعاء لكن اذا وقع وسجد على اتمه هل يجوز به اولا **(قوله وهل يجوز من فرضه الاعاء الخ)** حاصله ان من يجهت قروح عنه من السجود فلا يسجد على اتمه وانما يومئ للارض كما قال ابن القاسم في المدونة فان وقع وزل وسجد على اتمه وثالث فرضه هو الاعاء فقال اشهب يجوز معاختلف المتأخرون في مقتضى قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كحال اشهب او عدم الاجزاء فقال بعضهم وكذا عن ابن القصار هو خلاف قول اشهب اي والمعتدل قول ابن القاسم وهذا التأويل بوجه بعضهم هو المعتدل وقال بعض الاشياخ هو موافق لاشهب يقول ابن القاسم لا يسجد على اتمه اي منع ذلك ولو وقع صلاته لان الاعاء لا يخص بمقتضى اليه ولو غاب المرمى الارض اجزاء اختلفا فزيادة اساس الارض بالاقبال لا يؤثر في الخلاف اشار المصنف بالتاويلين واقفا ان ابن القاسم وافق اشهب على الاجزاء اذا وى الاعاء بالجهة لا لا يسجد على الاق من حقيقة قول المصنف وهل يجوز في بناء على ان مقتضى قول ابن القاسم في المدونة لا يسجد على اتمه وانما يومئ بالسجود للارض وفاق قول اشهب يجوز وقوله ولا يجوز في بناء على انه مخالف لقول اشهب وكلام اشهب مطروح **(قوله لان الاعاء ليس له حد)** تعليل للاجزاء وهو يقتضي ان السجود على الاق من مصدقات الاعاء وقوله لمخالفة فرضه وهو الاعاء يقتضي اجلس من افراد الاعاء فلو قال اشار ح هل يجوز ان يسجد على اتمه لانه عاموز بادة ولا يجوز لانه لم يتأ بالاصل ولا يبدله وهو الاعاء لانه الاشارة باظهاره والراس الارض فقط كان اولى **(قوله في كل من المستثنين)** ذكر بن ان الذي في المسئلة الاولى قولان للغمى لتمام وبلان على المدونة فالقول الاول انخذ من رواية ابن شحان من رفع ما يسجد عليه اذا او ما جهده صحت والافدت والقول الثاني انخذ من قولنا يومئ القام للسجود انخفض من اعاء للركوع وحينئذ لا وى للمصنف ان يعبر في باب المسئلة الاولى بتردد **(قوله وهل يومئ)** يده الخ حاصله ان عندنا مستثنين في كل منهما ما قولان الاولى من قدر على القيام ويجز عن الانحطاط للسجود او اماله اي للسجود من قيام او قدر على الجلوس ويجز عن السجود او اماله من جلوس ولم يقدر على وضع يده بالارض هل يومئ يديه للارض مع اعاءه ظهره ورأسه او لا يومئ بهما بل رسلهما الى جنبه قولان ففى الاول للذين مدخل مع الظهر والراس في الاعاء للسجود ولا مدخل لهما على الثاني المسئلة الثانية ما اذا كان له رة على الجلوس ويجز عن السجود او اماله من جلوس وكان يقدر على وضع يديه بالارض هل يضع يديه على الارض بالفعل حين الاعاء مع اعاءه ظهره ورأسه او لا يضعهما على الارض بل على ركبتيه قولان ففى الاول للذين مدخل مع الظهر والراس في الاعاء للسجود ولا مدخل لهما فيه على الثاني اذا علمت هذا فقول المصنف وهل يومئ يديه الى الارض اشار لتمام وبلان في الاولى في المسئلة الاولى وقوله ولا يضعهما على الارض او بمعنى الواو اي يضعهما على الارض بالفعل لتمام وبلان في الاولى في المسئلة الثانية والتاويل الثاني

جلوس ولم يقدر على وضع يديه على الارض (يومئ) مع اعاءه ظهره ورأسه (يديه) ايضا الى الارض (او) ان كان يومئ له من جلوس يضعهما على الارض بالفعل ان قدر ولو عبر بالواو

لكن انظر فهذا تأويل واحد الثاني بخلاف تقديره الاول ويؤمن به ان كان كل ما علمه من قيام بكس لم يقدره مولا بضمها على الارض ان كان  
 ٢٠٦ ركبته حيث قدر (وهو) اي التأويل المذكور والمصنف بحالته (المختار) عند المصنف دعوى

في المستثنى مطوى في كلام المصنف (قوله لكان اظهر) اي وان كانت او بمعنى الواو (قوله فهذا تأويل واحد) فيه ان ما ذكره فرقد تأويله ذكر من كل تأويل طريقة الا ان يقال لكان حصل ما ذكر في المستثنى انه يلزمه ان يصل يد بشياً وحصل المطوى انه لا يلزمه ان يصل ويد بشياً مع ما قاله الشارع من ان ما قاله المصنف تأويل واحد (قوله بل بضمها على ركبته) اي لا يرضعها على الارض حاله السجود تابع لوضع الجهة عليها وهو لم يسجد على جهته (نتية) اختلف في حكم الابعاء بالدين للارض في المسئلة الاولى على القول به وكذا في حكم وضعها على الارض بالفعل في المسئلة الثانية على القول به قيل هو الوجوب وان كان الاصل السنية وقيل هو التذنب في حاشية شيخنا السيد البلدي على عقب ان من جبر بالوجوب ما شى على ان السجود على الدين واجب وهو خلاف سابق المصنف (قوله وهو المختار) قال بن حقه التعيير بالفعل لانه من عند نفس المصنف (قوله دون ما حدته) اي بان ليس مختار المصنف وهو قول اي عمران مع بعض القرويين (قوله بحالته) اي ما ذلوا ما السجود من قيام او جلوس (قوله فيجب عليه حسرهما) اي اثنافا لانه لو لم يحسرها لكان موثماً بالايهية (قوله فيجب عليه حسرهما) اي بان ترك ذلك طلت ما يمكن الذي على جهته من العامة شيئاً خفياً (قوله تأويلان) حقه رد دلان الواقع ان القولين لثما عن فيمن كان يصلي جالساً لم يضع يديه على الارض ان قدر و يؤمن به ان لم يقدر وهو قول المصنف والاول فعل بهما شياً وهو قول اي عمران وليس هناك خلاف متعلق ففهم للرد ففهم بغير تأويلان المختار بن وقد اشار خش في كبريه لهذا البحث والفتى قبله اذا تأملت حاله الشارع فسلم ان الخلاف المذكور محله مسئلة الابعاء للسجود واما مسئلة الابعاء للركوع فقد ترك المصنف الكلام عليها واصل الكلام عليها انه ان وما للركوع في حالتي قيامه قائم و يؤمن يد يد ركبته من غير خلاف وان اومه ان من جلوس وضعها على ركبته من غير خلاف وهل ذلك واجب او مندوب قال عيم وفي كلام الشارع بهرام اشارة للوجوب (قوله ولكن ان سجد) اي لو كان ان جلس وسجد لا يفيض (قوله انه ركعه ثم جلس) اي ما بدركه لم يقدر عليه وهذا قول المصنف وابن يوسف والقوسى (قوله لا يتم صلاته منه) اي ان لم صلاته بالركوع والسجود من جلوس (قوله وقيل يصلي قائماً ابعاء) اي على سجود واما الركوع فانه يفعله ويلزمه على القول الاول الاخلال بقيام ثلاث ركعات ويلزمه على الثاني الاخلال بسجود ثلاث ركعات (قوله بان زال عنده من حالتي قيامته) اي من اضطرار جلوس وابعاء وقوله انقل للاعلى اي من جلوس وقيام وانما لم يقتل طلت صلاته فوجب لاقية تذب (قوله كنس طبع على اسر) اي يوجب كس مستقلاً قدر على القيام مستنداً بانه على ما قدمه الشارع من ان الترتيب بينهما مندوب وتقدم لمن اطلق ان الترتيب بينهما واجب كان لم يقتل للاعلى في هذه الصورة طلت صلاته (قوله جلس) اي جلس بعد اتمامه قائماً ان قدر على الجلوس واضطرار ان كان لا يقدر الا على الاضطجاع وقوله لان القيام كان لها اي كان واجبا لاجلها لاقية وهذا نص في قوله جلس ولا غرضه فكان الاول ان يقول جلس لقراءتها سواء كان يقدر على القيام من غير قراءة ام لا لان القيام كان لها فامل ثم ان قول المصنف ان عجز عن فلقه فاقع جلس نحوه لا ينحاط بحال بن فرعون ظاهره انه يسقط عنه القيام جلة حتى تكثيرة الاحرام وليس كذلك بل يقوم طم جلس لفتاحه ثم يقوم للركوع ولنا قال الشارع جلس لقراءتها ثم يقوم اي برك وقوله وان جهر عن فلقه قائماً اي لروحه او غيرها او يدخل في كلامه من كان غير حافظ لها بقدر على قراءتها في المصحف جالساً اه (قوله وان لم يقدر الا على) اي الا على قصد الصلاة وملاحظة اجزائها ولم يقدر على حركة بعض الاعضاء من راس او يدا او اجابو غير ذلك (قوله الا ان ابن شير قال في مسئلته لاص صريحاً) نص كلامه وان عجز عن جميع الاعضاء فلا يلزم ان يقدر على حركة بعض الاعضاء من راس او يد

من جلوس بل بضمها على ما حدته بحالته ثم استشهد لا اختيار المصنف بهما هو متفق عليه بقوله (كسر صماته) اي ورضعها عن جهته من ابعاء فيجب عليه حسرهما (يسجد) تنازعه يؤمن ووضع وحسره وقوله (تأويلان) واجمع لما قيل التشبه (وان قل) المصل (على الكل) اي جميع الركعات (و) لكن (ان سجد) اي اتي بالسجود (لا يفيض) اي لا يقدر على القيام (ام ركعة) بسجودتها وهي الاولى (ثم جلس) اي استمر جالساً لم صلاته منه لان السجود اعظم من القيام وقيل يصلي قائماً ابعاء الا اخبره فيركع ويسجد فيها (وان خف) في الصلاة (معذور) بان زال عنه من حاله ايجت له (انقل) وجوباً (لا على) فبا الترتيب فيه واجب كنس طبع قدر على الجلوس وتقدبا هو مندوب فيه كنس طبع على اسر قدر على الايمن (وان عجز عن فلقه قائماً جلس) لقراءتها لان القيام كان لها ثم يقوم ليركع (وان لم يقدر

المكلف على شيء من اركانها (الا على نية) قسط (او مع ابعاء بطرف) مثلا (قال) للمار في الثانية (و) تأويل او (قوله) وهو ابن شير في الاولى (لا نص) في المذهب على وجوب ابعاء قدر عليه مما ذكر (ومقتضى المذهب الوجوب) اي تأويله بما ذكره من انه لا يصح ومقتضى المذهب الوجوب الا ان ابن شير قال في مسألة لاص صريحاً

أوجباً وبغير ذلك من الأعضاء فهذا الخلاف يصلى ويؤى بما قد رعى على حركته فلن عجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب فهل يصلى أم لا هذه الصورة لائن فيها في المذهب وأوجب الشافعي القصد الى الصلاة وهو احوط ومذهب أبي حنيفة إسقاط الصلاة عن وصل لهذه الحالة (قوله وهو يقتضي ان مقتضى المذهب الوجوب) فيه ان قوله لائن لا يقتضي ان مقتضى المذهب الوجوب اذ هو اعم وقد يجب بان المراد انه يقتضي بواسطة ما انضم اليه من قوله وأوجب الشافعي القصد اليها وهو الاحوط لان قوله وهو الاحوط يتضمن ان مقتضى المذهب الوجوب لانه اذا لم يقع نص من اصحاب الامام فيها وقال الشافعي بالوجوب ينبغي ان لا تخالفه في ذلك (قوله والمزورى قال في مسئلته الخ) نص كلامه في شرحه للفتاوى اذا لم يتطع المريض ان يؤى برأسه لركوع والسجود يقتضي المذهب فيما يظهر لي انه يؤى بطريقة وحاجبه ويكون مصلياً مع التوبة واعتذر عليه بأن هذا قصور منه فان ابن تيمية ذكر مسئلته وصرح فيها بالوجوب كاتخذ ك نص كلامه تأمل (قوله قد صدق الخ) اي اذ لم اعتراض ابن غازي بحاصله ان المزورى انما قال مقتضى المذهب الوجوب لم يقل لائن وان بشرى قال بالعكس وكل واحد منهما كلامه في مسألة وظاهر كلام المصنف ان كلام الشيخين قال كلام العبارتين في المسئلتين وليس كذلك وأجاب الشارح بأجوبة ثلاثة اولها اولها لانه ما فائدة (قوله وهذا) اي التعميم في القول اي انه اعم من الصراحة والضمنية (قوله بالنظر للقاتل) هو ابن تيمية والمزورى يقول هو قوله لائن ومقتضى المذهب الوجوب فالاول من القول راجع للثاني من القاتلين والثاني من القول راجع للاول من القاتلين (قوله بالنظر للتصور) هو قوله الاعلى انه اولي نية مع اعياء طرف (قوله والمقول) هو قوله لائن ومقتضى المذهب الوجوب (قوله بلا وجع) الاولي ان يقول لا لوجع اي ان الخلاف محله اذا كان القصد لعود بصره اما القصد لوجع او صداع فلا خلاف في جواز ما ن ادى لاستفتاء (قوله اذى جلوس في صلاته) اي لو اكثر من اربعين يوماً (قوله ولو مؤثماً) اي هذا اذ كان يصلي وهو جالس من غير اعياء للركوع والسجود بل ولو كان يصلي وهو جالس بالاعياء اليها (قوله فلا يجوز) اي القصد ولو تحقق قهقهه وقوله يجب عليه القيام اي اذا خالف ركوع وقوله فيعيد ادا اذا خالف وصل مستقبلاً هذا من المصنف وليس معناه ان انا يصلي مع تسليمه يعيد ادا كما توجه بعضهم لانه لو فهم فعدل معناه كما هو انه بمن من القصد المؤدى للاستفتاء بمنع من صلاته مستقبلاً فان صلى مستقبلاً اعيد ادا واعاقف ابن القاسم بن الجلوس والاستفتاء لان الجالس يأتي بالعرض عن الركوع والسجود وهو الاعياء بالراس بطأ طئه والمستثنى لا يأتي بوضو واعياء يأتي عند الركوع والسجود بالنية من غير فصل (قوله وجاز لمريض) اشار بتقدير جاز الى انه عطف على قدح وان جاز مسلط عليه ويحتمل ان الواو للاستئناف وهو خبر مقدم ومتر متبدا مؤخر (قوله ستر نجس طاهر) اي بشرط ان يكون ذلك الطاهر ليس نوعاً لا منع كسقي ذلك من شخنام ذكره ناعن التفرادى في شرح الرسالة فيه لجوازه اخذ ان جواز كون النجاسة اسفل نعله كسقي (قوله على الاربع عند ابن رونس) خلافاً لمن قال بالمنع في حق الصحيح لانه يصير محرماً تلك النجاسة (قوله ولو في اثنا بدأ بقاء بعضها من قيام) لكن الجلوس حينئذ اشد في مخالفة الاولى من الجلوس ابتداء ومحل ذلك العلم يكن في التراجع وكان سبوا فركعة وظن انه ان اقي بالمسوق بها بعد سلام الامام من قيام فاداه الامام وان اتيها من جلوس لم يقته والا كان الاتيان بها من جلوس اولي قاله شيخنا وقوله وجز زنتن جلوس ولو في اثنا اي من باب اولي عكسه وهو قيام المتصل من جلوس في اثنا لانه انما اتقال لا على وما ذكره المصنف من جواز جلوس المتصل ولو في اثنا هو مذهب المدققة ورد المصنف بلوعى ما له اشبه بمنع الجلوس اختياراً لمن ابتداء قائماً وظاهر كلامهم جواز تكرار القيام والجلوس في التافة قوله في قديمه اذ لم يكن من الافعال الصكيرة ام لا لان هذا مشروع فيها واستظهر بعضهم هذا الثاني واستظهر بعض اشياخ شيخنا الاول

الوجوب وهو يقتضي انه لائن صريحاً فيكون مقولاً له ضمناً قد صح القول بان كلا منهما قال بالامرين وان كان بعض المقول ضمناً والبعض صريحاً وهذا اولي من جعله لقا ونشراً مشوشاً بالنظر للقاتل والمقول ومربياً بالنظر للتصور والمقول (وجاز) لمكلف (دفع عين) اي اخراج ما لها للسر ذرية اي لعود بصره بلا وجع والا جاز ولو ادى الى استفتاء اقتضاه لولا مفهوم للعين بل مدوا قسائر الاعضاء كذلك (اذى) ذلك القصد (جلوس) في صلاته ولو مؤثماً (لا) ان ادى الى (استفتاء) فيها فلا يجوز ويجب القيام وان ذهب حينئذ (فيعيد ادا) ان صلى مستقبلاً عند ابن القاسم وقال اشبه هو معدود فيجوز ان الحاحب هو الصحيح واليه اشار بقوله (وضم) صدره ايضا وهو اني تجب به القسوى لانه مقتضى الشرع السبعة (و) جاز (لمريض) (ستر) موضع (نجس) هراش او غيره (طاهر) كشف غير محرر الان

لا يبعد فيه (يصل على طاهر) (كل صحيح على الاربع) عند ابن رونس (و) جاز (لا يتقاه جلوس) مع قدومه على القيام ابتداء بل (ولو في اثنا) بدأ بقاء بعضها من قيام



(قوله واستنم ذلك) أي جواز الجلوس في أثنائها وقوله جواز استناده فيها أي قائما (قوله بالاولى) أي لان القيام مستندا اهل مرتبة من الجلوس ولو مستقلا فلما جاز الادب في جواز الاعلى بالاولى ثم ان جواز الاستناد في النقل منصوص عليه وحديثه فلا حاجة لتدكره من الاستزام (قوله ان لم يدخل على الاعمال) أي ان لم يترجم الاعمال قائما بالنداء فلما رد بالنداء على الاعمال انه اميل للندوة فيه بدليل لاث سورنية الاعمال قائما في الجلوس علمية تسمى اسلافه الصور واللات تنطبق على المصنف بجواز الجلوس فيها ولو في الاتاء على مذهب المدونة بخلاف الاشبه وسواء نراسل النقل ام لان التزم الاعمال بالندوة وسواء نراسل النقل كقوله قال الله على صلاة ركعتين من قيام ولا كقوله قال الله على القيام في ركعتي الفجر مثلا لانه اعلم ذلك من قيام فان خالفوا هم جالس بالصداء لانه الاعمال قائما لهم ولا تبطل صلاته قال شيخنا السيد حاشيته على عبق وميد للندوة وقوله شيخنا العلامة المدوني انه يصح من عهدة طلب للندوة بعمل اسلام من جلوس قائما وما ذكره المصنف من عموم عمل الخلاف للشارع بالصور الثلاث هو ما ذهب اليه ابن رشد واورعمران وظاهر ابن الحاجب وجرحه ابن عرفة وذهب بعض شيوخ عبدالحق الى قصره على غير الاول وما بالاولى وهي ان ينوي الاعمال قائما فلانه باخافها لانه يصير اليه كندة وذهب الخمي الى ان عمل الخلاف هو الاول فقط اما اذا قوى الجلوس ولم ينو شيئا فله الجلوس باخافها موضعه ابن عرفة وكذا ما قبله (قوله لا يجوز للقتل) بل ولا يصح التقتل في هذه الحالة كفي حاشية شيخنا (قوله مع القدرة على ما فاقه) أي ولو دخل على ذلك اولا بالندوة وظاهره ان سبيط اومر يضاهو كذا على المعتد قال ابن الحاجب ولا يقتل فاعرض على القعود مضطجعا على الاسح قال في النوشيح ظاهره سواء كان مريضا او سبيطاً وحكي الخمي في المسئلة لانه انما اقال اجازة في ابن الجلبال المرفوض خاصة وهو ظاهر المدونة في النوازل المنع وان كان مريضا واجازه الاجرى حتى الصحيح ومنشا الخلاف القياس على الرخص هل يصح او يتنع ومفهوم قوله مع القدرة على ما فاقه انما اذا كان لا يقدر الا على الانسطجاع ولا قدرة له على ما فاقه جاز ان يقتل مضطجعا بانحاف وما في عبق من حكاية الخلاف في هذا القسم وجعل المنع في القسم الاول كالتفق عليه فهو غير مرابك في بن

(فصل وجبت قضاءه) (قوله بد كرفه اربع مسائل) اعترض بأن ذكر في الباب اكثر من اربعة الا ان يقال ان ما عداها من تلقائها (قوله قضاء القوائت) أي حكم قضائها (قوله والقوائت في انفسها) عطف على الحاضر تزيان ويرتيب القوائت في انفسها وكذا قوله ويرتيب الحاضر ويرتيب سيرة ما مع حاضرة (قوله فورا) أي على الرابح خلا فلن قال انه واجب على التراخي وخلا فلن قال انه ليس بواجب على الفور ولا على التراخي بل الواجب على التوسط فيكون ان يقضى في اليوم الواحد صلاة ومن ما ذكر ولا يكتفى قضاء صلاة يوم في يوم الا اذا خشي ضياع عماله ان قضى اكثر من يوم في يوم في نفل من اجبوا بقرآن وشدا بانها امر بتعجيل قضاء القوائت خوف جملة الموت وحيد وجوز انما خبر لم يصب مطلب على الطن وقوله ما فيها وعدم عده مقرطاه واستدل القوي بآية فاعبد في ايام الصلاة كرى ولان تأخير الصلاة بعد الوقت مصيب يجب الاقلاع منها فورا (قوله من سفر بناح) قضى السفرية بمقصورة ولو قضاه في الحضر وقضى الحضر به كالمدة ولو قضاه في السفر وقضى النهار به سرا ولو قضاه بالبلاد وقضى الليلة بهجرا ولو قضاه انهارا لان القضاء يتحقق ما كان اداه ويستدق قضائها بمفهومها الاحالي القدرة على الاركان والماء والعجز عنها فلها عوارض حاله من فاته صلاة حال عجزه عن القيام او عن الماء ثم قدر عليه قضاءها بالقيام والماء ومن فاته صلاة قدر على القيام والماء ثم عجز عنه قضاءها بقدر عليه من الجلوس والتميم وقتت في قضاء الصبح ويقيم العقضية ترى الطول بل خلاف (قوله فيحرم التأخير) أي القضاء وهذا مفرع على كون القضاء واجبا على الفور (قوله الا وقت الضرورة) أي الا الوقت الذي يعمل له التحصيل ضروراته ومن جعلها

واستنم ذلك استناد فيها بالاولى والمراد بالجلوس خلاف الاول ان جل التقتل على غير السنن اذ الجلوس فيها مكره وان ارد بتما قبل القرض فللاراده الاذن الصادق بالكره وعمل الجواز (ان لم يدخل على الاعمال) قائما بأن لم يترجم بالندوة فان نذر القيام باللفظ وجب القيام واما نية ذلك فلا يترجم بها قيام (لا انسطجاع) فلا يجوز التقتل مع القدرة على ما فاقه وان مستندا هذا ان انسطجع في اثنائه بل (وان) انسطجع (اقلا) أي ايا قتاده من حين اهرامه فيتمتع بفصل بعد كرفه اربع مسائل قضاء القوائت ورتيبها للحاضر تزيان ويرتيب القوائت في انفسها ويرتيب ما مع حاضرة وقد كرها على هذا الترتيب فقال (وجب) فورا (قضاء) صلاة (فاته) على قصر ما فاته من سفرية وحضر يتوسر بهجوربة فيحرم التأخير الا وقت الضرورة



(شرطا) يلزم من عدمه العلم ولا يكونان حاضرين الا اذا وسعهما الوقت فان شاق بحيث لا يسع الا الاخير اذ اختصرهما فدخل في قسم الحاضرة  
مع سائر القوائم فان ذكر بعد ان ٢١٠ سلم من الثانية تعذب احادتها بعد الاولى وقت (و) وجب عدم ذكر ترتيب (القوائم)

كثيرا وبسيرة (في نفسها) وانما استحبه احادتها بعد عمل الاولى (قوله شرطا) صفه لهدف اى وجوب بشرطها كما اشار اليه الشارح  
ويصح ان يكون حاله من ترتيب (قوله فيدخل في قسم الحاضرة مع سائر القوائم) اى فيكون الترتيب  
بينهما وايضا غير شرط فلذا اخرج الطهر والعصر القرب المغرب بحيث صار الباقي القرب وقدم ما يسع صلاة  
واحدة منهما فان ذكر الصلاة قبل الطهر وجوبه ولو اخرج خروج وقت العصر فان نكس وصلى العصر  
قبل الطهر لم يؤمر باعادة العصر بعد الطهر لخروج وقتها سواء قدم العصر عدا او نسيانا (قوله فان ذكر  
بعد ان سلم الخ) هذا مفهوما قوله وجب شرطا مع ذكر في الابتداء او في الاتمام ترتيب الخ (قوله تعذب  
احادتها الخ) المناسب لكونه مفهوما ان يقول فان صلاة العصر لا تبطل نعم نذب احادتها بعد صلاة الطهر  
(قوله وقت) فان ترك احادتها نسيانا او عمدا حتى خرج الوقت لم يعد احادها من القاسم ويعد ما عتد غيره  
والقولان علمهما ابن وهبان (تنبيه) مثل من قدم الثانية مساوية كالأولى بعد فراغه منها في كونه  
بندبه اعادة الثانية بعد فعل الاولى من اكره على ترك الترتيب فكان على المصنف ان يزود قدره بعد قوله  
ومع ذكر واعيانا في الاكراه على ترتيب الحاضرتين في العشاء وفي الجمعة والعصر في الطهرين لا مكان  
فيه الاولى بالقلب وان اختلف فقله (قوله في نفسها) اى لا تكون تلك القوائم حرة وملاحظة  
باعتبار ذواتها وما ذكره من ان ترتيب القوائم في نفسها واجب غير شرط هو المشهور من المذهب وقيل  
انه واجب بشرط وسياق التفريع عليه في جهل القوائم (قوله ولم يعد النكس) اى لانه بالفرغ منه  
خرج وقتها ولا اعادة ترك الواجب البعث على العمل في الوقت (قوله وجب غير شرطا ايضا الخ) هذا  
هو المشهور وقيل ان ترتيب سائر القوائم مع الحاضرة مندوب (قوله وان خرج وقتها) اى الحاضرة  
(قوله ولم يكره البسائر اربع) اى فليس من حين الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة وقوله او خمس اى  
وعليه فالسنة من حين الكثير لا يصير ترتيبها مع الحاضرة بخلاف الجنس فها من حين اليسير فيجب ترتيبها  
مع الحاضرة والذى يلوح من كلامهم كآل شيخنا قوة هذا القول الثاني (قوله اسلا) اى كقول ذلك التقدير  
ابتداء وقوله او بقاى كقولنا اكثر من ذلك التسديدا ابتداء وقضى بفسه حتى يفي ذلك الفصد (قوله  
فالارب بسيرة اخاف الخ) اعلم ان طريقة ابن بونس ان الاربع من حين اليسير اخافا لحكاية القوانين  
حد اليسير كذا كره المصنف وطريقة ابن رشد ان الاربع مختلف فيها كالحس لحكاية القوانين في حد اليسير  
هل هو ثلاث اواربع وفقد ذكر الطريقتين عياضها والحسن اذا علمت هذا فنقول الشارح فالارب  
بسيرة اخافا من هذين القولين فلا ينافي ان فيها خلافا فخره جامعهما فقد قيل ان اليسير ثلاث فاعل وما  
الارب فكتيرة كاعلمت (قوله والخلاف في الجنس) اى ففى من حين اليسير على الثاني ومن حين الكثير على  
الاول (قوله والاوجب) اى اى لا بان خاف خروج وقت الحاضرة بفعل الكثير قبلها لوجب تقديمها (قوله  
وقدم الحاضرة على سائر القوائم سهوا) اى وقد ذكر سائر القوائم بعد الفراغ من الحاضرة ولما لو قد ذكره  
انما افهموا ما في قوله وان ذكر اليسير الخ واشار الشارح بقوله وقد قدم الحاضرة الخ الى ان قول المصنف  
فان خالف ولو عدنا راجع للسنة الاخيرة وهى قوله وبسيرة ما مع حاضرة بدون قوله نخرج وقتها لا ينافي مع  
خروجه قوله وقت الضرورة ولا يرجع لقوله ومع ذلك ترتيب حاضرتين شرطا ولا لقوله والقوائم  
انفسها لعدم تاقى قوله وقت الضرورة فيها اذ الحاضرة مع الحاضرة بعيدا او القوائم بالفراغ منها خرج  
وقتها (قوله ولو عجز بالصلية في جماعة وعشاء بدو) واولى اذا سلى المغرب فذوالعشاء بدون وزوله  
حين اراد اعادة الحاضرة ان يعيد هافى جماعة سواء اسلاها او لا فذا اوفى جماعة لان الاعادة ليست الفضل  
للجماعة بل لاجل الترتيب كذا كرشنا (قوله وقت الضرورة) اى اى اولى المختار فيه الطهرين ههنا العروب  
والعشاءين للشجر والصبح للطلع كفى خش (قوله وهو الراجح) اى لانه هو الذى يرجع اليه الامام  
واخذ به ابن الناصب وجماعة من اصحاب الامام ورجحه الناصب وابو عمر وابن بونس واقصر عليه ابن

كثيرا وبسيرة (في نفسها)  
غير شرط فلو نكس ولو عدنا  
ان في العمد ولم يعد النكس  
(و) وجب غير شرط  
ايضا مع ذكر ترتيب  
(بسيرة) اى القوائم  
(مع حاضرة) كالعشاءين  
مع الصبح فيقدم سيرة  
القوائم على الحاضرة  
(وان خرج وقتها وهل)  
اكثر اليسير (اربع  
او خمس) اسلا او بقا  
في ذلك (خلاف) فالارب  
بسيرة اخافا والسنة  
اخافا والخلاف في الجنس  
وتدب البداء قبل الحاضرة مع  
الكثير ان لم يصح خروج  
الوقت والاوجب (فان  
خالف) وقدم الحاضرة  
على سائر القوائم سهوا  
يل (ولو عدنا احاد)  
الحاضرة تدب ولو عجز  
صلية في جماعة وعشاء  
بدو (وقت الضرورة)  
المسلك فيه ركعة  
بمسجدتها فاكتر (وفي)  
تعذب (اعادة مأموه)  
تعدى خلل صلاة امامه  
لصلاته وعده احادته  
لوقوع صلاة الامام تامة  
في نفسها لا شيا فشرطها  
وانما ادا لمرض تقديم  
الحاضرة على سائر  
القوائم وهو الراجح  
(خلاف عن ذكر)

المصلحة فذا اماما او ماموما (اليسير في صلاة ولو) كان المذكور بها جمعة

فيم طائري ويصليها  
نافذة ولوتائبه كسج  
لامر با قطع ولو ركع  
لعدة تراخه النفل قبلها  
فليتأمل (و) قطع (امام)  
وشغ من ركع (و) قطع  
(مامومه) يتعاهولا  
يستغلق (لا) يقطع  
(مؤتم) ذكر البير يخط  
امامه بل يتأدى مموانا  
اتهامه (فيصد) الصلاة  
نبا (في الوقت) بدانيه  
يسير القوائت للترتيب  
(ولو) كانت الصلاة  
المدكور فيها خلف امامه  
(جمه) ويصيدها جمه  
ان امكن (وكل) صلاته  
وجوبا يم يبيدها وقت  
بعد آياته باليسر (فذ)  
واولى امام ذكر كل البير  
(بشدق) اى ركعتين  
تأمين (من المغرب) لثلا  
يؤدى الى التنفل قبلها  
اولان ما قرب الشئ يسطى  
حكمه (ثلاث) اى كما  
يكمل ان ذكر البير بعد  
ثلاث ركعات بسجدها  
(من غيرها) اى غير  
المغرب فان ذكره قبل  
تمام الثالثة رجع فشهد  
وسلم بنية التاخره ثم شرع  
يبين ما بانه الغنة عند  
جهل القوائت بقوله (وان  
جهل عين منية) بى  
متركة ولو بعد اظهر دى  
صلاة (مطلقا) اى  
البهي امها ربه

عرفة وابن الحاجب اذا علمت هذا فنقول عبق وشغ تبعا لشيخهما اللقاني والراجح من القولين الاعادة  
فيه نظر اظهر بن (قوله وهو امام) اى والحال ان ذلك القائل كان اماما وكان الاولى للمصنف ان يؤخر  
قوله ولو جمه بعد امام ومأمومه (قوله قطع فذ وجوبا) اى وقيل نذرا لاول المصنف وهو مبنى على  
القول بوجوب الترتيب بين الحاضرة وسير القوائت والثاني مبنى على القول بان مصنفه بوجوبها باطل  
العمل تصحصيل مندوب مراعاة لقول بوجوب الترتيب وهذا الخلاف بلا اضافى قطع الامام في قطع  
مامومه تعاله (قوله ولوتائبه) اى ولو كانت الحاضرة التي ذكر فيها يسير المنسيات بعد ان ركع تائيه  
كسج اوجعه وهذا هو المذهب خلافا لما قاله ابيهم التائيه فاذا ذكر يسير القوائت بعد ان عقد منها  
ركعة ولا يشغها على انها نافذة لاسر افعال التام (قوله فيقطع ولو ركع) هذا القول هو ما ذكره في  
كتاب الصلاة الاول من المدة واعتمد ابو الحسن في كتاب الصلاة الثاني منها انه يشغها فاذا ذكر بعد ان  
ركع وشغ هذا القول ورجح ابن عرفة انه يتهاجر بالاذن ذكر بعد ان عقد ركعة فتحصل ان في المغرب  
اذا عقد ركعة ثلاثه قولان رجع كل من قولنا آخرها (قوله فليتأمل) اى في هذا التعليل فاهم ذكرها  
ان النفل انما يكره في اوقات الكراهة اذا كان مدخولا عليه لان جرائله الحال كما هنا (قوله وشغ ان  
ركع) هذا مقابل لحدوثى قطع فذ ان لم ركع وشغ ان ركع وهذا مذهب المدة وقيل لا يصرح عن  
شغ مطلقا سواء ذكر قبل ان ركع او بعد ركع بعد الركوع وهو ما ذكره ابن رشد في البيان وقيل يقطع  
مطلقا سواء ركع او لم ركع وهو احد قولين ثالث في المدة تنوع هذه الاقوال الثلاثة في هذا اذ ذكر ان ذلك  
اولا امام حاضرة في حاضرة كالوقت في الظهر في صلاة العصر والحاصل ان الصورتين اى تدرك الحاضرة  
في الحاضرة فتذكر يسير القوائت في الحاضرة في الحكم سواء وان فيها ثلاثة اقوال وان المصنف منها مذهب  
المدقوت وهو القطع ان لم ركع او الشغ ان ركع فذا خاف ولم يشغ ولم يقطع واعمالها لا ان يندب له  
اعادتها بعد فعل التي تدركها كالمركب وهذا كله في تذكر القند والامام (قوله ولا يستغلق) اى الامام له ان  
يكمل معه صلاته على المشهور خلافا لما يشهرونه من انه يستغلق ولا يقطع مأمومه (قوله ذكر البير  
خلف ماممه) اى قبل ان ركع او بعد الركوع الواحد او الاكثر (قوله بل يتأدى معه) اى على صلاة  
صحيحة وهذا مذهب المدة وقيل يقطع مطلقا وهو لا يبرقون عن ابن كنانة وقيل يقطع ما لم تكن  
الحاضرة التي ذكر فيها مفر بافلا قطعها بل يتأدى مع الامام وهو لما زوى عن ابن حبيب ومثل تذكر  
المأموم يسير القوائت في الحاضرة تذكر حاضرة في حاضرة فيجبر فيها القولان الاثران والمصنف منها  
مذهب المدقوت وهو يتأدى مع امامه مطلقا على صلاة صحيحة (قوله ولو كانت الصلاة المذكور فيها جمه) اى  
قائه يتأدى ويصيدها جمه بعد فعل يسير المنسيات وقوله ان امكن اى اعادتها جمه والاعادها ظهورا  
(قوله وكل صلاته وجوبا) اى بنية القرية فنقروا امام ذكر كل البير بعد شغ من المغرب كما يكملها بنية  
القرية فاذا ذكر بعد ثلاث من غير المغرب وهذا كيجرى في تذكر القند والامام يسير المنسيات في  
الحاضرة فيجبر ايضا في تذكر كل منها حاضرة في حاضرة فاذا ذكر القند او الامام حاضرة في حاضرة بعد  
ثلاث ركعات منها فانه يكملها بنية القرض كما صرح بذلك سند عن عبد الحق ونحوه لان بون قال في  
التوضيح ويكون كمن ذكر بعد ان سلم اه تحكيها بنية القرض بدل على صحة الصلاة وكذا قول التوضيح  
ويكون كمن ذكر بعد ان سلم فاصرح بى عنها وان الاعادة في الوقت فقط وهو مقتضى قول المواضع  
وهذا راجح ما قدم من ان الترتيب في الحاضرين انما يشترط عند التذكر ابتداء قطع كقول الشيخ احمد  
لانى الاثنا ايضا كقوله الشارح تعاقب والحاصل ان ما ذكره المصنف من التفصيل كيجرى في ذكر  
يسير القوائت في الحاضرة فيجبر في ذكر الحاضرة في الحاضرة فبها سوا في الحكم بناء على المصنف ان  
الترتيب بين الحاضرين انما يشترط عند التذكر ابتداء الاعادة كفي الاثنا ايضا كما قبل اظهر بن (قوله  
وان جهل عين منية) المراد بهل عينها عدم علمه فيمثل الثلثيه وماذا ناله او تومعه (قوله مطلقا)



في نسيان صلاة (سادستها) وهي مماثلتها من اليوم الثاني (و في نسيان صلاة و (حادية عشرتها) وهي مماثلتها من اليوم الثالث  
وهكذا سادسة عشرتها وحادية عشرتها وهي مماثلتها من اليوم الثاني (و في نسيان صلاة و (حادية عشرتها) وهي مماثلتها من اليوم الثالث  
٢١٣

من الجس لا يدري حينها  
صلى بها وهذا عليه  
في كل يوم صلاة لا يدري  
عينا فبصلي لكل صلاة  
خمس (و في) نسيان  
(صلاتين من يومين  
معيّتين) عشرة فوقية بعد  
التون صفة اصلتين  
كلهر وعصر (لا يدري  
السابعة) منهما بأن  
لا يصح سبقة أحد اليومين  
او صل ولا يدري اي  
الصلاتين له (صلاهما)  
تاريا ككل صلاة  
ليومها معنوا ولا (واحد  
المبتدأة) فيصير نظرا  
بين عصرين ا وعصرا  
بين ظهرين وهذا  
كثير من فروع  
هذا المبحث مبني على  
وجوب ترتيب القوائت  
شرطا وما على الرجوع  
فلا يصح المبتدأة لان  
الترتيب اعياجب قبل  
فلها وبالقرآن منها  
خرج وقها (د) اذا  
حصل شئ مناسيق (مع  
الصل في القصر) ايضا  
اي هل كان الترك في  
السفر فيصير اوفى  
الحضر فيتم (اذا غلب  
اثر على) صلاة (خضرية)  
بداها وهي مما يصير  
(سفرية) فان بدا بالسفرية

بالدعاء المثلث عشرتها بالظهر فيجب كل صلاة بخاتمها (قوله في نسيان صلاة و سادستها) اي والحال  
انه لا يدري ما هي وكذا قال غياي (قوله وكذا في سادسة عشرتها) اي وهي مماثلتها من اليوم الرابع  
(قوله وحادية عشرتها) اي وهي مماثلتها من اليوم الخامس (قوله وهي مماثلتها من اليوم الرابع  
مماثلتها من اليوم السادس وحادية عشرتها وهي مماثلتها من اليوم السابع (قوله ان صلى الجس متواليه تم  
بعيدها) اعلم ان قول المصنف صلى الجس مرتين يحمل الاربع ان صلى صلوات كل يوم متواليه بأن صلى  
خمس ثم صلى وعصرا من عرفة وعليه اقص الشارح والثاني ان صلى كل صلاة من الجس مرتين فصلي  
الصبح مرتين ثم الظهر كذلك وهكذا العشاء وهو قول المازري فان قصر كلام المصنف على الاول لاختيار  
ابن عرفة له برأيه الجس مرتين صلاة يومين فان قصر على الثاني برأيه الجس صلوات يوم مكررة (قوله لان من  
سوا) اي او اعلم بحديث صلاة الجس مرتين لان من نسي اخ (قوله صفة الصلاتين) اي واما اليومان  
فهما ايام معينين كان يعلم ان عليه ظهرا وعصرا من يومين لا يعلمهما ولا يعلم السابق منهما وامام معين  
وعرف ما لكل يوم من الصلاتين لكن لا يعلم السابق من اليومين كان يعلم ان عليه الظهري من يومين  
والعصر من يوم واحد لكن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر والحكم في هاتين الصورتين ما قاله المصنف  
اذا قاما من عرف اليومين وعرف السابق منهما لكن لا يعرف اي الصلاتين لاى يوم كان يعلم ان عليه  
الظهر والعصر من يوم السبت الاحد وهو على ان السبت مقدم على الاحد ولكن لا يصح ما ذهب اليه السبب من  
الصلاتين وما لا احد منهما فانه على خلاف الراي فيها ما قاله المصنف ومقابله يقول صلى ظهرا وعصرا  
السبت متلا وظهر وعصرا الاحد متلا (قوله تاريا كل صلاة ليومها) اي الذي علم ان الله عليه كان اليوم في  
ذاته معينا تام لا (قوله واما المبتدأة) اي وجوبها كاقال اللخبي (قوله فيصير نظرا بين عصرين) اى ان  
بدا بالعصر وقوله وعصرا من ظهرين اي ان بدا بالظهر (قوله مبني على وجوب ترتيب القوائت شرطا)  
اي والمصلح لما كان يحمل ان اخلا ترتيبها اى بانها المبتدأة لاجل حصول الترتيب (قوله وومع الشك  
في القرائن) حاصله انه اذا نسي صلاتين معيّنين كلهر وعصر من يومين ولا يدري السابعة منهما وشك مع  
ذلك هل كان الترك لما في الحضر اوفى السفر فالصحيح انه يصلي ظهر اخضرية ثم سفرية ثم عصر اخضرية  
ثم سفرية ثم الظهر خضرية ثم سفرية وليست البداية بالخضرية متعينة كما يشعر به كلام المصنف بل يصح  
العكس ثم السداء بالخضرية متدوب واعادة السفرية بعدها مندوب واما ان اذ اولا بالسفرية  
وجبت اعادة الخضرية لانها تجزى عجزا تسمى الذمة سواء كانت سفرية او سفرية بتخلاف السفرية  
فانها لا تجزى عجزا تسمى الذمة اذا كانت خضرية بل اذا كانت سفرية فقط ومقابل الصحيح انه يصلي  
ظهر وعصرا ثم صلاتين ثم صلاتين وهو منقول عن ابن القاسم (قوله اعادة) اي وان كان  
القصر سنة ولا غرامة في ذنب الاعداء ترك سنة فله شغاف في الحاشية واستشكل في التوضيح هذه الاعداء  
بان المسافر اذا اتم عدا صدى الوقت قط كائنا في الوقت هنا خرج بالفراغ عنها واجب بان الحكم  
بذنب الاعداء مراعاة لما قاله ابن رشد كافي المذاق ان اجزاء الحضرة عن السفرية خاص بالسفرية واما  
القائمة في السفر فلا تجزى عنها الحضرة وهذا القول وان كان ضعيفا لكن مراعاة الخلاف من جهة  
الورع المنسوب (قوله اتم كل صلاة خضرية) لا مفهوم لار بل المراد بعد لان حقيقة الاثما كل من  
غير اتصال وهو لا يشترط ولو عر بعد بدل ار كان الاولى لانه لا يتقيد بالقوة والبعدي تصديق بالتأني  
(قوله ولا اعادة في صبح ولا مغرب) اي كما هو المأخوذ من كلام المصنف لانها لا يصح ان خلا ظن يقول  
باجادتها كما هو قول حكاه ابن عرفة ولا فائدة فيها (قوله صلى بها) هذا على ما ذكره المصنف واما على  
ما يأتي من المعتد فيها بالث صلوات وضابط ما يفرق به الصلاة التي تجب على التام في هذه المسئلة على  
ما مشي عليه المصنف ان تضرب عدد النسيات في اقل منها بواحد وتحمل على الحاصل بالخضرية بواحد

اعادها خضرية وجوبها ولا اعادة في صبح ولا مغرب (و) ان نسي (ثلاثا) من الصلوات (كذلك) اي معيّنات كصبح وظهر وعصر من  
ثلاثة ايام معيّنات ام لا ولا يدري السابعة منها صلى (سبعا) الثلاثة مرتين بقوم عيدها ثم بعد المبتدأة يعيد بحالات الشكوك

وهي ستة وثلاث لا يمكن ان تكون الاولى المصحح وتليها الظهور فالحصر او عكسه اى يليها الحصر فالظهور. ويمكن ان تكون الاولى هي الظهور وتليها الحصر فالمصحح او عكسه ويمكن ان تكون الاولى هي الحصر وتليها المصحح فالظهور او عكسه فهذه ستة ثلاثة منها طبيعية وهي (سورة البقرة) عكس وثلاثة غير طبيعية وهي (سورة المائدة) عكس. فلذا اصلاحي من ان تقدم حصة صورة طبيعة اولها المصحح فالظهور فالعصر ثانياً طبيعة الظهور وهي ظهر قصر فصبح فلذا اعاد الظهور حصلت الصورة الثالثة ٢١٤

الطيبة الصبر وهي  
 عصر فصيح ظهر وبها  
 حصلت يا صوره الصبح  
 القبر الطيبة وهي الصبح  
 الاولى عصر ظهر وباعادة  
 العصر حصلت صورة  
 الطهر القبر الطيبة وهي  
 الطهر الاولى فالصبح  
 الثانية عصر وباعادة  
 الصبح وهي الساعة  
 حصلت صورة العصر  
 القبر الطيبة وهي  
 العصر الاولى فالظهر  
 الثانية فالصبح الثانية  
 ويمر مثل هذا التوجه  
 في قوله (د) ان نسي  
 (ارها) بعين كصحيح  
 وظهر وعصر ومغرب  
 ولم يدرك الساعة منها على  
 ثلاث عشرة) صلاة  
 بان يصلي الاربع ثلاث  
 مرات حرمية ويبد  
 المتبدلة ليقيم بها آلات  
 الشكوك وهي غائبة  
 وعشرون اربعة منها  
 طيبة والاخر بقية الشرور  
 غير طيبة اذ كل  
 صلاة من الاربع مع  
 غير ما تقتل سبع  
 صور (د) ان نسي

يحصل المطلوب أو ضرب عدد هاء في مثله ثم تقص من حاصل الضرب عدد المنيات الواحدا أو تقرب  
عدد المنيات الواحدا في مظهر يدعى حاصل الضرب عددها **(قوله)** وهي ستة أي لكل صلاة حالتان  
على ما قلناه الخارج وفي الحقيقة حالات الشك ستة أي بالنظر لكل صلاة وذلك لأن كل صلاة من  
الثلاث إما متقدمة وتحت هذا احتمالان بالنظر للصلاةين بعدها إما أن تأخر عليها هذه ثم هذا والعكس  
إما متوسطة وتحت هذا احتمالان لأنها متوسطة مع كون هذه قبلها وهذه بعدها والعكس وإما  
متأخرة وتحت هذا احتمالان أيضا إما إذا كانت متأخرة عنهما بمعدل ان هذه الأولى وهذه الثانية  
أو العكس فلكل صلاة ست حالات والثلاث صلوات في هذه الصورة بحماية عشر حالات استوفى في الإعادة  
الثلاث والخمسة بالبدأة ولتين في الصبح بدو ضحاها هكذا صبح ظهر عصر صبح ظهر عصر صبح  
فانقروا الأول حصل الصبح تحمّل على ظهر ثم عصر وبالأول الثاني حصل لما تقدم على عصر في الدور  
الأول ثم ظهر في الدور الثاني فثمان تحمّلان وحصل لما في الثاني وسط بين ظهر في الأول وعصر في الثاني  
وحصل لما أيضا وسط بين عصر في الأول وظهر في الثاني فثمان في الأول وظهر في الثاني فثمان تحمّلان  
في الأول فاذا تحمّلان فقد حصل لما تأخر عن عصر في الأول وظهر في الثاني فثمان تأخران قد استكمل  
الصبح ست حالات وقس على الصبح غير هاء هذا حاصل المسئلة تفصيلا وما قلناه الخارج فهو حاصلها إذا لا  
**(قوله)** فاذا أعاد الصبح أي في أول الدور الثاني في قوله فاذا أعاد الطهر **(قوله)** أي في أول الدور الثالث  
الطهر حصلت الخ **(قوله)** وبإعادة العصر أي في الدور الثاني **(قوله)** وبإعادة الصبح أي في أول الدور الثالث  
**(قوله)** وان سواها فيه حنفية لالة الأول أي وان سواها كما ذكرنا في حالة كونها معينا ولا بدري  
السابقة منها **(قوله)** ربه منها طبيعة أي هو احتمال أولية الصبح وبها الطهر والعصر والمغرب واحتال  
أولية الطهر وبها العصر والمغرب والصبح واحتال أولية العصر وبها المغرب والصبح والطهر واحتال  
أولية المغرب وبها الصبح والطهر والعصر **(قوله)** إذا كل صلاة الخ على كون حالات الشك بحماية  
وعشرين **(قوله)** تحتمل سبع صور لعل الأولى ست صور لا معنى لاحتال أولية الصبح بمعدل ان عليها  
الطهر والواقع بعدها اما العصر والمغرب والمغرب بالعصر وبمعدل ان الذي عليها العصر والواقع بعدها  
المغرب فالطهر أو الطهر فظهر وبمعدل ان الذي عليها المغرب والواقع بعدها الطهر فالعصر أو العصر  
فالطهر فظهر فاحتمالات ست للصبح وكذلك لكل صلاة غير هاء من بقية الصلوات الأربع المحتمل احتمالات  
ستة وحيد فاحتمالات ست وعشرين واحتمالاتها ربه طبيعة وعشرون غير طبيعة فأتم **(قوله)** وان  
نسب خاص كذلك أي معينات من خمسة أيام ولا بدري السابقة من تلك الصلوات **(قوله)** وهي  
خمس وستون لعل الأولى حذف الخمسة وقوله إذا كل صلاة من الجنس مع غيرها فاحتمل ثلاث  
عشرة صورة لعل الأولى تحتمل اثني عشرة صورة وذلك لأنه على احتمال أولية الصبح مثلا فالواقع  
بعدها اما الطهر أو العصر أو المغرب أو العشاء وكل واحدة من هذه الأربع له ثلاث حالات لأنه  
على تحديد ان الواقع بعدها الطهر فيحتمل ان عليها العصر فظهر فالحشاء وبمعدل ان عليها المغرب  
فالحشاء فالعصر وبمعدل ان عليها العشاء فالعصر فالعصر وكذا يقال في غير الصبح فأتم **(قوله)** ما قلناه

ای

(خمس) كنك صلي (احدى وعشرين) صلاة بان صلي الخمس مرتبه اربع

مرات و بعد المدة ليجب بحالات الشكوك هي خمسة وستون شخصاً التزم بها الأصلي والستون على خلافه إذ كل مسألة من الجنس مع غيرها تمثل ثلاث عشرة صورة والحاصل أن من نسي صلاتين معينتين من يومين مطلقاً لم يردأ بأية صلاة أخرى، وإذا دأب الأولى ولا تأكلت صلاة من بين واحد الأولى وإياك ذلك صلاة ثلاث مرات وأعاد الأولى وخمساً صلاة أربع مرات وأعاد الأولى لاجل الترتيب و إذا لم تحصل بهذا التوافق أمروا بالسجدة معاً عند ذلك





(يقض سنة مؤكدة) داخل الصلاة بمقتضى الراجح كذا في حصوله لو شافها حصل حل هو نفس اوز يادة (أو) يقض سنة ولو غير مؤكدة (مع زيادة) وسواء كان التقص وان يادة محضين او مشكوكين او احدهما محققا الثاني مشكوكا (سجدتان قبل سلامة) في الصور السبع ويسجد به بالجامع وقبره في غير ٢١٦ صلاة الجمعة (و) يسجد به بالجامع (الذي سقى فيه) في الجمعة المترتب خمسة فيها كذا لو ادرلك مع الامام ركعة

وان تكرر راي قبل السجود لله سواء كان التكرر بعد السجود فان السجود يتكرر وكذا اذا سجد المسروق مع امامه القبلي ثم سها في قضاءه بنقص اوز يادة فانه يسجد له سواء الثاني ولا يجزئ بي سجودا السابق مع الامام او تكلم المصلّي بعد سجوده القبلي وقبل سلامة فانه يسجد بعد السلام ايضا وكذا اذا سجد القبلي ثلاثا فانه يسجد بعد السلام عند اللغوي وقال غيره لا يسجد عليه اما البدعي اذا سجد ثلاثا فلا ياتى بسجده اصلا (قوله بنقص) الباء باللامية متعلقة بسها في من سجدتان قبل سلامة لاجل سهو مبتس بنقص سنة وتلبسه بنقص السنة لكونه ضياعا وهو موجب عنه وازافة تخص الى سنة من اضافة المصدر للمفعول اي ينقص المصلّي سنة او اضافة المصدر للفاعل لان قصر راي لا زمانا ومتعبدا (قوله بنقص سنة مؤكدة) داخل الصلاة) واما المأثورة الخارجة عنها كالامامة فلا يسجد لتقصها فان سجد لها قبل السلام طلعت سلامته وكذلك اذا كانت السنة قديمة وكذا كانت داخلتها فلا يسجد لها فان سجد لها قبل السلام طلعت سلامته كما يأتي في قول المصنف والتكثير ويذكر في السنة المأثورة كعدة القاصصة بناء على انها سنة في الاصل فافا سها عنها في اقل الصلاة في سها فانه يسجد لها فلا يسجد لها كان بمنزلة من ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنين (قوله محققا) اي ذلك التقص (قوله ولو غير مؤكدة) اي تكثيره وقوله مع زيادة اي كقيامه مع ذلك نفاصة وعلم منه ان التقص مع الزيادة لا يشترط في المنقوص ان يكون سنة مؤكدة وهذا هو المشهور خلافا ليقيد بذلك (قوله سجدتان) فلا يجزئ الواحدة فلو سجد واحدة فان تذكر قبل السلام اضاف اليها اخرى وان تذكر بعد السلام سجدا اخرى وتشهد وسلم ولا يسجد عليه وتنتع الزيادة على اثنتين ولا يسجد عليه ان زاد عليه ما قبلها او بعدها وخالف اللغوي في القبلي فقال ان سجد ثلاثا يسجد بعد السلام كما هو ولا يكتفي عن السجدة من اعاد الصلاة فن ترتب عليه سجود قبلي غير مطلق كذا بعدى فأعرض عنه واعاد الصلاة ليعجزه ثقل الصلاة عن ذلك السجود لرتبه في ذمته ولا بد ان يأتي بذلك السجود بعدها كما فقه ابن ناجي في شرح المدة عن ابن بشر وقول النخبة ترقيم الصلاة بالسجود اولى من اطائها واعادتها للعلل قد جدوا اولى فيه على الوجوب كما قال شيخنا (قوله قبل سلامة) اي بعد تشهد ودعاؤه والطاهر انه لو سجد قبل التشهد فانه يكتفي به للصلاة تشهد واحد قاله شيخنا (قوله ولو يسجد به بالجامع وغيره) اي سواء كان عن نقص ثلاث سنين او قل شاة على ان الخروج من المسجد لا يمدطولا والطول بالعرف (قوله بالجامع في الجمعة) مثل الجامع رحته والطرق المتصلة به بناء على المعتد من ههنا الصلاة فيها ولو اتى الضيق واتصال الصقوف (قوله فها من السورة) اي ثم سلم وتذكر بعد السلام فلا يسجد في غيره (قوله ولا يسجد في غيره) اي اذا خرج من المسجد بل رجعه له ويسجد فيه فان سجد في غيره كلن كتر كحيفصل بين كونه عن ثلاث سنين او اقل فان كان الاول بطلت الصلاة ان طال بالرفع او الاقلان كان الثاني فلا يطلان مطلقا (قوله في اي جامع كان) اي سواء كان الاول الذي سلاها فيه او غيره وظاهره انه لا يكتفي بسجوده في غير مسجد جامع كاز وابوه ما يشاء كلاما في الحسن (قوله واعاد تشهد بعده استئنا) اي على المشهور خلافا لما زرى من عدم اعادة التشهد ولما روى من ان اعادته مندوبة (قوله ثم مثل نقص السنة) اي الموجب للسجود القبلي (قوله كتر كذا جهرا) ادخل بالكلين ترك كما كان مؤكدا من سنة الصلاة لثمانية عشر غير السرفل كعدة ثمانية السرفل والسورة والتشهد الاول والاخير والتكثير غير الاحرام والتسميع والجهر والجلوس بقدر التشهد فترك كل واحد من هذه موجب للسجود لكن ترك السرفل والجلوس بالجهر يسجد به بعد السلام واعادته يسجد له قبل (قوله في ركعتين) اي لاني ركعة لانه فيها سنة تخفيف وتر كمالا لوجوب سجودا وكان الاولى ان يقول لانه فيها بعض سنة تخفيف لما حرمان الجهر سنة في عمله كله (قوله واتى بدله الخ) راجع لقول

واولى مع سورة او بصورة قط في ركعتين لا معها سنة تخفيف واتى بدله بادي السرفل ان اصابه بان اسمع منه فلا المصنف يسجد في (و) ترك (سورة) اي انا زاد على ام الرائي ولو في ركعة (بخرض) لا قبل قيد فيها (و) ترك له (ت تشهدن) واتى بالجلوس

المصنف كترك جهر **(قوله تأمل)** إمامنا تأمل إشارة إلى أن قول المصنف ترك تشهدين إن حل على أنه  
 أي بالجلوس كل ما شاع على قول ضعيف وهو أن السجود إنما يكون تركهما ولا يسجدوا أحد وهو ضعيف  
**(قوله والأخ)** أي الألبين أي بالجلوس مرة موجب السجود وقوله على المذهب الأول إتحافا  
 والحاصل أن كل من التشهد والجلوس سنة فإذا تركهما ترك سجدة أحاطوا أن أي بالجلوس وترك التشهد  
 قولان بالسجود وعدمه والمغنى السجود لأن التشهد المترك سنة مؤكدة فإذا علمت هذا أقول  
 المصنف ترك تشهدين إن حل على أنه ترك الجلوس لهما أيضا لا يصح لانه يقتضي أنه إذا ترك تشهدا  
 والجلوس له لا يسجد وليس كذلك إذ يسجد أحاطا وإن حل على أنه أي بالجلوس لهما وتركهما كل ما شاع على  
 القول الضعيف وهو أن السجود إنما يكون تركهما لا ترك واحد منهما **(قوله ويصوي الخ)** جواب عما  
 يقال أنه لا يصور سجود قبل ترك تشهدين لأن السجود قبل السلام ترك التشهدين يتضمن ذكره التشهد  
 الأخير قبل السلام ومن ذكره فإنه يفعل وحاصل الجواب أنه يسجد السهر من التشهدين قبل السلام في  
 اجتماع البناء والقضاء في المسئلة المتقدمة بأم التشهدات وتذات الجناحين وهي ما إذا أدرك مع الإمام الركعة  
 الثانية وفاته الثالثة والرابعة طرق فإنه يبدف نفسه أي بالثالثة بالقاضية فقط عند انقاسم ويحس  
 لا بالثانية نفسه ثم يأتي بالاربع كذلك ويحس لانها آخره الإمام ثم يقضى الأولى بفاته وسورة ويحس  
 فيها ويحس قضا جميع في هذه الصلاة أربع تشهدات وكل واحد منها سنة **(قوله بل تحضت الزيادة)** أي  
 وكانت تحفة أو مشكوكا فيها **(قوله بعد السلام)** أي الواجب بالنسبة للقدوالإمام أو السني بالنسبة  
 للمأموم والسلام السني يشمل تسليمه الرتبة على الإمام وعلى المأمومين **(قوله ما لم تذكر الزيادة)** سوا كانت  
 من أقوال غير الصلاة كالسلام نسي أو طول أو كانت من أفعال غير الصلاة مثل أن يقضى كونه في  
 صلاة قيا على وشرب معا أو من جنس أفعال الصلاة والكبرية في الرابعة والثالثة أو بعد ركعات  
 وأما إذا كانت من أقوال الصلاة فلا كانت تلك الأقوال غير فرائض كالسورة مع أم القرآن في الأخيرين  
 أو السورة مع السورة التي تلاها مع أم القرآن في الأولين فلا سجود فيه ولا بطلان وإن كانت تلك الأقوال  
 فرائض كالقاضية فإنه يسجد تكرارها إن كان التكرار تحقفا أو شككا ما سطره بعضهم وكان سهوا أو ما  
 لو كررها بعد فلا سجود والاربع عدم البطلان مع الأيم ومن تكرارها الذي جرى فيه ما تقدم أعادها لأجل  
 سهو أو جهل **(قوله كتم لشن)** هذا إذا شئت قبل السلام أو ما إن شئت بعد أن سلم على عين قال الهواوى اختلف  
 فيه قبل يني على عينه الأتذلو لا أثر للشد الطارئ بعد السلام وقيل أنه يؤثر هو الرابع **(قوله لا حل لشن)**  
 أشار إلى أن الأيم للتعطيل متعلقة بجميئة سلامه لأجل وجوده وتحققه فوجوده وتحققه موجب للاعتمام  
 أو عند خوف أي وأما ما لأجل دفع لشن لا عند متعلقة بجميئة لا يقتضي أنه يتم شك أي بزعمه وليس كذلك  
**(قوله فانه يني على الأقل)** أي بالغنى على الأكثر ملئت ولو ظهر الكمال حيث سلم على غير عين **(قوله)**  
 ويسجد بعد السلام أي لاحتال زيادة المأني به وهذا مقيد بما إذا تصق سلامة الركعتين الأوليين من ترك  
 قراءتهما والجلوس بعدهما أو السجود قبل السلام لا لاحتال الزيادة بل في نقصان أي نقص القاضية  
 أو السورة أو نقص الجلوس أو الركوع من الأوليين وعلى هذا يصح ما في أكثر الروايات من الصريح  
 بالسجود قبل السلام **(قوله فانه لا يكتفي)** أي إذا كان له صلى ثلاثا فهو مأمور بركعتين على الوجه فيني  
 على الأقل ويأتي بمأشئت فيه ويسجد قبل السلام وما ذكره الشارح من أن المراد بالشن مطلق التردد  
 فيحمل الوهم تبع فيه والغنى بن أن الشن على حقيقته خلافا لعم **(قوله ومقتصر على شتم الخ)** يعني  
 أن من لم يدرك شتم في الأور أو في ثمانية الشفع فانه يصلي ثمانية الشفع ويسجد بعد السلام ويؤبر واحدة  
 ولا يستحب إعادة شفعه وإنما كان يسجد بعد السلام لا لاحتال أن يكون أشاق ركعة الأور التي الشفع من غير  
 أن يحصل فيها سلام فيكون قد سلم الشفع ثلاثا وهذا أي سجوده بعد السلام هو المشهور قال عبدالحق

تأمل والافتراك مرة  
 موجب للسجود على  
 المذهب ويصور ترك  
 تشهدين قبل السلام في  
 اجتماع البناء والقضاء (والا)  
 يكون نقص قط أو مع  
 زيادة بل تحضت الزيادة  
 (فيده) أي يسجد بعد  
 السلام ما لم تذكر الزيادة  
 والاحتال كسبائي ثم  
 مثل أن زيادة المشرك  
 فأمر الحقيقة بقوله  
 (كتم) سلامه (أ) لأجل  
 (شن) حل صلى ثلاثا  
 أو ما مثله فانه يني على  
 الأقل ويأتي بمأشئت فيه  
 ويسجد بعد السلام والمراد  
 بالشن مطلق التردد فيحمل  
 الوهم فانه معتبر في الفرائض  
 دون السن فمن فهم ترك  
 تكبيرتين مثلا فلا سجود  
 عليه والحاصل أن ظن  
 الأيمان السن معتبر بخلاف  
 ظن الأيمان بالفرائض فانه  
 لا يكتفي في الخروج من  
 العدة بل لا بد من الجهر  
 والسجود (و) (ك) مقتصر  
 على شفع فانه يسجد بعد  
 السلام ما لم يكن الاقتصار  
 ليس عليه للسجود

والعليل يقتضي انه يسجد قبل السلام لانه مع نقص السلام وان باده المشكوكين ومقابل المشهور وما نقل  
عن مالك من روايته على ان يزاد انه يسجد قبل السلام (قوله بخلاف الاعمال) اي بالتقدم في قوله ولكم لشك الخ  
(قوله بين ذلك) اي وجه الزيادة (قوله في قوما لعله) اي قوله ولكم تنصير على شفع بان الحكم وهو جمل ثقت  
الركعة اي التي هو فيها ثانية الفضع والسجود ايضا بعد السلام من حيث سبقه على قوله ثم لشك الذي جعل  
تتميل الى يسجد له بدو قوله لشك هو ما في قوة العلة تلك (قوله كذلك) اي هل هو في ثانية الشفع او في الوتر  
(قوله فاسجدوا الخ) اي ما ينص على هذه الركعة للثامو يسجد بعد السلام والسجود هنا الزيادة لاحتمال  
ان تكون هذه الركعة من الشفع اضاها للعشاء من غير فصل بسلام فيكون قد صلى الدعاء خمس ركعات  
(قوله لو ترك سر) اي خارجة فقط ولو في ركعة او في السجدة او في سورة فقط فيكون في ركعة لانه فيها  
سنة خفيفة فلا يسجد لها (قوله بادي الجهر) اي وهو اوسع منه ومن يليه (قوله فانه يسجد بعد السلام)  
قال عبد الوهاب استحبابا قال شعير هو خلاف ظاهر المصنف الا ان الفخاداد بينهم عبد الوهاب يطبقون  
المستحب على ما يشمل السنة فليس هذا جاريا على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب اه  
شيئا عند دوى (قوله بل رضى على التام) اي فذا لشك على سب ثلاثا اوار ما بين على اربعة وهو بوسجد بعد  
السلام رضى الشيطان فاندفع ما قال حيث بنى على الاكثر فلا موجب للسجود وحاصل الجواب ان السجود  
اعماله رضى الشيطان واعلم ان الثلث مستحب وغير مستحب واليه كذلك فالثالث المستحب هو ان يترى  
المصل كثيرا بان يشك على يوم ولومرة هل زاد او نقص او لا وهل سب ثلاثا او اوار ما لا يقين شيئا بين عليه  
وحكمه ان يلهم عنه ولا اصلاح عليه بل رضى على الاكثر ولكن يسجد بعد السلام استحبابا كافي بعبارة  
عبد الوهاب والى هذا اشار المصنف بقوله او استكمه الطويل على عنه والشك غير المستحب هو الذي لا ياتي  
على يوم كمن شك في بعض الاوقات على ثلاثا اوار ما وهل زاد او نقص او لا فذا يصح بالبناء على الاقل  
والايمان بما شك فيه ويسجدوا اليه اشار بقوله كتم لشك ومقتصر على شفع الخ فان بنى على الاكثر بطلت  
ولو ظهر الكمال حيث سلم عن غير يقين والسؤال المستحب هو الذي يترى المصل كثيرا وهو ان  
يسهو ويقين انه سهوا وحكمه انه يصح ولا يسجد عليه واليه اشار المصنف بقوله لان استكمه السهو  
ويصح والسهو غير المستحب هو الذي لا يترى المصل كثيرا وحكمه انه يصح ويسجد حسابا من  
زيادة او نقص واليه اشار بقوله لمن لسهو والفرق بين الساهي والشاك ان الاول ينسب ما ركع بخلاف  
الثاني (قوله فانه اسلم) اي هذا اوجها كافي لم ينط لانه لان بناء على الاكثر وارضاه من  
شك ترخيص له وقد جمع لالاصل (قوله كقول عمدا) انما يقدره لان استظهارا بحدوث ما هو فيه واما  
الطويل سهوا فالسجود باحق من ان يشك فيه بل يصح حل المصنف عليه قال في المتن من شك في  
حلاطه من ان يتم له ليند كرمها عنه فان نذر سهوا كمل على ما سبق من ان المستحب ينش على الكمال  
وغیره بنى على اليقين وان تبين انه لمسه فلا شيء عليه اذ لم يطول في تمهله فان طال فان القاسم لا يرى  
السجود مطلقا وسعوتون براه مطلقا وفرقا شهب فرأى عليه السجود حيث طول بمحل لم يشرع فيه  
الطويل وعدمه حيث طول بمحل لم يشرع فيه الطويل ان يشك فيه الطويل عتبا والتدكر  
مفكره لاجل شك حصل عند فقيا يتعلق بصلاته واما الطويل في الاشرع فيه الطويل عتبا والتدكر  
في شيء لم يتعلق بصلاته فظاهر ملكه والظاهر عدم البطلان والسجود بالطريق الاولى ما يخرج عن الحد  
فانه شيئا واعلم ان على السجود اذ اطول بمحل لم يشرع فيه الطويل حيث ترتب على الطويل ترك سنة كما  
اذ اطول في الرغف من الركوع او بين السجدين لانه ينس ترك الطويل في الرغف من الركوع ومن السجود  
زيادته على السطحا فتتو على الزامه عليها استافا فان ترتب على الطويل ترك مستحب فقط فلا يسجد عليه  
كقول بل الجلسة الاولى فان ترك الطويل فيها مستحب ولا يسجد لتركه مستحب فان قلت حيث كان السجود

في قوة العلة اي لشك الخ  
اي ان من شك كذلك  
فحكمه انه يقتصر على  
الشفع لانه اليقين بان  
يصل هذه هي ثانية الشفع  
ويسجد بعد السلام  
لاحتمال ان يكون اضاف  
ركعة الوتر لشفعه من غير  
فصل بسلام فيكون قد  
صلى شفعه ثلاث ركعات  
ومشه مقتصر على عشاء  
مثلا لشك هل هو في آخرها  
او في الشفع ومقتصر على  
ظهور شك هل هو به او بعصر  
فالسجود للزيادة (او ترك)  
سر يفرض كطهر لا يقل  
وايمان بما زاد على اقل  
الجهر بخاتمة اوسع سورة  
في سجد بعد السلام فان  
ابله بادي الجهر فلا يسجد  
(او استكمه الشك) اي  
كثرت من بان يترى على يوم  
ولومرة فانه يسجد بعد  
السلام ولكن لا اصلاح  
عليه بل يبنى على التام  
وجوبا واليه اشار بقوله  
(وطي) يسكر له اوتج  
اليه كعسى اي اعرض  
(عنه) اذ لا دوا له من  
الاعراض عنه فان اسلم  
بان ابنى بما شك فيه لم ينط  
ويسجد بعد السلام ثم شبه  
بما يسجد له بعد السلام  
قوله (كقول عمدا)  
(محل لم يشرع به) الطول  
كقائمه بعد الركوع والجلوس

بين السجدين بين المصنف في القيام على يد يمينه

بان زاد على الطمأنينة الواجبة والاستزادة ينم (على الظاهر) من الأقوال عندنا بنسبها للتطويل وهو الوجه على القاعدة فلا سجود  
 لها بخلافه فان طول العمل شرع فيه تكليما وركوع وسجود جالس فلا سجود عليه ويسجد ٢١٩ البعدى (وان) ذكره (مبشهر)  
 او أكثر لا يمتزج العيطان  
 (يا حرام) أى نية وجوبا  
 شرطا (وتشهد) استئنا  
 ككبيرة هوى ورفع  
 (وسلام) وجوبه بغير شرط  
 (جهرا) استئنا واما القبلى  
 فان اتيه في عمله فلا سلام  
 للصلاة ولا يحتاج لنية لانه  
 داخلها بخلاف لو اخر  
 (ومض) السجود من  
 حيث هو (ان قدم) عديه  
 (واخر) قبله فعل ذلك  
 عدا او سهوا لان قصد  
 التقدم هو ابد قصد التأخير  
 مكروه (لان استنكحه  
 السهو) بان يأتيه كل يوم  
 ولو مرة فلا سجود عليه  
 لمصلحة له من زيادة اومع  
 قص عندا تقلا بركاته  
 المشقة (وسلم) ان امكنه  
 الاصلاح كسهو عن سجدة  
 بركمة أولى مشلات ذكرها  
 قبل عقد ركوع التي تلها  
 فيرجع بالسلاطين بها  
 ثم اذا قام اعاد القراءة  
 وجوبا فان لم يمكنه الاصلاح  
 بان مقدركوع من التي  
 تلها اقبلت الثانية أولى  
 ولا يسجد عليه هذا في  
 القرض واما السن فان  
 اسكن الاصلاح كأن كان  
 عادته ترك التشهد الوسط  
 وتترك قبل مفارقة  
 الأرض يدب بركته  
 رجع للابتداء به كغير  
 المستك والاقصد فلت  
 ولا يسجد عليه (او شئت  
 هل سها) عن شيء يتعلق بالصلاة من زيادة اومع أو قام لا ثم ظهر له انه لم يسه فلا يسجد عليه (او) شئت هل (سلم) ام لا فانه يسجد ولا يسجد عليه

ان في سجدتين من القبلة يوافق مكانه فلان طالع احد اعطيت وان يعرف استقباله وسلم وسجدوا طالع احدى او طارق مكانه في سجدتين  
وتشهد وسلم وسجد (او سجدوا واحدة) عطف على استنكحه اى وسجدوا عليه ان سجدوا واحدة اخرى لبراءة ذمته (في اى سبب) شك  
فيه اى في سجدته سواء (هل سجد) له (اثنين) او واحدة فانه ياتي بالثانية ولا يسجد عليه ثانيا مراده ان من ترتب عليه سجود سجد قبلها  
كان او سجدوا عليه لم يتركه ٢٢٠ سجدوا واحدة او اثنين فانه ياتي على اثنين فيا بالثانية ولا يسجد عليه ثانيا لانه لا شك

اذ لو امر بالسجدة له لا يمكن  
ان يشاء ايضا فيفسل  
وكذا لو شاء هل سجد  
السجدة يربا ولا يسجد  
ولا سجد عليه (او اذ) على  
ام القرآن (سورة في  
اخره) او سورة اخرى  
في اوليه (او خرج من  
سورة) قبل تمامها  
(الغيرها) فلا يسجد عليه  
لانه لربان خارج عن  
الصلاة وكرهه في ذلك لا  
ان يفتح سورة قصيرة في  
صلاة شرع فيها الطويل  
(او ما غلبه او قل) غلبة  
فلا يسجد عليه ولا يترك  
ان كان طاهرا سببا دام  
يزدوده شيئا بعدا فلن  
ازدوده سهوا محمدي  
وسجد بعد السلام في  
بطلانها بغلبة ازدواجه  
قولان (ولا) يسجد (ا) ترك  
(فرضه) لعدم جبرها بل  
يافي بها ان يمكن والالتفات  
الركعة بتمامها واتي فيها  
على ما ياتي في تفصيله ان شاء  
الله تعالى (ولا) ترك سنة  
(غيره) كدعوى بطلت  
ان سجد لها قبل السلام  
(كشهد) اى ترك لفظة  
واى بالجلوس لئلا يسجد

كان المثل شرعه في التطويل والاسجد كاحتم  
(قوله ان قرب) اى ذلك السلام من الصلاة (قوله فلان  
طالع) اى شكك جدي بحيث بدا الامر من الصلاة (قوله يا حرام) اى نية (قوله او سجدوا واحدة) عطف على  
قوله استنكحه الثلث اى واتي بسجدة واحدة بسبب شكك فيه هل سجد اثنين بالمطوف ومخوف اى هل  
سجد اثنين او واحدة وقوله هل الخ تفسير لك اى وصورة شكك هل الخ قوله او سجدوا واحدة وبان حكم  
المسئلة للصورة شكك اذ ليس الواحدة مشكوكا فيها اى ان الحكم اذا شك هل سجدوا واحدة او اثنين فانه  
يسجد واحدة ولا يسجد عليه (قوله فيفسل) اى فلا تسلسل حصلت المشقة الكبرى ولا تقل وهو  
مستحيل لان التسلسل باختيار المستقبل لاستحقاقه (قوله اولا) اى اول سجدته اسلا (قوله او اذ) او سورة  
في اخره) اى فلا يسجد عليه على المشهور مما عرفت من قول بطلب قراءة السورة في الاخيرتين ايضا وما قبل  
المشهور ما قلناه ان سجدوا واحدة في السجدة اذا زاد السورة في اخره يودل كلام المصنف بطريق الاخرى ان لا يزاد  
سورة في احدى اخره لا يسجدوا خلفا فهو كذلك (قوله شرع فيها الطويل) اى فانه ان تركه او يقتل الى  
سورة طويلة (قوله ان كان طاهرا سببا) فلن يكن نصبا او كثيرا بطلت الفرض ان يخرج غلبه وتركه ان كان  
طاهرا سببا او زد منه شيئا بعدا (قوله فلان زدوده الخ) اى والفرض ان يخرج منه غلبه (قوله قولان) اى  
على حد سواء لا يسجد عليه على القول بعدم البطلان كذا في خش وقرره شيخنا العبدى ان الطاهر من  
القولين البطلان (قوله ولا تفرضة) عطف على معنى قوله ان استنكحه ولا تارك كيدنا اى لا يسجد  
لاستحباب السهو ولا تفرضة ويجوز العطف على معنى قوله بنفس سنة اى سن سهو سجدتان بنفس  
سنة لا فرضة وتمازى عن معنى ما لك من ان القاصه تعبر بالسجود في معنى القول بعدم وجوبها في الكل (قوله  
ولا ترك سنة غير مؤكدة) اى ككيفية او نسبية اى والفرض انه تركها عند رواها ولو تركها مع زيادة فانه  
يسجد (قوله ككشده) ما ذكره المصنف من عدم السجود للتشهد الواحد اذا جلس له فهو لان عبد السلام  
نص عليه في الجلابير حله من في الطراز المذهب وهو بخلاف ما مصر به بالغنى وابن رشد من انه يسجد  
للتشهد الواحد وان جلس لمصرح ابن جري والموازي بما للمشهور وعلى السجود له اقتصر صاحب النوادر  
وابن عرفة قال ح والماصل ان فيه طريقتين اظهرهما السجود اه بن (قوله والمشهد السجود) اى ترك  
لفظ التشهد اذا جلس له اى لان التشهد في سجداته منه وكونه باللفظ مخصوص منه على المعتدل (قوله وسير  
جهر اوسر) معناه لا يسجد على من جهر خفيافي السر فبان اسمع نفسه ومن يليه ولا على من اسر خفيا  
في الجهر بان اسمع نفسه فقط هذا هو الموافق لما في شرح المصنف على المدونة عزه لان ابن جزي في المختصر  
وكذا هو في ابن يونس وغير واحد وكذا في رفع قول الشيخ سالم اى اقتصر في الجهر على يسر الجهر وفي  
السرية على يسر السر ونسب ذلك لابن جزي بدونه ما عبق له على ذلك كله وهو اه بن (قوله بكائة)  
الكاف واقعة في عملها مدخله لا اعلان بائين فهو مثل الاعلان باء على الطاهر واقله مثل الثلاث كذلك  
قوله شيخنا وليست مؤخره من تقديم وان الاصل وكاعلان تكون مدخله للاسرار باء كعاقلة  
بعض السراخ لانه يقتضى ان الاعلان بائين ليس الاعلان باء مع ان الطاهر اعلمته (قوله كاهو)  
اى ما ذكر من اعادتها (قوله الى انه ان اعاد القاصه كذلك) اى او اعادها مع السورة كذلك فانه يسجد  
هذا هو الذي في سماع عيسى بن ابن القاسم وقيل لا يسجد وهو في المدونة ايضا كالاول اه بن

قطعا او المعتد السجود ما شى عليه المصنف ضعيف (و) لا يسجد في سر به ان اسمع نفسه ومن يليه (قوله  
قط (او) سير) في جهر وقول اراد على السر ولو عبره كان اولي بان اسمع نفسه فيها قط (و) لا في (اعلان) او اسرار (بكائة) في محل سر  
او جهر (و) لا في (اعادة سورة قط لهما) اى الجهر او السر اى اعادها لاسل تحصيل سنيتها من جهر او سر ان كان قراها على خلاف سنيتها كما  
هو المطلوب لعدم فوات محلها لانه بما يثبت بالاعتناء اشارة قوله قط الى انه ان اعاد القاصه كذلك فانه يسجد

**(قوله)** وكذلك ان كروها اي القاصصة سهوا فانه يسجد بخلاف السهو وتومنه اعادتها لتدعيمها على القاصصة ولا يعول على ما في شئ هنا يظهر من كلام المقلد لخلاف في بطلان صلاته من كروا المرقن عمدا ولكن الرابع منها عدم البطلان كقَالَ شيخنا العبدى **(قوله)** ولا يسجد لترك تكبيره اي لا بهاسنة تخفيفه فلو سجد قبل السلام لم تركها بطلان كان ذلك السجود عمدا او جهلا لسهوا او الاولى حذف قوله او تكبيرة لاغناء قوله ولا لغير مؤكدة عنه **(قوله)** من غير تكبير اليد اي او اما تكبير اليد فسجد لترك واحدة فأكتر لان كل واحدة سنة مؤكدة واعلم انه كبرية السجود القبلي على قص تكبيرة من تكبير اليد كذلك يترتب السجود العبدى على زيادتها اما السجود المنقص فقد قال ابن عرفة في الكلام على تكبير اليد ويسجد السهو عن شئ منه اهـ واما الزيادة فقد قال مالك في عتصم ابن شعبان من سهوا في العيد فزاد تكبيرة واحدة سجد بعد السلام اهـ بن **(قوله)** حال هوى لم تركه اي مثل ذلك ما اذا اجل احدى تكبيرتي السجود خفضا او فرضا سمع اقل من عدة فيه الخلاف واما اذا ابدلها معهما سجد اخافا فكانا شئ فله شيخنا العبدى **(قوله)** لانه نقص اي ما هو المطلوب منه من التكبير في حالة الهوى والتسليم في حالة الرفع من الركوع وزاد في الاولى التسليم وزاد في الثانية التكبير ومعلوم ان اجتماع الزيادة والنقص موجب السجود **(قوله)** ولم يرد ما يوجب زيادته (السجود) اي لان الزيادة التي زادها قوله تسمى لاوجب سجودا لما لحاصل ان القول الاول ظهر لكونه نقص وزاد او التالى نظر لكون الزيادة قولية **(قوله)** ناريلان المقوم من كلام المواق ان هذا خلاف راقم في المذهب لانهما يختلف من شراحيهما في فهمها اذ لا تأويل في كلامها هذا والاقرى منها عدم السجود كقَالَ شيخنا **(قوله)** فانه سجد فعلا كفى المدة اي انقصه ستين **(قوله)** بان تلبس بالركن اي في المسئلة الاولى فوات التدارك بالرفع من الركوع وفي الثانية السجود **(قوله)** ولا لادارة مؤتم) حفظ على لان استكتمه السهو اي لا سجد على المصل ان استكتمه السهو ولا سجد على امام لادارة مؤتم وفيه ان الادارة مستحبة ومن المعلوم ان السجود لا يكون في فعل امر مستحب فالاولى حذفه اذ لا يتوهم السجود فيه الا ان يقال ان المصنف تبع النقل واعلم ان الامور التي ذكرها المصنف انه لا يسجد لها منها ما هو مطلوب ومنها ما هو جائز ومنها ما هو مكروه فالحال لا تزل بقوله ولا لادارة مؤتم الى قوله ولا لاجازة والى الثاني بقوله ولا لاجازة الى قوله ولا لتبسم والى الثالث بقوله ولا لتبسم **(قوله)** لتبسمه ابن عباس اي حيث قام على يساره صلى الله عليه وسلم فاداره عن يساره ليمنه يديه اليمنى **(قوله)** ولا يسجد لادارة رداء سقط عن ظهره بل ذلك مندوب اذا صلحه وهو جالس بان عديده يأخذه عن الارض ويصلحه واما ان كان قائما ينحط لذلك فتقبل اي انه يكره كراهة شديدة ولا ينحط به الصلواتا كان مرتوا لا يطل لا مفصل كثير واما الاصطاط لاخذ حمامة او قلب منكب فيقبل ولو مرة لان الحمامة لا تصل لرتبة الرداء في الطلب الا ان ينحصر رها كافي عرق فلا ينحط بالاصطاط لاخذها **(قوله)** ولم ينحطه اي لكونه مبالا بالارض وقوله ولا الاقلا اي والابان كان قائما لو اراد ان ينحط لهما فليذهب الاصلاح بل يكره كراهة عقبة **(قوله)** اركش سفين الخ اعلم ان الذى في النقل جواز المشى للستره وتغلب القابا وقد وقع المارون قرب والقرب برجع فيه للعرف سواء كان سفين او اكثر والتحديد بكالسفين اعاد كرى في القربة توحيد في القابا المصنف من التحديد في الجميع بكالسفين بخلاف النقل الا ان يقال ان المستصراى ان القرب في العرف قدر الصغين اذ لا توجب تميزه فهو موافق لما في النقل **(قوله)** اركش سفين الكاف داخلة على المضاف وهو مشى وهي في الحقيقة داخلة على المضاف اليه فتدخل الثلاثة كذا كرا العار حرجي بمقتضى ابقاء الكاف داخلة على المضاف فتدخل ما شبه المشى من الفعل اليسير كقصر او حشاى الاولى ملاحظة لدخولها على كل منهما فتدخل الامرين وانظر اذا حصل مشى لكل من السترة والقربة كسبوق مشى لقربة ثم استرة بعد سلام امامه والظاهر كقَالَ عجم اغتار ذلك وعدم السجود لكونها يقال في اصلاح الرداء واصلاح السترة اهـ كلاما موزنا هوى عدم اغتار اكثر من

وكذا ان كروها سهوا  
(و) لاسجود (ال) ترك  
(تكبير) واحدة من  
غير تكبير اليد (فى)  
سجود فى (ابدالها) اي  
التكبير (سمع اقل من  
حدة) سهوا حال هوى  
الركوع (او عكسه) بان  
كبر حال رفعه منه لانه نقص  
وزاد وعدم سجوده لانه  
لم ينقص سنة مؤكدة ولم  
يرفع او جيز يادته السجود  
(تأويلان) محلهما اذا  
اجل فى احداهما كانا فاده  
يا واما ان اجل فيهما معا  
فانه يسجد فعلا كفى  
المدة وتو محلهما ايضا اذا  
فات التدارك بان تلبس  
بالركن الذى يليه فان لم  
يقتضى بالذ كرا المشروع  
(ولا) سجود على  
امام (لادارة مؤتم) من  
جهة يساره ليمنه من خلفه  
كاهو المطلوب لقضية ابن  
عباس رضي الله عنه (و)  
لا يسجد (لاصلاح رداء)  
سقط عن ظهره (او)  
اصلاح (سترة سقطت)  
ونذ الاصلاح فيها ان  
نحط ولم ينحط له والا فلا  
وبطلت ان ينحط من رتين  
لا مفصل كثير (اركش)  
سفين) وادخلت الكاف

(قرحه) في صف يسدها  
(او) لاجل (دفع مل) ين  
يدبه بناء على ان حرم  
المصلى يزد على قدر كونه  
وسجود موالاتي على بل  
يرده وهو مكانه وبقره  
ان كان يسدا (او) لاجل  
(ذهاب دابة) ليردها فلن  
بعت قطعها وطلبها ان  
اتسع الوقت والاحاديث ان  
لم يكن في تركها ضرر ودابة  
الغير كذلك والمال كالدابة  
(وان) كالمنشي كالصغير  
في الاربع مسائل (بجنب  
او قهرة) بان تأخر ظهوره  
وتأخره ان الاستدبار  
مضر (و) لاجل في  
(قع على امامه ان وقف)  
الامام في قراءته وطلب  
القمع فان يقصبان اتقل  
لاية انشروا كره القمع  
عليه وهذا في غير الفاتحة  
والاوجب القمع (و) لافي  
(سدقيه) اي انه يسده  
(تثاوب) بمثاقه فخلته وهو  
مندوب وكرهت القراءة  
حال التثاوب وبإزائه ان  
فهمت والاعادها فان لم  
بعدها عزائه ان لم يكن  
الفاتحة (و) لافي (تث)  
اي يصاق بلا صوت (ثوب  
او غيره (الحاجة) بان  
امتلاؤه بالصاق وكره لغير  
حاجة فان كان صوت بطلت  
المعمد وسجد لسهوه  
(كتنخ) لحاجة ولوم تعلق  
بالصلاة فلا يسجد في سهوه

اتين والظاهر ان اذا كان ذلك مطلوبا فلا يضره التثاوب (قوله الثلاثة) اي غير الخارج منه والذي يفت  
فيه (قوله) ويشترط ان كان يسدا) اي لا يمشي لوجه والحاصل انما ان كان قريبا مشي اليه وان كان يسدا  
اشار اليه (قوله او ذهاب دابته) اي سواء كان قداما او ماموما (قوله فان بعت) اي الدابة (قوله  
ان اتسع الوقت) اي الضرورى وحاصل هذه المسئلة ان الدابة اذا ذهبت بعت منه فان قطع الصلاة  
ويطلب ان كان الوقت منسما وكان غنما يصعب به فان شاق الوقت او قل غنما يقطعها الا اذا كان بخلاف  
الضرر على نفسه لكونه بمنزلة الاطعمه او غير الدابة من المال يجرى على هذا التفصيل بقول الشارح ان  
اتسع الوقت اي اوجب غنما به وقوله والاى بان شاق الوقت او قل غنما عا دى اي وان ذهبت (قوله ان لم  
يكن في تركها ضرر) اي ان كان في تركها ضرر كماله في مقارنته بقطع الصلاة وطلبها (قوله وان  
بجنب) اي عينا او مثالا (قوله او قهرة) قيل صوابه فقهرى بالالف الثاني لا ياتيه كما عبر به في باب الحج  
في طواف الوداع حيث قال ولا يرجع القهري وذكر بعضهم ان ذلك لغة وحينئذ لا اعتراض (قوله بان  
تأخر ظهوره) اي والحال ان وجهه مستقبل القبلة (قوله مضر) اي فلا يجوز له الاستدبار الا في مسئلة  
الدابة فيجوز له فيها ان يستدبر القبلة في الصف والصغير والثلاثة ان كان لا يتمكّن منها الا بالاستدبار  
والحاصل ان الاستدبار لغير متقرر والمنزاعا يطرأ في الدابة كذا قرئ رشيئا (قوله وقنع على امامه) قيل  
لا مفهوم لقوله على امامه بل مثله القمع على غيره من مصل آخر اخذوا بغيره ما يأتي وقيل انه ان قنع على غيره  
امامه بطلت وهو مفهوم ما عاوارضى حجج وبعضهم مفهوم ما عاوارضى الشيخ سالم مفهوم ما يأتي (قوله  
ولا يسجد في قمر الخ) اي بل القمع في هذه الحالة مندوب (قوله وطلب القمع) اي بان ترد في قراءته (قوله  
بان اتقل لا يتأخرى) اي او تقصرت ولم ترد في قراءته وتوابعها بغير علم في هذه الحالة لا لاحتلاله  
بتفكيرها قرا (قوله والاوجب القمع) اي مطلقا سواء وقف او لم يقف فان ترك القمع عليه فصلاة الامام  
صححة بمنزلة من طرأ له العجز عن ركع واظفر هل تبطل صلاة ترك القمع بمنزلة من أتى صاعزا عن ركع ام لا  
لاص (قوله لتثاوب) اي وامامه سده مرة او مرتين لا لتثاوب فانه يكره ولا يسجد ولا بطلان (قوله وهو  
مندوب) اي سواء كان في صلاة او غيرها اذا كان السد في باطن اليسرى لان كان به فيكره ملاسته  
التجاسة وليس القمل عقب التثاوب مشروعا ما تعلق من مالك من امكان يقبل عقب التثاوب فلا يحتاج الى  
عنده اذ ذلك اظرح (قوله بان امتلاؤه) اي هو جاز في هذه الحالة وان كان بصوت كافي للمج ولا  
سجود فيه اثما (قوله وكره لغير حاجة) وفي لزوم السجود في هذه الحالة قولنا تظن بن وقول الشارح  
فان كان اي الصاق الذي لغير حاجة بصوت وقوله وسجد لسهوه اي على المعتمد خلافا لقال بعدم سجوده  
حينئذ الحاصل ان الصاق في الصلاة اما للحاجة او لغيرها وفي كل ما كان يكون بصوت او بغيره فان كان لحاجة  
فهو جاز كان بصوت او لا ولا يسجد فيه اخاف ان كان لغير حاجة فان كان بغير صوت كان مكروها وفي لزوم  
السجود قولنا وان كان بصوت بطلت ان كان عمدا او جهلا وان كان سهوا سجد على المعتمد ان كان هذا  
او اماما لا ماموما لاجل الامامه (قوله كتنخ الخ) يريدان التنخ لحاجة لا يبطل الصلاة ولا يسجد فيه  
من غير خلاف ما اذا تنخ لغير حاجة بل صاهل يكون كالكتنخ فيفريق بين العمد والسهوه وهو قول مالك  
في المختصر او لا تبطل به الصلاة مطلقا ولا يسجد فيه وهو قول مالك ايضا واخذ بما بين القاسم واختاره الاجرى  
والشمي واليه اشار المصنف بقوله والمختار الخ والتنخ كتنخ (قوله لحاجة) فسر ابن عاشر الحاجة  
بضرورة الطبع قال الما زى التنخ لضرورة الطبع واين الوجع معقروا وقال ح تدل على ان المراد  
بالحاجة الاحتياج للتنخ لرفع الغم من راسه (قوله ولوم تعلق الخ) اي هذا اذا كان ذلك الحاجة لتعلق  
بالصلاة بان كان لا يقد على القراءة الا اذا تنخ لرفع الغم وهو واجب حينئذ في القراءة الواجبة ومندوب في  
غيرها ولو كانت تلك الحاجة لا تعلق لها بالصلاة كتسبيحه بانسانا في صلاة (قوله فلا يسجد في سهوه)

اي لا يطلان في عمده **(قوله اي تغير الحاجة)** اي بان كان عيبا وعدم البطلان مقيد بما اذقل والا باطل  
 لانه فعل كثير ليس من جنس الصلاة **(قوله ولا سجود في تسبيح رجل او امرأة ضرورية)** اي بل هو جائز  
 ولو سجد في غير محل التسبيح وكذا الواجب بقرعة ولو قيل كافي بحق وغيره **(قوله اي الحاجة)** اشار الى ان  
 المراد بالضرورة الحاجة التي هي اعم من الضرورة **(قوله تسبقت باصلاحها)** اي تاكلو جلس الامام في  
 الثالثة فقال للمأموم سبحان الله عليه على سهوه **(قوله بان تجرد لا علام الخ)** اي تاكلو قرع اسنان عليه  
 الباب فقال له هو في الصلاة سبحان الله عليه على ان في صلاة واستعمل ذلك اللفظ في غير محله فيحمل قول  
 المصنف الا في ذلك كرسد التفهيم به وعمله والا بطلت على ما عدا التسبيح اخذنا مما هنا **(قوله ولا يصفقن)**  
 فيه ان المناسب بقوله او امرأة ان يقول ولا يصفق الا ان قال عبر بذلك اشارة الى ان المراد من المرأة الجنس  
 ونخلصه ان المرأة بالمرأة جنس المرأة المصلحة واحدة او اكثر ولاجل ذلك قال المصنف ولا يصفقن بضمير  
 جمع لنسوة مراد منه المصلحة من النساء مطلقا واحدة او اكثر فصفة الجمع غير مستعملة في حقيقة انهم ان  
 النبي في كلام المصنف للذكر انه وفيه رد على من قال يندب للقتال ولعله انما جازى هذا الجمهور بالتسبيح وكثرها  
 الجمهور بالقرأة في الصلاة لتقرورة **(قوله وكلام لا صلاحها بعد سلام)** حاشه ان الامام اذا سلم من  
 ركعتين مثلا فحصل كلام منه او من المأموم او منهما لاجل اصلاحها فلا تبطل بها الصلاة ولا سجود عليه بل  
 هو مطلوب لكن ان كان المتكلم لا صلاحها للمأموم فيشترط في عدم بطلان سلامه ان الاول ان لا يكثر  
 الكلام فان كثر بطلت والثاني ان يتوقف التفهيم على الكلام وان كان الكلام لا صلاحها صادرا من الامام  
 فيشترط فيه زيادة على ما ذكر امران ايضا ان يسلم معتقدا ان الامام لا يطرأ الله بعد سلامه شئ من نفسه بان  
 لا يحصل له شئ من سلامه او يحصل له من المأمومين واعلم ان الكلام لا صلاح الصلاة لا سجود فيه ولا بطلان به  
 سواء وقع بعد السلام او قبله كان يسلم من اثنين ولم يفقه بالتسبيح فكله بضميرهم فآل ببيتهم فسقده او راد  
 او جلس في غير محل الجلوس ولم يفقه بالتسبيح فكله بضميرهم لكن راد في ثوب امامه فبجسه فقد فاته واخبره  
 كلاما لم يدع فهمه بالتسبيح وكما استخلف بالفتح ساعة دخوله ولا علم له بما صلاه الامام الذي استخلف فيألم  
 عن حد ما صلى اذا لم يفقه بالاشارة اذا علمت هذا تقول المصنف بعد سلامه امامه لا يفهمه واعلم على  
 عدم السجود في الكلام بعد السلام لا صلاحها راد على من قال ان الكلام بعد السلام لا صلاحها لا يجوز  
 ويبطل بها الصلاة وان حديث ذي اليمين منسوخ كذا اجاب بضميرهم وفيه ان الرد على من ذكر لا يكون بنفي  
 السجود انما يكون باثباته لجواز بان يقول وجاز كلام لا صلاحها بعد سلام **(قوله ان لم يفهم الابه)** اي  
 واما لو كان الالفام يحصل بالاشارة او التسبيح فعدل عنه لصريح الكلام فاليطان **(قوله وسلم معتقدا)**  
 التكامل اي او مالموس على شئ فيه بطلت صلاته **(قوله لا من نفسه)** اي واما ان نشأه الشئ بعد سلامه  
 من نفسه فلا يجوز لذلك الامام السؤال بل يجب عليه فعل ما جراه ذمته فان سأل بطلت صلاته بخلاف  
 ما لو حصل له الشئ من كلام المأمومين فله ان يسأل ببيتهم **(قوله ورجع امام الخ)** حاصل فقه المسئلة ان  
 الامام اذا اخرج جماعة مستفيضة فيدعهم العلم الضروري بتمام صلاته او ينقصها فانه يجب عليه الرجوع  
 لخبرهم سواء كانوا من مأموميه او لا سواء يتقن صدقهم او ظنه او شئ فيه او حزم بذكرهم ولا يعمل على يقينه  
 ومثل الامام في ذلك الغد والمأموم فيجب على كل واحد منهما الرجوع لخبر الجماعة المستفيضة مطلقا وان اخرج  
 الامام عدلا او اكثر ولم يبلغ مبلغ التواتر فانه كذلك يجب عليه الرجوع لخبرهم سواء اخرجهم بالتمام او بالنقص  
 ان لم يتقن خلاف ما اخبره به بان يتقن صدقهما او ظنه او شئ فيه فان يتقن كذبا فلا يرجع لخبرهما بل يصل  
 على يقينه من البناء على الأقل ان كان غير مستنك هذا اذا كان من مأموميه والا فلا يرجع لخبرهما الا خبرا  
 بالتمام او بالنقص كما هو قول ابن القاسم في المدونة وان اخبر العدلان الصدق والمأموم بنقص او كل فلا يرجع  
 واحد منهما لخبرهما بل يعمل على يقينه كما هو ظاهر المصنف وان كان الخبر بالامام واحدا فان اخبر

اي لمير الحاجة (و) لا سجود  
 في (تسبيح رجل او امرأة  
 ضرورية) اي الحاجة  
 خلقت باصلاحها لا بان  
 تجرد لا علام باه في صلاة  
 مثلا لقوله عليه الصلاة  
 والسلام من نابه شئ في  
 صلاته فليقل سبحان الله  
 ومن من الفاظ الصوم  
 فيشمل التساؤلا قال (ولا  
 يصفقن و) لا سجود في  
 (كلام) قل عمدا  
 (لاصلاحها بعد سلام)  
 امام من اثنين او غيرها  
 كان الكلام منه او من  
 المأموم او منهما ان لم يفهم  
 الابه وسلم معتقدا التكامل  
 ونشأه من كلام  
 المأمومين لا من نفسه فلا  
 سجود من اجل هذا  
 الكلام وان كان عليه  
 السجود من جهة زيادة  
 السلام فان اخلل شرط  
 من هذه الاربعة بطلت  
 (ورجع امام فقط)



لا فذل ولا مأموم (العدلین) من مأمومیه اخباره بالتمام ففتن فی ذلك واولی ان ظن صدقهما فیرجع لغيرهما بالتمام ولا یاتی بعلمه فیه (ان لم یقین) بخلافه اخباره به من ۲۲۴ التمام فان یقین کذبهما یرجع لبقینه ولا یرجع لهما ولا لا کثر (الا لکنتم) ای المأمومین

لا یثبت العدة (جدا) یحیی قید خبرهم العلم الضروری قیر جمع لغيرهم مع یقینه خلافه واولی مع شک ان خبره بالقص او بالتمام یل ولا یشرط ان یرکفوا مأمومین حیث ینفذ الاستثناء منقطع لانه لا یشرط العدة ولا المأمومیة فی خبر من ینفذ هذا المقدار واما لو أخبره العدلان بالقص وهو غیر مستحکم فکما ینفی علی الأقل خبره فی ینفی علیه خبر الواحد ایضاً ولو غیر عدل لحصول الشک بسبب الاخبار کما لو حصل له الثمن من قسه فلا یشمل هذه الصورة فی المصنف واما لو کان مستحکماً ینفی علی اکثر فیرجع لهما ولا یرجع لواحد کما هو ظاهر کلامهم (ولا سجود) (لحد طمس او) حد (مبشر) یفصح المعجزة فی صلته بما یسر و لا یراجع من مصیبة اخبار بها (ونب ترک) ای ترک الحد طمس او للبشر (ولا سجود) (بجائز) او تکبیر فی الصلاة ای جائز فی نفسه بخلاف ما یحکم فانه جائز متعلق بالصلاة (قوله ای غالباً) ای غیر الغالب لاطلاقه بالصلاة کللتی للذات (قوله هل) القلة والطول والوسط معتبرة بالصرف کافی خش ومفهوم قل انما نطالب الانصاف جداً ولو سهواً ابطال الصلاة وان کان متروکاً طین ذلک ان کان سهواً سجد بعد السلام وان کان عدلاً اطلما (قوله فیر بکسر الباء) وعلى هذا فنی الکلام حذف مضاف ای لسباع غیره ویصح فتح الباء علی انما هم مفعول واللام بمعنى من ای من غیر لکنه فاصراً لا یشمل الانصات لسباع الانبار لغيره (قوله مع عدم رفع الأثری) ای من الأرض (قوله واما مع رفع الأثری) ای عن الأرض سواء وضعها علی قلبه أم لا یستند علیها و جعلها معلقة فی الهواء (قوله وقل مقرب) یرحمها من طیه

هنا ما یشمل خلاف الأولى وکذا هل ولا ی (ما جار) (انصاف) من مصل (هل غیر) کسر الباء اسم فاعل او کان الاخبار المصلى او غیره (ور و یرجله) بان یستند علی رجل مع عدم رفع الأثری طلال ام لا واما مع رفع الأثری فطالوا مقید بطول التمام والا کره ما یکره فی عمری علی الاعمال الکثیرة (وخل عقیب تر بد)

ای مشبه علیه فلان لم ترده كرمه تعبد كلها ولا تبطل بالصلاة لا خذ جهر رصا في التسمين (اواشارة) يسد او راس (سلام) ای لم ترده لا ابتداء فانه مكروه واملوده باللفظ بطل والراجح ان الاشارة للرد واجبة (او) ۲۲۵ اشارة (لحاجة) واخرج من قوله لجهر قوله

(لا) الاشارة للرد (صلی) مشتمت ای غلبت بجائز بل مكروهه اذ يكره له ان يحمده فیکره تسميته ان حمدا واولی ان لم یحمده فیکره الرد من المصلی بالاشارة صلی المشتمت (کاتین لوجع وبکاء تنفخ) ای خشوع تشبه فی عدم السجود لاقی الجواز لان ما وقع غلبه لا یوصف بجواز ولا غیره فلذا احسن من للمصنف التشبه دون الصنف (والا) یکن لوجع ولا تخشوع (فکالکلام) یفرق بین عمده وسوءه قلیه وکثیره وهذانی البکاء المملود وهو ما کان بصوت واما المقصور وهو ما کان بلا صوت فلا یضر ولو اختارا ما لم یکن اکثر الاختیار (کلام) ای ابتداءه (علی) مصل (مقتضی) واولی متفصل فانه یجوز فهو تشبه بما قبله فی مطلق الجواز لا یجید المتنی عنه السجود لان المسلم لیس یصل ولتأثر العاطف (ولا) سجود (تسمین) ان قل ذکره عمده فان کرا بطل مطلقا لانه من الاصل الکثیره وان توسط بالعرف سجده وسوءه فیا

اوردوه او محله فیکره قتلها مطلقا ارادهم لا (قوله ای مقبلة علیه) اشار بهذا الی ان المراد بانها اقبالها وليس المراد بالارادة القصد لانها بهذا المعنی من خواص العلاء کذا قبل واقره مع قوله المجران جسم تام حاسس متحرك بالارادة هذا وقد يقال ان هذا تصرف فی المناطقة کما تبين فیہ انقلاصة واهل الشرع لا یقولون بدقیقتهم (قوله فلان لم ترده كرمه تعبد كلها) ای فی سجود قولان سواء کان علما انه فی صلاة او ساهیا عن ذلك والمعمد منهما عدم السجود (قوله ولا تبطل بالصلاة) ای اذا کان قائما لوقوله لا خذ جهر ای اولقتها بخلاف الصلوة لا خذ جهر یرى بطیحا او لقتها فامی بطل لکن الذی یغیده ح ان الانقطاع من قیام لا خذ جهر او قوس من الفعل الکثیر المبطل للصلاة مطلقا کان قتل عقرب لم ترده او لمارا لصد فالتفریق فی ذلك غیر ظاهر اهـ بن (قوله لا ابتداء فانه مکروه) الصواب انه لا فرق بین الابتداء والرد فی ان کل منهما لیس بکروه کفی ح عن سند (قوله والراجح ان الاشارة للرد واجبة) ای لاجازة فقط کما هو ظاهر المصنف واما الاشارة لا ابتداء فقد علمت ان فیها قولین بالجواز والکراهة والمعمد الجواز (قوله واملوده باللفظ یبطل) ای ان کان عمدا الوسا لان کان سهوا وسجله (قوله او اشارة لحاجة ای لطلب حاجة او ردھا وهذا جائز اذا كانت الاشارة خفیة فوالا منعت (قوله واخرج من قوله لجهر الخ) الاولی ان یقول من جواز الاشارة للعاجة قوله الخ لان اخرج شی من امر یقتضی دخوله فیہ والاشارة للرد علی المشتمل یختل فی قوله لجهر (قوله کان ینو جمع) ای کان ین غلبه لاجل وجع وبکاء غلبه لاجل خشوع وظاهره قلیلا وکثیرا (قوله لان ما وقع غلبه الخ) ای فاندفع قول ابن غازی سواء کان ین بالواو عطفًا علی انصات اذ هو مما اندرج تحت قوله لا لجهر اهـ وحاصل رد الشارح انه لیس من افراد الجاهز لان المراد ان غلبه من المرض یحیی صیر کما لجلما یصدر منه وليس المراد ان غلبه فیہ اختیارا یجوز یکنه ترکہ (قوله والیکن لوجع ولا تخشوع) ای غلبته بان کان لصیبة او لوجع من غیر غلبه او تخشوع كذلك (قوله یفرق بین عمده وسوءه) ای فالعمد مبطل مطلقا قل او کثر والسوء یبطل ان کان کثیرا وسجله ان قل (قوله وهو ما کان بلا صوت) ای ان کان مجرد ارسال دموع وقوله ولو اختارا ای هذا اذا کان غلبه بل ولو اختارا کان تنفعا ملام (قوله لتسمین) ای وهو انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشرى من غیر صوت وقوله ان قل ای وکان سهوا (قوله فلان کرا بطل مطلقا) ای عمدا وسهوا (قوله وقرعة اصابع واثقات الخ) اعلم انهما ان کرا ابطلا الصلاة مطلقا وان توسط ابطل عمده لم یسجد لیس هو کلام المصنف یجوز علی الیسر منهما (قوله ولا فی تعمد بلع ما بین اسنانه) ای لاسجود فی ذلك وهو مکروه واعرش بان العمد لا یتوهم فیہ السجود حتی ینتی ویکن الجواب بان المراد تعمد فی ذاته مع کونه ناسیا انه فی صلاة او قال انه لما کان یتوهم ان عمده تل الطول فی اهل الذی یشرع فیہ التطویل فی انه یجد لعمده نص علیه (قوله ولومضنه) قال بن فیہ نظرا اذ المصغ عمل کثیر بخلاف اللع ولم یجد فی ای الحسن ما ذکره عنه عقب من عدم البطلان اذا مضغ ما بین اسنانه وبلعه (قوله وكذا تعمد بلع لقمة أو توتنه) فیہ نظر بل الطاهر ان هذامن العمل الکثیر المبطل للصلاة ونص المدونة قال مالک من کان بین اسنانه طعاما تکلفه الحجة یا بلعه فی صلاته لم یقطع صلاته او الحسن لان قلته حجة لیس با کل بلع بل یبطل به الصلاة لا نرى ان هذا ای بلعه فی الصوم لا یضر علی ما فی الکتاب فاذا کان الصوم لا یبطل فحرى الصلاة اهـ فلهذا لایبطل الصوم یدل علی البطلان فی المنع وفی بلع اللقمة والتبینه اذ لا یصح ان ینال بسعة الصوم مع ذلك اهـ بن (قوله ولا فی حلق عمده) ای وهو جائز ان کان لحاجة وقل وقوله وکره لعیبر حاجة ای والحال انه قلیل (قوله فلان کثر) ای الحلق مطلقا کان لحاجة او لغيره او قوله ولو سهوا ای هذا اذا کان عمدا ل ولو کان سهوا ابطل فان توسط اطل عمده وسجد

(۲۹ - دسوق اول) ظهر واطل عمده (و) لاسجود فی (قرعة اصابع واثقات بلاساحة) یو حتم کراهة ذلك وجاز الثقات لها (و) لاقی (تعمد بلع ما بین اسنانه) او لومضنه لیس ان تکره ان تعمد لم لقمة او توتنه کانت غیبه قبل الدخول فی الصلاة او رضیحه من الارض وابتلاها وهو قیها بلا منغی واما الاصل (و) لای (حجده) وکره لعیبر حاجة کثر ولو سهوا ابطل (و) لاقی (ذکر) قرآن وغیره

اسهوه فكل المصنف محمول على الحق البير وهو بالعرف (قوله كسبيج) الا ان يقول كسبيج  
 او تكبير كابد له قوله في آخر العبارة وهذا في غير التسبيح (قوله او يستأن عليه شخص وهو شر الخ)  
 من هذا القبيل الا ان ياء التسبلة وسينها حرة في عمل التسبلة كان يكون بآية التمثل او آية التفتين  
 للخلاف (قوله او لا يأن قصد التهم به بجملة) لا يثبت تحت الا ما اذا لم يقصد به التهم اصلا لانها لا تبتل  
 ولا شيء فيه نسيحاً كان ذلك كرا وغيره (قوله طلعت صلاته) اي عند ان القاسم وقال اشهب بالصحة مع  
 الكراهة (قوله وهذا في غير التسبيح) بل التسبيح التهليل والحلولة فلا يشر قصد الاتهام بها اي عمل من  
 الصلاة بالصلاة كلها عمل لذلك اه شيخنا العدوي (قوله على الاصح) مقابله ما قاله اشهب من الصحة كما  
 ذكره بهرام (قوله على غير امامه) اي عام من ان يكون ذلك الغير مصلياً او تالياً كان المصلي معه في تلك  
 الصلاة بان تقع مأموم على مأموم معه في الصلاة او كان ذلك المصلي ليس معه في تلك الصلاة وقوله لكان  
 اشمل اي بخلاف قول المصنف على من ليس معه في صلاة فان قاصر على ما اذا كان المقترح عليه تالياً  
 او مصلياً ليس معه في تلك الصلاة ولا يشمل ما اذا كان مصلياً معه فيها بالحاصل ان من وقت قراءته فان  
 كان هو الامام ففتح عليه دعاء واستأن فوراً بموجب الفتح كما هو ان كان تالياً او مصلياً ليس معه في صلاته فلا  
 يفتح عليه على الاصح والفتح عليه مبطل وان كان مصلياً معه في تلك الصلاة بان تقع مأموم على مأموم معه  
 في صلاته فاستظهر عم البطلان والشيخ سالم استظهر الفتح عليه وعدم البطلان عملاً بجهوم ما هنا واعتد  
 شيخنا العدوي على ان ظاهر قول المدونة لا يفتح مصلي على مصلي آخر اذا هو شامل لما اذا كان ليس معه  
 فيها او كان معه فيها (قوله وطلعت بجملة) اي سواء تكررت او قلت وسواء وقت دعاء او نسياناً لكونه في  
 صلاة او غلبة كان يعمد النظر في صلاته او الاستماع لما يصنع فيقبله الضحك فيها كان المصلي فذا او اماماً  
 او مأموماً لكان ان كان فذا قطع مطلقاً دعاء او نسياناً او غلبة وان كان اماماً قطع ايضا في الاحوال الثلاثة قطع  
 من خطئه ايضا ولا يستغف موقع لان القاسم في العتية والمواز بان الامام يقطع هو ومن خلفه في العدد  
 ويستغف في العتية او نسياناً ويرجع مأموماً مراعاة لقول بعدم بطلان الصلاة بالهفوة غلبة او نسياناً  
 واذ يرجع مأموماً ثم صلاته مع ذلك الخليفة وبعدها ابد البطلان اماماً او مأموماً فيتمون صلاتهم مع ذلك  
 الخليفة ولا إعادة عليهم لاقى الوقت ولا في غير صحتها واقتصر عم في شرحه على ما لان القاسم في المواز  
 والعتية واعتد شيخنا العدوي بان كان مأموماً قطع ان تمدها وان كانت غلبة او نسياناً يعمد في جميع الامم  
 على صلاة باطلة مراعاة لقول بصحتها فيهما وبعدها ابد لكن الجادى مفيد خير ديار بعد ذكر كراهة الشارح  
 (قوله ولو من مأموماً) اي هذا اذا كانت من فذا او اماماً بل ولو من مأموماً هذا اذا كانت دعاء او غلبة بل  
 ولو سوا (قوله بخلاف هو الكلام) اي اذا كان يسيراً (قوله اذ الكلام الخ) هذا اشارة للفرق بين  
 التهمه نسياناً والكلام نسياناً بحيث بطلت الصلاة الاول ولو يسيراً لم تبطل بالتالي اذا كان يسيراً لم يجر  
 بالسجود (قوله وقطع فذا اماماً) اي في الاحوال الثلاثة كانت دعاء او غلبة او نسياناً (قوله ولا يستغف)  
 اي الامام مطلقاً يبي في الحالات الثلاثة تحريماً فيقطع مأموماً ايضا قبل ان يقطع هو مأموماً ولا يستغف  
 اذا كانت دعاء او اماماً كانت دعاء او غلبة فانه يستغف ويرجع مأموماً بطلت التي تهمها مع الخليفة باطلة  
 واماماً مع مأموماً التي تهمها مع الخليفة فهي صحيحة (قوله وتعادى المأموماً) اي وجوباً كما قال الزاقي  
 وقال عبد الوهاب استحباباً واستبعد طي الاول وفي بن الراجح الوجوب وهو ما في اي الحسن على المدونة  
 علمتان محل تعاديه اذا وقعت منه غلبة او نسياناً (قوله مراعاة لمن يقول بالصحة) اي وهو مستحسن فانه يرى  
 ان التهمه اذا كانت دعاء او غلبة لا تبطل الصلاة قياساً لها على الكلام نسياناً او غلبة اذا كانت دعاء  
 (قوله ان لم يقدر على الترتل) ابتداء واما اي ان لم يقدر على تركه في المدة التي يخط فيها غلبة او نسياناً من اولها  
 الى آخرها وهذا لا ينافي ان غير المدة التي يخط فيها له القدرة على الترتل في اولها ليس المراد انه لا قدرة له على الترتل  
 را سائل استمر دعاها ابدأ بضبط وقد قال اذا ذهب الضبط بعد عدم قدرته على تركه فأي غائبة في الجادى

في جنات ويعبون فيه رفع  
 صوته بقوله ادخلوها  
 بسلام آمنين لقصد الاذن  
 في الدخول او يتدنى ذلك  
 بعد الفراغ من القاعة  
 وهو المراد بجمعها وتحدثت  
 الاشارة يد او راس  
 ملحاحه (بالا) بان قصد  
 التهم به بجملة كالوكان  
 في القاعة او غيرها  
 فاستأن عليه قطعها الى  
 آية ادخلوها بسلام آمنين  
 (طلعت) صلاته لا يفتي  
 معنى المكثلة وهذا في غير  
 التسبيح فانه يصوز في كل  
 عمل كما هو ظاهره شبه  
 في البطلان قوله (كفتح  
 على من ليس معه في صلاة  
 على الاصح) ولو قال كفتح  
 على غير امامه لكان  
 اشمل ثم شرع في مبطلتها  
 بقوله (وبطلت الصلاة  
 بجملة) وهو الضحك  
 بصوت ولو من مأموماً  
 سهواً بخلاف هو الكلام  
 فيجب بالسجود اذا الكلام  
 شرع حنسه من حيث  
 اصلاحها فاغتر سهوه  
 البير ولكثره وقوعه  
 من الناس بخلاف الضحك  
 فلم يغتر بوجهه وقطع فذا  
 وامم ولا يستغف مطلقاً  
 (وتعادى المأموماً) الضاحك  
 مع امامه على صلاة باطلة  
 مراعاة لمن يقول بالصحة  
 (ان لم يقدر) حال ضحك

بأن وقع منه اختيار أو لوى بعض أزمته قطع ودخل مع الإمام ولم يكن في الجملة والأطعم ودخل لتلاوته ولم يزم على مجاديه خروج الوقت  
لضيقة والأطعم ودخل ليدرك الصلاة ولم يزم على تعديه فحصل للمؤمنين أو بعضهم ولو ٢٢٧ بالطن والأطعم وخرج فهذا رتبة

شروط التلادى ثم شبه  
في التلادى لاجتماع البطلان  
مستثنين الأولى قوله  
(ككبيه) أى المأموم  
قط (للكوع) فى الركعة  
التى ادرك فيها الإمام أولى  
أو غيرها (بلاية)  
تكبير (أحرام) بأن قوى  
الصلاة المعينة وترك  
تكبير الأحرار نسيانهم  
كبر للركوع فضله  
محصية على المذهب وأما  
تصور هذه الصورة  
للمأموم قط أذ هو الذى  
يركع عقب دخوله ليدرك  
الإمام دون الإمام والفتى  
كذا قد روي الحنفى يجب  
به الفتوى أن الصلاة فى  
هذه الحالة باطلة وإن  
التلادى مراعاة لمن يقول  
بصحها الثانية قوله  
(وذكر فاته) وهو يختلف  
الإمام فاته يتلادى على  
صلاة محصية وأما لو ذكر  
مشاركة فاته يتلادى أيضا  
لكن صلى صلاة باطلة  
لكونه من مساجين الإمام  
(و) بطلت (بمحدث)  
أى يحصل ناقص أو  
ذكر ولا يسرى البطلان  
للمأموم بمحدث الإمام  
الايتمد لا بالعبادة  
والتيان (وبسجود)  
قبل السلام (لتضيقة)

بدون قطع مع ان القاذفة في قطعه وإشداها من أولها مع الإمام (تبيه) هو من غلبت عليه التهمة كلما  
صلى فاته صلى على حاله ولا يؤخر ولا يقدم وأما ان كانت تلازم في إحدى المشتركين فاته يقدم أو يؤخر أشار  
له هج وهذا بخلاف الصور فاته يسقط عن كل من أذا صام عطش أو جاع بحيث لا يصبر على عدم الأكل  
أو الشرب فله شيئا (قوله بأن وقع الخ) أى كل ركعة فى أوله غلبه أو نسيانا أو كان آخر للمدة اختيارا (قوله ثم  
شبهه فى التلادى الخ) حاصله ان للمأموم التهمة حكيم البطلان وجوب التلادى فغلبه المصنف فى التلادى  
من الحكمين وهو وجوب التلادى بقطع النظر عن البطلان مستثنين ليل على ان المصنف قصد التشبيه فى  
التلادى لاقى البطلان عدم عطفهما على قوله بجهته بل قرن الأولى بكلف التشبيه وجرد الثانية من الباء  
ولما جمع للعطف على التهمة كدالها فقالو بمحدث الخ (قوله فضله محصية) أى وبسجودها احتياطا  
لأنها لا تضر به عند ربيعة (قوله على المذهب) أى على مذهب المدونة وهو المشهور وكذا فى حاشية القفصى  
وفى عجم بعد صلاته أبدأ وجوب على الراجح ويتلادى مع الإمام على صلاة باطلة قال شيخنا وهو المعلوم عليه  
(قوله وان التلادى) أى وان وجوب التلادى بقوله مراعاة لمن يقول بصحتها أى وهو يحجب من سعيه الانصاري  
والإمام بمحدث شهاب كلاهما من أشيخ مالك قصد أن الإمام يحصل عن المأموم تكبير الأحرار (قوله  
أذ هو الذى يركع الخ) قد يقال بل تصور هذه الصورة أيضا فى القذاذ كانت القراءة ساقطة عنه لكونه لم  
يحدث معلما أو ضاع الوقت عليه أو على القول بعدم وجوب القاطعة فى كل ركعة فله شيئا وقد يقال نعم  
أقصر وفى التصدير على المأموم لأنه هو الذى يتلادى وجوبه مع الإمام أذا ذكر ذلك وأما الإمام والقذاذ فاما  
يقطعان كما يأتى فى الجملة وأعلم ان هذه الصورة التى حل الشارح عليها كلام المصنف تباعها وموجب  
هى عين قول المصنف فى الجاهل عنوان لم يفته نسياله تعالى المأموم قط ذكره ما حاشا للفتاوى وحل  
صحب كلام المصنف تبعا لابن عثاوى على ما أذا قوى الصلاة المعينة ثم كبر فاصدا للركوع عاقل عن التيه فقد  
حصل منه التكبير للركوع عونه الصلاة المعينة قبله يسير يقول المصنف بلى نية أحرار معناه نسيان الأحرار  
فى تلادى المأموم مع إمامه على صلاة محصية لأنه كن نوى بالتكبير الأحرار والركوع قال شيخنا وأما المأخوذ من  
النقول ان الصلاة باطلة يتلادى مع إمامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة (قوله لكن على صلاة  
باطلة) هذا بناء على ما سبق فمن ان الترتيب بين المشتركين الوقت واجب شرط ابتدائه ودوامه وقد علمت  
ان المشتدنا واجب شرط ابتدائه لا دوامه فذكر حاضرة فى حاضرة فاته يتلادى على صلاة محصية (قوله  
أى يحصل ناقص) أى سواء كان حدثا كسر أو سببا كسر أو لم يسمع قصدلة وسواء كان حصول  
الناقص عمدا أو نسيانا أو غلبة فلا ظن قال ان الصلاة لا تبطل بذلك بل يبنى على ما قبله كذا رافى وأشار  
الشارح بقوله أى يحصل ناقص إلى ان المصنف أطلق لئلا يصح وأراد العام فهو مجاز مرسل أو انه من عموم  
الجاز أو استعمل الكلمة فى حقيقة مجازها (قوله لا بالغلبة والسيان) أى وهو معنى قوله كل صلاة بطلت  
على الإمام بطلت على المأموم إلا فى سبق الحدث ونسيان فاذن ذكره الإمام استخلف ظن لم يتخلف وكل  
بهم بطلت على المأموم تبعده الإمام صلاته ما حدث (قوله وبسجود قبل السلام قضية) أى عدا أو جهلا  
لأن سجودها ولا بطلان وبسجودها السلام (قوله ولو تكررت) أى كثرت وتوسيع ركوع وسجود (قوله  
ما يرتد عن سجودها فى الجيم) أى فان ارتد عن سجودها فلك سجود معه وجوب بالسجود إمامه ولم يسجد  
هو فأنظر لم تبطل صلاته ولا أظاهر عدم البطلان كآفاده بعضهم وأعلم ان المصنف اعتمد فى البطلان  
بالسجود لقضية والتكبير على ما فى التوضيح ونسبه قد نص أهل المذهب على ان من سجد قبل السلام لم يلز  
فضله أعاد أو كذلك قالوا فى المشهور إذا سجد لتكبير واحدة قبل السلام اه وتعبه بن بأن السجود  
للقضية قد ذكر ان ابن رشد ذكر فيه قولين وأمسدو بعدم البطلان وأما السجود لتكبير واحدة

ولو كثرت (أو) سنة خفيفة (تكبير) واحدة أو سبحة أو مؤونة كذا راجعه الصلاة كآفاده ما يرتد عن سجودها فى الجيم

فقال القاهناني لا أعلم من قال بالطلان إذا سجده قبل السلام وقال سيدي عبد الرحمن القاسمي إنما وقت  
 على الخلاف في السجود لكثرة الواحدة ولا يلزم من القول بنى السجود لها بطلان الصلاة بالسجود لها مع  
 وجود القول بموجبه بل قلتم بما يشهد المصنف في ما ادعاه من البطلان بالسجود لكثرة **(قوله)** اه  
 وبمخل) أي بطلت الصلاة بسبب ملاسة مشغل عن فرض فليطل ملاسة المشغل لأذا تموا بالمال السبيية  
**(قوله من حقن)** هو بالفاق والنون المحصر بالبول وأما القاف وبالمالو وحده فهو المحصر بالعاطف وبالبقاء  
 والنون المحصر بهما ما وقال المحصر بهما ما واضمح بالحر بالربح قاله حفز بالماء الهملزة والقائه  
 والزاي المعجمة **(قوله واغشيان)** المراد به توران النفس وأعلم أن عمل البطلان بالمشغل عن القرض  
 إذا كان لا يقدر على الأتيان بالقرض معه أصلاً أو يأتي بمعه لكن يشغفه ويحمله أيضاً إذا دام ذلك المشغل وأما  
 أن حصل ثمزلا فإعادة كافي البرزلي **(قوله عيدي في الوقت)** قال ح ينبغي أن يكون هذا الحكم فيمن  
 ترك سنة من السنة الثاني المؤكدات وما لو ترك سنة غير مؤكدات فوضلة ثلاثي عليه كان الترك مشغل  
 أو غير مشغل كما صرح به في المقدمة وحيث قد لا يحصل كلام المصنف على إطلاقه كما فعل عقب تمنا لعج  
 وقوله عيدي في الوقت أي الذي هو فيه اختيار بالضرورة وأما بعد الوقوع والافهم محتاط بالقطع كإفاده  
 البدر القرافي **(قوله متيقنة)** أي وأما الوصل في الزيادة الكثيرة فالتحجير بالسجود إذا قلنا وقوله سهواً أي وأما  
 الزيادة عمدًا فأنه بطل ولو كانت أقل من ركعة **(قوله ولو في ثلاثية)** أي هذا إذا كانت في رباعية ولو في  
 ثلاثية وهذا هو المشهور وقيل إن الثلاثية تبطل زيادة مثلها أو قبل زيادة ركعتين أو ثلثها أو الأولى لا تسلم  
 كان السبب في مشروعيها ثلاثاً تار ركعات اليوم واليلة اعتنى بأمرها لتقوى جانبها فحلت كالرباعية  
 والظاهر كما قال عقب أن قصد الركعة ثمانية الراس من الركوع فذا رفع راسه من ثمانية إلى الرباعية  
 أو سابعة في ثلاثية أو رابعة من ثمانية بطلت **(قوله بكعبة)** أي بناء على أنها فرض ومهما وأما على القول  
 بأنها حلت عن الظهر فلا تبطل إلا بزيادة أربع والقول أن أي أنها فرض ومهما بدل عن الظهر شهران  
**(قوله لا سفر بغير أربع)** أي مراعاة لاسلمها بناء على أن الرباعية هي الأصل وهو الصحيح فلا تبطل إلا  
 بصلاتها أو ظهر ظاهر اه **(قوله وطل الوتر بزيادة ركعتين إلخ)** مثني في ذلك النقل المحدود كالنحو  
 والمعدن ولا الاستقامة والكسوف ولو لم يكن الركوع السجود في الركعتين المزديتين في الكسوف وأما  
 النقل غير المحدود فلا يبطل زيادة مثله لقوله لم إذا قام خاصة في النافذة ترجع ولا يكملها سادسة وسجد بعد  
 السلام **(قوله و بعد زيادة ركعتين فلي)** أي بزيادة عمدًا وكذا جهلا وهذا في القرض والنقل المحدود كالوتر  
 وأما غيره هذا ما خصصنا مع **(قوله لا قولي)** أي تنكر بالناقض وقوله فلا تبطل على الاعتماد أي وقيل  
 تبطل **(قوله أو بعدة تمنع بهم)** أي سواء كان كثيراً أو قليلاً يظهر معه حرفاً لأنه كالكلام في الصلاة وهذا هو  
 المشهور وقيل أنه لا يبطل مطلقاً وقيل أن ظهر منه حرفاً بطل والأقلا **(قوله ما لم يكثر أو يقصد عبثاً)** أي أو  
 يقصد بعبثه العبث والعربواشار بهذا إلى أن محل عدم الضرر بالحدود من الانضمام يمكن عبثاً فأن كان عبثاً  
 جرى على الفضل الأكثر لا ينعزل من غير جنس الصلاة ذكره عن التواردان المأمومين ينادي على صلاته بالطلعة  
 إذا تنحى عمدًا وجهلاً أو بالقدرة الإمام فلهما يقطعان **(قوله أو بعدة كل أو شرب)** أي لو كان منكراً ولو كان  
 الكل أو الشرب واجباً عليه لا تقاذه نفسه وجوب عليه القطع لأجل ذلك ولو نسي خروج الوقت كإفاده مع  
**(قوله أو بعدة كلام)** وفي الحلق إشارة إلى أن من تألم أن قصد الكلام **(قوله وإن بكرة)** راجع للجمع  
 من قوله بعدة كسجدة حتى التي جاعتبار الأكرام على تعاطي سببه كالأكراه على وضع أصبعه في حلقه  
**(قوله أو وجب لا نقاداً معي)** أي أو لا يجابته أحدوا إليه وهو أعمى أصم في نافذة والمحال أنه إذا نادى أحداً بوجه  
 فإن كان أعمى أصم وكان هو يصلي نافذة وجب عليه أجابته وقلم نفاذ النافذة لا ينفذ تعارض معه وأجاب أن يقدم  
 أو كدها هو أجابة الولد بن للأجاء على وجوبها والخلاف في وجوب تمام النافذة وأما أن كان المنادى له

(ومشغل) أي مانع من  
 حقن أو قسرة أو غشيان  
 (عن فرض) من فرائضها  
 كركوع أو سجود (و) لو  
 اشغله (عن سنة) مؤكدة  
 (يعيد في الوقت) بطلت  
 (زيادة أربع) من  
 الركعات متيقنة سهواً  
 ولو في ثلاثية (ركعتين  
 في الثانية) أصالة بكعبة  
 وصح لا سفر في أربع  
 وطل الوتر بزيادة ركعتين  
 لا واحدة (و بعدة) زيادة  
 ركن فلي (كسجدة)  
 لا قولي فلا تبطل على الاعتماد  
 (أو) بعدة (منع) بهم  
 وإن لم يظهر منه حرف  
 لا بأثم ما لم يكثر أو يقصد  
 عبثاً فبأن ظهر (أو) بعدة  
 (كل أو شرب) ولو بأثم  
 (أو) بعدة (ق) أو قل  
 (أو) بعدة (كلام) ولو  
 بحرف أو صوت ساذج إذا  
 كان اختياراً لم يجب بل  
 (وإن بكرة) واجب لا تاذ  
 (مع) ولو نسي الوقت



لما تكتب ما يجب عليه من البناء على القيسين واولى فوطهر النقصان اول يظهر ثم (د) طلت (يسجد المسبوق) عدا (مع الامام يسجدا) مطلقا (او قبل ان يلحق) معه (ركعة) يسجدتها (والا) بأن تلقى ركعة (يسجد) القبلية معه قبل قضاء ما عليه ان يسجد الامام قبل السلام ولو على راي الامام كشافي يرى التقديم مطلقا فن آخره بعده فهل يفعله معه قبل قيامه للقضاء ونضع او بعد تمام القضاء قبل سلام نفسه او بعده او ان كان عن ثلاث سنن فله قبل القضاء والا فبعده تردد ويسجد المسبوق المدرك ركعة القبلي قبل قضاء ما عليه (ولو ترك) امامه السجود عدا او رابا وسهوا (او) ولو لم يدرك (المسبوق) (موجبه) واذا تركه الامام وسجده المسبوق وكان من ثلاث سنن صحت المسبوق وطلت على الامام وتزاد على فاصدة كل صلاة طلت على الامام طلت على المأموم الا في سبق احدث وتبانه (واخر) المسبوق المدرك ركعة (البعدي) تمام صلاته فلو قدمه عدا

حسوا الامام بالجزم كاهو ظاهر عبق اذ مقتضاه ان السلام مع من التام مبطل وليس كذلك كما يفيدته جل ح من ان ردت عند قوله لاسهوى مؤتمخ ولا مفهوم لقوله شئني الاعمال اذ لو سلم معتقدا عدم التام كذلك بالاولى (قوله مخالفته الخ) اي ولا شئني السبب المصحح والسلام وهو الاعمال والشئني السبب ضرر ومقابلة صحة الصلاة اذ اظهر الكل وهو قول ابن حبيب لانه لا شئني المانع وهو عدم الاعمال والشئني المانع لا يضر ولكن ردت ذلك بأن المانع امر وجوبى كالخض وعدم الاعمال امر عدى فخلق ان الشئ هنا من قبيل الشئني السبب (قوله مع الامام) هذا نص على الترهه والافاضلة ينطلي بسجود المسبوق البعدي المترب على الامام قبل قضاء ما عليه سوا يسجد مع الامام وقبله او بعده قصص على قوله مع الامام لتوهم الصحة بان تابعه وقد يقال ليس المراد بقوله مع الامام المصاحبة في الزمن بل المراد المصاحبة بالحكمة بأن يواظف في السجود قبل قضاء ما عليه وهو صادق عصا حجة للامام في الزمن وبما اذا كان قبله او بعده فامل (قوله ويسجد المسبوق عدا الخ) اي او ما نسبنا فلا تبطل كلتا سنن عدا بن القاسم وهو الرابع وقال عيسى تبطل كالعماد بن رشد وهو القياس على المذهب من الحاق الجاهل بالعاقل وعذره ابن القاسم بالجمل بحكم بحكم الناسي مراعاة لقول سفيان وجوب يسجد المسبوق مع الامام القبلي والبعدي قال شيخنا وحل عبق يقتضى ترجيح قول ابن القاسم ولكن الذي وجه بعض الاشياخ قول عيسى من انه لا يعذر بالجهل وهو الظاهر (قوله مطلقا) اي سواء كان ذلك المسبوق ادرك مع الامام ركعة ام لا واعيا بطلت صلاة المأموم بذلك لانه ادخل في الصلاة ما ليس منها بخلاف من قسم السجود البعدي فانها تصح مراعاة لمن يقول بذلك من اهل المذهب وقرى ايضا بان هذا زاد في خلال الصلاة بخلاف ذلك فاما اعزاز عدا بعد ان اعها غاية الامر انه لم يسلم (تبيين) بظاهر قوله طلت بسجود المسبوق مع الامام بعد ما طلع او قبل ان لم يلحق ركعة بطلان صلاة المسبوق الذي دخل مع الامام وهو في سجود السهو وقيل بصحة ما طعن ان هذا السجود الذي دخل معه فيه السجود الاسل والخلاف مذكور في بعض حواشي الرعايا طر المص (قوله مطلقا الخ) هذا يقتضى ان قول المصنف ان يلحق ركعة وراح للقبلي قط واما بعدى فالبطلان مطلقا وفيه ان الاول يرجع الى الشرط الكل من القبلي والبعدي لآخرين الاول تعرض للمصنف لهما في المفهوم حيث قال ولا يسجد واخر البعدي لان المراد بالان ادرك ركعة سجدة القبلي والبعدي لكن القبلي يسجد معه قبل قضاء ما عليه واخر البعدي تمام صلاته البطلان حيث يسجد البعدي قبل القضاء يؤخذ من قوله واخر البعدي لان الفعل يؤخذ بالوجوب والاسل البطلان في ترك الواجب والامر الثاني ان رجوع الشرط لثاني قط يقتضى انه يسجد البعدي ويؤخره ولو لم يدرك ركعة لان قوله واخر البعدي اي البعدي المتقدم وهو شامل لما اذا لحق ركعة ام لا وليس كذلك بخلاف ترجيعه لهما فان المعنى يصير والا بان ادرك ركعة يسجد القبلي معه واخر البعدي وهو سديد (قوله قبل قضاء ما عليه) اي فلو خالفه واخر تمام صلاة نفسه عدا او جهلا بطلت لاسهوا كذا في عبق والذي في شب انه اذا خالف في القبلي واخره قضاء ما عليه لم تبطل (قوله فان آخره بعده) اي فان اشرا الامام السجود القبلي بعد السلام (قوله فهل يفعله معه قبل الخ) اي وهو ما يفيد كلام الشيخ كريم الدين (قوله او بعد تمام القضاء) اي وهو ما يفيد كلام البزوري وصدر كلام الشيخ كريم الدين (قوله او بعده) اول تخيير اي ان الواجب فعله بعد القضاء وهو غير بعده في فعله قبل سلام نفسه او بعده (قوله وان كان الخ) وذلك لان السجود الذي تبطل الصلاة بتركه بمنزلة تركه فهو بمنزلة سجدة منها ففعله الامام قبضه فيها بخلاف ما تبطل الصلاة بتركه هذا القول لاي مذهب ولا قضاء تليد ان ناجي و بعض من لقبه قال شيخنا وهذا القول هو الظاهر لانه كالجميع بين القولين قبله في ما لو كان السجود بعد ما اصابه التوقد مع الامام فان كان مذهبه ذلك تبعه المأموم وان كان مذهبه تأخير ما ظن هل يسجد معه المأموم فطر القطة او لا يسجد معه تترك الاسل وعلى علم حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الامام مراعاة للخلاف في ذلك قاله شيخنا (قوله ولو ترك امامه) اي هذا اذا فعله امامه بل ولو ترك الخ (قوله فلو قدمه) اي قبل قضاء ما عليه بأن يسجد

أو جهلا بطلتها الأولى بان لا يقوم إلا بعد سلام الإمام منه فإن حصل له من القضاء سهو ينقص عليه وسجد قبل سلامه (ولا سهو على مؤتم) أي لا يرتفع عليه موجب سهو حصل له (حالة القدوة) بفتح القاف يعني الإقدام أو المأخذ الشخص المتقدم به فهو مثبات لقاف لجهل الإمام عنه ولو نوى عدم جهله لا مفهوم لسهو فان انحطقت القدوة وإن قام قضاء ما عليه فلا يصح له الإمام عنه لأنه سار متفردا ولا يصحل عنه ركنا ولو تركه حالة القدوة (و) بطلت (ترك) سجود سهو (قيل) ترتيب (عن ثلاث سنن) كثلاث تكبيرات وتكرر السجدة (وطال) ان تركه سها وإمامه اقبل وان لم يطل (لا) ترك قبل ترتيب عن (اقل) من ثلاث سنن تكبيرتين ٢٣١ واذنما بطل وطل (فلا سجود) عليه

(وان ذكره) أي القبلي  
المترتب عن ثلاث (في)  
صلاة تسرع فيها (و) قد  
(طلت) الأولى للطول  
التي حصل بين الخروج  
منها والشروع في الثانية التي  
ذكر فيها (فكنها كرها  
أي فكنا كرها صلاة  
في أخرى وتقدم في قوله  
وان ذكر السيرة في صلاة  
ولو وجهه إلى آخره (والا)  
بطل لعدم الطول قبل  
الشروع في الأخرى  
(فكنا) مذكر (بعض)  
من صلاة كركوع أو  
سجود في أخرى وله أربعة  
احوال لان الأولى ما فرض  
أو قبل والثانية كذلك  
فأشار لكون الأولى فرضا  
ترك القبلي أو البعض منها  
وتحسه وجهان قوله  
(فان ترك القبلي أو البعض  
من فرض) وذكره في  
فرض أو قبل فإنا اطال  
القراءة من غير ركوع  
بان فرغ من الفاتحة (أو)  
ركع بالاختصاص في غير

مع الإمام (قوله أو جهلا) أي بناء على ما قلناه عيسى لا على ما لا ينقسم من ان الجاهل كالناهي (قوله أو الأولى  
ان لا يقوم) أي لا يقوم لقضاء ما عليه وقوله لا بعد سلام الإمام منه أي من السجود البعدي المترتب عليه  
(قوله غلبه) أي غلب ذلك التقص على ما معه من الزيادة التي حصلت من الإمام (قوله موجب سهو) أي وهو  
السجود وأشار الشارح بهذا إلى ان في كلام المصنف حذف مضاف أي ولا سجود سهو أو ولا موجب سهو  
وأما الختيج فلما لم يصح له أن يذبح السجود وقع من المؤتم قطعا فلا صحة تنفيه (قوله حصل حالة القدوة) أشار  
الشارح بهذا إلى ان قول المصنف حالة القدوة معمول للمقدار شعر بالكلام أي عرض أو حصل السهولة  
حالة القدوة وليس راجعا لقوله لا سجود لأنه يقتضي أنه يسجد بعد الصلاة القدوة وليس كذلك (قوله لجهل الإمام  
عنه) أي بطريق الأصالة (قوله ولو نوى) أي الإمام (قوله ولا مفهوم لسهو) أي بل اذا تذكر السن كلها  
فان الإمام يصلحها عنه (قوله ولا يصحل عنه ركنا) أي مطالبها بكافية وتكثيره بالأحرام والركوع والسجود  
فخرجت الفاتحة (قوله وترك قبل) فهم منه ان البعدي لا يترك تركه ولو طال ويثبت فيه سجدة متى ذكره  
(قوله وطل) أي الترك بأن لم يأت به بعد السلام بقرب ومثل الطول ما اذا حصل مانع من فعله كالخروج تركنا  
إذا تكلم أو لا يسجد أو استدر بركة عمدا قاله ابن هرون اه بن (قوله وإمامه اقبل وان لم يطل) علم  
منه ان قوله وترك قبل شامل للترك سهو أو عمد لكن الترك سهو أو عمد بقوله وطل دون العدد وقال الشيخ  
سالم لا فرق في الترك بين العمد السهو وإمامه أو فاعتمد موضع ان قدم بعده أو آخر قبله فهو مقيد بما إذا كان  
لمرض عن الأتيان به بالمرءة أو الغلاصة (قوله فلا سجود عليه) اعترض بأنه لا ملازمة بين عدم البطلان  
وترك السجود فلو صير المصنف الجواز كان احسن أي لا قبل فلا بطلان ولا سجود واجب الشارح بأن قوله فلا  
سجود جواب بشرط مقتدر وما ذكره من عدم السجود هو مذهب ابن القاسم وذلك لان السجود القبلي سنة  
من يتلوا بالصلاة فاجبه لها ومن حكم التابع ان يلحق بالمتبوع بالقرب فلا بد من يلحق به ومقابله لا ينحجب  
بسجود ان طال (قوله وطلت) كان الأولى ان قوله بطلت هي بارزا للضمير بل بان الحال على غير من  
هي له لمسه ترك الأبرار لا من البس على مذهب الكوفيين وأما للشرقة بين الفعل والوصف وان ابرازنا  
بمعنى الوصف دون الفعل وهو مذهب ابن حبان اه بن (قوله وتقدم في قوله وان ذكر السيرة في صلاة  
الخ) أي يقطع القذان لم يركع ويشتم ان تركه وكذلك الإمام ومأمومه أو مالم يؤتم فلا يقطع لم ينادى ويعيد  
ثلاث الصلوات في الوقت بسد قبل الأولى التي بطلت (قوله ان اطال القراءة) أي في الصلاة الثانية المذكورة فيها  
(قوله بان فرغ من الفاتحة) قد تقدم في باب غرض الصلوات ان الطول فيه قولان قيل بجواز الفراغ من  
الفاتحة وقيل لا بد من الزيادة على الفاتحة وتقدم ان هذا هو المعتقد قد قلنا في معرفة عن ابن رشد (قوله  
داخل الصلاة) أي التي شرع فيها (قوله يرجع لصلاح الأولى) أي لو كان مأموما (قوله فلا سلام من  
الثانية) أي فلا بد من السلام يات في الأولى لان سحب حكم الصلاة الأولى عليه ولما رجع جمع هنا

قراءة كما موم أو اوى (طلت) الصلاة المروءة منها لقوات التلاقي بالآتيان بعد طاعتهم أو طول هناك داخل الصلاة فلا ينافي كون الموسوع  
ان لا طول والطول المتقدم قبل التأسيس بالصلاة (و) حيث بطلت الأولى (أم القفل) ان اتسع الوقت لا دالة الأولى عقده ركنه  
أم لا وذاقوا امر كركع يسجد تليها أو لاقع وأحرار الأولى (وقطع غيره) أي غير التلوه هو القرض بسلام أو غير ولو جوب الترتيب ان كان فدا  
أو اماما توجه مأمومه لا مأموم (ونحن الاشفاق) ولو أصبح وجهه إلى المغرب (ان عقد ركع) يسجد تليها ان اتسع الوقت ولا قطع لانه  
يقضى بخلافه التلوه فتمت ان عقد ركعة كاحكامه لانه لا يقتضي (والا) بأن لم يطل القراءة ولم يركع (رجع) لصلاح الأولى بسلام من  
الثانية فإن سلم طلت الأولى



فما قوله وسبعان قدم او اربعة السلام من التي وقع فيها السهو وما حث من اخرى بعد ما ذكر المتأني ثم اشار لكون الاولى تلاوة وجوبية بقوله (و) ان ذكر القبلي المطلق تركها البعض ٢٢٢ كركوع (من قل في غرض عمادي) مطلقا (كفي، تمل) وان دون المذكور منه

(ان اطالها) اي القراءة (او ركع) والاربع اصلاح الاولى ولو كون المذكور فيه بلا سلام ويشهد وسلم وسجد بعد السلام ولا يجب عليه قضاء الثانية اذ لم تعد اطالها (وهمل) تبطل (تعدد ترك سنة) مؤكدة متفق على سنيها داخله الصلاة والمراجل الجنب الصادق بالتعدد وشليا الستان الخفيقتان الماختان من عندنا وامل (اولا) تبطل وهو الاربع (ولا سجود) لعدم السهو واعايتنفر (خلاف) واما المختلف في سنيها ووجوبها كالفائضة فيما زاد على الجبل بماه على القول به فالطلان اخافا (و) بطلت (بترك ركن) سهوا (وطال) الترك وشبه في الطلان لا يقيد الطول قوله (كشرط) اي تركه من طهارة او استقبال او ستروحة على تخصيصه المتقدم (و) حيث لم يطل ترك الركن سهوا (تداركه) اي ان يبه قط من غير استئناف ركعة فهو مرتب على مفهوم طال (ان لم يسلم) معتقدا الكمال بان لم يسلم اصلا او سلم ما به من كونه في صلاة او غلطافيا في ركعة ما خيره بعد التشهد فان سلم معتقدا الكمال ولو من اثنين معا قصد التحليل لم لا يتركه لان السلام ركن يحصل بركعة بها تحلل طشه عقدا بعد ما خافا في ركعة كماله ان قريب سلامه ولبعض من المحدث

ولو اما لم يختلف ما قبله واد اصرح لاوي سجد بعد السلام (قوله) واما قوله (الخ) جواب عما بهال قوله فان سلم بطلت اعما يظهر اذا كان المتروك غير السجود القبلي واما اذا كان هو المتروك فلا مانع من السلام اذ غايته ان السجود القبلي صار بديلا عن السجود المصنف ومع ان قدم او اخر (قوله) مطلقا) اي سواء اطال القراءة في التي شرع فيها ام لا (قوله) وسجد بعد السلام) هذا اعما هو في سئل ذكر الركعتي واما في ذكر القبلي فانه يسجد قبل السلام لانه لا يشع له انقص والزيادة اه بن (قوله) بتعدد ترك سنة) اي بعد ترك غير ما موم سنة كالحلف في غير المأمور واما هو فلا شيء عليه اخافا (قوله) داخله الصلاة) مقتضى ما في ح من الجراحي ان هذا الخلاف موجود في ترك الاقامة فاطهر اه بن ومن سكي الخلاف مطلقا في سنن الوضوء القرطبي في تفسيره (قوله) والمراجل الجنب) هذا بناء على ما قلست من ان الخلاف جاري في السنة الواحدة والمتعدد وعلى ذلك مشي المواق وقال ابن رشد جعل الخلاف في السنة الواحدة واما ان ترك اكثر فهدا بطلت اخافا عندنا والاول اقوى فان قيل السجود القبلي سنة وقد قالوا ان تركه هو طال بطلت ولو يصر وبقية الخلاف والجواب انما لما شاء بعض اركان الصلاة سوى ما به يفرق فيه الخلاف بخلاف غيره من سنن الصلاة فاهم يشابه شيئا من الاركان فلم يحصل له قوما وقال اللازم على ترك السجود القبلي المرتب مع ثلاث سنن ترك امر من السجود موجه بخلاف ترك السنة عدا من اول الامر كذا في ريشينا العدي والاسمن ان قال انما حكموا بطلان الصلاة بترك السجود القبلي مراعاة لقول وجوبه فاقبل (قوله) ومثله الستان (الخ) اي ومثل السنة المؤكدة في جريان الخلاف في تركها الستان الخفيقتان الماختان في الصلاة (قوله) ولا يبطل اي وعليه فيعيد الوقت اذا عدا ما قبله في المثلث عن السنة (قوله) وهو الاربع) اي لا تخاف حالك وابن القاسم عليه والاول قد ضعفه ابن عبد البر وان شهره بعضهم كاشاره المصنف بخلاف وقد شنع على القول الاول القرطبي في الكلام على آية الوضوء من سورة المائدة قال انه ضعيف عند الفقهاء وليس له: من الظن والامكن بن السنة والواجب فرق (قوله) خلاف) الاول لابن كنانة وشهره ابن رشد في البيان وكذا شهره الغنص والثاني يملك وان القاسم وشهره ابن عطاء الله اه بن (قوله) فالطلان اخافا) في حكايته الاتفاق نظر فقد قال الغنصا في وجوب الفائضة في الاكثر قال الغنصا هي سنة في الاقل فيسجد لتركها سهوا وقيل ويختلف اذ ترك كما عهد اهل بطل الصلاة ونجيب بالسجود على ترك السنة عدا اه بن (قوله) وترك ركن وطال) يعني ان المصلي اذ ترك ركعتا من الصلوات تسهوا واطال فاتها تبطل والطول اما العرف او بالخروج من المسجد ما لو كان ترك عدا فلا تنقيد الطلان بالطول (قوله) وطال الترك) اي بحيث غاب تداركه ومثل الطول بقية المنايات سكنت مطلقا او اكل او شرب اتركلام عدا (قوله) على تخصيصه (الخ) اي ان ترك الشرط يبطل الصلاة لكن لا مطلقا بل على التفصيل السابق في اجواب الشرط من كون الترك عدا او سهوا مع القدرة او مع العجز ومن كون الشرط المتروك طهارة حدث او خبث او ستر او استنساخا فراسه (قوله) وتداركه) اي ان كان يمكن التدارك بان كان تركه بعد تحقق ما يجب الصلاة او انقضاء كل ركوع والسجود واما لا يمكن تداركه كالثانية وتكبيره الاحرام فلا لانه غيره صل وسيأتي كيفية التدارك في قوله تارك ركوع ربيع فاما (الخ) (قوله) فهو مرتب على مفهوم طال) اي لا على منطوقه اذ لا معنى لتدارك الركن مع بطلان الصلاة (قوله) بان لم يسلم اصلا) اي لم يجلس فشهد ولم يسلم (قوله) كسجدة فائضة) اي فاذا تركها وسلم سهوا وغلطافاته يسجد الخ لوس ان قام من محله وسجد تلك السجدة وسجد التشهد والسلام وسجد بعد (قوله) فان سلم معتقدا الكمال ولو من اثنين (الخ) هذا يقتضي ان السلام يثبت التدارك ولو كان الركن المتروك من غير الاخرة فن سلم من اثنين معتقدا الكمال وكان قد ترك ركعتا من الثانية فانه باي ركعة بدلا ولا يتداركه وبقال بعضهم والذي ذكره عبق وهو المستفاد من القول كقال شيخنا ان قوله ان لم يسلم هذا صلاة او غلطافيا في ركعة ما خيره بعد التشهد فان سلم معتقدا الكمال ولو من اثنين معا قصد التحليل

شرط لم لا يتركه لان السلام ركن يحصل بركعة بها تحلل طشه عقدا بعد ما خافا في ركعة كماله ان قريب سلامه ولبعض من المحدث

كلماتي فانه مرتب على مفهوم هذا الشرط والابتداء الصلاة (ولم يقدّر تارك الركن (ركوعاً) من ركعة أصلية على ركعة النقص فان عقده فالتسار كوربعت الثانية أولى كلياتي فهو مرتب على مفهوم هذا الشرط وخروج بقيد الاسلية عقدها منسبة على ركعة النقص سهواً فلا يمنع عقدها تارك ما ركنه من الرابعة لانها ليس للمسلمية ترجيح لتكميل ركعة النقص (وهو) أي عقد الركن كوع المقيت لتدارك الركن الموجب لبطان ركعة (رفع الرأس) من الركن كوع عند ابن القاسم معتدلاً لمطابقان رفع يديه ما فكنم لرفع ليجرد الاختصاص خلافاً للشبه (الا) في عشر مسائل فيوافق ابن القاسم فيها الشبه اشارها بقوله (تارك ركوع) من التي ٢٢٣ قبلها سهواً (فبوت تداركها) (بالاختصاص) في الركعة

شرط في تدارك الركن المتر وكن من الركعة الأخيرة وقوله لم يقدّر شرط في تداركها كان من غير الأخيرة ويجتنب السلام من اثنين معتقدا التمام لا يثبت تدارك الركن المتر وكن من الثانية وهذا كله في غير المأموم والمأموم فيأتي الكلام عليه في قوله ان زوم مؤتمخ ان ما ذكره من ان السلام يثبت تدارك الركن من الأخيرة مستثنى منه الجلوس بقدر السلام فلا سلم فهو رافع راسه من السجود قبل ان يجلس فلا يثبت السلام كافي المدة وتبقى جلوس بعد التذكير ويشهد بسلم ويسجد بعد السلام ان قرب ذكر كروالا بطلت (قوله كلياتي) أي في قوله وبنان قريب لم يخرج من المسجد وقوله فاما أي ما يأتي (قوله على مفهوم هذا الشرط) اعني قول المصنف ان لم يسلم (قوله لا ابتداء الصلاة) أي والا يقرب سلامه ابتداء الصلاة (قوله فان عقد) أي تارك الركن الذي طنت تداركها ما وقع عقد الامام ركوع الركعة التالية لركعة النقص وكان المأموم التارك للركن لم يسجد ولا فزوت عقد الامام تدارك ذلك المأموم كما هو المعتقد وهو الموافق لقول المصنف وان زوم مؤتمخ (قوله كلياتي) أي في قوله ورجعت الثانية أولى لبطانها لفساد ما لم (قوله فهو) أي ما يأتي (قوله فكمن لم يرفع) أي ويجتنب فيأتي بالركن المتر وكن (قوله خلافاً للشبه) أي حيث قال ان عقد الركن كوع المقيت لتدارك الركن مجرد الاختصاص وان لم يطمئن (قوله فيوافق ابن القاسم فيها الشبه) أي يقول فيها بقوله من ان عقدا ركعة المقيت لتدارك مجرد الاختصاص لم يطمئن وظاهر كلامه شبه انه لا بد من تمام الاختصاص (قوله فلا يثبت الاختصاص) أي عند ابن القاسم (قوله وأما يثبت رفع الرأس) أي من الركن كوع (قوله فاذا ذكره) أي الركن من الركن كوع مالم تكونه متعنيان في الركعة التالية لركعة النقص (قوله حتى انتهى) أي فانه يثبت لتدارك ويلزمه السجود (قوله ترك الجهر) أي بمعه وابدله بس (قوله كلاوا بعضاً) أي تركه كلاوا بعضاً لم يذكر في حق انتهى فانه يثبت تدارك ذلك بسجداً تركه (قوله وركب بعض) أي فاذا ذكر بعض صلاة مفر وضه أو سجوداً قايماً من صلاة مفر وضه في صلاة أخرى فريضه أو نافذة أو كان البعض أو السجود من نافذة وركب ذلك في نافذة أخرى بعد اختصاصه للركوع فان ذلك يمنع من الرجوع لا كالأول وبطل كاسر (قوله وهي ما إذا كان البعض) أي المتر وكن سهواً (قوله في فرض أو قل) أي فهذا ما يصح صور (قوله وركب بعضاً في ثل) أي هو هاتان صورتان (قوله ما إذا ذكره) أي في فرض أو قل أو الحال بينهما من ثل (قوله في فواتهما) أي فوات البعض والقبل وقوله منه من الثقل (قوله كاسر) أي في قول المصنف من ثل في فرض تعادى مطلقاً (قوله فان الاختصاص في الثالثة) لما كان في قول المصنف هو بها اجبال لا يمكن ان الاختصاص يثبت القطع في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة بين الشارح والمراد بقوله فان الاختصاص الخ لا ان هذا هو المنقول عن ابن القاسم كما قال جد حج (قوله فان لم يطمئن فيها) أي في الثالثة بأن اقيمت عليه وهو في قيامها أو في الجلوس من اثنين أو في قيامه الثانية (قوله فانه يتم) أي ولما ان اقيمت عليه المتر قبل تمام الركعتين سجوداً فانه قطع ويدخل مع الامام ولا يمكن حل كلام المصنف على هذا المعتقد لأن كلامه في يابته الاختصاص ولعل المصنف

(بالاختصاص) في الركعة التي تليها وان لم يطمئن في اختصاصه بقطب ركعة النقص وتقوم هذه مقامها وترك الركوع يستلزم ترك الرفع منه واما لو ترك الرفع فقط فيدخل فيا قبل الاستثناء فلا يثبت الاختصاص وبما يثبت رفع الرأس فاذا ذكره متعنيان فريضه رفع الركوع السابق واعاد السجود لبطانته (كسر) تركه بمحله وانه يجهر ولم يذكره حتى انتهى ومثله ترك الجهر والسجدة والتسكيس بأن يقدم السجدة على ام القرآن ولم يذكر حتى انتهى (وتكبير عبد) كلا أو بعضاً (وسجدة تلاوة) فحوت باختصاصه في الركعة التي قراها فيها (وذكر بعض) من صلاة أخرى حقيقة أو حكماً فيشمل السجود القبلي المترتب عن ثلاث

(٣٠ - دسوق اول) سنو هاتان مستتان وتقدم بسجدة بغيره وشمّل ذكر البعض ستصور وهي ما إذا كان البعض أو القبلي من فرض وركب بعضاً فرض أو قل وما إذا كان من ثل وركب بعضاً فرض أو قل وما إذا كان من ثل ولا يشمل ما إذا كان فرضاً ولا يستبر في فواتهما منه طول ولا ركوع كما هو اشارة العاصم بقوله (و) كالأمامة مغرباً (الركبة مسجد) (عليه وهو) متلبس (بها) أي المغرب فان الاختصاص في الثالثة يثبت القطع والمنقول مع الامام ووجب الاعان فقام لم يطمئن فيها قطع ودخل معه والمعتد ان من اقيمت عليه المغرب وهو بها وقد اتهمه ركعتين سجوداً فانه يتم واما فقير المغرب فيأتي في فصل الجامعة في قوله وان اقيمت عليه وهو في صلاة قطع ان غشي فوات ركعة الى آخره مذكور مفهوم قوله ان لم يسلم فقال (و) ان سلم معتقدا الكمال

قلت التدارك للركن و(ي) على ما معناه من الركعتين التي بعدهم النص و(ي) بدل ركعة كلمة (ان قرب) عن ذكره بعد سلامه بالعرف  
 نخرج من المسجد اذ اعتد ابن القاسم (دم) ٢٣٤ يخرج من المسجد عند الشبه بالخروج يعني اوفان طالع العرف او بالخروج

منه بطلت واستأنفها  
 فان صلى في غير مسجد  
 فاطلوع عند الثاني  
 يتنهي الى مكان لا يمكنه  
 فيه الاقتراف فان مكث  
 مكانه فاطلوع بالعرف  
 اتفاقا وبين كيفية  
 البناء بقوله (بإحرام)  
 أي بنية الأكل وكبير  
 ولو قرب البناء جدا  
 ونذر بغيره عنده (دم)  
 تبطل الصلاة (بتركه)  
 أي الأحرام (وجلسه)  
 أي الأحرام عن التكبير  
 ليأتي به من جلوس ان  
 تذكر بديقاه من  
 السلام لانه الحالة التي  
 فارق فيها الصلاة واما  
 قيامه قبل التذكر ثم  
 يكن بصد الصلاة (على  
 الظاهر) خلافا لما قال  
 يكبر من قيام ولا يجلس  
 لمولن قال يكبر من  
 قيام ثم يجلس \* ولما  
 قد بان من تركه ركنا فانه  
 يشتركان لم يسلم ولم  
 يعتقد ركوعا ولا نكث  
 التدارك كان منتهى سؤال  
 وهوان يقال هذا ظاهر  
 اذا لم يكن الركن المتروك  
 السلام فلو كان هو  
 السلام الذي لا ركن بعده  
 فلكمه فاشارة الى جوابه  
 وانتهى خمسة اقسام  
 بقوله (واذا تارك السلام) وهو (الاشهاد) اسنا باعد الاحرام الى التمسك بسلامه بعد تشهد وسجد السهو بعد  
 السلام وهذا اذا طالع متوسطا وطرفا مكانه (وسجد) السهو بسلامه بلا إعادة تشهد (ان انصرف عن القبلة) انصرفا كثيرا بلا  
 ملول اسلاف ان انصرف بسبب اعتدلوله وسلم ولا شيء عليه فان طالع كثيرا وهو غاسا اقسام بطلت (ودرج تارك الجلوس الاول)

منشئ على القول الضعيف قصد الجمع للتأخر (قوله) قلت التدارك للركن أي المتروك من الركعة الأخيرة  
 (قوله) بالعرف عند ابن القاسم (الخ) نحوه في التوضيح وهو مشكل اذا بن القاسم عند الخروج من المسجد  
 طول ايضا كما صرح به ابو الحسن قال في قول المذنب من سها عن ربيعة أوع من سجدة أوع من سجدة  
 السهو قبل السلام يني فاقرب وان يبعد ابتداء الصلاة تمامه حد القرب عند ابن القاسم الصنفان  
 اول الثلاثة والخروج من المسجد اه تله طي وتل ابو الحسن ايضا عن ابن المتواز انه لا خلاف ان الخروج  
 من المسجد طول باقيا ويجتذبت عينان الواو في كلام المصنف على باه الجمع لا بمعنى أو كما قاله الشارح  
 تبع العبر اه بن (قوله) ولم يخرج من المسجد) أي برجليه معا بان لم يخرج منه أصلا ونرج باحدى برجليه  
 (قوله) فان طالع بالعرف) مثله خروج الحدث وحصول بقية المناقبات كالا كل والشرب والكل (قوله) او  
 بالخروج منه) أي برجليه معا ولو كان المسجد صغيرا أو صلى بأزايجه (قوله) لا يمكنه فيه الاقتراف) أي بمن في  
 الجمل الذي صلى فيه وذلك بأن لا يرى اتصال الامام ولا المؤمنين ولا يسمع قوله ولا يقرؤه لان الاقتراف يحصل  
 برؤية فعل الامام أو سماع قوله برؤية فعل المؤمنين أو سماع قولهم (قوله) وتنبذ بغيره عنده) أي عند  
 التكبير (قوله) أي الأحرام) أي بمعنى التكبير واما الثانية فلا بد منها ولو قرب ببدا اتفاقا فله سبق قال بنوفي  
 الاتفاق نظير بل النية احتياجها اليها عند من يرى ان السلام مع اعتقاد اكمل بفرجه من الصلاة قال ابن  
 رشد وهو قول مالك وابن القاسم واما من يرى انه لا يخرج منها فاحتياج عندنا في انه لا نظر للموافق والتوضيح  
 والحاصل انها طرية ان الأولى الباسي عن ابن القاسم عن مالك وجوب الاحرام ولو قرب التام جدا والثانية  
 لان شبرا للاتفاق على عدم الاحرام ان قرب جدا والظاهر مما ذكرناه ان اختلافهما في الاحرام بمعنى النية  
 والتكبير لا في التكبير قط كما قاله عبق اه كلامه ولو رضاء شيئا فلا الذي تفيد القول المعول  
 عليها ان اختلاف الطرفين في كل من النية والتكبير لا في التكبير قط (قوله) وجلسه) أي لاجله  
 أي لاجل ان يأتي به من جلوس لانه الحالة التي فارق فيها الصلاة وهذا قول ابن شبلون واستظهره ابن  
 رشد اه بن وقوله وجلسه أي وجوب بان خالف واحرم فاما ما ذكره من ان يقول بجرم فاما  
 وان جلس الاحرام يجلس من غير تكبير مهم بغيره ثم يستقل فاعلم ان التكبير لا يترك كونه  
 بدل عن الركعة التي بطلت وقوله ان تذكر الخ شرط في قول المصنف وجلسه (قوله) ولين قال يكبر من  
 قيام ثم يجلس) أي ثم يستقل فاما لا يأتي بالركعة التي هي بدل عن ركعة النقص وهذا القول لابن القاسم  
 وانكره ابن رشد اه بن واعلم ان موضع الخلاف المذكور اذا سلم من الاثيرة معتقدا التمام تارك لركن  
 منها وذكره بديقاه ويجري ايضا اذا سلم من اثنتين معتقدا التمام والحال انه لم يترك ركنا وذكر  
 عدم كمال الصلاة بديقاه واما وسلم من واحدة تامة او من ثلاث تامة فانه يرجع للحال فزعمه من السجود  
 ويجزم حيث دللنا الحالة التي فارقها فيها ولا يجلس كما قاله ابن رشد ولا فرق بين كونه تذكر وهو قائم او  
 تذكر وهو جالس (قوله) وهذا اذا طالع متوسطا) أي لم يفرق مكانه (قوله) وسجد السهو بعد سلامه)  
 هذا ظاهره في اذا طالع متوسطا واما مجرد الطول المتوسط فزعم صاحب شرح المرحش انه لا يسجد وهو  
 ظاهر لانه طول بعمل شرعه في التطويل اه بن وارضاه شيئا وقد يقال الظاهر ما قاله الشارح تما  
 لعقب من السجود لان الطول انما يشرع في التشهد فاما نحوه ولا تمان ان مجرد الطول مشروع خصوصا  
 مع الخمول ولذا احتاج في رجوعه لاحرام واما اذا تشهد (قوله) فان طالع كثيرا بطلت) أي قوله بترك  
 ركن وطالع وسوا انصرف في هذا القسم عن القبلة أولا فارق مكانه أولا (قوله) ورجع تارك الجلوس  
 الاقل (الخ) الذي ينبغي الجزم به ان الرجوع سنة فان لم يرجع سهوا وسجد قبل السلام للنقص وان لم  
 يرجع عمدا جرى على ترك السنة عمدا ومانسبه عبق الخ من ان الرجوع فيه قولان بالوجوب والسنية

أي جلوس غير السلام سهواً إلى يمينه (إن لم يشارك الأرض ويدور كنيته) جميعاً بين ٢٣٥ بالأرض ولو بدأ الدور كنيته (ولا يسجد) لهذا

الرجوع (والإيمان طرفة الأرض يسديه وركنيته جميعاً (قلنا) يرجع ويسجد قبل السلام (ولا تبطل أن يرجع) ولو عمداً (ولو استقل وتبعه مأموماً) وجوبا في الصور الثلاث أن كان لهما وإذا رجع بعد المفارقة فإنه يتعدى رجوعه فيشهد قائماً بلا تشهد عمداً بطلت بناء على بطلانها بتعمد ترك سنة (وسجد) لهذه الزيادة (بعد) أي بعد السلام تشبه في الرجوع والسجود بعده قوله (كف) فلم فيه من اثنين ساهياً (لم يقد ثالثه) ف يرجع ويسجد بعده (والا) بأن عقدها سهواً برفع رأسه من ركوعها (كامل أو بها) وجوباً بالافتح والعمد والكسوف والاستسقاء لأن زيادة مثلها يبطلها (د) يرجع وجوباً (في) قيامه في الفصل إلى (الحامسة مطلقاً) عقدها أم لا بناء على أنه لا يراه من الخلاف الأقوى واشتهر عند الجمهور والخلاف في الأربع قوي بخلافه في غيره فإن لم يرجع بطلت (وسجد

فليس فيه ذلك (قلنا) أي جلوس غير السلام أي سوا مكان أو لا أو تائياً (قلنا) بان في الأرض أي بناءً أو كنيته بل ولو كان الباقي بدا الخ (قلنا) لا لا يرجع) لأنه تلبس ركن فلا يقطع له الرجوع مكره عند انقسام القائل بالاعتداد برجوعه وما ذكره المصنف من التمسك عن الرجوع في غير المأموم ما هو إذا ظم وحده من اثنين واستقل فإنه يرجع لتبعية الإمام وفيهم هذا الأخرى من قوله وتبعه مأموماً به أن (قلنا) ويسجد قبل السلام) أي لنقص الجلوس والتشهد (قلنا) ولا تبطل أن يرجع) أي لعدم الاتفاق على فرضية الفاتحة بخلاف من رجع من الركوع والسورة أو لفرضية الفتنة لغير اتباع الإمام (قلنا) ولو عمداً (هذا إذا لم يستقل اتفاقاً بل وكذا أن رجع بعد استقلا سهواً أو الفاتحة اتفاقاً ولم يعد أفضل المشهور خلافه اتفاقاً كما هي القائل بالبطان لرجوعه من فرض إلى سنة وجه المشهور مراعاة من يرى أن عاياه الرجوع وعدم الاتفاق على فرضية الركن المشروع فيه (قلنا) ولو استقل) مثل الرجوع بعد الاستقلال الرجوع بعد قراءة بعض الفاتحة أما القول أنها كلها يرجع فبالطواف (قلنا) في الصور الثلاث) أي في رجوعه إذا لم يشارك الأرض يديه وركنيته وعدم رجوعه إذا طرق الأرض جهماً وفي رجوعه لو خالف ورجع بعد استقله كان خالف المأموم إمامه ولم يتبعه بطلت لقامه ولو الجاهل لا التماسي (ولما تولى) (قلنا) أن كان) أي التارك للجلوس (قلنا) فإن قام أي بدرجوعه بلا تشهد أو لم يخط أي تأخره عن نوازل ابن الحاج ١٥ بن (قلنا) وسجد لهذه الزيادة) وهي قيامه سهواً وذلك لأن رجوعه وتشهده معتد بهما فتداني بالتشهد والجلوس المطلوب منه فليس معه الإقامه سهواً ورجوعه يادعه فليس فيه السلام ثم ان قول المصنف وسجد بعده أي إذا لم يستقل بان طروق الأرض فقط ورجع وفيما إذا استقل خلافتان قال في الأولى بعدم السجود لیسارة الزيادة وخلافاً للشهبي الثانية حيث قال أن رجوعه بعد الاستقلال حرام ولا يتدبه فإذا رجع وتشهد لم يكن أتباعاً على طلب منه من الجلوس والتشهد إذا قفله منها غير معتد به فله نفس التشهد ورجوعه يادعه الإقامه وحيث قد يسجد قبل السلام (قلنا) ف يرجع ويسجد بعده) فإن لم يرجع بطلت كذا قال عبيد قال شيخنا العسدي في حاشيته عليه وهو غير مسلم في الصور بجملة الصلاة مراعاة قول بعض العلماء بجوار التقلد بما لم يسن قول بغيره الكراهه ومخالفة الأفضل لا تقتضي البطان أنه ثم ان عبيد حرم هذا البطان وترد بعده قوله وأما إذا ظم لثالثة في التقلد عمداً فله حل لا تبطل الخ قال بن والقاهر عدم البطان وجوباً للقول بجوار التقلد أو باو في حاشية شيخنا على شئ أنه إذا ظم لثالثة في التقلد عمداً فله البطان لا ينعني في قول المصنف وبعد كسبه تدويره في حاشية سبق من هذا المألفه بن لأن غايته كراهه الزيادة على اثنين ومخالفة الأفضل لا تقتضي البطان (قلنا) لأن زيادة مثلها يبطلها) أي لأنها تقل بعدد (قلنا) يرجع في قيامه إلى الحامسة) أي خلافاً للشمسي حيث قال بشفع الخمس والسبع (قلنا) والخلاف في الأربع) أي الخلاف الموجود عندنا في المذهب بجوار التقلد بأربع قوري فينبغي مراعاته (قلنا) بخلافه في غيره) أي بخلاف الخلاف في غير الأربع وهو القول بجوار التقلد بست ركعات أو ثمان ركعات فإنه خفيف ويجب تقلد يميني مراعاته وحيث قلنا يمينه ماله الشمسي من شفع الخمس والسبع مراعاة للخلاف (قلنا) فلم يرجع) أي بعده تركه حين قام لخامسة (قلنا) لنقص السلام في محله) أي في الصورتين ولو جرداً إذا يضاف صورتهما إذا ظم لخامسة وأورد على هذا التعليل أن الأصل أنه إذا نقص السلام بسجده قبل السلام الأخرى أن من سلى الظهر ختماً فإنه يسجد بعد السلام مع أنه قص السلام من محله واجب بأن يادة في الفراض محض تدفقه عزلة العبد باقتضائه فكان السلام لم يأت من محله بخلاف أن يادة في التقلد فإنه قد قيل بها في الجملة فهناك من يقول الفصل أربع وعندنا أنه اثنتان فهو قد قص السلام من اثنين عندنا حال تكمله أو بما و قال السلام فرض وهو لا يجبر بالسجود لأننا قول مراعاة كون الفصل أو بما يصير السلام من الركعتين كسنة من حيث أنه تركه تأمل (قلنا) وتارك ركوع سهواً) أي أنه تركه قبل أن يركع الركعة التالية تركه نقص

فله فيها) أي في تكمله أو باو في قيامه لخامسة نقص السلام في محله لأنه قص السلام من اثنين حال تكمله أو باو في قول يكون السلام بسجد تلبس بفرض من كيفية التناول حيث يمكن بقوله (وتارك ركوع) سهواً

(قوله يرجع له قائما) أي لان الحركة للركن مقصودة وهذا اذا ذكر وهو في السجود او وهو جالس او رافع من السجود وامان تذكر وهو قائم فانه بركم حاله وقوله يرجع قائما فلو انما يرجع محدوبا لم تبطل صلاته مراعاة قل ان تارك الركوع يرجع محدوبا لا قائما بناء على ان الحركة للركن غير مقصودة (قوله) ونذبه ان يقرأ شيئا) أي قبل الانحطاط له (قوله من غير الفاتحة) أي لانها لان تكررها حرام ولا يرتكب لاجل تحصيل مندوب كذا قال شيخنا وظاهره انه يقرأ السورة ولو كان في الأخيرتين والظاهر ان محل نذب قراءة السورة ان كان الحفل لها لا لا يقرأ شيئا أصلا وفي المجمع وعقب ونذب قراءة من الفاتحة أو غيرها أو كما هم اغتفر وانكروا الفاتحة وقراءة السورة في الأخيرتين لصحة ان شأن الركوع ان يقبض قراءة فامل (قوله) يرجع محدوبا) هذا قول محدب الموازن فلو خاف ورجع قائما لم تبطل مراعاة المقابل خلافا لما ذكره عقب من البطان كذا قدر شيخنا المدوني (قوله) وقيل يرجع له قائما) أي تارك الركوع وهو قول ابن سيب يقول انه يرجع قائما بقصد الرفع من الركوع ثم يسجد بصدق الرفع فكما نرى ان المقصود بالرفع من الركوع ان ينشط للسجود من قيام فلذا يرجع الى القيام وانشط منه الى السجود فقد حصل المقصود واعلم انه لا يقرأ على كل من القولين اما على قول محمد فلا نه يرجع محدوبا ولا قراءة في الركوع واما على مقابله فلا نه يرجع قائما بقصد الرفع من الركوع ولا قراءة في القيام حيثئذ (قوله تارك سجدة) أي هو اذا ذكرهم قبل عقد ركوع الركعة التي تلي ركعة انقص (قوله وسجدة) عطف على ركوع وقوله يجلس عطف على قوله يرجع قائما فهم من باب العطف على معمولي حاصل واحد وهو تارك لكن جهة المعمول مختلفة لان احدهما عمل فيه بالاضافة والثاني عمل فيه بالخبر فيرد سبق اول الكتاب بان اختلاف الجهة هل ينزل منزلة اختلاف العالم ام لا ويصح ان يكون وسجدة مضافا لمندوب أي تارك سجدة لخلف وبقي المضاف اليه على حاله والشرط موجود وهو كون المندوب مائلا على عطف عليه وعلى هذا فهو من عطف الجمل (قوله) ان كانت الثانية) أي ان كانت السجدة المتركة الثانية فان كانت الاولى فانه ينشط آخره فلا يتصور ترك الاولى وفصل الثانية لان الفرض انه في سجدة واحدة وهي الاولى فلو لم يجلس قبلها لم يفسد معنى لوقوعه بغير عمله ولا يصيرها الجالس قبلها ثانية ولا فله لها بقصد انها ثانية وهو واضح ثم بعد هذا فاعلم ان تارك السجدة قيل انه يرجع للجالس مطلقا بسجد وقيل انه يرجع ساجدا مطلقا من غير جالس بان ينشط للسجدة من قيام بناء على ان الحركة للركن غير مقصودة وقيل ان كان جلس أولا قبل نهضته للقيام وبعد السجدة الاولى كانا سجدا ولا وجلس بعد ذلك السجدة ثم قام ولم يسجد الثانية فانه لا يجلس بل يضر ساجدا بغير جالس وان كان لم يجلس قبل نهضته للقيام فانه يجلس وهو معنى ايضا على ان الحركة للركن غير مقصودة والقول الاول لما لا يفي بما عايناه وهو المعتمد والثاني هو واه اشبه عن مالك والثالث ذكره عبدالحق والمصنف متى على القول الاول وهو ان تارك السجدة يرجع جالسا مطلقا بناء على ان الحركة للركن مقصودة اذا علمت هذا تسلم ان قول التوضيع محل كون تارك السجدة يرجع جالسا اذا لم يكن جلس أولا والاخر ساجدا بغير جالس انما فاقبه قل لان هذا قول مقابل للمعتد فلا نسلم كايته الاتفاق في شيء آخر وهو انه على القول المعتمد من ان تارك السجدة يجلس لو خاف ورجع ساجدا من غير جالس فليس يظهر خش في كبره البطان لان الجالس بين السجدين فرض قل شيخنا وقد يقال الظاهر الصمة مراعاة لما رواه اشهب من ان تارك السجدة يضر السجود من قيام ولا يجلس (قوله بل ينشط له من قيام) فلو فعلها من جالس فلا بطلان ويسجد قبل السلام فلا انحطاط لها غير واجب كما في التوضيع وح عن عبد الحق واعترض بأنه على المشهور من ان الحركة للركن مقصودة فلا انحطاط لها واجب فكيف يصير بالسجود وعلى انها غير مقصودة فليس وجاب ولا سنة واجب بضمه مثل ما عرفت في سلام النقل بان مراعاة القول بأنها غير مقصودة صيرها كالسنة فلذا جبر بالسجود (قوله ولا يصير ركوع اوله الخ) أي ان الركوع الحاصل

(يرجع له) قائما لينشط له من قيام (ونذب) له (ان يقرأ) شيئا من غير الفاتحة ليكون ركوعه عقب قراءة وتارك رفع من ذكره يرجع محدوبا حتى يصل للركوع ثم يرفع به الرفع وقيل يرجع له قائما لينشط للسجود من قيام (و) تارك (سجدة يجلس) يأتي بهامته ان كانت الثانية فان كانت الاولى فانه ينشط لها من قيام ثم يأتي بالثانية ولو كان عليها أولا بان كان اعتقد انه فصل الاولى ثم يسجد بقصد الثانية (لا) تارك (سجدين) ثم يتركها في قيامه فلا يجلس لها بل ينشط لها من قيام (ولا يصير ركوع اوله)

قام لينسط لها من قيام  
وسجد بعد السلام فان لم  
يقبل وسجد لها من  
جلوس فقد قص الاحتياط  
فيسجد قبل السلام ذكره  
عبدالحق وهو يدل على  
ان الاحتياط للسجود  
ليس بواجب والا يصبر  
بالسجود (وبطل بأربع  
سجدة) تركها (من  
أربع ركعات) الركعات  
الثلاثة (الأول) لغوات  
فأرك إصلاح كل ركعة  
بعقدتي بعدها وتصبر  
الرابعة أولى فتسجد ركعا  
بأن يسجد سجدة  
لرسلم والابطلت (د)  
ان ترك ركعات ركعة  
وعقدتي بعدها رجعت  
الثانية أولى بطلانها  
بترك الركن منها لغوات  
التساركت بعد الثانية  
(لقد وامم) وتقلب  
ركعات مأمومه تبعه  
وسجد قبل السلام ان  
قص وزاد وبسده ان  
زاد وكذا ترجع  
الثالثة ثانية بطلان  
الثانية والرابعة ثالثة  
ومفهوم لقد وامم ان  
ركعات المأموم لا تتقلب  
حيث سلمت ركعات  
امامه لم يبق على حالها  
لان سلاته مبنية على  
سلاته مامه فبأي يسجد  
مكانه لا احتال كونها من

منه اولا لا يضم الى سجودتين بحيث يصير المجموع كله ركعة فأراد بلير الضم (قوله المنسجدة سجدته) هذا  
الحل حل به حاولوا وحل الموافق قبل آخر حيث صوره مما اذرك سجدة قط من الأولى وبأن ركوع وسجدة  
وترك الركوع من الثانية وسجدتها فلا يجبر بالركوع في الأولى بشئ من سجود الثانية لانه انما فعله  
بقصد الثانية وسجدتها بل بأي شيء سجدت على الأولى وبني عليها حكمها للمستثنى واحدا لان حل  
حلوه هو التبادر من المتن فلا نسب له عليه (قوله قلنا ذكر ما) أي سجدتي أو لا يسجد أو لا يسجد الخ  
أي أو اما ان ذكر ما هو قائم لقط لها من ذلك القيام وسجد بعد السلام لزيادة السجدة في الواجبين  
في الركعة الثانية (قوله لينسط لها من قيام) أي لاجل اصلاح الأولى لان التساركت لا يثبت إلا بالركوع  
ولا ركوع هنا (قوله يتداركها بأن يسجد سجدة) أي بمباني ركعة بأمر القرآن وسورة ويكسب ثم ركعتين  
بأمر القرآن قط وسجد قبل السلام لان معه زيادة وهي الركعات الأولى الملقية وقص السورة من الرابعة  
التي صارت أولى وكذا أولئك الذين سجدات أصغر ركوع الرابعة يسجدتين وبني عليها واتخاذ كالمصنف  
هذه المسئلة مع أنها مأخوذة مما تقدم له دفع وهم طلائ الصلاة بقا حاش النفس او دفع وهم عدم فوات  
الدارك ركعة طرائفها فساد (قوله ان لم يسلم) أي ان قد ترك قبل ان يسلم (قوله والابطلت) أي لان بالسلام  
فالتساركت الأخيرة وظهره ولو كان الأمر بالقرب وفيه أما إذا ترك ركعات من الأخيرة وسلم وكان الأمر بالقرب  
فانه يبني والجواب ان المساعدة مفروضة فيها إذا كان بعض الركعات صحيحا لان كانت كلها باطلة كما هنا لانه  
بخلافه من زاد ما عساهوا كذا في حاشية الشيخ سالم الشهورى وردة بأن القواعد تقتضي عدم بطلان البناء  
على الأحرار من قريب ولم يخرج من المسجد ان يصرح من المسجد كيجرى في  
بطلان بعض الركعات يصرف بطلان كلها وارضاها في حاشية عبيد (قوله وان ترك ركعات ركعة الخ)  
أشار الشارع هنا الى ان قول المصنف وجبت الخ مفرغ على مفهوم قوله لم يقدركوا وليس متعلقا بما  
قبله بلصقة لانه حكمي التي قبلها بطلان الثلاث الأولى فكيف يقال وجبت الثانية أولى (قوله ورجعت  
الثانية أولى الخ) أما ذكره من انقلاب الركعات فلقد انما هو المشهور وقيل لا تحل على المشهور الركعة  
التي تأتي بها في آخر سلته بناء على ما قبلها بأمر القرآن قط كما يأتي ما قبلها بأمر القرآن قط وعلى المقابل الركعة  
التي تأتي بها آخر سلته فتدفع على التي بطلت فبأي جعل صفها من سر او جهروا فالتساركت وسورة او بالقصصة  
قط والحاصل انه أي ركعة على كل حال لكن هل هي بناء أو قضاء وعلى المشهور يختلف حال السجود على  
مقابله فالسجود دائما بعد السلام (قوله بطلانها) أي بالعلوية وقوله تدفعه نوا مام تازعه قوله وجبت وقوله  
بطلانها فاعمل الثاني وأضرب في الأول وحذفه لكونه فضلة أي وجبت الثانية أولى لما بطلانها فلتدفعها مام  
وعمل انقلاب ركعات الامام بناء على المشهور وان وقع بعض مأمومه على السهو والا فلا انقلاب بطلان  
الأولى مثلا وان كان يجب عليه ان يتم سلته ركعة بطل لاجل يقينه لان تلك الركعة يكون فيها غنبا  
يحتلها عند انقلابه فانه يكون فيها بائنا وكل هذا اذا لم يترك واجدا والا فلا بنا ولا قضاء (قوله وسجد قبل  
السلام ان قص وزاد) وذلك كالقصد ركوع الثالثة وتذكر بطلان الأولى فانه يصير الثالثة ثانية ويجتنب  
فبأي ركعتين كل واحد بالقصصة قط ولا يجلس في الرابعة في الفعل لانه فالثالثة في نفس الامر وسجد قبل  
السلام لنقص السورة من الركعة الثانية (قوله وبعد ان زاد) أي كالقصد ركوع الثانية وذكر بطلان  
الأولى فانه يصير الثالثة ثانية ويقراها بسورة ويجلس فيها والثانية التي تذكر فيها لا يجلس فيها ويسجد  
بعد السلام لزيادة الركعة (قوله والرابعة ثالثة) أي بطلان الثالثة (قوله او بسورة) فان كانت الركعة  
الأولى أو الثانية هي التي حصل فيها الخلل فانه يأتي بديلها بأمر القرآن وسورة بهر ان كانت جهرا فتوسر ان  
كانت سرا فتوترن كان الخلل انما حصل في الثالثة فانه يأتي بديلها بأمر القرآن قط سرا (قوله لم يدر محلها) بدل  
من قوله شئت في سجدة بدل كل من كل (قوله سجدتها) أي فان ترك الاثنيان بها بطلت سلته لانه تداء بالمال

ما بطل على صفه من سر او جهر بسورة او بسورة بعد سلام الامام (وان شئت في سجدة لم يدر محلها سجدتها) مكانه لا احتال كونها من  
إلى كنه التي هو فيها فإذا سجدت فانه يقيم سلامة تلك الركعة وصار الشك في قبلها فلا بد من الزوال وحديثه فلا بد من

ركعة امكنه اصلاحها فان تحقق تمام رقعة كرسجد فقول بسجدة واحدة ما لم يتحقق تمام رقعة  
الركعة والا فلا يسجد ها أصلا وتقلب ركعاته وبأي ركعة فقط وقوله يسجد ها تمام الكلام وهو بان  
لقاعدته على مذهب ابن القاسم وقوله في الأخيرة ما تخصيل هذه القاعدة وسيتقدم في الأولى للمصنف ان يأتي  
بالقاء الغربية الان قال ان الجلة متناهية استقامت بانها تصد بها اياض الجلة قبلها الاحال (قوله) اما ان  
يكون في الأخيرة) اي اما ان يكون حصل له الثلاث وهو في الجلة الأخيرة (قوله) وان كان شك في الأخيرة  
اي وهو في الجلة الأخيرة (قوله) فانه يبدان بسجدة باي ركعة) هذا مذهب ابن القاسم وخالفه اصبيغ  
واشبه فقال لا يأتي ركعة فقط ولا يسجد ها لان المطلوب انما هو رفع الشك بأقل مما يمكن وعلى ما زاد على  
ما يرفع من الشك وبسبب طوره (قوله) ولا يشهد الخ) هذا قول ابن القاسم وخالفه ابن المباشون فانه وافقه  
على كل ما قاله الا انه خالفه في عدم الشهد فقال انه يشهد قبل اتيانه بالركعة لا يسجد ها  
لرابعة والتشهد من تمامها وقال ابن القاسم انه في ثلاث ركعات وليس محلا للتشهد واخاوه محمد بن المواد  
كذا في حاشيته شيخنا (قوله) مع احتمال النقص) اي قصص السورة من إحدى الأولين لا غلب الى ركعات وحده  
بالتسوية لقفوا الامام واما المأموم فانه يسجد السجدة لتسوية الرابعة ويسلم الامام بأي ركعة بالقائه  
وسورة لا احتال ان يكون الخلل من إحدى الأولين ويسجد بعد السلام لا احتال بزيادة هذه الركعة (قوله)  
وان كان في قيام ثالثة) اي او في ركوعها وقبل الرفع منه او كان في تشهد الثانية في الاحوال الثلاثة يسجد  
لاحتال انها من الثانية وتبطل عليه الأولى لا احتال انها من الثانية وصارت الثانية أولى بتقديمها بالسجدة ركعة  
ويجوز في ثلاث ركعات كمال الشارح واما حصل له الشك بعد ان رفع من ركوع الثالثة فلا يسجد  
لثلاث التدارك ولا يشهد بعد هذه الثالثة ثم يأتي بركعتين بالقائه فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة  
واذا بزيادة هذا اذا كان فذا او اما المأموم الذي شك بعد الرفع من ركوع الثالثة فانه يأتي مع الامام بركعة  
وبعد بركعة بالقائه وسورة ويسجد بعد السلام (قوله من الثانية) اي التي لم يشك تاركها (قوله) لا احتال  
سكونها منها) اي وقد بطلت بعد الثانية (قوله) ثم بركعتين بالقائه فقط) هذا كله اذا كان فذا او اما المأموم  
كان مأموما فانه يصلي مع الامام ركعتين بعد السجدة التي تجز بها الثانية ويسلم الامام بأي ركعة بالقائه  
وسورة ويسجد بعد السلام لا احتال بزيادة تلك الركعة ولا يضر المأموم اتيانه بالسجدة في صلب الامام لانه تلافى  
اصلاح لاقضاء فلو كان ذلك المأموم مسبوقا على مسائل اجتماع البناء والقضاء (قوله) وان كان في قيام  
رابعة) اي او في ركوعها وقبل الرفع منه واما ان حصل له الشك بعد الرفع منه فلا يسجد ها لثلاث التدارك  
ولا يشهد بعد هذه الرابعة لانها صارت ثالثة وبأي ركعة بالقائه فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة  
والزيادة (قوله) جلس واى بها) هذا على مذهب ابن القاسم واما على مقابله وهو الاصبغ واشبه فانه يني  
على الركعتين وبأي عاقبة عليه فقط (قوله) وبأي بركعتين) اي يقرأهما بأمر القرآن فقط ويسجد قبل السلام  
هذا اذا كان فذا او اما فخان كان مأموما فانه يسجد بطرية الثالثة ولا يشهد بعد ها يصلي مع الامام ركعة ثم بعد  
سلام الامام يأتي بركعة يقرأ فيها بأمر القرآن وسورة ويسجد بعد السلام لا احتال بزيادة تلك الركعة (قوله) وان  
سجد امام سجدة) اي من اى ركعة كانت من الأولى وقام للثانية او من الثانية وقام للثالثة او من الثالثة وقام  
لرابعة فقله وان سجد امام سجدة الخ ظاهره سواء افراد الامام بالسوا او شاركه بعض المأمومين فيه فعل كل  
حال لا يتبعه في قيامه المأموم التاليسه وقال بعضهم يعين ان يحصل كلام المصنف على ما اذا وافق بعض  
المأمومين الامام في سهو لان هذا محال في عمل الخلاف بين ابن القاسم وسنخون واما اذا اشاركه احدهم  
المأمومين في السهو كان المأمومون مخاطبين بتلك السجدة بانفاق الشيخين وتجزيمها وان جلس في الثانية او  
الرابعة جلسوا معه واذا سلموا وارجعوا والطرقة الأولى طريقة الغنمي والماليزي والثانية طريقة ابن

للكان اولى اى كان  
حصل له الشك في تشهد  
الركعة الأخيرة فانه بعد  
ان يسجد ها (بأي ركعة)  
بالقائه فقط لا انقلاب  
الركعة عن في حقه اذا  
يحتمل ان تكون من  
احدى الثلاث وكل منها  
يطل بسجدة ما يلها ولا  
يشهد قبل اتيانه بالركعة  
لان الحق له ثلاث  
ركعات وليس محل تشهد  
ويسجد قبل السلام  
لزيادة مع احتمال النقص  
(و) ان كان في قيام  
ثالثة) فيجلس ويسجد  
لاحتال انها من الثانية  
وتبطل عليه الأولى  
لاحتال كونها منها  
وصارت الثانية أولى فقد  
تم له بالسجدة ركعة فيأتي  
(بثلاث) من الركعات  
واحدة بالقائه وسورة  
ويجلس ثم ركعتين  
بالقائه فقط ويسجد  
بعد السلام (و) ان كان  
في قيام رابعة) جلس  
واي جهات له الثالثة  
وبأي بركعتين لا احتال  
كونها من إحدى الأولين  
وقد بطلت بانفساد التي  
تليها يمكن معه تحقيق  
سوى ركعتين (وتشهد)  
عقب السجدة قبل  
الايان بالركعتين لان

لكونه يمين بعينها تشهد (وان سجد امام سجدة) واحدة تركب الاية سهوا او ظاهرا لم  
يأت في القيام اي لم يقم مأمومه بل جلس (وسبحه)

ای لم یله برجع فان لم یسجدوا بطلت صلاتهم فان لم یرجع لم یكلموه عند سجدون الذی مشی المصنف علی مذهبه هذا لانه ای ان الکلام  
لا صلاحا یجمل (فأذا لم یرجع و) (یف عتقه) (لانی ما لم یأمر) بعد ما معه وصیروا لی الجميع ان کانت ركة النفس هی الأولى ولا  
یسجدونها الا شهم فان سجدوا لم یجزهم عند سجدون لکنها لا یبطل علیهم فان رجع الیه ۳۳۹ الامام وجب علیهم اعادة تمامه عند  
ولما عند غیره فلا یسجدونها

رشد (قوله ایله) ای لاجله ای لاجل سهو (قوله لم یله برجع) ای فان رجع سجدوا هو وأما موممه (قوله  
وسیع) ای بالتسبیح فرض کفایة اذا حصل من جنهم کفی (قوله لکنها) ای الصلاة (قوله لا یبطل علیهم)  
ای بزیادة ثلث السجدة التي سجدوها الا شهم مراعاة لذهب ابن القاسم القائل انهم یسجدونها الا شهم  
(قوله فان رجع الیه الامام) ای بعد ان سجدوها (قوله ولا یجلسون معه) ای لا تکلمهم یجلس بعد الأولى فلا  
یتبع (قوله وهی رابعة) ای والحال انهارا صفة فی ثلثه فان ذکر الامام قبل سلامه ای رکعتا وباسمه فيها  
المأمومون وصحت الجميع (قوله فأذا سلم) ای ولیات رکعة بطلت علیه ای عجزه والسلام ولو لم یبطل لان  
السلام عند سجدون غیره الحدیث قول شخ فانما سلم بطلت علیه ان طالع فی نظر کمال شیخنا اذا بطلت  
علیه فلا یحصل من المأمومین سهوا ولا یجلس لهم فضل الجماعة فیدعون له (قوله وراهم فیها احدهم) نظاره  
ان الاستخلاف جائز اجماعا مستوی الطرفین والحق ان مندوب (قوله وصحت) ای هذه المسئلة من جهة  
لمستثنیات من قولهم کل صلاة بطلت علی الامام بطلت علی المأموم (قوله وسجدوا قبله) ای قبل السلام  
قوله من الرکعة ای الثانية لان الأولى لما بطلت رجعت الثانية أولى والثالثة ثانية فكان الامام اسقط  
(سورة والجلبوس الوسطا) ساقب الثالثة التي صارت ثانية فی نفس الامر والنقص الحاصل من الامام  
لوجب السجود قبل سواء واقعه المأموم علی ذلك لا (قوله وهو ضعیف) ای لا یتمشکل من جهة ان  
المأمومین اذا رکعوا ثلث السجدة لا شهم ساروا وتمسکین لا یبطل الأولى بترکهم ومن تمسک ابطال  
رکعته من سلامه یبطل جميعا علی ان جلوسه حال خیم الامام وقيامه حال جلوسه فی محاقفة لکونه مخالفة  
الامام لا یجز (قوله والمعتد) ای هو مذهب ابن القاسم (قوله انما لم یفرهم بالتسبیح کلوا الخ) الأولى  
ان یقول والمعتد بهم یسجدون لکن لم یرجع سجدوها الا شهم الخ وذلك لان ان تقاسم وان کان یقول  
ان الکلام لا صلاح الصلاة باز ولا یطیها یقول بعدم کلام المأمومین للامام فی هذه الجزیة فان کلوه  
فلا یطلان کذا فرشیخنا الصدیق واقر ما یوجه (قوله فأذا ذکر روجع لسجودها) ای قبل ان یسجد روجع  
الرکعة الثانية بان رجع فی حال قیامه فثانية (قوله فلا یسجدونها مع الایم) ای وهو قول ابن المواز  
وصححه النخعی والمنازری (قوله ولما ین حکم ما اذا اخل الامام رکن) ای ترکک الفذلان قوله یا حار ودار که  
ان لم یسجد ولم یسجد رکا بالنسبة للامام الفذل کما (قوله وان زوجه مؤتم) ضمنه معنی ووجد فدها بین والا  
فزوجهم یتعدی علی لا ین زال اذ رجوا علی الماء (قوله لا ینقض الوضوء) ای حتی قامه الرکوع مع الامام  
(قوله وانحوه) فاعل لحدوف ای واصل نحوه لانه لا یطف الا معنی علی الفعل الا اذا اشبهه وهنالس كذلك  
فهو من حطب الجبل (قوله واسا به مرض الخ) ای واشتعل یجل از زاره اوریطها حتی رجع الامام من الرکوع  
(قوله انبعه فی غیر الأولى) ای فان لم یرجعه بطلت صلاته کما قال شیخنا (قوله ای فعل المأموم ما فاته بها الخ)  
ای ولیس المراد ان یسجد الامام فها هو فیه یترک ما فاته الامام وسبقه به من الرکوع وما بعده ولا یرضقنا  
المأموم فی صلب الامام ما فاته به لا یغفر له هذا (قوله فی غیر الأولى) ای فی غیر الرکعة الأولى بالنسبة للمأموم  
بان وقع له هذا فی رکوع ثانیة اورثته اورثته (قوله لا یسحب الخ) علة لقول المصنف انبعه فی غیر الأولى  
(قوله ما لم یرجع من سجودها) ای مدة عدم دفع الامام من سجودها ای مدة غلبه طنه عدم دفع الامام من  
سجودها وهذا ظرف لا یتدا الا بائع لا یتناهى والمعنی حیث تنوا یتدا یتابع مدة غلبه طنه عدم دفع الامام  
من السجدين فینقید ان الامام اذ رجع من السجدين فلا یشرع المأموم فی الاتیان بما فاته و یتبایضا  
انما اذا علم انه یبذلک الامام فی ثانی السجدين لکنه یفضل السجدة الثانية بعده فانه یتبعه وهو النقل بخلاف

(رکوع) حتی قام مع الامام برکعة مع مجد لا (ووس) صا سخیفا لا ینقص الوضوء (اد) حصل له (بحره) کان سهوا کرأوا سا به مرض  
منته من الرکوع معه (انبعه) ای فعل المأموم ما فاته به بالامه لیکرکه فها هو فیه اذا حصل المتاع (فی غیر) الرکعة (الأولى) المأموم  
لا یسحب المأمومیة علیه بانرا کهمه الأولى برکوة مع فها هو فیه عمل اتباعه فی غیرها (ما) ای معة کون الامام (لم یرجع) رابعه (من) جمیع



(سجودها) أي سجود غير الأولى فإذا كان يدرك الإمام في ثابته سجده و جعل الثانية بعد رفع الإمام من ثابته فإنه يفعل ما قبله بسجدها وبقية فذا كان أنه لا يدرك في شيء ٢٤٥ منها لم يفعل ما زوجه عنه بل يستمر قائما بعض ركعة فإن خالفه وبقية فإن أدرك في

السجود صححت ولا قضاء  
مجلسين وإن لم يدركه  
فيه بطلت فإن ظن الإدراك  
تخلف ثلثه التي ما قبل  
من التكبير وقضى ركعة  
ومفهوم في غير الأولى العامة  
الأولى بالمأمور برفع الإمام  
من الركوع فيخبر معه  
ساجدا ويقضى ركعة بعد  
سلامه فإن فعل ما فاته  
واجبه بطلت ولو جهلا  
كأن يقع لكثير من العوام  
ومفهوم زوجه الخ أنه  
لوعده ترك الركوع  
مع الإمام لم يتبعه لكن  
الراجح أنه يتبعه إضافي  
غير الأولى كذا في الصلوة  
فلا فرق بين ذي الصلوة  
وغيره إلا أن المعتبر لا يأتي  
ويأتي فيه وأما لو قصد  
ترك الركوع معه في  
الأولى بطلت الصلاة  
كما جزم به الأجهوري  
لأنه ركعة قطعت وكذا  
قصد ترك الركوع معه  
في غير الأولى حتى يرفع من  
سجودها (أو) زوجه  
مشلا عن (سجدة) من  
الأولى أو غيرها أو عن  
السجدين حتى قام الإمام  
لما يليها (فإن لم يطمع فيها)  
أي في الاتيان بالسجدة  
(قبل عقد امامه) التي تلي  
برفع راسه من ركوعها

لو جعل ظن الانتهاء للاتباع فإنه يفيد أنه لا يفعل ما فاته إلا إذا كان ظن أنه يدرك مع الإمام السجدة من سجودها  
أو يسجد الأولى حال رفع الإمام من الأولى ويسجد الثانية مع الإمام تأمل كذا في شرح شيخنا المحدث (قوله)  
من سجودها مفرد معضاي لم يفرق فيهم عموما مشوبا فلذلك قال من جمع سجودها أو أعاد الصلوة مؤثما مع أنه  
عاش على الغير وهو مذموم لكون الغير واقعا على الركعة قرأه المعنى أو لا كتب يخط غير التائب من المضاي  
إليه (قوله) فإذا كان يدرك الإمام أي ظن إدراكه وقوله وهو فعل الخ أي ولكنه لا يفعل السجدة الثانية إلا بعد  
رفع الإمام منها وقوله ويسجد هاتين الثانية بعد رفع الإمام (قوله في شيء منهما) أي من السجدين (قوله)  
ويخفى ركعة أي عرضا عن تلك الركعة (قوله) فإن ظن الإدراك أي ظن أنه يدرك الإمام في السجود  
فلما أتى بالركوع فرغ الإمام من ذلك السجود فاته لا يعتد بتلك الركوع ويقع الإمام فيها هو فيه والصلوة  
صحبتة وقضى ركعة (قوله) ومفهوم في غير الأولى الخ حاشاه أن ما ذكره ركوع الأولى معاذة من الأزدحام  
ومامعه فلا يجوز له الاتيان به بعد رفع الإمام ولو علم أنه إذا أتى به يدرك الإمام قبل رفعه من السجود بل يخبر  
ساجدا ويلقى هذه الركعة لأنه لم يشعب عليه أحكام المأمومية ظن تبعه وأتى بذلك الركوع وأدرك في  
السجود أو بعده هذا أو جهلا بطلت الصلاة حيث اعتد بتلك الركعة لأن العاهل أو أتى ركعة بدله لم يل من  
زوجه عن الركوع في الأولى المسبوقة إذا أراد أن ركوع فرغ الإمام فإنه يخبر معه ولا يتل أن ركع أن التي تلك  
الركعة ومن هنا قلنا ما ينع بعض الجهلة من أنهم يأمنون فيجدون الإمام قد فرغ راسه من الركوع  
فيحرمون ويركعون ويدركون الإمام في السجود ظن صلواتهم باطلا فإن اعتدوا بتلك الركعة الباطلة ظن  
أموها أو أتوا ركعة مغلصحت وأعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل في ترك المأمور الركوع مع إمامه  
أعذر هو المشهور من المذهب وقيل أنه لا يتبعه مطلقا في الأولى ولا في غير الأولى بل يدمم للاتباع في الأولى  
نقط الأولى الجسمة وقيل بالاتباع مطلقا لما يقدره الله تعالى من غيرهم (قوله) لكن الراجح أنه يتبعه إضافي  
غير الأولى أي حيث لم يرفع من سجودها (قوله) وأما لو قصد الخ حاشاه أن ما ذكره ركوع الأولى مع الإمام  
حتى يرفع منه معتد لا فإن كان من الأولى بطلت وإن قصد تركه من غير الأولى ظن استمرار حتى يرفع الإمام من  
سجودها بطلت أيضا وإما أن تركه من غير الأولى وأتى به قبل رفع الإمام من سجودها فلا راجح معها مع الاتم  
(قوله) أو زوجه من تلاعن سجدة الخ) تكلم المصنف على حكم ما إذا زوجه من ركوع وعن سجدة وسكت عن  
حكم ما إذا زوجه من الركوع فهل هو ركع أو زوجه من الركوع فيأتي به في غير الأولى ما لم يرفع من  
سجودها أو هو ركع أو زوجه من سجدة فيجوز فيه ما لم يرفع من الركوع أو زوجه من الركوع أو زوجه من الركوع  
على أن عقد الركوع برفع الرأس والثاني مبني على اعتبار الاحتناء اه شيخنا عداوى (قوله) من الأولى  
أو غيرها الفرق بين المراجعة عن الركوع حيث فصل فيه بين كونهم من الأولى أو غيرها والمراجعة عن السجدة  
حيث سوى بين كونهم من الأولى أو من غيرها أن المراجعة عن السجدة إنما حصلت بسد صاحب حكم  
المأمومية عليه بمجرد رفع راسه من الركوع والمراجعة عن الركوع تارة تكون هذا صاحب حكم المأمومية  
عليه وتارة قبل (قوله) فإن لم يطمع فيها الخ الطمع هو الرجاء فهو من قبل الظن أي ظن أن الإدراك  
للسجدة قبل رفع الإمام راسه من ركوع الركعة التالية بأن جزم بعدم الإدراك أو ظن عدمه أو شك فيه  
(قوله) عداوى أي مع الإمام وترك تلك السجدة وذلك لأنه لو فعلها فأتته الركعة الثانية مع الإمام وكان  
محصولا تلك الركعة التي فصل سجدها وان محادي مع الإمام كان محصل تلك الركعة الثانية معه وقاد  
لأولى للسجدة منها السجدة ومواقته للإمام أولى (قوله) ويتبع الإمام فيها هو فيه فلو خالف لم يباد  
بشمسلا أن تبين أن سجود فرغ قبل عقد امامه وإن تبين أنه بعد العقد بطلت (قوله) على نحو ما فاته  
أي من كونها سرا أو جهرا ومن كونها بالفاتحة فقط أو بالفاتحة والسورة لعدم انقلاب الركعات

بأن ظن أن إمامه يرفع راسه ما قبل أن يدركه (عداوى) على ترك السجدة  
ويتبع الإمام فيها هو فيه (وقضى ركعة) بدلا بعد سلام الإمام على نحو ما فاته

لعدم الاتيان بسجودها على الوجه المطلوب والثانية لعدم ادراك ركوعها مع الامام (و) اذا تمادى على ترك السجدة وقضى ركعة (لا سجود عليه) بعد سلامه لا يدرج في ركعة النقص (ان يتقن) انه ترك السجدة واما ان شك في تركها وقضى الركعة فانه يسجد بعد السلام لاحتلال ان يكون سجدها وركعة القضاء هذه محض زيادة فلهذا راجع لقوله عمادى وقضى ركعة ثم شرع في بيان حكم ما اذا زاد الامام ركعة سهوا هل يبعه المأموم او لا يحكم ما اذا فصل المأموم ماضيا به وانما خلف قضا (وان قام امام الجماعة) في رابعة ولو قال لائنة لكان اشمل واستمر فأمومه على خمسة اقسام لانه لما ان يقين انها محض زيادة ولا يتحتم اربعة اقسام اشار الاول بقوله (يتحقق انتفاء موجبها) اي فن جزم بعدم موجبها وعلم انها محض زيادة (يجلس) وجوباً وتصح له ان يسبحه ولم يتغير يقينه فان لم يسبح

في سعة (قوله) والا بان طبع فيها قبل عقد امامه بان ظن او جزم انه سجد فلهذا يدرك الامام قبل ان يرفع راسه من ركوع الركعة التي تليها (قوله) على الوجه المطلوب اي وهو كونه قبل رفع الامام راسه من ركوع التالية (قوله) واذ اتمادى على ترك السجدة اي قلته ان الامام رفع راسه من ركوع التي تليها قبل اتيانه بركعة السجدة (قوله) لا يسجد عليه لان ركعة النقص اي وذلك لان ركعة النقص يادق في سلب الامام فيجعلها الامام عنه (قوله) ان يتقن فيه ان الموضوع انه يتقن تركه لو قد يقال ان هذا تعميم يقطع النظر عن الموضوع فأصل (قوله) محض زيادة اي وليست في سلب الامام ولا يقال ان ركعة القضاء المأمور بها بعد سلام الامام هذه عمد لا سجود في العمد لا تقول هو كن لم يدر اولى ثلاثا او اربع (قوله) فهذا اي قول المصنف ولا يسجد عليه ان يتقن (قوله) وان قام امام الجماعة لخ حاصل هذه المسئلة ان الامام اذا قام لرائدة بحسب الظاهر فقام مأموم حال ان امان يقين انتفاء الموجب اولا في كل منهما اربع صور لان كل واحد منهما اما ان يفعل ماضيا به او يتألف محض اوسوا او تأو ولا يتحقق انتفاء الموجب ان فصل ماضيا به من الجلوس صح صلته بقيد ان يسبح ولم يشين له وجود الموجب الا بطلت لقوله ولو قال به ان يسبح وقوله لان لزومه اتباعه في شئ الامر ولم يتبع وان خلف عمداً بان قام بطلت ان لم يشين له الموجب والاصح على قول ابن المواز واختار النعمي البطلان مطلقا لئلا يسوا بتبين له موجب قيام امامه اولا وما لا من المواز هو الموافق لمفهوم ولم يتبع في قوله لان لزومه اتباعه في شئ الامر ولم يتبع وان خلف سهوا فقام لم يطل اتفاقا وكذا تأو ولا يلحق ما اختاره النعمي ثم ان استمر الساعي والمتأول على يقين انتفاء الموجب يلزمهما شئ وان زال بينهما القول الامام قبل موجب فهل يكفينا بركعة التي خلفها مع الامام او لا بد من ركعة بدل ركعة الخلل وقد جزم المصنف اول كلامه بالثاني في الساعي فأمرى بالتأول لكن مفهوم قوله لم يجز ان الخامسة ان تعدد هذان الساعي يصح ترى بهادون المتأول وامامان لم يقين انتفاء الموجب بان يقين ان قيامه لموجب او ظنه او ظنوه او شكه فانه يقوم مع الامام فان فصل ماضيا به من القيام فواضح وان خلف جلس عمدا بطلت الا ان يوافق شئ الامر على ما استظهره ح وان جلس سهوا لم يطل ويأتي ركعة وان خلف متأولا فكما عمد على المتمد اه بن (قوله) لكان اشمل اي لصدقه بما اذا زاد اربعة في ثلاثة او ثلثة في ثمانية او خامسة في رابعة بخلاف كلام المصنف فانه ماض على الاخرة ولا يصدق فيه (قوله) واستمر اي الامام على قيامه لعدم علمه بركعتها (قوله) وتحتار به اي لانه اما ان يقين موجب علمه بطلان احدى الاربع بوجه من وجوه البطلان او ظن موجبها او ظن عدمه او يشك في موجبها (قوله) اشار الاول اي وهو ما اذا يقين انتفاء موجبها وانما محض زيادة (قوله) يتحقق انتفاء موجبها اي عن نفسه وعن امامه او عن نفسه فقط والاول مبنى على ان كل سهوا لا يحمله الامام عن خلقه فهو عنه سهوا ولم يدرهم او هم فاقول والثاني مبنى على ان كل سهوا يحمله الامام عن خلقه فلا يكون سهوا عنه سهوا لم يدرهم اذ هم فاقول الاول قول سحنون والثاني قول ابن القاسم وقوله يتحقق انتفاء موجبها يجلس اي سواء كان مسبوقا لم لا لكن غير المسبوق يجلس حتى يسلم الامام بعد فراغه من تلك الركعة التي قام لها والمسبوق يجلس حتى يسلم الامام من تلك الركعة التي قام لها فيقوم انتفاء ما عليه فكلام المصنف من هنا قوله ولم يجز مسبوقا لغيره في المسبوق وغيره (قوله) ولم يتغير يقينه اي بانقاء الموجب (قوله) فان لم يسبح له بطلت اي وكذا ان تغير يقينه بأن تبين له عدم انتفاء الموجب فقام بطلت قول المصنف فيما يأتي لان لزومه اتباعه في شئ الامر ولم يتبع (قوله) فان لم يسبحه بالتسبيح كله) الحق انه اذا لم يسبحه بالتسبيح يشير الى انه فان لم يسبحه بالاشارة كله والتسبيح والاشارة وكذا الكلام واجب ثقافية اذا قام به بعض المأمومين كفى (تجيبه) اذا كله بينهم وجب الرجوع لقوله ان يقين صدقه او شكه فان لم يرجع طلت عليه وعليه في التيقن وكذا في الشك ان اجتمع مأمومه على نفي الموجب فان يقين خلاف خبرهم وجب عليه الرجوع ان كثر واجد الان يقينه

أى شخص أوتنه أو توهه أو شق فيه (أية) يوجد باقى الأربعة ثم إن ظهر له الموجب فواضح وإن ظهر له بعد الفراغ من الخامسة قدمه وأما قام سهواً مسجد الامام وسجد معه المتبع له (فإن خالف) المأموم ملوب عليه من جلوس أو قيام (عند) الوجه لا غير متأول (طلعت) سلاته (فيهما) أى فى الجلوس والاتباع إن لم ٢٤٢ يتبين إن مخالفته موافقة لمخالف الواقع (لا) إن خالفه ما وجب عليه (سهواً) فلا تبطل فيها وحيث (فأى)

الجالس) أى من وجب عليه الانبعاث فيجلس سهواً (ركعةً) ويعيدها إلى الركعة من وجب عليه الجلوس (المتبع) للامام سهواً إن قال الامام قتل لموجباً لا فلا صلاة كل صحبة فقوله (وإن قال) الامام (قتل لموجب) لادى اسقطت ركعتان من إحدى الركعتين فاعتقد المتبع ولو رما صوابه اسقاط الواو منه وإدخالها على قوله (حيث) أى وصح الصلاة (لمن) زمه اتباعه) أى اتباع الامام لكونه من أحد الأقسام الأربعة (وتبعه) على أن هذا ظاهر لا يحتاج لنص عليه (و) صححت (لما فيه) وهو من زومه الجلوس وجلس (إن سبح) وقد قدمناه ولما ذكرنا من وجب عليه الجلوس فخالف عبداً طلعت سلته نه على أن المتأول لا تبطل عليه بقوله مشبهة فى الصفة (كسبح) أى كصحة صلاة متبع للامام (تأول) يحمله (وجوبه) أى وجوب الاتباع وقد كان يجب عليه الجلوس

حيث غفلة الشك فإن لم يرجع طلت عليه وعليه وإن لم يكثر واجداً للصعب عليه الرجوع وهل يسلمون قبله أو يتخلو ونعتي يسلم وسجد لسهو قولان (قوله أى شخص) أى إن علم طلاق أحدى الركعات بوجه من أوجه الطلاق (قوله ثم إن ظهر له) أى المأموم بعد الفراغ من الخامسة الموجب الذى يزعمه أوتنه أو توهه أو شق فيه فواضح (قوله وأما علم) أى الامام (قوله فإن خالف المأموم ملوب عليه من جلوس أو قيام الخ) أى فإذا لم يتبين انتفاء الموجب خالفه ما وجب من الاتباع وجلس عبداً أو جهلاً فإنها تبطل ما لم يتبين إن مخالفته موافقة لمخالف نفس الامر والافتراض على ما ستظهره ح ومن يتبين انتفاء الموجب إذا خالفه ما وجب من الجلوس واتبه عبداً أو جهلاً فإنها تبطل ما لم يتبين إن مخالفته موافقة لمخالف نفس الامر والافتراض تبطل كقول ابن المواز إلا أن الظاهر أن قتال ركعة أتت تبع فيها الامام الانسحاب من ركعة التحليل عملاً بقصد كافى المخرج وحيث تفتأ بركعة أخرى واختار الضمى الطلاق مطلقاً أى سواء تبين إن مخالفته موافقة لمخالف نفس الامر لا واعتمد بعض الأشياخ قول المواز ونص الضمى فى البصرة قال ابن القاسم فى امام سهاى فى الظهور فصل فى خصاله قوم سهواً وقوم عبداً وقوم صدوا فم يبعوه فإنه يبعد من أتبعه عبداً وقت صلاة من سواه قال محمد وإن قال الامام بعد سلامه كنت سهاياً عن سجدة طلت صلاة من جلس وصحت سلامه من أتبعه سهواً أو عبداً والصواب أنه تصح سلامه من جلس ولم يتبعه لأنه جلس متأولاً وهو يرى أنه لا يجوز له اتباعه وهو اعذر من الناس والمعاذ وبطلت سلامه من أتبعه عبداً إن كان عالماً أنه لا يجوز له اتباعه وإن كان جاهلاً بطلان عليه اتباعه صحت سلامته (قوله إن لم يتبين الخ) هذا يعين أن معنى قول المصنف بطلت تبعاً أن بطلان لانها طلت بالفعل (قوله لاسهواً الخ) حاصله أن من يتبين انتفاء الموجب إذا خالفه ما وجب من الجلوس تبعه سهواً لا تبطل سلامته وكذلك إذا كان غير متبين انتفاء الموجب إذا خالفه ما وجب من الاتباع وجلس سهواً فإن سلامته صحبة فإذا قال الامام بعد فرائض من الصلاة قتل لموجباً فإن هذا الثانى بأتى ركعة وكذا الأول بأتى ركعة ولا يجزئه التى فعلها مع الامام سهواً أو قتل أنها تجزئه وعلى الأول فيحصل معه فى رابعة ست ركعات والقولان يخرجان على الخلاف فمن ظن كمال سلامته فأتى ركعتين فافهم ثم ذكر أنه بنى عليه من سلامته ركعتان قاله ابن بشر وهو الراى قال ابن عبد السلام بن هرون وأصل المشهور بالأعادة كذا فى ح ١٥ قال بن قلت قد أنكر ابن عرفة وجود القول بالأعادة الذى أقصر عليه المصنف ونصه وأجزأت تابعة سهواً أو قتل ابن بشر يقضى ركعة فى قوله اسقطت سجدة لا أعرفه وقوله كالأخلاف فحين سئل فلا أرفض اعتقاده عامة فتبين قصه ركعتين وانصح فرقه (قوله والأخلاف) أى والاختلاف الامام ذلك فلا يأتى بالجلس ركعة ولا يبعد المتبع (قوله وصحت لمن زمه اتباعه وتبعه) أى سواء قال الامام قتل لموجباً لا (قوله إن سبح) أى ولم يتغير بقبته (قوله) خالف عبداً طلت سلامته) أى وإن خالفه سهواً لا تبطل (قوله تأول يحمله وجوبه) أى بأن استند لحديث أنما جلجل الامام يؤتم به ونحوه (قوله لمن زمه اتباعه) هذا مطوف على محذوف وهو محترزه والتعذر وصحت لمقامه أن سبح ولم يتغير اعتقاده لأن زومه اتباعه الخ لا من معناه لأن تغير اعتقاده وحاصل ذلك أنه إذا جلس ليقبض انتفاء الموجب ثم تبين له بد الصلاة خطأ فسه بان قال الامام قتل لموجباً فإن سلامته تبطل فهذا يوافق قوله وصحت لمقامه أن سبح أى ولم يتغير بقبته وهذا أمير مما كان متفقاً وأما ما تصح سلامته لأنه تبين أنه كان يلزمه اتباعه فى نفس الامر فهو أى من يتبين انتفاء الموجب مؤاخذاً بالظاهر تارة من حيث أنه امر بالجلوس والاطلاق إن قام ومخالف فى نفس الامر تارة أخرى حيث طلت أن لم يقم عبداً

لتبين انتفاء الموجب (على المختار) عبد الحمى لغيره وتأويلها باتباعه ادله قول الامام قتل لموجباً أو لم قال (لا) تصح طراً (لمن زمه اتباعه فى نفس الامر) أو حرماً انتفاء الموجب بغيره (ولم يتبع) كأمر الواجب عليه بالتحذر لاعتقاده فتبين له القيام لموجب فسلم إن فوله فتبين أن غناه موجباً لجلس معاً وصحت سلامته فتبين أن يسبح الامام وإن لا يتغير بقبته ولا يطل كالتأويل

(ولم تجز) ثلاث ائمة (مسبوقة) ركعة مثلاً (علم) المسبوق (بجامعتها) أي يكونها خمسة وتبعه فيها وسواء كانت أولى المسبوق أم لا ونصح  
صلاته بأي جملة ما إن قال الإمام قتل موجب وليجمع مأمومه على قهوان ٢٤٣ لم يتأول فإن لم يقل قتل موجب أو

ماره الشك (قوله ولم تجز) أي بعد الوقوع والزول وإما التقدم على إتياعه فهو حرام وأعمال التجزئة لا تملك  
يفعلها على إتياعه من الركعة أو ما فعلها على إتياع الأئمة وحاصل المسئلة أن المسبوق ركعة إذا أتى مع الإمام  
عندما في ركعة التي قام عليها لم يتأولها بأثناء الركعة إلا ما لا اعتقاده الكمال بسبب حضوره الإمام من أول صلاته  
والحال أن الإمام قال قتل موجب وليجمع المأموم على قهيه فقال مالك أن صلاته صحيحة وهذه الركعة  
لا تبطل عن الركعة التي سبقها الإمام لا يملك فعلها على إتياعه قبل أن يتأولها أو بعد صلاته لأن  
عليه في الواقع ركعة فكان مقامها وقال ابن المواز أنها تجزئ به لأن العيب كسفتها إتياعه وأنه ليس مسبوقاً  
لأن الركعة الأولى التي فاتته قبل الشغل ظهر أنها بطلت وهذه الخامسة بدلتها في رابعة في نفس الأمر دون  
الظاهر بالنسبة للإمام وراية في الظاهر والواقع بالنسبة للمأموم (قوله وتصح صلاته) لا يقال الحكم بصحة  
صلاة المسبوق التي علم جامعيتها وتبع الإمام فيها بخلاف ما عمن أن من وجب عليه الجلوس لثبته  
انقضاء موجب بطل صلاته إذا خالف وقام مع الإمام لا تأخول لأخلافه لأن محل طلاق صلاته إذا خالف  
مالم يثبت أن مخالفته موافقة لما في الواقع والاحتج وهذا احتج لكون الإمام قال قتل موجب وإن  
القيام موافق لما في الواقع تأمل اه خر ريشنا عدوى (قوله وليجمع الخ) أي بأن صدقوه كلاً أو بعضاً  
(قوله وإن لم يتأول) أي هذا إذا تأول في اتباعه بل ولو كان غير متأول بأن تبعه بعد الصواب إن قول ولم  
يتأول لأن العمد هو محل الفصل وإما إذا تبعه سهواً أو بطلاً فصلاة صحيحة مطلقاً نظر بن (قوله وهل  
كذا الخ) حاصله أن المسبوق إذا تبع الإمام في نهائه وهو غير تام بكونها خمسة فتقبل لتجزئ به تلك  
الركعة محاسباً بسواء أجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا وقيل أنه تجزئ به لأن الجميع مأمومه على نفي  
الموجب فعمل الخلاف في إجزاء مأمومه حيث يجمع المأمومون على نفي الموجب وإما إذا أجمعوا على ذلك  
فلا تجزئ إتياعاً وماذا كمن أجمع المأمومون على نفي الموجب يقولون وإذا أجمعوا فلا تجزئ إتياعاً فحصله  
إذا قال الإمام قتل موجب ما إذا لم يقل قتل موجب فصلاته صحيحة ولا تجزئ به تلك الركعة اتفاقاً (قوله  
واعترض عليه) أي على المصنف بأن القول الأول ليس بموجب الاعتراض الخ وتعه طي بأن ابن شير  
ذكره وحكامه عرفه وقد كره ابن شاس وابن الحاجب ذلك لأن كل من ذكره كقولين في إجزاء الخامسة  
للمسبوق وعدم إجزاءها إذا قال الإمام قتل موجب ولم يقيدوها بالعالم ولا بغيره والقول بعدم إجزاءها مطلقاً  
هو الأول في كلام المؤلف وهناك قول ثالث لا ينال في الموارف في العالم وغيره وهو الإجزاء إلا أن يجمع مأمومه على  
نفي الموجب والمؤلف يزم بعدم الإجزاء في العالم وذكر في غير العالم خلاف بعدم الإجزاء مطلقاً والأجزاء  
الإلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب ولم يذكر القول بالإجزاء في العالم ولا في غيره أطر بن (قوله مطلقاً)  
أي سواء أجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا (قوله ولم يتنبه لذلك) أي ذلك الترك الأبعد ما عقد  
الركعة الثالثة وأما قوله ذلك قبل فعلها فلا يكون ما يأتي به من إزالته عرضاً على ما فعله في الملل ولا  
يتصور أن ينوي إتياعها مع علمه بالتأويل قبل فعلها على تقدير تأويله في ذلك فلا تضره نية تنية  
الإمام أنه لا يملك من المأمومين بطلان (قوله ولم يطل صلاته) أي نظر الواقع وهو ما لا يدين غلاب وهو  
المشهور وقال الحارثي المشهور بالطلان حيث نظر التلاعب في قصده والقول بأن في حق قال بعض الأشياخ  
ويمكن حل ما لا هو المأثور على التقدير والإمام والمال غلاب على المأموم لأن له عندنا في الجملة (قوله من  
انقلاب ركعته) أي وإن عليه في نفس الأمر ركعة وهي في هذا المبحث راعون ما في نفس الأمر (قوله  
ومفهوم أن تعدها) أي وهو إذا أتى بها سهواً (قوله الأجزاء) أي وهو المشهور وقال ابن القاسم لا تجزئ  
الساهي أيضاً فقد قصد الحكم كذا وكذا على جازي المصنف في قوله السابق وبعد هذا التبع لكن تقدم  
عن ابن عرفة أنكاره اه بن وعلى كلام ابن القاسم فمفهوم القول المصنف أن تعدها  
ففي فصل في سجود التلاوة (قوله سجدة) أي طلبه منه إجماعاً في السجود في أهل أفرادها وهو واحد لانه  
المتفق فأنه قد ورد على المؤلف أنه ليس فيه نعر ضو حدة على أنه قد يقال أنه غير باقيل ولم يقل سجود  
سجدة بطل ما في المصنف في نفس الأمر من انقلاب ركعته بترك سجدة سهواً ومفهوم أن تعدها الأجزاء (فصل في سجود التلاوة) (سجدة)

سجدة واحدة (شرط الصلاة) من طهارة حدث ونيت وشروط استقبال (بلا حرام) أي تكبير ذاتي على تكبير الموحى وبلا رفع يدين  
(و) بلا (سلام قارئ) مطلقاً (ومستمع) ٢٤٤ أي قاصداً السماع (قط) أي لا مجرد سماع وينسب لها من قيام ولا يجلس يأتي بها من

جلوس ويقل الزاكن  
ويشترط في المستمع  
شروط ثلاثة الأول (أن  
جلس) المستمع (ليسمع)  
القرآن من القارئ خلت  
أواكها لا يفرّد ثواب أو  
غيره ويسجد بها (ولو  
ترك القارئ) الشرط  
الثاني (أن يسمع) يفتح  
اللام ونسبها القارئ  
(لزم) أي للإمامة بأن  
يكون ذكرها محققاً بالغنا  
عاقلاً وكذا متروكاً على  
الراجح الاستماع صحيحاً  
من قارئ متوضّع عاجز  
عن دوكن فله يسجد  
قوله لزم أي في الجملة  
الشرط الثالث قوله  
(ولم يجلس) القارئ  
(ليسمع) الناس حسن  
قراءة (في إحدى عشرة)  
من المواضع آخر الأعراف  
والأصا في الرصد  
ويؤمرون في التحصيل  
وشعوا في الأسراء وبكا  
في مريم وما يشاء في الحج  
وقرأ في القصران  
والظن في النسل ولا  
يشكرون في السجدة  
وأناب في ص ويصدقون في  
فصلت (لا) في (ثانيه)  
الحج عند قوله تعالى  
أركعوا واسجدوا الخ (و)

الثلاثة مشروط بشروط الصلاة مثلاً إشارة إلى أن القفل يكفي في تحقق مدلولها أحد من أركان الحقيقة أخوه  
عندهم حكم التكرار في كلامه تعرض بقيد الوحدة (قوله) سجدة واحدة (فلا) إضافة إليها الخرى فالظاهر  
عدم الطلآن إذ لا يوقف الخروج منها على سلام (قوله) بشرط الصلاة) مفرد مضاعف يعم أي شرطها وقوله  
من طهارة حدث الخ في الكلام حذف الواو مع ما عطفت أي وغير ذلك من بقية الشروط ترك الكلام وترك  
الأفعال الكبيرة فيقبل سجدة الثلاثين بالكلام ونحوه من الظاهر وجوب قضائها قياساً على النفل المفسد  
(قوله) واستقبال يعني في الجملة وفي بعض الأحوال لأجل أن يعمل سجودها على الدابة لصعوبة القبلة في سفر  
القصر ويحتمل أن مراد المصنف الصلاة صلاة النافلة ويشتدّ فلا يحتاج لقولنا في الجملة (قوله) أي تكبير  
الخ) أي وما الأحرار يعني نية القفل فلا بد منه وكان الأولى للشارح أن يقول أي بلا تكبير ذاتي تكبير  
شرطه وأصل للإمامة أن لا يجلس لسمع الناس حسن قراءته لا (قوله) ومستمع) ذكر أن أوائى  
(قوله) قط) أعانني به المصنف لأن مستمع صفوه هو لا يعتبر بمفهومها في جبايتهم أنه لا مفهوم له فأن  
بقوله قط دفعاً لثبوتهم (قوله) لا مجرد سماع أي لا سماع مجرد عن قصد السماع (قوله) وينسب لها من  
قيام) أي إذا كان مثلاً (قوله) ويقل الزاكن) أي لا يسجد على الدابة ولا يوليها الأرض إلا إذا كان  
يسوغ له النافلة على الدابة بأن كان مسافراً قصر قصره فعلها بالإعمال طهارة سفره ووليها الأرض على  
المعتمد لا إلى الكافي كما (قوله) أن جلس ليعمل) عبر بالجلوس تعالى لأن رشداً فذهب إلى ثلاثة أقسام جلوس  
العمل وجلوس الاستماع للثواب وجلوس السجود وكان المقصود هنا الانحصار للقارئ بجلوس أو غيره من قيام  
أو اضطجاع ولكن عبر بالغالب اه بن (قوله) أو اضكاً) من اظهار اضطجاعه واقلابها وافتتاحه لأجل أن  
يصون قراءته من النسيان (قوله) لا يفرّد ثواب) أي لأن كان استماعه لغيره ثواب وقوله أو غيره أي انصاف  
بكلامه فهو تلذذه أو كان جلوسه لأجل السجود فقط (قوله) ولو ترك القارئ) أي السجود لأن تركه لا يسلط  
مطلوبته من الآخر إلا أن يكون القارئ أماماً تركه فينبه مأمومه على تركه بخلاف كفايته أن رشداً فلو  
فعلها بطلت سلامته فيها ظهر كذا في صقي ورد المصنف يولي مطرف ويصعد الملك العاون عبد الحكم واضح  
القائمين لا يسجد المستمع إذا ترك القارئ (قوله) وكذا متروكاً) أي فلا يسجد المستمع من غير المتوضّع  
على الراجح خلافه لقصر القاصف ومن تبعه (قوله) أي في الجملة) الأولى أن يقول أي يولي في الجملة أي يولي في  
بعض الحالات ولا شأن المتوضّع العاصر صالح للإمامة في بعض الحالات إذ يصح أن يكون أماماً مثله  
فأمل (قوله) ولم يجلس القارئ لسمع الناس) أي فإن جلس لسمع الناس حسن قراءته فلا يسجد المستمع  
له لأن الشأن أن تدخل قراءته على ما فلا يكون أهلاً لادّعاءه أن قلت غايه ما فيه فسقه بالربا المعتمد صحة  
إمامة الفاسق قلت أجاب بعضهم بأن القراءته كالصلاة فلو أقر في قراءته تمكن فقهه بالصلاة والفاسق  
الغنى اعتماداً وصحة إمامته من كان فسقه غير متعلق بالصلاة كأي في قاله شيخنا (قوله) في إحدى) متعلق  
بسجد (قوله) لا في ثابته الحج) أي يفكره وقول الخمي عن معناه يكره كذا قال عجم فلو سجد في  
ثابته الحج وما بعده في الصلاة بطلت سلامته إلا أن يكون مقتدياً بمن سجد بها وقال بعضهم لا بطلان وهو  
المعتمد للخلاف فيها فلو سجد دون إمامه بطلت حان تركاً أتباعه أسا وبهت سلامته اه شيخنا (قوله)  
ولا في التيمم) أي عند قوله واسجدوا لله واسجدوا (قوله) تعدد العمل) أي عمل أهل المدينة من  
ترك السجود في هذه المواضع الأربعة وقوله على الحديث أي أقال على طلب السجود فيها وأما قسم  
العمل على الحديث فلا لالة العمل على نسخ الحديث المذكور وأول كلياً قيام غير نسخ ما عدا أهل  
المدينة عن العمل به (قوله) وهل سنة الخ) هذه الجملة استثنائية قصد بها تعيين الحكم الذي أجله في قوله

سجد

لا في (التيمم) لعدم سجودها بالمدينة وقرأها فيها (و) لا في (الاشفاق) لا (القل) تعدد العمل

على الحديث دلالة على نسخه (وهل) السجود (سنة) غير مؤكدة ومقتضى ابن عرفة أنه الراجح (أو فضيلة) أي مندوب (خلاف) وهو  
في البالغ وأما الصبي فيغالب بها نية الصبي (وكرر لنفسه) (و) إذا كان بصلة بل

سجدة شكر (ركعتا) الصلاة عند بشارة بمصر فادفع مضرة (اد) سجود (لرؤية) خلاف الصلاة فلا تتركه بل تطلب (د) كره (جهر) اي رفع صوت (ها) اي بالقراءة (عسجد) والاول تأخير هذا عن قوله (و) كره (قراءة بتلحين) اي تطريب صوت لا يخرج عن حد القراءة والاحرم ليكون الضمير عائدا على مذكوره (ك) كراهة قراءة (جاعة) يجتمعون فيقرؤن مما انهم يؤدقون تطبيع الكلمات والاحرم (د) كره (جلوس لها) اي لاجل سجودها خاصة (لالتعليم) ان تعلم او قصد جواب مع قصد السجود فلا يكره الجلوس بل يطلب ثم ان كان متعلما بسجدة والا فلا فقوله للتعليم من تمتع مقابلة فلو قال به فقط كان اخصر واشمل (واقيم) تدبا (القارئ) جهرا (في المسجد يوم خيس او غيره) اي كل خيس او جمعة ان قصد دوام ذلك والا فلا ويقام وان كرهه كاقدمه بقوله وجهر بها بمسجد فلو قال بعد قوله وقراءة بتلحين وجهر بها بمسجد واقم

سجدة اي طلب منه سجود والقول بالنسبة لغيره ان عطاء الله ان القاهات وعليه الاكثر والقول بأنه فضيلة هو قول الباقي وابن الكاتب وسنذكر بيان الحالج ومن قاعدته شهر ما صدر به يفتي على الخلاف كثرة التواب وقوله (قوله ولو بغير صلاة) رد بطل على من قل اذا سجد للتراوة بغير الصلاة فإنه لا يكره لاني حال الخفض ولا في حال الرفع بل بسجدة من غير تكبير (قوله ووص واثاب الخ) ابن تاجي اخبر بعض شيوخ شيوخنا انه يسجد في الاخرى كل موضع يختلف فيه أي كاي يسجد في الاول ليخرج من الخلاف واليه ذهب بعض المتأخرين من المشاركة به بن (قوله وكره سجود شكر) واجازة ابن حبيب لمحدث ابن بكرا في النبي صلى الله عليه وسلم امره بسر ساجدا واه الترمذي وجه المشهور والعمل (قوله بخلاف الصلاة) اي للزلة فلا تتركه بل تطلب لانها امر يخاف منه ومثل الصلاة للزلة الصلاة تدفع اليها بانها الطاهون لانه عقوبتهم اسبل الزنادان كل شهادة لغيرهم كما افاده البدو ويصلون ذلك اذا ذابوا جماعة وهل يصلون ركعتين او اكثر ذكر بعضهم من التلحين انه يستحب ركعتان ويجعل استيعاب الصلاة لذلك كمالا يتبعهما الامام والواجب (قوله اي بالقراءة) اي المفهوم من السابق وهذا الجمل في المصنف هو الظاهر واستبعده بعضهم بأن فيه التكرار مع قوله واقم القارئ في المسجد هو غير صحيح لان الجهر بالقراءة مكره وان لم يتخذ عادة فافامة القارئ مشروطة بالتفاد ذلك عادة وان اراد ان هذا يقتضي عن الامة فقير صحيح ايضا لان الكراهة لا وجوب افامة القارئ (قوله بتلحين) اي بانعام وما ذكره المصنف من الكراهة هو المشهور ومن مذهب الجمهور وذهب الشافعي وابن العربي الى جوازها بل قال انتم ستواستحسنه كثير من فقهاء الامصار لان سماعه بالاجلان يز يدقبطه بالقارئ وانما لو يكسب بالقلب خشية ويدل بقوله عليه الصلاة والسلام ليس منامن لم يفتن بالقارئ وقوله زينو القرآن باصواتكم واجاب الجمهور عن الاول بأن المراد بالتلحين الاستغناء وعن الثاني بأنه مقولوب اه شيخنا عدوي (قوله يجتمعون فيقرؤن بها) انما كرهت القراءة على هذا الوجه لانه خلاف العمل والزم ومقتضى بعضهم على بعض وعدم اصحاء بعضهم وبعض وهو مكره واما اجتماع جاعة بقرا واحد ربح حزب ملاذ خرم عليه وهكذا ذكر بعضهم الكراهة في هذه الصورة وهل التوى عن مالك جوازها قال بن وهو الصواب اذ لا وجه للكراهة (قوله اي لاجل سجودها) اي بصحت يكون ليس الحامل على على الجلوس لسماح القراءة الان يسجد السجدة قط (قوله واقم القارئ في المسجد) يعني ان القارئ في المسجد يوم الخميس او غيره يقام يداوولون قتيلا محتاجا بشرط ثلاثة ان تكون قراءته بغير صوت وقصد دوام ذلك ويصل ذلك بقوله او يقر ينغول بشرط ذلك واهب والواجب فعله لئلا يانهي باتباع شرطه ولو كره وامام القارئ في المسجد من السنة القديمة ولا يرفع المدرس في المسجد صوتا فوق الحاجة كجلي في اسياء الموت (قوله والافلا مقام) اي والافصد دوام ذلك فلا مقام يؤمر بالكون او اقراءه سرا وذلك لانه اذا قصد دوام ذلك كان الغالب قصد به بالقراءة انه كذا قبل واعلم ان قراءة القرآن على الابواب في الطرق قصد الطلب لله نياحرام ولا يجوز الاعطاء لقاع ذلك لما فيه من الاعانة على ذلك كذا في رشيتمنا العدوي (قوله قراءة الجاعة) المراد بها ما زاد على الواحد (قوله مخافة التخليط) اي ولانه لا بد ان يفتن الشيخ سماع ما يقرؤه بعضهم حين الاصغاء لغيره فتدبى القارئ الذي لم يسمع الشيخ لقراءته في ذلك الحين وظن ذلك القارئ ان الشيخ سمعه فيعمل عنه الخطا ويزنه مذهبا له (قوله وجوازها) اي الممتعة الداخلة على القراءة باقرار اكل واحد بالقراءة عليه اذ يكثر ولا يجمعهم بجمعهم احسن من القطع لبعضهم (قوله ورايانا من الامام) اي فكان ولا يكره ذلك ولا يراه صوابا يجمع ونخفه فان قلت جبرج عن الكراهة فاعلم قوله الجواز فكان الاول المصنف الاقتصاد عليه لان الكراهة مرجوع عنها فلا تسبب لافلتها واجيب بأن قواعد المذهب كانت تختص بما صحت نسبتها للامام وان رجع عنها قال شيخنا العدوي والظاهر من الراءيتين الكراهة لان كلام الله يفتني من اخطا فيه ويجعل الخلاف اذا كان في افراد كل قارئ بالقراءة مشقة

ان قصد الدوام لكان اخصر ووضح (وفي كره قراءة الجاعة) يجتمعون (على) الشيخ (الواحد) مخافة التخليط وجوازها (روايتان) عن الامام

(د) كره (اجتماع) الناس (الحاج يوم عرفه) بمسجد كثره ان قصد التنبه بالمحاج اوجبل من سنة تلك اليوم والافلا كراهه بل يشذب  
(د) كره (بجوازها) اى سجدة الثلاثة ٢٤٦ اى ترك السجود عند قراءة عملا (لشهر وقت جوازها) (والا يكن متلها اوليس  
وقت جواز (فهل بجواز)

فان اتقت الشقة فلكراهه اهما (قوله واجتماع لهما) اى باى دعاء كان ومثله الذكر (قوله والافلا كراهه)  
اى وان لا يقصد التنبه بالمحاج ولا اجل ذلك من سنة اليوم بل قصد اغتنام فضيلة الوقت فلا كراهه ولو كان  
الاجتماع في المسجد (قوله وقت جوازها) اى هو ما عدا وقت الاسفار والاصفرار ونظية لجمعة (قوله فهل  
يجوز عملها الا لا) في الميم وينبغي ملاحظة المتجاوز قبله نظام الثلاثة بل لا بأس بان يأتى باليات  
الصالحات كفى تحية المسجد (قوله ثلاث للمعنى) اى لو اقصر على مجاوزة عمل السجود والمراعاة ان الاقتصار  
على مجاوزة منظمة لتفسير المعنى والا ففى فض الموانع مجاوزة عمل السجود فقط لا تفسير المعنى فأمل (قوله  
تأويلان) وعليهما اذا جاوز عملها الا لا ثم ظهر اوزال وقت الكراهه فلا يرجع لقراءتها النص اهل  
المذهب على ان القضاء من شعار القرائن وهذا هو المذهب خلافا لجلاب كذا فى عبق خلاصت ولاى  
عمران قول مقابل لتأويلين وحاصله ان القارئ اذا كان غير متطهر او كان الوقت ليس وقت جوازها فان  
القارئ لا يتصدها بل يقرأ عملها لانه ان حرم اجر السجود فلا يصح امر القارئ قال بن وهو ظاهر قوله  
والا يكن متطهر اوليس وقت جوازها حاله ان ليس فى صلاة قرض فهذا عمل التأويلين ما لو كان فى صلاة  
فرض وكان الوقت وقت نهى فانه يقرأ ولو سجد قول واحد (قوله واقتصار عليها) اى على قراءة عمل  
السجدة كان فى صلاة ام لا حيث كان فعل ذلك لاجل ان يسجد والافلا كراهه وانما كره ذلك لان قصده  
السجدة لا الثلاثة وهو خلاف السجل واذا اقتصر فلا يسجد حيث فصل ما يكره (قوله كراهه قراءتها) اى  
قراءتها عملا (قوله واما الا لا فيصليها فلا كراهه) اى فى الاقتصار عليها لا يسجد حيث شذ (قوله واقل ايضا  
بالاقتصار على الآية) اى وعليه يكره الاقتصار على الكلمة بالطريق الاولى (قوله قال وهو الاشبه) اى  
المشابه والموافق للقواعد المعتبر (قوله فمالم) حاصله انه اذا اقتصر على الآية فعلى القول الاشبه  
من كراهه الاقتصار عليها لا يسجد وعلى القول الآخر وهو الاول يلى يسجد واذا اقتصر على الكلمة  
المخالفة على السجود لا يسجد باقها فاعلم ان تعبير المصنف هنا بالقول ليس بمراد على اصطلاحه لان هذا  
القول مختار للمأزى من خلاف لانهما تأويلان على المدونة واختار للمأزى روى واحد منهما وليس ذلك  
القول من عند نفسه حتى يكون تعبيره بالشكل بمراد على اصطلاحه فقول هو الاشبه على القول المناسب  
اصطلاحه (قوله وتعمدها بغير سنة) اى ولو لم يكن على وجه المداومة كقولنا تقي له ذلك فهو كراهه  
تعمدها بغير سنة لانه ان لم يسجدها دخل فى الوعيد اى اليوم المشار به قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن  
لا يسجدون وان سجدوا فى عدد سجودها كذا قيل وفيه ان تلك السنة موجودة فى التأخير يمكن ان يقال  
ان السجود لما كان نافعا والصلاة نافعة صار كانه ليس زائدا بخلاف القرض ان قلنا ان مقتضى الزيادة  
فى القرض البطلان فانت انما ادعوا على طلبها من كل طارئ سارت كما ثبت زائدة مخصصة اه عدوى  
(قوله ولو صح) اى خلافا لقال بندها فيه لقوله عليه الصلاة والسلام لا عمل اهل المدينة على  
خلافه فقل على نسخة واعلم ان كراهه تعمد قراءة آياتها فى القرض بانه بالنسبة لغيره الامام واما المأموم  
فلا يكره تعمد لقراءتها وان كان لا يسجد وليس من تعمدها بغير سنة سلاما على خلف شاذي يقرؤها  
صحيحه ولو كان غير راتب وجب شذ ولا يكون اقتداء به مكره واهل عبق (قوله واخطبة) اى سواء  
كانت خطبة جمعة او خطبة بغيرها اه عدوى (قوله لا خلافا بنظامها) اى ان يسجدوا لم يسجدوا  
فى الوعيد (قوله مطلقا) اى فذا او اماما او مأموما فى سفر او حضر مكانا لقراءة فى ذلك النفل سرا  
او جها امن الامام من التخطيط على من خلفه ام لا (قوله وان قراها فى فرض) اى وان قصم التمس  
وقراها عمدا او قراها غير متعمد وقوله يسجد وهل سجود سنة او فضيلة بخلاف وهذا اذا كان القرض

(لا) تعمد على (قول فلا يكره) (مطلقا) فى سفر او جها من التخطيط على من خلفه ام لا  
سفر او حضرا (وان قراها فى فرض سجدة) ولو بوقت نهى لانها تابعة حيث للقرض (لا) ان قراها فى (خطبة) فلا يسجد

أي يكره (وجهر) تبدأ (المام) الصلاة (السرية) بقراءته السجدة ليطمئئنه سبب سجوده في سجوده (والا) يصح جهوا وسجده (اتباع) في سجوده لأن الأصل عدم السهو فإن لم يرفع صلاتهم (ومجاوزها) في القراءة (سري) كما يقرأ آيتين (سجدة) مكانه من غير عادة قراءتها في صلاة أو غير هالان ما ظار التي على حكمه (و) مجاوزها (بكثر بعدا) أي يبعد (٢٤٧) قراءتها وسجدها في محلها في صلاة أو غير هال لكن أن كان

بصلاة أدها (بالقرض)  
 وأولى النفل (ما لم يمن)  
 للركوع فإن أخصى فإن  
 فعلها في هذه الركعة  
 ولا يعود لقراءتها ثانية  
 القرض لأنه كاستداء  
 قراءتها فيه وهو مكروه  
 (و) يعود لقراءتها نداء  
 (بالنقل في ثابته)  
 ليسجدها (في محلها قبل)  
 قراءة (الفاتحة) أو بعدها  
 (قولان وإن قصد) أي  
 السجدة بأن أخص بينهما  
 فلما وصل لحد الركوع  
 نسبا (فرفع) أي قصد  
 الركوع (سهوا) عنها  
 (اعتدبه) أي بهذا  
 الركوع عند ما كثر بناء  
 على أن الحركة للركن  
 لا يشترط قصد ما يرفع له  
 وقصدته السجدة ثم إن  
 كان في أولى نفل أدها في  
 ثابته (ولاسهو) أي  
 لاسجد سهوا عليه  
 لتقص الحركة فلا زيادة  
 معه وقال ابن الغمام  
 لا يعتد به ويحسب أدها  
 فإن رفعها لم يعد  
 أيضا ويحسب أدها  
 وسجد إن أطمأن كما يأتي  
 (بمختلف تكررها) أي

غير حذرة والاطلاق بسجدها فإن فعل ظاهره أي يمر في سجود في الخطبة اه شيخنا عدوى  
 (قوله أي يكره) فإن وقع وسجده قبل بطل الخطبة نزول مقامها لا واستظهره الشيخ كرم الدين البرموني  
 (قوله الصلاة السرية) أي أوقات فرضا أو فلا (قوله قراءته السجدة) متعلق بجملة أي جهرا الإمام  
 بقراءته الآية المتقدمة بالسجدة في الصلاة السرية فرضا كانت أو فلا وليس المراد ما يصح به القراءة كلها  
 كذا قرئ شيخنا العدوى (قوله ما تبع في سجوده) أي جوابا كما في كثير من وهو قول ابن القاسم وقال  
 سحنون يمتنع اتباعه لاحتمال سهوه (قوله فإن لم يرفع صلاتهم) أي لأن اتباعه فيها واجب غير شرط  
 لأهاليه من الأفعال المتقدمة به فيها السجدة لا الواجب التي ليس بشرط لا واجب البطلان (قوله) كأنه  
 وآيتين) أي لا أكثر فالكفاية استقصائية كماله شيخنا (قوله من غير عادة قراءتها) أي من غير عادة الآية  
 التي فيها السجدة (قوله أي يبعد قراءتها) أي قراءة الآية التي فيها السجدة ثم بعد أن يسجد يودى إلى حيث  
 انتهى في القراءة (قوله بالقرض) متعلق بما لم يقدّر بما لا يلزم كقوله كوراي ويعد بها بالقرض أو لجهة متأنفة  
 استثناء ما يأتينا جوابا للسؤال مقدّر تقديره وماذا يفعل إذا جاوزها بكثير في القرض والفعل وأعماله يصل متعلقا  
 بعبدها المذكور لاستنزام ذلك عدم الإعادة في مسئلة مجاوزتها بكثير في القرض والفعل (قوله ولا يعود  
 لقراءتها في ثابته القرض) أي يكره فإن أدها في ثابته من غير قراءة لم يطل على الظاهر لتقدم سببها  
 ويحصل البطلان لا قطع السبب إلا بقاء (قوله ويعد قراءتها) أي قراءة آيتها بالنفل في ثابته فإن لم  
 يذ كر حاجتي عقد الثانية فالتواتر عليه (قوله في محلها قبل الفاتحة) أي في إعادة آيتها فمحلها قبل  
 الفاتحة بحيث يرقم منها فقر الفاتحة وذلك لتقدم سببها وهذا هو الظاهر وعليه لو أخر حاجتي قرأ الفاتحة  
 فعلها بعدها بل وكذا بعد القراءة (قوله أو بعدها) أي أو يعود لقراءة آيتها ويسجد بها بعد قراءة القرآن  
 بحيث يقوم منها لقراءة السورة لا غير واجبة والفاتحة واجبة فشرعيتها بعد الفاتحة وعلى هذا الوقتها  
 على الفاتحة فالصلاة صحيحة وهل يكتفي بها أو بعدها بعد الفاتحة الظاهر الأول كماله شيخنا (قوله قولان)  
 الأول لا يكره من عبد الرحمن والثاني لا يكره هو كان الأنسب بقاعدته من غير يذكر ذلك المتأخر من عدم  
 نص المتقدمين (قوله قصد الدركوع) أي تقول قصدته إليه (قوله سهوا عنها) أي حاله كونه ساهيا عن  
 قصد ما سار الملاحظ له قبله أعماه الركوع فانه يعتد به سواء ذكرها قبل أن يطمئن في ذلك الركوع  
 أو بعد طمأنينه (قوله بناء على أن الحركة على أي فهو مشهور مبنى على ضعف (قوله أدها في ثابته) أي  
 وإن كان في ثابته فلا إعادة عليه (قوله وقال ابن القاسم لا يعتد به) أي سواء ذكرها قبل أن يطمئن في ذلك  
 الركوع أو بعد طمأنينه أو بعد رفعه منه (قوله ويحسب أدها) أي تلاوة أو ترك الركوع بعد ذلك سواء  
 ذكرها قبل أن يطمئن في ذلك الركوع أو بعد طمأنينه فيه أو بعد رفعه منه إلا أنه يلزمه السجود بعد السلام  
 في الحالتين الأخيرتين ولا يسجد عليه في الحالة الأولى والحاصل أنما إذا ذكر وهو أدها كصم فإن كان ذكره  
 قبل أن يطمئن تحسب أدها ولا يكره عليه وأما إن ذكر بعد الطمأنينه أو بعد رفعه من الركوع إلى  
 ذلك الركوع وسجد للتلاوة وسجد بعد السلام للزيادة (قوله فإن رفع ساهيا) أي ولم يذ كر السجدة إلا بعد  
 رفعه (قوله ويحسب أدها) أي تلاوة أو يلزمه السجود بعد الصلاة للزيادة (قوله ويسجد) أي السهو  
 بعد السلام (قوله تذكرها) من إضافة المصدّر لفعوله أي يحلف تكرار الشخص السجدة للتلاوة سهوا  
 والحال أنه في صلاة فانه يسجد بعد السلام وأما لو ذكرها بعد أو جهلا فانه الصلاة تبطل (قوله أو بمختلف  
 سجود) يعني أنه لو سجد في آية قبلها فطن أنها آية السجدة والحال أنه في صلاة فانه يسجد لذلك بعد السلام

السجدة بأن يسجد معها أخرى سهوا فانه يسجد بعد السلام (أو) بخلاف (سجود) لما قبلها أي قبل قراءة عملها فلها السجدة (سهوا)  
 سواء أدها أو يسجد لها إن شاء الله تعالى زيادة بعد السلام فتكون سهوا في المستثنى فتكون تبطل فيها (قال) المازني من عند  
 نفسه (وأصل المذهب) أي عاقبته (تكررها) أي السجدة (أنكر



على المقول (وتب الساجد  
عقب قراءة (ولا يكتفي  
عنها) أي عن سجدة  
الثلاة أي بطلها (ركوع)  
أي لا يصل الركوع  
عوضاً عنها لأنه ان قصد  
به الركوع للصلاة فلم  
يسجد بها وان قصد به  
السجود فقد أحاطها  
عن صفتها وذلك غير  
جائز لأنه تغيير للموضوع  
الشري (وان تركها)  
عمداً (وقصد) أي  
الركوع بالتصاطع  
(مع) ركوعه (وكره)  
ذلك (وان تركها سهواً)  
عنه لم يركف تركها وهو  
واسع (اعتدبه) أي  
بركوعه (عند مالك)  
من رواية أشهب (لا)  
عند (ابن القاسم) فيغير  
ساجداً يركع فيثبتي  
الركعة ويقرأ شيئاً  
ويركع ويحذف (فيسجد  
بعد السلام) ان اطمان  
(به) أي بركوعه الذي  
تذكر فيه انه تركها  
لزيادة الركوع واولى  
لوروع منه ساجداً وليست  
هذه مكررة مع قوله  
وان قصد ما ركع سهواً  
الخ لأنه في ذلك قصد  
السجود فلما وصل لم يد

نوعاً) فيسجد أو سجدة ولو في وقت واحد لا يتصر على الأولى (الأمعلم والمعلم) اذا كرر أحدهما والثاني يسمع (فأول مرة) فقط  
صنعتك وابن القاسم وانتاره المازري فلم يكتف قوله إلا بالمعلم الخ مقولاً لمن عند شبه فكان على المصنف ان يذكره قوله فأول مرة  
على الاعراف (مثلاً قراءة) بقائه منهن من الأفعال وغيرها (قبل ركوعه) يقع الركوع

سواء قرأ آياتها في باقي صلاته بعد ذلك وسجد هاهنا لا (قوله حزيا) أي حجة من القرآن قليلة أو كثيرة فإذا كرر  
الربع الآخر من الاعراف مثلاً لصعباً أو غير ذلك فانه يسجد كل مرة (قوله ولو في وقت واحد) أي ولو كان  
يكرر بالركب في وقت واحد (قوله والثاني يسمع) فيه أن المعلم إذا كان ساجداً كيف يسجد من السامع  
لا يسجد إلا إذا جلس ليعلم كماله واجب بان المعلم يسجد مع من معه أو يقول المؤلف فيها من جلس ليعلم  
فيه حلقاً يولي لم يكتف في حلقه شيئاً على خش (قوله فقول مرة) أي فيسجد كل منهما في أول مرة فقط  
(قوله وانتاره المازري) أي خلافاً لاصبيخ وابن عبد الحكم حيث خالوا لا يسجد عليهما ولا في أول مرة وأعلم  
ان الخلاف على هذا حصل التكرار بركب فيه سجدة وأما في القرآن بقائه فانه يسجد جميع سجدة ما اتفاق  
ولو كان معلماً أو متعلماً كذا قرأ وشيئاً (قوله فكان على المصنف الخ) وذلك لان صدر العبارة ليس مختاراً من  
خلافه فاسباب التعبير فيه بالفعال وآخرها مختار من خلافه فلناسب التعبير فيه بالاسم (قوله مثلاً) اشار  
بذلك إلى أنه لا مفهوم للاعراف وإنما خصها بالترك لا يتوهم فيها علم القراءة لأن في القراءة من سورة غيرها  
علم الاقتصار على سورة مع ان الأفضل الاقتصار على سورة وعلى هذا فيستثنى هذا من ذلك وقد يقال  
لا استثناء لان هذا ليست قراءة لسنة الصلاة وإنما هي قراءة لاجل ان يكون الركوع واقعا عقب قراءة كاهو  
طريقته وأما سنة الصلاة فقد حصلت بالقراءة قبل سجود الثلاثة (قوله يقع الركوع عقب قراءة) أي كاهو  
سته (قوله أي لا يصل الركوع عوضاً عنها) أي كان في صلاة أو لوقالت الخفية يكتفي عنها الركوع وكما هم  
راوا ان المدار على التذلل وامام سجود الصلاة فلا عكسنا به عنها لأنها تفرق بالتأخير (قوله فليسجدها)  
أي كان تاركاً للسجدة الثلاثة (قوله وان قصد به) أي بذلك الركوع الذي فعله السجدة ولم يقصد الركوع الركني  
(قوله فقد أحاط) أي غيرها (قوله وذلك غير جائز) ظاهره ان ساجداً أو ساجداً لم يطل بذلك بمثل بعضهم وقال  
بعضهم ان ذلك مكروه ولا يطل به الصلاة واستظهره فاشيئاً وعليه فهل يكتفي بذلك الركوع أو يطلب بركوع  
آخر لم يطل (قوله وقصد) أي الركوع الركني وقصدنا به عنها واولى ان لم يقصدنا به عنها (قوله ويركع)  
أي قاصداً الركوع من أول الامر (قوله اعتدبه) أي يفيض عليه ويركع ركنه (قوله ويقرأ شيئاً) تفسير  
لقوله فيثبتي الركنه (قوله كذا قرأ) أي كذا قرأ ما بين غازی وجرأه بالساطي (قوله كذا ذكره الطبعي)  
حاصل كلام الطبعي ان تارك السجدة لثلاثة احوال اما ان يتركها سائياً ويركع قاصداً الركوع من قول  
انصاطه واما ان يتركها عمداً ويقصد الركوع واما ان يقصد الركوع ولا ينط بغيرها فلما وصل لحد الركوع دخل  
عنها في الركوع في الوجه الاول يتبدل الركوع باخاف مالك وابن القاسم كمال الغنى لان قصد الحركة  
الركوع قد وجد وفي الوجه الثاني يتبدل الركوع باضالكن يكره ذلك الفعل واليه اشار بقوله وان تركها  
وقصد صم وكره وفي الوجه الثالث خلاف بين مالك وابن القاسم فيثبته عند مالك ولا سهو عليه لا عند ابن  
القاسم (قوله فيثبتي مالك وابن القاسم على الصحة) هذه طريقة الغنى واما ابن تونس فطريقته تحكي  
الخلاف في الصورتين فالركن الاول الذي ذكره ابن غازی من معه ظاهر على تلك الطريقة انظر بن  
فصل في بيان حكم صلاة النافذة (قوله تدب نقل) النقل له اذ يادته والمراد به هنا ما اذله الفرض على  
السنة والرغبة بدليل ذكرهما بامداد اصطلاحاً له التي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه أي يتركه في بعض  
الاجيان ويقطعه في بعض الاجيان وليس المراد انه يتركها سالان من خصائصه انه اذا عمل بعلامن البر لا يتركه  
بعد ذلك راسوا هذا الحد غير جامع لخروج تخوارج قبل الظهر للموردان الذي صلى الله عليه وسلم كان يداوم

الركوع نسيه فركع في هذه الركعة السجود بل قصد الركوع ساجداً عن السجود فلما ركع ذكره هو الحكم فيها عليها  
واحد كذا قرأ والحق التكرار لان ما من قصد الركوع ساجداً عن السجدة قد وجد قصد الحركة لكن فيثبتي مالك وابن القاسم على الصحة  
كذا ذكره الطبعي وهو الحق فيركع عليه (فصل في بيان حكم صلاة النافذة وما يتعلق بها) تدب نقل في كل وقت يحل فيه

عليها واما السنة فهي لغة الطريقة واسطلاحا فعله التي صلى الله عليه وسلم وانظر محالة كونه في جماعة  
 ودوام عليه ولم يدل دليل على وجوبه بالموالاة كمن السمتا كثر وانه كثر واما الرغبة فهي لغة ما حش عليه  
 من فعل الخير واسطلاحا ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفرقه في جماعة والمراد منه بعد تحديد البحث لو  
 زيد فيه عمدا او قص عمد البطل فلا يقال انه سادق بأربع قبل الظهر يقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى  
 قبل العصر ربح ما مره الله على النزال لا يجيد التعبد بحيث لا يصح غيرها (قوله وما كذا الخ) قال ابن دقيق  
 العيد في تقديم التوافل على القرائن وتأخيرها عن معنى لطيف متاسب لما في التقديم فلان النفس لا تستعملها  
 بأسباب الدنيا بعيدة من حالة الحشوع والحضور التي هي روح العادة فإذا قدمت التوافل على القرائن  
 استلقت النفس بالعبادة وكسفت بحالة تقرب من الحشوع واما تأخيرها عنها فلدوران التوافل جارية  
 لنقص القرائن فإذا وقع الفرض ناسبان يقع بعده مصير الحلال الذي يقع فيه اهـ بن واعلم ان النفل  
 العبدى وان كان جازا القرض في الواقع لكنه يكرهه الجبر به لعدم العمل بل فوض وان كان حكمه الجبر في  
 الواقع كذا في الملح (قوله وقيلها كعصر) اى ان كان الوقت متساعا لا يمنع واعلم ان الواجب القليلة  
 يطالب بها عند سعة الوقت كل مصل سواء كان قد نال جماعة تتخطر غيرها ولا وهذا الخائف قول المصنف  
 سابقا والافضل لقد تقدم بها مطلقا المراد بتقديمها قبل اول الوقت بعد النفل فانفل القليل لا ينافي  
 تقديمها لاحرا ولا شرعا لا ممن مقدمتها هذا والحلق كاهن من ح خلافا لصح حيث قال لاطالب  
 بالرواتب القليلة الا لاجتماعه الى تتخطر غيرها واما التذلل والجماعة التي لا تقترن غيرها فالاولى لهم الاتداء  
 بالمكتوبة (قوله فاصل التذلل) اى بحيث لا يكون فيه جواب اسلامه دم اتيه بالندوب (قوله  
 وقا كذا الضمى) اشار الشارح الى ان الضمى عطف على الضمير في ما كذا على قتل والا لا كنى  
 بدخول الضمى في عموم قوله ذنب قتل (قوله واوسطه ست) المراد انها اوسطها من جهة التواب اى ان  
 من صلى ست يحصل له نصف تواب من صلى بمائتا وليس المراد يكون الست اوسط ان الثانية تنقسم  
 لتساويين كل منهما ست كذا قيل وفيه ان هذا يتوقف على نص من الشارع ولم يرد فالاولى ان يقال جعل  
 الست اوسطها مشهور مبنى على ضعفه وان اكثرها تاعشر (قوله وكره ما زاد عليها) اى ان سلا  
 نية الضمى لا يهتبه قتل مطلق ان قلت الوقت يصرفها الضمى قلت صرفه اذ اليرسل فيه القدر للمعلوم  
 الذي هو الثمان هذا قال بن ماذ كرم كراهة الزيادة على الثانية قول صحيح وهو غير ظاهر والصواب  
 كما قال الباكي انها لا تنصرف في عدد ولا ينافيه قول اهل المذهب اكثرها ثمان لان مرادهم اكثر حسب  
 الوارد فيها لا كراهة الزيادة على الثمان فلا مخالفة بين الباكي وغيره قاله المسنوى اهـ بن (قوله وذنب  
 سر) اشار الشارح الى ان قوله وسر مطبق على قتل (قوله وفي كراهة الجهر به) اى وعصم الكراهة  
 بل هو خلاف الاولى (قوله فطر الاصله) اى هو كونه من نوافل الليل (قوله ما يشوش على مصل آخر)  
 اى بالامر (قوله والسر به) اى فيه اى نوافل الليل جائز معنى اختلاف الاولى (قوله وما كذبوا)  
 اى سواء صلاه ليل او بعد الفجر (قوله رذبت بفتح مجد) اشار الشارح الى ان قوله ونجبة مسجد عطف  
 على نفل قال بن عاشر الصواب عطفه على ما عطف عليه الضمى لان نجبة المسجد من جهة التمسك بالام  
 يكن لذكره مدد ذكر النفل معنى وانما كانت نجبة المسجد من التمسك بالام لا لثمة في مضمه مرفوعا من  
 قوله صلى الله عليه وسلم اعطوا المساجد حفا فلو اوجهاها بارسول الله قال صاوار كنعين قبل ان يجلسوا  
 وينفي ان يترى هما التقرب الى الله تعالى الى المسجد اذ معنى قوله نجبة المسجد تقرب المسجد لان  
 الانسان اذا دخل بيت الملائكة لم يلحى الملائكة (قوله فاحمل متوضي الخ) ذكر سيدى اجلد روى  
 عن الفرزلى وغيره ان من قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اربع مرات فقام مقام النجبة  
 فينبغي استعماله في اوقات التهيي لمكان اختلاف اهـ قال ح وهو حسن فينبغي استعماله في وقت  
 التهيي اى في اوقات الجواز اذا كان غير متوضي واما اذا كان في اوقات الجواز والحال انه متوضي

(وتاسد) التذلل (بعد)

صلاة (مقرب) وبعد

الذكر والواو (د) (بعد ظهر)

وقبها (ك) قبل (عصر بلا)

حد) يتوقف عليه التذلل

بحيث لو قص عنه او زاد

قلت اصل التذلل بل يأتى

بركعتين واربعة وست

وان كان الاكل ما ورد من

ارب قبل الظهر وارب

بعدا وارب قبل العصر

وست بعد المغرب (و)

تاسد الضمى واقفه

ركعتين واوسطه ست

واكثره بمائة وكذا ما زاد

عليها وروفته من حل النافذة

لزو (و) ذنب (سره)

اى بالنفل (نهارا) وفي

كراهة الجهر به قولان

ما عدا الورد اذا سلا منها

فانه يصح به نظر الاصله

(و) ذنب (جهر به ليل)

ما لم يشوش على مصل

آخروا السر به جائز (وقا كد)

ذنب الجهر (بوتر) وبعد

واستفاد (و) ذنب (نجبة)

مسجد ركعتان لداخل

متوضي وقت جواز زيد

جلوسا وكرا جلوس قبلها

ولا تسقطه فان تكرر

دخوله كفته الاولى ان

قرب رجوعه عرفا والا

كرها وتكر مسجد

ليعم مسجد الجمعة وغيره  
سبب قال بعض ذوات  
السبب الصلاة عند  
المروج السفر وعند  
القدم منه وعند دخول  
المسجد وعند المروج  
منه والاستغارة والحاجة  
و بين الاذان والاقامة  
وعند الترتيب من الغيب  
ركتان ادى رادركتان  
بعد الطهارة وعند وقوع  
العقوبة كالزلة والرجوع  
والقلعة الشديدين والوباء  
والسوف والصواعق  
(وجاز ترك مار) بالمسجد  
للتحية (وتأذنت) التحية  
(فرض) اى قام مقامها  
في اشغال البقعة واسقاط  
الطلب ويحصل عواها  
ان توى الفرض والتحية  
اوتيا به منها حيث طلبت  
واعصا على الفرض  
وان كانت الرغبة والسنة  
كذلك لا ملاتوهم (و)  
ناب (بعد ما بمسجد  
المدينة قبل السلام عليه  
صلى الله عليه وسلم) لانها  
حق فهو هو كعدم  
حق المصنوع ولان من  
اكرامه عليه السلام  
امثال امره وهى مما امر  
بمقتضاهم اكرامه ما فى  
السلام عليه (و) نذب  
(اجاع قلبه) اى عسجد  
المدينة (عصلاه) اى  
بوضع سلامه (صلى الله

عليه وسلم) نذب يا قاع (التي من الصلوة الاولى) فى مسجد النبي عليه الصلاة والسلام وغيره (وتحيه مسجد مكة الطواف)  
فلا بد من الركنين خلافا لما روي من ظاهر العبارة من كفاية ذلك مطلقا ولو فى اوقات الجواز والحال انه  
متروك اى ان قل قل التحية وقت النهى عن التقل منهى عنها فكيف يطلب بدخلها نذب عليه قلت لا نسلم  
ان التحية وقت النهى عن التقل منهى عنها بل هى مطوعة فى وقت النهى وفى وقت الجواز غير انها فى وقت  
الجواز يطلب فعلها صلاة وفى وقت النهى يطلب ذكرها (قله) اى لم يسجد الجمعة وغيره (ا) تظهر المراد بالمسجد  
ما يطلق عليه مسجد لفة تشمل ما يتخذ من لاسجد لهم من بيت شعر او شخص او غيره وما يتخذ من مسجدانى  
يته او المراد بالمسجد المسجد المعروف وهو الظاهر وله ان يركعها حيث اراد الجالس فى المسجد ولو كان  
جالوسه فى اقصاء وقيل ان المستحب ان يركعها عند دخوله ثم يعش الى حيث شاء ان يجلس واقتصر ابن عمر  
على الثاني اى شيخنا عدوى (قله فى الحرمه) اى فى الاحرام والتعظيم (قله والحاجة) اى عند الشروع  
فى قضاء اى حاجة كانت (قله) بين الاذان والاقامة اى اذا كان الوقت وجوز جواز فخرج المغرب (قله)  
وجاز ترك مار) اى جاز لمن مر فى المسجد ان يرك التحية لاجل المشقة او لطلبها وهذا يقتضى ان المار  
مخاطب بالتحية وانها اذا عسقت على لاجل المشقة ولكن صرح به ارمها والمصنف فى توضيحه ان المار غير  
مخاطب بها وهو الموافق لما قدم من انها اذا عسقت على المار بالمسجد وسجد فلو سلاها المار هل  
تكون من التقل المطلق وتحيه وهل يكره ان ينوي بها التحية اى لا تظهر بمرحمة كون ماصلا المار خلا مطلقا  
لالتحية انما توى الجالس بعد سلامته فهل يطلب بالتحية اولا اى وفى بن ان التحية لا تقترب لانه تحضها  
فاى صلاة وقت عند دخول المسجد فهى التحية صرح به ح وبه ز ولم اذكر كمن ان قوله وجاز ترك مار  
بالمسجد فيه اشعار بجواز المار به وهو كذلك كفى المدة وقيدوا بعضهم عاذالم يكثر قل كثر من اى كره  
وهذا اذا كان ساقط على الطريق لانه تيسر للمسجد اى عج (قله) وتأذنت بفرض اى غير صلاة الجنازة الى  
الاظهر لانها مكرهه فى المسجد فكيف تكون نحية كذا فى المجمع (قله) حيث طلبت اى بان كان  
متوشا والوقت وجوز جواز وذكر بعضهم انه اذا قوى الفرض والتحية اوتيا به عنها حصل له تواجها ولو كان  
الوقت عرفت نهى وقوله بان التحية تكرر فى وقت النهى معناه اذا غفلت صلاة بخصوصها فاعمل (قله) لانه  
المترهم اى لا يمس من جنسها فر عايتوهم عدم كفاية عنها بخلاف السنة والارعية فاهم من جنسها فلا  
يؤهم عدم كفاية احد هما عنها (قله) وان كانت السنة والارعية كذلك الظاهر انه اراى ان صلاة ذات الركوع  
والسجود فخرج سجود الثلاثة فانه لا يقوم مقامها كذا ذكر بعضهم وتأمله (قله) قبل السلام عليه (الخ)  
يؤخذ من هذا ان من دخل مسجدا وفيه جماعة فانه لا يسلم عليهم الا بعد صلاة التحية الان يتخشى الشبهة  
والاسلم عليهم قبل فعلها (قله) واجاع قل به (الخ) ان قلت هذا يخالف ما تقرر من ان صلاة التافة فى البيوت  
افضل من فعلها فى المسجد قلت يحمل كلام المصنف على الراتبان فعلها فى المساجد والى كالقراقرض  
يختلج نحو عشر بنود كفة فى الليل او النهار ههنا مطلقا فان فعلها فى البيوت افضل مالم يكن فى البيت  
ما يشغل عنها اى يحمل كلامه على من صلاته بمسجده عليه السلام افضل من صلاته فى البيت كالمر باه فان  
صلاتهم التافة بمسجد النبي افضل من صلاتهم فى البيوت وسواء كانت التافة من الراتبان او كانت فضلا  
مطلقا بخلاف ما هل المدينة فان صلاتهم التقل المطلق فى بيوتهم افضل من فعلها فى المسجد (قله) اى يجوز  
صلاته اى هو بجانب العمود المعلق عند ابن القاسم وقال مالك ليس بصلاته بجانب العمود المعلق ولكنه  
اقرب بشى اليه والحاصل ان مصلاته عليه السلام بمجوه عند مالك قبل نذب الصلاة فيها ومعلومه عند  
ابن القاسم فلذا قال نذب الصلاة فيها (قله) ونذب يا قاع الفرض (الخ) مثل الفرض التقل اذا سلم فى جماعة  
كالترامح فى نذب يا قاعه فى الصف الاول واظهر هل يدخل فى الفرض صلاة الجنازة اولا كما قول الشافعية  
من استواصقوها (قله) وتحيه مسجد مكة الطواف) ظاهر المصنف ان نحيته نفس الطواف لال ركعتان  
بعده وظاهر كلام الجزولى والقشائى وغيرهما ان نحيته هى الركعتان بعد الطواف ولكن ز يدعيها  
الطواف

لن طلبه ولو نبتا اواراده آفاقا فيهما حال لا ولم يرد هو آفاقا فان كان مكي فالصلاة ان كان وقت بمواز والاحسن تغييره من المساجد  
(و) تأكد (تراويح) وهو قيام رمضان ووقته كالوتر والجماعة فيه مستحبة (و) تدب (أفرادها) أي فعلها في البيوت ولو جماعة (ان لم تطل  
المساجد) أي ان لم يلزم على الأفراد تطليل المساجد عن فعلها فيها ولو فردا يركن يشط بيته (و) تدب (الامام) (الشم) لجميع القرآن  
(فيها) أي في التراويح وفي الشهر كله ليسمعه جميعه (وسورة في جميع الشهر) (تجزئ) ٢٥٩ وان كان خلاف الأولى وهي ثلاث

وعشرون ركعة بالشفع  
والوتر كما كان عليه العمل  
(ثم جعلت) في زمن عمر  
ابن عبد العزيز (سنا)  
وتلاثين بغير الشفع  
والوتر لكن الفتي جرى  
عليه العمل سلفا وخلفا  
الأول (ونخف) نديا  
(مسيوفا) ركعة  
(ثابته) التي قام لقضائها  
وهي أولى امامه (ولحق)  
الامام في قول الترويحية  
الثانية وقبل بختف بحيث  
يدرك ركعة من الترويحية  
التي تلي ما وقع فيه السبق  
وهو قول ابن القاسم  
وظاهر الأخير أنه الأرجح  
وقائمة التخفيف حيث  
أدراك الجماعة (و) تدب  
(قراءة شفع بسج) في  
الأولى (والكافرون) في  
الثانية بعد الفاتحة فيهما  
(و) تدب قراءة (وتر) وهو  
ركعة واحدة (بالتلاص  
ومعوتين بعد الفاتحة  
الان لم يركب) أي قدر  
معين من القرآن يقرؤه  
بنفله بلا (فئة) أي بغير  
من حربه (فيها) أي في  
الشفع والوتر والراجح أنه

الطواف اه بن يؤيد ما لم يصف المباداة بالطواف وقوله تعالى وطهر حتى للطائفين والركعتان تبع عكس  
ما في بن وعليه اذ اركعتهما خارجا لم يأت بالتحية اه ج (قوله لمن طلبه ولو نديا) وذلك كمن دخل المسجد  
والحال انه قدم بغير اومرة الطواف الا فطنة والوداع (قوله اواراده) أي ان دخل المسجد  
لإرادة الطواف التقل (قوله آفاقا فيهما لا) أي فهداه مرة وقوله ولم يرد هو آفاقا فهداه مرة  
مسجدكم فيها الطواف (قوله ولم يرد) بأن دخل المسجد الحرام لأجل مشاهدة البيت والصلاة او قراءة  
علم او قرآن (قوله فان كان مكي) أي ودخله لأجل الطواف بل للمشاهدة أو للصلاة أو لقراءة علم او قرآن  
(قوله فالصلاة) أي فهداه المسجد في حقه الصلاة (قوله وتراويح) جعله الشارح عطفا على معمول تأكد  
تبع الباطي والشفع سالم وهو ظاهر خلافها ثم جعل عطفا على معمول تدب (قوله ووقته كالوتر)  
أي بعد عشاء صحيحة وثقف ويستمر للتعجب (قوله أي فعلها في البيوت ولو جماعة) فيه نظر لأنه اذا علموا  
أفضلية الآخر ادبوا السلامه من الراجح لا يلزم منه الا اذا صلى في بيته وحده واما اذا صلى في بيته جماعة فانه  
لا يلزم منه نعم اذا كان يصلي في بيته ووجه أهل داره فهذا بعيد في العالمين الراجح أنه على المستأوى  
اه بن (قوله ان لم يلزم على الأفراد) أي على فعلها في البيوت (قوله وكان يشط بيته) حاصلة ان تدب فعلها  
في البيوت مشروط بشرط لاتقان لافضل المساجد وان يشط لفعلها في بيته وان يكون غير آفاقا  
بالحر من فان تخلف منها شرط كان فعلها في المسجد افضل والمصنف ذكر شرط واحد من هذه الثلاثة  
والشارح ذكر شرطان بآثاره الشرط الثالث (قوله وسورة تجزئ) أي وقراءة سورة في تراويح جميع  
الشهر تجزئ وكذا قراءة سورة في كل ركعة أو كل ركعتين من تراويح كل ليلة في جميع الشهر تجزئ وكلام  
المصنف صادق بالصورتين (قوله وان كان خلاف الأولى) أي ان كان يحض مسجدا كان هناك من يحض  
القرآن غيره ماله مرضي والامام يركن خلاف الأولى قال ابن عرفة فيها المالك وليس الختم يستعمل به لو اقيم  
بسورة ابرا الخيمي وانما احسن اه قال ابو الحسن معناه ادم يركن يحض الاهداء السور وقوله يركن هناك  
من يحض القرآن او كان ولا يرضى له اه بن (قوله ان كان عليه العمل) أي عمل الصائمين لا يعين (قوله  
والراجح الخ) أي وما قاله المصنف فهو اسظهار للمأدري بخلاف المذهب (قوله أي يكره اعادته الخ) أي لموله  
عليه الصلاة والسلام لا وتران في ليلة (قوله وجاز التقل بعد الوتر) ولم يرد بعد يوم) أي لا بعد الوتر بعد  
ذلك التقل قد عدا للشيء المأخوذ من حديث لا وتران في ليلة على الأمر في حديث اجعلوا آخر صلاتكم من  
الليل ورا (قوله اذا طرأ الهية التقل بعد الوتر اوقه) أي لا قبله وهذا الشرط ذكره ابن عبد السلام وابن  
هرون والترمذي ونسبه الشراح وهو مأخوذ من قول المدقن ومن اوتر في المسجد فارد ان ينقل بعد ذلك  
ترص قليلا قوله فارد الخ بعيد القيد المذكور وبعد اتم علم ان قول طي ان القيد المذكور لا اصل له فيه  
ظن اه بن (قوله وتدب فعله عقيب شفع) قال ابن ابي حبيب السفع قبله للتضييق قبل الصلوة في كونه لا جله  
قولان التوضيع كلامه يقتضي ان المشهور كون الشفع للفضيلة والحد في الباقي نشهدا لسايق طاهه ولا يكون  
الوتر الا عقب شفع واه ابن حبيب عن مالك وهو المشهور من المذهب ثم على في التوضيع في المدقن لا ينبغي  
ان يوتر بواحدة فهو لا ينبغي ان يفتي انه فضيلة لو كونه لم يركن فيه يقتضي انه لم يركن فيه

بقراءتها بالسور المذكور قوله كان له سبب ولا عبرة بفتح ابن العربي على من يقرأها بها بالسور المذكرة وتره (و) تدب (فعله) أي  
الوتر مع الحزب الخ لرب (لننه) أي لمن شأه الاقيام (الخ ليل) ينادي عن من فعله ومتنبه عن عاتده عدم الاقيام واستمرى عنده  
الأمر ان يفتدب القديما احتياطا في الثانية والأرجح ما في الرسالة من تدب التأخير في الثانية (ولم يرد) أي الوتر شخص (مقدمه) اقول الليل  
اذا اقبله آخره (ثم صلى) خلايا يكره اعادته فيا يظهر (وجاز) التقل بعد الوتر ولم يرد مقدمه فلو اذ طرأ الهية التقل بعد الوتر اوقه ولم  
يؤمله بذكره بأن فصل بينهما فاصل عادي لا كره (و) تدب (فعله) عقيب شفع مفصل عنه (تدب) (سلام

الألقاد بواسل) فيرويه عنه يروي بالآيتين الشفع وبالآخرة الوتر واحدان لم يعلم الا عند قيام امامه (وكرهه) فيرويه عنه يروي مقتد بواسل (و) كره (وتر واحدة) من غير تقدم شفع ولو لم يرض او سافر (و) كره (قراءة) امام (ثان) في التراويح (من غير انتهاء) قراءتا الامام (الاول) اذا كان حاضرا ٢٥٢ لان الفرض اسما عليهم جميعه (و) كره (تلق بصحيف) اي قراءته فيه (فرض او)

في (اتائه) تسلي لتكره الشغل بذاك (الاول) فلا يكره لانه يفتقر في التل مالا يتقصر في الفرض (و) كره (جمع كثير الصلاة) (قل) في غير التراويح (او) جمع قليل كالمسلمين واللائحة (بمكان مشتهر) خوف الرياء (والا) بان كان المكان غير مشتهر والجمع قليل (فلا) كراهة ما لم يكن في الارقات التي صرح العلماء ببدعه الجمع فيها كلياته الصلوات من شعبان واول جمعة من رجب وليست بمتشابهة فانه لا يفتقر في الكراهة مطلقا (و) كره (كلام) بدنيوي (بعد) صلاة (صبح) (قرب الطلوع) الشمس بل الفضل الاستئصال بالذكر والاستفاد والدوام حتى تطلع الشمس ويصلي ركعتين كافي الحديث من صلى الصبح في جماعة وجلس في صلاته يذکر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له ثواب بعدة وجوه تأمين تأمين تأمين تأمين كره عليه الصلاة والسلام ثلاثا فلا ينبغي لماعقل هذا الفضل العظيم هو لكتبتها الا هو

المسافر قولا لم يوتر المسافر واحدة وقول ابن الحارثي كونه لاجله الخ قال في التوضيح اي اختلج في ركعتي الشفع هل يشترط ان يضمهما بالية او يكفي بأي ركعتين كانتا هو الطاهر قاله اللغوي وغيره اه قال طي اظهر كيف مشي المستصف على ما سطر به ابن الحارثي من كون الشفع قبله للضعف لمع تركه عليه في التوضيح يشهد بالبحر انما للصحة خلفه له مشي على انه للضعف لمعوا فاقه قول المدونة لا ينبغي ان يوتر واحدة كما تقدم عن التوضيح اه بن فحصل من كلامه ان المعتد من المذهب ان تخدم الشفع شرط كمال وانه لا يفتقر لثبته نفسه وارضاء شيخنا المدي (قوله الا لاقدام بواسل) اي الا اذا وقع واركتب الكراهة واقتدى بواسل فيرويه معه فلا اقداما بواسل مكره كما يفيد كلام المدونة تاخر نصها بن خان اقتدى بواسل ولم يرويه معه بل خالفه وسلم لم يطل مراعاة قول اشهب بذلك (قوله واحدتها) اي نية الوتر وقوله ان لم يعلم اي واصل الامام وفي عجب وعقب وخش ان فلتا المأموم مع الامام الواصل ركعة فتصلي ركعة الشفع وكان وتره بين ركعتي شفع وان فلتا ركعتان فضاها بعد سلام الامام وكان وتره قبل شفع قال في المجمع وقد يقال يدخل نية الشفع ثم يوتر والتل خلف التل جائز مطلقا على ان الحاطة على الترتيب بين الشفع والوتر اولى وكانهم احووا ان مواضفة الامام اولى من مخالفة لكن الحاطة لازمة لان الثلاث كلها وتر عند الواصل وقد قالوا لاضر مخالفة المأموم في هذا فلتا مل (قوله وكرهه) اي الشفع بالوتر وقوله فيرويه سلام تصوير لوصفه به (قوله لمير مقتد بواسل) اي وما المقتدى بواسل فلا كراهة في واصله بل هو مطلوب بان كان حكم الاقتداء به الكراهة (قوله امام ثان) اي صلى بالقوم نصف التراويح الثاني مثلا بعد صلاة الامام الا في جميع نصف التراويح الا قبل (قوله في فرض) اي سواء كان في اتائه اولى اقله (قوله في غير التراويح) حاصلة انه يكره الجميع في التافة غير التراويح ان كبرت الجماعة كان المكان الذي يدار بالجمع فيه مشتهرا كالسجود والا كالتب اولت وكان المكان مشتهرا ان قلت وكان المكان غير مشتهر فلا كراهة الا في الارقات التي صرح العلماء ببدعه الجمع فيها (قوله ولكتبتها الا هو) الخ هذا شرط يشتمل عليه في رواية يروي عن بن القارظ ورواه

ونفسه سبيل واضع لمن اقتدى \* ولكتبتها الا هو اعتمدت فاعت (قوله وكرهه) بضمه بين صبح وركعتي فجر اي خلاطين حال بينهما الا انها قد كرا قبل (قوله آ كذا السن) اي ان قد كرها بعد ما صلاة الجنازة على القول بسنيتها في آ كذا من الوتر كافي في المسننات والذي في البيان انه آ كذا منها وروى في الجواهر اخرج وقرروا شيخنا ان الظاهر ان آ كذا السن ركعتا الطواف الواجب كالجنازة على القول بسنيتها لان الراجح وجوبهما ثم ركعتا الطواف غير الواجب لانهما مختلفان في وجوبهما وسنيتها على حدسها ثم الصخرة لان قول ابن الجهم وجوبها ضعيف ثم الوتر ثم العيد ان ثم الكسوف ثم الاستسقاء او ما الحسوف غيبا في مصدره على المعتد (قوله الصبح) اي لصلاة الصبح اي ثلث صلواته بالفعل والحاصل ان مراد المصنف ان ضروري الوتر عند من الفجر الى صلاة الصبح مطلقا اي بالنسبة للفجر والامام والمأموم ولا يخفى بعد صلاة الصبح اخطا كل من عرفه وما قبل من انها تقضى بعد الصبح لطاوع الشمس فهو قول خارج المذهب لما توسلوا كذا في الشارح من امتداد الضرر بها تمام صلاة الصبح ولو لا ذلك هو الصواب او ما قول خش ان ضروريه من الفجر لصلاة الصبح اي الشارح ورواها بالنسبة للامام على احدي الروايتين ولا فضاها بالنسبة للفجر والمأموم كلالام على الرواية الاخرى فهو سهو وصوابا فافراغ منها مطلقا لان الامام يجوز له الطمع على كذا الروايتين وانما الروايتان في التسبب بصدقه بل الامام اولى

عند فاعت (لا) كراهة لكلام (بمخرج) (و) كره (جميعه) يكسر الضاد اي الهبته الحاصه بان يصلي على عينه بان (بين صبح وركعتي فجر) اذافه استئنا الاستراحة لغيره (والوتر) يضع او لا وكسر هاء (سنه آ كذا) السن (معيد) فطر وانجي ومما في رتبة واحدة (ثم كسوف ثم استقام ووجه) اي الوتر اي الفجر (بمعدسا) محيى (بعد شفق) فضعه قبل العشاء او بعد ما قبل شفق كذا في لينة المظهر لروى (بفتح) الفجر (اي الطلوع) (و) ضروريه (من طلوع الفجر) (الصبح) اي انيما هو لول المأموم ذكره تأخير لوقت الضرورة بلا

(والمصباح) أي المصباح (هـ) أي لاجل الوتر اذا اذكر فيه انما لا بد من العلم متعلقة بقطعهما (الشد) متعلق بنسب مقدار كراهة الامام نصف خروج الوقت بشأغله فيأتي بالشفع والوتر وببعد الفجر (الأمور) فلا يندب له القطع بل يجوز (و) ندب قطع (الامام) ويجوز (روايتان) عن الامام على القطع قبل قطع ما موم او يستغفر قولان (وان لم تقس الوقت) الضروري ٢٥٣ (الار كتمين) يترك بهما المصباح

(ركه) أي الوتر وصلى

المصباح وقضى الفجر (لا)

ان اتسع (الثلاث) واربعة

فلا يتركه بل يصلي ويصلي

المصباح ويصلي الفجر

(و) ان اتسع الوقت

(لجس) اوست (صلى)

الشفع) ايضا مع الوتر

والمصباح وقضى الفجر

(ولو قدم) الشفع اقل

اليل فيعيد لاجل وصله

بالوتر والمعتمده ان كان

قدمه لا يبيده بل يصلي

الفجر به بسد الوتر

(ن) ان اتسع الوقت (سبع

رأد الفجر) على ما مضى

(وهي) أي صلاة الفجر

(رغبه) أي احتياط دون

السنة وفوق الفاقه (تقتصر

لنيه قصصها) أي يميزها

عن مطلق التاخر بختلاف

غيرها من التواضع المطلقة

فيكون فيه نية الصلاة فان

كان في اقل الهوا سميت

صلى وعند دخول المسجد

سميت تحية وفي رمضان

سميت تراويح وكلتا

التواضع التابعة للتراويح

وسائر العبادات المطلقة

من حج وعمره وسياح

لا تقتصر لنية التعيين

بان ينادى ضروري الوتر بالنسبة الى الارتفاع المصباح من المأموم كما يفهم من كلام المؤلف اه بن (قوله) وندب قطعها أي المصباح له اذا اذكر فيه أي وما لو اذكر فيه أي صلاة الفجر فعليه تمامه بقطعه وبعد الفجر او قطع المصباح قولان (قوله) مقدار كراهة الامام هذا قول الاكثر وقيل ان يزود قولان مذ كقول ان مقدار كراهة قطع وان ذكر بعد ان عقده فلا يقطع (قوله) ما لم يصح خروج الوقت) أي بحيث لا ينجس ان يوقتها او تركه منها بعد ما لم يوع الشمس فان شي ذلك فلا يقطعه او يوقر الوتر حتى (قوله) فيأتي بالشفع) أي واذا قطع الفجر لاجل الوتر فيأتي بالشفع (قوله) وبعد الفجر) أي لاجل ان يتصل بالمصباح وهذا هو المتمد وقيل انه لا يبيدها بل يأتي بالشفع والوتر ثم يصلي المصباح (قوله) فلا يندب له القطع بل يجوز) أي فهو مخير بين القطع وعدمه فهو ليس من مساجين الامام والقول بجواز القطع للمأموم هو الذي يرجع اليه الامام وهو لارج وكان اول يقول ندب التعمد يوعيه فهو من مساجين الامام وقد مشى عليه تت في طمعه المشهور له اجين

الامام وهو اذا ذكر المأموم فشرع في ركعته \* او الوتر او مضى فلا يقطع العمل الخ (قوله) وفي الامام روايتان الخ) حاصله ان الفذي يندب له المصباح بخلاف المأموم يجوز له القطع على الرابع والامام فيه روايتان قيل يندب له القطع كالفذي وقيل يجوز قطع كالمأموم ومقتضى كلام الشيخ احدى روايتي ترجيح الرواية الاولى فانه عزها لابن القاسم وابن وهب ومطرف والذي يظهر من كلام المؤلف ان المصباح في الامام ندب الجاهل وعدم القطع فان هذا هو روايتان الماس فيكون في الامام ثلاث روايات ندب القطع وندب التعمد والتخير (قوله) ودلى القطع) أي في ندبه (قوله) او يستغفر) أي هو الظاهر في حق (قوله) وان لم ينس الوقت الار كتمين تركه) هذا مذبح المدونة المسمى وقال اصبح يصلي المصباح والوتر (قوله) ويصلي المصباح ويصلي الفجر) وناظر فيها اذا كان الباقي سبع اربعا اصبح فقال يصلي الشفع والوتر ويترك المصباح ركعة (قوله) اوست) خالف اصبح فيها اذا كان الباقي من الوقت سبع ستا فقال يصلي الشفع والوتر والفجر ويترك المصباح ركعة (قوله) وسبع اربعا الفجر) أي يفصل الشفع والوتر والفجر والمصباح وهذا اتفاق من اصبح وغيره (قوله) وهي رغبية) أي مرغب فيها زيادة على المتدبر واعلم ان القول بانها سنة قوة ايضا كان المناسب ذكره مع القول بانها رغبية فانه شيخنا (قوله) من التواضع المطلقة) أي وهي التي لم يحد من ولا سبب (قوله) فيكون فيه نية الصلاة) أي ولا يحتاج لتعيين بالنية (قوله) وكذا التواضع التابعة) أي كل ما راب (قوله) من حج وعمره) أي يكفي فيه الحج والصوم ولا يحتاج لنية فرضية او تقليدية وحاله من كونه ضروريا ولا عين الفرض من النقل (قوله) بخلاف الفرائض) أي من الصلوات وكذلك السنة منها (قوله) والسرور) حاصله انه اذا احرم بالتجر فلما ان شرعى يبيحهم في دخول الوقت واما ان لا يتحرى بان احرم بها وهو شاك في دخول الوقت في الحالة الثانية سلاطة مطلقة سواء تبين بعد الفراغ منها ان احرامها بها وقع قبل دخول الوقت او بعد دخوله او لم يتبين شي واما اذا احرم بها بعد التحريم والاحرام فان تبين بعد الفراغ منها ان الاحرام بها وقع قبل دخول الوقت فهي باطلة وان تبين ان الاحرام وقع بعد دخول الوقت او لم يتبين شي فهي صحيحة سواء حصل عنده بالتحريم جزا ولفظ بدخول الوقت اذا علمت هذه فاعلم ان المباحة في كلام المصنف فيها شي وذلك لان ظاهره انه في حالة الشك الذي هو قبل المبالغة اذا تبين ان الاحرام وقع بعد دخول الوقت او لم يتبين شي فاعلم ان يجوز بولس كذلك فكان الاولى بدفع قوله ولو الا ان يصح الواو الحال ولو زامته (قوله) وندب الاختصار على الفاتحة) في شرح الرسالة للشيخ احمد زروق ابن وهب كان النبي صلى الله عليه وسلم هرا فيها

بمختلف الفرائض والسنن والرغبية وليس عندنا رغبة الا الفجر (ولا تحرى) صلاة الفجر (ان تبين عدم احرامها الفجر) أي قلتم احرامها على طواع الفجر ان لم تحرم طواع الفجر بل (ولو تحرم) أي اجتناب حتى ظن الطواع فحين انه احرم قبله فان تبين ان احرامها به بعد او لم يتبين شي اجزأت مع التحريم لاي مع الله بخلاف السرور لا تحرى في اربع منها (و ندب الاختصار) فيها (على الفاتحة)



الجماعة والصلوات والكثير  
من اهل الخير افضل من  
غيره الصلوات النجاة  
وسرعة الاجابة وكثرة  
الرحمة وقبول الشفاعة  
لكن لم يدل دليل على  
جل هذه الفضائل سببا  
للاعادة (واعا) يحصل  
فضلها (الوارد) الخ  
وهو صلاة الجماعة افضل  
من صلاة احدكم  
وحدو خمس وعشرين  
جزا وفي رواية صلاة  
الجماعة تفصل صلاة  
الفرد سبع وعشرين  
درجة (ركعة) كاملة  
يدركها مع الامام بان  
يمكن يدينه بركتيه او  
محالهما بقبل رفع  
الامام وان لم يمسك الا  
بصدرة فذلك ملدون  
ركعة لا يحصل له فضل  
الجماعة وان كان مأمويا  
بالدخول مع الامام وانه  
ما جوز بل نزاع ما لم يصد  
لفضل الجماعة والا فلا  
يؤمر بذلك فلا يوجب  
(ونب) ان يحصله اي  
فضل الجماعة (كصل  
بصري) واولى متفردا  
ولو حكا كن ادرك دون  
ركعة (لا) يصل مع  
(امراة) للحصول فضل  
الجماعة معها بخلاف  
الصبي لان سلامته تقل (ان  
بعيد) صلاته ولو بوقت  
في صلاة لا بعده او يا القرض (موقفا) امره الله تعالى في قبول ايهاا شاف قرضه (مأمويا) لا اماما لان صلاة الميعد تشبه النفل

للاخراج بهرام والصلوات بما في ح ونصه امرا خارج التوافق لظاهر لان الجماعة لا تطلب فيها الا في اقدمه وان  
على جهة الاستحباب واما السنن فغير ظاهر لان الجماعة في العبد والكسوف والاستفساسه كالمسألة  
قال طي وقد صرح عياض في فروع عبد النبي في الثلاث اه نعم ذكر ابن الحارث في باب الكسوف  
قولا باستحباب الجماعة فيها وسلمه عن ذلك والله اعلم اه بن (قوله) وشمل قوله فرض الجنازة اي الجماعة  
فيها سنة كاملة الا انهم فان صلوا عليها وحدا استصاحا تدعى الجماعة (قوله) وقيل بتدريجها اي وهو  
المشهور ولا ينشرد ان الجماعة شرط فيها كالمسألة فان صلوا عليها غير امام اعيدت سلام تدعى جماعة المعامل  
(قوله) تمفاضل اي الموالاة فمائل الجماعة في الكمية وهذا لا ينافي تخاضها في الكيفية (قوله) واعا  
يحصل فضلها بركعة نحوه لا بن الحارث وهو خلاف ما قبله ابن عرفة عن ابن وونس وان رددت كفي المواق  
وح من ان فضل الجماعة يترك بجزء قبل سلام الامام ثم ذكر ان عرفة ان حكمه لا يثبت الا بركعة دون  
اقل منها وحكمها هو ان لا يتدعى بان لا يصدق في جماعة وان يترتب عليه هو الامام ومن صل على الامام  
او على من على يساره وان يصح استخلافه اخرج اه بن (قوله) جزا قيل ان الجماعة لا تظم من الدرجة  
وحدو مجموع الخمسة والعشرين من حراسا وبالسبع والعشرين درجة وحتذ فلا معارضة بين  
المايين وقيل ان الجارو والدرجة هي واحد الا ان النبي اخبرنا اوليا الاقل ثم بذلك تفصل المولى بالزيادة  
فأببر بها وقيل غرض ذلك في الجمع بين الحسد بينه واه من قولنا لا مذكورة في شرح الموطا (قوله) واعا  
يحصل فضلها بركعة كاملة) قدمه خبرا بن رشديا محذور بان فانه ما قبله اضطرارا وعليه اقتصر ابو  
الحسن في شرح الرسالة فقال عبق مقتضاه اعتمادا وتبعه من تبعه حتى ذكروا ان من شرط في ركعة لم  
يحصل له الفضل وفي النفس كمال بعض الممارين من شئان مقتضاه ان يعد للفضل وها هو ح هل  
عن الاضحية ان ظاهر الرسالة حصول الفضل وانه ينظر هل ما قبله الحبيب دمر افاق المذهب ولا ولا الماني  
كافي حاشية شيخنا على خش قال ان كلام الحنفية يخالف في ظاهر الروايات اه مج (قوله) بان يمكن فيه من  
ركتيه الخ قد تقدم ان هذا ليس بشرط وان لو سلم لهما لصحت فالاوليان قول بان يحصى ظهره قبل رفع  
الامام براسه وان لم يمسك الا بصدرة ولا بد من ادراك مسجدتها قبل سلام الامام فان ز وسم ونص منها  
حتى سلم الامام ثم فعلها بعد سلامه فهل يكون كنه لهما فيه يحصل له او لا ولو ان الاول لا سبب الثاني  
لان القسم كذا في بن وعكس شيخنا في حاشية السبعة لا بد من (قوله) ما لم يد اي امام يمكن معياد الجماعة  
وا لم ان من وجد الامام في الشهد فدخل معه قطعه سلامه انه في الشهد الا شريف الواجب عليه اتمام  
فرضه الذي امر به من ادرك جماعة اتممهم ان شامو كانت الصلاة مما سادها هذا المتصور في المسئلة  
في الآية وبها هو لا بد كروا في هذه امره لا يقطع ولا ياتئال الى تمل وهو حكم فلان لانه شرع في فرض فلا  
بطله لصلا الجماعة وهي سنة الا ان من استقل قائما سببا للجمعة الوسطى لا يرجع الى الجملة اوس لان  
قيامه فرضه والجلوس سنة واعا يخير بين الطم والائتال ان قتل من دخل مع الامام في صلاة جماعة اذا  
كان سلاما وحده موقفا الامام باساق دخل معه معياد الفضل الجماعة قطعه سلام الامام انه في الشهد  
الاخير وربما نسبت المسئلة انان على من لا يرفق فابري التخيير في غير ذلك اه بن تلعان المار واصله  
ان من لم يدرك ركعة ان كان غير معياد ثم فرضه وجوبه بالجملة في جماعة وان كان معياد ان شاء قطع  
وان شاء شقق والذي ذكره غيره ان من لم يدرك ركعة ولا حال انه غيره ويراجع جماعة اخرى بطله القطع لانه  
لم ينسب عليه حكم المأموية بطلبه فانه الامام بالجمعة والجمعة بوقتتيه حدان طاعت ادة  
الامام لا يسرى البطلان الى ح يبعد اختيارا لولئيه ١٦٠ دا بذلك الامام (قوله) ما بال القرض  
مقرضا طاهره لا بد من نية القرض مع نية التقويض وهو ما قبله ح بن ابن القا كافي وابن فرحين  
وذكر ان ما ذكر كلام غيرهما ان نية القرض لا تشوي ما فرضه ولا غيره وجمع بينهما منه بان  
التقويض من نية القرض اذ شاء التقويض في قبول اي القرضين قال لا بد من نية القرض

في صلاة لا بعده او يا القرض (موقفا) امره الله تعالى في قبول ايهاا شاف قرضه (مأمويا) لا اماما لان صلاة الميعد تشبه النفل



لمردان ذلك بشرط بل اشار لما تضمنته نية التقوى من قال لا يؤمر معه فرض مراده انه لا يحتاج لنية  
الفرض مطابقة لتضمن نية التقوى بل يقول عبق فان ترك نية الفرض محتسبان لم يشين عدم الاولى  
او فسادها فيه نظر بل صرح النعمي بأنه اذا لم ينو التقوى وضو بطلت ادائها لا اعادة عليه وسواء  
الاولى والثانية قلها اين حلال في نواز لم يحويه لا اين عرفته وهو ظاهر لما علمت ان التقوى من تضمن نية  
الفرضية وما ذكره المصنف من كون المبدئي التقوى من قال انما كفاي هو المشهور وقيل ينوي  
الفرض وقيل ينوي النقل وقيل ينوي كمال الفرضية وتقدم بعضهم هذه الاقوال الاربعة بقوله

في نية العود للمفروض اقوال \* فرض ونقل وقضى واكالا  
وكما هي مشكلة كافي التوضيح اه بن (قوله الامن لمصلحة) اي فصل الجماعة (قوله فانه لا يصدق في غير هاجاعة)  
هاجاعة (اي لا منفردا او اياها بعد هاجاعة ولا فرق بين فاضل ومفوض) (قوله ومن صلى في غير هاجاعة اعاد  
هاجاعة) اي وجبت قد تستحق هذه من مفهوم قول المصنف وتجب لمن لم يحصله الخ وهذا هو المذهب خلافا  
لقول النعمي وسند لا يبعد على ظاهر المذهب اذا اعادها من صلى في غير هاجاعة فانه يبعد اموما اذا صلى  
في غير هاجاعة او اموما لو لا تبطل صلاة المأموم الا بالاعادة الواجبة كالمظهر بعد الجمعة عند الشافعية او  
بالاقتداء به في نفس الاعادة فله شيخنا (قوله لا فناء) هذا هو الامم وقيل لمن صلى في غير هاجاعة ان يصدقها ولو  
فد الان فذها افضل من هاجاعة غير هاجورة بأنه لا يلزم من اخذ نية في الاعادة لانه لا يرى ما سبق في تفاوت  
الجماعات (قوله والراجح انه لا يصدق الواحد الخ) فان اعدم مع واحد غير ثابت فليس له ولا امامه الاعادة على  
ما مضى عليه المصنف وما على الرابع فالظاهر ان لها الاعادة كذا ذكر عبق في صغيره (قوله غير مغرب  
كشاه بدوت) قال ابو اسحق اجروا اعادتها الصبر مع ركعة النقل بدوها وامكان ان تكون الثانية نافذة  
وكذلك الصبح لرجاء ان تكون فرضية وكما عاده المغرب لان النافذة لا تكون ثلاثا مع امكان ان تكون هي  
الفرضية لان صلاة النافذة بعد العصر والصبح اختلف من ان يتقبل بالاثركا وبه يعلم ما في كلامه من ان  
ابن (قوله نظر) اي احتمال ان يكون النهي في قوة لآثر ان في ليلة على وجهه الكراة او الاخرى في قوله اجعلوا  
الخ التذنب بخلافه الامر المذكور او النحول في النهي المذكور حيث لا يقتضي المنع (قوله ولم يصدق) اي  
وذكر قيل ان بعضه داخ وغوله قطع اي يخرج واشعابه على ان كراة اعف خوفا من اللطم في الامام  
تخرج على غير هذا الوجه (قوله والابان عقدها) اي والابان لم يترك صلاحها او لا منفردا لا يصدق  
عقدها (قوله شفع نديا الخ) ما ذكره من ان الاولى الشفع هو ما في المذوق ونقصها ومن صلى وحده فله اعادتها  
في جماعة المغرب فان اعادها فالحب الي ان يشفعها ان عقدة ركعة اه وفي المواق تقلا عن عيسى ان القطع  
اولى والعجب للمواق كيف تغفل عن نصها من الغالب عليه الاستدلال بكلامها فله طفي فمان ظاهر  
المصنف انما اذا ترك صلاحها بعد ان عقدة ركعة شفع ولو كان ترك النافذة مع الامام في الركعة التي ذكر  
بدها وهو كذلك لانه اتم كها وجه جائز خصوصا وقد قيل انما يجب النافذة في البعض (قوله وسلم قبله)  
اي لم ينظر هنا لحية اللطم في الامام (قوله ولو فصل الخ) ما بعلى في قوله شفع (قوله واما العشاء الخ) اي اذا  
شرع في اعادتها بعد النحول هو ايقطع مطلقا عقدة ركعة ام لا كذا قال الشارح نفعنا لغيره والذى لان عاشر  
ان العشاء كل مغرب ان تذكر قبل ان يقدركم قطع وان ذكر بعد ان عقدها شفع وهو الظاهر من  
التوضيح ايضا وان كان النص اعلم بحديث المغرب فوايه هذا انه تنقل بعد الوتر وهو جائز اذا اراده وحديثه  
نية فآخري ان كان غيره منحول عليه وقد نصوا على ان من شرع في العصر تبين له انه صلاة شفع لانه غير  
مدخول عليه اه بن وذكر شيخنا ان المتمدن فله ابن عاشر (قوله كالوا اعادتها) اي او جعل فانه يقطع  
مطلقا عقدة ركعة ام لا امام فرض الاولى والا فلا يقطع بناء على تأخير الفرض بعد الفراغ واما على القول بعدم  
تأثيره فانه يقطع مطلقا ولو فرض الاولى كذا قدر شيخنا (قوله واما ان تذكر قبل السلام فياي بالرابعة)

ومن صلى في غير هاجاعة  
اجابها جماعة لا فناء  
وبعيد (ولو مع واحد)  
والراجح انه لا يصدق مع  
الواحد الا اذا كان اماما  
وابنا (غير مغرب) واما  
المغرب فيجزم اعادتها  
لانها تصير مع الاخرى  
شعنا ولما يلزم من النقل  
ثلاث ولا تسير في  
الشرع (ككتابه بعد  
وتر) فلا يعدم اي يتبع  
لايمان اعاد الوتر زمن  
عقائفة قوته عليه  
السلام لا وتران في ليلة  
وان لم يصدق لم يخالفه  
اجلوا آخر صلاتكم  
من الليل وتر وفي افادة  
هذه الطل المنع نظر  
ومفهوم الطرف اعادتها  
قبيل الوتر وهو كذلك  
اتصافا (فان اعاد) اي  
شرع في اعادته المغرب  
سهوا عن كونه صلاحا  
اقولا (ولم يصدق) ركعة  
(قطع) وجوبا (والا)  
بان عقدها برفع راسه  
من الركوع (شفع)  
فدابع الامام وسلم قبله  
وتصير نافذة ولو فصل  
بين ركعتيه بجلوس كن  
فصل مع الامام في ثانية  
المغرب واما العشاء  
فيقطع مطلقا عقدة ركعة  
ام لا كالوا اعادتها وان  
اتم المغرب سهوا مع  
الامام ولم يسلم معه بل  
(ولو سلم) معه (اي)

متقول ومن اتم بمفروض  
ولا يصح فرض خلف  
فعل واذا وجبت عليه  
الاعادة فيعيد ولو في جماعة  
وقول المصنف عيد المؤمن  
(اذا) ضعيف والاولى  
فذلكه واي المعنى اذا  
المؤتم قد يكون جماعة  
(وان تين) للمعد (عدم)  
الصلاة (الاولى) بان تلز  
انه صلاها تين له ان لم يكن  
صلاها صلا (او) تين له  
(فسادها) لفقد شرط او  
ركن (الجزات) الثانية  
المعادتان نوى القرض مع  
القرض او نوى بالتقريض  
التسليم لله في جبل اهما  
فرسه (ولا يطل ركوع  
ادخل) اي يكره للامام  
ان يميل الركوع لاجل  
داخل معه في الصلاة  
لادراك الركعة ان لم يمش  
ضره ادخل اذ لم يطل او  
فساد صلاته لا اعتداده  
بالركعة التي لم يدرك ركوعها  
معه واما قوله ان يميل  
لداخل (والامام الراتب)  
مجددا وغيره من كل مكان  
جرت العادة بالجمع فيه ولو  
في بعض الصلوات  
(بجماعة) فلهما هو راتب  
فيه فضلا وكما فتوى  
الامامة اذ اصاب وحده ولا  
يسد في اخرى ولا يصلي  
بعده جماعة غير عيده  
مريد الفضل اثنا

اي قبل سلام الامام على العاقل لانه ليس من ساجدة كذا قر وشيخنا (قوله ولا سجود عليه) ان قلنا ان  
المتنقل بار مع يلزمه السجود قبل السلام كما لم يصح السلام من ركعتين لاح قلب ذلك فيا اذا كان داخل على  
الطفل بار مع وما هنا ليس كذلك (قوله ان) (بد) اي قد كره بعد ان اتم المغرب وسلم منها (قوله واعاد مؤتم  
بعيد صلاته) صورة المسئلة انه اذا صلى منفردا ثم اتمها صلاها من الاعادة مأموما وصل الامام في ذلك  
المؤتم به ابدانها وظاهره كالمحاجب ولو كان هذا الامام نوى بالثانية القرض او التقريض وهو كذلك  
وقوله افاذا هو قول ابن حبيب بن يونس وجهه ان هذه قد تكون صلاة الامام فصحت تلك الصلاة  
للمأمو من جماعة فلا يبعدونها في جماعة ووجب عليهم الاعادة خوفا ان تكون الاولى صلاته وهذه نافذة  
فاختلط للوجهين ابن ناجي ولا يبعد ابن شريح هذا القول والى صدر به الاذلى انهم يبدون جماعة ان  
شاؤا على ظاهر المذهب المدونة هو الراجح لبلان صلاتهم خلف معيد وعدم حكايتان بن شريح غير ما ابن  
حبيب لا يعادل نسبة المقابل لظاهر المذهب المدونة واما الامام المرتكب لثبتي فلا يبعد لاجل ان تكون  
هذه فرضه ولا يحصل له فضل الجماعة على التحقيق وقول عقب ويحصل له فضل الجماعة كفى التامر فيه نظر  
اذ ليس ذلك فيه فانه شيخنا قلنا ان كان مسئلة المصنف فيها خلافا واما ان اقدم بما هو وسو ما كان ذلك  
المأموه سبوقا ام لا كان عيدا للصلاة ام لا فصل صلاة ذلك المقتضى بما طلقه في حديثه عيده افاذا  
او في جماعة اثنا قاله في المجموع (تيسر) مقتضى النظر ان المائل التي تبطل فيها صلاة الامام دون  
المأموه ان عيدا للمأموه في جماعة لا تصدق الاكسار في ح من الاقضية ان تين حدثت الامام  
فصلاة للمأموه صحيحة ولا يبعد في جماعة وان تين حدثت للمأموه في اعادة الامام خلافه كذا فرق بين  
المستثنين وينظر ما وجهه (قوله والاولى) اي لاجل ان تطابق الحال صاحبها في الافراد لفظا (قوله  
لكنه واي المعنى) اي لان المراد بالمؤتم الجنس الصالح متعدد (قوله ان نوى) اي بالثانية القرض مع  
التقريض او نوى التقريض قط بان قصد التسليم لله في اجماع فرسه واما قصد بالثانية النفل او الاجل فلا  
يغزى هذه الثانية من فرسه ثم ان قوله وان تين حدثت الامام في اعادة القرض وقوله وتدين لم يصح ان يصعد فونا  
مأموما فكانا قال فان اعادة تين عدم الاولى وقادها الجزات هذه الثانية وتين غير سوتة ايضا قوله  
واعاد مؤتم الخ اي وان تين عدم الاولى او فادها العبد المؤمن به اجزات صلاة من اتم به لان صلاته مستند  
فرض فلهما في فرضه بتثقل (قوله ولا يطل ركوع) اي اواما التطويل في القراءة لا يسل ادراك  
الداخل اوفى السجود فذكر عقب انه كذلك تذكره طائفة لداخل وفيه نظر اذ لم يذكر ان عرفه القرض  
والبرزى في غير الركوع الاجزاء كقالت بن واما كرم طائفة الامام الركوع لاجل ان يدرك معه  
الداخل الركعة لانهم قيل التثنية في العمل لغيره كذا قال عياض ولم يصح نشر كاحقيقة حتى رضى  
بالحرمة كراهة لانه لم يفسد ليعوز به ادراك الدخول (قوله ضره الدخول) اي يحصل بالاكراه  
على الخلق على الظاهر (قوله واما فتدخال) فتداعت ز الامام واما انتصت الكراهة بالامام للجب  
التخفيف منه دون اشد (قوله والامام الراتب) اي هو من نصبه من له ولاية نصبه من واقف او سلطان  
او نائبه في جميع الصلوات او بعضها على وجهه يجوز او يكره بان قال سبط امام مسجد هذا اذ لا اطلع  
لان الوقت اذ شرط المكر ومضى ركعة السلطان او نائبه اذا امر بركوعه وتجب طاعته على احد القولين  
والاذن لانسان بالامامة يتضح امر الناس بالصلاة خلقه (قوله فضلا) اي فيحصل له النسبة والعشرون  
جزا وقوله سكتا من حيث انه لا يبعد في جماعة بحيث كان الامام الراتب سكتا في الفضل فيكره له اذا  
لم يجد احدا يصلي معه طلب امام آخر لم يصلي منفردا (قوله فتوى الامامة الخ) علم ان الامام اذا كان  
معه جماعة فقبر التغمي يقول لا بد في حصول فضل الجماعة من نية الامامة والتغمي يقول الفضل يحصل  
مطلقا ولا يوقف على نية اجماعه امان لا يكون معه جماعة وكان راتباً فاق التغمي وغيره على انه لا يكون  
كاجتماع بحيث يحصل له فضلا الا ان نوى الامامة لانه لا تميز صلاته منفردا عن صلاته لانه لا يميزه بخلاف

ويجمع ليل المطر ويحل كونه مجاعة ان حصل اذان واقامة وتأخر الناس في وقته المتأخر (ولا تبدأ صلاة) فربما يؤخر من فلتا وجماعة اي يحرم ابتداءها بالمسجد او رحته (٢٥٨) (بعد الشروع في الاقامة) الراتب (وان اقامت) الصلاة الراتب (وهو) اي المصل

ما اذا صلى معه جماعة (قوله ويجمع ليل المطر) وهل يجمع بين سماع اقل من خمسة و بنا واك الحمد ولا يجمع بينهما بل يقتصر على سماع اقل من خمسة قولان قال شيخنا والظاهر جمعة فبما اذا لا يجب له (قوله) ان حصل اذان واقامة) اي ولو من غيره (قوله اي يحرم ابتداءها) اي في ذلك من الطعن في الامام وحلت الكراهة في المدة وان الحاجب على التحريم قال ح واذ فصل اخذناه واسا موصرح بذلك التوضيح والقباب والبرزى والاي اه بن (قوله اورسته) اي لا الطرق المتصلة به فيجوز على اظهر القولين (قوله بعد الاقامة) اي لموضوع ان صلاة الامام ذات اقامة فهي فرضه ان كانت صلاة الامة خلا من الشروع في التثنية فخطا شرع الامام الراتب في التراويح في المسجد فلان فصل الامة الحاضرة او القواني في صلته ولو اردت ان تصلي الترويحي لك ذلك وقيل لاهو الظاهر واما لو اردت زيادة التراويح والحال انه صلى التراويح مع محرم كذا قرر شيخنا العدوي وقوله الراتب اي لا يجوز كنهما فصل والتقيد بهيل على تخصيص النبي بالمسجد كما صرح به ابن حبيب قال ابن و س لان النبي من صلواته معا كما كان بالمسجد قاله بن والظاهر ان المراد بالمسجد الموضع الذي انتدب لصلاته ولما رتب كبره لصلاته الطعن اه شيخنا عدوي (قوله وهو في صلاة) اي والحال انه مخاطب بالدخول مع الامام في المقامة بان كان لمصل فقام المقامة اصلا او سلاها منقرا كذا يشر بذلك قوله قطع ان خشية واتركه قبل الدخول معه فان كان غير مخاطب بالدخول معه كصلاته لمجاوعة قبل ذلك او كانت مما لا تصادق فصل كالمغرب ذاه لا قطع ماهر فيه ادخله وجه جائز وعدم توجه الخطاب للمقامة كذا قال الشيخ سالم على سبيل الاستظهار لعدم اختلافه على من في المسئلة كقوله في سب ان الاول التي بمعنى كلام المصنف في سواء كان مخاطب بالقول او لا فتاوض امر ان حق آدى وهو الطعن في الامام وحاشا وهو لزوم الثانية بالشروع فيها تقدم حق الادنى لا معنى على المشاحة اه (قوله ان خشية باعماها) اي ان كسافة اذ اقرضه غير المقامة او بالمرجوع من شفع ان كانت هي المقامة بدليل ما ياتي وليس المراد ان خشية باعماها مطلبا كفي الشيخ سالم من تبعه على ما في الحاصل ان غير المقامة يطلب بتدبيرها ان لم يحضر فواتركه ولا صحتها ولو امكنه الخروج عن شفع قبل فواتركه فالمقامة يطلب بشفعها ان لم يحضر فواتركه فوالا دلع وهذا قول صالح الذي درج عليه المصنف لا يعرف من المقامة وغيرها كذا ذكر شيخنا (قوله باعماها) اي الصلاة هوها (قوله فواتركه) اي من المقامة (قوله اهم الناطقة) اي ويندب ان يتبعها بالسا كفي المواق (قوله والا بان كافيها) اي الموضوع انه لا يتعارف فواتركه من الجماعة اذا شفع ماهرها على ما مر في ذلك عك والشيخ احمد لا يرقى وهو صواب اذ هو ظاهر المذموم موصرح به ابو الحسن خلاها بهرام وتب والشيخ سابق قولهم ان القعدة ارفع الراس من الركوع اطرقه اي بن (قوله كلفها في صه) اي ثم يدخل مع الامام (قوله فاقبعت عليه) اي فانه يتها ماهره ولا يدخل مع الامام لاتبان المغرب لاعداد (قوله كالأولى) اي كما انه يتصرف عن شفع اذا اقيمت عليه الصلاة وهو في الركعة الاولى من الصلاة لمقامة ان كان قد عدها بالافراغ من سجودها وما توافق مع الصلوة في الركعة الاولى قبل عدها بها بقدها (قوله وهذا) اي شفع الاولى ان عدها في غير المهر بوا الصبح واما ما قيل من روعة قدر ركعة من استأذنه المغرب فصحيح لقول المذنبين ان كالمغرب قطع ودخل مع الامام قدر ركعة ام لا وان صلى منين بها ثلاثا وخرج وان صلى ثلاثا لم يخرج ولم يدها واما الصبح فلم يشأ ان يخرجه ولا يشره بل طاهرهما كغيرها تنعج ماهره قدر ركعة والاصرف عن شفع لان الوقت وقت خل في الجملة لا ترى ذل الوردان ثم عنه

(في صلاة) ناطقة او فريضة بالمسجد او رحته (قطع) صلته ودخل مع الامام عدها ركعة ام لا (ان خشية) باعماها (فواتركه) قبل الدخول معه (والا) بخش فواتركه معه (ثم) الناطقة) عدها ركعة ام لا (او فرضه فريدا) اي غير المقامة بان كان في طهر فاقبعت عليه العصر عقد ركعة ام لا (والا) بان كانت هيها كان اقيمت العصر وهوها (اصرف في) الركعة (الثالثة) التي لم عدها (عن شفع) بان يرجع ويجلس ويسلم ثم يدخل مع الامام فان عدها بالافراغ من سجودها صلى العدة كلها فريضة ركعة ولا يصحها ناطقة كاذنا ثم ركعتين من المغرب فاقبعت عليه وكذا اذا ام الصبح فبا يظهر الا انه في المغرب يخرج في الصبح بدخل ماهره في الاصراف عن شفع قوله (٥) الركعة (الاولى) من الصلاة التي اقيمت عليه وهوها (ان عدها) بالافراغ من سجودها ايضا وهذا في غير المغرب والصبح واما

هما فيقدهما ولو عدها ركعة لئلا يصير متفلا بوقت هي (والقطع) حيث قيل (بسلام او) مطلق في (مناف) من كلام اورغض (والا) بان ليات بسلام ولا مناف ودنلى مع الامام (اعداد) كلام من الصلوات لانه احرم بصلاته وهو في صلا ليكنه انما يجيد الاولى حيث كانه فريضة (وان)

أقيمت صلاة راتب (عسجد) أو ما هو بمنزلة (على حصول الفضل في كل الصلاة) ٢٥٩ سبق له إقاعها لصاحبه (وهو) أي

بالمسجد أو رتبته (خرج) منه أو من رتبته وجوبا للناطقين في الأمام (ولم يصلها) معه لاستماع أعادها جماعة (ولا) يصلى فرضا (غيرها) (ولا) يكن حصل الفضل بأن صلاها وحده أو يصلي وهي جماعة لفضل الجماعة (لزمته) مع الإمام خوف الطعن عليه بخروجه أو مكثه وينوي مقوضا ما هو مطلق كانت مغربا أو عشاء بعد وتر خرج (كن لم يصلها) وقد أقيمت عليه فيزومه السنون معه (ر) ان أقيمت بالمسجد ولا حرم بها (ويشبه) بعض خارج المسجد ورجبته فانه (يشبهها) وجوبا كانت المقامة أو غيرها عقد منها ركعة أم لا خشي فوات ركعة من المقامة أم لا ثم نزع في بيان شروط الإمامة بذكر مواضعها ولو صرح بها كأن يقول وشروطه اسلام وتحقق ذكورة وعقل وعدالة الخ لكان أوضح فقال (وبطلت) الصلاة (بإقداء) (عن) أي إمام (بان) أي طهر فيها أو بعدها (كافرا) لان شرطه ان يكون مسلما وفي عهده من شروط الإمام مسامحة أنه هو شرط في الصلاة مطلقا ولا بعد من شروط

في ذلك الوقت ولذا قال الشيخ أو على المساواة استثناء الصبح عتاقا لظاهر كلام الأئمة وأصرحه ٨١ بن (قوله) خرج وجوبا أي أو أضافه على أنه كافر أضرف قوله للناطقين في الأمام أي ان بني من غير خروج ومن غير صلاة معه قال شيخنا وفي هذا التحليل إشارة إلى ان وجوب الخروج مقيد بما إذا حصل الطعن بالفضل عند الملك لعدم حرمان العادة به في المسجد عند الأئمة للرابطة بان حوت العادة بالملك فيه عند الأئمة كالأهر قايص الخروج فأمل (قوله) ولا يصلى فرضا غيرها أي لما فيه من الطعن على الإمام ولم يوصل خلقه لتلاجل كابد له قوله فيها أي لا خلاخلف فرض (قوله) ولا يكن حصل الفضل الخ) في ما إذا أقيمت الصلاة على من بالمسجد والحال أنه لم يصلها وعليه ما قبلها أيضا كالأقمت العصر على من بالمسجد ولم يكن صلى الظهر قبل يلزمه الدخول مع الإمام في التقل وقيل يجب عليه الخروج من المسجد والأقل قل ابن رشد عن أحمد سماع ابن القاسم والثاني للفقهي عن بن عبد الحليم وهو موافق لقول ابن القاسم فيها لا ينقل من عليه فرض ويظهر من كلام ابن عرفة ترجيح الثاني لكن في ح عن الحارثي ان الأقل هو المشهور جاريا على ما قاله المؤلف فإذا أقيمت عليه صلاة وهو في ركعة غيرها وخشي فوات ركعة انظر بن وفي المسألة قولان آخران قيل يدخل مع الإمام في العصر ويأدى على صلاة ياطلة واستبعد وقيل يدخل معه نية الطهر ويتأجه في الأفعال بحيث يكون مقتديا به سورة فقط وهذا أقوى الأقوال كقوله شيخنا (قوله) فيزومه السنون معه أي إذا كان محصلا لشروطها ولم يكن إماما عسجد آخر فكلما لم يصيب ما يهين القديس قاله الشيخ مباركة (قوله) كانت المقامة أو غيرها) الأولى حذف هذا التعميم والاقتصار على ما بعده لان الموضوع ان الصلاة التي أقيمت بالمسجد حرم بها تأخره إلا ان قال ان هذا التعميم قطع النظر عن قوله وقد حرم بها (قوله) يذكره وإيها) أي لا ملحا حكم بأن الصلاة يبطل بكفر الإمام مثلا علم ان الكفر مالم لا الإمامة وان شرطها الاسلام وهذا المعنى صحيح سواء بينا على ان قدم المانع شرط أولا تأمل (قوله) كافرا) يجب على الفاعل والتقدير بان كفرة أو بان كونه امرأتان كان مقتضا فهو من التقليل وليس مغفولة لان بان لا يمتد المفعول بهو لا لا لاس المعنى بان في حال كفرة وأما المراد بان أنه كافر وما ذكره المصنف من بطلان صلاة من صلى خلف إمام قلته سلبا فظهر أنه كافر أحد أقوال ثلاثة أشهر بان عرفة بقوله وفي إعادة ما موم كفرة طه مسلما إبداء مطلقا بعضها فيها جهر فيه ثابته ان كان أمنا واسلم لم يعد الأقل لسمع يحيى ورواية ابن القاسم مع قوله وقول الآخر بن والثاني لابن حارث عن يحيى وعن سحنون والثالث للعتبي عن سحنون وقوله للمزني عنه بدون قيد ان كان أمنا قال وتأول قوله واسلم بأنه تعالى على اسلامه وتعبه بضعه بأنه صلى جنبا جاهلا والحاصل ان من صلى خلف إمام طه مسلما فظهر أنه كافر قبل بعد مطلقا ولو كان زنديقا وطالت مدة صلاته إماما باناس وقيل لا يبيده أمومه ما جهر فيه ويعد ما سرفه وقيل ان كان أمنا واستمر على اسلامه بحيث طالت مدة صلاته إماما باناس فالصلاة التي صليت خلفه صحيحة ولا إعادة للمنفقة ورد هذا القول بأنه قد صلى جنبا جاهلا وهذا الخلاف بالنسبة لإعادة الصلاة خلقه وعدم أعادتها وان كان يحكم باسلامه بمحصل الصلاة منه اذا اتفق منه النطق فيها بالشهادتين على المعتد بكفاي لا يقال حيث حكم باسلامه بحيث صلاته لا تأتول اسلامه امر سكي ولا يؤمن من صدور مكفر في خلال الصلاة (قوله) لان شرطه أي الإمام (قوله) ولا يتحكم باسلامه الخ) اعلم ان الكفر اذا أصلى قبل ان يكون مسلما صلا نه فاداه يتأدى على اسلامه فانه يقتل لجر بان حكم الرد عليه وقيل لا يكون مسلما صلاته ولكن بشكل وبطلان سجده سواء كان أمنا على نفسه أم لا وقيل شكل وبطلان سجته ان كان أمنا لا حذرله الأول لابن رشد عن الآخر بن واشبه والثاني لابن القاسم وابن حارث والثالث للعتبي عن سحنون وظاهر ابن رشد ترجيح القول باسلامه الصلاة يكون مرتدا ان دمج عن الاسلام وذلك لان قال بعد قول العتبة سئل مالك عن الأعرجي يقال هل يصلى مع مرتد هل يصلى عليه قال نعم لانه قد قال لان بن علي قد سأل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة واستقبل

الشيء الإماما كان حاسبا ولا يتحكم باسلامه إلا إذا علم منه النطق بالشهادتين (أو) (أمرأة) ولشملها

في فرض الوقل (او) بان (خشى مشكلا) ولو لم يكن ذلك لان شرطه تحقق ان كونه صلاها صحيحا ولو نوى كل الامامة (او) بان (مجنونا) طبقة او يقيق احيا او لم حال جنونه ٣٦٠ واما واما حال فاقته فصحيحة على التحقيق وليس في ابن عرفة ما يخالقه كما وهم لان شرطه

القل وفي صفة شرطه ان  
مساعدة الماهر (او) بان  
(طابقا بجارحة) كران  
وشارب خبر وعان فواديه  
وتصدق لان شرطه  
العدالة والمعتد انه  
لا تنسقط عدالته قصص  
امامة القاسق بالجارحة  
ما لم يتعلق فقهه بالصلاة  
كان قصد تقدمه الكبر  
او يحصل بركن او شرط  
اوسنة على احد القوانين  
في بطلان صلاة اركانها  
عدا على ان عدم الاختلال  
بما ذكر شرط في صحة  
الصلاة مطلقا (او) بان  
(مأموما) بان يظهر انه  
موقوف ادلر لزمه كلمة  
وقام قضى او اتدى عن  
بطلان اما الامام فاذا هو  
مأموم وليس منه من  
ادلر دون رخصة قصص  
امامته وينوى الامامة  
به بان كان نوى المأمومية  
لان شرطه ان لا يكون  
مأموما (او) بان (محدثا)  
ان تعتمد المحدث فيها  
او قبلها وصلى جالبا لحدته  
او تد كره في انتائها وعمل  
علا منها لان نسيه ولم  
يتذكر حتى فرغ منها  
او سبقه او تد كره في الانتاء  
نخرج ولم يعمل بهم علا

فتباعدت الفلك المسلم النقية ذمة الله ومن ابا فهو كافر وعليه الجزية اه ولما ذكر ابن ناجي هذا الخلاف قال  
وهذا الخلاف عندى ضعيف لنقل اسحق بن راحوه الى الجابع على ان من رآه ياتى بصلى فان ذلك دليل على  
ايامه اه بن وقوله فان ذلك دليل على ايمانها اذ يتحقق منه التلق بالشهادتين وظاهره ولو لم يكرر الصلاة  
(قوله) في فرض الوقل (اي) ولو لم يكرر يوتره (قوله) مشكلا (اي) ولو اقتصت كونه بعد ذلك فيها  
او بعدها ان اعتد المأموم وفي حال الفل من اشتكوا المأموم او اعتقد كونه ياتى بالصلوة او ياتى بركن او شرط  
فاقتضت كونه بعد ذلك كما اعتقد الصلاة بصحة واما غير المشكلا فله حكم ما اتضح به (قوله) كذا (اي)  
في فرض الوقل (قوله) لان شرطه (اي) شرط الامام (قوله) يتحقق ان كونه من عدا قبل بعد صفة امامة  
المك ومات على نبي صلى الله عليه وسلم من صلاة بركن بصحة الاسراء فهو خصوصية وانها سورة امامة  
التعليم وقيل بصحتها اعتمد بعضهم عليه فلما رد يتحقق ان كونه ان لا يكون محقق الاثنية او الاثنية  
او يقال ان وصف ان كونه شرط في الامام اذا كان آدميا لا يقال ان صلاتهم قل لا تقول الحق انهم  
مكفون على انه قد قيل يجوز الفرض خصا لنقل وكما يصح الاكذار بالمك على المستبد يصح الاكذار بالمك  
لان لم احكامنا بل (قوله) وصلاهما (اي) المرأة التي اشتهر بها النكاح في غير (قوله) ولو نوى كل  
الامامة) اما حكمها بصحة اذا نوى كل الامامة مع انه متلاعب بها فاعلم قل بصحة امامة كل من ماله  
كذا اقر شيخنا العلوي (قوله) او بان مجنونا مطبقا (اي) لان المجنون لا يصح منه نية وحيدته فبعد من اتم  
بها (قوله) فصحيحة (اي) كبرواه الشيخ ابن ابي ربه من ابن عبد الحكم (قوله) وليس في ابن عرفة ما يخالقه  
بل كلامه موافق لذلك ونصه سمع ابن القاسم لا يؤم المعتوه مسجون ويعين ما مومه الشيخ وروى ابن عبد  
الحكم لا بأس امامة المجنون حال فاقته اه والمراد المعتوه المذهب العقل كالفه ابن رشد وبنيان الساج  
موافق لرواية ابن عبد الحكم وبقره الشيخ سالم خلا فاعلم ومن تبعه في زعمه ان المعتوه عام شامل المجنون  
حال فاقته فيكون خلا فاعلم رواية ابن عبد الحكم وهو غير صحيح لم يعلمت من كلام ابن رشد اطر طي  
(قوله) لان شرطه العقل) على قول المصنف او بان مجنونا (قوله) او بان فاسقا بجارحة (اي) بسبب ارتكابه  
كبيرة غير مكفر تلو رد ان اتمك شعفا وكما والقاسق غير صالح للشفاة فلا تصح امامته ولو استغنى بهذا  
الشرط عن قوله بن بان كافرا لا شمله (قوله) او بطل بركن او شرط (اي) بان كان يشاهد بالصلاة ويترك  
الرفع من الركوع مثلا او يصلى بدون وضوء والمراد ان شأما للاختلال عاذ كره في غير هذه الصلاة والا فهد  
الصلاة باطلة قطعا لان المحافظة على الاركان والشروط امر لا بد من كل صلاة لا ان شرط في الامامة فقط  
واعلم ان من كان شأما للاختلال عاذ كرا اذا اكدى به شخص وتتحقق او قل انذوماع من جهتها طلت  
الصلاة نطقه انما فاقان ثلثي ذلك يقتضى كلام ابن عرفة معصاه وقضى باللقاب بطلانها (قوله) في ان  
عدم الاختلال عاذ كرا (خ) على هذا لا تدل على معنى لكن وقوله مطلقا اي سواء كان المصلى اماما او غيره  
وحيث فلا يحسن عدم الاختلال عاذ كره من شروط الامام لانه لا يصح من شروط التي الاما كان  
خاصا به (قوله) لان شرطه ان لا يكون مأموما) على قول المصنف او بان مأموما وضيم شرطه راجع للامام  
(قوله) لان صبه (اي) لان احدث قبلها ووسيه (قوله) ولم يسل بهم عملا (اي) بعد ذلك كره (قوله) ان  
استخفروا) اشتراط الاختلاف في حصول فضل الجماعة بملة اذا لم يركبوا كراهة مع الاول قبل  
حدهما والحاصل لهم فضل الجماعة وان لم يستخفروا (قوله) او علم مؤتمعه بحدته فيها (اي) يحصل حدته فيها  
او قبلها طاهره انها بطل ولو اعلمه امامه ذلك فورا هو ماقاله عبق وفيه طرفة تدل على ان الاختلاف  
عن ابن رشد ان حكم من علم بحدث امامه حكم من رأى النجاسة في ثوب امامه فان اعلمه بذلك فورا فلا يضر  
وامان عمل معه علا بعد ذلك ولو السلام قد بطلت عليه اه بن وقوله ولم يسل مؤتمعه بحدته فيها او قبلها

اي  
فهي جميعه فلم توجهت  
(او) لم يعتمد ولو لم يكن  
(علم مؤتمعه) بحدته فيها او قبلها ودخل معصوا ناسبا وليس كالتجاسة اذ اعلمها قبلها وسماح لنقل لفتها

(و) طلبت باقتدار (باجز من ركن) قولى اولى قولى (او) باجز من (علم) على الصلوة الصلاة ٣٣١ الابه من كيفية فعله وشروطه وصلاة

لان شرطه التقدير على  
الركن والعلم على الصلوة  
به الصلاة والمراد بالعلم  
الذى هو شرط في بعضها  
ان يعلم كيفية ما ذكر  
ولم يعلم الفرض من فيه  
بشرط ان يعلم ان فيها  
فرائض وسنن او يعتقد  
ان الصلاة مشلا فرض  
على سبيل الاجال واما  
اذا اعتقدان جميع اجزائها  
سنن او ان الفرض سنة  
وكذا اعتقاد ان كل جزء  
منها فرض على قول فلا  
يصح له واللمس والظاهر  
في هذا الأخير الصفة  
(الا) ان يدعى المأموم  
امامه في العجز  
(كقاصد) يقتدى  
(بمنه) لعجز (بغائر)  
فلا يستثناء من قوله  
عن ركن ولو قدمه على  
قوله او علم كان احسن  
لانصافه بالمستثنى منه  
وهو استثناء متصل  
لان قولهم باجز من  
ركن شامل لعجز مماثل  
ومخالف لمن اقتدى به  
في العجز ولما قدرا  
اخرج من ذلك المماثل  
وفهم منه ان من اقتدى  
بشيخ مقسوس التمسك  
لأصح صلاته وهو ظاهر  
والمشهور ان المومني

اى او ما علم به بعد هذا فلا بطلان واعلم ان صلاة المأموم باطلة في هاتين صورتين مطلقتين حدثت الامام  
او بين عدمه او لم يتبين شيء والمراد بالعلم الاعتقاد الجازم فهذه صورتان ومثل ذلك شبهة قبل الدخول فيها  
فبطلان سواء تبين حدث الامام او تبين عدمه حدثه او لم يتبين شيء وامالوت الخ في حديثه فانه يشادى وبطلان  
ان تبين حدثه او لم يتبين شيء لان تبين عدمه فذهبت ايضا بطلان صلاة المأموم في إحدى عشرة وتصح في  
واحدة (قوله) باجز من ركن قولى) كقاصده وقوله او لم يتبين شيء كروى او السجود او القيام والفرض  
ان ذلك المقتضى قادر على ذلك الركن الذى لا يقدّر عليه امامه وشمل قوله وباجز من ركن العجز عن  
القيام لكن بقوله باجز من ركن كقاصده شيئا عن بعض شيوعه (قوله) ولم يعلم الفرض من فيه (قوله) اى وذلك بان  
اخذ كلاما من الموضوعات والصلوات والصلوات على ما هو ولكن لا يعرف الفرض من غيره (قوله) او يعتقدان الصلاة  
مثلا فرض) اى استند فرضية جميعها والموضوع سلامتها من الخلل (قوله) او ان الفرض سنة) قال عبي  
واظروا اعتقادان السنة فرض وبطلان وقوله قد ذكر او البطلان فيها اذا اعتقد ان الصلاة كلها فرض  
فوزان هذا ان يقال انها بطلان ولكن الحق اما صححة ان سلمت من الخلل كما يأنى (قوله) وكذا اعتقاد  
ان كل جزء منها فرض) البطلان في هذه الصورة ذكره العرفي قائل من غير خلاف وقوله تمت في فرض  
الموضوع لكن قال شيئا للسوى وكلام العرفي مقرر وفيه اذا حصل خلل والا فلا بطلان والحاصل انه اذا  
اخذ منها عن غير ما هو لم يعلم الفرض من غيره فان صلاته صحيحة اذا سلمت من الخلل سواء علم ان فيها فرض  
وسنن او اعتقد فرضية جميعها على الاجال او اعتقاد جميع اجزائها سنن او اعتقاد الفرض سنة او العكس  
او اتمها فبطلان او اعتقاد كل جزء منها فرض وان لم يعلم صلاته من الخلل فهي باطلة في الجميع وهذا هو المعنى  
كقوله وشيئا ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام صلو كبرا يتمنى فاسلى فمأخوهم الا بخل ما رواه او اهل  
العلم هو به عليه الصلاة والسلام فهم مثلي الاقتداء بكل صلو كبرا يتمنى فاسلى او ايتهم نواي  
يصلون اذا علمت هذا علم ان قولنا اشار على شرط ان يعلم الخ خلاف المعتقد (قوله) باجز مماثل) اى فى العجز  
لمن اقتدى به (قوله) ومخالف الخ) اى شامل لعجز مخالف مقتضى به فى العجز كقوله اقتدى شخص قادر  
على القيام بعجز من الركوع امام عاجز من القيام وقدر على ركوع (قوله) ولما) قادرا) اى على الركن  
الذى يجر عنه الامام (قوله) لأصح صلاته) وهو ما اتفق به بالدوسى وهو المعتقد كقوله شيئا للسوى واقتر  
ابن عرفة والقوى بصلته امامته وخرج المازرى تلك الفتوى على امامته صاحب المسح الصحيح والمشهور  
لكرامة مع الصحة (قوله) والمشهور ان المومني لا يصح اقتداءه بعمومى) اى فى غير قتال الماشية كبر  
مضطجع سلى بصلته واماميه فيجوز وانما منع في غيره لان الاجماع لا يضبط فقد يكون إماما للمومني واخوه  
من اعيان الامام وهذا يضر وقد سبق المأموم الامام فى الاجماع وهذا المشهور ما عمو موسى بن معاوية بن  
ابن القاسم ومقابله بن رشد المازرى (قوله) او وجد قارئ) فى التوضيح وأشار ابن عبد الله الامام الى ان  
الخلاف فى الأخرس والامى مقيد بعدم وجود القارئ انهم اذا امكهم ان يصلوا خلف القارئ فلا بطلان  
القراءة لكن الامام يصلها كان تركها الصلاة تخلف ترك القراءة اختيارا وقيل نظر قد قال سندها  
المذهب بطلان صلاة الامم اذا امكته الامم بالفارضى فمطلوعه وقال اشيب لا يجب الامم كل رضى الجالس  
لا يجب عليه ان يأتها قائما او بنظمه من ان الخلاف فيها اذا وجد قارئ واما اذا لم يوجد فالصحة اثنافا  
فلا اقتدى الا بى بطله عدمه القارئ فطر القارئ بعد الاقتداء لم يطلع له ان كان الوقت شيئا والقطع (قوله)  
وتبطل عليه ما) اى على ما لا سنده من ان ظاهر المذهب بطلان صلاة الامم اذا امكته الامم بالقرارين  
فعل وعلى كلام اشيب القائل لا يجب على الامم الامم بالفارضى اذا امكته كل رضى الجالس لا يجب عليه  
ان يأتها قائما صلاة كل منهما صحيحة (قوله) او قارئ بكراهة) ابن مسعود) اى او باقتداء بقارئ بكراهة) ابن  
مسعود (قوله) مخالف لمصنف) اى قراءة فاضة والى ذكره اقله بدل فاضة والى ذكره اقله فاضة

لا يصح اقتداءه بعمومى (او) باقتداء من اى (بأن وجد) يسلم (القول فى الصلاة) قارئ) وتبطل صلاته ما (أو قارئ) بكراهة) ابن  
مسعود (رضي الله عنه) من كل شاذ مخالف لمصنف المصنف الثانى لا شاذ

مستقل (وغيره) اى غير  
الفرض بالقدية (نصح)  
امامته (وان لم يجز) فتح  
المتاة القوية (وهل)  
تبطل باقتداء (يلحق)  
مطلقا بما تحته او غيرها  
ضرب المعنى او لا وفى الفاصلة  
قط او ان غير المعنى  
كتمت اه انصت اوضح  
مطلقا وهو للمقتضى وان  
امتنع اقتداء مع وجود  
غيره عند اللغوى وهو  
الاظهر اركه عندنا  
رشد او غير عند غيرهما  
فالاقوال ستة (و) هل  
تبطل صلاة مقتد (غير)  
مميز بين ضاد وظاء (اوصاد)  
وسين ابدال وزاى  
مطلقا اوضح مسألة  
المقتدى به واما صلاته  
هو فصحيحة على كل حال  
مالم يفعل ذلك اختيارا  
وهو المقتد (خلاف)  
وظاهر النقل في هذا  
وما قبله عدم التقيد  
بقيد خلافا لما وقع في  
بعض الشراح نعم حروف  
غير المقتد كالجهم من  
قول المصنف غير مميز  
(واما بدوق) اختيارى  
(في) اقتداء بامام يدعى  
مختلف في تحكيمة  
والاصح عدم الكفر  
(كروى) وقدرى  
والحرورية قوم خرجوا

والله اعلم قالوا وكان عند الله سبحانه (قوله) واقوله اى امرأة افلا ينظر ون الى الابل كيف خلقت فضم التاء  
في الجميع (قوله) وان حرمت القراءة علم منه ان القراءة بالاشاذ حرام مطلقا ولا تبطل الصلاة بالاشاذ الا اذا  
خالف الرسم (قوله) او بعدنى جملة اراد بالبعدا الزمان تشابه كعدمه ولو امكن في الجملة يوم حرمته (قوله)  
اوصي بالحق اسلم ان الصبي اذا سلى فانه لا ينزى فرضا ولا بخلا ولان ينزى النقل فان نوى الفرض فهل : بال  
صلاته لانه متلا ب اذ الفرض عليه ولا تبطل في ذلك واما ان الظاهر منه الثاني كافر رشيد بخلافه داني  
صلاته فيه واما ان اقتدى به واحد فصلاة ذلك المقتدى به باطله على الاطلاق اذا لم يفرض ان ام في النقل  
صحت الصلاة وان لم يجز ابداء على المشهور وقيل يجوز امامته في النائة وكل هذا اذا كان المؤمن به بالعلم او بما  
امامته مثله بخاتمة ولو في الفرض (قوله) او في الفاصلة قط اى غير المعنى ام لا (قوله) وان (في المعنى) اى في  
الفاصلة اى في غيرها (قوله) مع وجود غير اى مع وجود قارى غير ذلك الا ان (قوله) اركه عطف على امتنع  
وكذا قوله او اجبر اى وان امتنع استدام وان كراه ابداء وان اجبر ابداء والحاصل ان من قال بالصححة مدافعا  
بعضهم قال بالتمنع استدام وقال بعضهم بالكراهية ابداء وقال بعضهم بالجواز (قوله) فالاقوال ستة (و) مسمى مطلع  
عن التقيد الا القول الذى اختاره اللغوى وهو المنع ابداء مع الصحة قد قدوه وجوده الهائى خلافا لاه  
جعل محل الخلاف بعيدا بعدم وجود القارى مع من جملة خلاف قول اللغوى المقتد بوجود القارى  
وكذا تصيد محل الخلاف في المسئلة الاية بعدم امكان التعلم لضيق الوقت او عدم وجود معلم اصله في ح  
ورديانه لا سلف فيه الا كلاما بين حبيب وهو محتمل لثقل توليد كل التوضيح فخلاصة فيه وحاصل المسئلة  
ان الاصح ان كان عامدا بطلت صلاته وصلاصة من خلفه باثاق وان كان ساهما بصحت باثاق وان كان عامرا طبعيا  
لاقبل التعلم فكذلك لانه الكن وان كان جاهلا قبل التعلم فهو محل الخلاف سواء امكنه التعلم ام لا وسواء  
امكنه الاقتداء عن لا يعلم ام لا وان ارجح الاقوال فيه صحة صلاة من خافه واخرى صلاته هو لا خاف اللغوى  
وان رشد عليها واما حكمه الاقدام على الاقتداء باللاحق في العامه حرام بالالكن جائز وبالجاهل مكروه  
ان لم يصح من يقتدى به وبالانحراف كابدل عليه النقل ولا فرق بين اللحن الجلى والحقى في جميع ما تقدم قاله  
او على المستأوى اه بن (قوله) وغيره مميز بين ضاد وظاء (اين) عامر كان المصنف مخرج هذه المسئلة  
لاجل التخصيص على حينها وان كانت داخلية في الاحكام على كل حال فقد كان الاسباب يقول كبيره بين  
ضاد وظاء ومنه غير مميز ونحو ذلك اه وهو كقول فان ذلك هو ظاهر كلام الامم كاهن رشيد وابن شاس  
وابن الحايك فظاهر هذا ذكر الخلاف في اللحن قالوا ومنه من لا يعبر بين ضاد وظاء فهدم المسئلة من افراد  
ما قبلها وبه تعلم ان حل الشراح تبع الحق وغيره الخلاف هنا على غير ما ذكر قبله مع انه عينه غير صواب بل  
يقرر بالاطلاق مطلقا اوى الفاصلة اذ هما القولان المسهوران فاده من (قوله) خلافا لما وقع في بعض الشراح  
اى من تعيد عمل الخلاف في المسئلة الاولى بما اذ او بدوقى وتعيد عمل الخلاف في المسئلة الثانية بعدم  
مكان التعلم لضيق الوقت وعدم وجود معلم (قوله) واعاد بدوقى في كروى هدايان الحكم بعد الوقوع واما  
لاقتداء به فقيل ممنوع وقيل مكروه والاول هو المقتد (قوله) مختلف في تعذيبه (الخ) خرج المقطوع بكتفه  
كن يزعم ان الله لا يعلم الاشياء مفصلة بل بجملة فقط فالاقتداء به باطل وبعيد المقتدى به ابداء وخرج المقطوع  
عدم كفه كذا بدعة تخففة كفضل على اى بكر وعمر وعثمان فهدا الانادة على من اقتدى به  
(قوله) فهو اعليه اى عاوا عليه (قوله) في التحكيم اى بسبب تحكيمة لاي موسى الاشعري وقالوا  
ان هذا قد ندد منك وكل ذنب مكفر لقاعه فان كافر قاتل كافر وامعاو به يفر وجهه على على ثم  
كفر واعليه بتحكيمة لاي موسى الاشعري ونحوه وان طاعته قاتلهم على قتالا عاليا (قوله) وكه  
اقلع اى بان حسن حاله كان القطع سبحانه به او لاعتناوشا لا كان القطع باليد او بالرجل والاشل  
س باليد (قوله) حيث لا يضعان العضو اى المقطوع والاشل بالارض فان يوشعاه عليها فلا كراهة

وللمعتد عدم الكراهة مطلقاً (واعراف الخيرة) من المحضين ولو بشر (وان) كان الاعرابي (افرا) من مأومه اى كثر قرأ نالوا حكم  
قراءة (و) كره (فوسل) وقر (وح) سائفة (الصحيح) وكذا سائر المعونات فن ٢٦٣ تلبس شئ منها كرمه ان يؤم غيره من

هوسا (و) كره  
(امامة من يكره) اى  
كرهه اقل القوم غير  
ذوى الفضل منهم ولما  
اذا كرهه كل القوم او  
جلهم او ذوو الفضل  
منهم وان تفاوت في حرم  
هذا هو التحقيق هو لما  
ذكر من تكراهه امامته  
مطلقاً ذكر من تكراهه امامته  
ان كان راتباً خال (و)  
كره (ترتب شخصي وما يؤمن)  
في القرائن والسنت  
بعضه لاف تراجم او سفر  
او غير راتب والمراد  
بالمؤمن من يتكسر  
في كلامه كالناسا ومن  
يشتمى ان يفعل به  
القاضية ولم يفعل بما ومن  
كان يفعل بمواهبه اوت  
الاسن تكلم فيه فلا  
يشاق ما ومنه المصنف  
من ان القاسق يجارحة  
لاصح امامته وان كان  
ضيقاً (و) ترتب  
(اصط) وهو من لم يمتن  
والراجع كراهه امامته  
مطلقاً (و) ترتب (وله)  
رداوي مجهول حال اى  
لا يعلم هل هو عدل او  
عاصي ومثله مجهول اب  
والفضل ان كراهه  
المجهول ادلم يكن راتباً

والماصل ان المصنف قد شى على قولين وهب بكراهه امامة الاقليم والاشل ولو تعلق بها وجعل الكراهة  
عنده اذا كانا ليعضن العضو المقطوع الارض والافلا كراهه (قوله) وللمعتد عدم الكراهه (اى)  
الاقطع والاشل وقوله مطلقاً اى لثما هو لغيره لهما كافي الجواهر ونصه المازرى والباي جهوراً واحداً  
على رواية ابن نافع من ماله ان لا بأس بامامة الاقطع والاشل لثما هو لغيره لهما كافي الجواهر ونصه المازرى والباي جهوراً واحداً  
وسواء كانا شعاع العضو على الارض ام لا (قوله) واعرابى ابو الحسن عن عياض الاعرابى بضم الحزبة هو  
البدوى كان عر يا واعرابى اى ساكن الادية سواء كان يتكلم بالعروة او بالعجبة وحاله انه يكره امامة  
البدوى اى ساكن الادية لا محضرى سواء كان في الحاضرة او في الادية بان كان المحضرى مسافراً ولو كان  
الاعرابى كثر قرأ نالوا حكم كراهه امامته (قوله) واعرابى ابو الحسن عن عياض الاعرابى بضم الحزبة هو  
تخص اكرهه كما يأتي وعلمه الكراهه ما عتد من الجواهر والاعطى والامام شافع والشافع ذواينو رجعة (قوله)  
وكرهه فوسل اى امامة تضى سلس وامامة تضى قر وح سائفة للصحيح وقوله وكذا سائر المعونات اى يكره امامته  
ساجها لتلبس بها غيره (قوله) كرهه لان غيرهم من هوسا (و) كراهه الماشهور وان كان مينا على شيع  
وهو ان الاحداث اذا عني عنفاً على ساق صاحبها لاسنى عنفاً على ساق غيره ولا مال مقتضى هذا الملع لاسلما  
كان بين صلاة الامام والمومر ارتباطاً صحت مع الكراهه والمشهور انه اذا عني عنفاً على ساق صاحبها عني بها  
في حق غيره وسلبه فلا كراهه في امامة صاحبها غيره وامامه غيره بوجه ما يقتصر في التسمية على عدم  
الجواز قالوا انما عني عن الجساسة للمعتد من خمسة فلا يجوز له ان يصلى به وذكر البرزلى في شرحه ان  
الحاجب بى ذلك قولين ثم تقييد المصنف الكراهه بالصحيح تبع فيه ابن الحاجب مع انه في التوضيح قد عني  
بان طاهر عياض وغيره ان الخلاف لا يخص بامامة الصحيح ثم هل وبالجمله فيقيد المصنف بالصحيح فيه نظر  
وقد ناقشه ابن شير وابن شاس في التبيد واطلقا وامام ابن عبد السلام اى بوجه ما عني عنفاً على ساق صاحبها عني بها  
اه حاق (قوله) اى كرهه اقل القوم اى كراهه بالامور المروية الموجبة للرد فيه والكراهه لانه اولى تساهله  
في زل السن كالوزن واليد بن وزل النوازل كثر ريشتنا (قوله) في حرم اى لما ورد من لحنه وهو قوله: به  
الصلاة والسلام على من لا نبي بعده ام قوماً وهم كايون ولقول عمر لان تضرب عنق ابي لهب من ذلك (قوله)  
مطلقاً اى سوا كان اماماً راتباً ام لا (قوله) او من يشتمى ان يفعل بالقاضية اى الصلة في دبره (قوله) فلا  
يشاق (الخ) اى لان النافذة انما تحصل اذا فسر المأون عن ينمل بالقاضية ولم يقب (قوله) وترتب ولم يرد  
اى امامته من غير ترتب لا كراهه في ذلك يقال في مجهول الحال لى ما قاله المصنف (قوله) والنمل ر  
كراهه المجهول لظاهره سواء كان مجهول الدين او النسب وفيه تلر بل مجهول الاب كونه انما تكراهه  
امامته ان كان راتباً كما هو صريح المذوة اه من والمراجع مجهول الاب للقيط لا الطارئ لان الناس مؤمنون  
على اساهم (قوله) وعبد اى وترتب بعدي فرض وامامته الامامة في النوازل او صلح اماما غير راتبى  
القرائن فهو جائز وهذا غير الجمة وامامته فيها فلا يجوز سواء كان راتباً ام لا والماصل ان امامة العبد  
على ثلاث مراتب متروكة ومكرهه وعونه فيجوز ان يكون اماماً راتباً في النوازل واماماً غير راتبى  
القرائن وكرهه ان يكون اماماً راتباً في القرائن وكذلك السن كالعبد بن الكسوف والاستسقاء فان  
امى ذلك الجواب ولم يؤمر بالاعادة حتى يتبين ان يكون اماماً في الجمة راتباً او غير راتب وما ذكر من كراهه  
ترتبته في الفرض ولو كان اصلياً انهم وعولهم حوقل بن العباس وقال عبد الملك بجواز ترتبته في  
لقرائن كالنوازل وقال الاخشى ان كان اصلياً لم يكره (قوله) راجع الله الى السن اى عوى الله كورة  
في قول المصنف وترتب شخصى اى وى واعاصم ولسرناو مجهول حال وعبد (قوله) وحملت اى بعضها  
اى هو مجهول الحال والاعلم (تبيح) الاصل فيما كرمه شخص فعله ان يكره لغيره الاقتداء به

لان كان راتباً فلا يكره (وعبد) فن او بوجه ثابتة شرعية (بفرض) راجع للمساكن المستوفة علمت  
السن كره



(سلاة بين الاساطين)  
 اى الاعمدة (او) سلاة  
 (امام) اى قدام (الامام)  
 او محاذيه (بلا ضرورة)  
 راجع للمستثنين قبله  
 (و) كره (اقتداء من  
 بأسفل السفينة بن  
 بأعلىها لعدم تمكنهم  
 من مراعاة الامام وقد  
 عمور فيقتل عليهم امر  
 صلاتهم بخلاف العكس  
 (كفى قيس) اسم جبل  
 من شربة الحرم اى  
 يكره من على جبل اى  
 قيس ان يقتدى بامام  
 المسجد الحرام وسلاة  
 وجعل بين ناه) واولى  
 خلطون (و بالعكس)  
 سلاة امرأة بين رجال  
 لاختلافهم (و) كره (امامة  
 بسجد بلا ردا) يقبه  
 على كعبته (و) كره  
 (تفصله) اى الامام  
 (بمعزاه) اى المسجد  
 وكذا جالوسه به على  
 هيئة في الصلاة يخرج  
 من الكراهة بتغير هيئة  
 ظهر كان اذا صلى عليه الصلاة  
 والسلام سلاة اقبل على  
 الناس بوجهه (و) كره  
 (اعادة) اى سلاة (جماعة  
 بعد) سلاة الامام (الاتب)  
 للمسجد وكذا قبله وحرم  
 معمه ولو راتباً البض  
 وفعل ذلك فهو راتبه

فال كراهة متعاقبة بالمقدري والمتقدم وهو المترتب من ذكره شينا (قوله وسلاة بين الاساطين) لان  
 هذا المثل معد لوضع الحال وحى لا تخلفوا باليمن نجاسة ولا عمل الشياطين وعملهم يبنى التباعد عنه  
 نهدا رقتل عليه الصلاة والسلام عن الوادى الذى تسمى ناهية عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وقال ان به  
 شيطانا (قوله او امام الامام) اى ولو تقدم الجميع لان مخالفة الرتبة لا تقصد الصلاة كالموقف عن يسار  
 الامام فان صلاة المأموم لا تبطل وراى بعضهم ان الوقوف المأموم امام الامام من غير ضرورة مبطل لصلاته  
 وهو ضعيف كان القول بأنه اذا تقدم جميع المأمومين عليه تبطل عليه وعليهم ولا الاطلاطن كذلك  
 ضعيف قال ابو الحسن على قول المدقوتان صلى الامام بالناس في السفينة اسفل وهم فوق اجزاهم ان كان  
 امامهم قدامهم ما به مفهومه لو لم يكن قدامهم لم يجزهم وليس كذلك بل هي مجزئة ولو لم يكن قدامهم وانما  
 المعنى اذا كان قدامهم يجزهم بلا كراهة اه بن (قوله راجع للمستثنين) اى وهى سلة الاساطين وما  
 بعدها فلا كراهة فيما عند الضرورة (قوله بخلاف العكس) اى هو اقتداء من بأعلى السفينة بن بأسفلها  
 فلا كراهة فيه وذلك لتمكنهم من مراعاة الامام وسهولة ضبط افعاله (قوله اى يكره من على جبل اى قيس  
 ان يقتدى بامام المسجد الحرام) اى بعبادى قيس من المسجد الحرام فيصير على المأموم ضبط افضل  
 الامام واتقائه فان قلت صحة سلاة من بأبى قيس مشككة لان من يحجب عليه سامة بين الكعبة  
 كحرم من كان بأبى قيس لا يكون سامة الا لارتجاء عنها قلت صحة سلاة من بأبى قيس مبنية على ان  
 الواجب على من يحجب استقبال هواها وهو من الارض للقاء او قال ان الواجب على من كان بأبى قيس  
 ونحوه ان يلاحظ انه سامة للبناء وقوله الواجب على من يحجب سامة العين اى ولو بالملاخلة كذا كره  
 من الافاضل (قوله بين ناه) اى بين صفوف النساء كذا بماذا تملن بان تكون امرأة عن عينه واخرى  
 عن يساره وتوله بين رجال اى بين صفوف الرجال وكذا بماذا تملن لهما وشمل كلاهما المرأة الحرة لمن تصلى معه  
 من الرجال (قوله بلا ردا) اى ولو كانتا كافه متورة بثوب لابس له وكره لعير الامام ترك الزواجا اذا كان  
 ايس على كاهنه شئ والا فلا كراهة بل هو خلاف الاول ومن الغلو المأموم فياذكر الاشعة في غير المسجد  
 كسواءه نزل او نحو ذلك (قوله وتقف بمعزاه) وكذا يكره المأموم تنقله موضع فريضته كذا فى ح فلا  
 من المدخل لسكره خلاف قول المدقوتة قال مالك لا ينقل الامام في موضعه وليقم جنبه بخلاف القذ والمأموم  
 فاهما ذلك اه بن (قوله وكذا جالوسه به على هيئة) اى لتلايهم المعزاه في سلاة فربما يقتدى به  
 فيتيه المشهور ان الامام يقف في المراتب حال صلاته القريضه كيف اتفق وقيل انه يذهب خارجة  
 وبسجد فيه اظرح (قوله اى المسجد) الاول جمل الضمير راجعا للامام كفى شباى قنفه بمعزاه  
 الامام اى يوضع صلاته كان بمسجد او غيره في حضرة او سفر (قوله وكذا إعادة جماعة) اى ولو فى محض المسجد  
 لان محضه منه وكراهة الجميع قبل الراتب بعده لا ينافى في حصول فصل الجماعة لمن جمع قبله او بعده بل حرمه  
 الجميع معه لا ينافى حصول فصل الجماعة لمن جمع معه كقوله شينا لا ترى الصلاة جماعة في الدار المعصومة  
 خلافا لما في عيق (قوله اى صلاة جماعة) سعى صلاة الجماعة بدلال وانبا إعادة بالنظر لفعل الامام السابق  
 على فعلهم (قوله بدال الراتب) اى سواء كان الراتب صلى وحده او صلى بجماعة واعلم ان المصنف يزم  
 بالكرهه تعالى راسلوا للجلاب وعبر ابن بشر والبخمي وغيرهما بالخطأ وهو طاهر لوقول المدقوتة لا يجمع صلاة  
 في مسجد منين الا مسجد ايس له امام راتب ونسب اوالحسن الجوار بجماعة من اهل العلم قال ابن باج  
 ومحل الخلاف اذا صلى الراتب وفاة المعصوم فلو قدم عن وقته وات بالجماعة فاهم بعيدون فيه جماعة  
 اه بن (قوله ولو راتباً البض) اى في بعض المسجود ذلك كفى مسجد المذموم يدبصر ونحوه من المساجد  
 التي ترتب فيها الوفاة بجهنم على المذهب الا ربه كالمسجد الحرام كل واحد يصلى في موضع  
 وحاصل ما في هذه المسئلة ان اذا امام احدهم الصلاة مع صلاة الاخر فهذا النزاع في حرمته واما اذا كان  
 احدهم يصلى في موضعه فادفع صلى الذي يليه ثم كذلك فاقى بعضهم بالكرهه واقى بعضهم بالجواز عتجا

هَذَا أَذَاهُ أَذْنُ الرَّاغِبِ بِالْجَمْعِ بِل (وَأَنْ أَذْنُ بِل) هُوَ (الْجَمْعُ أَنْ جَمْعٌ غَيْرُهُ قِيلَ) بِشِرَازِهِ (أَنْ لَوْ تَوَخَّرَ) عَنْ مَدَدِهِ (كثِيرًا) فَلَنْ أَذْنُ لَأَحَدٍ  
أَنْ يَصِلَ مَكَانَهُ وَأَنْ عَرَضَ مَدَدُهُ تَأْخِيرًا كَثِيرًا يَضُرُّ بِالْمَعْلُومِ بِغَيْرِهِ أَوْ كَرِهَ الْجَمْعُ حَيْثُ ذُكِرَ ٢٦٥ (و) أَنْ يَدْخُلُوا الرَّاغِبَ قَدَسِي وَفَقَاتَا

بِأَنْ مَوَاضِعَهُمْ كَمَا جِدْتُمْ مَعْدَةً نَحْوُ مَا وَقَدَّرَهُ عَلَى الْأَمْرِ وَاقْتَى بَعْضُهُمْ بِالْمَنْعِ حَتَّى بَانَ الَّذِي اخْتَلَفَ  
فِيهِ الْأَمَّةُ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْمُصْتَفَرِّادَةِ جَاعَةً بِدَلَالَةِ رَأْيِهَا عَنِ مَسْجِدِهِ إِمَامًا رَأْيَ قَائِمَتِ الصَّلَاةِ فِيهِ ثُمَّ  
بَعْدَ قَرَأَتِهَا جَاعَةً آخَرُونَ فَأَرَادُوا أَهْلَ تِلْكَ الصَّلَاةِ جَاعَةً فَهَذَا مَوْضِعُ الْخِلَافِ وَإِمَامُ حُضُورِ  
جَاعَتَيْنِ أَوْ كَثْرَتِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ ثُمَّ قَامَ الصَّلَاةُ بِتَقْدِيمِ الْإِمَامِ إِلَى الْخِصْلِ وَأَوَّلُكَ عَكُوفٌ مِنْ غَيْرِ  
ضَرُورَةٍ فَهِيَ هَذِهِ تَأْكُودُ أَنْ قَامَ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ الرَّاغِبِ مَقْشَاغُونَ بِأَنْوَافِلٍ وَأَوَّلُ دِيْنِهِ حَتَّى أَقْبَضَتْ  
صَلَاةَ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَقُومُ الَّذِي عَلَيْهِ وَتَبْقَى الْجَاعَةُ الْآخَرُونَ عَلَى نَحْوِ مَا ذُكِرْنَا فَالْأَمَّةُ بِجَمْعٍ عَلَى أَنْ هَذِهِ  
الصَّلَاةُ لَا يَحْضُرُ أَطْرَبُ بِنِ وَالْقَوْلُ بِالْكَرَاهَةِ اعْتَمَدَهُ عَقِبُ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ شَارِحُنَا كَذَلِكَ خَالَفَ فِي الْمَجْزِ وَأَذَانُ  
لِطَائِفَةِ الْبَقَاءِ بِالْمَسَاحِدِ بِغَيْرِ الْمَكْتَبِ فِي شُعْبَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ لِأَهْلِهِ إِمَامًا فَيُرَاهُ مِنَ الْقِيَمِ (قَوْلُهُ هَذَا أَذَاهُ أَذْنُ  
الرَّاغِبِ) أَيْ لَغَيْرِهِ بِالْجَمْعِ قِيلَ هُوَ بَعْدَ (قَوْلِهِ أَنْ جَمْعٌ غَيْرُهُ قِيلَ) بِشِرَازِهِ (أَنْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي جَمْعٌ مِنْهُمْ مِنْ  
عَادَةً أَنْ تَبْقَى صَدَقَتُهُ قَلَّ أَوْ الْحَسَنُ عَنِ الْفَتَى وَمِنْ كَانَ شَأْنُهُ يَصِلُ إِذَا كَانَ إِمَامَهُمْ فَصَلَّى بِهِمْ فِي وَقْتِ  
صَلَاةِ الْإِمَامِ الْمُتَأَخَّرِ بَعْدَ يَسِيرٍ كَلَّا إِمَامًا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ هَذِهِ مَسَافِقَةٌ وَتَعَدَّتْهُ (قَوْلُهُ لِيَجْمَعُوا  
خَارِجَهُ أَوْ مَعَ رَأْيِ آخَرٍ) أَيْ لِأَجْلِ أَنْ يَصِلُوا جَاعَةً فِي غَيْرِهَا مَنِ مَسْجِدَ آخَرٍ أَوْ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ ثُمَّ انْتَبَهَ  
مِنْ حَيْثُ الْجَاعَةُ خَارِجَةٌ فَلَا يَتَأَنَّ أَنْ صَلَاةَ الْجَاعَةِ نَسَتْ وَلَوْ فِيهِ (قَوْلُهُ أَنْ دَخَلُوا) اعْتَرَضَ بِأَنْ الْأَوَّلِ  
حَذَفَ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَفِيدُهُ وَاجِبٌ بِأَنَّهُمْ سَرَحَ بِهَذَا مَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ وَأَنَّهُمْ مَطْلُوبُونَ  
بِالصَّلَاةِ فِيهَا أَفْزَادًا وَأَنْ لِيَدْخُلُوا وَلَيْسَ كَذَلِكَ (قَوْلُهُ وَأَمَّا أَنْ عُلِمُوا بِصَلَاةِهِ قَبْلَ دُخُولِهِمْ فَهَاجَهُمْ يَجْمَعُونَ  
خَارِجَهُمْ أَوْ يَدْخُلُونَهَا) هَذَا مَقِيدٌ بِمَا ذُكِرَ أَمَّا كَثْرَتُهُمْ بِالْجَمْعِ فَيُرَاهُ أَوْ لَا يَدْخُلُوا وَسَوَاءٌ أَفْزَادًا فِي مَقْهُومِ قَوْلِهِ أَنْ  
دَخَلُوا فَتَحْصِيلُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ إِذَا لِيَدْخُلُوا هَاجَهُمْ أَمَّا كَثْرَتُهُمْ بِالْجَمْعِ فَيُرَاهُ أَوْ لَا يَدْخُلُوا وَأَنْ لِيَدْخُلُوا هَاجَهُمْ أَمَّا كَثْرَتُهُمْ بِالْجَمْعِ  
فَيُرَاهُ أَوْ لَا يَدْخُلُوا هَاجَهُمْ أَفْزَادًا (قَوْلُهُ وَقِيلَ كِبَرُوتُ مَسْجِدٍ) أَيْ لَوْ فِي صَلَاةٍ وَقِيلَ خَشِ  
مَا عَادَ الْقِسْمَةُ يَوْمَهُمْ حَرَمَهُ كُلَّهَا فِي الصَّلَاةِ وَفِيهِ ظَرْفٌ لِقَوْلِ الْمُدَوَّنَةِ قَالُوا مَا كَرِهَ كَرِهَ قَتْلَ الْبُرْغُوثِ وَالْقِسْمَةُ فِي  
الصَّلَاةِ أَنْ يَدْخُلُوا قَتْلَ الْبُرْغُوثِ أَخْفَعَهُ عِنْدَهُ وَمَقَارِنُهُمْ مَعَ الْبُرْغُوثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ عَلَى بَابِهَا أَقْصَرُ الْوَأَقِ  
أَمْ مِنْ فَعْلٍ مَتْنَهُ أَنْ قَتْلَ الْقِسْمَةِ فِي الصَّلَاةِ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ نَقْلَ الْقِسْمَةِ فِي الصَّلَاةِ مَبْطُلٌ لَهَا أَنْ كَرِهَ  
بِأَنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَقَدْ سَبَقَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ (قَوْلُهُ وَلِلْقَوْلِ) أَيْ وَرِجَاعُهُ لِقَوْلِ الْخ (قَوْلُهُ وَقِيلَ يَحْرُمُ طَرَحُهَا  
حَيْثُ الْخ) أَيْ فَلَا حَاصِلَ أَنْ طَرَحَ حَاجَةً خَارِجَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ يَحْوَزِهِ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَأَمَّا طَرَحَ حَاجَةً فِي الْمَسْجِدِ  
قَبْلَ يَكْرَاهَتُهُ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَقِيلَ هَاجَهُ مَكْرُوهٌ وَرَوَى قَتْرُ هَاجَهُ حَرَامٌ لِنِجَاسَتِهِ وَأَمَّا الْبُرْغُوثُ وَمَا شَبَّهِهُ  
مِنْ الْبَقِ وَالذَّبَابِ يَحْوَزُ طَرَحَهُ حَافِي الْمَسْجِدِ خَارِجَهُ وَيَكْرَهُ قَتْلَهُ فِي الْمَسْجِدِ كَذَلِكَ يَكْرَهُ فِي قَتْرِهِ  
بَعْدَ تَلْهِيقِهِ لَأَمِنْ التَّعْطِيشِ الطَّاهِرِ تَعْطِيشِ الْمَسْجِدِ الْبَاسِ الطَّاهِرِ مَكْرُوهٌ بِخِلَافِ نَفْسِهِ بِشَبِّهِ الْبَاسِ  
النَّجِسِ فَهُوَ حَرَامٌ كَقَتْرِهِ بِالْمَنْعِ مَطْلُوقًا وَأَنْ كَانَ طَاهِرًا (قَوْلُهُ أَفْضَلُ) أَيْ لَا مَا شَدَّ تَحْقِيقًا لِنِجَاسَاتِ  
وَهَذَا هُوَ الْعَمْدُ وَقِيلَ أَنَّ إِمَامَةَ الْأَعْمَى الْمَسَاوِي فِي التَّفَضُّلِ الْبَصِيرِ أَفْضَلُ لِأَنَّهَا خَفَعَتْ بَعْدَهُ عَنِ الِاسْتِثْنَالِ  
وَقِيلَ أَنَّهُمَا سَاوِيَانِ (قَوْلُهُ وَلَوْ أَيْ عِنَافٍ) أَيْ وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ الْإِمَامَ الْخَالِفُ فِي الْفُرُوعِ عِنَافٌ لِمَصْعَةِ الصَّلَاةِ أَيْ  
عِنَافٌ عَلَى مَذْهَبِ الْمَأْمُومِ وَالْحَالُ أَنَّهُ غَيْرُ مَنَافٍ عَلَى مَذْهَبِ ذَلِكَ الْإِمَامِ (قَوْلُهُ لَأَنْ مَا كَانَ شَرْطًا) أَيْ خَارِجًا  
عَنِ مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ وَأَمَّا مَا كَانَ كَرْتَادًا خِلَافِي مَاهِيَةً فَالْمَقْبُورَةُ فِيهِ بِمَذْهَبِ الْمَأْمُومِ مِثْلُ شَرْطِ الْإِقْدَاءِ فَلَوْ أَقْدَى  
مَا لَكِي بِحَقْنِي لَا يَرَى رُكْبَةَ السَّلَامِ وَلَا الرِّفْعَ مِنْ الرُّكُوعِ لَنْ أَتَى بِهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ مَأْمُومُهُ مِنَ الْمَالِكِيِّ وَأَنْ تَرَكَ  
الْإِمَامُ الْخَلْفِي الرِّفْعَ مِنَ الرُّكُوعِ أَوْ نَزَحَ مِنَ الصَّلَاةِ بِأَنْجَبِي كَانَتْ صَلَاتُهُ مَأْمُومُهُ مِنَ الْمَالِكِيِّ وَلَوْ فُضِّلَ ذَلِكَ

(٣٤ - دَسُوقِ اقْتُل) حَرَامٌ وَقِيلَ يَحْرُمُ طَرَحَ حَاجَةً بِمَسْجِدِهِ غَيْرُهُ (وَجَارَ) بِمَرْجُوعِهِ (إِقْدَاءٌ بِأَعْي) إِذَا مَامَةً  
الْبَصِيرَ الْمَسَاوِي فِي التَّفَضُّلِ لِلْأَعْمَى أَفْضَلُ (و) إِقْدَاءُ إِمَامًا (بِخِلَافٍ فِي الْفُرُوعِ) الْفَتْنَةُ كَشَافِي وَخَفِي وَلَوْ أَيْ عِنَافٌ لِمَصْعَةِ الصَّلَاةِ كَسَحَ  
بَعْضُ الرَّاغِبِ أَوْ سِذْكَرَانُ مَا كَانَ شَرْطًا فِي حَمَةِ الصَّلَاةِ فَاتَّعَوْطَلَّ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ

وما كان ملحقا بهذه الأئمة العشرة من عذاب المأموم فلا تصح تحميمه ولا غسله ولا تقترن به صلاة المأموم (و) اقتداء أساليبهم (الكن) وهو من لا يستطيع إخراج بعض الحروف من مخارجها الصحيحة أو غيرها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة أو ينطق بصغيرا كأن يحصل اللام بلام مثناة أو ثمانية أو يحصل الراء ٣٦٦ لاما أو غير ذلك (و) اقتداء إمامهم (محدود) بالقل في محو شرب (وعتين) وهو من لا ينشر

المأموم المذكور كذا قرر شيخنا العسدي وفي ح عن ابن القاسم روى عن رجل أن ترك القراءة في الأخيرين لم يصل خلفه فله عن النخبة (قوله وما كان شرطا في صحة الاقتداء بالصلاة بمذهب المأموم) يعلم من هذا صحة صلاة ما سلكي الظاهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر لا يحتاج من الصلاة المأموم إيراد أذانه كافي كبير خش (قوله وهو من لا يستطيع إخراج بعض الحروف) أي الصغير طماعا في التعلم وما مر من الخلاف فيمن لم يعز بن شاذل فاعلم بقدر على التعلم وعمدة المؤلف في الجواز قوله في التوضيح نقل النسخة من المالك في المجموعة أحسن ذلك إسناده ويستكن في الخلاف أيضا الجواز وحتى ابن العربي في الجواز في قليل النسخة والكره في غيرها ولا ينشد في الأصل لكن لا يبعد ما مره من انقطاعه وتكره إمامته مع وجود مرضي غيره لكن ابن عرفة قد صدق الجواز وهذا يدل على رجحانه اه بن (قوله ومحدود بالقل) أي أن حسن حاله وثاب بناء على أن المحدود زاجر والصحيح أجازوا برقيتي الشرط الأول وهو لا يتضمن التوبة لأنه لا يوجد مع عدم العزم على أنه لا يرد مع عدم التسليم على ما نقل ومفهوم محدود أنه لو فصل موجب الحد ولم يجد بالقل في تحصيله لم يفسد عنه الحد بمغفوق حتى يغتفر أو يأتين الإمام طاعا وترك ما هو عليه في حراية الاقتداء به أن حسن حاله والأفلا (قوله بأن يؤذي غيره) أي بالهتة (قوله) قلح وجوبه عن الإمامة) وكذا عن الجماعة طاعا أي جاز على التحية (قوله بالان) أي لا اقتداء بالان به أي بالصبي (قوله وعدم الصانع من على عين الإمام) أي من كان على جهة عينه أو من كان على جهة ساره لا الملاقى ليعينه أو ساره قط وحاصله أنه إذا وقت طاعة خلف الإمام لم يجب طاعة فوقيت جهة عين الإمام أو جهة ساره ولم تنصق بالطاعة التي خلف الإمام فلا بأس بذلك (قوله وأولع الخلو) أي فيجوز أيضا عدم الصانع من على جهة عينه وساره بن خلفه وكذا يجوز عدم الصانع من على عينه من على جهة ساره والمراد بالجواز في هذا كله خلاف الأولى للمستوى الطرفين كآل الشارح (قوله إذا فضل تركه) أي ترك عدم الأصناف (قوله من قطع السقوف) الأولى الصف إلا أن تحصل إلى الجنس (قوله ويحصل له) أي لمن صلى خلف الصف وقوله مطلقا أي سواء صلى خلف الصف أو قصر السقوف عليه فيه أولا وأما قضية الصف فلا تفصل له إلا إذا صلى خلفه لعدم فرجة فيه (قوله ولا يجب الخ) نص في القاموس على أن جذب ليس مقصودا بيجد لأن كلا من البناء من كمل التصريف والقل لا يكون في كمل التصريف اه بن (قوله ولا يجب) أي بل يمكنه وقوله ولو خاف فوات أدراكها أي الجماعة كانت الصلاة جمعة أو غيرها (قوله وقتل عقرب أو فأر بمسجد) أي مع التحفظ من تقديره وتفسيره ما أمكن (قوله ولا ينال بذلك) أي ولا ينال الصلاة بقتل ما ذكر فيها سواء أراده أم لا (قوله ويكف الخ) أي أو يثبت ولكنه يكف عن العبث أذنه أي عنه (قوله فأحدهما كاف) أي في الجواز إذا كان لا يثبت أصلا جاز احتضاره وكذلك إذا كان يثبت ولكن كان أذنه عن العبث يكف عنه (قوله الواو بمعنى أو) ما ذكره من أن أحدهما كاف هو ما يفيد كلام ابن عبد السلام وابن قريون وإما أن عرفة تكلامه يفيد توقف الجواز على الأمرين مع عكس ما نسب له عبق ونصه مع ابن القاسم فيها يجب الصبي المسجد إذا كان يثبت ولا يكف أذنه أي انتهى فإذا كان يجب مع أحدهما لزم أن لا يجوز احتضاره الأمر قد قدم ما بان أن لا يثبت أصلا وكان على تحذر إذا عبث بكف عنه أذنه ونسبة هذا القول للبدونة تحذير ترجيعه عليه فأورع على حاله أنظر بن (قوله فان اتفقا) أي بأن كان شأنه العبث ولا يكف عنه أذنه أي عنه (قوله) وبسوقه) ملخص المسئلة أن تقول لا تنال المسجد إذا كان يكون محصيا أو مطلقا فإلا لا يصح فيه لعدم تأني دفن البصاق فيه والأقل ما يحصره أو لا أقل يصح تحت حصية لا فروع وان ذلك والثاني يصح فيه

ذكره أو من له ذكر صغير لا يأتى بصحاح (ومعتمد) أي عام بعد ما بلغنا (الا أن يشتد) جذاضا بأن يؤذي غيره (قلح) وجوبا عن الإمامة وكذا عن الجماعة (و) جاز اقتداء (صبي) به لا بالان به كما تقدم (و) جاز عدم الصانع من على عين الإمام (أو) من على (ساره) بن خذره أي خلفه رابع لها وأولع الخلو والمراد بالجواز غير مستوى الطرفين إذا فضل تركه لما فيه من قطع السقوف (و) جاز صلاة منفرد خلف صف) أن تصير عليه السقوف فيه ولا كره ويحصل بفضل الجماعة مطلقا (ولا يجب) المنفرد خلف الصف (أحدا) من الصف ولا يطيعه المذنوب (وهو) أي كل من الجذب والطاعة (خطأ منها) أي مكروه (و) جاز (إسراع) في المشي (لها) أي الصلاة لتحصيل فضل الجماعة (بلا خيب) أي حرورية لأنه يذهب الخشوع فيكره الخلب ولو خاف فوات أدراكها إلا أن يخاف

فوات الوقت فيجب (و) جاز (قتل عقرب) إرادته أم لا (أو فأر بمسجد) إذا لم يملأ ولا ينال بذلك (و) جاز (احتضاره صبي) أي بالمسجد شأنه لا يثبت ويكف أذنه أي عنه الواو بمعنى أو التي تنع الخلو فأحدهما كاف على التعمد فان اتفقا ثم (و) جاز ولو صلاة (بسق) أو تنضم

لا يخلو فيكونه (ب) أي في المسجد (ان حسب) أي في فرش بالحصباء (او تحت حصيرة) ٣٦٧ ان فرش بالحصباء ومثله الترتيب فيما يلي

الحصران وقس حمرتا  
 حمرتين لا كثر فلا يجوز  
 كبسط وفوق حصر وبساط  
 وكذا في القبره (م)  
 تحت (قدمه) اليسار  
 او اليمن ومثله جهة  
 يساره (م) يعني بالجنب  
 حلقه على تحت لاهل  
 حصره لفساده اذا المراد  
 جهة بينه (م) امه  
 بالجنب كذلك وقوله  
 الصق بطرف الثوب  
 كانه بجهة اليسار وهذا  
 الترتيب في المصلين اذا  
 وجهه في غيره فالاحسن  
 ذكر المرتبة المتعلقة  
 بالمصلي قبل ثم الالى  
 ليس في الحصر مرتبة  
 قبل التقدم متعلقة بالصق  
 خلال الحصباء في حق  
 المصلي بل التي قبلها  
 مرتبة تارخه من ذلك  
 وهي الصق في الثوب  
 والحاصل انه يجوز  
 صلاة وغيره بصق  
 بمحصب فقط فوق  
 الحصباء او تحت حصيرة  
 كيجوز لمسلم ان يغير  
 مسجدا ان يصق ثوبه  
 بجهة يساره او تحت قدمه  
 بجهة بينه ثم امامه  
 بشرط كون المسجد  
 محصيا قط اذا لم يجر  
 ذلك فيه محال ولو تحت  
 حصره وعين الثوب او  
 الخروج منه والمرتبة  
 فالحصباء فيما يلي

ثم يدخل الصاق في الحصباء. واما الملبط المحصر فظاهر. فقل الطبخي من القراني جواز الصق تحت  
 حصيرة ايضا وهو بطل. واوجع المساوي وانتا غير مما منع الصاق فيه أي الملبط محصرا او غير  
 محصر وهو الظاهر لقول ابن شبر وان لم يكن محصيا فلا يثبت ان يصق فيه محال وان ذلك لان ذلك  
 لا يذهب اثره. ثم ان صاحب التبيين ذكر انه يطلب في الصق في الحصباء ترتيب في الجهات. وذلك انه  
 يصق أولا من يساره او تحت قدمه الان يكون عن يساره احد ولا يتأخر تحت قدمه فيستند بتقل لجهة  
 الخمين ثانياً يمين وجهها عن الاقدام الا ضرورة. قال لم يمكن بصفة على يمينه لكونه ثمة لجهة فيها احد  
 مثلاً فامامه لثمة القبلة عن الاقدام الا ضرورة ولكن جزم. ومع من يجهل ان هذا الترتيب خاص بالصلاة  
 فلا يطلب من غير المصلي وبه قرر المساوي واختار طي. مثله الشيخ احدثا زرقاني هذا الترتيب يطلب  
 في الصلاة وفي غيرها. قال لا خلاف عياض وابن الحجاب وابن عرفة والمؤلفون والاف في شرح مسلم ان  
 كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غير الصلاة وغير المسجد لكن يتأكد في المسجد اذا علمت هذا فكلام  
 للمصنف فيه قل من وجوه الأول انه هو من قوله او تحت حصره في غير الحصباء قط لا قضاء. العطف  
 المثار وليس كذلك بل هو في الحصباء وغيره وهو الملبط على ما لخصه في اولى الحصباء قط على ما لخصه في  
 تدمر عليه في كتابه بقدر معطوف عليه به بحصباء أي فوق الحصباء او تحت حصره الثاني ان قوله  
 ثم قدمه لم تقدم له ما يصح عطفه عليه. وجهه ان غازی عطفه على حصره وفيه انه لا ترتيب بين الحصر  
 والتقدم اذ هما سلتان لانه بين احدهما والآخر كقول ابن عاشر وجهه ح عطفه على محذوف  
 تقدمه او تحت حصره في جهة يساره ثم قدمه قال وقوله ان الجهات التي ذكرها في التبيين فلما  
 ذكر ما عداها محط فأنهم علم انها هي الاولى وفيه انه يقتضي تقدم جهة اليسار على جهة التقدم مع انها  
 في مرتبة واحدة. كافي التبيين وغيره ما لخصه في الاصل اذ حذفت ثم اخذ على قدمه بأن يقول تحت قدمه  
 فيكون تفصيلاً لاجال قوله يصق به ان حسب الاصل ما عدا من مثله المحصر ويكون محصوراً بحالة  
 الصلاة على ما تقدم ليج او يفارق غيره وهو ظاهره على ما تقدم لطف وغيره هذا ملخصه المساوي  
 اه بن واما شارحنا فجعل قوة ثم قدمه عطفه على مقدر والاصل يصق ثوب. ثم قدمه والكلام  
 الاول عام في المصلي وغيره والثاني خاص بالمصلي تأمل. وقول المصنف او يصق بمحصب فوق الحصباء  
 او تحت حصره كفي طرف ثوب لمسلم ان يغيره ثم على يساره او تحت قدمه ثم يمينه ثم امامه ثم محصب  
 والحصر بطل في المسئلة (قوله لا يخلو فيكونه) أي في ساحة في الموضوعة في المسجد وكرامه الخط  
 والموضوعة في المسجد انما لا يستدار والاحرم اذا كان يتأذى بها التبريد فشيئنا (قوله ان وقع مرة  
 الخ) شرط في قوله جواز يصق به ان حسب (قوله كبسط) أي كالا يجوز الصق في الملبط أي سوا  
 كل من مفر وشاحصا او غير مفر وثوب كالا يجوز الصق فوق الحصر سوا محل فرش الحصباء او ملبط (قوله  
 وهذا الترتيب) أي بين طرف الثوب وبجهة اليسار والتقدم واليمين والاشام وقوله اذ ليس في الحصباء  
 مرتبة الخ أي حتى يصف عليها ثم الاولى وقوله بل التي قبلها أي قبل ثم الاولى وقوله تارخه من ذلك  
 أي بحيث لا يصح العطف بها الاولى على ما قبله لئلا يثبت ان يكون العطف على مقدر كالم (قوله قط)  
 أي لا يلبط واما الترتيب فالحصباء (قوله فوق الحصباء) أي اذا كان غير محصر وقوله او تحت  
 حصره اي اذا كان محصرا (قوله او تحت قدمه) أي يفوق مرتبة جهة اليسار فيغيره في الصق  
 في ايهما (قوله وجازت روح متجالة) أي جاز جواز امر جواحي من اختلاف الاولى قال ابن رشد تحقيق  
 القول في هذه المسئلة تتدني ان النساء مع جوارح قطع متاجرة الرجال منها هذه كالرجل فخرج للمسجد  
 للفرض وبالحال الذكر والمعلم فخرج للمسجد اربعين والاشام والاستقاموا لجانازة اهلها وافرارها لقضاء سواها  
 ومتجالة لم تقطع حاجه الرجال منها بالجهة فخرج للمسجد لافراض وبالحال العلم والذكر ولا تكثر  
 التردد في قضاء امر ايها يذكر له ذلك كانه في الراء وشاة غير فارغة في الشباب والتجاء فخرج  
 للمسجد لصلاة الفرض جماعة وفي جنازة اهلها وافرارها لافراض لعبد والاستقاموا لاجل

فالحصباء فيما يلي (د) (ب) (ثوب) (نوع) (منطقة)

(المعبدواستقاء) والقرض  
أول (و) جاز خروج  
(شابة مسجد) صلاة  
الجماعة ولبنازة أهلها  
وقربانها بشرط صلح  
الطيب والزيينة وإن  
لا تكون مخفية الفتنة  
وإن تفرج في خشن  
بما هو إن لازم الرجال  
وإن تكون الطريق  
مأمونة من وقوع المفسة  
والأحرم (ولا يخفى على  
زوجها) أي بالخروج  
لمسجد إن طلبته وظاهره  
ولو متجالة وهو ظاهر  
السماح أيضا وإن كان  
الأولى لزوجه عدم منعها  
وأما مخفية الفتنة  
فيغضيه عنها (و) جاز  
(اقتداء ذوى سفن)  
متفاوتة ولو سائرة (بإمام)  
واحد يسمعون تكبيره  
أوربون أصغاله أومن  
يسمع عنده ويستحب أن  
يكون في التي تلى القبلة  
(و) جاز (فصل مأموم)  
عن إمامه (بتهر صفير)  
لا يجتمع من سماع الإمام  
أو مأمومه أو ذوقه فصل  
أحدهما (أو طريق و)  
جاز (علو مأموم) على  
إمامه (ولو سطم) في  
غير الجماعة (لأعكسه)  
وهو علو الإمام على  
المأموم فلا يجوز أي  
يكره على المتعمد

ذكر أحوال وشأن طهره في الشباب والتجاة فلهذا الاختيار لهما إن أخرج أسلا اه وظاهر كلام المصنف  
أن القسم الثاني كالقول في الحكم به من خرج أو الحسن فقال عند قول المدونة وتخرج المتجاة إن احت  
ماضه ظاهره أخطت حاشية الرجال منها لم لا (قوله لآداب) أي لأجله (قوله غالباً) بمن يباين أذام  
يكن فيها جالبة للرجال أسلا (قوله والقرض أولى) أي تركنا بنائز أهلها وقربانها (قوله ونحو ج) شابة  
أي غير طاهرة في الشباب والتجاة وأما ظاهره فلا يخرج أسلا (قوله لصلاة الجماعة) أي غير الجماعة ولا  
تخرج لعيد ولا استقام ولا لجمعة لأنها منة الإزدحام والاحتشام علم أود كروان كانت منفردة عن  
الرجال ونحو جهل المذكر ممنوع كفى شب وقيل شيئاً الظاهر أن المراد بالمتجاة الكراهة الشديدة (قوله  
وظاهره ولو متجالة) الأولى أن يقول وظاهره أنه يخفى على زوج المتجاة بالخرج إذا طلبته لأن شخير زوجها  
الشابة إلا أن قال قوله وظاهره أي على اعتبار أن الضمير عائدة على المرأة مطلقاً وحاصل المسئلة أن الشابة  
غير مخفية الفتنة لا يخفى على زوجها بغير وجهها إذا طلبته وأما المتجاة فيخفى على زوجها بغير وجهها على  
ما يفيد كلام ابن رشد وظاهر السماع على الإي عدم القضاء بما أيضاً وكلام المصنف يحمل لكل من  
الطريقين يجعل الضمير لساكنة أو للمرأة مطلقاً وظاهر المصنف عدم القضاء بولوا بشرط طمأنينة عند التكاح  
وهو كذلك وإن كان الأولى أن يقال جاز على السماع (قوله ولو سائرة) أي هذا إذا كانت واقفة في المرمى  
بل ولو كانت سائرة على المشهور لأن الأصل السلامة من طر وما يفرقها من ربح وغيره فلا يلزم قال  
عمل الجواز إذا كانت واقفة لأن كانت سائرة فإن فهمه إلحاح استغفاروا إن شافوا أسلا وحدانا فإن  
اجتمعوا بذلك رجحوا الإمامهم ولا بطلت إلا أن يكونوا أعملاً لا أقسمهم بغير القراءات والأخبار رجحوا  
إليه ولا يلزم من أعمالهم وأحاصل أنهم إذا رجعوا إلى أصلا أو أعمالهم القراءات رجحوا إذا كان الإمام  
لم يصل إلى الصلاة فظاهر وإن كان عمل جاز في غير قول المصنف أن وزعم مؤرخ وأما إن أعمالهم  
غير القراءات فلا يرجحون إليه بخلاف مسبقون لمن فراغ إمامه فقام للقضاء بحسب خطائنه فإنه يرجع  
ويخفى ما يخفى في سلب الإمام والفرق أن هرق في السفن ضروري فلذا اعتدوا بما فعلوا بخلاف المسبق  
فإن مفارقة الصلاة ناشئة من نوع تحريم ومثل ما إذا فعلوا أنفسهم خلاف أنهم لا يرجحون الإمامهم  
استغفروا لم يصلوا أعمالهم فلا يرجحون إليه لأنهم خرجوا من إمامته (قوله أومن يسمع) أي أو يسمعون من  
يسمع الحسن حال كونه عنده في سفينة (قوله ويستحب أن يكون) أي الإمام في السفينة التي تلى القبلة  
(قوله لا يجتمع الخ) بيان الصغير وأما الفصل بالنهر الكبير وهو ما يمنع من سماع الإمام ومأمومه من رؤية  
فصل أحد خلافه يجوز (قوله أو طريق) أي أو في أقال السفن يجوز لأهل الأسواق أن يصلوا جماعة وإن  
فرقت الطريق بينهم وبين إمامهم (قوله وجاز علو مأموم على إمامه) أي مع كونه يضبط أحوال الإمام من  
غير تمدد فلا يشكل بكراهة اقتداءه من بأي قيس عن المسجد الحرام لأن ذلك قد تمدد عليه ضبط أحوال  
إمامه فافترض العذر وعدمه بأن اتصلت الصفوف فيهما استويا (قوله ولو سطم) رد بولوا مالك  
الرجوع إليه في المذنبات لا بأس أن يصل في غير الجماعة على ظهر المسجد صلاة الإمام والأمام  
في المسجد ثم كونه أو تلى قوله أو قول اه بن (قوله في غير الجماعة) أعني قد بطلت لأن الجماعة لا تصح بطل  
المسجد كما يأتي (قوله أي يكره على المتعمد) أي قول بالمتعمد وحمل الخلاف على قصد الكبر يتقدمه والأحرم  
اتخافا (قوله وبطلت بقصد إمام ومأمومه الكبر) ظاهره سواء كان العلو كثيراً أو قليلاً وظاهره أيضاً  
أنه لو قصد الكبر يتقدمه للإمامة أو يتقدم بعض المأمومين على بعض أو يصلاة على نحو سجادة فاتها  
لا تبطل ولكن المسئلة لا يصح فيها واستظهر بعضهم بطلان اه شيئاً عن ذوى (قوله من قوله  
لأعكسه) أي خلافاً لما يخفى حيث جعل قوله لا يكسر استثناء من قوله بقصد إمام ومأمومه الكبر  
لما علمت من بطلان الصلاة تم قصد بولوا بالعلو اليسير وهذا الذي قلناه العلامة أبو على المساوى عن الممازري  
عدم بطلانها بقصد الكبر بالعلو اليسير وأخرى إذا كان بدون علو فظاهر اه بن وإرضاء شيخنا

(الأكبر) أو قصد تعليم أو ضرورة تخفيف مكان أو لم يترك على ذلك بل على رجل جماعة أو منفرد في مكان عال فاقضى به شخص أو أكثر في مكان أسفل من غير دخول على ذلك (وهل يجوز) صلوا الإمام ٢٦٩ على المأموم بأكثر من كثير (إن كان مع الإمام) في المكان العالي (طاعة كثيرهم) أي جماعة كثيرهم من الذين اقتدوا به في المكان السافل في الشرف والمقداد وأولى لو كان من المأمومين من خواص الناس أو من عمومهم وعمل انتهى إذا كان الإمام وحده في المكان المرتفع وأومه جماعة من خواص الناس وأما لو كان معه غيره من عموم الناس أو مثل غيرهم في الشرف فلا منع وهو المعتبر وعمل الخلاف إذا لم يكن أهل العالي مع الإمام والمأمومين أجمعين كان مع الإمام أو كسل بعض المأمومين فصلي أسفل فلا كراهة ولا منع اتفاقاً ورشيحنا العدوي (قوله) يجوز (سمع) ظاهره ولو قصد تكبيره وتحييده مجرد إصباح المأمومين وهو كذلك خلافاً لما فيه حيث قالوا أن قصد ذلك بطلت سلامته وان قصد الذكر قط أو الذكر والأعلام بسلامته صحيحة وإن لم يكن له قصد فإلانة (قوله) يجوز اقتداء به (ظاهره) ولو كان صلياً أو أماً أو عهداً أو كافراً أو هو مبني على أن السمع علامة على سلامة الإمام وأما على القول بأن المسمع نائب ووكيل عن الإمام فلا يجوز له التسليم حتى يستوفي شرائط الإمام وهذه المسئلة إحدى المسائل التي زادها سيدي عبد الواحد بن أحمد الأشرسي في نظم إصباح المسالك لوالده فقال

هل المسمع وكيل أو علم \* على صلاة من تقدمه نام عليه تسليم صوابه \* أو عملت أو غيره كالذكره

أه بن واختار الأقل المأزري والفقائي كقوله فينا (قوله) أي الأقسام الإمام بسبب (الخ) أشار إلى أن في كلام المصنف حديثان الباء في بسببه لا إناهما فلا اقتداء إلا لا خلاف المراد لأن الاقتداء بالإمام لا بالمسمع (قوله) بسبب جماعته أي جماع للمسمع وأولى بجماع الإمام (قوله) اقتداء برؤية أي جاز الاقتداء بالإمام بسبب رؤية إله أو أئمة أو مومنه فقد اشتمل كلامه على مراتب الاقتداء الأربع وهي الاقتداء برؤية الإمام أو أئمة أو مومنه والاقتداء بالإمام بسبب جماع المسمع أو إمام أو إمام وان لم يعرف عنه وما يفتقر به هنا شخص نصحه صلته فقلنا إماماً أو موماً أو إماماً (قوله) وان (دار) راجع لآخر من قوله أي وان كان المتقدم في الأربع يدار والإمام خارجاً كان بمسجد أو غيره كان بينهما حال لا قال الشيخ أي إذا أراد من في الدار التي قرب المسجد أن يصلوا بصلاة المسجد فذلك إذا كان أمام المسجد في قبة يسمعون ويرفعون يكره إذا كان يصدر ونحوه لا يسمعون لأن سلامته معه على التخمين والتقدير وكذلك إذا قالوا على قرب يسمعون ولا يرفعون فذلك مقتضى ما قلناه لا يرفعون ما يحدث عليه وقد يذهب عليهم عمل الرخصة التي هو فيها فان ترك جميع ذلك مضى خارجاً عنهم سلامته أه وهما أبو الحسن وأقرموه بطلان المراد بطرازها مطلق الاذن الشامل للكرامة أه بن (قوله) ثم في الاقتداء بغيره (أي في تأخير ركنه مثلاً) (قوله) ففصل الشرطية قولنا أقل سلامته أي فأنه ما يقال أن ظاهر المصنف يقتضي أن الاقتداء يتحقق خارجاً بغيره التية لكنه لا يصح إلا إذا وجدت التية مع أنه لا يتحقق خارجاً إلا بغيره شرطاً لا يصح وحاصل الجواب أن الشرطية متضمنة على الأول لا على التية فحصل تأخير التية تأخيراً ركنه حصل الاقتداء ولكن تبطل الصلاة لتفقد شرط الاقتداء هو الأولية وأما كون التية في حد ذاتها ركناً أو شرطاً فهو متوآخرون مسكرت عنه (قوله) خلاف الإمام فليست بنية الإمام شرطاً (الخ) ثم لو نوى الإمامه ثم رفضها ونوى القعدة فإن الصلاة تبطل فلا حرج ولا نهي من الأمور التي نازع بالشرع (قوله) ولو لم يجز (أي لو كان الاقتداء به من غير ضرورة) بل وعلى من قال لا بد من نية الإمامية في صلاة الجنازة أو الأمام تصح صلاة الإمام والاقتداء به (قوله) بل على التحقيق أي إن التحقيق أن الجماعة فيها مندوب وقيل سنة وقال ابن رشد أنها واجبة فإن صلى عليها فردى أعيدت الصلاة ففصل الشرطية قولنا أقل سلامته فكان عليه أن يصرح به بغير حمله أن لا يقتل منفرد لجماعة (الخلاف) الإمام فليست بنية الإمامية شرطاً في إمامته ولا في الاقتداء به (ولو يجزأ) إذ ليست الجماعة فيها شرطاً معه بل كمال على التحقيق

الأمم) في المكان العالي (طاعة كثيرهم) أي جماعة كثيرهم من الذين اقتدوا به في المكان السافل في الشرف والمقداد وأولى لو كان من المأمومين من خواص الناس أو من عمومهم وعمل انتهى إذا كان الإمام وحده في المكان المرتفع وأومه جماعة من خواص الناس وأما لو كان معه غيره من عموم الناس أو مثل غيرهم في الشرف فلا منع وهو المعتبر وعمل الخلاف إذا لم يكن أهل العالي مع الإمام والمأمومين أجمعين كان مع الإمام أو كسل بعض المأمومين فصلي أسفل فلا كراهة ولا منع اتفاقاً ورشيحنا العدوي (قوله) يجوز (سمع) ظاهره ولو قصد تكبيره وتحييده مجرد إصباح المأمومين وهو كذلك خلافاً لما فيه حيث قالوا أن قصد ذلك بطلت سلامته وان قصد الذكر قط أو الذكر والأعلام بسلامته صحيحة وإن لم يكن له قصد فإلانة (قوله) يجوز اقتداء به (ظاهره) ولو كان صلياً أو أماً أو عهداً أو كافراً أو هو مبني على أن السمع علامة على سلامة الإمام وأما على القول بأن المسمع نائب ووكيل عن الإمام فلا يجوز له التسليم حتى يستوفي شرائط الإمام وهذه المسئلة إحدى المسائل التي زادها سيدي عبد الواحد بن أحمد الأشرسي في نظم إصباح المسالك لوالده فقال

هل المسمع وكيل أو علم \* على صلاة من تقدمه نام عليه تسليم صوابه \* أو عملت أو غيره كالذكره

(الاجبة) فانه يشترط فيها نية الامامة لان الجماعة شرط صحة قهرها فلو لم يشوها بطلت عليه وعليهم لاقراده (وجاء) لبسته المرقط لانه الذي يشترط فيه الجماعة فلا بد فيه من نية الامامة ٢٧٠ في الصلاةين على المشهور وقيل في الثانية قط ولا بد فيه من نية الجمع ايضا وتكون

صند الاولى قط على الامع ولا تبطل تركها افعى واجب صغير شرط بخلاف ترك نية الامامة فيها فانه يطلب ماوان تركها في الثانية بطلت قط (ونوعا) ادبت الصلاة فيه على الصفة الثانية من قسمهم طائفتين اذ لا يصح ذلك الا بصحابة فان لم يشوها بطلت عليه وعلى الطائفتين (وباستخفا) لانه كان مأموما فلا بد من نية الامامة لغير بين التبيين فان لم يشوها فصلاته صحيحة فايها انه منفرد فلم يشوها خليفته الامام مع كونه مأموما قبل صلته لثلاعه واما الجماعة فان اقتدوا به بطلت في الحالين والا فلو هو كانت نية الامامة في الرابع الساجدة شرط في صحته بحيث تعدل بصدقه وكان فضل الجماعة كذلك بعدم الامام بعدم نية الامامة عند الاكثر وان لم يكن شرط في صحة الصلاة مع تنبيهها بما بدا الاعتبار فقال (كفضل الجماعة) في الصلاة فانه لا يحصل عند الاكثر الا نية الامامة ولو في الاتمام فلو صلى منفردا تنهها

ملم يحقن والا فلو اذله امره اعاثا لبقاء بل وعلى قول ابن رشد يجب نية الامامة لتكون الجماعة فيها شرط صحة وهو المردود عليه بل لبقاء في كلام المصنف (قوله الاجبة الخ) اي نية التسمية يمكن تقديم الامام في الجمعة والجمع والخوف والاستخفاف حال عليهما شرط نية الامامة في صحة الصلاة في هذه الاربع الاقامة فيه وقديما يجب ان المراد بنية الامامة فيها عدم نية الاقتراد في شيخنا (قوله لان الجماعة شرط صحة فيها) اي على صلاة كانت الجماعة شرط في صحته كانت نية الامامة فيها شرط في صحة الاقتراد بذلك الامام (قوله في الصلاةين) اي لان الجمع لا يستقل الا بين اثنين (قوله على المشهور) انظر ذلك فان التوضيح وح ليدرك ذلك واعاذكرا ان ابن عطاء الله قد رد في هذه النية هل عملها الاولى او الثانية او هما فحل من مقاله الشارح استظهار له وحيث ذلك فلا يناسب تغييره بالمشهور (قوله وقيل في الثانية قط) اي لظهور اثر الجمع فيها (قوله وتكون صند الاولى قط) الاولى حذف قوله قط لانه يعدل علمه بشرط طائفي الثانية مع ان اثر الجمع اعم اظهر فيها فالصواب ان نية الجمع تكون صند الاولى ويستصحب الثانية (قوله فانه يطلبها) اما الاولى فقلنا نية فيها واما الثانية فلا تاتي مع الاولى وقد قال بلان الثانية ظاهرة لانها هي التي ظهر فيها اثر الجمع واما المغرب فتدوقت في وقتها فلا تبطل تأمل وان قل الصلاة بن انه اذ ارك نية الامامة فيها بطلت الثانية قط لكن قال شيخنا العدوي الفقه ما ذكره الشارح وان كان مشكلا (قوله وان تركها في الثانية بطلت قط) اي ولا يبعد ما قيل في الشق على الظاهر الفصل يشاوي بين المغرب بالاربع ركعات التي بطلت (قوله بطلت عليه وعلى الطائفتين) الصواب انها اعم اظهر بطل صلاة الطائفة الاولى قط لا فارقا في الامام في غير محل المفارقة واما صلاة الطائفة الثانية وصلاة الامام فصحيحة قاله شيخنا العدوي في حاشيته عني (قوله لغير بين التبيين) لصل الاولى بين الحائتين (قوله لتلاعبه) اي وذلك لان كونه خليفته يتنافى كونه مأموما وكونه مأموما يتنافى كونه خليفة ونية الامر بين المتنافسين لا يصح (قوله في الحالين) اعني ما اذ اظهرت الامامة سواء لو لم تكن خليفته عن الامام مع كونه مأموما او لم يترك ذلك (قوله بحيث تعدل) اي الصحة في المسائل الاربعة السابقة وقوله بعدمه اي بعدم ذلك الشرط الذي هو نية الامامة (قوله وان لم يكن الخ) الوالد الحال وان اذنت (قوله مع تنبيهها) اي مستقلة فصل الجماعة وقوله بها اي للمسائل الاربع بتمام ان نية الامامة في كل شرط اهم من كونها شرط في حصول فضل الجماعة او شرط في صحة الصلاة (قوله هذا الاعتبار) الباء بمعنى في اشارت للجماع المذكور (قوله فانه لا يحصل) اي للامام (قوله لحصل الفضل لما مومه لاه) وعلى هذا القول فلا مانع من يعدل في جماعة لاجل تحصيل الفضل وعليه ايضا يلغز ويقال اخبرني عن امام صلى يقوم وحصل لهم فضل الجماعة وان بيده في جماعة اخرى اه بن (قوله واختار الخ) كان الاولى ان لو عسر بالاسم لانه اختار قول الأقل اه بن (قوله وان فضل الجماعة يحصل للامام ايضا) اي لا يحصل للمأموم معي عند عدم نية الامامة قل شيخنا وما اختاره اللغوي هو المعتدون كلن مشكلا من جهة ان نية الحكمية كافية وحيث فلا يتأني عدم نية الامام لا مامه وقد يقال اه يتأني ذلك فانه اذا صلى منفردا مع جماعة من مامه يعلم يتعرق فوجد نية الامامة لا حقيقة ولا حكما حيث لا تشكل (قوله وان بادا وقتها) هذا ما لفته في المفهوم اي فلن لم يحصل المساواة بل حصلت الخاتفة بطلت هذا اذا كانت الخاتفة في عين الصلاة بل وان كانت في صفتها كالاختلاف بادا وقتها او كان الاختلاف في زمنها كظهور من يومين هكذا قرر الشارح تبعا لبق ويحتمل ان تكون الخاتفة راجعة للمنطوق وعليه فلو اوفى قوله وقتها بمعنى اوى لاجل من المساواة ان يكون كل منهما اداء وقتها ويكني اذا كلن كل منهما قضاء وان كان احدهما من يوم والاخر من يوم آخر كظهور من يومين بعد الوقوع وان كلن القدوم على ذلك لا يجوز وهذا

من التبريد ولم يصح بذلك لحصل الفضل لما مومه لاه (واختار) اللغوي من عند نفسه (في هذا الفرع) (الآخر) قرر وهو قوله كفضل الجماعة (خلاف) قول الاكثر وان فضل الجماعة يحصل للامام ايضا (وجاء) في شرط الاقضاء (مساواة) من الامام وما مومه (في عين الصلاة) فلا تصح نظره خلف عصر ولا عكسه فان لم يحصل المساواة بطلت (وان) كانت الخاتفة (بادا وقتها)

كله رضاء خلف ظهر ادا و اما سلا ما لكى الظهر خلف شافى فيها بعد دخول وقت العصر فصحة لاها في الواقع ادا و اما قضاء قول  
 المالكي اداء والتأني قضاء اعم هو بحسب ظاهره (او بظهره) مثلا (من يومين) مخلفين كلهم يوم السبت للتأني خلف ظهر الواحد  
 فاستفيد من كلامه انه لا بد من الاتحاد بين الصلاة وسبقها (الاخلاق ٢٧١ قرص) كضحي خلف صبح بعشمتين

و ركعتين خلف سفرة  
 او اربع خلف حضرة  
 بناء على جواز التفصل  
 بأربع (ولا يتفصل منفرد)  
 بصلاة (للمجاعة) بالية  
 بحيث يصير ما موما لقوات  
 محل نية الاقامة وهو اقل  
 الصلاة فهذا من فوائد  
 قوله و شرط الاقامة فيه  
 فلو فرغ عليه بالقاء لم يفتل  
 ابن الحاجب كان اظهر  
 كالمكس اي لا يتفصل  
 من في جماعة الافراد  
 فان اتمل بطلت فيها و اما  
 انتقال المنفرد للجماعة  
 بحيث يصير اما كان  
 يتقدم بالمنفرد احد فخار  
 (وفي الزم ارباع) مرض  
 اقدى عنه خصم المقتدى  
 قطع فيلزمه اتباعه لكن  
 من قيام وعدم لزومه  
 بل يلزمه الانتقال عنه  
 ويشهنا هذا كما موم طرا  
 لامامه عذر (قولان و)  
 ثالث شروط الاقتداء  
 متباعدة من المأموم  
 لامامه (في احرام وسلام)  
 بان يوقع كلامهما بعد  
 الامام فان سبقه ولو بحرف  
 او ساوا في البدء كما ينبغي  
 بطلت ولو ختم بعده فهذه  
 ستة فان سبقه الامام ولو  
 بحرف صحت ان ختم معه  
 او بعده لا قبله قبل في  
 سبع وتصريح في اثنين وسواء

قوله هرام في الوسط والكبير قال ابن كثير وهو الاظهر حسبا يظهر من التوضيح لكن اعترض على ح  
 هرام من جهة الفتحة بان الراجح المنع في صورة ظهر من من ومن والتمتع هو ما في حفيرو عليه اقتصر ابن  
 عرفة وحيث قد لا يوجب المبالغة راجحة المفهوم كحل بشار خاوان كان خلاف ظاهر المصنف (قوله  
 كظهر قضاء) اي كن يصلي ظهر اس خلف من يصلي ظهر اليوم او العكس (قوله فصحة لاها في الواقع  
 الخ) اي وانما قصر المخالفة في الاديبة والقضائية اذا كانت باحق مذهب الامام والمأموم وما ذكره  
 الشارح من الصحة في هذه الصورة تتبع فمما في كثير خش وهو الصواب كقول شيخنا وما في عقب من  
 عدم الصحة لا يوجب عليه (قوله بعشمتين) اي ولا ينظر هنا لاداء وقضاء لانها اغتفر وانما المخالفة في  
 العين قال في المخالفة في الصفة (قوله بناء الخ) هذا البناء يحتاج اليه اذا قلنا ان الاستثناء في كلام المصنف  
 يقيد الجواز والظاهر انه يقيد الصحة فقط لا نهائيا من مفهوم الكلام السابق وهو البطلان والعنى  
 فان لم يحصل المساواة بطلت الاخلاق خلف فرض فانه صحيح وان كان مكر وهو حيث قد لا حله فذلك البناء  
 (تجيبه) لو اقدى متفصل يغتفر و يترقب على الامام سهو في القرض لا يقتضي السجود في النقل تكرار  
 سورة فالظاهر اتباعه في السجود كسجود لم يذكره موجب ومقتد بما عاين كذا في المجمع (قوله كالمكس)  
 يستثنى من هذا مسائل الخوف والاستخلاف والسهو والرقابة باستثناء ما يندفع ما ذكره ح من ان قوله  
 كالمكس مبني على قول ابن عبد الحكم وجوب الاستخلاف ان طرأ عذر للامام ما على قول ابن القاسم  
 من ان لم ان يتموا اذ قد اذله او يقال وهو الاحسن قوله كالمكس اي لا يتفصل عن الجماعة مع بانها  
 وفي المستثنيات اتمل عنها بعد ما جابها بن (قوله اي لا يتفصل من في جماعة الا افراد) اي لان المأمومية  
 تلزم بالسرور وان لم يجبا بطلت كالمكس وعمل عدم جواز الانتقال المذكور مما يضر الامام بالمأموم في  
 الطول والاجارة الانتقال كذا في المجمع فاقاعدة غير كذا (قوله قولان) اي وعلى الثاني فالظاهر انه لا يصح  
 الاقتداء به لا لكسب الوقوف اذا قام لا كمال سلاته كذا في عقب وبؤخذ منه انه يحصل له فضل الجماعة وهو  
 ظاهر ان كان فعل مع امامه ركعة قبل محته والاطار تأمله واعلم ان في مفهوم قوله وفي مرض اقدى بطله  
 قطع تفصيلا فان اقدى للمريض يصح مع مقتدى او اقدى للمريض بطله قطع الامام او اقدى  
 الصحيح بطله ثم مرض المأموم قطع صلاته في الصور الثلاث و اما اذا اقدى الصحيح بطله فرض الامام  
 فلا يصح صلاة المأموم الصحيح لان امامه طر من ركن فيلزمه الانتقال ويتهافتنا (قوله ومتابعة الخ)  
 المفاعة ليست على بابها (قوله بان وقع كلامهما بعد الامام) اي بصرفه الامام منه وهذا بيان لا كل  
 فلا ينافي ما ذكره بعد من انه اذا سبقه الامام ولو بحرف صحت ان ختم معه او بعده (قوله قبل في سبع)  
 لكن البطلان في اربعة منها اختلفوا في ما اذا سبق الامام ولو بحرف وختم معه او قبله او بعده او ساوا في  
 البدو ختم قبله و اما اذا ساوا في البدء وختم معه او بعده فالبطلان فيها ما على الراجح وهو قول ابن حبيب  
 واسبق ومقايه لان القاسم وابن عبد الحكم وكذلك اذا سبقه الامام في البدو ختم قبل الامام والبطلان  
 فيها على التمسك بخلاف الاستظهار ابن عرفة الصحة فيها اتباعه السابق (قوله سواء قبل ذلك) اي اذا كرم  
 السابق والمساواة وقوله فيها ما في الاحرام والسلام وحاصله ان الصور الاتية المذكورة تجري في كل  
 من الاحرام والسلام عدا او جهلا مطلقا وفي الساهی فيما يتعلق بالاحرام قبل احرامه معه او قبله  
 سهوا و اما ان سلم قبله سهوا فانه يسلم بعده ويحمل الامام السهو عنه فان لم يسلم بعده الاسع الطول  
 بطلت (قوله فالسوا في الاحرام والسلام) اي في الاثناء بهما (قوله وان بطل) اي هذا اذا لم يحصل  
 شئ منهما و اما من احدهما بان جزم الامام باتمامه وجزم المأموم بانه مأموم بل وان حصل شئ

فصل ذلك عند السهو او فيها الامن سلم سهوا قبل امامه فانه يسلم ويعدو لاشي عليه فان لم يسلم تابعا بعده ولو سهوا و طال بطلت (فالمساواة) من  
 المأموم لامامه في الاحرام او السلام او في السابق (وان بطل) منهما اومن احدهما في (المأمومية) والامامية او القذية





هو دأخفا قالان كان روضه قبل اخذ فرقه سهوا (قوله فان تركه) اى العود بعد اطلت سلاته لانه كان  
سبق الامام ترك (قوله او امارى روضه عمدا) اى قبل ان ياخذ فرقه بعد الخطا الامام (قوله قبطل بمجرد  
الرفع) اى سواء اعتد عاقبه او لم يعتد به الامان اعتد عاقبه كان متعمدا الترك ركن وان لم يعتد به لم اعاده  
كان متعمدا ان ياد تركه واعلم ان حاصل ما فى المسئلة ان تقول ان من رفع من الركوع او السجود قبل  
الامام فانه يكون روضه منها قبل اخذ فرقه منها مع الامام وثارة يكون بعده فان كان روضه بعد ان اخذ  
فرقه فان سلته صحيحة وكذلك الركعة مطلقا كان انفى فى ذلك الركوع او السجود قبل الامام عمدا  
او جهلا سهوا او بعد الامام كما هو المطلوب رسوا روضه قبل الامام عمدا او جهلا وسهوا فانه اثنا عشرة  
سورة ويؤمر الرفع فيها بالعبودية الشرط الذى ذكره المصنف فان لم يدمع بحكمة ثلاثين عليه وامان  
كان روضه قبل ان ياخذ فرقه فالصلاة باطلة فى مجانبه روى ما اذا انفى قبل الامام فى ذلك الركوع  
او السجود عمدا او جهلا وسهوا او انفى بعده وروى فى هذه الاحوال الاربع قبله عمدا او جهلا وذلك  
لانه متعمد ترك ركن ان اعتد بعاقبه ولم يدمع فان لم يدمع عاقبه او اعتد بعد تركه ياد تركه وامان كان  
روضه فى الاحوال الاربع سهوا وجب الرجوع اتما قالان لم يرجع عمدا اطلت ان لم يرجع سهوا حتى رجع  
الامام كان بمنزلة من زوجه عنه فان كان ركوعا فبأن يبعث يدرك الامام فى سجود تلك الركعة وهذا حيث  
كان فى غير الاولى وان كان منتهركه وفعل مع الامام ما هو فيه ويأتى به ان كان سجودا ما لم يعتد الامام  
ركوع الركعة التى تليها كان من الركعة الاولى ومن غيرها فبأن يبعث يدرك الامام فى سجود تلك الركعة وهذا حيث  
راسه قبل امامه سهوا فى سلته كلها قبل اخذ فرقه فى الجميع اه واقطر له معناه انها تبطل او المراد  
انه لا يعتد بعاقبه من الركعات التى على احراره وهذا هو الماهر كالمشيعين (قوله كل منهم صالحا) اى  
لا يستحقها وانما قدرنا ذلك لاجل دخول المراتم فى التلويح والتمسك بالبرهان (قوله ونجب  
تقديم سلطان الخ) اعلم ان لنا مقامين احدهما مقام يان من هو احق بالتقديم فبأن يبعث يدرك الامام فى سجود تلك الركعة وهذا حيث  
له بقول المصنف وان نشأ متساوون لا لكبراءة او افقهم منه ان غير المتساو بن يقضى الافضل منهم  
بالتقديم وانما مقام يان متخالف بين الجماعة دون تشاح وهذا هو المشار بهنا بقوله ونجب تقديم  
سلطان الخ (قوله او نائبه) فيه حل السلطان على حقيقته وقال القاضى المراد بالسلطان من له سلطة  
كان السلطان الاعظم او نائبه وبمثل ذلك القاضى والباشا ونحوهما كما قلناه شب فان اجتمع اقدم  
القاضى لانه انفى يتولى امر العباد كما يظهره بعضهم (قوله ثم رب منزل) وحكم امام المسجد الراتب  
حكم رب المنزل والمراد بالمنزل الذى يقدمه بالمنزل المجتمع فيه (قوله وان كان غيره اقرب وافضل منه)  
هذه طريقة وسيأتى عند قوله واستأبنا بالنقص عن ابن حبيب طريقة اخرى يتقاف هذه (قوله لانه  
احق بداره من غيره) اى ولا نه ادري قبيلتها وموخرتها وماتلى الصلاة فيه (قوله ونجب تقديم  
المستأجر على المالك) اى للملكة لمتفعتها وخبرته بطهارة المكان والتنب لاني فى القضاء لانه عند التنازع  
(قوله وان عبدا) مما يلحق بتقديمه رب المنزل على سيده بتقديم المستأجر على المالك يقول الشارح هذا  
اذا كان رب المنزل حرا فيه حذف الزاومع ما سقطت والاصل هذا اذا كان رب المنزل وملك المتفعتها  
بدليل ما بهد وهو قوله بل وان كان مالكها اذنا ومنفعتها عبدا والمراد بملك المتفعتها من ملكها بآبارة او  
امارة او امرى فالعباد والمعمرب بالفتح قدسما على رب المنزل خلا لطلب عبق (قوله او منفعتها) ان  
الضمير العاقل على المنزل لانه فى معنى العباد (قوله كرامة) اى كان الحق فى الامامة للمراتم منزلا (قوله  
واستغفلت) قال ابن طاهر المراتم من جعلنا يندرج فى قوله واستأبنا بالنقص قد كرهاه توشى وحشو  
(قوله نيا) اى وقيل وجوبه بالحق ان الحلف لفظى لان من قال وجوب امر اهداها لباشر الامامة بنفسها  
ومن قال نيا اذ ادانها لا ترك القوم عملا والحاصل انه يجب عليها ان لا تقدم وهذا لاني انه يندب لها ان

فان تركه سهوا اطلت  
وان تركه سهوا فكمن  
زوجه وقد تقدم حكمه  
والموضوع انه رجع او  
نقص قبل ان ياخذ فرقه  
سهوا واما روضه عمدا  
قبطل بمجرد الرفع بخلاف  
من اخذ فرقه \* ثم  
شرع بين من هو الاولى  
بالامامة اذا اجتمع  
جماعة كل منهم صالح  
لحاقا (ونجب تقديم  
سلطان) او نائبه ولو كان  
غيره اقرب وافضل منه  
(ثم) ان لم يكن سلطان  
ولا نائبه نجب تقديم  
(وب منزل) وان كان  
غيره اقرب وافضل منه  
لا يباح بداره من غيره  
(و) نجب تقديم  
(المستأجر) او المستعير  
فبأن يظهر (على المالك)  
هذا اذا كان رب المنزل  
حرا بل (وان) كان  
المالك اذنا او منفعتها  
(عبدا) ما لم يكن سيده  
حاضرا لا اقدم عليه لانه  
المالك حقيقة (كرامة)  
فى منزلها (واستغفلت)  
فبأن يصلحها والاولى  
استغلاها الافضل

ومثلها ذر حرم مسلم لا يصح لإمامته (م) ان لم يكن وبسنن بن خباب (م) (في إمامته) أي علم بأحكام الصلاة على من دونه فيه ولو زاد عليه في غيره (م) (ثم) زائد (حديث) أي واسع وأبو حنيفة وهو افضل من زائد إمامته ولكن ندم عليه لزيادة عليه بأحكام الصلاة (ثم) زائد (قراءة) أي إحدى بالقراءة أو ما كان من غير في مخالف جالحرف وواو أكثر قرأ أو ناو اشدا حاقا (ثم) زائد (عبادة) من صوم وصلاة وغيرهما (م) عند التساوي فالتقدم (بسن اسلام) أي تقدمه ٢٧٤ فهو يستمر من حين الولادة أو الاسلام فأبى العشرين من اولاد المسلمين يقدم

على ابن سنان اسلم من  
منذ خمس عشرة سنة  
مثلا (ثم بالنسب) فقص  
التساوي بقصد القرصى  
على غيبة مسلم السب  
على جمهوره (ثم علق)  
ففتح لواء اى الاحسن  
فيه (ثم علق) فضمنين  
اى الاكل فيه ومن  
الناس من عكس القبط  
واستظهره المصنف  
والذين يحتملها (ثم  
لباس) حسن شربا  
ولو غيرا يرض لاهل  
وعمل استعان من ذكر  
القديم (ان عدم قص  
منع) اى ان خلا من  
قص مانع من الامامة  
كالمجوز من ركن من  
حرر لزمانة اوضح  
ذلك (او) عدم قص  
(كمره) بان سلم من  
قص تكرمه الامامة  
من طع وشلل وابنة  
وفدورها جملر وهذا  
هو معنى قولهم واذا  
اجتمع جاعة كل  
منهم سلم للامامة قدم  
لذا الخ لكان فقال وذهب  
تقدم من ذكر اذا كان كل  
سلم طابان كل سالما

قدم وجلا ولا تترك القوم هملًا (قوله ومثلها) اى فى نصب الاستخلاف ذ كرمسل لا يصلح للامامة والحال انه  
رب منزل (قوله واسم وايه وخط) كل يكون تلقى الكتب الستة متلاو خطها فواسع الر وايه هو الملقى  
لكتبر من كتب الحديث سواء خط ما تعلق بالاد واسع الخط هو الذى يحفظ كثير من الاحاديث (قوله  
ثم زاده قراءة) اى مع تساو بهى الحديث وفيما قبله وهو الفقه يقدم زاده قراءة (قوله اى ادرى بالقرأة)  
اى يقدم الاحسن نحو داولو كان غير حافظ له بنامه على غيره ولو كان حافظا له بنامه (قوله او اكر  
قرأنا) يقدم حافظ الثلثين على حافظ النصف وقوله او اشدا ما تقدم من لا يخط فيه على من يخط فيه  
(قوله ثم زاده عبادة) اى مع تساو بهى القراءة وما قبلها يقدم زاده عبادة (قوله ثم عند الساوى) اى فى  
جميع ما مر وقوله لا تقدم من س اسلام اى زادة عمله (قوله ويشتبه) اى من الاسلام والتقدم فيه (قوله ثم  
ينسب) يحصل ان المراد من يشرف نسب ويحصل ان المراد من يشرف نسب ويحصل ان المراد من يشرف نسب وهو  
الذى غر وشارنا ونش حله على الاول بما لت وصيق وشب جلا على الثانى (قوله فضع الحاء) اى  
وهى الصورة الحسنه لان العقل الكامل والخير قد يبعثا فاعيا وقد كانت الحكام من التركيب وتاسب  
الاعضاء يدل على اعتدال المزاج واذا اعتدل المزاج ينشأ عنه كل فعل حسن قال بن قلاص عن عياض  
قرا فى بعض الكتب عن ابن ابي مليكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتاه الله فوجها حسنا  
واسما حسنا وخلقا حسنا وجهه فى موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه (قوله ثم يخلق ضمتين)  
اى يحسن خلق اى يخلق حسن اى لانه من اعل صفات الشرف والخلق الحسن شرها هو التحلى بالفضائل  
والنزه عن الرذائل لا ما يعتقد العوام من انه سارة الناس والهى على ربهى لان هذا رجا كل مذموما  
(قوله ومن الناس) المراد من الناس هرون (قوله واستظهره المصنف) اى فى التوضيح لكن الذى تلقاه المصنف  
عن شيخه ما تقدم الشارح وان كان استظهر خلافه (قوله ثم يلبس حسن) اى يجبل وقوله  
شرها الاولى عرفاى وهو الجلبد مطقان شرها لمر لان اللباس الحسن شرها هو اللباس خاصة جديدا  
اولا فلا يصح قولوه وغير ابيض وانما تقدم صاحب اللباس الحسن على من بعده لانه لا يحسن اللباس  
على شرف النفس والبعد من المستحذرات وقدمه الشافعية على الجبلى فى الخلقة كانه تعلق الثياب  
بالصلاة (قوله وعمل استحقاق من ذكر التقديم الخ) حاصل تهر بالشارح ان هذا شرط فى استحقاق من  
ذكر التقديم وفى مفهومه وهو ما اذا وجد قصص مانع او موجب الكراهة تفصيل فان كان سلطانا او رب  
منزل فلا يسلط خه ما نصب لهما الاستخلاف وعدم اعمال الامر لمرى هذا ما كان النقص غير كثر  
وبنوعه ان كان غير ماسقط حق (قوله وانما) اجتمع جماعه كل منهم يصلح للامامة اذ من المصلوب انه  
لا يكون كل واحد منهم صالحا للامامة الا اذا كان خاليا من الامور الموجبة للقبض او الكراهة (قوله وتنب  
استنابة الناقص) كونه عفا على معمول نصب لا يقتضى تخصيصه بنقص الكرم لما تقدم ان المتلبس بنقص  
المنع كالمراد بتدب ط الاستبانة وهو هذا التضرير يرجع السلطان وورب المنزل لا السلطان قط واعلم ان فى كلام  
المصنف وجه آخر من احدهما السابى والمواق وهرام من الهب الباترة لا تقا قصص المنع والكراهة  
تستحب له اذا حضر من هو اعلم منه واولى ان يستبىه لقول ابن حبيب احب الى ان حضر من هو اعلم من

من نفس وجوب نعمها أو غيرها (و) ندب (استثناء لنقص) شخص منع أو كره أن كان له استحقاق أصلي فيها صاحب وهو السلطان وروب المنزل قط وأما غيرهما فليس له حق فيها لأنه أن قام به ما منع سقط حقهما وصار كالعدم والحق له بعده وهكذا ثم شبه في الندب قوله (كوقوف ذكر) بالغ (من عينه) وندب أيضا تأخره عنه قليلا لأنه جاء آخر ندب بل على اليمين أن تأخر حق يكون خلقه ولا يتقدم الامام (و) ندب وقوف (اثنين) فأكد (خلقوه وصوب) مبتدا وقوله (عقل القربة) نعتة أي ادرك أن الطاعة ثابتة على فعلها وباقب على تركها (كأنه) خبره فندب عن نعمهم وغيره خلقه فلان العقل القربة تركه خف حث شاء

(زنهار) واحدة فاكتر ينشدون قوتون (خلق الجبيع) ای جمیع من تخدم مع امام و حشد خلقه و مع رجل عن یمینه خلقه باو مع رجال  
 خلقه خلقهم (و رب العالیه) اذا ارى شخصا على حله و معلوم بشرط تخدم ۲۷۵ احدیها (الی) عندها لا با علی طباعها

ومواضع الضرب منها :

وذكرت هذه الدلالة

على ان الاقنه مقلم

لا اله الا الله محمد رسول الله

ومقاسدها ومقدم

يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَكْسِرُ الدَّالَ

### تحقیقة وبحثها مشادة

(و) قدم (الأودع) وهو

التلوك لبعض المباحات

### خوف الوقوع في الشبهات

على الورع وهو التارك

الشبهات تنفوق الوقوع  
في الحجة العقلية

في الحرمات (و) قدم

(العدل) على مجهول

الأعداء بالعدول

أما القلمة فلا...

والله اعلم بالصواب

(والآب) صل. الاعنولو زاد

فتها (والع) طراين

اخييه ولوزاء فقہ او

اکبر سنمان سے فقوالہ

(على غيرهم) واجع

للاورع ومن بعده

(وان تشاح) ای تنارع

في طلب التقديم جامعة

(مساوون) في المرتبة

(اللكبر) يسكون الباء

### ١٠٠٠ طلب الثواب

(اقرعوا) وامالوتشاجروا

الحسبكم سقط عنهم

لَا نَهْمُ حَيْثُ نَفِصَا قِ لَا حَقِ

الحسم فيها بل تبطل به

صلاّتهم (وكبر المسبوق)

كثيره فبره كيرة

الاحرام (الركوع) وجد

امام متلبیایہ و یحسدہ

صاحب المنزل اعدل منه ان يولي ذلك الوجه الثاني فانصر القافي وهو ان يحصل قولها سابقا بقاها  
عقلا على معمول وعدم ولا يحصل نقص الكرو على الثمرات الثلاثة يكون كلام المصنف اى قوله فاستأبنا  
النقص مختصا برب المنزل والى السلطان دون غيرها بن ان قلت ان هذا الوجه الثالث غير صحيح لان المعنى  
عليه وعلى استحقاق من ذكره فنتقدم ان علمه نقص منع اكره وعدم استأبنا النقص وهذا بعيدان  
السلطان لا يقدم بالفضل الا اذا علم استأبنا النقص فيقتضى ان هناك من يقدم على السلطان وان  
السلطان لا يقدم الا اذا علمت استأبنا ذلك المراد اقامه قس مع ان ليس هناك من يقدم عليه واجب  
ان عدم استأبنا النقص شرط باختيار الثاني وما بعده قط اى ان رب المنزل لو اداء الصقة بما يقدم اذا  
عدم استأبنا النقص وهو السلطان ورب المنزل وهذا هو المراد بكون كلام المصنف مختصا برب المنزل  
والسلطان على هذا الوجه **(قوله وما استأبنا الجبيع)** وقيل الجبيع اسمها فيقوس بين الرجال والنساء  
وفى ح ويكره لمرجل ان يرمى الاجنيات ويوحدهن والكراهة فى الواحدة اشد وكأنهم لم يحرموا ذلك  
كلها فى الواحدة **(قوله خلعها)** اى بحيث يكون بعضها خلع الامام بعضها خلف من على عينه  
والطاهر قال شيخنا اما اذا روى عن الامام كونه من واحد فثابت بغير الامام ونقص من بلسقه  
**(قوله ورب العباد اولى بقدسهما)** كذا فى المذخر نعم هو الاولى بتقديم العباد صاحب الله اولى  
بالامامة اذ صلا على منتهى الان باذن لاحد ا قال ابو الحسن لان صاحب العباد اقل طبعه على جوامع  
الضرب منها وصاحب الله اولى لا ما علم بالقبلة فيها وبالوضع الطاهر منها وكلامه دليل على ان الفقيه  
اولى بالامامة من غيره وى دلائل القسنة والحاصل انما كل صاحب العباد اولى لا ما علم طبعه على صاحب  
الادار اولى لكونه اعلم قبلها كان الفقيه اولى لكونه اعلم على عاصم به الصلاة اه بن **(قوله)** وذ كرت هذه  
اى المسئلة ختام ان محلها باب الاجارة **(قوله الاورع والعدل والحر)** حرمية هذه الثلاثة بعد قوله ثم انما  
قوله حديث فكان خفه ان يقدمها هناك ولا يستعمل بما تقدم عن ذكر الثلاثة كاقيل لان ما تقدم من  
باب التحلى بالمال المهمة وهذه من باب التحلى بالامام المهمة فلا بد من ذكرها لكن الاولى تقدمها اه بن  
**(قوله وقدم العدل الخ)** اى ما يمكن مقابلتها بقدسها وكذا يقال فى الاورع والحر واعترض قوله والعدل  
بما سطره ان الذى يقال العدل هو القاسق فيجعل المعنى وقدم العدل على القاسق فى حق ان القاسق  
له حق فى الامامة وليس كذلك واجب ت بان المراد قدم العدل على مجهول الحال وفيه نظر لان الشيء  
انما يقال ببقية كقولنا هذا انسان اوليس باسان او بالسوى لبقية كقولنا هذا الشيء اى ما قدم او  
جاءت ومجهول الحال ليس بقية العدل ولا مساو للبقية بل اخ من قبضه فان عدل قبضه لا عدل  
ومجهول الحال اخ من لا عدل لصدقه بمجهول الحال وبالفضل وقال ابن غازى المراد بالعدل على كلام  
المصنف الا عدل فانه يقدم الا عدل على العدل وفيه ان هذا تكلف لا مصرف لفظ عن ظاهره فالاولى ان  
يراد بالعدل عدل الشهادة ولا يلزم ان يكون مقابله فاعلم لانهم قالوا على باب الشهادة بالفضل وهو ليس فحاشى  
لان المراد بمن رضى الفضل بحضوره لا يتبناه **(قوله والابو العالم الخ)** حرمية هذين بسلب المنزل فكان  
خفه ان يقدمها هناك كذا فى صحيح وهو يدل على ان رب المنزل والى السلطان يقدم على غيره ولو اى **(قوله)** ولو  
رادتها اى ولو كان الابن زانما فى الفقه على ابيه وهذا عند المشافعة وما عند التراضي قال ابن الاقصة اولى  
من ابيه بالامامة وكذا يقال فيما بعده من العم وابن اخيه كافى ابى الحسن **(قوله ولو زانته)** اى ولو كان ابن  
الاخ زانته او اكبرنا وخالف فى ذلك سبخون وقال ابن الاخ زانته او اكبرنا سابقا على عمه  
اه بن **(قوله لا لكبر)** بدخل فى منطوقه ان كان تشايعهم لاجل حيازته فافسدهم فخرجها كوقته على  
الامام فليس ذلك مما يشفعهم كما قاله ابو العلى المستأوى اه بن وفى حاشيته شيخنا عن الرمى فانه لو كان  
تشايعهم لاجل حيازته فافسدهم فخرجها كوقته على الامام وان لم يطمئن الا بعد ذلك لم يطمئن ادركها  
الركعة ان ادركها اى ان يقضى ادركها كبره مع الامام وان لم يطمئن الا بعد ذلك لم يطمئن ادركها

بَلَّغَ الرُّكْعَةَ اِنْ اَنْزَلَ كَهَا (اَوْ سَجَدَ) اَيَّ وَكْبَرٍ لِسُجُودٍ وَجَدَ الْاِمَامُ بِهِ غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْاِحْرَامِ اَيْضًا وَلَا يَتَعَدَّى بِرُكْعَتِهِ

(بلا تأخير) راجع المستثنى الى لا يؤخر خروجه الامام اي يحرم التأخير الى كونه وكوفي السجود الا ان يشك في ادائه الى ركة  
 فيذهب التأخير (لا) بغير تركية الاحرام (جلوس) ادله وان وجد الامام به بل يكمل احوال من قيام ويحسب بلا تركية (وقام) المسبوق  
 لقضاء بعد سلام الامام (تكرير ان جلس في ثابته) اي ثابته المسبوق بان ادرك الركعتين الاخيرتين من رابعة ولا يثبته مفهوم الشرط  
 اتمام جلس في اوله كدرك الراسه او الثالثة من ٢٧٦ تلايه او الثانية من تانيته او جلس في ثابته الاولى من رابعة فلم بلا

تكرير لان جلوسه في غير  
 محله وانما هو لاقعة الامام  
 وقد فرق معه بتكرير وهو  
 في الحقيقة للقيام مما استثنى  
 من عموم المفهوم قوله  
 (الامدرك التشهد)  
 الاخير او ما دون ركة  
 فيقوم بتكرير لانه كقصر  
 صلاة (وقضى) هذا  
 المكتوب بعد تمام سلام  
 امامه (القول) الذي فاته  
 مع الامام وهو القراءة  
 بان يحصل ما فاته قبل  
 النخول مع الامام اول  
 سلامه وما ادركه آخرها  
 (وبنى الفعل) وهو ما عدا  
 القراءة بان يجعل ما ادركه  
 معه اول سلامته وما فاته  
 آخرها فيجمع بين التسبيح  
 والتحميد ويقتضي الصبح  
 لانها ملحقة بالاقفال فمن  
 ادرك اخيرة المغرب قام  
 بلا تكرير فاني ركة بأم  
 القرآن وسورة جهر لانه  
 قاضي القول ويحسب لانه  
 بان في الفعل ثم ركة بأم  
 القرآن وسورة جهر لانه  
 قاضي القول ومن ادرك  
 الثانية منه اي ركة  
 كذلك ومن ادرك الأخيرة

المعاه والى ركة بطلما (قوله بلا تأخير) متعلق بمقدري ودخل بلا تأخير (قوله اي يحرم التأخير) في  
 الركوع اي لان في ترك النخول معه والتأخير طعنا في الامام والموضوع ان الامام راب (قوله وكوفي  
 السجود) اي كوفي ركعتي السجود وقيل انه سرام (قوله الا ان يشك الخ) هذا استثناء من حرمة التأخير في  
 الركوع وحاصلها محل النهي عن التأخير في الركوع مما يشك في ادراك الركة والادب عليه التأخير ومحل  
 النهي عن التأخير في السجود اذا لم يكن بعيدا للفضل الجامعة والا تروى له فيه حتى يتم ثلث الركعة ويعلم  
 هل بقي معه ركة تاكثر فيدخل او لا فلا يدخل وهل تأخر النخول حيث وجب النهي عن ابتداء صلاة  
 من بين او مندوب (قوله وقام المسبوق لقضاء بعد سلام الامام) فان قام قبل سلامه بطلت واجازة الشافعية  
 فيه للماض فتقضى هذا اذا قام سجدا او جلا فان قام سوا التي ما قبل ربيع الامام فان لم يتذكر اكرام بعد سلام  
 الامام فلا يرجع وبنى كل ما فاته قبل سلام الامام (قوله بان ادرك الركعتين الاخيرتين الخ) اي اذا قام  
 لقضاء ما فاته بركعة اي باني به بعد استقلاله لانه يتكبر حال قيامه قبل استقلاله كما هو ظاهر للمصنف (قوله  
 الامدرك التشهد) اي فاته يقوم بتكرير كما هو مذهب المذنبون فقاموا به ما خرج من سجدته من قول مالك اذا جلس  
 في ثابته يقوم بتكرير لانه هنا يقوم بتكرير ايضا وما فاته من ركعة من سجدة مالك انه يقوم بتكرير مطلقا قال وكان  
 شيئا القوي يفتي به العامة لا يخطئوا كذا في شرح والحاصل ان المسئلة ذات اقوال ثلاثة يقوم بتكرير  
 مطلقا وبغير تكرير مطلقا ويقوم بتكرير ان جلس في ثابته لاني غير هذا الامدرك التشهد (قوله لانه كقصر  
 صلاة) يؤخذ منه انه يؤخر التكرير حتى يستقل فاعلم لانه يتكبر حال القيام (قوله وقضى البيروني) بني الفعل  
 اي انه يفعل الفعل كقول الباقي المصلي وحده وذهب ابو حنيفة الى انه يقضي القول والفعل وذهب الشافعي  
 الى انه يبنى فيما ومنشأ الخلاف نجا اذا تم الصلاة ثلاثا او احوال ثم تعرجن او احوال وعليك السكينة والوقار  
 فما ادركتم فصولا وما فاكم فاقوا وروى فاقضوا ما فاكم فاقوا وروى فاقضوا ما فاكم فاقوا وروى فاقضوا ما فاكم فاقوا  
 وعمل مالك بكم بما قاعد الاصوليين والمحدثين اذا امكن الجمع بين الدليلين جمع العمل وانه فاقوا على  
 الافعال وروى فاقضوا ما فاكم فاقوا وروى فاقضوا ما فاكم فاقوا وروى فاقضوا ما فاكم فاقوا وروى فاقضوا ما فاكم فاقوا  
 وسورة جهر او يجلس ثم ركة بأم القرآن فقط ويشهد على ما لا يثبت في ركة من القرآن وسورة  
 جهر او لا يجلس فيها لانه قاض فيها قولا وفلا وما على مالك ان ياتي بركة من بالقصة وسورة فيسما ويجلس  
 فيها (قوله فيجمع) اي في حال قضاء ما فاته بين التسبيح والتحميد اي لانها من جهة الافعال والمسبوق  
 في قضاء الركعات التي فاته بالتسبيح بالافعال فعل كقول المفرد وهو يجمع فيها فاقولنا ان سماع الله لمن  
 جدد وبنوا لك الحمد من جهة الاقوال التي قضى لا تقصر على بنوا لك الحمد لان ركعات التي فاته بالتسبيح  
 لا اقوال يفعل فيها فصل المأموم وهو مختصر على بنوا لك الحمد هذا هو الصواب خلافا لما في صديق (قوله  
 وقيمت في الصبح) ما ذكره من ان مدرك ثابته الصبح قنت اذا قام لقضاء الاولى وان القنوت ملحوق بالافعال  
 تبع فيه عيم وفاق الجوز ولي وابن عمر وهو خلاف المعتد والمعتد في الغيبة والبيان واقصر عليه في  
 التوضيع والقشاني وابن ناجي وغيرهم ان مدرك ثابته الصبح لا يقتن اذا قام لقضاء الاولى التي فاته وان المراد  
 بالتول الذي يقضي القراءة (١) والقنوت نظرين (قوله لانها ملحقة بالاقفال) الضمير لسمع الفعلين حده

من العشاء قام بعد سلام الامام فاني ركة بأم القرآن وسورة جهر الا ما اول سلامته بالتسبيح لقول  
 ثم يجلس لان التي ادركها كالاو بالتسبيح للفعل فيني عليها ثم ياتي ركة بأم القرآن وسورة جهر الا ما الثانية بالتسبيح لقول ولا يجلس لانها  
 الثالثة بالتسبيح للفعل بل يقوم باني ركة بأم القرآن فقط من امو من ادرك الاخيرتين منها اي ركعتين بعد سلام الامام بأم القرآن وسورة جهر  
 ومن ادرك ثابته الصبح قنت ركة القضاء فيجمع في القضاء بين سماع الفعلين جدد وبنوا لك الحمد كذا فيهم (ودرك)  
 (١) ابل الاولى لا القنوت تأمل اه مصححه

اي احرمه (من شئ) يستمراره بسببته الى دخول الصف (فواتركم) ان لم يصرم (دون الصف) معمول ورك (ان لم يرك ادراكه)  
اي ادراك الصف في ركوعه ما قبله (قبل الرفع) اي رفع الامام به من الركوع ٢٧٧ فان لم يرك ادراكه قبله لم يحد الى

ولا يرك دونه فان فصل  
اساء واخر تركته الان  
تكون الأخيرة فركع دونه  
لتلاوته الصلاة في  
مفهوم الشرط تفصيل  
(يدب) بكسر الدال اي  
عشى ولو خيلا (كالصغير)  
الكاف استقصاء  
لا مثل شأ على الراح  
ولا يصح ما خرج منه  
او دخل فيه (لا تخر  
فربة) ان تعدت سواء  
كانت امامه او بينه  
او شماله (عاجا) في ركعته  
الناية ان تخطب بصد  
احرامه في دبه للركوع  
لا تخالف في رفعه وان كان  
ظاهر للصنف والمدة  
فانه خلاف المعتد  
(ادراكها) في اوله  
حيث لم يصب طئه فلو  
لتنوب قنوقا را كما  
او قان في تائته لكان  
احسن (لا يدب) ساجدا  
او جالسا قنق المينة  
(وان) احرم المسبوق  
والامام راعو (شك)  
اي تردد (في الادراك)  
لهذا في ركعة (الماها)  
ويتأدى مع الامام ويرفع  
معه قضيا بعد سلام  
امامه سواء استوى تردده  
او طلق الادراك او عدمه  
فهذه ثلاث صور فان خرج  
بالادراك فالامر ظاهر

ورداواك الحمد والقنوت (قوله اي احرم) الاولى احرم ورك دون الصف وقوله من شئ فواتركم اي  
من خاف فواتركم ان استمر بسببته الى دخول الصف وان ركب خارجه ادركها والظاهر ان المراد بانطوف  
غلبه القنوت كمال شغبنا وانما احرى بالركوع دون الصف لان الملاحظة على الركعة والصف معا خرم من  
الملاحظة على احدهما فقط وهو الصف (قوله فان لم يرك ادراكه) اي فان لم يرك ادراك الصف اذ ادب  
قبل رفع الامام به من الركوع (قوله بتأدي الى) اي الى الصف على جهة التدب ولا يرك دون ولو فاته  
الركعة وهذا قول مالك وقال ابن القاسم في المدة انه يركع دون الصف ويدرك الركعة فرائ الملاحظة  
على الركعة الاولى من الملاحظة على الصف عكس ما قاله مالك ورجح التوسى قول ابن القاسم وقال ابن رشد  
قول مالك الاولى عندى بالصواب اقل بن (قوله فان خل) اي فان ركب دونه وقوله لسا اي فصل تكررها  
(قوله الان تكون الأخيرة) هذا التقييد كرهه الغنمى وابواسق التوسى قال ح وهو قيد حسن  
لا يفتى بان يخطب فيه وصرح ابن حزم بالاختلاف عليه فلو شئ في كونها الأخيرة والا فبعضها يصحها الأخيرة  
كأما شغبنا (قوله يدب) جلة مستأقمة جوابا لسؤال مقدركا تعيل وماذا يفعل بصدركه دون  
الصف فأجاب بقوله يدب وقوله ولو خيلا اي لان الحبب فيها غير مهي عنه وانما يهي عنه اذا كان لها اي  
اذا كان خارجا عنها لاجلها كذا قيل قال المستأوى وهو في غاية البعد او لم يدرك لان الحبب انما كره  
لها كالأين رشد لا لأدب بسببته وانما كان الحبب بركه خارج الصلاة لاجل الكيفية لا بركه في  
الصلاة التي طلب فيها التحشور والتواضع هذا لا قوله لاجله ادنى يحصل اه بن وانما قال شغبنا بالصواب  
انه يدب من غير خبيسة لانه المشغور فان قلت ان كان لا يخطب فيها فكيف تأتى انما اذا استمر يلا احرام  
لا يرك الركعة في الصف وانما احرم خارج الصف ودب في ركوعه ادركها مع ان الزمن والفضل واحد قلت  
ان هذا الذي عشي فوات الركعة اذا تأملى عكس من انما عشي الفوات عند عدم الديب اي المشى  
بسرعة فبسرعة لم يؤخر بالركوع خارج الصف ودب في حال تركه هو انما لم قل ودب قبل الدخول ثلاثا  
يتخلف خلفه ففاته الركعة فقلناه ادركها ثم دب الصف فان ادركه فذاك والا فبدي في الثانية كذا قرره  
شغبنا (قوله على الراح) اي خلافا في شئ من ادخاله الصف الثالث (قوله لا تخر فربة) اي بالنسبة  
لجهة الدخول وان كانت اولي بالنسبة لجهة الامام (قوله ان تخطبته) اي انه اذا احرم خلف الصف طامعا  
في ادراكه فبدي في حال الركوع فرغ الامام قبل ان يصل للصف وتختلف خلفه فانه يدب في حال قيامه للركعة  
الثانية حتى يدرك الصف (قوله لا تخالف في رفعه) من ركوع اوله فلو دب في حال رفعه من الركوع فالتاخر  
عدم البطان مراعاة لظاهر المدة وتعلم الفرق بين الركوع والرفع ان الديب طئنه الطول وهو غير  
مشروع في القيام من الركوع (قوله ادراكا في اوله) هذا هو المعتد خلافا لاشغب في انه لا يدبر كما  
اذ لوصل بخصافته من ركعته والحاصل انه لا يدبر ساجدا ولا جالسا اذا ظهر ديب في حال قيامه الثانية  
وهل يدب في حال الرفع من ركوع الاولى او لا خلاف وهل يدب في حال الركوع او لا خلاف وقد علمت المعتد  
في ذلك (قوله لا ساجدا او جالسا) اي انه اذا كان لا يركع الصف بديه في ركوع اوله او تركه الله يجب حال  
الركوع فلا يدب حال سجوده لا ولا يركع في حال جلوسه وينسجد بها بل يصبر حتى يقوم للثانية فديب في حال  
قيامها (قوله لقيع المينة) اظهر هل هو ارم او مكرره والظاهر الثاني وعلى كل فالظاهر عدم البطان  
(قوله ورفعه) اي فان لم يركع معه فالظاهر البطان حيث فعل ذلك عمدا او جهلا فاشغبنا (قوله فان  
تحقق) اي بعد ارامه (قوله قبل ان يركع) اي قبل شروع في الركوع وهذا الطرف تنازعه الاصل  
الثلاثة قبله وهي تحقق ورفعه واستقل (قوله فهذا لا يجوز له الركوع حيثئذ) اي بل يصرم ويخبر ساجدا مع  
الامام بل في تلك الركعة الناقصة (قوله وان ركب لا يجوز له الرفع) اي بل يهوى ساجدا من ذلك الركوع

وان خرج بصدمة فان تحقق ان امامه رفع من ركوعه واستقل قائما قبل ان يركع فهذا لا يجوز له الركوع حيثئذ وان ركب لا يجوز له الرفع فان رفع  
طلت صلواته لا يفتى ان يكون فيها خلاف

الكلهم يستندون بعد ذلك من ولايتهم إلى جليلهم وكلهم يرفعون في حقهم من أن كل مصنف استغنى عن إمامه فاعلموا أن رفعهم بغير إمام لا يرفع إلا إماماً  
واسواستغنى عنه فاعلموا أن رفعهم بغير إمام لا يرفع إلا إماماً فاعلموا أن رفعهم بغير إمام لا يرفع إلا إماماً فاعلموا أن رفعهم بغير إمام لا يرفع إلا إماماً  
فما زلنا نرى أن رفعهم بغير إمام لا يرفع إلا إماماً فاعلموا أن رفعهم بغير إمام لا يرفع إلا إماماً فاعلموا أن رفعهم بغير إمام لا يرفع إلا إماماً  
أولئك إمامهم الأدراك طلبت أن رفعهم بعد ٢٧٨

ورغم تبطل وهو الأظهر  
فالمصور خمس ثلثاته  
بالمنطوق واثنان بالمفهوم  
وفي الخامسة التفصيل  
التي علمته فلتحفظ على  
هذا الوجه فلها مسئلة  
كثيرة الوقوع ولحاجتها  
بتكثير الصور بان تقرب  
الصور المتقدمه في احوال  
ما قبل تكثير الاحرام  
فانه لاثانة فيه سوى  
تفتيت الفن وعدم  
ضبط المسئلة الكثيرة  
الوقوع ثم جعل الحصة  
ان اى بتكثير الاحرام  
كلها من قيام امان اى بها  
بعد احصائه فالر كمة تلقى  
قلعا ولو ادرك الا امام  
واكها واما ان اى بها عند  
انضام كل حاله او بعده  
بلا فصل كثير فالتاويلان  
المتضمنان في قوله الا  
لمسبق قاتر يلان (وان  
كبر) من وجد الامام  
واكها (لر كوع) اى فيه  
او عنده فلا ينافي قوله  
(وفوى به العقد) اى  
الاحرام فقط (او فوها)  
اى الاحرام والر كوع  
بهذا التكثير (اوليهنوها)  
اى لم ينه بها واحد منها

(وفي تكبير السجود) أي إذا تكبر المنيوي وحده الإمام صاحب السجود ناسيا لتكبيره الاحرام فهل يتأدى على صلاته بالخروج بغيره بعد ما ان عقدا ركعة التي بعده السجود وهو الراجح ويقتضيه مطلقا عقدا ركعة أم لا ٢٧٩ (زاد) فان لم يسجد الثانية اتفق على القطع كذا

قيل ومقتضى النقل

الاطلاق كما هو ظاهر

المصنف وإن كبر

السجود ونوى به التقيد

أوتواها أو لم ينوها اجزا

على الراجح تكبيره بركوع

كالتقدم (وان لم يكبر)

المصل تكبيره الاحرام

والا لركوع ناسيا بان

يجوز التيقن عند كركوب

الركوع أو بعده أو ادرك

الإمام في السجود ودخل

معه بلام تكبير احرام

(استأثرت) صلاته باحرام

غير احتياج لقطع

بسلام وان كان مأموما

لعدم حمل الإمام تكبيره

الاحرام ولما كان

الاستغفار من جلة

متدوبات الإمام وكان في

الكلام عليه طول افرده

بفصل إذ كركبه واسبابه

للمعبر عنها بالشرط وما

يفعله المستغفر بالفتح

وبها يحكمه مضمنا له

اسبابه فقال

(فصل نوب لإمام)

ثابتة إمامته لامن رك

النية أو تكبيره الاحرام

(غنى) بتأديه (تلف

مال) له أو لغيره ان غنى

بتركه هلا كاوشديد

اذي مطلقا ولم يحضر وكبر

واتسع الوقت فان لم يحضر

(الخ) أي بل نوى الصلاة المعينة وترك ولم يكبر أصلا لا الاحرام ولا قصد الركوع وقوله لا يتأدى أي بل يقطع ويستأثرت بهذا المقوم قد مر ح بالمتصف بعد قوله وان لم يكبر استأثرت (قوله وفي تكبير السجود) (الخ) حاصله أنه إذا نوى الصلاة المعينة وحده الإمام صاحب الفكر قصد السجود ناسيا لتكبيره الاحرام ولم تذكر تركه إلا بعد عقدا ركعة التالية لتلك السجود فقبل يقطع وقيل لا يقطع ويتأدى وجوبه على صلاة باطلة وهذا هو المعتبر وامان عند ترك ترك تكبيره الاحرام قبل ان يعقد ركعة التالية لتلك السجود فإنه يقطع قولا واحدا وما لو نوى بذلك التكبير الاحرام أو الاحرام والسجود معا أو نوى به شيئا فإنه يصح (قوله ان عقد) أي ان تذكره لتكبيره الاحرام بعد ان عقد (الخ) وهذا شرط في قوله يتأدى (قوله عقدا ركعة أم لا) أي ان تذكر بعد ان عقدا ركعة أو قبل عقدها (قوله فان لم يعقد) أي ان تذكر قبل ان يعقد الثانية اتفق على القطع فالحال على ما حصل التذكر بعد عقدا الثانية هكذا ذكر عجم ونحوه فلا مدته وهو خلاف الصواب لان الغنى نقل عن ابن المؤازة يتأدى مطلقا عقدا ركعة أم لا فلا يصح ما ذكره من الاتحاق وإلى هذا اشار الشارح بقوله كذا قول ومقتضى النقل الاطلاق وحاصل ما في المسئلة ان ابن رشد وابن يونس والغنى نقلوا عن ابن المؤازة اذا كبر السجود ناسيا الاحرام عمداً ونقل سند عن المذهب أنه يقطع متى ذكر والى هذا الخلاف اشار المصنف بالتردد فهو لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين وعلى التماسه فان رشد وابن يونس يتصلحان وابقا ابن المؤازة يتأدى اذا تذكر بركوع الثانية وان تذكر قبله قطع والغنى نقل عن قول ابن المؤازة يتأدى مطلقا كافي الركوع وهذا خلاف لا تردد خلافاً لحمل المصنف عليه اهـ بن (قوله وان لم يكبر استأثرت) وان كان مأموماً والمعدم حمل الامم تكبيره الاحرام اقول لم يصل هنا وجوب عمداً المأموم على صلاة باطلة مراعاة لقول سعد بن السبب وابن شهاب يحمل الامم تكبيره الاحرام مثل ما قيل فيما اذا كبر بعد الركوع فابا بذلك التكبير الركوع ناسيا لتكبيره الاحرام ولعله لكون هذا اسوا حال من ذلك ترك هذا التكبير بالركعة بخلاف ذلك فمقدومه التكبير في الجملة فأمله (قوله المعبر عنها بالشرط) أي في بعض كتب أهل المذهب (قوله وما يفعله المستغفر) أي من تقدمه فعل الإمام الأصلي ان قريب من قرأته من تنهاتها الا أن لا علمه (قوله مضمنا له اسبابه) أي ضامها لتلك الحكم اسبابه

(فصل في الاستغفار) (قوله لإمام) متعلق بنوب الاستغفار لما يلزم عليه من تقدم معمول المصدر عليه مع كثرة الفصل ومعمول المصدر وان جاز تقدمه اذا كان ظرفاً لكن مع عدم الفصل (قوله لامن ترك النية) أي لا يستغفر لخشية تلف المال والنفس أو غيرهما من الاسباب الا نية من تخلف ترك النية أو تكبيره الاحرام أتمها وكذا من شئت فيها على المعتمد لانه لم تتحقق إمامته بل ولا دخوله في الصلاة (قوله خشى تلف مال) كاشتات دابة والمراد بالخشية الظن والشك لا الوهم فلا يستغفر الإمام لاجله خلافاً لما يشده عقب فله شغنا (قوله والغيره) أي لو كان ذلك الغير كافراً اذا انكر مال (قوله ان غنى) بتركه هلا كاوشديد (قوله ان غنى) أي ان غنى له أو لغيره (قوله مطلقاً) أي سواء قل المال أو كثر ضايق الوقت واتسع (قوله) فان لم يحضر ضايق الوقت مطلقاً أي قل المال أو كثر (قوله المأموم والغنى) أي قال الإمام لا يخص نوب الاستغفار بقط (قوله أو غنى) أي معصومة بالنسبة له كقوله على سي أو اعمى ان يقع في برأوا وقهت أو يحصل لشدته اذى وأشار الشارح بقوله أو شدة اذى إلى ان في كلام المصنف شذوذاً مع ما عطف وبصح ان يكون التثنية في كلام المصنف مستعملة في حقيقة ومجازة (قوله أو مع الإمامة لمعجز) أي كعجزه عن الركوع أو قراءة الفاتحة أي طريان عجزه عن ذلك في بقية سلطانه وإما طريان عجزه عن السورة فليس من موجبات الاستغفار وقوله الإمامة تصب بترك الخافض أي منع من الإمامة لاجل طر وعجزاً ومنع من الصلاة بسبب طر وعجزاً (قوله اعترض الخ) قد تبع الشارح في ذلك عجم وشيخه الشيخ

وضايق الوقت مطلقاً أو قل واتسع بمأدى في هذه الثلاث ومثل الامام في لقطع وعدمه للمأموم والغنى (قوله خشى تلف أو شدة اذى نفس أو منع الإمامة لمعجز) كمن ركن لاشنة (أو منع الصلاة نزعاً) اعترض



سالم السهري ولا مستند لمسا في ذلك بل التحقيق ان الرافق مقتضى الاستخلاف وان كان موجبا لقطع  
اذ لا يراد بطل عليه من التجاسات وقدره ان يرشد في اى التجاسات سواء تم ذكرها او سقطت عليه  
الاستخلاف بل ما ذكرناه من الاستخلاف في رفاق القطع هو ظاهر المدعى وان يوضح وان عرفة وحينئذ  
فكلام المصنف يحمل على رفاق القطع كما هو ظاهره ويستفاد منه رفاق البناء الاولى و يكون فيه اشارة  
لموافقة ما شهره ابن رشد في سقوط التجاسات او ذكرها ابن والحاصل ان التحقيق ان الرافق الموجب  
للقطع يندب فيه الاستخلاف للامام ولا يثبت الصلاة بسببه على المأمومين على المتمدن كذلك سقوط  
التجاسات على الامام او تم ذكرها فيها على المتمدن فالاعتراض مبنى على مقابل التحقيق (قوله بانه) اى  
الرافق وقوله ان اوجب القطع اى بان زاد عن درهم ولطخه (قوله بطلت عليه وعليهم) اى ولا استخلاف  
في هذه الحالة (قوله وان اقتص البناء) اى باج البناء اى بان كان يمكن قلها ولم يردع درهم (قوله ولما  
تقارن) اى بطلان صلاة الامام دون المأمومين وندب الاستخلاف لهم من الامام (قوله من شئت وهو في  
الصلاة الخ) اى اذا شئت وهو في الصلاة هل دخلها او ضاها او غير ذلك استغلق وخرج (قوله او تحقق  
الخ) ما ذكره من انه يستغلق في هذه الصورة تبعاً لبق قال بن فيه تفرقة قد تقدم لبق فيه عند  
قوله ان شئت صلاة من بان الطهر لم يصدق الخ في هذه الصورة بأنه يتأدى وان بان الطهر لم يصدق الخ  
(قوله نائب فاعل ندب) اى وهو محط التدب فكانه ان يقول يندب للامام استخلاف عند وجود سبب من  
هذه ويحكمه ترك الاستخلاف ويدع القوم محلاً فلا يرد عليه ان كلامه هو من ان الامام لا يندب له  
الاستخلاف عند عدم هذه الاسباب بل يجوز له مع الايجوز واعلم ان محمل ندب الاستخلاف للامام  
اذا قدم من خلفه فان كان من خلفه واحداً فلا اذ لا يكون خليفة على نفسه فيتم وحدها ابن القاسم  
وظاهر كلام الشيخ سالم السهري انه لا يجوز له مع الايجوز واعلم ان محمل ندب الاستخلاف للامام  
اذا كان واحداً او حيث تدفع عمل الخليفة فإذا ادرك رجل تايه الصبح وقادست خلفه الامام قبل  
اكمال القراءة في الركعة الثانية وكان ذلك المأموم وحده في الاول صلى ركعتي الصبح كصلاة الفذ  
ولا يني على قراءة الامام وعلى الثاني يقطعها وعلى الثالث يصلى الركعة الثانية ويبنى فيها على قراءة  
الامام ويجلس بعدها ثم يرضى الركعة الاولى ومحل الخلاف ما بين الاستخلاف لمنع الامامة لعجز  
والاستخلاف من وراءه ولو واحداً لا يتأخر وراءه مؤتماً كافي بن (قوله وان حصل سببه) اى الذى  
هو خشية تلف المال وما يصدق في كلام المصنف (قوله ويرفع راسه الخ) اى ويرفع الامام الاول وهو  
المستغلق بالكسر راسه من الركوع بلا تسميع ان حصل بسبب الاستخلاف فيه ويرفع راسه من  
السجود بلا تكبير ان حصل بسبب الاستخلاف فيه (قوله فليدب كذلك) اى يدب ذلك الخليفة إذا كما  
اوسا دأب حتى يأتى على الامام ثم يرفعهم (قوله ولا يثبت ان رفقوا برفعه قبله) اى على الاصح ومقابلته  
وهو البطلان مخرج لابن بشر على ان الحركة كالركن مقصودة ا بن وقوله ان رفقوا برفعه اى  
وكذا ان خفضوا بحضته قبله واشاروا لشارع بقوله قبله اى قبل الاستخلاف الخ الى ان ضمير قبله  
يحتمل رجوعه للاستخلاف بان حدث العذر في الركوع ولم يستغلق ورفعه بمحتمل رجوعه للمستغلق  
بالفتح بان كان العذر حصل في حالة الركوع واستغلق في هذه الحالة فتم برفعه (قوله وما هو ولو علموا  
بعد ما الخ) تبع في ذلك عبق وهو غير صحيح بل اذا علموا بعد رفقوا معه عمداً بطلت سلامه كما يقتضيه  
كلام عبدالحق وابن بشر وابن شام وابن عرفه التوضيح والحاصل ان محل الخلاف حيث رفقوا برفعه  
جهلاً او غلطاً فان اقتدوا به عمداً مع علمهم بالبطلان بلا خلاف اقل بن (قوله لم لا يبالغ) اى انهم اذا  
رفقوا برفعه قبل الاستخلاف وبعده وقبل رفق المستغلق بالفتح فلا بد من الودع بالخليفة اى فيكون  
معه ورفقون برفعه وهذا صريح في ان المستغلق بالفتح بعد الركوع ويردونه معه ولو كان المستغلق  
بالفتح مع المأمومين قد اخذوا فرفعهم مع الاول (قوله لم يثبت ان اخذوا فرفعهم الخ) اى بان رذكوا

حذف لفظ الصلاة والياء  
لما سبق النقل اى يأتى  
بهماني قوله (او) منع  
الصلاة بسبب (سبق  
حدث) اى خروجه منه  
غلبة فيها (او) بسبب  
(ذكره) اى الحدث بعد  
دخوله فيها وهذا معنى  
قولهم كل صلاة بطلت على  
الامام بطلت على المأموم  
الا في سبق الحدث او نيابة  
وله نظائر هاهن شافهرو  
في الصلاة هل دخلها  
موضو او تم في الحدث  
والهارة وثان في السابق  
منهما ومنها وان لم يوافق  
الاستخلاف بالامام جزئه  
او مونه (استخلاف)  
نائب فاعل ندب اى ندب  
له الاستخلاف وان وجب  
عليه المنع (وان) حصل  
سببه (بركوع او سجود)  
ويرفع راسه بلا تسميع  
من الركوع وبلا تكبير  
من السجود ثلاثاً تدلوا  
به وانما يرفعهم الخليفة  
فيذب كذلك ليرفعهم (ولا  
يثبت) سلامهم (ان رفقوا  
برفعه) اى يرفع الاول  
(قوله اى لى الاستخلاف)  
او المستغلق بالفتح وظاهره  
ولو علموا بحضته حال  
رفعهم معه ثم لا بد من  
الودع بالخليفة ولو اخذوا  
فرفعهم مع الاول قبل  
العذر فان لم يجدوا لم يثبت

(و) ذنب (لم) الاستخلاف  
 (ان لم يستخلف) الامام  
 (ولو اشار لمسيا لانتظار)  
 حتى يرجع لهم خلافا  
 لقول ابن نافع ان اشار  
 لهم بذلك فحق عليهم ان لا  
 يقدموا غيره حتى يرجع  
 فيتهم ريبا في المصنف  
 ان ذلك لا يصح (و) ذنب  
 (استخلاف الاقرب)  
 من الصف الذي يليه  
 لثاني لهم الاكتفاء  
 به ولاه ادري بافعاله  
 (و) ذنب (ترك كلامي  
 كدث) سقه او ذكره  
 (وتأخر) الاول (مؤثما)  
 وجوب بالنسبة بان ينوي  
 المأمومية (في العجز)  
 عن ركن واعتقر تفسير  
 النسبة هنا للضرورة واما  
 تأخره عن محله فمستلزم  
 (و) ذنب (مسك اخه  
 في) حال (خروجه)  
 ليومهم بان يرفاه (و) ذنب  
 (خدمه) اي المستخلف  
 بالفتح (ان قرب) من  
 موضع الاصل كقرب  
 ما يذهب فيه لفرجه فيا  
 يظهر والامنع واذ تقدم  
 صلى حاله ان هو بها  
 (وان يجلسه) او يجوده  
 للصدرها دون ما عرف  
 عدم ذنبه المصنف ساجدا  
 او جالسا (وان تقدم  
 غيره) اي غير من استخلفه  
 في الصلوة اذ به فروع حال

واطباء او قبل حصول المانع وما ذكره من عدم البطلان هو قول ابن رشد وقيل الخبي عن ابن الموارز البطلان  
 وامامو كانوا يأخذون قرنه مع الامام قبل العذر بالبطلان قوله لا واحد ان كان تركهم فهو عدوان كان  
 الترك لعذر وقت الانتظار بطلت تلك الركنة (قوله وان اخذ قرنه مع الاول) اي قبل العذر (قوله لان  
 ركوحه الاول الخ) حاصله ان هذا الخليفة نزل منزلة من استخلفه ودكوع من استخلفه غير معتد به فيكون  
 دكوع الخليفة كذلك (قوله ونبط لم الاستخلاف) اي لو لم ان صلوا اقتداوا ليس مقابله ان لم الانتظار  
 حتى يرجع اليهم لان صلاتهم تبطل فيشكك كما هو مبني اعتراض ابن خازن وعمل استخلافهم ان لم يفسدوا  
 لا قسمهم فلا جد حصول مانع الاول فان صلوا لا قسمهم فلا جد من استخلفوا بطلت كما سكتي ح فخرج  
 بعضهم على امتناع الانبعاث بعد القطع في النحو (قوله ولو اشار لم الخ) رد بلو على ما قاله ابن نافع من ان  
 الامام اذا انصرف لم يقدم احدا و اشار اليهم ان امكروا وكان خفا عليهم ان لا يقوموا حتى يرجع فيهم ام  
 فلو وقع وشار لم بالانتظار فاططر وحتى عاد وانهم بطلت عليهم بناء على القول المشهور الذي متى عليه  
 المصنف لا على ما قاله ابن نافع وسيأتي هذا في قول المصنف كعدو الامام لا يحلها ولا منافاة بينهما وانها  
 لان المقصود من هنا بيان ذنب استخلافهم ولا يلزم منه جواز الانتظار بل جواز عدم الاستخلاف الصادق  
 بجواز اعماهم اقتداوا هو المراد (قوله واستخلاف الاقرب) اي اليه بان يكون ذلك الخليفة من الصف  
 الذي يليه فان استخلف غيره خالف الاول كافي شب (قوله لثاني لم الاكتفاء) اي سهوا لولا اقتداء  
 يتأخر الاقرب ولو قال ليس لهم الاكتفاء لمكان اوضح (قوله في كدث) اي في استخلافه لعذر مبطل  
 لصلاته كدث سبقة او ذكره او رافق خلق فبشيلن في دمهم ولا يتكلم لابل ان يستتر في خروجه واد  
 استخلافه لعذر لا يطلها كرفي بناء وهجر ترك الكلام في هذه الحاله واجب (قوله وتأخر مؤثما) المراد  
 بالتأخر الصبره بدليل قوله وجوب لان التأخر من اهل مندوب اي وصار الاول مؤثما ووجوب الاول مؤثما  
 لو جوب (قوله في العجز) اي في الاستخلاف لعجز (قوله بان ينوي المأمومية) اي والابطل (قوله واغتر  
 انفسا بالنسبة هنا) اي اغتركون التيق في اتمام الصلوة مع ان نية الاكتفاء لا بد ان تكون اول للضرورة (قوله  
 ليومهم) اي لامل ان يوقع في وهم اي ذهن من رآه انه حصل له رافق وليس هذا من باب الراء والكذب بل  
 من باب التجمل واستعمال الحيا لطلب السلامة من تكلم الناس فيه (قوله وتقدمه) اي الى موضع الامام  
 الاصل (قوله ان قرب من موضع الاصل) اي بان كان قربا منه كالصنفين فان بدخل الحائمه من محل  
 الامام الاصل اتهم الخليفة في موضعه ولا يشرى محل الامام لان المشي الكثير ضدّها (قوله وانما تقدم  
 اي واذ تقدم ذلك الخليفة فحل الامام الاصل لقرب محله من محله (قوله فلي حاله) اي في تقدم وهو على  
 حاله التي هو عليها قبل الاستخلاف من كونها كما اورا فاصالها او ساجدا (قوله للعذر هنا) اي وهو  
 الغير لئلا يحصل ليس على القوم من جهة عدم تعيين المستخلف (قوله ولو انما اشتباه) اي هذا اذا تقدم غيره  
 لاشباهه ولما كان يربوا حاد في القوم كركونه يسمى باسمه فقدموا بهم بل وان تقدم لغير اشتباه بل  
 عدا (قوله صحت) هذا مبني على ان المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حق يقبل  
 ويغفل لهم بعض الفضل وهو مذهب سحنون واشتاره الثقاتي وقيل انه مجرد الاستخلاف وقول المستخلف  
 له باعلان تقدم حصل له رتبة الامامة فاذا تقدم حتى تقدمه طلعت وهذا قول بعض شيوخ عبدالحق (قوله  
 فان اقتدوا به بطلت) اي ان اقتدوا به مع اوجاعه معلا بطلت لانه مجرد نية الاكتفاء تبطل وذلك لما علمت ان  
 المستخلف لا يكون اماما حتى يسل بالمأمومين علاق في الصلوة كمال سحنون ولو كان اماما مجرد الاستخلاف  
 كما تقدم بعض شيوخ عبدالحق لطلعت عليهم ولو لم يتقدموا به هاتين طرقة اخرى اعمدها صاحب وحاصلها ان  
 المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بمجرد الاستخلاف بل حتى تقدموا به وان لم يعلوا معه علافاذا استخلف  
 لهم يجوزوا اقتدوا به بطلت عليهم ولو كانوا غير عالين ولو لم يعلوا معه علافا هذه الطريقة متى عليها الشارح

(أما هو واحدنا) تركوا الخليفة (أو) اسم (بعضهم) وحدا (أو) العض بالخليفة (أو) بأما (بعض) فلا يصح وحدا (أو) لا يصح  
 أبيض الذي بأما (أو) كل العدد وأما (أو) القرع الأخير فصح لمن قدمه الإمام أن كل معه العدد ظن لم يقدم واحدا منه أصبحت المسابقة  
 عليها قاتل (وقرأ) الخليفة (من انتهاء) قراءة الإمام (الأول) ندبا فيا يظهر

(قوله) او اتموا وحدا نوتروا الخليفة (نظاره الصحة ولو كانوا اركوا الفاتحة مع الامام الاذل وهو كذلك لانهم تركوها بوجه جائز وانما صحت لهم اذا اتوا وحدا لوتركوا الخليفة لانه لم يثبت له رتبة الامامة كالاصيل الا اذا اتبع اى علموا معه علاموا الظاهر عدم اتبعهم واعلم انهم اذا صلوا كلهم وحدا معكم فانه استخف عليهم وصلى الخليفة وحده ولم يدركوا مع الاصل ركعة فكل من الخليفة والمأمومين ان يصدوا في جماعة وبها يلفز و قال شخص صلى بنية الامامة و يعبد في جماعة فمأموم صلى بنية الامومية و يعبد في جماعة (قوله) او بيا ميامين اى وقد سابت الطائفة الثانية اى فعلت فخلا رحا ما بمنزلة جماعة فوجدوا جماعة يصلون في المسجد بامام يقدم من اجل انهم و صلوا خلفه (قوله) فلا تصح وحدا ان اى لا تصح للمتميز وحدا اننا نقدر شرطها من لجماعة و الامام ونظاره عدم الصحة ولو حصل العذر بذكر ركعة وهو المشهور وليسوا كالسويق الذي ادرك ركعة من الجمعة لانه يفتى بركعة تخدم بشرطها بخلافه فان الركعة المأني بها باولها تصح صلاحا ولا تاتي من الجمعة معها بيا فذا ومقابل المشهور وانما يصح للمتميز وحدا ان اذا حصل العذر بذكر ركعة لان من ادرك ركعة فقد ادرك الصلاة (قوله) طلعت عليهما اى وجدت فيهم دونها جماعة مادام الوقت باقيا (قوله) وقران انتهاء الاول اى ان علم بانها قرائته فاذا كانت جهر وناو اخبره الامام بانها قد اتمت في قراءته الى كذا او كان قريبا منه فسمع قرائته (قوله) وايندا سريته خص السريته بالاذكر لان الجهرية شأنها العلم بخصيتها الحال فيها فليستنا (قوله) وبعنه بادرنا ما اى بادرنا جز قبل تمام الركوع وذلك كالوكان الامام في الصيام لقرآن تودخل معه المأموم فحصل له العذر فانه استخفه او وجد الامام منحيا فاعلم وهو واقف فحصل له العذر وهو ممنوع قبل ركوع ذلك المأموم او كان الامام منحيا ودخل معه شخص وهو ممنوع فحصل له العذر بعد انتهاء المأموم اعلم من ان يكون العذر حصل قبل الطمأنينة او بعدها وقبل الرفع او حصل العذر في حالة الرفع وقبل تمامه فلا تدخل معه في حالة الرفع وقبل تمامه وحصل له العذر قبل تمام طه بصرح الاستخلاف فبذلك و ياتي بالركوع من اوله لانما حصل له العذر قبل تمام الرفع واستخفه حينئذ لم يستدع ما فعله الامام منه وكانه استخفه قبل شروعه في الرفع فبما ياتي به من السجود معتد به فلا يؤذي الى اقتداء بمفترض يقتتل والحاصل انه متى حصل له العذر قبل تمام الرفع من الركوع كان له استخلاف من دخل معه قبل العذر بكثير ومن دخل معه حين حصوله او لما حصل للامام العذر بعد تمام الرفع فليس بان يستخلف الامن ادرك معه ركوع تلك الركعة بان اتخى معه قبل حصول العذر واما مادام يدرك معه ذلك فلا يصح استخلافه كالودخل معه بعد تمام الرفع ثم حصل له العذر ايضا بعد الرفع (قوله) قبل عقد الركوع اى قبل تمامه وعلمه يكون تمام الرفع منه (قوله) بان ادرك الركوع (قد) اى كماله اى المأموم فوجد الامام منحيا فدخل معه وهو ممنوع وحصل له العذر بعد انتهاء المأموم اعلم من ان يكون العذر حصل قبل الطمأنينة او بعدها وقبل الرفع (قوله) او ما قبله اى او ادرك مع الامام ما قبل الركوع هذا اذا كان ما قبل الركوع القراءة بل ولو كان تكبيرة الاحرام (قوله) او بعد ذلك اى او حصل له العذر بعد القراءة بان حصل له قبل الركوع او في حالة الركوع او في حالة السجود (قوله) من الركعة المستخلف فيها اى هو الركعة الثانية (قوله) بان ادركه بعد رفعه منه اى بعد تمام رفعه منه بان ادركه في السجود او في الجلوس بين السجدتين فحصل للامام العذر (قوله) وكذا لو ادركه قبل الركوع وغفل او نسي حتى رفع الامام راسه منه اى فحصل له العذر بذكر رفعه فانه لا يصح استخلافه في باقي تلك الركعة لان ما فعله ذلك الخليفة من قتيها لا يستدعيه بوجهه يشربون به فاذنوا و هم به اقتداء بمفترض يقتتل فانه عيب (قوله) فلا يصح استخلافه اى وان قدمه الامام وجب عليه ان

واستمر مع الإمام حتى قُتل، بعد ما حصل له العذر حيث كان يصعب استغلافه لانه ذكرك ما قبل الركوع من الركعة بقدم المستغفل فيها (والا يترك ما قبل الركوع بان أدركه بعد رفعه منه الصادق بالسجود والجلوس وكذلك أدركه قبل الركوع وعقده، او فُصص حتى رفع الإمام منه وجوب الشريط محذوف بقدمه فلا يصح استغلافه وطلبت عليهم ان أدركوه

لأنه إنما جعله موافقة كلام الله لأنه واجب الصلة فتجاوز استخلافه في هذه الحالة ثم اتهم ٢٨٣ المفترض بعبه المتقل لأن لم يقتلوا به

واقبالته هو فصيحته  
ان بنى على فعل الاسلى  
والابطلت عليه ايضا ولو  
صرح به لكان احسن  
ولعله سقط من تابع  
المبيضة سهوا وقوله فان  
سلى لنفسه الخ مفرع  
على قوله الا حتى وان جاء  
بعد العذر فكان بنى بغيره  
ان يقدمه هنا وكان  
تابع المبيضة اخره سهوا  
ومما فيه هكذا وان جاء  
المستخلف بالفتح واحرم بعد  
حصول العذر فكان بنى  
لان لم يدر مع الامام جزا  
التي ظر ببع استخلافه  
انقضا وتبطل صلاته من  
اتم به منهم ولما صلاته  
هو فان سلى لنفسه  
صلاة مفردة بل انما  
القراءة لم يكن على  
صلاة الامام محتم صلاته  
(او بنى) على صلاة الامام  
ظنا منه صحة الاستخلاف  
وكان بناؤه (الركعة  
الاولى) مطلقا (او الثالثة)  
من رابعة واقصر على  
القائمة كالامام (محتم)  
صلاته لا نه لا علاقة به  
وبين المفرد جلوسه في  
محل الجلوس وقيامه في  
محل القيام وهذا بنى على  
ان تارك السن عمدا  
لا تبطل صلاته لا نه اذا  
بنى في الثالثة من رابعة

يقدم غيره فان لم يتأخر وتعدى بالقوم ملئت عليهم ان اتدوا به كما قاله الشارع وهو المشهور وقيل لا تبطل  
صلاتهم لانهم كان لا يعتد بذلك السجود والاصواب عليه لوجوب متابته للامام ولو لم يحدث مثلا فصار  
باستخلافه كان الامام لم يذهب فله ان ينشأ غيره (قوله) انه إنما جعله موافقة كلام الله اى لان ذلك  
السجود الذى اتقى بالامام فيه وهو متسلسل بمفصل فله العذر لا يعتد بذلك الخلفه وانما جعله موافقة  
للامام والقوم يعتدون به فلا يجوز الخ (قوله) ان بنى على فعل الاسلى اى بان اى بما كان يأتى به الامام ولو لم  
يحصل له عذر (قوله) لو صرح به اى بجواب الشرط وهو قوله فلا يصح استخلافه (قوله) غفقه ان يقدمه  
اى المرفوع عليه وهو قوله فان جاء بعد العذر فكان بنى وقوله هاتى قبل ذلك المرفوع (قوله) واحرم بعد  
حصول العذر اى احرم بعد حصول العذر مقتديا به لظنه انه في صلاته ولو احرمت مقتديا به مع علمه بعذره  
فصلاته باطله مطلقا غير تفصيل للاحكامه (قوله) فكان بنى الكيفية انما بنى حقيقة (قوله) فان  
سلى لنفسه صلاة مفردة الخ قال في التوضيح لا اشكال ان صلاته صحيحة قال ح والذى يظهر انه بدخل  
الخلاف في صلاته لانه احرم خلف شخص ظنه في الصلاة حين انه في غير الصلاة وقد ذكر في التوارد ماصه  
ومن كتب ابن سحنون ماصه ولو احرم قوم قبل امامهم لم يحدث هو قبل ان يحرم فقدم احدهم وسلى  
باصحابه فصلاهم طردة وكذلك ان سلا فرادى حتى يحدوا واحراما اه وبما بطلت عليهم اذا سلا فرادى  
لاقتدائهم عن نلتوه في صلاة حين انما ليس فيها (قوله) ولم يكن الخ اى لكونه لم قبل الاستخلاف بل سلى  
ياو القعدة (قوله) او بنى على صلاة الامام اى علة كونه ناولا بالامامة والمراد بناؤه على صلاة الامام بناؤه  
على ما فعله الامام من الصلاة بحيث ولو وجد الامام قرا بعض الفاتحة كلها ولم يتدبها ولو وجد الامام قرا  
الفاتحة ابتداء بالسورة ولم يقرأ الفاتحة او بعده بعد القراءة وحصل له العذر ودخل معه فتركه وبما محتم  
صلاته في هذا لما اتفق اما بنى من الامام وقد خلت ركعة من صلاته من الفاتحة بناء على ان الفاتحة واجبة  
في اجل كل ركعة في الاربعة والثلاثية فالظاهر وانما كانت الصلاة تالية وكان الثاني في اولها فقال  
الشيخ احد لاصح البناء انه لا جمل لما فعله قوله او بنى في الاولى على ما عدا الثانية وقيل بالصحة بناء على  
ان الفاتحة واجبة في كل ركعة وعلى هذا يتشبه قول الشارع او بنى بالاولى مطلقا (قوله) بالركعة الاولى البناء  
في قوله بالاولى غريبة والجار والمجرور خبر لكان المحذوف مع اسمها كما اشار له الشارع او بنى حال  
كونه مستخلفا في الاولى والثانية (قوله) مطلقا اى كانت الصلاة تالية او ثلاثية او رابعة (قوله) واقصر  
على الفاتحة كالامام) يعنى انه استخلف في الثالثة والرابعة واقصر على القراءة فيها في الرابعة على ام القرآن  
كان الامام الاسلى كان يقتصر عليها فيهما ولو لم يستخلف لاعتاده صحة الاستخلاف جهلا منه وليس  
المراد انه طالب بالقراءة بما ذكر والحاصل ان الموضوع انما جاء بعد العذر واستخلفه الامام جهلا  
منه وقبل هو الاستخلاف جهلا منه ايضا ثم انه بنى في الاولى او الثانية على ما حصل من الامام من الاحرام  
قط او من بعض الفاتحة او من كلها وليس المراد انه طالب بقراءة الفاتحة كذا قرر شيخنا العدوى كلام  
عقب (قوله) وهذا اى ما ذكر من الصحة اذا كان بناؤه الثالثة من الاربعة (قوله) على ما هو مقتضى البناء  
الخ فيه انه اذا بنى في الثالثة كان ما حصل فيه الثانية من الامام بالنظر لما اعتقده جهلا منه من الثالثة  
والرابعة فترك السورة منها وان كان ما في الحقيقة اولين له ومقتضى جهله انه يقضى الاولين بالقائمة  
وسورة فقول الشارع وهذا مبنى على ان تارك السن عمدا لا تبطل صلاته بظاهر بالنسبة لثلاثة والرابعة  
الثاني اعتقده اناب فهم جاع الامام اذا هم في الواقع اولين له واما قوله لا نه اذا بنى في الثالثة من رابعة  
تكون صلاته بأم القرآن قط فهو باطل فاسد والحق انه يقضى الاولين بالقائمة وسورة كذا ذكر ذلك  
شيخنا العلامة العدوى في حاشية عقب ولفظا قال في المجمع هو ان سلى لنفسه او بنى قيام الاولى والثالثة  
الاربعة محتم جلوسه بمحله وضربه لاعتبار الصلاة في السورة (قوله) في الثانية اى من تالية او ثلاثية  
او رابعة (قوله) لا اختلال نظامها اى جلوسه في غير محل الجلوس (قوله) كعدو الامام لانها ما ذكره  
تكون صلاته بأم القرآن قط على ما هو مقتضى البناء (ولا) بنى بالاولى او الثالثة من رابعة بان بنى في الثانية او الرابعة او الثالثة من ثلاثية  
(قلا) فتح صلاته لا اختلال نظامها وشبهه في عدم الصحة قوله (كعدو الامام) بعد زوال عذر المبطل لصلاته (لانها ما ذكره)

يجعل عليهم ان اقتدوا به استخفام لا ضلوا فقل عوده لهم لا لان كان رطى بناء فلا يطل ان اقتدوا به يثبت لهم صلواتهم لا تخففهم ولا يستخف عليهم ولا يطلت عليهم ٢٨٤ (وان جاء بعد العذر فكاجبي) تقدم اعلمون من تقدمه بان قوله فان صلى نفسه الخ

المصنف من البطلان هو المشهور وهو قول يحيى بن عمر وقال ابن القاسم بالصحة ابن رشد وراعي ابن القاسم قول العراقيين بالنافى بالحديث ومقتضى المذهب بطلانها عليه لا يبعد عنه بطلت صلاته فصار ميتة طاهرا من وسطها وعليهم لانهم امرؤا قبله اه ونص ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم من استخف لحذنه بعد ركعة فخره ما رجع فخرج خليفته فقدم ام صلاته وطواحيته ثم نفسه وسلم بهم صحت تأخير ابن بكر الصديق رضي الله عنه فتقدمه صلى الله عليه وسلم وتقدمه ثم قال ابن عرفة وقصر ابن عبد السلام الخلاف على الامام الراعي غير الباقي وهم وقصور اه فكلما ابن عرفة نص في ان الخلاف جار في رطى لبناء وغيره بخلاف ابن عبد السلام في قصره على رطى غير البناء وبه علم ان ما ذكره الشارع تبعا لعمى من عدم البطلان في الامام الراعي الباقي اذا تم بالقوة بعد غسل دمه فصح انظر ابن والحاصل ان الامام اذا بدد زوال عذره لانها بهم قال ابن القاسم بالصحة مطلقا ان كان العذر حدثا او رطى قطع او بناء بشرط ان لا يعلوا لانهم عداة لعوده وقال يحيى بن عمر بالبطلان مطلقا استخف عليهم قبل خروجه لا ضلوا فقل عوده لهم لا وعليه مشي المصنف حيث قال كعود الامام لانها فان ظاهره بطلان الصلاة مطلقا كان العذر حدثا او رطى فاموجبا لقطع او رطى فان وقع دخل عيب كلام المصنف على ما اذا كان العذر حدثا او رطى قطع وامرأى البناء فلا وفيه ما صلته (قوله استخف لا) اي استخف لم عند خروجه لا (قوله لان كان الخ) اي لان كان عذره الذي استخف لاجله رطى بناوه هذا محرز قوله بعد زوال عذره البطلان لصلاته (قوله لان من لم يدرك) اي قبل العذر من الركعة التي وقع الاستخلاف فيها (قوله يستحيل بناؤه في الاولى والثالثة) وذلك لان بناءه فيها معصية ادراكها من ماقبل الرفع من ركوعهما والفرض انه لم يدرك ركعة قبل الرفع من الركوع هذا خالف (قوله واذا استخف الامام) اي لاسي (قوله وكان فهم) اي في المأمومين وقوله ايضا في الخليفة اي فهم غير مسبوق (قوله اشار لهم) اي المأمومين كلهم مسبوقين وغير مسبوقين (قوله وجلس لسلامه المسبوق) اي واذا قام لقضاء ما عليه جلس لسلامه المسبوق اي وكذا غير المسبوق فلا يسلم قبل سلامه (قوله يقوم قضاء ما عليه) اي فاذا سلم ذلك الخليفة قام ذلك المسبوق لقضاء ما عليه منفردا وسلم غير المسبوق مع الخليفة (قوله فان لم يجلس بطلت) اي فان لم يجلس ذلك المسبوق وقام قضاء ما عليه منفردا وسلم غير المسبوق مع الخليفة (قوله فان لم يجلس بطلت) اي فان لم يجلس ذلك المسبوق وقام قضاء ما عليه وحده اذا قام الخليفة للقضاء قياسا على الطائفة الاولى في صلاة الخوف او يستخف من صلى به اماما فيسلم معه لان كل واحد من المسلمين واحد او يتظر فراغ امامه من قضاة ثم يفيض منفردا فله شيخنا (قوله كل سبق هو) اي الزمير لاجل اعادة صبر السبق والخليفة فواضا ليرزقهم ان الضمير عائذ على المسبوق اي كان سبق المسبوق ولا معنى له فاذا ارزقوا ذلك انهم وقد اشاروا شارح الاول بقوله اي المستخلف وحده (قوله فانهم يتظرونه) اي لقضاء ما عليه بعد اتمام صلاة الاول (قوله والاطلاق) اي ولا يتظرونه بل سلموا من قام له قضاء ما عليه بطلت وذلك لان السلام من رتبة صلاة الاول وقد حل هذه الخليفة فله فلا يخرج القوم عن امامته لغير معنى يقتضيه وانتظار القوم لقراره من القضاء انهم من الخروج من امامته وقبل ان ذلك الخليفة يستخف لهم من سلمهم قبل ان يقوم لقضاء ما عليه (قوله لا المقيم) هو بالجر عطف على الضمير المضاف اليه سلام من غير اعادة الخافض اي جلس الماء وم المسبوق لسلام الخليفة المسبوق لا يجلس المأموم المسبوق لسلام الخليفة المقيم كذا قيل لكن فيه ان هذا يقتضي تهديد المأموم هاتبا للمسبوق وليس كذلك ولعل الاحسن قراءته بالرفع عطفًا على معنى قوله وجلس لسلامه المسبوق والمعنى حينئذ الخليفة المسبوق يجلس المأموم لا نظاره لا الخليفة المقيم او طفا على المسبوق قائم لرواياته ان الامام المسافر اذا استخف فبقا على مسافرين ومقيمين واكمل

مفسر عليه واعلم ان يصح له جواب الشرط بل قدره وجعلوا فان صلى مفردا على هذا لان من لم يدرك ركعة يشدبه يستحيل بناؤه في الاولى او الثالثة (و) اذا استخف الامام مسبوقا وكان فهم مسبوقا ايضا وام الخليفة ما في من صلاة الاول اشار لهم ان اجلسوا وقام قضاء ما عليه (وجلس لسلامه) اي الى سلام الخليفة (المسبوق) من المأمومين اي ان يكمل صلاته وسلم فيقوم لقضاء ما عليه فلم يجلس بطلت دولم يسلم قبل قضاءه في صلب من صار اماما له وشبه في وجوب الانتظار قوله (كل سبق هو) اي المستخلف وحده فانهم يتظرونه ويسلمون بسلامه ولا يطلت عليهم (لا) يجلس مأموم سلام الخليفة (المقيم مستخلفه) امام (مسافر) على مقيمين ومسافرين وكان قائلا قال له كيف يستخف مقبا من امامة المقيم للمسافر مكروهه فاجاب بقوله (لنعتذر) استخلاف (مسافر) لعدم صلاحه للامامة (اووجه) اي وجه

(و يقوم غيره) أي غير

المسافر به - سد انشاء

صلاة الاقل للقضاء) أي

لا تيان بما عليه اذا

لشوطهم على عدم

السلام مع الاقل وهذا

ضعيف والمؤكد انه

يجلس المسافر والمقيم

للسلام الخليفة كل سبق

المقدم (وان جهل)

الخليفة (ماسلى) الاقل

وقد ذهب (اشار) لهم

ليعلموه بعد ماسلى

(فاشاروا) بما يفيد العلم

فان فهم فواضع (والا)

فهم لو كانوا في ظلام

(سبح به) فان فهم والا

كلوه (وان قل) الامام

الاصلي (المسروق) الذي

استخلفه والمأمومين

(استطركوا) او

عونه مما يبطل الركعة

(عمل عليه) أي على قوله

ذلك (من لم يعلم خلافه)

بان علم صحة قوله او تلها

او شكها او توهمها واما

من علم خلافه من مأوم

ومستخلف فيعمل على

مأمله (وسجد) الخليفة

المسروق في الأوجه التي

عمل فيها يقول الامام

(قبه) أي قبل السلام

لكن عقب فراغ صلاة

الامام الاصلي وقبل اتعا

صلاته هو كاستيقول

المصنف (ان تم محض

(وبادة)

صلاة الاقل فان من خلفه من المميزين يقومون لاعمالهم اذ اذا وصلون لاقصدهم خوطب على عدم السلام مع الاقل ولا يلزمهم ان يسلموا مع الثاني والمسافر يسلمون لاقصدهم عند قيام ذلك المستخلف المقيم ما عليه ولا يتقرر له السلام معه اذ لم يخل هذا الخليفة المقيم على ان يقتدى بالاقل في السلام حتى يتقرر للمسافر ان يسلموا بسلامه (قله) و يقوم غيره للقضاء) اطلاق القضاء على اتيابه بما في صلاته هنا ساع لانه مكمل لصلاته فهذا بناء لقضاء لان القضاء عبارة عن فعل مطلق قبل الدخول مع الامام وهذا المقتضى مع هذا الامام راسع الاقل لا يدخل مع الامام المسافر من اقل صلاته فان قلت لم يصح ان يقتدى المأموم المقيم بهذا المستخلف المقيم المساوي له في الدخول مع الامام المسافر فيأتي عليه مع ان كلا منهما بان فيه قلت لانه يؤتى الى اقداء شخص في صلاته واحدة ما بين ثابتهما غير مستخلف عن الاقل فيما فعله لانه لم يستخلفه على الركعتين التين يتمهما المقيم صلاته لا رد على هذا الجواب ما قدم من قول المصنف في السهو وامه احدثهم لانه استخلاف حقيقة لماسبق ان سلام الامام عند سجنون بمنزلة المحدث فلما طلب من التوم ان يستخلفوا لاقصدهم واعلم انه يصح لاجبي من غيره أموري المستخلف بالكر ان يقتدى بالمستخلف بالفتح فها هو بان فيه سوا كان المستخلف بالكرس ففعله لا ولا يصح الاقضاء به فيها فاض فيه فاذا استخلف المسافر مقام سوا في الركعة الثانية فيجوز الاقضاء بذلك المستخلف بالفتح فيها هو بان فيه كما كان فعله الامام الاصلي وهي الركعة التي حصل الاستخلاف فيها التي هي ثابته للاقل وتولى الثاني المستخلف وعمل بفعله وهما الركعتان بدركة الاستخلاف لان ذلك المستخلف بان فيهما واما الركعة الرابعة التي رايها في ذلك المستخلف بل من الاولى التي فاتته قبل الدخول مع الامام وهي ركعة القضاء فلا يصح الاقضاء به فيها فاذا كان اكدى بها حتى في شيء من ركعات التمام فانه يجلس اذا قام ذلك الخليفة فركعة القضاء فاذا اتيها وسلم قام ذلك المستخلف لاجبي لاقصدهم صلاته كذا ذكر عبق واخبر خلافه وان ذلك الخليفة لا يصح اقضاء الاجبي به الا في شيء فيه مما فعله المستخلف بالكرس لا يابها لا يفعله ولا يابها هو فيه فليس فيصحب الاجبي ان يقتدى به في الركعة التي حصل الاستخلاف فيها التي هي ثابته للمستخلف واولي الخليفة واما ما فعله الخليفة دون المستخلف وهما الركعتان بدركة الاستخلاف فلا يصح اقضاءه به فيها كما لا يصح اقضاءه به في الركعة الرابعة وهي ركعة القضاء كذا ذكر ذلك شيخنا العلامة العدوي (قله) وهذا ضعيف) أي لانه قول ابن كنانة ومقابل له ابن القاسم وسجنون والمصريين فأطبعة اه بن (قله) لسلام الخليفة) أي فاذا سلم الخليفة سلم معه المسافر وقام المقيم للقضاء (قله) وان جهل ماسلى) أي وان جهل عدد اصلي (قله) فاشار واما عبيد العلم) أي عبيد العلم بعد ماسلى فان جهلوا ايضا عمل على الحق ولو تكبروا بالأحرام ولو يتي غيره (قله) والا يختم) أي والا يفهم ما اشار والله به وهذا مقابل لمخزوف أي فان فهم فواضع والا (قله) يسبح به) أي لاجله أي لاجل افهامه قاله معنى الامام والمراد انهم يسبحون بعد ماسلى فان كان كل واحد يسبحوا مرة واحدة فيحصل ان الاعمال على الخليفة في الكلام وحقق مضاف أي يسبحوا بعدد ولا يضر تخدم التسبيح على الإشارة اذا تحقق حصول الافهام بها سواء كان الاحكام يحصل بالتسبيح ايضا او تحقق عدم حصوله بسلامة الخليفة عبق من البطان في الثانية قاله شيخنا العدوي وبن (قله) والا كلوه) أي كل ما سمع موسى من معاوية عن ابن التاسم وقال ابن رشد وهو الجارى على المشهور من ان الكلام لصلاح الصلاة غير مبطل لما خلا سجنون الا ان الكلام في الصلاة مبطل لما لو لصلاحها لعل عبق ويضر عدم الكلام على التسبيح او الإشارة اذا كان يوجد الفهم بأدبها (قله) والمأمومين) أي مطا مسروقين لا (قله) عمل عليه من لم يعلم خلافه) أي فاذا حصل الاستخلاف في الثانية ولم يسلموا خلاف مقال المستخلف جوا الثانية اولى وهكذا (قله) ومستخلف) أي لانه قد يعلم ذلك قبل الدخول معه (قله) فيعمل على ما علم أي من خلاف قوله فاذا استخلفه بعد ثابته الظهر وقال به الاصلي بعد ما استخلفه قد استطاعت تركوا عن الاولى على علم المستخلف خلاف قوله فمن علم من المأمومين

بأم القرآن قط فدخل  
 في صلاته نقص وزيادة  
 او أخبره بذلك في قيام  
 الركعة او بعد عقدها  
 لا محال ان تكون من  
 الاولى قصير الثانية  
 اولى والثالثة ثمانية  
 بأم القرآن قط فان  
 تضمنت الزيادة كإله  
 أخبره قبل ركوع الثانية  
 انه اسقط ركوعا او  
 سجودا فالنار لا يمكن  
 وكذلك استخلفه في  
 الركعة وصينه انهم  
 الثالثة سجد بد سلامه  
 وقوله (بد) كمال  
 (سلامة امامه) وقبل  
 قضا ما عليه راجع  
 لقوله وسجد قبله كاتقدم  
 التنبية عليه لانه موضع  
 سجود امامه الذي كان  
 يفعل وهذا ثابته

**فصل في احكام صلاة السفر (من)**  
 سنة مؤكدة (المسافر)  
 وجعل اوجرة (شعب  
 طاص به) اي السفر فينتع  
 قصر طاص به كاتق  
 وقاطع طريق وقان فان  
 تاب قصران في بعدها  
 للمسافة وان عصى به  
 في اثنتاه اتم وجوبا  
 جئتذ فان قصر لم يعد  
 على الاصول (و) غير  
 (لاه) بمرور قصر الاخر  
 على المصنف فان قصر لم  
 يعد الا من العاصي به (او به رة) معمول مسافر يان لمسافة القصر كل رة يدار به فراسخ كل فرسخ  
 ثلاثة اميال فهي محانية توار بكونه ملا والمشهد وان الليل القاذراع والصحيح انه ثلاثة آلاف وخمسة

خلاف قوله فلا يجلس مع الخليفة بعد فصل الثالثة التي صارت ثمانية ويجلس معه من لم يعلم خلافة عمر باي  
 ركعة بعد اثنتاه التي جلس فيها بالقاهرة قط ومن علم خلافة يجلس فيها لانه ارجح ومن لم يعلم خلافة  
 يقوم مع الامام ولا يجلس لانه اثنائه ثم باي ركعة خاصة بالقاهرة قط ويشهد فاذا فرغ منه سجد السهو  
 وتبعه في تلك الركعة والسجود من لم يعلم خلافة دون من علم فاذا سجد الامام قام واى ركعة القضاء ثم سلم  
 وسلم معه من لم يعلم خلافة وكذا من علم خلافة وانما سجد قبل السلام لنقص السورة من الثانية وزيادة  
 الركعة للملحة هذا حكم ما اذا كان الخليفة مع بعض المأمومين لم يعلم خلافة وبعضهم لم يعلم خلافة ولو كان  
 الذي لا يعلم خلافة الخليفة قط فله يجلس في الثالثة ويقوم المأمومون ثم اذا اى ركعة بعد الثالثة التي  
 جلس فيها فانهم يجلسون دونه ثم باي ركعة ولا يتبعه فيها احد وهذا قول والقول الثاني يتبعه المأموم  
 في الجلوس وفي الركعة والقولان مبنيان على الخلاف في هل سهوا الامام عما يصح من المأمومين سهوا لهم  
 وان هم فعلوه او ايس سهوا لهم اذ هم فعلوه وهذه المسئلة يعني عنهما ما تقدم من قوله وان قام امام الخامسة  
 الخ واعادها لاجل قوله وسجد قبل الخ وسجد قبله الخ واعاقر ضها في الخليفة المسبوق مع ان غيره كذلك في انه يعمل على  
 قول المستخلف حيث لم يعلم خلافة لاجل قوله وسجد قبله الخ وهذا ما لا يأتى في هذا في غير المسبوق  
**(قوله)** كأنذا أخبره بعدة الثالثة الخ هذا ما لا يأتى في قوله وسجد الثالثة اي التي استخلفه فيها وانما  
 قلنا ذلك لاجل ان يكون السجود قبل السلام بد كل صلاة امامه وقبل تمام صلاته هو وامالو كان  
 استخلفه في الثانية وقاله بصدان عدة دائثة اسقطت ركوعا من الاولى فانه في هذه الحالة يسجد القبلي  
 قبل السلام وعب تمام صلاة امامه وصلاته هو لان اتمام صلاة امامه اتمام له لا قضاء عليه لان الثالثة  
 رجت ثابته لكل منهما وصير ورثه مسبوقة بالنار للظاهر **(قوله)** وصار استخلافه على ثابته الامام وقد  
 قراءها بأم القرآن اي يجلس لانه من خبره بعد عدة الثالثة وقبل استقلاله للركعة فانه يجلس لتشهد  
 ثم يكمل صلاة امامه ركعتين بالقاهرة قط فاذا شهد بعدهما سجد السهو ثم قام بركعة القضاء لان  
 القرض انه مسبوق ثم سلم وسلم معه من علم خلافة ما قال الامام الا على من لم يعلم خلافة ويتبعه في السجود  
 من لم يعلم خلافة دون من علم خلافة قوله **(قوله)** دخل في صلاته (قص) اي السورة من الثانية وقوله  
 وزاد في الركعة للملحة **(قوله)** وسجد قبله اي بعد كل صلاة امامه هذا واضح ان كان ذلك الخليفة ادرك  
 مع الامام ركعة والا فلا يسجد كاتقدم في السهو وقد قال وهو الظاهر انه لثابته عن الامام بصير مطلوبوا  
 عما يلزم بالامام قط بحيث يذ سجود السهو وان لم يدرك ركعة وطى هذا في قديم ما تقدم في السهو بغير  
 ما هنا كذا في عبق ونش

**فصل في احكام صلاة السفر (قوله)** سنة مؤكدة هذا هو الراجح قال عياض في الاكل كونه سنة هو  
 المشهور من مذهب مالك واكثرهما على كثرة العلماء من السلف والخلف اه وقيل ان القصر فرض وقيل  
 مستحب قيل لمباح وعلى السنية في أكدتها على سنية الجامعة وعكسه قول ابن رشد والحنفي وظهر فائده  
 الخلاف فيها اذا عارضها كأنذا يجد المسافر احدا ياتى به لا متقيا فهل ياتى به هو الاوّل ويؤيده اطلاق  
 المصنف كراهة الاثام بغيا ياتى او ياتى من غير كراهة بل ذلك المطلوب هو القول الثاني **(قوله)** (مسافر)  
 اي ولو كان سفره على خلاف العادة بأن كان طيارا او بحظوة فمن كان يقطع المسافة لا يفسره قصر ولو  
 كان يقطعها في لحظة طيارا ونحوه واراد المصنف بالمسافر من يد السفر على جهة التجار المرسل من اطلاق  
 اسم السب على السب **(قوله)** غير طاص به اي سببه وفهم من قوله به ان العاصي فيه كل زاني وشارب الخمر  
 بقصر الصلاة وهو كذلك اذ **(قوله)** وان عصى به اي طرأ له الصبيحان في اثنتاه **(قوله)** اتم وجوبا اي  
 ولا يقصر **(قوله)** فان قصر اي العاصي بالسفر سواء كان عاصيا في قول السفر او في اثنتاه والموضوع ان  
 المسافة مسافة قصر واعلم ان في قصر العاصي بالسفر قولين بالمرمة والكرهية وفي قصر الاخر قولان

بالصكره

محلتان أي سبوعين  
معتدين أو يوم ولاية سبوع  
الأيام المتتالية بالآجال على  
المتعاد (ولو) كان سفرها  
(بحر) أي جميعها  
أو بعضها تقدمت مسافة  
البحر وتأخرت حيث كان  
السفر فيه بالمخاض أو بها  
وبالبحر كان كل بالبحر  
قط وتأخرت مسافة البر  
أو تقدمت وكانت قدر  
المسافة الشرعية والأقلا  
يقتصر حتى ينفذ البحر  
وبسبب بالبحر كان فيه  
المسافة معتبرة (ذهاباً) أي  
غير مضمومة إلى الراجوع  
(قصدت) تلك المسافة  
(دفعه) بفتح الدال فإن لم  
تحدد أسلاكها ثم يطلب  
رعي أو قصدت لادفعه  
بفتح الواو فامة في اتناها  
تقطع حكم السفر لم يقصر  
(أن عدى) أي جاوز  
(البلدي) أي الحضري  
(الساكنين) المتصلة ولو  
حكماً بأن يرتحق سكانها  
بالبدا رتقاء الاتصال  
من نار وطبخ ونسب  
(المسكونة) بالآلال ولو  
بعض العام لا عبرة بالمزارع  
أو الساكنين المتصلة أو غير  
المسكونة ولا عبرة بالمخارص  
والساكن فيها ولا فرق بين  
قرية تجمعها وغيرها وهو  
المختد وظاهر قولهم  
المسافر حتى يخرج من قرية

بالكرامة والجواز والراح الحرم في العامي والكرامة في اللاهي فلو قصر العامي فلا إعادة عليه على  
الاصوب كما أقصر عليه ح وغيره يقول خش ظن قصر العامي أعاد ما على الراح ودان قصر اللاهي أعاد في  
الوقت غير ظاهر أنه بن (قوله وهي) أي الراح بمرء (قوله وبين مستدلين) هذا هو ما في الشيخ أحد زواني  
وقوله أو يوم ولاية هو ما لا خلاف فيه بضم بعضهم وهو قريب من الأول والظاهر كقول شيخنا ما لم يمش في  
كبيره أن اليوم معتبر من طلوع الشمس لا من المظلمة فليأخذ بالامن طلوع القمر خلافاً لبعضهم وينتظر وقت  
الزول المعتاد لراحه أو إصلاح متاع مثلاً (قوله ولو كان سفرها بحر) أشار بهذا إلى أن المبالغة في التعديد  
بالمسافة خلافاً لقال العيرة في البحر بالزمان مطلقاً ولم يقل العيرة فيه بالزمان إن سافر فيه لا يجانب البر وإن  
سافر بجانبه فالعيرة بالراحه رد وليست بالمبالغة راحه لمسافر لأنه لا خلاف في قصر المسافر في البحر (قوله  
تخدمت الخ) هذا التفصيل لأن المواز وعليه أقصر العوفي في شرح قواعد عياض وهرام واعتد عجم  
وأرضاء شيخنا الذي هو حاصله أنه يلقى بين المسافين سواء تقدمت مسافة البحر أو تأخرت سواء كان كل من  
المسافين مسافة قصر أو أحداً مأمون الأخرى وإن هجو بعضها مسافة قصر إذا كان السبيل في البحر  
بالمخاض أو بها بالبحر عكساً إن كان بالبحر فقط وكانت مسافة البحر مقدمة أو تقدمت مسافة البر  
وتأخرت مسافة البحر وكانت مسافة البر على حدتها مسافة شرعية فإن كانت أقل منها فلا يصح حتى ينفذ  
البحر ويسير بالبحر لا احتمال لتعذر الراح عليه وكانت فيه المسافة الشرعية على حدتها ما لم يابل مالاً  
المواز قول عبد الملك أنه إذا تعلق الشخص بسفره وبحره فإنه يقصر ويلتزم مسافة البر المسافة المطلقة  
من غير تفصيل فتحصل مما ذكر أن البحر قبل الاعتد فيه المسافة بل الزمان وهو يوم ولاية وقيل باعتبارها  
فيه كالب وهو المعتد وعليه إذا سافر وكان بعض سفره في البر وبعض سفره في البحر يسير بيل يلقى مسافة  
أحدهما للمسافة الآخر مطلقاً من غير تفصيل وقيل لا بد فيه من التفصيل على ما هو وهو المعتد (قوله حتى  
ينفذ البحر) أي لا احتمال لتعذر الراح عليه (قوله ذهبا) حال من أوجه برداً على حكمها إذا ذهب أو يؤول  
ذهاباً بذهو بالحق كونهما مذهباً أي أروا معمول لحال محدوفة كما أشار به الشارح فلو كانت متفقة من  
الذهاب والرجوع لم يقصر (قوله قصدت دفعه) المراد بقصدها دفعه أن لا ينوي أن يقيم فيها فامة توجب  
الانحياز كل يوم أيام صحاح فنفسار به ردو نوى أن يسير منها بردين ثم يقيم أو يومه أيام صحاح ثم يسافر بأقربها  
فإن لم يبق نوى إقامة يومين أو ثلاثة فامة يقصر وليس المراد بكونها قصدت دفعه أن يقصدها قطعاً في سيرة  
واحدة بحيث لا يقيم في اثنا سفرها إلا لالان العادة فأنسبه بخلاف ذلك (قوله فإن لم تحصد اسلاً) أي فإن لم  
يقتصد بسفره تلك المسافة أسلاً (قوله أن عدى البلدي الساكنين الخ) أعلم أن شرط تعددتها إذا سافر من  
ناحية ما ومن غير ناحية أو كان محاذاً لها أو أقصر بمجردها ووجه البيوت كذا في عبق وفي أن لا يستط  
مجاورتها إلا إذا سافر من ناحية فإن سافر من غير ناحية فلا يشترط مجاورتها ولو كان محاذاً لها فامة بالساكنين  
أن تكون كجزء من البلد فأنسبه مثلاً الساكنين المسكونة للفرتين اللتان يرتحق أهل أحدهما بأهل الأخرى  
بالقول والأفكل قرية تعتبر بقدرها إن كان عدم الاتحاق لنحو عداوة وفي شب إذا كان بعض ساكنها  
يرتحق بالباد الأخرى كالمخاض الأيمن دون الأيسر فالظاهر أن حكمها كلها حكم المتصلة (قوله أي  
الحضري) قال بن الصواب إن طاعة المزارع البلدي من كان يكمل الصلاة في البلد سواء كان حضر أو يهودي  
لأن دخل البلدي بأدواته أن يقيم فيها أربعة أيام صحاح ثم أراد أن لا يزال فلا يقصر حتى يحاو زالسكنين إذا  
سافر من ناحية (قوله ولا عبرة بالمزارع) أي لا يشترط مجاورتها وكذا ما بعدها (قوله ولا عبرة بالمخارص الخ)  
أي لا عبرة بما يمتنع فيها من قرية ولا قرية بين قرية تجمعها وغيرها أي في اشتراط مجاورة الساكنين المسكونة المتصلة  
بالبلد (قوله ويتم المسافر حتى يخرج من رعيته) أي فإن المتبادر به من رعيته أن يقيم فيها أو يبيتها  
يكون كذلك إذا جاز في حكمها من الساكنين المسكونة والمخالصين لأمول عايه أي نحو مجاورة البهائم



المسكونة ولا يشترط مجاوزة المزارع ولا فرق في ذلك بين قرية بالجمعة وغيرها وروى مطرف عن ابن المسجون  
عن مالك أن كانت قرية بجمعة فلازم المسافر منها حتى يجاوز يوتها بثلاثة أميال من السوران كان البلد سور  
والآن آخر بناها وان لم تكن قرية بجمعة فيكون مجاوزة البساتين فقط واختلف على هذه الرواية تصدير المدونة  
وهو اختيار ابن رشد له وعلى هذا الكلام المدونة خلاف المعتدل المتقدم وخلاف إبي اوقرول مخالف لمخالف  
المدونتين لمدونة موافقة للقول المعتدل المتقدم وان قولها حتى يجرى من قرية بجمعة مجاوزة البساتين وهو راي  
البايع وغيره واليحاد كرم التاويلين اشار المصنف فهو لو توافقت الخ ايتى وت على مجاوزة ثلاثة أميال  
غير بجمعة كما توافقت على مجاوزة البساتين مطلقا والمحول عليه ان هذه الرواية مخالفة لمظاهر المدونة وليست  
تفسيرها كمال ابن رشد ثم اعلم انه على القول الاول وهو المصدق لا ربه بر دأما اعتبر بعد مجاوزة البساتين  
المسكونة واماعلى القول الثاني فخل بحسب الالاف مال من جملة الاربع بر دوان كان لا يصير حتى يجاوزها  
وهو ظاهر كلامهم واختاره البرزى وغيره وصوبه بعضهم ولا يخفى من جعلها وصوبه ابن ناجي قال عبق  
ونش والطاهران محل الخلاف اى فى اعتبار مجاوزة البساتين فقط في قرية بالجمعة او الثلاثة أميال حيث لم تزد  
البساتين على مجاوزة ثلاثة أميال فلان رادت عليها اتفق القولان على اعتبار مجاوزة البساتين وكذا ان كانت  
ثلاثة أميال وما اذا كانت الثلاثة أميال تزد على البساتين المسكونة فيجرى فيها التأويلان في اعتبار  
مجاوزتها وعدمه ودهذا بن بأن الحق ان الخلاف مطلق فلذا زادت البساتين على الثلاثة أميال او زادت  
اللاثة أميال على البساتين المسكونة تسرى الخلاف بينهما وتصل عن المواق من فواز ابن الحاج ما يفيد ذلك  
اطره **(قوله بقرية بالجمعة)** اى التى هام فيها ولو فى زمن دون زمن كذا فى عبق ورده بن بأن ظاهر ابن  
رشد ان المراد بقرية بالجمعة ما كانت الجمعة تقام فيها بالفعل دائما **(قوله والعمودي)** اى وهو ساكن البداية  
سمى بذلك لانه يحصل منه على عمد وقوله حله كسر الحاء اى محله وهى منزل قومها فالحق والمثل بمعنى  
**(قوله حيث جمعهم اسم الحى والدار والدار فقط)** المراد الحى القبيصة والمراد بالدار المنزل الذى ينزلون فيه  
وحاصله انه اذا جمعهم اسم الحى والدار والدار فقط فانه لا يقصر فى هاتين الحالتين الا اذا جاوز جميع البيوت  
لا بما عتزل القضاة والرحاب المحصورة فلا يفيده فكانه لا يدمى بمجاوزة القضاء لا يدمى بمجاوزة جميع البيوت  
واما لجمعهم اسم الحى فقط دون الدار بأن كان كل قرية فى دار فاما تعتبر كل دار على حدثتها حيث كان  
لا يرتقب بعضهم بعض والا فهم كاهل الدار الواحدة وكذا اذا لم يجمعهم اسم الحى والدار فانه صرا اذا جاوز  
بيوت حله هو **(قوله كساكن الجبال)** اى فانه يقصر اذا جاوز محله وساكن القرية ياتى لبساتينها  
مسكونة فانه يقصر اذا جاوز بيوت القرية والايضا للرحاب ياتى طرفها وكذلك ساكن البساتين يقصر  
عبردا اتصاله عن مسكنه سواء كانت تلك البساتين متصلة بالدار منفصلة عنها **(قوله وبقية)** فيه ان  
الاولى ابدل بالمحاصرة لان القائمة اعمها بالبال محاصرة لا لوقية لان القائمة وبقية ايضا لان رسال الوقت  
اذا اطلق اعمها تصرف لوقت الاداء **(قوله وان تونيا بأحد)** اى خلافا للاما احدين حبل واحرى غير  
التوفى اذا سافر باهله والتوفى اذا سافر بغير اهله فالمصنف نص على المتوهم **(قوله الى محل البدة)**  
المتبادر من المصنف ان المعنى حتى ياتى المكان الذى قصر منه فى سفر وجه فاذا تامم وحينئذ فقهى  
التصريح بالرجوع هو مبسوط فى الحرج فيعترض عليه بأن هذا خلاف قول المدونة واذا رجع من سفره  
فلتقص حتى يدخل البيوت او قريها فلان هذا يدل على ان منتهى القصر ليس كبده واجب بعضهم  
يحمل كلام المصنف على منتهى سفره فى الدخا لا فى الرجوع فهو ساكنه حتى اى صرا ذابغ منتهى  
سفره الى تأخير محل البدة فكلام على حذف مضاف او المراد الى محل المعتاد ليد البدة القصر نه فى حرج من خرج  
من تلك البلد الذى وصل اليه وهو البساتين فى البلد الذى له ذنانا او الهذلى البدوى ومحل الالةصال فى غيرها  
واما كلام المدونة فمعمول على منتهى الشرقى الرجوع للبلد الذى سافر منه لكن يرد على المدونة تنق

بقرية بالجمعة) يحمل قولها  
حتى يجرى من قرية على  
مجاوزة الثلاثة في قرية  
(و) ان عدى (العمودي  
حله) اى بيوت حله ولو  
تفرقت حيث جمعهم اسم  
الحى والدار او الدار فقط  
(و) ان (اتصل غيرهما)  
اى غير المدنى والعمودي  
من مكانه كساكن الجبال  
وقرية لبساتينها متصل  
(قصر و باعية) نائب  
فاعل من لاصع ومغرب  
(وقية) اى سافر في وقتها  
ولو الضرورى فيقصر  
الظهر بن من عدى البساتين  
قبل القرى وبلاى ركاد  
فاكثر ولو اخرها عمدا  
ولر كمتين او ركعة تسلى  
العصر فقط سقرية (او)  
فانتهى (اى فى السفر ولو  
اداما فى الحضر لا فاقا فى  
الحضر خضر يتولوا داما  
يسفر (وان) كان المسافر  
(توتيا) اى خادم سفينة  
سافر (باهله) ثم بين نهاية  
القصر بقوله (الى محل  
البدة)

أخبره فيصدق هو ذلك القصر منه وبخوله البلد أخرى (لا اقل) من اربعة بردقلا قصر اي قصر وقيل في خمسة وثلاثين ميلا وصحت في  
 اربعين اي بمائة ثمانين ميلا وبين ولا اعادة قطعان حرم وضع فيها بينهما على المتعدلا اعادة وقيل يمد في الوقت ما حصره قوله لا اقل وان فهم  
 مما تقدم ليرتب عليه قوله (الا كني) ومنزوي ومنزلي وعصبي فانه يسن له القصر (في خروجه) من محله (عرفة) الحج (و) في (رجوعه)  
 لبلده حيث بني عليه عمل من التسك بغيرها والاثم حال رجوعه كدوى راجع ٢٨٩ من مكة بعد الافاضة لئلا يما عليه من الرى اعما

هو في محله وفهم من قوله  
 في خروجه ورجوعه ان  
 كلاما من اهل هذه الامكنة  
 يتم مكانه ولو كان محله  
 بغيره محلا كنى رجع  
 يوم التحريك للافاضة  
 وقصر بغيره ولم يعلم من  
 كلامه حكم العرف لقوله  
 في خروجه لعرفة والمتعد  
 انه كلكني في قصر في  
 خروجه منها التسك من  
 افاضة وغيرها ويتمها  
 فمسن القصر لذكر  
 مع قصر المسافة لسنة  
 (ولا) قصر (راجع) بعد  
 اقصاه عن محله سواء كان  
 وطنا او محلا (واما) (الدون) لان  
 اى دون المسافة لان  
 الرجوع معتبرا سفر او نفسه  
 هذا ان رجع تارك السفر  
 وصالته قبل الرجوع  
 صحبة بل (ولو) رجع  
 (لثني) (نبيه) وبود لبقرة  
 (ولا) قصر (عادل عن)  
 طريق (قصير) دون  
 مسافة قصر الى طول  
 فيه المسافة (بلا عنز)  
 بل مجرد قصر القصر او لا  
 قصده فان عدل بعد  
 او لا ولو مباحا يظهر

وهو انه يلزم من المتناول القرب حينئذ فامضى العطف واجيب بما جوبى فيها ان اوجبى الواو والعطف  
 تفسيرى اى ان المراد بنحو طالعنا والقرب منها والمراد بالقرب اقل من ميل ومنها ان السؤل لمن استمر  
 سائرا وقوله او قرب بان النسبة لمن زلزل خارجا لا استراحة مثلا ومنها ان قوله حتى يدخل قول وقوله او يقار بها  
 قول آخر وتظهر بحجة الخلاف فبين زلزل خارجا باقل من الميل وعليه العصر ولم يدخل البلدى غيرت  
 الشمس في الاول صلى العصر سفره فيقول الثانى قصر فيوما اشارنا فعمل كلام المصنف ثاملا انتهى  
 الشرفى في هذا الرجوع وفيه انه على شموله لمتناهى الرجوع يكون ماشيا على ضعيف وهو قول ابن بشر  
 وابن الحاحب لاعلى كلام المدونة تأمل (قوله اى حقه) اى الى ان يصل الى محل جنس البلد فيصدق بعوده  
 للبلد الذى قصر منه وهى التى ابتدا السير منها وهى التى ياتي الرجوع وبخوله للبلد اخرى اى وهى منتهى  
 الشرفى في الغياب (قوله اى يحرم) اى لو ليس المراد ما عليه ظاهره من انه لا يسن القصر في اقل من اربعة برد  
 الصادق بجواز هذبه (قوله وبطل الخ) اعلم ان القصر فيادون اربعة ردمت مع اضاها والفرق انما هو فيها  
 بعد الوقوع كقائل الشارع وما ذكر من الخلاف في الاعادة في الصلاة لا يأتى في الصوم بل متى كانت المسافة  
 اقل من اربعة برد او اقل من الكفارة ما لم يكن مثالا (قوله وضع فيها بينهما) اى فبان خمسة والثلاثين  
 والاربعة (قوله فانه يسن له القصر في حال خروجه) اى ولا يشترط مجاوزة البساتين ان لو كان فيها ذلك (قوله)  
 حيث بني عليه عمل الخ اى كفى في حال رجوعه من منى لبلده لانه بني عليه عمل في غير محله وهو القول  
 بالمعصية هذا وما ذكره الشارع من التقييد بما لا يغيره فنه نظر بل يقصر في رجوعه لبلده مطلقا وان لم يبق  
 عليه شيء من التسك الا بالوا بغيرها على ملجوع اليه ما لك كفى ح فالصواب بقاء المصنف على اطلاقه اه بن  
 وعلى هذا فنكل من المعصية والمزداني يقصر في حال رجوعه من منى لبلده (قوله والعمدة على كلكني) اى  
 وعليه اقصى في التوضيح وقوله عياضى الا كمال عن مالك ومقا بهما ذكره الشيخ احمد الزرقاني ان العرفى  
 لا يقصر وهذا القول بذكره ابن عرفة عن الجاسي (قوله وصالته قبل الرجوع صحبة) اى صلاته التى صلاحها  
 مقصورة قبل رجوعه صحبة مفهوم قوله لدونها انه اذا رجع بعد قصر في رجوعه كابرشده ما ذكره  
 الشارع من التعليل بقوله لان الرجوع معتبرا سفر او نفسه (قوله ولو لثني نبيه) قال طي هذا اذا رجع للبلد  
 الذى سافر منه واما لو رجع لغيره لثني نبيه لقصر في رجوعه فله ابن عبد السلام اه بن ورد المصنف باوعلى  
 ابن المباحثون القائل اذا رجع لثني نبيه فانه يقصر لانه لم يرض سفره ومحله هذا الخلاف اذا لم يدخل قبل  
 رجوعه وطنه الذى نوى الاقامة فيه على التأيد فان دخله فلا خلاف في اعامه في حالة الرجوع (قوله ولا لادخل  
 عن قصير) مقتضى ما ذكره من تعليمه بان ذلك مبنى على عدم قصر الا لهى اما اذا قصر لا يصدق  
 الظاهر لان العدول عن القصير الى غير محرم وفي التوضيح هذا مبنى على ان الا لهى يصدق به لا يقصر  
 واما على القول بانه يقصر فلا شئ في قصر هذا اه بن (قوله وهو المتجرد) اى عن التعلق بالدين (قوله رجع)  
 اى يقصر (قوله الا ان يصل الخ) اى اذا اخرج مسافرا الى الارض حتى يصل لبيت المقدس مثلا او سافر طالبا للرى  
 الى ان يصل لغزة مثلا له القصر حيث علم قطع المسافة قبل خروجه من القدس (قوله ولا منة يصل الخ) حاصله  
 انه اذا اخرج من البلد ما على الشر ثم اقام قبل مسافته فيخطر وقصة لاحقة فان حزم انه لا يسافر دونها  
 ولم يعلم وقت مجيئها فانه لا يقصر بل يتم مدة انتظارها فان نوى انتظارها اقل من اربعة ايام فان تأت سافر

(٣٧ - دسوق اول)

(و) (لا) (طالب لرى) (رجع) حيث جرد الكلا (الان يعلم) كل منهما (قطع المسافة) الشرعية (قبلة) اى قبل اهل المقصود لها والى اى  
 وقد عزم عليه عند الخرج (ولا منفصل) عن البلد (ينظر رقة) (سافر معهم) (الان يحرم بالسيرة دونها) (و) عيبتها قبل اقامته مرة  
 ايام فلو عزم على السيرة دونها

دونها او جزم بجيشها قبل الاربعه ايام قصر مدة انتظارها **(قوله)** لكن بعد اربعه ايام اي بان جاس في انتظارها وعزم على ان ياتيها في مدة الاربعه ايام سافر معها فان لم تأت سافر دونها بعد الاربعه ايام **(قوله)** وقطعه دخول بلده الظاهر كمال شارحنا على ما عاين واين غازی وطني ان المراد بالدخول هنا الدخول الثاني من الرجوع بدليل قوله في الاستثناء ورجوع الخ وفي الاستثناء الدخول الثاني من الرجوع ودخله تكرار بينهما وان كان في الاول تكرار مع قوله الى محل البدن خلا للمواق وعقب حيث خلا الدخول على دخول المرو فيهما فخرهم التكرار وما ذكره بمن ان المراد بدله بلده اصله قوله على ان نقل اليه بيته السكن فيه على الثاني بدخول بعينه من الاستثناء يمنع من ذلك وعلى ما بين غازی قال مع هذا الجأته لدخول الرجوع وفي التي بعدها الجأته لدخول المرو وما على ما قاله المواق وعقب الرجوع الجأته لدخول المرو وفيها ثم ان مراد المصنف كابدل عليه كلام ابن غازی وجوه بعد ان سار مسافة القصر بدليل اسناده القطع للدخول الى فلا يزال في رجوعه فيصير الى ان يدخل فيقطع القصر خلا لظلاله عليه ح من ان مراده الرجوع من دون مسافة القصر وان مجرد الاندخول في الرجوع يقطع حكم السفر لا يفتر ظاهر المصنف وغير مناسب للاستثناء بعده وفيه التكرار مع قوله لا راجع لكونها **(قوله)** سواء كانت حطية اي مقبها في بيتها اذ كانت بلده الاصلية او غيرها وقوله لا ايام بان كان مكث فيها مدة طويلة لا يبيته الا بدو بهذا التعيين مع الاستثناء بعد ذلك بقوله الامتوطن ككنا فليس في منتهى الصورتين والمستثنى احدى الصورتين وانما كان دخول البلد قاطعا للقصر لان دخول البلد منتهى الإقامة قلنا كفت نية الإقامة في قطع القصر فاقطع المصنف ما بالكل اولى **(قوله)** وان يرجع بالغ عليه وداعى سعنون القائل يجوز ان يقصر لمن غلبته الرجوع وردته بلده ومثل الرجوع جوح الدابة **(قوله)** لا يمكن الخلاص منه اي بصفة فان جهر بتمنه او يستغنى بخرابتين عليه با على منه فهو بطلته عدم اقامه اربعه ايام فهو حينئذ على حكم السفر بخلاف الرجوع فانها لا تنفع معها حلية **(قوله)** فليأمل اي في هذا الفرق الذي فرقوا بين الرجوع والغائب هل هو مفيد للمقصود كما ادعاه شب قال شيخنا ولم يظهر لي كونه مفيدا للعكس المقصود كما ادعاه شب **(قوله)** الامتوطن ككنا الخ جله ح والمواق وغيرها على مسئلة المدونة تنصها ومن دخل مكة واطام بضعة عشر يوما فوطئها امر اذ ان يخرج الى الحنفية ثم يعود الى مكة ويقيم بها اليوم واليومين ثم يخرج منها قال مالك يقيم يوميه ثم قال قصر قال ابن القاسم وهو اسهل اه ووجه ابن يونس الاول بان الإقامة فيها اكسبها حكم الوطن ووجه الثاني بانها ليست ببلده حقيقه فعلى هذا القول جمل طي كلام المؤلف لكن اعترض قوله رفض سكانها به لا حجة اليه وليس في المدونة وغيرها ولا إقامة فيه في القرض المذكور والاولى جمل المصنف على مسئلة ابن المواز وهي ما اذا خرج من وطن سكان موضع تنصرف فيه الصلاة وافضاسكي وطنه ثم رجع لغيره او الإقامة كان ناويا للسفر او الى الذن فان قصر فان لم يرفض سكانها فطالب ابن المواز وقوله طي وغيره وحينئذ يكون التوطن في كلام المصنف على حقيقته ويكون قوله رفض سكانها شرطاً معتمداً به ان **(قوله)** يعني مقبها اقامة قطع حكم السفر اي قالتون ليس على حقيقته وهذا يقتضي جمل المؤلف على مسئلة المدونة لكن قد علمت انه على هذا الا يكون قوله رفض سكانها معتابا له قاله في المواق جمل التوطن في كلام المصنف على حقيقته وجمل كلام المصنف على فرع ابن المواز **(قوله)** او دونها لا يقال هذا باعراض قوله لا راجع لدونها لا يمكنه على ما اذا لم يرفض سكني الراجع اليها كذا قال بعض الشراح ورد في بانه يتعين جله على ما اذا رجع بعينه مسافة القصر اذ لو رجع قبل مسافة القصر لاثم قول المصنف لا راجع لدونها **(قوله)** فلما دار على عدم نية الإقامة اي فان رجع ناويا اقامة قطع حكم السفر فانه يتم والحاصل ان دخول بلده او وطنه يقطع القصر ولو كان ناويا للسفر حيث لم يرفض سكانها فان رفض سكانها فلا يكون دخوله موجبا للاعمال الا اذا اوى اقامة اربعه ايام ومحل اعتبار الرفض اذا لم يكن له بها اهل حين الرفض فان كان له بها

لكن بعد اربعه ايام او تحقق بجيشها بعد الاربعه ايام او شئت فيه اتم وقطعه اي القصر اشد او خمسة ايام (دخول بلده) الراجع هو اليها سواء كانت بطنه ام لا وان لم يوافقها او بعد ايام ان دخل اختيارا بل (وان) دخل مقبها (برج) من بحر بخلاف رده بناسب فلا قطع لا مكان خلاص منه بخلاف الرجوع فليأمل (الامتوطن ككنا) من البلاد يعني مقبها بها اقامة قطع حكم السفر كالسورين من اهل الانفاق بككة وقلنا الا مقبها بلذكان اوضع (رفض سكانها) وخرج منها للتوطن بغيرها على مسافة القصر (ودرجع) لمبا بعد سير المسافة او دونها (ناويا) في قصر في اقامته بها اقامة غير قاطعة ومثل نية السفر خلاف الذن قلنا دار على عدم نية الإقامة القاطعة انها اشار به قوله

(رقعة) أيضا (دخول وطنه) المار عليه بان كل من جعل غير وطنه وسافر منه الى بلد آخر وطنه في اثناء الطريق فليحمله عليه دخله فانه يتم ولو لم يتوافقه اربعة ايام ويجتنب فلا تكرر من قوله وطنه دخول بلده ثالثا قوله (او) دخول (مكان) زوجه دخل بها فخط (قيد) دخل انما هي بما وقاوم له كذلك ويجتنب ان يقتيد زوجه ايضا يستخرج عن الاطراف بكامل ابواب وانما كان مكان الزوج طاعما لان في حكم الوطن (وان) كان دخوله (برج غالبية) الجأته كذلك (و) رايها (نية دخوله) وطنه او ٢٩١ مكان زوجته التي في اثناء طريقه

(وليس) منه اي بين البلد الذي سافر منه (و) يثبه اي بين المثل المتوى دخوله (المسافة) الشرعية كن كان مقبلا على ووطنه او مكان زوجه الجمرانة مثلا وسافر من مكة المدينة وقوى حين خروجه ان يدخل الجمرانة فانه يتم فيها بين مكة والجمرانة لانه اقل من المسافة وان لم يتوافقه اربعة ايام بهائم اذا خرج اعتبر باقي سفره فان كان اربعة بد قصر والا اتم ايضا فان كان بين محل النية والمكان المسافة قصر واعتبر باقي سفره ايضا فالاقسام اربعة وقولنا اي بين البلد الذي سافر منه احتراز عما اذا طرأت نية الدخول اثناء السفر فانه يستمر على القصر ولو كان بين محل النية والمحل المتوى دخوله اقل من المسافة على المعتد (و) خاصها لنية اقامة اربعة ايام بهائم مع وجوب عشرين صلاة في مدة الاقامة فن دخل

اهل ايز زوجه فلا عبرة به (قوله) وطنه دخول وطنه او مكان زوجه اي وانما جرد المرور بهما من غير دخول فلا يقطع حكم السفر ولو جازاه ولذا قال في التوضيح انما يمنع للزور شرط دخوله او نية دخوله لان احتياز والمراد بتمكن الزوجة البلد التي هي بالخصوص المنزل التي هي به (قوله) فلا تكرر اي لان هذا دخول مرود وما مر دخول ناشئ عن الرجوع (قوله) دخل بها اي فيه ولو لم يتعد موطنها الى محل اقامة على الدوام (قوله) قيد في دخول اخرج بما اذا عقد عليها ولم يدخل بها وفي المخرج ان الزوجة لا تنزله لاجرة بها وجبت فلا يكون دخول بلدها طاعما للقصر (قوله) انما يمسر بقاوم وادام وكذلك رذبه على الشارع بهرام في الوسط من اخراج السري بمثل ح وقد نص ابن الحاجب بان عرفة على الحاقها بالزوجة اظهر بن (قوله) يستخرج من (الاطراف) اي لاعتبار السري بقرام الواد (قوله) ونية دخوله انتخير بان جعل بين الدخول طاعما للقصر يقتضي حصوله قبلها وهنا ليس كذلك فحق العبارة ان يقول ومنته نية دخوله فحق التصير بالقطع نسح والضمير في دخوله لوطن ومكان الزوجة كذا ذكر الشارع ويجتنب طفر اذا المصنف الضمير باعتبار ما ذكر (قوله) اي بين البلد الذي سافر منه اي وقوى هو هوية الدخول وطنه او مكان الزوجة (قوله) لانه اقل اي الخ لان المسافة التي بين مكة والجمرانة اقل من مسافة القصر (قوله) وان لم يتوافقه اربعة ايام اي فلا دخل الى نية دخوله الوطن او مكان الزوجة (قوله) فما اذا اخرج اي من الجمرات بقوله اعتبر باقي سفره الى المدينة او لغيرها (قوله) عمل على اي هو مكة وقوله لو المكان اي الذي نوى دخوله وهذا مفهوم قول المصنف وليس يشترط بين المسافة (قوله) فالاقسام اربعة الاقل ان يستلزم اقبل وطنه وما بعده بالمسافة في هذه بقصر قبل دخوله لوطنه بعده الثاني محله والمجموع مستقل وفي هذان نوى دخوله قبل سيرة اتم قبل دخوله وطنه بعده وان لم يتود دخوله قصر وان نوى دخوله بدسيرة شيأ في قصره قولنا سنون وغيره الثالث ان يكون قبل وطنه اقل من المسافة وبعده مسافة مستقلة فان نوى الدخول قبل سفره فلا يقصر قبله وان لم يتود الدخول قصر واتا بعده في قصر مطلقا ولو نوى دخوله في اثناء سفره فحكي في التوضيح في هذين قولين القصر لسنون والاعمال لغيره الرابع ان يكون قبل وطنه مسافة مستقلة وبعده اقل منها في قصر قبل وطنه مطلقا نوى الدخول اذ لا يتا بعده فلا يقصر مطلقا (قوله) ونية اقامة اربعة ايام الخ الاول يزول بكان نوى اقامة اربعة ايام صحاح فيه ولو بخلاله وذلك لان ظاهره انه بمجرد نية كورة ينقطع حكم السفر ولو كان بين محلها ومحل الاقامة المسافة وليس كذلك فاذا سافر بعد ذلك من ذلك المكان الذي نوى به الاقامة المدة كورة فلا يقصر الا اذا وصل لمحل القصر بالتسليم كان مقبلا على الجمرات فخرج على السفر على اقوى الطريقين اتا لو نوى الاقامة بمحل ورجع عن النية قبل دخوله فانه يقصر بمجرد ذلك (قوله) مع وجوب عشرين صلاة في مدة الاقامة بان دخل قبل فجر البتة ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء (قوله) واعتبر سنون العشرين فقط اي سوا ما كانت في اربعة ايام صحاح الا اولى عليه فيتم في المثال المذكور (قوله) اي ابتداء سفره اي في آخره (قوله) ولو حدث بخلاله يعني ان نية الاقامة معتبرة في قطع القصر ولو حدث بخلال السفر اي في اثناءه من غير ان تكون مقاراة لاقاره ولا استمرار هذه المبالغة على مله جاز ابن يوسف من ان نية اقامة المدة المذكورة لا تقطع حكم السفر الا اذا كانت في اثناء السفر او في ابتداءه وانما اذا كانت في خلاله فلا تقطع حكم السفر فانه القصر اذا دخل المسافة طاعما وكما سافر قصر ولو دون المسافة اظهر بن (قوله) الا لا العسكر انه

قبل فجر السبت مثلا ولو نوى ان يقيم الى غروب يوم الثلاثاء ويخرج قبل الصفاء لم يقطع حكم سفره لانه ان كانت اربعة ايام صحاح الا انه لا يجب عليه عشرين صلاة ومن دخل قبل عصره ولم يكن صلى الظهر ونوى الارتحال بعد صبح الخامس لم يقطع حكم سفره لانه وان وجب عليه عشرين صلاة الا ان ليس معه الا ثلاثة ايام صحاح فلا بد من الامر من واعتبر سنون العشرين فقط هذا اذا كانت نية الاقامة في ابتداء سفره بل (ولو) حدث بخلاله الا العسكر (نوى اقامة اربعة ايام فأكثر

وهو (بدار الحرب) فلا ينقطع حكم سفره (او العلم بها) اي اقامته الا بصدق على (عادة) فتموا وشروا بمن الشك فيها فيستمر على قصره (لا الاقامة) الجردة عن بقاء سفره ٢٩٢ كلفاته لحاجة ظن قضاء ما قبل الاقامة فلا ينقطع القصر (وان تأخر سفره وان نواها)

قوله المسكران الاسير بطار الحرب يتم مادام مقبلا فان هرب لم يجش فاته قصر بمجرد انقصاه من البيت الذي كان فيه ولا يشترط مجاوزة بناء البلد ولا بساتينها الا ما سار من الجيش وهو يقصر في بلاد الحرب وان هرب لضرب الجيش قصر بمجرد مجاوزة البساتين او البناء على ما سار كما حكى ابن فروخ في الغزاة عن ابي ابراهيم الاعرج (قوله وهو بدار الحرب) المراد بها المنزل الذي يحاف فيه العدو سواء كانت دارا وكفرا واسلاما وانما لو اقام المسكر بدار الاسلام والمراد به المنزل الذي لا يخاف فيه من العدو فاته يتم (قوله او العلم بها) اي بان لم ينوها كما يعلم من عادة الحاج انه اذا دخل مكة يقيم فيها اكثر من اربعة ايام فتم سواء نوى الاقامة تلك المدة ام لا (قوله فلا ينقطع القصر) اي لا لعل تلك الاقامة ولو مكث مدة طويلة (قوله وان تأخر سفره) هو بالتمام المتأخرة القوية او لو طال اقامته فهو بمعنى قول الياقوت لو كثرت اقامته وفي نسخة ولو باء تحسره بقاء الحراي ولو كانت الاقامة الجردة تأخر سفره وفيها نظر فقد قال ابن عرفة لا يقصر في الاقامة التي في منتهى سفره الا ان يعلم الرجوع قبل الاقامة قال حواظون ولو تخلف بعد ذلك لامع الاختال وقد نسل الاستاذ او القاسم ابن سراج عن المسافر يقيم في البلاد ولا يدري كم يجلس هل يبقى على قصره ام لا فاجاب ان كان البلد في أثناء السفر قصر مدة اقامته وان كان في منتهى اقامته وحينئذ فاقطعه المصنف تعالى لان الحاجة لا يسلم (قوله اي الاقامة القاطعة) اي وهي اقامة اربعة ايام ومثل نية الاقامة المذكورة ما اذا اختلته في عرى الصلاة التي الحرم بها سفر فعلا ينقطع دخوله حكم السفر من وطنه او محل زوجه نبي بها (قوله شفع) اي انه يردني صلاته مضربة (قوله ان عقدر كرمه) اي اولا قطعها (قوله ولا سفره) اي اذ لم يبق منها اربعة ايام او قصر على ركعتين (قوله وبها اذا داخ) اي وان نوى الاقامة بعد تمامها سفر يقتل ما الحرم بها اطلاقا ولا يستشكل بأن الصلاة قد قصت مستجمعة للشروط قبل نية الاقامة وحينئذ فلا حاجة للاعادة وقد قال ان نية الاقامة على جرى العادة لا بد لمن ترد قبلها في الاقامة وعدمها فاذا جازم الاقامة بعد الصلاة قطع كل عند نية الصلاة سفره عنده ترد في الاقامة وعدمها فاذا جازم الاقامة (قوله وكذا) اي الا اذا كان ذلك المسافر ذا فضل او سن والافلا كراهة كافي ما عاب القاسم وشبهه ذكر العلامة ابن رشد انه المذهب فتدفع على وجه يقتضي اعتقاده وذكر طي ان المصنف اطلق الكراهة في الجملة فكل من القولين قد يرجح (قوله مخالفة المسافر ستة) اي هو القصر والكراهة مبنية على ما قال ابن رشد من ان سنة القصر اكد من سنة الجماعة واتاعل ما قال النخعي من ان سنة الجماعة اكد فلا كراهة (قوله ولو نوى القصر كافي النقل) استشكل امامه مع ما يأتي في قوله لو كان اتم يوما مومه الخمس مطلقا صلاة من نوى القصر واثم عدم قوله الا في وان ظنهم سفر الخ واجاب طي بأن نية عدد اقل كفاية ومخالفة فعله تلك النية اصل مختلف فيه فارة بقوله نواة يعتبر ونفي كل موضع من قول فر هنا على اعتقاده مخالفة الفعل للنية لاجل متابعة الامام وقبلا بما جرى على عدم اعتقاده مخالفة النية لامرارة مع الاختلاف اهـ بن (قوله ان ادرك الخ) شرط في قول المصنف وتبعه والحاصل ان المسافر اذا اقتدى بالقيم كان نوى الاعمال اتم سلاته مطلقا ادرك مع الامام ركعة او اكثر او لم يدرك معه ركعة واثان نوى القصر فان ادرك مع الامام ركعة او اكثر فاته بتمامه سلاته وان لم يدرك معه ركعة فاته بقصر ولا يتم وهذا يعلم انما اذا اقتدى المسافر بالقيم في اثني عشر في الرابعة فاته يتم سواء نوى القصر او الاعمال (قوله ولو دنا) اي لا يخل في صلاة امامه (قوله ولو لم يستد الاعادة الخ) تدبر حواظا الحسن بان القول هنا بعدم الاعادة قول ابن رشد هو خلاف مذهب المدونة من الاعادة قال وهو الراجح لان الصلاة في الجماعة فضيلة والقصر سنة والقضية لا تسلكه بعد السنة (قوله عن كونه في سفره عن كون المسافر قصر) كذا في التوسيع ومتلفي قتل المواق عن مالك يقول ابن عاشر الصواب ان السهو هنا اعماه عن السفر غير ظاهر

اي الاقامة القاطعة (صلاة) الحرم بها سفره (شفع) بانرى نيطان صفدر كرمه وجعلها نافذة (ولم يقبض حضرته) ان اعماه او بعدم دخوله عليها (ولا سفره) لتبنيته في اثباتها (و) ان نواها (بعدها) اي بعد تمامها (اعاد) حضرته بنما في الوقت المختار (ان) اقتدى مقيم به اي بالمسافر (فكل) منها (على سته) اي على طريقته (وكذا) ذلك لما قلته نية امامه (كركه) وهو اقتداء المسافر بالقيم (وناكد) الكراهة مخالفة المسافر ستة بزمه الاعمال ولما قال (وتبعه) بان يتم معه ولو نوى القصر كافي النقل ان ادرك معه ركعة (ولم يعد) صلاته المعتد الاعادة وقت فان لم يدرك ركعة معه قصر ان لم يدر الاعمال والاعمال واعاد بوقت قاله سنده (وان اتم مسافر نوى الاعمال) عددا او جهلا او ثوبا ولا دليل ما بعده (اعاد) صلاته سفره ان لم يحضر وحضره بان

حضر (وقت) ولا يسجد عليه وسواء اعماه عددا او جهلا او ثوبا ولا يسجد الا قبل ما يلزمه فله حيث نوى الاعمال وقوله اعاد بوقت هو ثابت في بعض النسخ وساقط في اكثرها فيجب تنديده (وان) نوى الاعمال (سهوا) عن كونه في سفره من كون المسافر قصر واعماه سهوا او عددا او جهلا او ثوبا ولا يسجد (في الاربع) من اعادة الحصول السهو في نية

وتبعه مأمومه ولا يبعد على القول بوجوه ضعيف (والاصح احادته) كذا نوى عمدا (كأمره) لا يجزئ (بوقت) ولا يسجد عليه على القول بها (والأراج) عند ابن بونس ان الوقت هنا (الضروري) وقيل الاختياري ومحمد اعادة مأمومه بوقت في سجده وسهوا على القول بها وسجود السهو معه على القول الاول ومحمد صلاته (ان تبعه) في الاعمال (والا) يقيه عدا وجهلا أو تأويل (بطلت) صلاته لها فتنه امامه (كان قصر) المسافر صلاته (عمدا) مراده بما يشمل الجمل والتأويل بعدنية ٢٩٣ الاعمال ولو سهوا وقبيل في الاثني عشر

(و) المصغر (الساهي)  
 محمد دخل عليه من نية  
 الاعمال مطلقا (كأحكام  
 السهو) الحاصل للقيم  
 سلم من ركعتين فان طال  
 أو خرج من المسجد بطلت  
 وان قرب بعضها وسجد  
 بعد السلام أو عاد الوقت  
 كسافرائم (وكان أتم)  
 المسافر (و) تبعه  
 (مأمومه) في الاعمال ولم  
 يتيحه (بعدي قصر عمدا)  
 معمول أتم قبطل صلاته  
 وصلاة مأمومه لها فتنه  
 لم تدخل عليه من نية  
 القصر (و) ان أتم (سهوا  
 أو جهلا) وأولى تأويل  
 وقد نوى القصر (ففي  
 الوقت) والتأويل هنا هو  
 مراعاة لمن يقول بصلم  
 جواز القصر أو ان الاعمال  
 أفضل (و) ان قام الاعمال  
 سهوا أو جهلا لا لأعمال  
 نية القصر (سبح مأمومه)  
 ان علم سهوا أو جهلا فان  
 رجع سجدة سهوا ومحمد  
 (و) ان غادى (لا يتيحه)  
 بل يحبس لقصره مقبلا  
 كان أو مسافرا (وسلم)  
 مأمومه (المسافر) بسلامه

(قوله وتبعه مأمومه) أي في السجود وقوله على القول بباي بالسجود (قوله والاصح احادته) هذه  
 إحدى إلى واثنين من ذلك ورجع إليه ابن القاسم واختاره سحنون وقوله لو كان عليه سجود سهوا وكان  
 عليه في عمدا لا يبدا ولو لم المصنف أشار بالاصح لكلام سحنون (قوله على القول بها) أي بالاحاد  
 (قوله والأراج الضروري) في جامع ابن بونس قال أبو محمد الوقت في ذلك النهار كله وقيل إلا ما في الوقت  
 في ذلك الوقت الصلاة المفروضة الأولى أصوب اه منه بقلته (قوله في عمده) أي إذا نوى الاعمال عدا قوله  
 وسهوا أي إذا نوى سهوا (قوله ان تبعه في الاعمال) أي بان نوى المأموم الاعمال كما نوى امامه (قوله لا يتيحه)  
 بأن أحرم ركعتين بخلاف ان امامه أحرم كذلك فحينئذ ان الامام نوى الاعمال فله يتيحه بطلت صلاته لها فتنه للأمام  
 نية وفصلا (قوله قبطل في الاثني عشر) أي وهي ما إذا نوى الاعمال عدا أو جهلا أو سهوا أو تأويل ولا يقصر  
 عدا أو جهلا أو تأويل (قوله والساهي الخ) أي أنه إذا نوى الاعمال عدا أو سهوا أو جهلا أو تأويل لا يتم قصرها  
 سهوا أو جهلا حكم المقيم سلم من ركعتين سهوا (قوله وكان أتم) عطف على قوله كان قصر عدو هذه عكس  
 ما قبلها لأن في السابقة نوى الاعمال لم يقصر وهنا نوى القصر ثم أتم ثم ان عبارة المصنف تختص في المأموم  
 لا تبطل صلاته إلا إذا أتم كالامام وليس كذلك بل تبطل مطلقا أتم لا كل في المواقف من ابن بشير وإذا أخطأ  
 الشارع بقوله وتبعه مأمومه أو لم يتيحه اه (قوله مراعاة لمن يقول الخ) انظر من ذكر هذين القولين  
 ولم يقص في القصر إلا على اربعة أقوال القرضية والنيقولة الاستجابية والأربعة ذكرها ابن الحاجب وبقوله  
 من وقد دلل على الشارع ايراد مراعاة لمن يقول بذلك ولو خرج المذهب في كتب الحديث ان بعض السلف  
 كان يرى ان القصر مفيد بل الخوف من الكفار كل في الآية وكانت حاشية لا تحصر وروى ما احتج به أتم  
 المؤمنين في جميع الارض وطنا فامل (قوله سبح مأمومه) أي نسيحها يحصل به التنية وسكت المصنف  
 عن الإشارة وهي مقدمة على التسبيح كما قيل فان ترك المأموم التسبيح فاستظهر ابن طاهر البطلان جلا على  
 ما عرف في الخامسة فان لم يفهم التسبيح لم يكمله على السحون وتر كمن غير اتباع وقد مر ان المتعمد انه يكمله  
 كقول غيره فان كمله ولم يرجع لم يتيحه (قوله ولا يتيحه) أي ان تبعه فهل تبطل أو لا والله استظهره عبق  
 جريه على حكم قيام الامام الخامسة وتيقن المأموم اتصافا موجبها من انه إذا تبعه فيها عدا أو جهلا بلا تأويل  
 فلا يطلان وان تبعه سهوا أو تأويل فلا تبطل (قوله وان ظنهم سفرا) أي مسافرا من غوى القصر ودخل  
 معهم (قوله اسم جمع لسافر) أي بمعنى مسافر وما ذكره من انه اسم جمع لسافر لا وجه له بناء على ما قاله  
 الجوهري ومن ان فصلا لا يكون جمعا فاعمل ما عمل ما قاله الاخفش فهو جمع هو على كماله فهو ليس اسم جمع  
 لمسافر ولا جماله (قوله ظهر خلافة) أي وأما إذا أظهر خلافة بل ظهر ما يوافق نية فصله فيه  
 (قوله أو لم يظهر شيء) هذا هو التعلل عن ابن رشد في التوضيح وان كان مفهوم المصنف يصدق بالصحة  
 في صورتين أي إذا أظهرت المواصفة أو لم يظهر شيء فله مفهوم فيه تفصيل (قوله لانه) أي ذلك الدخول (قوله)  
 خالفه نية وفصلا) أي لان هذا الدخول نوى القصر وسلم من اثنين والامام نوى الاعمال وسلم من اربع  
 (قوله وان أتم) أي ذلك الدخول الذي نوى القصر (قوله ودخل خلافة داخل عليه) أي فهو كمن نوى القصر  
 وأتم عمدا (قوله وأما إذا لم يظهر شيء) أي بان ذهبوا عن مسلم الامام من ركعتين ولم يدركه صلاتهم أو أخيرا

وأتم غيره) أي غير المسافر (عمده) أي بعد صلاته (اذا إذا) لا مؤثمين غيره لاستماع امامين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف (واعاد)  
 الامام (قط بالوقت) الضروري دون المأمومين اذا دخل في صلاتهم لهدم اتباعهم (وان) دخل مصل مع قوم (ظنهم سفرا) يسكنون القاء  
 اسم جمع لسافر ككسيرا كعب (ظهر خلافة) وانهم مقيمون أو لم يظهر شيء (اعاد ابدان كان) الدخول (مسافرا) لها فتنه امامه لان ان سلم  
 من اثنين ناله نية وفصلا وان لم يتيحه نية وفصلا داخل عليه هذا ان ظهر خلافة وأما إذا لم يظهر شيء فوجه البطلان

احتمال حصول المخالفة المذكورة قد حصل الشك في الصحة وهو موجب البطلان ومفهوم ان كل مسافر اتمو كل الدخائل مقبلا لام  
صلاته ولا يضركونهم حتى خلاف ظنه لمواقته الامام فيتوقلا (كمكسه) وهو ان يظنهم مقيمين فينوي الاعام فظهر انهم مسافرون  
اول اثنين من فاته يبدا بان كان مسافرا وهو ظاهر ان قصر مخالفة فقه ثبته وامان ان كان مقتضى القياس الصحة كقتلهم مقيم مسافر  
وفرق بان المسافر يدخل على المواقفة ٢٩٤ قسبته المخالفة لم يتقرر له ذلك بخلاف المقيم فانه داخل على المخالفة من اول الامر

ثامه (قوله) احتمال حصول المخالفة اي لا يحصل موافقة الجماعة له في كونهم مسافرين فتكون الصلاة  
صحيحة ويحتمل انهم مقيمون فيلزم بان مخالفة الامام نية وتطلان مسلم من اثنين وان اتم يلزم مخالفته  
لامامه في مخالفة نية لفعله (قوله) انه لو كان الدخائل اي الذي يظنهم مسافرين من مقبلا فتوى الاعام ودخل  
معهم فظهر خلاف ما ظن وانهم مقيمون (قوله) كمكسه تشبه في الاعداد ابا ان كان ذلك الدخائل مسافرا  
(قوله) فكان مقتضى القياس الصحة اي مع ان ظاهر المصنف كظاهر كلامهم بطلان صلاته (قوله) وفرق  
بان المسافر اي الذي يظنهم مقيمين فظهر خلافه وحاصل الفرق ان المأموم هناك المصنفه وهو القصر  
وعدل الى الاعام باعتقاده ان الامام متم كانت نية معلقة فكان انه نوي الاعام بان كان الامام متنا وقدر  
بطلان المعلق عليه وحينئذ فيسقط المعلق وهو نية الاعام بخلاف المسئلة الاخرى فانه نوا الاعام على كل  
حال (قوله) على المواقفة اي في الاعام (قوله) لم يتقرر له ذلك اي يذ كر من مخالفة الامام في القبل والنية  
(قوله) بخلاف المقيم اي الذي اقتدى بمسافر (قوله) وامان ان كان الدخائل اي مع القوم الذين يظنهم مقيمين  
فظهر انهم مسافرون (قوله) تردد في الصحة والبطلان اي سواء صلاها حضر به أو سفر به هذا هو الصواب  
خلافا لمع حيث قال ان حصل التردد ان صلاها سفر بقوا الصحت اتفاقا قال شيخنا يني ان يكون محض  
التردد في اول صلاة صلاها في السفر فان كان قد سبق له نية القصر فانه يفتي على الصحة فيما بعد اذا فسر لان  
نية القصر قد انقضت عليه فهي موجودة كما وكذا يقال فياذا نوي الاعام في اول صلاة ثم نية  
القصر والاعام فيما بعد هاتوا (قوله) قبل يصح عليه اعامها اي هو ما قاله السند (قوله) وقيل الواجب  
الحج الاوضح وقيل يصير في اعامها وعدمه لان الواجب عليه صلاة لا ينها هذا القول للشمس (قوله) وقد  
استفيد من هذا الخلاف اي الذي ذكره المصنف وقوله انه لا بد من الحج لاجل ان تكون الصلاة صحيحة  
اتفاقا تنسب بان هذا يكر على ما تقدم فر يامن ان الذي يني ان محل الخلاف عما هو في اول صلاة  
صلاها في السفر والحج مأمور تأمل (قوله) وتب تعجيل الاوبة اي فكته بدفعا حاجته في المكان الذي  
سافر اليه خلاف المنسودب والظاهر ان خلاف الاوبة كما قال شيخنا (قوله) ويكره ليلاني حق ذي روجه افق  
مسلم والناسي من طريق جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطرق الرجل اهله لا يتخونهم  
او يطلب عثراتهم والطريق هو الدخول من بعد واعلم انه يستحب ان يخرج السفيران يذهب لاختونه يسلم  
عليهم ياخذنا طهرهم واما اذا قدم من السفر فليستحب لاختونه ان يأتوا اليه وسلموا عليه واما ما يقع من  
قراءات الفاتحة عند الدواع فانكره الشيخ عبد الرحمن التاجوري وقال انه لم يرد في السنة وقال عجم بل ورد فيها  
ما يدل لجوازها فهو غير متكرر وما ذكره من كراهة القدوم ليلاني حق ذي روجه ظاهره كانت النية قريبة  
او بعيدة وهو كذلك على المعتمد خلافا لما يشهد عجم من اختصاص الكراهة بطول النية (قوله) لتفسير  
معوم القدوم وامان اعلم اهله بأنه يفسد في وقت كذا من الليل فلا يكرهه القدوم ليل (قوله) وسيد كر  
الباقى اي هو معرفة والمزدلفة وقوله في محله اي هو باب الحج (قوله) وجل او امراته اي هو سواء كان  
راكبا او ماشيا على ما في طريقه من ان هو للمعتمد خلافا لان علاق من اختصاصه بالركب (قوله) وان قصر  
عن مسافة القصر اي لكن لا بد من الجواز من كونه غير عاصي بالسفر وغيره لا بهان جافا عادة بالاولى من

فانقصره واما ان كان  
الدخائل مقبلا فصحت ولا  
اعادة لانهم مقيمون  
بمسافر (وفي) صلاة  
المسافر ان دخل على (قوله)  
نية القصر والاعام معا  
محمد او سهر او اما كان  
او مأمورا او فذا بان نوي  
صلاة الظهر مثلا من غير  
عرض لنية قصر او اعام  
(تردد) في الصحة والبطلان  
وعلى الصحة قيل يجب  
عليه اعامها وقيل الواجب  
عليه صلاة لا ينها اي انه  
ان صلاها ربا اجزا وان  
صلاها ركعتين اجزا واستفيد  
من هذا الخلاف انه لا بد  
من نية القصر عند كل  
صلاة صلاها عند الشروع  
في السفر فلا يلزم (وتب)  
المسافر (تعجيل الاوبة)  
اي الرجوع لو طه بعد  
فضا بطوره واستصحاب  
هذه بقوله حاله (والدخول  
ضمي) لانه يات على السرور  
ويكره ليلاني حق ذي  
روجه لتغير معوم القدوم  
ولما انتهى الكلام على  
قصر الصلاة في السفر تكلم  
على الجمع بين الصلاتين

لنذكر في الوقت ويجعلها سنة اسباب السفر والمطر والوحل  
مع الطلعة والمطر وعرفة ومن ذلك فتكلم معاني الاربعة الاولى وسيد كر الباقي في محله قال (ورخصه) اي للمسافر رجلا او امراته  
جواز اجتماعي خلاف الاول (جمع الظهر) لشفقة قل كل منهما في وقته وشقة السفر (ج) اي فيه لاني بحرق قصر الرخصة على مودها  
اذ طال سفره بل (وان قصر) عن مسافة القصر

القصر

ان جديسره بل (د) ان (يحيى بلا كره) اي كراهة متعلق برخص اي بلا خلاف الاول وفيما شرط الجذب في السير (الدر الاصر) لاहरुد قطع المسافة المشهورة (القول) (عنه) هو مكان نزول المسافر وان لم يكن بمكان كل في الاصل المورد ترده الا بل وهو بدل بعض من قوله بر (زالت الشمس وهو (ب) اي بالنهول (دوى) عند الرحيل (الزول) بالرفع (وب) فيجمعهما جمع تقديم بيان بصلى الظهر في قول ودها الاختيارى ويقدم العصر قبلها معها قبل رجيح لا نه وقت ضرورى لها اغترقا باقاعها ٢٩٥ فيملشقة الزول (د) ان نوى

القول (قبل الاصفرار) (سلى الظهر اثل وقها (واخر العصر) وجوبا فيما يطهر ليو قها وقها الاختيارى فان قدمها مع الظهر اجزت (د) ان نوى الزول (بعده) اي بعد دخول الاصفرار وقبل الغروب (خير فيها) اي العصر ان شاء جمع تقديمها وان شاء اخرها اليه وهو الاولى لانه ضروريا لاسلى فهدته ثلاثه وال فيها اذا زالت عليه بالنهول واشارانى ثلاثه ايضا فيها اذا زالت عليه راكباً بقوله (وان زالت عليه الله من (راكباً) اي سائر (امرهما) بأن يصوم جمع باسمه (ان نوى) يستزوله (الاصفرار) (و) نوى الزول (قبله) اي الاصفرار فها ان صورتان واشاران للثالثة هرونه (والا) بن نوى الزول مدله ريد (فنى رقيسما) المختار جماعوريا الظهر آخر العامة الاولى والعصر اول الثانية وهذا حكم من

القصر (قوله ان جديسره) اي ان جديسره لاجل ادراكه وقته او لاجل قطع المسافة قوله بل وان لم يجزى اي بل وان لم يجزى سيره اسلا (قوله وفيما شرط الجذب) اي الاجتهاد في السير وضمانها ولا يجمع المسافر الا اذا جده السير ويختلف فوات امر فيجمع وظاهرها لو كان ذلك الامر معها لا (قوله لا ادر انصر) اي شرقة او مل او ما يختلف فواته (قوله والمشهور الاول) وهو جواز الجمع مطلقا سواء اجب في السير لا كان جده لا دل ذلك امرام لاجل قطع المسافة الذي حتى تنهيه هو الامام ابن رشد (قوله وان كان في الاصل) اي وان كان المنهل في الاصل (قوله وهو بدل بعض) اي وجهته في الصلوات فيه مقدراى جميعها بمنهل واما قول عبق ان قوله بر متعلق برخص و بمنهل متعلق بجمع فهو قد مدعى وهو ظاهر وذلك لان الترخيص فصل الشارع وهو متعلق بالجمع قطع التفرع عن كونه جوا بحر فهو غير مقيد بها وانما قد سئنا على ما فيه من الفصل بين المصدرو ومعهم بالاجنبي (قوله فيجمعها مع تقديم) اي يؤذن لكل منهما (قوله لا نه وقت ضرورى لها) اي بالنسبة للمسافر (قوله لملشقة الزول) اي لاجل صلاة العصر وقها الاختيارى (قوله واخر العصر وجوبا) اي غير شرطى قاله شيخنا العدوى يؤذن لكل من الصلاتين في هذه الحالة لان كلا منهما يقتضى وقها الاختيارى (قوله فان قدمها مع الظهر اجزت) وندب عاداتها وقت (قوله ان شاء جمع مقدمها) اي يؤذن لكل من الصلاتين في هذه الحالة قوله وان شاء اخرها اليه الخ اي لا يؤذن لها حينئذ للمصرى الاذان من كراهته في الضرورى المؤخر (قوله فيها اذا زالت عليه بالنهول) اي هو نزول بالنهول (قوله ايسا را) اي سواء كان ركبا او ماشيا وانما في الشارع ركبا سائرا لكون ماشيا على المعتد وهو قول ابن عاتق من ان الجمع بين الصلاتين جائز للمسافر مطلقا سواء كان ركبا او ماشيا كل (قوله اخرها) اي وجوبا كذا قيل وفيه شيء اذ مقتضى التماس جواز تأخيرهما في المسئلة الاولى لى الثانية تأخير الصلاة الاولى جائزا والثانية واجبته وله وقها الاختيارى كذا كتب والده عبق والشمى ان تأخيرهما جائز ويحوز باق كل صلاة وقها ولو جماعوريا لا يجوز جمعها مع تقديم لكن ان وقع ظاهر الاجزاء وندب عادة الثانية في الوقت يمكن الجمع بان من قال وجوب تأخيرهما اياه لا يجوز له ان يخدمها معا فلا ينافى انه يجوز له ايقاع كل صلاة في وقت واحد او لجزا في كلام غامضى بالمعنى المتقدم فالحلف لفظى قل شيخنا العدوى (قوله جماعوريا) اي في الصورة لا في المعنى لان حقيقة الجمع تأخير احدى الصلاتين وتقدمها على وقها (قوله كن لا يضبط نزوله) اي تأخره بقل بعد الغروب وتأخره في الاصفرار وتأخره قبله (قوله وقد زلت عليه وهو راكب) اي فيجمع جماعوريا ويحصل له فضيلة قول الوقت (قوله فان زالت عليه) اي على من لا يضبط نزوله حاله كونه نارا (قوله واخر العصر) اي لو قها قلوا انظر الظهر لاخر القامة الاولى وجمع جماعوريا لم يحصل له فضيلة قول الوقت فلو سلى الظهر والعصر ايضا قبل ارتفاعه صحت العصر وندب عاداتها في الوقت ان زل قبل الاصفرار (قوله ونحوه) اي من كل من تلحقه مشقة بالوضوء بالقيام لكل صلاة لا تلحقه اذ اسلمها بجمعيه (قوله اي كالظهور من في) في فصل المتقدم الخ وعليه اذا غرت عليه الشمس هو ازل ونوى الزول قبله والاول بعد الفجر يجمعها مع تقديم قبل ارتفاعه ان نوى الزول في الثلث الاول لآخر العشاء وجوبا وان نوى الزول بعد الثلث الاول وقبل الفجر خير في العشاء او اما ان غرت عليه الشمس وهو سائر ونوى الزول في الثلث الاول بعده وقبل الفجر اخرها جوازا على ما مر ونوى الزول بعد الفجر يجمع جماعوريا بالجمع الصورى مبنى على امتداد الفجر المغرب لثقله وتقدم ان يقول نوى (قوله تأويلان)

بضبط نزوله شمس في حكم الاخرية وهو الجمع الصورى قوله (كن لا يضبط نزوله) وقدرنا عليه وهو راكب فان زالت عليه نارا لاسلى الظهر قبل رجيحوا اخر العصر (والمطرون) ونحوه فيجمع جماعوريا (والصحيح قل) اي الجمع الصورى مع فوات فضيلة قول الوقت دون المعلوم (وهل الشا آن كذلك) اي كالظهور من في التفصيل المتقدم بنزيل الفجر مرة الغروب والاولى زلت مقابل الاصفرار وما بعده الفجر منزلة الاصفرار اولسا كذلك فجمعها مع ايجال بل يصلى كل صلاة في وقتها لان وقتها ليس وقت رحيل (تأويلان) فيمن غرت عليه



كذلك والراجع التأويل  
الاول (وقدم) العصر  
اول وقت الظهر والعشاء  
اول وقت المغرب ومواز  
وقبل ثانياً يجمع جمع  
تقديم (خاف) حصول  
(الأضواء) عند الثانية  
(د) خاف المسمى  
(النافذ و) خاف  
(اليد) أي الدعوة التي  
لا يستطيع معها الصلاة  
على وجهها فلن حصل  
ما ذكر من الأضواء  
والنافذ بالبد وقت  
الثانية فالأمر ظاهر  
(وان سلم) بأن لم يحصل  
لهما ذكر (او قلتم)  
المسافر الثانية مع الأولى  
(ولم ير) ولم يزل قبل  
الزوال (وال) وأدراكه  
الزوال راسياً (ورتل)  
عنده ونوى الرجل  
بعد الفرب وظن جواز  
الجمع (الجمع) جمع  
تقديم (عاد) الصلاة  
(الثانية) وهي العصر  
او العشاء (في الوقت)  
الضروري في التبرع  
الثلاثة والمتمدد في  
الثاني أنه لا إعادة عليه  
اصلاً (و) ونحو  
مثلاً المسقة (في)  
أين قط  
لا الظهر  
بما تالبا  
سجد

لفظ المدونة لم يذكر ما كان المغرب والعشاء في الجمع عند الرجل كالظهر والعصر وقال مسنون الحكم مسافر  
قبل ان كلام مسنون تخيير وقيل خلاف اه وعز ابن شبرا الاول لبعض التأخرين والثاني لما سجد  
الاولين بنظر وان هر واه بن (قوله) والاشقق) أي بالأن لا يشر بت عليه الشمس وهو سائر (قوله) وقدم  
العصر اقل وقت الظهر والعشاء اقل وقت المغرب (أي بعد فضل الصلاة الأولى فيما هو سائر) أي عند  
ابن عبد السلام وبناعدين ونحو وهو المتمدن كالأهل بعضهم في بن ما يحددان المشهور بما قاله ابن عبد  
السلام من الجواز وقال ابن تيمية مع الجمع بين الصلاة وصل كل صلاة وقتها بقدر الطاقة ولو بالاعانة فان اغنى  
عليه حتى يجمعوها لم يكن عليه قضاءها واستظهر ذلك لانه على قدر استغراق الاعمال الوقت فلا ضرورة  
تعمد للجمع وكان اذا خافت ان تحوت او تبعض فانه لا يشرع لها الجمع وفرق بين الاعمال والحيض بان الحيض  
يسقط الصلاة قطعاً بخلاف الاعمال فله خلافه بان الغالب في الحيض ان يتم الوقت بخلاف الاعمال  
وهذا يقتضي مساواة الجنون اه نكس كبير (قوله) عند الثانية) أي سواء خاف استغراقه لوقت الثانية كله او  
لبعضه كما هو ظاهر لا مكان تخالف ظنه (قوله) وان سلم الخ) اعترضه المواق بان الذي نص عليه اصبح وغيره  
انه يبعد ومنه قول الجزولي ان سلم عاد ظاهر ذلك ان يحدد بان خلاف ما عند المصنف قلت في التوضيح اذا  
جمع اقل الوقت لاجل الخوف على عقله ثم لم يذهب بطله فقال عيسى بن دينار بعيداً الأخيرة قال مستدبر يد  
في الوقت وعند بن شعبان لا يبعد اه وعلى كلام مسنون عند المصنف اه بن (قوله) او قدم المسافر  
الثانية مع الأولى) أي لم تكن زالت عليه الشمس وهو تارل ونوى الارتحال والتزول بعد الفرب وقوله  
يرتجل أي طرأ عليه عدم الارتحال اما الأمر او لغيره من هذه الظاهر (قوله) ونوى الرجل بعد الفرب) أي يجمع  
لانه جواز الجمع جهل منه وكان الأولى ان يقول يترجل عنده فجمع غيرنا والرجل بعده اهم من ان يكون  
ناوياً بالرجل بعد الفرب وبالرجل بنو املا واعلم ان في كل من الفرع الثاني والثالث صورتي احد اعمان يجمع  
ناوياً بالرجل بعد الجمع عند السير ثم يسد ولا يرتجل والثانية ان يجمع ولا يفرج في الرجل مد الجمع اهم  
من كونه ناوياً به بعد ذلك اول بنوه اصلال لكنه غير راض للسفر بالامامة التي تقطعه في الأولى لا إعادة عليه  
في الفرعين وفي الثانية يبعد العصر في الوقت وهذا كله يجهل من قول ح فان جل الفرقان في المصنف على  
المصورة الثانية يسقط الاعتراض عنه اه بن والاعتراض الوارد عليه هو ما اشار له الشارع بقوله المتمدن  
الخ وحاصل ان كلام المصنف مطلق فظاهر انه يطالب بالاعادة في الفرعين الأخيرين سواء جمع  
ناوياً بالارتحال بعده ولم يرتجل او جمع غير ناوياً بالارتحال بعده وهو مسلم في الحالة الثانية دون الأولى لان  
المتمدن انما اذا جمع في الفرعين ناوياً بالارتحال ولم يرتجل فلا إعادة عليه وحاصل الجواب ان كلام المصنف  
محمول على ما اذا جمع غير ناوياً بالارتحال بعده في الفرعين ويحدد فلا اعتراض (قوله) لا إعادة عليه  
اصلاً) أي لا في وقت ولا في غير حيث كان عند التقدم ناوياً بالارتحال (قوله) ورخص نداء الخ) اشار  
الشارح بهذا الى ان قول المصنف في جمع العشاء من متعلق بمحذوف بعد الواو أي ورخص في جمع الخ  
والنائب عن الفاعل بكل مسجد ويحتمل ان يكون متعلقاً بان ذلك لغرض الا في محتمل طرفة على له من  
قوله سائر ورخصه ولا يصح عطفه على قوله جمع الظهر من المتعلق بالمسافر تأمل (قوله) ولو لم يسجد  
غيره) بل ولو كان خصاً كغزى بفعله اهل القرى الصلاة (قوله) المظهر) أي او ردوا المظلم وكر في عباراته  
سئل عنه ابن سراج فأجاب بأن لا يعرف فيه نصاً ولا في ظهر انه ان كثر بحيث يعدد منه جاز الجمع والاملا  
بن ثمان ظاهر قوله لم يزل ولو حصل قبل الحي لم يسجد هو كذلك لا ينافي ان المظهر الشديد لا يتوسع للجمع  
مع التخلف عن الجماعة لان اباة التخلف لا تأتي انهم يصنعون اذ لم يتخلفوا (قوله) او متوهم) ان  
قلت المظهر انما يجمع الجمع اذا كثروا المتوهم لا يأتي فيه ذلك قلت يمكن علم انه كذلك بالقرينة نعم انه اذا جمع  
في هذه الحالة لم يحصل بالمظهر في إعادة الثانية في الوقت كما في مسئلتان سلم انا بد وقت اه  
نكس (قوله) لو طين مع ظلمه للشهر) أي شرط كون ذلك الطين كثيراً مع اواسط الشمس من مشي

(كالمعدنواثر) صلاتها  
 نيا (قليل) قدر ما يدخل  
 وقت الاشراك لاختصاص  
 الاولى بثلاث بعد المغرب  
 (مسلولا) بلا فصل  
 (الاقدان) اي فصله  
 دليل قوله (منخفض)  
 السنة ولا يسقط به سنة  
 عند وقتها (مسجد) اي  
 فيه لاسي المنازل لا يلبس  
 على الناس بل عند غرايه  
 وقيل يصححه (واقعة)  
 ولا تغفل بينهما اي يمنع  
 بمعنى ~~مكروه~~ فياظهر  
 اذلاوحه للحرمة قاله  
 شيخنا وكذا كل جمع منع  
 في التثنية بين الصلوات  
 (ولم يمنع) اي ان التثنية  
 ان وقع لاجمع الجمع (ولا)  
 تغفل (مدحا) ايضا اي  
 يمنع من المسجد لان المقصد  
 من الجمع ان يصرفوا في  
 الصلوة والتثنية بقيت ذلك  
 (وجاز) الجمع (المفرد)  
 بالمغرب اي عن جماعة  
 الجمع وان سلاها مع  
 غيرهم جماعة (يجوزهم)  
 بالثناء) فيدخل معهم  
 ولو يادوا زكاة لادراك  
 فصل الجماعة (و) جاز  
 الجمع (للتفك) ويجوز  
 (مسجد) تبعاهم ولذا  
 كان الامام متفكوا وب  
 علانه ان ييب من يصلي  
 بهم وتأثر ما موما كان  
 اشجع المطر سعدا لثروع

المدايس واسلم ان الجمع الطين مع الطينة مظاهر اذا جمع الطين جيع الطرف فان كان في بعضها فحصل لمن لم يكن  
 في طريقه الجمع تباعدا في طريقه وهو المظاهر او (قوله) لا طينة عيم اعلم بتباعد ما هزل وذل لا يند  
 (قوله) لا طينة او طينة اي لو كان مع كل منهما مع شديدة (قوله) واخر قولا وقال ابن سيرين لا يؤخر المغرب  
 اصلا قال المناظر وهو الصواب لا لا معنى لتأخيرها قليلا اذ في ذلك خروج الصلوات من ماعن وقتها المتأخر  
 اعلم بواحد من تأخر المغرب قليلا في جمعه مع البصر في السفر وقتا للمساfer (قوله) الاقدان ان اي الاقدار  
 اذ ان اي الاضعة دليل قوله من تخفف طاهي بل على ان المراد بدهمه لانه هو الذي يوسف بالانحفاص  
 او الارترفاع فقدم ما يقال الاول حذف قدر بان قول الابدان من تخفف وذلك لان كلامه لا يدل على  
 حصول الادب ان الفعل مع انه المطلوب (قوله) السنة اعلم ان الاذان للثناء بعد صلاة التلوة ببعض الصلاة  
 من جماعة لم تطلب غيرها واخرى قول ان في اذان وقت الشفق وان كان للمعتمدين اعادته لاجل السنة  
 ولا يسعد بالاول سنة من سجدتها بخلاف ذان المغرب فانه سنة قول الشارح السنة اذ ايم اطريقه التي  
 لصادق بالمستحب تأمر المراد (قوله) التلاطيس على اتناس اي يطول ان وقت العشاء مثل وهذه العادة  
 مرجعه على المنار (قوله) لم عند شجره اي بل يؤذن لماء عرابه في المية وارتضاء العمامي  
 وهو المعتد وقوله وويل يصحته هو قول ابن حبيب (قوله) لا تغفل بينهما اعلم ان الواقعة في التثنية منع  
 الفصل بين الصلوات من المحو تحييا لقل وكذا الكلام وقد استظهر شيخنا احدى ان المراد بالجمع الكراه  
 في الفصل بكل من التثنية والكلام اذ لا ب للحرمة (قوله) وكذا كل جمع اي سواء كان جمع فديم  
 او تاسير (قوله) ولم يمنعهم الاول ولا يمنعهم اي ولا يمنع التثنية لاجمع فلم تنى الماضي والقبية باعماستكم على  
 الاحكام المستقبلية وعمل كون التثنية بينهما لا يمنع جمعهما امال وقد التثنية الى الاشتغال في دخول الشفق  
 والامناع لجمع عيب (قوله) اي نعم اي على هذه الكراهة ولو اسمر يتنقل في المسجد وهو ممتنع غاب  
 الشفق قبل طالع العادة العشاء ولا قول (قوله) لان القصد الخ مفادهم لو لمسوا في المسجد حتى يلب  
 الشفق انهم يبدون العشاء هو قول ابن الجهم وقيل لا يبدون وقيل ان قصد المصل اعادوا والاولو ارجح  
 الثاني لسماع القرينين شهيديان باع والاشك في ان ابن الجهم والشارع في اعادة راسبه على  
 اولها كما نالده شيخنا الصدي (قوله) وبالإرخ اي هذا الجواران بشيروان شاس وان علما الله  
 وابن الحامس على القول بأن نية الجمع تحرى سد الثانية في بوا على مقابل هذا القول قول لمصنف  
 الا قولان حديثا لسبب هذا الاول واعلم انما اعبر بالجوار مع الجمع منسوب لفضل  
 الجماعة لاسل المبرجات الا تية ومهم منه انه اذ لم يكن على المغرب وبده في الصلوة لا يدخل معهم  
 ويؤخرها لوفها لان الترتيب واجب ولا يصلي الاولى في المسجد لانه لا يجوز ان تصلي به صلاة مع صلاة  
 الامام اه ش (قوله) وان سلاها مع غيرهم جماعة اي هذا ان سلاها على بلو سلاها جماعة  
 مع غير جماعة لجمع (قوله) وجاز الخ لمعك المراد بالجوار لان الصادق سلاها وهو امر اذ لاجل  
 تخصيص فصل الجماعة (قوله) ويجوز اي وغريبات يؤخذها كتجيه (قوله) ولذا اي لاجل ان  
 بية من ذلك التثنية اذا كان الخ (قوله) وب عليه ان يباح اي لا يلزم من لم يكن تاعاهم وهم  
 تاجور لمواتع لا يكون متواتع وحصل الاستغناء اذا كان ممن يسل اذ امة في الاصل هم هو كما له  
 طعن عن عدلهم (سببه) هل ان بعد الامم الواسع ان استحلان المتفك مستحسنا وتره  
 بين سرفه ما لا يعرف القول بالاستحباب بان ظاهر كلام عبد الحق الوجوب وسيله ح وغيره  
 وقال لسواي قوله لا جرياس من بد السلام ليعصا الاستحباب في كلامه هو متخلف الامام  
 المتفك لا تأخره من الامامة كمنه من ان يصلي به وكلامه مظهر في ذلك ان تأمله وبصه ولذا  
 ان سبب سرفه المتفك ان يتخلفه في سبب التماس وبصلي وروا متخلفه اه ولا يمان  
 الاستحباب غير واجب عليه وان كان آخره واحا اه من (قوله) كان قطع الخ تشبيه في جوار الجمع

ولو في الاولى فيجوزنا لجمع وظايره ولو لم يقدر كفة

الاخير فان قلته الاول  
قد نزل معهم فاذا هو الاخير  
وجبان يشفع اذن شرط  
الجميع الجماعة وحينئذ  
(فيؤثر) العشاء وجوبا  
(الشفق) اى عليه (لا)  
بالمساجد الثلاثة فانه اذا لم  
يدرك الجميع في واحد  
منها فانه يصلى العشاء  
قبل مغيب الشفق فيه  
الجميع حيث صلى المغرب  
بغيرها فان لم يكن صلاة  
جمع بها منفرا ايضا اعظم  
فضلها على جماعة غيرها  
(ولا يجوز للجميع) (ان)  
حدث الحب من مطر  
اوسفر (مد) الشروع  
في (الاولى) واولى صد  
الفرار منها بناء على وجوب  
فيه للجميع عند الاول وهو  
الراجح (ولا يصح المرأة)  
والضعيف بينهما بالحدود  
للمسجد اذا لاضر رعايتها  
في عدم الجميع (ولا يصح  
(منفرد بمسجد) متعلق  
بجميع المقدر اى بل  
ينصرف ليصلى العشاء  
بيته الا ان يكون راتبا  
فجميع كاتهم) بجماعة  
لا حرج اى لاشقة  
(عليهم) في ايقاع كل صلاة  
في وقتها كاهل الزوايا  
والربط وكلنقطتين  
بمدرسة اوتربة الا ان  
يصنعوا تبعا لمن ياتي

والفعل من هذا الجز ان يقتن \* بالفا او الواو شكلت قن  
(قوله) الا بالمساجد الثلاثة اى انه اذا دخلها بالفعل فوجد امامها قد جمع والحال انه كان قد صلى المغرب  
فبها قبل دخولها فانه يصلى العشاء بها قبل دخول الشفق بنية الجميع فان دخلها بالفعل فوجد امامها  
قد جمع ولم يكن صلى المغرب فبها قبل دخوله صلى المغرب مع العشاء جمعا منفردا واما اذا بدلت وعلم وهو  
خلوها ان امامها قد جمع فلا يطالب بغيره ولو بقي العشاء للشفق هذا هو الموافق لما مر من قوله فصلان  
بها اذا كان دخلها فبقيد ما هنا بجماعة كجزء به بعضهم وان كان بعضهم ترددي الدخول بوجهه اه  
شيخنا عدوى (قوله) بناء على وجوب نية الجميع عند الاول) لكن لوجوه الحدوث السبب «الاولى فلاشئ  
عليهم مراعاة للقول بوجوبها عند الثانية على ان نية الجميع واجبة غير شرط كإمكاني الجماعة (قوله) وهو  
الراجح اى واما نية الامامة فانه تكون عند كل واحدة من الصلاتين اتفاقا (قوله) ولا المرأة اى ولا يجوز  
الجميع للمرأة والضعيف بينهما بالحدود مسجد استقلالان جماعتا الجماعة التي في المسجد فلاشئ عليهما  
مراعاة للقول بوجوب جمعها اه خش (قوله) ولا منفرد بمسجد اى سواء كان مقبلا او ينصرف منه لمزله  
(قوله) الا ان يكون راتبا اى والحال انه ينصرف لمزله والا فلا يجمع وما تقدم من ان الراتب يستخلف  
ولا ينفذ هو يصلى بما ذاك في المكتف الذي لا يخرج من المسجد وهذا بدليله فلا يحتاج لاختلاف  
بل يجمع غيره ويخرج في الضرة (قوله) بجماعة لا حرج عليهم اى اقل عمل صلاة في وقتها اى لا غلظتهم في  
المسجد (قوله) كاهل الزوايا والربط وكلنقطتين بمدرسة اى والحال انه ليس لهم اما كن ينصرفون  
اليها والاجاز لهم الجميع استقلالا كإتاه الشيخ كرم الدين البرموني واقى المستاوى ان اعمل المدارس  
يجمعون في المسجد الذي فيه المدرسة استقلالان الساكن بيجاوره الجميع بما مالم لا يسمي ايسرا  
كالمكتف قيمين في المسجد بل هم جوار المسجد فقط وقال ابن عرفة يجمع جوار المسجد ولم يقب  
بقية قال ولا يبارزه قول المصنف بجماعة لا حرج عليهم لان موسوعة في الجماعة الغيمين في المسجد  
واستل على ما قل بجماعة الصبح ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع اماما ومحرره لخصه بالمسجد ولما  
خوته اليه وعليه فيعمل قول الشارح وكلنقطتين بمدرسة على مدرسة لتحصل السكى بها ويحل الصلاة  
كل جامع الازهر بمصر قلنقطتين طراذصا ان يونس على ان قرب المدارس من المسجد فجميع تبعا  
للمدرسة وانما ايج الجميع ارباب المدارس والمكتف لادراك فضل الجماعة ه قلته ابو الحسن من  
والحاصل ان المكتفين بمدرسة ان تحدد السكى بها ويحل الصلاة لا يجوز لهم الجميع استقلال بل تبعا  
اتفاقا وان كان محل سكاهم غير محل الصلاة فهل يجوز لهم الجميع استقلال لا لا يجوز لهم الجميع استقلال بل  
يتعلق ذلك بخلاف مختارين فانهم مختار البرموني والمستاوى ولهما



فلا تصح في راح حجر  
باجار مثلاً ولا في ابني  
بما هو ادنى من بناء اهل  
البلد كما يأتي في راس  
ويشترط ايضا ان يكون  
داخل البلد او قريباً  
منها بالعرف (متحد)  
فان تعدد لم تصح في  
الكل (والجمعة للعتيق)  
اي ما اقيمت فيه اولاً ولو  
تأخر بناءه (وان تأخر)  
العتيق (اداء) بان اقيمت  
فيهما فرفروا من صلاتها  
في الجدي بقبل جماعة  
العتيق فهي في الجدي  
باطلة وتحل بطلانها في  
الجدي ببناء حجر العتيق  
ومال يحكم كما لم يصحها  
في الجدي تبعاً لحكمه  
بصحة عتيق عبيد معين  
مشاهل على صحة  
الجمعة فيه ومال يحتاجوا  
للجديد لضيق العتيق  
وعدم امكان توسعته  
فلتأمل (لاذى بناء  
خف) بان يكون ادنى  
من بتيان اهل البلد فلم  
ان شرطه البناء المعتاد  
والاحداد

ونرى لاسفة لمغضرت الجمعة قبل ان يتوهم انه لا يصح لم ان يصحوا فيه وهذا بعد لان المسجد اذا حصل  
مسجد الايود غير مسجد اذا تهدم وان كان لا يصح ان يسمى الموضع الذي شغل بناء المسجد فيه مسجداً  
قبل ان يبنى وهو فضاء او قبل ان المسجد بالوصاف المذكورة من شرائط الصحة دون الوجوب وهذا على  
قول من يقول ان المكان من القضاء يكون مسجداً يسمى مسجداً بمجرد تعيينه وتعيينه للصلاة فيه فلا  
يعدم موضع صحن ان شغل مسجداً او حيث لا يكون بالوصاف المذكورة لا يكون الا شرط صحة والمحال  
ان وجوب الجمعة منوط بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد تعيينه والتعيين بل بالوصاف المشار لها  
الجامع منقر رابا لاسلة وصحتها ليست منوطه بمجرد تحقق الجامع التحقق بالتعيين بل بالوصاف المشار لها  
بغوله مبنى الخ وحيث فلا يكون بالجامع بالوصاف المذكورة الا شرط صحة (قوله فلا تصح في راح حجر)  
اي احيط باجار مثلاً من غير بناء لان هذا الاسمى مسجداً لانه اعم ابقى ورسمى المسجد اذا كان ذابها  
وسقف على المتعدو عليه فتقول المصنف مبنى وصف كاتف الان يلاحظ قوله بناء معتاد او لا كان مخصصاً  
(قوله او قريباً منها) اي بحيث ينعكس عليه ختام واحد بعضهم بأربعين ذراعاً او باقلو كان مسجداً  
عنها فلا تصح في مال يمكن بئى الاقربا منها اقتردها منه وفيها من البناء وسار سيدان كان كذلك فلا  
يضر منه (قوله متحد) اي لا يجوز تعدد على المشهور ولو كان بالذكر امر اعمتاً كان عليه السابق  
وجعل الكل وطناً للبلاد والصدور ومقابل قول يضيى عمر يجوز تعدد ان كان البناء كبيراً وقد جرى  
العمل به (قوله والجمعة للعتيق) اي ولا تصح في الجديد ولو سلى فيه السلطان فان لم يكن هناك عتيق  
بان يتيان وقت واحد ولم يصل في واحد منهما صحمت الجمعة فيا اقيمت فيه باذن السلطان او بانه فان اقيمت  
فيها ما يغيرا انه سمعت السابق بالاحرام ان علم والاحكم فسادها في كل منهما كذا في التولين ووجب  
اعتادها للثلاث في السابق جسه ان كان وقتها باقوا لاظهار (قوله اي ما اقيمت فيه اولاً) اشار بها  
الى ان العتقة تعتبر بالنسبة للصلاة لا بالنسبة للبناء (قوله وان تأخر اداء) اي فعلها في غير الجمعة الاولى  
التي اتمت له كونه عتيقاً وقوله وان تأخر العتيق اداء اي اولاً اذا سارى الجديد اوسبغ في الاداء (قوله  
مال حجر العتيق) اي يتقوا حجر العتيق وصلا في الجديد فقط صحت كمال العتيق وظاهره  
كان حجر العتيق لغير موجب او لموجب كغسل حصل فيه وظاهره من خالوا على دوام حجران العتيق او على  
عدم دوام ذلك فان رجوا بعد الحجران العتيق مع الجديد فالجمعة للعتيق اللهم ان ينامى العتيق  
بالمرة الا كان الحكم الثاني كذا في قرشيخنا (قوله ومال يحكم كما) سمعنا في الجديد تبعاً لحكمه بصحة عتيق  
عبيد معين الخ الاولى تبعاً لحكمه بعتق عبد الخ وقوله عتيق اذ ذلك العتيق وقوله فيه اي في الجديد وحاصله  
ان باقى المسجد وغيره يتولى اربعة معين بمولاه ان صحت صلاة الجمعة في هذا المسجد فأتى حر فبعد  
الصلاة فيه يذهب ذلك العبد الى فاض حتى يرى جهة التعدد فيقول اذى على سيدى انه عتيق حتى على جهة  
صلاة الجمعة في ذلك المسجد ويثبت عنده انه صلى في المسجد جهة صحيحة فتقول ذلك النامى لا يستقده  
صحتها في الجديد حكمت فتقول فيسرى كجه العتيق الى صحة الجمعة المعلق عابها العتيق لا فرق بين  
الجمعة السابقة على الحكم والمتأخرة عنه فالحكم بالصحة تابع الحكم بالعتيق لان الحكم المعلق يتضمن الحكم  
بحصول المعلق عليه واما الحكم بالصحة من اول الامر لان حكم الحاكم لا يبدل العبادات استقلالاً بل تبعاً  
كالعراق وهو المتعدداً لا بن راشد حيث قال حكم الحاكم بمنظله استقلالاً كلعاملات (قوله  
لضيق العتيق) اي اولدود وعداوة فلا حاصات عدواة بين اهل البلد وسار ورفقتين وكان الجامع  
الغنى في البدق ناحية قرعة وخافت القرعة الاخرى على نفسها اذا او ذلك الجامع فلهم ان يجدوا لجامع  
في ناحيتهم ويسألون فيه الجمعة فان زالت العدواة فلا تصح الجمعة لكل الا في العتيق بان عادت العدواة  
صحت في الجديد لان الحكم بدو مع عتقه وجودا وعدما وقد اشار الى نقله صج وقرره شيخنا  
ايضا (قوله فليتأمل) اشار بهذا المارد على الشرط الثالث من البحث وحاصله انه لا يأتى لاشتياج

(قصد تأيدها) اى الجمعة

(به) وعدمه وهو الاربع

لكن ترسعه تؤدى للاختلاف على المصلين اكثر المصعبين مثلا اه

نقر رعدوى (قوله وفي اشتراط صفه)

على الرول بحيث تهلل من

مسجد الى آخره ان اقيمت

فيه ابتداء فالشرط ان لا

يقصدوا عدمه بان قصدوا

التأيد اولم يقصدوا

شيئا (ر) في اشتراط

(اقامة) الصلوات الخمس

لصحتها فان بنى على

ان لا تمام الجمعة او

تطلبت به الخمس عنه لم

تصح بعدم اشتراطه

تصح وهو المعتد (تردد)

حذفه من الاولين لالة

هذا عليه (وسعت)

لأموم لا امام مسلمي

(ربعت) وهى ملزيم

خارج محيطه توسعته

(وطرق متصلة) به من

غير حائل من بورت

او حوائث ومنها دور

وحوائث غير محجورة

وكذا مدرسة فيها ظهر

كلا دراس الى حول الجامع

الازهر ومحل الصحة

بهما (ان خاق) الجامع

(اواصلت الصوف) ولم

يضيق لمنع التخطى بعد

جلوس الخليل على المنبر

(الاتفا) اى الضيق

والاتصال فلا تصح

والمعتد الصحة مطلقا

لكنه عندنا تفاهة حاقه

اساءه والظاهر الحرمه

وتشبهه في عدم الصحة قوله (كيت القناديل) لانه محجور (وسطحه) ولوشاق (ردار حاقوت) متصلين

لجديد بلصيق الخيق لان التيق اذا خاف يوم ولو بالطريق والمذبة ويصير الحاصل البيع توسعته ولو وقفا  
 ويمكن الجواب ان الكلام يفرض فيها لو كان التيق محجورا وجعل فلا يمكن توسعته وليس محجورا  
 لكن ترسعه تؤدى للاختلاف على المصلين اكثر المصعبين مثلا اه نقر رعدوى (قوله وفي اشتراط صفه)  
 اى في اشتراط دوام صفه وعدم اشتراط ذلك فان الذى يدل عليه نقل المواق عن الساجورين رشد ان التردد  
 بينهما نحو في الدوام مع امتناع قسماعلى انه لا يسمى مسجدا اذ انى ابتداء الا اذا كان مستورا فهاذا عدم  
 مسجد فسل يزول عنه اسم المسجد بتوهمه بالآبى او لا وهو ما لا ين رشد (قوله لصحتها) اى اتصافا  
 والحال انه غير سقوف (قوله وعدم اشتراطه) اى بعدم اشتراط دوام صفه قصص فيها عدم صفه والذى  
 ذكره الشيخ سالم وت وعج ان التردد في الابداء والدوام والذى رجحه عدم اشتراطه ابتداء ودواما كما  
 في حاشية شيخنا (قوله وعدمه) اى بعدم اشتراط قصد تأيدها به (قوله وعلى قصد التأيد) اى وعلى  
 اشتراط قصد التأيد (قوله فالشرط ان لا يصدوا عدمه) اى عدم التأيد (قوله وان تطلبت به الخمس) لا بد  
 من تفيد التطليل بكونه ليعرذروا والاعطاف الصحة محل اتفاق لان ابن بشير النائل بشرطه معترف بان  
 التطليل اذا كان لغيره فانه يعتبر فله طنى (قوله وعدم اشتراطه قصص) اى فى مسجد بنى قصد اقامة  
 الجمعة فقط وفيها بنى لغيرها ثم تطل غيرا ولو ليعرذروا وكلام المصنف بوجه ان هذا المقابل مصرح به  
 وليس كذلك بل انما اشار بالتردد في هذا الفرع الاخير لما ذكر ابن بشير من الاشتراط وسكون غيره عنه  
 قتل ذلك منزلة التصريح بعدم اشتراطه اذ لو كان شرط التلوه عليه (قوله لا لامام) اى بولوشاق المسجد لا بد  
 في صحتها من كون صلاة الامام والخطبة بالمسجد (قوله وطرق متصلة) اى بولاد ملاو وقد رملين ولا فرق  
 بين كونها مساو بقوله مسجد او كان من تحتها صحت بغيره لانه من درج كمال شيخنا وناظره صحتها في  
 الطرق ولو كان فيها رواه دواب او اى حاله كنه قديمه عبدالحق بما اذا لم تكن عين التجاسة فيها قاطعة والاعاد  
 ابدأ اذ وجد ما يطه عليها والا كان كنى على ثوبين نص لا يحد فيه التلوه طنى وقد يقال ليس الكلام  
 الا فى الصلاة عليها بل الكلام فى ضرر الفصل بخلافه فان القاضى التجس ضرر كالتفسيه (قوله  
 من غير حائل من بورت او حوائث) فلو فصل بين حيطانه بين الطرق بخوائث كالجوامع الازهر مصر من  
 ناحية باب المعاربة فظاهر انه يضر وهو ما يفيد كلام الشيخ حاله واسطهر شيخنا عدم الضرر اذا ضل على  
 مسابغ تلك الحوائث (قوله ومهما) اى مثل الطرق المتصلة فى صحتها باندور الخ وهذا يقيدان قول  
 المصنف ان خاق الخ ليس محصا بالطرق والرحاب بل هو شرط فى كل ما تخرج عن المسجد منها ومن غيرها  
 وهو كذلك فى المدونة ولذا اقيما بعرفة بعبارة عامة فقال وخارج غير محجور مثله ان خاق وانسلت  
 الصقوف اه طنى (قوله كذا لدراس الى حول الجامع الازهر) اى لولاء الازهر والذى فيه فهمى منه قصص  
 الجمعة فيها لم تكن محجورة والا كانت كيت القناديل ومقامات الوايات الى المسجد كقام اى محمود  
 الخنى والمسلمين والسيدة فهمى من قبيل الطرق المتصلة تصح فيها الجمعة ولو كان ذلك المقام لا يفتح الا فى  
 بعض الاوقات كذا فر رشيخنا العدوى (قوله والمعتد الصحة مطلقا) اى لان هذا مذهب مالك فى المدونة  
 وسما عن القاسم كنى المواق عن ابن رشد (قوله والظاهر الحرمه) الذى استظهره شيخنا العدوى بان  
 اساءه بالكرهه الشديدة لابل الحرمه (قوله كيت القناديل الخ) فى معنى ذلك يت الحصر والبسط والسعاية  
 لانها محجورة وظاهره عدم الصحة فى بيت القناديل ولوم ضيق المسجد هذا وقد بحث القاضى سندی ذلك  
 بان اصله من المسجد وانما قصر على بعض مصالحه فهو اخف من الصلاة فى حجر التلى على الله عليه وسلم فان  
 نساء كن يصلين الجمعة فى حجرهن على عهد مولانا من زوى اشد تحجيرا من بيت القناديل وقد يحجب بان  
 هذا من خصوصيات امهات المؤمنين فلا يحددهن فى لزوم الحجرات كما قال تعالى وقرن فى: وتكن حوز  
 لمن صلاة الجمعة فيها (قوله ووسطحه ولوشاق) انهم كلامه صحتها بكاملها من وهو كذلك ان لم تكن محجورة  
 والقول بعدم جوعها على صرح المسجد مطلقا لان القاسم فى المدونة ويبدأ بان شاش وهو المشهور

تستحق وتأمّن (هم)  
قرية (يحيى) يمكنهم التوى  
صيفاً وشتاءً والدفن عن  
انفسهم في القالب (بلا  
حد) محصور في خمسين  
اورثاين اوسع ذلك  
(اولا) اي ابتداء اي  
شرط صحتها وقوعها  
يلجأه المذكور اول  
جعة اقيمت فان حضر  
منهم مالا تنقري هم  
القرية ولو اتى عشر  
صحيح (والا) بان لم يكن  
اولا بل فيها صحتها تجوز  
باني عشر (بجلا اسرار)  
متوطنين غير الامام (باقيين)  
مع الامام بحيث لم تصد  
صلاوة احد منهم  
(السلامة) اي الى  
سلامتهم هناك فسدت  
صلاوة احد منهم ولو  
بعد سلام الامام طلعت  
على الجميع وما درج عليه  
المصنف خلافه التحريم  
وانتحرر ان الجماعة التي  
تتقريهم القرية بشرط  
وجوب لافاتها وحصة  
لها ويشترط لصحتها  
ايضا حضور الاتي  
دشر ولو في اول جعة فلو  
قال وبصورتاتي عشر  
الخ من جماعة تقري الخ  
لوافق المول عليه (بامام)  
اي حال كون الاتي عشر  
مع امام (مقيم) بالبلد امام  
تتعلق حكم السفر ولو لم يكن

والفرق بين سطحة والطريقان الطرق متصلة بأرضه وقيل بصحتها عليه مطلقا وهو لما كانا شهيعة مطرف  
وابن الماشيئون واصبح قالوا واعيا بكم ما ابتداء وقيل بصحتها عليه للمؤذن لا لغيره وهو لا ين الماشيئون  
ايضا وقيل ان شاق المسجد لاجازات صلاة على سطحة وهو قول جديس (قوله ان كانا محجورين اي ولو اذن  
اهلها بالادخول للصلاة فيها) (قوله ويجاءه) عطف على قوله يصاح وبالله فيه يحتمل ان تكون الجعة  
اي شرط صحتها وقوعها في الجامع مع جماعة ويحتمل ان تكون الطريقة اي شرط صحتها ان تكون في جامع  
وفي جماعة (قوله التوى) اي الامة (قوله اول جعة اقيمت) اي في البلد وقوله فان حضر منهم اي في اول  
جعة اقيمت بالبلد (قوله بل فيها صحتها) اي بل في الجماعة التي بعد الاولى اي بعد التي اقيمت في البلد ولا  
(قوله متوطنين) فان كان بعضهم غير متوطن لم تصح جعته ولو كان ذلك الغير المتوطن ممن يجب عليه الجماعة  
لكون منزله خارجا عن تلك القرية بغير سنخ فالجعة وان وجبت عليه لكن لا تستعبد به (قوله غير الامام) اي  
وان يكونوا مالكيين او حنفيين او شافعيين فكل واحد او احد منهم الا ان لم يتقدموا فلا تصح جعة المالكي مع اثني  
عشر شافعيين لم يتقدموا الا لا يشترط في صحتها عندهم ان يكون يحفظون الصلوة بشداتها (قوله باقين  
للسلام) اي حقيقة او حكما كالحوصل لاحد منهم رضى ببناء اه عدوى (قوله فان فسدنا الخ) فلو دخل  
معهم مسبق في الركعة الثانية وحدث واحد من الاتي عشر بعد دخول المسبق بحيث بقي المردد اثني  
عشر للمسبق فهل تصح هذه الجماعة ام لا وهو الذي يظهر اه شبان ذلك المسبق لم يحضر الخطبة وحضور  
الاثني عشر لما شرط في صحتها تأمل (قوله والتحرر رايخ) هذا التحريم فله فهمه من كلام ابن عبد السلام لا ما  
لما فهمه منه المصنف من التفرقة بين الجماعة الاولى وغيرها وقد رضى الاشياخ ما قاله (قوله شرط وجوب  
لافاتها) اي على اهل البلد فلا تجب لافاتها في البلد الا اذا كان فيها جماعة تقريهم الرى ولو كان بعضهم  
حرم بعضهم قرية لا تقع بصحة من الاتي عشر الا اذا كان في البلد لجامعة المذكورة ولو افرق بين الجماعة  
الاولى وغيرها وحاصل هذا التحريم ان الجماعة الذين تقريهم القرية بقوهم فيها شرط وجوب وصحة  
وان لم يحضر والجمعة والاتني عشر الاحراز حضورهم في المسجد بشرط صحة توقيت الصحة على حضور  
الاثني عشر وعلى وجود الجماعة الذين تقريهم القرية في البلد وان لم يحضر والجمعة والافرق في ذلك بين  
الجمعة الاولى وغيرها ويمكن حل كلام المصنف على هذا التحريم بان يقال قوله اولاي عند الطلب اي عند  
توجه الخطاب به او وجوبها عليهم وقوله لا لا تجوز الخ اي والا يكن حال الطلب الخطاب بان كان حال  
الحضور في المسجد فتجوز باثني عشر الخ فلو تفرق من تقريهم القرية يوم الجمعة في اشتغالهم من حزن  
او حصاد ولم يبق في القرية الا النساء شرر حلا والامام جمعوا كقوله امن عرفة فان ارتحلوا منها ولم يبق فيها الاثنا  
عشر رحلا والامام جمعوا ان رحلوا في اما كن قرية من قرية من قرية بحيث يمكنهم الذبح فيها والافلا (قوله بامام  
الخ) لوصفها بالواو على ما قبله من الشروط كان اولي (قوله ولو لم يكن من اهل البلد اي المتوطنين فيها) (قوله  
فيصالح) بل وكذا يجوز ابتداءه ولا يشترط في الجوار عدم وجود خطيب البلد فلا يلزم ولي وابن عمر  
قال ح والجواز مطلقا هو الطاهر من اطلاق اهل المذهب اه ين (قوله لغير قصد الخطبة) اي واما لو نوى  
الاقامة لاجلها فلا تصح امامته معاملة له بتفويض مقصوده (قوله ولو سافر بعد الصلاة) اي ولو من غير طر و  
عذر (قوله وكذا خارج عن قرية) اي وكذا اصبح ان يؤمهم شخص منزله خارج عن قرية وما ذكره من  
صحة امامة المقيم امامه قطع حكم السفر ومن كان منزله خارجا عن بلد الجماعة بغير سنخ وهو لا ين غلاب والشيخ  
يوسف بن عمر وهو المقتصد وما في حاشية الطر ايسى على المدونة من انه لا تصح امامة غير المتوطن بقرية  
الجمعة في الجماعة فهو ضعيف كقوله شيخنا العدوي واسم ان ذلك المقيم الخارج المذ كور بن لو اجتمع واحد  
منهم مع اثني عشر متوطنين فحين ان يكون اماما لم يلزم اصبح ان يكون مأموما ويؤمهم احد المتوطنين  
وبهذا يفر ويغال شخص ان صلى اماما صحت صلاته موصلة مأمومة وان صلى مأموما فسدت  
صلاة الجميع (قوله بخلاف الخارج) اي بخلاف ما اذا كان منزله خارجا عن قرية بها اكثر من كثر سنخ

من اهل البلد فيصاح ان يؤمهم مسافر قرية امامه او به امام مرقص الخطبة ولو سافر بعد الصلاة وكذا خارج عن  
قرية بها اكثر من كثر سنخ بخلاف الخارج باكثر من كثر سنخ استثنى من مفهوم مقيم قوله (الا لطيفة)

أوثابه في الحكم والصلاة (و من قرى عليه قبل صلاتهم) (و الخالاه (الجباء) (و لكونه مسافرا فيصحب بل وسند بيان  
يجمعهم) (و ان من غيرها) أي غير قرية جمة بأن لم تتوفر فيها الشروط (فدله ٣٠٣) وعليهم) وقوله (و يكونه الخاطب)

وصف ثان لا مام أي  
يشترط فيه أن يكون  
مقيما وإن يكون هو  
الخطاب (الاعتراف)  
طرا عليه بعد الخلية  
يكون ورعاف مع بعد  
للمفصل بهم غيره ولا  
بعد الخلية (و يجب  
انتظاره لاعتدال قرب)  
زواله بالعرف كعدت  
حصل بعد الخلية  
أو طاف بسير والماء  
قريب (على الاستسح)  
وقيل لا يجب كالوعد  
وأشار لخامس شروط  
الصحة يتوله (ويطلبين  
قبل الصلاة) فلو خطب  
بعدها أعتد الصلاة قط  
أن قرب والاستأنتها  
لأن من شرطها وصل  
الصلاة بها وكونها  
داخل المسجد وكونها  
عريضة والجهر بها  
وكونها بماتسمة  
العرب خطبة) بأن يكون  
كلاما مسجعا يشتدل على  
عط فان هلل أو كبر لم يجزه  
ونب شاء على الله صلاة  
على نبيه وأمر يتقوى ودعا  
بغفرة وقراءة شيء من  
القرآن كآياتي وأوجب  
ذلك الشافي فإذا قل  
الحمد لله والصلوة  
والسلام على رسول الله

فلا تصح إمامته لأهل قرى بها إلا إذا أدى أقامة أو بعد أيام فيها لا تصد الخطبة كالأمر لا يعتد مسافر  
(قوله أوثابه في الحكم والصلاة) أي ذلك كالأمر يخرج القاضي فأنه نائب في الحكم قط (قوله قبل  
صلاتهم) أي لما احتراز أئمة إذا أقام بعد صلاتهم لما لو كان يقرأها لبقائه لا يقيمها على الأصح بل صلى ذلك  
الخطبة الظاهر ويحرم عليه أقامة الجمعة فوضر بعد الأجرام بها بل ولو بعد أن عنه دواكره فأنما تطل  
عليهم ويصلي هو أو غيره ما دونه لا يفتي على الخطبة بل يتدبها كأيديهم صبح وقيل تصح أن يقدم بعد ركعة  
كأن كره خش في كبره (قوله أن يجمع بهم) أي صلى بهم الجمعة وليس المراد أن يجمع بهم بين الظهر  
والعصر (قوله بأن لم تتوفر) أي بأن يشرطه لم تتوفر فيها شروط الوجوب أي بأن كان أهلها المقيمون بها  
لا تقرأ بهم قرى به غالباً (قوله تصد عليه وعليهم) أي إذا جمعوهم ولو أعاد بعده (قوله وصف ثان الخ)  
فيه نظر بل هو عطف على الشروط السابقة لصحة الجمعة كالأمر المتبادر من كلامه ولو كان وصفا لإماما إل  
خامسا بيان كان جله وصفا لإمام عز ذلك لأن الشرط في الشرط شرط (قوله طرا عليه بعد الخلية)  
أي أو بعد الشرع فيها (قوله هو وب انتظاره لاعتدال قرب) أي والقرب من ذلك العذر نظر بعد الشرع  
في الخطبة سواء كان قبل تمامها أو بعده أما لو حصل العذر قبل الشرع فيها فأنه ينتظر إلى أن يبقى لدخول  
وقت العصر ما يصح الخطبة والجمعة ثم يصلون الجمعة هذا إذا أمكنهم الجمعة دونها وإذا كانوا لا يمكنهم الجمعة  
دونها فأنه ينتظر إلى أن يبقى مقدار ما يصلون فيه الظهر ثم يصلون الظهر إذا ذاتي آخر الوقت المختار وهذا  
هو المنقول اه عدوى (قوله قريب والبالعريف) اعتبارا بالتربط بالعرف كإثبات الشارح قريب من قول  
الساطي القرب بدراؤي إلى باعية والقرارة فيها بالافتقار وما تحصل به السنة من السودة (قوله  
على الأصح) أي وهو قول ابن كنانة وابن أبي حمزة وعزاه ابن رونس لسحنون (قوله وقيل لا يجب كالوعد  
الخ) أي وهو ظاهر المدونة وعليه فينبغي للإمام أن يستخلف لهم من يتمهم فان لم يستخلف استخلفوا  
يجوبا من يتمهم ولا ينتظر ومنه أن تقدم امام من غير استخلاف أحد صحت هذا هو الصواب لا ما ذكره  
مضمهم من أن استخلاف الإمام واجب (قوله قبل الصلاة) أي ولا بد أن يكون داخل المسجد فلا يكتفى  
بأنه أعظم في رجاها بل في الطرق المتصلة به (قوله والاستأنتها) أي الخطبة (قوله لأن من شرطها وصل  
الصلاة بها) أي ويوصل بعضها به بعض كذلك وسير الفصل مقتضى اه : ورر شخنا عدوى (قوله وكونها  
عريضة) أي ولو كان الجماعة عجماء لا يعرفون العربية فلو كان ليس فيهم من يحسن الأتيان بالخطبة عريضة  
لم يجزهم جمعة اه عدوى (قوله والجهر بها) أي ولو كان الجماعة عجماء لا يعرفون العربية فلو كان الجماعة كلهم  
بكل لغة الجماعة عنهم فلعلم من هذا أن الفترة على الخطبة من شروط وجوب الجماعة (قوله بماتسمة العرب  
خطبة) قال بعض المحققين الخطبة عند العرب تطلق على ما يقال في المحافل من الكلام المنسوب به على  
حرهم بلهم والمرشد لمصلحة تعود عليهم حالية أو مآلية وإن لم يكن فيه موعظة إلا فضلا عن تحذير  
وبشيرة وقرآن يتي وقول ابن العربي أقل الخطبة بعد التمام الصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم  
وتحذير وتبشير وقرآن اه مقابل للشهر كقوله ابن الجاصب على المشهور فكل من الحمد والصلوة  
على النبي والقرآن مستحب اه بن (قوله بأن يكون كلاما مسجعا) الظاهر أن كونها مسجعا ليس  
شرط صحة فتاوى بها وإنما أثيرت أصبحت ثم تشب عاداتها أن لم يصل فان صلى فلا عداة قاله شيخنا (قوله  
شتمل على وعظ) أي ونوب كونها على منبر (قوله فان هلل أو كبر) أي فقط وقوله لم يجز أي خلافا  
لمحققة قائم فالواجب أن ذلك (قوله وقراءة شيء من القرآن) أي وكذا يشدب فيها الترضي على الصحابة  
والعامة لجميع المسلمين وإما الدعاء فيها للسلطان فهو بدعة لا يفتي بغيره من أتباعه والأوجب  
اه عدوى (قوله وأوجب ذلك الشافي) أي جيع ما ذكره من التشاء على الله وما بعده (قوله تشييه)

صلى الله عليه وسلم أما بعد أو سمعتم يقول الله طاعته وأحذركم عن معصيته ومخالفته حاله حال من بعد مثل ذرة خيرا به ومن يعمل  
مثل ذرة شراره ثم يحبس ويقول بعد قيامه بعد التمام الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم أما بعد فاتقوا الله في الأمور التي أتوا بها  
نهي عنه وجر بضر الله تعالى لكم لكان آتيا بها على الوجه الأكمل باختار



(تخضرهما الجماعه) الاثنا عشر فان لم تخضرهما او بعضهم من اقلهما لم يحسب ذلك لانهما منزلتان منزلة ركعتين من الظهر (واستقبله وجوه) باوقيل سنة وربع (غير الصف الاول) بذواتهم وكذا الصف الاول صلى الاربع (وفى وجوب قيامه لهما) وهو قول الاكثر وسنينه وهو لابن العربي (تردد) ولم يخرج من شروط الصحة الجملة شرح في شروط وجوبها وهي خمسة ايضا فقال (ولزم المكلف) في صده من شرطها قل سواد الشيء لا يستمر الشيء الا اذا كان خاصا بذلك الشيء (الحركة) فان حضرها رقيق او امرأة ابناته (بلا عنذر) فان كان معذور اجزئها شيئا لم يجز عليه (المتوطن) ببلدها يمل (وان) كان قوطه (بقريه) ثابتة اى جده من بلدها لا يقرسخ من المنار) الذى فى طرف البلد مما يليه ان جاز تعدد المنار والافاصرة بالعقيق وادخلت الكاف ثلث الليل لا تروى من كلامه ان المتوطن

لا يضر تقديم الخطبة الثانية على الاولى كفى كبير خش (قوله) تخضرهما الجماعه اى وسوا حصل منهم اصفاها واستماع ام لا فالتى هو من شرط الصحة اتمامها بحضور ولا الاستماع والاستصافا والاستماع والاصفا والخطبة ليس شرطان صحة الجمعة لا ينافيانهم طاب اللون به بعد الحضور لكن لا لصحة الجمعة اه عدوى وذكر بعضهم ان حضور الخطبة فرض عين ولو كثر العدد وهو سيد والطاهران العينة اذا كان العدد اثني عشر فيزاد على ذلك لا يجب عليه حضور الخطبة (قوله) واستقبله اى اقبله عليه الصلاة والسلام اذا قصد الامام على المنبر يوم الجمعة فاستقبله وجوهكم واصغوا اليه باصحاكم واراقوه بما راكم وظاهر الحديث طلب استقباله بمجرد قدومه على المنبر ولو لم ينطق لكن الذى فى عقب ان طلب استقباله عند دئنه لا قبله ولو كان قبل النطق جالس على المنبر وسلمه من كتب عليه من الحوائش (قوله) وجوبا اى يؤمر بها عليه الاكثر كقوله ح وهو ظاهر المدونة اوصى بها ونصها واذ قام الامام يجلس فليحذر ان يحسب قطع الكلام واستقباله والاصفا اليه (قوله) وقيل سنة اى هو قول مالك واهل الشام يعتمد بعضهم كقول شيخنا وقيل انه مستحب وصرح به ابو الحسن فى شرح المدونة (قوله) غير الصف الاول بذواتهم اى رحيته فيغيرون جلستهم الى كانت قبله واما اهل الصف الاول فلا طاب اللون باستقباله وقد تبع المصنف فى استثنائهم فى الصف الاول ابن الحاجب قال ابن عرفة وحده بعض من زعم خلاف المدعي والمدعي مائة سال ذاته للجميع اه بن (قوله) وكذا الصف الاول اى يستقبلونه بذواتهم من يراه ومن لا يراه من سمعه ومن لم يسمعه كما هو ظاهر الحديث (قوله) على الاربع) مقابله لابن حبيب ان اهل الصف الاول يستقبلونه وجوههم لا بذواتهم فلا يشقون من موضعهم والحاصل ان من قال بطلب اهل الصف الاول بالاستقبال اختلفوا في بعضهم قال يستقبلون جهة فقط وبعضهم قال يستقبلون ذاته كثيرهم وهو الاربع (قوله) وفى وجوب قيامه لهما) اى على جهة الشريطة (قوله) وسنينه) اى فان خطب بالاساءة وصحت والطاهران المراد بالاساءة الكراهة لا الحرمه وان كانت هى المتبادر من الاساءة قاله شيخنا (قوله) وهو لابن العربي) اى بوجوب التصار وعبد الوهاب (قوله) وهى خمسة) اى فجز وجزدت لزمت وجزت اتم تاركها لم يعقوبته وهى فشق بتركها وحرمة اولادنا متواليه من غير تذو لان الاول لا يسبق والثاني لاحسن وهو الحق لان تركها مرة صغيرة كان تركها ثلاثا غير متواليه كذلك ولا يخرج الدل صفاء الجملة الا اذا كثرت لئلا لا تنكح على تهاوته اه عدوى (قوله) ولزم المكلف) اى لا يصح والمجنون وقوله لمرأى لا الرقيق ولو كان فيه ثمانية شرب يقولوا ذن لسيده على المشهور وقوله لذكرأى لا المرأة فلا تجب عليها وقوله المتوطن اى فلا تجب على مسافر ولا على مقدم ولو نوى الإقامة زه ناطو ولا الاتيان والحاصل ان اشتراط هذه الشروط يقتضى ان المتصنف باخذها لا يحب عليه الجملة والواجب عليه اصاله اتمامها للظهر لكن الشارع جعل لها الجملة بدلا من الظهر فاذا حضرها وصلا حاصله فواب من حيث الحضور وسقط عنه الظهر فعمل البذل ففعله الجملة فيه الواجب زيادة كراهة المعسر من الدين وليست الجمعة واجبة على الصغير وقال القرافي انها واجبة على العبد والمرأة والمسافر على التغيير اذ لو كان حضورها مندوبا لقط لورد عليه ان المندوب لا يقوم مقام الواجب وورد عليه بان الواجب المنزاعا يكون بين امور متساوية بأن يقال الواجب ما هذا وما هذا او الشارع انما اوجب على من لم يستوف شرط الجمعة الظهر ابتداء لكن لما كانت الجمعة فيها الواجب من حيث انها صلاة وزيادة من حيث حضور الجماعة والخطبة كتبت عن الظهر (قوله) بلا عنذر) اشارة بذلك الى ان هذه الشروط انما تكون موجبة للجمعة حيث اتى العذر واما معه فلا تجب وانما يستحب حضورها فقط (قوله) المتوطن ببلدها) اى النواوى الإقامة ببلدها على جهة العوام ولو كان بين منزله والمسجد ستة اميال باختر (قوله) ما يليه) اى من الجملة التى على ذلك المتوطن اى على قريته المتوطن فيها (قوله) والافاصرة بالعقيق) اى بالافاصرة بالقرسخ من القرية الثانية الى العقيق (قوله) لاكثر) اى فاذا كان متوطنا فى قرية ثانية عن بلاد الجملة بأوجه ميل او ثلاثة

شرط في حضوره وجوب ما علاه قدم ان الاستيطان شرط في الصلوة وذكره ثاني شرط الوجوب ان الخارج عن بلد الحرام  
لا تعتقده فهي راجعة عليه قبل اهل البلد التي استيطانها شرط صحة قوله (٣٠٥) قياها باستيطان بلدهما استيطان بلدهما

فلما خرج من بلدهما  
شبه في الحكم اربعة قروح  
قتال (كان ادرك المسافر)  
اي الذي ابتدا السفر من  
بلدها وهو من اهلها  
(الداء) اي الانسان فاعل  
ادرك اي وصل الداء  
اليه (قوله) اي قبل مجاوزة  
كافرمه ولو حكما كدخول  
الوقت ولو لم يحصل اذ كان  
بالقتل فيجب عليه الرجوع  
ان علم ادراك ركعة منها والا  
فلا (اوصلى) المسافر  
(الظهر) قبل قدومه  
(ثم قدم) وطنه او غيره  
ناو باناقمة قطع حكمه  
فوجدهم لم يصلاها  
فتجب عليه معهم (او)  
سلى الصبي الظهر ثم  
(بلغ) قبل اقامتها فتجب  
عليه معهم فان لم يكن  
الجمعة عاد الظهر لان  
فصل الاول ولو جصة  
قل لا يشق صن  
القرش (او) سلى  
الظهر معذور ثم زال  
عدزه قبل اقامتها  
(لا بالاقامة) اي تجب  
باتوطن لا باقامة  
بلدها قطع حكم  
السفر (الانبا) لاهل  
البلد فلا يعد من الامني  
عشرون صحت امامته  
ومنه الثاني على كفره  
فاقدم (وتب) لم يد

بالاقامة امال ونصف فلا يصح عليه السعي اليها (قوله شرط في صحتها) اي فاذا صلاها في بلد غير موطنه  
كانت باقية (قوله وجوبها) اي فلما خرج من بلدها جمعة بأكثر من كفره عن الجمعة عليه (قوله لا تقدم  
ان الاستيطان الخ) لكن المراد بالاستيطان الذي جعل شرط صحة استيطان بلدها اي تكون البلد مستوطنة  
والمراد بالاستيطان الذي جعل شرط وجوب استيطان الشخص في نفسه اي يتبعه الاقامة دائما فاذا نزل  
جماعة في بلدة شراب ونزول الاقامة فيها شهر اطرا او اسلاطة جمعة فيها خلاص منهم ولا تجب عليهم (قوله  
فهي واجبة عليه) اي لانها راجعة عليه تبعا الخ (قوله وهو من اهلها) يقتضي ان غير الموطن وان كان  
مقايها اقامة قطع حكم السفر اذا خرج واذا ذكره النداء انها لا تكرمه وحينئذ فلا يؤمر بالرجوع وما لم  
لذلك شيخنا العدوي يحل بعضهم عن الناصر انه اعترض ذلك وقال لا فرق بين من اهلها او لم يكن مقما  
فيما رده في بن ا (قوله اي في مجاوزة كالكفره) اي او اما واذا ذكره النداء بمجاوزة كالكفره سخ كما  
لو خرج من بلده مسافرا فصار قبل الزوال ثلاثة اميال وثلاث اواذ ذكره النداء على راس هذه المسافة فهل  
تجب عليه الجمعة اعتبارا بشخصه لان شخصه غير مسافر شرعا وتصحيح امامته لاهل تلك الداء التي على راس  
هذه المسافة فانه قال سيدي محمد الصغير وقوله عنه شيخنا العدوي في حاشيته على ابن ترمي ولا تجب عليه  
استيثار ابلاده لان بلده خارجة عن الثلاثة اميال وثلاث ومن كان كذلك لا تجب عليه الجمعة لا تبعا ولا  
استقلالاً وحينئذ فلا يصح امامته لاهل تلك البلد ما لم يتوافقه اربعة ايام صحاح واستظهره شيخنا العدوي  
(قوله ولو حكما) اي ولو كان وصول النداء اليه حكما كدخول الوقت هذا على ما لا ين بشير وابن عرفة من  
تعليق الرجوع على زوال اسم النداء او لاهله الباسي وسند على الاذان وهو ظاهر المصنف وحينئذ فلا  
يلزمه الرجوع ابداً النداء بن (قوله اوصلى المسافر الظهر) اي فذا في جماعة او صلاها  
مجموعه مع العصر كذلك (قوله تجب عليه معهم) فان كان قد فصل العصر ايضا وهو مسافر ثم قدم فوجدهم  
لم يصلاوا الجمعة وجب عليه صلاة الجمعة معهم واما العصر فالظاهر اعادة استحبابها للوجوب باعتناء من سلى  
العصر قبل الظهر نسياناً فان لم يجد الجمعة معهم فهل يصحداها لظاهر اعادة اقامتها من اقامتها جمعة او لا  
لثبوت صلاته ما قبل الزوال وماهية جمعة وظاهر قوله الا في غير المعذور الخ الثاني اعز به السفر الذي وقعها  
فيه اه عدوي (قوله اوصلى الصبي الظهر ثم بلغ) مفهومه انه سلى الجمعة ثم بلغن وجد جمعة اخرى  
فالظاهر وجوبها عليه من غير تردد في ذلك بل في جمعة اخرى صلاها ظهر (قوله ثل) اي كان قسلا  
في حقه ساعة اقامته (قوله اوصلى الظهر معذور) اي لسن او مرض وورق مزال عدوه قبل اقامتها  
فانما تجب عليه لان العاقبة اظهرت انهم اهلها (قوله لا بالاقامة) طفق على المعنى اي زمت  
بالاستيطان لا بالاقامة (قوله ومثله الثاني) اي في كونه لاهد من اثني عشرون صحت امامته ظرا  
لوجوبها عليه تبعا (قوله وتب تبصين حيث) المراد ان كان التدب والاقمينها مندوبه بطلا (قوله  
واستعداد) اي خلق عاتقك ذلك خلق راس (قوله وسواك) اي مطلقا وبجمله من تحصيل الميمنة لان  
فيه تنطيف القم من الزروية (قوله ان كل كرم) اي ووقت ان اقرأتم عليه (قوله ورجل ياب)  
اي لو بس ثياب جيلة (قوله وهو حرا) اي بالجيل حرا في الجمعة (قوله فيندب الجدي ولو اسود) اعلم  
ان لبس الثياب الجيلة يوم الجمعة مندوب لا لاجل اليوم بل لاجل الصلاة فيجب زلبس غير البياض في غير  
الصلاة ولو لبس الاوض فيها بخلاف العيد فان لبس الجدي فيه مندوب اليوم للصلاة فان كان يوم الجمعة  
يوم عيد لبس الجدي غير الايض اول النهار والارض عند حضور الجمعة فاذا سلى الجمعة عاد الجدي ولو  
اسود (قوله وتب طبيب) اي استعماله سواء كان مؤثرا كالكحل او مذكرا كالأورد واما تدب استعمال  
الطبيب يومها لاجل الملازمة التي يقرن بقون على ابواب المساجد يكتبون الاول فالاول وورعها ما غوه  
او لمسوه (قوله في الثلاثة) اي في تحيين الميث فلو بس جبل الثياب ولستعمال اللبب واملقناه فهو حرام

(٣٩ - دسوق اول) حضورها (تحسين هيئة) كقص شارب وظفر وتغلب واستعداد ان احتاج الى وسواك  
وقد يجب ان كل كرم (وجبل ياب) وهو ما الايض ولو عتق بخلاف العيد فيندب الجدي ولو اسود (وتب طبيب) الغير نافي الالة

(والمشقة في ذهابه) (وغيره) أي ٦٠ من هذا على طي الحاجر في شد الحرجة والكبر خشية الرباء والمراد الذهاب في الساعة السادسة

وهي التي يليها الزوال  
(د) عبد الامام (أقمة)  
اهل السوق منه (مطلقا)  
من تازمه ومن لا تازمه  
(بوها) أي في وقتها وهو  
الاذان الثاني (د) خب  
(سلام خطيب لمروجه)  
أي عندئذ توجه على الناس  
ليقرأ المبرور وبه في هذه  
الحالة لا ينافي انه في ذات سنة  
فكونا يندب الوتر آخر الليل  
ورده فرض كفاية (لا)  
وقت اتهام (معهده) على  
المتبر فلا يندب بل يكره ولا  
يصبره كجزء به بعضهم  
(و) غيب (جاءه) (ولا)  
أي أرسده ان أي فرغ  
الاذان (د) جايه  
(ينهما) أي الخطيبين  
لفصل والاستراحة  
وهذان السهولان  
الجلوس الاول سنة على  
المشهور والثاني سنة انخافا  
بل قيل بغيره (وتصبرهما  
والثانية أقصر) من  
الاولى (ورفع سوته)  
جهل الاسماع واما اصل  
المبرور فشرط (فيهما)  
واستغلافة أي الخطيب  
(لغير) حصل فيهما  
بجدهما فان لم يستغف  
تعب لهما ان يستغفرا  
(حاشرا) هو محط التذنب  
والافاضل الاستغلاف  
واجب (ورقاه فيهما) أي  
في خطبته وكل من الله

(قوله) ومشي في ذهابه أي لما فيه من التواضع لله عز وجل لا بعد هذا دليل ولا في طلب منه التواضع له  
تكون ذلك سببا في إقامته عليه وتوقه على الله عليه وسلم من اغترت قد تم في سبيل الله أي في طاعته حرمة  
الله على النار وشأن الماتى الاغيار وان اتفق عدم الاغيار فمن منزلة قريب وأغيار قد في الركب نادر  
او ان معناه علم ذلك حاله لا محال ان الاغيار لازم المشي فأطلق اسم الاغيار به بدله المأمور الذي هو المشي  
على طريق الكتابة (قوله في ذهابه فقط) أي ايا ما فرجوه فلا يندب المشي لأن العبادة قد اهضت  
(قوله) يكره التكبر خشية الرباء أي لا يكره فعله النبي ولا الخلق بعده (قوله والمراد) أي الذهاب في  
الحجرة الذهاب في الساعة السادسة أي هو المقسم الى الساعات أي الاجزاء في حديث الموطأ وهو قوله  
عليه الصلاة والسلام من اغترل يوم الجمعة تغسل الحنابلة ثم راح في الساعة الاولى فكانا قرب بدنه ومن  
راح في الساعة الثانية فكانا قرب بدنه ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قرب كذا ومن راح  
في الساعة الرابعة فكانا قرب كذا ومن راح في الساعة الخامسة فكانا قرب كذا فخرج الامام  
أي في اول الساعة فخرجت الملائكة يسمعون الذكر ومقاتله من ان تلك الساعات اجزاء السادسة التي  
يليها الزوال هو مذهب البالية الباجي وشهره الرجاء خلافا للفرق القائل انه تقسم الساعة السابعة  
ونذلك لان الامام يطلب بوجهه في اولها ويخرج بوجهه من الملائكة لصالح الذكر (قوله) وتندب الامام  
أقمة (الخ) التذنب منصب على أقمة الامام بنفسه او وكيل من نائيه وامام في السوق فن تازمه يجب  
عليه القيام ومن لا تازمه فلا يجب عليه فاصف ما كمن قيام في السوق واعادب أقمة من  
لا تازمه ولو كان فخر السلاسل بال من تازمه لا اختصاص من لا تازمه بال ارباب فيدخل الضرر على من  
تازمه فأقيم من لا تازمه لاجل صلاح العامة (قوله) وهو الاذان الثاني أي في الفصل وهو الذي يفصل بين بدى  
الخطيب وهو اول في المشروعية (قوله) عندئذ توجه على الناس أي من الحاشية او من البيت واسلم ان  
الحاشية قد جرى العمل بها فذا وأظهره لاحتاجا مستحب او اجازة فقط وعلى انه مستحب هل يستحب  
جعلها على سائر المنبر كغيره كمال اه عدوى (قوله) وتندب في هذا الحالة أي حالة الخروج وقوله  
لا ينافي انه في ذات سنة أي فهو متصف بالنية باعتبار رذاته وبالتذنب باعتبار كونه عندئذ توجه على الناس  
(قوله) ورده أي اذا سلم على الناس حال توجه عليهم (قوله) لا وقت اتهام أي لا تأخير له وقت اتهام  
(قوله) ولا يصبره أي لان المعلوم شرما كالمعلوم حاقوقه كجزء به بعضهم أي وهو الشيخ كرم الدين  
البرموني فلا ظلالا استظهر البدر التراقي من وجوب الرد (قوله) وجايه (ينهما) قال ابن عات قد نقل  
هو الله سبحانه (قوله) والاستراحة أي من تعب القيام (قوله) لان الجلوس الاول سنة على المشهور أي  
وقيل يندب به هو ضعيف وقوله والثانية الخ أي لم يقل احد بنده (قوله) والثانية أقصر أي ويستحب  
ان تكون الثانية أقصر من الاولى فهو مندوب ثان وكذا يندب تقصير الصلاة لغيره من الخفيف لكل  
امام يجمع على ذنبه (قوله) ورده سوته أي زيادة على الجهر وقوله للاسباع أي لاجل تذنب رفع  
الصوت للاسباع وتندب الخطيب ان يكون مرشقا على منبر (قوله) واستغلافة (الخ) لوقال واستغلاف  
الخ يصدق الضمير كان لولى ليشمل الامام والمأموم عند عدم استغلاف الامام (قوله) او هدها أي  
الصلاة (قوله) حاشرا أي كذا او بعضا وضمها الثاني من اتهام الاول ان علم والابتدائها كذا يعني  
كافي عبق (قوله) والافاضل الاستغلاف واجب ظاهره في حق الامام والمأمومين وليس كذلك بل  
الاستغلاف للامام مستحب فقط في الجمعة كغيرها فان تركه وجب على المأمومين في الجمعة كمال عليه  
كلامهم اه بن (قوله) وقراه فيهما أي في مجوعهما لان القراءة اعم لتدب في الاولى كافي عبق (قوله)  
وكان على الله عليه وسلم بقرافهما (الخ) الواقع في عبارة غيره وكان على الله عليه وسلم بقراف في خطبته الاولى  
يا ايها الذين آمنوا (الخ) فانه ابن موسى ونص كلامه وينبغي قراءة مسورة تامة في الاولى  
من قصار المفصل (قوله) واجزا في حصول التذنب أي كوني فيه ان قول بدل قوله بقراف الله لنا ولكم

عليه وسلم بقرافهما يا ايها الذين آمنوا الله انتم قولوا لا سبدا الى قوله فورا اعتليا قيل وينبغي ان يقرأ سورة من اذكروا  
قصار المفصل (وتم الثانية بقراف الله لنا ولكم واجزا في حصول التذنب ان يقول في خطبته) اذكروا الله الذي كرهتموه (ك) أي احكام

(على كقوس) من سيف  
وعصا وهي اولى منهما  
(وقراءة) سورة (الجمعة)  
في الركعة الاولى (وان  
لمسبق) في ثبده قرائتها  
في ركعة القضا (وفي الثانية  
هل اناك واجاز) الامام  
رضي الله عنه ان يقرأ  
(بالتانية بسج والمناقون)  
في اساعلى هل اناك (د) عتب  
(حضور مكاتب) حضور  
(مسي) بولولو ياذن السيد  
والولي (د) حضور (عبد  
ومدبر اذن سيدهما) كبعض  
في يوم سيدة والاخر  
بدون اذن (واخر الظهر)  
تدبامعندو (واجز وال  
عندو) كبعض ظن  
الخلاص قبل سلاتها (والا)  
يرج بان شكا او ظن عدم  
ادراكها على تقدير زوال  
عندو (فها التعجيل) للظهر  
بل هو الافضل (وغير  
المعذون) ممن تجب عليه  
ولوم تعذبه (ان سلى  
الظهر) فذا في جماعة  
(مدركا) أي فلانا ادراك  
(ركعة) على تقدير لوسى  
لما لم يجز ظهره ويده  
ان لم تكنه الجمعة أبدا  
(ولا يجمع الظهر) من فاته  
الجمعة أي لا يصلح جماعة  
بل افتنا ذاك يكره جمعه (الا)  
فوعند (كثير الوقوع

أذكر والله يذكركم وان كان هذا الثاني دون الاول في الفضل فكل منهما مندوب الا ان الاول اقوى  
في التلب وتعمير المصعب بالاجزاء لا يفسد ذلك بل يقتضى انه منى عنه ابداء اوليس كذلك بل كل منهما  
حسن لكن الاول احسن وامانتها بقوة تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان الاية فظاهر كلامه انه  
غير مطلوب في ختمها واول من قرأ في آخرها ان الله يأمر بالعدل عمر بن عبد العزيز فانه احدث ذلك بدلا  
عما كان يحتم به بنوامية خطبهم من سهم لى رضى الله عنه لكن عمل اهل المدينة على خلافه (قوله على  
كقوس) أي قوس التشاب والمرد القوس العري لطلوها واستقامتها لا العجبة لانه قصيرة وغير مستقيمة  
(قوله وهي اولى) أي والعصى اولى من القوس والسيف كافي للدقوة (قوله في ثبده قرائتها) في ركعة  
(المعاضة) ظاهرة كالدقوة وان لم يكن الامام قراها هو كذلك (قوله واجاز الامام) أي في تحصيل المندوب ان  
يقرأ الخ فيكون التحليل مخيرا بين الثلاثة وهذا هو الذي فهم عليه في التوضيح قول ابن الحاج في الثانية  
هل اناك اوسج والمناقون واحتج لذلك بكلام ابن عبد البر والراجح للمازري ولم يرجع على ما ذكر ابن عبد  
السلام من اهل القول اه بن والحاصل انه مخير في القراءة في الركعة الثانية بين الثلاثة وان كان يحصل به  
التدب لكن هل اناك اقوى في التدب وهذا ما اعتمد على وفي كلام بعضهم ما يفيد ان المسئلة ذات قولين  
وان الاقتصار على هل اناك مذهب المدقوة فان التخير بين الثلاثة قول الكفاي (قوله وحضور مكاتب  
وسعى) أي لاجل ان يتاذ ذلك وكذلك المسافر يستحب الحضور اذا كان لامرأة عليه في الحضور  
ولا يشع من سواجه والاخر كذلك في ظني قال في التوضيح (قوله بولولو ياذن السيد) أي لقوط تصرفه فيه  
بالكتابة (قوله اذن سيدهما) والظاهر انه يدب السيد اذن لما لا موسيلة لتدب واهل ان المكاتب اذا  
حضرها رتبته فيما يظهر لسلامة على الامام بخلاف المسافر والا ترى والعبد فلا يزعم اذا حضر وها  
الدنول مع الامام لكن اذا دخلوا مع الامام اجزائهم عن الظهر هكذا استظهر عبيق الزرومي في المكاتب قال  
طفي وتبعه بن وفيه نظر بل الظاهر عدم الزوم في اى فرق بينه وبين المسافر واما اذا حضر واحد من الزواب  
الاغدا الاية فها علمه زوال عذره بحضوره قال معج

من يحضر الجمعة من ذى العذر \* عليه ان يدخل معهم فاذا

وما على اتي ولا اهل السفر \* والعيد فلهما وان طاحضر

كذا قدر وشيخنا العدوى (قوله واخر الظهر تدبامعندو واجز وال عذره الخ) أي قبل سلاتها يقول الشارح  
قبل سلاتها تاذ به زوال عذره وظن الخلاص وقوه واخر الظهر أي عن اول وقتها فان خالف المندوب  
وقدم الظهر تمحزال العذر بحيث يدرك ركعة من الجمعة وجبت عليه الجمعة (قوله فله التعجيل) أي في اول  
الوقت لكن بعد فراغ الامام من صلاة الجمعة (قوله وغير العذر وان سلى الظهر مدر كركعة لم يجزه) أي  
على الامم وهو قول ابن القاسم واشبهه عبد الملك بناء على ان الجمعة فرض ومها والظهر بدل صفاتي  
الفضل فالواجب عليه جمعة ولم يأت بها وسواها احرم بالظهر طرما على انه لا يصلح الجمعة ام لا عند ارسها فان  
ليكن وفاسر امه بالظهر مدر كركعة من الجمعة توسى اليها اجزائهم و مقابل الامم ما في التوضيح  
عن ابن نافع ان غير المعذور اذا سلى الظهر مدر كركعة فها لم يجزه قال ذكيف بيدها خا بلوقة دسلى  
ار جانا نقدا في الاصل وهو الظهر ذكر ابن عرفة ان المازري بنى هذا الفرع على الخلاف في الجمعة هل  
هي فرض ومها او بدل عن الظهر (قوله ولوم تعذبه) أي كالسافر الذي قام بمحل الجمعة اطمة قطع حكم  
السفر واهل امن لاجب عليه اصلا لكونه من المعذور بن وغيره مكلف تعجز به صلاة الظهر ولو كان يدرك  
ملاة الجمعة بتمامها (قوله كثير الوقوع) اشار بذلك الى ان التوفيق في عذر التوعية أي الامن فاته  
نوع من العذر وهو العذر الكثير الوقوع وهو ما لا يمكن الحضور معه لصلاة الجمعة أحترز بذلك  
عن فاته لعذر بيع التخلف ويمكن معه حضوره ما يحوف بعبه الامير الظالم وعن فاته لغير عذر كن  
فاته نسيانا او عدا فاته يكره الجمع والجمع واذا جعوا اليه يدوا على الاظهر خلا ظن قال بانهم اذا جعوا

امام) ای سلطان تباری ابتداء

٢٠٨

کمرش وسجده وسفر فالاولی لم الجمع ویند صبرهم الذی اغسلت الجمعه واخلعوا عنهم ثلثتهم وبالریضه عن الجمعه واستوفن  
 (امام) ای سلطان تمامای ابتداء ۳۰۸ اقامتها فان ایجاب ظاهر (ووجبت) اقامه الجمعه (ان منع) من اقامتها

اقامتها فان اجاب قطاهر (ووجبت) اقامة الجمعة (ان منع) من اقامتها

(وامنوا) على انفسهم

منه (والا) بأن لم يأمّنوا

ان منع (المعجز) بضم اوله

وسكون ثانية من الاجزاء

ای لم نصع و یعدونہا لان

مخالفه الإمام لأهل وما

لا يَجْعَلُ لَإِيْمَارِي مَلَاةً عَنْ  
الْبَاءِ كَمَا تَأْتِي مِنْ مَالِكٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منهم الأبناء وضبط

المصنف قُتِبَ التَّائِبُ وَضَمُّ

المم \* ولما فرغ من

المندوبات شرعن في السنن

وكان الأولى تدعها فقال

(وسن) لوی بد صلاۃ الجمعی

(فصل) صفته غسل

الجنابة (متصل بالرواح)

ای الزہاب الی الجامع

ولو قبل الزوال ولا يصح

## سیر الفصل والتحقیق لغه

ان الروح الذهب مطلقا  
لا يتغير في الدنيا

لا يفيد كونه بعد الروا

تذکرہ (اولیٰ تذکرہ)

کتاب: احیاء و وسایف

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصُّكَ فِي السَّنَةِ مَالًا

ممكن ذاراشحه ككره

توقفاً ازالتها عليه والا

وحي (واعاد) فسله استنانه

بطلانه (ان تغذي)

بعده خارج المسجد

### الفصل والغذاء بالذال

المعجزة الاكل مطلقا

وبالمهمة الاكل وسط

التهار والمراد الاول (اوتنا-

اختیار خارجہ لانہ مطنہ

كافي بهرام ابن رشد لان المنع يرجع لاصل الصلاة وانما يرجع لوصفها وهو الرفع فهي بمنزلة باصلها  
مكروهة بوصفها (قوله كمرض وسجين ومفر) قصر العذر الكثير الوقوع على الثلاثة هو الواقع في الرواية  
يزاد ان عرفه المطر المالب وعزاه لابن اقسام اه بن (قوله فالأولى لهم الجميع) اى ولا يحرمن فضل  
للمعاينة (قوله وانقاما جاعتهم) اى فذا جوعوا فلا يزفون ويجمعون في غير مسجد اوفى مسجد لارباب  
لهم اجمعهم في مسجد عدواته فهو مكروه (قوله في ابتداء افانها) اى في بلاد تورفت فيها شروط الاقامة  
(قوله فان اجاب قطاهر) اى قاطرها وجوب افانها عليهم ومثل ما اذا اجاب ما اذا اهل ولم يجب بباجازة ولا  
تبع (قوله اى لم تصح) مقتضاه دخول حكم الحاكم في المبادات قصد افانها شيئا (قوله واستظهر بعضهم)  
هو العلامة ابن غازى فان كان هذا التعليق فيه شى لا يجعل على عدم الاجزاء المخالفة مع انها موجودة  
فياذا امنوا والنص وجوب قاطنها في تلك الحالة (قوله ونسب المستفاد) اى لم يجب لهم افانها ولو وقع  
وخالفوا واقاموا صاحبهم ولا إعادة عليهم وحاصل فقه المسئلة على ما قاله الشيخ ابن رشد القاسمى وانزله  
اوعلى المساواة ان الامام اذا امتنع من افانها ما كان يكون ذلك اجتهادا منه بان رأى ان شروط وجوبها  
غير متوفرة وامان يكون ذلك جورا منه فان كان الاول وجبت طاعته ولا يحل مخالفته ولو امنوا فان  
خالفوا وسألوا لم يجز لهم ويعدونها اعداء ان كل الثانى فيه تفصيل فان امنوا على انفسهم منه وجبت  
عليهم والام تجز لهم مخالفته ولكن اذا وقع وزل اجزاهم وعلى ما اذا كان منهم جورا منه يحصل كلام  
المستصحب عليه فقراره تجز فتح التاوضع الجيم من الجواز اى واذا وقع وزل اجزاهم وهذا الجمل موافق  
لما فى ابن غازى وان كان خلاف ظاهره فى التوضيع والمواق عن الباب وقد اشار ابن غازى لثاويل بما يخالفه  
من النص اه بن وحاصل ما فى التوضيع والموافاة اذا امتنع من افانها لم يجب عليهم افانها ان امنوا  
الى انفسهم منه سواء منهم جورا او اجتهادا فان منهم من افانها ولو لم امواعل انفسهم منه لم يجز لهم  
سواء منهم جورا او اجتهادا فالمسئلة ثنائت طريقتين وقد جرح بن اولادهما (قوله وسن لمراد صلاة  
الجمعة تسئل) اى لالتفيرة لان الفضل الصلاة لا اليوم وما ذكره من سنه العمل الجمعة هو المشهور من  
المذهب وقيل انها يجب وقيل مندوب وعمل الخلاف اذا امكن له راحة لا يذهبها الا الفضل والاوجب  
تقافا ان عرفه والمعرف من المذهب اتسسته لا يتاها ولو لم تازمه والمشهور شرط وصله بالروح الهيا  
وكونه تارافلا يجزى قبل القبر اه وفى اقتناره لنبه قولنا ذكره ما ح عن المازرى وذكر  
لشيبى ان الصميع اقتناره اليها (قوله متصل بالروح) اى المطلوب عندنا وهو وقت الحاضرة فوارواح  
قبه متصلة بفسه لم يجزه وفيه خلاف قال ابن اقسام فى كتاب محمدان اغتسل عند  
طوخ القبر وراح فلا يجزى بموافق مالك لا يجزى وقال ابن وهب يجزى وسأحسنه للشعبي اه بن (قوله  
ولا يضر سير القمصل) اى بين القمل والذهب للمسجد ككل خف واصلاح ثيابه وتغييرها ونحو  
ذلك (قوله وتوصفاز التباعية) اى على القمل (قوله ايمان تمديده) اى اوحصل له عرقا او  
صنان ولو فى المسجد او خرج من المسجد متباعدة (قوله خارج المسجد) اى في بيت لان نفدى  
ماشيا فى الطريق اوفى المسجد لا يضر كافي حاشية شيخنا وقوله للقمصل اى يسهو بين الروح للمسجد  
(قوله اختيارا) قال عبق ينفى خيدا لا كمال يقال بن فيه نظر بل هو خلاف طلائقهم فى الاكل  
واعماق يد به عبدالحق النوم وقال شيخنا العذوى قوله اختيارا راجع لكل من الاكل والنوم على  
المحمد لا النوم فقط كما قيل وقوله خلاف المنسوب اى على الاكل والنوم اى فلا يطلب إعادة  
(قوله ويختلف ما اذا كان ماذكر) اى من الاكل والنوم داخل المسجد فلا يبطله اى وكذا اذا  
كان الاكل فى الطريق وانظر لوان غسل ودخل المسجد لمراد الصلاة بموطال مكة فيه اوتام وتعذنى  
نما تشل اميره فهل يبطل غسله ام لا واستظهر شيخنا الثانى قال لان له ان يصلى فى الاول ولا يبطل غسل

اختيار خارجة لانه مظنه الطول بخلاف المايوب مالم يطل ويختلف اذا كان مادرك داخل المسجد فلا يطل

(قوله

(لا) يسد (الاصناف) ككل غفل خفيف (وإنما) (نحط) (الرب الناس للفرصة) (وكمه لغيرها (قبل جالس الخليفة) على المنبر)  
 الخليفة الأول وكرم يمدو لوفرة مع (إنما) بعد (الطبعة) قبل (الصلاة) و (لوفرة) (رحمة) كشي بين (السفوف) و (لحال) (الطبعة) (و) (باز) (استاء)  
 (ثوب) (أوب) (فيها) (أحال) (الطبعة) (و) (كلام) (بعدها) (منتهى) (الجواز) (أ) (أقاهة) (الصلاة) (و) (كمه) (ميتها) (بعدها) (للأحرام) (و) (كرم) (بدا) (أحرام) (الأمام)  
 (والذي) (في) (النفذ) (الكرامة) (و) (الجواز) (فله) (ولا) (يخص) (قلنا) (الحاجة) (و) (باز) (خروج) ٣٠٩ معذور (كحدث) (أوراعف) (لا) (القائمة

(بلاذن) من الخطيب

(قوله لا يعبد الا كل شئ) اى خارج المسجد وقصر الخفة على الاكل يقتضى ان النوم الخفيف ليس كذلك وكلام ابن حبيب يفيد انه لا فرق بين الاكل والنوم الخفيفين فالنوم اذا لم يطل لا ضرر كالضرر من الوضوء ولو قبل دخول المسجد لم يشغنا (قوله والذي فى النقل الخ) ما ذكره اولان من رآه الكلام حين الإقامة وسرجه بمدحرام الامام هو ما ذكره عبق وغيره من الشراح فيذكر كرايا الشرح له استدرك عليه بقوله والذي فى النقل الخ عبارة بن القتيبي جعل عليه قتل المواق هنا وح فى آخر الاذان جواز الكلام حين الإقامة وفى المأثور يجوز الكلام بعد فراغه من الخطبة وقبل الصلاة وفى ح فى المجل المذكور عن عروة بن النضر وركبات الصلاة تمام رسول الله صلى الله عليه وسلم يناهى الرجل طو لا يقل ان يكبر واما الكلام بعد الاحرام فمقتضى ابن رشد على انه مكروه وقيل ح فى المجل المذكور قال الا ان يكون فيه تشويش على غيره من المصلين فيحرمه ابن وباجة فطلب المستند ذات طريقتين وكل منهما قد رجح كقرشيتنا (قوله الكراهة) اى كراهة الكلام بعد احرام الامام (قوله والجواز قبله) اى سواء كان قبل الإقامة او بعدها وقبل الاحرام (قوله والجواز من وجع كحدث بلاذن) اى وان كان الاستئذان اولى (قوله معنى خلاف الاولى) اى لان ترك ذلك مندوب كفى المدة وقوله على المتقدم ما ذكره عبق من ان ذلك مندوب (قوله اقبال) اى مال الخطبة والمراد الاقبال على ذلك كرهه مطلقا عند السبب وغيره (قوله ومنع الكبر) اى سرا (قوله ولعل المراد بالنعم) اى بمنع التكبر سرا ومنع الجهر باليسر والمراد بذلك البعض بن (قوله كراهة) اى كبحوز تأتى بنوعين فواستعفا وتصلية اى وكذا اذا لم يطلب حنة او نجاة من التارك قرشيتنا (قوله لان هذه غيره بقية الباصرة) اى بل يجوز مطلقا عند كراهة السبب سواء كانت قليلة او كثيرة بشرط كونها سرا (قوله المراد منه التذنب) اى لان خلاف الاولى كفى الذى قبله ولا المستوى الطرفين كما يفيد ح (قوله بمعنى التذنب) فيه اشارة كقَالَ طي الى ان الجواز فى كلام المصنف منصب على الاقدام عليه فى هذه الحالة والا فوفى فيه مطلوب وفى المدة ومن عطف والامام يخطب جدا الله سرا اه بن وهل الحمد مطلوب على جهة التذنب او السبب قولان روح عبق وشب الاول واقصر تم على الثاني وقره طي (قوله قديده وفيما قبله) اى هو التامين والتعذر عند ذكر السبب وهذا التعيد مبنى على قول مالك ان التامين والتعذر عند السبب لا يقعان الا سرا والجهر بهما ممنوع وقال ابن حبيب يشغلان ولو جهر الكن ليس باعلى لان العلو بدعة والمعتمد الاول كذا قرشيتنا (قوله وجاز اياه) اى جازل من امره الخطيب امره ان يباهى به امر اياه به وامامه وقب الخطيب فى الخطبة فلا رد عليه احد لانه اياه باللام من غير ان يطلب منه الكلام (قوله فايجهزه التكلم فيه) اى اذا تكلم الامر وانهى لايها فاعل فعل لا يلقى وكلام الشارح يقتضى ان قول المصنف اياه به من اضافة المصدر لمفعوله اى ان الخطيب اذا خاطب اساقفا في شأن امر جازله اياه به بهض ان يكون من اضافة المصدر لمفعوله اى اذا خاطبه احد فى شأن امر جازله اياه به فتقول على لسانه وهو على المنبر صار عنها تسما (قوله وجازل الاستراحة) اى امام يترتب عليه ضياع عياله والاحرام (قوله ويركع كبدل الخ) ما ذكره من الكراهة اعترضه طي بأن النص حرمة البيع وقهلهن تترمه ومن لا يترمه وفى المدة واذا قصد الامام على المنبر واذن المؤمن حرم البيع حيث دونه من منه من نازمه لم يجز ومن لا يترمه فقال الراوى عقيدها بن رشد اذا كان فى الاسواق ويجوز فى

بافلان حال خطبته (و) جار (اجابته) فیا يجوز له التكلم فیسه كان یقول للخطیب عن ذنبه او امره انما حلتی علی

واما من تازمه فيحرم عليه البيع والشراؤها (و) كره (تفصل امام قبلها) حيث فصل ليرقى المنبر فان دخل قبل وقته اولا انتظارا لجامعة عذب التحية (او) تفصل (جالس) بالمسجد من يقتدى به (عند الاذان) الاول عرفا اعتقاد العامة وجوبه لانهما عند ولا بالاس تفصل قبل الاذان واستمر على تفعله ولا نصير من يقتدى به وكذا يكره التفصل بعد صلاحها الى ان ينصرف الناس او يأتي وقت انصرافهم ولم ينصرفوا والافضل ان يقتل في بيته (و) كره (حضور صلاة) غير محضبة الفتنة لكثرة الزحام في الجامعة بخلاف غير الجامعة فيجوز لقلته فلكل اماما التحية فيحرم مطلقا حضورها وجاز لتجالة لا يرب الرجال فيها (و) كرم من تازمه (سفر) بعد الفجر (يومها) وجاز قبله وحرم بالزوال الا ان يسلم ادراكها يند في طريقه او يمتحن بذهاب وقته ودونه على نفسه او ما ان سافر وحده (ككلام) من غير الخطيب فانه محرم (في)

غير الاسواق لمن لا يجلب عليه ويحتج في الاسواق لم يعد وغيرهم اه وكلام ابن رشد هذا قلح عند قول المصنف **الاستغفار** ويخرج من الخوف منه على الحرمه مطلقا وتجب بغيره فلك ان قول المدون منع منه من تازمه ومن لا تازمه ليس ممتنع حرم بل ممتنع ان الامام عنهم من ذلك فلا يدل على الحرمه مطلقا ويرد بان اطلاق قولنا حرم البيع حيث تدنو من تازمه ومن لا تازمه دليل على اوازته الحرمه مطلقا كما هو ظاهرها وبعبارة الراوي حرمه في الحرمه اه بن (قوله) من حين جلوس الخطيب على المنبر اي عند الاذان الثاني لاقبله (قوله) وامام من تازمه فيحرم عليه البيع والشراؤها اي سواء كان سوق او غيره سواء وقع البيع بينهما وبين من تازمه او من لا تازمه وتعلق الحرمه بمن لا تازمه ايضا كالجلوس على المسجد لانه اشغل من تازمه خلا لظن قال بالكرامة في حق من لا تازمه كذا فر ريشنا (قوله) اولا انتظارا لجامعة اي ادخل بعد ولكن جلس لانتظار الجامعة (قوله) من يقتدى به هل يقيد ايضا اذا كان احدا من الجاهل الذين يقتدون بمحاضرا او مطلقا لان فعله ذلك مظنة لاقتداء به انظر اه تقر ريشنا عدوى (قوله) عند الاذان الاول اي الذي قبل خروج الخطيب لعارضه قوله في الحرمات او اداء صلاة بغير وجه وتبديده بالاذان الاول تبع فيه ح وت وهو اولى مما قال ابن غاري من انه يجوز على اذان غير الجامعة والا تافض ما يأتي من تحريم اداء الصلاة بغير وجع الامام اه وذلك لان خروج الامام عند الاذان الثاني وكلامنا هنا في الاذان الاول وحيث قد تناقضت سم لوجس الاذان في كلام المصنف على الاذان الثاني حصلت المناقضة (تنبه) كما يكره التفصل الجالس في المسجد يوم الجمعة عند الاذان الاول بالقياس المذكور يكره ايضا المبادرة به عند الاذان الجالس في المسجد في غير الجامعة فينبغي ان يؤخر حتى يفرغ الاذان بخلاف الداهل (قوله) لا يرب الرجال الخ اي وامام الرجال فيها ارب في كاشا بغير التحية الفتنة اه عدوى (قوله) وكرم من تازمه سفر بعد الفجر هذا هو المشهور خلا للظاهر واه على بن زياد ابن وهب عن مالك من ابته لعدم تناول الخطيبه وقوله بعد الفجر يومها اي وامام السفر بعد الفجر يوم العيد فقال ابن رشد وكره السفر بعد الفجر يوم العيد وقبل طلوع الشمس ويحرم بعد طلوعها قال ح وفيه نظر اذ كيف يكون السفر حراما مع انه اعتمر السنة وتركها في ذهابه ليس حراما وحاصل الجواب ان ما ذكره من الحرمه مشهور ومن على ضعف وهو القول بان العيد فرض عين لو كفايته حيث لم يقم ما يحرم ولا غرامة في بناء مشهور على ضعف اه ولكن الحق ان كلاما من المني والمني عليه ضعف وان السفر مدلوله شمس يوم العيد مكره فقط اه عدوى (قوله) او يخشى ذهاب رفته دونه اي اذا جلس للصلاة على نفسه الخ اي فياح له السفر حيث تدنو اسطره في التوضيح (قوله) فانه محرم اي لوجوب الانصات لهما (قوله) قيامه) الباطل فيه وهي متعلقة بمحذوف صفة خطيبه اي الكاتبتين في حال قيامه لانه يدل من خطيبه لاهامه ان بالقيام لهما يحرم الكلام ولومن غير اخذ في الخطبة وليس كذلك تأمل (قوله) ولو حال الترتيبه وكذا حال اقدام الخ مباحه في عدم حرمة الكلام بعد ما وذلك لان الكلام في حال الترتيبه مكره وفي حال اقدام السلطان جائز على ما قيل وهو غير مسلم بالنظر الاول اعني حال الترتيبه اذ الكلام في هذه الحالة ممنوع لان الترتيبه على الصوابه من جهة الخطبة لتسبب اشتغالها على ذلك ولا تنفي حرمة الكلام حال الخطبة الا اذا دعا الخطيب والذي في النص ان العوان يتكلم بما لا يني الناس او يخرج الى الناس والشم كما في ابي الحسن عن ابن حبيب والشمعي والمجموعة والترضى لا يدخل في ذلك اطرب بن وقوله هو غير مسلم بالنظر الاول اي وكذا هو غير مسلم بالنظر الثاني وهو اقدام السلطان اذ كان واجبا على المصنف انما استثنى جواز الكلام اذ دعا الخطيب والترتبه وادعاء السلطان ليس الاوالم مطلوبان وحيث قد يحرم الكلام في حالهما ولا يقال ان الخطبة قد انتهت قبل الترتيب والادعاء الخليفة وقد قال المصنف اخا جاز كلام بعد ما لا تقول هما لمحققان بها لطلب اشتغالها على ذلك فتقول المصنف وكلام بعد ما هي هدفوا غشها حقيقة وسكا

حال (خطيبه) لا قبلها ولو حال حاقه ولذا قال (قيامه) يعني في حال قيامه والشروع في التكليم بها (اي في جلوسه) فيها لا بعد ما ولو حال الترتيبه وكذا حال الادعاء للسلطان

وهو مذكور الآن بمختلف على نفسه كما هو الآن ويحرم الكلام حال الطهارة (ولو لم يصبها مع) لما كان كل من السجدة ورجعت لا يتلوهما  
ولو سمعها ومثل الكلام كل من يربو ويصغر بغيره من الله سموت كورف (الآن يلقن) ٣١١ الطيب ما يتكلم بالكلام الا في

كناقر وشيخنا العدوي **(قوله هو مكروه)** أي الدعاء في الخطبة كلسان وقوله إلا أن يحاف أي الخطيب على نفسه من أباغ السلطان ترك الدعاء في حال الخطبة أو لا كان الدعاء هو أجايتن سولا بعد أو لا بل من ملحقات الخطبة كاترنية فاشيخنا **(قوله ولو لم يسمع)** أبو الحسن أجمع الكلام لعبر السامع سدا للذرية وللإرسال الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الإمام وأشار المصنف بولوع ما قبله بن زرقون عن ابن نافع من جواز الكلام لعبر السامع ولو داخل المسجد كما حكاه ابن عرفة **اه** بن **(قوله لا يخرجها)** أي بأن كان في الطريق المتصل بالمسجد ولو به هافوه نظر بل الرابع حرمة الكلام وقت الخطبة مطلقا كل في المسجد وفي رحابه أو كان خارجا عنها بأن كان بالطريق المتصل بالمسجد وسامع الخطبة أو لم يسمعها القول ابن عرفة إلا كثر على أن الصمت واجب على غير السامع ولو ضمير مسجد **اه** مرقا وفي المدونة من أني والإمام خطب فمجب عليه الاتصال في الموضع الذي يجوز له أن يصلي فيه الجمعة **اه** وقال الأخوان لا يجب حتى يدخل المسجد وقيل يجب إذا دخل رحاب المسجد **اه** ح **اه** بن والماصل أن حرمة الكلام وقت الخطبة قل خاصة من في المسجد وقيل عن فيه والرحاب وقيل من فيه ما في الطريق والثاني وجه بعضهم بن قدير **اه** الثالث واقفه شيخان طائفة عبق على ذلك **(قوله ومن الكلام)** أي في الحرمه حال الخطبة **(قوله إلا أن يطوخ)** أي فليس على الناس الاتصال لم يجز لهم الكلام ميتة سواء كان القوم حرما كلتا التين الأولى في الشارع أو غير محرر كلتا التين الأخير من فيه وكذا يجوز لهم التنقل كما حكاه البرزعي عن ابن العربي ولا عبرة بظاهر المصنف وابن عرفة لا يرد أن المنصوص كدافي سبق وكذا يجوز تخطي رقب الجالسين على ما ظهره ح وأرضاه شيخان خلا لبق **(قوله من يجب عليه الاتصال)** أي سواء كان في المسجد أو في رحابه أو في الطريق المتصل بالمسجد **(قوله وردة عليه ولو بالاشارة)** تنزل ابن هرون عن مالك جواز الرد بالاشارة أنكروه في التوضيع واعتزله طئي بأن أبا الحسن قبل جواز الرد بالاشارة عن الشخص ويجتهد على لا ذكر المصنف على ابن هرون **اه** قلت ما جلدني ستين من أبي الحسن ما قبله عنه طئي **اه** بن **(قوله من غير الخطيب)** أي وأما هو فيجوز له الأمر والشي كالمر **(قوله وينقطع مطلقا)** أي أحرم عدا أوجه الحاكم أو ساجية عند تركه **اه** لا **(قوله وإن داخل)** أي بل أو كان ذلك الذي ابتداء الصلاة نافذة في حال خروج الخطيب داخل المسجد ولو قال ولو داخل كان أولى لأن السيوري يجوز له للدخل حال خروج الإمام للخطبة وهو من أهل المذهب قال في التوضيع وهو مذهب الشافعي لحديث سيبك السطفي في فيه أنه عليه الصلاة والسلام قال له الجالس إذا جاء أحدكم الجمعة والإمام خطب فليصل ركعتين خفيقتين ثم يجلس وتأوه ابن العربي على أن سيبكا كان ساعا كودخل يخطب شيئا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأن يصلي لأجل أن يظن أنه فيصمت على **اه** بن **(قوله ولو علم الخ)** أي هذا إذا علم أعمامه قبل دخوله أو شاف ذلك بل ولو علم أنه يدخل عليه قبل أعمامه ثلثة النافذة وقوله عند تركه أي قبل دخول الخطيب وقوله أم لا أي بأن دخل الخطيب قبل أن يدركه **(قوله وضح بيع الخ)** أي على المشهور وقيل لأفصح والبيع ما ضرر يستقر الله **(قوله هو وما حصل من تزمه ولو مع من لا تزمه)** نصر المدونة أن يتابع اثنا تزمهما أو أحدهما فمفسر البيع وإن كان من لا يجب الجمعة سئل واحد منهما بالبيع **اه** وأما إطلاق المصنف هنا لأن حكمه بالكرامة في غير ما حصل من تزمه عليه يستزم عدم البيع فكل عليه **اه** بن كانت الكرامة مبعوثا في كراهه **اه** بن وأعلم أن عمل حرمة البيع إذا حصل من تزمه غير مبرم بمقتضى وضوء واحتاج لشرعاء الوضوء والابارة الشرع أو اختلف اشياخ ابن ناجي في جوازه البائع واسطخر اشياخ روح جوازه وهو صرح قول أبي الحسن في تعليق الجوار أماته لأن المتع من الشراء والبيع أعمالهما لأجل الصلاة ويح الماوسر أنه ميتة إذا نماه ولو لم يوصل به الصلاة فلذلك يجر **اه** بن **(قوله أي عنده)** أي عند الشروع

(واجابة) هي بيع المتاع (وتولييه) بأن بولي غير معايشراه معايشراه (وشركه) بأن بيعه بص معايشراه (واقالة) وهي قبول رد السلعة لزمها (وشهنة) اي اندها الاركان يوم شئ معايشركي (فان بان) اي عنده



الصلاة فاشتغل به من  
السجدة فيسبح (فان قلت)  
عند المشتري بزيادة  
او نقص او تفسير سرق  
(فالتبعية) اى فالواجب  
القبضة وتعتبر (حين  
القبض) لاحد من العقد  
او القوات (كالباع  
القاسد) من غير وقوعه  
بأذان تان او المتفق على  
فساده لان هذا ما  
اختلف فيه فلهذا يشبه  
الشيء بنفسه (لا) يسحب  
(تلك) وان حرم العقد  
(وهو وصدة) وكاتبه  
وسقط ثم شرع في بيان  
الاعتذار للمبطل للتخلف  
عنها وعن الجماعة وهي  
اربعه لانها امان تتعلق  
بالنفس والادنى او المثل  
او الدين (فدل (وهذا)  
اباحة (ركهاو) ترك  
الجماعة شدة وحمل)  
بالتحريم (الى الانصاف  
وهو ما يحل اواسط الناس  
على ترك المدا (وشدة)  
(مطر) يحملهم على  
تخليه زرعهم (وبندام)  
قصر دلتهم بالناس  
(ومرض) يشق معه  
الاتيان وان لم يشد  
(وعرض) لاجني ليس  
له من يقوم بموئنته عليه  
بتركه الضيقة او لفريق  
خاص كركه والزوج  
فلهذا مطلقا وغير الخاص  
كالاجني فلا بد من القيد

فيه خلافا لمن قال ان الحزمة بالقرع منه فان تصد المأذون فالعبرة بالآثر في وجوب السجدة وحرمه  
الذكور على الظاهر وقيل العبرة بالآخر وظاهره من ذلك ان اذا وقع عند الاذان وهو في المسجد اوفى  
حالة السجدة وهو كذلك انما في الاول وعلى احد قولين في الثاني مذهبنا في كفى عن ابن عمر (قوله)  
وهو ما يغفل حال الجالس على المنبر) فهو تان في الفصل وان كان اتوا في المشروعية ولما يغفل على المنارة  
فهو اول في الفصل وتان في المشروعية لانه حدثه بتروية (قوله) فان قلت فالقبضة حين القبض) هذا هو  
المشهور وقول اذ انما قالوا صاحب القبضة حين العقد وقال المغيرة اذ انما قاله بعض النحويين (قوله) لان هذا ما  
اختلف فيه) اى في فساده ونسبه واما الاقدام عليه مع اشغاله عن السجدة الواجب فلا يجره احد كما قال  
الح فان قلت ان البيع المختلف فيه اذ انما بعض النحويين كسبوا في المصنف (ول فان قلت مضى المختلف فيه  
بأنهم مع ان هذا قد مضى بالقبضة على المشهور وهو مختلف فيه قلت هذا منسني مما بان على المشهور واما  
على القول بأنه بعض النحويين فالأمر ظاهر (قوله) فلهذا يشبه الشيء بنفسه) اى لاختلاف المشبه والمشب  
به لان المشبه بالبيع القاسد لوقوعه عند الاذان الثاني المشبه بالبيع القاسد من غير وقوعه عند الاذان  
الثاني او يقال ان المشبه ببيع قاسد مختلف في فساد المشبه بالبيع القاسد المتفق على فساد كاشار  
فذلك الشارح (قوله) لا تكاح ووجه) اى لعير ثواب واما هبة الثواب فهي كالبيع واما البيع فليس التكاح ومما به  
كالباع ومما به لان البيع ومما به ليس في فساده ضرر على احد لان كل واحد يرجع له عوضه بخلاف  
التكاح ومما به لان البيع متناول اذا فسدت عاد الضرر على من لم يخرج من يده شيء (قوله)  
وكما يتخلع) اى لالحاق المانع بالتكاح والكاتب بالصدقة (قوله) والجماعة) عطف على التفسير الجورود  
من غير اعادة الجار مثل قولهم ما فيها غير وفرة اى العبد المبيع تركها وترك الجماعة شدة وحمل اى  
ول شدة (قوله) بالتحريم (الى الانصاف) اى بجمع جند على احوال كسبوا سباب ومقابل الانصاف  
الكون كفاس ويجمع على اوسل كالفلس (قوله) وبندام) اى وشدة جند فلهذا غيرا شدة ولا يكون  
عدرا خلافا لبق وبه التوضيح واختلف في الجدام قال سحنون انه مسقط وقال ابن حبيب انه لا يسقط  
والتحقق الفرق بين ما ضررته وما لا ضرر اه قول المصنف وبندام بالجر عطف على وحمل اه بن  
واعلم ان محل الخلاف في كون الجند ما يجب عليهم الجماعة او لا يجب اه يسلم اذا كانوا لا يصحون موضعا  
يشيرون فيه اثموا وجدا وامرنا بجمع فيه الجماعة يشيرون فيه بحيث لا يلحق ضررهم بالناس فلهذا يجب  
عليهم اه فلا مكان الجمع بين حق التفرق الناس ولو كان ذلك المكان من الطرق المتصلة وما قبل في الجندام  
يقال في البرص (قوله) ومرض) اى مومنة كبر السن الذي يشق معه الاتيان اليها كباوماشيا (قوله) يشق  
معه الاتيان) اى كباوماشيا ان شق معه الاتيان ماشيا لا را كباوماشيا عليه ان كانت الاجرة لا تجحف  
بموالهم يجب على اه تكرر عدوى (قوله) ونشئ عليه بترك الضيقة) اى كالعلش والجرع او الوقوع في  
بار او مهواة او انترغ في نجاسة (قوله) فلهذا مطلقا) اى كان له من يقوم بمغفر ما ولا كان يتخلى عليه الضيقة  
ترك عمر بضعه له ام لا (قوله) وغير الخاص) اى وعرض القريب غير الخاص كالعم وابن العم (قوله) فلا بد من  
القيدين) اى وهما ان لا يكون له من يقوم به وان يتخلى عليه الضيقة لولا ذلك وجعل القريب غير الخاص  
كالاجني هو الما لان عرفه فهو المستعنة خلافا لابن الحاجب حيث جعل عمر بضع القريب مطلقا سوا كان  
خاصا او غير خاص عذرا من غير اعتبار شيء من القيد من المستعبر في عمر بضع الاجني (قوله) واشراف  
قريب) اى مطلقا ولو لم يكن خاصا وقوله وان لم يعرضه اى بان كان الذي عرضه غيره (قوله) واولى موت كل)  
بن القاصم عن مالك ويجوز التخلف لاجل النظر في امر الميت من اخوانه من مؤن تجهيزه قال ابن رشد ان  
خاف عليه الضيقة او التغير والمضغ في المدخل من جواز التخلف للنظر في شأه مطلقا ولو لم يصف  
عليه شبهة ولا تعبرا كمال شيخنا العدوى (قوله) وهكذا شدة مرضه) اى القريب كالحاد الاوين  
والولاء والزوجة ونحوه وان لم يشرف وذلك لان التخلف عن الجماعة والجماعة ليس لاجل غير بضع بل لما علم

مما يدهم ونسب الاقارب من شدة المصيبة واما الصديق فلا يجمع التخليف شدة مرضه ويصح الاعتراف كما  
في عجم **(قوله)** كلوس المصنف على شدة مرضه اء بالقرية **(قوله)** يخوف على مال اى من ظالم او اوص  
او من نار وقوله لهبال اى هو الذى يصعب صاحبه ومثل الخوف على المال المذكور الخوف على العرض  
او الهين **بكان** يحقق فقد احسن من التفاهة او الزام بحمل الشخص او ضرب بمثلها او الزام بوجه طالم  
لا يتدر على مخالفة ويسمين بحفظها الطالم انه لا يصرح من طاعته ولا من تحت يده **(قوله)** او جيس او ضرب  
بالرفع علف على خوف بدحد حلف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اى يخوف جيس او ضرب وظاهره  
ولو كان ذلك قليلا لا بالجر عطف على مال تضاد المعنى لان المعنى او يخوف على جيس او ضرب لان لا يمكن  
على معنى من **(قوله)** الاظهر والاصح خبر لم يتد اعطى اى وهو الاظهر والاصح والجملة مقترنة بين  
المطوف وهو او جيس مصر والمطوف عليه وهو ضرب ولو قال المصنف كبس مصر على الاظهر  
والخار كان اظهر وطابق النقل اماما بانه النقل فمن جهة ان هذا ليس الاعتراض اللغوى لا يحتاج فيه  
بفيدة التبع بالاصح واما كونه اظهر فمن حيث ان قوله والاظهر الخ متعلق بحس المصر لا بمقلبه **(قوله)**  
اى يخوف اى خوف جيس المصر من الاعذار المبيحة واثار الشارع ذلك الى ان فى كلام المصنف حذف  
المضاف **(قوله)** تخاف بالجر وج الخ اى يخوفه المذكور ودر بيع التخليف عن الجملة والجماعة عند ابن  
رشد والعمى لانه مظوف فى الباطن وان كان محكوم عليه بحق فى الظاهر وقال سحنون لا بعد هذا اعذار لان  
الحكم عليه بالمجلس حتى ثبت صره امر حق وامان على اعساره وكان تأنيلا على عذره ولا يباح تخفيفه لانه  
لا يجوز جسه نعم ان خاف المجلس طلبا كان من اقراره **(قوله)** بان لا يحد الخ كذا قال ح من بهرام  
والباسط ابن عسار ولا يحد بغير اقراره بل بقرينة ما قبله من قوله المرواة اه بن قلى هذا اذ لو جنى ما ستر عورته  
فلا يجوز له التخليف ولو كان من ذوى المرواة وقوله ما ستر به عورته زاد خش التي تبطل الصلاة  
بتركها فقل هذا ولو بد شرقة تترسوا فيه دون اليه وجبت عليه ولا عذره فى التخليف كان ذلك فى  
يزرى به اسكنه من ذوى المرواة تام لا وهذا يحدونك طريقة ثانية وحاصلها ان المراد بالعمى الذى  
يجل هذا ان لا يحد ما ستر بهما بين السرقة لركبة فاذا لم يجد ما ستر به ذلك لم يجب عليه وان وجد ما ستر به  
ذلك وجبت عليه كان ذلك يزرى به ام لا واعتمد بعضهم هذه الطريقة هناك طريقة ثالثة قوله ما ستر  
عن شيخه سترى محمد الصغير وحاصلها انه ان وجد ما يلقى بامثاله ولا يزرى به وجبت عليه والالتجيب  
عليه وهذه الطريقة هى الاقرب بالحقيقة السمعة اه تحرير شيخنا عدوى قال فى الملح والطاهرات  
لا يخرج لها التجسس لان لها دلا كقولنا لا ينسب لها لان لها دلا **(قوله)** قد يشمل النفس وغيرها مثل  
اود سائر ما يقدر فيه العفر من الحدود كذا التخليف على تفصيل بخلاف ما اشيد فيه المفقود كذا السرقة  
والشرب **(قوله)** باخفائه متعلق برجا **(قوله)** كل كثرم اى مالم يكن معه ما يزيل بهرائحه  
**(قوله)** وحرم اكله يوم الجمعة الخ واما اكله خارج المسجد في غير الجمعة فمكروه وان لم يرد فذهب للمسجد  
والاقتولان بالحرمة وهو المعتد بالركعة وعلمها ما لم تأخذ بذلك احد من اهل المسجد الا حرم اكلها  
عدوى **(قوله)** بخلافها نارا اى فلا يكون عذرا مما يعالج التخليف عن الجماعة وكذا البرود والحرمان يتد اجد  
بحيث يحقق ان الماء لاهل الوادى ولا كان كل عذرا مما يعالج التخليف كل جملة الشديدة لاضرارها  
لا مطلق زجه فله شذنا **(قوله)** اى ليس الاثنا بهامن الاعذار اى خلافا لبعضهم قال لان لما حقانى  
اقامة تزوجها عندها سبعان كانت بكرا اولاد ثان كانت نيبا **(قوله)** او جيس اى ان العمى لا يكون  
عذرا يبيع التخليف عن الجمعة والجماعة اذا كان من قاهم العمى ممن يندى للجماعة بلا فائدة او كان عنده من  
يتروا اليه والا فباح له التخليف فلو بد فائدة باجرة وجبت عليه الجمعة حيث كانت تلك الاجرة اجرة المثل  
وكانت لا تصحف به **(قوله)** او شهود عيالا معنى انه اذا وافق العيود يوم الجمعة فلا يباح لمن شهد العيود  
التخليف عن الجمعة ولا عن جماعة الظاهر ان كان العيود يوم الجمعة وسواهم من شهد العيود منزلة فى البلد

غرب) اى خوفا سنا  
(والاظهر) عند ابن رشد  
(والاصح) عند اللغوى  
فالاولى والخيار (او جيس  
مصر) اى خوفا من الاعذار  
المبيحة التخليف بان كان  
ظاهرا للملا وهو فى الباطن  
مصر تخاف بالجر وج  
ان جيس لا يثبت عسره  
(وعرى) بان لا يحد ما ستر به  
عورته (و من) الاعذار  
(زجا) بالتصراى طمع فى  
عسره (و جيب عليه  
باخفائه) ويخفف (و منها  
اكل كثرم) وبصل  
وكل ما له راحة كرمه  
وحرم اكله يوم الجمعة  
على من تزوجه ولو خارج  
المسجد وحرم اكله  
بمسجد ولو فى غير جمعه  
شبه بمسجد الجمعة والجماعة  
ما هو خاص بالثاني فقال  
(كرم عاصفة) اى شديدة  
(ببيل) اشد المشقة  
بجلائها نارا (لا حرم)  
بالكسر احرارة الرجل اى  
ليس الاثنا بهامن الاعذار  
اذ لاحق لحاق اقامة تزوجها  
عندها بحيث يبيع له ذلك  
التخليف عن الجمعة  
والجماعة (او جيس) الا ان  
لا يحد قلنا ولم يحد  
للطريق ينصفه (او شهود  
عيود) وافق يومها

(١) قول الشارع بالقصر  
له بالمد ما لم يرد الفصل  
المافى ولكنه بعيد من  
نسخ المتن اه مصححه

(وان اذن له الامام في)  
التخلف اذ لاحق للامام في  
ذلك (فصل) يذكر فيه حكم  
صلاة الخوف وصفتها وما  
يتعلق بها (رخص) استأنا  
على الرابع (قتال جائز) اى  
ما ذون فيه واجبا كان  
قتال المشركين والمهاجرين  
والبغاة القاصدين لهم او  
هنا الخرم او بما كقتال  
مريد المال من المسلمين  
لا حرام (امكن تركه) اى  
ترك القتال (لبعض) منهم  
والبعض الاخر فيه مقاومة  
للعقد (قسمهم) تاب فاعل  
وهو ان لم يكن المسلمون  
وجاه القبلة بل (وان) كانوا  
(وجاه) اى متوجهين جهة  
(القبلة) خلافاً لما قال  
بعد القسم حيث (او)  
كان المسلمون ركباً على  
دوابهم يصلون بالاياء  
للقسورة (قسمين) معمول  
قسمهم تساوي اولا كانوا  
مسافرين او حاضرين  
(وعلمهم) الامام كيفيتها  
وجواباً عن خوف  
تخطيهم والاقتداء بالاحوال  
طرق الخلل (وصلى) الامام  
(بأذان واقامة بالادنى)  
من الطائفتين (في) الصلاة  
(التائية) كالمصباح  
والقصور (ركعة)  
والطائفة الاخرى تحرس  
العدو (والا تكن ثائية بل  
رباعية او ثلاثية) (فركتين)  
بالادنى (ثم قام) الامام بهم  
مؤمنين في القيام

او خارجا على كفر سخ من المنار **(قوله وان اذن له الامام في التخلف)** اى فاذا نهى لهم في التخلف لا ينضم  
ولا يكون عنده اجمع لهم التخلف ورد المصنف بل بالجملة على مطرف وان وجوب ان المجاثون التأملين ان  
الامام اذا اذن لاهل القرى الى حول قرية الجامعة يتخلفهم من اجمعة من سوا او الصلاة العيد فان اذنه  
يكون عندهم وامامه لاهل قرية الجامعة فلا يكون عنده  
**(فصل في حكم صلاة الخوف)** **(قوله يذكر فيه حكم صلاة الخوف)** اى حكم ايقاع الصلاة على الكيفية  
المقصودة التي فعل صلاة الخوف والاول عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في ثلاث مواضع ذات  
الرفع وذات النخيل وعسكان خلافاً لما صلاها في عشرة مواضع **(قوله استأنا)** اى وهو الذي في الرسالة  
وتقه ابن ناجي عن ابن ونس وقوله على الرابع ومقايه انهم مندوبون وهو ما تله سعد بن ابن المواز وكلام  
المصنف محتمل لكل من التولين **(قوله والمهاجرين)** اى قطاع الطريق وقوله والبعاة اى الخارجين عن  
طاعة السلطان **(قوله القاصدين)** الخ سفة لكل من الحار بين البغاة **(قوله كقتال مريد المال)** ان قلت  
ان حفظ المال واجب وحيث يقتضاه ان يكون قتال مريد المال واجباً حتى يتحقق الحفظ الواجب قلت  
مضى وجوب حفظه انه لا يجوز اتلافه بتحوير اى لا يفرق ملاً وهذا الاينافى جواز تمكين غيره من اخذه  
ما لم يحصل موجب تحريره كان يخاف على نفسه الخلق ان امكن غيره منه وقوله من المسلمين حال مريد  
المال **(قوله لا حرام)** اى كقتال الامام العدل **(قوله والبعض الاخر)** اى لكون البعض الاخر فيه  
مقاومة للعقد فالاول التحليل ومفاضل الشارح ان قول المصنف لبعض متعلق بامكن اى امكن له فيه  
تركه لكون البعض الاخر فيه مقاومة العدو **(قوله قسمهم)** اى وصلى بهم في الوقت خلافاً لـ  
انكشافه يصلون اول الحار والمترددون وسطه والراجون آخره وفي بن طريقة بعدم هذا التفصيل هنا  
وانهم يصلون اول المختار طلقاً **(قوله وجاه القبلة)** اى متوجهين جهة القبلة **(قوله خلافاً لما قال)** بعدم  
القسم حيث (او) اى يصلون جالساً واحدة **(قوله او على دوابهم يصلون بالاياء)** اى كذلك امامهم  
يصل بالاياء وهذه سنة مما حس من ان المولى لا يؤم المولى لان اهل محل ضرورة واسلم انهم يصلون على  
الدواب اياء مع القسم مؤعين لا مكانه بخلاف ما عايناهم يصلون على دوابهم اغذاذا العدو امكان القسم  
والحاصل انهم في حالة عدم امكان القسم يصلون اغذاذا مطهاراً كما باور مشاة او امان في حالة مكانه فان  
لم ان يصلوا على دوابهم اياء امام لكن لا يصلون على الدواب الا عند الحاجة طلقاً **(قوله تساوي بالادنى)**  
اى فلا يشترط تساوي الطائفتين في العدد وسواء كثروا او قلوا كلائمة يصلى اثنين ويحرس الثالث  
كل في الطراز والنتيرة **(قوله كانوا مسافرين او حاضرين)** اى كان السفر في البحر او في البر والجمعة  
وغيرها سواء والظاهر انه لا بد في كل طائفة في الجماعة من اثنى عشر غير الامام من تتقدم بهم وما ذكره من  
الاطلاق هو المشهور خلافاً لما قل عن ملك من انهم لا يكون الا في السفر **(قوله اوفاء تخطيهم)**  
المراد بالخوف ما يشمل الشئ في ذلك وقومه **(قوله والاقتداء)** اى بالاقتداء بالتخطي فتدبا **(قوله)**  
وصلى باذان) لما عطف على قوله وعلمهم اى والحكمة ان يصلى باذان واقامة ويجعل ان تكون هذه  
الجمعة متعاقبة استئنافاً باسيا كان فلا قال له اذ قسمهم فما كيفية ما يتعل غائب بقوله وصلى قالوا  
لاستئناف والباء وقوله باذان للملاسة وفي قوله بالادنى المصاحبة لكل منه ما تعلق بصلى فلا يلزم  
تعلق حرف جر متعدي للمنى بما صلوا وحداى وصلى الامام مع الطائفة الاولى صلاة لثمة باذان واقامة  
والاقامة سنة وكذا الاذان ان كانوا يحضر والا كان مندوباً ان لم يطلبوا غيرهم كما **(قوله كالمصباح)**  
والقصور (ركعة) اى كالجمعة فانهم التائية لكن لا يصحهم الا بعد ان يصح كل طائفة الخلية  
ولا بد ان تكون كل طائفة اثنى عشر فان كان كل طائفة اكثر من اثنى عشر فلا بد من سماع الخلية لاني  
عشر من كل طائفة فها يصلى بالطائفة الاولى ركعة وتقوم تكمل صلاتها وتسلم اغذاذا ثم تأتي الطائفة  
الثانية تترك معه الركعة الباقية ويصلون بها كمال صلاتهم وهذا متى من قول المصنف باقين لسلامها

لَا تَنْتَظِرُ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ سَاكِنًا

أَوْ دَاعِيَا (بِغَيْرِهَا) أَيْ بِغَيْرِ

ثَانِيَةٍ مِنْ دَاعِيَةٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ

وَهُوَ الْمُعْتَدُّ وَعَدَمُ قِيَامِهِ

بَلْ يَسْتَمِرُّ جَالِسًا سَاكِنًا

أَوْ دَاعِيَا بِغَيْرِهَا قِيَامَهُ عِنْدَ

تَمَامِ التَّشَهُُّدِ (زُجْدًا) وَلَوْ

قَالَ بِلَهِّ قَوْلًا أَوْ أَشَارَ لِقَوْلِ

ابْنِ الْقَاسِمِ مَعَ ظَاهِرِ الْمُدَوَّنَةِ

وَقَوْلِ ابْنِ وَهْبٍ كَانَ أَحْسَنَ

(وَأَجَمْتُ الْأَوَّلَى) سَلَاتِهَا

إِذَا ذَا (وَأَصْرَفْتُ) لِلْعَدُوِّ

(لَمْ يَسْلُ بِالثَّانِيَةِ) بَعْدَ عِجْمِهَا

(مَاتِي) مِنْ رُكْعَةٍ أَوْ اثْنَيْنِ

(وَسَلَّمَ فَأَعَادَ الْفَسْهَمَ)

مَاتِي عَلَيْهِمْ قَضَاءُ فَيَقْرُونَ

بِالْقَائِمَةِ وَسُورَةَ (وَلَوْ صُلِحَا

بِإِمَامَيْنِ) كُلُّ طَائِفَةٍ بِإِمَامٍ

(أَوْ) سَلَى (بَعْضُ قَدْ) وَ

وَالْبَعْضُ الْآخَرُ بِإِمَامٍ (جَازٍ)

وَأَنْ يَرْفَعَهُ لِقَاعَةَ السَّنَةِ (وَأَنْ

لَيْمَكُنْ تَرَكَ الْقِتَالَ لِبَعْضِ

لِسُكْرَةِ الْعَدُوِّ (أَنْشُرُوا)

الصَّلَاةَ نَدْبًا فَإِنْ ظَهَرَ

(لَا تَنْتَظِرُ) الْوَقْتَ كَمَا تَقُولُ

تَنْتَظِرُ زَادَ الْمُصَنِّفُ مِنْ

عِنْدَ نَفْسِهِ (الْإِخْتِيَارِي)

وَأَسْتَظْهَرَ ابْنَ هَرُونَ

الْفُرَّوْزِي وَمَا ظَلَمَ الْمُصَنِّفُ

أَطْرَحَ قِيَامَهُ عَلَى رَأْسِ الْمَاءِ

فَإِنْ انْكَشَفَ الْعَدُوُّ فَظَاهِرُ

(وَأَذْهَبَ) لِيُكْتَفَى بِوَقْتِهِ مِنْهُ

دُعَايَاهُمْ (وَالصَّلَاةُ) إِجْمَاعًا

فَذَا وَكَوْنُ السُّجُودِ

خَفْضُ مِنَ الرُّكُوعِ عَنْ لَمْ

يَكُنْهُمْ بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ

(كَأَنَّ دَعْوَاهُمْ) أَيْ عِشْمَهُمْ

عَدُوِّهَا أَيْ فِيهَا يَنْتَبِهُونَ

أَعْمَاءُ لَمْ يَكُنْهُمْ رُكُوعٌ وَسُجُودٌ

لَا نَحْلُ عَلَى ضَرُورَةٍ (قَوْلُهُ فَذَا اسْتَقْلَ ظَرْفُ مَحَلِّ كَوْنِهِ) الْمُرَادُ بِالِاسْتِقْلَالِ مَحَلُّ الْقِيَامِ وَهَلِ الْمُرَادُ بِشِمَاهِ الْقِيَامِ  
مَعَ الْأَطْمِئْنَانِ وَبِجَرِّ الدَّالِ اتِّصَابًا بِظَاهِرِ الْأَوَّلِ كَأَنِّي عَجَّ كَذَا قَرَّرْتُ شَيْئًا (قَوْلُهُ وَأَوْفَرَاتِي) أَيْ عَمَّا  
يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ خَفَرُ الْغُرُوحِ الْأَوَّلِي مِنْ صَلَاتِهِ وَكَتَبْتُ مَعَهُ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ (قَوْلُهُ فِي الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ) مُتَعَلِّقٌ  
بِقَوْلِهِ ثُمَّ قَامَ الْأَمَامُ بِهِمْ (قَوْلُهُ سَاكِنًا أَوْ دَاعِيَا) أَيْ لَا ظَرْفًا لَأَنَّ قِرَاءَتَهُنَّ بِأَمِّ الْقُرْآنِ قَطْعٌ قَدْ خَفِيَ عَنْهَا  
قَبْلَ عِجْمِ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ لَا تَكْتَرِفُ رُكْعَةً (قَوْلُهُ فِي قِيَامِهِ) أَيْ فِي تَعْيِينِ قِيَامِهِ لَا تَنْتَظِرُ الطَّائِفَةَ  
الثَّانِيَةَ وَقَوْلُهُ وَيَسْتَمِرُّ جَالِسًا أَيْ يَتَعَيَّنُ اسْتِمْرَارُ جَالِسًا كَذَا فِي الْبَدْرِ الْقُرْآنِيِّ (قَوْلُهُ وَهُوَ الْمُعْتَدُّ) أَيْ وَهُوَ  
قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَمُطَرَفٌ وَمَدَّ هَبَ الْمُسَدَّدُ نَوَاحِيَهُ فَيَأْتِيهِمْ فِي حَالِ قِيَامِهِ فَذَا اسْتَقْلَ ظَرْفُ مَحَلِّ كَوْنِهِ وَهَبَ  
دَاعِيَا وَسَاكِنًا وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَذَا أَحْدَثُ فِي حَالَةِ قِيَامِهِ عَمَّا بَطَلَتْ عَلَى الطَّائِفَةِ الْأَوَّلَى كَوْنُهُ وَمَا لَوْ  
أَحْدَثَ بَعْدَ قِيَامِهِ فَلَا يَبْطُلُ عَلَى الْأَوَّلَى وَيَبْطُلُ عَلَى الثَّانِيَةِ إِذَا خَلَا مَوَاقِعَهُ وَمَا عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِيِ فَلَا يَبْطُلُ  
عَلَى الْأَوَّلَى إِذَا أَحْدَثَ فِي حَالِ قِيَامِهِ لِأَنَّهُ عَمَّا يَقُومُ إِذَا جَاءَتْ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ وَذَلِكَ هَذَا كَمَا لَمْ يَكُنْ الْأَوَّلَى صَلَاتِهَا  
(قَوْلُهُ وَعَدَمُ قِيَامِهِ) وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَهَذَا أَعْنَى حِكَايَةِ خِلَافٍ فِي غَيْرِ  
الثَّانِيَةِ وَالِاتِّفَاقِ عَلَى الْقِيَامِ فِي الثَّانِيَةِ حُوطَرُ قِيَامِهِ ابْنُ شَبْرَةَ وَغَيْرُهَا وَفِي الرُّبُوعِ الثَّانِيَةِ طَرِيقَةُ ابْنِ زَيْدٍ  
تَحْتَكِي الْخِلَافَ فِي الثَّانِيَةِ وَالِاتِّفَاقِ عَلَى الْجُلُوسِ فِي غَيْرِهَا وَطَرِيقَةُ الْأَوَّلَى أَمَّا فِي مَوَاقِفِ الْمُسَدَّدَةِ (قَوْلُهُ  
كَانَ أَحْسَنَ) أَيْ لَأَنَّ إِشَارَتَهُمَا تَرَدَّدَتْ قَوْلَيْنِ مِنْ أَقْوَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ خِلَافَ اسْطِلَاحِهِ (قَوْلُهُ وَاجْتَمَعَ الْأَوَّلَى)  
أَيْ لَوْلَا رَدُّ دَعْوَاهُمْ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ وَاعْتِمَادُ السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَلَى عِجْمِهِ وَعَلَى مَنْ عَلَى بَارِهِ وَلَا يَسْلَمُ عَلَى  
الْإِمَامِ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ عَلَيْهِ وَإِذَا بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ بِمَدْفَارَةٍ سَلَّمَ لَمْ يَبْطُلْ عَلَيْهِمْ (قَوْلُهُ ثُمَّ سَلَى بِالثَّانِيَةِ) أَيْ  
بَعْدَ سَلَامِ الْأَوَّلَى وَالْعَبْرَةُ بِسَلَامٍ مِنْ دَخَلَ مَعَهُ مِنَ الطَّائِفَةِ الْأَوَّلَى أَوَّلَ صَلَاتِهِ فَلَا يَنْتَظِرُ بِرُكْعَتِهِ مَعَ  
الثَّانِيَةِ أَعْمَامَ صَلَاتِهِمْ مِنْ الْأَوَّلَى إِذَا عَدُوٌّ (قَوْلُهُ فَأَعَادَ الْفَسْهَمَ) أَيْ إِذَا ذَا إِذَا كَانَ مِنْهُمْ أَحَدُهُمْ  
سِوَاهُ كَلَّمَ بِسَلَامٍ فَلَهُمْ هَامُ لَا فَصْلَتَهُ تَامَةً وَتَانُ نَوَى الْإِمَامَةَ الْإِلَّاهِيَّةَ بِصَلَاتِهِمْ فَسَدَّ كَمَا فِي الطَّرَازِ  
عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ وَكَذَا فِي شَيْءٍ فِي قَوْلِهِ وَاجْتَمَعَ الْأَوَّلَى صَلَاتِهَا إِذَا ذَا أَنْصَرَفَتْ وَاعْتِمَادُ فَسَدَّ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ  
لَا يَصْلِي بِإِمَامَيْنِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فِي غَيْرِ الْاسْتِخْلَافِ وَأَعْلَمَ ابْنُ مَاتِي بِهَذَا الطَّائِفَةِ الْأَوَّلَى بِمَدْفَارَةٍ الْإِمَامِ  
بِشَأْنِهِ مَاتِي بِهَذَا الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ بِمَدْفَارَةٍ قَضَاءُ فَيَقْرُونَ فِيهِ بِالْقَائِمَةِ وَسُورَةَ كَذَا فِي الْمَوَاقِفِ (قَوْلُهُ  
وَلَوْ صُلِحَا بِإِمَامَيْنِ) أَيْ أَوْ بِأَيَّةٍ وَهَذَا الْقَرَعُ لَيْسَ بِمُتَّصِفٍ بِمُتَّصِفٍ وَاعْتِمَادُ مَخْرَجِ نَحْوِهِ الشَّخْصِي عَلَى مَا ذَا سَلَى  
بَعْضُ قَدْ ذَا بَعْضُ بِإِمَامٍ كَأَنِّي الْجَوَاهِرُ وَابْنُ عَرَفَةَ وَغَيْرُهُمَا (قَوْلُهُ جَازٍ) أَيْ مَضَى ذَلِكَ بَعْدَ الْوُقُوعِ وَانْ  
كَانَ الدُّخُولُ عَلَى ذَلِكَ مُكْرَهاً وَهَذَا لِقَاعَةُ السَّنَةِ أَوْ الْمُنْدُوبِ لِمَا مِنْ إِبْرَاحِيمَ الصَّلَاةَ عَلَى الْوَجْهِ السَّاقِي فِي حَالَةِ  
الْخَوْفِ قَبْلَ أَنْ تَسْتَقْبَلَ وَقِيلَ مُنْدُوبٌ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْجَوَازِ الْمُسْتَوَى لِمَا فِي الْخَوْفِ وَالِالْتِقَاضِي أَنْ صَلَاةَ الْخَوْفِ  
مُسَاحَاةٌ وَلَمْ يَقُلْ بِهَذَا (قَوْلُهُ وَأَنْ لَيْمَكُنْ تَرَكَ الْقِتَالَ) أَيْ وَذَلِكَ بَأَنَّ كَلَّمَ الْعَدُوَّ لِقَاعَتِهِمْ الْإِجْمَاعَةَ  
لِلْمُسْلِمِينَ تَامَهُمْ (قَوْلُهُ أَنْشُرُوا الْآخَرَ الْإِخْتِيَارِي) هَذَا إِذَا رَجَعُوا لِيُكْتَفَى قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ بَحِثْ  
يَدْرُكُونَ الصَّلَاةَ فِيهِ وَأَمَّا ابْنُ إِسْمَاعِيلَ وَابْنُ كَثِيرٍ فِي الْوَقْتِ حَالًا صَلَاتِهِ مَاتِي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فَلَنْ تَرُدُّوا  
أَنْشُرُوا الصَّلَاةَ لَوْ سَلَّمَ إِذَا عَدُوٌّ (قَوْلُهُ وَأَسْتَظْهَرَ ابْنَ هَرُونَ) قَالَ ابْنُ نَاصِرٍ وَابْنُ وَهْبٍ أَنَّ كَلَّمَ الْمُسْتَقْبَلِ أَيْ  
مَا ذَا لَمْ يَكُنْ قِسْمُ الْقَرْمِ وَرَجَعُوا لِيُكْتَفَى قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ذَاتُ قَوْلَيْنِ كَالْخِلَافِ فِي الرِّاعِفِ  
إِذَا عَدُوٌّ بِهِ الْقَدَمُ قَبْلَ دُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ وَخَفَ خُرُوجُ الْوَقْتِ فَهِيَ بِرَأْسِ الْإِخْتِيَارِي وَهَلْ ابْنُ رَشْدٍ  
قَوْلَانَهُ بِرَأْسِ الْفُرَّوْزِي إِذَا فِي كَلَامِ الشَّيْخِ قَائِدًا بِمَا أَخْبَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّهُ الْإِخْتِيَارِي أَطْرَحَ  
إِذَا ابْنُ (قَوْلُهُ زَادَ الْمُصَنِّفُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ) أَيْ فِي تَرْجِيحِهِ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِظْهَارِ وَمَشَى عَلَى ذَلِكَ  
الَّذِي اسْتَظْهَرَهُنَا (قَوْلُهُ وَبَيَّنَّ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْوَقْتِ (قَوْلُهُ صَلَاةُ) أَيْ رُكْبَانُ أَوْ مَثَلَةٌ وَقَوْلُهُ إِذَا ذَا  
أَيْ لَا نَحْنُ أَهْلُ الْقَادَةِ هَذَا لَمْ يَشُدَّ مِنْهُ مَثَلَةٌ فَإِذَا امْتَنَ التَّسَمُّ (قَوْلُهُ أَنْ لَيْمَكُنْهُمْ) لِيُشْطَرِّطَ فِي قَوْلِهِ صَلَاةُ  
إِيمَانًا أَنْ امْتَنَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَلَا يَدْمَنُهُ (قَوْلُهُ كَانَ دَعْوَاهُمْ) هَذَا شَيْءٌ فِي التَّوَعُّنِ عَنِ

(وحل للضرورة) ما لم يفر  
 ضيره من ذلك (منى)  
 وجرى (وركن) أى قصر بين  
 الدابة (وطعن وعدم  
 قوجه) القبلية (ركلام)  
 احتاج لهم من تحذير واغراء  
 وامر ونهى (وامساك)  
 منى (ملطخ) بدم كغيره  
 ان احتجب (وان امنوا بها)  
 أى فيها (أتمت صلاة) من  
 فنى صلاة المسابقة بتم  
 منهم صلاة على حدثوى  
 صلاة القسم فلن حصل  
 الامن مع الأولى استمرت  
 معه ودخلت الثانية معه  
 وان حصل بعد مفارقتها  
 وقبل دخول الثانية رجع  
 اليه وجوباً من لم يفعل  
 لنفسه شيئاً ومن فعل شيئاً  
 انتظر الامام حتى يفعل  
 ما فعله ثم يتسدى به فإى  
 ولو السلام وان حصل مع  
 الثانية فصلاة الأولى التى  
 أتمت لنفسه صحيحة (و)  
 ان امنوا (بعدها) فالحكم  
 (لإعادة) عليهم فى وقت  
 ولا غيره (كسواد ظن)  
 عند رؤيته (عدوا) فصالحوا  
 صلاة خوف (ظهر فيه)  
 أى انه غير عدو فلا إعادة  
 (وان سها) الامام (مع)  
 الطائفة (الأولى) سجدت  
 بعدا كلها (سلامة) القبلى  
 قبل سلامها

ماذا لم يمكن قسم القوم طائفتين وماذا لم يمكن وحاصلة أنهم اذا اتفقوا على صلواتهم آمنين من غير قسم ثم فجاءهم  
 العدو فى أثناءها فاتهم بكونوا افذاذ على حسب ما يستطعون شاة وركبنا من ايمان لم يقدروا على  
 الركوع والسجود والا كانوا بالركوع والسجود فى الأولى يصبر بعضهم ركوع وسجود وبعضهم بالامانة  
 ومطاعة المصنف هو المشهور بخلافه قال اذا دعاهم العدو فاتهم لا يتوبون على ما تقدم ويقطعون وهذا  
 كله اذا دعاهم العدو وكان لا يمكنهم القسم فان امكنهم فلا بد من قطع طائفة تحف وجها العدو وبسلى الامام  
 بالطائفة الباقية معه ما ينافى ما ظهر كرهه من الثانية او ركنين من غير ما على نحو ما بدم خلا ظن  
 قال انهم يقطعون ويتسدى القسم من اولها لا يبنى مع الطائفة الأولى على ما تقدم لهم وبسلى القسم  
 على ما قلنا ان كان الامام لم يشرع فى النصف الثانى من الصلاة فان غاها العدو بعد ما شرع فيه وامكن  
 القسم وجب القطع على جماعة وجوباً كافياً ياتى بادرى جماعة بالقطع حصل الواجب واذا فعلت  
 جماعة وقتت جماعة العدو واتم الباقرين صلاتهم مع الامام فاذا اتموا وقتوا اتجاه العدو وابندت التى فعلت  
 صلاتهم من اولها ما افذاذ او بامام (قوله وحل للضرورة) أى فى صلاة المسابقة المشار لها وبول المصنف  
 وان لم يمكن الخ (قوله ركلام) أى بغير اصلاحها ولو كان كثيراً ان احتاجه (قوله وامساك) ملطخ) أى سواء  
 كان محتاجاً لساكنه او فى غيبة عنه لان الحمل محل ضرورة وقيل لا يجوز له مثل الملطخ بالنجاسة سواء كان  
 سلاحاً او غيره الا اذا كان محتاجاً لهما ولا هذا هو المقصد اه عدوى (قوله كغيره) أى ملطخ بغير الدم  
 من النجاسات (قوله أى فيها) الضمير راجع لصلاة الخوف مطلقاً كانت صلاة مسابقة او قسمة وقوله أتمت  
 جواب الشرط واطعه ضمير مستتر راجع لصلاة الخوف أى أتمت ان سفر فقصر بقولان حضر بقصر به  
 وقوله صلاة من حال من ضمير أتمت (قوله ودخلت الثانية معه) أى على ما رجع اليه من القام بعد ان  
 كان قول نصلى الثانية بامام ولا مفضل معه لا تمسك بعد الاحرام صلاة خوف وكان أتمها ما يتحكم  
 الخال صار كن احرم بالاسم صحيح بعد ركعة فقام فاته لا يحرم ادخله قائماً اه عدوى (قوله رجع  
 اليه وجوباً من لم يفعل لنفسه شيئاً) أى من الطائفة الأولى واضر هذا مع قولهم اذ فرق الريح السخن ثم  
 اجتمعوا فراجع للامام من عمل لنفسه شيئاً استغلب قال صبح ويمكن الفرق بأنهم متساوون يمكن  
 الاستغلاف كان ارتباطهم بالامام اشد من فرقهم الريح فى السفن (تنبيه) فاحصل الطائفة  
 الأولى سهو بعد مفارقتهم الامام ثم حصل الامن قبل سلامهم ورجعوا طائفاً لانه لا يحمله منهم ويسجدون  
 القبلى قبل سلامهم ويسجدون الامام والعدوى بسلامهم والقاهر انه ليسوا الامام وحده بعد مفارقتهم  
 له ثم رجعوا اليه انهم يسجدون معه فيما لوجب متابعة المأموم للامام فى السجود وان لم يدرك موجب  
 (قوله ومن فعل شيئاً انتظر الامام الخ) فان لم يتطره وكل صلاته وحده قبل الامام عمدا او جهلا بطلت وان  
 كلها قبله سهواً لا بطلان ويصير ما قبله فان لم يتطر الامام ودخل معه واعاد مع الامام ما سبق به  
 الامام فان كان عمدا او جهلا بطلت لاسهواً وهى صحيحة لحمل الامام عنه ذلك السهو اه عدوى  
 (قوله وبعدها) عطف على الجار والمجرور كإشارته الى شارح بالخطبة وقوله لا إعادة خبر لمخوف  
 والجملة جواب الشرط فادفع ما يقال كالأجواب ادخال القاء على الجملة لاسمية لان حذف القاء  
 منها شاذ وحاصل الجواب ان المتبادر محذوف مع القاء وهو غير شاذ والشاذ انما هو حذفها وحدها وما  
 كره المصنف من عدم الاعادة ان امنوا ببعدها هو المشهور بخلافه القول المعية بالاعادة فى الوقت  
 (قوله وان امنوا ببعدها) أى ببعدها على صفة صلاة الخوف (قوله كسواد) أى جماعة من الناس  
 (قوله فصالحوا صلاة خوف) أى على وجه المسابقة او على وجه القسم وحاصل المسئلة أنهم اذا راجعوا جماعة من  
 الناس مضبوطين بالعدو او غير مضبوطين فظنهم عدواً فصالحوا صلاة التحام او صلاة قسم ثم تبين انه لا عدو  
 فلا إعادة عليهم لافى الوقت ولا فى غيره (قوله سجدت بعدا كلها صلاتها) فان لم تسجد طلت صلاتهم ان  
 ترتب عن تمس ثلاث سنن وطال فمان كل من ميسر السجود بما لا يبنى كالركلام او زيادة ركوع او سجود

او تشهد فلا يحتاج لشارة الامام لها وان كل من يلقى اشارا لم يفتي لم يفتيهم بالاشارة بسبح لم يفتيهم  
كلهم ان كان التمس بمماوجب البطلان والافلا كذا يفتي الله حج (قوله والبعدى بعد سلامها) وواجز  
سجودها القبل والبعدى قبل امامها للضرورة (قوله الان يرتب عليها الخ) هذا اسم تام من قوله والبعدى  
بعد سلامها وحاصله ان جعل كونها تسجد البعدى بعد سلامها مالم يرتب عليها بعد مفارقة الامام قبل وكان  
سهوا للامام بعد اياها والغلب جانب ذلك القبول وسجدت قبل السلام (قوله مع ان الثانية حكمها ما ياتي)  
اي في قوله وسجدت للقبلى معه ان شاء الله كان سهوها معها اليوم الاولى والحاصل ان ظاهر قوله ولا تسجدت  
القبلى معه الخ والابيه مع الاولى بان سها مع الثانية سجدت الثانية للقبلى الخ قضيه ان الثانية لا تسجد  
اذا سها مع الاولى او بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية مع انها تسجدت الاولى حذف قوله والا وقد يجب بان  
التى ليس راجعا للسهو مع الاولى بل راجع لمطالبة الاولى بالسجود المفهوم من قوله سجدت بعدا كما  
وحيث تظلمنى والا يكن مخاطب بالسجود الاولى بل الثانية سجدت الخ وهذا صادق بكون الامام سهوا  
معها اليوم الاولى او بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية واعلم انه لا يلزم الاولى بسجود سهو مع الثانية  
لاصحابها عن امامته حتى لو افرد سلامه لم يفتيهم عليها كذا في خش وظاهره لو تولى الجمعة لان كل طائفة  
اتت عشر رة كانت الاولى في حال سلامها مع سلامها صحيحة وهو الطاهر واستظهار عبق البطلان و  
الجمعة لاسلم اه عدوى تحصل ان الطائفة الاولى تخاطب بالسجود اذا سها الامام معانق واما الثانية  
فتخاطب بسوا سها مع اليوم الاولى او بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية (قوله وسجدت القبل  
معه اطرا واخره لا كمال سلامها وسجدت قبل سلامها والطاهر انه يعبر فيه ما يرى في المسوق المتقدم  
في سجود السهو وتقدم ان البطلان قول بان التمس واختاره حقي وان الصيغة قول عيسى بن دينار  
واختاره شب منهم اما تسجد القبل ولو تركها معهم وبطل سلامها اذا كان ترميها عن هض ثلاث سنن  
وطال اه عدوى (قوله وسجدت البعدى بعد القضاء) اي بعد سلامها فان سجدت معه بطلت سلامهم  
كأمر في المسوق (قوله وان صلى في الثانية الخ) هذا مفهوم قوله ساقا قسمهم قسمين وحاصله ان الامام  
اذا قسم القوم اقسام اعدا او اجعل اولى بكل طائفة ركعة في الثانية والارابعة فان سلامه صحيحة و  
سلامة القوم كبطل صلاة من فارقه في غير محل المفارقة وهي الطائفة الاولى في الثانية والارابعة والارابعة  
في الاربعة وتصح صلاة الطائفة الثانية في الثانية والارابعة والثالثة في الثانية والارابعة في الاربعة (قوله  
لاها فارقت في غير محل المفارقة) اي اولاهم كانوا يصلون الاربعة الثانية مأمومين فصاروا يصلونها اعدا  
(قوله ملطنا) اي في الثانية والارابعة اي لاهم صاروا كن فاته ركعة من الطائفة الاولى وادرك الثانية  
فوجب ان يصلى ركعتي البناء مكرمة القضاء هذا وقد فعل هؤلاء كذلك (قوله والثالثة في الثانية الخ)  
اي وكذا تصح الثالثة في الثانية لموافقة جهامة صلاة الحرف والاربعة في الاربعة لانها كن فاته ركعة  
من الطائفة الثانية في الثالثة ركعات قضاء وقد فعلوا هؤلاء كذلك (قوله كسرهما) اي كالبطلان على  
غير الطائفة الاولى والثالثة في الاربعة وهي الثانية فيهما والثالثة في الثانية والاربعة في الاربعة وكذا  
سلامة الامام (قوله على الارجح) اي على قول سحنون المرجح عند ابن يونس اي وانما بطلت صلاة الجميع  
الامام وبقية الطوائف خلفه السنة وقوله ومع خلافة اشار به لتصحيح ابن الحاجب القول الاول وهو  
قول الاخيرين واسبق وهو قصر البطلان على الطائفة الاولى والثالثة في الاربعة دون ماء داخل من الطوائف  
ودون الامام

(فصل في احكام صلاة العيد) (قوله في احكام صلاة العيد) اي في احكام الصلوات التي تقع في اليوم المسمى  
بعيد او في ذلك اليوم بعد الاشتقاق من العود وهو الرجوع فكثروا ولا يردن امام الاسبوع والاربعون  
تكرار ايضا ولا يسمى شيئا عيدا لان هذه مناسبة ولا يلزم اطرا دها وقال بعض ائمه على التا  
بالقرع وقبل تمازلا بان يعود على من ادركه من الناس وليست هذه الاقوال متباينة فهو من ذوات الوارقت

(فصل في احكام صلاة العيد)

(من خينا العبد) اى  
جنسه الصادق بالقطر  
والاضحى وليس احدهما  
او كل من الاخرى سن  
فيه اولاجه (ركعتان)  
لأمور الجمعة متعلق  
بسن اى لمن يؤمر بالجمعة  
وجوبه باقتضائهم من على  
كفرسبع ومتيم ببلد اقامة  
تقطع حكم السفر لا عبد  
واحره وصبي ومساافر خارج  
عن كفرسبع بل تدبطلهم  
ولا تشرع لحاج استاقا ولا  
ديا ولا لأهل منى ولو غيبر  
هجاج وقتها (من حل  
النافلة تلى وال) ولو بداد  
ركعة منها قبله (ولا ينادى)  
لاقامتها (الصلاة جامعة)  
اى لا بسن ولا ينسب بل  
هو مركب ويختلف الاولى  
(واقترح) قبل القراءة  
(يسبغ تكبيرات بالا حرام)  
اى بعد ما هنا فاذا اقتدى  
ما تلى بشافى فلا يكبر  
معه الثالثة (ثم) اقتنع في  
الركعة الثانية قبل القراءة  
(بخص غير) تكبيرة  
(القيام) ولو اقتدى بخصه  
يؤخره عن القراءة فلا  
يؤخره بخاصة لا للخطاب  
وكل واحد من هذا التكبير  
سنة مؤكدة سجدا لا امام  
او المنفرد لتركها سهوا  
ويكون (موالى) اى  
لا يفصل بين آياته (الا  
يتكبر المؤتم) فيفصل  
الامام (بلا قول) حال صلاة  
لتكبير المؤتم من تليل او  
تحميد او تكبير اى يكرهه

يا تكبران وجع ما هو حقه ان يرذله فرقا بينه وبين اعداء المشركين واول عيده صلاها التي سلى الله عليه  
وسلم عيدا القطر في السنة الثانية من الهجرة (قوله من عينا) هذا هو المشهور وقيل انسنه كفاية وقيل انه  
فرض عين وهو ما قلناه ابن حارث عن ابن حبيب وقيل انها فرض كفاية وسكان ابن رشد في المقدمات قال  
وايه كل من ذهب شيخنا الفقيه ابن رزق فان قلت يؤخذ من استحباب اقامتها لمن فاتته انسنه كفاية فاذا  
كانت سنة عين لست في حق من فاتته قلت انسنه عين في حق من يؤمر بالجمعة وجوبه بان شرط ايقاعها مع  
الامام فلا ينافي استحبابها لمن لم يحضر ما في جماعه او يقال ان استحباب فعلها لمن فاتته فرع مشهور مبنى على  
ضعف وهو القول بانسنه كفاية (قوله لعبد) متعلق بسن وكذا قوله لأمور الجمعة ولا يلزم تعلق حرف جر  
متعدي للمعنى بما عمل واحد لان الامم هنا بمعنى في اول التعليل ولا يلزم امور بمعنى من (قوله اى لمن يؤمر بالجمعة  
وجوبا) وهو المكلف الحر الذي كثر غير العبد والستون وان بقية تائيه بكفرسبع من المنار (قوله ولا  
تشرع لحاج) اى لان وقوعهم بالمشروع يوم الشعر منزل منزلة صلاتهم فيكفهم عنها (قوله ولا لأهل منى) اى  
لا تشرع في حقهم بعد ما جماعه بل تدبطلهم فرادى اذا كانوا غير هجاج واعلم تشرع في حقهم جماعه ثلاثا  
تكون ذريعة لصلاة الحاج معهم وهذا كله بالنسبة لعبد الانسى اما عيدا القطر فلا تنسب في حقهم جماعه  
كثيرهم (قوله وقتها من حل النافلة تلى وال) هذا مذهب مالك والشافعي والجمهور وقال الشافعي وقتها من  
طالع الشمس للغروب وقوله من حل النافلة تلى وال الظاهر ان هذا يسان لو تعلقها الذي لا كراهة فيه وانما لو  
فعلها بعد الطلوع وقبل ارتفاعها قبل دخولها تكون صحيحة مع الكراهة بغيره غير هام من التواكل ويكون  
الخلافا ويتنازع بين الشافعية اعماه في مجرد حل صلاتها في ذلك الوقت محكم وهما ام لا في الصحة والاطلاق  
اذ هي صحيحة على كل من المذهبين تأمل اه شيخنا عدوى (قوله الصلاة جامعة) اى طلبة جمع  
المكلفين اليها واستاد الجمع اليها مجاز على لان الطالب اعماها الشارع (قوله بل هو مركب) وهو ما خلافا  
الاولى اى لعبد ورد ذلك فيها وبالكراهة صرح في التوضيح والشامل والجزولى وصرح ابن ناجي  
وابن عمر وغيرهما بانها بدعية وما ذكره خش من امبارضا غير صواب وما ذكره من ان العبد يدور  
بذلك فيها فهو مردود بان الحديث لم يرد في العبد واعلم في الكسوف كافي التوضيح والموافق وغيرهما  
عن الا كمال وقيل العبد عليه غير ظاهر لشكر العبد وشهرته فهو نور الكسوف نعم في الموافق اول باب  
الاذان بان عبادا استحسن ان يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة لكن لم يصرح عليه المصنف  
اه بن وفي الملح ان الاعلام بك الصلاة جامعة جائز وان عمل النبي في المنى اذا اعتقد ان الاعلام  
مطلوب بخصوص هذا اللفظ فانظر (قوله واقترح) اى تدبيل ما تلقاني وعج اى وائى اولى  
قبل القراءة تدبيل سبع تكبيرات والحاصل ان كل تكبيرة منها سنة كما يأتى وقد تبين ذلك التكبير على القراءة  
منسوب فلا تشرع التكبير بعد القراءة فانه المنسوب خط (قوله بالا حرام) اى متحصلة بالا حرام فالباء  
للصبر ورة كما اشار له الشارع لا للمصاحبة والاقتضى انه يكبر سبع اغير الاحرام كما يقول الشافعي (قوله فلا  
يكبره الثامنة) اشار بهذا الى عذره مستند من ان الامام اذا زاد على السبع او اخس فانه لا يتبع  
وظاهر من ادعاء اوسهوا او ردها مذهبنا كذلك لا يتبع في حص التكبير واعلم ان العدد الذي ذكره المصنف  
وارد عن ابي هريرة في الوطواط مرفوع في مسند الترمذي قال الترمذي سألت عنه البخاري فقال صحيح (قوله  
ولو اقتدى بخصي الخ) حاصله ان الخني يكره في الركعة الثانية فلا يبعد القراءة وقبل الركعة فان اقتدى  
ما تلى فلا يؤخر التكبير تبعا خلافا لم (قوله لا اماما والمنفرد لتركها سهوا) اى قبل السلام  
ويسجد مثل منها ما يذبحها بعد السلام بخلاف تكبير الصلاة فانه شيخنا (قوله موالى) خير لكان المنهوفة مع  
اسمها كما اشار له الشارع واصله هو بالتحرك اليها او اقتنع ما قبلها قبلت انما (قوله اى لا يفصل بين  
آياته) اى لا يكتو لا يقول (قوله لا التكبير للمؤتم) اى لا يبعد تكبير المؤتم (قوله بلا قول) متعلق  
معدوف كما اشار له العارض (قوله ويقرأ مؤتم) اى يقرأ تكبير العبد تدبيل تكبيرة الاحرام وما يماهى

عاجدا فاستخفى نحو لم يسجد بعده عن قول ما عاد القراءة  
 إذا لا سبب لسواها (والأ) أن رجع أي انتهى (مخادى)  
 لقوات التدارك ولا يرجع التكبير فإن رجع له فاستظهر  
 البطان (وسجد غير المؤتم) وهو الامام والقذ (قبله)  
 لنقص التكبير وأما المؤتم إذا ذكره وهو راسخ فلا  
 يسجد عليه لأن الامام يصح له (ومدرك)  
 القراءة مع الامام (يكبر) وأولى مدرك بعض التكبير  
 فتابعه فيما ذكره منه ثم يأتي بما قاموا لا يكبر ما قاموا  
 خلال تكبير الامام وإذا كان مدرك القراءة يكبر  
 (فدرك) قراءة الركنة (الثانية يكبر خسا) غير  
 الاحرام (ثم) في ركنة القضاء يكبر (سجدة بالام)  
 فله ابن القاسم واستشكل بأن مدرك ركنة لا يقوم  
 بكبير واجب بأنه مبنى على القول بأنه يقوم  
 بالتكبير (وان قامت الصلاة) بأن أدرك دون ركنة (قضى  
 الأولى يست وهل فيه) الفاسم) ظاهره انه يكبر  
 للقيام قطعاً والخلافه كونها تعد من التسوييس  
 كذلك فقول وهل يكبر القيام (أو يولان) لوافق  
 النقل ووجه من قال بأنه لا يكبر لم يمدرك دون

فلا يخفى أنها التحريم بل لا بد فيها من اليقين أي يقن أنها بعد احرام الامام فان كبر بلا تحريف فاعتقد وسجدوا في  
 بالسنه (قوله وكبر تسمية) أي كلاً وسجداً (قوله وما عاد القراءة) أي في الحالتين والظاهر ان الاعادة على سبيل  
 الاستحباب لما علمت ان الافتتاح بالتكبير مدب واجباً عيج والفقهاء بان ترك اعادة تكبيره لا يخلط صلاته  
 اه مدعى (قوله بأداء القراءة التي احادها) هذا قيدان سبب المجودة القراءة الثانية وليس كذلك بل  
 من مطلوبه وإنما الأولى هي في غير محلها هي السبب والحاصل ان السبب في السجود في الحقيقة القراءة  
 الأولى لانها هي التي لم تصادف عليها هي الزاخرة في الجملة ونعائنا في الجملة لا نه فرض احصاءه عليها  
 لاجزائها وهذا قد سبق لنا ان الزيادة القولية يسجد لها اذا كانت ركنة كافي المقدمات كن كر الله فصح سها  
 ويحتج فلا بد قول القضاة في عود عن هذا قولنا فيمن قدم السجدة على الفاتحة بعد السجدة بعد الفاتحة  
 ولا يسجد عليه ولا حاجة لفرق بينهما بأني قد قدم قرأ ناعلى قرآن وفي مسئلة للبعد قد مر أعالي غيره  
 وذلك لان المكروفي مسئلة المدونة السجدة والمكروفي مسئلة البعد الفاتحة (قوله فاستظهر البطان) أي  
 وليس كن رجع للجلوس الوسط بعد ان استغل فاعمالان تركن التمس بهما وهو الركن عاقوى من  
 التمس بهما لوجوب الركوع باحقاق الاختلاف في الفاتحة في كل ركعة (قوله غير المؤتم) تنازع كل  
 من قوله وسجد بعده قوله وسجد قبله (قوله لان الامام يصح له) أي هو قد أتى به (قوله وكبر) أي يأتي  
 بالتكبير بنهاه حال قراءة الامام (قوله يكبر خسا غير الاحرام) أي بناء على ان ما أدرك آخر صلاته ويحتج  
 فيكبر في ركنة القضاء سبباً بالقيام لا كيقول المصنف وأما على القول بأن ما أدركه المسبوق مع الامام اول  
 صلاته فانه يكبر سبباً بالاحرام وبقي خسا غير القيام فان جازاً ما موم فجد الامام في القراءة ولم يزل هل  
 هو في الركنة الأولى والثانية فقال عيج الظاهر انه يكبر سبباً بالاحرام احتياطاً ثم ان تبيين انها الأولى  
 ظاهر وان تبيين انها الثانية قضى الأولى يست غير القيام ولا يصح ما كبره زيادة على الجنس من تكبير  
 الركنة الثانية وقال القضاة بأنه غير لازم من فان فهموه على ما فهموه من قوله وسجد بعده عيج كذا قدر  
 شيخنا (قوله بأنه مبنى على القول بأنه يقوم بالتكبير) أي بأن المسبوق يقوم بتكبيره مطلقاً أو سبباً مع  
 الامام في ثباته فانه لا خلاف في ما مشهور على ضعف بل قال زروق كان شيخنا القوي يفتي به  
 العامة ثلاثاً وظلوا في ذلك القول نوع قولوا ليس شيخنا بالمرء (قوله قضى الأولى يست) أي قضى الأولى بعد  
 سلام الامام يست تكبيرات خلافاً لما ذهب حيث قال من فاتته الركنة الثانية فانه لا يخلط مع الامام  
 (قوله تعد من التسوييس) أي بحيث لا يكبر إلا بالاستا بتكبيره القيام أي ولا يند بل يكبر استا غير تكبيره القيام  
 (قوله وليس كذلك) أي بل يكبر استا قولوا وادوا الخلافاً عما هو في هل يكبر للقيام بأداء على ذلك ولا يكبر  
 له هذا وما قاله شارحنا تتبع فيه ابن غزالي وهو الصواب خلافاً لنسخت حيث جلا المصنف على ظاهره  
 واستدل بكلام التوضيح ورد عليها بأن كلام التوضيح شاهد عليها لا لما كافي بن (قوله وهل يكبر للقيام)  
 وعليه فيكون التكبير سبباً أو لا يكبره بل يقوم من غير تكبير ويأتي بعد استقلاله يست قبله والاول منهما  
 هو الاظهر كقوله شيخنا عدوى (قوله تأويلان) الاول لا ين ركد وسندوا بن راشد والثاني لا بعد الحاق اه  
 ابن (قوله وندب احيا يله) أي قوله عليه الصلاة والسلام من خيالة العبد ولية النصف من شعبان لم  
 يمت قلبه يوم توفى القلوب معنى عدم موته قبله عدم تحريمه عند الترفع والقيام به بل يكون قلبه عند الترفع  
 مطمئناً وكذا في القيام والمراة باليوم الزمن الشامل لوقت الترفع وقت القيامه الحاصل فيها التكبير (قوله  
 وذكر) من جملة الفذ كقراءة القرآن (قوله ويحصل بالثلث الاخير من الليل) واستظهر ابن القرات انه  
 يحصل بياضه معظم الليل وقبل يحصل ساعة ونحوه للتو في الاذكار وقبل يحصل صلاة العشاء والصبح  
 في جماعة وترو شيخنا ان هذا القول والذي قبله أقوى الاقوال فآظره (قوله وغسل) ذكر في التوضيح ان  
 مشهوراً استسجابه كان هو مقتضى نقل المواق من ابن رشد لم يشرط فيه اتصاله بالعدول باليوم الا لصلاته

ركعة يقوم بتكبير ان تكبيره للبعد بقية قائم مقام تكبيره القيام فخل انتهاء قيامه من تكبير (وندد احيا يله) فالعبادة من صلاة  
 وذكر واستفاد ويحصل بالثلث الاخير من الليل والأولى كل الباقية (وغسل) يومه ما ذكره



السدس الاخير من الليل  
الجليلة (وان لم ير مصل)  
راجع لجميع ما قبله (ومضى  
في ذهابه) للمصلى لاني  
وجوهه وجوه في طريق  
غير الى ذهابه (وفطر  
قبله) اي قبل ذهابه (في)  
عيد (القطر) وكونه على  
عمود (واخبره في النهر)  
وان لم يصح فيما ظهر  
(وخرج بعد الشمس)  
ان قربت داره الى الخارج  
بقدر ادراكها ومصب  
التدب قوله بعد الشمس  
واقام الصلوة فسنه  
لانه وسيلة للسنه وتدب  
تأخير خروج الامام عن  
المأمومين (وتكبيره)  
اي في خروجه (حينئذ) اي  
بعد الشمس كل واحد على  
حده لاجاعة فدية  
وان استحسن (القبلة)  
اي قبل الطلوع ان خرج  
قبله بل سكت حتى طلعت  
(ويصح خلافه) وانه يكبر  
ان خرج قبله (و) تدب  
(جهره) اي بالتكبير  
بحيث يسمع نفسه ومن  
يليه وفوق ذلك قبله لا ولا  
يرفع صوته حتى يسمع فاته  
بدعه (وهل) ينهي التكبير  
(جهره) (الامام) المصلي  
(اوليها للصلاة) اي  
شمله فيها (تأويلان  
(و) تدب للامام (نصره)  
اخفيته بالمصلي (ليعلم الناس  
نصره بخلاف غيره فلا تدب  
بل يجوز هذا في الامصار  
الكبار واما القرى الصغار فلا يطلب منه ذلك لان الناس يعلمون ذبحه ولو خفي بها

قال ح ورح اللحي وسند سنته وقال الفاكهاني فسنه اه بن (قوله السدس الاخير) اي فلو اغفل  
قبله كان كالعدم ولا يكون كافيا في تصحيح المندوب او السنه (قوله وتكبيره في غير النساء  
واما النساء اذا خرجن بان كن عمارات فلا تطين ولا يزين لحولها الا فان هن اه تحرر عدوى (قوله  
راجع لجميع ما قبله) اي حتى الاحياء وكافه والحق (في جبهه) لا ينبغي لاحد ان يظهر الى غيره التكبير  
في العبادات: شائع القدوة عليه فمن ركع فيه عنه فهو مندوب قاله ح وذلك لان الله سجل ذلك اليوم  
يزم فرح وسرور وزيته للمسلمين وورد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على عبده قال ح ولا تكبر في ذلك اليوم  
سب المسلمين وضرب الدف فقد ورد ذلك (قوله ومضى في ذهابه) اي لا يبعد ذهابه لخدمه مولا فيطلب  
منه التواضع لاجل اقباله عليه وعمل ذلك ما يري في المشي والافلاخ لندبه ذلك (قوله لا يذبحه)  
اي لان العبادات قد اقتضت (قوله ورجوع في طريق الخ) اي لاجل ان يشهده كل من الطريقين  
اراجل تصدقه على فقرا ثمما (قوله وفطر قبله في القطر) اي لاجل ان يشارن فطره اخرج اركاة  
فطره في الامور بارتجاع قبل صلاة العيد (قوله على عمود) ظاهرهما من مندوب واحد والظاهر  
ان كل واحد منهما مندوب مستقل وقوله على عمود اي ان يصدر طبا فان لم يجد حياحيات  
من ماء كذا فترشيعنا (قوله وان لم يصح) تحليل التأخير بوجوه يكون اول طمعه من كذا فخصته  
بعدم تدب التأخير بل لم يصح لكم الحق امان لا يخصه به من لا يخصه صونا لفعله عليه الصلاة  
والسلام وهو تأخير القطر فيه عن الترك (قوله وتدب تأخير خروج الامام الخ) اي فلا يصح للمصلي  
الا بعد اجتماع الناس فيها بحيث يعلم انه اذا ذهب اليها فتمام الصلاة ولا يتخللون احدا لعدم غاب  
اسد (قوله وتكبيره) اي صيغة التكبير في ايام التشريق الاربعة (قوله لاجاعة فدية)  
الموضوع ان التكبير في الطريق واما التكبير لاجاعة فهو جالس في المصلى في هذا وهو الذي استحسن  
قال ابن ناجي اقرق الناس بالقبور وان فرق بين بعضهم في عمران القامى وادى بكر بن عبد الرحمن فاذا فرقت  
احداهما من التكبير كبرت الاخرى فستلا عن ذلك فقالا انه لم يسن اه تحرر رشيعنا عدوى (قوله  
لا يذبحه) اي لان التكبير المذکور من تعلقات صلاة العيد فلا يؤتى به قبل وقتها وقوله لا يذبحه هذا هو ظاهر  
المدونة (قوله ان خرج قبله) اي قبل الطلوع وبعد صلاة الصبح فابتدع وقت التكبير على ذلك القول  
المصحيح بعد صلاة الصبح ونص ح وقال ابن عرفة وفي ابتداء طلوع الشمس او الاسفار او الانصراف  
من صلاة الصبح وابتدع وقت خذو الامام تحريا الاول للحنى عنها والثاني لابن حبيب الثالث لرأية المبسوط  
والرابع لابن سلمه اه قال ح ورواية المبسوط هي التي اشار لها المصنف بقوله ويصح خلافه اي ويصح  
ابن عبد السلام خلاف ظاهر المدونة فهو ما في المبسوط عن مالك حيث قال انه الاول (قوله وهل يجزى) الامام  
المصلي) اي هو فهمه ابن يوسف وقوله اول قيامه للصلاة هو فهمه للحنى والتأويلان المذكوران  
في تكبير الامام وفي تكبير غيره من المأمومين كافي بن وقوله للمصلي اي للمحل الذي اجتمع فيه الناس الصلاة  
من المصلي بحيث ظهر للناس وقوله اي دخوله فيها المراد شمله في محل صلاة الخاص كالخبر بان لم  
يدخل الصلاة الفعل وهذا هو الموافق للنقل خلافا لصح حيث قال اني ان يدخل الصلاة الفعل كذا فترشيعنا  
العدوى تبعا لطفي وبن (قوله فلا تدب بل يجوز) نص المدونة ولو ان غير الامام ذبح مع اخفيته في المصلى بعد  
ذبح الامام فلا وكان صوابا قد فعله عمر رضي الله عنه اه قال شيخنا العدوى قوله لما لا يذبحه لكان مأذونا فيه  
فتدب عليه مكن ليس مثل التواب الحاصل للامام والحاصل ان ذبح كل من الامام وغيره اخفيته  
بالصلى مذوب الان ذبح الامام كدفعها اه وهذا يطمع في كلام الشارح (قوله واما القرى الصغار)  
المناسبات يقول واما غيرها من الامصار والقرى مطلقا والظاهر انما راد بالامصار الكبار ما لا يعلم  
من فيها بذبحه اذ ذبح واراد بالقرى الصغار ما يعلم من فيها بذبحه اذ ذبح (قوله فلا يطلب منه) اي فلا

بالمسجد من غير ضرورة  
داعية بدعة لم يطلها  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا خلفاؤه (الإجماع)  
فالمسجد لا فيه من مشاهدة  
اليتوى عبادة مفقودة  
في غيرها (د) نيب (دفع  
يديه في أوله) أى أولى  
التكبير وهى تكبيرة الإحرام  
(قط) ورفع يديه  
مكروها وخلاف الأولى  
(وقراءتها) أى صلاة العبد  
(يكسح) فى الأولى  
(والشمس) فى الثانية (د)  
نب (خطبان) لها (كلمة)  
أى تكليفتها فى الصفة  
من الجلوس فى أولها  
وبينهما والجهر وغير  
ذلك مما (د) نيب  
(مبايعهما) أى استأخرا  
أى الانصات وإن لم يسمع  
(د) نيب (استقباله) أى  
الخطيب حال الخطبة (د)  
نب (بعدتها) أى  
كونها بعد الصلاة والراجح  
سنة البعدي (واعيدنا)  
بدا (إن قدما) وقرب ذلك  
(د) نيب (استفتاح) لها  
(يتكبر) نيب (تخطوها)  
أى بالتكبير (بلاحد) فى  
الاستفتاح يسمع والتخلل  
ثلاث كقول ونيب لم يسمع  
تكبير (تكرير) (د)  
نب (أقامه) من لم يؤمر  
بها) أى بالجمعة وجوبا  
من صبي وعبد وامرأة

يطلب من الإمام نكاح أى يحرم ما ضيق به المصلى (قوله وتب إيقاعها) أى لأجل المساعدة بين الرجال  
والنساء لأن المساجدون كسرت بقع الأقدام فيها فى أوقافها بين الرجال والنساء دخولوا ونحوها فتوقع  
الفتنة فى محل العبادة (قوله صلاتها بالمسجد) أى ولو مسجد المدينة المنورة (قوله دعاه) أى مكرهه وأما  
صلاتها فى المسجد فمفروضة كطرا وحل أو خوف من الأصوص فلا ركعة فيه قال مالك ولا تصلى العبد  
عوضين فى المصر أى كل موضع خطبة كجمعة ثلاثة لأشافر وكأشتر فى إمام القرية كونه غير معيد  
شكك العبد فلا يصح من صلاتها على إمام أو أمواته ما جعل إماما يصلى إماما على ما يظهر وإن  
اقتدوا بما عديت ما لم يحصل الزوال كذا فى شرح الرسالة للنفراوى (قوله وهى عبادة الخ) الخبر ينزل على  
البيت فى كل يوم ما فمؤشر ومن ركعة ستون للماثين واربون للمصلين وعشرون للناظرين إليه (قوله أى  
أولى التكبير) أى الكائن فى العيد الشامل للزجر الأول وسبعا وثلاثون لكبيرة الإحرام حقيقة وأما إن جعل  
الضمير عائدا على التكبير للمزيد فى العيد كان جعل الإحرام أولى به مجازا علاقه الجواز وقوله الأول ظاهر والثانى  
بعب (قوله يكسح) أى يسبح والشمس وضحاها وما شام من وسط المقصّل (قوله وتب خطبان) أى  
أظهر لهما مندوب واحد كالمندوبين من المنصف أو كل واحد مندوب مستقل قال شيخنا والأول هو  
الظاهر هذا وقد اقتصر ابن عرفة على سنة الخطيب ونصه خطبة العيد فى الصلاة اه ابن حبيب عذرك  
فى خطبة عيد الفطر زكاة الفطر وما يتبعها وفى خطبة عيد الأضحية وما يتبعها وإذا أحدث  
فيهما فإنه يتأدى ولا يتخلل لأن فعلها بعد الصلاة (قوله من الجلوس فى أولها) الظاهر أن الجلوس  
فيهما مندوب لانه كفى الجمعة بخلافها تأخره ما قلناه من نيب القيام فيهما لا (قوله أى استأخرا) أى  
استخج ذلك لانه هو الذى فى قدرة الشخص دون الباع فكيف يكلف به وما ذكره المنصف من نيب  
الاستأخار كراهة الكلام فيهما جاز على رواية القريشيين وإن وجب وظاهر ما عاين القاصم الوجوب  
إن عرفه قسم ابن القاصم نصفى العبد من الاستأخار كالجمعة وروى الترمذيان وابن وهب أن الكلام  
فيهما كالجمعة أو قد قرأ ابن شداد الساج (أ) كورصل ظاهره من الوجوب وأوله ح بأن المراد بطلبها  
الانصات كما يطلب خطبة الجمعة وإن اختلف الطلب فيهما قال طق وهو تأويل بعيد اه بن قزله أى  
الانصات) فإن تكلم ولم ينصت كرهه ذلك (قوله واستقباله) أى ونيب استقبال الإمام فى حال الخطيبين  
أى استقبال ذاته لا يكتفى باستقبال جهته ولا فرق بين من فى الصف الأول ومن فى غيره لانه ليسوا بمنظرين  
صلاة حتى يفرق بين الصف الأول وغيره كالجمعة بناء على ما تقدم المصنف وان كان المصنف قد افرق بين  
الصف الأول وغيره فى طلب الاستقبال فى الجمعة لم يماز (قوله واعيدنا لعلنا قدما) ما ذكره من نيب  
أعادتهما أن قدما منى على ما مضى عليه المصنف من أن يرد بهما مستحجة وأما على أن يرد بهما منة  
فذكر أن أعادتهما أذ قدما منة (قوله واستفتاح) أى تكبير (قوله) أى بخلاف خطبة الجمعة فإنه يطلب اقتضاها  
وتخللها بالتكبير وسبأ أن خطبة الاستدعاء منتجة بالاستفتاح وما ذكره المنصف من أن اقتناع خطبة  
العبد بالتكبير مندوب بخلاف ما فى المواقف فإنه ناقص على سنينه ونص الوانعة والسنة أن يفتح  
خطبته الأولى والثانية بالتكبير وليس فى ذلك حد اه بن قزله لعلنا قدما منة (قوله) أى المراد بالاستدعاء هنا الطرقة  
فلا حاجة قائل (قوله أى بالجمعة الخ) ساد: أن من امر إياه فوجبه يؤمر بالمسجد استأخرا من لم  
يؤمر بأوجوب يومه النساء الصبيان والنساء فى يومه أهل القرى الصغار بما يرد استأخرا بالضمير  
فى ما عاين على الجمعة من قوله لما مور بالجمعة لعلنا العبد يصبح عوده على العبد ورد بالامر المنى النية  
والمنى ونيب إقامة العبد لمن لم يؤمر صلاة العيد (قوله ومسافر) يستثنى منه المجاع فاهم  
لا يطالبون بها لأنهم لا استأخرا لاجماعه ولا فرادى بل يكرهه فى حقهم كما (قوله صلاة العيد)  
متعلق بأقامه أى يندب لمن لم يؤمر بالجمعة أن يقيم صلاة العيد أى أن يفعلها إذا أولو جماعة ورد  
المصنف هذا على من قال لا يفعلها أصلا والحاصل أن من لم يؤمر صلاة الجمعة وجوبا قيل لا يندب له

(تكبيره) اى المصلى  
ولوميا ونسبح المرأة  
تسبها خاصة وسمع  
الذ كرم يله (ارخص  
عشرة فريضة) ماضرة  
(و) اثر (سجودها البعدى)  
ان كان وقبل العقبان  
(من نلهم يوم النحر)  
لصباح الرابع (لا) اثر  
(نافذة ومقضية فيها مطلقا)  
اى كانت من ابام العبد  
او غيرها ففكره (وكبر  
للسيه) او متحدث تركه  
(ان قرب) كل تقدم فى  
البناء (و) كبر (المؤتم  
ان تركه امامه) ونديه  
تتيه عليه ولو بالكلام  
(و) نيب (لقظه) الوارد  
(وهو) كافى للمدونة (الله  
اكبر ثلاثا) متواليت من  
غير زيادة (وان قال) الكبر  
(بعد تكبيرتين) لا اله الا الله  
ثم تكبيرتين) مدخلا  
عليهما او العطف (وقه  
المجد) بعدها (حسن)  
والاقل احسن اتياها  
للوارد (وكره تنقل بحصى  
قبلها وبعدها) ان  
صليت (بمسجد) فلا  
يكبر (فيها) اى لا قبل  
ولا بعد والله اعلم  
(فصل) بد كرتيه حكم  
صلاة الكسوف والخسوف  
وما يتعلق بها (سن) عينا  
للمأمور بالصلاة (وان  
لمعوى) وصبي (ومسافر  
ليجسده)

صلاة العبد في الاجاعة ففكره وقبل يندب خلفها فتاوجاعة وقيل لا يؤمر بشعلا اسلا ويكره ما فعلها  
فتاوجاعة والاربع من هذه الاقوال الثلاثة اولها تقول المصنف وندي اقله من لم يؤمر به اربعة على  
القول الثالث واما في المصنف في الاقامة فليبين كونه انما نقط او فتاوجاعة وهو المتبادر من  
اطلاقه لكن قد علمت ان الاربع القول يندب فاقامتهم لانزيمه فتاوط وحكاية الاقوال الثلاثة في هذه  
المسئلة على مقلاته هو الصواب كافي بن قلا عن ابن عرفة والتوسيع وادى الحسن وليس فيها اقامتها جماعة  
لافتا انظر بن (قوله فتاوجاعة) وقيل بل صلوها افتا انقط ورجع وقيل ان فاتهم لعدو صلوها جماعة  
وان فاتهم لغير عدو صلوها افتا انما مثل ما مر في بن فاتة الجمعة قال ح وعلى القول بجواز صلاة من فاتته  
جماعة فن فاتته من اهل المصر لا يضبط بل لا خلاف وكذا من تخلف عنها العذر وكذا العبد والمسافرون  
واختلف في اهل القرى الصغار على قولين اه (قوله ارخص عشرة فريضة) هذا هو المتبعد خلافا ل  
بشر النائل ارست عشرة فريضة من نلهم يوم النحر لظهر الرابع (قوله كل تقدم) اى كاقرب الذى تقدم  
في البناء وهو بالعرف او بصلب الحر وج من المسجد ولا يشترط رجوعه لوضعه بل متى كان الامر قريبا رجوع  
للتكبير سواء رجوع لوضعه ان كان قام منه ولا (قوله من غير زيادة) اى فان زاد شيئا كان خلاف الاولى لان  
هذا هو الوارد في الحديث فلذا اقتص على التكبيرات الثلاث كان آتيا عندو من نيب التكبير وندي لفظه  
الواردان زاد شيئا كما هو الواقع الا ان قد اتى بغيره بوزك مندوب (قوله الحسن والاو احسن) لانه الذى  
في المدونة والثاني في مختصر ابن عبد الحكم وقيل ان الاول حسن والثاني احسن قد علمت ان المسئلة ذات  
قولين والاربع ماضى عليه المصنف وهو اولها (قوله وكره تنقل بحصى قبلها) اى ان الحر وج الصعراء  
منزل منزلة طلوع القمر وكما لا يصلى بسط لوع القمر نافذة فغيره فكذلك لا يصلى بسط لوع القمر وج الصعراء نافذة  
غير العبد (قوله بعدها) اى ثلاثا يكون ذلك ذكر بعد لعادة اهل البدع الذين روين عدم صحة الصلاة  
خلق غير المصوم (قوله لا ان صليت) اى العبد عسجد وقوله فلا يكبر اى النفل فيه قبل صلاتها  
ولا بعد صلاتها ما عدا من كراهته قبل صلاتها قراة تقول طلعت الشجعة في المسجد بعد القمر وبه قال جمع  
من العلماء وان كان نحيفا عندنا واما عدم كراهته بعد صلاتها فليفتدور حضور اهل البدع صلاة  
الجماعة في المسجد

فصل في صلاة الكسوف والخسوف (قوله الكسوف) اعلان الكسوف والخسوف قبل مترادفان  
وان ذهب الضوء كذا وبضا يقال له كسوف وخسوف وقيل الكسوف ذهاب ضوء الشمس والخسوف  
ذهاب ضوء القمر قال في التماموس وهو المختار وقيل عكسه ورد بقوله تعالى ونسف القمر وقيل الكسوف  
اسم لذهاب بعض الضوء والخسوف اسم لذهاب جميعه وقيل الكسوف اسم لذهاب الضوء كله والخسوف  
اسم لشبه اللون وهذه الاقوال كلها في اى الحسن الا انه عكس الاخير اه بن (قوله عينا) اى على المشهور  
وقيل سنة كفاية (قوله للمأمور بالصلاة) اى للمأمور بالصلاة الحسن وجوبها وهو البالغ العاقل سواء كان ذكرا  
او انثى حرا او عبدا حاضرا او مسافرا واما الصبي فلا تنس في حقه صلاة الكسوف بل يندب فقط (قوله وان  
لمعوى) لمرات بالمشيرة للخلاف في المذهب اشاره الى انه لم يرض ما نسبته للشمى لما لك من انه لا يؤمر بها  
الا من يلزمه الجمعة لان صاحب الطراز وغيره اعترضوا على الشمى ذلك انظر ح اه بن وكان الاولى للمصنف  
ان يصفق الامم من قوله وان لمعوى اذا التقدير من المأمور بالصلاة هذا اذا كان بلديا بل وان كان معموديا (قوله  
وصبي) جعله محظا باصلاة الكسوف على جهة السنة فيه قلوا قال بن لمر من ذ كر السنة في حق الصبي  
الما قلته ح عن ابن حبيب وهو يحتمل ان يكون انما عبر بالسنة تغليبا لغير الصبي عليه وانما عبر ابن بشر  
وان شاس وابن عرفة فقط يؤمر بالصبي بما في جعل الامر على الندي كما هو حقيقته واذ اصح هذا اسقلا  
استغراب امر الصبي بالكسوف استنا نوا بالقرا نض الجس نديا اه كلام بن (قوله ومسافر) اى ونسا معبد

او بتغير مهم فان جعلتهم ثلاثين (كسوف الشمس) اي ذهاب ضوءها كلالا وبضام ٣٣٣ على جذا (ركعتان) يقرأ فيها

(سرا) لاجلها لا خطبة ولا اذان ولا اقامة لها (زيادة قيامين وركوعين) اي يزادة قيام وركوع في كل ركعة على القيام والركوع الاصلين (وركتان ركعتان) اي فركعتان فبسه حذق العاطف وهكذا حتى ينجلي او يغب او يطلع القمر واصل التسبب يحصل بركعتين ويزاد فندوب آخر (لخسوف قمر) اي ذهاب ضوءه او بضمه (كانوا فاعل) في الحكم وهو التسبب والصفة قوله وركعتان مبتدا وقوله كالتواضع خبر (بجهر) لانه قل ليل (بلاجم) اي يكره بل يندب فعلها في البيوت ووقها الليل كله (ونذب) صلاة كسوف الشمس (بالمسجد) لا بالمصل وهذا ان وقعت في جماعة كما هو المتدوب فقلنا التذلل فعلها في بيته (و) نذب (قراءة البقرة) بعد الفاتحة في القيام الاول من الراكعة الاولى (ثم) نذب قراءة (مواليتها في) بقية (القيامات) بعد الفاتحة في قرائ القيام الثاني من الاولى آل عمران وفي الاول من الثانية النساء وفي الثاني منها المائدة (و) نذب

مكلفين (قوله او بحد لتغير مهم) اي قطع المسافة وقوله بان جذا لمرهم اي كان يجذلا لادراك امر يحذف فورما اشار الشارح الى ان في مفهوم المصنف تخصيصا بتجاءت وصق ومفاد المواق اما اذا جذا السير مطلقا لالتن في حقه وهو ظاهر المصنف وهو المصنف (قوله لكسوف الشمس) اي لا تغيرها من الايات وفي ح قال في السير ولا يصلي للزلازل وغيرهما من الايات وحكي النسي عن اشبه الصلاة واختاره اه بن (قوله ما لم يقل) اي ما ذهب من شؤمها لا الاصل في ذلك (قوله سرا) هذا هو المشهور وقيل بجهر لاجلها الناس واستحسنه الغمى ابن ناجويه على بعض شيوخنا بجامع الزينة (قوله لاجلها لا خطبة الخ) ومن المعاصرين كل صلاة نهارية لا خطبة لها ولا اقامة لها لقراءة فيها سرا (قوله يزادة قيامين) اي مع زيادة قيامين اي مصاحبين للزادة المذكورة (قوله اي يزادة قيام وركوع في كل ركعة) اعلم ان الزائد في كل من الركعتين القيام الاول والركوع الاول فكل واحد منهما سنة واقام القيام الثاني والركوع الثاني في كل ركعة فهو الاصل وهو واجب ويترتب على سنة الاول منها السجود لتركه وانما تطول الى ركوع القيام والسجود كل ركعة فبسه خلاف بالنسبة كجاسي ويترتب على النول بالنسبة السجود اذا ترك (قوله وهكذا) اشار الى ان في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف كان فيه حذف العاطف (قوله اي ذهاب ضوءه او بضمه) اي ما غل بالذهب حدوا او الامر يصل في ذلك (قوله في الحكم وهو التسبب والصفة) متعلق بمحذوف اي تنبيه في الحكم والصفة وما ذكره من الاستعجاب هو المستدوه هو الظاهر من كلامهم واذا لان عرفة فاصه وصلاة خسوف القمر للنهي والجلابسة ابن بشر والتلحين فضيلة اه وفي ح ان الاول اعني السنة مشهورة ابن عطاء الله الثالثي وهو المندب اقتصر عليه في التوضيح وصححه غير واحد وصح القلشاني بانه مشهور اه بن وبالجلة فكل من التوليد قد مشهور ولكن المتعمد القول بالنسب فلذا جمل الشارح كلام المصنف عليه وان كان المتبادر منه القول بالسنة (قوله مبتدا) اي وليس عطا في ركعتان من قول من لكسوف الشمس ركعتان لانه تنص السنة مع ان المتعمد ان صلاة خسوف القمر مندوبة (قوله بل يندب فعلها في البيوت) اي يوجب تفضلها في المساجد مكروه سواء كانت جماعة او فرادى الاتقان فقلت جماعة في المسجد كانت الكراهة من جهتين وان قلت فيه فرادى كانت الكراهة من جهة كان فعلها في البيوت جماعة مكروه من جهة (قوله هو وقها الليل كله) في ح ان الجزولي ذكر في صلاتها بعد الفجر اي اذا تاب عند الفجر من خفا واطلع عند الفجر من خفا قولين وان التلشاف اقتصر على الجواز وان صاحب الفتنه اقتصر على عدم الجواز اه بن ووجه القول بعدم الجواز ما مر انه لا يصلي قبل بد طلع الفجر الا ركعتا الفجر ولوردنا ثم عنه ووجه القول بالجواز وجود السبب في الصلاة وهو حصول الانحطاف للقمر (قوله وهذا) اي نذب فعلها في المسجد (قوله ونذب قراءة البقرة الخ) ظاهره انه يندب قرائتها او مواليتها من السور بخصوصها وكلام المذنبه في بيان المندوب انما هو الطول بقدرها سواء قرائتها سورة او قرائتها غير السورة ونذب ان يقرأ البقرة والمؤمل عليه كلام المذنبه ويمكن رجوع كلام المصنف لكلامها بان يجعل في كلام المصنف حذف مضاف اي وقراءة البقرة وقيل ان المؤمل عليه ظاهر كلام المصنف وهو ان المندوب قرائة هذه السورة ويرجع كلام المذنبه لكلام المصنف بان قال ان الاضافة في قولها لقراءة البقرة البيان وهذا القول هو الظاهر عند اقرب شيئا (قوله ثم مواليتها في القيامات بعد الفاتحة الخ) ما ذكره من قراءة الفاتحة في كل قيام هو المشهور كما في التوضيح وابن عرفة وح ونس ابن عرفة وفي اعادة الفاتحة في القيام الثاني والرابع قول المشهور وابن مسلمة اه قول خش ان ملاين مسلمة هو المشهور وخبر صحيح اه بن (قوله اي يقرب منه طولا) اي انه يقرب في ركوعه من قرائته في الطول لانه يطول في الركوع قدر القراءة وفي السجود قدر الركوع فكلام المصنف مفيد المراد لان الاصل قصور المشبه عن المشبه به في وجه الشبه الا ترى انك قد قلت بذكر الاسدي الجواز لا يترتب بساو فيها بل الاصل التصور (وعند بعدها) اي بعد الصلاة (وركي في كل ركوع) كالتراوة التي قبله في الطول اي يقرب منه طولا لا يسبح فيه (وسجد) طولا

بالأومين او يصح خروج  
وتها (ووتها كالعيد) من  
حل النافعة الزوال فان  
جاء الزوال او كسفت بعده  
لم تصل (ودرك الركعة)  
مع الامام من كل ركعة  
(بارك كوع) الثاني لانه  
الفرض كالفائضة قبله  
واما الركوع الاول فسنه  
كالفائضة الاولى والاربع  
ان الفائضة فرض مطلقا  
وان ما زاد عليها مندوب  
(ولا تكرر) الصلاة ان  
اتوها قبل الاجتهاد  
والزوال اى يقع فيها يظهر  
مالم تجلس ثم تكسف  
قبل الزوال فكرر كالو  
استمرت مكسوفة ثانی  
يوم (وان تجلس) كلها  
(في اثنتان) اى اثنتان  
الصلاة بعد اتمام ركعة  
بسجديها (في اثنتان)  
كالنوافل بقيام وركوع  
قط من غير طول بل وهو  
قول سحنون لانهما سرعت  
لعلها قد زالت او على سنها  
لكن بلا طول بل وهو قول  
اصح (قولان) بالاربع  
واما اذا لم تركع بسجديها  
فانه يتها كالنوافل سزا  
والقول بالطلع ضعيف  
جدا حتى قال ابن عمر  
لا خلاف انها لا تقط فلا  
ينبغي حل كلام المصنف

(قوله ما) راجع لقول المصنف وركع القراءة الخ واعلم ان طول الركوع كالقراءة وطول السجود  
كالركوع قبل الله مندوب وهو لعبد الوهاب في المواضع ثلثه سندها وقرب السجود على ركعها اقتصر  
عليه ح والشخ زروق وهو الذي يظهر من المؤلف حيث غير الاسلوب ولم يقل وركوع كالقراءة اى يركع  
ركوع كالقراءة وسجود كالركوع اه بن (قوله او يصح خروج وقتها) فاذا كسفت وقد بقي الزوال ما يسع  
منها ركعة بسجديها ان سلبت على سنها وطولت وان ترك طولها سلاها بانها صحت فافه يسع تصبرها  
ليذكر كلها في الوقت (قوله وما كالعيد) قال ابو الحسن حتى ان الجلباب في وقتها ثلاث و اثبت مالك  
احداها انها من حل النافعة الزوال كصلاة العيدين والاستسقاء والثانية انها من طلوع الشمس العرب  
والثالثة انها من طلوع الشمس الى العصر والاولى هي التي في المدة اه بن (قوله من حل النافعة) اى  
فلو طلعت الشمس مكسوفة لم يصل لما حثي في وقت حل النافعة وكذلك اذا جاء الزوال وهي مكسوفة  
او كسفت بعده لم يصل لما حثي على ذلك بل قدوة وانما على الراية الصلاة اذا طاعت مكسوفة فافه يصلي لها  
حالان الصلاة علق برؤيه الكسوف وهي ممكنة في كل وقت وكذا يصلي لها اذا جاء الزوال او لم يزل وقت  
العصر وهي مكسوفة او كسفت عدوها وعلى الرواية الثالثة يصلي لها اذا طاعت مكسوفة وادان حل  
وقت العصر وهي مكسوفة او كسفت بعده لم يصل لها واتباع الاقوال الثلاثة على عدم الصلاة اذا غربت  
مكسوفة او كسفت عند الغروب (قوله ودرك الركعة) الركوع الثاني اى ويحدث عن ادرك مع الامام  
الركوع الثاني من الاول لم يقض شيئا وان ادرك الركوع الثاني من الركعة الثانية قضى الركعة الاولى  
بقيامها فقط ولا يقضى القيام الثالث (قوله فرض مطلقا) اى في القيلات الاربع وهو الذي يظهر عما  
قوله ح عن سند وظاهر نقل المواضع عن ابن نوس وذلك لان كل قراءة فيها ركوع يجب ان يكون فيها ام  
الترآن وتحصل من كلام الشارع قولان في الفائضة قبل ان الفرض الواقعة قبل الركوع الثاني واما الواقعة  
قبل الركوع الاول فسنه وقيل ان الفائضة واجبة في القباين وهو المشهور وان كان مشكلا من جهة ان  
القيام الاول في كل ركعة كذا اهسته والظاهر ان قيام الفائضة تابع لما قامل وبقى لشرحه في  
قراءة الفائضة قبل الركوع الثاني وهذا قول ابن مسلمة وهو شاذ وجهه ان صلاة الكسوف ركعتان وار كعة  
الواحدة لا تكررها الفائضة وعلم من الشارع ايضا ان الركوع الاول سنة والغرض عما هو الثاني (قوله وان  
ما زاد عليها) اى على الفائضة من الصلاة مندوب اى بان طول الصلاة على الوجه السابق مندوب ثان  
(قوله وان تجلس في اثنتان الخ) اطرها اذا التحية الشمس في اثنتان اهل يكون عبرتها اذا تجلس في اثنتان  
ميجرى فيه اختلاف على الوجهين المذكورين من كون الزوال نارة يكون بعد ان عقد ركعة او قبل ان بعد  
ركعة او يفصل بين كونها ادرك ركعة قبل الزوال فتعها على سنها لان الوقت يدرك ركعة وبن ماذا لم يدر  
ركعة فيحصل ان قال بالقطع او يتها كالفائضة الطاهر الباقى عدوى وقوله كلها احترارا عما هو على بعضها  
في اثنتان فافه ما هو باعها على سنها قول واحد (قوله لانا) اى الصلاة على الكسفة المقدمة تسرعت  
لعلها ليس هو الكسوف (قوله والموال بالقطع) اى اذا تجلس في صلاة الصلاة قبل اتمام ركعة (قوله فلا  
ينبغي حل كلام المصنف عليه) اى على ذلك اقول انه ينبغي حثي بتال وان انحلت في اثنتان اى وبلى ان  
مضد ركعة في اثنتان كالتواهي او قطعه لان رواة عالم صحيحه على ذلك لان القول الثاني ضعيف وهو  
لا يصح قولان الا اذا لم توجد ركعة لاحده وسند ريب رده لا سيما (قوله لانا) اى وعاد  
لا يصح قولان لا عند عدم وجود الارحية (قوله وقد فرض خيف مرارة) اى رده من خيف حواء  
على صلاة الكسوف وجوبا ووجهه ثم كسوفه على عدوى ثم كسوفه في الكسوف في المدينة وقوله ثم عبيد  
اى على استسقاء اى ثم يقدم العبد على الاستسقاء ذبا طاب عين هذه الامور منه ما هو واجب ومنه ما هو  
مندوب (قوله كعبه عتق) اى فلانها العتق ما دام يوم مكسوف خيف يقدم صلاة الكسوف على الجهاد



١٠ (ومتنجالة وصية) الامام اندر بعينهم يوم على خشية الله وكراهة غير محبة فان خرجت من (الام) خرج (من لا يصل) القرية (منهم) اي من الصبية (و) (لا) (بهم) (و) (لا) (حاضر) ولا ينعى (في) اي يكره منه من الخروج (واقر) يمكن من المسلمين (في) (لا يوم) الحق في غيركم خشية ان ٣٣٦ يسبق القلوب السابق في يومه فيقترب ذلك صفاء المسلمين (ثم) اذا فرغ الامام من الصلاة

(خطب) خطبتين  
(كاتب) يكتب في اولها  
وسلطها ويتركها على  
كسها ولا يحدو لاحد  
من الخوفين بل يرفعها  
زلبهم (و يدل الكبير)  
الذي في خطبة السيد  
(بالاستغفار) بان يستغفر  
بلاحد (و بالغ الامام)  
وكذا من حضر (في الصلاة)  
آخر (الخطبة) (الثانية)  
اي بعد الفراغ منها حال  
كونه (مستقبلا) للخطبة  
وظهر للناس حال دعائه  
(ثم حول) الامام (رداه)  
يبدأ بيئته فباخذ من  
حافته اليسرى من خطبه  
يصعد على حافته اليمين  
ويأخذ يساره ماضى  
حافته اليمين يصعد على  
اليسرى فيصير ما كان على  
ظهره للساكن وبالنكس  
وهذا معنى قوله يصعد  
(عنه يساره بلا تكس)  
فلا يصعد حاشيته التي على  
هجره على كتفه فتأولا  
بان الله تعالى حول عالم  
من الجبل الى الجبل  
وللمصنف ظاهر في ان  
التحويل بعد الصلاة  
ولكن المذهب انه قبله

عمره على ستين سنة (قوله ومتنجاله) اما كرها ولم يستغفر بذكرها في الجماعة قوله ونخرج متنجاله  
ليعود استغفار ما يكون هذا الموضع موضع ذكرها الخاص بها التي يرجع اليه (قوله لا من لا يصل) عطف  
على محذوف اي صبية يظنون لا من لا يصل منهم ولا بهيمة ظنن خروجهم عشرون بل هو مكره وعلى  
المشهور خلافه قال بنديش خروج من ذكر قوله عليه الصلاة والسلام ولا تشيخا وكم الأطفال رضع  
وهاهم تلعصب عليكم المذابح سببا واجيب بان المراد اولوا وجودهم وليس المراد اولوا حضورهم تأمل  
(قوله لا حاضر ولا شاة) اي فيمنع من الخروج على جهة الكراهة ولا فرق بين حال حرا بين دمهها  
وبين اقطاعه وقبل الفصل منه (قوله ولا يمنع في) اي من الخروج كالا يؤمر به وقوله ولا يمنع الخ اي  
سواخرج من غير حق صعبته او نرجعه صلبه فلا يمنع من ائراجها معه ولا من اظهارها حيث تحب به  
من الجماعة ولا يمنع (قوله اي وقت) اشار بهذا الى ان المصنف عبر باليوم واراد به مطلق الزمن والمعنى  
واخر اذا كان يجلس فيه عن المسلمين لا بوقت يخرج فيه قال ابن حبيب يخرجون وقت خروج الناس  
ويستوفون ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم (قوله ولا يدع) اي الامام في خطبة لاحد من  
الخوفين لا للسلطان ولا لغيره وهذا ما لم يحض من السلطان او من نوابه الا انصافه فيها (قوله و يدل) اي ترك  
وفيرا التكبير وقوله بالاستغفار اي فباخذ من خطبه فباذله على المأخوذ لعل المتر ولا كما اشار له العارح  
بقوله بان يستغفر الخ (قوله و بالغ في الصلاة الخ) المراد بالبالغة في الصلاة الاطالقة كما هو المأخوذ من كلام ابن  
حبيب (قوله ورداه) اي واما التراب والنفثا فاعلم بالان لا تلبس بالرداء (قوله يصعد عنه الخ) اشار  
بهذا الى ان بيته منصوب بعامل محذوف ويحوز ان يكون منصوبا على انه بدل بعض من كل (قوله والمصنف  
ظاهر الخ) اي لان المتبادر ان قوله ثم حول الخ عطف على قوله بالغ في الصلاة وانما جعل قوله ثم حول  
عطف على قوله مستقبلا اي بعد الاستقبال حول الخ وحيث يكون مشايخا على المذهب كذا في ح او ان  
لترتيب الذي (قوله دون النساء) اي الحاضرات فلا يجوز ان تلبس تكسفن ولا يكره بالامام والرجال  
التحويل (قوله وندب خطبة بالارض) الظاهر ان الخطبة في ذاتها مستحبة تركوها بالارض مستحب آخر  
فأعشينا (قوله فيخرجون مقفون من الثقوى على الصلاة ككبر عرفة) فيه انهم في يوم عرفة لكونهم  
مسافرون ينصفهم الصوم وهذا ليس كذلك وانما اعتمدنا في ما لا ين حبيب من خروجهم بالمؤمن وبه قال  
ابن الملاحون ايضا كقائل البداء القرافي وارتضاء شعبنا (قوله والمتمتداته يا مهرها الامام) هذا قول  
ابن حبيب ونص البيان في كتاب الصيام قال ابن حبيب ولو امرهم الامام ان يصوموا ثلاثة ايام امرها اليوم  
الذي يبرزون فيه كان احبالي اه بلفظه وهو يقتضى انهم يخرجون سائمين وهو خلاف عارضة المصنف  
اه وفي المواق ان ما كمال فيه من طوع خرافه غير له ولا يصح في الصوم على الصوم ثمانية الامراتهم  
يكونون لاختياره ولا يأمر به الامام كقائل المصنف خلافا لابن حبيب التاتالي ان الامام يأمر بالصوم فقد  
علمت ان في الصوم قولين هل يأمر به الامام اولوا ولا يقرل احدا به يأمر به الامام الابن حبيب واما الصدقة  
ففي ح قال ابن عرفة ان حبيب يحض الامام على الصدقة يأمر بالطاعة ويحذر من المصيبة اه وفي مرام  
قال ابن شاش يأمر به بالتقريب والصدقة بل حتى الجزولى الاتفاق على ذلك اه قال ت ولعل ما ذكره  
الجزولى طريقة لا تقرر قال طي لم نقل احدا في اعلم امطر يقه لابن عرفة لا يصير بل يقرل به احدا في  
اعلم اه لا يأمر بالصدقة فضلا عن ان يكون طريقة اه بن اذا علمت ذلك تعلم ان المتعبد في الصدقة انه يأمر

وبعد الاستقبال فيصعد فراغه من الخطبة يستقبل فيقول قدعو (وكذا الرجال) بها  
يخرجون على نحو قول الامام (قط) دون النساء حال كونهم (هو دون خطبة بالارض) انظارا وتواضع ويكره بالنذر (و) نذب (صيام  
ثلاثة ايام قبله) فيخرجون مقفون من الثقوى على الصلاة ككبر عرفة (و) نذب (صدقة) قبله ايضا لان الصدقة تدفع البلاء (ولا يأمر بها)  
اي بالصوم والصدقة (الامام) شعيع للمتمتداته يا مهرها الامام ثم اذا امر بها

وجبت طاعته (بل) بأمرهم (توبة) وهي التمسك على ما وقع من الذنوب ونية عدم العودة اليه فلان عالم مختص (و) (إدريته) بمنع المشقة وكسر الموحد حتى القليلة إلى أهلها (بجاءت تغل قبلها) أي سلامة الاستقامة (وبعد ما) ولو بعمل مختلف البعد فذكره بالمصل كما مر (واختار) من عند نفسه (أقامه غير المحتاج) أي سلامة الاستقامة نظير (بجاءت) بل بغيره ٢٢٧ ولو بعد مكانه لا يضمن باب الثامن على البر والتقوى (قال) معتزضا عليه (وفيه نظر) لانه لم يضعه السلف ولو فعله لنقل الينا فالوجه الكراهة وأما المطلوب السعالة كإقديده السنة المطهرة والله اعلم

بها من المستبد في الصوم عدم الامر به (قوله وجبت طاعته) أي لانه ان امره بخدوب أو مباح وجبت طاعته وان امره بغيره ففى وجوب طاعته قولان وان امره بمعصية فلا يطاع قول واحد اذا لاطاعة تختلف في معصية الخائف وان لم يحل كون الامام اذا امر بمباح او مندوب فيجب طاعته اذا كان امره بمنع المصالح العامة وما هنا ليس كذلك فنقول الشارح فهذا الامر بما وجبت طاعته فيه نظر اقل من هذا وقد اثنى الشيخ زيدا الجبيري بعدم الوجوب حيث امر بالباطل بما لا يملكه البدر القرافي للوجوب (قوله) هو التمسك على ما وقع من الذنوب (أي) لاجل فيه شرع بالاجل اضراء بالدين اواز داواة الناس به فلا يكون ذلك توبة (قوله لم تنقض) اعلم ان توبة الكافر مقبولة قطعا وانما توبة المؤمن العاصي مقبولة لتنا على التحقيق وقبل قطعا وعلى كل اذا اذنب بعدها لا يعود توبة على الصحيح والذي عليه الجمهور عدم قبول التوبة بمنع الكفر ومن المعصية عند الضرورة وعند طلوع الشمس من مغربها وقال بعضهم ان توبة المؤمن عند الضرورة وعند طلوع الشمس من مغربها مقبولة لرجل ما ورد من عدم قبول التوبة عند الضرورة وعند طلوع الشمس على الكافر دون المؤمن اقل من (قوله) (ورديته) أي باقية عنها وهذا تضمنه التوبة بعدم الاطلاع الذي هو من جهة اركانها فان عدمت عنها فرد العرض واجب مستقل لا توقف التوبة عليه لصحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض (قوله) (أقامه غير المحتاج) (بمعناه) أي وأما لو ذهب غير المحتاج لصل المحتاج لصار من جهة المحتاجين فيخاطب معهم بالسنة ويجوز له اقامتها بالحق (قوله) (قال) أي المأزري ولم يصرح به بل علم بما قدمه في الخطبة (فصل ذكر فيه احكام الجنائز) (قوله) في وجوب غسل الميت الخ) (قوله) (قال) هو قول عبد الوهاب وابن محرز وابن عبد البر وشهره وابن رشد وابن فرحون واتمسك به في كتابها ابن ابي ذر وابن نون وابن الجلاب وشهره وابن زبيرة وأما وجوب الصلاة فهو قول سعيد بن جابر وعليه الأكثر وشهره والقاسم الكاهي واتمسك به في غيره وفي التوضيح لابن عمره الا لا يصح وفي المواضع من المأزري ان بعض المتأخرين استنبطه من كلام مالك وذكر ح عن سنان المشهور فيها عدم القرشية وهو قيد تشهير السنة على ما فهمه منه اه بن (قوله) (ودخل) أي بقوله لو لم يكن (قوله) (أي) بما عطل (قوله) (هذا المشهور ومثله قول ابن شعبان بما لا يورد ونحوه) على ان الفصل للثلاثة (قوله) (لا يجوز الخ) أي تشريفه وتكريره لا لتجاسده وحل بعضهم عدم الجواز في كلامه على الكراهة ليكون وقفا المذهب هو ذكر ابن عبد السلام انه لا يكتفى بما غسل به من زمزم ورد ابن عمره بان ذلك انما يجري على قول ابن شعبان وبان اجزاء الملة قد ذهبت منه اقله ابن عمره ولا يجوز به غسل ميت ولا نجاسة أي تشريفه وتكريره لا لتجاسده (قوله) (وادراجه في الكفن) قال ح لا خلاف في وجوب ستره وستر الميت وما كان بهرام من ابن نون من ان كفته سنة يعمل على ما زاد على العود اذا لا خلاف في وجوب سترها (بن) (قوله) (ادراجه الاقل) أي هو وجوب كل منهما (قوله) (وتلازما) أي في الطلب كما اشار له الشارح بقوله فكل من طلب غسلها وليس المراد انها متلازمان في الفعل وجوب واحد ما لانه قد يتعدى الفصل وتجب الصلاة عليه وقوله ومن لا يغسل أي ومن لا يطلب تغسله فقد اخ واما من تعذر غسله وتيممه كانا كثرت الموق في جذا نفسه مطلوب ابتداء لكن بسقط للتعدى ولا يسقط الصلاة عليه وهذا قرر مل في فباي عند قوله وعدم الفلك لكثرة الموق (قوله) (على الاربع) وعليه فيرويه عند الفسلة الاولى ثلاثا لامة قاله في التوضيح عند قول ابن الجاسبي في استعجاب توشته قولان وعلى المشهور وفي تكرره مع تكرار الفصل قولان اه ونصه الباجي وينبغي على القول بتكريره بتكرير الفصل انه لا يوشته في كل غسلة ثلاثا بل مرة واحدة حتى لا يقع التكرار المهني عنه واذ لم تغسل بتكريره أي ثلاثا او اياه وما ذكره

فصله أي او بدله من التيمم طلبت الصلاة عليه ومن لا يغسل فقد وصف من الاوصاف الاربع المتقدمة لا يغسل عليه (وقيل) (الميت) (كالتجانية) (اجزاء) كالالا يكتفى به الميت من تكرار غسل وسدر وغير ذلك مما يأتي ولا يتكرر الوضوء بتكرار الفصل (فصل في غسل الميت ثلاثا) (قوله) (أي) (بما يغسل) (الذي)

يد به او ثلاثا ثم يغسل بالأي



من أوجبه عدم تكرر الرضوخ تبع فيها حال أبو علي ولم يرها القبره اه بن (قوله) فبوشه مرة مرة (الخ) قد علمت ان هذا خلافاً لـ التوضيح عن الباقي (قوله) تعبد اي متعبداً به اي ما وراءه من غير عناية حكمه وأعلم ان الحكم التعبدى لما كثر التلذذ بها ما لا يخلو له اسلاً وعندنا أكثر الاصولين ما لا يخلو له تلذذ عليها وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في كونه سبباً أو تعالى جميع انضاله المجرودة في الدنيا لا تخلو عن مصلحة وحكمة فتضل عنه ولا يجوز تلذذها وما ذكره المعتز من ان طلب غسل الميت تعبدى هو قول مالك والشافعي وسنكون وقوله لوقيل التلذذ كمالاً له لا ان سبباً ان كفاي التوضيح وينبى على الخلاف غسل الميت وعدم غسله فالحال يقول لا يغسل المسلم أباه الكافر وقال الشافعي لا بأس ان يغسل المسلم قرأته المشرى ويغسله ويغسله قال أبو حنيفة وأبو ثور وسبب الخلاف هل الفسل تعبد او التلذذ فعلى التعبد لا يجوز غسل الكافر وعلى التلذذ يجوز (قوله) لا في النير اي والعبد أعم يحتاج لنية اذا كان ضل في النفس (قوله) اي الى منها) فان كان الى أكثر من ربه فانما هو كمال تشاركهما خلافه قال باقرهما (قوله) كما يقدم الزوج بالذضاء على ابائه وجنسه في غسلها تقدم عليهم ايضاً بالقضاء في الزمانها ولها واما الزوجة فلا تقدم على اولادها في غسلها فان قدمت عليهم في غسله (قوله) ان مع النكاح اي ابتداء او انتهاء بان كان طاهر ومضى الفسول والخلو وقوله لان قد اى فلا يقدم ما رعى شئ مما عصى به الفاسد من دخول ونحوه كما اشار به بقوله الان عوت فسدده وحل كونه اذا في النكاح لا يقدم الى منها اذ لو جدم من يجوز منه الفسل فان عدم وصار الامر للتميم كان غسل احداهما لا يخرج من تحت يوب احسن لان غير واحد من اهل العلم اجازه كذا نحل ح عن اللحنى (قوله) ان اراد المباشرة هذا سر من تقدم الى من الزوجين بالقضاء (قوله) ان ربه ما اذن بيده في الفسل اي لا يمكن اذنه في الزواج وطاعه ولو كانت المرأة التي ماتت غيرة وركضت وقتها لابن القاسم وابنى بدل عليه قل ح عن اللحنى ان سحنوا باغالف ابن القاسم اذ ماتت الزوجة وهي امه وولم يزوج مطاقا وبرائه في القضاء اذا اتت الزوجة وهي حرة في حق الزوج ولو لم يزوجها امه اذن له ان يسيا والمحصل ان الزوج اذ ماتت يفتى للزوجة بتسليمه مطلقا كان حراً او امه او زوجة حرة او امه اذن له سببها وكذا اذ ماتت الزوجة يفتى للزوج بتسليمها كانت حرة او امه كان الزوج حراً او زوجة حرة او امه اذن له سببها في هذا مذهب ابن النسيم وهو المتعمد ومذهب سنون ان مات الزوج فلا يفتى لها بتسليمه كان حراً او امه اذ ماتت الزوجة فان كانت امه فلا يفتى للزوج بتسليمها كان حراً او امه او زوجة حرة يفتى للزوج بتسليمها كان حراً او زوجة حرة اذن له سببها فيه وهو شافى كمال شافى (قوله) كاليراث اي ذاته يفتى به للزوجة ولو غرست من العدة لانه تملكها بالزوجة فلا يفتى بالعدة (قوله) فلا يجزئ اي وغسلها بمكروه كما يكره نفسيله لطافى التي قبلها واستجاب في التمسك في المسئلة الثانية لابن يونس من عنده وفي التي قبلها ابن القاسم واشتب وذاك لان ابن يونس لما نقل لاستصحاب الاول قال في هذا مناهه وكذلك عندي اذ اولدت المرأة وزوجت غيره حلال ان لا تحصل له خلافاً لابن الحارثون وابن حبيب حيث قالوا في ذلك في المواق وقهره اه بن واذ سألته ان الاستجاب في النكاح لا يوجب في حق من حذره نسوة ان يزوج من يراد منه سبباً لا محرم ولا احب الى ما عايناهما فشرافنا سبباً لا صفاً له اه بن في جانب المعز يرج وقد يجاب بان معنى قولنا في ذلك الكتاب انه اذا عرى فهو اشارة الى ان من عند نفسه لا يفتى كل من عند نفسه بشيئه بالتمتع (قوله) لرجعية علف على المعنى اي ويضل احد الزوجين صاحبه لارجعية فلا تفصيل لواحد منهما مالاً نحو هذا مذهب المذونة (قوله) لحرمة استمتاعها اي لا تخلل عقد الزوجة بخلاف المولى منها والذا من اذ كانت زوجة فيفسل كل منهما صاحبه لبقاء عقد الزوجة في غير التخلل (قوله) وهذا فرع الخ فيه ان قوله جل شغل الميت تعبد

(بلانية) لا تفضل في الغير (وقدم) على العصبه (الزيجان) اي الى منها في تفصيل الميت منها ولو اوصى بخلافه (ان مع النكاح) لان قد لا ان المعلوم شرطا لكل عدم حسا (الان عوت فسدده) بوجه من المقتات الاثنية كالدخول فيقدم بالقضاء ان اراد المباشرة بنفسه لا التوكيل (وان) كان الى منها (رققا اذن) له (سببه) في الفسل لان لم ياذن له (او) وان حصل الموت (قبل بناء) بالزوجة (او) وان كان باحدهما عيباً يوجب الخيار في رد النكاح لقوات الرد بالموت (او) وان (وضعت) الزوجة (بعد موته) فيفتى طابعه لا يمكن ثبت بالزوجة فلا يفتى بالعدة كاليراث (فلا يح) فيه اي في تفصيل الزوج لها (ان) ماتت (زوج) شها عقبهما ولو قبل نكاحها (او) ماتت فسدده (زوجت غيره) فالاحب في تفصيله (لا) مطلقة (رجعية) فلا يسلمها ان ماتت ولا تسلمها ان ماتت لحرمة استمتاعها (ولا)

(كناية) فلا تفضل زوجها المسلم (الابحصره) شخص (مستهم) عارف بالتفصيل يفتى طابعه لا تفصيل وهذا فرع مشهور مبنى على ان الفسل التلذذ لا التعبد لاذ الكافر ليس من اهل

وقد قال محل كون الكفار ليس من أهل في العبد المقتدر إلى نية وهو ما كان في النفس بالصلاة لا ما كان في الغير كائنا (والمادة الأولى)  
 اباحة مستمرة (الموت برق) أي سيده ولو هاتمة حرية كدرة قوام ولد ولو كان السيد ٣٣٩ عدا (جمع الفل من الجانبين)  
 السيد عليها ولو عليه

لكن لا يقضى لها على  
 عصبة السيد أضافا فلا بد  
 من إتيانها (م) أن  
 لم يكن أحد زوجين أو  
 اسقط حقها وأتباع قدم  
 (أقرب أولياءه) فلا يقرب  
 فيقدم ابن فأنه قاب  
 تأخ فأنه بخلافه فأنه  
 وشقيق على ذي أب على  
 ترهب في ولاية النكاح  
 بالقتل (م) أن لم يكن  
 أقرب ولا قرين بأولياء  
 أو اسقط حقه نفسه  
 (الجنسي) ذكر (م) أن  
 لم يوجد غشقه (امراة  
 محرم) بفساد ورضاع  
 كصهر وكزوجة ابنه على  
 المعتد (وهل تستمره)  
 جميعه وجوب (أو) تستمر  
 (عورته) قط بالنسبة  
 لها وهي كرجل مع مثله  
 كأم (أو يلازم) أن  
 لم يكن محرم بل اجنبية  
 قط (مع لم يقبه)  
 لا كعصبة قط كما  
 قيل (كعدم الماء)  
 فيم لم يقبه فان وجد  
 الماء قبل الدخول في  
 الصلاة فقبل (أو)  
 يكون (قطيع الجسد)  
 أي اتصال بعضه من  
 بض (وتريله) أي

والنظافة قولان وعليهما ما انتصفت في سئل انني ليس من اضافة المصدر انما له - حتى يتم ما قاله الشارع من  
 البناء بل من اضافة المصدر لمقوله كإفرض أنه لا بين عبد المروني في تسليم المصالح كقوله الكفر تدم  
 ويقتضي تفصيل الفرية زوجها لمسلم بأي (م) كل من لتوايه (قوله) وقال (الخ) يوجد تأخذ هذا القرع  
 هومين على كل من التوايه (قوله) اباحة طولة اباحة مستمرة (الموت) اشترى بذلك من المكتوبة والمعتنة  
 والمعتنة لا يلزم (أو) القراض والامه المشر كقائمة المديون بعد المجرع والامه المتروجة فلا تحصل  
 واحدة منهن سيدها ولا يسلمها سيدها كذا في نكح وكذا خرج الامه المولى - نهائى المصطفى على ترك ومائها  
 ولو كانت المدة أقل من اربعة اشهر والامه المصاهرة من العدم اباحة الوطء فيهما وفي الواحد كل امة لا يصل  
 السيد وطءها ولا غضا ولا انفسه ولا منى بغيره عبق بين المولى منها والمطاهر منها حيث قال لا يتصله  
 الأولى ولا يصلها بخلاف الثانية فالحق ما استظهره من المنع فيها لكن - ال على ما استظهره من المنع  
 فيهما بالفرق بينهما وبين الزوجة المولى منها والزوجة المطاهر منها وقرن طئي بأن النسب في الامه وفي  
 المالك منوط باباحة الوطء موى الزوجة من عقد الزوجة بطريق ولا يضر من الوطء بحض أو خاس لا في الامه  
 ولا في الزوجة - كقوله شيخنا وفي قول المصنف اباحة الوطء اذ اشرنا إلى ان مجرد الاباحة كفى في ان يحصل  
 وما ياتى به (قوله) لكن لا يقضى طالح أي باحراق كاسا ما ينزح في سبع موسى وقد له في توضيح قال  
 طئي وأما السيد فظاهر قد جحد على اربابا منه بالقضاء لانها مع اباحة وطئها اه - بن (قوله) ثم اقرب  
 اولياءه أي من المسلمين وامان الكفار فلا دخله على به كأي المولى المستنف قول ولا يسم لوليه الكافر  
 وقيل ان الولي الكافر يسلم المسلم ويحل الخلاف متديعاً إذا لم يرد معه الا اساءه الا جانسا لمان وحده  
 مسلم ولو ابتدأ فلا ينجس - اباحة الكافر ولو من ارباباته وهذا الخلاف قد خله ابن ناجي و - وقد انتصف  
 في ذلك فقال مالك رحمه الله السامع يسه وقال اشهد في المجموعة لا يلى ذلك كفر ولا كفره وقال سحنون يسه  
 التماخر ثم يحاط بيمينه انظر بن (قوله) يقدم ابن الخ) استبدته ان الاخ وانه يضمن على الجذعنا وما  
 احسن قول محج

يسلم ربا ولاء جسارة \* نكاح اخا وابنا على الجذع  
 و - دل وسطه باب حنانه \* وسوءه مع الاثافي الارث والدم  
 في تحية اقرب في كلام المصنف مستعمل في - يقته بالمرح لاقبل الزر يا اخير لان كل واحد اقرب  
 مما سده بخلاف الاخيرة اقرب لا اقرب اقرب بجمالية (قوله) نسب اورضاع كصهر أي ومحرم النكاح  
 تقدم على محرم الرضاع ومحرم الرضاع تقدم على محرم الصهر عند الاجتناء (قوله) على المعتد أي كقول  
 ابن عرفة خلافا للسند القتال ان محرم من السهارة لا يتصله (قوله) وهل تستمره جميعه أي ولا تبشره الا  
 بخرفة (قوله) او تستمر عورته قط ) أي هو الرابح وعليها فان لم يوجد - ترغضت صر ها ولا تترك تسلم وقوله  
 وهي كرجل الخ أي ان عورته بالنسبة اليها ما بين السر والركبة كعورة الرجل مع رجل مثله (قوله) بمهر (رقية)  
 أي عيمته تلك الاجنبية لم يقبه (قوله) والا لا ) أي الابان لم يوجد الماء الا بعد الدخول في الصلاة عليه فلا  
 يسلم وهذا التفصيل يجري فإذا عيمت الرجل امرأته اجنبية ثم جاء رجل فان كان يجيئه قبل الدخول  
 في الصلاة غشه وان - الدخول فيها فلا يسلمه (قوله) وتكون قطيع الجسد الخ - حله على الخوف  
 تبع فيه ح وهراد وحده تمت في حصول القطيع والاع بالقتل وقيد بما اذا كان نكاحا وصوبه فاني  
 واعترض ما حله عليه ح و - تبعه بابيه وجا انكر ارجع قول المصنف الا في وصدي محرم أو مكن ماء ان

(٤٢ - در في قول) تسلمه فيحرم تسليمه يديه في الجانبين ارقية (وسب على محرم أو مكن)  
 الصب عليه من غير غشه قطع أو تران (ماء) من غير ذلك (ككجدور) ونحوه في صب الماء عليه (ان لم يصف ترلعه) او قطعته  
 واجمع الجرح والجذع

ولا حاجة للاستثناء عنه بقوله امكن فان لم يكن بان خفي هذا كرم (والمرأة) ان لم يكن شزوج او سيدا ولا توجب له طاهر او ياشهره  
 يضلها (اقرب امرأة) فتجنب ابن عام ٣٣٠ فاعتقت ان خيرة صفة قنيت عورتهم الشقية (ثم) ان لم توجد اقرب امرأة

غسلتها (اجنية) فلا  
 تباشر عورتها يدها (و)  
 اذا غسلت (لشعرها) ولا  
 يضفر (لعمدانه) يتدب  
 ضفره (ثم) ان لم تكن  
 اجنية ضلها (محرم)  
 نسيها او سرها او رضاءا  
 ويلق على يديه غرة  
 غليظة ثلاثا يباشر جدها  
 ويحمل يده وينها حال  
 كسوف يلق بالسقف  
 وينهونها وهو معنى  
 قوله (فوق ثوب) يمنع  
 النظر اليها (ثم) ان لم  
 يوجد محرم وليس الا  
 رجال اجاب (يمت)  
 اي بمهما واحد منهم  
 (لكونها) قط وجاز  
 مسها القصر ورمه ضعف  
 اللذة بالموت (وسر)  
 الفاسل الميت (من مرته  
 لركبته وان) كان (زوجا  
 او سيدا) وجوبا فبا قبل  
 المبالغة وتباقي بعدها  
 فالبالغة في مجرد طلب  
 السر (وركتها) اي صلاة  
 الجنائز اربعة على ما ذكر  
 وسيأتي خاصا  
 (البية) بان قصد الصلاة  
 على هذا الميت ولا يضر  
 عدم استحضار كونه افرض  
 كفاية ولا اعتقادها

ليحذف تركه اطر بن (قوله ولا حاجة له) اي لقوله ان لم يصف تركه (قوله او تفرغ) اي او كان طاروا ج او  
 سيدا لكن تحذف تنبيهه لمرض او سفر وقوله او يباشر ولا ساقطه لقله او لعدم معرفته بذلك (قوله اقرب  
 امرأة) المراد بالاقرب ما يشمل القرية بدليل قوله ما اجنيه لان الاجنية اذا كانت من بد القريية (قوله  
 ثم اجنية) اي ولو كانت كافرته بمحضرة مسلم اجني ومعناه ان طهرها لا يمتنع غسل (قوله فلا تباشر عورتها  
 يدها) اي بل تقب على يدها غرة (واما قول علق وتباشر الاجنية غسلها لا يفرق حتى عورتها فبهم  
 لا تمازا كان يمنع النظر فتح الجس باليد من باب اول وفي المواق عن الماز دي ماته واما غسل المرأة  
 فالظاهر من المذهب انها تستمر بهما من الرجل من الرجل من المرأة الى الركبة اه بن (قوله ولشعرها)  
 اي يدير على راسها كالماماه كذا قال شيخنا (قوله المتعداته) يتدب ضفره) جل بعضهم كلام المتن على ان  
 المعنى ولا يضفر وجوبا بل تدب لانه جل ان يشد لقل ابن القاسم فعل بالشعر كفشاه من لقه واما الضفر  
 لا يعرفه فقال ابن رشد يربدها لانه لا يعرفه من الامر الواجب وهو ان شاء الله حسن في الفعل انظر المواق  
 اه بن (قوله غسلها محرم) اي رجل من محارمها (قوله نساها او سرها) او رضاءا التميمي في الحرم هنا وفي  
 محرم الرجل فيما هو ظاهر الخطاب لا طلاقه وقال بعضهم ان التميمي فيه هو مذهب المذنبه وحينئذ  
 باعتراف بن ساقط كذا ذكر شيخنا (قوله فوق ثوب) المتناسخت ثوب والواجب ان المرأه فوق خلقها  
 ان المعنى حالة كونه ناظر فوق ثوب اه (قوله وان كان الخ) اي هذا اذا كان العاقل ضير وجوبه يدلي  
 وان كان الخ (قوله وتباقي بعدها) هذا قول ابن ناجي خلافا للشافعي وقعه عيني من وجوب السر حتى  
 الزوج (قوله البية) اي حينئذ تقاعد على من لم ينو الصلاة عليه كانه اعتد بها واحدا الان بين ولدا  
 سبعة اعتد على غيره واما ان اعتد الواحد متعدداته لاضر لان الجماعة تضمن الواحد دون العكس  
 (قوله ولا يضر عدم استحضار كونه افرض كفاية) اي لا يضر عدم وضعها عن الاعناق على الاظهر  
 كمال شيخنا (قوله حينئذ) اي حين كونه لم يعرف هل هو ذكرا او انا وقوله بالذكرا يطر الكون الميت  
 شخص او قوله وان شاء بالاثبات اي طر الكونه نسمة (قوله وابع تكبيرات) اي لا تعداد الاجاع من القاروق  
 عليها بدران كان بعضهم يرى التكبير ثلاثا وبعضهم اربع او بعضهم نحوها وهكذا الى تسع والذلي لا ينجا ان  
 الاجاع اعتقد بعد زمن الصعابة على اربع ماعد ان ابى ابي فانه يقول انها خمس ومثل ما لا ينال بالهوى  
 على مسلم (قوله فلا يشرع كها معها) اي بل يتأدى في صلاته على الاولى حتى يشهها ثم يتدلى الصلاة على  
 الثانية قال ابو الحسن لانه لا يخطوا ما ان قطع الصلاة يتدلى عليها جميعا وهذا لا يصح لقوله الله عز وجل  
 ولا تطاولوا اعمالكم ولا يقطع ويتأدى عليها الى ان يتم تكبير الاولى ويسلم وهذا يؤدى الى ان يكبر على  
 الثانية اقل من اربع او يتأدى الى ان يتم التكبير على الثانية فيكون قد كبر على الاولى كثر من اربع فلذا  
 قيل لا يستلها معها اه بن (قوله لم ينظر) هذا مذهب ابن التاسم وهل ينظر حرام او مكروه وهو الظاهر  
 كمال شيخنا وقال شهابه ينظر ليس لمواضعه ونص ابن يونس قال بن الموار قال شهابه لو كبر بالامام في  
 صلاة الجنائز فحسبها فسكو حتى يسلم فيسلمون سلامه وقال ابن القاسم فطعن في الخاصة اه وظاهره  
 الاطلاق ان كبر الخاصة عمدا او سهوا او تأويا (قوله لم ينظر) اي مراعاة القول اشبه (قوله  
 فان قص) اي هو او امامه اذ هو القصر يدعى هذا الميت ولا علم معرفة كونه ذكرا او انا  
 اقل من اربع تكبيرات فان مأموه لا يه بل ان كان نص ساهيا به فان رجوع وكل سلموا معه وان  
 لم يرجع وتر كهم كبر والا فصح صلاتهم مطلقا تبعه عن قرب وكل صلاته ام لا وقيل ان لم يتبعه  
 عن قرب فان صلاتهم تبطل تبطل بالان سلامه الامام والاول هو المعتد وان كان قص عد او هو براه مذهبنا

ذكر تكبيرين انها اثنى ولا عكسه اذ القصر يدعى هذا الميت ولا علم معرفة كونه ذكرا او انا  
 ودعا حينئذ ان شامبا لذكرا وان شاء بالاثبات (و) فانها (اربع تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة تكبيرة في الجملة ولو جوب بمخاذا بدران كبر على  
 اخرى فلا يشرع كها معها (وان زاد) الامام عمدا او تأويا وكذا سهوا كما هو ظاهر ومظاهر النقل (لم ينظر) بل يسلمون ويحتمل كماله  
 لان التكبير ليس كالكريمة من كل وجه فان انظر تحت فبا يظهر فان قص سبع فقل رجوع وكل سلموا معه

والله اعلم بالصواب **باب في تحريم الصلاة على المذمومين (و) كالمذمومين (الصلوة) من علمهم ما مومس ذلك تكثيره الله الله المومس اغفر له او**  
 اوجه وماتى مقامه احسنه دعا ابي هريرة رضي الله عنه هو ان يقول بعد التثنية على **٣٣٩** الله تعالى والصلاة على نبيه اللهم

انه عبدك وابن عبدك  
 وابن امك كل يشهد  
 ان لا اله الا انت وان محمدا  
 عبدك ورسولك وانت  
 اعلمه اللهم ان كان  
 محمدا زنديقا له وان  
 كان مسيئا تجاوز عن  
 سيئه اللهم لا تحرمنا  
 اجره ولا تختصم به وقل  
 في المرأة اللهم انها امك  
 وانت عبدك وفت امك  
 ويشادي على الثأنت  
 وفي الطفل الذكر اللهم  
 اه عبدك وابن عبدك  
 انت خلقته ورزقه  
 وامنته وانت خصيه  
 اللهم اجعله لوالديه سلفا  
 ودعوا وقرطا وابرا  
 وتزله بموازينها واعلم  
 بما جوره وما تقتضياها  
 بده اللهم الحق بصالح  
 سلف المؤمنين في كفالة  
 ابراهيم وابنه دارا خيرا  
 من داره واهل خيرامن  
 اهله وعافه من قسمة القبر  
 وعذاب جهنم وقلب  
 المذكر على المؤنث في  
 التثنية فيقول اللهم  
 انهما عبدك وابنا  
 عبدك وابنا عبدك الخ  
 وكذا في الجمع (ودعا)  
 وجوب (بالرابعة) على  
 المختار) والجهنم على  
 عدم الدعاء وخبر ابي

لم يشعروا او اجماع الاربع وصحت لهم وان كان لا يراه من دعا بطلت عليهم ولو ابراهه نبيها بطلانها  
 على الامام وحينئذ قد علم بدفن فان دقت على على القبر على ما قال المصنف وسيأتي عاقبه (قوله)  
 والا كبروا وسلموا انفسهم ظاهر ما اذا دفعه بالبيع لا يكلمونه ثم حذر المشهور قول ابن القاسم  
 انهم يكلمونه خلاص الحنون (قوله وقيل بطل) اي صلاتهم ان لم يتبين عن قرب وهذا ضعيف فان الذي  
 في ح عن سند ظاهر بخالف هذا (قوله من امام ومأموم) اي لان المطلوب كثرة الدعاء طليت قال  
 في الملح الذي يظهر كفاية من سمع من المأمومين دعاء الامام فامن عليه لان المؤمن احد الله اي كماله  
 في قد احيى دعوتك ان موسى كان يدعو وهو رين يؤمن (قوله واحسنه دعا ابي هريرة الخ) اي او ما يقول  
 ابن الحاجب تعالى لان شر ولا يتحد دعاء معين قد دفعه ابن عبد السلام بأن مالكا في المدونة استحب  
 دعاء ابي هريرة (قوله وهو ان يقول) اي بذلك تكبيره (قوله كل يشهد ان لا اله الا انت) زائدة رواية  
 وحديث لا يري ذلك بعد قوله لا اله الا انت والاحسن الجمع بين الروايتين (قوله من قسمة القبر) اي يري  
 السؤال فيه ويؤمن هذا ان الاطفال يثقلون وقيل لا يثقلون وقيل بالوقت وهو الحق لا يملأ رضى  
 شيء وامر ان هذا الدعاء يقال عقب كل تكبيره حتى بعد الرابعة ويرد بعده لكن عقب الرابعة قط اللهم  
 اغفر لاسلافنا وافرأئنا ومن سبقنا بالايمان اللهم من احبته منا فاجبه على الايمان ومن نفيته منا  
 فتره على الاسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ثم سلم (قوله والجهنم على علم الله) اي بعد الرابعة  
 وحينئذ فالمشهور خلاف ما تضمنه لقول سند كافي ح وقال سائر اصحابنا ثبت الدعاء بعد الرابعة ولقول  
 الجرجاني ان يسبحون الدعاء بعد الرابعة وثقه سائر الاصحاب اه ومثله في التثنية اه وان كان شيخنا اولا  
 يفر ذلك ثم يرجع عنه وقران التمسك كلام الغنمي كاحصرح بذلك الا فضل وكلام قد مر ضعيف وان  
 المصنف اتخذا كحتمار الغنمي لكونه هو المصنف في الواقع لا التثنية على قرينة في الجملة (قوله وغير ان ابي  
 زيد) اتفق الدعاء بعد الرابعة وعدم الدعاء بعدها (قوله وطال) راجع للتدبير ان قط فان سلم بعد ثلاث  
 نيات لم يحصل طول يمنع البناء مع بالية وام التكبير ولا يرجع تكبير ثلاثا ليزم الزيادة في عدده فان كرر  
 حبه من الاربع قاله العلامة ابن عبد السلام وسرت ابن ناجي رجوعه بتكبير ولا يصح تكبيره الرجوع  
 من الاربع واتبعنا بقوله وطال راجع للتثنية لانه اذا سلم بعد ثلاث عمداتها بطل بمجرد السلام وان  
 لم يحصل طول (قوله وان دفن في القبر) ظاهره سواء نزلت ارجاه اولا (قوله راجع لثانية الخ) حاصل  
 ما في الموقان الصلاة الناقصة بعد التكبير اما ان يجعلها كترك الصلاة راسا ولا فان جملتها كتركها  
 راسا كما عند ابن شاش وابن الحاجب جرى فيها ما جرى في ترك الصلاة سواء قد اشأله ابن عرفة بقوله من دفن  
 دون صلاة اخرج له ما لم يرض فان طفت في الصلاة على قبره قولان لابن القاسم وابن وهب والثاني  
 اسحبون واشبه بشرط الاول ما لم يطل حتى يذهب الميت فناما وفيه معنى كون القوت اهالة الاقرب عليه  
 او القراغ من دفن ثأته في قبره الاول لاشبه والثاني لاجماع عيسى بن ابن وهب والثالث لسحبون  
 وعيسى وابن القاسم اه وان جملتها ليست كترك الصلاة فوجب ان يقال فيها اي في مسألة قص بعض  
 التكبير بما قبلها من بوس فيها كانه المذهب من عدم الصلاة على القبر وكلام المصنف مخالف لكل من  
 الوجهين ولا يتقدم هذا الاشكال بما عناه عبق من الشارح جهرام من ان القول بالصلاة على القبر هو  
 مذهب الجمهور ولا يخول ح انه المشهور ولا قول الجمهور والمشهور انما ثبت الصلاة على القبر  
 في الجملة قلت والظاهر ان يحصل المصنف على الوجه الاول ويثبت قوله في القبر بما اذا ثبت الاخراج  
 لخوف التكبير وقال طين ان المصنف جرى على مختار الغنمي فانه في التوضيح بعد ان قل الخلاف  
 لتقدم قل والظاهر ان لا يخرج مطلقا بصلى على القبر كما هو انشيا والغنمي لا يمكن ان يكون حدث

زيد (وان والاه) اي التكبير بلا دعاء مثل تكبيره (وسلم بعد ثلاث) عمدا او سهوا لو طال (اعاد) الصلاة فيها القبر قدرتها وهو المختار في  
 الاولى والتكبيرية في الثانية قوله (ون دفن في القبر) راجع

ثانية قط على الصواب ومع رجوعه لما خفي فلو قال احادهم تدفن لما بق ما اتفقوا بل قيل عدم الاعادة في الأولى اسلا ورجع  
 ايضا (و) رابعها (تسليمه خفية) اي يسرها تابا (وسمع الامام) تدبا (من يلبسها للمسجون) يوجو اذا جازفة دفرغ الامام وما موموه  
 من التكبير واشتغالوا بالدعا (للتكبير) اي لان تكبير ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء قلن كبر محض ولا يستعدا عند الاكبر قلن ادركهم  
 في التكبير كبر معهم (ودعا) بدسلام ٣٣٣ امامه بعد كل تكبيرة (ان تر كتوالا) ترك بان رقت شور (والى) بين

من التفتي قال لكن لا ينبغي له اعتياد اختيار التخمى واستظهاره وترك المضموص اه بن (قوله) الثانية  
 قط اي اواما الأولى وهي ما اذا والى بين التكبير فانها اعتادوا تدفن فان دفنت قد ستم اهرالوا ما دعلى  
 السبر هذا وجهه واجال الثانية كمال الشارح تبعا لبق هو ما انضاه طنى وجهه متوبد عج واجعا  
 للأولى ورد طنى عما لم يلقه عليه (قوله ضعيف) اي والمعتداته اذ لم بعد ثلاث احادهم تدفن فان  
 دفنت فلا عادة والحاصل ان المعتد على ما انضاه طنى وقومه شيخنا انه اذا دفن فلا عادة لاقى المسئلة  
 الأولى ولا فى الثانية كما هو قول ابن يونس (قوله وتسليمه خفية) اي لكل من الامام والمأموم ملا بر دأ سوم  
 على امامه ولا على من على ساره خلا لا بن حبيب العال انى يلبس يرد على الامام ان سمعه وسلا فالما ع  
 ابن غام من تدبر الدأ موم على الامام وعلى من على ساره (قوله وسمع الاما من يلبس) المراد من يلبس جميع  
 المأمومين كما هو ظاهر المواق وقال عج اهل الصب الأول قط (قوله ودفرغ الخ) اي ما ساروا والامام  
 حالة التكبير او وجد المأمومين يكبرون فله يكبر كما اشار لذلك الشارح بقوله فان ادركهم في التكبير كبر معهم  
 (قوله ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعا) اي لان كل تكبيرة بمنزلة ركعة فيلزم الضاعف دليل الامام (قوله ولا  
 يستعدا عند الاكبر) قال عبق ومقتضى سماع اشعب اعتدادهما واستخبر بان هذا يقتضى ان سماع  
 شهب قول بالانظار ولا لكن يستعدا التكبير فان لم ينظر وليس كذلك بل ينفى سماع اشعب نه  
 جازفة دفرغ الامام وما موموه من التكبير واشتغالوا بالدعا فله يدخل معهم ولا طر لا نه لا تنوب على تكبيرة  
 الأولى بعدها اه بن (قوله ثلاثا لصلاة على غائب) استشكل هذا بان الصلاة على الغائب مكروهه  
 باى والدعا مكرن كاستدبر كيف يترك الركن خشية الوقوع فى مكره وما ياب أن ادعوا من كل ركن لكن  
 خفقوه بالنسبة للمسجون اي ان ركن بالنسبة لغيره كالوا فى القيام لتكبيره الا حرامى لغيره اي نه  
 فرض بالنسبة لغير المسجون على احد التأويلين وما ذكره المصنف من الضيل بين ما ذكره كبريسو و  
 لم ترك قول التكبير وجبه لنفع الميت بالدعا واه بن والذى انضاه شيخنا بالما ان المسيق ذ سلم  
 امامه فانه والى التكبير مطلقا اي سواء تر كت أو دفنت فورا (قوله والركن الخامس الدأ ما) جعل له اام  
 فيها واجبا نه على القول بوجوبها اما على القول بابتها فهو مندوب (قوله ركن دأ علبوسه لجسه) اي  
 ولو كان قد عيا وهذا عند اخلق الوتره على تكبفته فيه وقوله وقضى به عند التنازع اي عند تنازع  
 الورثة بان طلب بعضهم تكبفته فيه وبعضهم تكبفته فى غيره وبه ان السامع بما يكون وجب  
 لا يعتمد بولذال بن ما ذكره عبق من التنبه فيه نظر والطاهر من عبارتهم الوجوب لقا ابر المصنف  
 بالفضل الدأ عليه (قوله لا ر وجه الخ) ما ذكره من ان الزوج لا يلزمه كفن الزوجه ولو قرة فهو المقدم  
 وقيل لا يلزمه مطلقا وقيل يلزمه ان كانت خفية لان كانت غيبة (قوله لمن حضره الخ) اشار بهذا  
 الى ان الضمير فى قوله فله نكس راجع للميت لا لعصى من فله الموت بل لعصى من حضره بدلا منه ودفن  
 الميت عليه باعتبار المال (قوله اي ان يحسن) اشار الى ان اضافته تحصيل لمن نكس ... ر  
 لمفعوله (قوله زيادة على حال الصلحة) اي زيادة على رجائه ما ذكره كفى حال نه جد (قوله نه  
 انما طلب الخ) ذكر الاسلام من حيران المحتضر وقع الاثاق على طلب تحصيل طنه فربح ... ر  
 الخوف وانما الصحيح فقيه ثلاثة اقوال قيل انه نكس المحتضر لاحتمال بلووه الموتى من كل نفس ودر

واجب (على المنفق)  
 على الميت (بقرابة) من اب وامن (او ر لا ر وجه) او فخره لا خلع العصمة بالموت (والفقيه) مؤمن جديره من بين المال ان لدى  
 كان وماكن الاخذ منه (والاقل للمسلمين) فرض كتابه يوم تمع بكم على المشروبات المتحلقة باغتصر ريب فقال (وذهب) لمن  
 حضره ثلاثا الموت (تحسين نكس) اي ان يحسن نه (بانه تعالى) بان رجوعه نه بدفعوه بادة على حابة الصلحة فله نه بدنه  
 فليطلب الخوف حال الصلحة ليعلمه على كرامة الله يوفى ذمه الخانة نه من الممل قطب بعيلم لرجاه

(و) نذب لما ضره (تقبيل) (عند احداه) (اي شخص من صر ملبسا) (على شق) (ايمن ثم) (ان لم يكن فلي (ظهر) ووجهه لقبلة) (و) نذب (تجنب ما ضار) (وقضاة) (وجنبه) (لاجل الملائكة وكذا

٣٣٣

تكره الملائكة ونذب

حضور طيب واحسن

اهله واسما بموكة الله

له وللحاضرين اذ هو

من مواطن الاحياء وعدم

بكل كونه طاهر او ما عليه

طاهر (ولقبته الشهادة)

فيقال بحضرته اشهد ان

لا اله الا الله وان محمدا

رسول الله ولا يزال له قل

(وتعني به) لما في قبح

غيبه من قبح المنظر

(وسد عليه) بصاة

عريضة و ربطها من

ثوب اسه (اذ اقضى) اي

عق خروجه ووجهه

ثروفي الاخرين قبله

(وتلين) فاصله عقب

موت ففرد راحه لعضديه

رغديه لبطنه (برفق

رضه عن الارض) لئلا

يسرع اليه القساوتاه

لوام (وسد ثوب)

سوقاه عن الاعيين

(ووضع) ثوب (تقبيل)

كيف او يد او وجه

(على بطنه) خوف

انتفاخه فان لم يكن

طين مسلول (واسراع

تجهيزه) ودفعه خيفة

تعبه (الافرق) ونحوه

كالمسح ومن مات جنة

او قعت هدم او جرح

السكة فلا تدب الاسراع

الذي لا ينسرى الحامي وقيل يتعدل عند ما يلحقه الربا فيكون ان يتنحى الطائر من ربح احد هما  
سقط والثالث انه يطلب منه غلبه اطرف ليعلمه على كثرة العمل وهذا هو التحقيق وحل حديث ما عندنا من  
عبدى بن ابي عامر بن ابي بن (قوله ونذب لما ضره) اي لما ضره اي عند المحضر الذي حضرته  
علامات الموت (قوله عند احداه) اي لاقبله للابضه (قوله على شق ايمن) اي يوجهه للمشرق وراسه  
المغرب (قوله ثم ظاهر) ظاهره انه لا يحصل على شقه الا يسر قبل الظهر وهو كذلك بناء على قول ابن القاسم في  
حالة المرض من اذ لم المهر على الاسر وحيث تفتي عبارة المصنف حذف اي ثم ادس (قوله ونذب  
حاض الخ) المراد تجنب المذكورات لان لا يكونوا في البيت الذي هو (قوله لاجل الملائكة) اي الذين  
يحضرون عنده في ذلك الوقت لدفع الغائب (قوله ونذب حضور طيب) اي عند ذلك ان يطلع بخور عنده  
تلاوا برش عاود (قوله واحسن اخاه) اي اخا وخالقا ولا ينبغي حضور الوالد الا ان يكون ابنا او زوج  
وغيرهما (قوله وكثرة الدعاء له) اي يسأل الامر الذي هو فيه (قوله اذ هم من مواطن الاحياء) اي  
تأمين الملائكة على الدعاء في ذلك الوقت (قوله وعدم بكاء) بالصر وهو شجر دارس لدس عن ضرر صرور  
والمراد عدم تباعده لافي البتة وانما تدب عدم ذلك لان التصبر اجل ولما الكتاب المذهب والعويل والصرخ  
وهو عام فقدمه واجب مطلقا عنده اخرج البيت (قوله وتزينه الشهادة) اي ولو كان من ياعلى ظاهر  
المراد الله وهو الراجح ولا يكر والتعني على الميت اذ لم يبق له هاتين الا ان يتكلم بأجنبي من الشهادتين  
طههما فاما يقين ثانيا لكون آخر كلامه من الدين انطبق بهما (قوله ولا قال بفعل) اي لانه قد  
يقول للقاتل مثلا لا تصابه بالان (قوله اذ اقضى) اي اذا قضى اجله اي فرغ اجله (قوله شرط في  
الاخرين) وهما ايضه وشا عليه فيكون فعل من مساهلة خروج وجهه للابضه (قوله ورضه عن  
لارض) بان رفع فوق ذكاه باب او طراحة او شيء مرفوع (قوله القساوتاه) اي انه يربس نيل الهوام  
موتى رضعه عن الارض سدلها وامن عنه (قوله وسد ثوب) اي حتى وجهه والمراد سد ثوب يربس يادسلى  
ما عليه من الثياب حال الموت كقيل صلى الله عليه وسلم طهر ابرام وارضاءه عجب والذى خارجه ما عليه  
شذو صاحب الدخول ان يستره ووب سد ثوب ما عليه من الثياب ما سدلها وامن عنه (قوله خيفه تضره) اي  
عند التأخير (قوله ونذب لصل صدر) اي الصفة التي بعد الاولى ادهى بالمرحاض الطهور والثانية  
الماء والصدور والتنظيف والثالثة بالماء والسكر او لاجل تطيب والمراد الثانية متعلق بين الاولى  
والاخيرة فيمدق بأكر من واحدة (قوله ويرك بعد الملب) اي يمسح عليه الماء ويصن بن يمينه  
شرح الرسالة تقول الشيخ علامه وسد ثوب في المدونة واخذ للخمى منه جوار غسله بالمضاف كقول ابن شعبان  
اجيب بان المراد انه لا يخلط بالماء لئلا يربس على الصدر ويصعب عليه الماء وهذا الجواب عندى  
متبعه وهو اختيار اشيان المدونة فالتفت فان لفتنا فاسرك جسدك بدمهم بالماء عليه تميز  
لما قلت اختيار اشيان بان نأخذ من الماء الطهور والذود على الصلوة وراو ضاوه ذلك لا يضره (قوله  
على مدي ذلك) من اطرون وخطمي وهو بز الخيزي (قوله ونذب بجر يده) اي لو نخل المرش جسمه  
خلافا لماض قال في الحج وعسليه صلى الله عليه وسلم في زينة طيموسله اعياى وسعى وافضل وامة  
شقران مولا صلى الله عليه وسلم وايهم محبو بقاورد ما راى احد دعوتها لاضت عيناه ومات  
منعوا الاثني وانظر له غسل ثلاثا ووجهه وغير ذلك ودفع اليه الار ما فاه بالاسم لانه ايام لادفن  
به جعل الليلة يوما عليا وتفسيره لئلا يسجد من ومن على ثيابه ثم اجلس ثم يرميها  
م المهارون ثم الاصاير ثم اقربى وجسده من صلى عليه من الملائكة من تقوم من غيرهم لا دون انما

بل يجب اجبره حتى يترقى في موهم وويلو وير ولاه لاسم ما هم مسرع من ووب اصل صال (و) بصل صدر (وهو  
ورق شجر الشيق يدق ما عمو ويجعل و ماوي بعض حتى تيسر عودته ويرك به جسد الميت فان لم يوجد فخير من اسنان وصاوين وفاسول  
وما في معبر ذلك قوم مقامه (ر) س (بجر يده) من شياء

[illegible]

ای الخلیای کونمو ترا ان حصل

وصا عليه كلهم فرأى لا يمكن تخليفه يجعل امامه الله شفيها **(قوله)** ما عدا العورة **(قوله)** فاما لا تجرد بل يجب سترها وقوله ليسهل الاضامى اخاماعلى ذنبن الاساخ والتجاسة **(قوله)** ولولا تلاقع ثوبى من ماضيه على غلظه اى يتجه ان كل كل المنجسوا يستخرجون ثيابا من غير نجس **(قوله)** ثم المطلوب الاثناء **(قوله)** فاحصله اذا حصل الاتهام عبرت كائنات العلة الثالثة مستحبة واذا حصل الاتجار بيع كانت العلة الخامسة مستحبة واذا حصل الاغابيت كانت السابعة مستحبة ثم بعد السبع فطلبوا الاخذ بالايتار اذا ايتار انتهى به بالسبع فالتدب الثالثة اذا حصل الاتهام شيان وهكذا **(قوله)** اى حق المرأة اى يحل على سبع في العسل اذا احتيج فلا يخص بالرجل ولا بالمرأة **(قوله)** ولم يعد كوضوءه لتجاسة اى ولا لا يراج **(قوله)** وكفته اى اذا شرحت سد تكفيه **(قوله)** وعصر بطنه اى قبل الشروع في غلظه ليعمل بطنه يخرج من الاذى قيل نفسه **(قوله)** متواليا هدامعيب التدبعا لافصل التدبواجب **(قوله)** بحرقه اى حال كونه متساخرا هوامصا بالحرقه فوجوب **(قوله)** بقاها ربه اى اليسرى فيعمل الهمرجين يساره وبقية لجه يمينه **(قوله)** ولا يقضى يمينه اى مخرج الميت ما يمكنه اى مدها مكانه العسل بالمرقة **(قوله)** وله الاضام الخ هدامثل قولهم المدينون احتاج ان ياتى بيده فصل اه قال البخى ومنعه ابن سيب وهو احسن لان الحى اذا كان لا يستطيع ان ياتى لهالة او غيره هالا ابعاشرة غيره ذلك فانه لا يجوز ان يترك من يمس فرجه لار التعلق منه ويحور ان يصل على حالته فهو الموت والى بذلك فلا يكتفى بياشر ذلك منه اذ لا يكون الميت في اارة تلك التجاسة اعل من الحى **(قوله)** مرة مرة اى التوضيع عن البلى انه على القول تكرار الوضوء تكرار العسل لا يوجب شيئا بل مرة تلاقع اكرار المي عن وامعلى القول عدم تكرار الوضوء تكرار العسل فاموضا ثلاثا ثلاثا في العلة الاولى اه بن **(قوله)** واضه بحرقه اى خرقه اخرى مير الحرقه الاولى التى غسل بها فرجه كلى التوضيع وضوءه ذلك من اعادة التكررة تكرة اه بن وتمودا لسان والاه بالحرقه قبل الوضوء بما يطهر فلهيشتا **(قوله)** واما القتراسه اى لصدرة **(قوله)** للمضمضة اى وكذا الاستعاذ **(قوله)** ونب كافورى العلة الاخيرة اعلم ان التدب يحصل بوضوع اى نوع من الطب في ماء العلة لاجرة لكن كونه كافور اصل من غيره فهو مستحب ثان **(قوله)** بسد المسام اى كإسداد المسام فموضع سرعة التعير وبؤذنه من الدهن فى الارض التى لا تلبى افضل وعكس الشاهيه فقالوا فضيلة التى تلبى فاقدر فيها عندهم الى وصفه العسل بالكافور ونحوه على العلة الاخيرة ان يحل الكافور بالماء يغسل به بدن الميت ولا يقع به ذلك عاب بخلاف علة الصدر فاما سد الماء سد عرك البدن به كذا قل شيخان عن بعض شيوخه لكن الذى فى المدخل وصفته ان يؤخذ ثوب من الكافور فيغسل فى ماء فيه ماء وديمه فيه ثم يعمل الميت به فهذا يقضى ان غلته الكافور كسلة لسدرى الصفة ولعل هذه الطريقة الاولى **(قوله)** وسف ضا اى لا يروجا كإلجوه التعسير بالقتل ولو قال وتشفى كل اطهر **(قوله)** وغسل غلظه اى الامر الذى صلى الله عليه وسلم به كى حديث اى حريرة الذى فى المواطن غسل ميتا يغسل وقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم ان الامر بتدب ثم اتفقوا في العلة معلل وجهه على مقتضى من الوجوب وقال بعضهم ان الامر معلل وجاؤه على الملتدب ثم اتفقوا في العلة فنهى من قال ان الامر بالمسح لاجل ان ياتى غسل الميت لا ماعا غسل الميت موطن على المسح ليرى لمعاطا رعا منه فكان سببا لبعثه في غلظه ومنهم من قال ليس معنى امره بالمسح ان يغسل جميع بدنه كسمل الحباية واعامعانه يغسل ما ياتى به او قاطر عليه منه لا نه نجس بالموت والى هذا ذهبان شيخان اه وفى كلا القولين لا يحتاج هذا العسل لتب طيس كسمل الجنبا بقاها لم يؤمر بغسل بيا به على ثلاثى المسئلة **(قوله)** وياض اسكنف اى جبهه اى رضاح عن مندوبه ان يكون قفلا لانه سزال شح وفيه طرلا من الكمال ما هو استمن القطن والطاهر ان قال لان الذى صلى الله عليه وسلم

سنة الف الف والاربع مائة

ف (ن) (ل) (م) (ع) (س) (هـ) (و) (ز) (ح) (ط) (ي)

برق و نور (مجموعه)

یہ سکر، فیاض پھر

(کالوضو۔ لنگامہ)

ترحت من قبله اوديره

لأنهم كانوا يفتخرون بأنهم كانوا

المجلد : ١٠٠

بنا مور في ظل وجه الجسد

قد حصل (وعملت)

من جسدہ و کفنہ و جویا

وامستنا فاعلى ماعرى

فالتبا (و) غلب (عصر

طابقه (مختصه) و

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

میں نے اس سے پہلے اس کے بارے میں کبھی نہیں سنا تھا۔

تکفیفہ (برقی) لٹلا

يُخْرِجُ شَيْءًا مِنْ أَمْعَائِهِ

(و) مذب (صوب الماء)

متواليا (في) حال (فصل)

فمنه يخرجوه) كيفه

Yakubovskiy

يقطعها بسيفه، ويجوبها  
في كل يوم من الأيام

بعضی پیدا ما ملکنه) وله

الافضاء ان اضطرو

ب (فوضتہ) قبل

غسله وبعده إزالة التجاسة

**۱۔ عمرہ کا فضیلت قولہ**

١٠٠٠

**کے رکھنے کی بات ہے**

ويعهد أسبانيا على

مخرقة) ميسولة (وامالة

اسے برفقہ لکھنا

(عدم حضور غیر معین)

ملک و ملت

خبریں

مسوره (و) مب

كافور) نوع من الطيب

١١) القصة (الاخيرة)

له شدة و دقة بعد المسام و منع مرعه التعبر و لا يصبر احتة (و منف) تدافبل بكفینه (و تدب) اعسال فاعله بعد كفن  
مراقبه ثم ذكر مسجبات الكفن فقال (و تدب) افاض ان كان من تجبره یا ابي ابي نبيذ به الخلود (و عدم تاخيره ای التمكن من العمل)

افقه بمذكر مستحبات الكف

100

[illegible]

ولم يوص برف بان  
وصى بأكثر من سبعة  
والاطلاق الوصية من  
اسمها (وهل الواجب)  
في كفن الرجل (وب  
سنة) جبهه بخلاف  
على قال المستمهر  
اعركلهم (و)  
لوجوب (ستر العورة)  
تلقى (و) ستر (الباقى  
سنة ثلاث) والامرأة  
فأوجب ستر جبهه  
نفاقا (و) لب (زهر)  
والامرأة خسة للرجل  
وبسنة امرأة ودامكر  
عقبة ساسا وايتاره  
تاكفن (و) لب (الانثى)  
على الواحد) وصرح  
زويكره لاقصا  
سليبه (والثلاثة على  
لاراحة) لوصول الوترية  
الامرأة ولسة على  
السنة (و) لب (انتميه)  
وبسنة (و) لب (انتميه)  
وعامة من حلفا كفاها  
(و) لب (عدة فيها) اى  
في العمامة قدر ذراع  
طرح على وجهه (و) لب  
(اررة) تحت القميص  
ولفانقان) فوهه فهذه  
خسة للرجل (والسبع  
للمرأة) ارميقص وخار  
واربع اناث (و) لب  
(خسوط) بالغص يذ  
ورقه اى الخسوط صفي

كفن فيه ومثله في التوضيح عن الاصحاب **(قوله خوف خروج شيء منه)** أي لو حصل التأخير لا يقال الخوف  
موجود عند عدم التأخير . ويجوز خلافه فلو ذهب عدم التأخير لا تأهل الخروج عند عدم التأخير . تأخر  
بمخلافه عند التأخير فانه كالمحال الزمان كمثل المارح وقوله فيطلب غشاهي قبل ذلك المارح **(قوله)**  
وان كان أي الواحد وترا قبل كون الايتار افضل من الزوج إذا كان لثوريه الواحد **(قوله ولو باض)**  
أي على الوارث او العرم بانها الخ هذا التقرير يأتي قرد به الشارح كلام الصنف هو ما اخبره الله تعالى  
وقرره جميع بقر آخر وما حله ان قوله باض في الزمان في الصفقة على ما يلحقه في جمعه وابعاده فاذا تارة  
لثوريه في انه يكفى في وقت هندي او محلا في فلاض في الزمان في الصفقة على ما يلحقه في جمعه وابعاده  
واما الزمان في الواحد فانه يكفى بملوئهم الوارث لان مكثفاته في فلاض في وقت واحد ولو كان  
الاكثف في فلاض في وقت واحد فانه يكفى في واحد ولو كان مكثفاته في فلاض في وقت واحد فانه يكفى في واحد  
وكذا الواقع في كل الوارث في مكثفاته في وقت واحد وطلب الحاصل في جمعه وابعاده في وقت واحد  
بها او قصر شئ على ما قاله الثاني واعتدله في السبع والعشر وقصر عبق على ما قاله السبع واستند من وقال ان  
هنا قول عيسى بن دينار وايد بآثاره في وقت واحد والحاصل انه لا يقضى الا واحد على ما قاله الثاني في  
بالثلاث على ما قاله السبع والتبادر من المتعاطاة الثاني لا يعاطاة على ما يامد كره في مسما .  
ان الزمان على الواحد مندوب والمندوب لا يقضى بوقته الا في وقت واحد واجب في وقت واحد لا في وقت واحد  
ما ذكر من التصا بالثلاث اذا كان في وقت واحد فانه يكفى في وقت واحد ولو كان في وقت واحد  
الواحد من ارباب الواجب في وقت واحد او يستورونه في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد .  
وكفته جماعة المسلمين **(قوله خلاف)** قال سفيان بن عيينه ان من الموقوف على الموقوفين في وقت واحد  
واسمه قول ابن غاري سلم في التوضيح ان الاول طاهر كلامه هو سفيان بن عيينه في وقت واحد .  
كلامه هان الخلاف في التشهير انه في المجلع ان الرض من هذين لقولنا ولما **(قوله سرجه)**  
بذنها طاهر ولو اوجه والكثير فانه شيخنا **(قوله في المسئلة في السنة)** قال مالك لا يرد في السنة  
لان معنى السرف **(قوله في تقيصه وتوجيه)** أي سفيان بن عيينه في السنة .  
الحصة وهل يحيط القيص ويحيط بها كالم ولا والطاهر الاول كفي كبير شئ في التوضيح ان المشو  
من المذهب ان الميت ينسب في جميع ما استباح التحريم هو في الموقوفين في وقت واحد .  
من الجبين واليسار قال لا يرد في التوضيح ان الميت ينسب في جميع ما استباح التحريم هو في الموقوفين في وقت واحد .  
ومقابل المشهور وايضا في جميع ما استباح التحريم هو في الموقوفين في وقت واحد .  
التخصيص عن مالك **(قوله ونسب اربعة تحت التخصيص)** أي وسراويل في وقت واحد .  
هالما يترنم في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد .  
السيف والجماعة في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد .  
الطن المحول من الفخذين في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد .  
راسها وعقها **(قوله وحطط)** أي طيب مثل كاهور واسم ورد داوشت وعطر شاه واسم طيب ورد  
وردا **(قوله وعلى فطن)** أي ويجعل على فطن ياصق عناده **(قوله في الاصل في)** أي اياها في  
المراد من العبارة وليس المراد ما التبادر منها ادلا معنى لجعل كاهور في المحطوط ولوقال الصنف  
وكونه كاهور كان احسن والحاصل ان الخوص في ذاته مسحب بكونه كاهور استحب آخر جعل ليدل  
ان في ضمير فيه فطن وعليه فلا شك **(قوله في مساحه)** عطف على عاقده **(قوله من غير فطن)**

(دانش کل لغاه عربی فی سبک عثمانیه، جلد ۱ - ص ۹۶ - رقم ۳۵۰ - و) ب (ج)  
الافضل ان يكون كقنبرا (و) نذب ايضا لن يميل (في مساجده) اى اعضا اسعوده السبعه من خضر قطن





الان يكون تابا (وعدم حقه) أي القبر (والعبد) وهو افضل من الشق في ارض حلبة لا يخاف بها الا الشق افضل (و) ندب  
(ضجع الميت) فيه على شق (أي من قبل) لقبته تقول واضعه باسم الله على سنة ٣٣٧ رسول الله صلى الله عليه وآله بأحسن قبول أو

نحو ذلك وجعل به الخفي  
على جسده ويستدرسه  
ووجبه شئ من التراب  
(ويعودك) نديا (ان خولف  
بالخضرة) وهي عدم  
نسوية التراب ومثل  
للمخالفة قوله  
(يكتسب رجليه)  
موضع راسه أو غير مقل  
أولى ظهر وشبه في مطلق  
التدارك قوله (وكترك  
الفضل) أو الصلاة عليه  
(ودفن من اسلم عقبة  
الكفار) فتدارك (ان  
ليرصف طيه) (التعبير)  
تحقيقا ونظرا للقياس  
لما بعد كل التنبيه لا  
للمحسوس من اسم على ما هو  
الحق والنقل خلاطين  
وهو (و) ندب (سنة) أي  
العبد (باب) وهو الطوب  
التي (ثم لو) ان لم يوجد  
لبن (ثم فرمود) بفتح الفاء  
شئ يصلى من الطين على  
هيئة وجوه الجبل (ثم  
أجر) بالمدحوم الجمين  
المرجوع فرمود يصجر (ثم  
قصب وسن التراب)  
باب العبد عند عدم ما  
تقدم (أولى من) دقة في  
(الساوت) لانه من زى  
النصارى وكره فرش  
مضربة مثلاته ومخلة  
تجدراسه (وجاز غسل

لعدم نسوية التراب كاهو الشائع الان خلافه الافضل (قوله الان يكون) أي على الميت الذي يزي نأبيا  
وقت الموت (قوله وعدم حقه) أي القبر أي لان غير الارض اعلها وشرا اسفلها اعل الارض جعل  
الذكر والمطاط فيحصل للميت بالقرب منه وكذلك قال شيخنا (قوله والعبد) هو ان يحفر في اسفل القبر  
جهة القبلة من المغرب المشرق بقدر ما يقع فيه الميت في الارض الصلبة أي المسكة (قوله من الشق) وهو  
ان يحفر في اسفل القبر باضيق من اعلاه بقدر ما يسع الميت ثم يغطى فم الشق ثم يصب فوقه التراب واتما  
فضل العبد على الشق نظير العبد لاني معشر الامة المحمدية والشق لغيرنا معشر اهل الكتاب (قوله  
مقبلا) أي ورأسه جهة المغرب ويرجله جهة المشرق (قوله على جسده) أي ملاصقة لجسده (قوله وهو  
عدم نسوية التراب) أي فان سوى عليه التراب فلت التدارك (قوله يكتسب رجليه موضع راسه) أي بان  
يصل راسه جهة المشرق ويرجله جهة المغرب (قوله وشبه في مطلق التدارك) أي لان التدارك في المشبه  
بما بالخضرة وفي المشبه بالصف الثعير (قوله وتترك الفضل) أي فانه يتدارك بأن يخرج من التبر ويصل  
ويصل عليه ما يحش غيره وكذا اذا دفن بغير صلاة قال ابن رشد ترك الفضل والصلاة أو الفضل قط أو  
الصلاة قط في الحكم سواء ان القوات الذي يمنع من اخراج الميت من قبره للصلاة عليه هو ان يحشى عليه  
الثعير اه عدوى (قوله ان لم يصف عليه الثعير) أي فان خيف فاه لا يخرج ويصل على القبر في مسنة ترك  
الصلاة اذا غسل ما يني به ولو بعد سنتين كاهو قول ابن القاسم على ما ترك الفضل في مسنة ترك  
على القبر لقول المصنف وتلازم كما قال عجم والمؤول عليه ما قلعه من الصلاة على القبر في مسنة ترك  
الفضل ايضا وان معنى قول المصنف وتلازم في الطلب فن طلب نفسه طلب الصلاة عليه وان لم  
يصل بالفضل كاتقدم ذلك (قوله راجع لما بعد كل التنبيه) وهو ترك الفضل ودفن من اسلم عقبة الكفار  
قال بن وهو الصواب وعليه قوله المواق لا تقول سعتون وعيسى بن دينار وروايته من ابن القاسم (قوله  
تلاطين وهم) وهو ح قال طفي والعجب من ح كيف جعل القبر خاصا بالاخيرة وان بقية المسائل قوت  
بالقراغ من الدفن الذي هو الخضرة اه كلامه ولم يشبه طفي الى ان هذا قول ابن وجب فقط وحيث كان  
منصوما فلا يجب نأبته ان نعية المصنف على ذلك نعية له على قول ضعيف الظن بن (قوله وهو الطوب  
التي) هذا الضعيف يعني قول المواق هو ما صنع من الطين والتين ورماعا على بدونه وكما يندب به بالبن يندب  
سد الخلل الذي بين البن (قوله ثم أجر) وهو الطوب الآخر (قوله وسن التراب) أي وسد العبد بالتراب عند  
عدم ما تقدم لكن مدحجه بالماء او وش الماء عليه لاجل ان ثبت اولى من الدفن في التاب وهو الخضرة  
المسماة في زماننا بالسلية واعترض بعضهم على المصنف بان الاولى ان يقول ثم بالتراب وفيه ظرير ما فعله  
المصنف اولى اذ لا يكون ما ذكره المعارض اولى الا لو كان بعدد بالتراب هي ثمة اخرى مع ان لا يرضى بعده  
وكان ذلك المعارض ظله مع ما قلعه كذا قدر شيخنا (قوله وادخلت الكاف النافثة) أي من جواز النافثة  
الثامنة (قوله للمراقة) أي الى ان يصل الحد للمراقة بان يصل لثني عشرة سنة اما ان ثلاثة عشر فلا يجوز  
لها النظر لورثته كالا يجوز لها تنصيه وانما صل ان الايام ثلاثة فأن بمائة فأقل يجوز لها تنصيه والنظر  
لمورثته وابن تسع لاني عشر يجوز لها طهر عورته لاتصيه واما ان ثلاثة عشر فأكثر فلا يجوز لها تنصيه  
ولا النظر لمورثته لان ابن ثلاثة عشر مناظر والمناظر كالكيك كافي عبق فظم من هذا انه لا يلزم من جواز  
النظر لمورثته جواز التنصير لان في التنصير زيادة الجلس باليد (قوله ويجاز غسل رجل حية الخ) قال في  
التوضيح اذا كانت الصبية مطيعة لا وطم يجوز للرجل تنصيرها اذا خاف وان كانت رضية جازا تخافا واختلف  
فيها بينهم فذهب ابن القاسم لاغسلها وما ذهب اشبهه فذهب ابن القاسم كذا في الاول مذهب المدونة

وإما على الشهر من الملقين بها الأيت ثلاث سنين (و) جاز الفصل (الماء المسخن) كالبرد (و) جاز (علم الملك أكثره للموتى) أكثره موجب المشقة أى الفاحشة تطاهر وكذا ٢٣٣٨

(قوله) وما على الشهر بن المحدث (الخ) ينبغي ان يكون من القرى بلدة الرضاعة شهر فيجوز للرجل ان يضل يفت سكين ويحمله أشهر كايوز له النظر لعودتها واما اذا كانت في هي كنيسة سن فلا يجوز له تسليها ولا طر عودتها واما في ثلاث سنين واربعة فلا يجوز له تسليها وان جاز له النظر لعودتها هذا وقد قدم للمصنف جواز تسهيل الرجل للذكر سواء كان بالها او سواها بقوله ثم اقرب اولياهم ما يجنبني وتقدم له ايضا جواز تسهيل المرأة للامتنع باله او سواها بقوله والمراد اقرب امرأته ثم اجنبية قد استوفى المصنف الاصناف الاربعة (قوله المشقة القاضية) اي انه لا يجرى لها المبدأ الخارجة عن المعتاد (قوله) وكذا عدم الفسل اي وكذا يجوز عدم السل لكثرة الموتى كقوله وجوب المشقة القاضية في تسهيلهم بذلك (قوله) والاصل اي والابان كان ينبغي تيميم مشقة واحدة على عليهم للاغسل ولا تيميم وهذا لا يبارض ماض من قوله ولا يجوز لما حملت ان المراد تلازم في الطلب لاشارة السل مغلوب عند كونه الموقى بداء وان اغتفر ترك المشقة القاضية وهذا الذي قاله الشارع هو ما قاله الشيخ ابراهيم القفاي وصوبه بن خلاف الصالح القائل بعدم الصلاة عليهم وان المراد بقوله المصنف ولا يما في الفسل (قوله وتكفين علبوس) اي وان كان الجدي افضل فالجواز هنا حتى خلاف الاولى (قوله والا كره) اي والا يكن طاهرا لطيفان كان وسخا وكان نجسا كره في هذين وقوله ونسب في الاخرى اذا شهد به مشاهد الخبر (قوله غير اربعة) اي كاتين او ثلاثة (قوله) خلا فلان قال بنسب الاربعة اي هو اشبه بواحد من جيبين في خش ان ابن الحاجب شهر قول اشبه بواحد من جيب استجاب الاربعة منته في عجب وهو هو منه ما فان ابن الحاجب لم يشهر الاما عند المصنف ونصه ولا يستحب حل اربعة من المشهور اه فأت راها انما شهر في الاستحباب وهو خلاف ما نصه اه بن (قوله باي ناحية الخ) قال عبيق استعمل اي هنا عبيق كل الدلية اي الدلة على العموم طريق البدل لا الشمول مجاز اي وجار البدل بكل ناحية شاء الحامل البدل به من الجين او البسار من مقدمه او مؤخره وفيه ان هذا خلاف الطاهر والطاهر انها من موصلة بناء على قولنا ان عصفور ون الصانع من جواز اضافتها للكرت وتوجع حلام من ذلك قول الله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون والتقدير وسيعلم الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبون وكذلك التقدير هنا بدلهما لانهما في شاة الحامل اربعة جازما فاضافه حذف الصلوة هو جاز كقوله نحن الان في جامع جو \* علمت وجههم البنا اي نحن الان في قروا بالاشاعة (قوله من الجين) اي بان يبدان من عين النعش اومن يساره (قوله) واليمين للبدن كاشبه بواحد من جيب فاشبه بقوله يبدع بقدم السر باليمين فيضمة الحامل على منكبه الا عين ثم مؤخره الا عين ثم مقدمه الا يسر ثم مؤخره الا يسر وان جيب يقول يبدع بقدم يسار السر ثم مؤخره يساره ثم مؤخره يمينه ثم مقدمه يمينه كذا في عبيق (قوله مبتدع) اي مبتدع الامر لاسل له (قوله لجارة كذا) اي سواء كان قرىا او اجنبيا (قوله او شابة) ومنكته متجالة للرجال فيها ارب (قوله وابن) مراده بهما يشمل بن الابن (قوله) وكه لعين من ذكر اي كابن عبد بن اخ وابن اخواته الملم بمقتضى كلامه انها لا يخرج له ولكن عبارة بن عرفه وابن رشدة تعني ان الم يخرج له تأمل (قوله) وجار جالس قبل وضعها اي وجار القياس على القيام حتى توضع (قوله شرط ان لا ينفجر الخ) فان تحلف شرط من هذه الشرط الثلاث كان النفل حراما (قوله) وان لا تمنع حرمة (انها) حرمة ان يكون شهله وجه يكون فيه تحفيرة له وعدم الاتهاء في حق بقرب المسافة واعتدال الزمن وعدم الجفاف مع الطيف في حله فاشبهنا (قوله) وان كان النفل الخ طاهره ان المعنى هذا ان كان النفل من حضر ليدل وان كان من سوا حضر (قوله) حقه قلب المسافة اي با.

أوروكبا (قبل وضعها) من على أعالي الجبال أدرس (و) جبار (نفل) لبسجبل الدفن وكذا بعده من مكان إلى آخر يقول  
 بشرطان لا يشجر حال قهوان لا تنهل حرمة وان يكون المصلحة كأن يحاف عليه في بأكله البحار وتجرى بركة الموضع المنقول البسه  
 أوليد من أهلها ولاجل فرغين بادة أهله (وان) كلن إلى (من بدو) إلى حضرته طلب المباحة إلا أن تبجل من عني إلى

(د) جاز بمعنى خلاف الأولى (بقي) بالتعسر (عند موته بعد) وقوله (بلا رفع صوت) كالتفسير لقوله بقي لأن ما كان رفع صوت لا يسمى بقي بالتعسر بل بكامل المد (د) بلا (قول قبيح) وحرم معهما أومع أحدهما (د) جاز (جمع أصوات خبر) واحد (الضرورة) كضيق مكان أو عند سافر ولو بأوقت فلا يجوز قبحه فمن آخره الأثر ورد ذكره أو أتاها والبعض ولو أجاب ولا يجوز بل العظام ذكره جهنمي أن واحد لغير ضرورة (دولي) ندبا (القبلة الأفضل) وقدم الله كره على الأثني ٣٣٩ والكبير على الصغير والحرم على الصبي كأي في الصلاة

أو بصلاته عطف على بقوله لا قيد الضرورة بل الجمع الأفضل من أفراد كل جائزة بصلاة (بلي) ندبا (الامام رجل حر فاضل) حر (قصيد) كبير قصير (نقصي كذلك) أي حركير قصير فعبد كبير قصير فحجوب كذلك (نقشي كذلك) أي حركير قصير فعبد كبير قصير فالأثني كذلك فالمراتب عشر (د) جار (في الصف) الواحد كرجل أوارق قط أو عبيد جعلوا أسفاً وأدامن المشرق للمغرب وقوله أيضاً فطاهر أذل تقدم له في الصف الواحد حتى واجب تن إبان في الكلام حذف أي جاز في الصف الواحد أقدم وجاه في الصف أو أن إلى الصف للجنس لصادق بحسبها كأي في الشارح وهذا أولى من ارتكاب الحذف (قوله وجاهل المفضل على بمنه) أي على بمن الإمام فوق راس القاضل وقوله يتقدم الأفضل أي منهم فالأفضل (قوله بل المتعدد) أي من الأصناف كذلك يجوز جعلهم صفواً وأدامن المشرق للمغرب (قوله إلا أن يحمل على الجنس) أي قوله وجاهل الصف أي في جنس الصف الشامل لجميع الأصناف المتقدمة وهذا الحمل هو الصواب حمل عليه قول المصنف أيضاً أي وجاهل في الأصناف المتبعة الأصناف من المشرق للمغرب أيضاً كجار فيهم ماص من جعلهم واحداً خلف واحد (قوله بل هي متدوية) أي قوله عليه الصلاة والسلام كتب عليكم عز زيارة القبور فزورها ولا يحدث آخر فضي الحث على الزيارة وذ كرفي المدخل في زيارة النساء للقبور مثلاً أقوال المنع والجواز على ما يعلل في الشرع من الستر والحفظ عكس ما يفعله اليوم والثالث اتفق بين المتأخرين والاشابة اه وبهذا الثالث حرم العالي ونصه وإما النساء فياح للقعود ويحرم على الثوب اللاني بحسب منهن الفتنة (قوله بلا دخل) أشار بهذا لقول مالك يلبي أن الأرواح يتألم ما رافلا يخصر بارتها وقت بيته وأعلى يخصر يوم الجمعة لتفضله والفرافيه، نه الشيخ زروق وقد سهل في المعيار صبيح العبور تحت عاذ كره أن طواس أن السلف كانوا يفعلونه اه بن (قوله وليحد من أخذت من صدقات الخ) أي وأما فسحة الناس من جل تراب المقابر لتبرك قد كرفي المعيار أنما قال ما زالت الناس

يرون بأن من حضر ليس دون ذلك لأنما يأتى على المتوهم والمتوهم علم جواز النقل من الحضرة للسبب ولا (نكس) (قوله نكي بالقصر) هو إرسال الدموع من غير رفع صوت (قوله لأن ما كان الخ) أي لأن إرسال الدموع الذي برفع صوت لا يسمى الخ وهذه التفرقة بين المفضل والمعدود هي أحد قولين في اللغة والقول لاكثرهما سائر أذهان وهو الذي في القاموس فإرسال الدموع سواء كان برفع صوت أو بدونه يقال له بقي وكما (قوله وحرم معهما) أي حرم البكاء بحسب إرسال الدموع مع رفع الصوت ومع القول القبيح أومع أحدهما والقول التيسير كإتكال الأعداء بإهاب الأموال وما قوله التيسير والتعبد والحاصل أن البكاء يجوز عند الموت بعده بقيد من عدم رفع الصوت وعدم القول القبيح وإمامهما أومع أحدهما فهو حرام كما يحرم اللطم على الصواب ومحمل جواز البكاء بالتعبد المذكور بن أن لم يمتنعوا الحلال كره (قوله وجمع أصوات بغير ضرورة) أي ولو كانوا جانب (قوله كضيق مكان) أي كأي قرافة مصر فأنه لو أذل كل من هذه لم يقبل منهم القرافة (قوله ولو بأوقت) أي ولو كان الجوع أوقفت (قوله فلا يجوز فتح قبره من آخر أبيه) ولو كان الثاني من محارم الأول (قوله ذكره) أي سواء كان الأدوات الذين جعوا القصر ورد ذكره مراراً أو بعضهم ذكره أو البعض أتاها إذا كانوا أقارب بل ولو جانب (قوله وكما الخ) هذا محتمل زقوله لا يجوز فتح قبر الخ (قوله وقدم الله كره) أي في الإيلاء للقبلة (قوله فعجوب كذلك) أي حركير قصير فعبد كبير قصير (قوله فالأثني كذلك) أي حرة كبيرة مصبرة فامة كبيرة قصيرة (قوله وجاهل في الصف الواحد أيضاً الصف) أي وجاهل الصف الواحد صفاً كجار رجل الإنسان صفواً واحداً وحاصله أنه إذا اجتمع جنات من صف واحد بان كانوا كلهم جارا لآخر أو عبيد أو عظامي أو مجايب أو تنائي أو أتاها جعلوا أسفاً وأدامن المشرق للمغرب وقوله أيضاً فطاهر أذل تقدم له في الصف الواحد حتى واجب تن إبان في الكلام حذف أي جاز في الصف الواحد أقدم وجاه في الصف أو أن إلى الصف للجنس لصادق بحسبها كأي في الشارح وهذا أولى من ارتكاب الحذف (قوله وجاهل المفضل على بمنه) أي على بمن الإمام فوق راس القاضل وقوله يتقدم الأفضل أي منهم فالأفضل (قوله بل المتعدد) أي من الأصناف كذلك يجوز جعلهم صفواً وأدامن المشرق للمغرب (قوله إلا أن يحمل على الجنس) أي قوله وجاهل الصف أي في جنس الصف الشامل لجميع الأصناف المتقدمة وهذا الحمل هو الصواب حمل عليه قول المصنف أيضاً أي وجاهل في الأصناف المتبعة الأصناف من المشرق للمغرب أيضاً كجار فيهم ماص من جعلهم واحداً خلف واحد (قوله بل هي متدوية) أي قوله عليه الصلاة والسلام كتب عليكم عز زيارة القبور فزورها ولا يحدث آخر فضي الحث على الزيارة وذ كرفي المدخل في زيارة النساء للقبور مثلاً أقوال المنع والجواز على ما يعلل في الشرع من الستر والحفظ عكس ما يفعله اليوم والثالث اتفق بين المتأخرين والاشابة اه وبهذا الثالث حرم العالي ونصه وإما النساء فياح للقعود ويحرم على الثوب اللاني بحسب منهن الفتنة (قوله بلا دخل) أشار بهذا لقول مالك يلبي أن الأرواح يتألم ما رافلا يخصر بارتها وقت بيته وأعلى يخصر يوم الجمعة لتفضله والفرافيه، نه الشيخ زروق وقد سهل في المعيار صبيح العبور تحت عاذ كره أن طواس أن السلف كانوا يفعلونه اه بن (قوله وليحد من أخذت من صدقات الخ) أي وأما فسحة الناس من جل تراب المقابر لتبرك قد كرفي المعيار أنما قال ما زالت الناس

زيارة القبور (ل) هي متدوية (بلاحد) يوم أو مرة أو في مدة ما يتكسب منها أو يداوي به أو يجمع ويبيعه من أجل أحوال الزيارة والاستعمال بالاعمال الضرر وعدم الأكل والشرب على القبور خصوصاً أهل العلم والعلماء ولا يجوز من أخذت من صدقات أهل المقابر فاعلم من أقبص ما يكون (وكره) (لحي) (خلق شره) أي شعر الميت الذي

لا يجرم حلقه حال الحياة والاحرام (وقر خمر وهو) أي ماذكر من الحلق والاقبال (بدعه) فيه لم ينفذ في زمن السلف (وهم) ماذكر من  
 الشعر والقلام تدب على الوجة (ان ضل) ماذكر (مه) في كفته (ولا تشكروا) أي بكرو (ويؤخذ) أي بالانفصال وبغيره بما  
 كاهو مقتضى كلامهم (عقوها) أي ٣٤٠ ما بقي عنه جمال منها بنقسه سد الفل ولودون درهم للثلاثة (د) كره قراءة عند

موته ان قلت استأنا  
 (كجبر الدار) أي  
 تبخيرها الان يفسد  
 زوال رائحة كريهة  
 (د) كره قراءة (بدعه)  
 أي بعد موته (وعلى  
 قبره) لانه ليس من عمل  
 السلف لكن المتأخرون  
 صلى الله عليهم بقراءة  
 القرآن والتذكير وجعل  
 ثوابه للبيت ويحصل له  
 الاجران شاء الله وهو  
 مذهب الصالحين من  
 اهل الكشف (د) كره  
 (صباح خلفها) لما فيه  
 من انظار الجزع وعدم  
 الرضا بالقضاء وهذا  
 يناقض ما تقدم في قوله  
 ويكفي عند موته الخ  
 واجب بحمل ما هنا على  
 قول وما تقدم على آخر  
 والاطهر ما تقدم وقيل  
 غير ذلك (وقول استغفروا  
 لها) لضائقه السلف  
 (واصراف عنها بلا صلاة)  
 عليها ولو طوتوا او لم يجر  
 او باذن اهلها (او) سد  
 الصلاة (للاذن)  
 من اهلها (ان لم يوتوا  
 د) كره (احلها بلا روض)  
 ثابته في عدم الصلاة  
 عليها الان يعلم ان  
 موضع الصلاة ما يتوضأ  
 به (واحاله) أي كالت  
 (بمسجد) ولو على القول

بطاوتها (د) كره (الصلاة عليه) أي في المسجد الميت خارجة ثلاثا يكون وسيلة لادخله فيه في ادخلها الصلاة عليه فيه  
 مكره وان (وتكرارها) أي الصلاة ان وقت اول جماعة يعلم ان ادب اعادتها (تفصيل) جنب (من اشاعة المصدر لاقاد) (كسقط) وهو  
 لم يستعمل صار نحو اوله بعد تمام ادخاله وهو من اشاعة المصدر لقوله أي تكرارها تفصيل سقط (د) كره (تحتيطه وتسميته صلاة عليه

ودفنه بدار وليس اي دفنه في القاد (حياء وجبلة غشوى في حاله لا يلبس بحرمه الموقر) (بخلاف) دفن (الكبير) وهو من استعمل نجاسة  
 وجب الرد (لا) بكرة تصيل (حاشي) لبيت لاسد مقدتها على رفع حديثها بخلاف الجنب والوا: قطعها صارت كالجنب (و) كره  
 (صلاة فاضل) يعلم او امامه (على يدى) برطلن هو مثله او منظر كبرية) كرهنا وشرب خمران لم يتصف بلباسهم النجبة (و) كره صلاة  
 (الامام) واهل الفضل (على من حدة القتل) اما (يحد) كما هو بوقاوك صلاة وزان بحسن (او قود) كقاتل متافق زجر الامامهم (ولو قولا)  
 اى القتل (الناس دون) اى دون الامام (وان مات) من حدة القتل (قبله) اى قبل القتل (قبه) اى فى كراهة صلاة الامام واهل الفضل  
 عليه وهو الراجح وعدم كراهتها (تردد) كره (سكنة بحري) ونز (و) بحس وكائن ٣٤١ ومعه صف (من كل ما ليس بايضا ماعدا

(قوله) ودفنه بدار) انما كره لانه لا يؤمن عليه ان يمشى مع انتقال الملك (قوله بخلاف دفن الكبير)  
 راجع الى الحكمين قبله فيجوز دفنه في الدار كما قال المواقون ان كان الفضل مقابر المسلمين وهو عيب وجوب  
 ردها اه بن (قوله صارت كالجنب) اى فى كراهة تصيل الميت (قوله ان لم يخف الخ) اى والا فلا  
 كراهة فى صلاة الفاضل عليها (قوله وكره صلاة الامام على من حدة القتل) اى بخلاف من حده الجلد  
 فانه لا يكره صلاته عليه ولو مات الجلد (قوله قبه تردد) اى لا يجرى عريان والنجس قال عبيق واظهر هل  
 بدئل فيه من مات بالحبس قلت كلام التوضيح صريح فى ان من قدم للقتل فانت وطمن القتل قبل اقامة  
 الجلد عليه من محل التردد المذكور وان ابا عريان يقول يصلى عليه الامام والنجس يقول يستحب للامام  
 ان لا يصلى عليه فاطوره وحيد فتخير عبيق قصور اه بن (قوله ونجس) يؤخذ منه انه لا يشتري  
 صلاة الميت طهارته بل طهارة المصلى (قوله وكره ياتر رجل على نجسة) اى لا يغسل (قوله واجتماع نساء  
 لبيكى) اى سواء كان عند الموت او بعده وهذا مقيد لقوله سابقا بما جاء به فى اى ما يجمعوه القوا الا كروكان  
 الاولى تقدره هناك ولا مفهوم للنساء بل الرجال كذلك وانما خص النساء بالذكر لان الاجتماع لذلك  
 شأنهن (قوله للعالم لا للبيعة) فيه نظر بل المبالغة على بابها لان الحرم اعماها البكيا بالصوت العالي ولما  
 مطلقة فكدهم وقد قال ابن كثير كفى طغى مقابل المبالغة اجتماعهن للبكيا بهن فهو محكوم به بالكره  
 وقد نص البرزلى على ان الصراخ العالي ممنوع اه بن (قوله ان ستره يماز) اى اذا كان ذلك الحر سراجا  
 غير ملون والا كراهة فى قتل المواق (قوله للسرف) اى ان كان ذلك الطبيب اه بن (قوله لا لانداء)  
 يكملق (صوت خن) اى فى المسجد ولو لى فيه (قوله فالراد الاعلام) اى اعلام الخافل بعونه واشارته  
 انه ليس المراد بالنداء من يفته الذى هو رفع الصوت لمراد به الاعلام مجازا (قوله وقيامها) اعلان  
 القيام بالجنائز كان مطلوب او لا ثم انه نسخ فهم بان عرفه ان نسخه من الوجوب للادبحة والتدب قولان  
 وما ذكره المصنف من الكراهة فله فهمه من قول ابن رشد ثم نسخ بما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يقوم للجنائز ثم جلس وامرهم بالجلوس قال ح وفهم الكراهة من كلام الباجي وسندناظر اه بن  
 (قوله وطينين قراوتين) اكثر عباراتهم فى طينتين من فوق وذل من عشرين شعبة انه يشل  
 نطينة طهارا واطنا وعلية الكراهة ما وردت على الله عليه وسلم انما قال اذا كان القبر لم يسمع صاحبه  
 الاذان ولا النداء ولا يعلم من يزوره اه بن (قوله اجبر ماهاة) اى يكون ذلك التحيز لغير ماهاة (قوله  
 وما عطف عليه) اى من التضييق والتحيز والبناء عليه فى الاراضى الثلاثة المتقدمة فى الشارع (قوله  
 اوسار) اى التبر بسمبى على اوسار ماوى لاهل القاد (قوله اوفى ارض محبة الخ) اى  
 لو كان ذلك القبرى ارض محبة او مرسدة يفرح البناء عليه ويحرم البناء وان لم يقد بذلك باهاة

النداء من فعل الاحماله (لا) لنداء (بالحلق) كسر الحاء المهدية وفتح اللام جمع حده بفتح مسكون (نصير)  
 من غير نداء فلا يكره لنداء لانه وسيلة للتطويق (و) كره الخالس حرمت بمخاراة او مشيع سبغها للصبرة وحن (قيامها) كذا استمرار  
 من معانها فاحتمل موضع (و) كره (طينين قبر) اى تليسه بالطين (او تبيضة) بالجر (و بناء عليه) اى على احرقته او بيت او مدرسة  
 (او تحوير) عليه بان يبنى حوله حيطان تحدد به ان كان ذلك بأرض محلو كنه او مير ياذن او مير ماهاة تومن غير ان تصير ماوى  
 للفسان ولا يمد حيد (وان هو به) اى عباد كرم ان شطين وما عطف ليه اوسار ماوى لاهل القساد اوفى ارض محبة كقراة  
 مصر او مرسدة للدفن اوفى ملك الغير غير اذنه (حرم) وجوب هدمه ومن اضلال الجمع عليه ان كثير من الاشياء يتون برفاه مصر  
 اسيلة ومدارس ومساجد وينشرون الاموات ويصالحون محلها الا كتفه هذه الحرافة ويرجعون انهم فعلوا الحيرات كلا

ما خلتها الإلهامات (وجاز) مذكر (التمييز) وهو أنها يكون في غير قبعة ومدسة وشبه في الجواز قوله (كجراوشة) موضع على القبر (بلاش) لاسمه أو تاريخه أو غيره ٣٤٢ كرهوا أن يوهى بمصر مظهره ان النش مكر وهو لو قرأوا بضم الحرة لانه يؤذى الى

امتنانه مكذا ذكرنا  
ومثله نض القرآن  
واسماطه في الجسدان  
ولما انتهى الكلام على  
غسل الميت والصلاة  
عليه وانما متلازمان  
وكأنما ملوّن لكل مسلم  
حضر كفة أو جله تشد  
له استقرار جبة غير  
شاهد معتزك شرع  
في الكلام على ازداد  
تلك الأوصاف استثناء  
بذكر اذ ادها عنها وبنو  
أحمد المتلازمين وهو  
الفصل عن نسي الآخر  
وهو الصلاة واطلق  
الثاني من غير بيان لدين  
الحكم قال (ولا يغسل  
شاهد معتزك) أي  
بمصر نفسه كمال قال  
بعضهم وهو من غسل  
في قتال الحرب بين (قط)  
ولا حاجة به بعد قوله  
معتزك (ولو) قتل (بلد  
الاسلام) بأن غزاه  
الحريون المسلمين (أو)  
لحقا قتل بأن كان غافلا  
أو نائما أو قتله مسلم  
فنه كافر أو داسه  
أقبل أو بجمع عليه  
سفه أو سهمه أو ردى  
في جوار سقط من شاق  
حال القتال (وان) كان  
(اجنب) أي حيا أو  
حاضرا حين عليها القتال  
بجمع (على) الحسن

لأن دفعها من المعركة مات (وان) أخذت مقابلة المتصلان منقذ المقاتل لا يغسل ولو دفع غير مغفور (الامام غفور) مقابلا  
مستحق من قوله لأن دفع حيا هو من بدأ كل ويل وشرب ولم يتكلم الى ان مات لم تقصد مقابلة (ودفن) بوجه (أو) يشابه أي فيها المباحة (ان)  
ستره أي جيع جسده وبعثه ان راد عليها جند (والاستمر) (زيد) عليها ما ستره فان وجد جوع جسد (بحق) الباء فيه

بعض مع أي مع ثقب (وقلتوسه) يعني ما ينعيم عليه من عرقه وغيره (ومنطقه) ما يقبضه ٣٤٣ الوسط (قل بمخها وانما) من فضة (قل

قصة) أي قصة قصه (لا)  
بالقرب من (دور)  
(سلاح) كسيف (ولا)  
يفضل (دون الجبل) يعني دون  
لتي الجسد والمراد بالجسد  
ما عدا الرأس فإذا وجد  
نصف الجسد أو أكثر منه  
ودون الثلث مع الرأس  
لم يفضل على المتعدي  
يكبره لأن شرط الفصل  
وجود الميت فإن وجد  
بعضه فحكم للغالب ولا  
حكم للغير وهو ما دونها  
(ولا) يفضل (محكوم)  
بكفره أي يهرم (وان  
سفيرا) عينا (ارث) لأن  
رذته مقسمة كسلامه  
وان كان يؤخره لباوضه  
ان لم يقرب (أوتوى) مسابه  
أو مشربه ولولا مالكة  
كان اشمل (الاسلام)  
وهذا في الكافي ولو غير  
مميز وما يأتي في الرقة من انه  
يحكم بأسلامه تعالى السلام  
سأيه فهو في الجوس (الا  
ان سلم) الكافي المميز بالفعل  
فيسل (كان اسلم) من  
غير سي (وهرم من) ربه  
الينا بل ولومات بداء الحرب  
فأبى يسلى (والمسألة)  
المحكوم بكفرهم مع  
مسلمين غير شهداء (غسلوا)  
جعا (وكتفوا) وبز السلم  
بأنه في الصلاة) ودفنوا  
في مقابر المسلمين (ولا)  
س (سقط لم) يسلم  
مأرخا (ولويح) أذ

مقال المشهور في القول الشارح نجا لمع المصداق لا يفضل من ابن أبي بن مظهر بن (قوله يعني مع)  
أي ودفن شيئا به كونهما مصاحبة لخب قد غنينا به لازم وجهه بلا من قوله بياضه مكانا فيجوز أن  
فأصله لا يفضل منه في نية الطرح فيقتضي أنه إنما يدفن بالقبو والقتلوسه وما معه ما فقط وليس كذلك  
(قوله لا بالقرب) أي لا يدفن مع الأقرب (قوله ولا يفضل دون الجبل) التي هنا على وجه الكراهة  
بخطافه فيأمر فأنه لا يحرم ترك الصلاة على ما دون الجبل خوف الوقوع في المكروه وهو الصلاة على  
غائب ان قلنا ترك الصلاة على ما دون الجبل يؤذي ترك الصلاة أو كيف ترك واجبه وهو الصلاة  
عليه خوف ارتكابه مكروه وهو الصلاة على غائب قلت اجاب في التوضيح بما عصبه ان لا يقتضيه الصلاة  
على الميت الا بشرط الحضور وحضوره كحضوره في حضوره الاقل بمنزلة العدم (قوله على المتحد) فيه  
مطرقان عدم الفصل في هذا إنما قل في التوضيح عن اشبه على وجه يقتضي أنه مع ما بالمشهور الذي هو  
غسل الجبل اه بن فعل هذا المراد بالجبل ثلثا الجسد ولو مع الرأس بناء على المشهور وعلى كلام اشبه  
فلا يفضل الا الكامل وأما البعض فلا يفضل ولو كان ثلاثة أرباعه (قوله فان وجد بعضه فالحكم لله الب) كما  
ذا وجد ثلثاه وقد ثلثه فاستغفروا الصلاة عليه لان اليسر تبع للكثر فلا حكم لليسر حيث (قوله وهو  
مادونهما) أي مادون الثلثين (قوله ولا غسل محكوم بكفره) أي من زندق وساحر ومجوس وكافي  
ومرته والى أي دين (قوله أو توى) أي الصغير وهو عطف على ارث أي وان سفيرا ارثا وسفيرا توى به  
سأيه الاسلام (قوله وهذا في الكافي) لان معار الكافين لا يميزون على الاسلام على الرابع وكبارهم  
لا يميزون عليه اختافا المراد بالكبير من يقل دينه لا بالانقطاع (قوله وما يأتي في الرقة من انه) أي الصغير  
(قوله فهو في الجوس) أي لا يميز على الاسلام وهل الجوس الذي يصير على الاسلام يكون مسلما  
بغير ذلك المسلم له ولو لا بدنا معررناهم وأيقنوا أو حتى نؤي ملكه اسلامه وهو لا بن وجب أو حتى يقدم  
ملكه كبريه بزي الاسلام ومشرع شرائعه وهو لا بن حبيب أو حتى يقل ويحبب حينئذ معارده نسله بان  
رشد خامسا حتى يجب بعد استلامه وهو لستحون قال بن حرفة عن اعيان الاولين لو رأيت فيها فاعلم  
منه ترجيح الآي وعلينا اذا قبل الجيرة فيفضل ويصلى عليه والحاصل ان الصغير من سي الجوس  
لا خلاف في انه يصير على الاسلام الا ان يكون معه ابوا أو أحدهما فان مات قبل الجيرة في الخلافة لستقدم  
(قوله بل ولومات بداء الحرب الخ) اشار بهذا الى ان قول المصنف وقرن ابو به لا مفهوم له لا لمواسم  
بداء الحرب وبقى فيها حتى مات فانه يفضل ايضا وكذا من اسلم من اولاد اهل الذمة لما كتبت عبد اهل كتاب  
ام لا يبقى عند اهل حنى مات فانه يفضل لان اسلامه معتبر (قوله فغسلوا وكتفوا الخ) أي مؤمنة فغسلهم  
وكتفهم من دين المال ان كان المسلم منهم فقيرا لا مال له ولا مال الكافر لاحق به في غسله لا يقول غسل  
المسلم وتكفنه ومواراته لا يتحقق الا بفضل ذلك في الكافر وما لا يتم الواجب الا به فوجوب اتمامه كان  
للمسلم سواء كان معه ام لا فان مؤمنة جمعهم تؤخذ من مال المسلم واحتراز السراح بوجه غير شهداء إذا  
اختلف المحكوم بكفره بشهد معركته لا يفضل واحد منهم ودفنوا بغيره المسلمين على ما خلق المسلم في  
ما لو اختلف مسلم يفضل بشهد معركته وأما هارن يصل الجميع ويكتفونهم بغيره شيئا بهم احتياطي  
الحاين وصل عليهم وهل بغيره الشهيد بانيه او لا لا بد قبل الصلاة على الشهيد فليس كالكافر (قوله  
ولا يفضل سقط) أي يكبره كقوله الشارح بعد (قوله ولو تحرك) اللغوي اختلف في الحر كقوله الرضاع  
والطاس فقال مالك لا يكون له ذلك حكم الحياة وطرضه المازري بأناسم فحينئذ يحلل بإعادة ان يرضع  
الميت واجاب المواق عاصمه ان المراد انه محكوم له بحكم الميت لانه ميت حينئذ رذاعه حقيقة اه بن  
(قوله اذا تدبرك للقتول) أي وقد يكون العباس من الرعي وقد يكون البول من استرخاء المواء  
(قوله اورضع) أي يسيرا وأما كثرة الرضاع ففترة والكثير ما تقول اهل المعرفة لا يلاقى مثله الا من فيه  
حياة مسخرة (قوله انما أحدا الخ) لان كل واحد منها لا يدل الخ (قوله فيهما) أي في نية بغيره

الحركة لا يدل على الحياة بعد بحول المقتول (اوسط اسرل اورضع) ادوا منها لا يدل على استمرار الحياة أي يكبره (الا ان تتحقق  
الحياة) بسلامه من علاماتها من سباح أو طول مدة فيجب غسله (وغسل نمة) أي لسقط (ولف بغيره) ويرى وجوبها فيها



وفي غسل القدم تكرر (ولا يصلي على قبر) أي يكره على الأوجه (الآن يفتن فيها) أي بقصر الصلاة فيصلي على القبر ويحوي ولا يخرج من ثياب  
عليه التغير والاخراج على ٣٤٤ المعتد ولعل الصلاة على القبر لم يطل حتى يظن قضاؤه (و) لا يصلي على (قائب) من غير يق

واكمل سبع اوقى بلدا أخرى (قوله وفي غسل القدم تكرر) قال شيخنا العدوي الظاهر انه مستحب (قوله ولا يصلي على قبر)  
أي به ان صلى عليه قبل دفنه (قوله على الأوجه) أي خلافا لقول عبيد بن ابي عمير على المشهور فانه  
لا وجه للمنع انما يلزم من الصلاة على القبر تكرار الصلاة والحكم فيه الكراهة كما تقدمت المستحب  
وما وقع لا من عرف من التمييز بين الميت والصالح فيعمل على الكراهة لما ذكرناه اه بن (قوله وعمل الصلاة على  
الابر) أي اذا خيف عليه التمييز وقوله ما يطل الخ والى الا فلا يصلي على القبر (قوله ولا يصلي على قائب)  
أي يكره وأما الصلاة عليه الصلاة والسلام وهو بلادينة على التجاني لما بلغه موتها بلحيتة فذلك من  
خصوصياته وان صلاته عليه لم تكن على قائب لم يرضه صلى الله عليه وسلم حتى رآه فتكون صلاته عليه  
كصلاة الامام على ميت رآه ولم ير المأمور من ولا خلاف في جوازها وردا بن العربي الجوابين معا بأن كلا  
من الخصوصية والرفع يقتضيه دليل وليس موجود اه بن (قوله ولا تكرر الصلاة على من صلى عليه) أي  
يكره ذلك اذا كان صلى عليه ولا جاععا ولا انداب عاداتها جاععا كما تقدم (قوله واصاد له جديته) أي و  
لو رآه لا علة من بعده لعداوة ونهال من تنفوسيته بنقل لعدم حوازه لو كان من بعده حق بالامامة ان روي  
خيرها ايضا والاقدام الوصي لان من بعده اذا كان لا يرضى غيره والقرض ان بينهما عداوة فيخشي ان يقصر في  
اداءها فالامام بعد الصلاة وصلاة المأمورين مرتبطة به (قوله الامع الخطبة) أي مع مباشرتها على الظاهر  
لان المراد مع عزيمتها لا غير كالتأخر على الحكم وان اتم في الخطبة والصلاة (ثم اقرب العصبية) أي  
ولا مدخل الزوج ولما اريد قوله مسئل بالحق (قوله وان تعدد العاصب لجنازة) أي احوال انهم نأوا  
في القرب (قوله او اكثر) أي او تعدد العاصب لا كثر من جنازة كالأول استمع ميتان او اكثر وكان لكل  
جنازة ولي يقدم الافضل من هؤلاء الاول (قوله او غيرها) أي من المرحلات المتقدمة في باب الامامة (قوله  
ولو روي امرأة) كالأول استمع ميتان ذكر رواتي لكل منهما ولي وكان ولي المرأة افضل من ولي الرجل فيقدم ولي  
لمرأة الافضل اذا صلى عليها معاملة واحدة (قوله أي النول يرتبين) أي يجوز ترتبين والحاصل ان  
القول الاول يقولون انهم يصلون دفنه ويكره ترتبين والدول الثاني يقول يجوز كل من الامر من صلاتين  
دفنه وترتبين (قوله والقبر جس) أي على الدفن من قبل منه الميت او على من يتصرف فيه بغيره الدفن كالزعر  
وبناه يتألا تدفعه (قوله يجب كل مسنوا الطريق دونه) أي وظن دوام شيء من عظامه فيه كإفاله  
المصنف فكمراهة المشي مقيدة بغير ثلاثه (قوله والجار) أي والابن كان مسطحا او كان مسنوا وكان في  
الطريق وظن قضاؤه ومعلم فاشئ منه في القبر جاز المشي عليه واولي لو كان مسطحا في الطريق (قوله ولو  
بمثل) ظاهره ولو كانت متنجسة ولو كثر المروء ولو كان المراكفرا والظاهر جواز المشي بالواب قيا على  
التدليل المتنجسة فانه شيخنا (قوله وكذا الجفوس عليه) أي يجوز مطلعا كغيره ظاهر لانه انخف من المشي  
خلافا لما سبق من ان الجفوس كالمشي يكره ان كان المبر مسنوا الطريق ودونه من بقاء شيء من الميت فيه فان  
تقيد من القبور الثلاثة فان هذا المذهب احذك فافرو شيئا واملأه ودر من حرمة الجفوس على القبر  
وهو محمول على الجفوس لقضاء الحاجة (قوله مادام به) هذا قيد للتشيع فقط أي في المشي وفي التمشي لا قوله  
اوضاعا بس اذ هو جس وان لم يبق فيه شيء الا عجب الله سبحانه واشراك الشارح بغيره لا ينافي دارا الخ ولا يجوز  
ان يدعوا له ابرائمية لئلا يخطر او مسجد ودواب الاول وقوله ولا حرة تزرع لكن لو سوت جعل  
كرائها في مؤتذنين القراء اه خش (قوله مسائل) أي ثلاثة وقد متدرا عصبه وهي يشه لاجل قله  
فيجوز بالشرط المتقدمة وخاضع وهي تشه دفن غيره عند الضرورة (قوله ان ابني) أي بمن اخذ

السقط (جس لا عصى) عليه أي يكره حيث كان مسنوا الطريق و (قوله والجار ولو بمثل وكذا الجفوس عليه) ولا ينشئ أي يحرم (مادام الميت القبيحة  
أي مدة ظن دوام شيء من عظامه فغيره بذهب (به) أي فيه والجار المشي والتشيع فيه لا ينافي دارا ولا حرة تزرع واستثنى من  
صنع التبرع مسائل فقال (الآن وتبعه) و (قوله فصبه) بابنا للمجهول فصبه الميت او غيره فينبش ان ابني من اخذ القبيحة ولم يتغير الميت

(أو) يجرى (قبر) بحر (عليه) بغير أنه (أونسي معمال) لغيره ولو قل أو لم يشرع الوارث وكان له مال لم يشرع الميراث والاجر غير الوارث على اخذ القبية أو المثل ولأولى الوارث (وإن كان) القبر المحفور (بما) أي مكان (عليه فيه الدفن) كل أرض بحسبه أو مساحة دفن فيه ميت بغير إذن حافره (يق) الميت فيه (وعليه) أي على ورثة المدفون فيه (قيمه) أي قيمة الحفر (وأهل) أي القبر عما (مانع ورائحه) أي رائحة الميت (وحسبه) أي على كسبه ولا حد لا تروى بغير علم عمقه كالم (و يقر) ٣٤٥ أي شق طين ميت (عن مال) له أو لغيره ابتلعه حيا (كثر) بأن كان نصابا (ولو) ثبت (بشاهد) ويمن (وعمل التقيد) بالكثير إذا ابتلعه خوف عليه أو لداواة أما قصد حرمان الوارث فيقولو قل (لا يقر) (عن جنين) رجلي لأخراجه ولا تدفن به إلا بعد تحقق موته ولو تغيرت (وتؤولت) أيضا على البقر (وهو قول سحنون) وأصغ تأول عليه عبد الوهاب (أن رجلي) خلاصه حيا وكان في السابع أو التاسع فأكثر (وإن قدر على أخراجه من محله) بحيلة (فصل) الغنم وهو ما لا استطاع (والنص) المول عليه (عدم جواز كلة) أي أكل الأذى الميت ولو كلفا (المضطر) ولو لمسلم لم يجد غيره إلا تشبه حرمه أدى لا خير (وصحح كلة) أي صحح ابن عبد السلام القول يجوز أكله للمضطر (ودقت مشركة) أي كافرة (حلت من مسلم)

القيمة (قوله) أو مشرب قبر بحر (عليه الخ) حاصله أنه إذا دفن في مكان غيره بدون أنه قتال ابن رشد المال كإخراجه مطلقا أو مطلقا من أم لا (قوله) التخمى له أخراجه إن كان بالقبر وأما مع الطول فليس له أخراجه وجبر على اخذ القبية (قوله) الشق أين أجز يدان كان بالقرب فله أخراجه وإن طال فله إلا شقاع فظاهر الأرض ولا يخرج على قطر ين (قوله) أونسي معمال (أي) كسبه على أي القبر أو ما هو دناير وفي اللوان أن لرب المال أن يجره بمجره دعوته من غير توقف على وشه أو تصديق بخلاف الكفن الغصوب وأطر القرن ومنها اه وقد قال الفرقان التكفين هو زوضع البدن فلا بد من شقه من الحائر من وشه أو تصديق بخلاف مصاحبه المال فلا يبد حوزا (قوله) عايك فيه الدفن) أي في مكان عاك فيه الميت الدفن خاصة وقوله كل أرض بحسبه أي الدفن وقر شيخنا أن القبر أو التي برفاهه مصر كل ملوك كلك كلفه فيها وجيشه فنيش القبر ويخرج الميت على الخلاف السابق فيه (قوله) دفن فيه) أي في ذلك التراب المحفور في الأرض المذكرة (قوله) وعليهم) أي من تركه فإن لم يكن له تركه كانت قيمته من قيم المال ولا يلزم الورثة من ما لم (قوله) أي قيمة الحفر) أي ليس المراد قيمة القبر بل الثأني الموضوع من أن القبر حفر في أرض ليست ملكا لا حدا أو عايك كل أحد الدفن فيها فالقبر كسب لياح وما ذكره من لزوم قيمة الحفر هو قول ابن الباد وهو المتمد وقيل عليهم حفر مثله وقيل لا أكثر من قيمة الحفر وقيمة الأرض المحفورة وقيل الأقل منها (قوله) بأن كان نصابا) استحسن بعض الشياخ أن المراد به نصاب الزكاة لأن نصاب السرقة أه شيئا عدوى (قوله) ولو ثبت) أي ابتلاعه لم يشاهد عين أو الظاهر أنه لا يأتي ثانيا عينا يستظهرها بعد تعليق المدعي به بذمة الميت وجيشه فيغير بها أو يقال دعوى على ميت ليس فيها عين استظهار وإذا قرع على المال فلم يوجد عزز كل من المدعي والشاهد وقوله أما لتقصدا الخ أي أما لتبلاعه لتقصدا الخ (قوله) لا يقر عن جنين) أي لو رجلي خروجه حيا وهذا قول ابن القاسم وهو المتمد وذلك لأن سلامته مشكوك فلا تشبه حرمانه لأجله بخلاف المال فإنه محقق (قوله) وتؤولت أيضا على البقر) أي من خاصرته البقر حيث كان الحل أثنى إمان كان ذكر أهاته يكون من خاصرته البقر اه عدوى ذكر أيضا أن عمل الخلاف في جنين الأذى إمام حنين غيره فإنه يقر عنه إذا رضى قول واحد (قوله) وهو) أي أخراجه بحيلة من الميت بما لا استطاع لانه لا بد لأخراجه من الزكاة أو الصلة وشرط وجوده بالحياة لا لخرق العادة اه عدوى (قوله) عدم جواز كلة) أي ولأدى عدم الأكل لموت ذلك المضطر (قوله) يصيد غيره) هذا عمل الخلاف أما لو وجد غيره فلا يجوز أكله قول واحد (قوله) ويصح كلة) وعلى هذا فأنظر هل يتعين كلة نأ أو يجوز له طبخه بالنار ولشفا فيه يحرم طبخه وشبهه لما فيه من خاصرته مع اندفاع الضرر بدونه (قوله) أي كافرة) سواء كانت كابية أو مجوسية (قوله) شبهه) أي شبهه ملك أو نكاح مطلقا أي سواء كانت كابية أو مجوسية (قوله) لا تعرض لهم) أي سواء استقبلوا أو قبلتهم (قوله) وعلى واحد) أي ويجب على واحد من البحر الذي رضى فيه مكفنا وكذا ميت البحر الذي رضى فيه (قوله) لا يذهب بكم) أي لا تأثر به كمال عياض فليس المراد به التعذيب بالنار أو المناقشة لكن ورد أنه لا للميت أجب أو شق فعمل على إصانه كمال المصنف وهذا يتناسب

(٤٤ - دسوق اول) بوطا شبهة مطلقا أو شكا في كافيته أو تصور يتكاح في غيرها أيضا ثبت اسلم عنها (بقرتهم) لعدم حرم جنينها ولا تعرض لهم وقوله (ولا يستقبل) بما قبلتنا ولا قبلتهم) حقه التأخير بدقوله إلا أن يضيع قليلا (وهي ميت البحر) أي فيه فضلا عن خطا (مكفنا) معنى عليه مستقبل القبلة على الشق الأيمن غير متقل (أن لم يرج البر قبل تغيره) والأوجب تأخيرها إليه وعلى واحد دفنه (ولا يذهب) ميت (بكم) حرام (لهم) به (فإن أوجب غنبي وكنان عليه منهم ولم يرض بكم) كسبت طين أمه الميم

يخله قبره) اى لا يجوز له ذلك (الان) يخاف عليه ان (يضيع فليورثه) وجوبا مكنتا في شيء ولا خصوصية للاب ولا يستقبل بمقتنا لا يئس من اهلها ولا قبلهم اذ لا تظلمها فلا قصدها مخصوصة (والصلاة) على الجنائز (احب) اى افضل عند مالك (من) صلاة (النفل) بشرطين الاول اذا قام بها الغير (بالايمين الثاني ان كان) الميت (بكار) للمصلى من قريب او صديق (او) كان (صالحا) ترجى ركنه والا كان النفل والجلبوس في المسجد اى مسجد كان افضل واما انهم الكلام على كتاب الصلاة اتبعه بكتاب الزكاة لقربها على كتاب الله تعالى والزكاة لله والبركة اى زيادة الخير يقال زكاه المال اذا دوزك زكاه اى نما وطاب وشرع اخرج جزه مخصوص من مال مخصوص يبلغ نصاب المستحق ان تم المقتضون غير معان وحوت وتطلق على الجزء المذكور انما قال

باب في

(حب زكاة نصاب النعم) الابل والبقرة والنعم (ع) فلا تجب على غاصب مودع بالفتح رمل ط (وحول

بقاء العذاب على حقيقته (قوله ولا ترك مسلم لوليه الكافر) اى يحرم (قوله ولا يضل مسلم اباً كافر) اى بناء على ان غسل الميت تعبد لا للظافة والا يلز (قوله اى لا يجوز ذلك) اى نزول حرمة ابوه بموته (قوله ولا خصوصية للاب) اى بل غيره من اقارب كذلك بل لو وجد كافر ميت وليس معه احد من اهل دينه ولا من اهل دينه المسلمين وخيف ضياعه وجبت حواياه كما في المدونة وتظهر له ولو كان حياً وقيل ان الحر يترك للكتاب تأمله (قوله ولا كان النفل والجلبوس في المسجد اى مسجد كان افضل) اعترض بأن المصلى على الجنائز يحصل له ثواب القرض وهو اعظم من ثواب النفل فكيف يكون النفل احب منه وواجب بان هذا مبنى على القول بقوط فرض الكفاية عن الغير بالشروع فيه لا بالتفراغ منه وفي هذا الجواب نظرياً تردى فرض الكفاية من ان اللاحق بالداخل فيه يقع فعله فشاؤنا قيل بدعوتيه بالشروع فيه فالبحث بان على القولين اهـ وبولع الاول بان قال انهم فوطوا اقامتهم فقولوا باقتضائهم ان النفل مطلقاً ظر الما قبل انها صلا تفرقها لقصدها الدعاء حتى اجازها بعضهم بلا ضرر وليس فيها السجود الذي هو اقرب بما يكون له بعد ذلك وماذا كان متباسبه وقوى النظر لقرضها حق الجار وركعة الصالح

باب الزكاة

(قوله وشرع اخرج) هذا امر يفط لمعنى المصدري وقوله وتطلق على الجزء المذكور اى الجزء مخصوص المخرج من المال مخصوص اذا بلغ نصابه لا دفعه على نفسه ان تم المقتضون وحول غير المعلن وهذا تعريف لمعنى الاسمى وسمى ذلك الجزء المأخوذ زكاة مع كونه نقص المال حاله في نفسه عند الله تعالى كفى حديث ما صدق عبد صدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا كما تباهى في كسب الرحمن فيه به لا كبر في احسرك فلو اوفضه حتى تكون كالجليل ولا نه يعود على المال بالبركة والنتيجة باعتبار الارباح اولان سادها يرتكو بادائها قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها (قوله من مال مخصوص) وهو الزم والحرف والافتقار وضرر التجارة والمعادن (قوله تجب زكاة) هذا في قوة قولنا كل نصاب من انواع النعم تجب فيه الزكاة ونظاره كان ملكا واحدا ولا أثر وهو كذلك والميراث بل زكاة المعنى المصدري وهو الاخراج للمعنى الاسمى اذ لا تكليف الا بطل (قوله نصاب النعم) النصاب امة الاصل وشرعاً التذمة الذي اذا بله المال وجبت الزكاة فيه وسمى نصاباً باخذها من النصب لانه علامة نصبت على وجوب الزكاة اولان الفقراء فيه نصيباً والنعم واحد الانعام وهي المال الراعية فيصدق بالابل والبقرة والنعم سمي ماذ كرمنا اكثره نعم الله فيه على خلقه من النعم وعموم الاتعاف والنعم اسم جمع لاسم جنس لانه لا واحد له من لفظه بل من معناه واسم الجنس هو الذى يفرق بينه وبين واحدته بالانثى (قوله ع) اى بسبب حق النصاب وبسبب حول اى ضرر وحول عليه او على اصله فالاول كالوكان يثق اربعين نعمة تعلم الحول والثاني كالوكان ملك عشرين نعمة حوامل ثم ولدت قبل تمام الحول فقد حال الحول على اصله واعلم ان الحول شرط بخلاف اصدق تعريفه الشرط عليه لانه يلزم من عدمه عدم وجوب زكاة ولا يلزم من وجوده وجوبها لانه عدمه لتوقف وجوبها على ملك النصاب وقد لا يمنع كالاين في العين والامالة الى الفرق ان نسب لانه يلزم من عدمه عدم الوجوب ومن وجوده وجود الوجوب بالنظر لانه لو قال ابن الحاجب ان شرطه نظر الظاهر وهو انه يلزم من عدمه عدم الوجوب ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب ولا عده لتوقفه على شروط انكالحول وانما مانع كالاين من قرن المؤلف له بالشرط بوقد كونه شرطاً ولا يشكل عليه التعبير بالياء الى السببية لان جعلها للسببية غير متعين لجواز ان تكون للعبه او انه استعملها في حقها وهو السببية ومحاذها هو المعنى (قوله كالاين العبد من فيه شائبة رق) اى كل المكاتب والمدر لان كلنا منهم وان كان يملك لكن ملكه غير تام لان تصرفه مردود لان لسيده ارتقاؤه لعدم صدق هذه الامور على المكاتب (قوله بشرطه) اى بان كان ما سيده من المال قدر ما عليه من الدين واذا بدت

كالاين المكاتب والحول فان لم يملك المكاتب كالاين العبد من فيه شائبة رق ومثل المد من بشرطه فلا تجب فيه وكذا ان لم يكمل الحول ولا ما جزا ان اخرجها قبله بشهر في عينه وما شاة

فرصة هذا اذا كانت التمساحة هي الرابعة بل (وان) كانت (معلوفة) ولو في كل ٣٤٧ الحول (وعامة) في حوت او جل اوسى

وتاجا بكسر التون كلها او بعضها (لا) تجب في المتولة (منها ومن الوش) كالو ضربت غول الطباء اناث الفتم او العكس مباشرة او بواسطة (وضعت نفسها) من التمساحة والبراد بها من مجدد منها ولو شراى اودية لاخصوص بما ياتي في قوله واستقبل بشانته تصدعت لاحن مال (له) الى التصاب اذا كانت من جنسه (وان) حصلت (قبل) تمام (حوله) الى حول التصاب (يوم) اى من الزمن ولو لحظة (الاقل) من نصاب فلا تقيم الفائدة لنصابا كانت او اقل وستقبل بها حولا وقيم الاولى الثانية وحولها من الثانية الا ان التاج من الثانية الا ان التاج كاتم من جنسه امالو كانت من غير جنسه كابل وشم لكان كل على حوله امتا فاما كان عنده ابرصون من الفتم وقبل كمال حولها ولو يوم فث تسامن الابل او كان عنده ابرصون من الفتم فستل عليها الحول ثم قبل بحى السامى مع ث تسامن الابل فكل على حوله فيستقبل بالابل حولا من يوم ملكها (قوله لا اقل من نصاب) فلا تقيم الفائدة له ولو سارت اقل قبل الحول ويوم بعده وقبل بحى السامى فكل كلام المصنف حلق من الاخر لانه الاول (قوله وهذا الخ) هذا ما قبل ان تولى وضمت الفائدة من التعم (قوله فاما موكولة لا رايها) اى ولا مشقة عليهم في اخراج كة كل مال عند حوله وهذا الفرق اعترضه الشيخ وغيره بان في التبعة ان هذا الحكم يوجب ان اساعة لم واسحق ولعلها كان الحكم هكذا في السعاة صارا سلا مطردا اه طي (قوله فيشمل الذكروا لى) اى فكل منها ما باله شانه ويجزى اخراجه من الا ان الشاة المأخوذة كة عن الابل كالشاة المأخوذة كة عن الفتم كاصرح بذلك في الجواهر وغيره اوصالب الباب كالى ح الشاة المأخوذة عن الابل سنها وصفتها كالشاة المأخوذة عن الفتم وسيأتى انه يؤخذ عنها الذكروا لى وهذا مذهب ابن القمام واشبهوا بشرط ابن التصار لى فى البابين وما التفرق بين البابين فقال ح لم اقب عليه لاحد (تنبيه) لبادان تكون ثلة الضامة بلفظ السن المجزى بان تكون جذعة او وحيدة ولعل المصنف اعلم ذلك باعتبار ادعى ما يأتى في كة التعم (قوله وتسوا بالخ) شله في عبارة ابن الحبيب واعترضه ابن عبد السلام وابن وهب بان ظاهره انما اذا تسوا يؤخذ من الضأن والا فرب من هذا انه يغير السامى (قوله وجب عنه) اى وجب ان يخرج منه امد كروا لى فيغير في اخراج الفضل والادنى

بأقل من نصاب (قوله فرصة) اى ولان ما قرب الشيء على حكمه (قوله وهي الرابعة) اى الى ترى الكلا والشعبا ثابت واعلم ان السامى يجب ان كة فيها اذا اوفرت فيها الشروط واختلف في المعلوفة في كل الحول او مضى في العالم في حوت ونحوه فخذنا وجوب ان كة فيها وقال الشافى اذا علفت في الحول ولو جمعة لاز كة فيها وقال ابو حنيفة وواحدة اذا علفت كل الحول او ناله فلاز كة فيها والا فكل كة والعامة لاز كة فيها عند الشافى وابى حنيفة ولو سامة (قوله بل وان كانت معلوفة) اى او التبعة بالسامة في الحديث لانه العال على مواسى العرب فهو لى ان الواقع لا مفهومة (قوله وعامة) اى هذا اذا كانت مهيمة بل وان كانت حاملة (قوله وتاجا) اى هذا اذا كانت غير تاج بل وان كانت كلها تاجا خلا فلهذا هوذا هارى القائل ان التاج لا يزكو الا بزم من وجوب ان كة في التاج الاخذ منه بل يكفى به شراى سامى يؤقوله وتاجا ولو كلن التاج من غير مستف الاصل كالجو تجب الابل والبقرة غاير كى التاج على حول الامهات ان كان فيها نصاب او موكولة لنصاب الامهات فاذما امت الامهات كلها كى التاج على حول الامهات اذا كان فيها نصاب وكذا اذا امت بعض الامهات وكان الباقي منها مع التاج نصابا كى الجميع لحول الامهات (قوله لانها ومن الوش) اى مطلقا هذا هو المشهور وقيل بالز كة مطلقا وقيل ان كانت الام موكولة فلاز كة والا فلاز كة (قوله واسطة) اى واحدة او اكثر كذا في خش وعقب قال بن وقبه نظر بل ظاهر النقل خلاه وذلك لان ظاهر كل المواق قصر ذلك التاج الذى لاز كة فيه على المتولة منها ومن الوش مباشرة واما اذا كان ذلك التاج بواسطة او كثر قال كة واجبة فيه من غير خلاف واستظهر ذلك البدر الترافى (قوله وضمت الفائدة) اى سواء كانت نصابا او اقل منه وحاصله ان من كان له ماشية وكانت نصابا لم يستفاد منه اى شراى اودية او به نصابا او الا ان الثانية تضم الاولى ويزكى على حوله سواء حصل استفادة الثانية قبل كمال حول الاولى بشهر او يوم فان كانت الاولى اقل من نصاب فلا تقيم الثانية له ولو كانت الثانية نصابا ويستقبل بهما من يوم حصول الثانية الا ان حصلت الفائدة بولادة الامهات غولها لم ولن وان كانت الامهات اقل من نصابا فاما لان التاج كالى غير ضرر كذا في اصله مما ان ضم الفائدة لنصابا يذهب ادا كانت من جنسه امالو كانت من غير جنسه كابل وشم لكان كل على حوله امتا فاما كان عنده ابرصون من الفتم وقبل كمال حولها ولو يوم فث تسامن الابل او كان عنده ابرصون من الفتم فستل عليها الحول ثم قبل بحى السامى مع ث تسامن الابل فكل على حوله فيستقبل بالابل حولا من يوم ملكها (قوله لا اقل من نصاب) فلا تقيم الفائدة له ولو سارت اقل قبل الحول ويوم بعده وقبل بحى السامى فكل كلام المصنف حلق من الاخر لانه الاول (قوله وهذا الخ) هذا ما قبل ان تولى وضمت الفائدة من التعم (قوله فاما موكولة لا رايها) اى ولا مشقة عليهم في اخراج كة كل مال عند حوله وهذا الفرق اعترضه الشيخ وغيره بان في التبعة ان هذا الحكم يوجب ان اساعة لم واسحق ولعلها كان الحكم هكذا في السعاة صارا سلا مطردا اه طي (قوله فيشمل الذكروا لى) اى فكل منها ما باله شانه ويجزى اخراجه من الا ان الشاة المأخوذة كة عن الابل كالشاة المأخوذة كة عن الفتم كاصرح بذلك في الجواهر وغيره اوصالب الباب كالى ح الشاة المأخوذة عن الابل سنها وصفتها كالشاة المأخوذة عن الفتم وسيأتى انه يؤخذ عنها الذكروا لى وهذا مذهب ابن القمام واشبهوا بشرط ابن التصار لى فى البابين وما التفرق بين البابين فقال ح لم اقب عليه لاحد (تنبيه) لبادان تكون ثلة الضامة بلفظ السن المجزى بان تكون جذعة او وحيدة ولعل المصنف اعلم ذلك باعتبار ادعى ما يأتى في كة التعم (قوله وتسوا بالخ) شله في عبارة ابن الحبيب واعترضه ابن عبد السلام وابن وهب بان ظاهره انما اذا تسوا يؤخذ من الضأن والا فرب من هذا انه يغير السامى (قوله وجب عنه) اى وجب ان يخرج منه امد كروا لى فيغير في اخراج الفضل والادنى

(الابل) يجب (في كل خمس) منها (ضانته) بتدبير المصرة على التون من الضأن وهو مهور لا يابى التبعة وماؤه موكولة فيشمل الذكروا لى وهو خلاف للمعز (ان لم يكن جل ضم البلد للمعز) بان كانت كلها ابلها ضا أو تسوا بان غلب المعز ويجب منه

الآن يتطوع المالك بدفع الضمان (قوله الآن يتطوع المالك بدفع الضمان) أي قام بغيره ثم يجبر الساعي على قبوله وهذا بخلاف ما لو خالف في صورة منطوق المصنف وأخرج معرافه لاجزائه (قوله وان خالفته) مبالغة في المفهوم أي فان كان جزم البلد المعز وجبته من ان خالفته غنم المالك بأن كانت مأواها معاته في المنطوق أي تجب الضائفة حيث كان جزمه معز وان خالفته غنم المالك حل غنم البلد بأن كانت غنمه معزا او مبالغة في المنطوق والمفهوم معا كإشارته الشارح بقوله أي فالعبرة بغير البلد وان خالفته (قوله والاصح) أي كقوله عبد المنعم القروي وصحبه ابن عبد السلام خلافاً لـ الجاسي وابن العربي القائلين بعدم الاجزاء من خبره المازرى على اخراج القيم في أن كانت قال ابن عرفة وهو عبدان القيم البعير اه قال ح ولا بعد إذ ليس مراده حقيقة القيم وإنما مراده انهم قالوا في مصرف أن كلاً لا يجوز اخراج القيم وهو ما مر منه اخراج العرض عن البعير (قوله اجزاء بعير) تغيير بالاجزاء فيبداه غير جائزاً إنداء هو كذلك وقوله بعير أي ذكر أو أنى لا يطلق البعير على كل منهما وظاهر اجزاء البعير عن الشاة ولو كان سنة اقل من عام فهو ما ارتضاه دج قاله خلافاً لما عليه بعض الشراح ومراده به ح حيث قال لا بد في اجزاء البعير عن الشاة من بلوغه السن الواجب فيها وقوله عن الشاة أي وما عن شاتين فأكثر فلا يجوز قول واحد أو زادت قيمته على قيمتها (قوله ان كانت سليمة) أي ان كانت موجودة مكلالة حال كونها سليمة وتول ولو كانت كرمه لانها الأصل ولا يتقبل البلد مع إمكان الأصل وهو ظاهر المصنف وأعمهم لما تكن كرمه أو الاختذان باليون النهي عن اخذ كرائم الناس انظر في ذلك (قوله فابريون ذكر) وتجزئ بنت اليون بالاولى وهل يجبر الساعي في قبولها أو لا يجبر ليبيح على قبولها قولان واقتصر في التوضيح على القول بجبره ونسب للمدونة فهو المعتمد وليس في الأول ذكر يؤخذ عن أبي ابن الليون فأما يؤخذ عن بنت الحاض كأعلنت وميثد لا يجوز ابن الحاض عن بنت الحاض ولا ابن الليون عن بنت الليون وهكذا (قوله حكم وجودهما) في تعين بنت الحاض وأما يمكن بابن الليون إذا عذمت بنت الحاض فقط حقيقة أو شكاً والحاصل انما ان وجد واحد الشئتين تعين وان وجداهما تعين بنت الحاض وكذا ان عذما لكن ان اتى في هذه الحالة الأخيرة بابن الليون بعد الزامه بنت الحاض كان الساعي أخذه ان رأى قطر الكرمه أكثر لجل الكرمه او أكثر مما لا الزامه بنت الحاض احب او كره كالأبن القاسم في المدونة فظن عدم الامران وقيل الزامه بنت الحاض أي بابن الليون فقال ابن القاسم يجبر الساعي على قبوله ويكون بمنزلة ما لو كان موجوداً فيها وقال باسبغ لا يجبر (قوله ولا يجوز عنها حق) أي ولو لم توجد او وجدت معينة وأما اخذ الحققة عن بنت الليون فيجزي والفرق بين ابن الليون فيجزي عن بنت الحاض والحق لا يجوز عن بنت الليون ان ابن الليون يتمتع من صفار السباع ويرد المامور على الشعر فقايلت هذه القضية فضيلة الاقوثة التي في بنت الحاض والحق ليس فيما يرد عن بنت الليون فليس فيه ما هادل فضيلة الاقوثة التي فيها (قوله وفي مائة واحد وعشرين بنات سبع وعشرين حقتان او ثلاث بنات ليون الخيارات الساعي) اعلم ان التي على الله عليه وسلم عدان بين ما تقدم من التقادير وبين ان في الاحدى وتسعين الى مائة وعشرين حققتين قال ثم لما ذكر في شكل اربعين بنت ليون وفي كل خمسين حققة ففهم الامام مالك ان المراد بالبنات مائة واحدة أي عشرة وهو الراجح وحل ابن القاسم ان بادة على مطلق الزيادة ولو حصلت بواحدة في مائة وثلاثين حققة وبثلاث بنات ليون باثني مائة واحد وعشرين ان نسج الخلاف بينهما فتد الامام بغير الساعي بين اخذ حققتين او ثلاث بنات ليون وهو ما مضى عليه المصنف وذلك لان الماشئ الواحد والعشرين يصلح فيها حقتان ويصلح فيها ثلاث بنات ليون اذ فيها أكثر من خمسين وأكثر من ثلاث بنات سبعين فلا يخبر الساعي وقال ابن القاسم تسعين بنات ليون (قوله الخيارات الساعي) أي فان اختار الساعي احد الصنفين وكان عند رب المال الصنف الآخر افضل اجزاء ما اخذه الساعي ولا يستحب له اخراج شيء من ماله لئلا يفسد (قوله ان وجد او فقدنا) فان وجد احد الصنفين تعين وبقاها باب المواشي ومثلها اذا وجد واحد وكان احدهما مبيعاً فهو كالعدم وكذا اذا كان احدهما من كرائم الاموال وحدا او فقدنا

(قوله الآن يتطوع المالك بدفع الضمان) أي قام بغيره ثم يجبر الساعي على قبوله وهذا بخلاف ما لو خالف في صورة منطوق المصنف وأخرج معرافه لاجزائه (قوله وان خالفته) مبالغة في المفهوم أي فان كان جزم البلد المعز وجبته من ان خالفته غنم المالك بأن كانت مأواها معاته في المنطوق أي تجب الضائفة حيث كان جزمه معز وان خالفته غنم المالك حل غنم البلد بأن كانت غنمه معزا او مبالغة في المنطوق والمفهوم معا كإشارته الشارح بقوله أي فالعبرة بغير البلد وان خالفته (قوله والاصح) أي كقوله عبد المنعم القروي وصحبه ابن عبد السلام خلافاً لـ الجاسي وابن العربي القائلين بعدم الاجزاء من خبره المازرى على اخراج القيم في أن كانت قال ابن عرفة وهو عبدان القيم البعير اه قال ح ولا بعد إذ ليس مراده حقيقة القيم وإنما مراده انهم قالوا في مصرف أن كلاً لا يجوز اخراج القيم وهو ما مر منه اخراج العرض عن البعير (قوله اجزاء بعير) تغيير بالاجزاء فيبداه غير جائزاً إنداء هو كذلك وقوله بعير أي ذكر أو أنى لا يطلق البعير على كل منهما وظاهر اجزاء البعير عن الشاة ولو كان سنة اقل من عام فهو ما ارتضاه دج قاله خلافاً لما عليه بعض الشراح ومراده به ح حيث قال لا بد في اجزاء البعير عن الشاة من بلوغه السن الواجب فيها وقوله عن الشاة أي وما عن شاتين فأكثر فلا يجوز قول واحد أو زادت قيمته على قيمتها (قوله ان كانت سليمة) أي ان كانت موجودة مكلالة حال كونها سليمة وتول ولو كانت كرمه لانها الأصل ولا يتقبل البلد مع إمكان الأصل وهو ظاهر المصنف وأعمهم لما تكن كرمه أو الاختذان باليون النهي عن اخذ كرائم الناس انظر في ذلك (قوله فابريون ذكر) وتجزئ بنت اليون بالاولى وهل يجبر الساعي في قبولها أو لا يجبر ليبيح على قبولها قولان واقتصر في التوضيح على القول بجبره ونسب للمدونة فهو المعتمد وليس في الأول ذكر يؤخذ عن أبي ابن الليون فأما يؤخذ عن بنت الحاض كأعلنت وميثد لا يجوز ابن الحاض عن بنت الحاض ولا ابن الليون عن بنت الليون وهكذا (قوله حكم وجودهما) في تعين بنت الحاض وأما يمكن بابن الليون إذا عذمت بنت الحاض فقط حقيقة أو شكاً والحاصل انما ان وجد واحد الشئتين تعين وان وجداهما تعين بنت الحاض وكذا ان عذما لكن ان اتى في هذه الحالة الأخيرة بابن الليون بعد الزامه بنت الحاض كان الساعي أخذه ان رأى قطر الكرمه أكثر لجل الكرمه او أكثر مما لا الزامه بنت الحاض احب او كره كالأبن القاسم في المدونة فظن عدم الامران وقيل الزامه بنت الحاض أي بابن الليون فقال ابن القاسم يجبر الساعي على قبوله ويكون بمنزلة ما لو كان موجوداً فيها وقال باسبغ لا يجبر (قوله ولا يجوز عنها حق) أي ولو لم توجد او وجدت معينة وأما اخذ الحققة عن بنت الليون فيجزي والفرق بين ابن الليون فيجزي عن بنت الحاض والحق لا يجوز عن بنت الليون ان ابن الليون يتمتع من صفار السباع ويرد المامور على الشعر فقايلت هذه القضية فضيلة الاقوثة التي في بنت الحاض والحق ليس فيما يرد عن بنت الليون فليس فيه ما هادل فضيلة الاقوثة التي فيها (قوله وفي مائة واحد وعشرين بنات سبع وعشرين حقتان او ثلاث بنات ليون الخيارات الساعي) اعلم ان التي على الله عليه وسلم عدان بين ما تقدم من التقادير وبين ان في الاحدى وتسعين الى مائة وعشرين حققتين قال ثم لما ذكر في شكل اربعين بنت ليون وفي كل خمسين حققة ففهم الامام مالك ان المراد بالبنات مائة واحدة أي عشرة وهو الراجح وحل ابن القاسم ان بادة على مطلق الزيادة ولو حصلت بواحدة في مائة وثلاثين حققة وبثلاث بنات ليون باثني مائة واحد وعشرين ان نسج الخلاف بينهما فتد الامام بغير الساعي بين اخذ حققتين او ثلاث بنات ليون وهو ما مضى عليه المصنف وذلك لان الماشئ الواحد والعشرين يصلح فيها حقتان ويصلح فيها ثلاث بنات ليون اذ فيها أكثر من خمسين وأكثر من ثلاث بنات سبعين فلا يخبر الساعي وقال ابن القاسم تسعين بنات ليون (قوله الخيارات الساعي) أي فان اختار الساعي احد الصنفين وكان عند رب المال الصنف الآخر افضل اجزاء ما اخذه الساعي ولا يستحب له اخراج شيء من ماله لئلا يفسد (قوله ان وجد او فقدنا) فان وجد احد الصنفين تعين وبقاها باب المواشي ومثلها اذا وجد واحد وكان احدهما مبيعاً فهو كالعدم وكذا اذا كان احدهما من كرائم الاموال وحدا او فقدنا



في قوله (معزاً) خلافاً لكل من بين الضان حتى من المعز إلى مائة وعشرين (وفي مائة واحدة وعشرين من الشان) (وفي مائتين) (وفي مائتين  
 عشرة ثلاث) إلى ثمان مائة وتسعون (وفي مائة أربع) من الشاه (ثم لكل مائة شاة) ذكرها في (وزن الوسط) في

وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ابن نحاية وقيل ابن ستة أشهر وكلن الأولى للمصنفان برهاوتن بان يقول  
 جندع اوجدعة فوسنة اوتوتى كافي المدونة والرسالة الجواهر وعليه يأتي حل الجواهر الساسي والبالن قولان  
 ان عرفه كون التخير بين الجندع والثاني الساسي اولها قولنا تسهيروا بنافع فله طي وقد يقال ان المصنف  
 انما تكلم على اقل ما يجزى وهو الجندع واما الثاني فهو اكرم من الجندع لان الجندع من الضان والمعز فوسنة  
 تامة على ما عرفه من الخلاف واما الثاني منها فهو ما اوفى سنة ودخل في الشاه اقل بن (قوله ولو معزاً)  
 ما لم يفتق قوله جندع اوجدعة لان الخلاف موجود فيهما القولان جيب لا يجزى الجندع ولا الجندعة من  
 المعز لان الضان ولا من المعز وقول ابن القصار لا يجزى الا الاشي من المعز دون الذي منه ولو اورد على  
 ابن القصار فقط لقال ولو معزاً ذكر اه عدوى وقوله ولو معزاً اى اذا كانت الشياه المركبة عنها معزاً  
 اتخذها ما يأتى (قوله ثم لكل مائة) اى بعد الاربع مائة فلا يتبع الواجب بعد الاربع مائة الا بزيادة المئين  
 (قوله ولو بالوسط) اى ان الاضام كانت من نوع او من نوعين اذا كان فيها الوسط فلا يشكل في اخذها فان  
 لم يكن فيها وسط بان كانت كلها خيار او شرار اذن الساسي لا يأخذ منها شيئاً ويلزم بها بالوسط ما لم يتطوع  
 الملك بفتح الخيار ومحل الزامه بالوسط عند عدم التطوع بالخيار لان رى الساسي اخذ المبيعة اض  
 الفقهاء اخذها (قوله الا ان رى الساسي اخذ المبيعة) اى اض فقهاء ذلك ليلو فها من الاجزاء  
 لكن برضاهم ان هذا جابر فيه الوسط وما تقر به الجواهر والشرار والاستثناء اربع الحالات كلها كما  
 يدل عليه كلام التوضيح والجواهر وتخصيص غير وجوه لغيره الا في مخالفة لاطلاق اهل المذهب وظواهر  
 نصوصهم اى طي (قوله بخت) اى ابل ضخمة مائة لتقصير طاسمان احد مملو خلق الاختراعى من ناحية  
 خراسان وانما ضمت البخت للراب لانهما صنفان متدرجان تحت نوع الا بل وكذا الضان والمعز سفان  
 متدرجان تحت نوع العلم وكذلك الجاموس صف من البقر (قوله وجاموس لبقر) اعلم ان الجاموس والجحر  
 سفان متدرجان تحت البقر والجحر يسكون المجمع حراً كان له عليه الحجرة على لوها سميت بذلك فاذا علمت  
 هذا اقل من الاولى للمصنف ان يتول جاموس لحر لان الضان ان الصنف انما ضمت للصنف الاخر المتدرج  
 معه تحت نوع لان الصنف يضم لنوع المتدرج تحت كذا في الساسي (قوله وغير الساسي) دليل لجواب  
 لشرط وقوله لو غير مصر على قوله وضمت لغير ابى واذا ضم احد الصنفين للآخر فواجب وجبت واحدة  
 في الصنفين ونسأوا بخير الساسي في اخذها من ايجامناه وهذا اذا وجد السان الواجب في الصنفين او فقد  
 منهما وتعين المفرد كما ذكره ح عن البايع عند قوله وفي اربعين جاموساً اه بن (قوله بمكة عشر  
 من الجاموس) اى وكلاهما عشر مبراً من البخن ومثلها من العراب (قوله كعشرين بختاً) اى الواجب  
 فيها اى في السنة والثلاثين بختاً بلون (قوله وكعشرين جاموساً) اى الواجب فيها بيع كامر (قوله فمن  
 الاكثر) اى تؤخذ تلك الواحدة من الاكثر (قوله اذا حكم المالب) قال ابن عبد السلام وهذا متجه ان  
 كانت الكثرة ظاهرة وانما كانت كلاً من الشان والظاهر انها كلتا السورين اه شيخنا عدوى (قوله كاتين  
 وستين ضاناً) اى وكما في وتلاين عراباً ومثلها بختاً بالجملة ستة وتسعون فيها بتالون وكلاين جاموساً  
 ومثلها بخرافاً بالجملة ستون فيها تيمان (قوله اى غائز من الاقل) اى انما تؤخذ الواحدة من الاقل كما  
 تؤخذ واحدة من الاكثر بشرط بلون (قوله اى اوجب الثانية) اى الاقل كما كان له تأثير في وجوب الثانية  
 صار كالسوى (قوله ولو غير وقص) اى هذا اذا كان الاقل من النصاب وقصاً كائة وتلاين معزاً وتلاين  
 ضاناً بل ولو كان غير وقص كامل (قوله كائة وعشرين ضاناً) اى وكما من الضان واحدة وعشرين

معزاً (او) ونسأوا بالو (الاقل نصاب غير وقص) كائة وعشرين ضاناً او اربعين معزاً اى عاً  
 يؤخذ من الاقل شرطين كونه نصاباً او لا وقد وجبت فيه الزكاة كونه غير وقص اى وجبة الثانية (والا) بان لم يكن الاقل نصاباً ولو  
 غير وقص كائة وعشرين ضاناً وتلاين معزاً او كان نصاباً الا ان وقص كائة واحدة وعشرين ضاناً او اربعين معزاً (الاكثر)

يؤخذ ان منه (د) ان وجب في الصنفين (ثلاث وتسوا) كالمز واحدة ضاؤا لثلاثا معزا (ة) اثنتان (منها) اى من كل واحدة (ونحو الساسى  
(فى) اخذ (ا) اثنة (من) اهما شام (والا) بأن لم يتساوى (فكذلك) اى كالحكم السابق ٣٥١ فى السابق فان كان الاقل نصا بغير نقص

من المعز (قوله يؤخذ ان منه) اى من الاكثر ولا يؤخذ من الاقل شئ فى هذه المسائل الثلاث فالحال تحت  
الا (قوله وتسوا) اى حقيقة او حكما كتفاوت ادمه واللا غير باثنين او ثلاثة كفى التوضيح عن ابن  
عبد السلام (قوله غير نقص) بأن كان هو الموجب لثلاثة لثلاثه فذلك كالموجبين شائفة وار بين معزا  
فاجلها ثمان ومشرقة ثلاثا شياء (قوله والاخذنا جميع من الاكثر) اى الا بان كان الاقل اقل من  
نصاب وهو نقص كاثنتين وشاة ثنائين معزا او كان غير نقص كاثنتين من الضان وثلاثين من المعز او كان  
نصابا وهو نقص اى لم يوجب اثلاثة كاثنتين وشاة من الضان وار بين معزا وهذا مذهب ابن القاسم ومقابله  
ما لم يحسن من ان الحكم للاد كثر فيؤخذ الكل منه مطلقا (قوله واعتبر فى الشاة الرابعة) اى فى مقام اخذها  
اوفى وجوبها وقوله كل ما تائب فاعل اعتبار اى فى مقام اخذ الرابعة فتعتبر كل ما على حديثها من  
خاوص وض فاما لخالصة يؤخذ من كل ما منها شاة والمائة التى فيها ضمن ناسى سفادها غيرى اخذ  
ز كل ما من اى الصنفين وان اختلفا اخذت ز كل ما من اكثرهما (قوله فيخرج التبع الثانى منها) فليز ذلك  
ما لو كان عند ثمانية وار بعون ضاؤا وستون معزاته يؤخذ منه ثلاث من الضان وواحدة من المعز  
لكونهما اكثر من المائة الرابعة فلثلاثة الرابعة ينظر فى اقل حديثها كالمز اقترنت واذ اعقب المؤلف هذه  
المسئلة بقوله واعتبر فى الرابعة فاكثر كل ما تائب (قوله مع ان الاقل) اى فى كلام المصنف وهو البقر (قوله  
لم يتقرر النصب) اى لم يتحقق الموجب في عدد معين الا ترى لما مثل لسايقا من مائة وعشرين من شاة  
وار بين معزا فان الموجب للثانية لا يتحقق على كونهما بين بل يتحقق فيها اقل منها (قوله وما هنا بعد  
تتروها) الاسبوب ما هنا عند تقرير النصب اى يتحقق الموجب في عدد معين الا ترى ان الموجب لثلاثين  
الثلاثون لا اقل منها وتقرر الموجب في عدد معين اما بما كفى العزم فان فى كل مائة شاة من الاربع مائة  
للا نهاية واما ابتداء كفى البقر فان فى كل ثلاثين يبعافى كل ار بين مسنة (قوله تقرر لكل ما يجب) اى  
لكل قدر يجب فيه شئ وقوله باضداد راجع لكل اى تقرر لكل قدر باضداد يجب فيه شئ واحد (قوله  
فيؤخذ) اى الشئ الواحد وقوله من الاكثر اى من اكثر الصنفين ان كان اكثر وقوله الاى بأن تساوى  
(قوله ان يستقر) اى يتحقق النصب اى الموجب شئ معين كاثنتين من الضان صد الثلثة فان المائة  
موجبة لثلاثة والثلاثين موجبة لتبع والار بين موجبة ستة دون الاقل منها (قوله من هرب الخ) الباء  
فى قوله بابدال ما شاة للاستعانة لباية السببية ولا المصاحبة اى من هرب من الزكاة مستعينا على هرو به بابدال  
ما شاة فالابدال هرو وب بواى كالمز هرب منها وحاصل ان من ملك نصا بام الماشية سواء كان للتجارة  
اولقته ثم ابدله بعد الحول او قبله هرب بعاشة اخرى من نوعها او من غير نوعها كانت الاخرى نصا باو اقل  
من نصاب او ابدلها من غيرا او بقدر فادرا من الزكاة يعلم ذلك من اقراءه او من قرائن الاحوال فان ذلك  
الابدال لا يسقط عنه زكاة المبدل بل يؤخذ من كاهما معا لماله بنقض قصده ولا يؤخذ من كاهما دل وان  
كانت زكاهما كثران البدل لم يجب فيه زكاة الا ان لعدم مرور الحول عليه (قوله او بخران الاحوال) اى  
كان يسمع المار بيقول يرد الساسى ان يؤخذ من زكاة فى هذا العام هيئات ما بعده من ثم يرد ذلك باطلها  
(قوله وهى نصاب) اى الماشية التى ابدلها نصاب وهذا مأخوذ من قول المصنف اخذت زكاهما اذ لار كاه  
لدون النصاب (قوله ولو وقع ابدال قبل الحول) اى اى هذا اذا وقع ابدال بعد الحول بل ولو وقع ابدال  
قبل الحول هرب اى كشهر ولا يحتاج فيه اى اقرينة تدل على الهروب او اقرار ان ابدال حينئذ نفسه  
قرينة عليه وشارا شارح بقوله ولو وقع ابدال الخ اى ان المباشرة فى الهروب والابدال لا فى الاخذ ان زكاة  
لان الزكاة لا تؤخذ قبل الحول لامن الزاؤلوا من غيره (قوله على الاربع) اى عند ان يؤنس خلا القول ابن

اخذ منه شاة واخذنا لباى  
من الاكثر والاخذنا جميع  
من الاكثر (د) ان وجب  
اربع من الضان فاكثر  
(اعتبر فى الشاة) (الرابعة)  
فاكثر كل ما تائب على حديثها  
فتعتبر الخاوص على حدة  
والمضموم على حدة فلما  
كانت ارب مائة منها ثمانية  
ضاؤا ومائة بعضها ضان  
وبعضها معز يخرج ثلاثة  
من الضان واعتبرت الرابعة  
على حديثها فى السواى غير  
الساسى والاقل الاكثر (د)  
يؤخذ (فار بين جاموسا  
وعشرين بقرة) تبعان  
(منها) من كل صنف يبيع  
لان فى الثلاثين من  
الجاموس يبعان بقرة عشرة  
فقسم العشرين من البقر  
فيخرج التبع الثانى منها  
لانها الاكثر ولا يخاف  
هذا امر من انه اعلم يؤخذ  
من الاقل شرطين كون  
الاقل نصا وهو غير نقص  
مع ان الاقل هنادون  
النصاب لان ذلك حيث لم  
تقرر النصب وما هنا بعد  
تتروها وهى اذا اقترنت  
تقرر لكل ما يجب فيه شئ  
واحد بافراد يؤخذ من  
لاكثران كان والاخير كما  
فى المائة الرابعة من الضان  
والمراد بتقرر النصب ان  
يستقر النصاب فى عدد  
مضبوط (ومن هرب)  
اى من الزكاة بابدال

اى يبيع (ما شاة) ويعلم هربا فادرا او بخران الاحوال كانت لتجارة او قسه ابدلها بوعا او غيره او عرض او قدهى نصاب (اخذت زكاهما)  
عملها بنقض قصده لا بزكاة المأخوذ قولوا كراهه من مرور الحول (ولو) وقع ابدال (قبل الحول) هرب كقرب الخيلطين كاياى (على الاربع)



نصاب لم يتصور هروبه وانما ينظر للبذل ويكون من قبيل قوله كبذل ماشية بخراتق (و يني) باع الماشية ولو غير فلا (في ماشية راجعة) له (يعيب او) راجعة له بسبب (فلس) من المشتري واولى بفساد يسع على حوله الا صلى ويركبها عند تمامه وكانها لم تخرج من ملكه ثم شبه في البناء على حول الاصل مفهوم القدر بقوله ( كبذل ماشية بخراتق ) وكانت نصا ليل (وان) كانت (دون نصاب بين) متعاقب ببدل اي ابدلها بنصاب بين فيني على حول اصلها وهو النقد الذي اشترت به ماله بخراتق في عينها فان جرت في عينها بان حال عليها الحول عنده وهي نصاب بني على حول زكاة عينها لانها اطلت حول الاصل (او) ابدلها بنصاب من (نوعها) كبخت بمراب ومعرضان فيني على حول اصلها وهو هنا المبدل مطلقا زكي عينها ام لا لالغن الذي اشترت به (ولو) كان الابدال المذكور (لا يستهلك) لما داهمها على شخص فصالحه على نصاب من نوعها او اعطاه القبضة عينها فانه يتو على حول اصلها ( ك نصاب فيني ) من الماشية

الكاتبانه لا يؤخذ بزكاتها الا اذا كان الابدال بعد مرور الحول وقبل مجيء الساعي اما اذا وقع الابدال قبل الحول ولو قرب فلا يكون حاربا وانما عبر بصيغة الاسم لان ابن ونوس : ل عن عبد الحق مثل ما صور به كاتمه عنه في التوضيح فهو اختيار من خلاف لاقول من عند نفسه (قوله لا يبدل) اي لان كان الابدال قبل الحول بعد فانه لا يؤخذ بزكاتها ولو قامت الدرائع على هروبه هذا ظاهر وهو الصواب خلافا لما في عقب كذا قرر شيخنا (قوله فان كان المبدل دون نصاب) هذا مفهوم قوله وهو (قوله) لم يتصور هروبه) اي انه لا زكاة فيها دون النصاب (قوله وانما ينظر للبذل) اي فهو الذي يرزكى (قوله) وبني باع الماشية) اي سواء باعها بين او بنوعها او بمخالفها وحاصله ان من باع ماشية بعدما مكنت عنده نصف علم مثلا سواء باعها بين او بعرض او بنوعها او بمخالفها كان فلان من الزكاة به ام لا مكنت عند المشتري مدة فمردت على بائعها يعيب او بسبب فلس المشتري او بسبب فساد البيع فانه يني على حولها عنده ولا يبايئ الايام التي مكنتها عند المشتري بحيث لا يحبسها من الحول بل تحبس به ويفهم من قول المصنف بني انا لم رجعت قبل علم الحول كما صورنا فان رجعت بعده زكاتها من الرجوع فان زكاتها المشتري عنده فمرددها رجعت على البائع عما اداها ان لم يكن دفع منها (قوله واولى فساد بيع) كان الفساد مختلفا فيه كالبيع وقت تمامه لجهة او تخففا عليه كالبيع لاجل مجهول والموضوع ان تلك الماشية المبعة لم تقف عند المشتري بمقوت من مقوتات البيع الفاسد وانما كان الرجوع فساد البيع واولى لان البيع الفاسد لا ينقل الملك (قوله كبذل ماشية بخراتق) لما كان النظر هنا عما هو في زكاة البذل واما المبدلة فلا زكاة فيها فاعلم عدم قصد القرار شرط اختلفا في البذل ان يكون نصا بالاذلة زكاة فيها دون النصاب واما المبدل فلا يشترط ان يكون نصا بعكس ما تقدم في المار ب فانه لا بد في المبدل ان يكون نصا واما البذل فلا يشترط فيه ذلك لكونها غير مزرقة وحاصله ان من ابدل ماشية للتجارة سواء كانت نصا با او لم تكن فانها ان يبدلها بين او عرض او بنوعها فان ابدلها بعرض او بين رزكان نصا فقال اشهب يستقبل بالعين والعرض وقال ابن القاسم يني على حول الاصل اي اللغن الذي اشترت به ماشية للتجارة فان كان ذلك اللغن عرض تجارة فالحول من يوم ملك ذلك العرض وان كان عرض فيني فهو م اشترت به تلك الماشية وان كان اشترتها بين فالحول من يوم ملكه ان لم يركه والا في يوم زكاة هذا كله ان ابدلها قبل حريان الزكاة في عينها لكونها دون نصاب او لم يحصل عليها الحول واما ان وقع الابدال بعد ان زكاتها فالحول الذي يرزكى فيه ببدل الصين والعرض حول زكاة عينها لان زكاة عينها اطلت حول الاصل الذي هو منها وان ابدلها بنوعها كبخت بمراب او بنوعها موز او شان معز يني على حول المبدل وهو يوم ملكها او زكاتها باعها خفاق الشيخين لا على حول الاصل وهو اللغن الذي اشترت به بالمبدلة اذا امت هذا العلم ان في كلام المصنف اجالا لاختلاف كيفية بناء المبدل بين والمبدل بنوعها (قوله بنصاب بين) المراد بين مقابل الماشية فيشمل العرض كافي كبير خش (قوله فيني) اي في زكاة اللغن او العرض الذي ابدل به ماشية للتجارة وقوله على حول اصلها اي اصل الماشية المبدلة (قوله وهو النقد الذي اشترت به) وحوله من يوم ملكه ان لم يركه او من يوم زكاة ان كان قدر كاه (قوله ولو كان الابدال المذكور) هو الابدال بين او نوعها (قوله) فانه يني) اي في زكاة ذلك البذل وقوله على حول اصلها اي اصل الماشية المستهلكة فان صالحها بنوعها زكى ذلك البذل لحول المستهلكة وهو يوم ملكها او زكاتها وان صالحها بين فيني زكاة اللغن الحول النقد الذي اشترت به المستهلكة وهو يوم ملكه ان لم يركه او يوم زكاة ان كان زكاته ان لم تجز زكاة في عين المستهلكة والا في يوم زكاة وانما ابدلها في الاستهلاك بنوعها فيقولان لابن القاسم في المدة الاولى انه يني في زكاة البذل في حول الاصل المبدلة وهو ماشية عليه المصنف والاني انه يستعمل ذلك البذل حولا من

ابده بنصب عين او مشية من نوصها لولا استهلاك فانه يبنى على حول اصلها وهو المبدلة فيها فان لم تكن نصبا كل ربع من الابل فان ابدلها  
 بنصب عين استقبل بنصب عين نوصها (لا) ان ابدل ماشية التجارة او القنية ٣٥٣ (بمعناها) او كما قيل بقر او ضم فلا

يوم اخذته قال من وهذا الله وامه اساء الاول او اقوى منه فلما عيب على المصنف في اقتضاه على الاول ورده  
 على الثاني بل هو اما ابدال الحاق الاستهلاك بين عين القاسم وقوله فيه البناء على حول الاصل واشبه بقوله  
 بالاستقبال فليس الاستقبال حيث يتخالف عليه خلافاً بقوله ان الحاق ابدال المصنف في الاستهلاك  
 كالبدلة انما قد حكي الاثنان على الحاق اخذ العين في الاستهلاك بالبدلة الاختيارية ومذهب ابن القاسم  
 فيها البناء على حول الاصل ومذهب اشبه الاستقبال كمرقر باعتدول المصنف كبذل ماشية تجارة  
 الخ واذا علمت ذلك ظهر لك ان الاولى جعل المباحة في قول المصنف وان لا استهلاك راجعة لعين والثورة كما  
 قال ح وتبعه شارحنا حيث قال ولو كان ابدال المدكروا المرود عليه يقولون ان القاسم الثاني في النوع  
 وقوله اشبه بالاستقبال في العين والنوع كذا في كرخيننا انه على قول ابن القاسم الثاني في النوع  
 في ابدال الاستهلاك قال عدلنا على محملنا تشهد به بالاستهلاك والاستقبال مرفوعا عن غيرنا ان الخلاف الثاني  
 لابن القاسم مطلق ان كان الاستهلاك مجرد الدعوى او كان ثابتاً بينه انظر بن (قوله ابدل بنصب عين) فلو  
 بدله باقل من نصاب العين او الماشية فلا زكاة عليه انما (قوله فانه يبنى على حول اصلها) اي من يوم ملك  
 رقاباً او زكاهما (قوله فيها) اي في ابداله بين او نوصها لا يقال اذا كان ابدال بين عين يبنى على حول العين  
 اننى اشترى به الماشية المبدلة اي من يوم ملكه اوزكاه كعدمه في مسألة التجارة خلافاً لقوله بعضهم ان  
 ما قاله انا شرح هو القتل (قوله فان لم تكن) اي ماشية القنية المبدلة (قوله لان ابدل ماشية التجارة) اي  
 سواء كانت نصاباً لا وقوله او القنية اي او الحال انما بنصب بمخالفها وهذا يخرج من قوله سابقاً وبنى لكن  
 بالنظر لقوله او نوصها وقوله او راجحة بالغة عطف على المخرج لكن بالنظر لقوله يعيب فهو من القنى والنشر  
 لشوش والتقدير بنى في راجحة يعيب لافى راجحة بالغة كدله بنوعها اي كاي بنى بسبل الماشية التي  
 التجارة او القنية اذ ابدلها بنوعها الا ان ابدلها بمخالفها (قوله او راجحة بالغة) اي او وقت الاقالة قيل  
 قبض العين او بعده (قوله يبنى ماشية التجارة او القنية بين) اي كانت تلك العين عنده اما لو كانت  
 عند ماشية باعها بين ثم قبل قبض العين او بعده اخذ فيه ماشية بخلافه لنوعها من المشتري فانه كبذل  
 ماشية بمائة فيجوز على ما تقدم من قوله كتصايب لاي مخالفها واذ اخذ من المشتري ماشية غير التي  
 باعها اما لو اخذ منه نفس تلك الماشية كان اقالة (قوله فانه يستقبل بها) اي من يوم اشتراها او اشتراها  
 لانتهى او للتجارة (قوله وخلافها الماشية كمالك الخ) اي او اما الخلط في غير ما قاله بـ (قوله كل واحد (قوله  
 المتعددة النوع) قل بعض هذا قد لا بد منه في كون الخليطين بـ كيان زكاة المالك الواحد بل ذكره المصنف  
 وقد صيغ بأنه ما عود من قوله كمال فيوجب لان الابل والبقر لا يجمع في الزكاة ولو جهمه امك فكيف  
 بالخلطة (قوله فيوجب من قدر الخ) اي لاقى كل الوجوه التي يوجبها الملك من ضمان وثقة وغيرهما اذ  
 حكم لخلط في ذلك حكم افراد (قوله ومن) الوابى او لا ضرر انثرة معه ومع الصنف حاصلة  
 في التقدير ايضا (قوله فحصل بها تفرق السن) اي او التنقيص في التقدير ايضا (قوله قد حصل بها تفرق في  
 الصنف الخ) اي او تنقيص في التقدير ايضا ففرق في السن والصنف وهي تعير كل منهما صاحبة لا تقدر ولا  
 ضرر في ذلك واعلم ان الخلطة كالنوع لا تخفيف كقاي الاثمة التي ذكرها الشارح قد توجب التثمين كاتين  
 لكل واحد منهما ما توشاة عليهما ثلاث شاة وذكاة الواجب على كل واحد ولو لم توجد الخلطة شاة واحدة قد  
 اوجب الخلطة عليهما يادوا واحدة على كل واحد نصفها وقد لا توجب الخلطة شاة كاتين لكل منهما مائة  
 شاة فان كل واحد عليه شاة سواء اختلط ام لا (قوله وفي الحقيقة الخ) هذا جواب عما قال ان الية الحكمية  
 كافية وتوجهها للخلطة لانه لا يحكم بحديث فلا تكن خلطة بدونية فلا حاجة لاشتراطها وحاصل الجواب  
 ان الماد بية الخلطة عدم بية القرار بالخلطة (قوله عدم بية القرار) اي ان لا يوجب بالواحد قرار بالخلطة  
 انما لا يوجب بالواحد قرار بالخلطة

يبنى بل يستقبل (او) راجحة لياستها (بالغة) فلا يبنى لانها ابتداء بيع واولى الراجحة جهة او ردة (او) ابدل عيناً بماشية يبنى اشترى ماشية للتجارة او القنية بين فانه يستقبل بها ولا يبنى على حول العين ثم شرع يتكلم على زكاة الخلطة فقال (وخطاه الماشية) المتعددة النوع (كذلك) واحد (فيما وجب) عليهم (من قدر) ثلاثة لكل واحد اربعون من الغنم فليصحب شاة واحدة كمالك الواحد على كل ثلثها (ومن) كاتين لكل واحد ست ولا عمن من الابل فليصحب اذعة على كل نصفها ولولا الخلطة لكان على كل فتلبون فحصل بها تفرق السن كمالك الواحد (وصف) كاتين واحد هما ثمن من المعز والثاني اربعون من الضأن فليصبا شاة من المعز كمالك الواحد على صاحب الثنيتين ثلثها ولولا الخلطة لكان على كل واحدة من صنفه قد حصل بها تفرق الصنف بالنسبة لملك الضأن وله شروط ستة انما لا يوجب بالواحد قرار بالخلطة

الخلطة اي نواكل واحد منها ومنهم لا اودر قط وفي الحقيقة ان شرط

(٤٥ - سدوق اول)

عدم بية القرار ولثانيتها يتوله (على سبيل)

فإن فقد أحد هاتين الخطين فيحصل الشرط فكذا أفراد على ما يحول (مك ضابا) وبالمثل أو بعينه ونظامها يحول (بحول) من يوم ملكه أو زكاة فحول على ما يشاء أحد هاتين الخطين

ولا يشترط مرور الحول من يوم الاختلاط بل يكفي اختلاطهما في الأقسام بقرب جدا أو كثرة وسادسا بقوله (واجتماع) أي المالكان (بمع) للذات (أو منفعة) بأجرة أو بأجرة الناس كثرة ومراحم وميت بأرض موات أو بأجرة ولو لفعل ضرب في الجميع أو لمنفعة مزاج تعرض لهما (في الأكثر) وهو ثلاثة أو أكثر (من) خصة أشياء (مراحم) بالفتح المثل الذي قبل فيه أو اجتماع فيه ثم تناق منه للميت وأما المثل الذي قبل فيه فالضم وسبائي (وماء) مباح أو مملوك لمساو لأحد هاتين الخطين الآخر (كلم) وميت ولو تعدد ان احتاجت له (وراع) جميعها ولو لكل ماشية راع وتعاونوا ولو لم تنفع لهما (بأنهما) أو بالأمر صعد عده من الأكثر (وخل) ضرب في الجميع ان كانت من صنف واحد (برق) راجع للجميع كما تبين (و) ان شاء الله تعالى من أحد الخطين ما عليها أو أكثر مما عليه (راجع) المأخوذ منه شيء (بني

من تكثير الواجب لتقليل السواء أو بالخطة أم لا (قوله فان قدرا) بان كان أحد الخطين عبدا كافرا وقوله أو أحد هاتين الخطين عبدا مسلما أو كافر أو الخطين الثاني ومسلم (قوله وبالمثل) أو بعينه أي صاحب نصاب يقسم المثل على المال الخطة ويرى الجميع كماله أو أحد وكذا كان عند كل نصاب أو على كل بعض نصابه بعض نصاب الآخر بحيث صار موقعه الخطة نصابا هذا ظاهر كلام المصنف لأنه قال ملك نصابا لم يقل شرط نصاب وهو الموافق لما قاله ابن عبد السلام وعليه يمتد قول المصنف الآخر وهو ما بين الخطين من وشيخا العدوى وشيخا قول التوضيح شرط الخطة أن يكون لكل واحد نصاب أو باله (قوله مصاحب الحول) أي للشرط أنهما مصاحبة الحول للملك للخطة وأعلم ان الحول الذي يرى في آخر الخطين إذاؤه من وقت الخطة أن كان كل من الخطين ملك النصاب حينها ومن وقت الملك أو التركة أن كان ذلك قبلها متفقا عليه والراي على أنفراد (قوله لم تنوزر الخطة) أي ويرى من حال الحول على ما يشاء زكاة أفراد ولا زكاة على من لم يجر ملكه حولا (قوله بل يكفي الخ) أي فإذا مكنت الماشية عند ذلك واحدته أشهر ثم اختلطوا مضت ستة أشهر من الخطة كما زكاة الخطة لأن الحول قد صاحب للملك وان لم صاحب الخطة (قوله أو منفعة) أي أو ملك منفعة وهو عطف على مقدمه كما اشار له الشارح وأعلم ان ملكا أو ملكا متناك أو ملكا متفقا بأجرة أو أيا أو ما ملك المنفعة بالأجرة للمعوم الناس فأما يأتي في البعض أضي الماء والمراحم والميت كما اشار ذلك الشارح (قوله مراحم) أي فلا بد ان يكون مملوكا لها أو نفعها أو أحد هاتين الخطين نصف ذاتها أو لا يخرج من نصف منفعة وكذا يقال فباعد (قوله ثم تناق منه للميت) أي أو السروح (قوله ولو تعدد) أي وكذا يقال في المراحم والحاصل أنه إذا كان كل من الميت والمراحم متعددا فلا ضرر بشرط الحاجة لذلك (قوله ولو لم يصح لهما) أي أهله الماشية على المتعد خلا فلا يصح حيث قال لا بد من اشتراط الاحتياج في تعدد الراي وهو الذي صححه في التوضيح ولابد كراي غيره لكن اعترض ابن عره كلام الباحث بخلاف ظاهر قول الشيخ عن ان حيسوا بن العاصم من الاكفاء بالتعاون في تعدد الراي كرت العلم أو قلت (قوله بأنهما) أي الراي في الراي ان كان الراي واحدا أو لراي في التعاون ان تعددوا (قوله أو بالأمر صعد الخ) أي الا يكن هناك اذن من المالين الراي ان اجتمعت مواش فبأنه ارأبها واشتركت رعاها في الراي والمعا ولم يصح عد الراي من الأكثر لان راب الماشية لم يجتمع فيه فلا بد من اجتماعها في ثلاثة غيره (قوله وخل) أي كان يكون واحدا مشتركا أو حصصا أحدهما يضرب في الجميع أو لكل ماشية غل يضرب في الجميع أيضا (قوله ان كانا) أي أو لا فلا يشترط ذلك أي الاجتماع في الفعل لأنه لا يأتي ضرب الفعل في جميعها حيث (قوله ورفق) أي بقصد الترافق والتعاون في جميع ما تقدم لا بقصد الأفراد من الزكاة (قوله راجع للجميع) والمراد بما تنسب للميت والمراحم الرافق بكل من الموضوعين ان تعددوا بالنسبة لهما الاشتراك في منفعة الماء كان على كاشرا أو مستأجرا على انخذة معلوم ككل يوم أو متعديا مثلا أو مستأجرا أحدهما من الآخر لا يجوز الاستعجار على شرب يوم أو يومين مثلا كل يوم كذا وفي الفعل جل ملكه أياه يضرب في الجميع وفي الراي التعاون حيث تعدد (قوله متى رجع الخ) اشار بهذا ان المقابلة على غير ما بان والمراد شريكه خطيه ولو قال المصنف رجع المأخوذ منه على صاحبه كان أولى (قوله بنسبة عدد هاتين) أي بنسبة عدد كل منهما لجمع العددين (قوله ان لم ينفر داحدا هاتين) بان كان لأوص لأحدهما كالأول لكل منهما خمسة من الأيل أو كان لكل منهما موص فمن ظاهر المصنف أنه إذا كان الوص بين المأخوذ منه شيء على رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة سواء كان يتلقى من مجموع الوصية

تسعة لاجلها ثلاثون  
 خمس فلهما شانان على  
 صاحب التسعة تسعة اسباع  
 وعلى صاحب التسعة تسعة  
 اسباع فلما اخذ منه برجع  
 على صاحبه بما عليه  
 والرجوع يكون (في  
 القيمة) يوم الاخذ وشبهه  
 في التراجع نسبة العددين  
 قوله (كأول السهي  
 الاخذ) لثاة (من  
 نصاب) قط (لها) كما  
 لو كان لكل منهما  
 عشرون من الصم (او)  
 من نصاب قط لاجلها  
 كالثاة (وزاد) الاخذ  
 على ثاة مثلا (لخلطة)  
 كولو كان للاخر خمسة  
 وعشرون فاحد عشرا تين  
 فلي صاحب المتأخر اربعة  
 اقسام على الاخر  
 خمسة (لا) ان اخذ من  
 احدهما (فصميا) ولم  
 يكل لصاحب وانخذ  
 من احدهما فلا تراجع  
 وهي مصيبة من اخذ منه  
 وهذا من الصب ايضا  
 الا ان الاول الصب فيه  
 مقصود وهذا ليس  
 بمقصود بل هو جهل  
 محض (ودومحامين) من  
 الصم (خالط نصفها)  
 اي بكل اربعين منها  
 (فدوى ثمانين) اي  
 صاحبها ثمانين لكل

نصاب تسعة وستة او كان لا يتلقى منهما نصاب كلما في ستة ومثله في التوضيح اختار ابا طاهر ابن الحاجب  
 وليس كذلك بل ان كان يتلقى من مجموع الوصين نصاب كان رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة باقيا  
 وان كان لا يتلقى منهما نصاب فهو من محل الخلاف كما اقر واحد من اهل الوص كاذ كراهه عرفه وابن عبد  
 السلام والباقي وغيرهم فقول المصنفين ولو وص غير مؤثر كما لا بد من عرفه لاجلها (بن) قوله على صاحب  
 التسعة ثلاثة اقسام اي الثلاث شياء لان نسبة التسعة لخمسة عشر ثلاثة اقسام ونسبة الستة لخمسة  
 عشر مجموع المثلثين ثمان فلذا اخذ السهي الثلاث شياء من صاحب التسعة مخرج على صاحب الستة  
 بحسب قيمته وان اخذها من صاحب الستة مخرج على صاحب التسعة ثلاثة اقسام قيمتها (قوله بل ولو  
 اقر دون تسعة لاجلها) اي بناء على المشهور ومن ان الاراف من كاة فلذا كان لاحد الخطين تسعة ولا  
 خمس فكان مالك يقول على كل واحد منهما ثمانية مخرج على القول بان على صاحب التسعة ثمانية وسبعين وعلى  
 الاخر تسعة اسباع هاهنا القولان في المدققة فالأخير مهمما هو المشهور فلذا مشى المصنف عليه وودع  
 القول الاول بل (قوله على صاحب التسعة تسعة اسباع) وذلك لان الاربع عشرة مخرجها اذا قسمت عليها  
 الشانان الواجبان فيها مخرج سبع شاة فكل بعير من الاربع عشرة عليه سبع شاة فلذا اعترض الاربع عشرة  
 سبعة ونسبت تسعة اليها كانت تسعة اسباع واذا نسبت خمسة اليها كانت خمسة اسباع فلذا اخذ السهي  
 الشانين من صاحب التسعة مخرج على صاحبه بنسبة خمسة لاربعة عشر وهو سبعان ونصف سبع الشانين  
 وذلك خمسة اسباع شاة وان اخذها من صاحب خمسة مخرج على صاحبه بنسبة التسعة لاربعة عشر وذلك  
 اربعة اسباع ونصف سبع الشانين وهو تسعة اسباع شاة واحدة وذلك ثاة كاملة تسبعان (قوله والرجوع  
 يكون في القيمة) اي في قيمة ما اخذ السهي وشار الشار بقوله والرجوع يكون اي ان قول المصنف في  
 القيمة متعلق برابع واعلم ان الواجب على المرجوع عليه امان ان يكون جزا من شاة او شاة الاول كما اذا كان  
 لاحد هاتين من الاول ولا خرخعة وفي هذه الحالة يتفق ابن التامم واشهب على ان الرجوع في القيمة  
 لكن ابن القاسم يقول تعتبر القيمة يوم الاخذ بناء على ان اخذ الشاة منهما في معنى الاستهلاك فكان احدهما  
 استهلكا على دافها ومن استهلك شيئا لم يمتد قيمته يوم الاستهلاك وقال اشهب يوم التراجع بناء على ان المرجوع  
 عليه كالنصف ومن تلف شيئا وبجز عن ردده او ادا ان رد قيمته تعتبر قيمته يوم القضاء واما ان كان الواجب  
 على المرجوع عليه شاة كولو كان لاحدهما خمسة عشر ولا خرخعة فاختلف ابن التامم واشهب فقال ابن  
 القاسم ان الرجوع في القيمة يوم الاخذ كالجزء لانه بمعنى الاستهلاك وقال اشهب يرجع ثمانية بناء على ان  
 المرجوع عليه كالنصف قول الشار والرجوع في القيمة يوم الاخذ اي عند ان السام سواء كان الرجوع  
 بجزء او بشاة كاملة خلافا لاشهب فيها (قوله كأول السهي الاخذ) بان دوى في مذهبه امانا اذا اشبع  
 لهما نصاب فبالبزاة عليهما ولو لم يكن لواحدهما نصاب قبل الخلطة (قوله كولو كان لكل منهما عشرون  
 من الصم) واخذ السهي واحدة من احدهما او كولو اربعة لكل واحد عشرة واخذ السهي من احدهما  
 واحدة فقيم التراجع في قيمة تلك الشاة المأخوذة ففي المثال الاول يرجع المأخوذ منه على صاحبه بنصف قيمتها  
 وفي الثاني يرجع على كل واحد من اصحابه ربع قيمتها فلما اخذ السهي من احدهما خلطه شانين كانت احدهما  
 مظلمة وتراد في الثانية بينهما ان اتوت قيمتهما بان كانت قيمة كل واحدة تساوي باربعه وان اختلفت قصفت  
 قيمة كل منهما مظلمة وتراد المصنفين الاخرين (قوله فلي صاحب المتأخر اربعة اقسام) تدل على ان  
 ان المذهب لزوم شاة واحدة لصاحب الماتة لكن لما كان اخذها بالتأويل اشبه حكم الماتة في مسائل الخلاف  
 فلا ينقص (قوله لان اخذ من احدهما فصميا) اي فيها وهو ما اذا اجتمع الخطين نصاب او كان لاحدهما  
 نصاب ولصاحبه اقل من نصاب واخذ من احدهما واحدة غير متأول (قوله ولو لم يكل لهما نصاب) اي لو من

منهما ارعون متفر دابها على الاخر (او) خالط ذوا الثمانين (نصف) منها (قط) وهو اربعون (دالو بعين) وابقى الاربعين الاخرى

يهدى بيلها او يهدى

لم يكمل لما طلعت في محذوف وذلك بأن كان لكل واحد منهما خمسة عشر من القم وأخذ الساعي واحدة من أحدهما **(قوله كالمطيط الواحد)** خبر المبتدأ وهو ذو جواب عن المستثنى أي كالمطيط الواحد كان محطالاً لاثنتين حقيقة في الأولى ولاثنين أحدهما حقيقة والأخرى كافي الثانية لأن صاحب الثنتين خطيب حكما نسبة لأد من بين الذين يسد له محطال بها فلم يلزم نصيبه الشيء بنفسه **(قوله يتاعلى أن خطيب الخطيب الخ)** اعترضه الساطي بأن هذا لا يجري في المسئلة لثانية لأن معناه أن المحطال لشخص محطال لشخص آخر محطال فذلك الشخص الآخر كافي المسئلة الأولى لأن صاحب الثنتين محطال لكل من صاحبي الأربعين يكون كل من صاحبي الأربعين محطالاً لآخر لأن محطال المحطال لشخص محطال فذلك الشخص ولا يتأق في المسئلة الثانية لأنه لا يس في الواحد محطال لا تترويس فيها خطيب خطيب واجب فيها خطيب خطيب باعتبار الأربعين التي لم يحطال بها فأنظر الثنتين مع خطيب وهو صاحب الأربعين وخطيب خطيب وهو الأربعون التي لم يحطال بها والحاصل أن صاحب الثنتين خطيب لصاحب الأربعين والأربعين التي لم يحطال بها خطيب خطيب بالنسبة كما أيضا **(قوله وهو المشهور)** أي أو قبل أن خطيب الخطيب فتر خطيب واعترض على المصنفين الحكم في المسئلة الأولى لا يحتفل إذ على صاحب الثنتين شاة على غيره صنف بالقيمة سواء قلنا أن خطيب الخطيب خطيب أو قلنا أن خطيب الخطيب ليس بخطيب فذلك الشخص فمثال الذي يظهر فيه مرة الخلاف فوجبه عشر ميراثا بالقيمة منها صاحب خمسة وبشره منها صاحب خمسة على الجميع فنت محض شاة على أن خطيب الخطيب خطيب وعلى مقابله خمس شياه **(قوله يفتى عنه)** أي لأن المعنى على صاحب الثنتين شاة وعلى كل من غيره نصفه ويرجع دافعها على صاحبه بالقيمة وقال خش وليس قوله بها بالقيمة تكرار ما عر قوله ويراجع المأخوذ منه شريكه بالقيمة لأن ذلك في تراجم الخطاط وهذه في الساعي يعني إذا وجب له جزء من شاة أو من ميراثا القيمة لأجزاء وعليه فيقدره كامل يتعلق به أي وإن وجب الساعي جزء شاة أو جزء ميراثا على أحد الخطيبين أخذ القيمة وبالباء زائده على حذفه

**(كالمطيط الواحد)** بناء على أن خطيب الخطيب خطيب وهو المشهور على الثلاثة شاة في الأولى وعلى الاثنين شاة في الثانية وحينئذ يكون **(عليه)** أي على صاحب الثنتين في الأولى شاة وعلى كل من غيره نصف) وحذف جواب الثانية وهو عليه ثلثا وعلى صاحب الأربعين ثلثها وقوله **(بالقيمة)** يفتى عنه في القيمة المتقسم ونأمل المقام **(ونخرج الساعي ولو يجذب)** أي مع جذب بدال مهمة شد الحجب بكسر التاء المصجمة **(طالع التريا)** أي زمن طلوعها **(بالقمر)** وذلك في السابع والعشرين من بشن

وأخذ بعده بذاب عيس \* أجاب الطهور ليس له سلم اه كلامه وهو تخرج لكلام المصنف على ما قال ابن عبد السلام وأرضاه في التوضيح لكنه معترض قال طفي لعل المؤلف أراد ما قاله ابن عبد السلام أن الواجب على كل من الطرفين في المسئلة الأولى القيمة وعلى الوسط شاة وأرضاه في التوضيح واستظهره لكن اعترضه ابن أدرس الزاوي قائلا هذا غلط فاحش إذ لو كان الأمر كما قال لما كان تراجع بين الخطاء لأن من وجبت عليه شاة دفعها ومن وجب عليه جزء دفع قيمته فلا تراجع وهو محطال للمحدث والقواعد اه فكلامه في التوضيح يدل على ما أرضاهنا وإن كان غير صحيح اه بن الأولى جل ما هنا وما تقدم على تراجع الخطاء بعضهم على بعض وأرتكاب التكرار خير من ارتكاب الفساد تأمل **(قوله ونخرج الساعي)** أي لبياءه أن كل عامه وجوبه كافي ما عر ابن القاسم لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وجبت فلا يلزم رب الماشية أن يسوق صدقته للساعي بل هو يأتيها إلا أن يعدد من محل اجتماع المواشي على الماء فيلزمه أن يسوقها إليه وهذا الوجه بظاهر أن كان ساعا وما أحدث الامام ساعيا وتوحيته قد قيل أن واجباً يضاهيه تظر اه بن والحاصل أنه اختلف في توليه الإمام الساعي فقبل وجوبه وقيل بعدم وجوبه على كل إذا ولا وجه خروجه فلا يلزم رب الماشية سوق صدقته إليه بل هو يأتيها أو يكون الخروج وقت طلوع التريا فهو مندوب كأي **(قوله أي مع جذب)** أي لأن الضيق على الفقراء ما شدي حصل لهم ما يستنون به فلا شاة لا يبرح سعة الجذب وعليه فهل تها أن كان عر إربابها في ذلك العام ولا تستطع وبسبب ما إربابها في العام الثاني قولان وعلى المصنف من خروجه عام الجذب فيقبل من إرباب الماشية ولو التريا **(قوله طلوع التريا)** أي يومئذ أن يكون خروجه زمن طلوع التريا بالقيمة فطالع مصدر نائب عن ظرف الزمان وأعلم أن التريا عدة نجوم في رج التورطو عا تارة يكون مع العروب وتارة عدة ش

وقوله الساعي بأوليه المأوى على الماء ان ذلك (وهو) الساعي أي نجينه (بشرط وجوب) (الزكاة) (ان كان) لم ساع (وبلغ) أي وصل فالشرط وسو له لا ريب المأوى فقامت شئ من المأوى ارضاع ٣٥٧ بشرطه بعد الحول وقبل مجيئه

الليل وتارة عند نصفه وتارة عند غير ذلك فهي موجودة أو انحلت أو تيب الامدة الحولين لانها حينئذ تطهر في النهار وتارة يكون ملوفا وقت الفجر وذلك في السابع والعشرين من شئ والشح في منتصف برج الجوز أو قبل فصل الصيف (قوله رقباه الساعي) أي لوجوه المأوى مجتمعة على الماء فخرج في غير ذلك الوقت كزمن إلى سبع مثلاً وسد الماشية متفرقة بعضها على الماء وبعضها في المرى فيشقق عليه البركل (قوله وبار باب المأوى) أي لأن من وجد عليه من وليس عنده واحتاج لشراؤه يسهل عليه ان يقتل عليه وان يشرب به لا يحتاج المأوى على الماء (قوله أي بجيشه) أي أعاقداً اشارة ذلك لأن الساعي اسم ذاب وهو لا يكون شرطاً وأما الذي يكون شرطاً اسم المعنى ولو قال المصنف بلوغه شرط وجوب ان كان رجباً فقولهم بلوغه بلوغه بلوغه (قوله وبلغ) أي امكن بلوغه وسو له لا ريب باب المأوى وليس المراد بلوغه بالفعل والزم اشتراط الشئ في نفسه لأن بلوغه بالفعل عين مجيئه (قوله بماء ذكر) أي من الموت والضياغ عبره شرط (قوله لان البلوغ الخ) أي لأن مجيئ الساعي شرط في وجوبها وجوباً مومعاً (قوله) كدخول وقت الصلاة أي كان دخول وقت الصلاة شرط في وجوبها وجوباً مومعاً (قوله) كذلك الموت بعد المجيء والعدا أي فانه يسقط زكاة ما قبل الاخذ لا بغير صفة فكان الحرض ماع الحكم كذلك التلق قبل الاخذ بدون شرط ماع الحكم وقوله مثلاً أو الصياح (قوله لا يشترط) يتوقف عليها الوجوب أي يلزم انما يتوقف على المجيء (قوله كالمهم) أي ان بعضهم وهو الشيخ سالم السهري يؤمن ان العدداً لا يشترط ان يتوقف عليها الوجوب وان الاول بالمصنف ان ولان كان بلوغه وعدواً واخذ واعترض عليه بأن الصواب عدم هذه الزيادة لأن وقت الوجوب على العدداً لا يسقط الوارث انما لمع موثره مع مجيئه وقبل عدوه واخذ وليس كذلك وايضاً الوجوب هو المتعلق بالعدداً لا خذوه سابق على عدداً لانه لو حلل الاخذ بشرط ان الوجوب لم يلزم انما لا يتصل بالعدداً الاخذ فيكون الاخذ انما قبل الوجوب وهو باطل واماناً بزيادة النقص فبحث آخر ما في (قوله بغير قصد القرار) أي او ما يقصد القرار فيجب كانه لو كان ذلك قبل الحول اخافا كالم (قوله فيه الزكاة) ويجب على المتمدن أي وهو قول ابن سرفه وذلك لحصول علم من الذبح والبيع صفة خلافها في التوضيح بتماما لان عبد السلام من عدم وجوب الزكاة فيه بانه ان الاخذ بالفعل شرط في الوجوب (قوله فان لم يكن ساع الخ) هذا مفهوم قول المصنف بجيشه شرط ان كان وقوله اوله بلوغه او لم يكن بلوغه وهو معتذر الخ عطف تفسير وهذا مفهوم قول المصنف بلوغه لان المراد كالم وامكن بلوغه (قوله ولا يندب الخ) اشارة بهذا القول لما في المدونة من انه ماشية تصب بها الزكاة فقلت بعد حولها وقبل مجيئ الساعي وادعى ان وجوبها وامانت قبل مجيئ الساعي فهي من الثلث تصرف ولفق قراءه لا الساعي لاهام يجب عليه ولا يندب ان الوصية على ما يصرح من الثلث او لا بل هي في مرتبة الوصية بالمال ويقدم عليها ما يصرح من الثلث او لا كما يأتي بانه آخر الكتاب وان ما بعد مجيئ الساعي دفعت الساعي من رأس المال لانها قد وجبت اوصى بها لم لا ادلا فائدة في الوصية حينئذ وقيد اخراجها من الثلث في سورة المصنف بما اذا لم يتقد وجوبها لان مراده حينئذ اخراجها من الصدقة فذلك كانت من الثلث واماناً اعتقد وجوبها فانها لا تتقدم لان الوصية حينئذ مبيحة على بغير فائدة في ذلك كالم المصنف بها كافي ح وامر كة العين فافطر فيه وادعى بانها من الثلث مبداء على مساواة من العتق والتشدير في المرض ونحوهما وان اعترف بحولها عليه في المرض وادعى بانها من الثلث مبداء على مساواة من العتق والتشدير في المرض ونحوهما يلزم الوارثة اخراجها بل يستبعد قط (قوله من اياها) أي كة ماشية (قوله ولا يجزئ) هذا مقرر على اوصى بها) وماب قبل بلوغ الساعي بل يكون في مرتبة الوصية بالمال يقدم عليها ان الاوصية وما معاملة الا

فلا يجب وانما يركى الباقي ان كان فيه الزكاة وكذا اذا حصل شئ مما ذكر بعد بلوغه وعده وقبل اخذ لان البلوغ شرط في الوجوب وجوباً مومعاً إلى الاخذ كدخول وقت الصلاة فقد شرطاً أثناء الوقت ما يسقطها كالبيع كذلك الموت فلا بد من المجيء والعدا بعد الاخذ ليس شرطاً يتوقف عليها الوجوب كالمهم ولما لو دفع منها شيئاً بغير قصد القرار او باع شيئاً كذلك بعد مجيئ الساعي وقبل الاخذ فقيه الزكاة ويجب على المتمدن لم يكن ساع او لم يبلغه وتعد وسو له فالوجوب مجرد الحول (و) لو مات رب ماشية (قوله) أي قبل بلوغ الساعي ولو بعد مرور الحول (يستقبل الوارث) ان لم يكن عنده نصيب والاضم ما ورثه وركى الجميع له ولو مضت القائمة لعطف مات بعد البلوغ وقبل العدوا لاخذ فلا يستقبل بل تؤخذ الزكاة (لا تبدأ) الوصية بها على ما يصرح قبلها من الثلث من قدامه وصداق مرض ونحوهما (ان

اوصى بها) وماب قبل بلوغ الساعي بل يكون في مرتبة الوصية بالمال يقدم عليها ان الاوصية وما معاملة الا فلتأسيها بما يأتي في الوصية من انها تخرج من رأس المال فعمول على ما ذكره يمكن ساع او كان يموت بعد بلوغه وقوله (ولا يجزئ)

الآخر جاتيل بحسب السامى ولو بعد مرور الحول حقه التمسك بحسب قوله وقيل يستقبل الخ وشبهه في الاستقبال قوله (كرويه) اي السامى (جاء) اي بالمشية (ناصية) من نصاب (مهرج) عليها وان كان لا ينفي له الرجوع (وقد كلت) بولادة او بادل من نوعها واولى غير نوعها او بقاءه من هبة او صدقة قلنا بهما يستقبل بها حولا من يوم مروره (فان تخلف) لعدم تقبضه مع امكان الوصول (واخرت اجزا) الاخر وان لم يقبل بل جازا ابتداء (على التقتل) وانما صدق بينه واما العبر صغر فنيحي الاجزا اتفاقا فصدقه ان كان ممكن وصوله وتحتلف لعدم اذ لم يقبل ان كبر دور الحول ولكنه ان اخرجها اجزات وليس السامى المطالبة بها ان ثبثت الاخراج (والا) بغيرها صنفه فله فيها بعد اعوام (عمل على) ما وجد من (الرموز) من الماضي من الاعوام التي تخلف فيها اي اخذت عما مضى على حكم ما وجد من زيادة او نقص حال عيجه كانه اخذ من عام عيجه على ما وجد اتفاقا فلو تخلف اربعة اعوام عن خمسة من الابل مما بها فوجدتها عشرين او بالعكس في الاول، ياخذ ٣٥٨ ست عشرة سنة وفي الثاني اربع شياء فان وجدها قل من النصاب فلا ذكره فيها بقيدته

العام الاول في الاخذ ثم يجاء به الى عام الهجرى ولو قال المصنف والاعمل على ما وجد الماضي لكان اوضح واخصر واشمل له قوله ما اذا وجدها بحال الذي فارقه اياه ثم اشار لقاعدة التسدئة بالعام الاول بقوله (الا ان ينقص الاخذ النصاب) وكان الاولى التفرع بالفاء بان يقول فان قص الاخذ النصاب والصفة اعتبر كتخلفه عن مائة وتلائين شاة اربعة اعوام مما بها وهي اثنتان واربعون فانه ياخذ للعام الاول والثاني والثالث ثلاث شياء وبسط الرابع لتتقص ما اخذ من النصاب (او) بنقص الاخذ (الصفة تغير) النقص كتخلفه عن ستين من الابل خمسة اعوام وجاء وقد وجدها سبعا واربعين فانه ياخذ عن العامين الاولين حين لما نصاب الحقاق وعن الثلاثة الاعوام الاخر ثلاثين شاة ليعمل النصاب من الابل ولو جاء وقد وجدها سبعا وعشرين لاخذ عن العام الاول وبنقص من كل عام بعده اربع شياء ولو تخلف عن ستين من المعرى شرط ما فوجدها اربعة لاخذ عن الاول من ستين عشرة سنة فموسقط الاسام الثاني عشر لتتقص الاخذ النصاب والصفة معا فوقي كلامه مائة مخلوق (ك) ما بعد بقيدته العام الاول في (تخلفه) اي السامى (عن قل) من نصاب كتخلفه عن ثلاثين شاة اربعة اعوام (جاء) (كل) النصاب كان وجدها احدى واربعين واخرها اربعة اعوام التي فاه ياخذ العام الاول فوالسالت وبسط الرابع لتتقص الاخذ النصاب الاول لعدم كاله فيه (وسدق) في تعيين وقت الكمال بشير بين ولو متما اخرج من قوله وسدق قوله (لان قصت مائة المالك) كانت عليه حال كونه (هاربا) بها كاملة ككتلتها شاة فوجدها اربعة فوجدتها على النقص الذي عامها عليه ولا يصدق في النقص قوله ولو جاء ثانيا

ابن وجاء وقد وجدها سبعا واربعين فانه ياخذ عن العامين الاولين حين لما نصاب الحقاق وعن الثلاثة الاعوام الاخر ثلاثين شاة ليعمل النصاب من الابل ولو جاء وقد وجدها سبعا وعشرين لاخذ عن العام الاول وبنقص من كل عام بعده اربع شياء ولو تخلف عن ستين من المعرى شرط ما فوجدها اربعة لاخذ عن الاول من ستين عشرة سنة فموسقط الاسام الثاني عشر لتتقص الاخذ النصاب والصفة معا فوقي كلامه مائة مخلوق (ك) ما بعد بقيدته العام الاول في (تخلفه) اي السامى (عن قل) من نصاب كتخلفه عن ثلاثين شاة اربعة اعوام (جاء) (كل) النصاب كان وجدها احدى واربعين واخرها اربعة اعوام التي فاه ياخذ العام الاول فوالسالت وبسط الرابع لتتقص الاخذ النصاب الاول لعدم كاله فيه (وسدق) في تعيين وقت الكمال بشير بين ولو متما اخرج من قوله وسدق قوله (لان قصت مائة المالك) كانت عليه حال كونه (هاربا) بها كاملة ككتلتها شاة فوجدها اربعة فوجدتها على النقص الذي عامها عليه ولا يصدق في النقص قوله ولو جاء ثانيا

الابينة فلو قدر عليه في القرض المذكور بعد خمسة أعوام أخذ منه عن الأعوام الماضية اثنا عشر شاة وعن الخامس شاة واحدة وبها  
 هنا كون الأخذ ينقص التصاوب أو الصفة بالنسبة لماضي الأعوام للعام القدرة لأنه يعمل فيه على ما وجد قبل الإخراج لماضي الأعوام  
 (وان زادت ما عليه المأجور له) كما كانت عليه قبل هرو به (ة) وتؤخذ (لكل) من الأعوام (ما وجد فيه) أي في ذلك العام من قليل أو  
 كثير (ببذنه) العام (الأول) فإذا هرب ثلاث سنين وكانت في العام الأول أربعين شاة ٣٥٩ وفي الثانية مائة وأحد عشر  
 وفي الثالث أربعين شاة

أخذ منه من الأول شاة  
 وعن الثاني مائة وعن  
 الثالث أربعين شاة  
 ركة ما لا يأخذ  
 ماضى من السنين فإن  
 قامت له ينه على دعواه  
 بأن الزيادة إنما حصلت  
 هذا العام مثلا حصل  
 عليها (و) أن تجردت  
 دعواه (فهل يصدق)  
 وهو الأرجح أولا  
 (قولان) عمله مان لم  
 يثبت ثابا والاصدق  
 اتفاقا ومعتبر بذنه  
 العام الأول على كلا  
 القولين فإن نقص الأخذ  
 التصاوب أو الصفة اعتبر  
 مثال تنقيص التصاوب  
 أن يهرب ما هو أحدى  
 وأربعون شاة واستمرت  
 كذلك ثلاثة أعوام ثم  
 زادت بعد ذلك فيؤخذ  
 للعام الأول والثاني  
 شاتان ويسقط الثالث  
 ويؤخذ لما زاد على  
 الأعوام الثلاثة بحسب  
 الزيادة ومثال تنقيص  
 الصفة أن يهرب بها  
 وهي سبعة وأربعون  
 من الأولى واستمرت

ابن عرفة خلاف القول ابن عبد السلام يصدق إذا جاء ثابا (قوله الابينة) أي فإن قامت بذنه على كل عام بما  
 فيه عمل على كل ما كان في المواقح (قوله ويراهي هنا) فإذا هرب بها وهي مائتان وتسع شياه ثم قدر عليه  
 بعد خمسة أعوام فوجد هاربين فإنه يأخذ من العام الأول والثاني والثالث تسع شياه وعن الرابع شاتين  
 وعن الخامس شاة واحدة (قوله بالنسبة لماضي الأعوام للعام القدرة) هذا الذي قاله الشارع تبع فيه  
 عميق وتعيينه به أنه على القول ببذنه العام الأول الذي مر عليه المصنف وهو الأشهر تعتبر البذنة به حتى  
 على عام القدرة وتعتبر النقص فيما بعد العام الأول حتى في عام القدرة ونقصه في المواقح النقص أن يهرب  
 بمائتين وهي أربعون شاة خمس سنين ثم قدر عليه الساعى وهو يحاط فقال ابن القاسم يؤخذ منه شاة خاصة  
 لأنه يبدأ بالعام والباقي تسعة وثلاثون فلاز كتمه في النقص وهذا أحسن ثم قال لا ينقص وعلى القول بأنه  
 يبدأ بأربعين يؤخذ من الأربعين خمس شياه اه فهذا صرح في أنه على المشهور لا يبدأ بهام القدرة بل للعام  
 الأول وأنه يعتبر نقص الأخذ كالمصاوب حتى بالنسبة للعام الإطلاع اه كلام بن (قوله ولا يأخذ) كتمه ما زاد  
 آخر لما مضى) أي ولا يأخذ كالأول صاغا فتمت خلافاً لثابتها في العام الأخير لما مضى من الأعوام قبله  
 وهذا الذي ذكره المصنف من أنه يرضى كل عام ما وجد في قول مالك قال النقص وهو قول جميع أصحابنا  
 المالكية والمصريين إلا أنه شبهه بما قال يؤخذ لما مضى على ما وجد ولا يكرن المأجور أحسن حاله من تخلف  
 منه السعة فإنه لا يتهم مع ذلك أخذ منه لما مضى على ما وجد فيكون هذا ما له الأولى قال سندو ويكن في رده  
 اتفاق أهل المذهب على خلافه (قوله فإن قامت له ذنه) أي أنه على المشهور يقال إن قامت له ذنه الخ  
 فهذا التفصيل على القول المشهور وأما الشبه فيقول يؤخذ بركة كتمه ما وجد لما مضى والمأجور كانت له ذنه عام لا  
 وقوله فإن قامت له ذنه على دعواه عمل عليها أي على هذا يحصل قول المصنف أن زادت فكل ما فيه وأقل  
 البينة هنا شاهد بين لاهاد عوى ما لوقوله إنما حصلت هذا العام أي زادت في العام الثاني كذا في العام  
 الثالث كذا (قوله فهل يصدق) أي في حين عام الزيادة بلا يمين الابينة على لذمه قوله أو لا أي لا يصدق أي  
 وحيداً فؤخذ منه زكتمه ما مضى من الأعوام على ما ورد الآن وكذا عام القدرة واستشكل البساطى هذا  
 القول بقوله كلف لا يصدق مع عدم البينة مع أن حاله في تلك الأعوام لا يعلم إلا أنه وهذا القول لابن  
 المباشين (قوله وهو الأرجح) أي وهو قول ابن الأسم وسعنون وابن حارث وابن رشد والنعمى كافي ابن  
 عرفة وأهل محل الخلاف فيما عدا العام الذي هرب جافيه وأما هو فيصدق فيه من غير خلاف وحيداً  
 فيؤخذ بركة كتمه ما مضى فيه اتفاقاً كافي ح ابن عرفة قال وهو ظاهر كلام ابن رشد اه بن (قوله والأصون  
 اتفاقاً) فيه ظرير كلام ابن عرفة يفتنى أن التائب لا يصدق في الموضعين أي إذا نقصت ما عليه المأجور وعن  
 عام النقص أو زادت وعين عام لا بدتوصه وفيها القدرة عليه كونه وتقول ابن عبد السلام تصديق التائب  
 دون من قدر عليه لا عرفة إلا حق يقتضاهما لا زور والمال أشد من العقوبة لسقوط الحد بالشبهة دونه  
 أطرين وقوله القدرة عليه أي على المأجور وقوله كونه أي في كونه لا يصدق (قوله ويرجع عليه) أي في  
 ذلك العام نفسه (قوله فوجدنا قصص) أي عوتوا ذبح لم يقصد به القراء كذا قال ابن عبد السلام وتبعه  
 خش واعتز به ابن عرفة بأن الصواب قصر النفس على ما إذا كان مجاوى كلوت وأما المذبح فيجب  
 إمام التسوية بينهما خلاف الثقل اعتمد شيخنا الما ابن عرفة (قوله أو ردت) أي في ولادة أو هائلة (قوله حين

كذلك ثلاثة أعوام وراثة ببذنه في سنة للعام الأول والثاني سقان ولما بعده بتليون ولما ردت من الأول وأما على حساب الزيادة (وان  
 سأل) الساعى بالمأجور عن عدد ما قد أخبره بعد ثم غلب عنه ورجع عليه فهداه عليه (فوجدنا ههنا) عما أخبره به (أو زادت)  
 المعتبر (الموجود) من زيادة أو نقص (المن يصدق) الساعى بها حين



الانصار اي من اخباره ولا يعددها (قوله او صدق برهما) اي او صدق الساعى برهما فيما خبر به ما ولا والحال انها خصت عما خبر به فظهر المبرجوا ايضا ومحل ان كانت ان كاهن من عينها او ما اخر بما عشر ورجلا فصدقه في عددها ثم يرجع فوجد ما ثمة تصدق قبل الاختلاف من اربع شاة انظر المواق ١٥ (قوله وفي الزيد) يعني زيادتها ولا ذك كالابن بشر وان الحاحب او قامة كالابن عبد السلام (قوله ورد) اي اطرقتان وقوله وهل العبرة بما يرد داي وتصدقه عما خبر به لا حدسك الحاكم وقوله وما عما خبر به لا يملكها صدقه فيه عدس صدقه عتلة حكم الحاكم وفي ح ان التردد يجري في الزيادة بعد العدوق الاختلاف ايضا وان العدوق التصديق سوا منسبه للشمى (قوله) لو عزل من ماشية شاة الساعى فوجدت قبل اخذه لا يلزمه دفع الا لا دفعه مستند قالو لعين له طعاما تسعين فلا يجوز له ان يتصرف فيه بيع ونحوه فان باعه مضى ولا يفسخ وضمن مثله لان الزك في ذمة زبها كلدين فلا تصرف فيها كان التصرف فمانيا وبضمتها كنسلف الوديعه وتسلم الوصى من مال المحجور (قوله فلو خلق الخ) اي لا يبيع على ما وجد مطلقا سوا سواى ذلك الموجود له الدفاتى خبره برهما وزاد عليه او قص عنه وسواى الثلاثة صدقة الساعى او كذبه (قوله وان خلت الموارج) اي الطوائف الموارج اي الذين يخرجون طائفة الامام (قوله بالمضى من الاعوام) اي بزكاة الماضى من الاعوام وبما ملون معاملة من خلف عنه الساعى فيؤخذون زكاة ما وجد منهم حال القدرة عليهم الماضى الاعوام ولعام القدرة ولا يملون بمعاملة المارب بحيث يؤخذون زكاة ما كان معهم حال الخروج الماضى الاعوام ولعام القدرة ولا يملون النقص اذا كان ما وجد معهم عام القدرة اقل مما كان معهم حال الخروج وهذا اذا كانوا متولين في خروجهم واما اذا كان خروجهم منهم فاعلمهم ما ملون بمعاملة المارب (قوله فيصدقون) اي لو في عام القدرة وهذا اذا تأتوا في خروجهم على الامام بان كانوا يزعمون انهم على الحق وان هذا الامام غير عادل فلا تصح له الزكاة (قوله فلا يصدقون في ادعائهم) اي انهم اخبروها اي لانهاهم في دعواهم حيث (قوله وفي خمسة اوسق) اي شرط ان تكون في مائة واحد فلو خرج من الزرع المشتري ثمانية اوسق وقدمت بين الشريكين فلا زكاة فيها (قوله وان ارض خراجية) اي وان حصلت من ارض خراجية اي فالخراج الذى على الارض لا يوضع زكاة خارج منها من الزرع كانت الارض له او لغيره كافي المدونة قال ابن وونس لان الخراج كرا فال ح والخراج نوعان ما وضع على ارض الشؤنة والثاني ما يصالح به الكفار على ارضهم فيشترها مسلم من الصلحى ويشمل عنه الخراج صدقة البيع ودالمصنف بقوله وان ارض خراجية على الخليفة القائلين لازكاة في زرع الارض الخراجية وفي البدل القرائي ان الزرع الذى وجد في الارض المباحة لازكاة فيه وهولن اخذه (قوله كل ساع اربعة امداد) فالخمس اربعة امداد والمدمل اليدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مسرقتين وبالوزن رطل وثلاث وقدس والصاب الكليل عن قريب فوجد اربعة اراد بدو ويه بكليل ولا يوزن ذلك لان كل ربع مصرى الا ان ثلاثة اوسق والاربعه اراد بدو ويه ثلثه اوسق وذلك قدر الخمسة اوسق (قوله ووزن اربعة رطل) اي فيوزن قدر المذكور من الشير ويكال ويحجم لمقدار الكليل ضابطا فيقول عليه فادفع ما بالان الوزن يتخلف باختلاف الحبوب فيلزم اختلاف النصاب باختلاف الحبوب والثمار وهو بعيد (قوله اي متوسط) هذا تفسير مرادوا لفظ الشير بصدق بالاضامر والمتمنى اي العاطي والمتوسط ولذا قال بعضهم كل الاولى للمصنف ان يقول من متوسط الشير لان مطلق الشير يصدق بما كرم الامور الثلاثة مع ان المراد واحد منها وهو المتوسط (قوله بيان الخمسة اوسق) الاولى ثلث الخمسة اوسق لان من هنا استبانة (قوله القطف السبعة) هي الخمس والقول والو والواحد والدرهم والتمس والجلبان والبسطة (قوله وحسب القليل) اي الاخر واما القليل الايض فلا زكاة فيه اذ لا زكاة فيه (قوله وغير ذلك) اي كالبرسيم والحلوة والاعاجم والتين خلاطين الحقة والتمه كاله مجموعا من اوسق وحوال كاهن فاذ كر وغيره ماله تكن

(منق) اى حال كون القدر المذكور من منته وسواء الذى لا يخزن به كقشر القول الاصل (مقلدا للجفاف) بالشعر من اذا اخذ  
 فركا قبل به من فرك وحش وشعر وقبح وغيره هاكذا البلع والعتيق كل قبل ٣٣١ ليس بعد الطبيب فقال ما ينقص هذا

اذخاف فان قيل ثلثه  
 اعتبار بالقي هذا اذا كان  
 لوزك خب كفسول  
 الارياض وحصلها بل (وان)  
 كان لوزك بل (يجف)  
 كالفول المسقاوى والمحس  
 كذلك وكل مع مروعتها  
 وزيتونها وسائر قريبا  
 بيان ما يخرج (نصف  
 عشرة) مبتدأ خبره وفي  
 خمسة اوسق اى نصف  
 عشر حبه (ك) اخرج  
 نصف العشر من (زيت  
 مالفريت) من زيتون  
 وجب فكل وقروطم وسمسم  
 ان بالغ حب كل اصبا وان  
 قل زيت من اخرج من  
 حبه اجزا في غير الزيتون  
 واما قول بدم الانتراج  
 من زيتان كان له زيت  
 (و) نصف عشر (نخن  
 غصير ذى الزيت) من  
 بخس ماله زيتا كزيتون  
 مصران بيع والانتراج  
 نصف عشر قيمته يوم  
 طيبه (و) نصف عشر  
 نخن (مالايحيف) كغصن  
 مصر ورطبها ان بيع  
 والانصف عشر القيمة  
 واما ليحيف فلا بد من  
 الانتراج من حبه ولو  
 اكاه او باعه رطباً (و)  
 نصف عشر نخن (قول  
 اخضر) وحش مما شأنه

من عروض الجارة الاربع على الوجه الاتي (قوله منق) اى اذا اخذ به درهم وقوله مقرر الجفاف اذا  
 اخذ فركا (قوله الذى لا يخزن به) اخذ بذلك من قشر الارز فلا يشترط الثمامته (قوله فقال) اى لاهل  
 المعرفة الذين شأنهم التخصيص وهذا بيان له (قوله فان قيل ثلثه) اى مثلا وقوله اعتبار بالقي اى فان كان  
 خمسة اوسق فأكثر ذكره الاطلاق (قوله هذا اذا كان) اى الذى لا يخزن قبل به (قوله وان ما يخرج) اى  
 قيا يحيف ومالايحيف وماله زيت ماله زيت من جنس ماله زيت (قوله نصف عشرة) ذكر الصغبر انا الله  
 على الخمسة اوسق باعتبار كونها اصبا وهذا بيان القدر المخرج (قوله خبره وفي خمسة اوسق) هو واجب  
 التقديم لاشتمال المبتدأ على ضمير يعود عليه فلما خرج من المبتدأ العاد الضمير على متأخر لفظا وروية وهو لا يجوز  
 (قوله اى نصف عشر حبه) هذا بالنسبة لما شأنه الجفاف من الحب سواء ترك حتى يجف بالقصل ام لا (قوله  
 ان بلغ حب كل اصبا) اى حتى يبلغ حبه نصابا يخرج نصف عشر زيتيه وان قل الزيت (قوله فلا بد  
 من الانتراج من زيت) اى سواء عصره او اكاه او باعه ولا يميزى اخرج حبا من النخن او القيمة وهذا  
 اذا امكن معرفة قدر الزايت ولو بالتحري او بالخبر موقوف هو الانتراج من قيمته ان اكاه او اعده او  
 من غمته ان باعه (قوله والانصف عشر القيمة) اى او الا يبعه بل اكاه او اعده او تصفيه فيلزمه نصف  
 عشر القيمة فلما اخرج زينا واما انظر فلا يميز نحو ذلك اقال في لازمته من جنس ماله زيت انه يتعين  
 الانتراج من غمته او قيمته فان اخرج من حبه او اخرج عنه زيتا فانه لا يميزى والحاصل ان ظاهر المصنف  
 تعيين الانتراج من النخن في هاتين المسكتين فلا يميزى ان يخرج عنه من حبه بل يخرج عنه قمرار  
 زينا ورطباً او صبا او زيتا وهو كذلك ان عرفه فلا يميزى قال محمد يخرج من غمته او قيمته ان اكاه  
 لازيتا ورطباً او صبا او زيتا من غمته ان يبيع من غمته او قيمته ان اكاه  
 وكذلك الزيتون الذى لازيتا هو المراد الذى لا يخزن ان اخرج من حبه اجزاء او والقول الاول هو  
 مذهب المدونة كفى المواق (قوله واما ليحيف) اى بالقصل من الغصن والقمر سواء كان شأنه  
 الجفاف او كان شأنه عدم الجفاف لكن فرض انه حتى يجف كفى الملح (قوله او باعه رطباً) اى لم  
 يصفقه او لم ليحيفه كاهو مذهب المدونة فليميز عن قمره باذباغه والانتراج من غمته او بن (قوله  
 وان شاء اخرج عنه حبا باسا) اى خلافا لما يقتضيه ظاهر المصنف من تعيين الانتراج من غمته او قيمته  
 كالمسكتين قبله (قوله تعيين الانتراج من حبه) هذا قول مالك في العتية وقواء بن واقتصر عليه خضر  
 وقوله وبيع مضمه هو العلامة طي وسلمه شيخنا المدوى وهذا القول قول مالك في كتاب محمد بن الموار  
 وما ذكره الشارح من جريان الخلاف في القول الذى شأنه ان يبيع دون ما شأنه ان لا يبيع لا وجه له  
 كقائل بن فان ظاهر النقل جريان الخلاف فيها في العتية عن مالك ان القول اذا كل او بيع اخضر  
 يتعين الانتراج من حبه ان يرشد وهو كقائل ان لا كة قد وجب في ذلك بالافراق بيع نك اخضر  
 بمنزلة بيع الحماض من النخل والكرم اذا زهي ثم قال ولما كان في كتاب ابن المواز في القول والمحصن انه  
 ان ادى من غمته فلا بأس ولم يقل في ذلك في النخل والكرم تصديره بالاول مع توجيهه في عدم الاعتماد واذا  
 صدر به ابن عرفة فقال مالك ما كل من قطنة اخضر او بيع ان بلغ نخره باسا صبا بار كعجب باسا  
 وروى محمد بن مخرم انه بن واعلم ان وجوب الزكاة في القول الاخضر والقريطا الاخضر والمحس والشعر  
 الاخضر من موافق لقول المصنف الاتي والوجوب بافراق الحب فهو مبنى عليه وسياق انه المشهور وان  
 القول بان الوجوب ليس الحب ضعيف وجبت في كل وجوب الزكاة في القول الاخضر وما معه مشهور  
 مبنى على مشهور ولا على ضعيف كقائل عبق (قوله فان كان شأنه ما يبيع) اى او كل او بيع اخضر قبل

(٤٦ - سدوق اول) ان لا يبيع كالمسقاوى الذى يلقى بالسواقي ان يبيع نصف عشر القيمة ان لم يبيع وان شاء اخرج عنه حبا باسا  
 بعد استئجاره فان كان شأنه ما يبيع كلفى زرع في الارياض موضع ثلثي عشر قيمة اخرج من حبه حد اعتبار بضافه لكن ربيع  
 بعضهم جواز الانتراج من غمته او قيمته فافهم ان القول الاخضر مطلق يجوز الانتراج

من منه اوجبه الا ان اخرج الحب ملحوظا ابتداء فليس والعن في عكسه (ان سقيا بالة) فيبقى نصف العشر (والا) يسقيا بالة  
 بان سقى بغيرها كاتليل والمطر ٣٦٢ والسمر واليون (فالعشر ولو اشترى السم) بم. نزل بأرضه (واذا اتقوا عليه) الى ان جرى من

لجفاف (قوله) من منته نوجه الضمير ان القول لا يخسر (قوله ان سقيا بالة) اي كالسواقي واما  
 التقاليد من البحر وهي الخلفا والشادوف كقتر وشيخناقة ال عبق وغش انها داخل في الالة وفي شب  
 انها داخل وسر القفة (قوله والا فاعشر) ويعلم بغيره العشر ما يزرع من القزوم يسب عليه عند  
 زرعها فقط قليل من الماء (قوله ولو اشترى السبع) اي الماء الجاري على وجه الارض ورد به على القائل  
 وجوب نصف العشر اذا اشترى السبع واذا سقى عليه (قوله وتسواى عدده) اي عدد السقى بهما وان  
 اختلفت المدة وسوات عدة السقى بهما وان اختلف العدد وقوله واقراب اي السقى بأحد هما السقى  
 بالآخر في العدد او في المدة وقوله بأن لم يبلغ اي السقى بأحدهما ثلثي السقى بالآخر في العدد او المدة  
 واعلم ان ما ذكره الشارح من ان ما لم يبلغ الثلثين مقارب منه في عبارة ابن رشد عن ابن القاسم وان الاكثر  
 ما يبلغ الثلثين والذي في عبارة ابن رونس عنه ان ما قرب الثلثين من الاكثر وما زاد في النصف بتبديل من  
 المساوى اه بن (قوله فيؤخذ لئلا يخلو الخ) اي انه يقسم الحب نصفين ويرى كاحدهما بالآخر والثاني  
 بنصف العشر (قوله او كل على حكمه) اي يقسم الحب الثلث والثلثين مثلا ويرى كاحدهما بالآخر  
 والآخر بنصف العشر (قوله خلاف) الاول منهما شهر في الجواهر والثاني شهر في الارشاد (قوله وهل  
 المراد بالاكتر) اي الذي جرى فيه الخلاف في كونه غلب على غيره ولا يغلب بل كل على حكمه (قوله الاكثر  
 مدة ولو كان الخ) وذلك كما كانت مدة السقى ستة اشهر فيهما شهران بالسبح واربعة بالاكتر لكن سقيه بالسبح  
 عشر مرات وسقيه بالالة خمس مرات من ان قوله وهل المراد بالاكتر الاكثر مدة الخ هذا هو الذي رجحه  
 لموافق وعزاه بعضهم لان عرفة وقوله والاكتر قريبا هو قول البايجي وظاهر كلام الشيخ اجمد ترجحه  
 (قوله الاظهر الثاني) وهو ان المراد بالاكتر الاكثر سقيا وان قلت مدته (قوله بالسقى بالالة) اي لاجدة  
 لسقى بهما (قوله كاصناف التمر) اي كاتصناف اصناف التمر واصناف الفواكه كالصنفين (قوله اخرج  
 من كل حبسه) اي اخرج من كل صنف بقدر ما يحسنه (قوله ويجزى اخرج الاعلى منها والمساوى عن  
 الادنى) لا مفهوم لقوله منه اذا اخرج الاعلى عن الادنى اسواه لا يختص بالقطاى والتمر والى يجب بل متى  
 ارد ان يخرج من صنف من صنف آخر ما وجب عليه فيه جاز ان يخرج من الاعلى لامن الادنى لا فرق بين  
 القطاى والتمر والى ويؤفقرها لكن مع اتحاد الجنس واختلاف الاصناف المضمومة كاهو السباقي فلا  
 يجزى قمح عن عدس والطاهران الاعلى والادنى والمساوى يعتبر بجماعه داهل كل محل واذا اخرج الاعلى عن  
 الادنى فما يخرج بقدر مكيلة المخرج عنه لانه عوض عنه ولا يخرج عنه اقل من مكيته لئلا يكون  
 رجوعه الى بيعه (قوله وانما يضم الخ) اشار بهذا الى ان قوله ان زرع الخ بشرط لضم الصنفين والاصناف مطلقا  
 اي حيث قلنا يضمها زرع بتلدوا ببلدان سواء كان المضمومان من القطاى او من قمح وشعير ولسن فلا بد  
 ان يزرع الخ وخالف نت وجعل هذا شرط المضموم ما زرع ببلدان واما ما زرع ببلد فيضم ومن لم يزرع بهذا  
 اشرط وهو ضيق (قوله ان زرع احدهما) اي المضمومين المقهوهين من قوله يضم الخ وهذا الشرط  
 ذكره ابن رشد ونسبه لابن القاسم (قوله ولو قربه) اي يقرب استحقاقه المصداق (قوله ولو قرب من حب الاول  
 الخ) عطف على قول المصنف ان زرع احدهما الخ فهو شرط ان المضمومين مطلقا وقول من قرب من حب الاول  
 اي عند عطفه وقوله كما يكمل بالنصاب اي من الثاني داخل في (قوله الى استحقاق حصاد الثاني) اي الى وقت  
 وجوب الزكاة فيه بالاقرار او حبس الحب اما لو اكل الاول قبل وجوب الزكاة في الثاني فلا يضم الثاني للاول  
 بل ان كان الثاني نصابا زكيا والا فلا (قوله لاه) ما كفاه تين جميعهما لا يحول وذلك لان استحقاق

اوض مباحة الى ارضه لقلعة  
 المؤنة (وان سقى) نذر  
 (بهما) اي بالالة فتؤفقرها  
 وتسواى عدده او مدته  
 او اقرب بأن لم يبلغ الثلثين  
 (فلى حكميهما) فيؤخذ  
 لما سقى بالسبح العشر ولما  
 سقى بالة نصفه (وهل)  
 اذا لم يتساويا بان كان  
 باحدهما الثلثين فاكثر  
 وبالاخر الثلث (بغلب  
 الاكثر) فيخرج منه لان  
 الحكم الثاني الاول على  
 حكمه (خلاف) وهل  
 المراد بالاكتر الاكثر  
 مدة ولو كان السقى فيها اقل  
 او الاكتر سقيا وان قلت  
 مدته خلاف الاظهر الثاني  
 لان الشارع اناط العشر  
 ونصفه بالسقى بالالة  
 وغيره الا ان بعضهم رجع  
 الاول ولوجه له (نضم)  
 القطاى) كاصناف التمر  
 والى يجب لانها جنس واحد  
 في الزكاة فاذا اجمع من  
 جميعها خمسة اوسق زكاه  
 واخرج من كل حبسه  
 ويجزى اخرج الاعلى  
 منها والمساوى عن الادنى  
 الاعلى (ك) قمح (قمح)  
 وشعير ولسن) بعضها  
 لبعض لانها جنس واحد

(وان) زرعنا الاصناف المضمومة (بلدان) متفرقة وانما يضم صنف لاخر (ان زرع احدهما)  
 قبل استحقاق حصاد الاخر) وهو وقت وجوب الزكاة فيه ولو زرعوا في من حب الاول الى استحقاق حصاد الثاني وان لم يصعدا يكمل  
 به النصاب لانهما كفاه تين جميعهما لا يحول

(فضم الوسط لهما) أي الطريقين على سبيل البدلية إذا كان فيمنع كل منهما نصاب مثل أن يكون فيه ثلاثون في كل منهما ما وسع أن ولم يخرج زكاة الأولين حتى حصد الثالث فخرج جميع زكاة واحدة (لا يضم ذرع) (أول ذرع) ٣٦٣ إذا لم يكن في الوسط مع كل منهما على

البدلية نصاب مثل أن يكون في كل وسقان وذرع الثالث بعد حصاد الأول ولو كان في الوسط مع أحد الطريقين فبضم نصاب كما لو كان الوسط اثنين والأول ثلاثة والثالث اثنين أو العكس فإنه يضم له ما يكمله نصابا ولاز كافي الآخر وقال ابن عرفة إن كسل مع الأول زكي الثالث منه ما دون العكس أي لا بماذا كمل من الأول والثاني فالأول مضموم للثاني فالحول للثاني فهو خابط للثاني إذا كمل من الثاني والثالث فله مضموم نافي للثالث فالحول للثالث ولا خبطة للأول وذرع ما لا ين عرفه (لا يضم قمع أو غيره (لمس) حب طويل باليمن يشبه خبطة البر (د) لا (دشن) ولا (الذرتو) لا (أرزوهي) في نفسها (احناس) لا يضم بعضها البعض (والسمسم ويزر الفجل) (الأجر (د) برز (القرطم كازيون) في وجوب الزكاة ولو قال جناس بدل قوله كان يثون كان نسب لا كلامه هنا في الضم وعدمه ولعله إنما ال كان يثون لاخراج برزا

أعتمد في الحب كلهم الحول في غيره فالوزر وحدهما بعد حصاد الأول يجمعان في الحول فلا يضم أحدهما الآخر (قوله فضم الوسط) أي فبضم اشتراط الاجتماع في الأرض لأجل أن يجمعان في الحب والحول لو كانت الزرع ثلاثة ذرع فأنها قبل حصاد الأول وثالثها بعده وقبل حصاد الثاني فضم الوسط لهما (قوله ولم يخرج زكاة الأولين إلخ) عطف على قوله إذا كان فيه إلخ أي وما لو كان أخرج زكاة الأولين قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط لذلك الثالث والحاصل أن ضم الوسط للطرفين لا يقدري أن يكون فيه مع كل منهما نصاب وأن لا يخرج زكاة الأولين حتى يحصد الثالث وأما إذا أخرج زكاة الأولين قبل حصاد الثالث فإنه لا يضم الوسط لذلك الثالث ويركى الثالث وحده أن كان نصابا ولا فلا ووجه عدم الضم أن الثاني لم يركى أو لا وحده فيه خص بسبب الزكاة في المثال المذكور لم يرق من الثاني ما يكمل به النصاب أن ضم الثالث فلا يضم له لما قدم في الشرط الأول هذا يحصل الشارع في قيد ثالث وهو أن يبقى حب السابق بأحد اللحق فإن كان كل حب الأول قبل حصاد الثاني أو كل حب الثاني قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط لهما (قوله لا يضم ذرع أول) أي لا يعتبر ضم أول ثالث بحيث لو اجتمع من الجميع أي الثلاثة نصاب زكي كافي مثال الشاح (قوله على البدلية) أي وأن كان فيه معهما على سبيل المعية نصاب (قوله وذرع الثالث) أي أو الحال إن ذرع الثالث إلخ (قوله بعد حصاد الأول) أي وقبل حصاد الثاني وما لو كان الثالث ذرع قبل حصاد الأول كان الثاني كذلك زكي الجميع وأن ذرع الثالث بعد حصاد الثاني وقبل حصاد الأول ضم الأول الثالث لأن الأول صار وسطا كما (قوله لو العكس) أي الأول اثنين والثالث لاثنين والوسط اثنان على كل حال (قوله فإنه يضم له) أي الوسط الطرف الذي يكمل نصابا لو كان الطرف الأول والثالث (قوله ولا زكاة في الآخر) أي في الطرف الآخر (قوله إن كل) أي النصاب من الوسط مع الأول كجمله كان الأول ثلاثة ذرع والثاني اثنان أيضا (قوله دون العكس) أي دون ما إذا كمل النصاب من الوسط والآخر كالجو كان الأول وسقي والثاني اثنان والثالث ثلاثة فغير زكي الأثنين دون الأول (قوله لا يضم قمع أو غيره) أي من المحبوب التي ذهبت لعلس وعدم ضم التسم لعلس هو قول ابن القاسم وابن وهب وإسحق وقيل أنه يضم إليه وهو قول مالك وأبي حنيفة إلا أن القاسم وهو قول ابن تانف ومجتاز وابن وهب واستقر بهي التوضيح (قوله وعي) أي المذ كوريات من العلس وما بعده اجناس (قوله لا يضم بعضها البعض) أي فلا يضم العلس للذنب ولا للذرة ولا لأرز وهكذا (قوله الأجر) صفة للفجل لا للزر والفجل الأحمر موجود بل المغرب (قوله في وجوب الزكاة) أي إذا بلغت نصابا (قوله في الضم وعدمه) أي لا في بيان ما يوجب الزكاة أو ما لا يوجبها لأن هذا قد سبق في قوله من حب ومنه (قوله لا الكنان) أي فليس كازيون في وجوب الزكاة (قوله وحسب في النصاب قشر الأرض) أي حسب على المالك من النصاب الشرعي قشر الأرض فلا كان الأرضة وهو الأربعة أوسق فإن كان قشره خمسة أوسق زكي وإن كان أقل فلا زكاة ولم يخرج عن الأرض مقعور أو له أن يخرج غيره مشعور خلا غلن مال معين الثاني (قوله وحسب ما صدق به على القراء) أي لأجل أن يركى منه وكذا يقال فيما بعده واستثنى ابن وهب وابن رشد الشيء لأنه البير فإنه لا يصح إذا صدق به أو أهده أو وجهه فإنه أبو الحسن وهو قيد المدونة ما طرح وهذا كله فيما صدق به أو أهده أو وجهه بعد الطيب وأما فيه فلا يصح أن يقطع زكاته كانه لا زكاة عليه إذا صدق بالزرع كله فكلما لم يصف مقيد بثلاثة أن يكون ما صدق به بعض الزرع لا كله وإن يكون ذلك البعض ليس تافها وإن يكون الصدق به بعد الطيب (قوله وحسب ما سأل به) أشار بهذا إلى أن أسأل عطف على صدق به الواقع صلحا (قوله فتا) أي حال كونه تعالى مقنونا ونحو وما (قوله أو غيره) أي أنجارا أو كينا

الكنان بقوله (لا) برز (الكنان) بالفتح فلا زكاة فيه ولا في زكته كالسليم (وحسب) أي النصاب (قشر الأرض) أي الذي يخرق به قشر الشعير (د) حسب (ما صدق به) على القراء أو أهده أو وجهه لاحد بعد الآخر أن لم يثوب بما صدق به الزكاة (د) حسب (ما سأل به) يعني حصاده أو دراهمه (فتا) أو غيره فلو حلف فتا كان أنصر

(الان) يصب (أ) على (ب) بمعنى ٣٦٤ ما كونه (ق) حال (درهما) ولعلنا نعلم حال استراحتها فيجب (والوجوب) يتعلق

فكل هذا يصيب ويصرف جزائه وكذلك يجب لفظ اللقطة الذي مع الحصاد لانه في معنى الاجارة لاقط اللقاط لما ذكره به على ان لا يوردا له وهو حلال لمن اخذته كقوله الواجب (قوله) لا يصب كل دابة في حال درهما اي لصفة التحريم من قبل منزلة الا لفظ السما يتوكل الوحر والبيور واذا علمت ما ان كول الدابة حال درهما لا يصب فلا يجب عليه تكسيهما لانه يضرهما في حاشية صحيح على الرسالة يعني عن نجاسة الثوب حال دوسها فلا يفسد الحب من بولها النجس (قوله) والوجوب افران الحب اي كاصح به في الامهات ونص النسخي ان كة تصب عند مالك الطبيب بوضعه حدا لاكل غذا ازي الشغل او طاب الكرم وحل يعبه وافران الزرع واستغنى عن المساو ذل ينون او طاب الاسوداد وجبت فيه ان كة اه فقد اقتصر في الزرع على الافران وذ كر اباحة البيع في غيره كذا في بن ثم بعد ان ذكر كلاما ملو بلا لاقط فتحصل ان المشهور ملق الوجوب بالافران كالمصنف وابن الحاسب وابن شاس والمؤنة وشهره ابن الحاسبون ما لا ين عرفه من ان الوجوب ليس ضعيف (قوله) خلافا ليقول اي هو عيج وتبعه عبيق قال شيخنا والظاهر ان اليسر يرجع للافران ذالمرا دباليس بلوغ الحب حد الطبيب بانه بحيث لو حصد لم يحصل فيه فساد لا تلف وصلى انهما مختلفان كالحق طي من ان الافران بلوغ الحب حدا لاكل غذا ازي الشغل ليس فالتعبد ان الوجوب بالافران ولا يرد قوله تعالى واقتضه يوم حصاده لان المراد اخرجوا منه يوم حصاده فالوجوب بالافران وان كان الانحراج بعد اليس (قوله) لم يصره نصاب اي يولو كان المتر وذا كثر من نصاب لان الموت حصل قبل الوجوب فهو باعيا ركي على ملك الوارث فان ورت نصابا كان كاهن ورت اقل منه فلا زكاة عليه الا ان يكون له زرع يضمنه له وقد عبد الحق كون زكاة الزرع الذي مات سالكه قبل الوجوب على ملك الوارث بما اذا حصل للوارث شي منه امالومات قبلها وقد افتقر ذمته دين لوجب ان يركي على ملك الميت لتمام على ملكه ولا ميراث للوارث فيه لتقدم الدين بتمه اح به (قوله) فان باع حصة بعضهم المثل اي كالموت عن اخ لا موم ورك زوطا نخرج منه ستة اوسق فلا زكاة على الاخ لا موم وعلى الم الم زكاة والفرض ان المورث مات قبل الوجوب (قوله) حيث كان المجموع نصابا اي فان كان مجموع المتر ورك اقل من نصاب فلا زكاة فيه ولا يضم الوارث ما خصه منه لزعمه وركه خلافا لابي لان الموضوع ان الزكاة على ملك المورث لا الوارث فلا زكاة للضم والحاصل ان المالك اذا مات بعد الوجوب فان الحب يركي على ملك الميت وان مات قبل الوجوب فكذلك ان كان عليه دين والاركي على ملك الوارث (قوله) اي يفتقر خسر لكل من النبتين لان كلاما من اعدم وعده بمعنى افتقر ولم يدم معنى آخر غير مراد هنا وهو عند (قوله) ان في هذا التفصيل الذي ذكره النارج مثله في ابي الحسن قال اذا اعدم البائع اخذت الزكاة من المشتري ان كان قائما بعينه او اتلفه با كل خصوم وان تلف بباوى او اتلفه اجنبى فلا تؤخذ من المشتري وهو موافق لقول ابن القاسم في الرجوع على المشتري في الامهات قال ابن القاسم فان لم يكن عند البائع شي ياخذ منه المصدق ويحب المصدق للطعام بعينه عند المشتري اخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من البين وقال سحنون وقد قال بعض اصحاب مالك ليس على المشتري شي مطلقا كان المبيع قائما او تلف بباوى او اتلفه هو او اجنبى لان البيع كان له جائزا وبيع بها البائع اذا اليسر اه يلقظه والقول الثاني قول ابيه وصورة مستحسنه والتوسى وقال النسخي هذا اي قول ابيه ان يباع ليخرج الزكاة وان كان البائع ممن يعلم انه لا يخرج الزكاة اخذ من المشتري قائما او قائما اه طرقت (قوله) بشن ما دى من ركه اي بشن القدر الذي اذا دى كاتوا الصواب ورجع على البائع غايوب بعد ادم زكاة من الشن كما هو الواقع في عبارة ابن رشد (قوله) فان تلف بباوى او اتلفه اجنبى لم يضر زكاة المشتري اي في الحالتين وقوله وبيع بها البائع اذا اسر هذا في الحالة الثانية اعنى ما اذا اتلفه اجنبى واما الحالة الاولى وهي ما اذا تلف بباوى فلا زكاة فيه لانه لا يجحجه على التفرع او حيث قد لا يقع بالاحد والحاصل انه اذا اتلفه اجنبى فله لا يبيع به المشتري البائع ضم الباوى كسر المان

يل

من اعدم وفتحهما من عدم اي يفتقر (على المشتري) زكاة يابان في المبيع بعينه عند او اتلفه هو ثم يرجع على البائع بشن ما دى من زكاة فان تلف بباوى او اتلفه اجنبى لم يضر زكاة المشتري وبيع بها البائع اذا اسر

وصيته بركعة زرعه كزبد  
مثلا كراهه اوصى بالعشرو  
نصفه وذكر محذور المعين  
بقوله (لالمساكين) فاتها  
على الموصى سواء الموصى  
لهم بجزء او كليل وذكر  
محذور الجزء بقوله (او)  
اوصى لمعين (بكيل)  
تكملة اوسق من زرع  
كزبد (فعل الميت) الشفقة  
من تفتى في المسائل الثلاث  
وسكت المصنف عن الزكاة  
وكان الاولى بالاباء ذكرها  
فان كانت الوصية بعد  
الوجوب او قبله ومات  
بعده فعلى الموصى مطلقا  
وان كتبت قبله ومات قبله  
ففي ماله ايصان كانت بكيل  
لمساكين او لمعين فان  
كانت بجزء ذكر بع لمعين  
زكاهما لمعين ان كانت  
نصابا ولو باسخدام ماله  
ولساكين زكاة على  
ذمتهم ان كانت نصابا ولو  
ترجع على الورثة بما اخذ  
من الزكاة \* ولما كان  
الحرص بالقهر وهو الحذر  
اعمالا بدلى في القهر العنب  
دون تديرها اهل المؤلف  
ذلك بصيغة المحصر مع  
وان وقته مشيرة لعل في  
ذلك بقوله (واعما يخص  
القصر) بمثابة (العنب)  
سواء كان شأنهما الجفاف  
ام لا كليل مصروعينها

بل البائع اذا اسر والظاهر ان الرجوع الى الاجنبي يكون من البائع وان تلف بساوى فلا يبيع واحدا  
منهما بل لسقوطها بالاطاعة هذا هو الصواب عندنا فالظاهر الشارح وعقب من انه في حالة التلف بساوى  
يبيع بها البائع انظر الملح والطاهر ان الرجوع الى الاجنبي من المشتري لا يملك له التمسك بالشفقة (قوله والشفقة  
على الزرع والقر الموصى به) اى على الجزء الموصى به من الزرع فلما راد بالزرع الموصى به بالجزء الذى حصلت  
به الوصية لا الزرع الذى وقت الوصية فيه فلا اوصى به بل زرع آخر قبله او غيره قبله او بعده فان شفقة ذلك  
الجزء الذى وقت الوصية به من سقى وعلاج تكون لازمة ان هذا الموصى به لانه بمجرد الوصية والموت يستحق  
ذلك الجزء منه فيه النظر والتصرف المفسر كما (قوله ودخل الخ) اى حوكنو الشفقة على جزء  
الزكاة على الموصى به (قوله في المسائل الثلاث) اى موصى الوصية لمعين بكيل والوصية لمعين بجزء او كليل  
ولو قال المصنف والشفقة على الموصى به المعين بجزء والا فلي الميت كان اخصر (قوله وسكت المصنف عن  
الزكاة) اى عن زكاة الوصية هل تكون الموصى به والموصى له والمحال ان المصنف تكلم على الشفقة  
على الوصية وسكت عن حكر كاتها (قوله فعل الموصى) اى فزكاة ذلك الوصية على الموصى في ماله (قوله  
مطلبا) اى سواء كانت الوصية لمعين او غيره كانت بكيل او بجزء شائع او وصيت له بالقر او بغيره او  
بشجرة او ارباب (قوله وان كانت قبله) اى قبل الوجوب (قوله ومات قبله) اى قبل الوجوب بقوله في ماله  
ايضا هذا مشكل مع ما مر من انه لا زكاة عليه اذا مات قبل الوجوب الا ان الماهر لم يتعلق بالزكاة وصية  
وهنا اوصى بها (قوله ان كانت بكيل لمساكين او لمعين) كما وصيت بشجرة ارباب المساكين او لقائل (قوله  
كر بع لمعين) اى كاي صيت بربع زرعى لقائل (قوله ولما كان) عطف على قوله لمعين (قوله زكاة على  
ذمتهم) اى ولو كان كل واحد من المساكين يخصه بمواد لا لهم ذلك واحد (قوله ولا يرجع) اى لمساكين  
على الورثة وقوله بما اخذ اى بما ادوم من الزكاة (قوله وهو الحذر) اى حذر ما على التخل من المجرع اوما  
الحرص بالكسر فهو الشئ المقدد (قوله مشيرة الى) اى حصى الاحتياج (قوله واعما يخص القصر) اى  
اى واعما يخص القهر والعنب على رؤس الاشجار ليعلم هل منه نصاب ام لا اذ اكل فيه واحتاج اهلها لتصرف  
فيه هذا وكان ارضيا صير عمره لانه بعد صيرورة عمره لا يحرص لانه يقطع ويخففه عن فقر بصره حيثما تسال  
من معلوم مجهول وقد جمع ضبطه بالمتأخر فوق بل يضبط بالمتأخر يكون من اطلاق العلم ارادة المالحص هو  
عمر النخل واعتراض المحصر في كلام المصنف بالتمسك بالانصر اذا اقر لا اكل او يبيع من المسغة وبالقول  
بالانصر والحاصل الانصر فان كلامهم بجزء اى اذا اكل او يبيع في زمن المسغة او غيره بناء على المشهور  
الذى منى عليه المصنف من ان الوجوب بالاقرار واجيب بان المحصر منصب على اول شروطه قال طين  
وهذا الاعتراض لاورد وله اسلا لان البات في هذه صرى مقدرا ما كل او يبيع وليس هذا هو التخرص  
لان التخرص حصر الشئ على اصوله والحاصل ان الذى تقدم في القول ونحوه انه اذا اكل او يبيع انصر فانه  
بجزء ما اكل او يبيع منه وهذا غير التخرص الذى كلامنا فيه هنا اذ فرق بين احصاء ما كل بالتحرص اى  
بالحزرو التعميم بين حصر الشئ باقيا على اصوله اه عدوى (قوله سواء كان شأنهما الجفاف ام لا) هذا  
التعميم صريح به في الجواهر وقال بعض الشراح اراد المصنف القهر الذى هو يثمر بالقل والعنب الذى  
يقرب بالقل ان لو يخرج بل مصر وعينها ثمانية ابد من تخرصهما ولو لم يكن حاجة من اكل ونحوه ولو تم  
زكاهما على تخرصهما مع حل بيعهما اه وحراده بقوله نخرج الخ ان ما ذكر خارج عن التقيد بحاجة  
الاحل للتصرف بدال قوله فانه لا بد الحزور وهذا طين باله غير صحيح بل كلام المصنف شاه الى ما يسمو بجزء  
ولما لا يسمو ولا يتزبد وقوله لا بد من تخرصهما بهما يبرهن ايضا ان الذى لا يسمو ولا يتزبد اذا بيع اهلها  
لا كلال مثلا يدعى عن تخرصهما بما يصح الكيل الى الرطب والوزن في التسمية به الجفوة يدور جفاف  
ذلك بعد الاحصاء المذكور فاذى لا بد منه قدر بخرجهما وقرين تقديره الجفاف والتخرص فان زرع

**(أدخل ومعهما)** يندو صلاحهما وإن اختلف الترخيص بصلواتهما شرط الوقت للمعامل على عتبه كوقت المشروط على شرطه بخلافه  
 (واختصاصها أهلها) لا كلو بيع واحد متبقية بعض ليطم بالحرص من متبجبه الزكاة وما لا يجبر وقد اوجب بعض أهلنا الشارع  
 هذين لتوعين بالحرص دون غيرها ٣٣٦ لان شأنها اختلاف الحاجة اليها وما عارض بان العلة هنا مجرد الحاجة وان لم تختلف

كافي المدونة فكان الظاهر  
 ان يقول لاحتياج أهلها  
 وهذا دليل بالثأن والمقتضى  
 فلا يوقف الترخيص  
 على وجودها بالفعل (تخلفه)  
 نصيب على الحال  
 وتأويله بمقتضى ما لا يابا  
 أي أنه يجوز كل تخلف على  
 حذمتها لأنه اقرب الصواب  
 في الترخيص ما لم يتحذف  
 الجفاف والاجاز جمع  
 أكثر من تخلفه (بإسقاط  
 قصها) أي ما قصه على  
 تحدير الجفاف لتسقط  
 زكاته (لإسقاطها) أي  
 الساقط بالبراء وما لا كلفه  
 الطبري نحوه فلا يسقط عن  
 المالك تعليقا للقراء  
 لكن ان حصل بعد  
 الترخيص شيء من ذلك  
 اعتبره بنظر الباقى كما  
 يقول وان أصابه جليقة  
 اعتبرت (وكنى) انما حرص  
 (الواحد) ان كان عدلا  
 عارفا لانهما كم لا يتعدد  
 (وان) تعددوا (اختلفوا)  
 فلا تصرف منهم هو  
 المعمول بقوله ان اتحد  
 الزمن والافاؤل (والا)  
 يمكن فهم اعرف بل استورا  
 (فن) قول (كل) يؤخذ  
 (جز) بنسبة عددهم فان  
 كانوا ثلاثة اخذ من قول كل

الثلاث اربعة اربع وهكذا فان كانوا اقل اربعة حصة فالثلاث عمانية رضى من نسعة (وان أصابه)  
 أي المخرصر (جليقة) قبل بذا (اعتبرت) في جانب الآخر ما كان يتبعه مما يجب فيه الزكاة والافلا (وان زادت) المرة بعد فافلا

(على تخير من) عدل (عريف فالأج) كقول الامام (الانراج) عما زاد في اصابة الحرام اليوم (وهل) الاجب (على ظاهره) من التنب (او) مجموع على (الوجوب) وهو تأويل الاكثر والارجح (تأويلان) فان قصت ٣٦٧ عن تخير بصفة فعل بالتخير ليس لاجا

والجواب لا احتمال كون  
النقص من اهل الفرة الا  
ان ثبت بالينة (واخذ)  
الواجب (من الحب كيف  
كان) طيبا كله او رديا  
او بعضه بفضه نوبا  
كان او نوعين او انواعا  
ويخرج من كل يسدده  
لامن الوسط (كالتفرعوا)  
فقط (او نوعين) يؤخذ  
من كل منهما بحسبه  
(والا) بان كان اكثر من  
نوعين (فن اوسطها) اى  
الافواع يؤخذ الواجب  
قياسا على المواشى وكثرة  
افواع التفرعواخذ من كل  
ادى المشقة وان وب  
كالتفرعوا المذهب مشرع  
في بيان زكاة النوع الثالث  
محلق فيه الزكاة وهو  
التقديف (وفى مائتى  
درهم شرعى) فأ كدوى  
بدرهم مصر لكبرها  
مائة وخمسة ومائة  
ونصف ويمن درهم (او)  
عشرين دينارا) شرعية  
(فأ كتر) فلا نقص في العين  
كالمرت (او يجمع منهما)  
كشيرة دنائير ومائة درهم  
او خمسة دنائير ومائة  
ونجسين درهم لان كل  
دينار قابل عشرة دراهم  
وهو مراده (بالجزء) اى

الرجوع والتعلل الذى لا يردشوا فقه انظر المواق (قوله على تخير من الخ) مفهومه اتملو كل غير  
عارف اول يمكن عدلا على ما بيننا فجب الانراج عما زاد اضا فافقه في التوضيح من ابن بشير اه بن  
(قوله وهل على ظاهره من التنب) اى لتعلل الامام بصفة اصابة الحرام ولو كان على الوجوب بل يفت  
لى اصابة الحرام ولا لخطيئتهم وهذا ما لا يباحش وابن رشد (قوله وعلى الوجوب) اى لان تخير من  
تخير من في الحالة المذكورة بمنزلة حكم الحاكم ثم ظهر انما (قوله واخذ الواجب من الحب كيف كان)  
بمى ان الحب اذا اشتمع من انواعه نصاب فان كان كذا تؤخذ من كل نوع بدو فان كان الحب نوعا واحدا  
كالمقح مثلا فانه يؤخذ منه جيدا كان او رديا او وسطا فان اختلفت صفته كسرام او مجموعا فانه يؤخذ من  
كل بدو وان كان نوعين كقمح وشعير اخذ من كل منهما بدو وكذا ان كان ثلاثة انواع كقمح وشعير  
وسلت من كل بدو لانه لا يلزم ان يذبح الوسط عن الطرفين نعم ان اطام بانراج النوع الاعلى عن النوع  
الادنى اجزا حيث كان الجنس متعدا اما ان اخرج النوع الادنى عن الاخر فلا يجوز (كالتفرعوا) الانراج  
من جنس عن جنس آخر ولو كان النوع الخارج اعلى من المخرج عنه كزرع عن عدس مثلا (قوله طيبا) اى  
سرا كان كل طيبا الخ (قوله كالتفرعوا) الخ اراد بالنوع الصنف لان التفرع تحت اصناف برى وصيغاني  
وهو قوله نوبا اى بان كان برى نوبا وقوله ونوعين اى صنفين مثل برى وصيغاني واشار المصنف بقوله كالتفرع  
والتقول المدونة اذا كان في الحائط صنف واحد من اعلى التمر او من ادناه اخذ منه والحق به الاصناف  
لصنفين لمافهم من قول الجواهر وان اختلف نوع التمر على صنفين اخذ من كل صنف بقسطه (قوله  
كالتفرع) تشبيه فباعلم من قوله واخذ من الحب كيف كان اى يؤخذ من كل بدو كالتفرع لانه لو كان  
او نوعين (قوله والابان كان اكثر من نوعين) اى والا بان اختلف نوع التمر على اكثر من صنفين ونحوه  
فن اوسطها اى فيؤخذ الواجب من اوسط الاصناف واشار المصنف بهذا القول المدونة واذا كان في  
الحائط اجناس من التمر اخذ من اوسطها والمراد بالاجناس في كلامها الاصناف والحاصل انه اذا  
خيمت اصناف حب اخذ من كل صنف بقسطه كالتفرعوا كان صنف او صنفين فان كان اكثر منهما لزم  
ان يخرج من اوسط تلك الاصناف (قوله قياسا الخ) اشار بهذا الفرق بين التفرع وغيره عندنا بادة على  
لنوعين (قوله) وفى مائتى درهم شرعى قد تقدم ان قدره خمسون وخمسة من مطلق الشعر (قوله او)  
عشرين دينارا) قدره اثنان وسبعون حبة من مطلق الشعر (قوله فأ كتر) عطف على مائتين فيكون  
حذفه من الثاني لانه الاول او عطف على عشرين حذفه من الاول لانه الثاني وهذا اولى لسلامته من  
افصل بين المتعاطفين أخى (قوله فلا نقص في العين) اى خلافا لى حنيفة حيث قال لا تنقص فى الزائد  
عن النصاب حتى يبلغ اربعة دنائير في الذهب ودار بين درهما في الفضة وقوله كالمزكراى بخلاف للماشية  
الفرق ان الماشية لما كانت تاج الى كفرة كلفه خفف عن صاحبها بخلاف الحزب فكلفه بغيره والعين  
كذلك فانه لا يار كذا على الاية لان ما يذهبهم ودائع لله تعالى وها اعلى مذهبنا كمال بعضهم من  
هم لا يسلكون وهو خلاف مذهب الشافعى كانه بعض شرائع الراساة اه عدوى (قوله اى التجربة)  
بالمقاييس بان يصح كل دينار في مقابلة عشرة دراهم (قوله لا بالجوذة) اى لا يجمع منها بالجوذة (قوله)  
والسمة) لانه ان القيمة تابعة للجوذة والاراد بالانكشاف لاحدهما التفتان فلا خلاف انكشاف كل قسمى  
(قوله من باب غلب الوضع) اى وهو يتعلق بالفضل والمجنون وغيرهما ويستحق الولى في اخواجه  
اذا ادعى عليه الولد والمجنون بنقص المال صد ذلك بلا عين ان لم يهرم والاميين (قوله وهو العبرة) بذهب  
الوصى اى لان التصرف منوذه (قوله ولا يجزى به) اى لا يلفظ لمونوا بمثل المال عنه

التجربة والمعاينة بالجوذة والارادة والقيمة فلا ركنية له درهم وخمسة دنائير بل جوذة ما قيمته درهم (ربع الشمر) مبتدأ خبره وفى  
مائتى درهم واشعر اقصاره على الورق والذهب لا ركنية فى الشلوس انما حس وهو المذهب (وان) كمن كل من الدراهم والفتاير (الفضل)  
او عينون) لان الحالب يها من باب غلب الوضع والعبرة بذهب الوصى في الوجوب وعدمه لا بذهبها بذهبها لا بذهبها



ولا عذب الطفل لانه غير مخاطب بها فلا يتركها الوصي ان كان مذهبه يرى سقوطها عن الطفل كالخني والوا  
 انخرجها من غير دفع لحاكمكم ان لم يكن في اللدغة كما اصلا او كان فيها لكن كان مالكة ما او كان  
 فيها مالكي وخني ونخي امر الصبي على ذلك الخني والارفع الوصي فيها الامر للمالكي فان لم يكن الاخني  
 انخرجها الوصي للمالكي ان نخي امر الصبي على الخني والاثرك اذا بلغ الصبي فانه يعمل بالمذهب الذي  
 يخلقه فان قلد من يرى الوجوب وجبت عليه في الماضي وان قلد من يرى السقوط سقطت عنه في الماضي  
 واتلوا اذا كان مذهب الوصي الوجوب لم يخرجها حتى بلغ الصبي ومذهبه سقوطها وانقل عنه الجرح فهل  
 تؤخذ من الاعوام الماضية من المال او تؤخذ من الوصي او تسقط وانظر في عكسه ايضا وهو ما لو كان  
 مذهب الوصي عدم وجوبها بلغ الصبي وقلد من: ول وجوبها لم تؤخذ من المال او تسقط اه عجم قال  
 بن وكل من الظن بن قصور والنقل اعتبار مذهب الصبي بعد بلوغه حيث لم يخرجها وبه قبله فان قلد  
 من قال بسقوطها قلد كقلده ولا على الوصي وان قلد من قال بوجوبها وجبت الـ كقلده عليه في الاعوام  
 الماضية **(قوله او وان قصت العين)** اي التي هي متاخرهم او عشرين دينارا وقوله في الوزن اي لاق  
 العدد بدليل قوله ورايت ككلمة لان اشتراط الواج كالكلمة انما هو في ناقصة الوزن واما لو قصت في  
 العدد وكسفت في الوزن كالجوز زكيت من غير شرط كان التعامل بها وزنا فانك اقصت في الوزن والعدد  
 فلا زكيت في الاقلا **(قوله كية او حيتين)** اي من كل دينار من النصاب اي لانه لا يشتر اذا كان كل دينار  
 ناقصا او حيتين كان التعامل بها عددا او وزنا بشرط رواجها واج الكاملة بان تكون السلعة التي  
 نشتري دينارا كامل تشتري بذلك الدينار ناقصا للتعامل بمرورها وهذا معنى قوله وراحت ككلمة  
 بالنسبة للناقصة ويقال مثله في المضافة وليس المراد ان كلا يشتري به السلامة وان اختلفت الصرف وقوله  
 كية او حيتين اي اولاته قلد على الراجح واج كالكلمة قل نقص الوزن او كذا قل ابن الحاجب  
 وهو ظاهر المصنف وارضاه طي وخلاصته ان الدينار اذا قصت في الوزن قط كان التعامل بها وزنا  
 او عددا ان راجت رواج الكاملة زكيت او الاقلا وقيد الشارح هراموت وبه ما شارحا وجوب  
 الزكاة يكون النقص قليلا او لا سقطت وهو الصواب اه هو قول مالك بن القاسم وسعحتون قال ابن هر  
 وهو المشهور وقوله ابن ناجي في شرح الرسالة ثم قال وجعل ابن الحاجب الوجوب مطلقات في النقص او كثر  
 قال ابن هر ون وليس كذا قال اه وبه تعلم ان ما لرضاه طي من حل المصنف على ظاهره من الاطلاق في  
 النقص اعتادا على تشهير ابن الحاجب قالاهم من شهر القول بالتفصيل خلاف الصواب لاعتراض ابن  
 هر ون تشهير ابن الحاجب كاعتلمت وقصوره لعدم اطلاعه على ذلك ثم قال ابن ناجي واختلف في حد السير  
 فقال عبد الوهاب هو كليه والحيتين وان اخفت الموازن بن عليه وقال الاجري وابن القصار انما ذلك اذا  
 اختلفت الموازن في النقص واما اذا اتفقت عليه فهو كالكثر ابن هر وقد شعر في الشامل الاقل من  
 التحريم **(قوله او قصت في الصفة برداء اصل الخ)** فيه انه لا داعي لتقدير النقص في هذا وما بعده بل المعنى  
 او كانت متبسة برداء اصل او اضافة تأمل **(قوله من ناقصة الوزن)** فيه اشارة الى ان قوام راجت الخ راجع  
 للطريق ولا يرجع الثانية اي هو في الناقصة في الصفة برداء تأمل **(قوله واما ناقصة الوزن)** اي والحال  
 انها عدد النصاب ولا روج واج الكاملة **(قوله وزن كل واحد منها نصف دينارا الخ)** فيه ان عدم وجوب  
 الزكاة فيها لكون النقص فيها كثيرا لا كونها لا روج رواج الكاملة فالاولان يقول كثر من دينارا  
 مقصصة كل واحد منها ناقص قدر حية او حيتين والحال انها لا روج كالكلمة **(قوله ولا يعقل فيها)**  
 خلوص هذا اشارة للرد على من شئ حيث قال ان الصبي هو قوله وراحت كالكلمة راجع لدينية  
 الاسل ايضا ان كان يخرج منها شي بالصفية وان كان لا يخرج منها شي بالتصفية زكيت مطلعا من غير

(او) وان (قصت)  
 السين في الوزن قصا  
 لا يصح صر الرواج  
 كية او حيتين (او)  
 قصت في الصفة (برداء)  
 اصل من معدتها (او)  
 قصت في الواقع سبب  
 كلف في الظاهر (بإضافة)  
 من نحو نخاس وهي  
 المشوشة (وراحت)  
 كل واحدة من ناقصة  
 الوزن ومن المضافة في  
 التعامل (كالكلمة) تجب  
 الزكاة (والا) بان لم  
 ترج كالكلمة (حسب  
 الخالص) على تقدير  
 التصفية في المضافة فان  
 بلغ نصابا كى والا فلا  
 واما ناقصة الوزن فلا  
 زكاة فيها قطعا كثر من  
 دينارا وزن كل واحد منها  
 نصف دينار ثم هي حتى  
 يكمل النصاب بان تبلغ  
 اربعين منها واما لدينية  
 المعدن الكاملة وزنا  
 فلا زكاة فيها قطعا وان لم  
 ترج ولا يعقل فيها خلوص  
 اذ ليس فيها دخيل حتى  
 تقطع منه قوله وراحت  
 ككلمة راجع للطرفين  
 وقوله لا حسب الخالص  
 راجع للاخير واما  
 لشرط وجوبها في العين  
 بقوله

اعتبار ذلك القيد وحاصل الرد عليه ان هذا التفصيل لا يأتي فيها الا يسفل خروج شيء منها بالتقصية اذ ليس  
فيها شيء دخيل كلفه شقته حتى يخرج منها ولو تخلص منه واعلم معدتها روى حويث قد قال في تفسيره راجعا  
لها **(قوله ان المالك الخ)** جده المقتدر طارئة لابن الحجاب وجهه القرافي يسيرا قال بعض وهو  
الظاهر لصديق حده عليه **(قوله وهو)** اي شرط الوجوب المذكور مركب من امرين **(قوله فلا زكاة على)**  
عاصب قيد ح ع بما اذا لم يكن عنده وطء بما يوصفه به الا لا يكون على هذا يحصل قول الشيخ احمد الزرقاني  
قال ابن القاسم المال الموصوف في ضمان العاصب حين غصبه فلي العاصب فيه الزكاة اه بن قال بعضهم  
يؤخذ من شرط تمام المالك عدم زكاة على الكعبة والمساعد من قنابيل وعلائق وصفائح ابواب وسدوره  
عبدالحق قائلا وهو الصواب عندى وقال ابن شيمان تركه الامام كالعين الموقوفة للقرض اه عدوى  
لكن سيا في التذوق لا يلزم الوصية بما ملته وحسنه فهي على ملكها فهو الذي تركها الاخرقة  
الكعبة ولا تشاركها في الامام تأمل **(قوله لعدم محامه)** اي لان السيد وارثا بلب الدين ارتقاه فلهما  
فيه حق **(قوله واما ما قاله زكاة الوجوه في الركز)** كذا ذكر ابن الحجاب واعتبره ابن عبد السلام بان  
الركز فيه الخمس وليس زكاة واجاب في التزويج بان فيه الزكاة في بعض صورته كباقي اى ان احتاج لكبير  
فقعة او عمل في تخليصه ولا يشترط مرور الحول **(قوله نداعوام)** اي ولو غلب المودع بها **(قوله فانه تركها)**  
لكل عام مضى اي مستبد بالعام الاول فابعد الا ان ينقص الانخذال تصاب وما ذكره من تسدد زكاة  
المودعة بتعدد الحول هو المشهور ومقاله ملو عن مالك من تركها لعام واحد بدقيضها لعدم التسمية  
وملوا وان نافع عن مالك من انه يستقبل بها حولا بدقيضها **(قوله بدقيضها)** ظاهره انه قبل القبض  
لا يزكها وانما اعترض في هذا القبض واستظهر ان المالك تركها كل عام وقت الوجوب من عنده  
اه بن **(قوله ومتجر فيها بأجر)** حاصله اما اذا دفع المالك من تجر فيه وجعل له اجرة كل يوم عشرة اناصاف  
فمنه مثلا لا يزكها بل المال فان الزكاة تجب في ذلك المال على المالك في تركه من عنده كل عام مضى عليه  
وهو عند العامل لا ينقص من العامل لا كسحر يلز به لانه كالوكيل عنه لكن تركه كل عام وقت  
الوجوب حيث لم يقبضه من العامل مقيد بقيد الاول علم المالك بقدره والثاني ان يكون المالك مدبرا  
فيقوم ما يد العاقل من البضاعة كل عام تركها معاملة فان غاب العامل ولم يعلم قدر المال اشترت زكاته  
في وقت علمه بقدره تركه لمضى وان كان رب المال يحسبها تركها تركها عام واحد بعد قبضها من  
العامل **(قوله واولى فيه)** اي فلام مفهوم لقول المصنف بأجر بل تركها كل عام وهي عند العامل كانت  
مدفوعة له بأجر او بدون اجر كما يشهد كلام ابن رشد وقوله المواق واما ما يؤخذ من كلام صبح من ان المتجر فيها  
بدون اجر تمدد فيها لكن اعماز تركها بدقيضها فغير صواب انظر بن **(قوله واعماز تركها العام واحد)**  
اي بماضى لا يجع الاعوام الماضية لانه لا يقدر على تحريكها لنفسه فاشبهت القسوة وهذا القول هو  
المشهور وقال ابن شيطان تركها لكل عام مضى وقيل انه يستقبل بها حولا كالقائم كافي بهرام واصلم ان  
العين الموصوفة بتجيب على العاصب بان تركها كل سنة من ماله في المدة التي فيها عنده حيث كان عنده  
ما يصحبه في مقابلته ذلك العين الموصوفة بتوجه غير ذلك بها المالك اقبضها فحصل انها تركها كباقي اداها  
من بها اذا اخذها العام واحد ماضى والثاني تركه العاصب على كل عام ولا يرجع العاصب على المالك  
بما دفعه تركه عنها واما الثانية اذا غصبته وردت بعد اعوام فالشهر وانما تركها لكل عام مضى الا ان تكون  
الساعة اخذت تركها من العاصب هذا ما رجح المصنف وجهه ابن عبد السلام وصوابه ابن يونس وقيل  
اعماز تركها العام واحد لا يوزعها ان عرفه للمعدن فاما الله اذا غصبته شردت بعد اعوام مع غيرها فان  
تم تركها تركها لكل عام مضى بلا خلاف ان لم يكن تركها العاصب وعلم ان فيها في كل سنة تصابا **(قوله)**  
ولا مدفوعة بتسعر او اوجران اي موضع لا يحاط به او يحاط به فلا يحد من الموانع من انما اذا دقت صحرا  
اي في موضع لا يحاط به فهي كالمغصوب تركها لعام واحد وان دقت في البيت والموضع الذي يحاط به

(ان المالك) وهو مركب  
من امرين المالك وعامة فلا  
زكاة على عاصب وملقط  
لعدم المالك ولا على عبيد  
ومدين لعدم عامه (و) ثم  
احول غير المعدن (و) الزكاة  
واما ما قاله في الوجود في  
الركز وبأجره او نصفه  
في المعدن كباقي (وتعددت)  
الزكاة على المالك (بتعدده)  
اي الحلول (في) عين  
(مردعة) قبضها المالك  
بعد اعوام فانه تركها لكل  
عام مضى بدقيضها (و) في  
عين (متجر فيها بأجر)  
واولى بغيره تركها وهي  
عند التاجر حيث علم قدرها  
وكان مدبرا ولو احتكر  
التاجر فان لم يعلم قدرها صبر  
للمدة (لا) عين (مقصورة)  
فلا تعدد الزكاة بتعدد  
الاعوام وانما تركها لعام  
واحد بدقيضها ولورد  
العاصب بها معها (و) لا  
(مدفوعة) بصحر او اوجران

زكاهها لكل عام وعكس هذا لا ينحجب اه شيئا معدوى ونحوه في القابل وزاد فيه قولاً راسخاً هو  
 زكاهها لكل عام ما لم يقاسوا وقت بصعراء او يسكنن الذي قلناه من ابن يوسف ان محل كون المدفونة  
 التي دخل صاحبها اعياناً او امواتاً بعد ما ركبها لتمام واحد اذا دقت بمحل لا يحاط به او بالودنها موضع  
 يحاط به ثم وجد بعد ما دخل منها اعياناً او امواتاً بركبها لتمام الا اعياناً او امواتاً لصل مراده افاق طريقه  
 اذ هذه التي ذكره طريقه من الموارد تأمل **(قوله)** دخل صاحبها اي او لم يكن عالماً بمحلها وتزكيتها  
 مدفونة اختياراً فانها تزي لسائر الاعيان اضافة **(قوله)** ما لم ينزل المقتضى فكلها اي لو نزل جسد ركبها  
 او اصدق عنه بها ولم يصدق بها **(قوله)** فما تجب على المقتضى اي ان كان عند من يحصل في قايماً  
 والام تجب عليه **(قوله)** بعد قبضها واما العامل فيستقبل بالربح بخلاف كافي ح **(قوله)** ان لم يكن  
 مدرراً او لا فكل عام هكذا في السماع كما قلناه والمواقبه اعترض في غيره على المصنف فقال ان  
 هذه المسئلة مساوية لقوله او متغيرها بأمر في ان المدير يركب لكل عام بدون غيره فلا ربح لتغير بين المصنف  
 بينهما اه قال بن قلت بينهما فرق وذلك ان المدفوعة على ان الربح للعامل بل لضمان لا بغيره حال  
 اما من ملة ادارة او احتكار بل هي كالدين ان كان ربحاً مدرراً زكاهها للعامل على حكم الادارة مطلقاً وان  
 كان محتكراً زكاهها للعامل واحد على حكم الاحتكار لمقتضى اختلاف السابقة في اعيانها ككل منهما كابدل عليه  
 كلام التوضيح فلان احتكار العامل وادارة المال خان ساوياً او كان ما يمد العامل اكثر فكل على حكمه  
 والا فجميع الادارة كما في قوله وان اجتمع ادارة واحتكاره وان احتكارا للعامل فكل دين وانما  
 روي كلامه به لان العامل في هذه الحالة تركه فشرأوه كثيراً منه نفسه اه كلامه وقد يقال ان الدين الذي  
 يركبه المدير لكل عام هو دين التجرة كما يأتي ويوجب كان الربح كله للعامل فهو كالقرض ويستند فخصه اه  
 لا يركب في الاعلام بعد قبضه ولو كان مدرراً كما هو ظاهر نص التوضيح لكنه خلاف السماع الذي في الموازين  
 انه يركب لكل عام تأمل **(قوله)** حيث علم قبضها اي او ما لم يعلم قبضها بصريحه بطرفان علم زكاهها للمامى  
 لا اعياناً **(قوله)** وان كان على الضمان على العامل اي وان دخلت لتمام لم يتجر فيها الربح لخاصة  
 وشرط الضمان عليه **(قوله)** فالحكم كافي المصنف اي من ان ربحها ركبها للعامل واحد بعد قبضها وان  
 اختلاف من جهة اخرى سورة اشتراط الضمان على العامل يجب على العامل ان يركب ذلك العين كل عام من  
 عنده ان كان عنده من العروض ما يربطها بغيره كالبضائع فبغيره كالبضائع فبغيره كالبضائع فبغيره كالبضائع  
 فلا يركبها له لاسلا ولو كان عنده من العروض ما يربطها بغيره كالبضائع فبغيره كالبضائع فبغيره كالبضائع  
 له بعد قبضها ككافة المصنف **(قوله)** الى القرض اي فصار ديناً في ذمته ودين العرض لا يختلف به  
 المدير والمحتكر فكل منهما يركبها امام مدقبضه من موعليه **(قوله)** ووافقت اسواما اي قبل ان يبيعها  
 الوارث **(قوله)** ان لم يعلم اي ان اتى علم الوارث بها واتى ايتانها من ادمان حتى يأتي الوارث **(قوله)** يعني  
 الوارث انما يجعل لوعلى حاله لا مولى حيث على معناها لم عليه خلل اذ منقول الاول به ان مفهوم الثاني  
 ومنطوق الثاني يختلف مفهوم الاول اذ منطوق الشرط الاول انه اذا لم يعلم بها فلا زكاة لماضى واهله  
 وقت تمام لا ومنطوق الشرط الثاني انها اذا لم توفى فلا زكاة لماضى واهله علم بها لم لا ومنطوق الاول  
 انه اذا علم بها ركبها لماضى وقت تمام ومفهوم الثاني انها اذا وقت ركبها لماضى علم بها لم لا ومنطوق الاول  
 بخلاف مفهوم الثاني ومنطوق الثاني يختلف مفهوم الاول كذا ذكر الشيخ احمد الزرقاني قال بن ونه  
 نظر بل لا لاختلافه ولا تدفع في كلامه لان العطف بأو في بيان المراد في أحدهما فيصدق منطوقه ثلاث  
 صورتي ان لم دون الايجاب وعكسها معاً ومفهومه صورة واحدة وهي وجودها داخل كلامه على نفى  
 الزكاة في صور المنطوق الثلاث وهو صحيح ودل على وجوبها في صورة المفهوم وهو محتمل الاستراض على  
 المصنف اذ هو مخالف لمذهب المدونة فان مدبرها اعتبار القيص فقط اه والحاصل ان كلام المدونة  
 يتنقى انه لا زكاة في تلك العين الا اذا قبضت فاذا قبضت استقبل بها حوالاً ولا زكاة لماضى من الاعيان

دخل صاحبها اعياناً فهو جدها  
 بعد اعياناً تزي في عام واحد  
 (وضايعه) سقطت من ربحها  
 ثم وجدها بعد اعياناً تزي  
 لعام واحد ولو انقضت مالم  
 ينزل المقتضى فكلها ثم ركبها  
 عام من يوم قوى التملك  
 فلم تجب على المقتضى  
 ونسقط عن ربحها (ولا في)  
 عين (مدفوعة) قراضا  
 على ان الربح للعامل بلا  
 ضمان) عليه ما تقبضها  
 في ركبها العام واحد بعد  
 قبضها ان لم يكن مدرراً ولا  
 فكل عام مع ما يمد حيث  
 علم قبضها فان كان على ان  
 الربح لها فهو قوله ومنجب  
 فيها بأمر وان كان على ان  
 الربح بينهما فهو قوله  
 الا في القراض الحاضر  
 اتح وان كان على الضمان  
 على العامل فالحكم كافي  
 المصنف الا ان يخرج عن  
 القراض الى القرض (ولا  
 زكاة في عين فقط ورثت)  
 ووافقت اسواما (ان لم يعلم  
 بها) (معنى الوارث) (لم  
 توفى) اي لم يوفىها حاكم  
 للوارث عند ادمان (لا بعد  
 حول) بمعنى مدتها بين  
 الورثة ان تعدوا

(او) بعد قبضها ولو وجب لها ان علمها او وقت زكيت لماضى الاعوام من يوم ٣٧١ الوصف والطلب وهذا التفصيل ضعيف

والمعتدان العين الموروثة  
فانما يستقبل بها لولا بعد  
قبضها وسيصرح به  
المصنف في قوله استقبل  
بها ثم اخذ واخر قوله  
دع عن الحارث والمال في قوله  
بق الكلام عليها (ولا)  
زكاة في عين (موصى  
بمفرقتها) على معينين او  
غيرهم ومصرعها يسد  
الوصى حول قبل التفرقة  
ومات الموصى قبل الحول  
لاها خرجت عن ملكه  
بوجه فان فرقت بعد الحول  
وهو حي كاهل على ملكه  
ان كانت نصابا ولو مع  
ما يسد ولا ركبها من  
صارت له لا بعد الحول من  
قبضها لاها فاقمة واما  
للماشية اذ الوصى بها مات  
قبل الحول فلا زكاة فيها  
ان كانت لعينه معينين والا  
زكيت ان صار لكل نصاب  
لماضى الاعوام كالزكاة  
واما الحارث ففيه تفصيل  
تقدم عند قوله والتفقة  
على الموصى له العين (ولا)  
في (مال رقيق) وان  
شابه كتابا لعين عام  
ملكه فان استزعه منه  
سيده استقبل به (ولا) في  
(مال مدين) ان كان المال  
عينا كل الدين عينا او  
عرضا لا اومؤبدا وليس  
عنده من العروض ما يصلحة

ولو وقت وعلمها ومفهوم المصنف يقتضي انها اذا وقت وعلمها فانما زكيت لماضى الاعوام والمعتول  
عليه مذهب المدققة من اعتبار القبض قط في الوجوب ولا اعتبار القسم فيه ولو كان هناك شركاء في  
عوضه استقبلوا لولا ولو لم يسد ما كابد له قول المدققة وكذلك الوصى يرضى للاصغر عيا او يمن  
عروضه لهم فليترك ذلك لعل من يوم قبضه الوصى اه وقض الشر كالمالعين لا قسمهم كقبض  
الوصى لمن في حجره بل اقوى نعم اذا كان في الودعة غار وكبار قبض الوصى كالا قبض كافى المدققة يقول  
ان اعتبار القسم ان كان شر كاهو المعتمد من المذهب فيه ظرير القبض كلف كاله طرير وارتضاء بن  
(قوله او بعد قبضها) ان لم يمتد ثد الوارث (قوله يستقبل بها لولا بعد قبضها) اي ولو وقت وعلمها  
قوله واخر قوله قط عن الحارث والمال (قوله او بعد قبضها) اي فاما ما كان مطلقا من غير قيد الا يقاوم الحول  
المع فيها من غير قيد محاولة (قوله وقد سبق الكلام عليها) حاصل ما مره ان مات المورث قبل افران  
الحول وطالب المورث على ملك الوارث فن ياه نصاب زكاة ولا اطلاقا يمكن عند ما يكمل به ما من نزع  
آخر وان مات بعد افران زكاة على ملك الميت فان لم يمت كل وارث نصاب واما الميتة فزكاة على كل عام من  
يوم موت المورث ولو لم يقبضها الوارث لا بعد اعوام سواء علمها الوارث ام لا وقت على يد معين ام لا (قوله  
ولا موصى بغيرها) سواء كانت الوصية في الصحة او المرض وبؤخذ من كلام المصنف انه لا زكاة في ما يجمد  
عند انظر للميتة حتى واما ما يجمد عنده بعجزه معصا لوقت فانما زكاة في شئنا (قوله ومات الموصى  
قبل الحول) اي وان مرضا من غير ان يفرق اه بن (قوله فان فرقت بعد الحول وهو حي) الاولى  
فان مات الموصى بعد الحول وهي نصابا وهي مما عنده نصاب فانما زكاة على ملكه لانها اذا فرقت  
بعد الحول وهو حي لا تكون وصية وان كان الحكم مسلما تأمل (قوله ولا يركبها) اي واذا فرقت فلا  
زكاة في (قوله واما المشية اذ الوصى بها) ما ذكره من زكاة اذا كانت لعينين وصار لكل نصاب هو  
قول ابن القاسم في المدققة لانهم كالحلواء واما قوله في غيرها فهو عدم الزكاة فيها مطلقا كالعين وهو ضعيف  
ومشى عليه خش وصيق (قوله تفصيل) تقدم عند قوله والتفقة على الموصى له العين وحاصل ما تقدم  
فان اذا الوصى شئ من الحارث فان كانت الوصية بعد الوجوب او قبله ومات بعده فلا زكاة على الموصى مطلقا  
كانت الوصية لعين او لغيره كانت بكل او بجزء شائع وان كانت الوصية قبل الوجوب ومات الموصى قبله  
فان زكاة ايضا في مال الموصى ان كانت بكل كانت الوصية لمساكين او لعينين ان كانت بجزء شائع فان كانت  
لعين زكاة لانك العين ان كانت نصابا ولو بالانضمام له وان كان مساكين زكيت على نعمته ان كانت  
صاها (قوله ولا في مال رقيق) اي سواء كان عينا او ماشية او حرثا او تجارة (قوله استقبل به) اي ان كان عينا  
وماشيه واما الحارث اذا اقرعه منه قبل وجوب الزكاة فيه فانه زكاة عند طيه وكذا الواعق فانه يستقبل  
حولا عايد منه من القدر والمال (قوله واما الحارث اذا اقرعه قبل وجوب طيه فانه زكاة عند طيه (قوله وان  
كان المال عينا) اي بخلافه اذا كان حرثا او ماشية او بعد ما كان زكاة في اعيانها فلا تسقطها الدين (قوله  
ما يصح فيه) اي ما يصح فيه مقابلة الدين الذي عليه اموال كل عند من العروض ما يصلحة في مقابلة الدين  
الذي عليه ولو كانت كتابا لم يركب العين (قوله وسكة) عطف على عين لان المال طيف اذ تكررت  
سكون على الاول على التحقيق او عطف على ما قبله على خلافه واعلم ان الوصف القاطن العين يقال له سكة  
والقاطن على يقال له صياغة واما اوردتها تكون في العين والمال لكن تارة تكون باعبار دهمها وتارة  
يكون باعتبار السكة او الصياغة فلا يلزم من حودة السكة والصياغة اي حسنها ما حسن الذات والاعتكاس  
(قوله في قيمة سكة) اشار الشارح بقدر قيمة الدين التي ليس ما طاع على السكة والصياغة والوجود لان  
هذه الثلاثة اعراض والى كاتما تكون في الفوات (قوله ولست بها) اي اذا كانت بعد اوقوله واصحابها  
اذا كانت حليا او قوله فلا زكاة عليه اي سواء كانت الصياغة معجزة كبحر وقدره واما واجزاة كالخلى للساة

فيه (و لا) كافي قيمه (سكة وما يصح وجوده) يترك كل سنة خمسة عشر دينار او سكةا الرصايتها لا جودتها اسوي النصاب فلا  
زكاة عليه وكذا لو كان عنده نصاب واحد كرساوى اكره لادعائه على الزكاة

(قوله) لاني (حلي) يات (حاصل التقه في هذه المسئلة على ما قال المصنف ان الحلي اذا انكسر فلا يصح اواما ان يتهم اولافان يتهم وجبت كانه سواء نوى اصلاحه او نوى عدم اصلاحه او لم ينو شيئا وان لم يتهم بأن كان يمكن اصلاحه وعوده على ما كان عليه فلا يصح اواما ان ينوى عدم اصلاحه او لا فان نوى عدم اصلاحه قلز كذا وان نوى اصلاحه او لم ينو شيئا قلز كذا فيه يعني كلام المصنف انه لا زكاة في الحلي المتخذ التقية وان تكسر ان اتقيت شمة ونية عدم اصلاحه بأن نوى اصلاحه او لم ينو شيئا ومقهومه صادق بأربع صور يجب فيها الزكاة احدها التهم ونية عدم اصلاحه ثانيها التهم مع نية اصلاحه ثالثها التهم مع عدم نية شيئا رابعها عدم التهم مع نية عدم اصلاحه (قوله وسواء نوى) اي بدته شمة اصلاحه وقوله ام لا اي او لم ينو اصلاحه بأن لم ينو شيئا او نوى عدم اصلاحه (قوله ولم ينو عدم اصلاحه) قيد في قوله وان تكسر (قوله والمعتد بالزكاة في الثانية) اي هو ما اذا انكسر ولم ينو شيئا الا اصلاحه ولا عدم اصلاحه (قوله فالزكاة في خمس صور) اي بوجبه الزكاة في صورتين ما اذا كان صحيحا لم تكسر او تكسر ونوى اصلاحه (قوله في التهم مطلقا) اي سواء نوى اصلاحه او عدم اصلاحه او كان لانيته (قوله) او كان لرجل الخ اي او كان لرجل فهو داخل في حيز المبالغة لطفه على المبالغ عليه وهو قوله تكسر (قوله وسيف) قال الناصر واظهر لو كان السيف على واخذته المرأة لزوجها حل لازكاة فيه كالواخذ الرجل الحلي لنسائه اه قال شيخنا العدوي والظاهر وجوب الزكاة فيه لان الشأن اتخاذه الرجل الحلي انما هو لا العكس (قوله واتخذ من يجوز له استعماله كزوجه وابنته) اي او الحال ان يتلقى على ملكه واما لو ملكها اباه فهو داخل فيها قبل المسالفة (قوله واتخذ الاجل) راء حاصل كلام الشارع ان الحلي اذا اتخذه انسان لا لجل الكراء فانه لازكاة فيه سواء كان المتخذ رجلا وامرأة وانما خص على عدم وجوب الزكاة فيه لثلاث دواعي هي كلنوى به التجارة فيكون فيه الزكاة ثم ان ظاهر المصنف ان المتخذ للكراء الزكاة فيه سواء كان يباح استعماله لملكه كساورة او لخلخال لامرأة او كان لا يباح استعماله لملكه كساورة او خلخال لرجل وهو كذلك بخلاف القول بالباحي المشهور ان ما يتخذ الرجل للكراء من حلي النساء فيه الزكاة والحاصل ان الرأب على ما قال الشارع تبعا لطبق المتخذ للكراء لا زكاة فيه مطلقا كان المالك له يجرم عليه استعماله ام لا وان قول المصنف الا يحرم في غير المعدل كراء وانفقي ما قاله طي شيبنا العدوي في مشتبته على خش والذي اعتمد به بن ماني خش وعقب وهو ما قاله الباغي من ان محمل كون المعدل كراء لا زكاة فيه اذا كان يباح لملكه استعماله كساورة او لخلخال لامرأة ام لو كان ذلك لرجل لوجب الزكاة فيه ونص بن بصد كلام طويل فخلص ان المتخذ ما عند هذا الشارع اي عقب ومن واقته اي تكس قاله الشيخ المستأوى وهو ظاهر المدونة وبه تعلم ان ما ذكره طي من المتعد غير سواب اذا مستند له الاماني التوضيح وظاهر ان الحلي الجلب وقد علمت في ذلك اه كلامه (قوله او امرأة) عطف على قول المصنف او كراء (قوله لا يحرم) اي سواء كان معدلا لا يستعمل او للعاقبة ولا يدخل في ذلك الحلي الذي اتخذه لولد صغير لان ذلك ليس من المحرم على الرأب اه عدوي (قوله) كالأواني اي كذا وتوسيلة فرس من بطام وسرج (قوله او معدا لالعاقبة) اي مع كونه بما كيف لرجل واخلال لامرأة معدن للعاقبة تجب الزكاة فيها واما المحرم المعدل للعاقبة فهو داخل في قوله الا يحرم اه شيخنا عدوي وقوله لملكه اي حوادث الفهر وقوله فيه الزكاة اي على المشهور واخلال من قال بدمها فيه اه شيخنا عدوي (قوله ولو لامرأة) اي هذا اذا كان لرجل بل ولو كان لامرأة هذا اذا اتخذته للعاقبة اداء بل هو واتخذته لثلاثتها كواكل واتخذته لئلباس فلما كبرت اتخذته للعاقبة (قوله او صدق الخ) اي انما تجب الزكاة في الحلي اذا اتخذته الرجل لا لجل ان صدقة لامرأة يتزوجها او يشتري به امه يتسرى بها وهذا المشهور واخلال من قال بسقوط الزكاة فيه (قوله او من يابه التجارة) يريد لو كان الا لانيته ثم نوى به التجارة فيزكاه لعمام من حين نوى به التجارة كذا في خش والذي

ان لم يتهم فان يتهم بحيث لا يمكن اصلاحه الا بسبكه وجبت فيه حلول بعد شمة له ما صار كالبر وسواء نوى اصلاحه ام لا (و) الحال انه (لم ينو عدم اصلاحه) اي المتكسر بأن نوى اصلاحه او لا نيته والمعتد بالزكاة في الثانية فاقول ان نوى اصلاحه لوافق المذهب فاقوة في خمس صور في التهم مطلقا والمتكسر اذا لم ينو اصلاحه بأن نوى عدم اصلاح او لا نيته (او كان) الحلي الباطل (لرجل) اتخذه نفسه كذا هو انما هو استان وحليته مصغف يوسف او اتخذه لمن يجوز له استعماله كزوجه وابنته وامته الموجودات عنده حال وصل من قلز لركبهم فلان اتخذ من صوبد اولين سيمع لصفه الا ن فالزكاة (او) متخذ الا لجل (كراء) ولولرجل في يجوز استعماله للنساء كالا ساورة على الارجح بخلافه لغير الباغي او امرأة فلا زكاة (الا محرم) كالأواني والمباخر وبكذلك مردود لولا امرأة (او معدا للعاقبة) فيه الزكاة ولو غيرها اعدته



بأولى أن كان عنده عوض ورزى المحسن (و) ضم الر (ع) المتفق (اسم مفعول صفة مال محذوف) (بعد تمام حوله) أي حول المال المتفق  
لجود ما يوصل الر (ع) المقدر (وقت) (قررد) (الشراء) ومضى كان الاتفاق وقت

قررد الشراء كان بعد الشراء ولو عبر بعد لكان أوضح فبعد وقت متعلقان عنفق أي ضم الر (ع) لمال الحق بعد حوله مع أصله الذي اشترى به الساعه وبعد شرائها مثاله أن يكون عنده عشرة دنانير مال عليها الحول فاشترى بخمسة منها سلعة ثم اتفق انحصه الباقية بتمام السلعة بخمسة عشر فانه رزى عشرين منها الخمسة المنفقة لحوال الحول عليها مع الخمسة التي هي أصل الر (ع) المقدر فوافق انحصه قبل شراء السلعة فلا زكاة إلا إذا باعها بخصاب ثم شرع في بيان حكم القائمة بقوله (واستقبل حولا) (فائده) وهي التي تجددت لآعن مال) بقوله تجددت كالجنس وقوله لآعن مال انخرج به الر (ع) والعلية ومثله بقوله (كعبية) وميراث (أو) تجددت عن مال (غير مرضي) ومثله بما تقدمه غيره أي بناء على ما تجدد عن سلع التجارة لا بيع لا يسمى قائمة بقوله (كمن) عرض مقتضى من عصاره موان أو غير ما به بين

في المحرم مثلا وقوله واشترى أي في المحرم مثلا وقوله فباعا بخصمين بعد حوله أي من المحرم الذي وقع فيه الشراء في القصة أو التسلف (قوله) وأولى أن كان عنده عوض) أي ليحصل في مقابلته وهذا داخل في قبيل المباحة وليس داخلا فيها لأن الفاعلين ضم الر (ع) لاسله أعمالا متعلقا بغيره لآعن مال بله لآعن مال عليه المستفاد على أن ثوبه القابل باستقباله الر (ع) حيث قدالة طلق اه بن ومعنى قول المصنف ضم الر (ع) لآعن مال إذا كان له أصل يملكه بل ولو لم يكن له أصل يملكه كرز عدين لا عوض له عنده وأعلم أنه شرط فيلزم فيه من ر (ع) الدين الذي لا عوض له عنده أن يكون نصبا كافي مثال الشارح واللام زكروا لكان مع أصله نصبا (قوله) ولمنفق (الخ) عطف على لآعن مال وضم الر (ع) لآعن مال وضم مال منفق كما اشار إلى ذلك الشارح وحاصله أن من يداقل من نصاب قد مال عليه الحول ثم اشترى به خمسة سلعة وأحق لبعض بعد الشراء فانه إذا باع الساعه بما يجره النصاب إذا ضم لمالاً فحقه يجب عليه الزكاة سواء باع قرب لشراءه لأن القرض أن الحول قد تم قبيل الشراء وأما إذا اتفق قبل مرور الحول فلا ضمان للمال لنفق واشترى به لم يجمعهما الحول كما هو الحق بعد الحول وقبل الشراء فلا ضمان ولا يزكى عن من يبيع به إذا كان نصبا (قوله) لجوده) فيه أن الطرف يكفيه راحة القدر (قوله) متعلقان بنفق) الأقرب ن (ع) ووقت حالان من منفق أي ضم الر (ع) لآعن مال منفق أنه كون اتفاقه بعد تمام حوله لمصالح لآعن مال حالة كون اتفاقه وقت الشراء (قوله) قبل شراء السلعة) أي والحال أنه بعد مرور الحول (قوله) وهي التي يجب دخالها) أشار الشارح إلى أن في كلام المصنف حذف المبتدأ والخبر المرسل وذلك للعلم بما ذيلس انما قد غيروه وحذف ما لم يجر كما قال ابن مالك وهذه الجملة تأخره جوابا لسؤال مقدمه كان قاله لما انما قد غيروه فاجاب بتره وهي العين التي تحدث الخ (قوله) لآعن مال) عطف على متقدم أي وهي التي تحدث من غير مال لآعن مال أي لأن تحدث عن مال فلا يستقبل بها والمعلوف عليه بلا عوضه إذا علم قولك قائمة لا تلزم أي لتعدل لا تلزم (قوله) انخرج به الر (ع) أي وهو الزمان المبيع إلى التجارة في غنة الأول وأصله ما تجدد عن الساعه المشتراة للتجارة قبل بيعها كعلة عبد وكذا غيره ثم في التجارة (قوله) كعبية وميراث) أي وبه وصدة واستحقاق من وقف أو وظيفة أو ما يملكه أو أراض نائية أو بدنه بنفس أو طرف أو صدق قبضته من زوج ومنزعة من رقيق (قوله) أو تجددت عن مال (الخ) تارة الشارح بهذا إلى أن قوله أو غير مرضي كعطف على ما سدر قبل قوله لآعن مال أي التي تحدث من غير مال أو عن مال غير مرضي واحتترز بقوله غير مرضي عما تجدد عن مال مرضي كرز عمن سلع التجارة أنه ترك لحوال أصله كالم (قوله) بناء على أن ما تجدد عن سلع التجارة لا يبيع) أي ما سعة عبد مجرئ لآعن مال في التجارة وكان الأولى أن: ول بناء على أن غلة المكسرى التجارة لا يسمى قائمة أي بل سعي و بما كمال ابن الأزمس وأما على ما قاله ذهب من القائمة فنكون القائمة المتجددة عن مال غير مرضي كالم فردان (قوله) كمن مقتضى) رد على أحد المؤلفين المشتراة من خارج عشرها فاما إذا وجبت منها قائمة وهو من مرضي كالم الأولى أنه بناء على أن ما تجدد عن سلع حاصرات غير مرضي كالم المراد بالمرضى ما تفردت كالمه كل سنة اه بن (قوله) أو غيرها) أي كتاب أو سلعة وحديد بنحاس واحتراز الأرض ما اتصل به من بناء أو شجر (قوله) فعل منه ان القائمة أع ما ذكر من الذوقين وكان الاستقبال محذوف مع مبتدئه لأنه منة الدعوة والاقصى أن القائمة أع ما ذكر من الذوقين وكان الاستقبال محذوف معا وهو فيما (قوله) وتضم ناقصة) أعلم أن أقسام القوامر أربعة أما ما كان متان أو ناقصان أو الأولى كالمه الثانية ناقصة أو العكس فأكمل لآعن مال ناقص الذي بعده كامل بضاربه والثاني ناقص بعد الكامل

لا يستقبل به حولا من يوم تبعه ولو اشترى بض فرائع الر (ع) فليمنه ان القائمة نوعان ثم تكلف على حكم تعدد القوامر قوله (وتضم القائمة الأولى حال كونها) (فائدة) من خداه (وان) كالمه يبيع ما يملكه من سلع نسيئة قبل أن يبيعها الأولى ثانية نصبا أو قبل فإن حصل منها نصاب حسب حوله ما من يوم الثانية وصيرنا كالشيء الواحد كالو كانت الأولى في المحرم عشرة

والثانية في رمضان كذلك فلن حولها معارضه وتبقى الثالثة على حولها (او يضمان الثالثة) ان يحصل من مجموع الاولين نصابها لو كانت الاولى خمسة والثانية خمسة والثالثة عشرة وهكذا الى اربعة وخامسة (الا ان نقص الاولى بعد حولها كاملة) وزكيها وفيها مع ما بعدها نصاب (فعل حولها) ولا تنضم لما بعدها ركني كلا على حولها بالنظر للاخرى ٣٧٥ مادام في مجموعها نصاب كعشرين

محرمية حال عليها الحول  
فاثني منها عشرة واستفاد  
عشره بوجبة فاذا جاء المحرم  
ركي عشرة واذا جاء رجب  
ركي الاخرى كالكمال  
اولا وبقيت على كمالها  
فلا تنضم لها بعدها بالاولى  
فهو كالدليل لما قبلها كانه  
قال لانها كالكمال (وان  
قصتا) ما عان النصاب  
بعد تقرر الحول لمما  
كعبور الحرمية خمسة  
والرجسية مثلها فان حال  
عليها الحول الماني ناقصتين  
بطل حولها ورجستا كال  
واحد ولا زكاة فيه وان اجبر  
قبلي مرورا حول الثاني  
عليها (فرح فيها اوفى  
احد اهمام نصاب) فلا  
يتخلو وقت القمام من خمسة  
اوجه اشارة لاقول منها بقوله  
فان حصل التمام (معد  
حول الاولى) محرم (واقبله)  
الذي ابلغه (فعل حولها)  
محرم روجب (وقض  
بجمعها) عليها على حسب  
خديدها ان خلطها والا  
ركي كل واحدة رجبها  
قل او تكرر واشار الى الثاني  
بقوله (وان حصل الى رجب

لا يضم اسبقه بالكمال والنقص يضم الناقص بعده كإضم الكامل بعده (قوله والثانية في رمضان كذلك) (او  
عشرة اى وعشرين او اكثر (قوله وزكي الثالثة على حولها) اى ركي على حولها وان كانت اقل من نصاب  
لان الكامل لا يضم لغيره والنقص لا يضم للكامل قبله كاعلمت وهذا كله بالنسبة للعين واتما المشية فقد  
تقدم ان ما حصل من فائدتها ولو بعد النصاب فانه يضم والحاصل ان القائمة في العين لا ضم لها قبلها اذا كان  
نصابا وتضم له اذا كان اقل واتما المشية فضم القائمة فيها قبلها ان كان نصابا كانت هي نصابا لم لا لان كان  
اقل من نصاب فلا تنضم له مطلقا كانت نصابا او اقل (قوله وهكذا الى اربعة) اى وهكذا تنضم الثلاثة لاربعه  
والاربعة لخامسة الى ان يكمل النصاب فاذا اكمل النصاب وقف عن الضم ويصير ما بعده حول مؤتلف  
في ركني لموله وان كان اقل من النصاب (قوله لا بعد حولها كاملة) هذا معنى من قوله وتضم ناقصة لانية  
اى الا اذا قصت الاولى بعد ان حال حولها هي كاملة فاما لا يضم لما بعدها وزكي على حولها (قوله  
وزكيها) اى واستحقاقها لثلاثة سواها كيتا بالفعل ام لا فهو لا ريب له قبله كذا قرأ ابن صبيح وسلمه  
شيخنا (قوله فاذا جاء المحرم ركي عشرته) استشكله في التوضيح بما حمله انه اذا ركيها الاولى عند مجي  
حولها فاما ان تنظر في ركيها الثانية او لان ظرنا في ركيها الثانية قال شارحنا ودعيه ان الثانية لم يجمع  
مع الاولى في كل الحول ويبدو بغيره اعتبار المال فيل حوله في وجوب الزكاة لان الفرض ان الثانية لم يصل  
حولها وان لم تنظر لانية لزمن كتمامه دون النصاب ولا جمل استشكله بذلك استظهر قول ابن مسلمة من ضم  
الاولى الثانية في الحول كالمقصود الاول قبل ان يحول عليها الحول هو كماله وقد اوجب عن ذلك الاشكال  
باختصار الشقي الاول ونقول ان هذا فرع مشهور مبنى على ضعف وهو قول المشبه انه يكتفي في ايجاب الزكاة في  
المالين القاصر كل منهما من النصاب ومجموعهما نصاب اجمعهما في المثل وبعض الحول (قوله واذا جاء  
رجب زكي الاخرى) اى وهكذا مادام في مجموعهما نصاب فان نقصا من نصابها بعد ان مر على الحول  
ناقصين واتمان كذا قبل مروره عليها ناقصين ينية على حولها (قوله فلا تنضم لها بعدها) اى ولا يضاف  
ايضا ما بعدها اليها ولو كان ناقصا (قوله وان قصتاها) اى والحال انه ليس بعدهما يكمل به النصاب بديل  
قوله فرح تمام نصاب واتمان نقصا عن النصاب ركني من مجموعهما نصاب يحل على حولها وكذا لو كان  
فيهما مع ما بعدها نصاب فكل على حولها اى ركي الاولى في حولها طرا لثانية والثالثة والثانية ركيها  
حولها طرا لاولى والثالثة والثالثة ركيها في حولها طرا لثانية واولى (قوله ناقصين) اى وليس بعدهما  
ما يضاف اليه (قوله ورجبا كمال الخ) فان اهد من غيرهما ما يجمع به معهما ما يهد الزكاة استقبل بالجمع حولان  
يوم اهد المال الثالث هذا كله ما لم يجز فيها اوفى احدهما قبل مضى الحول فان جبر رجا يكمل به النصاب  
(قوله عند حول الاول او قبله) عند حين جها واحدا وعده قوله وعند حول الثانية او قبله لانه وجهان  
واظاهر العكس (قوله ففعل حولها) اى فيقيان على حولها او معهما باقيا ان على حولها ما يكن  
حل الجواب جملة اسمية كقولنا البدر (قوله والاركي) اى لا يحلها ما ركي كل واحد قد رجبها عند  
حولها قبل رجبها او كثر (قوله فته) اى انما تسب الاول الى حول الثانية وركبها معا عند (قوله اى عند رجبها)  
اشار الى ان التام معنى عند (قوله وان علم وقتها) او اولها لعل وان رابعة (قوله اعتبر اى وجرى على ما ذكر  
من التفصيل وقوله جعل الى ركي عليه فان حصل الرعي عند حول الاولى او قبله يشترى الرعي لذي  
القائمة في كل على حولها ركي الرعي مع الثانية وان حصل الرعي عند حول الاولى يشترى ركي حول

(بعد شهر) من حول الاربع ربيع هـ اى اقبل الى حول الاولى وصار منه (و تبقى) (ثانية على حدة) (واشار الثالثة بقوله (و ان  
حصل الرعي) عند حول الثانية) ربيع هـ والاربع بقوله (او) انجرى احداهما وروى ما ذكره (شاذبه) اى في وقت حصوله (لأنهما)  
ي عند اجماعا حصل هل عند حول الاولى والثانية او معهما (هـ) اى ويركان من حول الثانية واولى المراد في الرعي لذي  
القائمة في ان علم وقتها لانه اذ علم الوقت اعتبر رجلا الثانية وللخامس قوله (كعبه)



الاتصال لاني المتصل اليه  
(وان حال حولها) أي  
القائمة الكسامة (فأعقها)  
بصد كلها أو ضاعت  
قبل حول الثانية الناقصة  
(ثم حال حول الثانية)  
الرجية (ناقصة فلاز كلة)  
فيها لاها لم يفتت مع ضاعها  
في كل الحول مع ضاعها  
بضلاف لو بقيت لزي  
الثانية ظر الأولى حولها  
أتمى الكلام على الفوائد  
اتبعه بالكلام على الفسلة  
فقال طاف على بضاعة  
(و) استقبل (بالمستجد)  
من قد تأتي (عن سلع  
التجارة) ولولى سلع  
القنية أو المكثرة للقنية  
وأما المكثرة للتجارة فقد  
ان غلها كل مع تضم  
لاسلها حال كون المتجدد  
(بلايسع) لم لا ولا كان  
الزائغ على غنارها برى  
حول أصله ومثل المتجدد  
بلايسع بقوله (كلمة عبد)  
مشتري التجارة فأ كراه  
وكراداد مثلاً مشتراة  
للتجارة (و) نجوم (كأبة)  
لعبدا اشتراء للتجارة (و)  
ممن (ثمرة شجر) مشتري  
للتجارة وجدت بعد الشراء  
أوقبله ولم يطلب وسوف  
فهم ولين يوسن (الأمرة)  
الاصصول (المؤرة)

الأولى اليه والثانية على حولها في فيه مع الرجوع وان حصل الرجوع عند حول الثانية انتمت الأولى لمحول الثانية  
ور كيتا معا والرجوع عند (قوله أي يحصل الرجوع مع بدل الحول أي حول الثانية الخ) أشار الشارع بهذا الى ان  
الكلف في قول المصنف كبعده فانه على محذوف لا على بد فادفع بما قال ان سد ملازمة لتسبب على  
الفرقة ولا يخر الاجن فكيف يجرها المصنف بالكلف (قوله في مطلق الانتقال) الأولى في مطلق الانتقال  
لما شر (قوله وان حال حولها فاعقها الخ) اعلم ان كلام المصنف محمول على ما اذا كان الشخص فاعقها ان انضم  
احدا للملازمة كالأخرى كالأول كان كل واحد عشر ومائة حالي حولها ثم صارت بدل الحول عشرة واستفاد بذلك في  
رجع عشرة فانه اذا جاء المهرم وعنده العشرون فانه ربحي عشرة المهرية بالنظر العشرة الرجعية فاذا عاقها أي  
المهرية أو تلفت بعد ذلك فلاز كلة عليه في العشرة الرجعية لتقصودها عن التصاب لانها كانت تركي ظر  
للأولى وانما جعلنا كلام المصنف على ما اذا كانت القائمة ان انضم احدا للملازمة لانها كانت لكل من  
الأولى والثانية حولها وهذا الحل للشيخ احد الزاقي وجهه بضمهم وهو الشارع جهرام والمواقوت تن على ما اذا  
كانت القائمة تنضم احدا للملازمة مثل ان يستفيد عشرة فربي بدسة أشهر ثم يستفيد عشرة فأقامت  
يده ستة أشهر فحال الحول على الأولى فأعقها ثم انتمت الثانية ستة أشهر ثم حولها فلاز كلة عليه لانهم  
يجمعهم محمول وهذا الترتيب وان كان صحيحا فحقه الكمال بيد من كلام المصنف وذلك لانقال الحول للأولى  
بها تضم الثانية والمصنف دأبت على حولا كما في الثانية لان قال انه يجعل لكل واحدة حولا ظر  
ظاهر وان لم يكن الأولى حول شرع لان الحول في عرفهم إنما يكون الكاملة ويجعل ح كلام المصنف  
شاملا لها فهو أم فاعقها كذا قرر شيخنا (قوله ولا يجلد من قد تأتي من سلع التجارة) أي كلمة المليون  
المشتري للتجارة (قوله وأولى سلع القنية) أي أولى النقد التي عن سلع القنية كآخرة عقار وحيوان  
قنية (قوله أو المكثرة للقنية) كراه كراه لكلامه استغنى عنه ما كراه (قوله كل مع) الأولى حذف  
اسكان لان غنارها مع قنية عند ابن القاسم كاهم (قوله بلايسع) أي السلع التي للتجارة (قوله ولا  
كان الخ) أي والأب ان يمتثل السلع التي للتجارة كان الزائغ (قوله ونجوم كآبة) أي لان الكآبة  
يست بها حقيار الأراجيح العبد بعد ان يخر (قوله ومهرية مشتري) وسواء مع الثمرة مفردة أو باعها  
مع الأصل لكن ان باعها مع الأصل فان كان بطلها فاضل فمن على قيمة الأصل والثمره فمأاب الأصل  
ر كالمول الأصل ومأاب الثمرة فانه يستعمل بحولا من يوم قبضه فيصير حول الأصل على حدة والثمره  
على حدة وان باعها مع الأصل قبل طيها ربحي غنارها لانه تبع حول الأصل كتمن الأصل (قوله وجدت) أي  
سدت تلك الثمرة بعد الشراء وقوله ولم يطلب الأولى ولم يور (قوله وصوف) أي ومن سوف غنم اشتريت  
لتجارة وكذا مال فيها به (قوله الأماؤ بره الخ) وهذا استثناء من قوله ولا يجلد من سلع التجارة فهو استثناء  
متصل بالنسبة لكل من المؤر بره والصوف الثام ولا يصح استثناء من قوله ومهرية مشتري لأنه لا يصير متصلا  
بمفصلا متصلا بالنسبة للمؤر بره ومفصلا بالنسبة للصوف الثام (قوله ولا يستقبل منها ما لم يركب الخ) أي  
لان كلام من المؤر بره والصوف الثام يوم الشراء بمنزلة ثمانية اشتراء للتجارة وما ذكره المصنف من  
اليه عبد الخ والخصي (قوله لكن المتعلق المؤر بره الخ) اعلم ان ما ذكره المصنف في المؤر بره  
هو خبر ج ذكره عبد الخ من بعض شيوخه فبعد المصنف كلام ابن الحاجب اعتمده هنا والصواب  
خلافه يقول بعض المحققين من شراح ابن الحاجب المؤر بره حين الشراء المنصوص بها غنلة وقال ابن  
مجرز اهل المذهب قالوا انه يستقبل بمن المؤر بره كانت مأورة يوم الشراء مع ان كانت حين الشراء  
ودطاب فقال بعض شراح ابن الحاجب كاهمة وامامنا ذكره في الصوف الثام فهو منصوص لا يخرج  
كأنبيده عبارة الخصي على مافي ح ونصها المتعلق اذا اشترى الغنم وعليها مؤر بره فخره بمباعه  
والابن القاسم انه مشتري ر كيه حول الأصل الذي اشترى به الغنم وعندا شهاب غنلة ولأول ابن

المشتري للتجارة (و) (الأصول الثام) المستحق لغيره وقت شراء الغنم للتجارة فلا يستقبل  
بضمها بل ر كيه حول الأصل الذي اشترى به الأصول لكن الغنم في المؤر بره الاستقبال

أدأيت مفردة يوم الأصل مدطها كغيرها ولو زكت عنها (وان أكرى) أرض التجارة (ودرع) فيها التجارة (أيضا) (ركى) من ما حصل من غلتها حول الأصل أي الغنيما كركى به الأرض ولو قال كان أكرى الخ ٣٧٧ وحديثه روى كان أظهر وانحصر

(وهو يشترط فيزكاة ما ذكر حول الأصل (كون البذر لها) أي للتجارة فلو كان لغوته استقبال ثمن ما حصل من زرعها لانه كفاية أو لا بشرط (تردد) والأولى تأويلان (لأن لم يكن أحدهما) أي الاكتراء والزرع (للتجارة) بأن كاملا للقيمة فانه يستقبل وأما لو كان أحدهما للتجارة والآخر نفيسة فلا يستقبل هذا ظاهره والحق ما قلناه قوله أولا وان أكرى ودرع التجارة روى من انماذا كانوا أحدهما للقيمة استقبال فلو قال لأن كل واحد منهما للقيمة لما قبل الفحل (وان وجبت زكاته عنها) أي حينئذ كركم بحر الأصول المستقاة للتجارة مؤبرة أم لا وما حصل من الزرع المذكور بأن حصل نصاب (ركى) عنها بأن يخرج الشراو صفه (ثم) إذا بعها (ركى) الخ حول التزكية) أي لحول من يوم روى عنها لكن يجب تخصيص قوله بمزكى

لانه مشتري براد في الثمن لاجله اه بن (قوله) إذا بعته مفردة) ولا يكون ذلك إلا بعد جوا اصلاح وقوله اومع الأصل ولا بشرط في ذلك بقا اصلاح لكن ان هذا اصلاح استقبال بما قبل الثمرة من الثمن وان لم يبد اصلاح فلا يصير بالثمرة بل هي بمنزلة العدم والعبارة بالأصول والحول حول الأصل ولما قال الشارع بد طيا (قوله) كركى) أي كركى المؤبرة والحاصل ان الثمر إذا كان غير مؤبر وقت شراء الشجر فلن يثمنه مستقبل بما اقتضا وان كان مؤبرا قبل ان يثمنه روى حول الأصل وقبله يستقبل بمسحولا كركى غير المؤبر وهو المتمد بخلاف الصوف الثام فانه ليس كركى الثام اذ يثمن غير الثام غلة يستقبل بمختلف عن الثام فانه روى حول الخن الذي اشترى به الأصل على المتمد وقوله ولو زكت عنها أي عن الثمرة فانه يستقبل بثمنها ولا خلاف لما ذكره حول المصنف الا في محزكى الخن حول التزكية (قوله) وان أكرى الخ) أي وان أكرى ال التجارة أو ارضا بقصد التجارة (قوله) في محزكى الخ) أي حيث كان ذلك الخن نصايا وكانت الغلة الخارجية من الزرع المبيعة بذلك الخن اقل من نصاب وأما لو كانت نصايا فبأن يثمنه روى عنها ثم إذا بعها روى عنها ما حول التزكية لا حول الأصل والحاصل ان ما ذكره المصنف من ان ثمن الحب روى حول الأصل مقيد بما إذا كان الحب اقل من نصاب والركى الخن حول من يوم روى الحب روى في ما يأتي مستقبله (قوله) حول أصل الذي أكرى به الأرض) وهو يوم التزكية ان كان قدر كاهه الا في يوم ملكه ولا يستقبل بمسحولا من يوم البيع ثمن ما حصل من غلتها من قبيل الزرع لا من قبيل الغلة ولا من قبيل القاشدة ولما قال بن ناهر ان هذه المسئلة من اراد قوله فيها تقدم كلمة مكتري التجارة ويدل عليه كلام ح وحيث قد كان قول المصنف قد عجزها هناك (قوله) كون البذر) أي المبدور من غلة مشتركة للتجارة فلو كان المبدور ماعا فخذته وتغاه به بل ثمن ما حصل من الزرع حول اذ بد فيه (قوله) ولا بشرط) أي لان بدوا زرع مستهلك فلا يفعله وحيث قد ذكره قوله في قوله (قوله) الأولى تأويلان (لأن الأول تأويل لا يوصل لأن يومه روى أكثر من يومين يان شيون والثاني تأويل لا يجرمان والثاويلان لفظ المدونة على الصواب لان أحدهما كلام المدونة والثاخر لكلام الامهات كقوله بعضهم اطرين (قوله) لان لم يكن أحدهما للتجارة) أي ان اتقى الكون للتجارة من كل واحد منهما بأن كاملا للقيمة نظير روى الخن حول الأصل بل يستقبل فهو ما علمو كان أحدهما للقيمة والاخر للتجارة فانه لا يستقبل ويروى حول الأصل وهو يخالف ما دل به منطوق قوله وان أكرى ودرع للتجارة روى عن الخن حول الأصل فانه يقيد به لا يركى حول أصل الا اذا ثبت الكون للتجارة لكل منهما لان نصاب أحدهما يحصل كلام الشارع (قوله) أن كاما للقيمة) أي بأن أكرى بقصد القيمة وزرع بمسحولها (قوله) فلو قال لان كان أحدهما للقيمة الخ) فيه راذلو حال ذلك لا يقتضى انه ادله من حيثها فكانت التجارة وليس كذلك بل كلفته كوى التوضيح فكان الصواب يقول كوى ح لان لم يكونا للتجارة وهو ظاهر اه بن واجب شيئا من المصنف بأن كلامه من باب سب العموم وان مضاه لان انصف الكونية للتجارة عنهما معا وهذا صادق عا اذا كاما ما لثنيه لواحدهما طار الاخر للتجارة لان من باب عموم السب حتى أي الاعتراض تأويل (قوله) لكن يجب الخ) أي ان الواجب ان يصح في قول الكلام ثم يخص في آخره لاجل ان يكون ماشيا على الرابع ادلوعم في آخره كقولنا كان مباحا على القول الضعيف ولو يخص أولا آخر المكان فيه قصور (فولس من ماعا مسحولها) أي وهي شئة ممر الأصول المشتركة للتجارة (قوله) على ذكاة الدين) أي اذا كان قرضا أو كان من مذبر أو محشكر أو من غيرهما أو كان ممن عرض للتجارة فحشكر بدليل قول المصنف لسنه من أصله وأما لو كان الدين ممن عرض للتجارة فله رقه فمقوم ويركبه كلامه فلدبره والمشكر أعاضه فثمن في دين التجارة (قوله) ويحط بالمصر الخ)

(٤٨ - دسوى اول)

المن بمسئلة منها لدى ودرع للتجارة لكونه يربط بأعلى الرابع من ان ماعاها يستقبل من قبض المن ثم شرع بكلم على ركة الدينه نال (واما غير كدين) ويحط بالمصر قوله الا في سنه من أصله وقوله ان كان اشترى وطا ليست من المصور ولا من المصور فيه الشرط الأول قوله (ان كان أصله عينا يده) أو بملكه

اي عطاني اها بركي الدين لسته من اسله اي لسته من يوم كى اسله ان كل قدر كاه او من يوم ملك اسله  
 ان لم يجبه ان كاتفه بان لم يقم عنده حولا ولو اقام عند المدين اعواما بشروط اشارط المصنف بقوله ان  
 كان الخ **(قوله فاطر نه)** اي المدين سوا كان ذلك المقرض مدبر او محتركا او غيرهما **(قوله او نحو ذلك)**  
 بان كان اسله من ميراث وكان في يد الوصي على خرفة التركة **(قوله الابدحول من قبضه)** اي ولو اخر قبضه  
 فرار من الزكاة **(فاطمة)** ولو بقيت الطيبة يد مطعها قبل القبول والقبض سنين فلاز كاتفه فيها المعنى  
 الاعوام لا على المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالكسرة لانه يقبل المعطى بالفتح تبين انها  
 على ملكه من يوم الصدقة فلا يستحقون **(قوله او كان اسله عرض تجارية)** اي سواء ملكه بشراء او بهبة او ميراث  
 او نحو مما لو قصد به التجارة وكان محتركا او باعه بدين واحتز المصنف اذا كان اصل الدين عرضا من  
 عروض التقنية او الميراث ولم يقصد به التجارة وباعه بدين فلاز كيه الابدحول من قبضه **(قوله ان كان**  
**اسله قرضا الخ)** ههنا شرط في اقباله والمعنى فلاز كاتفه ان لم يقض من الدين ان كان قرضا للمدبر او محتركا  
 او غيرهما او كان بمن عرض تجارية لمحتركا لان كان بمن عرض تجارية للمدبر والاز كاه كل عام وان لم يقضه  
**(قوله او عرض محتركا)** اي او بمن عرض محتركا **(قوله غير القرض)** بان كان بمن سلعته باعها بالدين واما  
 القرض فمما بر كيه لسته من اسله كاه صحت **(قوله فطر كيه)** اي لكل عام وان لم يقضه **(قوله لان قبضه**  
**عرضا)** اي لان قبض عرضا عوضا عن الدين فانه لا يجب عليه ان كاه حتى يبيعه فاذا باع ذلك العرض في  
 محنة لم يحل من يوم قبض العرض لا من حول الاصل وهذا اذا كان محتركا او امانا كان مدبر فانه يوم ذلك  
 العرض الذي قبضه كل عام بر كيه وان لم يبيعه وكلام الشارح غير واف بذلك **(قوله ولو هبة)** انما بالورد  
 قولنا شهب لاز كاتفه في الموهوب لغيره من عليه ان اظهر التوضيح **(قوله فان الواهب بر كيه)** اي لسته  
 من اسله **(قوله لانها)** اي الهبة لا تنتمي لاهاي الا بالقبض فكان بر بالدين قد قبضه حين قبضه الموهوب  
**(قوله الا لشرط)** اي الا ان يشترط الواهب على الموهوب ان يقض جز كاه ذلك الدين الموهوب منه  
 وقوله او اذى اي الواهب اسحق الهبة اراد ان يز كاه تكون منه فيعمل بقوله وهل مطلقا او بسلطه  
 اظهره والماسل ان في كاه الدين للموهوب منه ان نوى ذلك الواهب او شرط ذلك على الموهوب له فان لم ينو  
 ولم يكن شرط فان الواهب بر كيه من غيره ههنا يحصل كلام الشارح وهو قولنا اي الحسن القابض  
 وظاهر كلام بر عرضا عن الدين للموهوب بر كاه منه مطلقا او بشرط الواهب ذلك انواه اولم يكن شرط  
 ولاية وهو قول ابن رشد **(قوله لعدم قبضه)** اي بل هو ابراء وكذا لاز كاه اضاعى الدين الا ان يكون  
 عند ما يحصل في مقابلته فانه بر كيه لكل عام قبل الراء **(قوله او باحالة)** اي او كان قبضه باحالة  
 والحاصل ان كلاما من الهبة والحالة قبض حكمي للدين لانه لا بد في كاه الدين للموهوب لغرض المدين  
 من قبض الموهوب به بخلاف ما وقت في الهبة فانه يجب على المهيمل بمجرد حصول الحالة الشرعية  
 ان بر كيه ذلك الدين لحول اسله وان لم يقضه الحال على المذهب بخلافان لباية والفرق بين الحوالة  
 والهبة ان الهبة وان كانت تلزم بالقبول قد يطرأ عليها ما يطلها من قبل او موت فلتلزم الا بالقبض بخلاف  
 الحوالة **(قوله او بالمال فطر كيه منه)** اي لسته من اسله **(قوله ان كان عنده الخ)** اي فاذا كان  
 عنده ما ذكر فانه بر كيه بر والعول عليه وهو يده فقد ظهر لك ان المال الحال به يتخاطب بر كاه  
 فلا نفرو من غيره **(قوله كل نصبا)** اي كل المقبوض نصبا بنفسه اي بذاته من غير انضمام شيء اليه سواء  
 قبض النصيب في مرة او في مرات هذا اذا استمر البعض المقبوض لا لا عنده لقبض الباقي بل ولو لم يستمر  
 بل نقب المتماي البعض الذي قبضه فلا قبض الباقي **(قوله لا باضمام شيء معه)** اي عالمي يكن فاطمة  
 جهها معه ملك وحول قول الشارح لا باضمام شيء معه اي غير ما سألنا في المصنف لا مطلقا **(قوله**  
**ولو تلف المتي)** اي حيث قبض نصبا فانه بر كيه ولو تلف بضته قبل كاه هو مراده بالمتم اسم مفصول  
 كاه اذا قبض من دية عشرة تلفت منه باضاف او ضياعا تم انه قبض منه ايضا عشرة فانه بر كيه عن العشرين

قبضه (او) كان اسله  
 (عرض تجارية) باعه  
 محتركا الشرط الثاني  
 قوله (وقبض) فلاز كاه  
 قبل قبضه ان كان اسله  
 قرضا او عرض محتركا  
 واما بدين المدبر غير  
 القرض فيز كيه وان لم  
 يقبضه كما باقي الشرط  
 الثالث ان قبض (عينا)  
 ذهب او فضة لان قبضه  
 عرضا حتى يبيعه على  
 ما باقي من احتكار او  
 ادراة ولا فرق بين القبض  
 الحسي والمحكمي كما اشار  
 له بقوله (ولو) كان قبضه  
 (جبهة) لغرض المدين فان  
 الواهب بر كيه قبض  
 الموهوب له لانها لا تتم  
 الا بعد بر كيه من غيره  
 الا لشرط او اذى انه  
 اراد ان كاه منه فان  
 وهبه للمدين فلاز كاه  
 على الواهب لعدم قبضه  
 (او) (باحالة) لمن له دين  
 على الهيمل و بر كيه  
 الهيمل بمجرد الحوالة من  
 غيره واما الحال فيز كيه  
 منه ان قبضه و بر كيه  
 الحال عليه ان كان  
 عند ما يحصل فيه الرابع  
 قوله (كسل) المقبوض  
 نصبا (بنفسه) لا باضمام  
 شيء معه كان قبض  
 عشرين دينار اجله او  
 عشرة ثم عشرة فطر كيه  
 عند قبض الثانية اذا

قبض الاولى قبض الثانية بل (ولو تلف المتي) اسم مفصول وهو العشرة الاولى قبل قبض الثانية وكذا ان تلفت الثانية او هما

عند قبض الثانية ولا يضر تقبض العشرة الأولى لأن الشرع يجهل ما حول حوله فلا يأن للموازي حيث قال إذا تلقى الممنوع غير ميمه مستقن كالموسقن وتك باقي الدين إن لم يكن فيه نصاب وأما إذا تلقى بيه فلاز كذا أعفا وقد رده المصنف بأو واستظهر ما ينزله (قوله) أن تلقى بعد ما كان تركه (ك) هذا شرط في قول المصنف ولو تلقى الممنوع وحاصه ان عمل كونه في التملك بالفتح عند قبض ما يتمه ولو تلقى ذلك الممنوع قبل قبض ما يتمه إذا كان تلقى بعد ما كان تركه أن لو كان نصابا كذا كان تلقى بعد حلول حول الأصل وأما لو كان تلقى قبل إمكان تركه بأن كان قبل حلول حول الأصل فإنه لا يركب ما قبض بعده إلا إذا كان نصابا (قوله) أو قائمة (أي) أو كل المقبوض من الدين نصابا يصح فائدة وليس المراد القائمة هنا ما تعدد لأن مال فقط بل المراد بها هنا ما يتجدد أهم أن يكون عن مال أو غيره فقول الشارح أو غيرها لأحاحه ولا حاجة لقول المصنف لأن القائمة لا يقال لها فائدة إلا إذا كانت مملوكة للدين لا يكون إلا محلا أو كمال (قوله) أو حول (أي) أو كل الحلول فإن هذا بعيد لأنها لو لم تكن القائمة عند عمانية أشهر واقضى من دينه ما يصيرها صابغا كتر فاته لا يز كمال قضاء إلا إذا في ملاقتها فتمام حول القائمة بحيث إذا نصابها لم يحصل جمع حلول القائمة والقضاء فجميع المالك لها فيه فلو قبض عشرة فأخضعها بعد حولها وقبل حول القائمة واستفادوا حتى بعد حولها ثم اقضى من دينه قبل الحلول ما يكمل النصاب فلاز كذا (قوله) أو عدوى (قوله) كالوفاك عشرة (تأثير) أي بطلته مثلا (قوله) أو تركها (أي) أي الحلول من أصل الدين وإعرا أنه لا يشترط تقديم مئة القائمة على الاقتضاء بل لا فرق بين أن تكون القائمة قد تمت أو تأخرت لكن أن تأخرت بشرط قضاء الاقتضاء حتى يتم حولها وإن تقدمت فالشرط مضي حول بعدها سواء قبض القائمة فلا قضاء أو تلقى قبله فإذا استفاد عشرة في عزم ثم اقضى عشرة في رجس الذي في العام القابل فانه ترك الشرع من المساواة بنيت المهرمة حتى قبض الرجعية أو أخضعها قبل قبضها كإياها للمصنف في قوله وإن اقضى خمسة بعد حول (قوله) أو كل المقبوض من الدين نصابا (يعني) أي في ترك ذلك المقبوض بمجرد كماله نصابا لا يخرج من المعدن على القول أي على ما انتار المأزرى من الخلاف وهو قول القاضي عياض وأما الصقلي صدم ضم المعدن للمقبوض (قوله) لأن المعدن لا يشترط فيه الحلول (أي) لأن خروج العين من المعدن بمنزلة حلول الحلول (قوله) لسنه متعلق بقوله تركي كإشارته للشارح قوله أو غير ما يركب الدين المقبوض وليس متعلقا بقبض وقد يقال أنه يصح طلقه بقبض والمضى بقبض لسنه من أصله لأن ما قبض قبل مضي سنه من أصله لا يركب ولا يضم لقبض بعدها فقل الأولى جعل العاملين المذكورين متمازين فيه فمأمل (قوله) ولو أقام عند المدين سنين (أي) هذا إذا أقام عند المدين سنة أو بعضها كالأوامم عند مالك بعد ذلك أو بعد ملكه لسنه أشهر ومثله عند المدين بل ولو أقام عند المدين سنين (قوله) من أصله (أي) لا من حين قبضه وقوله من يوم ملك أصله (أي) أن كانت الزكاة لأحب في عينه لعدم إقامته عند محولا (قوله) ولاز كذا لكل عام مضي عند ابن القاسم قال ابن عرفة ولو أخره فراقضها كاهام واحد وسمع أربعين من القاسم لكل عام (أي) وقال بن الحاجب بعد قوله كاهام بعد قبضه كاهام واحدة من أصله وعند ابن القاسم ما يروى من قبضه فراقضها (أي) وقد كراين غازی أن كلاما غير صحيح والمعول عليه كلام ابن القاسم (قوله) بخلاف ما إذا كان الدين (الخ) هذا مفهوم الشرط الأول وهو قول المصنف أن كان أصله عينا بيده أو عرض بخارة (قوله) أن كان عن كهيئة (أي) أن كان الدين الذي ليس أصله عينا بيده ولا عرض بخارة ترتيب عن كهيئة عند الواهب أو ارض خيانة عند الحائض (قوله) فهو مبالغة في محذوف (أي) أو الكلام مستأنف لبيان مفهوم الشرط الأول (قوله) لا دليل عليه (أي) فبما هذا مجموع لأيهام الصادق لعل النسخة التي ليس فيها قوله استقبل تكون المبالغة في مفهوم الشرط المتقدم في قوله أن كان أصله عينا بيده أو عرض بخارة (أي) أن لم يكن أصله ذلك استقبل بمولف تأخير وقوله أن كان عن كهيئة الخ تفصيل في ذلك (لأن) أن كان الدين ترتيب (عن) عرض (مشتري القنية) بتدكان اشترى عينا بدينار (أو) بأجرة لابل) نصاب فأكثر

وأخبره فقرأ وأولى أن يباعه على الخلول (فانك) أي غير كنه لكل عام مسمى من يوم قبضه فله أن يده وهو مسمى بالقبض والتمسك  
 يستقبل به حولا من قبضه ولوباعه على الخلول وإنشروه فقرأ أو خلو حلف قوله لو قرأ بتأخير إلى قوله لأن كان أحسن والمسئلة الواضحة  
 لتقلل تدعى قوله واستقبل بقاها تجددت الخلف قد لا المشتري بالذلة لأنه الذي فيه كلام ابن رشد وأما لو اشترى عرض الثانية بعرض  
 ملكه بارت أو أهيمه بغير قبضه بغير قبضه حتى عند ابن رشد (و) لو كان الدين الذي في تأخير بترتب (من اجابة)  
 بعد مثلا عن كراه (أو) كان ٢٨٠ اسله عن (عرض مفاد) كبريات اوجه قبضه وباعه بغير قبضه بالاستسجال به

المفهوم تأمل (قوله وأخبره) أي بدعى الاجل وقوله وأولى إذا باعه على الخلول أي وأخبره بغير  
 (قوله فله أن يده) حاصل ما لا ينشأ على ما في المواقات أنه أمان يوم العرض المشتري لقبته على  
 أو يؤجل وفي كل أمان يترك قبضه فقرأ من الزكاة أو لا كان يباعه بحال ولو بشره فقرأ أو استقبل حولا من  
 يوم قبضه وان يباعه مؤجل ولو بشره فقرأ أو كده لسان من يوم يبعه وان فر يأنشده كده لسان من  
 يوم البيع مطلقا ببيع بحال أو مؤجل لكن ما قاله ابن رشد في قصد الفراق والحقن هو لا يفسد  
 كلام ابن يوسف وبغيره من تأخير في شرح المدونة أن قصد الفراق كده وما أسبق إليه لا يفسد  
 فراق قال ابن عرفة طرقة مختلفة لمرقة الأخيرة مثقال المشهور أنه يستعمل بالحقن من قبضه أو  
 المواق (قوله الواضحة كذا) أي باعتبار ظاهرها من الأطلاق حاصل ما تقدم من كل من جرد  
 ناشئة عن قبضه مال غير من قبضه مستقبل بحولا من يوم قبضه ولو أخبره بغيره فقرأ أو  
 وهذا يشمل العلية والجهة والصدق والخلف وأوش الحائبة ومن سلع القبضة سواء كانت عرض  
 وبشمل غير ذلك (قوله بدقبضه) أي ولو أخبره بغيره أو ما فراق من الزكاة (قوله وكذا من  
 الثانية) ولا يصرف المتبقي من قبضه (قوله من وقت قبضه) أي لا يفسد (قوله من وقت قبضه) أي لا يفسد  
 كلامه العشرين حوله من شهر قبضه (قوله كذا على حوله) أي لا يفسد (قوله من وقت قبضه) أي لا يفسد  
 وكذا من الثانية عند حوله طر الأولى (قوله ما دام التصيب فيها) أي فلو قبضه في الأولى  
 حوله من كل ما كان في الدين على المدين ما يكمل التصيب قبضه منها يكمل قبضه ما ذل  
 بلار كذا فله شيخنا الهدى (قوله في) أي ما قبضه أو لا ما قبضه ثانيا وتلف قبضه أو لا يفسد  
 ان المراد في ذلك التصيب الذي قبضه في مرة أو مرات التصيب بدقبضه أو تلف قبضه أو لا يفسد  
 (قوله ثم من قبضه وان قل) راجع لقوله وحول المتبقي من التمام وقوله لا نقص من قبضه أو لا يفسد  
 كان فيه مما يفسد تصاب أي ثم بدقبضه عام التصيب في مرة أو مرات تصيب أو لا يفسد  
 ما اقتضاه في حوله أو ما اقتضاه المقبوض بدقبضه أو لا يفسد (قوله من وقت قبضه) أي لا يفسد  
 والتأخر اقتصر على رجوعه لقوله وحول المتبقي من التمام (قوله وان قل) هذا قول ابن عاصم وهو  
 وقال ابن المواق اقتضى تصاب في مرة أو مرات لا يفسد المقبوض بدقبضه أو لا يفسد  
 قال أما إذا لم يتفرطه أراه فلا كلام في تركه ما قبضه بدقبضه وان قل (قوله في وقت قبضه)  
 على حوله أي ما دام الحول معلوما أن جعل الحول فغيره ما أشاره المصنف وقوله لا يفسد  
 أحواله آخر لا قل (قوله فله الدخ) أي وانما فراقه في أقل ما تجب فيه زكاة وهو الدخول في  
 ذلك على المشتري (قوله فان يباعها ما) أي عالة كونها مصلحتين في البيع واما  
 لسان (قوله وهما في الصور الثلاث) أي وهما مضموران في الأحوال الثلاث بشرهما  
 أو الأولى قبل الثانية والعكس (قوله أي فيما إذا باعهما معا) أي وفي كل واحدة تراهما أو لا يفسد

قبضه وتر كنه لسان  
 في الأوامر (قوله ان المشتري)  
 منهما الأول وأما إذا لم  
 يفسد تأخير استقبل  
 أخافا (وحوال) مادون  
 التصيب المقتضى من  
 الدين (التم) بفتح التاء  
 تصابا يقتضيه شيء آخر  
 (من) وقت (التمام)  
 كل اقتضاء بسد على  
 حوله كان اقتضى  
 عشرة في الحرم فشره  
 رجبهم بالنصاب وكي  
 وقت قبض الثانية فاحول  
 في المستقبل من وقت قبض  
 الثانية (لا ان قص)  
 المقبوض عن التصيب  
 بعد الوجوب أي بعد  
 أن كنه قبضه بتمام التصيب  
 ثم قبض ما يكمل فلا يكون  
 حوله من التمام بل رجب  
 كل على حوله من اقتضى  
 عشرين في الحرم فقرأ  
 قدمت عن النصاب  
 باضا أو غيره ثم قبضه  
 عشرة في رجب وركاء  
 فيه فحال حول الأول  
 ناقصة لكتبا مع ما بعد

نصاب في كذا على حوله ما دام التصيب فيها (ثم) بدقبضه التصيب في مرة أو مرات في وقت قبضه أو لا يفسد  
 المقبوض) بدقبضه (وان قل) ولودون درهم قبضه ويبيع كل اقتضاء على حوله (وان اقتضى) من دينه إلى حاله بدقبضه  
 المدين أو عندهما (ديارا) في محرم مثلا (فأخر) في رجب مثلا (فشتري كل) منهما (سلعة) ويختم مولا به بدقبضه  
 بهما في وقت واحد أو لا أو بالعكس (بأعها) أي باع سلعة كل منهما (عشرين) مثلا فله الدخ على سلعة بهما بما فيه زكاة  
 فان (بأعها معا) في الصور الثلاث بالاربعين (أو) باع (احداهما بدقبضه الأخرى) بحيث يتفرق في وقت قبضه  
 صورتان لأن المسئلة أو لا المسئلة لا ينال الأولى والثانية وهما في الصور الثلاث به وهي مع الثلاثة الأولى أي فيما إذا  
 وقوله بدقبضه الأخرى أي باع الأخرى أيضا كما هو ظاهر



في الأضحية آت والقوائد العكس في الحكم وهو الضم قط وقد يكون المعلوم في الأضحية آت أو لم يقط وفي القوائد آخرها ضام فالحكم فيها مع ما يعمم بالآت خرفي القوائد ٣٨٢ لان اولها يخرج فيه زكاة فلو ضام لم يكن فيه الزكاة - لال اوله بخلاف الدين فان الاصل

فيه الزكاة لانه مما لا يخرج منه من اموالهم على الدين خوف  
 عدم القبض (و) ضم  
 (الاقضاء) النقص من  
 النصاب (ثالث) في الاضحية  
 وان لم يعمه في القدر  
 (مطلقا) بقيت الاضحية آت  
 السابقة ولا يخلل فيها  
 فائدة اول (و) ضمت  
 (الفائدة المتأخره) اى  
 من الاضحية المتقدمه  
 منه المنفق قبل حصولها  
 او حصولها ثم ارضع ذلك  
 بقوله (فان اضحي) من  
 دينه (خبره ببول) من  
 زكاة بولها اى واقفها  
 (ثم استفاد عشرة) بحال  
 حوله عنده (واقفها بعد  
 حوله) واولى ان ياقها  
 (ثم اضحي عشرة) من دينه  
 (زكى العشرين) الفائدة  
 والى اقساما بعد اداون  
 الخمسة الاولى لعدم كمال  
 النصاب بالا قضاء من الفائدة  
 التى بعد الخمسة لا ضم لها  
 (و) اعمار كى الخمسة  
 (الاولى ان اضحي خمسة)  
 اخرى مع زكاة هذه  
 الخمسة المقضاه ايضا  
 لحصول النصاب من مجموع  
 الاضحية آت والموضوع  
 افاق الخمسة التى اقساما  
 قبل حوله الفائدة كما شرنا  
 لاذل بقيت لحولها ضمت  
 اليها ولم يأتكم على زكاة  
 الدين اعقبه بالكلام على  
 زكاة العروض لشاركتها  
 في حكمه لان احد قسمها هو المحتكر يقاس بزكاة الدين فقال (واعبار كى عرض) اى عوض عرض

زكاهما انظارا لاولها بقوله  
(لا زكاة في عينه) كتاب وما  
دون نصاب من حوت  
ومائه وكتساب حوت زكي  
لعدم زكاة عينه بعد اتمامه  
عينه زكاة كتساب عيشة  
وحلي وحوت فلا يقوم ولو  
كان زبد مدبر اولها بقوله  
(ملك بمعاوضة) ماله لاجبة  
اوارثا او نخل او صدق  
فيستقبل بشئ كل حوالا  
من قبضه كالميراثا  
بقوله (بنيمة تجر) اي ملك  
مع بنيمة مجردة (اومع)  
بنيمة (غلة) بان بنوى عند  
شرائه ان يكره بان وجد  
وبما جاعه (او) مع نية  
(قبة) بان بنوى الارتفاع  
بمن زكوب او حل عليه  
او طوعا او جبرحا ياع  
او نخل الحلوان اضماعهما  
لنيه التجارة كاضاعهما  
لها (على المختار والمراج)  
فيهما (لا) ان ملك (لا بنية)  
اصلا (او) مع (بنيمة قبة)  
قط (او) بنية (غلة) فقط  
(او) اي القنية والغلة  
معا فلا زكاة ولو ابعاه بقوله  
(وكان كاصله) هذا من  
عكس التشبيه اى لو كان  
اصله كهواى كان اصله  
عروضه بمعاوضة سواء  
كان عرض تجارة او قبة  
فاذا كان عنده عرض قبة  
باعه بضر عرض نوى به  
التجارة فباعه فانه ركن  
يستقبل قيمته حوالا من قبضه

حيث اجتمعت اركان العرض والامان فباعه نائبا (قوله فيشمل الخ) الاول بتقدير عرض دون من صار كلام  
المصنف شاملا للامرين المذكورين بخلاف تقديره من فاعه صيره فاعا على احدهما (قوله كتاب)  
اى بعيد وعقار وحيد ونحاس وغير ذلك (قوله فلا يقوم) الاول فلا يزكى عرضه اى بعينه ولا قيمته بل  
زكى ذاته فان كان ناهى قوله كتساب عيشة وحلي وان اخلى اذا كان اقل من نصابه فانه يقوم وليس كذلك  
بل الحلي لا يقوم ولو كان اقل من نصاب وانما يستعوز به ما يكمل به ان كان كافى بن (قوله بمعاوضة)  
هذا هو المقصود بما قوله ملك فهو عام في كل ما ركنى لانه يشترط في كل ما ركنى ان يكون ملكا (قوله اى)  
ملك مع بنيمة مجردة) احتز ذلك بما اذا بنو شيئا او نوى به القنية لاجهاى الاصل في العروس حتى  
ينوى بها غير القنية (قوله اومع بن غلة) اى لو كانت نية التجارة مصاحبة لنية الغلة وانما لو جبت الزكاة  
حينئذ لان مصاحبة نية القنية لنية التجارة حيث لم تؤثر عدم الزكاة على مصاحبة نية الغلة لنية التجارة  
لان نية القنية اقوى من نية الغلة فاذا لم تؤثر مصاحبة الاقوى على مصاحبة الاضعف (قوله لان)  
انضمامها لنية التجرة) اى بان بنوى عند شرائه ان يكره بيعه بنقشه بركوب او حل عليه وان وجد  
وبما جاع (قوله على المختار) اى عند القبح والمراج عند ابن ونس وهو رواية ناهى عن ملك متعلنا  
لابن القاسم وابن المواز والاختيار والترجيح رجحان (قوله التخرج قال ابن غازى وما لا تجر  
مع الفضة فهذا الحكم فيه ان كانه قطع بمن غير احتياج للاستظهار عليه بدول من اختاره وهو الغنى  
واما ابن بنون فلهذا كرا صلا اه بن والحاصل ان اختيار الغنى واقف في المستثنين الاخيرين واما ترجيح  
ابن بنون فالحاصل من منه في الاخرة فقط لكن يجرى فيها قبلها بطريق الاول واذا علمت هذا فليترك  
قول الخارج فيها تأمل (قوله اوبنية غلة قط) اى كثره ان يبيع كراهه فلا زكاة على ما رجح اليه ملك  
خلا لا لا اختيار الغنى الزكائية فالا فارق بين القاسم الراى من رغب او متاع (قوله او ما) اصلا  
او بينهما فخذل المضاعف واقام المضاعف اليه مقامه فاقصص الضمير ويحذف على طريق النية لا  
الاصالة لان ما ليس من خاترا الجبلان ضميرا بل لا يكون الامتصلا (قوله هذا من عكس التشبيه المخرج  
فذلك امر ان الاول ان فى كلامه تشبيه المعلوم بالمجهول لانه يشبه العرض المتخوى به التجارة التى قد علم حكمه  
بما امره ان لا يبان يكون ملك بمعاوضة ماله باصله الذى لم يعلم حكمه مما امر اذ لم يعلم ما هو ذلك الاصل وتشبه  
المعلوم بالمجهول عكس ما شرع عنده من ان يشبه المجهول بالمعلوم لا ترى لعل ذلك لا سدا فلان الجسرة  
معلومه في الاسد ومجهولة في ذئب فبذلك لا فائدة بترها له الامم التى عدم صحة قوله او عين او يده عن  
اجتماع على حاله اذا تضرده او كان العرض عينيا وفى هذا قلب الحقيقة (قوله اى كان اصله عرضا ملك  
بمعاوضة) اى ماله وقبيل الاصل اذا كان عرضا بكونه ملك بمعاوضة طريقه لان حوت وطريقه الغنى  
الاطلاق (قوله سواء كان اصله عرض تجارة الخ) اى لا يشترط في اصله ان يكون تجارة كهو قوله اى لو كان  
اصله كهواى فى الجبله فهو تشبيهه فغير متا وهو الصواب حتى يقرر المؤلف كإرضاء ح وطى خلا فلا  
اقتضاء ظاهره من ان الذى اصله عرض القنية لا يزكى لحول من اصله بل يستقبل به قول ابن عبد السلام  
انه لا يكتفى قبل الشئ بدو ضعه ابن بن والقول لابن القاسم (قوله لحول اصلى الى) اى لحول اصلى الاول  
والمراد باصله الذى عرض التجارة وباصلى الاول عرض القنية وظاهره من ذلك فإذ باضى حوال من اصله  
الاول ولم يرض حوال من اصله الذى فلا زكاة (قوله فان كان اصله عرضا الخ) هذا صادق بصورة تمام  
ملك بغير معاوضة اصلا كالارث والمالبة وما اذا ملك بمعاوضة غير ماله كالمخلع والصدوق وقوله فان كان  
اصلا الخ هذا مختار قول المستعملين اصلا كهو وعينا يبيده والحاصل ان الصور ثلاث ما اصله عرض  
تجر ركنى لحول من اصله كالدائن انما هو اصلا عرض قبة ملك بمعاوضة المشهور كدعوى حوال  
من اصله وقيل انه يستقبل به حوالا واصلا عرض ملك بغير معاوضة ماله بان ملك بغير معاوضة اصلا  
او بمعاوضة قديمة ماله فبقية طريقان الاول الغنى تحكى القوانين المتقدمين واثانيه لابن سائر تقول انه

بمنه لحول اصلى الى



كأن كان اسله (عينا) بده اشتراه بها (وان قل) عن صاحب بيع باعه بخصاب وثلثها سواها بدها بده (وبيع مدين) لان لم يبيع او  
 بيع عرض لكن المشتكر لا بد ان يبيع بخصاب ولو في مائة وعشرة كمال النصاب بركي مائة وعشرة من قل والمدير لا يقوم حتى يبيع شي ولو قل  
 كدرهم لا أقل فاذا قضى قدرهم ما كدرا خرج مما قومه عينا لا عرضا ولو قضى آخر الحول كان لم يرض له شي لابد لدخول قوم ويكون حوله  
 من حيث (وان لا يستلزم) بيعان يكون مبالغة في قوله لا يباع بدها مائة من كذا لافرق بين كون المعاوضة

تستلزم او جبرية كاذبة  
 استلزم شخص سلمه من  
 سلم التجارة فاحذر ما  
 قيمته عرضا في بيع التجارة  
 وان يكون مبالغة في قوله  
 بيع عينا ولو كان البيع  
 بغير ما استلزم شخص  
 عرض بجملة فاحذر منه  
 قيمته عينا (قوله ين)  
 ان جعل هذا المحصور  
 فيه كقوله كنا كانت القادة  
 فانه لو كان بجعل المحصور  
 فيه قوله لا ز كافي في حينه  
 الخ وهو الظاهر وكما قال  
 واغابر في العرض بشرط  
 كانت القادة واقعة في جواب  
 شرط مقدرا واذ اختلف  
 هذه الشروط فيركي  
 كالمدين اي لئلا من اسله  
 مع قبض ثمنه عينا نصا  
 كل نفسه او فاقه بجملة  
 ملك وحول او بعد ان تم  
 النصاب ولو قل انتم  
 وحول الثمن من القام (ان  
 وصده) اي عرض التجارة  
 (السوق) بان انظر في خارج  
 الامكان ويسمى بالمسكر  
 وهذا شرط في زكاته  
 بالشرط السابق فانه ين

تسعمل بالفتح اتفاقا (قوله وان كان اسله عينا بده) اطلق في العين يشهد ما اذا جازته من جهة او صدقة او  
 خردك صلا ما اذا كان اسله عرضا (قوله لكن المشتكر الخ) هل ان يشترط ان اقامت عرضا لا تشارك  
 او لا لم يقب عليه الا ز كفتنه واحدة لان الز كفته متعلقه بالثمن او بالعين لا بالعروض فذا اقامت اسوا  
 ثم يمت لم يحصل فيها الجملة الامر متروكة فلا تبيع الز كاته الا مرة واحدة ولا يجوز ان يتطوع بالانخراج قبل  
 البيع فان فعل فعل بخره فolan والمشتور عدم الاجزاء لان الز كاته لم يبيع سلك ذلك القولان عندنا في  
 انراج الز كاته في قبضه وان مشهور المتع اي عدم الاجزاء وهو قول ابن القاسم والاشراة قول الاشهب  
 اعلم بن (قوله وبيع مدين) اي انه يشترط في وجوب الز كاته في العرض ان يبيع منه وان يكون الثمن الذي  
 باعه به عينا او اشار الشارع بقوله لكن المشتكر الخ ان هذين الشرطين وما قبلهما مالم يدر والمشتكر وانما  
 يختلفان من جهة ان المشتكر لا بد ان تكون العين التي باعها نصا سواء في مائة وعشرة او لا يختلف المدينان  
 بشرط وجهه شي من الغير ولو قل (قوله او بيع عرض) اي طار كاته عليه الا ان يشغل ذلك فراوان الز كاته  
 فان فعل ذلك ففراوانا اخذها كاذبه ح عن لرجاء بن حري ويؤخذ من هذا ان من ملك ماله قبل  
 الطول ولده او وليده ثم يزرعه منه بعد الحول اياه لا ينفقه فله ان لا يسقط عنه الز كاته علا ما ذاه لملكه  
 لبيده ولو لم يملكه لا يسقط الجاهل في التبع وكذا في السيد ثمن ذلك المال نوى ان يزرعه فلا ز كاته  
 عليه (قوله لا قل) اسله اصح منهم مد كرمهم المهر في المذونة وغيرها المستعبد لا قل ما يمكن في المذونة  
 واصهوا دس بمدري السنة درهم وصدق في وسط السنة او طرهما قوم عرضة لتمام السنة وركي  
 وفيهمه نظرها في كلام في الحسن سليمان صرح في ان ذ كرمهم مال القليل لا العديد وبهمه  
 خصه حتى وان قل لزمه ان ذه وهو الصواب ٨١ بن (قوله اخرج مما قوم عينا بده) اي شيه  
 ومداها مشهور وشلا فلان اجزله ان اخرجها عرضا بجملة (قوله شروط) وعلى ان لا يكون لار كاته  
 في عينه ماله معاوضة الخ شروط المذكورة شروط لان العرض وما قبله ان وسد الخ هو شرط لكون  
 ركاته كالمدين (قوله) وهو الذي يبيع بالسر الواقع اي ولو كان فيه خسر (قوله كرايا المواتية  
 اح) ابن حشر الظاهر ان ارباب الصنائع كلها كالمالعين مدينون وقد يصح في المذونة على ان اصحاب  
 الاسفار الذين يجهزون الامنة الى البلدان هم مدينون في المواقيت عند قوله ولا قوم الاواني ما نصه  
 ورايت قبلا ان لبان البسطرين جمع سطري وهو صانع البغ والتعال لا يقومون سعاتهم بل  
 يستعملون باعها بالحوال لا ما هو ان ذ كرمهم استغادوا وقد يرمهم وقال ابو اسحق الشاطبي في مسئلة  
 الصاع المد كور حكمه حكم التاجر المدين لانه يصنع ويبيع او يرضع ما سده له يبيع ويقوم كل ما يابده  
 من اسلع وصيف الجية الى ما يبيده من الناس وركي في جمع ان مع صابغة وناهاه بركي جباين  
 لبيد يمكن رده اليه انظر في اي بان يعمل الصانع في كلام الشاطبي من يشترى للجملة ماله بالوصل  
 فوه كاحاديث بمصر والمراد بالصانع الذي يستقبل في كلام ابن لمصاح عمل اليد فقط واشترى مالا بال  
 له عمل فيه فيقبل بياها بل عمل بموسم ح ذا التصيل سند في المواقي (قوله اركي) يعني  
 اعراض المصنوع في ركاته المين مع اه لا خصوصه للمدين بركاتها لاجل ان يشترى كلاما على امول  
 المير (قوله ودينه) اي الكائن من التجارة كذا شارف في الشارع بقوله المعدل لما واحتذر ما در دين

والاصل ان الشروط السابقة شروط في وجوب ركاة العرض كان  
 عرض اشتكارا وادارة واداءة فاشترط لكون الز كاته كالمدين اي اذا حصلت الشروط ز كاته بركاة كالمدين ان كان يشتكر (والا) يرضع  
 الاسواق بان كان مديرا وهو الذي يبيع بالسر الواقع ويحققه غيره ثار ارباب المواتية (ركي عينة) لولده (ودينه) اي سدين (قوله  
 احوال المرجو) لمعدلتما (والا) كمن سدما لا بان كس عرضا او موبلا مرجو من مديرا بجمع اركاة التذد الحلال فقط (قوله) بما يباع به في  
 الخلف العرض فندوا بده عرضا بجملة

وركى القيمه وبقى مفهوم المرجو (ولو كان دينه طعاما) اذ ليس هو بمبلغه فقيمه يملكه حتى يؤدى الى بيعه قبل قبضه ثم شبه في القوم ما هو المقصود من الادارة قوله (كسمله) اى المدير (ولو بارت) استين اذ هو بارضه الى اى كسادها لا ينقلها القفيه والا لا حثكا (لان لم ير به) بان كان على معدوم او ظلم فلا رومه لم يركبه حتى قبضه فان قبضه ٣٨٥

زكاه لعام واحد قياسا على العين الضاعه والمقصود به كذا استظهر (او كان) الدين (قرضا) ولو على ملى فلا يقوم لعدم النماء فيه فهو خارج عن حكم التجارة فان قبضه زكاه لعام واحد الا ان يؤخر قبضه فقرار من الزكاه فركبه لكل سنة (وتؤتول ايضا بتسويم القرض) وهو ضعف الم اذ حكم ما اذا طرأت عليه الادارة بعد ملك الفئ او تركته بعد ملكه قوله (وهل حوله) اى المدير الذى يركبه عينه ودينه وسله اذا تأثرت ادارته عن وقت ملكه الاصل او تركته (الاصل) اى ابتداء حوله من يوم ملك الاصل او زكاه (او) ابتداء وقت (وسط منه) اى من حمله الاصل (وس) وقت (الادارة) والا فلا وفق ظهير الشرح واسم للدين والعرض فينبى الاعتاد عليه (تأويلان) مثاله ان يك نضابا او يركبه في الحرم وادار في حرم فلى الاول يكون حوله الحرم وصلى الثانى يكون حوله ابتداء ربيع الثانى (ثم) اذ قوم المدير سلحه وركى فلما بعها زاد ثمنها على القيمه فلا زكاه في هذه

القرض فانه لا يركب على عام بل لسنة بعد قبضه (قوله) وركى القيمه اى لاهاهى التى عثا لولم غرما ذلك الدين (قوله) ولو طعاما (كذا قال ابو بكر بن عبد الرحمن وسوق ما بن يونس ورد بقرول الاياتى وادى عمران بعدم تقويمه اه بن قوله كسمله) اعلم ان الذى يقومه المدير من السلع هو ما دفعه نحو ما حال عليه الحول عنده وان لم يدفع ثمنه وحكمه في الثانى حكم من عليه دين ويده مال واما ان لم يدفع ثمنه لم يحل عليه الحول عنده فلا زكاه عليه فيه ولا يسقط عنه من زكاه ما حال حوله عنده شئ بسبب من هذا العرض الذى لم يحل حوله ان لم يكن عند ما يحصل في مقايته نص عليه ابن رشد في القدمات اه بن (قوله) اذ جوارها لا ينقلها القفيه والا لا حثكا) هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم ومقايله ابن نافع وسحنون لا يقوم بما لم يها ويقتل الا حثكا وخص القضى وابن يونس الخلاف على اذ بالاول الاقل قالوا فان بار النصف او الاكثر لم يرقم اثقا وقال ابن بدير بل الخلاف مطلقا انه على ان الحكم للقفيه لا ما لو وجد مشتر بالبيع والموجود هو الاحتكاك في التوضيح اه بن (قوله) يضم الباء) اى وما البوار بالفتح فهو الهلاك كذا في المصباح والذى في المصباح والقاسم ان البوار بالفتح يعنى الكساد والهلاك معا (قوله) وتؤتول الخ) محل التأويلين هو قولنا زكاه المدير والمدير الذى لا يكاد يصنع مع ملكه صينا كعليها والعزاز والذى يصنعها لا متع للبلدان يحصل نفسه شهر اخرهم فيه عروضه التى للتجارة فيز كذا مع ما يده من عين وماله من دين يرمى قضاء اه غلب بعضهم الذين على المعدل لما هو دين غير القرض واما دين القرض فلا يتقوم لقولنا في محل آخر من حال الحول على مال عنده ولم يركب حتى اقره ثم قبضه بعد استين زكاه لما بن قد اسقط عنه مال زكاه مدة القرض الاسنة قبضه وبعضهم محمى الدين والتاويل الثانى لبعض ما بن يونس وهو ظاهرها والاول للبالي (قوله) الذى يركبه عينه اى الناس ودينه يعنى التصادم حال المرجو وقوله وسله اى يقوم عند سلحه وكان الاول لا شارح ان يقول وهل حوله الذى يقوم عند نعامه ملىب قويمه اذ تأثرت الخ لان محل الخلاف فى الحول الذى يقوم عند نعامه واما محل ناضه اذ بالغ نضابا فامحول الاصل قلما كفى الشخ حاله ونه عج وعقب ونش واحله في التوضيح واعترضه طى بان الحق ان التأويلين فى الناس والعرض من كل ما يركبه المدير كبدل عليه هجوم لظهوره فصل هى ولا تراها حين الناس وغيره واعايرف هذا الاشبه كآقله القضى وابن عرفه وغيره لم يوجئ فكلام الشارح ظاهر لاخبار عليه (قوله) الاصل اى الحول المنسوب للاصل (قوله) ومن وقت الادارة) الاولى من شهر الادارة كبدل عليه مثاله بعد (قوله) تأويلان) الاولى للبالي ورجحه جماعة من الشيوخ وهو قول مالك واستنعه ابن يونس حتى قال طى كل من حق المصنف الاقتصاد عليه والتاويل الثانى للقضى قال المازرى وهو ظاهر الروايات اه بن (قوله) فى الاول يكون حوله الحرم اى ابتداء الحرم وقد علمت ان محل هذا الخلاف اذ اختلف وقت المعلق الادارة اما اذا اختلفا قوله الذى يقوم فيه وركى الشهر الذى ملك فيه الاصل اثقا (قوله) لا خال ارتقا الخ) اى لا خال ان هذه الزيادة من ارتفاع سوق اورغبة مشتر وليس هناك خطأ فى القوم (قوله) فلا الخ) اى فلا يل كون الزيادة تحصل الا خال المسد كقولك ان الزيادة تتحقق الخطا لم تلغ (قوله) فلا الخ) اى لا ية اى لظهور الخطا قلما (قوله) واتقم) مبتدا وقوله كسمله خبره اى كسمله على كسمله فى القوم (قوله) وركى القيمه اى مضافا لتمامه من القف (قوله) او كان فى غير الباء لكن كان فى غير

(٤٩ - دسوق اول) الزيادة (زيادة لمعلاة) لا خال ارتقا سوق اورغبة مشتر فلا يثبت الخطا لم تلغ (بخلاف) زيادة (الى) الحرى) المدرع بالجواهر اذ اذا كوزنه فخر بالعرض زعمه ثم زرع فزاد وزنه على ما يلقى فيه فلا تلغ الزيادة (والتمس) وبقيه للمشرات كغيره من العروض يقوم المدير وركى القيمه اذ لم يجز ان كلفه عينه بان كان بدون نضاب او كان فى غير العام الذى كسبه عينه فيه

لعام الذي زكيت فيه عينه **(قوله)** وأما العام الذي وجبت فيه الزكاة في عينه غير سي عينه ولا يقوم أي وإذا باعه بعد ذلك زكي الثمن طول من يوم زكي عينه وكذلك يقال في الماشية التي وجبت الزكاة في عينها لا يقوم بل ترك من رزقها وإذا باعها زكي الثمن طول من يوم زكي عينها **(قوله)** وإذا كانت الماشية أقل من نصابها تقوم **(قوله)** في نسخة والقسم وعليها في الكلام حذف مضاف أي وقسم البيع أي السلعة التي فسخ بيعها وأعلم أنها لا تظهر فائدة التنبيه على الفسخ والمرجع من المفسر فيما إذا لم ينو بشأه فسد ربحه إليه فغسل المثل بيع وهو المشهور يرجع لما كان عليه قبل البيع من إدارة أو احتكار وعلى أنه ابتداء بيع يحمل على القنية وأما إذا نوى به القنية أو التجارة فالأمر واضح **(قوله)** والعرض المرجع الخ أي فإذا ما ع المذير سلعة لشخص بشئ مؤجل في ذمته ثم فسخ المشتري فوجد البائع سلعته فأخذها فانه يبيعها ما كان عرضا من عروض الإدارة الباقية عنده من غير بيع **(قوله)** والبيع المشتري للتجارة أي إذا ما إذا اشتري عبدا قصد التجارة فكانت ثم يحرز من إدامتها فربما كان عليه قبل الكتابة من كونه عرضا من عروض التجارة فيقوم حيث كان سيده مديرا **(قوله)** ليس ابتداء مك أي لأن ما كان للتجارة لا يبطل إلا بنية القنية والكاتب ليس فيها ذلك **(قوله)** من هذه الثلاثة أي بوي السلة الواجبة لفسخ البيع أو فسخ المشتري والمكاتب إذا عجزوا عما لم يفتح لتجديده التجارة ثانيا لأن نية التجارة لا تبطل إلا بنية القنية كما يأتي ولم ينص ونظير المصنف قوم إلى إرجاعه الفسخ ومن المفسر والمكاتب إذا عجزوا ولو حصل الفسخ والارتجاع من المفسر والعجز المكاتب بعد علموا كقولهم كيد المفسر الأعمام مراعاة لحق الفقهاء واستظهره **(قوله)** بغيره بغيره أي بسلعة التجارة التي باعها إليه بأعالة أو بصفة فانه ترجع على القنية وتبطل نية التجارة حتى ينوي بها التجارة ثانيا **(قوله)** ولو نقل العرض المداور أي بالنية أو الفسخ لا احتكار بالنية فإذا اشترى عرضا بنية الإدارة ثم نوى به الاحتكار فانه ينتقل إليه بمجرد النية الآن قصد القرار من الزكاة لا يظن بغيره عليه بمجرد النية يقوم كل عام على ما قد كفا في عبق والمراد أنه يثبت عليه أنه قصد ذلك بأمره ما مجرد ذاته فلا كفا في المواق ونصه قال ابن القاسم لو نوى حكرته قبل حوله بشهر صار محكرا ونصه المازري بنية القرار واجب بأن الأصل سقوط زكاة العرض **(قوله)** ينتقل كل منهما للقنية بالنية فإذا اشترى عرضا بنية الإدارة أو بنية الاحتكار ثم نوى به القنية فان ذلك ينتقل إليها على المشهور خلافا لما رواه ابن الجلاب من عدم النقل وإنه يرى ثم نوى على المشهور وهل يبيد بغير قصد القرار أم لا وهو ظاهر بعض الشراح **(قوله)** عدوى **(قوله)** أي إن المحكرا لا ينتقل للإدارة بالنية هذا هو الرأى خلافا لما في الشامل من أن عرض الاحتكار ينتقل للإدارة بالنية والفرق بينهما على الإجماع الاحتكار بيمين الأصل وهو القنية كدوام العرض معها فينتقل إليه بالنية بخلاف الإدارة فانها بعدد ما عن الأصل لا ينتقل إليها بالنية كذا في تكميل التبيد لا ينزاع في ظاهره لأن قول المصنف لا العكس راجع للمستكين قبله على الرأى لا لاخيرة منها فقط **(قوله)** والمقتضى لا ينتقل لواحد منهما بالنية وذلك لأن الأصل في العروض القنية والنية وإن قلت للأصل وما أشبهه لا ينتقل عنه لأنها سبب ضعف **(قوله)** فلا ينتقل عنها إلى التجارة ثانيا بالنية أي كاهو قول مالك وابن القاسم خلافا لأشبهه القائل ببقائه للتجارة كما كانت أو لا وهو المردود عليه بل وفي كلام المصنف ونسبة العول يعلم النقل للتجارة مثلا لئلا ينال القاسم كل في ترجيعه فاندفع قول المواق في ظن من رجع **(قوله)** ولا يرجع للصورة الأولى أي من صورتي العكس وهو ما إذا نوى الإدارة بعرض الاحتكار **(قوله)** كاهو ظاهر أي لأنه لو رجعت المبالغة للصورة الأولى من صورتي العكس كان المعنى لا ينتقل العرض المحكرا للإدارة بالنية هذا إذا لم يشتره أو لا للتجارة فإن اشتراه أو لا القنية ثم نوى به الحكرة بل وإن اشتراه أو لا للتجارة ولا شأن له بالمعنى فسد لأن المقتضى لا ينتقل للاحتكار بالنية فاقبل المبالغة غير صحيح **(قوله)** واحتكار في آخره أي سواء كان من جنس العرض الأول أم لا وسواء اجتمع (احتكار) في آخر (وتساو) واحتكارا لا أكثر (وإذا لا أقل) فكل على حكمه (فيهما)

(ولا تقوم الأولى) التي تدارفها البضائع ولا الآلات التي تصنع بها السلع وكذلك الأبل التي تحصلها بخرائها لبقاء بعضها فأنشبت التينة الآن أن تجب الزكاة في بعضها (وفي قوم الكافر) المذرر إذا ضل ولو دمرها بعد إسلامه (خروج من إسلامه أو استعجاله) أن يخلصها حولاً من قبضه (قولان) وأما الحكر إذا سلم فيستقبل حولاً لأن من قبضه أخافاً • ولما فرغ من الكلام على ما يدبر به أبو بكره بنفسه نزع يتكلم على ما يدبره أبو بكره مما به فقال (والقراض الحاضر) يولد به ولو حوكم بأن علم حاله في غير (زكوة) أي تجزير كانه عليه زكاة إدارة فيه كداس منه وصحت من الرع وما العامل فأنما زكاه من الرع بعد المفاسدة لئلا يكافي (أن ادارا) أي بقرض والعامل (أو) ادار (العامل) وحده فيقوم بما يدبره العامل في الأولى وما يدبره العامل قط في الثانية وسواء كان ما يدبر مساوياً لما يدبر المال أو أكثره فلا ينقص مال القرضي

العرضان يندو ويؤكده او كان اجناسها يندو ويؤكده **(قوله)** ركي المدبر لى عالم اى اذا باع منه ولو جرمه على عامر **(قوله)** واغتركه بديعه اى العرض اغتركه ركيه اذا باعه لعالم واحد من اصله واعلم ان ما ذكره المصنف من ان كلا على حكمه متفق عليه اذا سألوا العرضان وما اذا اشياوا بالسنه ذات اقوال ثلاثة المشهور ومنها ما عند المصنف وهو قول ابن القاسم وعيسى بن دينار بن الغتية وقال ابن الماجشون يبيع الاقل الاكثر مطلقا وقال ايضا وهو مطلق كل على حكمه مطلقا وتولى ابن ابي اسدقة على ان الجميع الادارة اذ ربا الاقل والاكثر او النصف وهو ظاهر ما عاصبه فهو قول رابع اه بن **(قوله)** لان قبح ترك كفى عنها اى من عين الايل المدة لمل سلع التجارة والبر للعدل لحرث بأن يلفظ نصا فلا يلفظ نصا بل ركي عنها كل سنة **(قوله)** وهى قويم الكفر اى من كل كفر اتم اسم المدبر اخذ من قوله قويم اى حبس باع ولو يودهم كليلد للمسلم ابتداء وما صلح ان الكفار اذا اسم وكان مدبر اقبيل انه اذا نفي لشيء بعد سلامه ولو دهم لهما فله يقوم عروضه ويؤونه ركيهما مع ما يندو من العين لول من اسلامه وقيل انه يستقبل بشين مباح به من عروض الادارة لمولا بعد قبضه اذا كان نصيبا لا مكافاة فثان كان اقل من نصيب فلاز كذا عليه **(قوله)** والقراض الحاضر اى يوال القراض الحاضر ركيه ربه اى كل سنة قبل المفاصلة دليل ما يندو من غيره ان كل من العامل ورب المال مدبرا او كل العامل وحده مدبرا لكن فى الاولى قزم للمالك ما يندو وما يد العامل من راس المال وحصة الناقصين الى رعيه ركي عنها وفى الثانية يقوم للمالك ما يندو العامل قط من راس المال وحصة من الى رعيه ركيهما وما حصة العامل من الرعي فى الصورتين فاعلم ان ركيه سنة واحدة بعد المفاصلة هذا حاصل كلام الشارح ثم ان ما ذهب اليه المصنف من ان ربا المال ركيه كل عام قبل المفاصلة احد اقوال ثلاثة وهو طريقة لابن يونس وهما اللغنى لابن حبيب كفى المواقف فى التوضيح وهو ظاهر المذهب قال طنى لا ادرى كيف يكون ظاهر المذهب كون ابن رشد يشرح عليه والثانى وهو المعتبر انه لا ركي الا بعد المفاصلة ركي حيثما لثنين الماشية كلها كالغائب فبأن فيه قوله فركى سنة الفصل ما فيها الخ وهذا القول هو الذى اقتصر عليه ابن رشد وهما لقراض المدونة والواضحة ولر اية ركي بوسام عيسى قول ابن القاسم وهما اللغنى لابن القاسم وسعنون كذا ركان عرفة قال طنى وقد اشتهر عند الشيوخ انه لا يدل من قول ابن القاسم مع سعنون والثالث انه لا ركي الا بعد المفاصلة ولكن ركي سنة واحدة كليلد سكا من يشيرون شاش نظر التوضيح اه بن **(قوله)** فاعلم ركي حصة من الرعي بعد المفاصلة لسنة يقضوه للمواق من ابن يونس وهى لا يرضى اليان والمقدمات كانه لكل عام ايضا بعد المفاصلة ان ادارا او العامل **(قوله)** ان ادارا الخ تقدمان المدبر لا يفي وجوب الركي كذا عليه ان ينض له ولو دهم اهل اذا كان كل من العامل ورب المال مدبرا كفى التضوض لاحدهما اذا ادارا العامل قط فلا بد ان ينض لشيء وهو ظاهر ما لابن عبد السلام لاقاه الشيخ احمد بن رضى وقال القفاي بشرط التضوض فيمن له الحكم اه شيخنا عدوى **(قوله)** وحده اى لو كان رب القراض محكرا **(قوله)** فيقوم اى رب المال ما يندو كل سنة وقوله يد العامل اى وما يد العامل من راس المال وحصة المالكين الى رعيه اى بعد ان يقوم هذه الامور الثلاثة ركي عنها وقوله فى الاولى اى ان ادارا او المراكب الثانية ما اذا ادارا العامل وحده **(قوله)** وما يد العامل قط اى من راس المال وحصة المالكين الى رعيه ركي عنها وما حصة العامل من الرعي فلا يقوم فى الحالتين لان العامل اعازر كىها بعد المفاصلة لسنة على ما تقدم لشارح **(قوله)** وسواء كان ما يندو الخ هذا الاطلاق صرح به ابن رشد كفى المواقف وهو الصواب كمال ابن عرفة وما اتيسد بعض الشراح بنوه على كون ربه ركيه كل عام ان ادارا العامل قط ان كان ما يندو من مال ربه اكثر وما يد به اغتركه لى خلاف الصواب انظر بن **(قوله)** من غيره قال الجراجى اوافق لان المظنور اليه عمل القراض ذات من غيره اى ركيه من غير مال القراض لا

ركنه من عند بل ومن المال مشكل لان في انراجها من غيره اى من عند رب المال زيادة في القراض  
وفي انراجها من مال القراض هبة منه و ككل من ان زيادة في القراض والنقص منه ممنوع وقد سبق  
ان رجاء هذا الاشكال ابن يونس واجبه عنه بان الزيادة التي لا يجوز في التي تصل ليد العامل وينتفع بها  
وهذه بخلاف ذلك ويستدل على اشكال في انراجها من عند ربه اه قوله ح عند قبوله وحل عبيده  
كذلك (قوله وار مرجع) اى والحال ان ار مرجع انقص الحاصل فيه (قوله الان رضى العامل) اى  
بانراج من كنهه اى مرجعه وعلى نفسه والامتنع (قوله ولم يسلح) اى من يقام وتلقب ومن ربح او  
خسر (قوله ولا ر كيه العامل) اى لا يحال دينه به او مونة فان وقع وز كره به قبل علمه بحالة الظاهر  
الاجزاء من ان تبين زيادة المال على ما ذكرنا من ان رجوعه عن ان يادون بين نفسه مما اخرج رجوعه على  
القبض كان باقية يدهم الا لا يرجع له فله المساوى وارتضاء بن معتراض على عبق في قوله ان  
تبين نفس مما اخرج فالظاهر انه لا يرجع به على من دفعه لى كان باقية لدهم لا مفطر بانراجه قبل  
علم قدره (قوله او نخطها) اى او يأخذها السلطان منه قهرانه (قوله ثم اذا خسر المال) اى واذا خسر  
ر به ر كانه او ما لغيره وعدم علمه بحاله ثم خسر المال فلا يخلو فله الخ (قوله اما ان يكون) اى في السنين  
الماضية وقوله مساو يالم الى سنة الحضور (قوله وان لم يحصل مفاصلة) اى اتصال احد هما من  
الاخر (قوله وسقط ما زاد قبلها) اى وسقط عنه بالنسبة كل ما قبلها ما زاد قبلها ينى ان ما زاد في  
السنين الماضية عن سنة الحضور تسقط عنه ر كانه لا يصل ليد ولو كذا العامل عن ر علم رجوع العامل  
مما اخرج من كنهه (قوله ويبدأ في الاخراج سنة الفصل) هذا ظاهر المصنف واعتزله طنى بان  
الذى قاله ابن رشد وغيره انه يبدأ بالاولى فالاولى فاذا كان المال في اول سنة او بعامتين وفى الثانية  
ثلاثة وفى الثالثة وهى سنة الحضور مائتين وخمسين فانه يركب عن الاولى في المثال المذكور عن  
مائتين وخمسين وسقط عنه في السنة الثانية والثالثة ما مضى عنه از كذا قبلها قلت والظاهر كقوله بعض  
الشيوخ ان المالك واحد مساو ابدأ بالسنة الاولى او سنة الفاصلة ومثل هذا يقال في بقية الصور اه بن  
(قوله وراى) اى في غير سنة الفصل تنقص الاخذ النصاب اى وراى ايضا تنقصه لجزءه از كذا الاول  
كلما كان عنده احول عشرين دينارا فغلبها العامل خمس سنين وحلت بعد الحضور كاهى فيبدأ العام  
الاول في الاخراج فابعد وراى تنقص الاخذ النصاب وحيد فلا يركب عن الاعوام الثلاث والثاني  
كل ما يكون المال في العام الاول اربعمائة وفى الثانية ثلثة وفى الثالث وهو العام الذى خسر فيه مائتين  
وخمسين فاذا ر كى عنها العام الفصل واخرج سنة ذاتي ورو بما ذكر من كى عن العام الذى قبله من مائتين وخمسين  
الاسنة ذاتي ورو بماتى اخرج جهاز كنه من علم الفصل وركب عن العام الاول عن مائتين وخمسين الا انى  
عشر دينارا ونصف دينار قريبا ولا يقال ان اعتبار تنقص الاخذ النصاب او لجزءه از كذا مفيد عما اذا لم  
يكن له ما يصل في مقايدين ان كذا لا يركب عن الجبيع كل عام كما هو المصهور في ان كذا لا تسول لا يجرى  
فك هنا لان هذا الربع فيه شرط فله على بالذمة بل بالمال فيجب برصه مطلقا ويدل على عدم تعلقه  
بالذمة وعلى اعتبار انقص مطلقا قوله وسقط ما زاد قبلها وما ذكره ح بن الناصم وغيره من ان ان  
نفس قبل عام الفاصلة فلا ر كاه بن (قوله كذا اذا كان في الاولى ما الخ) اى في ر كى عن مائتين من  
مائتين وخمسين من مائة ولا يأتى اذا ر كى عن كل سنة مائة اعتبار تنقص الاخذ النصاب ولا تنقصه لجزءه  
از كذا (قوله وان كان ما قبلها ازيد مما فيها او نفس) اى وان كان ما قبل سنة الاتصال بعضه ازيد مما فيها  
وبعضه انقص منه (قوله فتنى بالنقص على ما قبله) هذا ظاهره فاذا تقدم الارضى على الاقص  
كافى مثال الشارح واما ان تقدم الاقص على الارضى كذا كان في سنة الفصل او بما توفى التي قبلها  
خمس مائة التي قبلها مائتين فانه يركب عن اربعمائة سنة الفصل وما قبلها يركب عن مائتين العام الاول

حاله حتى علمه او يرجع  
اليه ولا ر كيه العامل  
الان يأمره ربه بنك  
او يؤخذ بها تجزئته  
وبحسب العامل على  
وبمن داس المال ثم  
اذا حضر المال فلا يخلو  
حله في السنين السابقة  
على سنة الحضور اما  
ان يكون مساويا او  
زائجا عنها او ناقصا او  
زائجا او ناقصا فاذا فلك  
يقوله (في ر كى لسنة  
الفصل) اى من سنة  
الحضور وقوله يحصل  
مفاصلة (ما فيها) من قليل  
او كثير ثم ان كان ما قبلها  
مساويا لهما كاه على  
حكمه ولو ضوحه تركه  
وان كان ازيد منها فاشار  
له بقوله (وسقط ما زاد  
قبلها) لانه لم يصل له ولم  
يتنفع به ويبدأ في الاخراج  
بنة الفصل ثم بما قبلها  
وهكذا وراى تنقص  
الاخذ النصاب (وان  
قص ما قبلها فيا) (لكل  
من السنين الماضية  
(ما فيها) كذا اذا كان في  
الاولى مائة وفى الثانية  
مائة وخمسين وفى الثالثة  
مائتين (و) ان كان  
ما قبلها ازيد مما فيها  
واقص منه كذا اذا كان  
فيها اربعمائة وفى السنين  
قبلها مائتين وفى التي قبلها  
مائتين لان الزايل يصل لرب المال ولا تنفع به (وان احتكر) معارب المال فيا يسهه والعامل في القراض (او) احتكر (العامل)

قوله (قوله فتنى بالنقص على ما قبله) غير كى سنة الفصل عن اربعمائة من مائة من مائتين قبلها مائتين (قوله ما قبلها مائتين وفى التي قبلها مائتين لان الزايل يصل لرب المال ولا تنفع به (وان احتكر) معارب المال فيا يسهه والعامل في القراض (او) احتكر (العامل)

قسط (فكالتدين) وأما بعد ما عتدنا في الأولى أنه لا يركب قبل رجوعه بل بالانفصال ولو نفي هذا العامل والثانية أنه ما يركب بعد قسمة  
لجنة واحدة ولو أقاموا معا مواعدا إذا كان ما يدا العامل مساويا لما يدا ٣٨٩ وبالمال أو أكثر والأكثر ما عدا أكثر

التي يسد به وأما بغير

ما يسد به حيث كان  
يغير به والأقاصية مما  
يبدأ العامل قسط (وعملت  
زكاة ماشية القراض)  
المشتراة به أومته وكذا  
زكاة آخرته (مطلقا)  
حضر أو غلب إدارا أو  
احتسرا أو اختفا  
(وحسب على ربه) من  
رأس ماله فلا يغير بالرغم  
كالمشتراة وهذا إن غابت  
وأما إن حضرت فهل  
يأخذها الساهي أو ربهما  
منها وتقسب على ربهما  
أشدا ومن عتد ربهما  
أو يلان (وهل عتده)  
أي زكاة فطر رقيق  
القراض إذا أخرجها  
العامل (كذلك) نصب  
على ربه ولا يغير بالرغم  
(أو تفتي كالتنقية)  
والغير وتقسب بالرغم  
هذا تقرير  
كلامه وهو غير صحيح لقوله  
فيما زكاة الفطر عن جسد  
القراض على رب المال  
خاصة وإنما تقسم فن  
مال القراض انتهى فهذا  
صرح بما يقبل التأويل  
ولم يتأوله أحد وأما  
التأويلان في ماشية  
القراض الحاضرة فهل  
تركها وتقسب على  
رهبها ومن عتد ربهما كما

(قوله قسط) أي وكل من رب المال مديرا وقوله فكالتدين أي ظاهرا كرهه بالالسنة واحدة بعد قبضه له ولو  
طالت أقامته يدا العامل (قوله ولا كان ما عدا أكثر) أي ويطلق حكم الاحتكار ويجتنب فيقوم رب  
المال ما يدا العامل كل سنة بركه إن علم به (قوله وأما بغير ما يسد به) أي من جهة كونه مائل عما يسد  
العامل أو مساويا أو أكثر منه وقوله ما يدا العامل قسط أي قليلا كمن أكثر ما كان العامل مديرا زكاة  
ر به كل عام وإن كان محسرا من زكاة عام واحد بعد قبضه (قوله وعملت زكاة) أي يخرج من عتدها كل  
عام حيث كانت نصيبا ولا يتغير بها المفاسلة والعلم بمصالحات تعلق الزكاة سببا (قوله حصر) أي يلد ربه  
(قوله وحسب تأخر) فلو كان رأس المال دار بين ديارا اشتري بها العامل أو بعين شاة أخذ الساهي منها  
بعد مرورها حول شاة تساوي دينار أربع الباقي يستين دينار آخر على المشهور واحد وعشرون دينارا  
ورأس المال تسعة وثلاثون لحسان الفاتة على رب المال وعلى مقابلة الزكاة ربع عشرون ويحسب رأس المال  
ويبقى المال على حاله الإقرار بين (قوله فلا يغير بالرغم) أي فلا تفتي عليه ما تجب بالرغم كان المشارة  
إن كانت تفتي عليه ما تجب بالرغم وهذا هو المشهور ومقابلته قول أشهب أنها تفتي عليه ما تجب بالرغم  
كالمشارة (قوله وهذا) أي أخذ الزكاة من رقبها ومساها على رب المال إن كانت تلك الماشية قائمة عن  
بلد رب المال (قوله فهل يأخذها) أي زكاة تلك الماشية وقوله منها أي من رقبها (قوله ومن عتد ربهما)  
أي أو توخذ من عتد رب المال ولا توخذ من رقبها (قوله ويغير بالرغم) يان لم يفتي الساهي (قوله أي  
يركبه العامل) أي لا يرب المال خلافا لغيره حيث قال إن ما خص العامل من الرغم بركه رب المال ولو  
قال المصنف بركه العامل بركه لكان أن يصرح به بأن ما يرب من الزكاة على العامل كاهو مذهب المذنبين  
وإن ريدنا على رب المال لأنه خلاف المشهور وكما في ح وقوله وكذا على العامل السنة واحدة بعد  
القبض كافي في المواق من ابن يونس سواء كان العامل ورب المال مديرا أو محسرا أو أكثر في حصته نصاب أو أقل لكن الذي لا ين  
أن العامل هو الذي يركبها بمن الرغم الحاصل في مال القراض عند المفاصلة لسنة واحدة ولو أقام مال  
القراض بيده أو مساويا كان العامل مديرا أو محسرا أو أكثر في حصته نصاب أو أقل لكن الذي لا ين  
ردي في البيان والمقتضات أنها إن إدارا أو العامل زكاة من كل حصته لكل عام بعد المفاصلة وانحصر  
عليه ابن عرفة ووجه بعضهم وقال أنه مذهب المذنبين (قوله وإن قل) لو جبر بكونه أولى لرد قول الموازية  
لأن زكاة ما قبل وقصر عن النصاب قال في التوضيح والمشهور مبنى على أنه أجبر ومقابلته مبنى على أنه مشرك  
أه قال الناصر وفيه بحث ظاهر لأن كونه أجبرا يقتضي استيفاءه لأن كونه لسنة وكونه مشركا يقتضي  
سقوط الزكاة عنه إذا كان جزءه أقل من نصابه لأن زكاة على شرط حتى تبلغ حصته نصيبا قلنا أصل الزكاة  
في ربح العامل مع قطع النظر عن قتله مبنى على أنه مشرك ووجوبها في القليل مع قطع النظر عن كونها  
على العامل مبنى على أنه أجبر وهذا هو الذي عناه في التوضيح فلا بحث ويدل ذلك أن الزكاة كاعلم مبنية  
على أنه مشرك وبعض مشروطها مبنى على أنه أجبر وما ذاك إلا قطع النظر عن كونها على العامل (قوله  
بناء على أنه أجبر) أي فرغم العامل منظور فيه لكونه بضامن المال الذي يغيره أخذه مارة  
فر كذا ذلك الرغم بعمال المال فلذلك يشترط كونه نصيبا (قوله إن أقام بسد حولا) اشتراط هذا الشرط  
في العامل مبنى على أنه مشرك يرب المال لأجبره والأفلا يشترط لكفاح حول الأصل (قوله  
بلا دين) أعلم أن اشتراط هذه الشروط اشتراط في رب المال بناء على أن العامل أجبر ما لو تقررنا  
أنه مشرك فلا يشترط ما ذكر في رب المال بالنسبة لركبه حصه العامل لأن المتنطولة ذات  
المالك واشترطها في العامل بناء على أنه مشرك لأن وقتها أنه أجبر لا كمن يحصل ما ذكر في رب المال

تقدم فلو قال بعد قوله مطلقا أخذت من عتدها إن غابت وحسب على ربه وهل كذلك إن حضرت أو من ربهما كذا فطر رقيقه أو يلان  
لوافق النقل (وذكر) بالنسبة لمفعول وتأخره (رغم العامل) أي بركه العامل (وإن قل) عن النصاب ولو لم يكن عند ماضيه إليه بناء على  
أنه أجبر بشرط خمسة أشرار لم يقوله (إن أقام) مال القراض (يديم حولا) كونه يوم التجار (وكالتدين) مسلمين (بلا دين) عليه



كذلك اذا كان عليه قيمته وقد رد دينه فاسرى ذلك اه ين (قوله عليه منتهى) اى عيده منتهى اسلمها  
او قرض او قرضه في مقابلته اى في مقابلته العبد وحاشه انما اذا كان عنده عبيد وعليه دين عديم الجاهل العبد  
الذي عنده من قرض او سلم وليس عنده يصيل في مقابلته ذلك العبد الذي سوي ذلك العبد الذي يده  
وان كان عنده ما يردى من زكاة الفطر ولو لم يولد بها فانه لا تصيب عليه زكاة فطر ذلك العبد الذي عنده وهذا  
مذهب المدونة وخالفه صاحب الحق فقال وجوبها (قوله بمختلف الدين) اى يدخل فيها قيمة عرض التجارة  
فيسقط زكاةها بالدين مطلقا بالتقدير الاسرى (قوله فان الدين) اى سواء كان عبدا او عرضا او ماشية وقوله  
يسقطها اى يسقط زكاة التقدير المساوي لمن العبد وذلك لان المدين ليس كامل الملك اذ هو بسدد الاتزاع  
منه كالعبد المفقود والاسير مغلول بل على التسمية فاشبهه بالمال الاموال الصائفة لاجل كون اموالها  
كالاموال الصائفة فيجب ان اذا زال المانع وهو التقدير الاسرى برضى لسته واحدة كذا في نسخ وخالف  
عقب تباعج فقال ظاهر المصنف انه اذا خسر المفقود او الاسير فلا يزكيا بعد زوال مانعه لسنه بل يستقبل  
حواله بعد خضوعه ومزوال المانع والفرق فيها وبين الصائفة ونحوها ان رب الصائفة عنده من التفرط  
ماله عند المفقود والمأسور قال ين وكل هذا غير ظاهر بل ظاهر كلامهم كانه على التزكية لكل  
عامود كراى معنى كون التقدير والاسرى بقطان ان زكاةها بسقطان وجوب اخراجها الا لان لاختلاف  
موتها فلا ينافى ان اذا خسر برضى لكل عام فلفقد والاسرى لاسقطين لانه كالموت او نحوها جبان التوكل  
عن اخراجها مخافة حدوث الموت (قوله ولو دين زكاة) اى سواء كان دين زكاة او التزكية في ذمته من حوث  
او عين او ماشية (قوله ويصير عده) اى فلو كان يده احد وعشرون دينارا وعليه ديناران مؤجلان فلان  
ان زكاة تسقط منه وان كانت قيمته ما يتار او احد (قوله لاقيمته) مثله في المواق وهذا بخلاف دين له مؤجل  
على غيره فانه يصيل ما عليه في قيمته كائنا وعلته في قيمتها كالاين ونس او مولات او نفس لعل الدين الذي  
عليه ويسع دينه المؤجل بل قيمته انظر المواق (قوله وان كان كهر) هذا هو قول مالكين ان القاسم هو  
المشهور وقال ابن حبيب يسقط زكاة بكل دين الامور والنساء اذ ليس شأنه القيام به الا في موت او افراق  
فلم يكن في القوة كغيره اه عدوى (قوله لزوجه) اى مطلقة او في العسمة وقوله ولو مؤجلاى باجل  
معلوم او لولت او افراق على مذهب الحنفى (قوله او فقت زوجه) اى متجدة عليه لمامضى (قوله او ولدان  
حكم) انظر هل يقوم مقام الحكم ما اذا اتفق على الوفاة بنفس غير متبرع وانظر هل حكم الحكم يقوم مقام  
حكم الحاكم في ذلك ام لا اه شيخنا عدوى (قوله فادفع ما لورد) اى ما لورد له البساطى واجبت باختيار  
الاول لكن المراد بالحكم القرض اى ان فرضها وقدرها كما كور فرضه ليس حكم حقيقة واملاذ كره  
الفارح من الجواب فهو للقيضى وحاشا اختيار النكاح الثاني لكن المراد ان حكمها غير المالكى كالحنفى  
الذى يرى عدم سقوط نفقة الاولاد بغنى الزمان ووجوبه ين وطى مطلقه البساطى من ان المراد بالقرض  
التقدير نفقة الاولاد الماضية تسقط بغنى الزمان ما لم يكن فرضها القاضى وقدرها والا كانت دينا عليه  
فقط بهان زكاة الدين فلان عند الاب عشر ودينارا حال سوطه عليه نفقة شهر عشرة دراهم لو ولد قد  
فرضها عليه القاضى قبل الحول بشهر مثلا فتجعل النفقة فيما يده من النصاب فسقط منه زكاة (قوله  
وان حكم بالماضى فلا يلزمه الخ) اى فلا يصح الحكم لانه لا يلزمه الخ (قوله وسواء هدم للوديس) اى سواء  
حصل للوديس في ايام ترك النفقة عليه ام لا يوافق من ابن القاسم واشبه لان الموضوع ان حكم بها  
(قوله فقال ابن القاسم لا تسقط) اى لا تسقط تلك النفقة ان زكاة تسقط بضم الثامن اسقط (قوله ان  
تقدم) اى ان حصل (قوله او يبي الخ) اى بان خال قول ابن القاسم اذ الحكم كما بهما فلا تسقط ان زكاة  
عن الاب مطلقا سواء حصل للوديس ايام قطع النفقة عنه ام لا ويحمل قول اشهب سقوطها عن الاب

والاسرى يسقطها (ولو)  
كان الدين (دين زكاة)  
وتبقي ذمته ولو زكاة  
فطر كما هو ظاهره (او)  
كان الدين الذى عليه  
(مؤجلا) ويصير عده  
لاقيمته (او) كان (كهر)  
لزوجه ولو مؤجلا ودخلت  
الكاف دين الوالدين  
والصديق بما شأته ان  
لا يطلب (او فقت زوجه)  
مطلقا (حكم) كما كور لا  
لانها في تقدير الاستتاع  
(او) تسقط (ولان حكم  
بها) اى قضى على عبيد  
منهاى الماضى كما كور غير  
مالكي يرى ذلك بمرورهما  
انه يحمده عليه فيما مضى  
شئ من النفقة طالب  
الود اياه بما تمتع فرغ  
لحاكم يرى ذلك حكم  
بها فاندفع ما لورد به ان  
حكم بالمتخلف لا يصح لان  
الحكم لا يدخل المستبيلات  
وان حكم بالماضى فلا  
يلزمه لسقوطها بعضى  
الزمن وانما سقطت بالحكم  
المذكور لان الحكم  
صيرها كدين في الزم  
وسواء هدم للوديس ام  
لا يوافق فان لم يحكم بها  
حاكم فقال ابن القاسم  
لا تسقط وقال اشهب تسقط  
باختلاف هل بينهما خلاف  
او توافق وان ذلك اشار

مفرد على مفهوم الشرط بقوله (وهل) عدم سقوط ان زكاة عن الاب ان لم يحكم بها عند ابن القاسم (ان تقدم) اللود (يسر) ايام قطع  
النفقة عنه فان لم تقدم له يسر تسقط كما هو قول اشهب فيهما وفاق ويبنى كل على اطلاعه فيهما بخلاف (أو ولدان) فلو ذكر



فأول الوقت والمصنف تأويل الخلاف على بعض السبع وهل ان لم تقدم بغيره أو لا بل وصوابه وهل ان لم يتقدم بغيره أو لا بل وصوابه وهل ان لم يتقدم بغيره أو لا بل وصوابه وهل ان لم يتقدم بغيره أو لا بل وصوابه

٣٩٢

فأول الوقت والمصنف تأويل الخلاف على بعض السبع وهل ان لم تقدم بغيره أو لا بل وصوابه وهل ان لم يتقدم بغيره أو لا بل وصوابه وهل ان لم يتقدم بغيره أو لا بل وصوابه وهل ان لم يتقدم بغيره أو لا بل وصوابه

فلو قال اوله ان حكم بها  
والا فلا وهل ان تقدم له  
يسرا ومطلقا وتأويله  
لكان اجس (او) كان  
الدين محمد من حق (والد)  
ابا وام فقط سقط زكاة لان  
يشرطين اشارة بقوله  
(بحكم ان تسلف) الاب  
ما يتفق على نفسه حتى  
ياخذ ببله من ولده فان لم  
يحكم بها او حكمها لم يتسلف  
يان قيل في الاثنى على  
نفسه بسؤال اوضحه لم  
تسقط من الابن ثم حلف  
على فقد دأى فيسقط  
الزكاة بما ذكر من  
الدين قوله (لا بد من  
كفارة) وجبت عليه (او)  
هدى (وجب عليه نقص  
في حج وعمره فلا تسقط  
زكاة العين بما هم استنى  
من المقدار المتقدم قبل قوله  
لا بد من كفارة او بما  
اقدمته المعلقة في قوله  
بصلاف العين قوله (الا ان  
يكون عنده) اي المدين  
(معتق) اي ما يجزى به  
العشر او نصفه من حب  
او حر (زكي) واولى ان لم  
تجوز فيه زكاة ومثل  
المهشرات المناسبة فلا  
تسقط الزكاة عنه بل له  
ذلك فيما عليه من الدين (او)  
مدن او قيمة كتابه (او)

على اطلاعه اي حصل لوليه سرام (قوله تأويل الوقت) وهو لبعض القرويين وامامنا تأويل الخلاف فهو  
لبيد الحق (قوله ويكون المذكور تأويل الخلاف) اي ان المصريح بمقتضى الاطلاق وهو تأويل الخلاف  
(قوله بحكم) المراد بالبحكم هنا القرض والتقدير ابراهيمه على ما مر (قوله فلان يصح بها) اي سواء تسلف  
والادام لا وقوله لم تسقط من الابن اي لم تسقط زكاة العين من الابن وانما شدد في حق الولد ليجت  
دينامسقا لزكاة العين بغير ذلك كما حدون حققة الابوين فيها لا تكون دينا مسقطا الا اذا قسم الحكم بها  
تسلف لان الولد باع ولده كثر من مساعده الوالد لولده لا حب الوالد لولده موروثة من آدم ولكن بغير  
حب الوالد لولده (قوله لا بد من كفارة او هدى) قال في التوضيح: فخلا عن ابن واشدوا الفرق بينهما وبين دين  
الزكاة ان دين الزكاة توجه المطالبة به من الامام العادل وبأخذها كرها من ماله ان كتبت خلاف الكفارة  
والهدى فانه لا توجه فيها ذلك اه وتجب هذا الفرق او بعد الله بن عتاب من اكارها صاحب ابن عرفة  
قال لا فرق بين دين الزكاة وبين الهدى والكفارة في مطالبة الامام بها ونقل ذلك عن القسبي والمادري كما  
في الميار قلت ونس القسبي الذي يقتضيه المذهب ان الكفارة على صاحب الانسان على اخراجها ولا تؤكل  
لاماته قال وهذا هو الاصل في الحقوق التي لله في الاموال فن كان لا يؤدي ذلك اوجبت عليه كفارات  
او هدى وامت من اداء ذلك فانه يصح على اخذها وقوله ابن الموزين وجبت عليه كفارات فقلت قد نقل  
اخراجها انها تؤخذ من تركه اذا فرط اه بن والحاصل ان دين الكفارة والهدى في اسقاطه زكاة  
العين كدين الزكاة وعدم اسقاطه لغيره يثبتان الا في عتار بن عتاب الثانية تحت المصنف وابن راشد  
(قوله او بما اقدمته المعلقة في قوله بصلاف العين) فكانه قال بخلاف العين فانه تسقط زكاة ما جلى دين  
بما ذكر الا ان يكون عندنا (قوله زكي) اي وجبت فيه الزكاة لكونه زاهيا بحكمه اوسق فذكر وقوله  
ان لم تجز فيه زكاة اي لكونه اقل من خمسة اوسق ولا يشترط في العشر والنعم غير المسمى كما اشترط في  
العرض وهو اقامته في نفسه مولا كاي (قوله او بمدن) ليس المراد ان ذات المدن تجزى في مقابلة  
الدين بل المراد ان ما اشترحه من المدن يصح في دينه ان الحبب اخاف اه بن (قوله او قيمة كتابه) اي  
فاذا كان عليه اربون دينار او اربون درهم او دينار او قيمة الكتابا عشرة من جعلها في مقابلة عشرة من  
من الدين ويحصل العشر من الباقي من الدين في مقابلة عشرة من ماله وركب من العشر من الباقي فلو  
كانت قيمة الكتابا عشرة فلا زكاة عليه لان الباقي في يده ليس في مقابلة عشرة فقط وهي اقل من  
صاحبها كرو المصنف من جعل قيمة الكتابا في قيمه عليه من الدين وهو قول ابن القاسم وهو المشهور وقال  
اشبه يحصل في قيمة الكتابا على انه مكتوب قال اصبح قيمة الكتابا على انه عبد اه ثم انه على الاول اذا  
كانت الكتابا عروضا قومت بين وان كانت مبنيا قومت بغيره ثم قومت بين فان عجز الكتابا وفي رقبته  
فضل ايمز ياد على الكتابا زكي من ماله مقدار ذلك الفضل بناء على مذهب ابن القاسم اما بل يحصل قيمة  
الكتابا في الدين فاذا كان عليه اربون دينار او اربون درهم او دينار او قيمة الكتابا عشرة فلا زكاة فيما يده كما  
مر فوجيز الكتابا بحال ان رقبته تسليخ عشرة في رقبته فضل عن الكتابا وهي عشرة فاذا حلت  
قيمة ذلك البعد في مقابلة الدين كان الباقي مما يده عشرة في رقبته اقل من فضل من الرقبة والكتابا  
وهو عشرة (قوله كان الدين حيا خال) ملأ كره من جعل قيمة رقبته المدين في الدين ظاهر فيها ان كان الدين  
حيا فاعاد الدين بطلان الدين حيثئذ يبع العبد في الدين وامال كان الدين حيا فاعاد الدين بطلان الدين فحل قيمة  
رقبته في الدين مشكل اذا لا يجوز بيع المدين حيثئذ يقال هذا امر امان من قول ابن المديرجو زوجه كالقن  
واعلم ان جعل قيمة رقبته المدين في الدين اذا كان الدين حيا فاعاد الدين بطلان الدين فحل قيمة  
الدين على الدين فبقيته خلاف قول ابن القاسم يحصل الدين في رقبته ايضا وقال اشبه يحصل في خده  
قال في التوضيح وكان ابن القاسم راحي قول من قال يجوز بيعه فبين ان قول المصنف او رقبته مذب على

امالته

قيمة (رقبة مدبر) على انه قد لا تدبره في كذا التدبر ما على الدين او متاخر عنه (او) قيمة (خدمة معتق لاجل) على غير هذا (او) قيمة (خدمة) (خدم)

أخذه له الفريسيين وأجابه (أو) قيمة (رقبة) وذلك (أن مرجهاله) بأن أخذه من جنتين معينته وبهذا يكون له مملوكا فان حمرا  
يصل قيمته في نظير الدين ويرى مائة من العين (أو) يكون له (عدد دين حل) ورجي (أو) قيمة (دين مؤجل (مرجوا) يكون له (عرض)  
بشرطين الأول بقوله (حل حوله) أي العرض وظاهره أن غير العرض مما تقدم لا يشترط فيه حلول الحول وهو كذلك على ما تقدمه بعض  
المحققين خلافاً لابي بعض الشراح الثاني بقوله (أن بيع) أي أن كل ما يباع على المفس (٣٣٣) كتاب بيعه وتكتبه لا ياب جسده

وأدر سكاها التي لا فضل فيها  
(وقوم) ما ذكر أي اعتبارت  
قيمتها (وقت الوجوب) أي  
وجوب الزكاة وهو آخر  
الحول وقوله (على مفس)  
منقول بقوله بيع فلا أولى  
تقديمه ثم أخرجه لا يصلح  
في مقابلة بقوله (لا)  
أن كان له (أبى) أو يشارده  
وهو ذلك (وأن رجي) إذا  
لا يجوز بيعه بحال (أو دين  
لمرج) العسر المدين أو ظلمه  
فلا يصح له في دينه كالعسر  
(وأن وهب الدين) الذي  
نسقط بركة العين لمن هو  
عليه ولا يصلح حول الموهوب  
فلا زكاة عليه فيها عنده  
من العين لأن هبة الدين  
منشئ تلك النصاب فلا بد  
من استيفاء حول من  
يوم الهبة (أو) وهب لك  
النصاب المدين (ما) أي  
نحن (يصح) الدين (فيه)  
أي في مقابلة (ولم يحل)  
بكره الحاء وتشديد الهم  
(حوله) عنده فلا زكاة  
عليه فيما يده من العين  
لأنه يترط في العرض الذي  
يصلح في الدين أن يحول  
عليه الحول وهذا تصريح  
بمفهوم قوله أو عرض حل  
حوله لا تكرار فالصغير

إطلاعه انما في تأخير الدين عن الدين وعلى المشهور في تقدمه عليه اظهر بن (قوله) أخذه له الفريسيين أو  
حياته (مكنا في نص ابن الموارثاني) أوضح لكن قال القسبي قوله يصلح في قيمة الجسده إذا كانت حياته  
ليس يحسن لأن ذلك مما لا يجوز بيعه بتفدولا بغير موافقة فليس ذلك على المذهب وليس مثله لأن الجواز في المذهب  
مراعاة للخلاف في جواز بيعه في الحياة لا خلاف أنه لا يجوز للمسلم أن يبيع تلك الجسده حياته فكذلك لا يجوز  
أن يصح في الدين لا يبيع لا يجوز أن يبيع ما لم يسل أن أخذه من صاحبه سنين فإن قيمة الجسده تصلح  
في مقابلة الدين انما قالوا أن أخذه من صاحبه حياته في حل قيمة خدمته في الدين قول ابن الموارثاني القسبي  
(قوله) فان مرجهال قيمته (أن) يقال ما تساوى هذه الرقبة على أن يأخذها المبتاع هذا استيفاء للخدمة ولا  
يقال أن فيه بيع معين تأخر قبضه لا تقول أن قبض الخدم قبل قبض المبتاع المقتضى اه عدوى (قوله) حل  
حوله) أي مضمحل وهو عنده والمراد بالحول السنة كما هو المأخوذ من كلامهم قال طي ومافي عبق  
عن الفقيه سالم أن من حول كل شيء بحسبه الخ فبقي طر وأما بشرط هذا الفطر إذا عسر الدين حول على  
المدين والأفلا فاشترط مساواة الدين لا يصلح فيه زمانا كذا في بن عن ابن شمر واشترط مرور الحول على  
ما يصلح في الدين من العروض قول ابن القاسم وقال أشهب بغير شرط بل يجعل قيمته في مقابلة الدين وأن  
لم يجر عليه حول عنده قال طي وبنوا هذا الخلاف على أن ملك العرض في آخر الحول هل هو منسحق  
العين التي يده من الآن وحينئذ فلا زكاة عليه فيها فقد لحول وهو قول ابن القاسم أو كشف أنه ما كان لها  
وحينئذ فيكون هو قول أشهب وأما شير بان هذا الباب وجب عموم شرط الحول عند ابن القاسم في كل  
ما يصلح في مقابلة الدين من مشر ومعلن وضريحهم لكنهم لم يشترطوا مرور الحول إلا في العرض ولم يشترطوه  
في العشر والمعدن وغيرهما كافي للمواقظ بن (قوله) وظاهره أن غير العرض مما تقدم أي هو  
العشر والخارج من المعدن والكتا بقرية المذروخه من الخدم وورقته وخدمة المعلق لاجل (قوله)  
بعض المحققين أراد به العلامة طي وأراد ببعض الشراح عبق تبعاً لمع (قوله) وتكتبه) أي ودار  
سكن فيها فضل (قوله) وقت الوجوب تنازه بيع وقوم على الظاهر لأن العين في كونه يباع على المفس  
أولاً وقت الوجوب (قوله) منقول بقوله (بيع) أي أو لجهة قوله اعتراض بن بيع ومعلقه (قوله) لا أتق  
عطف على معشر أي لأن يكون عنده معشر لأن كان عنده أتق وأولاً لا أتق أي لا مثل أتق كان  
أولى بدخول العبر الشارح (قوله) إذا لا يجوز بيعه (الخ) أي فلا يصلح ذلك في دينه بل نسقط زكاة مائة  
من العين إذا لا يجوز (الخ) (قوله) أو دين (لمرج) أي سواء كان حالاً أو مؤجلاً (قوله) فلا يصح في دينه) أي  
لاجل أن يزك مائة من التقد بل نسقط زكاته (قوله) منشئ تلك النصاب) أي لأن ظرفه حوله  
وقوله فلا بد أي في وجوب الزكاة وقوله من استيفاء حول أي بذلك النصاب (قوله) لا تكرار) أي لأن  
ذكره اختار بعد القيد ليس تكراراً أو المصنف لا يعتبر غير مفهوم الشرط (قوله) فإذا مر الحول الثاني (الخ)  
الحاصل أنه أعاد بركة العشرين الأولى آخر الحول الأول لأنها كانت عنده بمثابة الودعة ولم يتحقق  
ملكها إلا في آخر الحول الأول فإذا مر الحول الثاني زكها وكذا العشرون الثانية عنده وودعة فلا  
يتملكها إلا في آخر الحول الثاني فإذا مر الحول الثالث زكها وهكذا (قوله) هو المصنف) أي قول ابن  
رشد في البيان الذي يأتي على مذهب الإمام مالك في المدونة في الذي وهبه له الدين بعد حلول الحول

(٥٥ - سوق اول) في حوله بعد ذلك من الدين الموهوب بما عده وأفراداً لعل الطيف بأو (أو) لمكمو حرقه سنين  
ديناراً ثلاث سنين كل سنة عشرين وقبضها معطلة ولا تسئ له غيرها (حول) فاعل مر (لا زكاة) عليه لأن عشرين السنة الأولى لم يتحقق  
ملكها إلا الآن فزكها حولاً كاملاً فإذا مر الحول الثاني زك عشرين وإذا مر الثالث زك أربعين إلا ما قصته الزكاة فإذا مر الرابع  
زك جميع قوله فلا زكاة بخلاف من الأولين لالة الثالث عليه وما مضى عليه المصنف في الأخير هو المصنف



وَقَوْلُهُ اِنْ تَوَلَّى الْمَالِكُ الْقِيَامَ بِهِ كَانَ اَوَّلَى اِي يُلِي كَانَ الثَّابِتُ نَحْتُ بِدَالِ الْهَاءِ بِرُضْوَةٍ بِهَا جُلُوحٌ شَرَفٌ فَرَفَهُ عَلَى الْمُعَيَّنِينَ وَكَذَا الْاِمَهِاتُ نَحْتُ بِجَمْعِهِ يَوْمُهَا حَتَّى اِنَّمَا حَصَلَ النُّسْلُ فَرَفَهُ عَلَيْهِمْ فَرَى كَرِ الْجَمْعُ اِنَّ كَانَ فِيهِ نَصَابٌ اَوْ عِنْدَ عَمَلٍ وَتَحْتَ مَا يَكُنُّ بِهِ النَّصَابُ سِوَا حَصَلِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُعَيَّنِينَ نَصَابًا لَا (وَالْاِي) يَقُولُ الْمَالِكُ الْقِيَامَ بِهِ يُلِي الْمُعَيَّنُونَ الْمُوقُوفُ ٣٩٥ عَلَيْهِمْ هُمُ الْفَرِيقُ وَضَعُوا اِيْجِبُهُمْ عَلَى

كالمسألة المسببة لذلك اعتبر نصيب كل واحد **(قوله ولو مال الخ)** لا يان هذا القيد معتبر في الحيوانات كالثبات كاذ كراي الشيخ سالم ان العوق نقل القيد المذكور عن الغنم فيهما ونظاها المصنف ان القيد المذكور معتبر في الثبات قط وقول بمرام لها وهذا القيد لا في الثبات خصوص لما علمت **(قوله واداره)** المراد بحوزهم له تولى ذلك الموقف فهو له واردا بزعم الخ تحصيله لا ليقيد انما كان مستظهرا طئي **(قوله فلا يرجع له واحد منهما)** اي من المعينين وغيرهم **(قوله فانه لافرق)** اي اتفاقا والحاصل ان الحيوان الذي وقع ثفرته قبله او ليحمل عليه لم يرد في نقل من اتخاها الثفره فيه بين وقته على معينين او غيرهم بل تركى جلته على ملك الوافك مطلقا وانما ورد الخلاف في الثبات الموقف والحيوان الموقف ان ثفرته تسه **(قوله فمما ذكره المصنف من التفصيل الخ)** حاصل ما ذكره المصنف من التفصيل ان الموقف اذا كان حيوانا وقف لثفرته غلته فانه تركى جلته على ملك الوافك ان بلغ نصابا كان الوقف على معينين ام لا قوى المالك صلاحه ام لا وان كان الموقف ثباتا او حيوانا وقف ثفرته تسه فان كل على مساجدا وعلى غير معينين فكذلك تركى جلته على ملك الوافك وكذا ان كان على معينين ان قوى المالك صلاحه ان تولاه الموقف وعليهم ان حصل لكل نصابين كاه او الاطلاقا لم يكن عندنا يكمل به نصابا او علم ان هذا الذي درج عليه المصنف من التفصيل بين المعينين وغيرهم تبع فيه تشهرا بين الناصب على قوله في التوضيح لما رمن صرح بمشهوره كاصل المؤلف ونسبه في الجواهر لابن القاسم ونسبه الغنم وغيره لابن الموزا واقتصر عليه الترتيب والغنم ثم قيد الغنم ما ذكر من اعتبار الانصباب للمعينين ما عدا ما كانوا عتقوا ويولون النظر له لاهاطاب على املاهم هـ كالمؤلف هذا القيد نجاها وامامنا في ما درج عليه من التفصيل فهو لسجنون والمدينين وفهم صاحب المقطع ما يوجع ان المدونة عليه اطر ح اه بن **(قوله تطرا الى الاب)** اي فانه معين وقوله تطرا الى اقسامهم اي فاهم غير معينين وان كلن اوجهم معين **(قوله وقد علمت المذهب)** اي من انه لافرق بين المعينين وغيرهم من ان الموقف تركى جلته على ملك الوافك اي ويستند في الخلاف المذكور اعما ياتي على الطريقة الضيقة التي ذكرها المصنف **(قوله وانما يركى الخ)** ففهم من قوله تركى شرط ما يشترط في ان كانا من حرر في المالكه واسلامه لا من حرر في الحول وهذا هو الذي اقتصر عليه ابن الحبيب وقيل لا يشترط فيه حرر بقولا اسلام وان التركا فيه كالأولاد قال الجوزي وهذا هو المشهور رقه ح **(قوله معدن عين اي)** فذا نخرج منه نصاب ركوز كاه من العشر كاه كاه في غيره **(قوله كعنا وحديد)** ادخل بالكاف الرصاص والقرذر والسكر والصفيق والباقون على الزمرد والزئبق والزرنيخ والمفررة والكبريت فان هذه المعادن كلها لاز كلفها **(قوله وتطعمه لمن يشاء)** اي يطعم لمن يعمل فيه لنفسه مدة من الزمان او مدة حياة المقطع فتح الطاموسا وكان في نظريه ثباتا أخذ الامام من المقطع او من غيرتي وانا اقلعه لمن شاف في مقابلة معين كانت تلك العين ليست المال فلا يأخذ الامام منها الا جدر حاجته قال الباجي واذا اقلعه لاحدا فاعا يطعمه لاعتقاده لا كفا لا يجوز لمن اقلعه له الامام ان يبعه ابن القاسم ولا يورث عن اقلعه لان المالك لا يورث اه بن وقوله او يبعه للمسلمين اي في قيمه من يعمل للمسلمين باجرة واذا جعل للمسلمين فلاز كلفه لا يعلين يملو كلعين حتى انه تركى ان اقلعه لشخص وجب عليه تركه ان خرج منه نصاب على ماله والحد لا يركى مطلقا بل في بعض الاحوال **(قوله ان كان الخ)** راجع لقول المصنف وحكمه الخ **(قوله كالثباتي)** اي هي غير يملو كالأولاد ولو كانت في بلاد المسلمين **(قوله او ما اتبلى عنها اهليا)** اي غير ثبات بان ما وجعا بغير ثبات **(قوله ولو لمسلمين)** اي هذا اذا كان اهليا الذين

بمجاوعتها كفارا بل ولو كافرا مسلما على المعتد والحاصل ان الصواب ان الارض التي اُصل عنها اصحابها المسلمون ما وجد فيها من المعادن فهو للامام خلافا لقول بعضهم ان المسلمين لا يسلط عليهم من اراضيهم بالصلح. ويحتمل فيكون ما وجد فيها من المعادن لهم ولو تسم في المبالغة تسمح لاقتضاء ان الارض التي اُصل عنها اهلها المسلمون غير مملوكة فامل **(قوله كلوس التوبيل)** فيه ان ارض التوبيل مجرد قبحها تكون وقفا لا ياتي فيها ملك فاسمي جعل الشارع لها مملوكة. واجيب بان ارضها ملك ما يشمل ملك المنفعة ومعلوم ان الوقت ملك منافعه وان لم يملك ذاته فارض التوبيل لا يملك ذاتها بملك منفعتها كل من ملك منها الامام وانابه **(قوله ولو بأرض معين)** اي لو كان للمعدن بأرض مملوكة ذاتها الشخص معين كزيد **(قوله)** ويقتصر اقطاعه في الاراضي الاربع الى حيازة اي يقتصر اقطاع الامام للمعدن اذا كان في الاراضي الاربع الى حيازة **(قوله على المشهور)** اي بناء على المشهور من ان اقطاعات الامام تقتصر لحيازة وذكر في المجمع ان هذا هو المتمدن وان امضاء عطية جميعهم له يجرى في حيازة عطية الصلاة والسلام خصوصية له ومقابل المشهور ما لا ينفي من ان عطية الامام لا تقتصر لحيازة الامام قبل ان يجرى عنه لم تبطل وقوى بن القول بعدم الاختصاص حيث قال جل القول بالافتقار هو المشهور فيه تقرر فتدقق المتنب في التمايز في باب ما يقطع الامام من ارضه ولا يحتاج الاقطاع لحيازة بخلاف الحب وقيل لا بد فيه من الحيازة وبالأول العمل اعطاهم ان عدم افتقارهم لحيازة هو المشهور المعلوم به قال ابو علي المتأوى وهو ظاهر لان الامام ليس بواجب حقيقة انما هو نائب عن المسلمين وهم احياء اولئك ان ينزل القاضي بموت الامير اه كلام بن **(قوله الامام يقطع الصلح)** الحاصل ان مواضع المعدن خمسة ارض غير مملوكة لا حد كافي وما اُصل عنها اهلها وارض مملوكة كغير معين كلوس التوبيل وارض مملوكة كغير معين وارض الصلح فالثلاثة الاول داخلة قبل لو والاربعة يعمل الخلاف والحامسة المستثناة من المصنف بل في قوله ولو بأرض معين على من قال ان المعدن الذي يوجد فيها يكون لملكها مطلقا وعلى من قال ان كان المعدن عيناً فلا يملكه الامام وان كان غير معين فملكها الارض المعين والمعدن لها الامام لان المعدن قديمه ما شررا الناس فاولم يكن حكمه للامام لا دلي الى القنط والحرج وقوله لصلح بكسر اللام وقبحها ومفهوم مملوكة كان ما وجد من المعادن في موات ارض الصلح الغير المملوكة حكمه للامام **(قوله في)** اي فما وجد فيها من المعدن فهو له لا يرضى بقوله الامام يقطع مخرج من قوله يزكو من قوله وحكمه للامام اي يخرج من الارض من معا **(قوله الان يقطع الصلح)** حكمه للامام اي على مذهب المذنب فهو الواجب والاحكام الصلح بالاسلام بخلاف الصلحون القائل انها تملك ولا يرجع للامام **(قوله وضم بقية عرق)** يعني ان العرق الواحد من المعدن ذهباً كان او فضة او كان بعضه ذهباً وبعضه فضة يضم بعضه الى بعض اذا كان متصلاً فاذا اخرج من العرق نصيبا من كل ما يخرج بعد ذلك ولو كان الخارج شياً قليلا ولو تلف الخارج اولا **(قوله المتصل)** اخذ من قول المصنف بقية اذا لا يزال بقية لا عند اتصاله **(قوله او اضطرار)** اي لفساد آلة او مرض العامل **(قوله فليس المراد بالترخي العمل على الميتة)** اي بان يعمل كل يوم عملاً قليلاً لان هذا من قبيل اتصال العمل **(قوله والى الثاني والرابع بقوله)** الخ في الحقيقة الاشارة لها انما هي قوله ولا يضمن عرق آخر لذي كان يعمل فيه الا في معدن واحد اي سواء اقطع العمل او اتصل **(قوله فلا يضمن مخرج من واحد منها لآخر)** اي بل يعتبر كل معدن على حد نفسه ولو اخرج منها مخرج من واحد منها لآخر **(قوله ولو في وقت)** اي هذا اذا كان اخرج منها في ايام لا اقطاع العمل بل ولو كان في وقت واحد لم يقطع اقطاعه **(قوله ولا يضمن عرق آخر)** ظاهر المصنف عدم ضم احد العرقين لآخر من معدن واحد ولو اقطع الثاني قبل فراغ الاول وفي ما يقيد انه يضمن حيث بدأ العرق الثاني قبل اقطاع الاول سواء ترك العمل فيه حتى اتم الاول او اتمل للثاني قبل تمام الاول وهذا هو المعتد كافر وشيخنا من قوله ولا يضمن عرق آخر يفتي بحاقبه لا ينادى ان كان لا يضمن عرق من معدن لعرق آخر منه فاولي ان لا يضمن معدن لمعدن آخر **(قوله وفي وجوب ضم فائمة الخ)** يعني لو كان

الاراضي الاربع الى حيازة على المشهور فان ملك الامام قبلها بملك الطبيعة (الا) ارضا (مماو كملصالح) معين او غيره (فله) اي فهو للمصالح للامام الان يعلم فيرجع حكمه للامام (وضم) في الفقرة (بقية عرق) المتصل لمخرج منه اولا وان تلف ولما كانت الاقسام اربعة بالظن ان العرق والعمل وهي اتصالها واقطاعها واتصال العرق دون العمل وعكسه اشار الى الاول والثالث بقوله وضم بقية عرقه ان اتصل العمل بل (وان تراخي العمل) اي اقطع اختياراً او اضطراراً فليس المراد بالترخي العمل على الميتة والى الثاني والرابع بقوله (للمعدن) فلا يضمن مخرج من واحد منها لما خرج من آخر ولو في وقت واحد (ولا يضمن عرق آخر) الذي كان يعمل فيه اولا في معدن واحد ويقتصر على عرق باقراده فان حصل منه نصيب زكي فهو زكي ما يخرج منه بهذا لئلا يزل ولا يضمن عرقا واحداً (اي مال يده

بما لو بدونه (حال شرطاً) عند ما أخرجه من معدن دون نصاب هو المعلوم عليه فكان عليه الاقتصاد عليه وعدم ضمها له لا اختلاف نوعها  
 باشتراط الحلول فيكون قد تردده وفي قوله ضم إشارة إلى بقا القائمة وعدم خروج من المعدن ما يكمل به النصاب إذ لو تفتت قبل الانحراج  
 قلنا (كأنه قلنا) (و) في (خلق الوجوب) بز كمال يخرج من المعدن (بإخراج) منه ولا يتوقف على التصفية وإنما التوقف عليها لإعطاء  
 للفقر (أو تصفيتها) من ربه وبسببه (تردد) ومرة الخلاف تظهر لو اتفق شيئاً بعد

٣٩٧

عنده مال دون نصاب من فاقه حال عليه الحلول وهو عنده ثم أخرج من المعدن ما يكمل به النصاب فهل  
 يجب أن يضم بقا القائمة أخرج من المعدن و بز كمال في ذلك قولان فالقول بالضم للقاضي عبد  
 الوهاب والشمسي والقول بعدمه لسحنون قياساً على عدم ضم المعدن وقوله ما بين يونس المدونة على ولكن  
 المختلما قاله عبد الوهاب من الضم (قوله نصاباً وبدونه) بصرح في التوضيح وهو المفهوم من كلام غيره  
 لكنه خلاف ما في النسخة من سند من ابن عبد الوهاب إنما يقول بالضم إذا كانت القائمة دون نصاب فإن  
 كانت نصاباً أو أخرج من المعدن دون نصاب لم يز كماله ح ا ح بن والحاصل أن عمل الخلاف على مقال  
 سند إذا كانت القائمة أقل من نصاب أو الأقل ضم اتفاقاً (قوله أو تصفيتها) أي أولاً يتعلق بالوجوب به  
 لا عند تصفيتها من ربه وبسببه لا بمجرد إخراجها من المعدن والقول الأول للباحث واستظهره بعضهم كقول  
 شيخنا (قوله ومرة الخلاف يظهر) من محرمه أيضاً كافي عن الحلزولي أنه لو أخرجه ولم يصفه بقي عنده  
 من غير تصفية أو ما هم صفاء على الثاني بز كماله كقول أحدنا وعلى الأول بز كماله كل عام (قوله أو تفتت  
 به إذا كان الأداء) أي وكان التفتت بعد الانحراج وقيل التصفية (قوله ويجاز دفعه) من إضافة المصدور لمفعوله  
 أي وجاز أن يدفع لسلطان أوثابه أو المقطع له المعدن (قوله بأجرة) أي يأخذها الإمام أوثابه أو المقطع  
 له وقوله في تطهير أخذها أي أخذ العامل ما يخرج (قوله ثانياً الجاهل في الإجارة) الأولى تقييداً للجاهل في  
 الإدر المسقط فيه الحق لأنه ليس هذا إجارة لشيء لا يتأهل المستأجر هنا الأرض التي فيها المعدن لأن القول بشرط  
 صحة الإجارة السلامة من استيفاء عين قصداً والأشد (قوله وسمى العوض المدفوع) أي إلى المأمور أوثابه  
 أو بل بالمعدن وهو المقطع له وكان الأولى أن يقول وسمى المدفوع أجرة لأننا إنما نأخذ (قوله بل في  
 مقابلة أسقاط الاستحقاق) أي فلما كان المدفوع في مقابلة أسقاط الحق والاختصاص عبر بأجرة دون من  
 (قوله ولذا) أي لولا بل أن العلة في من أخذ الأجرة من التقدير أو في أخذ العين في العين نظر الصورة  
 جاز دفعه (قوله قد دفعه) أي شرط أن يكون غير التقدير من جنس المعدن والاعم للمزائه وهي  
 بيع معلوم مجهول من جنسه نظر الصورة والحاصل أن معدن العين يجوز دفعه بأجرة غير نقد وعندها  
 للتبعية صورة معدن غير التقدير يجوز دفعه بأجرة من التقدير من غير جنس المعدن والاعم  
 للمزائه صورة (قوله واعتبر من كل من العمال) أي سواء كان المعدن دفع لهم مجاناً أو بأجرة يأخذها الإمام  
 منهم وأما كل العامل بز كماله في هذه الحالة فمع أن من اشترى شيئاً الأبر كماله لأنه ليس شراً سحيقه بل الذي  
 دفعه أو ما هو في تطهير أسقاط الحق كماله (قوله يجوز لمعامل ما يخرج منه) أي في مقابلة عمله والقول  
 بالجواز ملك وطه بأن المعدن لما لم يميز بها جازت المعاملة عليها بجزء كالمساواة والقراض والقول بالمنع  
 لا سبغ (قوله وبين القراض) أي وإن كان في القراض غير أيضاً (قوله بأن القراض فيه راس مال) أي  
 معلوم نغف الجاهل فيه لأنه قد يحصل على وجهه بخلاف ما هنا (قوله لأن العامل هنا) أي على القول بجواز  
 دفعه له بجزء مما يخرج منه في مقابلة عمله (قوله وفي قدره أن ليس) أي عندنا في القاسم وعندنا بن تأخير فيها  
 الز كماله مع العشر لأن ليس محض بالكر وهي عنده ليست من الز كماله بل من المعدن لأن الز كماله عنده  
 محض عبادته آدمي وأما عندنا بن القاسم فهي من الز كماله لأنه عنده ما وجد من ذهب أو فضة في باطن

عنده مال دون نصاب من فاقه حال عليه الحلول وهو عنده ثم أخرج من المعدن ما يكمل به النصاب فهل  
 يجب أن يضم بقا القائمة أخرج من المعدن و بز كمال في ذلك قولان فالقول بالضم للقاضي عبد  
 الوهاب والشمسي والقول بعدمه لسحنون قياساً على عدم ضم المعدن وقوله ما بين يونس المدونة على ولكن  
 المختلما قاله عبد الوهاب من الضم (قوله نصاباً وبدونه) بصرح في التوضيح وهو المفهوم من كلام غيره  
 لكنه خلاف ما في النسخة من سند من ابن عبد الوهاب إنما يقول بالضم إذا كانت القائمة دون نصاب فإن  
 كانت نصاباً أو أخرج من المعدن دون نصاب لم يز كماله ح ا ح بن والحاصل أن عمل الخلاف على مقال  
 سند إذا كانت القائمة أقل من نصاب أو الأقل ضم اتفاقاً (قوله أو تصفيتها) أي أولاً يتعلق بالوجوب به  
 لا عند تصفيتها من ربه وبسببه لا بمجرد إخراجها من المعدن والقول الأول للباحث واستظهره بعضهم كقول  
 شيخنا (قوله ومرة الخلاف يظهر) من محرمه أيضاً كافي عن الحلزولي أنه لو أخرجه ولم يصفه بقي عنده  
 من غير تصفية أو ما هم صفاء على الثاني بز كماله كقول أحدنا وعلى الأول بز كماله كل عام (قوله أو تفتت  
 به إذا كان الأداء) أي وكان التفتت بعد الانحراج وقيل التصفية (قوله ويجاز دفعه) من إضافة المصدور لمفعوله  
 أي وجاز أن يدفع لسلطان أوثابه أو المقطع له المعدن (قوله بأجرة) أي يأخذها الإمام أوثابه أو المقطع  
 له وقوله في تطهير أخذها أي أخذ العامل ما يخرج (قوله ثانياً الجاهل في الإجارة) الأولى تقييداً للجاهل في  
 الإدر المسقط فيه الحق لأنه ليس هذا إجارة لشيء لا يتأهل المستأجر هنا الأرض التي فيها المعدن لأن القول بشرط  
 صحة الإجارة السلامة من استيفاء عين قصداً والأشد (قوله وسمى العوض المدفوع) أي إلى المأمور أوثابه  
 أو بل بالمعدن وهو المقطع له وكان الأولى أن يقول وسمى المدفوع أجرة لأننا إنما نأخذ (قوله بل في  
 مقابلة أسقاط الاستحقاق) أي فلما كان المدفوع في مقابلة أسقاط الحق والاختصاص عبر بأجرة دون من  
 (قوله ولذا) أي لولا بل أن العلة في من أخذ الأجرة من التقدير أو في أخذ العين في العين نظر الصورة  
 جاز دفعه (قوله قد دفعه) أي شرط أن يكون غير التقدير من جنس المعدن والاعم للمزائه وهي  
 بيع معلوم مجهول من جنسه نظر الصورة والحاصل أن معدن العين يجوز دفعه بأجرة غير نقد وعندها  
 للتبعية صورة معدن غير التقدير يجوز دفعه بأجرة من التقدير من غير جنس المعدن والاعم  
 للمزائه صورة (قوله واعتبر من كل من العمال) أي سواء كان المعدن دفع لهم مجاناً أو بأجرة يأخذها الإمام  
 منهم وأما كل العامل بز كماله في هذه الحالة فمع أن من اشترى شيئاً الأبر كماله لأنه ليس شراً سحيقه بل الذي  
 دفعه أو ما هو في تطهير أسقاط الحق كماله (قوله يجوز لمعامل ما يخرج منه) أي في مقابلة عمله والقول  
 بالجواز ملك وطه بأن المعدن لما لم يميز بها جازت المعاملة عليها بجزء كالمساواة والقراض والقول بالمنع  
 لا سبغ (قوله وبين القراض) أي وإن كان في القراض غير أيضاً (قوله بأن القراض فيه راس مال) أي  
 معلوم نغف الجاهل فيه لأنه قد يحصل على وجهه بخلاف ما هنا (قوله لأن العامل هنا) أي على القول بجواز  
 دفعه له بجزء مما يخرج منه في مقابلة عمله (قوله وفي قدره أن ليس) أي عندنا في القاسم وعندنا بن تأخير فيها  
 الز كماله مع العشر لأن ليس محض بالكر وهي عنده ليست من الز كماله بل من المعدن لأن الز كماله عنده  
 محض عبادته آدمي وأما عندنا بن القاسم فهي من الز كماله لأنه عنده ما وجد من ذهب أو فضة في باطن

أي كل واحد من العمال أن تعددوا في بيعت حصته نصاباً كماله أو لا (و) يجوز دفع المعدن (بجزء) للعامل مما يخرج منه كقصاف  
 وبيع (كالقراض) ومنعه لا تصرف و يفرق بينه وبين القراض بأن القراض فيه راس مال دون ما هنا أو الأصل في كل المنع ودا لجواز  
 في القرض هو هذا على الأصل (قولان) ورجح كل منهما فكان الأولى التعبير بخلافه والتدبير غير تام لأن العامل هنا أعجز من حصته  
 إذا كان فيها نصاب وإن كان حصته بدون نصاب وعامل القراض بز كماله يوزن دون نصاب حيث كان حصته من راس المال  
 ورجحه نصاباً (و) في قدره (أي معدن العين) يخرج التون وسكون المهملة

وهي القطعة من الذهب  
أو الفضة الخالصة التي  
لا يحتاج تصفية (الذهب)  
مطلقا وجدها عروبا  
مسلم وكافر بلغت نصابا  
أم لا (قله كافر فيه الجنس  
وهو) أي الركن (دفن)  
بكسر فسكون أي مدفون  
(جاهلي) أي غير مسلم  
وفني والمراد ماله ولولم  
يكن مدفونا (دان بعل)  
في كونه دفن جاهلي أو مسلم  
بأن لا يكون عليه علامة  
أو انطمت (أو) وان  
(قل) كل من التندرة  
والركن من نصاب (أو  
عرضا) كتحاس ومسل  
ورحام وهو خاص بالركن  
(أو وجد) أي عاذر  
من التندرة والركن (عيد  
أو كافر) أو سي أو مدين  
(الأكبر تحفة) حيث  
لم يعمل بنفسه (أو كبير  
(حمل) بنفسه أو عبيده  
(في تحليسه) أي أخرجه  
من الأرض وفي نسخة  
تحصيله وهو أظهر (قط)  
راجع لتفخيص احترازا  
عن ثقة السفر فأنها  
لا تصرفه عن الركن  
فيغسل والراجح أنها تصرفه  
أيضا في ركني (فلز كاة)  
ربع العشر دون الجنس  
والاستئثار براجع للركن  
والندرة

الأرض مخلصا سواء دفن فيها أو كان خاليا عن الدفن (قله وهو القطعة الخ) كذلك خسر ما عاض وغيره  
وفسرها أو عمران بالتراب الكثير الذهب السهل التصفيه وهذا ليس مخالفا لقبوله لأن المراد ما قيل من  
المعدن مما لا يحتاج لكثير عمل فهو التندرة وفيه الجنس وعلى هذا يدل كلامهم قل طي ولا شئان ما قيل من  
المعدن مما لا يحتاج لكثير عمل يشمل القطعة الكبيرة الخالصة والقطعة الصغيرة الخالصة المشتركة في التراب  
ويشمل التراب الكثير الذهب السهل التصفيه (قله الخالصة) أي التي تو جد في الأرض من أصل خلقها  
لأبوسع وأضع طافي الأرض (قله كافر فيه الجنس) اعلم أن مصرف الجنس في التندرة والركن كغير مصرف  
الركن كاهل الجنس الركن قد قال النحوي أن مصرفه ليس مصرف الركن كاهلها هو كمنس السنام مصرفه  
مخالص المسلمين فيحل لأغنيا وغيرهم قله اللواق ثم قال وإما مصرف خمس التندرة من المعدن فلم يجد  
ومقتضى رواية ابن القاسم أنه كل معدن والركن أي مصرفه مصالح المسلمين ولا يخص بالانسان الفمانية اه  
بن فضول عبق ويدفع خمس كل إمام المعدل لبقرة على الساكنين فيه نظر (قله دفن جاهلي) الجاهلية كما  
في التوضيح ما عدا الإسلام كان لهم كتاب إله لا ركن أو الحسن في كتاب الولاء أسلاهم أن الجاهلية أهل  
الفترة الذين لا كتاب لهم وأما أهل الكتاب قبل الإسلام فلا قال لهم جاهلية وأما من قبل الإسلام  
أن يكونوا أهل كتاب فهم جاهلية بأحق التوضيح وأما الحسن وإن كان لهم كتاب كالهدو والنصارى فيقال  
لهم جاهلية على كلام التوضيح لا على كلام ابن الحسن وعلى كلامه فيهم ركنه فلو قال المصنف هو مدفون كافر  
غير ذي ركن كان أحسن لشبهه من قبل الإسلام ومن بعده من كل كافر غير ذي كتاب أو غيره دليل قوله لا  
ودفن مسلم أو ذي قطعة اه قرر ردوى (قله أو غير مسلم وذو) أي من كل كافر قبل الإسلام أو بعده  
كان له كتاب أم لا وهذا تفسير مراد الجاهلي (قله والمراد ماله ولو لم يكن مدفونا) هذا الكلام انتوبه  
بعض الشراح وهو يقتضي أن ما وجد فوق الأرض من أموالهم فهو ركنه وإن المصنف إنما أقصر على  
الدفن لأنه شأن الجاهلية في الغالب طي وهو غير ظاهر لأن المصنف فسر الركن بأنه دفن جاهلي وكذا  
فسره في المدونة والموطأ أهل المذهب لم يقتصر المصنف على الغالب بل غير المدفون ليس ركنه وإن كان فيه  
الجنس قياسا عليه مما يترتب على التمر يف المذکور بأنه لا يشمل ما وجد في الأرض من ذهب وأفضة مخلصا  
من غير دفن بل من أصل خلقه وهو المسمى بالتندرة فأنه من جهة أفراد الركن عند ابن القاسم كافي أي الحسن  
والتمر يف لاشمله (قله وإن بعل) أي وإن كان مكتسبا بشئ لأن الغالب في الدفن أن يكون دفن جاهلي  
(قله بأن لا يكون عليه علامة) أي أسلا وقوله أو انطمت أي وإن كان عليه علامة وانطمت أو كان عليه  
العلامتان كما قاله سند (قله أو وإن قل كل من التندرة أو الركن) هذا بالعمية في تحصيلها وما ذكره المصنف  
من تحصيلها ما وإن تلاحوا المشهور ومقالهما الله ابن سحنون من أن اليسير لا ينسب (قله أو عرضا) أي  
أو كان الركن عرضا كتحاس وحيد بن جوه ورحم وسفر روى الجارة الكبار كالجاء بل ما لم تكن مبنية  
والأغصها حكم جدرها فان كانت الأرض عروة كانت ثقب الصغو والمبنية حسبا على المسلمين تبعها  
للأرض وإن كانت الأرض مملوكة لأحد قل لا يحرقها لأن الأرض مملوكة من أن الركن يخص إذا  
كان عرضا هو المشهور خلافا لما روى عن مالك من أنه لا ينسب في العرض (قله وهو خاص الخ)  
التصغير راجع للعرض أي أن العرض خاص بالركن ولا يتعداه للتندرة إلا أن تكون عرضا كما تقدم في  
نسخة بغيره بخلاف الركن فإنه يكون عينا ويكون عرضا (قله أي أخرجه من الأرض) أي بالخبر عليه  
(قله وهو أظهر) أي من قوله تحليسه لأن المبادرة تحليسه بالتصفيه ولا معنى لطافي الركن لعدم احتياجه  
لها (قله فلز كاة) أي فلوجب الصدر الفرج في الركن وهو ربع العشر من غير اشتراط بلوغ  
النصاب ولا غيره من شرط الركن كما قاله ابن عثرون وما ذكره من وجوب الركن كاة إذا وقف تحليسه على  
كبير ثقة أو عمل هو تأويل النحوي وقول ابن يونس المدونة على وجوب الجنس مطلقا ولو وقف

أخرجه من الأرض على كيرقة أو عمل آخر ين **(قوله على المعتد)** أي قال طي وأبدك بالتقول  
 خلافا لما قلناه من أن الاستثناء واجب للركاز فقط فعليه يكون في السدرة أنهن مطلقا كان  
 المعدن فيه الزكاة مطلقا أو ركاز فيه الجنس الأفي هاتين الحالتين وهما إذا وقع استخراج من الأرض على  
 كيرقة أو عمل أو ما فيها أو استخراج ربيع العشر **(قوله وركه خرقه)** هذا هو المشهور خلافا  
 لأشبه التاليل يجوز نيش قبر الجاهل واختصاصه من مال أو عرض وفيه الجنس **(قوله أي الجاهل)** أي  
 لاجل اختصاصه من الدنيا **(قوله وخوف مصادفة صالح)** أي خبر شخص صالح من نبي أو ولي وأعلم أن مثل  
 قبر الجاهل في كراهة الحفر لاجل اختصاصه من المال فبر من لا يعرف هل هو من المسلمين أو الكفار وكذا  
 قبور أهل الذممة أي الكفار تحقيقا أو ما نيش قبور المسلمين فراهو حكم ما وجد فيها حكم القطعة فإن عرف أن  
 أربابه موجودون عرفوا الوضع في بيت المال بدون تعريف ومثل ما وجد في قبور المسلمين من كونه لقطعة  
 ما وجد في قبور أهل الذممة أو في قبر مسلم شئت كونه ذميا أو مسلما اه عدوى **(قوله كالميت)** أي قاله  
 كره خرقه لاجل طلبه إتيان به ويحتمل أن المعنى والطلب فيه بلا خرق فعل بخلافه وعزيمة أو يحتمل  
 الأول على خرقته يعلم وجوده أو الثاني على خرقه لطلبه علم بوجوده وعلم من ذلك الكراهة في كل  
 بافراده **(قوله وبقية)** أي هو الأربعة أخماس إذا كان الواجب فيه الجنس والباقي بسد ربيع العشر إذا  
 كان الواجب فيه الزكاة **(قوله لا يشاء فطلب على الأصوب)** قال هرام فرع لو اشتري رجل أراضا من  
 أهل الصوة أو الصلح فوجد فيها ركازا هل يكون له أو لم يحق للقبض عن ملكه أن يكون للبايع دون  
 المشتري وسكن عن ابن القاسم أنه يكون للمشتري ثم قال وقول مالك أصوب اه عدوى **(قوله ووجهه)**  
 أي الملك أو وجهه غيره **(قوله ولو جش)** أي هذا إذا كان ملك الأرض مأكليا قريبا بل ولو كان ملكا  
 حكيما كان جش أو وجهه مأكليا حكيما بناء على المعتد من أن أرض الصوة لا تملك للجيش ويحتمل أن مراد  
 المصنف الملك الحقيقي وإن المعنى هذا إذا كان الملك الحقيقي غير جش بل ولو كان جشا وجهه  
 الجيش مأكليا قريبا بناء على القول بالضعف من أن أرض الصوة مأكلة للجيش هذا يحصل كلام الشارع  
 ورد على طرفي ما بين الماشورين القائلين أنه إذا لم يوجد الملك الحقيقي بأن كانت الأرض أرض  
 صوة كان الباقي لأوجه ولا يدفع للجيش ولا لأورثه والحاصل أنه إذا لم يوجد الملك الحقيقي للأرض التي  
 وجد فيها الركاز بأن كانت الأرض أرض صوة فقال مطرف وابن الماجهون وابن تافع أن الباقي يكون  
 لأوجه ولا يدفع للجيش ومما يل ذلك قولنا لملك تلك الأرض حكاها الجيش الذي فتحها صوة في دفع  
 الباقي لغير وجهه منهم لأن لم يوجد للجيش فلأورثه أن وجد فإن اقترض الوارث فقال سجنون أنه لقطعة  
 فيعوز التصديق به عن أربابه يعمل فيه ما يصل في القطعة وسكاه عنه ابن شاس وقال بعضهم إذا اقترض  
 الوارث محله بيت المال من أول الأمر لا تملك لجهل تاريخه وهذا هو المعتد وهو ما مشى عليه الشارع  
**(قوله أو هذا)** أي قول المصنف ولو جش وهو عطف على قوله فهي كلمه أو كة **(قوله وما لباقي السدرة)**  
 وما في حكمها أي من القطع الصغيرة المشترقة في التراب التي لا تحتاج لتصفية وقوله فحكمه حكم المعدن  
 أي فالصرف فيه للإمام **(قوله أو لا فواحدة)** أي أو الأباقي بعد التخميس لأوجه **(قوله كوات)**  
 أرض الإسلام أي التي فتح صوة ومن ذلك ما وجد من الفطن في الكيمان الكفري فهي لأوجهها  
 بعد التخميس لأن الكيمان غير مأكلة لأحد كما قرر مشيختنا ومثلها في باقي العرب أي الباقي التي تحمل  
 فيها العرب وتمتلك من موضع لموضع ولم تصف بالفتح صوة ولا سلم عليها أهلها كالفتيان التي  
 بين رقة والاسكندرية **(قوله والأدفن أرض المصالحين)** أي في أرضهم شخص ولوم غيرهم  
**(قوله فلهم)** أي فلوا اقترضوا كان كمال جهلنا بأبعده بيت المال وقوله فلهم أي بنماهم ولا  
 يخص بما دونهم فإن كان واحد منهم شارك فيه والأغلاشي **(قوله ولو دفنه غيرهم)** أي ولو كان الذي  
 دفنه في أرضهم غيرهم **(قوله إلا أن يجدوا بدارتهم)** أي أو يجده غيره بها **(قوله)** حاصل ترمي بالشرح

على المعتد (وكره خرقه)  
 أي الجاهل لاختلاف المرواة  
 وخوف مصادفة صالح  
 (والطلب) الدنيا (فيه)  
 كالميت لاختلافه ويخص ما وجد  
 فيه (وباقية) أي الركز  
 الذي فيه الجنس أو الزكاة  
 (ملك الأرض) بأجله  
 لا يشاء فطلب على الأصوب  
 ووجهه هو أو غيره (ولو)  
 كان الملك لما جش) اقتضاها  
 صوة لاها تصير صوة عليه  
 بغير دار الأسبلاء فهي  
 كالميت فكأن لم يوجد الجيش  
 فلو ارثه أن وجد والا  
 فليس من أو هذا مبني على  
 الضعف وهو أن الأرض  
 تسم كالنسيمة وأما لباقي  
 السدرة وما في حكمها حكمه  
 حكم المعدن (والا) تكن  
 الأرض مأكلة لأحد كوات  
 أرض الإسلام وأرض  
 الحرب (فلأوجهه) أي  
 الباقي ثم عطف على قوله  
 الأكثيرة فله قوله (والا)  
 دفن أرض (المصالحين)  
 بحدودهم (فلهم) بلا  
 تخصيص ولو دفنه غيرهم  
 (إلا أن يجدوا بدارتهم)  
 (بها) أي بداره أو بحدوده  
 بها (فله) أي فلما كان  
 دونهم فإن كان شريكا فلهم  
 فلهم لاه



ان الدار اذا كانت لصلحي فوجد بها ركز فهو لربها مطلقا ووجد هو او غيره مستأجر لها او اجير على خروا  
 هدم وهذا هو بل عبدالحق وان محرز هو قول ابن القاسم في كتاب ابن الموارث لكنه خلاف ظاهر المصنف  
 بل ظاهره ان الدار اذا كانت لصلحي فلن يوجدها بها ما هو له وان وجدته غيره فهو لجميع المصلحين وهذا  
 تأويل ابي سعيد وابن ابي زيد ولما ترجع عند المصنف الاول تبع الثاني فاعتراض عبث وخش  
 عليه تباعل غير ظاهر وحاصل اعتراضهم ان ظاهر المصنف ان الركز اعم اياكون لرب الدار اذا  
 وجده هو لان كان الواجد غيره وليس كذلك فلان الذي يجب به التقوى انما هو اذا كان من اهل الصلح  
 سواء وجده هو او غيره اذ ليس الاول باولى من الثاني حتى يجب المصير اليه انظر طي وهذا كله اذا كانت  
 الدار لصلحي فان كانت الدار في ارض الصلح وكانت لغير صلحي بأن كان دخيلا فهم اى ليس منهم ومثلهم  
 دارا بشرها ودية فوجد بها ركز فهو لاهل الصلح لا لربها او وجد بها او غيره كذلك الشارح وهو قول  
 مالك وموسى بن القاسم ان الدار لرب الدار هو المشهور ولا يعارضه ما يأتي في تناول البناء والشجر  
 من ان من اشتري ارضا او دارا فوجد فيها دفنا فله ان يكون لبايعه او لوارثه ان ادعاه واشبهه والافلطة لان  
 ما يأتي فيما اذا كان الدفن لمسلم او ذى ومما هنا في كافر غير ذى **(قوله فان اسلم)** اى الصلحي رب الدار اى  
 وجد ركز فيها مدحه حكمه للامام كالمدن تبع الشارح في ذلك الشيخ سالم وفيه نظر بل فرق بنوه بين  
 المدن لان المدن مظنة التنازع لمرام العمل فيه بخلاف الركز على ان قوله الان يحدد بدارها الخ  
 انما يظهر فانه اذا اسلم الصلحي رب الدار وتنازع اهل الصلح معه والا فلا تعرض لهم الا ان تراخوا  
 اليها **ابن** **(قوله لقطعة)** اى يعرف سنة مال يغلب على الظن اراض اربابها والارض من بيت المال  
 من اول الامر بدون تصرف ولا مفهوم لقول المصنف ودفع ولو قال المصنف وماله مسلم او ذى لقطعة ليشمل  
 غير المدفون كان اولى لان قال انما قصر على المدفون بدفع فوهم انه ركز **(قوله كنعين)** اى اداؤا  
 ورجان ويسر **(قوله فواحدة)** فلوراء جماعة قباد وبالله احدثهم كان لخاصة كالصبي ملكه  
 المبادر **(قوله وان كان لمسلم او ذى فقطعة)** فيه نظر بل الذى في المدونة انه ان كان لذى الظرفية للامام  
 ولا يكون لقطعة وفصل ابن رشد فيها هو لمسلم فقال ان كان ربه لم يكن له مطبو بالقطعة وان كان اثماء  
 ربه للجماعة فواحدة انظر طي والمواق **ابن**

فان اسلم رب الدار مدحه حكمه  
 للامام كالمدن (ودفع  
 مسلم او ذى) علم بسلامة  
 (قطعة وما قلناه البحر كنعين)  
 مما لم يسبق عليه ملك لحد  
 (فواحدة ولا تفحص) فان  
 قدم ملك عليه فان كان  
 لجاهل او لغيره فركز  
 وان كان لمسلم او ذى فقطعة  
**(فصل في بيان من  
 تصرفه الزكاة وما يتعلق  
 بذلك ومصرفها)** اى محل  
 صرفها اى الذى تصرف  
 اليه (قبر) لا يعق قوت  
 عامه (ومسكين وهو اخرج  
 من الفقير لكونه الذى  
 لا يعمل شيئا بالكلية (وسدقا)  
 فى دعواهما الفقر والمسكنة  
 (الاربعة) تكذبهما بان  
 يكون ظاهرهما مخالف  
 دعواهما فلا يصحان الا  
 بينته (ان اسلم) كل منهما  
 فلا تطلى لكافرا ولا تجزئ  
 كاهل المعاصي ان ظن انهم  
 يصرفونها فيها والاجاز  
 الاعطائها (وتحسر) فلا  
 تطلى لمن فيه شائبة رقية

**(فصل ومصرفها فقير ومسكين)** **(قوله لا يعق قوت عامه)** الاولى ان يقول هو من ملك شيئا لا يقفه  
 قوت عامه والافلا كلامه يقتضى ان الفقير اعم من المسكين تأمل **(قوله وهو اخرج الخ)** انهم كلامه ان  
 الفقير والمسكين متفان متعاربان خلا فلان قال انهما صنف واحد وهو من لا يعمل قوت عامه سواء كان  
 لا يعمل شيئا او يعمل دون قوت العام وتظهر مرة الخلاف اذا اوصى شئ للفقراء دون المساكين او العكس  
 فهم صحيحة على الاول دون الثاني **(قوله وسدقا فى دعواهما الخ)** اى ضير بين كما هو ظاهر **(قوله  
 فلا يصحان الا بينته)** انظر هل يكفي فيها الشاهد مع اليمين او لا بد من شاهدين كاذ كروه فى دعوى المدعى  
 العدم ودعوى الولد العدم لاجل ان لا يلزمه حقة والله يعطى انه لا بد من شاهدين فهل يحلف معهما كما  
 فى المسكين المذكورين او لا يحلف كفى مسئلة دعوى الولد العدم لاجل ان ينقضى عليه ولده **(قوله ان  
 اسلم وتحسر)** فى تعبيره بالفاعل اشارة الى كفايتهما ولو حذبا بعد وجوب الزكاة كذا ذكر شيخنا قال  
 بن وكذا الاول بان يؤخر الحريه والاسلام وعدم نبوة هاشم عن الاصناف الثمانية كما فصله ابن الحاجب  
 وابن شاس لانها لا تخص بالفقير والمسكين بل الاسلام شرط فيما دعا المؤلف والحريه شرط فى غير  
 الرطب وعدم نبوة هاشم شرط فى الجميع انظر طي اه كلامه **(قوله فلا تطلى لكافر)** اى عالم  
 يكن يمسوا او مؤلفا **(قوله كاهل المعاصي)** اى كانه لا يجزئ دفعها لاهل المعاصي ان ظن الخ **(قوله  
 فلا تطلى لمن فيه شائبة رقية)** اى لان العبد غنى بيده كالزوجة وزوجها والولد والى ولابد المكاتب  
 فان حقته على نفسه لاهل بيده لان حقته كانتا اشتربت عليه بكتا بته ففى الحققة على سيده لانه

(وعدم) كل منهما (كفاية قليل) الباطنية متعلقة بكفاية وهو صادق أن لا يكون ٤٠١ عنده قليل أصلا وهو الممكن أو يكون

عنده قليل لا يكفيه عامه  
وهو القدر فإن كان عنده  
قليل يكفيه عامه فلا يسقط  
ولا يجزئ ولو حلف هذا  
ماضر (أو) عدم كفاية  
(إخا) عليه من نحو والد  
أو بيت المال بأن كان له فيه  
مرب لا يكفيه من كل  
وكسوة فمن زمت ثقته  
مليا لا يسقط منها (أو سعة)  
عطف على قليل أي عدم  
كفاية بصحة أي كسب  
فيحيط تمام كفايته وسقط  
أن ادعى كسادها (وعدم  
بنوة لهاشم) ثاني إجماده  
سلي الله عليه وسلم فهو أبو  
عبد المطلب (لا المطلب)  
أخوهاشم وهما شقيقان  
وأمهان من بني مخزوم هما  
ولدا عبد مناف وأما عبد  
شمس ونوفل فالصحيح  
أنهما ليسا لذي عبد مناف  
وأعمالهما بنات زوجته وأمهان  
من بني عدى وكانت تحت  
كفاته فباليه فصرهما  
ليس بالقطعا وفرع هاشم  
آل قطعا وفرع المطلب ليس  
بالعلي المشهور وأما  
نفس هاشم والمطلب فليس  
بالكل هو ظاهر والمراد  
بنوة هاشم كل من هاشم  
عليه ولادة من ذكر أو  
أنثى بلا واسطة أو بواسطة  
غيره أي فلا يدخل في بني  
هاشم ولد بنت أموشب في  
عدم الإجزاء المقتضى من

ما كانه ثلاثين مثلا لا كونه ينقضي على نفسه ولو لا ذلك لكانت بأربعين فالعشر قد أسقطها السيد عنه  
في مقابلة الثقة (قوله وعدم كفاية قليل) أي كانت كفاية كل منهما بالقليل من المال معلومة ومتيقنة  
(قوله ولو حلف هذا ماضر) أي بل الأولى حذقه لأن اشتراطه من قليل اشتراط الذي في نفسه (قوله أو  
إخا) عطف على قليل كما شأله الشارح وهو صادق بصورتيه لأن المعنى لم يكن له متفق ينقضي عليه ثقة  
كافية بأن لا يكون له متفق أصلا وله متفق ينقضي عليه ما يكفيه في الأولى يسقط ما يكفيه وفي الثانية  
يسقط تمام ما يكفيه (قوله فمن زمت ثقته مليا) أي وكان له مرتبة في بيت المال يكفيه لا يسقط منها ظاهره  
ولو كانت ذلك المتفق لم يجز الثقة عليه بالفعل وهو كذلك لأنه قادر على أخذها منه بالتحكم وقبض الزم ولم  
يقبل من كانت ثقته على ملي لا يسقط منها التوضيح وغيره وهو صحيح فمن كان له متفق على ينقضي عليه  
طولا فله أخذها كذا كره ح في التنية الأولى وذلك لأن المتفق المذكور قطع الثقة ولا فرق بين كون ذلك  
المتفق المتطوع قربا أو اجنبيا من عرفه روى الشيخ لا يسقط للمربي كل شيء غير لازمة ثقته له قريبا أو  
اجنبيا فإن فعله به لا بأس وأما ما في ثقته ابن حبيب أن طوع بذلك لم يجز به ونفسه الباقي في  
التربيط قط ولو قيد أجزاء أعطاه بهجه اه والمأخوذ أن من كانت ثقته لازمة لم يملك لا يسقط اتفاقا وإن  
طوع به لم يملك قط فهاهنا أربعة أقوال قليل يجوز له أخذها ويجزئ ربهما مطلقا وهو الذي في ح وهو المعتمد وقيل  
لا يجزئ مطلقا وهو لأن حبيب وقيل لا يجزئ أن كان المتفق قريبا ويجزئ أن كان اجنبيا وهو ما تله الباقي  
وقيل أنها تجزئ مطلقا مع الحرمة وهو ما رواه ابن أبي عمير (قائلة) فقل المواقع عن أن الشعارة لا يسقط  
من الزكاة شيء في شوارب جمعة وفي ح عن البرزلي عن بعض شيوخه الجواز ومثله في المعيار عن ابن عرفة  
سئل عن ذلك فأجاب بأن الزنية تسقط من الزكاة ما يصلحها من ضروريات النكاح والامر الذي رآه القاضي  
حسنا في حق النجور اه بن (قوله أي عدم كفاية بصحة) أي وأما لو كان له سعة مع ما طاعها تكفيه  
وبعالة وكانت غير كسادة فله لا يسقط شيئا منها (قوله لا المطلب) أي لا يشرط في أخذ الزكاة عدم بنوة  
المطلب فيجوز أصلا وتعالى للطلب عليه ولادة (قوله أخوهاشم) أي الذي هو أبو عبد المطلب فبعد  
المطلبين أي المطلب وكن عبد المطلب باسمه شيء أو وجدوا في نويسر قومات أبو هاشم وهو صغير  
فكفله عمه المطلب وكان ردفه خلقه فكلن لسمه ولو أنه عده فقيل فيه عبد المطلب (قوله والصحيح  
أنهما ليسا لذي عبد مناف وأعمالهما بنات زوجته الخ) هذا الذي قاله الشارح على أن بني هاشم  
والمطلب أسلافه قد سري ذلك في أولادهم من بعدهما وكذا عبد شمس ونوفل ولهذا لما كتبت قرين  
الصغيرة بينهم وبين بني هاشم وحسروهم في الشعب دخل بنو المطلب مع بني هاشم ولم يدخل بنو نوفل  
ولا بنو عبد شمس معهم وهذا يشهد لقول الضعيف بأن بنو المطلب آل وبنو آل أمام الشافعي وقوله  
فالصحيح الخ مقابلة الاربعة هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل أولاد عبد مناف وأن الأولين  
شقيقان أمهمان من بني مخزوم والآخرين شقيقان أمهمان من بني عدى والذي في صحيح البخاري في  
كتاب فرض الحسن أن عبد شمس شقيق لهاشم والمطلب ونفسه قال ابن إسحق عبد شمس والمطلب وهاشم  
أخوة لأم وأمهم عاتكة بنت مرثد بن نوفل أناهم لأبهم وقال الكلبي ولد عبد مناف ربه هاشم وعبد  
شمس والمطلب ونوفل وكلهم لأم عاتكة بنت مرثد بن حلال السلمي لا أولاد منهم فلهذا قاعدة بنت محرو من بني  
مازن ابن عيص (قوله ليس بالعلي المشهور) أي وحديثه فيسقطون من الزكاة ولعله أرادني خلاف معتبره إلا  
في البدر القرافي وغيره الخ لا في ذلك (قوله آل قطعا) أي وحديثه فلا يسقطون من الزكاة  
(قوله ليس بالعلي المشهور) أي وحديثه فيسقطون من الزكاة ومما بال المشهور أنهم آل فلا يسقطون منها ومن  
جمله فرع المطلب الإمام الشافعي رضي الله عنه (قوله فلا يدخل في بني هاشم ولد بناته) أي لأبهم أولاد الغير  
وحديثه فيسقطون من الزكاة وأما ما عمل عدم إعطاء بني هاشم منها إذا أعطوا أمية حقنوه من بيت المال فإن  
لم يسطروا ضمهم التقر أعطوا أمها وأعطوا ضمهم حديثه أفضل من إعطاء غيرهم وقوله الباقي بما إذا وصلوا للحالة

منهم الشرط قوله (كعصب) أي كالأخيار بن حبيب بنه الكنان (على) (بدين) (عليه)

(٥١ - دسوقي أول)

يباح فيها اكل الميتة لا يجر دسره والمأهر خلافه وانهم يطون عند الاحتياج ولو لم يصلوا الحلة اياحه  
 اكل الميتة اذا خلطوا بهم افضل من خدمتهم في اوطالهم ثم ريشنا عدوى وهذا كله في الصدقة الواجبة  
 كاهو الموضوع وامادقة الطرغ فيجوز لهم اخذها مع الكراهة في العتد وما ياتي في الخصائص من  
 حرمتها عليهم ايضا فهو ضعيف وان شمره ابن عبد السلام **(قوله)** ليس عنده ما يصحله في الدين هذا تشهير  
 مراد للعلمين وقوله بان يقول الخ تصور ريشا بها على المدين وقوله وله قيمة دون اى قليلة جدا فهي كالعديم  
**(قوله)** وقال اشهب بجزئى قال ح متى علم من حال من تجب عليه ان كافا انه ان لم يجسب ما على العديم من  
 زكاته لم يرك فانه ينبغي العمل بما قاله اشهب لان اخراج الزكاة على قول احسن من لزومها على كل قول  
**(قوله)** فيجوز حسبه عليه هذا هو الذى يفهم من المدونة واعتزله ابو الحسن بان لذين في هذه الحلة  
 وان لم يكن تاو اياى هالكا لكن قيمته دون فلا يجوز حسبه وسامه ح قال وعليه فهو فلاحه ولعله عديم  
 اه بن شخص ان في حسب ما على المدين المالى من الزكاة وما ين بالاجزاء ودمه وكل منهما قدر ح **(قوله)**  
 وجزاء على ما لو اهلواهم اى عند ابن القاسم وهو المعتمد منع منه اسبغ والاخوان **(قوله)** وهذا على  
 الكسب اى على تكسب ما يكتفيه بسنعة تاركة له او غيره مشعل حاولو كان تركه انكسب بها اختيارا  
 على المشهور خلافه يبحى بن عمر القائل لا يجوز دفعها لقادر على الكسب وفي المواى من اللغوى سند قول  
 المصنف اوصعه ان لا شخص ثلاثة احوال احداها ان يكون له مصنعة مشعل بها ومها عيشه فهدا  
 ان كانت تكفيه وعياله لم يسط وان لم تكفه اعطى تمام كفايته والى هذا اشار بقوله قبل اوصنعة  
 الثانية ان لا يكون له مصنعة او تكون وكسبه وليصير ما يصح به دفعه الى الثالثة ان يعدم ما يحترف  
 به لو تكلف ذلك بان كان له مصنعة مهملات او غير مشعل بها اختيارا وهذا داخل الخلاف هنا وقد ادى في فصل  
 التوشيع عن اللغوى ايضا اه بن **(قوله)** ولما لا اى جرد به المالك صاحب او كثر ولو كان  
 له الحافط والدار التى تناسبه حيث كان لا يكتفيه مادته له له اكثره عياك فداى اى لما يكمل به العلم  
 وهذا هو المشهور خلافه والاميرة عن مالها انما الاصلى لما لك التصاب **(قوله)** يدفع اكثر منه  
 اى يجوز ان يدفع من زكاته اى واحدا اكثر من تصاب ولو صار به ان لا يدفع له يوسف تار واهسر  
 قوله يدفع اكثر منه ولو كان ذلك بكتفيه سنين وتظار قوله وكفاية سنة له لا يبطى اكثر من ذلك فى  
 كلامه مذاق والجواب ان قوله يدفع اكثر من تصاب اى شرط ان يكون كفاية سنة لا كثر اى اشار بذلك  
 الشارح بقوله فاما الدار الخ وقد يقال اذا كان كذلك صار قوله وكفاية سنة متعينا عن قوله ودفع اكثر  
 منه لان قوله يدفع اكثر منه صار مائة ودفع كفاية سنة ما اكثر من تصاب وهو فرد من افراد كفاية سنة  
 لا مصادق يتصابو اى لى اكثر تأمل **(قوله)** وكفاية سنة يضى له يجوز ان يدفع من زكاته لثمة  
 فى مرة واحدة من عين ليرث او ماشية كفاية سنة من فقه وكسوفى ح عن لشخيرة امان سمع  
 المال يد العبد ومهر الزوجة قال المسنوى وبقيده الله فان كان يكون لا بد من دفعه الى بيته العلم شى قال  
 ورجاؤنا من هذا انما اذا كانت الزكاة لا تشرى كل عام انما زاد اكثر من كفاية سنة فهو الطاهر بن  
**(قوله)** فلا يبطى اكثر من كفاية سنة اى لان وصف القدر المسكنة لم يقيا حتى بأشدهما **(قوله)** وفى جوار  
 دفعها للمدين وهو المتمدن اى وعدم جواز ذلك **(قوله)** حيث لم يتواطأ على ذلك اى بان وطأ فى ذلك  
 لغيره اذ لا يمكن لموطأ وهذا الذى نقله الشارح هو الطاهر وهو الذى ح ويكون لمصنف اشار  
 بالتردد كفى ابن غارى وح اقول ابن عبد السلام بالجواز وما يفهم من كلامه اى بان المنع فهو لعدم  
 نص له لعدم رجحان محل التردد اذا وطأ اقل ذلك الاجار انا وانما اشارا بدولرى ابن عبد  
 السلام بالاجزاء اى انما يصح بالنسخ اذ ين وقوله ثم ابداه منه قد ثم لم يجر داهب الا لا ريب  
 والاراء الخ قول ابن الحارث من كلامه انه لا فرق بين اياه زكاة حية اى راحته اخذها من شمره

ليس عنده ما يصحله في الدين  
 بان يقول له اسقطت ما عليك  
 في زكاته كافي لاه هالك  
 لا قيمة له اياه قيمة دون  
 وقال اشهب بجزئى وعلى  
 المشهور فظاهر عدم  
 سقوط الدين عن المدين  
 لانه معلق على شى لم يحصل  
 وامان عنده ما يصحله في  
 دينه او يدرب الدين بدين  
 فيجوز حسبه عليه لان  
 دينه ليس بهالك (وجاز)  
 اصطواها (لولا هم) اى  
 لتبقى بنى هاشم ولما جاع  
 الضمير (و) جاز دفعها  
 لصحيح (قادر على الكسب)  
 ولو تركها اختيارا (ولما لك)  
 تصاب اى اكثر حيث  
 لا يكتفيه لعامة (و) جاز  
 (دفع اكثر منه) اى من  
 التصاب (و) دفع (كفاية سنة)  
 فاما الدار على كفاية سنة ولو  
 اكثر من تصاب فلا يبطى  
 اكثر من كفاية سنة ولو اقل  
 من تصاب (وفى جوار دفعها)  
 للمدين عديم (ثم اخذها  
 منه) فى دينه (ردد) محله  
 حيث لم يتواطأ على ذلك  
 وأشار الى المصنف الثالث  
 وهو العامل عليها بقوله

٧ (دلالة على الفرق) وهو القاسم وكذا كالجواب وهو ياتي من باب الاموال فلا تخشعهم الارواح وليس وشار لشرط العامل بقوله (حر فلا يستعمل جليها بعد) (عبدل) المراد به هنا عبد القاسم اي عبد الله احد قيسا ٤٠٣

وهذا الفرق في تفرقها وليس المراد عدل الشهادة والامر بضع الى الحر وغير الكافر واقضى انه يشترط فيه ان يكون ذا مروءة يترك غير لائق الى آخر ما يجتريه وليس كذلك ولا عدل رواية ولا كان قوله غير كافر مكر والاضالم يصح قوله حر لان العبد عدل رواية (عليه حكمها) لئلا يأخذ بغير حقه او يضع حقا او ينع مستحقا (غير هاشمي) لحرته على آل البيت لانها اوساخ الناس وهي تاتي فاسمهم (وغير) كافر ولا بد ان يكون ذكرا كما اشعر به تكميل الاوصاف وان يكون بالغ عاقل (وان) كان غنيا) لانها جرمه فلا تنافي الغني (ويشبهه) اي بالعامل ودفن له جميعا ان كانت قدر عمله فاعل كما يأتي (واخذ) العامل (القاضي ووصفيه) اي وصف الفقر والعمل ان له حظه السجل وكذا كل من جمع بين وسقين فاسكر ولا يسطي حارس) كافر (القطر منها) بل من بيت المال وكذا حارس زكاة المال اي من حيث الحراسة وما يضره كالفقر

في محل الخلاف التراجع وسلمه بن وافهم كلام المصنف الاحراما فاعادها المدين واخذ غيرها واواخذ دينه ثم دفعه له (قوله وجاب) اي هو القاض ط (قوله وحشر) وهو الذي يصحح ارباب الاموال فلا تخشع منهم) اعترض بان السعاة علمهم ان ياتوا ارباب المشايخ وهم على المياه لا يقصدون في قريته يعنون لارباب المشايخ اذ لا يلزمهم السير بقريته اخرى كافي ح صدقوله فان تخلف واخرجنا ح ويشتد فلا حاجة للعالم واجب بان مراد الشارح كمال غيره ان الحاشر هو الذي يصحح ارباب الاموال من مواسمهم في قريته الى الساعي بعد ايامها (قوله لارواح) اي لان الشان عدم احتياج الزكاة ط لكونها تفرق غالب العباد اخذها حاشي على الحاشي ومن معه فان شئت انز كذا احتياجها اليهم فان دعت الضرورة لارواح السائق والحرار على خلاف الشان فاجزئهم من بيت المال مثل حارس القطر الا في (قوله اي عدالة كل احد فيما رل فيه) المراد بالعدالة عدم القسوة اي عدم فسق كل احد فيها وفي فيه اي عدم مخالفة الامر المطلوب فيها وفي فيه واذا علمت ان المراد بالعدالة التمسك كل كان هذا عاملا لا لكافر فاستباح لخراج بقوله غير كافر (قوله عالم حكمها) اي من دفع له ومن يؤخذ منه وقد رما يؤخذ منه المأخوذ منه (قوله لانها اوساخ الناس) اي واخذها على وجه الاستعمال عليها لا يضر جهان كونها اوساخ الناس وهذا يغيدانه لا بدق المجاهد ان يكون غير هاشمي وكذا في الجاسوس حيث كان مسلما واما الكافر فانه يسطي ولو هاشمي لم يسله الكفر واسلم ان كون العامل عدلا لا يلزمه حكمه اشراط في كونه عاملا وفي اعطائه منها ايضا ما كون غير هاشمي وغير كافر فشرط في اعطائه منها فقط فان كان عبدا او كافرا او هاشمي يصح كونه عاملا ولكن لا يسطي نهال يسطي اجرة مثله من بيت المال اذ اعلمت هذا اعلم ان قول الشارح سائنا وشار لشرط الذي ان قول وشار لشرط ما اعطاه العامل منها بقوله الخ (قوله فيعطى) اي العامل من جاب ومفروق وكاتب وحشر (قوله اي العامل) العامل للعباد والمفروق كان الاولي ان يقول اي من ذكره لان العامل لم يقدم له ذكر بهذا العنوان (قوله واخذها) اي الفقير الخ) لكن لا يأخذ الا باعطاء الامام وكذا لا يأخذ العامل وصف العرفم اذا كان مدينا لا باعطاء الامام لان العامل يسميها فلا يحكم لنفسه (قوله وكذا كل من جمع بين وسقين فاكتر) كل من يكون فقيرا ومدينا فانه يأخذ بالوسقين ان لم يصر غنيا خط احدهما (قوله وهو كافر الخ) هذا القول الذي اقصر عليه المصنف قول ابن حبيب (قوله وقيل الخ) هذا صدر ابن عرفة ومقتضى عزوه انصاره (قوله وحكمه) باذ لم يسمع هذا قول عبد الوهاب ومحمّد بن سير وان الماحض قال طق والزاجح خلافه فتدقق في الباب في شرح قواعد عياض المشهوره ان المذهب اخطاعهم هؤلاء مزة الاسلام والقول الاول لم يرد في القول بان المقصود من دفعها اليه ترغيبه في الاسلام لاجل اعانه لنا وتال منهم ان دعت الحاجة الى استدلافه في بعض الاوقات رد اليهم منهم وهذا هو الذي رجحه النخعي وابن عتبة وكان على المؤلف الاقتصاد على المشهور واوبى ذكر القول الذي ذكره في ترجيح النخعي ١٠١ بن واعلم ان هذا الخلاف الوارد في كون التاليم بالدفع من الزكاة باقيا او مفرغ على القول الذي شئنا به المصنف من ان المؤلف كافر يسطي ترغيبه في الاسلام ام على القول المقابل له الذي ذكره الشارح فحكمه باقيا ١٠٢ (قوله ووريق) ذكره في قوله مؤمن ط لا يوجب ان المراد بالمصنف ولو هاشمي حر كان ذلك كقولنا ج هاشمي امه غيره فخلت بها اشئ رقيب ليدها اه وادب بن قوله هو كافر لانها غير صحيح لا يتم اد عدم بقوة هاشم شرط في جميع الاستناف كاص عليه ابن عبد السلام اه وقه ازمى شيخنا طاه عبيد لان تحصيل الهاشمي من الرق اولى ولاه لم يسل له من ثقتا اوساخ شئ وليه جرد لا يؤلف منها فيعطى وشار للمصنف الرابع بقوله (ومؤلف) ط به وهو (كافر) يسطي منها (ليسلم) وقيل سلمه ديت عهده لا لم يتمكن اسلامه (وحكمه)

وهو تايه بالذوق اليه (بان) لم يسمع وشار للمصنف الخامس بقوله (ورقيق مؤمن

ولي حبيب كثير من (عق منها) بأن يشتري بها ولو يكن عق مملكه فبشرائها على الراجح (لا عق حريمه فيه) ككتاب ومدر وفان فعل  
 بجزءه (ولو لاؤه) أي الملقى منها ٤٠٤ (المسلمين) لأن المال لهم (وان اشتراطه) المزمع أي اشتراط الولاء (نه) أي انفسه

المشاي ايضا لان تخلصه من الكفر اهم ولكن الكفر قد قط قدره فلا يضر اخذه الا وساخ (قوله ولو  
 حبيب) أي هذا اذا كان سالما بل ولو كان متبعا بسبب رد بلوقول اسبغ صدم اغتار العيب مطلقا  
 وقول ابن القاسم باغتثار الغنص فقط وما اختاره المستصف عزام الغنص ملكا واجمعها ورقه الباجي عن  
 ابن حبيب عن ملكه وقوله كثير اها را ان التنوين يقتطع (قوله بأن يشتري منها) أي بمشترى بشرط  
 ان يكون ذلك الرقيق لا يفتق بنفس الملك على رب المال كلابون والاولاد فان اشترى بركاته من يتق  
 عليه فلا يخرجه الا ان يدفعه الامام فيرى هو ان يشتريها او القربى بالمال او يدفعه بنفسه فيجزى حيث  
 لا اوطأ اه تقر برعدوى (قوله ويكن عق مملكه فبشرائها على الراجح) وذلك بأن يتق الملك  
 رقبه بغيرتها عن زكته واشار بقوله على الراجح لقول ابن الحسن سوى الغنص بين شر الرقيق منها وعق  
 الملك رقبه بغيرتها عن زكته ومقابل الراجح ظاهر ابن الحبيب حيث قيد الرقيق بأن يشتري منها (قوله  
 فان فعل لم يخرجه) أي عن الزكوة ورد البسدا كان عليه وهذا قول مالك المرجوع عنه والمرجع اليه  
 انه لا يخرجه عن الزكوة لا ورد البسدا كان عليه بل يعفى عنه كنافي ح عن النوادر (قوله ولو لاؤه  
 للمسلمين) أي خلافاً لتلك العق والوارث له اسلاوا وارث لا يسترق جميع المال كان المال كله  
 في الاولى وما بقى من الوارث في الثانية لكانت المال لا لعقته وقوله ولو لاؤه للمسلمين سواء صرح الملقق بذلك  
 او سكت عنه بل ولو شرطه لنفسه (قوله وعليه) أي على الاستئناف وقوله فالغنص البار زاي في اشتراطه  
 (قوله فلا يخرجه العلق من زكاته) ومن باب اولى ما اذا قال عرضي واطلق ولم يقل والوالا للمسلمين فلا يخرجه  
 خلافاً لا شيهي الصورتين اه عدوى (قوله او فنه بالسيار) أي غير ما دفعه هذا ما عره وهو  
 المذهب واما قول بعض الشراح كتب ارفن بها اسير أي غير ما دفعه بركاته نفسه فانما يخرجه كافي  
 ح ونصه لآخر جها فاسر قبل صرفها جاز فذاه بها ووافقا لم يسط منها فرق بسودها وفي الفداء لم يره قاله  
 في الشامل وقوله ابن بوس وغيره اه فقد تعقب بأن ح نزل هذا الفرع عن ابن بوس وغيره وقوله  
 عند قوله وهل يمنع اعطاء جيزه وجها عن الغنص عن ابن عبد الحكم ومذهب ابن عبد الحكم هو جوارف  
 الاسير بأن كة مطلقا كالعقب وحينئذ فيكون ما ذكره ح مما لا للمذهب لا واقفاه لا لا في اجاء  
 المستصف على ظاهره من المصوم اقل من واشعر قوله او فنه اسير انه لا يطلق الاسير بقدا دنيا عليه انه يعطى  
 منها وهو ذلك اذا خالها من غير ما ذكره ح (قوله لم يخرجه) أي او الفلن مناش كالملق (قوله  
 ان كان حراما لم يخرجه) فلا تمنع المدين اذا كان حاشيا لانها الا وساخ الناس وقد زانهم والدين  
 نصته الناس الا تارة فقد تدين افضل الملق ومات وعليه الدين فذاتنا اعظم من مذلة الدين (قوله ولو  
 مات) رد بلوق من قال لا ينص دين الميت من الزكوة لوجوب بركاته من بيت المال (قوله فيوفى دينه  
 منها) أي قال بعضهم دين الميت احق من دين الحي في اخذه من الزكوة لانه لا يرضى قضاء مصلحتين من الحي  
 (قوله وموصى الدين بالخ) اشار بهذا ان اقل حقة تجب فيه صفة لمحدود في مدين ديننا شأنه بمس  
 فيه وان لم يجس بالفعل لما تكثر الصبر فيما اذا كان الدين على معدوم وكالمعروف فيما اذا كان الدين  
 للولد على والديه وحينئذ تحطى الوالد لاجل قضاء دين ولده على المعتد دخلا في المقتضى على العزبة  
 (قوله أي شأنه ان يجس فيه) هذا التاويل معين والخراج من بركته عدمه والوالد (قوله وخرج دين  
 الكفارات والركة) أي لان الدين الذي شأنه ان يجس المدين فيه الدين الذي لا أدى لا للدين الذي لله (قوله  
 واستدان في مصلحة) الاولى ان يقول تدبر مومن استدان ديننا تجس فيه وصرفه في مصلحة شرعية  
 لاق فساد الخ (قوله كان يكون عندما يقبضه) أي بلطروف (قوله وتوسع في الاق بالدين) أي فاستدان  
 وتوسع في الاق بيب الدين بحيث صرف ما عسده والدين معا (قوله الا ان يتوب) ربحه بهرام وغيره  
 لقوله لا في فساد وهل يقال ايضا فيمن تدين لا شذها و يقال التدين لا شذها ليس محرم اقلا محتاج

فشرطه باطل وعقته من  
 ان كة صحيح والوالد لم  
 فهو باقية في كون الولاء  
 لهم وبجتمل ان يكون  
 استئنافا وجواب قوله لم  
 يخرجه الا فويله فالغنص  
 البار للزق لا للوالد الامام  
 فيه معنى عن بأن يقول  
 انت حر صني وولاؤه  
 للمسلمين فلا يخرجه العلق  
 عن زكاته ولكنه يعفى  
 والوالد له اذالوا لمن  
 اعتق ويكون قوله (او فنه)  
 بها (اسيرا) مطروفا على  
 اشتراطه وجوابا لقوله  
 (لم يخرجه) وعلى الاحتمال  
 الاولى يكون معبولا للمقتد  
 أي او ان فخالج وأشار  
 للصف السادس بقوله  
 (ومدين) يعطى منها  
 ما وقي بعدئذ ان كان حراما  
 مسلما غير هاشمي (ولو  
 مات) المدين فيوفى دينه  
 منها وصف الدين بقوله  
 (يجس) أي شأنه ان يجس  
 (قبه) فيدخل دين الولد  
 على والده والدين على  
 المصبر وخرج دين الكفارات  
 وان كة وعطف على  
 مقدوره واستدان  
 في مصلحة شرعية قوله  
 (لا في فساد) كثر  
 خرقا (ولا) ان استدان  
 (لاخذها) كان يكون

عندما يكفه وتوسع في الاق بالدين لاجل ان يأخذ منها فلا يعطى منها لانه قصد مدموم  
 بخلاف فقير تدين للضرورة تاوبا لا أخذ منها فانه يعطى منها الحسن قصده (الا ان يتوب) حماد كرم من الفساد والقصد الغنم فانه يعطى

غير العين كن له انما على

ما عهده عليه مائه ونكتبه دار

بخصمين فلا يعطى حق

ثما هو دفع الزائد في دته

لو كان القاسل في دته فانه

يعطى يوسف النضر

لا العرم وطاهره انه لا بد

من اعطاه ما يديه بالفعل

وليس كذلك بل المدار على

اعطاه منها ما بقى عليه على

تدبر اعطاه ما يديه وشار

للسابع قوله (و) (وجاهد)

اى المتلنس به ان كان من

يصعب عليه لكونه من اسلم

ذكر ابا القادرا ولا بد ان

يكون غير هاشمى وينزل

فيه المراط (وايته) كيف

ورمى بشئ منها (ولو)

كان المجاهد (غنيا) حين

غزوه (يكاوسون) يرسل

الاطلاع على حركات العدو

يحملها ما يعطى لوكافرا

(لا) تصرف الزكاة في (سور)

حول البلد لتعطى به من

الكفار (و) لافى حمل

(مركب) اتل فيها العدو

كثوبة وعلى هذا من ثدين لاخذها لاطلى منها بحال كذا ذكره سبق والظاهر الاول كمال شيخنا المدعى

وتبعه الشارح لان من ثدين وعنده كفايته كان سفها والسفه حرام يحتاج لتوبة (قوله على الاسخن) هو

قول ابن عبد الحكم واستحسنه ابن عبد السلام وتبعه في التوضيح اه بن (قوله وفضلت عليه شبة) كما

لو كان عليه اى من ديناره باه وعشرون دينارا لاطلى من الزكاة شبا ابدا اعطاه العشر من اى يوده

للعمره فيبقى عليه عشرون فيعطى به ينفذ يكون من العاديين (قوله وفضل غيرها) اى بما يعطى على

المفلس كدار السكنى والجماعة (قوله وفضل غيرها) اى حيث كان ذلك الغير فضلا اى زيادة على ما يحتاجه

(قوله ودفع الزائد) اى ما زاد على قيمة الدار التى تكفيه واعترض بانهم قد ذكر ان المفلس يتابع دار

سكناه ويمكن بالكرمالان يحمل ما على ما زاد كان يحنى عليه الشباع واعلم انهم يظروا فى الدار

التي يتبدل هل يشترط ان تكون مناسبة او تكون سالحة للسكنى وان لم تكن مناسبة قال عج طاهر

كلهم التاثير ومثل ذلك يقال فى الماد والمركوب اذا علمت ذلك قول الشارح وتكفيه دار اشارة لما قاله

عج من ان المشتبه لكون الدار سالحة للسكنى من حيث انها تكفيه لا كونها مناسبة لمقامه اه تقرير

شيخنا حمدي (قوله فلو كان الفاضل) اى من قيمة الدار التى تكفيه (قوله اى المتلنس به) اى والتاثير به

يحصل بالسفر فيه او فى السفر له حيث احتج به كمال سبق وظاهره ان من عزم على الخروج للجهاد او

على السفر له لاطلى منها قال بن وهو غير ظاهر فى المواق من ابن عرفة انه يعطى من عزم على الخروج

لجهاد او السفر له (قوله ان كان) اى ذلك المجاهد ممن يجب المجاهد عليه لكونه من الخلفاء تحلف وصف من

هذه الاوصاف فلا يعطى ذلك المجاهد منها شيئا وقوله يدخل فيه اى فى المجاهد (قوله وآله) لا يشترط فيها

ان يكون المقاتل بها غير هاشمى لانها تيق للجهاد ولا يأخذها (قوله ولو غنيا) ارد على ما قل من عيسى بن

دينار من انه اذا كان معه فى غزوه وما فيه فانه لا يأخذ منها وهو ضعيف (قوله يعطى) اى شرط الحرية

وقوله ولو كافر الى هذا اذا كان مسلما بل ولو كان كافرا لكن ان كان مسلما فلا بد من كونه من اسرا غير هاشمى

واما ان كان كافرا فلا بد من كونه من اسرا فقط ولا يشترط فيه كونه غير هاشمى بل يدفع له ولو كان هاشميا

لختمه بالكتف (قوله لا سودى مركب) هذا قول ابن بشير ومما يلهما لابن عبد الحكم فيجوز عده على الاسوار

والمراتب منها ولو ينقل الغنى غير مواسطه فى التوضيح وقال ابن عبد السلام هو الصحيح ولذا اعترض

المراق على المصنف بانه تبع فقهاء ابن بشير وقال انه لم يمنع لعربان بشير فضلا عن فقهاء اه بن

زيبه لا يعطى الزكاة العالم والمفتى والقاضى الا ان يعوا حقه من بيت المال والاجاز لهم الاخذ

بوصف الفقراء المعنى فلا يجوز له الا ان يقال الغنى وابن رشد اذا منعوا حقهم من بيت المال جاز لهم اخذ

الزكاة مطلقا سواء كانوا فقراء او غنيا بما لا يولى من الاسنان المذكورة فى الآية كذا ذكر شيخنا فى

حاشية خش وقرران الرايح من القولين الاول (قوله تعرب عن غير معصية) اشار الى ان الجورور تعلق

بغير مسلمانية من راحة الفقير اى تعرب عن غير معصية بالسفر ان كان غير طاهر اصلا او كان حاصيا

الى السفر يعطى فى هاتين الحالتين ومفهومه انه لو كان حاصيا بالسفر لم يعط كمال الشارح (قوله ولو خشى

على الموت) اى لان نجا به فى نفسه بالثوب يقول اذا خاف على الموت فانه يعطى ولو لم ينب له ان مواعى

هو لا يعصى نعمته بله ابن عرفة وقتل او عصى المساوى عن التبصر وما قيد تفصيلا ونسها لاطلى ابن

السبيل منها ان ترجع من معصية كان ردقتل نفس او هتك حرمة وان خيف عليه الموت الا ان يتوب ولا

يعطى منها ما يستعين به على الرجوع الا ان يكون قد تاب وخاف على الموت فى قائمه لم لم يعط قد فصل

بين مسير الرجوع وهو طاهر اه بن (قوله لم يجد مسافرا) اى فى ذلك الموضع الذى هو فيه يساقه ما

يوصله لبلده (قوله اى لم يجد مسافرا) اى فى ذلك الموضع الذى هو فيه يساقه ما

انما يعطى اذا لم يجد مسافرا شرط ان يكون غنيا يملده فان وجد مسلفا وهو غنى باه فقد اتى احدهما

فبقى الحكم وهو الاخذ من الزكاة وان وجد مسلفا وهو فقير ببلده فقد اتى الشرطان فوجود المسلف

اى لم يجد مسلفا فى هذه الحالة بان لم يجد اسارا وجدوه عديده فلو وجدوه على غير طاهر

كعدمه وحيث ثبتت الحكم وهو الاخذ من الزكاة لثبوت شرط ضده فخذ الاخذ عدمه وشرطه الفني  
بيده فان لم يجد مسلفا وهو قدير بيده بأن اتى الشرط الثاني ثبت الحكم ايضا وهو الاخذ من الزكاة فمفهوم  
الثاني مفهوماً موافقة وحاصل الفقه ان الغريب اذا كان محتاجاً لما يوصله وكان قري به في غير مصيبة بالسفر  
فان لم يجد مسلفاً أصلاً أعطى منها كل من معه ما يوصله فلا يعطى منها كما أنه لو كان قري به في مصيبة لا يعطى منها (قوله  
الان كان ما يوصله) أي فليس له ان يأخذ من غيره بل يرجع عليه كما هو المنصوص للشمي وغيره (قوله  
وصدق في دعواه الغربة) أي لانه لا يجد من يرضى بذلك الموضع حتى يكلف بالينة (قوله نزعت منه)  
أي ان كانت باقية كما يشتر به تبعية نزعت فلان ذهبتم يرجع عليه كما هو المنصوص للشمي وغيره (قوله  
الان يكون قريبا بيده) أي فيسوغ له اخذها للفقير ولا تزعمه (قوله واتبع بها ان اذعها) أي فهي  
دين في ذمته فليس الغاري كالغريب عند عدم بقائها في يده (قوله وفي نزعتها من غريم مستغنى) أي لانه اخذ  
الشيء لم يحصل وقوله وعدم نزعتها لانه اخذ بوجه جائز (قوله للشمي وحده) أشار الشارع بهذا الى  
ان المراد بالتردد هنا التحير من شخص ونص كلامه على ما في المواضع وفي الغارم بأخذ ما يغني به دينه  
فمستغنى قبل ادائه اشكال ولو قيل تزعم منه لكان وجبها (قوله فكان الأولى للمصنف الخ) أي لان  
حكاية التردد انما تصح لو كان للشمي باقياً عليه مع ان عقداً خالوا بد التردد التزعم فامل (قوله دون عموم  
الاصناف الخ) أي فلا يندب (فيجوز دفع جميعها للصف واحد الا العامل فلتدفع اليه كلها الا اذا كانت  
قدره له فقل كفي ح (قوله الان بقصد الخرج من غدا في الشافي) أي فيندب التعميم حيث قد قلنا في  
اول التلب الثاني الاصيل والثبت التلب العرضي وفهم اصحابنا ان الواو في قوله تعالى انما الصدقات  
للفقراء الآية يعني ان وان معنى الاختصاص في الاية لعدم خروجهما عنهم فانه في المخرج (قوله خوف قصد  
المجدة) أي خوفه عليه من انما اذا أولى فقرها بنفسه بقصد حد الناس وثناءهم عليه (قوله ان كان  
لا تزعمه) أي لا يزعم المال نفقة ذلك القريب المخصص والامتنع التخصيص بل يتبع الاصطلاح وان لم يكن  
على وجه التخصيص واما تخصيص النائب قري به مطلقاً او كانت لازمة نفقته ام لا فهو مكر ومحدث  
كان اجنياً من رب المال (قوله والامتنع في البرزى عن السيوري من له ودعي وامي من طلب نفقته منه  
فانه يعطى من الزكاة البرزى لانها لا يحب الا بالحكم فكأن لم يكن له ود فان كان الامر على العكس فقه  
قصر على مذهب ابن القاسم واشبه بان القاسم يقول نفقة الولد تمنع الاخذ من الزكاة ان حكمها ولو شهب  
يقول ولو لم يحكم بها اه ولادلا في هذا على ان للاب ان يأخذ الزكاة من ولده ولا عكسه لان الامر  
ان مراده الاخذ من زكاة الغير وحيث فلا دلالة فيه لما اتعاه سبق من جواز اخذ الاب من زكاة ولده وفي  
التوضيح عن ابن عبد السلام ان قرا لا به حالان الاولى ان يضيق حاله ويحتاج لكن لا يقصد عليه ذلك  
فهذا يجوز اصطفاؤه من الزكاة ولا تزعمه فقه بل تبقى سابقة من ابته اثنائه ان تستدقيق حاله وبصير  
في فقره الى القاية وهذا يجب على ابته ان ينفق عليه ولا يجوز لانه ان يدفع له زكاة اه بن (قوله تاولان)  
لفظ المدققة ولا يعطى المراتز وجها من زكاتها فاختلف الانبياء في ذلك فحملها ابن زرقون ومن وافقه  
على المنع وعليه فلا يجوزها وجها من القصار وجاعة على الكراهة وهو الراسخ (قوله ومحل المنع)  
أي في مسألة المصنف وفي عكسها ما مال الخ وقوله والاراذل أي افعالهم مثل ذلك اعطاه الولد لوالده حيث  
يجب نفقته عليه وعكسه ليدفعه في دينه فانه جائز ايضا كفي حق (قوله فليس شهره والارزاه) خلافاً لمن  
يقول بعدم الارزاه لانه من باب اخراج القيمة عرضاً (قوله مع الكراهة) هكذا في التوضيح وح تله  
عن النوادر وقال وشهره غير واحد ولم يجد للموافق في ذلك نصاً قال ابو زيد القاسمي وهذا في اخرجها من  
احد التقدين اما اخرجها من نفسها بان تطلب عن الواجب فيها انما انزوى بها التجارة فلا يختلف في  
الارزاه وليست من اخراج القيمة اه بن وقول الشارع فليس شهره الارزاه أي بناء على القول بنقدتها ومقابل

ليدفعه في دينه او ينقذه على - يروى الارباز (وجاز اخراج ذهب عن ورق وعكسه) من غير اولوية لاحد مما على  
الابن وقيل بالاولوية الورق عن النسيب ليس اقلها كثر من الذهب واما اخراج الفلوس عن احد التقدين فليس شهره الارزاه مع الكراهة

(بصرف وقته) أي ويصرف في الأخراج صرف وقت الأخراج ولو بعد زمن الوجوب بعدة (مطلقة) سواء ساءى الصرف الشرعي أو قص  
 أو زاد أو ساءى وقت الوجوب أو لا (بقية السكة) أي وجب عليه دينار من أر بعين مسكوكه وأراد أن يخرج عنه فضة غير مسكوكه  
 وجب عليه مراعاة سكة الدينار زيادة على صرفه غير مسكوك لأن الأربعين المسكوكه يعجبها واحد مسكوك وكذا أن أراد أن  
 يخرج عنها دينار غير مسكوك من التبرع فلا وجب عليه مراعاة السكة ٤٠٧ فيز يدعاه على وزن الدينار وبالسكة

المشهور يقول بعدم الأجزاء لأن إخراجها عنهم ما من باب إخراج القيمة عرضا (قوله بصرف وقته) الباء  
 للعلانية متعلقة بإخراج أي متباعدة ذلك الأخراج بصرف وقته وأما الباقي قوله بقيمة السكة فهي بمعنى مع  
 متعلقة بإخراج أي حالة كون الأخراج مصاحبة القيمة سكة المخرج عنه (قوله ولو بعد زمن الوجوب) أي  
 ولو كان وقت الأخراج بعد الخ (قوله سواء ساءى الصرف الشرعي) أي وهو كل دينار بعشرة دراهم أو قص  
 أو زاد ويسمى هذا الصرف أيضا الصرف الأول لكونه أول الأخراج في النشر مع وهذا الإطلاق هو قول ابن الموار  
 قال عبد الوهاب وهو الصواب وقال المازري هو المشهور وعزاه الباقي لأن القاسم ومعاذ لم يخاله ابن حبيب  
 يعتبر صرف وقت الأخراج ما لم ينقص عن الصرف الشرعي ولا اعتبر الصرف الشرعي بوشهره ابن الحاجب  
 ولكن المعتقد الأول (قوله وسواء ساءى وقت الوجوب أو لا) أي وسواء ساءى الصرف وقت الأخراج  
 الصرف وقت الوجوب أو لا بأن زاد عنه أو قص (قوله) ويجب عليه مراعاة سكة الدينار الخ فإذا كان صرف  
 الدينار المسكوك عشرة دراهم وصرف غير المسكوك تسعة اعتبر في الأخراج قيمة السكة فيخرج عن الدينار  
 المسكوك الواجب عليه في الأربعين المسكوك عشرة دراهم (قوله) فيز يدعاه على وزن الدينار (لأن صرف  
 الدينار المسكوك من الأربعين صرفه غير مسكوك (قوله وبالسكة) أي وإلى هذا الفرع المشار به وقوله وكذا أن أراد  
 الخ إشارته بقوله ولو في نوع أي هذا إذا أخرج من غير نوع المخرج عنه بل وإن كان المخرج من نوع المخرج عنه  
 ففي بعض من وما ذكره من إخراج قيمة السكة إذا أخرج من نوعه غير مسكوك مثله لأن الحاجب وإن بشر  
 وابن عبد السلام والتوضيح وغير واحد وقال ابن حبيب إذا أخرج من نوعه غير مسكوك فلا يدفع قيمة السكة  
 بل يخرج وزن الجزء الذي يجب إخراجها فقط (قوله فلهذا) أي من قوله بقيمة السكة ولو من نوعه أنه أخرج  
 عن المسكوك غير المسكوك يعني من غير نوعه أو منه وقوله ولا يصرف الخ أي ولا يقلل من هذا هو المراد  
 بل المراد أنه أخرج من المسكوك مسكوك من نوعه أو غيره أو ما هو أهم أي أخرج من المسكوك مسكوك أو  
 غير مسكوك من نوعه أو غيره فلا يصح لأن صرف الوقت الخ (قوله يتضمن السكة) أي وحينئذ فلا يحتاج  
 لقول المصنف بقيمة السكة بدفعه بصرف وقته (قوله كان ابن) أي وعليه فيكون قوله بصرف وقته مطلقا  
 فإذا أخرج مسكوكا عن مسكوك من غير نوعه وقوله بقيمة السكة الخ فإذا أخرج غير مسكوك عن  
 مسكوك من نوعه أو من غير نوعه (قوله فلهذا) أي ولا يتبرع بزيادة قيمة السكة فظن أن السكة أعتبرت  
 إذا كانت في المخرج عنه لا في المخرج (قوله هو المسكوك) أي والمخرج غير مسكوك (قوله وإن كان العكس)  
 أي إن أخرج المسكوك عن غير المسكوك (قوله كذا أخرج ورقي) حاصله أنه إذا كان عنده ذهب مصوغ وزنه  
 أر بعون دينار وأصباغته يساوي خمسين ديناراً وأراد أن يخرج عنه ووقفه يخرج من الورق عن أر بعين  
 دينار أو عن خمسين زردى خلاف بيننا بين الكاتبين عمران وابن الكاتب يقول تلقى قيمة الصباغة وإنما  
 يرى عن الزنن أو عمران يقول تعتبر قيمة الصباغة حيث اختلف نوع المخرج والمخرج عنه وحينئذ فيرى عن  
 الزنن وقيمة الصباغة (قوله ليخرج قدر الخ) الأولى وإن كان ليخرج الخ (قوله لا السب) أي لا لتصلد سب  
 وإن لم يحصل سب بالفضل خلافا لما هو من الأحرمة لا تنقضي إلا إذا حصل سب بالفضل (قوله) ويجب على  
 المراكبي أي عن نفسه أو عن سبي أو يمتحنون فيها أي يترى إذا عملوا بسبي ماله أو في مال محبوه ولو نوى كذا  
 ماله أو مال محبوه أجزاء كالأهل سددوا النسبة الحكمية كافية فإذا عدد دراهمه وأخرج ما يجب فيها ولم يلاحظ

المشهور يقول بعدم الأجزاء لأن إخراجها عنهم ما من باب إخراج القيمة عرضا (قوله بصرف وقته) الباء  
 للعلانية متعلقة بإخراج أي متباعدة ذلك الأخراج بصرف وقته وأما الباقي قوله بقيمة السكة فهي بمعنى مع  
 متعلقة بإخراج أي حالة كون الأخراج مصاحبة القيمة سكة المخرج عنه (قوله ولو بعد زمن الوجوب) أي  
 ولو كان وقت الأخراج بعد الخ (قوله سواء ساءى الصرف الشرعي) أي وهو كل دينار بعشرة دراهم أو قص  
 أو زاد ويسمى هذا الصرف أيضا الصرف الأول لكونه أول الأخراج في النشر مع وهذا الإطلاق هو قول ابن الموار  
 قال عبد الوهاب وهو الصواب وقال المازري هو المشهور وعزاه الباقي لأن القاسم ومعاذ لم يخاله ابن حبيب  
 يعتبر صرف وقت الأخراج ما لم ينقص عن الصرف الشرعي ولا اعتبر الصرف الشرعي بوشهره ابن الحاجب  
 ولكن المعتقد الأول (قوله وسواء ساءى وقت الوجوب أو لا) أي وسواء ساءى الصرف وقت الأخراج  
 الصرف وقت الوجوب أو لا بأن زاد عنه أو قص (قوله) ويجب عليه مراعاة سكة الدينار الخ فإذا كان صرف  
 الدينار المسكوك عشرة دراهم وصرف غير المسكوك تسعة اعتبر في الأخراج قيمة السكة فيخرج عن الدينار  
 المسكوك الواجب عليه في الأربعين المسكوك عشرة دراهم (قوله) فيز يدعاه على وزن الدينار (لأن صرف  
 الدينار المسكوك من الأربعين صرفه غير مسكوك (قوله وبالسكة) أي وإلى هذا الفرع المشار به وقوله وكذا أن أراد  
 الخ إشارته بقوله ولو في نوع أي هذا إذا أخرج من غير نوع المخرج عنه بل وإن كان المخرج من نوع المخرج عنه  
 ففي بعض من وما ذكره من إخراج قيمة السكة إذا أخرج من نوعه غير مسكوك مثله لأن الحاجب وإن بشر  
 وابن عبد السلام والتوضيح وغير واحد وقال ابن حبيب إذا أخرج من نوعه غير مسكوك فلا يدفع قيمة السكة  
 بل يخرج وزن الجزء الذي يجب إخراجها فقط (قوله فلهذا) أي من قوله بقيمة السكة ولو من نوعه أنه أخرج  
 عن المسكوك غير المسكوك يعني من غير نوعه أو منه وقوله ولا يصرف الخ أي ولا يقلل من هذا هو المراد  
 بل المراد أنه أخرج من المسكوك مسكوك من نوعه أو غيره أو ما هو أهم أي أخرج من المسكوك مسكوك أو  
 غير مسكوك من نوعه أو غيره فلا يصح لأن صرف الوقت الخ (قوله يتضمن السكة) أي وحينئذ فلا يحتاج  
 لقول المصنف بقيمة السكة بدفعه بصرف وقته (قوله كان ابن) أي وعليه فيكون قوله بصرف وقته مطلقا  
 فإذا أخرج مسكوكا عن مسكوك من غير نوعه وقوله بقيمة السكة الخ فإذا أخرج غير مسكوك عن  
 مسكوك من نوعه أو من غير نوعه (قوله فلهذا) أي ولا يتبرع بزيادة قيمة السكة فظن أن السكة أعتبرت  
 إذا كانت في المخرج عنه لا في المخرج (قوله هو المسكوك) أي والمخرج غير مسكوك (قوله وإن كان العكس)  
 أي إن أخرج المسكوك عن غير المسكوك (قوله كذا أخرج ورقي) حاصله أنه إذا كان عنده ذهب مصوغ وزنه  
 أر بعون دينار وأصباغته يساوي خمسين ديناراً وأراد أن يخرج عنه ووقفه يخرج من الورق عن أر بعين  
 دينار أو عن خمسين زردى خلاف بيننا بين الكاتبين عمران وابن الكاتب يقول تلقى قيمة الصباغة وإنما  
 يرى عن الزنن أو عمران يقول تعتبر قيمة الصباغة حيث اختلف نوع المخرج والمخرج عنه وحينئذ فيرى عن  
 الزنن وقيمة الصباغة (قوله ليخرج قدر الخ) الأولى وإن كان ليخرج الخ (قوله لا السب) أي لا لتصلد سب  
 وإن لم يحصل سب بالفضل خلافا لما هو من الأحرمة لا تنقضي إلا إذا حصل سب بالفضل (قوله) ويجب على  
 المراكبي أي عن نفسه أو عن سبي أو يمتحنون فيها أي يترى إذا عملوا بسبي ماله أو في مال محبوه ولو نوى كذا  
 ماله أو مال محبوه أجزاء كالأهل سددوا النسبة الحكمية كافية فإذا عدد دراهمه وأخرج ما يجب فيها ولم يلاحظ

خمسین فلهذا يخرج عن الأربعين ويطبق الزنن (رى) العاقبة الصباغة في (غيره) أي غير الزنن كالأخراج ورقي عن ذهب مصوغ كالنوع  
 الواحد وهو الواحد وعدم أمانته بأن يتبرع بقيمة المخرج (تزد) أو يخرج من الجواهر قوله (لا) يعني (كسر مسكوك) من ذهب أو  
 فضة ليخرج قدره مراعاة من نصف دينار أو دهم لأنه من القسار (لا) أن يكسره (السب) بأن يوطئه حيازا وبخه أو يحل به مصحفا  
 ميقما يعني يتخذه (ووجب) على المراكبي (فيها) أي فيه الزكاة



هذه من لها ودفعها المستحقا ولا يشترط اعلامه بانها زكاة بل قال القرافي يكره اعلامه لما فيه من كسر قلب المستحق وهو ظاهر خلافه فان قال بالاشتراط فان لم يدر ولو جهلا او نسيا بالبحر (و) وجب (تفرقت) على التور (بموضع الوجوب) وهو الموضع الذي جبت منه في حرج وماشية ان ٨٠٨ ع وجد به مستحق وفي التقدير منه عرض التجارة متروك المال (اقر به) وهو ما دون مائة الاصر

ان هذا المخرج زكاة لكن لو لم يدر هل لا يجب ان هدار كتماله اجزاءه قلت اذا كانت النية الحسنية كافية في التخرج زكاة فلو وجب نيتها قلت المختار عنه ما لو كانت عاده بصل زكاة بل سدتا رواه غلظا اعطاه لوى به بعد الدفع ان كذا قدر رشيخنا (قوله) عند شرطها او دفعها المستحقا هكذا قلح عن سند ورواه اذا لوى عند شرطها كفاه عن النية عند دفعها وان لم يدر عند شرطها وجبت النية عند دفعها قال بعض الشيوخ وغيرهم من كلام سنده لا يشترط اعلام المدفوع بانها زكاة وهو ظاهر اه بن بل ذكر بعضه انه لا يشترط علم المدفوع بانها زكاة لان المرز كولا من غير وهو المعتمد (قوله) فان لم يدر اي احد صرح لولا عند دفعها وانما لوى مدد او قل لهما البحر ومن هنا علم انه اذا لوى رب مال عاصر قرضه الزكاة لم يدر هذه النية لان شرطها ان تكون عند شرطها او دفعها (قوله) على التور (واما بانها عانده وكل ما ياتي احد سبطه منها فلا يجوز كفاؤه شيخنا عدوى (قوله) موضع الوجوب اي ولو لم يدر شرطها او ليس اناله له كقولها على انظر الطريق ولو لم يدر اربعة ايام كذا في المخرج (قوله) في حرج اي بالنسبة لبحر شرطها الماشية (قوله) ان وجد به مستحق والا قلت لغيره (قوله) وفي النقد اي بالنسبة للتقد (قوله) موضع المال ان قيل موضع المال ونص ابن شاس وجعل المعتمد مكان المال وقت تمام الحل او مكان المال قولان (قوله) كان المستحق فيه اي في موضع الوجوب عدم اولا (قوله) فلا تنقل اليه اي حيث كان يعمل الوجوب اقر به مستحق وأشار بذلك الى ان الاستثناء من مقدراى موضع الوجوب اقر به لاني غير ذلك الا عدمه فقلت ان تراها الاقرب فالاقرب (قوله) فاستقرها ينقل للوجوب (اي) لا يظهر ما قاله السجدة لوى من ان النقل في وجوب الماشية من ان اشارة المضطر مندوب شرط تألم رشيخنا (قوله) فان قلها كفاؤه اي فقلت الا عدم الذي في غير محل الوجوب اقر به (قوله) وتقل باجرة الخ اي وتقل للاعدم الذي في غير محل الوجوب باجرة من النى (قوله) فان قلها لمحل قريب من محل الوجوب ففي باجرة منها كما قرر رشيخنا (قوله) باجرة من النى اي لانها لا من عند غرضها (قوله) ما بها اي في الجنة لا في القدر (قوله) هنا اي يعمل الوجوب بقوله هنا اي في محل المنقول اليه (قوله) كالعين اي كذا كانت عينها طاهر فارق عليهم ولا ضمان على المخرج اذا ضاع العين او ابعين المنقولة في اتنا الطريق او تقبل الزكاة التي قلها باجرة من النى كافر رشيخنا (قوله) كعدمه مستحق الخ حاصله المسئلة اما ان يمكن جعل الوجوب اقر به مستحق فانما تنقل كفاؤه او جعل مستحق ولو على مائة القصر وان كان في محل الوجوب اقر به مستحق فمن تفرقت في محل الوجوب اقر به ولا يجوز قلها المسافة القصر الا ان يكون المنقول اليه اعدم فندب قلها كرها لم قلها فان قلها كفاؤه اقر بها كفاؤه جعل الوجوب اجزأت (قوله) ودره الخ هذا تقدم قل اي وتقل الرضا كمال قبل الحل محل الزكاة اصل لموضع التفرقة عند الحل حيث لم يمكن جعل الوجوب اقر به مستحق وهذا قول ابن الموار وهو المشهور وقال الباقى لا يندل حتى يتم الحل (قوله) وان قدم معشرا هذا تقديم انراج اي وان اخرج زكاة مقامه العشر قبل وجوبه ولو سير لم يجزه واما لو اخرجها بعد الافراك وقبل النصف فاقها بحجرى كان شش (قوله) فليس المراد تقدم قلها اي لانه لا يندل تقديم النقل على الوجوب هنا اذ لا يأتى قبله قبل الاموال والحاصل ان التقديم المتعلق بالعين والمالانية بتقديم قل والمتعلق بالحرب تقديم انراج واما تقديم العين والمالانية بتقديم انراج فبما في قول المصنف او قدمت بكشفه في عين ومالانية (قوله) لم يجزه اي لا يز كذا عملا عليك ملكا كذا لا الا ترى انه لا يجوز له بيعه وهذا جواب قوله وان قدم (قوله) حال حوله اي من يوم ملكه ادر كاه (قوله) ادر عرا اي اوز كى بمن عرض مختكر مدحوله وبعديه (قوله) فان لم يدر عرض الاختكر

سواء وجد في موضع الوجوب مستحق اولا كان المستحق فيه اعدم اولالا في حكم موضع الوجوب واما ما قصر فيه الصلاة فلا تنقل اليه (الا) ان تنقل (لاعدم) فاستقرها تنقل (له) وجوبها ويقدم الاقرب فالاقرب فان قلها كفاؤه اوفرق لكل موضع الوجوب اجزأت فبها ما يظن ومفهوم اصام من مدار اودون في العدم سبأى (وتت) لاجرة من النى في حرج وماشية ان كان في واهن الاستدانة (والا بيعت) هنا واشترى مثلها هناك ان امكر والاقرق الثن عليهم كالمين (كعدم مستحق) يبدل الزكاة فنقل كفاؤه باجرة من النى والا يبع واشترى مثلها (وقدم) بالبناء لافاعل اي الامام ادر المصكى وبالنسبة للمنفقول اي قدم المال وجوب قبل الحل (لصل) لم يدر في التفرقة (عند الحل) في عين ومالانية لاسما على الاغواطى محي السامى كاه وان قدم اي اخرج (معشرا) اي زكاة مائتيه العشر او نصفه

كتب وتر قبل وجوبه ولو سير بان قدر كاه من غير اد القرض عدم طيبه واهرا كطيس المراد عدم ثلها ادر به عند الحل لم يجزه (او) كذا (دنيا) حال حوله (او عرضا) مختكرا بعد الحل وبيعه (قبل القبض) اي قبل قبض الدين من هو عليه وقيل قبض من امره فهو واجب عليه ان يبيع من امره عرض الاختكر او يبيع بدم الاجر او من قبل المختكر

دين المدبر على مصر او من قرض واماعلى على من بيع فيشغل في قوله او قدمت بكثرة في عين وماشية قوله كان قوله الا اعدم فيسند مع  
 قتلها المسافر في الحاجة والادون ولا يلزم من التمتع عدم الاجزاء بل فيه تفصيل اشار اليه في قوله (او قلت) الزكاة لمساواة القصر  
 فأكبر (وذهب) في الاحتياج لمصر وما ملكتهم قبضاً انه لا يجوز تجزئ قرضه لاعدام معفوهم ان نقلها دون ولش واما نقلها لمدون مسافة  
 القصر فقد مرها في حكم ما في موضع الوجوب (او قدمت باجتهاد لغيره مستحق) ٤٠٩ في الواقع فتفى وذى ريق وكافر مع ظنه انه

استحق (وتعذر ردّها) منه  
 لم يجزه فان امكن ردّها  
 اخذها واخذ عوضها منه  
 ان قامت بغير مساوى او به  
 وغره لان لم يضره (الا  
 الامام) يدفعها باجتهاد قدين  
 انما اذن ها غير مستحق  
 تجزئ لان اجتهاده حكم  
 لا تقبضها واهلها  
 ردّها او الوصى ومقدم  
 القاضي تجزئ ان تعدر  
 ردّها فاقسام الدافع ثلاثة  
 بها لا تجزئ مطلقا الامام  
 تجزئ مطلقا ومقدم  
 القاضي الوصى تجزئ  
 ان تعدر ردّها (اوطاع)  
 ردّها (بدفعها لجائر) معروف  
 بالوجود (في صرفها) وجار  
 بالفعل لم تجزه والواجب  
 جدها والهرب بها ما امكن  
 فان لم يجز بان دفعها المستحقها  
 اجزاء (او طاع) بقيمة  
 كعروض دفعها عن عين او  
 حرث او ماشية (لم تجز)  
 جواب الشرط في المسائل  
 السبع والمحال في اخراج  
 القيمة ان اخراج العين عن  
 الحرث والماشية يجزئ  
 مع الكراهة واما اخراج  
 العرض عنها اوعين العين  
 لم يجز كخراج الحرث  
 او الماشية عن العين او

اي ذكر قيمته (قوله دين المدبر) اي الكائن للتجارة بان كان من بيع والحال اتم على مصر او من قرض كان  
 على مصر او على مودعها تقدم ان المدبر لا يرد دين القرض مطلقا ولا دين التجارة على المصدق الا بعد قبضه  
 لعام مضى فاذا زكاة قبل قبضه لم يجز ولا بد من زكاة بعد القبض (قوله على مصر) اي اذا كان قبل قبضه  
 لم يجز ولا بد من زكاة بعد قبضه (قوله واماعلى على م) اي احوال انه مبرق (قوله او تلتها) ونهيم في  
 الاحتياج لم يجزه اعترضه المواق بان المذهب الاجزاء موثقه عن ابن رشد والكا في وهو ظاهر لهما لا يخرج  
 عن مصادرها اه بن (قوله اخذها) اي ان كانت باقية (قوله بغير مساوى) اي بل باكل او بيع او به سواء  
 غره في هذه الحالة لا (قوله وغره) بغير الاخذ بالدافع بان اظهر له الفقر والحرج بموا الاسلام (قوله لان  
 لم يضره) اي فلا يرجع عليه بعوضها بغير مهرها بالقصر او القرض ما تلفت عند الاخذ بمساوى (قوله  
 ولو امكن ردّها) فيه طرف في كلام ابن عرفه والتوضيح وغيرهما يغيد انها تزج من بيع دفعه الحاكم اذا  
 كان غير مستحق ان امكن وهو ظاهر المصنف لان موضوع كلامه التعدر اه بن فعمل من هذا ان الامام قالوا  
 ومقدم القاضي وان اقسام الدافع اثنتان لا ثلاثة (قوله لجائر في صرفها) اي الامام جائر في صرفها بان  
 بصرفها في غير الاسناف الثمانية (قوله واطاع قيمته) اي يدفع قيمته لم تجز ما ذكره المصنف من عدم  
 الاجزاء تبع فيه ابن الحاجب وابن بشر وقد اعترضه في التوضيح لا اختلاف في المدونة ونصه المشهور في  
 اعطاء القيمة انه مكروه لا يحرم قال في المدونة لا يحل عمارته من زكاة العين عرضا او طاعما بكمه للرجل  
 اشترا صدقته اه نجسه من شراء الصدقة وان مكروه ومثله لان عبد السلام قال الباقي ظاهر المدونة  
 وغيرها انه من باب شراء الصدقة والمشهور فيه انه مكروه لا يحرم فقول المصنف او قيمة لم تجز خلافا  
 اعتمده في التوضيح قال ابو علي المساوى ظاهر كلامه ان ما في التوضيح وان عبد السلام هو الراجح بوجه  
 اختيار ابن رشد حيث قال الاجزاء ظاهر الاقوال ونص ابن بونس له كاتفته الشيخ احمد ان رفاق قال  
 ابو علي المساوى واما تفصيل صحيح وهو الذي ذكره شارحنا فله واحد اه بن ابل الموجود في  
 المذهب لخرى ثمان الساجتان عدم اجزاء القيمة مطلقا واجزاها مطلقا (قوله لان اكرهه) على دفعها او  
 دفع قيمتها اي فانها تجزئ ولو اخذها الجائر لنفسه كابد عليه كلام ابن الحسن ومرسح ما بن رشد وقال  
 البرزلي انه المشهور الذي عليه العمل وان كان في ابن عبد السلام بهتافه وهذا كله اذا اخذها باسم الزكاة  
 والا فلا تجزئ كما صرح به البرزلي ووزق وغيرهما اه بن (قوله فهو رابع للاخيرين) اي قوله اوطاع  
 بدفعها لجائرا قيمتها (قوله على التعدد) اي وهو رابع عيسى عن ابن القاسم وقيل حد السير الذي  
 يتفرقه التقديم الشهران ونحوهما وقيل يوم ورومان وقيل ثلاثة ايام وقيل خمسة وقيل عشرة وقوله  
 او قدمت بكثرة اي تجزئ مع كراهة التقديم وسواء امكن التقديم لا رايها اولو كليل بوسلها لم  
 (قوله من بيع) واما من قرض اذا كان قبل قبضه لا يجزئ به ولا بد من زكاة بعد قبضه ومثله دين المتكر  
 القرض (قوله بخلافها لمساغ فكل حرث لا تجزئ) اي اذا قدم اخراجا قبل الحرث لغير الساعي واما اذا  
 دفعت الساعي قبل الحرث بكثرة فانها تجزئ كما صرح بذلك ح عن الرضا عند قول المصنف وان شاع  
 المقدم قال ان الماشية اذا كان لمساغ ودفع قبل الحرث بكثرة فانها تجزئ اه بن (قوله لا يجزئ)

(٥٢ - نسق اول)

قيمتها لجائر تجزئ فهو رابع للاخيرين (او تلتها لمساغ) في الحاجة على مسافة القصر تجزئ وان كان لا يجوز كما مر (او قدمت بكثرة) قبل  
 الحرث الصواب حذف الكاف اذا لا تجزئ في اكثر من شهر على التعدد (في زكاة عين) وما عرض المدبر اذ يثبه المرجح من بيع (وماشية)  
 لا ساعي لها تجزئ مع كراهة التقديم بخلافها لمساغ فكل حرث لا تجزئ (فان شاع المقدم) على الحرث من عين وماشية قدما لا يجوز  
 بان قدمت بكثرة ايا كثر

قبل وصوله المستحقه بان ضامن الوكيل او الرسول (فمن الباقي) يخرج ان كان فيه التصاب والافلا وامافي التضميد الجائر كتفليها  
للاعدم تصل عند الحول فيكني ولا يخرج عن الباقي واماقوله الاتي كمنزله فاضاعت فضايع بعد الحول (وان تلف جزء نصاب) بلا  
تقريب بعد الحول واولى جميعه ٤٩٠ (و) الحال انه (لم يمكن الاداء) منه ما له دم مستحق او لعدم امكان الوصول اليه اولفنية

المال (سقطت) الزكاة  
فان امكن الاداء وفسرط  
ضمن واماطت قبل  
الحول فعتبر الباقي بلا  
تقصيل ومنه ما قبل  
هذه (كمنزله) بعد  
الحول المستحقها  
(فضاعت) او تلفت بلا  
تقريب ولا امكان اداء  
سقطت فان وجدها  
لزمه اخراجها وامالو  
هز لما قبل الحول  
فضاعت ضمن اي  
يشتمل باقى (لان ضاع  
اصلها) بعد الحول فلا  
تسقط ويبطلها مستحقها  
فرط لا ام صرح بمفهوم  
قوله ولم يمكن الاداء فقال  
(وضمن ان اخرها) اي  
الزكاة (عن الحول) ايما  
مع التمكن من الانخراج  
لا يؤماد يومين فلا ضمان  
الان يقصر في حفظها (او  
ادخل عشرة) اي زكاة  
موت به في جلتز رعه او  
منفردا (مفرطا) في دفعه  
لمستحقه بان كان يمكنه  
الاداء قبل ادخاله ولا  
يبيح له وفسرط في  
حفظه فانه يضمن  
بخلاف ما لو ضاع في  
الجور (لان ادخله

المال بعد الجرايم يشمل الكراهة والحرمه لانها ان قدمت بكثرة وكراهه (قوله قبل وصوله)  
متعلق بضاع (قوله من الوكيل او من الرسول) الفرق بينهما التفرق بين الوكيل دون الرسول (قوله  
الجائر) الاولى الواجب لان تلفه قبل الحول لا عدم تصل عند الحول وواجب كإمرا الان ينال اراد الجائر  
مقابل المنوع فشمع الواجب كإمرا والجائر المستوى الطرفين وذلك كما اذا قبل الزكاة قبل الحول بالزمين  
البيركا ليومين والثلاثة وضاع ما به قبل وصوله للمستحقه فتدخال ان الموازاة التي يجوز بولا يضمنها واذ كر  
في الطراز انه متضمن المذهب فلا لهما زكاة وقعت مع بعضها لان ذلك الوقت في حكم وقت وجوبها سلا فلما  
جزم به ان يرشد من عدم الاجزاء هو ظاهر المصنف انظر بن (قوله ولا يخرج عن الباقي) اي كافي ابي الحسن  
وكافي نقل ابن عرفة عن النواذر (قوله وان تلف جزء نصاب) اي بحيث صار الباقي اقل من نصاب وقوله بعد  
الحول اي كابدل لقوله ولم يمكن الاداء لانه يفرض بأنه غوط بها (قوله فعتبر الباقي بلا تقصيل) اي فان كان  
الباقي نصابا كان كماله الا لا سواه فرط او لم فرط امكن الاداء ولم يمكن (قوله ومنه ما قبل هذه) اي وهو قوله  
فان ضاع المقدم ضمن الباقي وقد قال ان ما قبل هذه التي ظفرها الماني فيها اذ تلف جزء الزكاة قبل الحول  
بعد عرضها واماهنه فقد تلف النصاب وجزؤه قبل عرضها كامل (قوله لزمه اخراجها) اي ولو كان حين  
وجدها فقيرا امديننا (قوله وامالو عرضها قبل الحول) اي بكثرة واستمرت عنده وعند الوكيل او الرسول الذي  
وصلها فضاعت (قوله لان ضاع اصلها بعد الحول) اي دونها وذلك بان عزل الزكاة من ماله بعد الحول ثم  
ضاع المال الذي هو اصلها دون الزكاة فلا تسقط عنه ومفهوم قوله بعد الحول انه لو عرضها قبله تلفت او ضاع  
اصلها قبل تمامه لم يلزمه اخراجها (قوله وضمن ان اخرها) اي اخراجها وحاصله انه اذا حال الحول  
واخر اخراجها عن الحول ابامام يمكنه من الانخراج تلفت المال كله او بعضه بحيث صار الباقي اقل من  
نصاب فانه يضمن جزء الزكاة تقريبا بعد اخراجها مع التمكن منه وامالو اخر اخراجها عن الحول واما  
يومين مع تمكنه من الانخراج حتى تلفت المال او بعضه بحيث صار الباقي اقل من نصاب فانه لا ضمان عليه  
حيث لم يقصر في حفظ المال والا ضمن جزء الزكاة بقوله لا اشرع الان يقصر في حفظه الاولى في حفظه اي  
المال (قوله بان كان يمكنه الاداء) اي ثم ضاع ذلك العشر وحده او معز رعه (قوله او لا يمكنه وفرط في  
حفظه) اي حتى ضاع وحده او معز رعه في قول المصنف مفرطا في منسوبة بالتقريب فيشمل الصورتين  
والاولى حل المصنف على الثانية لان الاولى داخلة في قوله وضمن ان اخرها عن الحول كذا في بن (قوله  
بخلاف ما لو ضاع في الجور) اي وحده لكونه كان معز ولا او ضاع معز رعه فانه لا ضمان عليه ما لم يؤخر  
اخراجها مع امكان الاداء (قوله لا يمكنه) اي لان ادخله محصنه حتى يفرقه على مستحقه (قوله هل  
يصدق في دعواه) اي لان التحصين هو الغالب في ادخال البيت وقوله لا ام لان الاسل بقاء الثمن والطاهر  
من القوانين الاول لانها كانت تفتت القرائن الدالة على التقريب والتحصين فلا يعلم كون الادخال التحصين او  
لغيره الا انه (قوله على الوجه الاتي) اي من كونها تخرج تارة من راس المال وتارة من الثلث فان اوصى  
بها من الثلث وان اعترف بحولها او وصى باخراجها من راس المال (قوله واخذ من الممتنع) اي اذا كان  
لعمال ظاهر فان كان ليس لعمال ظاهر وكان معز فاعلم المال فانه يحبس حتى يظهر ماله فان ظهر بعض  
المال او هم في اخفاء غيره فقال مالك صدق ولا يحلف انما انشئ وان اتم من انطام من يحلف انشئ  
(قوله بضم الكاف وقضها) وعلى كل حال هو اسم مصدر بمعنى اكراه (قوله وان يقتل) اي ولا يقصد  
تفاته فان حق انه قتل احدا قبل بوان قتل احدا كان هدرا (قوله واخراجات نيسة الامام) اي الاخذ لها كرها

(محصنا) بان لم يمكن الاداء وتلف بلا تقرب فلا ضمان (والا) بان لم يبدئه مفرطا ولا لمحصنا اي لم يلم  
قصده في ادخاله يشبه واتى التحصين (تقريب) هل يصدق في دعواه او لا (واخذت من تركها لمت) على الوجه الاتي في باب الوصية في قوا  
مجز كذا اوصى بها الا يعترف بحولها ويومى من راس المال الخ (و) اخذت من الممتنع من ادائها (كرها) بضم الكاف وقضها (واو  
يقتل) واخراجات نيسة الامام على الصحيح بخلاف ما لو سرق المستحق بقدرها فلا يكون لعدم النية

(وادب) المنتع (ودعت) وجو يا (اللامام العدل) في صرفها واخذها وان كان جائزا في غيرهما ان كانت معاهة او سواها (وان) كانت (صينا) فان طلبها العدل على اخراجها لم يسد (وان غر عبد بصرية) قد فسدت فظهر ٤١١ رقة (جنتاية) في رفته ان لم توجد معه (على الاربع) فغير سيدة بين فداها واسلامه فيباع فيها وقيل بفسده فيباع بها ان عشق يوما (ما ذكره مسافر مامعه) من المال وان لم يكن نصا (وما طلب) عنه اذا كان الجميع نصا فأكثر بشرطين في الغائب اشار الىهما بقوله (ان لم يكن) ثم (مخرج) عنه وتوكيل او ياخذها الامام ببلده واثارها في بقوله (ولا ضرورة) عليه من حققة ونحوها في آخره مما معه عن الغائب فان اضطر الى احتياج اخر الاخراج لبلده فالمراد بالضرورة ما يشمل الحاجة لما ينقسه والقوا في قوله ولا ضرورة الحال وما انتهى الكلام على ذلك الاموال اتبعه بالكلام على ذلك الامان وهي زكاة الفطر قال

(قوله وادب المنتع) اي من ادائها بعد اخذها منه كراهان غير قال ولا كفي في الادب واول ما المستفاد ان كل ما كان جائزا في غيرهما هذا يقتضي ان الدفع له حيث يلزم في غير الصرف والاخذ واجب لدفعها للعدل وليس كذلك بل هو مكره كافي ح والتوضيح (قوله على الاربع) مقتضى قتل المواقن هذا يرجع لان بوس من عند نفسه فيكون الاولى لو عسر بالفعل هيات لقتل ابن بوس ونصه قيل فان غر عبد فقال اي سرها فعلمنا من ذلك ما قلنا ذلك قال بعض اصحابنا في ذلك قتلها يكون في رفته كالغاية لا مفر ما يكون في ذمته لان هذا متعلق بالدفع ابن بوس والصواب انه سبائة الخ وهذا يظهر منه تفسيره بالاسم دون الفعل اه بن (قوله بين فداها) اي بقدر ما اخذ من الزكاة (قوله مسافر) لا مفهوم به بل كذلك الحاضر يزكيا معه وما طلب عنه كذا في خش وعيق واسهل في سالم وفيه تطريل ظاهر كلاهما ان الشرطين في الغائب فقط فلا يؤخر الحاضر زكاة ما طلب عنه من المال ضرورة اتفاقا وغيره خلافهما والحاصل ان الحاضر يزكيا مسافر وما طلب من غير تأخير مطلقا ولودعت الضرورة لصر في مسافر بخلاف المسافر فانه لا يزكيا الا بشرطين (قوله مامعه من المال) هذا شامل للماشية يعني اذا لم يكن لها مساع امان كل لمساع فانها تزكيا في محلها فلا يشملها كلامه اه بن وما ذكره المصنف ان المسافر يزكيا ما طلب عنه لا يؤخر زكاته حتى يرجع احد قولنا مالت وقال ايضا انه يؤخر زكاته مطلقا اعتبارا بوضع المال ويخرج على الخلاف في اعتبار موضع المال او المالك لو لم يتنصص ولا واثره الا في المال ببلد سلطان وماله ببلد سلطان آخر والتي في اجوبة ابن رشد ان ماله من مات ببلده (قوله في الغائب) اول ما علمه في زكاة بل كل اتفاقا لا يحتاج الى العلم به (قوله او ياخذها) بالجزم طفا على يكن اي ولما اخذها الامام الذي في بلد الغائب (قوله ولا ضرورة عليه) اي والحال انه لا يلحقه ضرورة في اخراج الزكاة من الغائب مامعه ولو كان عدم الضرر والاحتياج وجودا لم يسد (قوله اي احتياج) اي لما يخرجه زكاة عن الغائب في حققة مثلا وقوله انرا الاخراج اي من ذلك الغائب عنه حتى يرجع ببلده والحاصل ان عمل اخراج المسافر عما طلب عنه ان لم يدره الضرر لعدم اخراجه عنه في ذلك الموضع الذي هو في مكان محتاجا يخرجه زكاة عنه ولو لم يدره ضرورة فانه يخرجه مامعه ولا يخرجه عما طلب عنه ويؤخر الاخراج عنه حتى يرجع ببلده (قوله على ذلك الامان) هذا يقتضي ان المراد بالفطر الذي اضيف اليه الزكاة في قوله زكاة الفطر النظره بمعنى الخلقه وقيل وقيل المراد به المقابل للصوم لوجوبها عنده على هذا فاختلف هل المراد به الفطر الحاضر او الواجب فلذا وقع الخلاف في وجوبها باؤل لية العباد وغيره في فصل في زكاة الفطر (قوله يجب بالسنة) اي لا ياتر ان لان آيات الزكاة العامة سبقة عليها فلم انها غير مرادة منها او انها غير صحيحة في وجوبها خلافا لمن قال ان وجوبها ثابت بصوم اقيموا الصلاة واتوا بالآية (قوله في رمضان) اي الكاثر في رمضان اي منه (قوله وجل القرض على التقدير) كما هو قول من قال ان زكاة الفطر سنة وقوله بعيدا لان فرض وان كان في اصل السنة بمعنى فطر لكن قيل في عرف الشرع الى الوجوب فيعين الجاه عليه (قوله في فحاج المدينة) اي في طرقها والصواب في فحاج مكة كافي سنن الترمذي ولا يقال ان فرضها في السنة الثانية من الهجرة ومكة حيث تدارسب مكث يتأني فيها النداء بما ذكرنا نقول بحث المنادي بمثل ان سنة قد جعلها في سنة ثمان من الهجرة وقد جعلها في سنة ثمان من الهجرة وهو سنة تسع ويحتمل ان سنة ثمان سنة ثمان من الهجرة وليس يلزم ان يكون بحث المنادي عقبا القرض ولما قيل الترمذي بحث في فرضه تكون البحث عام الفتح هو الاظهر لان الاصل للمبادرة باظهار الشعار في البلد بمجرد دخوله ولا موجب لتأخير هذا المانع (قوله وقد سحر الصاع) اي الذي خرا به امداد وقوله فوجد اربع خفان اخرها اربعة الخفنة المتوسطة من الدين المتروطين لامتقوسين ولا مبسوطين وليس مراده

بشر رسول الله صلى الله عليه وسلم متاديا شدي في فحاج المدينة لان صدقة الفطر واجبة على كل مسلم (صاع) اربعة امداد كل مد وثلث بالبداد و قد سحر الصاع فوجد اربع خفان متوسطة

وذلك قد خرج وثلاث الكيل المصري (أو جزؤه) أن لم يرد على الصاع أو في صدمه شتره أو مبعض (عنه) أي من الخرج المستقل من  
 للمصري لأن قوله صاع معناه أخرج صاع (فضل) أي الصاع أو جزؤه في ذلك اليوم (عن قوته وقت عباده) اللازمة له ولو خشي الجوع  
 بعده وهم من يأتي في قوله وعن كل ٤١٢ مسلم عنه بقرابة أو قربة (وان) قدر عليه (ينسلف) يرجوا التدبر على وفاءه وقيل

لا يجب التسلف وأخذ  
 منه عدم سقوطها بالدين  
 لأنه إذا وجب تسلفها  
 فلا دين السابق عليها  
 أولى أن لا تسقطها وهو  
 المذهب فليتأمل (وهل)  
 تبصر كذا الفطر (ي) أو قل  
 (ليلة العيد) وهو غروب  
 شمس آخر يوم من  
 رمضان ولا يتجدد بعده  
 على المشهور (أو بغيره)  
 أي بغير يوم العيد (خلاف)  
 ولا يعتمد على القولين فمن  
 ولده أو اشتري أو تزوجت  
 بعد الغروب وولدت أو  
 بيع أو طلق قبل الفجر  
 لم يجب ولو ولده أو اشتري  
 أو تزوجت قبل الغروب  
 وحصل المانع قبل الفجر  
 وجبت صلى الأكل دون  
 الثاني ولو حصل ما ذكر  
 بعد الغروب واستمر  
 الفجر وجبت على الثاني  
 لا الأول ثم بين جنس الصاع  
 بقوله (من أغلب القوت)  
 بالبلد (من معشر) وهو  
 الفصح والشعر والبلد  
 والخرق والشحن والخرق والخبز  
 والأرز فلهذه مجاميع فرائد  
 معشر خاص (أو أطاق)  
 وهو خير البلب الخرج زبد  
 فأتى يخرج منه نسمة فقط  
 وأشار: وله (غير عسل)

بالنسمة مثل ما باليد الواحدة (قوله) وذلك قد خرج وثلاث الخ (فضل) هذا الربع المصري يخرج من ثلاثة (قوله)  
 أو في صاع الخ ما حال عليه قوله أو جزؤه من الصور الثلاث هو مختار ح وجهه الشارحان على الثالثة فقط  
 وجهه ابن غازی على الأولين (قوله) فضل) نص قوله صاع أو جزؤه أي فضل ما ذكر من الصاع أو جزؤه فأورد  
 التفسير باعتبار ما ذكرنا من أن الكون الطيف بأوطان قدر على أن كان يومها أخرجهما فان دفعهما لمعطيه  
 فالظاهر يميز به على ما مر من دفع الخ كذا لفر به وأخذ ما منه وقوله اللازم صفة لقوت هيالة وقوله بعده أي  
 بعد ذلك اليوم وقوله هو أي صاعه وقوله وان قدر عليه أي على ذلك الصاع أو جزؤه يتسلف وهذا ما لعله في  
 وجوب الصاع أو جزؤه ثم ما اقتضاها كلامه من وجوب التسلف هو ظاهر المسدونة (قوله) وقيل لا يجب  
 التسلف) أي بل يستحب عليه أقصر ابن رشد وأشار المصنف بالمبالغة في دفعه (قوله) خلاف) الأول لأن  
 القاسم في المدونة وشهد به ابن المحاسب وغيره والثاني لرواية ابن التمام والأخوين عن مالك وشهره والأجري  
 ومعهما ابن رشد وابن العربي قال بعضهم الأول مبنى على أن الفطر الذي أضيفت إليه في خبر فرض رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر في رمضان الفطر الحاضر وهو ما يدخل وقته بغيره وبشخص رمضان والقول  
 الثاني مبني على أن المراد بالفطر الذي أضيفت إليه الفطر الواجب الذي يدخل وقته بطول أو القصر اه  
 واعترض ذلك شيخنا بأن عدم نية الصوم واجب فيما تساقط الفطر جائز فما وجدناه فلو جعل الفطر  
 الأول جائزاً والثاني واجباً كما سئل في ثلاثة أقوال أخرى أحداهما أن الوجوب يتعلق بطول أو القصر  
 يوم العيد ولا يعتد وقت الوجوب على هذا القول أيضاً الثاني أن وقته يتقدم فخره بليلة العيد إلى غروب  
 يومه الثالث أن يتقدم فخره بليلة العيد إلى زوال يومه ذكره في التوضيح وعزاه لابن المحاسبون اه بن  
 (قوله) لم يجب) أي على كل من القولين ومثل من ذكره من ولده أو أسلم بعد الفجر فلا يجب (قوله) وحصل  
 المانع) أي وهو الموت والبيع والطلاق (قوله) من أغلب القوت بالبلد) أي من غير قطر لقوت الخرج وأعلم  
 أن المنطوية أعماها غالب قوت أهل البلد في رمضان على ما ظهر من ح ترجيعه لافي العام كله ولا في  
 يوم الوجوب اه بن واستظهر في المانع المعتبر بالأغلب وقت الأخراج (قوله) من معشر) أي حالة كون  
 ذلك الأغلب من معشر أي من كمال العشر وقوله هذه مجاميع بعضها بعضهم بقوله

فمع شعير وزيب سلت \* فجمع الارز ودخن ذرة

(قوله) خاص) أي لا يطلق معشر والاقتضاها اقتصر من عشرين صنفاً وهي الحبوب والثمار  
 التي تخبز كلها بالعشر وليس كذلك (قوله) شتر اللبن) أي كبشته (قوله) الذي زاده على التسعة) أي  
 فأجاز الأخراج منه أن أغلب اقتباه على التسعة أو سائر الموجود منها في الأقيتات وروى ذلك ابن  
 حبيب في مختصر الواضعة عن مالك (قوله) إلا أن يشأت غيره) أي في زمن الرضا والشددة معاً لا في زمن  
 الشدة فقط كما أنه أبو الحسن وابن رشد والذي يظهر من عبارات أهل المذهب أن غير التسعة إذا كان غالباً  
 لا يخرج منه وأما يخرج منه إذا كان كسبهم دون غيره من التسعة كفي المدونة وغيره وأما  
 قال المصنف إلا أن يشأت غيره أي إلا أن يتفرّد غيره بالأقيتات فيخرج منه حيثما ظهر من  
 فيدخل فيه) أي في غير ما ذكر وقوله فيخرج مما أغلب أي اقتباه من الغيران تعدد ذلك الصير كالز  
 كل المقتات فلا وجبوا قلباً أحدهما في الأقيتات وقوله مما أغلب أي كالز كل المقتات فلا وجبوا قلباً  
 حصا قط (قوله) والاعين الخ) أي والأبأن وجبت منها قوت الأخراج منه أي من ذلك الموجود من التسعة  
 وان كان غير مقتات وما ذكره من التعيين ضيف كلاً في الشارح (قوله) فخرجت الخ) أي قوت وقوله والحاصل  
 فكانت الخ والحاصل انتهى وجبت الخ وقد اشتمل هذا الحاصل على خمس سور (قوله) ومع غلبة واحد

الرد: أي في حبيب الذي زاده على التسعة المستدرة (الآن) يستات غيره (أي غير ما ذكر من العشر والأط) منها  
 فيدخل فيه العسل وغيره من اللحم ولبن وغول وحش وغيره ما يخرج مما أعلن أن تصددها ما أجدان لم وجبت من التسعة والاعين  
 الأخراج منه في كلاً الأتيان بقوت وجبت التسعة أو بعضها أو سائر في الأقيتات غير في الأخراج من إياها ما ومع غلبة واحد

يعول على مافى الخطاب ومن

ج رقيق رقيقه لانه لا يعبه لان تنقعه على سيدهم ولا يحب على سيدهم الرقيق ايضا (ولو) كان رقيقه (مكاتباً) لا  
 يموتون كانت تفتقه على نفسه الاما الكاكة يقدران السدرك ان يشاقق ظلمه تفتقه (و) لو (أجارجي) عوده ومعه  
 (ميسا) عواضه او خياري) لخاصة ان كة قبل رؤى عالم ومضى من المياري كة ظلمها على  
 (و) عفاها بالتم فر كانه على سيدهم الخلد بالكر (الان) رجع بعد الانعام (لحرية)

مجان يقول له اخذ مثل فلانة كذا وبعدها فانسى (فلى محذمه) بفتح الدال زكاة كتفتحه طالت مدة الخدمة او قصرت وظاهر انه لو كان  
 مرجحه لشخص انها تكون على الخدم بالكسر والعتمدا انها على من مرجحها له كتفتحه ان قبل (و) البعد (المشترك) والمبعض بقدر الملك فيها  
 (ولا شيء على البعد في الثانية) (و) البعد (المشترى) شرأ (طاسدا) زكاته (على مشتره) ان قبضه لان ضمانته حينئذ (ونصب اخراجا بعد  
 الفجر وقبل الصلاة) (نصب اخراجا ٤١٤) (من قوته الاحسن) من قوت اهل البلد ومن اغلب قوتهم (و) (نصب) غرة بله

زكاة اذا اخلص من غايه فلا يرعى عنه بل شيء من ماضى الاعوام بخلاف الماشية اذا اخلصت من الغصب  
 لانها تسمى بنفسها فله (قوله) كان يقول له (اي كان يقول السيد البعيد) (قوله) انه لو كان مرجحه لشخص (اي  
 غير سيده) (قوله) كتفتحه (ان قيل حاصله ان البعد الخدم ان كان مرجحه بعد الخدمة لسيده فزكاته على الخدم  
 بالكسر وهو السيد وان كان مرجحه لم يفرز كانه على الخدم بالغصب وان كان مرجحه لشخص آخر فزكاته على  
 ذلك الشخص الذي مرجحه له لوجوب حق الخدم على من ذكر (قوله) والمشارك بقدر الملك (الخ) هذا هو الراجح  
 ومقابلها انها على عدد رؤس المالكين ولهذا المسئلة تطار في هذا الخلاف وباطها على ما يصح بحقوق مشتركة  
 هل استحقاق ذلك الراجح بقدر الحقوق وعلى عدد الرؤس قولان لكن الراجح منها يختلف فالراجح الثاني  
 وهو اعتبار عدد الرؤس في مسائل كثيرة القسام وكس المراض والساقى وحاس اعدل المتاع ويوت  
 الطعام والجر بنو البانين وكاتب الوثيقة وكذا سيد الكلاب فلا ينظر لكثرة الكلاب وانما ينظر لاشتراك  
 السيد رؤس الصابدين والراجح القول الاول وهو اعتبار الملك في مسائل كزكاة الفطر والشفعة وحقه الابوين  
 اه بن اى خارج انها توزع على الاولاد بقدر البار لا على الرؤس ولا بد الميراث خلافا لبعضهم وكذا زكاة  
 فخرها (قوله) ان قبضه (اي من البائع فان لم يقبضه كانت زكاته على البائع لان ضمانته (قوله) وقبل  
 الصلاة) (اي وقبل صلاة الصلوة) بعد العتق الى المصلى كذا قال عبيد بن ابي عمير عليه السلام المدونة وغيره ان  
 المنسوب انما هو الاخراج قبل العتق المصلى لكن قال ابو الحسن عمل الايجاب انما هو قبل الصلاة فلا اذا  
 قبل الصلاة بعد العتق المصلى فهو من المستحب اه ح (قوله) الاحسن من قوت اهل البلد (اي اذا كان  
 لم يفرق قوت واحد وقوله) او من اغلب قوتهم (اي او الاحسن من اغلب قوتهم اذ انه قد قوتهم وليس مراد المصنف  
 الاحسن من قوتهم اذ اختلف لصدقه بالادون من قوت البلد (قوله) فيجب غر بته ان زاد الغلت على الثلث  
 هذا قول ابن رشد وعليه اذا كان الغلت الثلث او دونه يصير كالبيع فتستحب الغرة (قوله) وقبل بل (الخ) (اي  
 وقبل بل فيجب الغرة بل لو كان الغلت الثلث او ما فر به كالمبيع وقوله وهو الاظهر (اي قال ابن عرفة) (قوله  
 طرف في زوال) (اي لا دفع لان نصب الغرة لا يتقيد بكونه يوم العيد (قوله) اي يندبلن زال فخره او دفعه يوم  
 الفطر) (اي بعد فخره ما لو كان الزوال قبل غره لوجب (قوله) ويجب على سيد العبد (الخ) (اي ويلفر هذه  
 المسئلة يقال زكاة فطر طلب اخرجها من واحد من قوتهم وتوقف الموافق اخراج الصلوة مع ان سيده  
 اخرجها قل نعم في البعض يظهر اخرجها اذا كلفت يوم العيد عن البعض الذي قلنا الا شيء فيه فافطره  
 (قوله) للامام العدل) (اي في اخذها وصرفها (قوله) بل بكرة الزيادة عليه) (اي اذا كانت الزيادة متعلقة  
 بالصاع كاتل عن الامام والافلا كراة) (قوله) في الحالة (الخ) وذلك اذا اوصاهم باخراجها ووق منهم او كانت  
 عاينهم الاخراج عنه وهو غائب (قوله) والا (اي والا يكن اوصاهم بل يمكن عاينهم الاخراج عنه (قوله) في  
 القسامين) (اي هو ما اخرجهم عنه واخرجهم عنهم (قوله) فان لم يزل) (اي قوت المخرج عنه (قوله) ولا يجوز  
 الاخراج عنه منهم) الا وضع ولا يجوز اخرجهم عنه (اي ولا يجوز عاينهم ايضا (قوله) بخلاف العكس) (اي وهو  
 اخرجهم في مصر عنهم فانه يجوز (قوله) وان كان الاول (الخ) فيه قلر انما ذكر مرورا بمطرف وهي مقابلة  
 للمذهب المدونة قال ابو الحسن ويجوز ان يدفعها الرجل عنه وعن عيال له كمن واحد هذا مذاهب  
 ابن القاسم وقال ابو مصعب لا يجوز ان يسكن مسكنا واحدا اكثر من صاع وراها كالكمقارة وروى

القمي (وغيره) (الا الغلت)  
 فيجب غر بته ان زاد  
 الغلت على الثلث وقبل بل  
 ولو كان الثلث او ما فر به  
 يصير هو الاظهر (و) (نصب  
 دفعها في زوال) (اي لاجل  
 زوال) (قصر ورق يومه)  
 طرف في زوال ان يندبلن  
 زال فخره او دفعه يوم الفطر  
 ان يفرجها من قسه  
 ويجب على سيد البعد  
 اخرجها عنه (و) (نصب  
 دفعها للامام العدل)  
 ليقربها وظاهر المدونة  
 الوجوب (و) (نصب) عدم  
 زيادة) (على الصاع بل  
 تكو الزيادة عليه لانه  
 تصيد من الشارع فالزيادة  
 عليه بدعه مكروهه كالزيادة  
 في التبيع على ثلاث  
 وثلاثين وهذا ان تحقت  
 الزيادة وامام الثلث فلا  
 (و) (نصب) (اخراج المسافر)  
 عن نفسه في الحالة التي  
 يخرج عنه اهل لاحتال  
 نسيانهم والواجب عليه  
 الاخراج (وجاز اخراج  
 اهل عنه) (اي عن المسافر  
 ان كان عاينهم ذلك او  
 اوصاهم وتكون المادة

مطرف

والوصية بمئة انة والام تجز عنه فقد كذا استظهره المصنف وكذا يجوز اخرجها عنهم

والعبرة في القسامين قوت المخرج عنه فان لم يعلم احيط باخراج الاعلى فان لم يوجد عندهم كاهل السودان غائهم اكل الفرة والسنن فاذا سافر  
 نداهم الى مصر وشان اهل سراجا القم فظانها انه يبعث عليه ان يخرج عن نفسه ولا يجوز الاخراج عنه منهم بخلاف العكس (و) (جاز  
 دفع صاع) (واحد) (المساكين) (بازدفع) (اسع) متعددة (واحد) (ان كان الاول دفع الصاع واحد)

(و) جاز أخرجه (من قوته الادون) أي من قوت أهل البلد لم يقدّمه على قوت أهل البلد لأنهم (الان) يقتات الادون (الفتح) فلا يجوز ولا يجوز بمؤكد الواقعة لهم نفس اولادهم كبدوي بأكل الشجر بمحضرة ٤١٥ يقتاتون القمح (و) جاز (أخرجه) أي

المكفنز كانه (قبله)

أي الوجوب (بكالوبين)

او اثلاثة وفي المدونة

باليوم واليومين والمصنف

تبع الجلاب (وهل) الجواز

(مطلقا) سواء دفعها

بنفسه او بنفرها وهو

المذهب (او) الجواز ان

دفعها (لمفرق) كان فرقا

بنفسه ليجز ولم يجز

(أو يلا) محلها اقام

تتبع يدا لصقها في وقت

الوجوب بالاجزاء اتخا

(ولا تسقط) القطرة (بعضى

زمنها) قربتها في النعمة

كثيرها من القرائن وائم

ان اخرها من يوم القطر

مع القدرة (واتخذ معطر

مسلم قدير) غيرها شتى

تدفع لما لك نصاب لا يكفي

عامة فأولى من لا عليك

للاعامل عليها ومؤكد

قلبه ولا في الرطب ولا لادام

ومجاهد وغيره يتوصل

بأهل البلد بل وصف الفقر

وبجاء دفعها لأقارب الذين

لا تزمه فتمهم بالزوجة

دفعها لزوجة الفقير

بمخلاف العكس

باب ذكوه حكم

الصيام وما يتعلق به

وهو لغة الاسماك من الشئ

وشرب الاسماك من شهوتي

البلن والفرج في جميع

الناو بنية فخر كنان واقته بما ثبت به رمضان قوله (أي يتحقق في الخارج وليس المراد خصوص الثبوت عند الحاكم

بأحد أو ثلاثة إما (بكمال شعبان) ثلاثين أو ما قبله إن غم ولو شهر والابحاص فيه سيقر على المنهور ولان الشارع

مطرف يستحب ان ولي شرفة فطرته ان يحلى لكل مسكين ما يخرج عن كل انسان من اهله من غير اعياب  
 اه بن وعلم منه ان الجواز في كلام المصنف مستوى الطرفين لاجل ان يكون ما شاع على مذهب المدونة  
 لا بمعنى خلاف الاولى والا كان ما شاع على روايه مطرف (قوله ومن قوته الادون الخ) حاصل قته المستقاة  
 من اقات الادون ان اقاته ليجز من قوت البلد اجزا اتخا وان كان لشع لم يجز ما اتخا وان كان لمادة  
 فيه قولنا اعتماد المصنف منها القول بالاجزاء هو ضعيف المذهب القول بصد الاجزاء كما كرام بن  
 عرفة اه بن وانما كان المصنف معتمد القول بالاجزاء لان حكمه يجوز الاخراج من قوته الادون اذا  
 كان اقياته لغير شع صادق باقياته ليجز اولاده واهم نفس وشاخصه على ما اذا كان اقياته ليجز  
 بحيث يكون الاستثناء منقطع لاجل تخفيف القول للمعتد فأنزل (قوله واخرجه) قبله  
 بكاليومين) فلو اخرجه قبل الوجوب فضاقت الخصى لا تجزى واعترضه التوسى واشتارته متى  
 اخرجه فضاقت في وقت اخرجه في ليله الاجزاء اتخا فطر التوسيع (قوله وفي المدونة) أي وهو  
 المستدل فلا يجوز اذ اخرجه قبله بثلاثة ايام وما في الجلاب ضعيف وان كان مواظبا على الموطن (قوله سواء  
 دفعها بنفسه) أي الفقراء او دفعها بنفرها (قوله أو يلا) الرابع منها الاول وهو همم الخصى المدونة  
 وعليه الاكثر وروايتهم بنونس (قوله والاجزاء اتخا) أي لان دفعها كانت لا تجزى به ان  
 يتزعمها فاذنرها كما كان لكن ابتداء دفعها يشك (قوله ولا تسقط بعضى منها) أي ولا يسقط طلبها بعضى منها  
 مع سرفه بل يضربها لما شاع السنن عنه ومن تزمه عنه واما بعضى منها وهو مصرفه فأنزل تسقط  
 عنه والمراد بمنزها من وجوبها وهو اول ليله العيد او فقره (قوله تدفع لما لك نصاب) اشار هذا الى المراد  
 بالفقره وانما فقره ان كان وهو الشهر ووقبل اعادته فقدم لادم قوت يومه والاول قول في مصنف شهر ما بن  
 شمس وابن الحاجب والثاني قول للشمس والآخر جنى بلدها فقره قلت لا قرب باديتها ذلك بأمر من الزمى  
 لانها ثلاثين نصاب الصاع هذا ان اخرجه المزرع كان دفعها للامام في حقه لما لا قرب بالبلاد للبلداجين  
 فقدم منها بأجرة منها ومن التي يقولون قاله ابو الحسن على المدونة (قوله دفعها لزوجة الفقير) انما يجز  
 هنا يجوز دفعها لزوجة الفقير دون ذلك المال فانها في قولين بلع والكرامة لفرق بقية النفع بها بالنسبة  
 لذكر المال (قوله بخلاف العكس) أي فلا يجوز زلوه كانت لزوجة فقيرة لان فقيرة لا تزمه من ايسر بعد  
 اعوام لم يقضها اه سبق

### باب في الصيام

(قوله عن شهوتي البطن والفرج) يبطل طردها التعريف بما اذا جوءت فأنه أو فأنه متعمد أو غير  
 يقتضى جمعة سومه لاسماك كل من شهوتي البطن والفرج وليس كذلك (قوله فخر كنان) أي الامساك  
 والنية وانما كنان كثر في شئ لو لم يفي ما بهته ومفهومة واما شرط وجوبه فلا طائفة والبلوغ وشروط  
 جمعة الاسلام وان كان القابل للصوم واما شرط وجوبه فمجمعة فالعقل وعدم الحيض والنفس وجبى  
 شهر رمضان (قوله أي يتحقق في الخارج) سواء حكم بشئ ما كم او لا (قوله وكذا نافله) أي وكذا اكمال  
 ما قبله وهو رجب ثلاثين وكذا ما قبل رجب وقوله ان غم شرط في كمال كل شهر ثلاثين أي اذا كانت السماء  
 ليلة الثلاثين مغيمة في آخر كل شهر واما اذا كانت السماء مصحبة فلا يشترط ثبوت على اكمال ثلاثين بل ثارة  
 شيت بذلك ان لم يره الهلال وثارة ثبتت في الهلال ليلة الثلاثين فيكون شعبان او غيره محدث تسعة  
 وعشرين يوما كسأب أي يقول ابو ربيعة يقدل في الهلال (قوله لا بصاحب نجم) عطف على قوله بكمال شعبان  
 وقوله وسيرقر تخسير وقوله على المشهور وخالن قال انه ثبت صاحب سبيل النمر واذ ثبت بالحساب  
 ان قوس القمر في تلك الليلة من شمس بحيث انه يرى تحت الشهر والا فلا الثبوت بالنسبة فذلك الحاسب لسير

الناو بنية فخر كنان واقته بما ثبت به رمضان قوله (أي يتحقق في الخارج وليس المراد خصوص الثبوت عند الحاكم  
 بأحد أو ثلاثة إما (بكمال شعبان) ثلاثين أو ما قبله إن غم ولو شهر والابحاص فيه سيقر على المنهور ولان الشارع



ولا تَطْرُقُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنَّهُ  
نَحْمَ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا وَالْحَقُّ  
وَأَبَا جَالٍ كَلَامُهُ شَعْبَانُ  
وَهِيَ مَقَرُّهَا قَبْلُهَا قَالُ  
مَالِكٌ إِذَا قَالُوا فِي النَّصْرِ شَهْرًا  
يَكُونُونَ عِدَّةَ الْجَمْعِ حَتَّى  
يُظْهَرَ خِلَافُهُ أَتَابَا الْحَدِيثَ  
وَيَقْضُونَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لِمِ  
خِلَافٍ مَا هُمْ عَلَيْهِ أَتَيْتُ  
(أَبُو بَرٍّ فِي عِدَّةِ) الْحَلَالَ  
الْمُرَادُ بِهِمَا مَا قَابِلُ  
الْمُسْتَفْضَى فَيَصْدُقُ  
بِالْكَثَرِ فَكُلٌّ مِنْ أَخْبَرِهِ  
عِدَلَانِ بِرُّهُ فِي الْحَلَالِ  
سَمِعَهُمَا يَتَبَيَّنُ غَيْرُهُ  
وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ لِأَعْدَلِ  
وَلَا يَهْ وَيَأْمُرُهُ وَلَا يَهْ  
وَيَأْمُرُ عَلَى الْمَشْهُورِ  
الْكُلُّ أَيْ فَلْيَجِبْ عَلَى  
مَنْ سَمِعَ الْعَدْلَ أَوْ هُوَ  
وَالْمَرْءُ الصَّوْمُ وَأَمَّا الرَّائِي  
فَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَطْعًا قَوْلُهُ  
بِكُلِّ شَعْبَانٍ أَيْ يَوْمٍ وَقَوْلُهُ  
أَوْ بِرُّهُ عِدَلَيْنِ أَيْ وَلَا  
يَعْنِي الْأَذَلَّ قُلُّهُمَا صَحَابُهُمَا  
كَمَا يَأْتِي فِي بَرِّهِ  
الْعَدَلَيْنِ (وَلَوْ) أَدْعَا  
أَلِ رُّهُ (بِصَوِّهِ) (ظَنُّ)  
أَيْ فِي بَلَدٍ كَبِيرٍ (ظَنُّ)  
يَتَبَيَّنُ بِهِمَا (أَبُو بَرٍّ)  
لِغَيْرِهِمَا (بَعْدَ تَلَاثِينَ) يَوْمًا  
مَنْ رَوَّيْتُمَا حَالُ كَوْنِ  
السَّمَاءِ (يَهْوَا) لِأَعْمِ فِيهَا  
(كَذَبًا) فِي شَهَادَتِهِمَا وَأَمَّا  
شَهَادَتُهُمَا بَعْدَ التَّلَاثِينَ

الْقَمَرِ لَنْ يَصْدُقَ فِي حَاجَةِ هَذَا الْقَوْلِ الضَّعِيفُ هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ (قَوْلُهُ) أَنَا طَالِحُ الْحَكَمِ) أَيْ الْهُيُوتُ  
الشَّهْرُ (قَوْلُهُ) سَمْعٌ وَعَشْرُونَ) قَوْلُهُ أَنَّهُ يَحْمَلُ عَلَى الْعَالِيَةِ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَمَاتُ رَسُولِ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَامُوا عَشْرِينَ بَارًا كَثْرًا صَمَاتُ تَلَاثِينَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَدْ صَامَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ تِسْعَةَ أَشْهُامٍ مِنْهَا عَامَلَانِ تَلَاثُونَ وَسَبْعَةَ أَشْهُامٍ تِسْعَةُ وَعَشْرُونَ وَأَوْعَاظُهُ الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعَةً  
وَعَشْرِينَ وَهَكَذَا أَوْفَقَ فِي حَدِيثِ شَامٍ سَلَمَةُ فِي الْبُخَارِيِّ (قَوْلُهُ) فَلَا صَوْمَ أَحَدٍ تَرَاوَا (الْحَلَالَ) أَيْ لَيْلَةَ تَلَاثِينَ (قَوْلُهُ)  
فَأَنْ نَحْمَ عَلَيْكُمْ) بِضَمِّ الْعَجْمَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَلَمِ أَيْ حَالٍ يَشْكُو وَيَنْقُصُ فِيهِ لَيْلَةُ التَّلَاثِينَ (قَوْلُهُ) فَاقْدُرُوا لَهُ) ضَمُّ الْعَدَلِ  
وَكَسْرُ هَاوٍ وَهَزْهُ هَمْزٌ وَتَوَسَّلَ أَيْ فَاغْوَهُ تَلَاثِينَ وَهَذَا مَحْطُ الْأَسْتِدْلَالِ بِالْحَدِيثِ وَعَلِمَ بِحَقْلَانَا مَنْ الْمُرَادُ بِقَدْرِهِ  
أَعْمَاهُ تَلَاثِينَ وَأَنَّ الْأَمْرَ فِي قَوْلِهِ زَائِدَةٌ مِثْلُ رَدِّكُمْ وَأَيَّانَ التَّقْدِيرِ بِعَيْنِ الْقِيَامِ أَوْ بِكَتْمَةٍ قَالَ تَعَالَى قَدْ  
جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا أَيْ عِلْمًا (قَوْلُهُ) فَأَكْوَادُهُ شَعْبَانُ أَيْ تَلَاثِينَ لَيْلَةً (قَوْلُهُ) وَهِيَ مَقَرُّهَا قَبْلُهَا) أَيْ  
لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَدْرَ بَاقٍ بِعَيْنِ الْأَعْمَالِ وَالْأَكْمَالِ (قَوْلُهُ) وَيَضُونَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لِمِ خِلَافِهِمَا عَلَيْهِ) أَيْ إِذَا  
تَبَيَّنَ أَنَّ شَعْبَانَ سَمْعٌ وَعَشْرُونَ وَأَنَّ رَمَضَانَ كَامِلٌ فَظَهَرَ يَقْضُونَ بِوَلَدَاتِهِمَا تَقْصُرُ بِجَوِّهِمَا شَعْبَانَ وَكَمَالَ  
رَمَضَانَ قَضَاؤُهُ مِنْ قَالٍ عَجَّ يَنْبَغِي أَنْ يَقْدِرُوا قَوْلَ الْمُنْصَفِ بِكُلِّ شَعْبَانٍ بِمَا أَذَلَّ التَّوَالُ أَوْ بِمَا أَشْهَرَ قَبْلُ  
شَعْبَانَ عَلَى الْكَمَالِ وَالْأَجَلِ شَعْبَانُ نَاقِصًا لِأَنَّهُ لَا يَتَوَالِي خَمْسَةَ أَشْهُارٍ عَلَى الْكَمَالِ كَمَا لَا يَتَوَالِي أَرْبَعَةَ أَشْهُارٍ قَبْلُ  
عِنْدَ مُعْظَمِ أَهْلِ الْبِقَاتِ أَمْ وَهَذَا ضَعِيفٌ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ أَذَلَّ لَيْلَةَ تَلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ لَيْسَتْ رَمَضَانَ إِلَّا  
بِكُلِّ شَعْبَانٍ وَأَنَّ تَوَالِي قَبْلِهِ أَرْبَعَةُ كَوَامِلٍ أَوْ تَلَاثَةٌ تَوَاقُصُ وَلَا عِدَّةٌ بِقَوْلِ أَهْلِ الْبِقَاتِ أَمْ عَدُوٌّ وَأَعْلَمُ  
أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ السَّمَاءُ مَصْغِيَةً لَيْلَةَ أَحَدِي وَتَلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ وَقَدْ كَانَ هَلَالُهُ يَتَبَيَّنُ بِرُّهُ عِدَلَيْنِ مِنْ رَجَبٍ  
فَأَنَّ رَمَضَانَ جِدَّةً لَا يَتَبَيَّنُ بِكُلِّ شَعْبَانٍ لِكُذِّبِ الشَّاهِدُ مِنْ أَوَّلِهِ بِمَا عِنْدَ كَلَامِ الْمُنْصَفِ بِهَذَا  
لِأَنَّ هَذَا الْبَيْكَلُ فِيهِ شَعْبَانُ بِدَلِيلٍ تَكْذِيبُهُمَا (قَوْلُهُ) عَلَى الشَّهْرِ فِي الْكُلِّ) خِلَافُ ابْنِ الْمَاجَشُونِ فِي  
الْأَوَّلِ وَلَا يَشْفِي الْقَائِلُ بِأَنَّ يَوْمَانِ سَمْعٌ فِي الثَّلَاثِ (قَوْلُهُ) أَيْ فَلْيَجِبْ عَلَى مَنْ سَمِعَ الْعَدْلَ) أَيْ سَمِعَهُ يَضُرُّ بِأَنَّهُ  
رَأَى الْحَلَالَ (قَوْلُهُ) أَعْرَبِي) ثَبُوتُهُمَا لِلْبِلَادِ الْأَقْلَامِ (قَوْلُهُ) وَلَا يَمِ) أَيْ لَا يَمِ ثَبُوتُهُ بِرُّهُمَا بِأَنْ يَجِبَ  
الصَّوْمُ فِي حَقِّ مَنْ أَخْبَرَهُمَا بِرُّهُ أَوْ سَمِعَهُمَا يَتَبَيَّنُ غَيْرُهُ بِمَا كَامِرُ (قَوْلُهُ) الْأَذَلَّ خِلَافُ) أَيْ فَكُلٌّ مِنْ قُلِّ  
إِلَيْهِ عِدَلَيْنِ عَنْهُمَا وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ (قَوْلُهُ) وَلَوْ أَدْعَايَا) أَيْ هَذَا إِذَا أَدْعَايَا رُّهُ فِي غَيْمٍ أَوْ فِي مَجْهُولٍ  
صَتْرَةٍ بَلَّ وَلَوْ أَدْعَايَا رُّهُ يَصْحُو بِمَصْرٍ كَأَنَّ قَوْلَهُمَا لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ بِأَنَّ رَدُّهُمَا ظَاهِرٌ الْمُدَوِّعَةُ ظَاهِرٌ وَلَوْ  
أَدْعَايَا رُّهُ فِي الْجَهَةِ الَّتِي وَقَعَ الطَّلَبُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ مَا وَرَدَ الْمُنْصَفُ بِقَوْلِهِ سَمْعُونَ بِرُّهُمَا قَائِمَةٌ بِأَنَّ بَشِيرَهُ  
خِلَافُ فِي حَالِ أَنْ تَطَرُّ الْكُلُّ إِلَى صَوْبٍ وَاحِدٍ وَتَدَانِ أَنْ تَقْرَأَ بِالْأَنْظَرِ إِلَى مَوْضِعٍ تَنْتَفِشُ شَهَادَتُهُمَا وَبَعْدَ ابْنِ  
الْحَاجِبِ قَوْلُهُ تَالَتَا وَاعْتَرَضَ فِي التَّوَضُّعِ (قَوْلُهُ) فَانْ يَتَبَيَّنُ بِهِمَا لَمْ يَرْتَضِ رَمَضَانُ بِمَا بَعْدَ تَلَاثِينَ (يَهْوَا) أَيْ هَذَا  
مَقْرَأٌ عَلَى شَهَادَةِ الشَّاهِدِينَ فِي الصَّوْمِ وَالْمَصْرُ قَطْعًا قَبْلُ بِهِمَا هُوَ مِنْ قَالَتِ أَيْ سَوَاءٌ كَانَتْ رُوَّيْتُمَا مَعَ الْعَمِ  
أَوْ الصَّوْمِ كَانَ الْبِلَادُ مَغِيرًا أَوْ كِبَرًا كَذَا قَالَ ابْنُ غَزَالٍ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ كَقَبْلُ لِبَابِ الْحَاجِبِ وَشَرَاهُ حَيْثُ فَرَعُوهُ  
عَلَى الْمَشْهُورِ فِيمَا قَبْلَهُ وَاعْتَرَضَ حُطَّاقُ ابْنِ غَزَالٍ أَنَّ إِسْرَافَ الشَّاهِدِينَ مَعَ الْعَمِ أَوْ إِسْرَافَ الْمَصْرِ بِحَمَلٍ عَلَى  
السَّدَادِ (قَوْلُهُ) بَعْدَ تَلَاثِينَ) أَيْ لَيْلَةَ أَحَدِي وَتَلَاثِينَ وَقَوْلُهُ كَذَبًا أَيْ وَحَيْثُ قِيَامُ الْحَادِي وَالتَّلَاثُونَ  
وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَكْذِيبَهُمَا مَشْرُوطٌ لَمْ يَنْحَلِّمْ وَتَلْتَمِزُهُمَا لَيْلَةَ أَحَدِي وَتَلَاثِينَ وَكَوْنُ السَّمَاءِ يَهْوَا فِي ثَلَاثِ  
الْبَلَدِ فَلَوْ أَنَّ غَيْرَ هُمَا لَيْلَةَ أَحَدِي وَتَلَاثِينَ لَوْ رَمَضَانُ وَكَانَتْ السَّمَاءُ غَمَامًا يَكْذِبُ وَوَقَعَ الزَّاعِي مِنْ إِسْرَافِ ثَلَاثِ هَلْ  
يَشْتَرِطُ فِي تَكْذِيبِهِمَا أَنْ تَكُونَ رُوَّيْتُمَا بِصَوْبٍ مَصْرُطَانِ كَانَتْ بَيْنَهُمَا أَوْ بِصَوْبٍ بِلَدٍ صَغِيرَةٍ يَكْذِبُ أَوْ يَكْذِبَانِ  
مُطْلَقًا كَانَتْ رُوَّيْتُمَا بِصَوْبٍ أَوْ غَمَامًا كَانَتْ الْبِلَادُ مَغِيرًا أَوْ مَصْرًا الْأَوَّلُ لِشَرَاهُ ابْنِ الْحَاجِبِ وَخَارُجُ وَالثَّانِي  
لِابْنِ غَزَالٍ وَمِثْلُ الْعَدَلَيْنِ كَوْنُهُمَا يَكْذِبَانِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَبِمَا زَادَ عَلَيْهِمَا وَلَمْ يَبْلُغْ عِدَّةَ الْمُسْتَفْضَى

(مستفظة) لا يمكن فوطهم مادة على الكذب بل واحد منهم يضره نفسه انه اى الحلال ولا يفرط ان يكونوا كلهم ذكورا او انا  
 عد ولا (وصم) الصوم سائر البلاد قرية او بعيدا ولا راي في ذلك مسافة قصر ولا اتحاق الطالع ولا مداه فيجب الصوم على كل متقول اليه  
 ان (نفل) ثبوت (هما) اى بالعدلين او بالمستفظة (عنهما) اى عن العدلين ٤١٧ اودن المستفظة فالصوم رايه

استفظة عن مثلها وعن  
 عدلين وعدلان عن  
 مثلها او عن استفظة  
 ولا بد في شهادة النفل عن  
 الشاهدين ان ينقل عن  
 كل واحد اثنان فيمكن نقل  
 اثنين عن واحد منهم عن  
 الاثني ولا يكتفى بواحد  
 عن واحد فله نصف ظاهر  
 في ان النقل عن رؤية  
 العدلين بشرطه يعم كل من  
 بلغه ذلك وهو مقتضى  
 القواعد وظاهر ان بعد  
 السلام وكيف يصح لمن  
 بلغه من أربعة عدول  
 من عدلين فنقل عن كل  
 من العدلين اثنتي قديرا  
 الحلال عدل من زوم الصوم  
 بالقول بعدم الصوم والحالة  
 هذه وانما يخص من راي  
 ومن سمع منه دون من  
 سمع من السامع وانما يحل  
 الصوم اذا حكم حاكم او  
 ثبت عنده مما لا وجه له  
 واما النقل عن الحكم بثبوت  
 الحلال برؤية العدلين فانه  
 يعم ولو نقل الثبوت عند  
 الحاكم واحد على الراجح  
 (لا) يثبت مضافا (برؤية  
 منفرد) وكذا الفطر  
 ولو خلقه او قاضيا او عدل  
 اهل الزمان (الاكاهه) ومن  
 لا اعتناء لهم بأمره اى  
 من الحلال من اهل ديارهم

واما الجماعة المستفظة فلا يفتى فيهم ذلك لاطاعة خبرهم القطع والظاهر انه ان فرض عدم الرؤية بعد  
 الثلاثين من انبأهم بالرؤية يبدل على ان شرط الاستفظة لم يحقق فغير حجة فيكون واليه في اول  
 الشهر من الكذب صحيحة للعدل وخلاف الاثني لان الشافعي يقول لا يكذب العدلان ويصل في الفطر على  
 رؤيتهما او لظاهر كلام المصنف انهما يكذبان ولو حكم بهما فانهما حاكم وهو كذلك حيث كان ما لكانا  
 كان لهما كما هما شافعي لا يرى تكذبهما فانهما يجب الفطر (قوله) واما شهادتهما (الخ) الاوضح ان يقول  
 كذا في شادتهما ولو رؤى لهما انفسهما فانهما روى بعد الثلاثين بهما كالدعم لاثنتيها على ترويج  
 شهادتهما الاولى (قوله) مستفظة اى منتشر وقوله لا يمكن الخ اعلم ان الخبر المستفيض وقع فيه خلاف  
 فانه ذكره ابن عبد السلام والتوسيع هو المصطلح العلم او الظن وان لم يبلغ الذين انجزوا به عدد التواتر والذى  
 لان بعد الحكم ان الخبر المستفيض هو المصطلح العلم لصدوره من لا يمكن فوطهم على باطل بل هو غمد  
 التواتر وانصر على هذا ابن رقة والابو المواق وكذا شارحنا قالوا اهم من الثانية ولذا الشارح لا يمكن  
 فوطهم الخ اى يلوعهم عدد التواتر (قوله) وعصم الصوم اى وعصم وجوب سائر البلاد القريبة والبعيدة ان  
 نقل جماعتها واولى ان نقل جماعته من الحكم برؤية العدلين او الجماعة المستفظة خلافا لعدول الملك القائل  
 اذا نقل جماعته من الحكم فانه يصير على من رايته وقال ابو عمر بن عبد البر ان النفل سواء كان عن حكم  
 او عن رؤية العدلين او الجماعة المستفظة انما يحل للبلا القرية لا للبعد جندا او ارضاء من عرفه انظر  
 ح ويمكن ان يكون مراد الشارح البعيدا البعيدا لا جديكون ملشيا على ذلك القول (قوله) ولا يكتفى بنقل  
 واحد عن واحد اى بان يكتفى بواحد عن احدهما ولا يكتفى بواحد آخر عن العدل الاخر (قوله) بشرطه  
 وهو ان يكتفى بنقل واحد عن احدهما اصلا (قوله) وظاهر ان عبد السلام هو يارفع عطفه على  
 مقتضى الواعد (قوله) كيف الخ استفهام تنكاري بمعنى انى وقوله بل بلغه الخ اى باسما عنهم (قوله)  
 فانقول) مبني وقوله بعد جماعته لا وجه له خبر (قوله) والحالة هذه اى والحالة انه نقل من رؤى العدلين  
 عدلان (قوله) وانما يخص اى وجوب الصوم من راي هو العدلان وقوله من سمع منه اى من راي هو  
 الثالثان (قوله) اذا حكم حاكم اى يثبت ونقل ذلك الحكم وقوله او ثبت عند اى او ثبت عند الحاكم  
 بعد ان رايه جماعة مستفظة ولم يحكم ونقل ذلك الثبوت (قوله) واما النقل عن الحكم بثبوت الحلال برؤية  
 له (العدل) اى او الجماعة المستفظة وقد تفصل من كلام الشارح ان صور النقل منه لانه ما من رؤى العدلين  
 وعن رؤى المستفظة او عن الحكم والناقل في الثلاث اما عدلان او مستفظة وكلها تسمى بمثلها كلام  
 المصنف اوله قوله وعن ان نقل جماعتهما اى او نقل جماعتهما من الحكم واما ان كان الناقل عدلا فلان  
 نقل رؤى العدلين كان نقله غير مبرور ان نقل ثبوت عند الحاكم وان لم يحصل منه حكم او نقل ثبوت برؤية  
 المستفظة فانه يعم كل من نقل اليه كتابا في ذلك الشارح والحاصل ان الاقسام ثلاثة نقل عن الحاكم او عن  
 المستفظة او عن العدلين فالتحذير شرط في الاخير دون الاولين والمراد بالنقل عن الحاكم كما يشتمل النقل  
 لحكمه ان مجرد الثبوت عند (قوله) لا يرى بتفرد الخ اشار الشارح بتقدير رؤى بالانه يخرج من الرؤية  
 لان النقل فهو عطف على قوله عدلين من قوله او رؤى به عدلين وانما صرح بهم الاستعانة عنه بقوله عدلين  
 لانه مفهوم عددهم غير معتبر ولاجل ان يرتب عليه ما يدره من الاستثناء (قوله) الاكاهه اى الا بالنسبة  
 لاهل دول ولاعتناهم بأمر الهلال سواء كانوا اهلها او كانوا غيرهم (قوله) ولو بعد اى ولو كان ذلك المنفرد  
 بدارا (قوله) يثبت العدالة اى عدم الاشتغال بالكذب (قوله) مطلقا اى سواء كان اهلا او غيبا وكذا

(٥١٠ - دروي اول) فهو عطف عام على خاص فيسب رؤى به حقهم ولو بعد اى امرأة حجت بالعدالة وقت نفس غير  
 المعتد به وعرض عطف من لا هتاهم على اهلها به مقتضى ثبوت الحلال ولو اعتدوا وليس كذلك اذا المنفرد انما يعتد به  
 مطلقا دون المعنى مطلقا فوحذف كاهه والعاطف وقال الامن لا اعتناء الخ لما في الرابع



حاصله ان الخالف اذا حكم بثبوت شهر رمضان او بوجوب صومه بشهادة شاهد فهل يلزم للمالكى الصوم بهذا الحكم لانه حكم وقع على مجوز فيه الاجتهاد وهو العبادات وهذا قول ابن رشد القسسى اول يلزم للمالكى صومه لانه افتاء بالحكم لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات وسكبه فيها بعد افتاء قليس لما حكم ان يتحكم بصحة صلاة او طلانا وانما يدخل حكمه حقوق العباد من معاملات وغيرها وهذا قول العراقي وهو الراس عند الاصولين والعراقي خرج ابن رشد كاص عليه هو اائل شرحه على ابن الحليج وذكره ابن فرحون في الديباج لتعليقه خلافه لاني ت وخش والناصر للقاضي قول ثالث في المسئلة وهو ان حكم الحاكم لا يدخل العبادات تبعا للاستدلال على هذا اذا حكم بثبوت الشهر لزم للمالكى الصوم لان حكمه بوجوب الصوم قاطعه شيئا واعلم انه اذا قيل يلزم الصوم للمالكى وصام الناس ثلاثين يوما لم يدخل الحلال وحكم الشافعى بالفطر فانه يظهر انه لا يجوز للمالكى ان يخرج من العبادات صعب من الدخول فيها كالحائض الشفخ سالم السهوى (قوله ولو قبل الزوال) اى خلاطين قال ان رؤى قبله فقام فيه فيجب الامساك ان وقع ذلك في آخر شعبان والقطران وقع ذلك في آخر رمضان وان رؤى بعده فهو اليه القاطبة فيستمر على القطران كان في آخر شعبان وعلى الصوم ان كان في آخر رمضان (قوله القاطبة) اى اليه القاطبة لا الماضية وتعلم من قوله فيستمر الخ انه لا فرق بين هلال رمضان وغيره خلاطين خمسة هلال شوال اه خش (قوله وان ثبت رمضان) اى هو ومما سبق كان ثبت بالحق انه راي الحلال في الليلة الماضية عدلان او جماعة عند قبضته او حكم الحاكم بثبوت (قوله امسك) اى وجب القضاء ولو ثبت النسيه لعدم الجزم بالمعنى واعلم انه اذا ثبت نهارا وامسك فانه لمن غير نية صوم لان نية الصوم وقتها لا بد ان يكون بد العروب فان نوى نهارا كانت كاله ام ضل هذا الواسك بد ثبوت الشهر نهارا ونوى صوم رمضان في ذلك الوقت عند ما ساء كولو يحدد ذلك النية في بقية الشهر كان صومه كله باطلا واما قول صاحب الرسالة والثانية قبل ثبوت الشهر باطله حتى انه لو اصبح ليلا على كل شرب ثم بين ان ذلك اليوم من رمضان لم يجز ففهم قوله قبل ثبوت الشهر انها صحيحة بد ثبوت نية اذا وقعت في محلها بان كانت بعد الفروب كذا قرره شيخنا (قوله عليه) اليه القاطبة والمراد بالحكم وجوب الامساك (قوله فلا كفارة) اى لان اعتقاده المذكور وان كان فاسدا او بل قسريد (قوله وان غيمت) الصواب ضبطه بتشديد الياء مبنيا للفاعل كافي القاموس والمصباح (يوم الشك) اى صبيحة يوم الشك الذي في كونه من رمضان لومن غيره وقوله كان اى صبيحة تلك الليلة (قوله واعتشه) اى اعترض كلام المصنف الذي عبر به ابن الحليج (قوله حرما) اى وجبت فلا حرجه تصبته يوم الشك (قوله فالوجه ان يوم الثلاثاء) حاصله ان يوم الشك صبيحة الثلاثاء اذا كانت السماء صحو او تحدث فيها البرية من لا يثبت به كعبه وامرأة وذلك لان عدم رؤى انه اذا كانت السماء مصحبة مع انضمام حديث من لا يثبت به وقوله ان رؤى من الشك بخلاف عدم الرؤى بقية الثلاثين مع التيمم فانه لا يثبت شكلا صبيحة تلك الليلة من شعبان حرما اخذنا من الحديث (قوله اى اذن فيه) اهم من ان يكون الاذن على جهة التدب كافي قوله عاده او طورا وعلى جهة الوجوب كافي قوله قضاء (قوله وطورا) اى على المشهور وخلافا لابن مسلمة الا انما بمكراهه صومه طورا ويؤخذ من قوله وطورا وجواز الصوم طوعا في النصف الثاني من شعبان خلافا للشافعية القائلين بالكراهة واستدلوا بحديث لا تخدموا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجلا كان يصوم صوما فله اى كان يصوم صوما معتادا فيستمر فيه على ما كان واجاب الماضي عياض بان النبي في الحديث يجوز على التقديم وتصد تطمطم الشهر كان الواجب القبلة في الصلاة فاقه بها تعظم الفريضة بصددها ذكره (قوله فحصلت العداية) اى فادفع ما يقال ان ما صم عادة تطوعا فطما طعان غير متعارين من ان الطيف يقتضى المعابر وما حال الجواب ان الاول تطوع معتادا والثاني تطوع غير معتاد (قوله قال مالك هو الذي ادركت عليه اهل العلم) اى جواز صوم يوم الشك تطوعا للعادة (قوله وقضاءه عن رمضان السابق)

فيسمى مقطرا ان كان في آخر شعبان وصالحا ان كان في آخر رمضان (وان ثبت) رمضان (نهارا امسك) المكلف وجوبه ان المقطرات ولو تقدم فطر لمرة الزمن (والا) بمسك (تقران انهن) الحرمة بعلمه بالحكم فان لم يتبين ثبوت اعتقاده انه مسلم يجزى صومه حاره فطره فلا كفارة (وان غيمت) السماء ليلة ثلاثين (ولم ير) الحلال (فصيحته) اى التيمم (يوم الشك) الذي نوى من صومه على ان صم رمضان واما لو كانت السماء مصحبة لم يكن يوم شكا لانه لم يكن من شعبان حرما واعتشه ابن عبد السلام بان قوله عليه الصلاة والسلام فان غم عليكم فاقدروا له اى اكملوا عذقه ما قبله ثلاثين يوما بل على ان صبيحة التيمم من شعبان حرما فاقول وجه ان يوم الشك صبيحة ما تحدث فيه برؤى الحلال من لم تقبل شهادته كعبه وامرأة او فاسق كاعند الشافعى (وسمى) اى يوم الشك اى جاز صومه اى اذن فيه (عادة) بان اعتاد سرد الصوم او صادق يوم جاز عاداته ان يصومه بتكميس (وطورا) اى لا عادة فحصلت المقابلة قال مالك هو الذي ادركت عليه اهل العلم بالبدنية (وقضاءه) عن رمضان السابق

ويعين وكذا نذر غيره من  
(ولنذر صاف) كنز يوم  
خيس او يوم قدوم زيد  
وابزاه ان لم يبتئنه من  
ومضان والايحيزه من  
واحد منها وعليه قضاء يوم  
لومضان الحاضر ويوم  
القائت ولا قضاء عليه لنذر  
لكونه معينا فثب وقته  
(لا احتياط) على ان كان  
من رمضان احسب به الا  
كان نكاحا لا يجوز اى بكر  
على الراجح (وتدب امساك)  
في لم يجز العادة فيه  
بالثبوت (يتحقق) الحال  
من سيام او افطار (لا)  
يستحب الامساك (التركية)  
شاهدين) باحتياطها اى  
زيادة على الامساك للثبوت  
والافقوى عند الاول  
كايهم بما قبله الاول (او)  
زوال (اى ولا يستحب  
الامساك لزوال) عند صباح  
له (اى لاجل ذلك الصدر  
(القطر مع الصبر رمضان  
كنسطر) لقطر من جوع او  
عشش فافطر ذلك ولو كان  
وقضاء طهراته او مرض  
صبره مشرع مات ولها  
ومسافر قد يجتنب افق  
وصي بلغ نهاره فلا يندب  
لواحد منهم الامساك واكثر  
بقوله مع الصبر رمضان عن  
التاسي ومن افطر يوم الشك  
ممن وثقه من رمضان

ويجوز ان لم يثبت ان من رمضان الحاضر والا فلا يجوز من رمضان الحاضر ولا التمسك بزمانه قضاء يوم  
لرمضان الحاضر وقضاء يوم رمضان الفائت فلو شرع في صومه قضاء عما في ذمته وقد كثر في اثناء اليوم انه قد  
قضى ما في ذمته فقال ابن السام لا يجوز له القطر فان افطر ففدية حنبله ولا تزالان لان تقاسم واشتب  
وصوب الثاني لانه مما التزمه طنا عليه (قوله وكفارة عن عدوى) الاول وكفارة عن طهار او بدل  
بين لان الصيام من جزئيات الهدى والفدية لانه كفارة عنهما اه عدوى (قوله وكذا انما غيره من)  
اى تركه لا يجوز صومه اذ كان نذرا غير معين كان يقول لله على صوم يوم فصام يوم الشك واذا صامه وتسامه  
من رمضان لم يجز به من على المشهور وقضى ما في ذمته ويوم من رمضان الحاضر اه خش (قوله لنذر  
صاف) اى وامالو نذر صومه تعيينا بان نذر صوم يوم الشك من يوم هو يوم شمس سقط لانه من حصة  
افطر ح وقال شيخنا العدوى السلق انه يلزمه صومه الا ترى انه يجوز صومه ولو كان لا يمكن له عادة فوجبه  
فالقول عليه مفهوما قول المصنف لا احتياط لا مفهوم قوله صاف (قوله كنز يوم خيس او يوم قدوم زيد)  
اى فسادان يوم الخميس او يوم قدوم زيد يوم الشك فيجوز له صومه ويجز ممن ان نذر ان لم يبتئنه من  
رمضان والايحيزه من واحد منها وعليه قضاء يوم رمضان الحاضر فقط ولا قضاء عليه لكونه معينا  
فلو تركه صبرا اختياره (قوله وابزاه) اى اذا صامه قضاء عن رمضان الفائت اى كونه نذرا عدوى وقوله عن  
واحد منها اى من رمضان الحاضر والقائت اذا صامه قضاء عن رمضان ولا من رمضان الحاضر والنذر اى  
كان صامه لنذر صاف (قوله ويوم القائت) اى لرمضان القائت وهذا باذا صامه قضاء عن رمضان  
القائت (قوله ولا قضاء عليه لنذر) اى اذا صامه لنذر صاف (قوله لا احتياط) اى لا صامه احتياط اذا  
صامه وصاف ان من رمضان فلا يجوز له لنزول التية (قوله اى بكره على الراجح) اى لا يرد قول عائشة  
من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان ظاهره غير مراد بل كفى بالصيام عن شدة الكرامة  
(قوله وتدب امساك) اى يوم الشك اى تدب الامساك فيه (قوله بقدر ما جرت العادة فيه بالثبوت)  
اى ثبوت الشهر من المدين في الطريق من السفر وذلك لانه اعاد (قوله لا تركية شاهدين) اى  
لوشهدا ثبوتان برؤية الهلال واحتاج الامر الى تركيتهما فانه لا يستحب الامساك لاجل تركية واحدة فييد  
بما اذا كان في تركيتهما طول كفى الرواية وما ان كان ذلك قريبا فاستحب الامساك معين كما قال ح بل  
هو اكد من الامساك في القطر السابق \* واعلم انه اذا كانت الشهادة بالوقت نهارا او ليلا وكانت السماء  
مصحبة وانما تركية النهار فلا امساك اصلا ولا يجب شيئا الصوم ان كانت السماء مغيمة وانما امر  
التركية النهار فالتنبي اعمها الامساك الزا على ما يتحقق فيه الامر وانز كما بعد ذلك امر الناس  
بالامساك والقضاء وان كان في القطر بان راياعلال شوال واحتاج الامر الى تركية صام الناس كما  
هـ ذلك فسلامت عليهم فيما صاموا (قوله زيادة على الامساك للثبوت) اذا اجمع بين الراجح  
من تعالج اذا كان اليوم يوم شك بل كان صيغة عدم فان لم يكن يوم شك بل كان صيغة عدم  
امساك اصلا وكذا ان شهد انها اذ امساك اصلا كعلمت (قوله اوزال عن) يحصل كل ما به اذا  
كان مفطر لاجل عند صباح لاجله القطر مع الصبر رمضان مبرأ له عدة ولا يستحب الامساك فاذا زال  
المرض او انقاس في اثناء نهاره رمضان او اخفى السفر او زال امساك وبلغ من امساك رمضان او زال  
الجنون او الانعاج او قوى المرض المفطر اوزال اضطرر الى الاكل والشرب فلا يستحب لهم الامساك  
ويجوز لهم التمسك على تعاطي المفطر (قوله مع الصبر) مطلق عياض اى يباح لاجله القطر مع الصبر  
لا يزال اه عدوى (قوله مع جوع) اى من اجل جوع بل (قوله وصب) اى يتا فطر كغير  
الموضوع (قوله عن التامى) اى عن افطر ناسيا (قوله فجب الامساك) اى لان كلامنا في  
والشك فزباح لاجله الفطر لكن لامع العلم رمضان (قوله كصبي يت الصوم) اى فيه - فانه  
الامساك لا عقاد الصوم نافذة كفى ح (قوله واكثر ناسيا) اى قبل لونه فيه حليه عدة لا -

والأضواء وأورد على منطوقه المذكور على الطرقة لا يحاح في الشكر بسفر وال...  
مع انه بسفر رمضان واجب بان فعلهما قبل زوال العذر لا يتصف بإباحة ولا ٤٣٦  
عنه ما عرفت بخلاف كلامه اذا علمت ذلك

(قوله ولا تضاه) اى فى هاتين له ودين لا يوجب عدم الامساك (قوله) وأورد على منطوقه المذكور على  
القطر اى ان الاكراه عذر يباح لاجله القطر مع العلم رمضان مع ان المكروه على القطر لا يحاح له القطر  
بسفر زوال الاكراه (قوله) وعلى مفهومه اى بالنظر لقوله مع العلم رمضان وحاصله ان الجنون عذر يباح  
لاجله القطر لكن لا مع العلم رمضان ومع ذلك اذا افاق الجنون يباح له القطر بعد زوال سفره (قوله) وعنه  
لرب علم الخ اى لكونه لا يغير سنده (قوله) بان فعلهما اى فى الجنون والمكروه قبل زوال العذر لا يتصف  
بإباحة ولا غيرها اى وحيث قد القطر الحاصل بهما قبل زوال العذر لا يقال فيه انه عذر يباح معه القطر لانه  
يقضى ان قطرهما يباح وليس كذلك فلم يخلو فى كلامه والحاصل ان الاسلام ان الجنون والمعنى عليه  
والمكروه من اهل الاباحة فكل من يهوان كان له عذر لكنه قد رجع للقطر مع العلم بخلاف المضطر فهو مكلف  
وعنده مع الاختياره وحيث قد الجنون والمعنى عليه والمكروه بسفر اى منطوق يباح له القطر ولا فى  
مفهومه (قوله) لم يثبت الصوم (المفهوم) له بل لم يوطأ ولو يثبت لانه لا يؤمر بالصوم لا وجوباً ولا دليلاً كذا  
قر ريشنا ولا يقال هي من لم تؤمر بالصوم لا وجوباً ولا دليل لكن اذا ثبت ان مقتضى ما يكفر من ح لانا  
فمر لسياق المصنف ان يثبت الصوم لاجل ما يحتاج لاجل وجوه ان تطوع بالصوم غير اذا ثبت ان مقتضى ما يكفر من ح لانا  
كان له تضاده عليها (قوله) او كافر قال سبق ولو سألته فى دينها وفيه ظر بلى اذا كانت صالحة فى دينها  
لا يضرها حتى يجمع ما بينه من ان القاسم ان التصريه اذا كانت صالحة فى دينها لا يضرها وجهاً للمسلم  
قال ابن رشد وهذا مما لا خلاف فيه اذ ليس له ان يشهد من التشرع بدينها ٨١ بن (قوله) عن فضول  
الاسلام اى عن الكلام النازل الزائد على المباح من المباح فخرج ذكر الله (قوله) قبل الصلاة اى قبل  
صلاة الحرب كقائل ما كان لان تعليق التلبس به يثقل عن الصلاة ثم يثقل سداً واماً حديث اذا حضر  
ماء والعشاء فادباً بالعشاء فخر ما أخذ به سالك لعل اهل المدينة على خلافه واخذ به الشافعى وحل العشاء على  
ظاهره من الاكل الكثير وحله بعض المالكية على اكل الخفيف الذى لم يطل ككلات عرات اوزونيات  
فهو غير مخالف لما فيه مالك (قوله) فتمت اى فى ما مضى من الحلويات لان المكروه فى معناه من الحلاوة  
يتم على الماء العذب يقدم على ما ذكر (قوله) حوات جمع حوسة كدقيقه ياتى بالفتح فى الجمع لانه  
واحدة مل القوم من الماء (قوله) وكون ما ذكر (قوله) حوات جمع حوسة كدقيقه ياتى بالفتح فى الجمع لانه  
والثلاث اولى منهما (قوله) وهبى يقول اى صدق له على ما ذكر (قوله) وتأخير السحور هو بالضم  
فعمل بالفتح ما يترك آخر الليل والمراد هنا الاول قبل زوال القطر لانه لا يوصف بالتأخير وقوله وتأخير السحور  
الى الثالث الاخير من الليل ويدخل وقت السحور نصف الليل الاخير وكل تأخير كان افضل فقد ورد ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يؤخر بحيث يكون ما بين فراغه منه وبين الفجر قد مر ما قرأنا من النسخة آية وقد علم  
من فتاها ان الاكل قبل نصف الليل ليس سحوراً (قوله) وسرم بقر اى تدب السحور ان يصوم فى سفره  
لمعنى لقطر وسياًق يشرطه لقوله تعالى ان تصوموا ليكم ويكره القطر واماً قصر الصلاة فهو افضل من  
آساها ذلك ابراهمة ما بالصر وعدم راتبه بالقطر فان قلت ما ذكره المصنف من يجب الصوم بالسفر  
بما روى عنه صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام فى السفر قلت الحديث محمول على صوم النفل او الترض  
اذا شق ويرى الحديث بالام والميم (قوله) ان علم دخوله بسد الفجر اى اقول الهاء (قوله) وهو يكفر  
من الخ اى لا يرد ذلك الحديث الصحيح قال بعضهم يؤخذ منه ان من صام يوم عرفه لا يؤتى فى الصام  
الذي لان الاكثير يشعر بجهاهوه ورد بوجهه فامل ثم ان قوله ويجب صوم يوم عرفه الخ المراد ما ذكر  
الزهد ولا الصوم مطلقاً ندوب (قوله) اليوم الثامن اى وهو يوم الترويق وقوله يكفر اى يكفر صومه  
سنة مضية وهذا قول التراقي فى ح ان صومه يكفر شهره (قوله) عطف عام على خاص لا باسائه لانه ليو

وهو الثامن من ذى الحجة وهو كفى سبب من سنة ماضية وسنة مستقبله واليوم الثامن يكفر سنة (ان لم يصح) وكذا ما عرفت من  
الوقوف والعداء (وعشر ذى الحجة) عطف عام على خاص وفى تسبعتها عشرة

٤٣٣ . فيها أو قدم طخورا ، لأنه أفضل . من تأسوا لأنه يكفر عنه ، وبعبقير توضع على الأهل والأهواب ، الثاني المعروف

(و) نَدْبُ صَوْمِ (الْحَرَمِ)  
وَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ  
الْحَرَمِ الْأَرْبَعَةِ وَأَصْلُهَا  
الْحَرَمُ فَرَجَبٌ فَذُو الْقَعْدَةِ  
وَالْجُمُعَةِ (و) نَدْبُ (إِسْلَامِ)  
قَبِيَّةِ الْيَوْمِ مِنْ (إِسْلَمِ) تَنْظُرُ  
عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْإِسْلَامِ  
بِسُرْعَةٍ (و) نَدْبُ (قَضَاءِ)  
وَإِجْبَابِ تَرْغِيئَاتِنِ الْإِسْلَامِ  
(و) نَدْبُ (تَعْجِيلِ الْقَضَاءِ)  
لِخَلْفَاتِ مِنْ رَمَضَانَ لِأَنَّ  
الْمُبَادَرَةَ إِلَى الطَّاعَةِ أَوْلَى  
وَأَبْرَأُهَا مِنَ الْقَرَارِضِ  
أَوَّلَى مِنَ النَّافِلَةِ (وَتَابَهُ)  
أَيُّ الْقَضَاءِ (كَنْتَلِ صَوْمِ لَمْ  
يَلْزَمْ تَابَهُ) يَنْدُبُ تَابَهُ  
كَكْفَارَةٍ بَيْنَ رَتَقِ وَصِيَامِ  
جَزَائِثِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَى الْحَجِّ  
(و) نَدْبُ (بِهِ بِكُصُومِ  
تَمَتُّعٍ وَفَرَانِ وَكُلِّ قَصْفٍ  
حَجٍّ عَلَى قَضَاءِ رَمَضَانَ أَى  
إِذَا أَجْمَعَ صَوْمُ كَالْمَتَمَتِّعِ  
وَقَضَاءِ رَمَضَانَ نَدْبُ  
تَهْدِيمِ صِيَامِ التَّمَتُّعِ وَنَحْرَهُ  
قَبْلَ صَوْمِ الْقَضَاءِ لِحُجُورِ  
تَأْخِيرِ الْقَضَاءِ لَشَعْبَانَ  
وَقَبْلَ الْبَدَأَةِ بِعَاجِزِ  
لِيُصَلَّ سَبْعَةَ التَّمَتُّعِ بِالثَّلَاثَةِ  
الَّتِي سَاهَمَ فِي الْحَجِّ فَلَا بُدَّ  
مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ لِقَضَائِهِ  
مِنْ غَزَايِ صَوْمِ التَّمَتُّعِ فَأَمَّا  
أَنْ لَمْ يَنْصُقِ الْوَقْتُ عَلَى

عرفه وكان الاولى ان يقول من عطف الكل على الجزء اذ عشر ذى الحجة ليس علماً تاماً **(قوله تغليب)** اى لانها تسعة في الحقيقة اذ العاشر هو يوم العيد لا يسام والاولى حذف قوله تغليب والاقتصار على ما ساء اذ لا تغليب هنا **(قوله من بقية التسع)** اى غير الثامن والتاسع واما ما تقدم ذكره ما يكثره كل واحد منهما وقوله يكثره اى وهو قول التراقي وقوله واشهر من اى وهو قول تميم وقوله واشهر اى وهو قول ح **(قوله)** وعاشوراء هو طائر الحرم وتأسوعاً تسعة **(قوله وقدم عاشوراء)** اى مع ان تأسوعاً سابق في الوجود على عاشوراء **(قوله لانه)** اى عاشوراء يكثره اى ذو بقية من الصغائر فان لم يكن صفات رحمت من كبار سنة وذلك التحسين موكول بقضل الله فان لم يكن كباراً رفع به درجات **(قوله ويندب فيه تأسوعاً الخ)** اقصى عليها مع انه يندب فيه عشر خصال جميعها فنهض في قوله

صم صم صل زلزالنا اغسل \* راس اليتيم امسح نسلق واكتحل

وسم على العيال قلم ظفرا \* وسورة الاخلاص قل القاصم<sup>١</sup>

لقوله حديث التوسعة دون غيرها (قوله ورجب) اعترض ح ذ ك رجب باعتقاده عن ابن هريز بأنه يرد في  
ظهور رجب ولا في صياحه ولا في صيام ثم من غير حديث صحيح يصلح الحجة ظاهراً ولهذا قال أبو الوليد المصنف  
والمرموشين لوافق النصوص اه وبه يعلم أن قول الشارع فيما سبق ونسب بقية الأربعة غير مضموس  
قال ح وذ كر ابن عرفة في الأشهر المربوغة فيها شواذ الأول ما روي في كلام غيره من أهل المذهب لكن وقفت في  
الجامع الكبير للجلال السيوطي على حديث ذكر فيه ونسبه من صام رمضان وشوالاً والأربعة والخميس  
دخل الجنة أقربن (قوله ونسب خصاؤه) انظر هل نسب القضاء خاص بما إذا أسكت بقية أماناً أم لا  
فإنه يصيب القضاء وأطمق فمن أسكت بقية اليوم أو ظرفه وهو الظاهر من كلامهم كقوله شيخنا (قوله ولم  
يصب) أي الأساك مع أن وجوب الأساك هو مقتضى القاعدة السابقة في قوله وزال صدياح له  
الفرطع الطهر رمضان لأن الكفار عطا ون يبرع الشريعة على الصبح (قوله لم يزل تاهه) أي وأما  
الصوم الذي يزل تاهه فتابعه فتابع قضاءهما جميعاً بعد رمضان (قوله وتنع) أي أي أن التمتع يزل تاهه دم أو صوم  
عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة أن رجع إليه قوله وتلا فاع الأول حذفه لاغناء التمتع عنها (قوله وصيام  
جزاً) أي إذا قل صيدا وهو محرّم ولم يكن له مثل من التمس وقوم طعام وأراد أن يصوم عن كل مد يومياً (قوله  
بكمصوم يتبع أقران) أي إذا عجز عن دم التمتع أو القرآن مثلاً وأراد الصوم قدمه على قضاء رمضان (قوله  
لجواز تأخير القضاء للشعان) أي في قضاء رمضان وسبع وصوم التمتع ومما مضى والتأخذه تقديم المضي  
على الموسم (قوله فتأمل) امر بالتأمل إشارة إلى أن الصلاة أعظم عرى في صوم التمتع لأن في صوم القرآن وجزاء  
الصديقها قصور عن أن تقبل العلة فيها شيء وهاته قد يقال الفصل غير مضر على أنه قد قورقه الفصل  
بالرجوع إليه (قوله ونسب فدية لموعطش) ما ذكره المصنف من نسب القدية طعامها والشهور الثلاثة  
لمافي المواقن من التعمي من أنه لا شيء عليه ما لعطش أن يقال غير الشرب كما تقدم من المضطر لا كل أو  
الشرب إذا أكل أو شرب لا يندبه أساك بقية اليوم بل له تناول كل شيء خلافاً لما قبله ح عن مختصر  
الوفاة أن المتطش شرب إذا بلغ الجهد منه ولا بد من الشرب إلى غيره (قوله ولا فدية) أي لا وجوباً  
ولا لولادتها (قوله وسوم ثلاثة من الأيام) أي عريضة وعداراة على الحيس والاشين لأنهما مستحيان  
مستقلان (قوله أول يوم له) أي لأن الحسنة بعشرة أمثالها في أول يوم بحسنة وهي صوم عشرة  
أيام وحادي عشره وأول العشرة الثانية وحادي عشره بأول العشرة الثالثة فإذا صام أول يوم من كل شهر  
وحادي عشره وحادي عشره فكانت صام الدهر والحكم العال بغيره بالتقص بأول يوم من شوال ه تقرير

## حلولی

١- الأدب عليه (و) كتب بصوم ثلاثة من الأيام (من كل شهر) وكان مالك يصوم أول يومه وحادي عشرة

وفرا من التحديد وهذا

اذا قصد سومها بينها

وامان كل على سيل

الاختلاف فلا تراه

(كسته من شوال) فتركه

المقدي به متصلة برضمان

متابعة واطهرها معتقدا

سنة اتصالها (د) كره

لصالح (ذوق ملح) الطعام

ليظن اعتدالها لوصالح

وكذا ذوق حسل وغسل

وتحومها (د) كره مضغ

(حك) وهو ما يحك اى

يضغ كمر لصبي مثلا

ومضغ لبان (ثم عجمه) قبل

ان يصل منه شيء الى حلقه

فان وصل قضى فطنان لم

يعدد والا فكفر ايضا

(ومداواة خمر) ففتح

القاه وسكونها وهو قصاد

اصول الانسان (زمنه)

اى الصوم وهو التهاد

ولائمى عليه ان سلم فان

ابتلع منه شيئا غلبه قضى

وان تعمد فكفر ايضا (الا

لخوف خمر) فى تأخيره

البيل بمحدث مرض او

زيادة لوشدة تألم وان لم

يحدث منه مرض فلا

تكراه بل يجب ان خاف

هلا كاوشدة اذى (د)

كره (خذ) صوم (يوم

مكروه) ككل خيس

لانه يأتى به على كل فيكون

لعير الطاعة اقرب ولا

عدوى (قوله وحادى عشر به) كذا طه ت لا اولو عشر وهو موم عشر به كفى الشارح بهرام عن المتقدم  
 كذا فى حقيق قال من مثله فى ح من المتقدم والذخيرة وباللعيب كيف يكون ما لتدريج معنى المتقدم  
 ويمكن ان يقال ان ما لتدريج قد تأيد عند صديق قلا كما قد عايد كراهه من المناسبة وقد قلنا ان الدراية كانت  
 اغلب على ابن رشد من الرواية (قوله اى ايام البالی البیض) اى قد حذف المضاف للموصوف والموصوف  
 وقوله ثالث عشر هـ اى الشهر وثالبه وصفه البالی المدكور بالبیض لشدة نور القمر فيها وقوله وفرا الخ  
 الاولى تقدم هذه العلة على قوله عفاة الخ (قوله اذا قصد سومها بينها) بان اعتقد ان التواب لا يحصل الا  
 بصومها خاصة (قوله وامان كان على سيل الاختلاف) بان قصد صيامها من حيث انها ثلاثة ايام من الشهر  
 ١٩ تقرير عدوى (قوله لمقدي به) خوف من اعتقاد العامة وجوبها وانظر التقييد به مع ما ح عن مطرف  
 من انها مكرهة كمثل سومها فبها لجل خوف من اعتقاد وجوبها اه بن (قوله معتقد سنة اتصالها) اى  
 معتقدا ان التواب لا يحصل الا اذا كانت متصلة واعلم ان الكراهة مفيدة بهذه الامور الخمسة فان اتى قيد  
 منها فلا كراهة وعلى هذا يحصل خبراى بوجوب صيام رمضان واتباعه ستان من شوال فكما خصاص الدهر  
 الحسنه عشرة اياما فظهر رمضان عشرة ايام وشهر بن علم السنة اه كذا قال بعضهم  
 وتبعه شارحا وبسته فيه شيئا بان قضيت له ان التواب لا يكون مكره ولو خيف عليه اعتقاد الرجوب  
 وليس كذلك وقضيت ايضا ان التواب لا يكون مكره ولو كان متقدسنة اتصالها وليس كذلك بل متى  
 اطهرها كرهه فلهما اعتقدسنة اتصالها لا وكذا ان اعتقدسنة كرهه فلهما اطهرها او لا فكان الاولى  
 ان يقال فيكرهه لعدوى بوجوبه يخاف عليه اعتقاد وجوبها ان صامها متصلة برضمان متتابعة واطهرها او  
 كان متقدسنة اتصالها قائل (قوله ومضغ حك) اشار بهذا الى ان حك معمول لحذف لا عطف على علم  
 لان الحك لا يذوق الطعام الا ان ضمن ذوق معنى تناول قائل (قوله ثم عجمه) يحتمل انهم تيممه بصور المسته  
 ويجتهد فيقال بالنسب لانه من عطف الفعل على المصدر المصرح ويحتمل ان يكون مستأخفا فيرفع  
 اى اذا وقع وزل وذاق الملح وضعف الحلق فيجبه اى وجوبه عليه فان امسكه فيه ولم يطلع منه شيئا حتى  
 دخل وقت الغروب فهل يأتى أم لا اه عدوى (قوله ومداواة خمر) مفهوما هو مداواة ليل لافان  
 وصل لحلقه نهارا فلهي يكون مثل هبوط الكحل نهارا ام لا وهو الطاهر لان هبوط الكحل ليس فيه وصول  
 شيء من الخارج الى الجوف بخلاف دواء الحفر اه عدوى (قوله ولا تائمى عليه ان سلم) اى من وصول شيء من  
 الدواء لحلقه وقوله فان ابتلع منه اى من الدواء المفهوم من مداواة (قوله لا الخوف خمر) من ذلك غزل  
 الكحل للنساء اذا كن برقته فيكرهه من ذلك ما لم تضطر المرات ذلك والا فلا كراهة وهذا اذا كن طعم حلق  
 كذا يبين فى المجلات واما ما كان مصرى اى يطين فى البحر فيجوز مطلعا كذا فى وغيره ومن ذلك حصاد  
 الزرع اذا كان يؤدى للقطر كرمه يضطر الحصاد لذلك والمداواة الخروج للوقوف عليه ولو ادى الى  
 القطر لان رب المال مضطر لحلقه كذا فى المواقف عن الجردى اه بن (قوله فى تأخيره) اى فى تأخير الصوم اى فى  
 تأخيرا استعماله ليل وقوله وان لم يحدث منه اى من التام (قوله فيكون لعير الطاعة اقرب) اى وايضا لان  
 التكرار مظنة التكرار (قوله ولا مفهوم الخ) فذلك بان المصنف اقتصر على اقل ما يكره فذا كان اقل ما يكره  
 نذر صومه مكرهها كان المكرر تكرارا بل كراهة (قوله اذمنه اسبوع) اى قد نوله على صوم اسبوع من  
 كل شهر او نله على صوم كل رجب او نله على صوم كل عام فنه خصب (فيه) من جلة الصيام المكرهه كما  
 قال بعضهم صوم يوم الولاية الحمدي الحاخاه بالا عباد وكذا صوم الضيف بشر ان ذرب التزل قاله فى الملح (قوله  
 والا فلا) اى الابان كان الاسبوع او الشهر او العام معينا فلا كراهة (قوله كرهه مقدمة جامع) اى لشخص  
 شاب او شيخ رجلا كان او امرأة (قوله كرهه وفكره وظن) اى يوشتر قوما لا يجمع المصنف بين المثلان  
 لانه لو اقتصر على القليلة لتوهم عدم الكراهة فى الفكر لا بدون القليلة ولو اقتصر على الفكر لتوهم ان القليلة



حرام لانما اشد من ان ظاهر المصنف كراهه الفكر والنظر اذا علمت السلامة ولو كانا غير مستدامين لكن قال  
 الشيخ ابو علي للسناوي وكلامه يدل على ان النظر والفكر غير المستدامين لا يكرهان اذا علمت السلامة بخلاف  
 لظاهر المصنف ثم ان محل كراهته اذا كره من القبلة والنظر اذا كانتا بقصد الصلاة لان كانا غير مستدامين  
 القبلة ولو ادعوا رجوعه والا فلا كراهة ثم ان ظاهر المصنف كراهه القصدات المذكورة اذا علمت السلامة وانه  
 لا شيء عليه ولو حصل اعتاد وهو رواية اشبهت عن مالك في المدونة وهو المعتمد وروى ابن القاسم عن لزوم  
 القضاء وقال ابن القاسم بالفرق بين الباصرة فيبقى وما دونها فلا قضاء عليه وهذا القول انكره مسنون كذا  
 في بن تغلا عن البيان (قوله ان علمت السلامة) اي لو علمت وقوله واولى ان علم عدمها اي لو علم عدمها او اعلم  
 انه انما في بلد ذلت المذكورة في حالة الكراهة او في حالة الحرامه فالا قضاء اضافاً بان حصل من ظن لو  
 فكر من غير قصد ولا مائة بغيره قولان اظهرهما انه لا قضاء عليه وان اراد في حالة الحرامه تلزمه الكفاية  
 اخافا وفي حالة الكراهة ثلاثة اقوال اصحها قول اشبهت انه لا كفارة عليه الا ان تابع حتى يزل والثاني  
 قول مالك في المدونة عليه القضاء والكفارة مطلقا والثالث الفرق بين اليقين والقبلة والمباشرة بين النظر  
 والتفكير فالاول الثاني عن الصلاة الاول موجب للكفارة مطلقا والثاني عن الاخيرين لا كفارة فيه  
 الا ان تابع ذلك حتى يزل وهذا القول هو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة ظن بن فان شئت في الخارج  
 منه في حالة العلم بمدى اوصى ظاهره لا يجري على اصل لان الكفارة من قبيل الحدود قدرها بالصدقة  
 خصوصاً والثاني لا يراه في غير مقبلة الخفة كما هو اصل صهاها في الجمع (قوله ان شئت في الصلاة) اي  
 من المرض الموجب للفطر (قوله فان علمها جارت) اي كذا اذا علمت وقوله وان لم يعلم عدمها مع ثباته  
 اذا علم عدمها او زاد العلم بما مثل الظن وكذا يقال في جاهد (قوله الفرق) حاصله ان المرض والصحيح  
 اذا علمت سلامتها او طيبها جازت الحجة لها وان علم او ظن عدم السلامة عليه حرمت لها وفي حالة الشك  
 بمرضا للمريض ونحوه للصحيح وهذا الذي قاله الشارح مثله في ح من ابن جابر قال انه المشهور وظاهر المدونة  
 والرسالة استمر المرض والصحيح في الكراهة حالة الشك ثم ان محل منع اذا لم يمش تأخيرها بل لا كراهة  
 شديدة اي لا واجب فعلها وان ادت للفطر ولا كفارة عليه والقصد كاطامه كما قال (قوله ذكره) ونلحق  
 بصيام حاصله ان يكره الطوع بالصوم لمن عليه صوم واجب كالتنذير والقضاء والكفارة وذلك لما يلزم من  
 تأخير الواجب وعدم فورته وهذا بخلاف الصلاة فامتنع من تأخير الواجب وطاهر المصنف الكراهة مطلقة سواء  
 كان صوم الطوع الذي قدمه على الصوم الواجب غير مؤكداً وكان مؤكداً كما شاوروا مع الجوهري وهو ذلك  
 على الرابع في ان حرفة ابن برد في ترجيع صوم يوم عرفة قضاء او تطوعاً انما هو الاول والاربع الاولى هي انه  
 اختلف في صوم يوم عرفة فمن عليه قضاء فقبل ان صومه قضاء واجب وافضل من صومه تطوعاً بوضعه فطوعاً  
 مكره وقيل بالعكس وقيل هو سواء لا ربح له لاحد مما على الاخير الاربع القول الاول وهو اول صياح  
 ابن القاسم واختاره مسنون والقول الثاني صياح ابن وهب والقول الثالث آثر صياح ابن القاسم \* والمان  
 من عليه قضاء من رمضان يبدأ بالوطء ويجري العكس كذا في المواضع (قوله فلا يكره الطوع قبله) اي لانه  
 لا اثر له قبل زمنه اعم امتثال الفضة به (قوله ولا يجوز الطوع في زمنه) اي بد من الزمان للتندر (قوله فان  
 عمل لزمه قضاءه) اي عدل الطوع قال الشيخ سالم وانظر هل يطوعه صحيح لم يلعب الزمان احده ١٥  
 والظاهر الاول لصلاحه الزمان في ذمة العبادة بخلاف الطوع في رمضان لان ما بينه الشارع اقوى ما  
 عينه الشخص فله شيخنا (قوله كل الشهور) اي الواجب في حقه ان يكمل كل شهر ثلاثين يوماً فاذا دخل  
 رمضان على من بقي ذلك العدد صاموا كذلك ثلاثين (قوله كما ذاقوا في جهنم) اي كما ذاقوا في جهنم  
 في شهر كبره فانه يكمل كل شهر ثلاثين يوماً فاذا انيس الساجدي لا يترك وجوهه بيان وهو رمضان  
 وكميل عدة هذا الشهور ثم تبين له من اهل المعرفة ان الصلاة الاولى ناقصة قضى لانه يوم تبين

منى ومضى (والا) تعلم بان  
 شئت واولى ان علم عدمها  
 (حرمت) مقدمة الجمع  
 لان قومه عدم السلامة  
 (و) كرهت (حجامة  
 مرض) ان شئت في السلامة  
 فان علمها جازت وان علم  
 عدمها حرمت (قط) اي  
 لا يصح فلا يكره حجامة  
 ان شئت في سلامته واولى  
 ان علمها فان علم عدمها  
 سومت فافرق بين المريض  
 والصحيح حالة الشك (و)  
 كره (طوع) صيام (قيل)  
 صوم (نذر) غير معين  
 (او) قبل (قضاء) وكفارة  
 بصوم واما المعين فلا يكره  
 الطوع قبله ولا يجوز  
 الطوع في زمنه فان فعل  
 لزمه قضاءه لانه قوته لغير  
 هذا (ومن) علم الشهور  
 (لا يملكه) رؤية الهلال  
 (ولا يسترها) من اخبار  
 به (كاسير) اريد سجون  
 (كل الشهور) اي يبنى  
 صيام رمضان بعينه صلى  
 ان الشهور كلها كاملة كما  
 اذا توالى فيها وصام  
 رمضان كذلك فهذا حيث  
 عرف رمضان من غيره  
 ولم ينتسب عليه الشهور  
 وانما انتسب عليه معرفة  
 كمال الاهلة (وان التبت)  
 عليه الشهور فلم يعرف  
 رمضان من غيره

شهر) انه رمضان (سامه والا) بطن بل تساوت عنده الاشتمالات (تخير) شهر او سامه فان فعل ما طلب منه فاحوال اربعة اشوال ولما بقوله (واجزا ما به) اي ان تبين ان ما سامه في صوري الفن والتخير هو ما به رمضان اجزا او يكون قنانه عنه وباتنية الاداء عن القضاء وبغير في الاجزاء مساواتهما (بالعدد) فان تبين ان ما سامه شوال وكان هو رمضان كاملين او ناقصين قضي يومان يوم العيد وان كان الكامل رمضان فقط قضي يومين وبالعكس لاقضاء وان تبين ان ما سامه فانه لا يتبدل العيد او ما بالتشريق ولتاثيرا وتأثرا بقوله (لا) ان تبين ان ما سامه (قبله) ولو تعددت السنوات (او بقى على شك) في صومعه لكن او تخير فلا يجزئ فيها وقال ابن الماجشون واشبه وسخون يجزيه في البقاء على الشك لان فرضه الاجتهاد وقد فعل فهو على الجواز حتى يشكف خلافه ويجزى ابن وريهما بقوله (وفي الاجزاء عند مصادقه) في صومعه تخيرا وهو المعتقد وعده (ررد) فان صادفه في صومعتنا

ان الثلاثة التي اظهرها من آخر شعبان من رمضان وان الثلاثة التي سامها في آخر رمضان هي يوم العيد وبالياء (قوله عرفه الاطعام) اي بان كان يراه لكن لا يعرف حلال اي شهر هو وقوله لا اي بان كان محسوبا تحت الارض ولم يعرف هو في اي شهر (قوله وطن شهر) اي ويرجع عنده شهر رمضان ان قلت كيف يحصله الفن مع ان المصنف عرض المسئلة في الالتباس وهو التردد على حدس او لا ليس مع الفن قلت مراد به الالتباس عدم التحقيق اي ان لم يتحقق شهر من الشهر وروى عدم التحقيق صادق بالنظر (قوله تخير شهر الخ) هذا اذا تساوت جميع الشهور وعنده في الشك فيها كافي ح والظاهر ان الاكثر كالكل بل ما زاد على الاربعة كالكل اخذ من تحديدهم اليسر بالثلث في غير موضع وما لو شئت في شهر قبل صومه هل هو شعبان او رمضان وقطع قبا عدا ما به غير رمضان سام شهرين لان كلام من الشهرين محتمل لكونه رمضان والفئة لا تبا الا يقين فاذا سام الشهرين صادف رمضان ولا يصح التردد لو شك هل هو شعبان او رمضان او شوال فانه يصوم شهرين ايضا فاذا سامهما فلا بد ان صادف رمضان ولو شك في شهر هل هو شوال او رمضان سامه فقط لا مان كان رمضان فلا اشكال وان كان هو الا كان قضاءه عنهم فزمنه ان يقضى يومان العيد لان القضاء على احتياجه بالعدد ولو شك هل هو رجب او شعبان او رمضان سام ثلاثة اشهر وكذا حال في اكثر كالمثل هل هو رجب او شعبان او رمضان او شوال وبالجملة الشك في رمضان وما بعده يكفيه شهر والشك في رمضان وما قبله يزعم على ما قبله شهرا فاذا زاده ظنان صادف رمضان او قضاها وما ذكره المصنف من تخير شهر اذا تساوت عنده الاختالات لم يظن شهرا هو المشهور وقال ابن بشير فزمنه صوم سنة قياسا على صلاة اربع في التباس القبلة وقرى المشهور وبظم المشقة هنا (قوله فان فعل ما طلب منه) اي من صومه ما ظن انه رمضان او ما تخيره (قوله فاحوال اربعة) لانه امان يقين بان الشهر الذي ظن هو سامه او تخيره وسامه رمضان او بعده او قبله او يستمر باقاع التباس وعدم تحققة شيئا (قوله مساواتهما بالعدد) بان يكون ايام ذلك الشهر الذي سامه مساوية لايام رمضان في العدد (قوله فانه لا يتبدل العيد او ما بالتشريق) اي يقضي اربعة ايام ان كان رمضان واجبه كاملين او ناقصين على ما مر (قوله لاقطه) اي لا ما سامه قبله فلا يجزئ فلا يطوف ولا يحذف وهو الموصولة وجئت فلا طائفة لفرد على مفرد وظاهر صنع الشارع انهم من طائف الجمل مع ان لا تنطبق الجمل الا ان يقال حل الشارع حل معنى لاجل اعراب تأمل (قوله ولو تعددت الخ) اي هذا اذا كان ذلك في سنة واحدة وتأخر بل وان كان في سنتين متتلتين فلا يصح شعبان الثاني قضاء عن رمضان الاول لعدم نية القضاء والاقضاء عن رمضان الثاني تقدمه عليه فلا بد من قضاء الجميع على المشهور خلافا لمالك حيث قال باجزا ما سامه في العام الثاني قبل رمضان قضاء عن رمضان في العام الاول والقول الاول مبني على ان نية الاداء لا تتكى في نية القضاء والقول الثاني مبني على انها تتكى عنها (قوله او بقى على شك) اي التباس وعدم تحققة شهر فلا يجزئ عند ابن القاسم لا مجال وقوعه قبله ولا لغيره الا يقين ويجزى عند اشهب وابن الماجشون وسخون ورجحان بن وري لان فرضه الاجتهاد وقد فعل فهو على الجواز حتى يشكف خلافه وهذا هو المعلوم عليه ولو لم يكن الغنى خلاصت قال ابن لم يقين شيئا ولا حدث امر يشكك سوى ما كان عليه اجزا صومه وان شك هل كان ما سامه رمضان او بعده اجزا وان شك هل كان رمضان او قبله قضاء (قوله وفي الاجزاء الخ) اي هو ما يجزى به الغنى ونسبه في التوارد لابن القاسم (قوله وعده) اي هو ما نسبه ابن وري لابن القاسم ووجهه مع انه اذا تبين انه بعد يجزى ان ما صادف من الاداء وما به من القضاء يتفرق في القضاء لا يتفرق في الاداء (قوله ررد) اي بين ابن وري وابن وري ابن وري في النقل عن ابن القاسم في البيان فان علم انه صادف لم يجزى على مذهب ابن القاسم ويجزى على مذهب اشهب وسخون وهل في التوارد عن ابن القاسم الاجزاء اذا صادفه وكذلك صدر صاحب الاشراق بذلك قاله في التوضيح اه قال بن ولو اقتصار المصنف على الاجزاء كان أولى لضيف القول بعدمه وذكر

ما قبل فذلك خاطره **(قوله)** تجزم النعمى بالأجزاء من غير تردد ظاهر ان التردد إنما هو بين اختار شهرها وصامه والحال ان التردد في اقلان ايضا وان جزم النعمى بالأجزاء فيها وكلام البيان بعيدان الطمان مثل الفاك في جريان الخلاف فالأولى حل كلام المصنف على التخيير والطمان كإطلاعه شيئا **(قوله)** أي شرطه الصوم (الخ) ما ذكره المصنف هنا من حمل الية شرطاً ظاهر مما ذكره في الصلاة من جعلها ركناً لا في النية القصدي الثاني ومعاصم ان القصد للشيء خارج عن ماهية الشيء لا نالهوا كالتسكين كالتسكين الثاني ما مشروعا فكانت تحجب العبادة بغير داليتها في تعيينها بالشرع وما تقدمت الفارح اول الباب من ان النية ركن فهو نعم وأشار الفارح في قوله ولو لم يلاحظ الخ الى ان النية بشرط في صحة نية الصوم الفعل لا نية القرب فذلك بان يقصد صوم غد بلا ما يملك على انه قبل او قضاء او عن التفرغ فان جزم بالصوم لم يدر بعد ذلك هل نوى الطلوع والنداء والقضاء انعقد طلوعا وان دار شك بين الأخيرين لم يجهز من واحد منهما ووجب إتمامه لا لقصد خلافاً في نظر المجمع **(قوله)** من القرب (الخ) وان ليل فلا تكن قبل القرب عند الكفاة ولا بعد القرب لان النية هي القصد وقصد صوم بجزء من النية من اليوم محال **(قوله)** فيبطلان ان استمر القجر فيه نظر بل لاغما والجنون يبطلان النية السابقة عليها مطلقا لكن ان لم يستمر القجر أصيدت قبله والكم تصح وسأى ذلك امين **(قوله)** اومع القجر المراد وقوعه مع صاحبه للتلويح القجر وقوعه في جزء من الأخير من الليل الذي يقفه طلوع القجر وكفت النية المصاحبة للقجر لان الأصل في النية المقارنة للمعنى والحاصل انه لا بشرط في النية هنا المقارنة للقجر بل يجوز تدهه عليه اذا فيهما ليل والمضرب تأخيرها عنه بخلاف الصلاة والطهارة والحج فلا بد من المتابعة وانما يتم السير على ما علم ان ما ذكره المصنف من كفاية النية المقارنة للقجر هو قول عبد الوهاب وسماه النعمى وبنيته وهو خلاف رواية ابن عبد الحكم انها لا تجزئ ورواية اخرى في الاول بحالها من النية تقدم على المنع لا ما فيه نال به والقصد مقدم على المقصود والا كان غير منوي واجب بان هذه الأمور جلية وقدا كنى الشارع بالمقارنة في الصلاة فان تكبيرة الاحرام ركن منها والنية مقارن لتمام صحة الصلاة بل كلام ابن شبر وان الحاسب والقرا في يدل على ان المقارنة للقجر هي الأصل لكن المشقة في شرطه اه بن وهذا يدل على جواز مقارن النية للقجر ولو لم تقدمها عليه قط وكلام المصنف لا يدل على ذلك **(قوله)** فلا تكن قبل القرب ولا بعد القجر أي كان أي جازها اريد القجر فلا يجزئ ولو في عشرة ايام على المشهور خلافاً لما نقله المؤلف عن ابن يونس من ان جزء النية نهاراً في عشرة ايام فانه ضعيف كما ذكر ابن عرفة بن وعندنا الثاني تصح نية النافذة قبل الزوال وعندنا حديث نية النافذة في النهار مطلقاً الحديث في ان ذن سالم حديثه عليه الصلاة والسلام هل عندكم من غدا أو لثاني ان الغدا ما يؤكل قبل الزوال واجاب ابن عبيد الرباه مضطرب ولنا عموم حديث اصحاب السنن الاربع من لم يبيت الصيام فلا يصامه والاصل نأوى اقرض والخلف في النية كالصلاة **(قوله)** يجب تأنيه صفة أو سئلوا تخرج بذلك ما يجوز خبره من عموم قضاء ايام من رمضان اطرفها العذر وصيام رمضان في السر وقراءة الخمين وقدبة الاذى والسر والتمتع فلا تكن في النية الواحدة بل لا بد من التبيت كل ليلة **(قوله)** بناء (الخ) عليه ان قول المصنف وكفت نية الخ وقال ابن عبد الحكم لا بد في الصوم الواجب المتتابع من النية لكل يوم فطر الى انكعاب ابدان المتعددة من حيث عدم قيامها من غير فساد ما بعده **(قوله)** وان كانت لا تبطل (الخ) أي لان عبادة لا يترتب اولها على آخرها بخلاف الصلاة وقوله كالصلاة تنبيه في المتن لا في الثاني **(قوله)** لا مسرود عذاف على ما من قوله لا يجب تأنيه واعترض بان شرط الطف بل ان لا صدق احد معاظفها على الآخر فلا يقال جاء زيد لارجل ولا ما رجل لازدوا مسرود معناه المتتابع وهو صادق واحال التتابع وغير واجبه فقد صدق احد معاظفها على الآخر واجاب شارحنا بأن في كلام المصنف حذف الصفة أي لا مسرود غير

تجزم النعمى بالأجزاء من غير تردد (ومعناه) أي شرطه الصوم (مطلقاً) فرضاً أو خلافاً (نية) أي نية الصوم ولو لم يلاحظ القرب لله (نية) أي نية في جزء من الليل من القرب إلى القجر ولا يشترط ما بعده من العمل أو شرباً به جاعاً أو نوماً بخلاف الأغماء والجنون فيبطلانها ان استمر القجر ولا فلا كما سبق ولما كان اشتراط التبيت معصراً لعدم الصحة اذا قارنت القجر كما قيل به دفعه بقوله (اومع القجر) ان امكن فلا تكن قبل القرب ولا بعد القجر (وكفت نية واحدة) (الخ) أي الصوم (يجب تأنيه) كرمضان وكفارته وكفارة كحل أوظهاره كالنداء المتتابع كمن صوم شهر معين بناء على اتمواجب التابع كالعبادة الواحدة من حيث ارتباط بعضها ببعض وعدم جواز التفرق فكفت النية الواحدة وان كانت لا تبطل بطلان بعضها كالصلاة (لا) صوم (مسرود) أي متتابع من غير ان يجب التتابع شرعاً

كلام اختار صياها مسرودة (و يوم معين) ككل محبس ولو عينه بالثبوت كما لا يجب تأبه كقضاء رمضان وقراءة التين وفدية الأذى وسهام  
 رمضان بسفر أو مرض أو كأي غلا بدم من تجديده بالية لكل ليلة (و رويت) المدونة ٤٣٧ (على الاكتفاء) بنية واحدة

(فيها) أي في المسرودة  
 واليوم المعين بالثبوت  
 شعبة بل قال الطالب  
 لم أقص على من رواها  
 بالاكتفاء فهم ما خرج  
 من مقدور بقوله يجب  
 تأبه صدره ان استمر  
 أي التتابع قوله (لأن)  
 اضطر تأبه أي  
 وجوبه (يكسر) أو  
 سفر) فلا تنكح النية  
 الأولى ولو استمر صالحا  
 بل لا بد من التثبت كل  
 ليلة وهو مفهوم قوله  
 يجب تأبه وادخلت  
 الكافي مفرد الصوم  
 كمحس وقاس وجنون  
 وأغما (و) محضه  
 (ينفاه) من حبس  
 وتجلس وأفاد أنه شرط  
 وجوب أيضا بقوله  
 (ووجب) الصوم (ان)  
 طهرت) أي بان علامة  
 الطهر من قصة أو خوف  
 ولو لم تدر القصة (قبل  
 الصبر وان خلط) بل ان  
 رأت علامة الطهر مقارنة  
 للصبر وفوت حينئذ صح  
 سوما احتفا بما قدمه  
 (و) وجب عليها الصوم  
 (مع القضاء) لها أيضا  
 (ان شكت) هل طهرت  
 قبل الصبر أو بعده (و)  
 محضه (بقل) فلا يصح  
 من يجنون ولا مسمى

واجب التتابع فصح المطلق (قوله) كلام اختار صياها مسرودة) أي كالأذى صوم يجب مثلا غلا بدم  
 من التثبت كل ليلة ولو ينكح فيه النية الواحدة وكذا يقال فيها بعده من المعين (قوله) يوم معين) ظاهره  
 سوا عينه بالثبوت بالية كإكمال الشارع وهو ما يفيد كلام ابن مونس كأي المواقف خلافا لابن الحبيب من  
 تحبده بل يتولى واقفه في التوضيح اهـ ين (قوله) سفر) قد في قوله وسهام رمضان (قوله) أي في المسرودة  
 واليوم المعين (الخ) أي المشاهدة كل منهما رمضان اما المسرودة فلا تنال التتابع يحصل له الشيء رمضان في  
 مطلق التتابع واما للثبوت المعين فوجبه من تكرره وتعين زمانه أشبه رمضان فيأخذ كـ (قوله) ولو استمر  
 صالحا) أي هذا إذا اطرل المرض والسفر بل ولو استمر صالحا وهذا هو المعتمد كأي العتية خلافا لما في الميسر  
 من ان المرض والسفر إذا استمر صالحا فإنه لا يحتاج لتجديد نية من أقصد صومه عامدا فهل يحتاج لنية  
 أول انقطع تأبه واطار الأول كإكمال ح كان من وقت القطر ولو ناسيا يحتاج إلى تجديد بها لان أطر  
 نهارا ناسيا فلا ينقطع تأبه ومن أطر ما حكاه عند اللغوي حكم من أطر ناسيا وحسب ابن مونس حكم  
 من أطر لمرض اهـ عدوى (قوله) كمحس وقاس (الخ) أي إذا حصل شيء من ذلك ثم زال فلا تنكح النية  
 الأولى لما في بل لا بد من تجديد هاتين بنية واحدة لجميع ما في (قوله) وبقائه) جهه شرطية تصاح  
 لان في الحقيقة عدم ما في كإكمال ابن رشد إلا ان القضاء كثير اما ينشأ هلون فيطلقون على عدم المسامح  
 شرطا (قوله) ولو لم تدر القصة) أي فناداة القصة لا تنتظر هاتين بل متى رأت أي علامة كانت يخفوا أو  
 قصة وجب عليها الصوم (قوله) مع صومها) أي وان لم تقبل إلا بعد الصبر بل وان لم تقبل أصلا لان  
 الطهارة ليست شرطا في الصوم (قوله) ان إذا ما قدمه) أي من جهة الصوم بالية للمفارقة للصبر (قوله) ووجب  
 عليها الصوم مع القضاء (ان شكت) يعني أنها إذا شككت بعد الصبر هل طهرت قبل الصبر أو بعده فوجب  
 عليها الامساك لا لاختلاف طهرها قبله والقضاء لا لاختلاف بعده قال في المصح والظاهر أنه لا كفارة عليها ان لم  
 تمسك وليس كيوم الشك للظهور التحقق فيه ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة فاتها لا تؤمر بفعل مشككت في  
 وقته هل كان الظاهر فيه أم لا فإذا شككت بعد الصبر هل طهرت قبل الصبر أو بعده فلا تجب عليها العشاء  
 واستشكل ذلك بان المحض مانع من وجوب الاداء في كل من الصلاة والصوم والشك فيه موجود في كل  
 منهما فوجب الاداء في الصوم دون الصلاة واجب بأن سلطان الصلاة قد ذهب بخروج وقتها  
 فلذا لم تؤد بخلاف الصوم فإنه يستغرق التها فخر من فيه حرمه فوجب عليها الامساك كمن شك  
 هل كان كقوله قبل الصبر أو بعده (قوله) ان شكت) أي إذا شككت مطلق التردد أو ما قبل الجزم (قوله) وان جن  
 ولو سنين كثيرة فالتضاء) أي سواء كان الجنون طارئا بعد البلوغ أو قبله على المشهور وهو قول مالك وابن  
 القاسم في المدونة ورد بولم يوروا بان يجب عن مالك والمذنبين ان قلت السنون كالتسعة ونحوها فالتضاء  
 وان كثرت كالعشرة فلا قضاء اهـ ين (قوله) الأولى التفرع بها (قوله) فيه ان القضاء إذا كان بأمر جديد  
 كإكمال الشارع عليه يمكن مراعاة شرط العقل فالتناسب أعما هو الواو وعن أبي حنيفة والشافعي لأضاه  
 على الجنون لان من زال عقله لم يعلق بموجوب الاداء وجوب القضاء فخرج عن تعليق الوجوب بالاداء  
 بالخصص لانه الجنون مرض وقد قال تعالى من كان منكرا لم يضرنا أو على سفر فعند من أيام عرف القضاء  
 بأمر جديد دليل الآية (قوله) وما أو أيا ما (الخ) الأولى ابدال اليوم يومين لان تقدير ما قبل البالية يوم يقتضي  
 ان يحون اليوم لا يجرى فيه التفصيل إلا في الأعمام أو سبب السارح جرياميه (قوله) كثيرة) انما  
 أي به لان سنين جمع قلة يصدق على الثلاثة ونحوها مع أنها ليست من محل الخلاف (قوله) أو ما (الخ)  
 حاصله أنه متى أغنى عليه كل اليوم من الصبر والعروب أو أغنى عليه كل اليوم سوا سلم أو له وهو وقت النية

عليه ولا يجب عليها أيضا العقل شرط فهم ما كان في قضاء ما قبل فاده قوله (وان جن) والأولى التفرع بها وما أو أيا ما أو سنة  
 أو سنين قليلة بل (ولو) جن (سنين كثيرة) فالتضاء أي بأمر جديد فلا ينافي العقل شرط وجوب الصلاة (أو ما) من جزم لقروبه  
 (أو بوجه) أو لو سلم أو له (أو أخته)

بل هي في التحقيق خمسة  
(الان سلم) من الانعاطا وله  
بان كان وقت الثانية سالما  
ولو كان مسمى عليه قبلها  
ولو اعى عليه بعد ذلك  
(نصفه) اي اليوم فلقضاء  
في الحالتين حيث سلم قبل  
التعبر بقدار ايقاعها  
وان لم يوقعها على الرابع  
حيث تقدمت له النية تنق  
الليلة ولو بانها جاز في نية  
الشهر والجنون في اليوم  
الواحد في تفصيل الانعاط  
على التحقيق وللقضاء على  
تمامه ولو نام كل الشهران  
يتاثر في اوله والسكر  
كالانعاط وظاهر النقل ولو  
بمضلال وهو ظاهر لانه  
لا يزول بالانقطاع فلا يلق  
باتوم خلاطين بقده بالحرام  
وبطل الحلال كالنوم (و)  
محمته (ترك جامع) اي  
تعيينه بشفة بالغ او قدرها  
في فرج مطبق وان لم يزل  
(و) ترك (انواع مسمى)  
يقظة ببلدة معادة (و) ترك  
انواع (مدنى) كذلك  
لا يلائمة او غير معادة او  
بغير انقطاع (و) ترك انواع  
(ق) فان استدعاءه فلقضاء  
دون الكفارة مالم يرجع  
منه شئ ولو غلبه وان خرج  
منه قهرا فلقضاء الا ان  
يرجع منه شئ فلقضاء  
قط مالم يخترى ار جاعه  
فالكفارة ايضا (و) محمته ترك (انصال متعلق) اي ما مع من منفذ حال واسفل والمراد الوصل ولو لم يعمد لذلك  
وهذا في غير ما بين الانسان من طعام وما هو فلا يضر ولو ابتلعه عمدا (او غيره) اي غير المتعلق

او لا راغى عليه نصفه او اقله ولو سلم اوله فمما فلقضاء واجب في كل هذه الصور الجنس فاذا راغى عليه قبل  
الفجر ولو ببلطة واستمر بعده ولو ببلطة وجب عليه قضاء ذلك اليوم فان راغى عليه نصف اليوم واقفه  
وسلم ولا فلقضاء فيها فالصوره في قضاء في خمسة وعده في اثنين (قوله والمراد الخ) تعبره الاقل  
بهذا بعد فاقول بالمصنف كقول ابن عشرين لو قال كصفه او اقله ولو سلم الخ ليعين ان النصف كالاقل  
وان القيد خاص بما اه بن (قوله في الحالتين) اي حالة الاقل الحقيقي وحالة النصف (قوله وان لم يوقعها  
على الرابع) فيه نظر بل ان حداثه في وقتها تصحح والافلان الانعاطا والجنون بطلان النية السابقة  
عليها كما تقدم ويل لقوله لان اقطع تمامه الخ اه بن (قوله فيه تفصيل الانعاط على التحقيق) اي  
ترك المصنف التفصيل في الجنون في المدة القصيرة كالنوم وعكس في الانعاط فيعرض لكثيره نظرا  
لقابل فيها (قوله وظاهر النقل الخ) اي لان ابن بونس كافي المواظ على التفصيل المذكور في الانعاط  
بقوله لان للمسمى عليه غير مكلف فلا تصح له نية وانما مكلف لو نية تنه وهذا يدل على ان السكر مثل  
الانعاط مطلقا وان النية في حيا لله مشه مطلقا ايضا وهذا ما استظهره العلامة النجاشي في شرح  
الرسالة وبين خلافاً بغيره ونحوه بما استظهر شيخهما عجم من التفرقة بين الحلال والحرام بفعل السكر  
الحرام كالانعاط في تفصيله وبطلان الحلال كالنوم لان الحرام ادخله على نفسه بخلاف الحلال وفيه ان  
السكران بمضلال لو نية ما تنه بخلاف النائم وقد جعلوا السكر بمضلال في الوضوء كالانعاط وجنسه فلا يظهر  
ما ذكره (قوله وترك جامع) قال ح الاحسن كقول الشارح ان هذه ما يابعد من الاركان اذ لم  
يبق للشرط محل الا ان راد الشرط ما لا تصح المساهية بغيره داخل كان او خارجا (قوله في فرج مطبق)  
سواء كان الفرج قبلا او دبر او سوا ذلك المطبق الغيب فيه مستيقنا او ناقصا سواء كان حيا او ميتا كان  
ادما او جمجمة فلقضاء بالغ في فرج غير مطبق او غيرا غير بالغ في فرج مطبق او غيره فلا يفسد صومه ولا  
صوم موطراته بالانفس حيث لم تكن ولم تعد قال شيخنا واكثر لو جامع يلاويزل منه بعد الفجر والظاهر انه  
لا شئ عليه كن اكمل ليلا ثم يط الكحل لحلقه نهارا او اطره على مثله اضم وخرج منه بعدا بجابه بلذة  
معادة (قوله وترك انواع مسمى ببلدة معادة) اي فان اخرجته كذلك فسد الصوم ووجب القضاء  
والكفارة واحذر بقوله ببلدة معادة عن الاحتكام الى المتكف فان لا اثر لها (قوله ومدنى كذلك)  
اي ببلدة معادة فاذا اخرجته كذلك فسد الصوم ووجب القضاء (قوله لا يلائمة) اي لان خرج بلائمة اصلا  
او خرج ببلدة غير معادة فلا يفسد صومه وقوله او يخرج داخل اي او حصل بغير انقطاع فلا يفسد صومه ولو نفا  
عن مقدمته على المعتد وهذا رواية تشبه عن مالك في المدونة خلافا لقول ابن القاسم فيها وروايته عن  
مالك في النية بالقضاء فقد قرر عند الاشياخ ان رواية غير ابن القاسم عن مالك فيها مقدمة على قول ابن  
القاسم فهو على رواية في غير ما عن الامام قال بن وهب الذي قرر جميع في شبهه لكن ذكر في التوضيح عن  
ابن عبد السلام ان قول ابن القاسم بالقضاء في الانقطاع هو الاشهر واعلم ان الخلاف في القضاء في الانعاط  
الثاني عن قبله او مباشرة فان نشأ عن ظهر او فكر فقال في الظاهر فيه عدم القضاء اتماما ولو استندم واستدل  
على ذلك بكلام التبيين وابن بشير وغيرهما لاطلق في البيان والتفصيل الخلاف اه بن (قوله فان  
استدعاء) اي دعاء اي طلب خروجه اي يخرج بالفعل (قوله مالم يرجع منه شئ ولو غلبه) اي والافالكفارة  
(قوله الا ان يرجع منه شئ) اي غلبه (قوله اي ما مع) اي ما باع ولو في المدة فان وصل المائت للمعدة  
من منفذ حال او اسفل فسد الصوم ووجب القضاء (قوله فلا يضر) اي ابتلاعه نهارا لا ينافي اخذه  
في وقت يجوز له اخذه (قوله ولو ابتلعه عمدا) ما ذكره من ان ابتلاعه ما بين الانسان لا يضره ولو ابتلعه  
عمدا شهرا من الحجاب وهو مذهب المدونة كما في التوضيح والمواظ عند قوله وذباب وقد استبعد  
ابن رشد في القضاء في العمد المدونة لم تصرح بعدم القضاء في العمد لكنه يؤخذ من اطلاقها اه بن

كلهم من منفذ على خط دليل ما يأتى (على المختار) عند التخصى (لعدة) متعلق بإصالي هو من الأدنى بمنزلة الموصلة للتطير والكفرش  
للبيعة (بجفنة باع) أى ترك إصالي ماذ كعدة بسبب جفنة من مانع ٤٢٩ في در او قيل امرأة لا طليل واخرز

(قوله كلهم) أى اوصافه فاذا وصل شئ من ذلك للمعدة حمد الواسع او سهر او غدا الصوم ووجب قضاء بشرط ان  
يكون وصوله لمانع منفذ على كمال الشارح (قوله من منفذ على خط) أى لا من ساقط عن المعدة كدبر  
وفرج امرأته وعل من كلاءه ان ما وصل للمعدة ان كان من منفذ على فهو مفسد للصوم سواء كان مائعا او غير  
مائعا وان كان من منفذ ساقط فلا يفسد الا اذا كان مائعا لان كان جامدا فوصول المائع للمعدة مفسد  
مطلقا كان المنفذ طليا او ساقطا ووصول الجامد الى المعدة اذا كان المنفذ طليا (قوله على المختار) هذا  
خاص بقوله ونحوه فلو قال كغيره بالكاف كان اوفق مادته نص كلام التخصى اختلاف في الحصة والدرهم  
فذهب ابن الماحشوش في المبسوط الى ان الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهر القضاء حتى العمد  
القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب بن حبيب لقضاء طلبة الا ان يكون متممدا فقتضى له اونه بصومه  
لخجل القضاء مع العمد من باب العقوبة والاول اشبه لان الحصة تشغل المعدة اشتعالا لا مائة من كلب  
البرج واليه اشار المنصف باختاراه عدوى (قوله لعدة) هى ما تخفف من الصدر الى السرة (قوله بجفنة  
بائع) أى فان اوصل للمعدة جفنة من مانع وجب القضاء على المشهور واما طلبة ابن حبيب من استحباب  
القضاء بسبب الجفنة من المائع الواصلة للمعدة من الدر او فرج المرأة (قوله أى ترك إصالي ماذ ذكر) أى  
من المتعلق بالمعدة بسبب جفنة من مانع أى كائنه من مانع وأشار الشارح بهذا الى ان الباقي قوله بجفنة  
للبينة متعلقة بإصالي وان الباقي قوله بمانع معنى من متعلقة بمحذوف صفة لحقته وقوله بسبب جفنة أى  
بسبب إصالي جفنة كائنه من مانع أى ترك إصالي هذا الكلى المتحقق بسبب إصالي هذا الحالى وان المراد  
بالجفنة الاحتقان والباقي قوله بمانع للبلابة (قوله في در او قيل) أى اوفى فيه تحت المعدة اوفى قها على  
لظاهر (قوله لا تاتل عليها دهن) أى ولا فى قاتل عليها دهن وهو عطف على مقدراى فلا قضاء قها ولا فى  
قاتل عليها دهن لغتها كمال ما لث اه عدوى (قوله معطوف على معدة) أى ولا يجوز ان يكون عطفها  
على جفنة لا به يخل المعنى وترك وصول المتعلق بالمعدة سواء كان وصوله للمعدة بسبب جفنة أو بسبب مرور  
على خلق فيقتضى ان الاصل من الاعلى بشرط فيه ان يجاوز الخلق وهو قول ضعيف والمذهب ان ذلك  
لا بشرط ويحذف عطف على جفنة بل على معدته (قوله لكن بشرط ان لا يرد غير المتعلق) أى لكن يحصل  
فساد الصوم بوصول غير المتعلق للخلق بشرط ان لا يرد (قوله فان يرد بعد وصوله للخلق فلا شئ فيه) أى  
ويحذف فلا يحصل الفطر غير المتعلق الا اذا وصل للمعدة بخلاف المتعلق فانه يفسد الصوم بمجرد وصوله  
للخلق سواء رده او لا وقد تبع الشارح فى ذلك البساطى واختاره فى المج وفى الموافق عن التقيين انه  
يجب القضاء بوصول الجامد للخلق للتحقق كان الجامدا مائعا باع او مائعا لا باع وصوبه بن (قوله مطلقا)  
أى سواء كان مائعا او غيره (قوله والخلق) عطف على قوله للمعدة وقوله كذلك أى بشرط كون مائعا وقد علمت  
ما فيه (قوله لم يوصل لمن انف) أى تحقيقا وشكا واعلم انه عند تحقق الوصول يحرم الاستعمال ويكره  
عند ذلك وقوله واذا نزع عينى أى او سامر اس على المعروف لان ما وصل للمعدة من منفذ ساقط فانه بشرط فيه كونه واسعا كدبر  
سواء كان ذلك المنفذ واسعا او ضيقا بخلاف ما يصل للمعدة من منفذ ساقط فانه بشرط فيه كونه واسعا كدبر  
وقبل المرأة والتعبه لا كليل وباشقة وهى تفرق الصغير جدا والواصل للطن وصول للمعدة والا نعمان  
مقتضى المصنف ان يش الاذن بكونه لاشئ وهى ولو اخرج خراها لا يصل بشئ للخلق وهو كذلك (قوله  
عدم وصوله من هذه المنافذ) أى نهارا وعل منته ان الكحل نهارا لا يضر مطلقا بل ان تحقق وصوله للخلق  
او شئ فيه فطر فان تحقق عدم وصوله فلا يضر (قوله فان اكحل ليلالاخ) مثله في النخرة ونصاهم ان  
اكحل ليلالا يضره هبوط الكحل فى خلقه نهارا فانه ان غاوى وقصل ابن هلال فقال فى الكحل والحناء  
يجوز فعلهما اول الليل ويحرم آخر الليل كالنهار وسئل عن غسل الراس بالفسول فأجيب لاشئ فيه على من

واسه نهارا واستعملها فى خلقه فلا قضاء عليه ولكن المعروف من ان النهي جوب القضاء بخلافه من خلقه بل فى فطره بل فى فطره بل فى فطره  
او قبض ويدعه على خلق فوجد البر ودفن خلقه فلو قال المنصف



كالتطوع ان افطر ناسيا كان بعد على احد القولين وان كان الرابع عدم وجوبه بان كان كفلا او صاحب تامة فان افطر بعد افلا  
امسالة لقضاءه وان افطر سهوا مسلما وجوبا وكل على المتعد الا اذا كان التطر قبل يوم ويستحب ان كان تجزا الصيدوقية الاذى  
وكفارة العين وقدر مضمون وقضاء رمضان مما لا يجب تامة غير بين الاسالك ٤٣١ وعدمه مطلقة او يجب قضاء الفرض (وان)

حاصل التطر (يصب في  
حلقه نائما) فقبله القضاء  
(كجاءه نائما) ولم  
تشرع به فقبله القضاء  
وعليه الكفارة فعلى  
المتعمد (وكا) كله شاكا  
في الفجر (او) في الفريز  
فالقضاء مع الحرمة ان لم  
يتم انما كل قبل الفجر  
وبعد المغرب (او) كل  
معتدا بقاء الليل او وصول  
المغرب ثم (طرا الشك)  
فالقضاء بلا حكمة (ومن لم  
ينظر دليله) اى الدليل  
المتعلق بالصوم وجودا  
او عدمه من غير اوضح وب  
(اقتدى بالمستدل)  
العدل العارف او المستند  
اليه فيجوز التقليد في  
معرفة الجليل وان خسر  
على المعرفة وانما قل ومن  
لم ينظر ولم يقل ومن لم  
يقل بخلاف القليلة فلا  
يقلد المتجهدين لكثرة  
الطوائف المخالفا (والا)  
بان يوجد مستدلا احتاطا  
في سجوده وقصره ثم  
استثنى من قوله وقضى في  
القرض لمطلق قوله (الا)  
التذر (المعين) يفوت  
كله او بعضه بالفطر  
(لمرض او حوض) او قانس

الصيدوقية الاذى بخير في الاسالك وعدمه كان التطر سهوا (قوله) كالتطوع اى كالتطوع الاسالك  
في فطر التطوع وقوله بان كان اى القرض افطرا اى وكفارة القتل (قوله) وقدر مضمون) وهو التذرع الصغير  
المعين (قوله) مطلقا اى سواء كان التطر سهوا (قوله) بطله الكفارة عنها) هذا يقتضى ان القرع الاول  
اخذ قول المصنف وان يصيب حلقه نائما لا كفارة فيه على الفاعل ومثله في البسار القراني وفي من اى  
الحسن على المدونة ترجيح الكفارة على الصابو انه لا فرق بين الفريز في المصنف في لزوم الكفارة للفاعل  
فيهما ونص المدونة ومن اكره او كان نائما فصب في حلقه ماء في رمضان او وجعت احرامه نائما في رمضان  
فالقضاء يصح بلا كفارة اه وقوله ان عرفه والموا وح قال ابو عمران وهو ظاهر ما في كمال الحج الثالث وهو تفسير  
ام لا او اجبا ابن حبيب على الفاعل فيها به قال ابو عمران وهو ظاهر ما في كمال الحج الثالث وهو تفسير  
لقول ابن القاسم قتيبة انه لا فرق بين الفريز وبين الفريز اعلم والفرق الذي فرق به عبق بين الفريز حيث حال  
فمن سب ما في حلق نائم لا كفارة عليه لعدم ذلك الصابو من جامع نائما تزمه الكفارة عنها لئلا يجمع  
انما فرق بين التوضيع بين من اكره وجعه على الوطو ومن اكرهه خصوصا صب في حلقه ماء ما غير فرعي  
المصنف هنا اه بن (قوله) وكا) كله شاكا في الفجر (الخ) اى وكا) كله حالة كونه شاكا في الفجر اى فالتضام  
الحرمة وان كان الاسل بقاء الليل والمردا بالشك عدم اليقين فينقل فيه ما لو قاله رجل كلف صد الفجر وقال  
له انرا كلفه واعلم ان النقل يختلف الفرض في هذا فليس عليه فيه قضاء كاهو الظاهر فله عبق وردة  
بن بان اكل شاكا في الفجر من العمد الحرام وهو وجب القضاء حتى في النقل (قوله) فالتضام مع الحرمة  
اعلم ان الحرمة عندنا للثاني الفجر مختلف فيها اذ قد قبل بالكراهة كافي خش وعندنا للثاني الفريز متفق  
عليه وعدم الكفارة في الاكل شاكا في الفجر متفق عليها ويختلف فيها في الاكل شاكا في الفريز وبان كان  
المشهور عدما (قوله) بان يقرين انما كل قبل الفجر (وبعد المغرب) اى فان تين ذلك فلا قضاء عليه (قوله) او  
طر الشك) عطف على قوله شاكا اى وكا) كله حالة كونه شاكا في الفجر وكا) كله حالة كونه شاكا في الفريز  
حال متطرفة ويحتمل عطفه على معنى كله اى بان اكل شاكا في الفجر او طر الشك في القضاء واعلم ان  
وجوب القضاء في مسئلة طر والشك نفس بالقرض واما النقل فلا قضاء فيه احتفا لان كله ليس من العمد  
الحرام كافي المواق عن المدونة (قوله) من غير) راجع له ولو وجد او فطر او غروب او جاع قوله عدما وذلك لان  
الفجر يستدل به على وجود الصوم والمغرب يستدل به على الفطر (قوله) او المستدله) اى لو اكدى  
بالمستدل المستدل العدل العارف بالدليل اى لو اكدى بالمقتدى بالمستدله المستدل العدل العارف (قوله)  
وان قدر هذا على المعرفة) هو ظاهر كلامهم وهو الموعول عليه خلافا لقول ابن عبد السلام يمكن حل كلامهم  
على العاص (قوله) ولذا قال ومن لم ينظر اى اى شامل لما اذا كان عدم طرفة في الدليل ليعجز عن الاستدلال  
ولما اذا كان قدر اعلمه (قوله) بان يوجد مستدلا اى صلاى او وجده لكن فاذا بعض ما يقتضيه بان كان  
غير عدل (قوله) احتاط في سجوده) اى بالتقديم وقوله فطره اى بالتأخير (قوله) او نسيان) تسبى  
ذلك ان الحاح هو ضعف وقوله للمعتدى الذى هو مذهب المدونة (قوله) ان من تركه) اى عدا  
اونسيان (قوله) لان عده فوعا من القريط وهذا اشارة لفرق بين النسيان والمرض فالثاني عند فوع  
من القريط بخلاف المريض (قوله) وكذا ان افطره مكرها) اى عليه القضاء وهو الذى في الطراز  
وقال ح انه المشهور وفي خش انه لا تضام في الاكرام او فيه في التيقن لكتبه خلاف المشهور اه بن  
لكن الذى مال اليه هيخا العمدى القول بعدم قضاء ما كان المكرما ولو من المريض تأمل (قوله)  
كصوم يوم الاحد بما نقله الجليس المنذور اى واصبح مقطرا في الجليس ولم يدرك الا ثنائه فيجب عليه

او انما او يحسن فلاقضى فلو ابرمه فان زال سدره وفي صه صامه (اوسان) المعتدان من تركه او اماره ما عليه القضاء مع وجوب  
امسالك فيه جومه لان عند فوعا من القريط وكذا ان افطره مكرها ولو لم يطر وقت كصوم الاحد ما يظنه الجليس المنذور واحتز بالمعين من  
المضمون اذا افطره لم يرضى ويوجب فله بدو والاله نزل عدم تبنيوه (و) ففى في النقل



في الفطر (السيد) ولو لم يطرط عليه (الحرام) لا بالفطر نسياناً كما رآه اولو لا يجوز فطره على من مرض او زاد ما وشدة وجوع او عطش  
ويجب القضاء بالمعد الحرام ٤٣٣ (ولو) افطر لحق شخص عليه (بطلاق) او متفق لتطيرن فلا يجوز الفطر وان افطر قسري

(الاولوية) كملق قلبه  
بمن حلب بطلانها او عتقها  
بحيث يتحقق ان لا يتركها  
ان شئني يجوز ولا قضاء  
(كرواية) اب اوام اي  
كلمه بالفطران كان على  
وجه الحنان والشفقة من  
ادامة الصوم ومثله السيد  
(وشيح) في الطريق اخذ  
على نفسه العهد ان  
لا يقاتله والحق به بعضهم  
شيخ العلم الشرعي (وان  
ليحفظ) اي الوالد والشيخ  
ولما بين ان القضاء سارح  
في القروض مطلقاً بين ان  
الكفارة قد تصيب بضه  
بقوله (وتكرر) للفطر  
المكلف الكفارة الكبرى  
وجوباً بشرط خمسة اولها  
العهد واليه اشار بقوله  
(ان تصد) فلا كفارة  
على ناس الشافعيان يكون  
مختاراً فلا كفارة على  
مكره ومن افطر غلبة  
الثالث ان يكون منهكاً  
خامسة الشهر فلتأول  
تأويل اقرب بالاكفارة  
عليه واليه اشار بقوله (لا  
تأويل قريب) وسباني  
يساه ودايعها ان يكون  
طاماً بالحرمه فخالها  
كحديث عهد باسلام ظن  
ان الصوم لا يحرم معه  
الجماع جامع فلا كفارة عليه  
واليه اشار بقوله (و) بلا

امساكه وقضاه (قوله بالفطر الممد) اي ولا يجب الامساك الا لوجه له مع وجوب القضاء بخلاف  
الفطر نسياناً فانما يجب فيه الامساك هذا هو المقول عليه وقول ابن الحبيب بوجوب الامساك اذا افطر  
عمدا قال ابن قزفة لا امره (قوله ولو لم يطرط عليه) اي خلافاً لابن حبيب القائل بعدم القضاء في فطره  
عمدا في النقل لاجل سفر طرط عليه (قوله لا بالفطر نسياناً) هذا محتمل زائد وما يندبه محتمل تحت زالحرام (قوله  
ولو طلاقاً) اخذ بدلو على من قال اذا حق عليه بالطلاق الثلاث ان يطرط لوجه الفطر ولا قضاء ولا بحثه  
في عينه (قوله كملق قلبه الخ) هذا مثال الوجه وقول المصنف كرواية الخ تشبهه بالوجه هذا ما ذكره ح  
واختاره طي (قوله اب اوام) اي دينه لا الجوع والجدية والمراد الابوان المسلمين لان كمالا كافر بن خلا  
يطعمهما الخالص الصوم بالجهاد بجامع ان كلام من الله فيات هذا هو المظهر (قوله اي كلمه بالفطر) اي من  
صوم التطوع فيجوز له الفطر ولا قضاء عليه ان كان الامر على وجه الحنان الخ (قوله اخذ على نفسه العهد  
الخ) اعترض بان العهد انما يكون في الطاعات وانما زاد الصوم حرام واجيب بان العهد يختلف العلل في افساد  
صوم الثلث قدم فيه نظر الفخ الا ترى ان الشافعية يقولون يجوز افساد ما سجدوا بسجدة الصائم المتطوع  
امير قسمة ان شامس وان شاء افطر (قوله شيخ العلم الشرعي) اي وكذا الآلهة كافر ورشيخنا (قوله مطلقاً)  
اي سواء كانت فرضية اصلية كرمضان او طروضة التندر (قوله قد تصيب بضه) اي في بعض افراد  
وهو خصوص رمضان (قوله ومن افطر غلبة) اي لشدة عطش او وجوع او زائد مرض او وحودته (قوله  
منتهكاً حرمة الشهر) اي غير مبال به من ان التهاك حال الفعل انما يتبرح به بين خلافه فمن تعد  
الفطر يوم الثلاثين منتهكاً الحرمة ثم يبين انه يوم البس فلا كفارة ولا قضاء عليه وكذلك الحائض فطر  
متممة ثم علم انها مشقة قبل فطرها فلا كفارة عليها على المتعمد كافي ح (قوله وما اجعل وجوبها) اي  
الكفارة مع علمه حرمة الفطر لا يقطعها والحاصل ان اقسام الجاهل ثلاثها جاهل حرمة الوط وباهل  
رمضان لا كفارة عليها وما اجعل وجوب الكفارة مع علمه بحرمة الفعل تلمه الكفارة (قوله خامسها  
اشاره الخ) اي فالشرط الخامس ان يكون ذلك الصوم اداً رمضان (قوله في اداً رمضان) متعلق بتعد  
لا بقوله كفارة لا يكفر في غير رمضان ما تصدق في رمضان (قوله لا في قضاءه) اي لان النص اعمار وفي  
ادام رمضان والقباس لا يصح في الكفارات على ما قيل او يستلها لكن لا اداً رمضان حرمة ليست لغيره  
فلوقضا غيره عليه لكان قبلاً مع الفارق (قوله لا في كفارة او غيرها) اي لو كان ذلك البصر والهر على  
للمتعمد وقيل ان ناذراً الذي يكفر عن فطره عمداً عليه قبيل يكفر كفارة صغرى وقيل كبرى وعليه  
فالظاهر تبين غير الصوم فان ترتب على ناذراً الذي كفارة رمضان وبه جزم عن غير الصوم رفع لمانية التندر  
كالقضاء لانها من قواع رمضان حال في الملق والظاهر ان ناذراً انجيس والاثنين مثلاً اذا افطر عمداً بقضى  
سد ذلك قضاء ولا كفارة عليه وان جرى ح فيه الخلاف السابق (قوله وجوب العسل) اي بان كان  
من بالفي مطقة وغيباً لمشفة بتمامها وقد رها في محل الاقتضاء رافى مسك البول اوفى البر لاني  
هو الفرج ولا من صغرى كبيرة فلا كفارة على واحد منهما مما تزل الكبيرة ولا على بالغ في صغيرة عالم  
ينزل تجب من حيث الانزال (قوله او تصدق بنية تهاراً) بان قال في النهار وهو صام وقت نية صومى  
او رقت بغير نية عزم على الاكل والشرب ناسياً لتمام ترك ما عزم عليه فلا شئ عليه لان هذا ليس رها  
لنية وقد سئل ابن عبدوس عن مسافر صام في رمضان فطش قربة ثم سقته ليفطر فهاوى بيده  
ليشرب فقبل له لامة مع ذلك فكف قال احله القضاء وسوب اللخمى سقوطه وقال ان طالب الرايات  
عن مالك (قوله واولى ليل) المراد برضه اليان بلا طاعة غيرنا والصوم وانه ليس عنده نية له ووجه  
الاولو بان الليل لما كان محلالية فرفضها في النهار بما يتوهم ان هذا الرفع لا يضر لوقوعها في محلها

(جول) حرمة فطره واولى جهل رمضان كن افطره من التل قبل التبروت فلا كفارة وما اجعل وجوبها مع علم حرمة فلا وما  
بسطها خامسها اشار له بقوله (في اداً رمضان فقط) لاني قضاه لاني كفارة او غيرها وقوله (جامعاً) بوجوب العسل وما عطف عليه  
مفعول ندمه ونسواً كان المتعمد بجلاد او امرأة (او) تصدق بنية تهاراً واولى ليلاً وطلع الصبح راقعاً لها لان علق الفطر على شئ لم يحصل

واما رفعها في الليل فظاهر انه مضى لان رفعها في محلها فم قطع اليه في مركزها فلا يتوهم عدم الضرر (قوله فلا قضاء عليه) الذي في حاشيته شيخنا المدعي يوصي انه اذا حلق القطر على وجودا كل او شر به حصل المعلق عليه نهرا ازمه القضاء والكفارة ولو لم يتداره واما اذا قلته على وجود واحد مما خلف بصد فلا شيء عليه وهو يوجب حصول المعلق عند حصول المعلق عليه وهذا غير محقق في الشارح لان مسئلة الشارح حلق الاكل على وجودا كل او بوجده ولو لم يكن (قوله او بعدا كلا) اي بولوشيا قليلا كتقلته طعام تلطف من الارض (قوله او بلع التحوصات) هذا هو ظاهر المصنف لا يصر في فيما تقدم على ما اختاره الغنى من قول عبد المطلب ان حكم الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو القضاء وفي العمد الكفارة وقال ابن عبد السلام الاقرب سقوط الكفارة بغير التحلل اطر ح (قوله ضم فقط) اي ووصل الجوف اذ هو حقيقة اكل او الشرب واما ما وصل المعلق من المحتل فيه القضاء فقط كخر (قوله فلا كفارة فيما يصل) اي الجوف وقوله من نحو اعيان من اعيانهم وكذا وعين (قوله الذي هو اخص من العمد) اي لان عدم موجود في الوصول من الاعمال والاذن والعين وليس هناك انتهاك وقه ان انتهاك عبارة عن عدم المبالاة بالحرمه وهذه امان في الوصول من الاعمال والاذن والعين فلذا ناعل عنهم بقوله لان هذا لا يتشوق اليه النفوس واصل الكفارة انما تشرع لغير النفس مما تشوق اليه (قوله وان باسنيك بيجوزا) اي وان وصل الجوف شيء من ذلك بسبب اسنيك بيجوز او حاصل ما قاله الشارح انه ان تعمد الاسنيك بها نهرا كقري سورتيو ومما اذا بطلها بهذا او غلبه لانها بالقضاء فقط وان تعمد الاسنيك بايلا كقري سورتي واحد وهي ما اذا بطلها نهرا بعد الاغلبة او نسيان بالقضاء فقط هذا كلامه فيما يتعلق قال بن وفيه نظر فان الكفارة لا يذ كرها التوضيح الا من ابن لاية وهو قيدها بالاستعمال نهرا الايلا والاقضاء فقط وكذا انه ابن غاري والمواق من ابن الحاج اه كلامه وقد استظهر في المجمع ما قاله الشارح فيما يتعلق لان الجزاء مقام تشديد فاقول (قوله اي تعمد الاسنيك بها نهرا الخ) واما الواستاك بها نهرا او نسيان فلا يكثر الا اذا بطلها فانها بطلها غلبه او نسيان بالقضاء فقط اه خش (قوله وكان عاده الازال) اي الفكر والنظر المستدامين (قوله فان لم يدبهما) اي الفكر والنظر بل امي بمجرد الفكر او النظر فلا كفارة قطعوا لحاصل ان امي بمجرد الفكر او النظر من غير استدامة لهما فلا كفارة قطعاه وان استدامهما حتى ازل فان كانت عاده الازال جماعا عند الاستدامة فلا كفارة قطعاه وان كانت عاده عدم الازال جمعا عند الاستدامة تخالف عاده نهري فقولان هذا يحصل كلام الشارح (قوله راجع المبالغ عليه) اي وهو الفكر المستدام (قوله واما ما قبل المبالغة) اي هو خروج المتبقي القبله او المباشرة وقوله وان خالف عاده نهري ان كانت عاده عدم الازال جمعا تخالف عاده نهري (قوله وان خالف عاده على المعتد) كذا قال الشارح فيما سبق قال بن اظن من بين اي في ذلك الاعتقاد وقد يقال اي في ذلك من كونه ظاهرة قول ابن القاسم في المدونة كاستدرا واعلم ان في مقدمات الجماع اذا ازل ثلاثة اقوال حكاهما في التوضيح وان عرفت عن البيان الاول لما في في المدونة وهو القضاء والكفارة والثاني لاشبه القضاء فقط والثالث لابن القاسم في المدونة القضاء والكفارة الا ان يقل عن تلو او فكر غير مستدامين اه قال طي ولم يرجع ابن رشد على موافقة العادق ولا على مخالفتها واعا ذ كر ذلك الغنى فانه بصدان حتى الخلاف التقدم قال والغنى يجب ان ينظر الى عاده فمن عاده ان يقل عن قبلة او مباشرة او اختلقت عاده فخر وان كانت عاده السلامه لم يكثر اه تمهل طي فلان لو ثبت باعتبار المبالغة بطل على مذهب ابن القاسم في المدونة كما علمت ثم اشار لاختيار الغنى وهو جوف في جميع المقدمات ثم الغنى في اختياره لم ينظر المتابعة وللاصدمها واعا نظر لعاده وهذا لا يضر المؤلف بل نفع على منوال الغنى فانه ذكر انما فهم على شرط المتابعة في النظر ثم اعقبه بدكر اختياره راجع لمقدمات الجماع وليس اختياره متابعيا للقبلة والمباشرة كما قيل بل ذكره كماعي سبل المثال لا التخصيص كاري فاقول اه وانه تعلق ان تخصيص الشارح الاستثناء

غير انه في الفكر والنظر الاول ولكن لما كان التقيد فيها مشغولاً في الفكر والنظر متعدد ذكر المصنف في الأخير من ذلك نعم اعترض بأن التقيد لابن عبد السلام القاسمي

بما بعد المبالغة وقوله ان الخمي ليس له اختيار الا في القليلة والمباشرة كلمة غير ظاهرة بل غير مما سري بذلك اه  
كلام بن وقال شيخنا العدوي الحق ان الاستصحاب اوسع لمائة الى المبالغة وهو اخرج المتنب بالة في المباشرة  
ولما بعده وهو اخرج به ادامة الفكر وان كلام الخمي ضعيف بالنسبة لما قبل المبالغة وان المعتد ان  
اخراج المتنب بالة في المباشرة فيه الكفارة وان ثابته عادت ان لم يستدكم كما هو ظاهر قول ابن القاسمي في  
المدونة خلاف الخمي (قوله) رايته في الفكر والنظر الاول اي لانها اضعف من القليلة والمباشرة وما  
كان قيداً في الاقوى فهو قيد في الاضعف بطريق الاول وهذا وقد علمت ان هذا الاعتراض لا يورده لان  
اختيار الخمي تام في جميع المقدمات واعاد ذكر القليلة والمباشرة على سبيل التمثيل (قوله) بان التقيد لابن عبد  
السلام قد علمت ان التقيد للخمي فلا اعتراض على المصنف نعم يعترض عليه من حيث التعبير بقوله على  
المتنار بصيغة الاسم بان هذا اختيار للخمي من عند نفسه فالاولى ان يعبر بالفعل واجيب انما لم يعبر به  
عن اطلاق اشبه القضاء فقط واطلاق الامام الكفارة صاركته اختيار من الخلاف فقدر (قوله) وان امني  
قد علمت ان قول ابن القاسمي في المدونة سقوط الكفارة اذا ازل عن فكر او نظر غير مستدامين وقال  
القاسمي يكفر ان امني عن طرفة واحدة متعمداً فغلبه عبد الحق على الوفاق فحمل ما في المدونة على ما اذا لم  
يتمتع بالنظر وجهه ان ونس على الخلاف الى التأويلين اشار المصنف بقوله وان امني الخ فالتأويلان يلان الوفاق  
والخلاف لا يلزم الكفارة وعدمها كما فهمه الشارح وقد يقال للمعنى وان امني بتعمد طرفة تأويلان اي  
قبل عليه الكفارة بناء على ان كلام القاسمي وفاق للمدونة فانه اوسع على من لم يتمتع النظر وقيل لا كفارة  
بناء على انه خلاف كاعتد ان ونس والمعمل عليه ظاهرها (قوله) والا فلا كفارة اي والابان ثالث عادت  
كأن كانت عادت عدم الامناء فطر طرفة فأمي فلا كفارة (قوله) فليكن الخ اشار الى ان المدار على عليكن  
المسكين للمدسوا اه كاهوا بابه (قوله) ولا يجوز عدا او عشاء اي بدلا عن المد (قوله) لا في اليوم الواحد  
اي فلا تعدد بتعدد الاكلات او الوطأت في يوم واحد (قوله) او كان عطف على حصل اي ولو كان الخ (قوله)  
وهو الافضل اي لانه اكثر فصاحة لغيره لافراد كثيرة وظاهر ان العتق افضل من الصوم لان شقه منه تدل عليه  
دون الصوم (قوله) ولولم يخلفه اي خلافاً لما في يعصبي بن يعصبي امير الاندلس عبد الرحمن من تكفيره  
بالصوم بضمير السامع قيل في ذلك فقال ثلاثاً على ويصاحم ثانياً (قوله) حرمة للكفارة احترز بذلك  
عما اذا اشترى امة اشترط بها على مشترعها عتقها فلا يجوز (قوله) ولا الخبير اي من الاوضاع الثلاثة (قوله)  
فانما يكفر بالصوم اي ان قدر عليه (قوله) ما لم يرأذنه سيده في الاطعام اي فانما اذن له في كفره بمتصلا  
العتق فانه لا يجوز به التكفير بولواذنه سيده (قوله) كفر عنه باذن النوعين اي الاطعام والعتق والمراد  
كفر عنه بقلبه ما فيه فان كانت قيمة الرقة اقل كفر عنه بالعتق وان كانت قيمة الطعام اقل كفر عنه بالاطعام  
وقال عبد الحق يتحمل مجازاً في ذمته ان ابي الصوم قال في التوضيح وهذا بين وهو في سبيل انه لا يجزى على  
الصوم واما الصبي فلا قضاء عليه ولا كفارة فلا يتأق فيه ما ذكر (قوله) ولو طوعته اي هذا اذا اكرهها بل  
ولو طوعته لان طوعها اكره لاجل الرقة (قوله) فيلزمها الكفارة اي بالصوم ما لم يرأذنه سيده في الاطعام  
(قوله) او عن زوجة اكرهها الزوج اي يخوف شئ مؤلم كضرب فاعلى كالاتفاق قد ذكر طي في الموالاة  
في الوضوء ان اكره في العبادات يكون مجازاً كراثر بن (قوله) بالة الخ فلو كانت الزوجة صغيرة  
او كفارة او غير عاقلة فيجب عليه ان يكفر عنها لانه يكفر عنها بما يفرضها اي بما كانت بصفة من هذه الصفات  
لا كفارة عليها فلا كفارة على مكرها عنها وهذا الشرط كما تنسب في التكفير عن الزوجة فتنسب ايضا  
في التكفير عن الامه التي اكرهها فلا يمن كونها عاقلة فالله مسلمة (قوله) اسلمه ط الخ) واذا اسلمه لها

منها عدم الكفارة ومحملها  
اذا لم يجانب عادت بان  
كانت عادت لا امتناء مجرد  
النظر والا فلا كفارة اتفاقاً  
ولما كانت انواع الكفارة  
تلا تعاروف انها على  
التخفيف فاد النوع الاول  
معلقاً به بكفر بقوله  
(بالطعام) اي عليك (متن)  
مسكيناً اي محتاجاً فيعمل  
الفقر (لكل مد) وتقدم  
افعل بالدين المتوسطين  
ولا يجوز عدا او عشاء  
خلافاً لاشبه وتقدمت  
بتعدد الايام لا في اليوم  
الواحد ولو حصل الموجب  
الثاني بعد الاخراج او كان  
الموجب الثاني من غير  
جنس الاول (وهو) اي  
الاطعام (الافضل) من  
العتق والصيام ولولم يخلفه  
وافاد الثاني بقوله (او صيام)  
شهرين متتابعين  
والتالث بقوله (او عتق)  
وقبة مؤمنة سليمة من  
صيوب لا يجزى معها  
كاملة محررة للكفارة  
(كالطعام) راجع للصوم  
والعتق والتخفيف الحصر  
الرشيد واما السيد فاما  
يكفر بالصوم فان عجز  
قيت دنياه في ذمته  
ما لم يرأذنه سيده في  
الاطعام واما السفيه

فيا حرمه وله بالصوم فان لم يقدر او ابي كفر عنه باذن النوعين (و) كفر (عن امة) له ولو طوعته او الان  
قلبه ولو سكباً ان تزبن له فيلزمها الكفارة (او) عن (زوجة) بالة عاقلة مسلمة ولو امة (اكرهها) الزوج ولو عدا وهي حرة وتكون  
مينا في ريقته ان شأ سيده اسلمه لها او فداءه باقل النيتين اي قيمة الرقة والاطعام

وليس لها أن تأخذ نفوسهم إلا من العصور (نبأه) فيها (فلا يصوم) عن واحد منهما إلا قبل النجاسة (ولا يضيق) أي لا يصح حق السيد (من امرأة) إلا لأولها (وإن عسر) الزوج حازمه عنها وكذا لو ضلقت ذك بمصره ٤٣٥ (كفرت) عن نفسها بأحد الأفرع

فقد ملكته واتسخ الكحل وهل تنفع حينئذ فيصير من ماء عار في الامس ولا تكفر به بل تكفر  
بعق غيره او بالاطعام قولان ظاهرات اه عدوى **(قوله)** وبس لها ان يأخذ) الى الزوج العبدوصوم  
اي بل من اخذته لادان تكفر بالاطعام والعق وكذا اذا اخذته من سيده الاقل من القيمتين فلا تكفر  
بالصوم لانها لو اسامت فقد اخذت العبد او اقل القيمتين غنا للصوم **(قوله)** اية) اي حالة كون تكفير  
السيد والزوج المذكور بن يابة بعضها اي من الامة والزوج **(قوله)** فلا يصوم الخ) حاصله انه لا يكفر من  
احدة منهما بالصوم بل بالزوجة الحرة يكفر عنها بالاطعام والعق والامة يكفر عنها بالاطعام ولا يصح ان  
يعق عنها اولادها **(قوله)** وان اعسر الزوج مما حره عنها) اي من الزوجة اي يوم او امر السيد عما  
لزمه عن الامة كانت الكفارة عهدا في ذمته **(قوله)** كلفت) ظاهره انها مطلوبة بذلك وان المعنى كلفت  
ندبا واعتزضه طي فان عبارة عبد الحق تدل على انها غير مطلوبة بذلك حيث قال لا غير مضطرة لان  
تكفر من نفسها ولا **وعنه** بذلك الا ان الامة في قوله ولا مضطرة ذلك اي على جهة الوجوب فلا ينافي  
الاستحباب ورويد اه بن **(قوله)** ان لم تصم) اي يوم او كلفت بالصوم فلا ترجع عليه بشئ لان  
الصوم لا يمن له **(قوله)** وشس كيل الطعام) قدر شس اشارة الى ان قوله وشس كيل الطعام عطف على الرقة **(قوله)**  
هذا اذا اخرجته من عندها) اي اذا اخرجته من عندها فلما ترجع بقيمة الرقة ان كانت اقل من قيمة  
الطعام ومثل الطعام ان كانت قيمته اقل من قيمة الرقة فلا قيمة بين القيمتين والرجوع بكيل الطعام لانه متى  
**(قوله)** رجعت بالاكل من القيمتين) اي فاذا كانت قيمة الرقة اقل رجعت بها وان كانت قيمة الطعام اقل  
رجعت بها هذا اذا اخرجت الرقة من عندها **(قوله)** والالا) اي والا تكن الرقة التي كلفت بها من عندها بل  
اشترتها فلما ترجع بالاكل منها اي من قيمتها ومن منها ومن قيمة الطعام فكم جازر انها لا ترجع على الطعام  
الا اذا كلفت به وكانت قيمته اقل فلم تكفر به كان الرجوع بقيته لانه قال بن وهذا الفصل المذكور  
غير صواب والذي ذكره عبد الحق وابن عرفة وابن عجزان ان كلفت بالاطعام رجعت بالاكل من مكيلة  
الطعام او المثل الذي اشترته به او قيمة الرقة اي ذلك اقل رجعت به واذا كلفت بالعق رجعت بالاكل من  
قيمة الرقة او المثل الذي اشترته به او مكيلة الطعام لانها لا تصلى الاقل **(قوله)** اذا لم يدالخ) اي مدار  
التأويلين على انزالها وانما خص المصنف على انزالها دفعا لتوهم انه لو علقته بالكفارة عن نفسه لايلزمه  
ان يكفر عنها اذ افاضل على المتوهم واعلم انه على القول الاول يجري هنا ما من قوله وان اعسر كلفت  
الخ **(قوله)** وعدم تكفيره عنها) اي واعيا يكفر عن نفسه اذا ارسل **(قوله)** (أو يولان) الاول لابن ابي زيد والثاني  
لقنابي قال عياض والثاني منهما ظاهر المدونة اه بن **(قوله)** فلا كفارة عليه مطلقا رجلا وامراة  
قطعا) اي اضافا فيه نظر فقد قال عياض والاباحي ان المكرب بالفتح عليه الكفارة في قول عبد الملك نظرا  
لاشارهوا كقولهم ايعها بنائه لا كفارة عليه وهو الصحيح وقول عبد الملك ضعيف انظر بن والحاصل  
ان المكرب بالكسر قيل يلزمه ان يكفر عن المكرب بالفتح وقيل لا يكفر عنه وهو الراجح وعليه فعمل على المكرب  
بالفتح كفارة عن نفسه نظرا لاشارة الاول قولان والمعتمد منهما الثاني وكل هذا اذا كان الاكرام على الجاه  
واما لو اكرهه غيره على الاكل او الشرب فلا كفارة على المكرب بالكسر كذا ذكره الشيخ سالم ولا عن ابن عرفة  
ولا على المكرب بالفتح ايضا ومن عرفه فلا كفارة على مكربه على اكل او شرب او امراته على طوفه في الرجل  
قولان طرلو لابن الماسبيون اه **(قوله)** على الاظهر) اي خلا فلان قال ان من اكره شخص على الاكل  
او الشرب يلزمه الكفارة عنه وعلى عبق هذا عن ابن عرفة وفيه علة ظاهرا لا على ما عطف على قوله لا تلا ويل  
لان اضطر ناسيا عطف على قوله ان تعبدوا وكفران تعبد لان اضطر ناسيا او انه عطف على قوله لا تلا ويل  
قريب وهو ظاهر الخارج **(قوله)** وهو المستدعيه امر موجود) اي بعذر بشرا **(قوله)** قلن انفساد صومه

عنهما ولغيره ثمر عباد طهنا ولوا كره غيره على كل وشرب فلا كفارة على المكروه بالكسر على الاظهر (لان) استند في فطره الى تاويل  
قريب وهو المستند فيه الى امره موجود فلا كفارة عليه كما لو (أفطر ناسيا) ظن لنفسه عدمه

الأبنة فاطر بابا فانيا (أو) زمنة فصل لإلا بل باو خريش و (والتمثل الأبد التجر) قطن الابنة فاطر عدا (أو) نجر  
 قرية) اقرب التجر قطن بطلان سومه فاطر والذى فى سماح اوز بدسجر فى الشجرى باقى تسمر قه عليه الكفارة لامن  
 البسد وهو التمدد الان يحصل القر بعل العسقى اى يلمق التجر فواثق السماع (أو) قدم) المسافر (إلا) قطن انه لا يلزمه صوم  
 عليه (أو) ما فردون) مسافة (القصير) قطن ابنة الفطرية (أو) اى شوالا) صبيحة قدومه فاطر فلا كفارة ٤٣٦

ای هلاله (همانا) یوم  
 ثلاثین فاستقده یوم  
 عید فاطر قومه (قلموا  
 الاباحه) ای اباحه  
 الفطر فاطر وراجع  
 الستة استغفر عن عملها  
 الجرمه او شکوافها  
 فطیم الکفارة (مختلف  
 بعد التأویل) من اضافه  
 الصفه کموصوف ای  
 التأویل البعد وهو  
 المستند فی الامر معدوم  
 فلا ینفع ومثل بمضغه  
 امته بقوله (کراه)  
 فرضان شهد عندما کم  
 فرد (ولم یقبل) بالمع قلن  
 اباحه الفطر فاطر فعلیه  
 الکفارة (او افطر) ای  
 صبح مفطرا فی یوم  
 الحلی) تأتیة فیه عادة (ثم  
 ثم) فی ذلک الیوم (ای)  
 قمع من امرأة (لیض)  
 متادنه (ثم حصل)  
 لیض بعد فطرها واولی  
 لم یحصل فاکفارة  
 (ای) افطر لاجل (جامة)  
 لها بفسره اوقضت به  
 لن الاباحه والمعتد فی  
 ناصم الکفارة لانه  
 القرب لاستناد لموجود

الإباحة) أى إباحة الفطر لا اعتقاد أن الصوم ذلك اليوم لا يستعد (**قوله** تسحر فى القنجر) أى تسحر فى الجزء الملاقي (**قوله** لأنه من البعد) أى لأن المسحر قرء على مستند لا موجد بعد بشر أو أن كان مستندا لأمر موجود حقيقة (**قوله** أى يلقى القنجر) أى فى الجزء الملاصق للجزء الذى يلقى عليه القنجر وليس المراد أنه تسحر فى الجزء الذى يلقى عليه القنجر (**قوله** وأما سافر دون القصر) وأما من أصبح فى الحضر صالما فسافر دون القصر فأفطر الظاهر انتهى على الخلاف فىمن سافر سحر قصر فأفطر ذلك وسأى الخلاف فيه بل هذا سوى وجوب الكفارة اهـ ح (**قوله** قلنا الإباحة الخ) قد ذكر المصنف أمثلة ستة ثلثا ويل الترييعز بدعيها من كل يوم الشك بعد ثبوت الصوم فلما الإباحة كإقدم المصنف ومن أفطر متأولا عدم تكذيب المصلدين بعد ثلاثين محورا قول الشافعى بذلك ومن أفطر فلما الإباحة لأجل جهامة فعلها بغيره أو قلته على الراجح خلافا لما فى المصنف من أن هذا من التأويل البعد وبالحق فالظاهر أن التفرق قرب التأويل للثان والمثال لا يخصص (**قوله** بخلاف بعد التأويل) هذا يخرج من قوله بل تأويل بل قريب لا يقال أنه منطوق فكيف يخرج منه لا تأويل بل قوله بل تأويل بل قريباً عنه لصدقه بأقضاء التأويل أصلا والتأويل البعد فكما قال بشرط فى الكفارة اتقاء التأويل القريب بخلاف التأويل البعد فلا يشترط اتقاءه لأن فيه أنها كالحرمة شكل كونه كالعدم (**قوله** فعليه الكفارة) أى عند ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب لا كفارة عليه وعد هذا تأويل بقرى أو قد استقر به ابن عبد السلام قائلان هذا أقرب تأويلين فم لا بد من تحريك الفجر قال عجم هو فى هذا السحر قد استند فى غير ملوجر وهو رد الشهادة فلا يكون تأويل بلبيدا اهـ وقد يقال هو أن استند فطره لأمر موجود لكنه لم يسن بشرعاً التأويل البعد هو المستند فيه لأمر عدم أو موجود لكنه لم يسن بشرعاً وجبه المشهور بأن رفسه للقائى ثلثى من توفى به لعل فلفاء هذا التأويل جيداً (**قوله** فالكفارة) أى هو بخلاف من أفطر محمداً ثم تبين أن ذلك اليوم يوم البعد أو بينان الحيفى تأما قبل الفجر فلا كفارة على المعتدل خلافاً لجديس اهـ عدوى (**تنبيه**) مذكوره من الكفارة فى حاتين المستثنى هو المشهور وقال ابن عبد الحكم لا كفارة فيها وروى أن التأويل القريب (**قوله** أو أفطر لأجل جهامة) أى أو أفطر فلما الإباحة لأجل جهامة الخ فمذكره المصنف من أن هذا تأويل بعيد وفسه الكفارة مذهب ابن حبيب وهو ضعيف وقوله المعتدل الخ هو مذهب ابن القاسم (**قوله** أفطر الحاجم والمحجم) فلما تأويل استند الظاهر الحديث عن أن كان غير ممد أو المراد أنهما طفلان ما يشرب عنه الفطر أما الحاجم فلبسه الدم وأما المحجم فلما يلقحه من الضرر (**قوله** أو غيبة) يعنى أن من أعتاب شخصاً فى نار رمضان قلن إباحة الفطر لا كله لم يشبهه فأفطر فعليه الكفارة قال ح لوى جرى فى هذا من الخلاف ما جرى فى الجملة ما بعد لكن لم أرفها الأقول من حبيب وجوب الكفارة اهـ عدوى وفى من أمثلة التأويل البعد ما أورد على الفطر ثم على متعمداً بد والأكراء لا اعتقاد مجواز الإفطار قد استظهره وأوجب الكفارة وأن هذا من التأويل البعد ودوا الظاهر لا كفارة عليه وإنما من التأويل القريب اهـ عدوى (**قوله** وبه) أى بن عدم التلازم (**قوله** فالتقضاء بل ذلك العبر) أى لا لا يغلب التايد (**قوله** منعكسا) وحاصلها أن كل فطر محمداً إماماً فى النسل وجب

الملاقاة (قوله لا آمن البعيد) أي لأن المسحور قد بلغ مسند لا م موجود بعدد بشر ما وان كان مستندا  
لا م موجود حقيقة (قوله أي يلقى القجر) أي في الجزء الملاصق للجزء الذي طلع فيه القجر وليس المراد  
أنه مسح في الجزء الذي طلع فيه القجر (قوله أو سافر دون القصر) وأما من أسعف في الحضر سالما أو سافر  
دون القصر فأظفر ظاهر أنه يجري على الخلاف بين سافر سحره صرنا فأظفر ذلك وسأى الخلاف فيه  
بين هذا جرى وجوب الكفارة اه ح (قوله قلنوا الإباحة الخ) قد ذكر المصنف أمثلة ستة لتأويل  
القرية يز بدعيها من أجل يوم السبت بعد ثبوت الصوم فلأن الإباحة كقصد المصنف ومن أظفر متأولا  
عدم تكذيب العبدتين بعد ثلاثين وهو القول الثاني بذلك ومن أظفر فلأن الإباحة لأجل جماعة  
قلها بغيره أو قلته على الأرجح خلافا لما يأتي للمصنف من أن هذا من التأويل البعيد وبالجملة فظاهر  
أن التأويل قريب التأويل لأن المثال لا ينخصص (قوله بخلاف جيد التأويل) هذا يخرج من قوله  
بلا تأويل قريب بلا يقال أنه منطوق فكيف يخرج منه لا تأويل بل قوله بلا تأويل قريب أعني منه لصدقه  
بأنه تأويل لا يصلح بلا تأويل البعيد فكأنه قل بشرط في الكفارة انتهاء التأويل القريب بخلاف  
التأويل البعيد فلا بشرط اتفاقه لأن فيه أنها كلهم مع كمال كونه كالعدم (قوله فليس الكفارة)  
أي عندنا إن القاسم وهو المشهور وقال أشهب لا كفارة عليه وعد هذا تأويل قريبا وقد استقر به أن عبد  
السلام قالان هذا أقرب تأويل من قدم ليلا وتحرر حال القجر قال عجم هو في هذا الفرع قد استند  
في ظر م موجود وهو رد الشهادة فلا يكون تأويل بجيدا اه وقد قال هو وان استند في ظره لا م موجود  
لكنه لم يعد بشرط التأويل البعيد هو المستدق لا م عدم أو موجود لكنه لم يعد بشرط وجوبه  
المشهور بأن دفعه للقاضي تأني من قومك يشبه لعل خلفاء هذا التأويل بجيدا (قوله فالكفارة)  
أي وهذا بخلاف من أظفر لمعا ثم تبين أن ذلك اليوم يوم العيد أو بينان الحضي أياها قبل القجر  
فلا كفارة على المتعبد خلاف الجديس اه عدوى (تنبيه) مذكرة من الكفارة في هاتين المسئلتين هو  
المشهور وقال ابن عبد الحكم لا كفارة فيها ورأى أن التأويل القريب (قوله أو أظفر لأجل جماعة) أي  
أو أظفر فلأن الإباحة لأجل جماعة الخ ثم ذكره المصنف من أن هذا تأويل بعيد وفيه الكفارة مذهبان  
يسبب هو ضعيف وقوله أو المخذل الخ هو مذهب ابن القاسم (قوله أظفر الحاجم والمضغ) فلأن أول استند  
ظاهر الحديث وان كان غير مرمو ادوارا إذا نها فلان ما يشيب عنه الظفر اما الحاجم فله الدم واما المضغ  
لما يلبسه من الضرر (قوله أو غيبة) أي من أن اغتائب شخص في نهار رمضان قلن إباحة الظفر لا كله لحم  
فيه فأظفر فليس الكفارة قال ح لوربي في هذا من الخلاف ما جرى في الجملة ما بعد لكن لم أر فيها الأقول  
من حبيب وجوب الكفارة اه عدوى وفي من أمثلة التأويل البعيد ما ذكره على الظفر من كل متعبد به  
إدال الإكراه لا اعتقاده حوازا للأظفر قد استظهره وأوجب الكفارة وان هذا من التأويل البعيد والظاهر  
لا كفارة عليه وأنه من التأويل القريب اه عدوى (قوله ربه) أي من عدم التلازم (قوله فالقضاء  
بل ذلك العبر) أي أي لا لا قبل التباين (قوله منعك) وحاصله أن كل ظفر ممدح أو مافى النسل هو جب

**قضاء**

وهو قوله عليه الصلاة والسلام افطر الحاجم والمحتمم فكان على المصنف ان يذكره.

في القريب (أوعية) لغيره فالكفارة ثلاثه أو يل بعدولها لم يكن بين الكفار والقضاء تلازم منه قبوله (ولزم معها القضاء إن كانت) الكفارة (4) أي عن المحقر لأن كانت عن غيره من زوجة أو أمه أو غيرها كغيره فبالقضاء على ذلك الغير ولما قدم ضابطا للقضاء تطوع مطردا منعكافي قوله في النقل بالعمد الطرام

ذكره هنا طائفة آخر لكنه غير مطرد ولا متمسك بقوله (والقضا في الصوم الخلع) بانه (موجباً) يكسر الجيم اي موجب الكفارة وهو القطر رمضان عداً بطلاً ويل قريب وجعل كالمركب فكل ما وجبت به الكفارة في الواجب موجب بالقضا في الطلوع وهذه الكلمة فاسدة المنطوق المفهوم اما في المنطوق فتقول ابن القاسم من عبثتوا في فيه فزلت في حلقه فليته القضاء والكفارة في القرض ولا يقضى في النفل وقوله فزلت في حلقه اي عدا كلفي التوضيح ٤٣٧ واما غلبة تلا كفارة على كل حال

للقضاء في النفل فقد خالف  
ابن القاسم فاعده من ان  
كل ما وجب الكفارة في  
القرض او جب القضاء  
في النفل فستتق هذه  
الصورة من ثل القاعدة  
فن قيد بالعلية فقد  
خالف النفل فلا يعزل  
عليه فلتأمل ولان من  
افترض في القرض لوجه  
كوالد شيخ يكفر ولا  
يقضى في النفل كما تقدم  
واما افساد المفهوم  
فبمسائل الأول القرب  
قوله لا كفارة فيها في  
القرض يقضى في النفل  
لكن الراجح فيها انه لقضاء  
في النفل فلا ترد ومن  
اصبح سالماً في الحضر  
ثم افتر بعد ما شرع في  
الفرغ فلا كفارة عليه في  
القرض يقضى في النفل  
كما يأتي (والقضاء في غالب  
ق) من اضافة الصفة  
للموصوف وكذا ما بعده  
اي خرج غلبة ولو كثر  
ما لم يرد منه شيئاً كالمركب  
(اد) غالب (ذباب)  
او يعض لان الانسان  
لا يلهي من حديث الغلب  
لم يفرسقه الى حلقه فلا

قضاء (قوله ذكره هنا طائفة آخر) حاصله كل ما وجب الكفارة في رمضان وجب القضاء في الطلوع  
وتقدم ان الذي وجب الكفارة في رمضان هو القطر عداً بطلاً ولا تأويل قريب (قوله فكل ما وجب  
اي فكل ما وجب به الكفارة في الواجب وهو القطر عداً بطلاً ويل قريب وجعل كالمركب فكل ما وجبت به الكفارة في الواجب موجب بالقضا في الطلوع وهذه الكلمة فاسدة المنطوق المفهوم اما في المنطوق فتقول ابن القاسم من عبثتوا في فيه فزلت في حلقه فليته القضاء والكفارة في القرض ولا يقضى في النفل وقوله فزلت في حلقه اي عدا كلفي التوضيح ٤٣٧ واما غلبة تلا كفارة على كل حال  
ابن القاسم وكذا في المواضع (قوله فن قيد) اي فن قيداً تلاع الحصة بالعلية كعش (قوله ولان الخ)  
عطف على قوله فتقول ابن القاسم (قوله واما فساد المفهوم) اي هو كل فطر لا وجب كفارة في القرض  
لا وجب قضاء في النفل (قوله ومن اصبح الخ) عطف على قوله بمسائل الأول ويل عليه اضماع افطر  
من غير القم ومن امدى فان في كل التصاني في القرض والنفل ولا كفارة (قوله بعد ما شرع في السفر)  
اي السفر الذي تقصر فيه الصلاة (قوله ما لم يرد) اي خلط منه شيئاً عدا او غلبة وانما لا لقضاء  
والقرض انما يعمل لمن يمكن طرحه واما اذا لم يصل لموضع فقد رد على طرحه منه كذا في الرصد لحلقه فلا تملك عليه  
في اتلاعه (قوله وغالب ذباب) اي ذباب غلبه فاهو ظاهره وان لم يكن كثيراً وقوله او يعض اي ناموس  
وغير الذباب يعض كالبراغيث والقمل ليس بهما كما يفيد التحليل الذي ذكره الشارح (قوله غبار طريق)  
اي وان لم يكن الغبار واما غبار غير الطريق كغبار كس البيت والقضا في وصوله الحلق فيناظر واطرا اذا كثر  
غبار الطريق وامكن التهرز منه موضع حائل على فيه هل يلزمه وضع حائل على فيه ام لا وهو ظاهر كلام غير  
واحد اعدى وقوله او كليل اي وغبار كليل من سائر الجيوب (قوله او يجس لصانه) وكذا غبار الصباغ  
لصانه وانما اعتقر غبار الحقيقة ومما له اصنام نظر الصورة الصنعة وامكان التحفظ لغيره وقال بعضهم  
انه لا يضر ذلك ولا الصانع ويوجب القضاء (قوله يدق البقيق) لان الخلاف في البقيق وما بعده انما هو في الصانع  
كافي التوضيح واما فيه فلا يخفى انه اذا كان (قوله وحته من احليل) اي لا لها اصل لمعدته وقوله من  
احليل وامان الدبر او فرج المرأة قسباً اذا كانت جائعاً لا يجامد كالمركب كذا قال عيني واعتزله ابو  
علي المسناوي بان فرج المرأة ليس متعللاً بالفرج فلا يصل منه شيء اليه وفي المدونة كرمات الحفنة للصائم  
فان احتقن في فرج شيء وصل الى جوفه وفيه قبض ولا يكفر اه وفي ح عن التبايعان الاحليل يضع على ذكر  
الرجل وفرج المرأة اه من فعله من ان الحفنة من فرج المرأة لا قضاء فيها كالحفنة من ثقب الذر (قوله  
ومع) بالتأنيب ومستكح كسر الكاف اي غالب من رجل او امرأة ويصير قراءة بلاضافة مع فتح كاف  
مستكح اي وني شنه مستكح رجل او امرأة (قوله او مدى) لا يحتاج الى تحيد بالمستكح لانه مطف  
على المعيد قيد والمعافى على المعيد قيدته فيه البعد ايضا (قوله وزع) ما كوال او مشروب يعني ان  
من زع الماء كوال او المشر وبمن فقه في حال طلوع التعجر فلا شيء عليه على المشهور بناء على ان اخراج  
الماء من الحلق ليس اصلاً ولاه والاه اذا زع الماء كوال في حال الطلوع كان نازعاً في النهار لانه لا يكون  
نازعاً في النهار الا اذا كان الزرع بعد طلوع التعجر وليس مرادوا عن المراد ان الزرع في حال الطلوع لا بعده  
ولا في اخره الملاقى لطلوع التعجر لان الزرع يتبدل فلا خلاف فيه (قوله او فرج) اي اه اذا زرع  
فرجه من فرج موطونه في حال ذراع التعجر فلا شيء عليه على المشهور بناء على ان زرع الماء كوال لا بدوفاً  
ومن ابن شمس ولو طلع التعجر وهو يومام فليته القضاء ان استدما فان زرع في حال الطلوع ففي اثبات

يمكن الاحتراجه فاشه الريق (ار) عاب (غبار طريق) لحلقه المشقة (او غبار) (دقيق او) غبار (كليل او يجس لصانه) قيد في البقيق  
وما بعده (و) لاق (حفنة من احليل) اي ثقب الذر كولو بمائع (و) لاق (دخن جافحة) اي دخن وضع على الجرح الكائن في البطن او اوصل  
لجوف لانه لا يصل لصل الطعام والشراب والالتماس من شاعته (و) لاق (خروج) (من مستكح او مدى) ان يستره بما كلفه طاراً او تركه  
من غير تبايع المشقة (و) لاق (اضافة) (زغ) ما كوال او مشروب ولو فرج طلع التعجر) اي حال طلوعه وان لم يترتب من ضمنه من الاعمال

او حصل منى او مدي بعد نزع الذكر وهذا منى على ان نزع الذكر لا يعد وطأ ولا كان واثنان اليه شرع بتكلم على الجائزات فقال (وجاز) للصائم ان يابطلوا الاذن المقابل للحرمه لان معنى ما ذكره من مستوى الطريق كالمضنه للعطش وبه مكره كالطريقي السفر وبه خلاف الأولى

وقرأته وذ كراي نذب  
(سؤال) اى استاك  
(كل النهار) خلافا لمن  
قال يكره هذا وال (و)  
بقوله (مضنه لعطش)  
ونحوه مكره ويكره لغيره  
موجب لان فيه قرا  
(واصبح بنابه) بمعنى  
خلاف الأولى (وصوم  
دهر) بمعنى نذب (و)  
صوم يوم (جعة فقط)  
لا قبله يوم ولا بعده يوم  
اى ينذب فان ضم اليه  
آخر فلا خلاف في نذبه  
واعا كان المراد بالجواز  
هذا النذب لانه ليس لنا  
صوم مستوى الطريقين  
(و) جازله بمعنى كره  
(فطر) بأن يبيت الفطر  
او يتعاطى مقطرا او لجواز  
اربعه شروط اشار الاولى  
بقوله (سفر قصر) لاقول  
فلا يجوز ولثانها بقوله  
(شرع فيه) بالفتل بأن  
وصل لصل يده الدهر  
المتقدم في صلاة السفر  
لان لم يشرع فلا يجوز  
ولثانها بقوله (قبل  
القجر) لان شرع به  
فلا يجوز ورايها ان

الضاوية خلافه من ان الماحشون وان اقامت سببه ان التزعت هل بعد جاعا ام لا (قوله) او حصل  
منى او مدي بعد نزع الذكر اى بان لم يخرج ذلك عن فكر مستدام بعد النزع والا فكفارته في الاول  
والقضاء في الثاني اه عدوى (قوله) وجاز سؤال (اى) بما لا يتصل منه شيء وذكره بالطلب لانه محل منه فان  
تحلل منه شيء يوصل لحقه فكالمضنه ان وصل عددا كان فيه القضاء والكفارة والقضاء (قوله) كل  
(النهار) اى يوقا لا يحققه لقوله عليه الصلاة والسلام لو ان اشق على امتي لامرهم بالسؤال عند كل  
صلاة وهذا من الصائم وغيره (قوله) خلاطين قال (اى) هو الشافعي واحدا وسدا لا بقوله عليه الصلاة  
والسلام الخوف ثم الصائم عند الله اطيب من روح المسلم والخوف القيم بما حدث من خلوا المدة من  
الركعة الكريمة في القم وتأن ذلك ان يحدث عندنا وال فاذا استاك بعدنا وال ازال ذلك الخسوف  
المستلب عند الله فلذا كان مكرها وقد قال هذا ليدل على الكراهة لان سبب الخوف خلوا المدة  
ونحو المدة موجود لم يذهب فليكن الخوف ما قبل يذهب السؤال فان قلت ما معنى كره ما طيب عند الله  
مع ان الله مفر من استنابة الروائح والانبساط منها لان هذا من صفات الحيوان قلت هذا كناية عن رضاه  
تعالى بموته صلى الله عليه وسلم بشرية منه كتقريبه الى الرحمة الطيبة ولا يخصص ذلك بالآخر  
(قوله) لان فيه قرا (اى) خاطرة لاحال سبق ثوبها الى الخلق ففقد صومه (قوله) واصباح اى  
تعمد البقايا ليجانبه حتى يطلع الفجر ويصبح (قوله) وصوم دهر وجعة فقط (اى) خلاطين قال بكر اههما  
وجعة الفائل يجوز ان صوم الدهر الاجاع على لزومه لمن نذره ولو كان مكرها هو اجوز على القاعدة  
واما صوم الجمعة فنصصوها من ورد الهى عن ذلك وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا صوم من احكم  
يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده فعمل الهى على خوف فرضه ودامت هذه العلة وفاته عليه  
الصلاة والسلام (قوله) وجازله (اى) الصائم (قوله) بأن يبيت الفطر (اى) اشار الشارع الى ان المراد بالفطر  
ما يشمل الفطر بالفتل ونبيت الفطر وعليه فيوزع على الشرط بأن يحصل قوله شرع فيه الخ شرطان  
جواز ببيت الفطر وقوله لم ينزوه فيه شرطان جواز الفطر بالفتل وفى بن اى تعين ان المراد بالفطر هنا  
ما على الفطر اذ لو كان بمعنى نبيت الفطر لم يلزمه قوله شرع فيه قبل الفجر ولا قوله ولم ينزوه فيه لان نبيت  
الفطر في السفر يستلزم الشرع فيه قبل الفجر وان لم ينزوه الصوم فيه فيكون اشتراط ذلك من قيل تحصيل  
الحاصل اه كلامه فامله (قوله) ولجواز ما به شروط منها ما يوم السفر وما بعده وهو قوله سفر قصر  
وقوله لم ينزوه فيه ومنها ما يخص يوم السفر دون ما بعده وهو قوله شرع فيه قبل الفجر اه عدوى (قوله) بسفر  
قصر (اى) قال الشيخ احدنا رأى فيهم من ذلك اى يجوز للصائم المسافر الفطر ولو اقام يومين او ثلاثة لم يحصل  
ما له من اقامة اربعة ايام كالصلاة كما صرح به في النوادر وقلنا بن عرفه اطرح (قوله) قبل الفجر (اى) وكان  
ذلك الشرع اى الوصول لحل البدع قبل الفجر (قوله) والاقصى الاولى والا فلا يجوز لعلم القضاء من قوله  
رفعى في الفرض مطلقا ان القضاء لازم على كل حال ما اختلفت في شرط ام لا واجب الشارع  
بأنه اعاد كرا القضاء علم عامر لاجل ان رب عليه قوله ولو طوعا (قوله) على ان هذا مستغنى عنه  
اى لكن هذا مستغنى عنه بقوله وفى النفل بالبعد الحرام اى يؤجبه بتدفعه لا لى حذقه وابداله بقوله فلا يجوز  
وايضاً المبالغ عليه لاجل ان يكون ما قبل المبالغة صادقا عليه ولا لئلا نكنا قوله وفطر بسفر قصر المراد به

لا يبيت الصوم في السفر اياه انا بقوله (ولم ينزوه) اى الصرم (فيه) اى فى السفر فان يته فيه فلا يجوز وفى خامس  
وهو ان يكون ربه ضا لا يشر كفارة لها (والا) بأن تهدى شرط من هذه الشروط (قضى) وذكروا ان علم من قوله وفى فى الفرض  
مطلقا لرب عليه قوله (ولو طوعا) بأن يبيت الصوم فى الحضر ثم سافر بعد الفجر او فى السفر ففطر لغير عذر على ان هذا مستغنى عنه بقوله  
وفى النفل بالبعد الحرام لان رخصة الفطر خاصة برضان (ولا كفارة) عليه مع القضاء

(الان ينوبه) ان الصوم رمضان اى يشته (سفر) اى فيه لم يشتر فيه فان يشته فاطمرا كفر تأول اولاد اوى لو رفع يده الصوم بضرر لا قبل الشرع حتى يطلع عليه القجر رافضاه لولو كان مازنا على السفر او تأول واما بيت الصوم في الحضر ثم اطر بعد القجر وقبل الشرع فان لم يسافر من وجهه فلا كفارة مطلقا كأن سافر ولم تأول لان تأول فلا كفارة او بيت الصوم في الحضر واطر بعد الشرع بعد القجر فلا كفارة تأول بظن اولاد اصل منه قبل ذلك عزم على السفر قبل الشجر ٢٢٩

يشته وبين من بيت الصوم في السفر فاطر فان عليه الكفارة مطلقا ان الحاضر من اهل الصوم فلما سافر صار من اهل الفطر اهل الفطر فسدت عنه الكفارة والمسافر كان مخيرا في الصوم وعنده فلما اختار الصوم صار من اهله فليس على اهل الصيام من الكفارة وشبه في لزوم الكفارة وان تأول قوله (كفطره) اى الصائم المسافر (بعد دخوله) نهرا وطنه او جعل افاهه قطع حكم السفر وكهذا تنجها للصوم والاقتد علم مما قبله بالاول لان ما قبله اطر في السفر وهذا اطر في الحضر (و) جاز الفطر (بمرض خاف) اى ظن لقول طبيب عارف او تجبيرة او الموافق في المزاج (زيادته او نجاذه) بأن يتأخر السيرة وتكاد ان حصل للمرض بالصوم شدت تعب بخلاف الصحيح

الضر في رمضان كما شعر بقوله ولا كفارة الخ وهذا لا يصلح على التطوع (قوله الان ينوبه) يسفر) حائل انه اذا ثبت نية الصوم في السفر واسبغ سائما فيه ثم اطر زنته الكفارة سواء اطر متأولا ولا فها باز صورتان وقوله واطمرا الخ حاسله انه اذا اسبغ مفطرا في الحضر بأن رفع نية الصوم ليل او طلع الفجر رافضاه والحال انه حارم على السفر فانه يلزمه الكفارة سواء سافر ام لا كان متأولا ولا فها بعد ان يع صور نعم لاثنين قبلها بالجملة (قوله مطلقا) اى تأول اولاد وقوله كأن سافر اى بعد اطر (قوله ولم تأول) اى وال حال انه اطر غير متأول وهذه ثلاث صور فيها الكفارة نعم الستة للتدعية فالجملة تسع صور فيها الكفارة وسأني في المصنف سورة ثاشرة (قوله عزم على السفر الخ) اى فها عزم يوع صولا كفارة فيها نعم للصورة التي قبلها بالجملة خمسة لا كفارة فيها (قوله وال فرق ينوبه) اى من بيت الصوم في الحضر ثم اطر بعد ان شرع في السفر بعد الفجر وقوله بين من بيت الصوم في السفر فاطر اى التي اشار به المصنف بقوله الا ان ينوبه يسفر (قوله فلما اختار الصوم الخ) اى فها شدت على تشته بنية الصوم ورتل الرخصة شدت عليه لزوم الكفارة وفي خلاف فمن سافر لاجل الفطر لم يعمل بنقض مقصود وتزعم الكفارة لا (قوله وجاز الفطر بمرض الخ) اى جاز للصائم ولو اضر الفطر بسبب مرض قائم بخافز يادته خالفا في عرض سنية وما ذكره المصنف من الجواز المشهور قال البرزلى اختلف اذا نكح مادن الموت على قوانين المشهور والباحة قلح خافى المواقف عن التعمي من منع الصوم وجوب الفطر مقابل المشهور اى ينوبه (قوله اولو موافق) اى او لا يخبر موافق (قوله بخلاف الصحيح) اى فاه لا يجوز له الفطر اذا حصل له بالصوم مجرد شدة تعب وهذا المشهور وسأني بالشرح قول آخر يجوز اطره وكذلك لو خاف الصحيح حصول المرض بصومه فاه لا يجوز له الفطر على المشهور لان لا يزل بالمرض اذا صام وقيل يجوز له الفطر (قوله وجب ان خاف هلاكا) هذا كالاستثناء من قوله وجاز الفطر بمرض خافز يادته فكانه قال الان يخاف هلاكا كقبيح (قوله او شديدا) اى اذى شديدا فهم من اضافة الصفة لوصفها (قوله وهو ارضاعها بنفسها) اى مع كفايته وقوله ان خاف عليه المرض اى حدوثه بسبب صوم الحامل او من قلة اللبن بسبب صوم المرضع (قوله اى لم يعكها واحد الخ) هذا جواب عما يقال ان المرض اذا خاف على ولدها لا يجوز له الفطر الا اذا اتى امكان كل من الاستتجار وغيره فكان الواجب اطعمه ولو اولا أو وحاصل الجواب ان اذا وقت في حيز التي كانت لتي الاحداث والاداء لا يتحقق فيه الا بتي الجمع (قوله على حد) اى على طرية اى فهو على طرية ولا تطعم الخ وذلك لان الطيف بأو بعد التي كفى المصنف او بعد التي كافي الآية المراد منه في الاحداث والهي عن الفعل المتعلق به (قوله خاف على ولدهما) اى احده الامرين السابقين الجوز للفطر والموجب لم يفهم من خاف الخ انه لا يساح لهما الفطر بمجرد حصول المشقة الشديدة لكن التعمي ودمر جوارهما حتى ان الحجاب لا يخاف عليه واستظهره المصنف في توجيه وعزاه ابن رشد الى ما عان من العاصم واهل المرضع على المشهور من مذهب مالك ثلاثة احوال حال لا يجوز لها فيه الفطر والاطعام وهو ما اذا نزلت على الصوم ولم يجهد الارضاع ولم يحصل لولدها ضرر واهل حال يجوز لها فيها الفطر والاطعام وهي ما اذا جرد الارضاع ولم تخف على ولدها وخافت عليه حدوث مرض او يادته ولم يعكها الارضاع وحال يجب عليها فيها الفطر والاطعام وهي ما اذا لم يعكها الارضاع وخافت على ولدها شدة

(ووجب) الفطر لمرض وصحيح (ان خاف) على تشته بصومه (هلاكا او شديدا) كسبيل منقعة من سماع صراخه وهو الجواب بحفظ النفس واما العهد الشديد فيجب الفطر للمرض قبل والصحيح ايضا وشبه في الحكمين معاهما الجواز والوجوب امرض قوله (كامل ومرض لم يعكها) اى المرضع (استتجار) لعدم حال مرضه ولو لم يشدها (او غيره) اى الاستتجار وهو ارضاعه بنته او غيره حاجتها الى لم يعكها واحده منهما الى حد ولا تطعم منهم انما وكثورا (خاف) بالصوم (على ولدهما) فيجوز فطرهما ان خافا عليه المرض او يادته ويحب ان خافا هلاكا او شديدا واما نحوهما على اخسهما فهو داخل في عموم قوله بمرض الخ لاجل الحمل مرض والارضاع في حكمه



عليه اختلاف الرضخ فان  
أمكم الاستنجاء وجب  
صومه (والأجرة في مال  
الولد) ان كان له مال لانه  
بجزة تقسمه حيث سقط  
رضاعه من امه بلزوم  
الصوم لها وقته في  
ماله (ثم) ان لم يكن له  
مال وجعل المال ابوين  
(هل) تكون في (مال  
الاب) وهو الرابع لان  
ققته حيث ذل عليه (او)  
في (مالها) تأويلان  
معهما حيث يجب الرضاع  
عليها والا ففى مال الاب  
اتفاقا (ووجب) القضاء  
بالعدد) فمن افطر رمضان  
كله وكان ثلاثين وقضاء  
بالحلل فكان تسعة  
ومشرين صام يوما آخر  
(بمن ايج صومه) فلا  
يقضى في يوم العيدين ولا  
في ايام التشريق الثلاثة  
ولما كان ذلك شاملا  
لرمضان في السفر لانه  
مباح اخرجه بقوله (غير  
رمضان) فلا يقضى  
مسافرا عليه من رمضان  
الماضى فيه الا قبل  
غيره (ووجب) اتامه  
اى القضاء (ان ذكر  
قضاء) اى الصوم قبل  
ذلك او ذكر سقوطه  
بوجه فان افطر وجب  
قضاؤه (وفى وجوب قضاء  
القضاء) على من لزمه

الذى انظر بن (قوله) اى ولاجل كون الحل مرضا يقصه والرضاع في حكم المرض وليس مرضا  
خفية (قوله) فان أمكم الاستنجاء (الخ) هذا شرع في بيان مفهوم قوله لم يمكنه الاستنجاء او غيره (قوله)  
والا ففى مال الولد) اى اجرة الرضاعه اذ لم تقدر على رضاعه وخافت عليه وابتعت له مرضعة رضعه وهذا  
متعلق بمفهوم قوله لم يمكنه استنجاء اى فان أمكم ذلك وجب الصوم واستأجرت الا ففى مال الولد (الخ)  
(قوله) لانه) اى رضاعه (قوله) تأويلان (الاول) الخفى والثانى لسند كافى التوضيح وكان الاولى المصنف  
ان يصر بتردد قولنا اذ ليس هذا خلافا في فهم المدونة قال شيخنا والراجح من القولين الاقل فكان على  
المصنف الاقتصاد عليه فان عدم مال الاب فن مال الام (قوله) حيث يجب الرضاع عليها) اى بان كانت غير  
عليه القدر وكانت غير مطلقة طلاقا ثاتا والا فلا يجب عليها اتفاقا وكانت في مال الاب (قوله) والقضاء  
بالعدد) عطف على فاعل وجب المستتر في قوله وجبان خافه لا بالخ والشرط في السلف على ضمير الرفع  
المستمر موجود وهو الفصل (قوله) بالعدد) اى سواء صام القضاء بالحلل او صام بالحلل اجزاء ذلك الشهر سواء واقت  
عليه ايامه عشر رمضان او ثمانية عشر رمضان (قوله) ايج صومه) اى بمن ايج الصوم فيه فخرج  
الزمان الذى يحرم فيه الصوم كبرى العيد وتالى يوم النحر فلا يصح صومه قضاء وخرج ايضا الزمان الذى  
يكبره صومه كرايع النحر فلا يصح صومه قضاء وخرج ايضا الزمان الذى وجب صومه كرمضان  
بالنسبة للحاضر وكذلك ايام العينة التى تدرسه ما فلا يصح صومه قضاء عن رضاء الماضى ولما كان  
قوله بمن ايج صومه شاملا لرمضان بالنسبة للمساقر اخرجه بقوله غير رمضان ولو قال المصنف بمن ايج  
صومه لم يأت لأخاه من قوله غير رمضان ولا يتحقق قول المصنف بمن ايج صومه يوم الثلث فان صومه  
حرام او مكروه مع انه صام قضاء اكمل لا احول صومه من حيث ذاته مباح والحرمه او الكراهه انما عارضت  
له من حيث قصد الاحتياط اه خش (قوله) ولا في ايام التشريق الثلاثة) اما عدم صحة القضاء في ثاتى  
العيد واثله فابقا قهسى عن صومه ما هى تحرير واما عدم صحة القضاء في رابع العيد وهو الثالث  
التشريق ففى المشهور لكرامه صومه قطعه لعدم اباسه (قوله) فلا يقضى (الخ) اى فلو قضى المسافر ما  
عليه من رمضان الماضى في هذا الحاضر فانه لا يجزئ عن واحد منهما اتفاقا واما الحاضر اذا صام رمضان  
الحاضر قضاء عن الماضى قبل لا يجزئ عن واحد منهما وهو قول مالك واشبهه بسحنون وابن حبيب وابن  
المويز ومعهما ابن رشد ثم اختلف اصحاب ذلك القول فقبيل انه لا يلزمه كفارة كبرى مع كون صومه لا يجزئ  
عن رمضان الحاضر ولا الماضى وذلك لانه صامه ولم يخطر وصو به ابن ابيز يدوق قال ابن المواز يلزمه كفارة  
كبرى مع الكفارة الصغرى عن كل يوم قطعه فيه عدا برقه في رمضان الا ان يذبحه بل او تأويل واقصر  
ابن حرفة عليه فيفيد اعتاده كاقال ح والذى ذكره ابن القاسم في المدونة ان الحاضر اذا صام رمضان الحاضر  
قضاء عن الفائتة لا يجزئ عن الحاضر وان لم ينووه وصو به ذلك كمال المواق وعليه الماضى مدعز  
كل يوم قال عبق ويبنى ان يكون به الفتوى فالحديثا العدوى ومعهما بعض شيوننا والحاصل ان كلامنا  
القولين قد جمع (قوله) وجب اتامه (الخ) اى فاذا ظن ان في ذمته صوم يوم من رمضان او من تدرع برمين  
قضى فيه تدرع قضاء قبل ذلك او تدرع سقوط صوم ذلك اليوم عنه بان تدرع ان بلغ في ذلك اليوم وجب اتامه  
لانه صار قلا وانقل يجب اتامه بالشرع فيه عنداين القاسم ومثل ذلك من شرع في لظهر فلما عليه قنين  
انه صلا فانه يخرج عن شفع ولو لم يدر كركه وفى العصر يخرج عن شفع ان تدرع بدان عقد كركه والا فلق  
والفرق ان العصر لا يتخلل بدها وكذلك من اعتقد ان عليه الحج والعمرة فشرع فيها قنين انه فعلهما فانه  
يتجهما لانهما لا يرضان اعدوى (قوله) فان افطر وجب قضاؤه) اى فان افطر مدعوا وجب عليه قضاؤه هذا  
قول ابن ابيز يدوان شيون وقال اشبه لا يجب قضاؤه والاول هو الجارى على قول المصنف سابقا وقضى في

في يوم من القضاء وعدم وجوبه في يوم من الايام قط لانه الواجب بالقرن الاول من خلافه (كل من اخطى في القضاء سهوا او غفلا يغني  
 اعتنا (و) بوجوب (الادب المقتطع) ولو ينقل عاير اما الحكم من شرب او سجن ٤٤٩ او عوا او كان فطره بما وجب الادب

حدمع الادب وقدم الادب  
 ان كان رجلا (الا ان ياتي  
 ثانيا) قبل الفطور عليه فلا  
 ادب (و) بوجوب (اطعام)  
 قدر مده عليه الصلاة  
 والسلام لمقرط اى على  
 مقرط (فى قضاء رمضان  
 له) اى الى ان دخل عليه  
 رمضان الثاني ولا يتكرر  
 بكثر (الكل من كل يوم)  
 متعلق باطعام وكذا قسوه  
 (المسكين) فواعطى مسكينا  
 مدين عن يومين متلاو  
 على واحد في يومه لم يجزه  
 ان كان المقرط بعلم واحد  
 فان كانا عن عامين جاز  
 (ولا يثبت الزمان) على مد  
 بدفع مسكينين يغني زرع  
 منه ان يتي وين وعمل  
 اطعام المقرط (ان امكن  
 قضاءه شعبان) بان يتي  
 من شعبان بقدر ما عليه  
 من رمضان وهو غير  
 معذور (لان اتصال  
 مرضه) الاولى عذره  
 ليشمل الاعماء والجنون  
 والمجنون والنفس والاكرام  
 والجهل والسفر شعبان  
 اى اتصل من مدا القدر  
 الواجب عليه الى تمام  
 شعبان كما اذا كان عليه  
 خمسة ايام متلاو حصل  
 له العذر قبل رمضان  
 الثاني بخمسة ايام واستمر

النفق بالبعد الحرام وقد ثبت ان الخلاف خاص بالقطر عدا واما ان اخطى ثانيا فلا قضاء عليه اعتفا  
 خلافا لبق حيث جعل الخلاف فى كل من العمدو السهو (قوله) ورومان القضاء فان اخطى فيه عدا  
 قصير وميزوهكذا ولو تسلسل (قوله) خلاف شهر الثاني من الحاجب باب الميعاد واختاره ابن عبد السلام  
 والاول شهره من غلبت وجيزه (قوله) فلا يغني اعتفا اى كمال القران فى الشريعة حاشا القاضي سند  
 لغير الخلاف جازا فيمن اخطى فى القضاء عدا او سهوا وتبعه خش (قوله) ووجوب ادب المقتطع (الخ) اشار  
 الشارح بتقدير وجب الى ان ادب مصدر عطف فاعل وجب فى قوله ووجبان خلف هلاكا (قوله)  
 ولو ينقل تبع صغى فى ذكر التاخر وهو غير صحيح لان المسئلة للشمى وقد صرح بأن ذلك فى رمضان كافى المواق  
 والتوضيح وابن عرفة على ان فى جواز اخطى النفل عدا خلافا بين المذهب اه ين (قوله) ولو كان فطره  
 بما وجب الحد اى كذا وشرب سحر (قوله) وقدم الادب ان كان الحد رجلا استظهر بعضهم سقوط  
 الادب فى هذا لان القتل يأتى على الجميع اه ين ومفهومه انه لو كان الحد حاشا فانه يقدم على الادب (قوله)  
 لمقرط الام معنى على كمال الشارح الاول فى قوله له معنى الى التاها العاية مرتب بمقرط اى مقرطا  
 متبافيه الى دخول مثله وقوله لمقرط اى ولو بعد اوقتها كان المقرط حقيقة او حكما كاسى القضاء لا  
 المكره على تركها لاجل وجوب تقديمه على رمضان التالى له فليس بمقرطين كسافر ومرض واعلم ان  
 المقرط الواجب الاطعام انما يتخرجه لشعبان الواقع فى السنة التى على سنة ورمضان المغضى خاصة فاذالم  
 يطرطه فلا اطعام ولو طرطه قبله او فبا بعد من العام الثانى اه شيخنا عدى (قوله) ولا يتكرر  
 اى المد تكرار المثل فاذا كان عليه يومان من رمضان ومضى على ذلك ثلاث رمضان او اكثر فانه اعما يلزمه  
 مدان ولو قال المصنف لثمة او اكرونى بذلك الان قال ان قوله لثمة مفرد مضاف بعم (قوله) ولو كان واحد  
 اى لو كان كل واحد من المدين دفعه له فى يومه الذى سامه قضاء عفا الفضة (قوله) فان كان عن ملين اى  
 فرط فيما بان دفع له مدين عن يومين كل يوم من عام جاز كلبينوز المرسوم دفع فطره او فقرطه لمساكين  
 واحد (قوله) ولا يستباز انما على مد اى اذا كان ذلك من كفارة واحدة لمالو كان عليه كفارتان فانه يجزه  
 ان يضى كل واحد مدين مثال الاول اذا قرط وعليه عشرة ايام من شهر حتى دخل عليه رمضان الثانى  
 ومثال الثانى اذا قرط فى رمضان بى فى كل واحد عشر ايام فله ادب الكفارة الواحدة كفارة المقرط الذى فى  
 عام واحد (قوله) ان يتي وين اى ان يتي يده وينه عند الترفع ان ذلك كفارة (قوله) ان امكن (الخ) شرط  
 فى قوله وجب اطعام مده الخ يعنى انه اعما يلزم المقرط اطعام المبدع من كل يوم لمساكين اذا كان يمكن قضاء  
 ما عليه فى شعبان وذلك بان سار الباقي من شعبان بقدر ما عليه من رمضان وهو جميع فمبطل من الاعذار  
 ولم يقض حتى دخل رمضان الا سخر على هذا فى خمسة ايام متلاو من رمضان وترك قضاءه اول شعبان  
 واخره الى ان يتي منه خمسة ايام فمما لى ذلك مرض الى ان دخل عليه رمضان الثانى فلا اطعام عليه ثمان  
 المعتبر امكان القضاء فى شعبان الاول فان حصل فى آخره بقدر ما عليه عذروا حتى فى شعبان الثانى لا يلزمه  
 اطعام قال الشيخ احمد الزرقاى وافتقر لو كان عليه ثلاثون يوما من عام من اول شعبان طانا فله فطاهو تسعة  
 وعشرون وما قبله يجب عليه الاطعام ليوم او الاو الا ظاهر الثانى لانه لم يطرط فى القضاء لانه لم يمكنه قضاء ذلك  
 اليوم شعبان (قوله) لان اتصل مرضه (الخ) هذا مفهوم قوله ان امكن قضاءه شعبان صرح بملا زيادة  
 الاضاح (قوله) والجهل اى وجوب تقديم القضاء على رمضان الثانى وجعل الجهل المذكور عذرا احد  
 قولين وقيل انه ليس بعذر ولا خلاف المذكور جازى السيان وفى السقرو فى الميعاد وليس السيان والسقرو عذرا  
 هائل الاكرام اه (قوله) فلا اطعام عليه اى لو كان متمكنا قبل ذلك من الايام ولا عذره (قوله) مع  
 القضاء متعلق باطعام ى رجب اطعام مده عليه اسلام لمقرط حالة كون ذلك الاطعام مصاحبا للقضاء

في يوم من ايام الصوم او بعد عشرين يوما من القضاء في جميع الاماكن اطعم بعد الوجوب بشئ ولو مضى  
 الخاف المتدبر (و) وجب (متدبره) اي الوقاف بمسوما وغيره (د) وجب

٤٤٢

الشافعي في الشروع في القضاء

او بعده على جهة التنب (قوله مع كل يوم فضيه) اي فكلما اخذ في قضاء يوم اطعم فيه (قوله فان اطعم  
 بعد الوجوب وقبل الشروع في القضاء اجزا) اي كمال ابن حبيب ولا ينافيه قول المدونة لانصرف في الكفارة  
 الصغرى قبل الشروع في القضاء لعلها على ان المراد لا تصرف على جهة الاولوية ومفهوم قوله بعد الوجوب  
 ان اطعم قبل الوجوب وقبل الشروع في القضاء فانه لا يجوز (قوله وجب متدبره) الضمير للتأخير المقوم  
 من الوصف اي ان تأخير الوقاف متدبره اي باي نوع من انواع الطاعات من صوم او صدقة او حج او نحو ذلك  
 ووجهه بضمه للصوم وهو المناسب للمقام وهذه المسئلة تأتي في باب التندر واتخاذ كراهتها لرب عليها  
 ما يبدعها وقوله بلانية كمال كون لفظه متبسا بدم التيه المعلقة بواحد منهما اي من الاقل والاكثر  
 (قوله كند شهر) اي الصادق ثلاثين وتسع وعشرين وقوله فيصوم ثلاثين اشار الى ان ثلاثين معمول  
 لفضل مقدر (قوله لزمه اتمامه كمالا واتقاصا) اي لا يلزمه زيادة عليه اذا كلن ناقصا ولو قال نذر على ان  
 اصوم هذا الشهر يوم اترمه يوم ولو قدم اليوم بان قال لله اني ان اصوم هذا اليوم شهر افيحصل تكراره في  
 اسابيع الشهر ويحصل ان يصومه ثلاثين فاذا كان يوم الخميس صام ثلاثين نجسا فيحصل على الاكثر عند  
 عدم التيه وهو ثلاثون كاسبق ولو قال نذرت غدا يوم الجمعة او عسكه اي يوم الجمعة قد افادها يوم الخميس  
 فالعبارة بما حوّل عليه في نية فان لم تكن له نية الاظهر انه يلزمه ما قدمه (قوله كجزا الصبد) سبأني يقول  
 المصنف او لكل مدموم يوم وكل لكسره (قوله وقيل سقط الخ) اي ذلك النذر يعني انه لا يلزمه وقوله  
 لان لم ينوطاعة اي من حيث صيام نصف اليوم (قوله وجب ابتداءه) حاصله انه اذا قال لله اني صوم  
 سنة او عام او ان فعلت كذا او لم افعل كذا فلي صوم سنة او عام وخش فانه يلزمه صوم سنة ولا يجزئ  
 بياقي سنة مطلقه او نذر ولا يلزمه الشرع فيها من حين نذره او من حين خشه الا ان يتوكل ولا يلزمه متابعتها  
 ويلزمه قضاء ما لا يصح صوم منها وما ذكره من لزوم سنة في الحلق بالسنه او العام هو المشهور من المذهب  
 وفي حاشية شيخنا السيد البليدي على عبق قول لابن وهب وان اقام بيزم ثلاثة ايام كذهب  
 الشافعي وقيل يكتفي بستة ايام من شوال لحديث فكم اقامه امام الدهركه وقيل يلزمه ثلاثة ايام من كل شهر  
 لان الحسنه بغير اتمامها او الحمد لله على اختلاف العلماء (قوله وقضى الخ) في التيسير بالقضاء يجوز لان  
 ما لا يصح صومه ليست اياما بينهما فانت قضى اتمامه في ثلثي الفضة فلو قال وصام بدل ما لا يصح صومه  
 كان واضحا وقوله وقضى ما لا يصح صومه يعني طوبا بان كان صومه منها عبثه كالعبثين وابام الحيف  
 والنفاس او كان واجبا كرمضان والمعين بالنذر لو كان مكررا ككل خمس وكأقضى ما لا يصح صومه  
 يقضى ما يصح صومه اذا افترقه سواء كان فطره لم يذكرش او تسابا او اكرام او كان لغيره عزر بان افطر  
 عمدا حراما (قوله وثاني الحر والته) اي او امارا به فانه صومه ولا يقضيه كاهو ظاهر المدونة على قل  
 المواق واعتمدها بن عرفة وذلك لان ما لا يصح صومه تناوله النذر ويكون من افراد قول المصنف الا في جوارح  
 الحر لتأذره في الجاهة وقال الشارح به حرام وتمت وح انه لا يصام الرابع ويقضى قل المواق وهو ان  
 لان صومه مكروه لغير ناذره عبثه وبأذا السنه ليس ناذره له عبثه ولا اذا خالف سنن نذره لان السنه مهمة  
 واعتمد خلق على واعتمد بعض شيوخنا كلام ابن عرفة وهو ظاهر المصنف لان قال وقضى ما لا يصح صومه  
 والرابع يصح صومه الا ان يردحما لا يصح صومه اصلا او وجهه كلمة اه شيخنا عدوى (قوله في سنة) اي  
 في تخرسه اوفى اتمامها (قوله في الثانية فقط) اي لان التسمية في الاولى نص في الباقي وامامهذه فيحصل  
 ان يردحما لو اتم من الا ن فلا تصرف للباقي الابائية (قوله يخدم من حين التندر الخ) اشار الى ان المهمة  
 والمعينة يقتصران في ثلاثة امور القوربة والمتابعة وصوم ارام النحر فهذه الثلاثة لازمة في المعينة دون

(الاكثر احتياطا ان)  
 احمله اي الاكثر لفظه  
 واحتمل الاقل (بلانية)  
 متعلقة بواحد منهما والا  
 عمل على ماوى ومثل  
 لمحصل قوله (كشهر  
 ثلاثين) اي كند شهر  
 فيصوم ثلاثين يوما لو قال  
 ثلاثون كان اقبس اي  
 يلزمه ثلاثون احتياطا  
 وان احصل لفظ شهر  
 تسعا وعشرين وعمل لزوم  
 الثلاثين (ان لم يبدأ بالحلل)  
 فان دابه لزمه اتمامه كمالا  
 او ناقصا ومن نذر نصف  
 شهر ولا يثبته لزمه خمسة  
 عشر يوما ولو نذره بعد  
 مضي نصفه وباء الشهر  
 ناقصا لاحتال كون نصف  
 الشهر خمسة عشر يوما  
 واربعه عشر ونصفا ومن  
 نذر نصف يوم لزمه اتمامه  
 كجزا الصبد وقيل يسقط  
 لان لم ينوطاعة (و) وجب  
 (ابتداءه) اي استئناف  
 سنة فليزمه اثنا عشر شهرا  
 ولا يلزمه متابعتها وليس  
 للردا الشروع من حين  
 التندر او الحث خلافا لما  
 ابو حنيفة كلامه فلو حذف لفظ  
 ابتداء كان احسن (وقضى  
 ما لا يصح صومه) منها  
 كالعبثين وثاني النحر  
 وثالثه ورمضان (في) قوله  
 لله على صوم (سنة) او حلقه

بما وحش (الان بسمها) كسنة محامين وهو في ثنائها (او يحوّل هذه) سنة وهو في ثنائها (و يتوكل باقيا) في الثانية المهمة  
 فظنوا الوالو الحال وفي بعض النسخ او يتوكل ما ويرة بين ان تكون بمعنى الواو (فهو) اي الباقي لازم طافي الصورتين يتقدم من حين النذر ويتابعه



ارمی از حدی انفس فی جمیع احوال عافیه و زوایا (لا) یحب (تایید) لکن (استه) سببه (هو) تابع نذر (شهر) مهم  
 (الاول) اخر مینه مال و نمود الاوجب ۴۴۴ علی التحقیق (وان) سافر فی رمضان سفر ارجع الفطر فنامه (نوی) رمضان

الوجوب بالاذر وهذا في غير التاذر فأمل **(قوله)** ما من لزمه هدى مثل الهدى القابلة على معارضة ابن عرفة المدونة وتوشى عليه المستغنيا بما يقوله أو صيام ثلاثة أيام ولو لم يأمى **(قوله)** لا يجب أى بل رندب أى لا يجب عليه التابع فى سنة تخرصوها أى شهر تخرصوه ما وفى أيام تخرصوها قوله سنة أو شهر أو أيام أى متذوق فى الجمع فأذا قل فعل صوم سنة أو صوم شهر أو صوم سبعة أيام مهمة فلا يجب عليه التابع فى صوم ملاذ بل رندب فقط **(قوله)** والأوجب على التحقيق أى كمال طنى وب وهو مذهب المدونة واختاره شيخنا خلافاً لصح وعقب حيث قال لا يجب التابع ولو نوى **(قوله)** أو نوى فى سفره قضاء رمضان الخارج أى أو نوى صومته فى سفره قضاء رمضان الخارج فلا تجزئ نعم واحد منها وعليه لتعارج أطعام التفرط وليس عليه لز رمضان الذى هو قبة كفارة كبرى لأنه مسافر مقرر قصر **(قوله)** إلا أن المفهوم مسافر الخ حاصله أن الحاضر إذا نوى صوم رمضان الحاضر قضاء رمضان الفائت فقال ابن القاسم فى المدونة اتبع عيسى من الحاضر وإن لم يوصو موعده بعد الحاق فى الكثرة قال مالك وأشباهه حسنون وابن الواروي بن حبيب لا يجزئ عن واحد وصومه ابن رشد وابن الجلبلا عن كل من القولين قد جمع لكن فى عقب أن الذى يقبى به الفتوى قول ابن القاسم وهو إزائه من الحاضر **(قوله)** ومنها فى الحاضر أشار الشارح بهذا إلى صور المسئلة ست عشرة صورة واحدة من ضرب التين وهما الحضر والسفر بحماية وهى أن نوى برضامن الحاضر تلز أو نذر أو نذر أو قضاء أو قضاء الخارج فهذه أربعة ضرب فى الحضر والسفر بآنية أو بغير طاعة وطاعة أو هو ونزراً أو هو كفارة أو هو طوطاً فلهذا أربعة ضرب فى الحضر والسفر بآنية **(قوله)** ما عدا الصورة التى فيها الخلاف أى إقراراً أو اجاباً بأن نوى برضامن الحاضر قضاء الخارج أو نوى به الحاضر وقضاء الخارج معاً **(قوله)** يحتاج طلوع أى علمت أو نلت أنه يحتاج طلوع **(قوله)** يدخل فيه التلويح أى يدخل فيه أيضاً ما يجب عليها لكفارة أو فدية أو جزاء صيد **(قوله)** تلوع أى بصوم أو بغيره قوله بل إن من هذا إذا استأذنته **(قوله)** المراد به أى التلوع **(قوله)** فله إفساده عليها أى يجب عليها القضاء لإتمامه بدية ودخوله على أنه لم تطهرها فكانها انطرت عداً **(قوله)** لا يأكل أى لا يجوز له إفساده عليها بأكل أو شرب لأن احتياجه إليها للوجوب تطهرها عنهم من جهة الطهارة

(باب فی الاعتكاف)

(قوله حميد) هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا يضيق بسبل مختلف بل يختلف الاشخاص والمراد بفهم الخطاب والرد الجواب انه اذا كلم شئ من مقاصد العقلا ففهمه واحسن الجواب عنه لانه اذا دعى الى اجاب (قوله مسجدا) خرج لزوم البيت وقوله مباحا الى كل الناس لا يحجر على احد خرج مسجدا لبيت (قوله صوم) اى حالة كون المسلم الذي كور متباصوم (قوله وما ليله) ظرف قوله لم يزد اى سوى وقت خروجه لما يتعين عليه الخروج لاجله من البيت والاعطى والوضوء وغسل الجنابة (قوله للعبادة) اى لاجل العبادة فقه من ذكر وقراءه وصلاة ولا خال هذا بشئ لم يزد المسجد لاجل تدريس العلم والحكم بين الناس لا ما خول ليس هذا عبادة لانها ما وقع على معرفة العباد وما ذكر ليس كذلك تأمل (قوله وهو مندوب) اى على المشهور وكفى خش وعقب واعتزله ابو على المستأوى كالملاط الشرح السالط والشرح المختصر وان عرفه وتغيره فلم اجد من صرح بتشبيهه ولفظ التوضيح القاها رتتمستجب ان ذلك من سنة لم يطلب السبق على تركه كما في ما قاله ابن العربي ان السنة وما ظله من عبد البرى الكافي ان السنة في رمضان ومندوب في غيره ففي الصحيح عن عائشة رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم منكب العشاء الا ان من رمضان حتى قوام الله وكانت تزوجه معتكف من رده

(قوله

لزم مسلم من مسجد ابا حاصوم كذا عن الجاع ومقدماته بوليلة فالتراعبادة فيفهو مندوب مؤكدهومعنى قوله (ناظرة)



كثير من يشق وجوب الخروج والبطان ٤٤٦ قوله (كرض) احد (او به) دنية فيخرج لبرهما الا كدم الاعتكاف المنذور ويطل اعتكافه

الجمعة ووجب عليه الجمعة وهو في معتكفه وجب عليه ان يخرج لها وقت وجوب السعي لها في بطلان اعتكافه ذلك الخروج وعدم بطلانه اقول ثلاثة ابطالان مطلقة اى سواء وجبت عليه الجمعة في الابتدء او اتمامه والشهور وعدمه مطلقا وهو رواية ابن الجهم عن مالك والثالث التقصيل بين ما اذا وجبت عليه في الابتدء او اتمامه لا بين الماحشون انظر بن قوله ويطل اعتكافه بخروجه اى من المسجد وقوله بخرجه معاى لا باحداهما (قوله سواء دخل الخ) اى المسجد الذى اعتكف فيه عارضا على ان يخرج منه للجمعة وقوله وقضيه اى قضى ذلك الاعتكاف (قوله فان لم يخرج) اى للجمعة من ذلك المسجد الذى اعتكف فيه والحال انه غير جامع وقوله لم يطل اى اعتكافه (قوله ان لم يرتكب) اى بغيره للجمعة كبيرة حتى ان الاعتكاف يطل وانما ارتكبه صغيرا وهو لا يبطله لان ترك الجمعة لا يكون كبيرة الا اذا كان ثلاث جمع متواليات فخرج على خلاف الكثر الا (قوله احدا به) اى اى سارى معاى وقوله فيخرج اى لاجل ان يعودوا على وجوب الخروج والعبادة لاجل برهما اى وسواكنا مسلمين واكثر من كفى معج وقوله دنية خرج الاحداد والحديات فلا يجب الخروج من المعتكف لعمادتهم (قوله لم يطل اعتكافه) اى لان الخروج في ذلك ليس من جنس الاعتكاف ولا من الواجبات الاصلية لاني لا اقات للمعتكف معناه فهو عارض فالتخرج تخليص الفرق فانه وجوب مطلق لا اعتكاف فكذلك ما كان مثله هو الخروج لبر الوالد بن (قوله على احدا او يلين الا يمين) اى من بطلان الكبر وعدم بطلانه بهاء والدة وق من جنة الكثر (قوله لا حيازتهما معا فلا يصح خروجه) هذا هو المشهور خلافا لخرجه على القائل بوجوب خروجه لجانزتهما كيجب خروجه بارتها وعلى القولين اذا خرج بطل اعتكافه وقيل المشهور بما اذا لم يرتكبه التجهيز على خروجه والاوجب ان يطل اعتكافه (قوله فان كان الا تخرج اخرج) اى وجوبا وبطل اعتكافه (قوله لان عدم الخروج مظنة الخ) اى لان الخي يؤول ان هذا الورد لا يخرجه لانه اذا لم يخرج لحيازته ههنا كذلك لا يحس خلف حيازتي (قوله والا فلا) اى والا يكن الا تخرج فلا يخرجه لخسارة ذلك الفتيحت منها (قوله وكشادة) عطف على حيازتهما اى لا حيازتهما ولا كشادة اى ولا مثل شهادة فلكاف اسم معنى مثل ومثل الشهادة الذين ظاهرا كان عليه من طوقه في المسجد لا يجوز الخروج لادائه (قوله ليكون مشا بقوله لا حيازتهما) اى والمعنى حتى لا يخرج لجانزتهما كما لا يخرج الشهادة وقوله ويطل عليه ما بعده اى هو قوله ولو لم يمسك (قوله وان وجبت) مباغنة على عدم الخروج (قوله من بدعية الخ) اى غيبة المتقول عنه او مرضه او موته (قوله وكردة) عطف على قوله كرض احدا به والمشاركة في احد حكميه وهو البطلان لافي مجموع حكميه من وجوب الخروج والبطلان (قوله ولا يجب عليه استئناف) اى في ذلك الاعتكاف الذي يطل بالردة وقوله نظر قدض ابن شاس في الجواهر على وجوب الاستئناف كاشه المواق اه من لكن ما ظله الشارح البق والقواعد مقتضى ما ظله ابن شاس قضاء رمضان وكفارتها اذا ارتد في رمضان وتاب تأمل (قوله ورجع) اى للاسلام بحدوثه (قوله اى وكشخص مطلق) اى وكما طال شخص مطلق سواء لان الكلام في بين المطلات (قوله فيقيدانه تعمد افساده) اى الصوم والافادة من حيث اسناد الابطال للشخص (قوله او جاع) الاولى حذفة لان الحكم وان كان مسلما لكن كلام المصنف مجهول على خصوص الافساد لا على الشرب كما يأتى للشارح في آخر العبارة (قوله فيستأخه) اى فاذا تعمد افساده بشئ مما ذكر في بطل اعتكافه ويستأخه من قوله ولا يبي على ما مضى قبل الا فسادا سواء كان الصوم الذي تعمد افساده فرضا اسليا او عزاما معينا وغير معين او كان طوعا (قوله وقضى ما) اى الاعتكاف الذي حصل في صومه مما ذكر متصل لذلك الفضا باعتكافه الاول

المنذور ويطل اعتكافه وقضيه فان لم يخرج بطل الصلوة على احد اثنا ولبين الا يمين (لا حيازتهما معا) فلا يجوز خروجه ولما حيازتهما فان كان لا تخرج اخرج لان عدم الخروج مظنة عقوق الخي والافلاطون بلعية ما شمل موت احد هما بعد الاخر (وكشادة) محملا او اداء فلا يجوز الخروج لها فان خرج بطل اعتكافه والاولى اسقاط الواو كما في بعض النسخ ليكون مشا بقوله لا حيازتهما ويطل عليه ما بعده (وان وجبت) الشهادة بأن لا يكون هناك غيره اولا يتم التسليم الا به فلا يخرج (ولو لم يمسك) بان يأتى السبه القاضى اسماعها (او تطل عنه) وان لم تفرس ومال القل من بدعية ومرض القسوة وعطف على ما يبطله قوله (وكردة) لان شرط صحة الاسلام ولا يجب عليه استئناف اذا تاب وان نذر الما معينة ورجع قبل مشا فلا يلزمه اتمامها تقديره كثر اسليا (ويكسطل)

بالتنوين اسم فاعل اى ركعتين من بطل (صومه) مقدر فيقيدانه تعمد افساده باكل او شرب او جاع فاستأخه لا بالنافعة لانه يقتضى ان يبطل الصوم ولو من حيث وهما اى كل نسبتهما او مرض يبطل الاعتكاف وليس كذلك ١٠٥٧ ١٠٥٨ بقضى ما حصل فيه من الاعتكاف

ان كان الصوم فرضا ولو بالنذر وامان كان تطوعا كان افطر فيه ناسيا فكذلك وزمه القضاء فتدري بانسه بالاعتكاف عن افطر الحاضر  
مرض لم يقضه وسيا في ان الجماع ومقدته عند هوسه وحسوا في الافساد ٤٤٧ (وذكره ليلا) حراما لو ان صحاحه قبل الفجر

(قوله ان كان الصوم فرضا ولو بالنذر) اي ان كان فرضا اصليا كرمضان او كان نذرا معتادا وغيره معين اي  
وطرا الحاضر او التفاس والمرض بعد التلبس به والافلا حتى لا يقال ماذا كرهنا من قضاء النذر المعين اذا  
حصل فيه مرض او حياء واخاف من افطره فقلت مختصا لما في الصوم من ان النذر المعين يفوت بغوات  
زمنه اذا كان الوقت لم يندثر كل مرض والحاضر والنفس لا تقول الصوم هنا لما انضم له الاعتكاف فتدري  
جانبه فاذا وجب قضاءه (قوله فكذلك) اي يقضيه متصلا باعتكافه الاول على التعمد (قوله لتدري  
جانبه بالاعتكاف) جواب عما يقال كيف يلزمه القضاء مع ان الصوم اذا كان تطوعا وافطر فيه ناسيا لا  
يلزمه قضاءه (قوله وان افطر لحاضر) اي في الصوم التطوع (قوله وسوا في الافساد) اي ويحتمل  
فلا يدخل الا فساد الجماع في كلامه هنا لتسديد كرهه وكلامه هنا خاص بتعمدا على الاكل والشرب وحاصل  
المسئلة انه اذا قصد افساد الصوم باكل او شرب فان اعتكافه يطل ويستأخذه من اقسامه وان كان الصوم  
رمضان او نذرا معتادا وغيره معين او كان تطوعا وكذلك اذا حصل منه جاع عبدا او سهوا فان لم يعمد  
اذا افسد الصوم بان افطر ناسيا او لمرض او حياء او نفس فصوره ستة عشر حاله من ضرب الاربعه  
المذكورة في اقسام الصوم الاربعه وهي رمضان والنذر المعين وغيره او التطوع فان كان الصوم غير تطوع  
فقد افطر في الاعتكاف الذي افطر فيه كان الفطر لمرض او حياء او نفس او نسيانا وان كان الصوم تطوعا  
لم يقض ان كان الفطر لمرض او حياء او نفس او نسيان فان كان الفطر نسيانا (قوله وكرهه ليلا حراما)  
واولى سكره نهارا وامل السكر بحرام كل بخدرا تسعيله ليلا ونذره (قوله حراما) اي وما سكره بحلال  
فيطل اعتكاف يومه ان كان السكر نهارا او الحال ان الشرب ليلا كالخمر والاعمام يجزى فيه ما جرى فيها  
من التفصيل المذكور في قوله او اغنى وما اوجه اوله قوله لم يسلم اوله فالتضاء (قوله كنيه) اي واذق  
وغصب (قوله يجامع العصبه) اي يجامع الذنبي كل والاولى يجامع ان كلا كبيرة (قوله تأويلان) فيها ان  
سكر ليلا ومما قيل القبر فدا اعتكافه فقال البغداديون لانه كبير يقول المغار به تحطيل عليه فان عرفه  
ولهما اشار المصنف باثنا وعشرين اه بن (قوله عدم ابطاله بالصفا) اي اضافه هو كذلك في كل الاكثر واما  
في قول الاقل فيها الخلاف (قوله وعدمه ليلا) اي فان وطئ ليلا عبدا او سهوا بطل اعتكافه واستأخذه  
من اقسامه وان كان الوطئ لغير مطقة لان اداناه ان يكون كقبلة الشهوة والمس وقوله ليلا والاولى ووليلا ولا يقال  
الوطئ نهارا داخل في قوله وكطيل صومه لان اتقول قدما نه ناس بالاكل والشرب (قوله كذلك) اي يقضوه  
فيه الحلق من الاخر لانه لا اقل وحاصله انه اذا قبل وقصد الله وليس او اشر قصدها او وجدها بطل  
اعتكافه واستأخذه من اوله فويل صغيرة لا تشتهي او قيل زوجه لو دافع او رجعه ولم يمسكها ولا وجدها  
لم يطل اعتكافه وهو اعلم ان وطئ المكروه والناسية يبطل الاعتكافهما كثيرهما بخلاف الاحتلام وقوله قبله  
شهوة من اضافة السبب الى المسبب ثم ان شرط الشهوة في القبلة اذا كانت في غير القم واما اذا كانت فيه  
فلا تشترط الشهوة على الظاهر لانه يطله من مقتضى الوطئ يبطل الوطئ كما في ح اقربن (قوله وان  
لحاض) هذا ما علة في القهوم والام عني من اي وجهه بعد هذا كرهنا حصل شي بماء كريل  
الاعتكاف هذا اذا حصل من غير حاض بل وان حصل من حاض ناسية لا اعتكافها وحاصلها ان المكثفة  
انما حاضت وتخرجت عليها صوم الاعتكاف فحصل منها ما ذكر ناسية لا اعتكافها فاطمعت ويستأخذه من اوله  
ومثل الحاض غيرها من بقية ارباب الاعداد الماسة من الصوم كالعبادة والاعتكاف كل فرض كما في فلو قال  
المصنف وان من كفاض كان اولي (قوله وان اذن لعبدا او امرأه الخ) حاصلها ان السيد اذا اذن لعبده  
الذي قصر عبادته بعباده او زوجه التي يحتاج لها في نذر عبادته من اعتكاف او صوم او احرام في زمن معين  
فقد رهاها فليس له بذلك منع الوطئ بها وان لم يخلف في تلك العبادة بان لم يحصل دخول في المعتكاف والتلبس

(وفي الحلق السكر) وفي  
المفسدة الصوم تقيسه  
وسرقة (ب) اي بالسكر  
الحرام في الافساد جامع  
المصيبة وعدم الاطلاق  
بما يذاته عليها بتعطيل  
الزمن (تأويلان) وفهم  
منه عدم ابطاله بالصفا  
وهو كذلك (و) محتمل  
(بعدم وطئ) ليلا (و)  
بعدم قبلة شهوة وليس  
ومباشرة كذلك (وان)  
وقع ما ذكر (لحاض)  
اي منها (ناسية) فأولى  
من غيرها او منها متعمدة  
واما ما عليها لثلا  
يؤهم انها معتدرة  
بالسروج من المسجد  
والفطر والنسيان (وان  
اذن) سيدا وزوج (لعبد)  
او امرأة في نذر (عبادة)  
من اعتكاف او صيام  
او احرام في زمن معين  
فقد رهاها (فلا منع) من  
الوطئ بها في لا يجوز المنع  
فان كان النذر مطلقا  
المنع لانه ليس على الفور  
(كفيه) اي كاذن من  
ذكره لما في غير نذر  
بل في تطوع (ان دخلا)  
في النذر في الاولى وفي  
المعتكاف مثلا في الثانية  
فالشرط راجع للمستثنى  
ومعنى القول في النذر  
ان يندثر بالقضاء (و) ان  
اجتمع على امرأة عبادات

متضادة الامكنة كدعوة احرام واعتكاف (انتماسبق منه) اي من الاعتكاف وكذلك ما سبق من احرام الى عدة كما اذا طلقها او مات  
جهنومي معتكفه او عمره فتدري على اعتكافها او احرامها حتى تسمه (او) ما سبق من (عدة) على اعتكاف كالوطئ او ما نسيها



بالصوم لا الأحرار بل حصل النذر خاصة إلا أن يكون النذر الذي أنذقه مطلقا غير مقيد بإمام معينة قبله  
 المتع ولو خلا في العبادة ومن باب أولى ما إذا خذرا غيرا فإنه معتمدا لا ولما أن أذن السيد بعد ما أوزج  
 لأمره في القتل خاصة بدون نذر فلا يقطع عليه ما كان دخلا فيه أي في ذلك الفعل الذي أذنه بما فيه صوما  
 اعتكافا أو إراما فلان لم يندخل فيه كان له مهملها من الدخول فيه فإن أذن الزوج أو السيد في النذر ثم  
 منعته فقال العبد أو الزوجة وقع من النذر وقال السيد أو الزوج لم يقع فالتولى قول السيد والمرأة (قوله)  
 هذه ثلاث سود) أي وهي طرق عدة على اعتكاف أو على إرام أو طرقا اعتكاف على عدة ففي هذه الثلاثة  
 تم السابق (قوله إلا أن يحرم الخ) هذا الاستثناء متعلق لأن ما قبل الاستثناء طرقا وعدة على الاعتكاف  
 أو الأحرار وطرقا الاعتكاف على العدة وما بعده في طرقا والأحرار على العدة وقوله إلا أن يحرم وإن بعدة  
 موت أي إلا أن يحرم وهي ملتبة بعدة هذا إذا كانت عدة طلاق بل وإن كانت عدة وفاة (قوله لا أصل  
 العدة) أي بحيث تترجع من غير عدة أو إراما ترك الأعداء وقوله بالياء التحتية أي في قوله يطل (قوله)  
 قتم السابق الخ) قد علمت من مجموع كلام المصنف والشارح أن الصور ستة وانها تم السابق في خمسة  
 منها ويطل الأول في واحدة (قوله إلا أن تختص في الثانية) أي من هاتين الصورتين وهي طرقا والأحرار  
 على الاعتكاف أي أي محل انعامها إلا اعتكافا لم تقش بأعمامه فوات الحج الخ وهذا التقيد أصله  
 لصح واعتقده طي أن ما إذا زني المحرم وبني عمران بتأنيبه حيث قالان المصنف إذا أحرمت يعتقد  
 إراما ولا يخرج له حتى تنقض اعتكافها أو إراما بن غزالي اهـ بن والحاصل أن ظاهر إطلاقها هاتمت  
 الاعتكاف مطلقا خاتمت فوات الحج لا وسلم ذلك شيخنا القدوي لكن كلام صح أنسب بما في من رجع  
 القول بقديم أن توقف بصره إذا خشي فواته على الصلاة خلا فالقول المصنف وصلى ولو فات فأصل (قوله)  
 بغيره أنه حل المصنف على غير المأذون فيه لقوله إن عتق لأن المأذون فيه يسعه وإن لم يعتق بأن فرض إرامه  
 لما كتم بغير سيده على أن يمكنه من فعله (قوله فإن منعه ما ذكره فإنه الخ) هذا ظاهر وإن كان غير مضموم  
 لأن طاعته لسيده فيها زمة لا يجوز وقد تقدم أن النذر الزم مريض فضاءه أن تركه اختيارا اهـ بن  
 (قوله ولو عينا فلو عتقه) أي هذا إذا كان مضموما أو معينا في وقت له ولو كان معينا فلو عتقه لانه  
 فوته على نفسه حيث أطاع سيده ولم يخالقه ورغبه للعالم بغيره على عتقه من فعله لأنه حيث أذنه في  
 النذر ليس له منه (قوله ولا يمنع مكاتب بصره) أي من يسير الاعتكاف إلى شيء شرع فيه ولو بلان  
 من سيده فخالش ومثله المرأة التي تحتاج طاز زوجها ليس من يسير الاعتكاف بظاهره مطلقا  
 سوا ما كان أذن لحاقه إلا وقبه نظريا لا تحدم من قوله أن العبد أو امرأة في نذر فلا يمنع من مفهومه  
 المتع عند عدم الإذن ولو يسيرا ويدل على إطلاقه انضمامه في الجماعه من قوله ولا يرضى على زوجها به  
 وإذا كان له منعه من المسجد للصلاة واحدة نظري الاعتكاف اهـ بن والحاصل أن المرأة إذا كان يحتاج  
 لها لزوج فهي كالعبد في ذكركم من التسليم أي من الإذن وبعدمه ولما كان لا يحتاج لها فيجوز لها أن  
 تعتكف بمرأته وليس له منعه من ولو كثر (قوله ولزم يوم) أي يادة على الليلة (قوله وأولى عكسه)  
 أي فلان نذر يوم لا يترتب يادة على اليوم التي نذرته واليلة التي تترتب في هذه ليلة اليوم الذي نذرته لاليلة  
 التي بعد كنهها طاهر ما لا ينس ويؤخره وحيث لا يترتب في هذه الصورة دخوله للمصنف قبل الغروب أو معه  
 وكذا في مسئلة المصنف فانه سينا (قوله فلا يلزم مشي) أي عند دخوله للثانية اهـ بن وقوله فلا يلزمه  
 شيء أي ما يلزم الجور والباله ما ذكره \* وأعلم أن ما ذكره من عدم لزوم شيء بإتفاق ابن القاسم وسحقون  
 ولا إلهما في ابن من بد طاعة خاصة كصلاة تركه فوصوم بعض يوم يلزمه كماله عند الأول ولا يلزمه شيء  
 عند الثاني غير الاعتكاف ولما هو فلا يلزمه شيء بإتفاقهما لضعف إراما الاعتكاف بخلاف الصوم  
 والصلاة ولأنه كان حار قوى لكونها من دعائم الإسلام (قوله خلافاً لحقون) أي حيث قال لا يلزمه شيء

(ص ٤٤٨) بمرم من دلل باسم بعض يوم وغور عن بن طرس لا تركه أو صوم بعض كالا اعتكاف  
 بامامه خلافاً لحقون وروى أن الصلاة والصيام كانا من دعائم الإسلام كان طه إمامه على الاعتكاف

(د) لزوم تابعه في مطلقة) اي الفاعل لم يقيد بتابع ولا حدهم فان نوى احدهما عمل به وهذا في المتذور دليل قوله (د) لزوم (منوبه) اي ماواه من العدد فنوى في الطلوع عشرة ايام متلازمه (حين دشوله) المتكسر ماواه من غير متعلق بلزم ويجوز تعلقه بمنوبه وهو ظاهر وما قيل من انه لا يصح غير صحيح (كطلق الجوار) ضم الجيم وكسر هاء يه تام في جميع ما تقدم من احكام الاعتكاف بلزمه تابعه ان نواه ولم ينشأ بان نوى عدمه عمل به بلزمه في الصوم ويتبع فيه ما يتبع في الاعتكاف ٤٤٩ ويطلبه ما يطلبه فن قال الله على ان

اجاور المسجد يوما مثلا فهو نذرا اعتكاف بلطف جوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكف مدة كذا واجاور واللفظ لا يراد ليعنه وانما يراد لعنه والمراد بالطلق ما لم يقيد بنهار قط ولا ليل قط فهو اعتكاف بلطف جوار كما علمت وسواء

كان متذورا او منويا ويلزمه ماواه بدخوله فان قيده او نوى فيه الفطر فلا يلزمه الاذنه بلطف واليه اشارة بقوله (لا) الجوار للمقيد بقيد (النهار قط) او بالليل قط وكذا المطلق المنوي فيه الفطر (فباللفظ) اي لا يلزم الا باللفظ بنذره ولا يلزم بالنسبة على ما يأتي وانما اقتصر المصنف على النهار لاجل قوله (ولا يلزمه

اي حين تلفظ بالنذر) حيثئذ (صوم) اذا المقيد بالليل او المطلق الذي نوى فيه الفطر لا يترجم فيه صوم حتى يحتاج تنبيهه اي ولا يلزم الجوار حين لفظ

كالا اعتكاف (قوله ولزم تابعه) اي الاعتكاف المتذور في مطلقة اي فيما اذنته مطلقا غير مقيد بتابع ولا تضييق فاذا نذر اعتكاف عشرة ايام فانه يلزمه تابعه بالان طريفة الاعتكاف وشأنه التتابع (قوله فان نوى احدهما عمل به) فيه نظر بل اذا نوى عدم التتابع لم يلزمه تابعه ولا تضييق اه بن (قوله حين دشوله المتكسر) اي لان النقل يلزم اتعاهما بالشرع فيه فان لم يدخل مكنته فلا يلزمه ماواه (قوله متعلق بلزم) اي فيكون النحول سببا في القوم (قوله وهو ظاهر) اي ان ماواه حين دخوله لا يلزمه (قوله وما قيل) القائل فلتك شش وعمل مدة لا معنى لها (قوله كطلق الجوار) الاول ان يقول الجوار المطلق اذ فرق بين مطلق المساهية والمساهية المطلقة فان الثاني عبارة عن المساهية بقيد الاطلاق وهو اخس من الاول وقوله كطلق الجوار كأن يقول الله على ان اجاور المسجد عشرة ايام ولم ينو ليلا ولا نهارا ولم يتلفظ بذلك ولم ينو الفطر ولم يتلفظ بفخاذا قال ذلك وان كذلك فكأنه قال الله على اعتكاف عشرة ايام وحينئذ فهو اعتكاف بلطف الجوار فيلزمه ما يلزم في الاعتكاف ويتبع ما يتبع فيه وحينئذ فيلزمه تابعه ان نواه ولم ينشأ بان نوى التفريق على محل ما واذا نوى في قلبه ان يجاور في المسجد عشرة ايام ولم ينو ليلا ولا نهارا ولا فطر فهو اعتكاف في المعنى غير متذور فاذا دخل المسجد لزومه اعتكاف عشرة ايام وان لم يدخل فلا يجب عليه شيء مفهوم بل يقيد بليل ولا يمانه اذا قيد بذلك باللفظ اوانه لزمه ما يقيد به فقط لكن بلا صوم وكذلك لو كان الجوار مطلقا ولكن نوى الفطر او تلفظ بفخاذه يلزمه من غير صوم وعمل لزمه اذا قيد بالفطر او بالليل او بالنهار اذا نذر الجوار واما اذا نواه فقط فلا يلزمه شيء ولو دخل المسجد والحاصل ان الجوار انما يطلق او مقيد بليل او نهار فان كان مطلقا ولم ينو فيه فطر الزم بالنذر اذا نذره ولزم بالنسبة اذا نواه وان نوى فيه الفطر فلا يلزم الا بالانذار ولا يلزم بالنسبة اذا نواه وكذا المقيد بليل او نهار فلا يلزم الا بالانذار ولا يلزم بالنسبة اذا نواه وذلك من غير نذر (قوله فان قد) اي بالليل فقط او بالنهار فقط وقوله او نوى اي او اطلق ولكن نوى الخ (قوله بنذره) اي ينذر النهار وهذا اليل (قوله المقيد بالفطر) اي او بالليل او بالنهار (قوله وفي يوم دخوله الخ) حاصله ان الجوار اذا كان مقيدا بليل او نهار او بالفطر فلا يلزم الا بالانذار كما لا يلزم ولو دخل ان كان منويا وهل عدم القوم في المنوي مطلقات في يوم النحول فله الخرج من المسجد بعد دخوله او عدمه وانما هو بالنسبة لتعبير يوم النحول واما بالنسبة فيلزمه اتعاهما تأويلان والراجح منهما الاول فله الخلاف اتعاهما وفي يوم النحول واما ما بعده فلا يلزمه اتعاهما وهل التأويلان في يوم النحول سواء نوى مجاورة يوم ايام وهو ما قلناه و هو ارجح ومنه في التوضيح واعتمدته الثاني في اتعاهما وفي الاذنى مجاورة يوم ايام وما وجدناه في يوم فلا يلزم اكله بالنحول قطعا وهو ما قلناه واتعمده صح اذا علمت ذلك تعلم ان الشارح مشى على طريقة عجم اه (قوله كن نوى جواره مسجد مادام فيه او قسامتنا) فلا يلزم فيه ذلك اليوم ولا بقية الوقت المعين (قوله واثبات ساحل) عطف على يوم من قوله ولزم يوم (قوله كدمايط) بالادال المهمة والمعجمة كافي السلب ليطر (قوله مني بذلك) اي سمي محل الرباط ساحلا (قوله على شاطئ البحر) اي على ساحل في الاسل غاطي البحر الذي يليه فيه رمله فاطلق نهارا وادبه محل الرباط تسمية للحال باسم محله (قوله لا اعتكاف) اي لان الصوم

(٥٧ - دسوق اول) بنذره صوم ولا غيره من اوارم الاعتكاف لكن لا يصح اعادة مرض ويحرم حاله ان ياتي بنذره بالمجاورة في المسجد نهارا ويخرج الى الخارج لا يصح له ثم ان نوى الجوار المقيد بالفطر اكثر من يوم لا يلزمه بدخوله ما بعد يوم دخوله (وفي) لزومه اكل (يوم دخوله) وعدم لزومه اذ لا صوم فيه وهو اراجح (تأويلان) اما ان نوى يوم فقط لم يلزمه اكله فلما كن نوى جواره مسجد مادام فيه او قسامتنا بقوله وفي يوم الخ ارجح لفهم قوله فباللفظ اي فان لم يلفظ في الخ (د) لزوم (اثبات ساحل) المراد به محل الرباط كدمايط ولا سكرتة ونحوهما من ذلك لان العالم كونه على شاطئ البحر (لناذره صوم) لو صلاة لا اعتكاف

(به) أى فى الساحل (مطلقاً) كفى فى مكان مفضول أو غافل كاحداً للمسجد الثلاثة قرصاً كان الصوم أصلاً تام لا (د) لزماً أياً (المسجد الثلاثة قبل أن تذكروا) ٤٥٠ أو صوم أو صلاة (ج) أى فيها (والا) بأن تذكروا العكوف ساحل أو عكوفاً وصوماً

كصلاة بغيرها كالأهر وجامع حمرو (في موضعه) الذى نذره فى الاعتكاف أو الصلاة أو الصوم يفعل التندور وظاهره ولو قرب جنباً والماسل ان من نذر شيئاً من الثلاثة فى أحد المساجد الثلاثة زمة الذهاب إليه كساحل فى نذر صوم أو صلاة لا اعتكاف فيه فى موضع أو ما غير الساحل والمسجد الثلاثة فيبوضعه ان بعد والاقصولان ثم شرع فى بيان مكر وهاته فقال (وكره) المعتكف (أكله خارج المسجد) يضى جنباً ثم ورجته المراجعة عنه فان كل خاربا عن ذلك بطل اعتكافه (د) كرهه - اعتكافه غير ممكن - يفتح فسكون فكسر القاء ونشيد الياء وزن مهى اسم مفعول من الكفاية أصله مكفوى فيستبد له ان يحصل ما يحتاج له من ما كل ومثرب ومليس فان اعتكف غير ممكن جازله ان يخرج لشراء طعام ونحوه ولا يحتاج اقرب مكان ولا الفساد اعتكافه كاشتغاله خارجه بشئ من قضاء دين وتحدث مع احد وغير ذلك (و) كرهه (فدخوله منزله) لقريمو به اهله والأبطل صفاتها فى الأول ولم يكره فى الثاني - له اذا كان له فى سفر أو داره - ودخله استغله (وان) كان فى الدور (العاطو) كرهه (اشتغاله بلم) متعلماً به علماً غير عني واللام يكره لان المقصود من الاعتكاف صفاء المسجور بأضه النفس وهو ان يحصل غالباً بالذكر والصلاة

كاشتغاله خارجه بشئ من قضاء دين وتحدث مع احد وغير ذلك (و) كرهه (فدخوله منزله) لقريمو به اهله والأبطل صفاتها فى الأول ولم يكره فى الثاني - له اذا كان له فى سفر أو داره - ودخله استغله (وان) كان فى الدور (العاطو) كرهه (اشتغاله بلم) متعلماً به علماً غير عني واللام يكره لان المقصود من الاعتكاف صفاء المسجور بأضه النفس وهو ان يحصل غالباً بالذكر والصلاة

لا بالإشغال بالعلم (د) كراهة (كاتبه) أي المصنف (وان مصحفاً) ثم لم يذكر من العلم ٤٥١ وكاتبه ولا بأس بالسير وان كان تركها أولى

(د) كراهة (فعل غير ذكر)

من تهليل وتسييح وتعميد

واستغفار وصلاح على النبي

صلى الله عليه وسلم وسلاة

وثلاوة) واما الثلاثة

فستحب فعلها وشبهه في

الكراهة قوله (كراهة)

لمرض المسجد ان يهد

عنه (وجازة ولو لا سقطت)

بأن وضعت بشر به أو

أنهى زحامها إليه طلب البقاء

في الجنازة فقط (وسعده

ثلاثين عشارا وسطح)

للمسجد لا بمكانه أو محته

فيجوز (ورثه للامامة)

المستند الجواز بل

الاستعجاب وفي بعض

النسخ للأمامة لكن

النص كراهة الأمامة وان

لم يرتب لانه على الأمام

وذلك عمل (واخرجه) أي

بكره للقاضي ان يخرجه

(لمكرمه) قبل تمام

اعتكافه ما لم تطل مدة

الاعتكاف بحيث تقصر

ببر الحق والأفلا كراهة

(ان لم يلد) ففتح اليا موضعا

لا يصح لدوا (به) أي

باعتكافه والأفلا بكره

اخرجه والقد القوار من

دفع الحق والمطالبة به ثم

بين الحائر بقوله (وجاز)

للمصنف (أقرا قرآن)

على غيره أو ساعه من الغير

لا على وجه التعليم والتعلم

والا كراهة (د) يبد (سلامه

على من يخره) أي سؤاله

صفاتها المذمومة (قوله لا بالإشغال بالعلم) أي لان العلم لشرفه عند النفس ومجاشعت به (قوله ان كثر ما ذكر من العلم) أي غير العي (قوله وكاتبه) الضمير للمصنف لا للعلم خليل المبالغة فهو من إضافة المصدر لفاعله ومحل كراهة الكتابة ما لم يكن لمعاشه الذي يحتاج له في مدة اعتكافه وان لم ياله والأفلا كراهة كذا ينبغي لان الأمر يحتاج له لا يرضى تركه فلا تنسخ كراهته (قوله فيستحب فعلها) أي بأن يفعل الوقت تارة بهذا وتارة بهذا وليس المراد انه يفعل جميعها في فور واحد لان هذا لا يتأخر قوله فيستحب فعلها أي اخذها من حكم المصنف للكراهة على فعل غيره ما من أنواع البر (قوله كراهة) أي كراهة لمريض بالمسجد) واما ان كان خارجه كانت العبادة في جازة وتبطل الاعكاف (قوله ان يهد عنه) بأن كان يتقل من محله لهدائه واما لو كان قريبا منه فلا بأس ان يهد عليه وهو جالس في محله (قوله وجنازة) أي وصلاة على جنازة ولو كان جارا أو صاحباً يخص ما قدم في الجنائز وهو قوله والصلاة أحسن النقل اذا قل بها الفيران كان تكاروا وصالحا بشر للمصنف هذا اذا وضعت بعيدة عنه بل ولو لاسعة ومحل الكراهة اذا لم يتعين عليه والأفلا كراهة لان المتعين لا يرضى في تركه فلا تنسخ كراهته (قوله لا بمكانه) أي ما لم يكن يخرج لمرسد الأوقاف أو كان اذا نه في محته مكرها كذا قل عياض والمال ان الاذن على المنار أو على سطح المسجد كرهه مطلقا كان يرسد الأوقاف ام لا واما اذا نه في محته فثابت ان لم يكن يرسد الأوقاف والا كراهة هذا هو النقل (قوله لانه عيشي الى الامم) مفادها نه لا كراهة اذا كان لا يعيش وهو كذلك على ما فاداه الى اني وعورثت الكراهة بما تقدم من جواز تأديته حسن المسجد ولكن النص ينع (قوله واخرجه لمكرمه) أي لدعوة توجهت عليه ولا يبطل الاعتكاف حينئذ ومحل هذا اذا اخرج قهرا منه واما من وجبه باختياره فذلك ونحوه فانه يبطل اعتكافه قال في المدة فان خرج بطلب داء أو دنا أو خرج قهرا عليه من جواردين فسد اعتكافه وقال ابن رافع من مال ان أخرجه فاض لمكرمه أو نسيها كرها فاحسب الى ان يشد أي اعتكافه وان بني اجزاء أو ظاهر اطلاقها سواء الباعث كراهة أو لا وقال القاض في شرح الرسالة ان اخرج كرها وكان اعتكافه هرا من دفع الحق فخرجه يبطل اعتكافه اخافاه ونحوه في الجواهر فية باطلاق كلامه بذلك اه بن (قوله ما لم تطل مدة الاعتكاف) أي ما لم يكن الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا (قوله والأفلا كراهة) أي في اشرافه (قوله ان لم يلد به) أي ان يلد كراهة اشرافه لاجل ما دعوى توجهت عليه اذا لم ينسب لدهه وانما اعتكافه فورا من اصطلاح الحق والاعتين اشرافه كان الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا أو قليلا كافي خشن وهو الصواب ويبطل اعتكافه من الخروج والحاصل ان ان خرج طائعا لم يلحق له أو دعوى متوجهة عليه فسد اعتكافه ولو كان غير ملد بذلك الاعتكاف وان اشرافه الحما كرهه راعه فسد اعتكافه ان كان ملدا به وان كان غير ملد به فلا يبطل اعتكافه وله ان يني على فاعله (قوله وجازا قرآن على غيره) أي أو لا يحل المصنف على ظاهره من تعليمه القرآن لغيره عوضه كافي الجلاب فانه مترش بأن هذا كرهه كافي عن سند لاجاز وما في الجلاب من الجراز ضعف كذا في خشن وعقب وفيه ان كلامه الجلاب قد اقتصر عليه في التوضيح وكذا اقتصر عليه ان عرفه فبان غارى في تكميل التمهيد للمواقي وغيرهم واقتصرهم عليه يؤيد به المذهب لكن ما في الجلاب فيه شارحه المراسخ وسماه وقرأ القرآن فيجوز ان كثر لانه ذكر الا ان يكون فاسد التعليم ففتح كثيرا اه : لا هو على المساوي يوم هذا يجمع بين كلاً من الجلاب اه بن فقول هذا من سماعه من الغير كرهه اه : كان على وجه التعليم محمول على ما اذا كان كثيرا وقول الجلاب ان قرأ القرآن للغير عز وجل كرهه محمول على ما اذا لم يقصد تعليمه ويكرهه كراهة (قوله أي سؤاله عن حاله) محل الجواز اذا كان السؤال لطيفا لا طرفية (قوله والا كراهة) أي الا بأن وجدنا اننا الى في المسجد أو طول في السؤال بدون اتمام كرموا وهو حصل انتقال خارج المسجد يبطل اعتكافه (قوله فهو داخل في الذكر) أي لما قيل ان السلام من اسماء الله كذا ذكر بعضهم (قوله وتعليمه) احتجوا بطلب

عن حاله قوله كيف حاله وكيف أصبحت ملاحمها أو من سامع غير اتماله عن عنجهه والا كراهة أو قوله السلام عليكم فهو داخل في الذكر (وتعليمه) أي أنواع الليبر ان كرهه لمصنف غير معتكف لان هدا مع ما معتمه بما فسد اعتكافه وهو المسجد بعد من السام

٢٠ (و) جازاه (ان يتكلم) بفتح الهمزة بعد ثقفه (و) يتكلم (يضم) اليه (و) من قولاته يصح اورد قولها اذا كان ذلك (مجلسه) غير  
استقلوا لاول والاكروم (واخذوا) اذا خرج لكتل مسلحه (و) وجازاه وعيد (ظنرا او شارا) وادعاه او ابطل خارج المسجد وكره فيه كخلق  
واسه مطلقا الان قضى وظاهره ٤٥٢ واسه عن انسبه لاول الخلق خارجا (و) جازاه اذا خرج لصل فربم بنجاسة (استلار

ضلع ٹوبہ اوتخنیفہ)

الاعتكاف بأقوال الطيبي في ليلة أو ليل أو سواها كان وجلا أو امرأة وهذا هو المشهور خلافاً لحد يس القائل بركاذه في حقهما أنه شيخنا عدوي **(قوله غيراً انتقال)** أي يخل أحر من المسجد لا كروما ولو كان الانتقال يعمل خارج المسجد بطل اعتكافه **(قوله وأخذ)** أي قصه وأزالته وقوله أذا خرج أي من مكثفه **(قوله أو سواها لو عد)** أي وأجرها بما يكاف في كلام المصنف في الحقيقة داخله على جهة كذا في عبق الأولى ملاحظة دخولها على كل من المضاف والمضاف إليه ليبدل خروجه لشرائطها وما تأمل وأشهر به أذا خرج أنه لا يخرج لمجرد قص الشارب أو الغفر وما معها هو كذا **(قوله وركفه)** أي يركب جمع ذلك في قوله وإقامه خارجة الحرمه المسجد كافي المدة **(قوله مطلقاً)** أي سواء كان في المسجد أو خارجه والذى به فسه أذا خرج أعمها وزالة الغفر والشارب والامام والمائة لا على الراس كما يفيد أبو الحسن خلافاً في خش من أماناً خرج لصل الجمعة جزاءه على الراس ولا يخرج له الاستقلال وأقته في الحج على ذلك **(قوله انتظاراً)** أي يجوز أنه يجلس خارج المسجد عند من يسلمه له منظر أو غسلها ونقصها **(قوله إذا لم يكن له غيره)** أي لو يجلس من يتبنيه في الجلوس عند النعال أو عند الثوب إلى أن يصف طاهر أو مفيد يجيد **(قوله إذا لا كره)** أي الانتظار المذكور ولا يطلن فيها حتى شب **(قوله وذهب له عدد أو بآخر بلبه)** أي يأخذه معه لا يحال أن يسبب الذي عليه خاصة قلبه **(قوله وكان أترأعتكافه)** أي أشعر كلامه هذا أن يكون كاعتكافه العشر الأول والأوسط من رمضان لنزله عليه ميتة ليلة التي قبل ذلك العشر وهو كذا فيخرج إذا خرجت الشمس أترأباعتكافه كله تت **(قوله ظاهر المدة الوجوب)** أي وجوب مكثه في المسجد مطلقاً وعليه حرمه الاعتكاف وقيل لا يجب عليه المكث ليلة العيد بل يجوز أن يخرج بمجرد وقوف الشمس أترؤم من رمضان وعليه حرمه الاعتكاف فتحصل أن الأقسام ثلاثة الأول ما إذا كانت ليلة العيد أترؤم مدة الاعتكاف والثاني ما إذا كانت ليلة العيد في أثناء المدة والثالث ما إذا كانت ليلة العيد ثلاث في مدة الاعتكاف أصلاً **(قوله قبل الغروب)** الظاهر أن النحول مع الغروب بمثابة النحول قبله فيتحصل المنسوب **(قوله والرابع الجوب)** أي وجوب النحول قبل الغروب وأمره بناء على المعتمد من أن أقل الاعتكاف يوم وليلة ما إذا نذر يوم وليلة تركها أذا نذرت **(قوله وأما المستدور فيجب الخ)** قال ابن الحارثي من دخل قبل الغروب اعتد يومه وبعد الفجر لا يعتد به وفيها ينهما قولان التوضيح واختلاف إذا دخل بينهما والمشهور الاعتداد وقال سحنون لا يعتد وحل بعضهم قول سحنون على أن ليس بخلاف وأن المشهور صحيح على النقل وقول سحنون على النذر وقال ابن رشد حل قول سحنون والمعونة على خلاف ظاهرها أعلمت هذا من أن الأولى إجماع كلام المصنف على الإطلاق لا يستظهر ابن رشدان بين القولين خلافاً وان المعتمد قول المعونة بالاعتداد أنظر بين ومن هذا الظاهر قول الشارح والرابع أنه يصح هذا قول سحنون وبوجه الرابع فيه فطر **(قوله أو صبح أن دخل الخ)** أي أنه أترك المنسوب أن كان الاعتكاف غير منذور وخالف الواجب أن كان منذوراً ثم إن كلام المصنف هنا مخالف لما سبق له من أن أقل الاعتكاف يوم وليلة وإن من نذر يومه أو يومه يوم وليلة واجب الشارح بأن كلام المصنف هنا مبني على ضعيف وهو أن أقل الاعتكاف يوم فقط **(قوله والرابع أنه لا يصح)** أي إذا دخل قبل الفجر سواء كان من نذر يومه أو من نذر **(قوله)** أي أعلم أن موقع خلاف في أقل الاعتكاف ما في أقل ما يتحقق به على قرين قبل الفجر يومه أو ليلته هو المعتمد وعلى هذا إذا دخل لاعتكاف قبل الفجر وأمره فلا يجزئه ما لم يضمنه ليلة في المستقبل سواء كان الاعتكاف من نذر يومه أو من نذر هذا القول بأن ما مضى من أماناً نذر يومه أو ليلته وقيل أن الفجر يوم فقط وحينئذ إذا دخل قبل الفجر

فصل ثوبه وبجانبه  
إذا لم يكن فيه غير ولا كره  
(وذهب) له (أعداد  
ثوب) آخره ليسه ان  
أصاب الذي عليه نجاسة  
مثلا كالرضع وليس  
المردان يمسكه خوفا  
لا اعتكاف غير الذي عليه  
(د) خب (مكة) في  
المسجد (لبيت المقدس) إذا  
أصل اعتكافه بها وكان  
أتموا اعتكافه أتمروا من  
ومضان بعض من معتكفه  
إلى المعلى لا يصل عبادة  
عبادة فإن كانت ليلة العيد  
أثناء اعتكافه فظاهر  
السقوط والوجوب وهو  
الراجح فإن خرج ليلة العيد  
أول يومه وأتم ما لم يدخل صلاة  
المغرب فظاهر (د)  
ذهب لسرد الاعتكاف  
(دخوله) المسجد من  
الليلة التي يريد أن يشاء  
مستكافه منها (قبل  
المغرب) في الاعتكاف  
لنحوه ولو لم يقطع أو  
بأنه على أن أتم يوم  
الراجح الوجوب وأما  
لنحوه فيجب دخوله قبل  
المغرب وبما وصفه لزم  
البله (وصح) في  
النوى والمنشد (ان

دخل قبل الفجر) ينامو ان فقه يوم قنط والراح اهل لا يصح بناء على الراح من ان اقل يوم و ليلة (و) نذب او  
(اعتكاف عشرة) من الالام لا عليه الصلاة والسلام لم ينقص عنها وهذا اقل المندوب واكثره شهر وكرمه اقل عليه اوقص عن حشرة  
هذا هو الراح و قبل الحشرة اكثر المندوب فيكرمه اقل عليه او في كراهه ما ندوهم اولا ن

(و) **تجب عليه** (بأنه السجدة) أي بعد من شغفه بالحديث (و) **تجب** (بالاعتكاف) (برمضان) لكونه سيد الشهور (و) **بالشهر الآخر** (منه) فهو مندوب ثالث (اليلة) (القدر العالمة) أي في رمضان أو في الشهر الآخر ذكر الاعتكاف باعتبار الزمن (في كونها) دائرة (بالعام) كله (أو برمضان) خاصة (تختلف وانتقلت) على كل من القولين فلا يخص

٤٦٣

في رمضان على الثاني  
وقيل يخص بال عشر  
الأخر من رمضان  
وتتصل أيضا (والمراد  
بكساعة) أو تسعة أو  
حاسة في حديث الحسن  
في التاسعة أو السابعة أو  
الحامسة أي من الشهر  
الأخر (ماني) من العشر  
لأنه في ظن أبيه التاسعة  
ليلة إحدى وعشرين  
والسابعة ليلة ثلاث  
وعشرين والحامسة ليلة  
خمس وعشرين وقيل  
العدد من أول العشر  
فأشبهه ليلة تسع وعشرين  
والسابعة ليلة تسع وعشرين  
والخامسة ليلة خمس  
وعشرين \* وأعلم أن  
العمل ليلة القدر خير من  
الشهر سواء علمت أو  
لم تعلم ولها علامات ذكرها  
العلماء أخذ من الأحاديث  
ولما كانت مبطلات  
الاعتكاف فبطل ما قيل  
استأنفه وقد سمي سب  
والأخر وبطل ما يترجم  
بعض زمنه ولا يبطل  
ما قبله وهو ثلاثة أقسام منها  
ما منع الصوم والمسجد  
وأشاره بقوله (و) إذا قدر  
الما غير معينة أو معينة

أومعه اجزا ذلك اليوم ولو كان نادر الأجل لكنه غالب الواجب إذا كان نادره لأن هذا القول يقول يلزم  
اليلة بالتسديد فلو لمها لا من حيث أقبل الاعتكاف بل من حيث أن التسديد واجبها وإما أنه لا بحيث يكون  
مأنص عنه أممكمروها وتختلف الأولى على ما فيه من الخلاف فتقبل يوم وليتها ذكره كالأجبت بكرة ما زاد  
عليه عشر وقيل هذا القول في التوضيح من بعضهم وقيل أنه كالألانة ما لم يكن عليه عشرة وقيل أنه كالأ  
عشرة أو أكثر وهو مذهب المدونة والرسالة إذا علمت هذا علم أن من نذر اعتكافا ودخل فيه ولم يمين  
قدره فإنه يلزمه أقل الحقة وهو يوم وليته على المتعدا يوم قطع على مقابله وإذا نذر أقل الاعتكاف كالأ  
لزمه أنه على الخلاف المذكور في هذه الأقوال الثلاثة اهـ تر ريشنا عدوى (قوله وبأخر المسجدة) أي  
بحر المعاليل لصدوره الذي هو أمامه (قوله ليلة القدر) أي لاجل التماس ليلة القدر يسكون الدال وفتحها  
سميت بذلك إما لقدر الكون فيها من أرزاق وغيرها أي لظهورها للملائكة أو لظلم قدرها أو لدر القام بها  
(قوله في كونها دائرة بالعام) وهو ما يحتمل في المقدمات حيث قال والى هذا ذهب مالك والشافعي وأكثر  
أهل العلم وهو أولى الأقوال وقوله وإذا قدر في رمضان وهو الذي شهره ابن غلاب اهـ ين (قوله وأعلم أن  
العمل) أي عمل الطاعات وقوله خير من الشهر أي خير من عمل الطاعات ألف شهر وقوله سواء علمت أي  
ليلة القدر والى عمل فيها (قوله ولها علامات ذكرها العلماء) من جعلها أن تطلع الشمس صبيحة يومها بيضاء  
لأشعاع لها كافي الحديث: بأن تكون السماء ليثها سمها أو الغيم فيها وأن يكون الوقت ليثها معتدلا لأحار ولا  
باردا (قوله وإذا قدر الخ) حل الشارح كلام المصنف على سورا التذكرة الثلاث بريا على ما عراه ابن رشد  
لأنه ينفرد من أن التذكرة المئين من غير رمضان إذا طرأ فيه عذره فيبقى لا على قول سحنون أنه لا يقضى مطلقا  
وحاصل كلام المقدمات أن التذكرة إما بأعيانها إما بكون من رمضان فليكن قضاءها أو ما مرضها كلها  
لوجوب قضاء الصيام عليه وإن مرض بعضها قضى ما مرض فيها وإن كانت من غير رمضان غرضها كلها  
أو بعضها ثلاثة أقوال أحدها وجوب القضاء مطلقا على رواية ابن وهب في الصوم الثاني عدم القضاء  
مطلقا وهو مذهب سحنون الثالث الفرقة بين أن عرض قبل دخوله في الاعتكاف فلا يلزمه وهو مذهب  
ابن لقاسم في المدونة على تأويل ابن عبدوس وأن نذر الما بغير أعيانها قضى ما مرض منها أو أظفروها ساها  
يصل ذلك باعتكافه ولا خلاف في هذا قال في التوضيح فإن كان الاعتكاف طوقا فاطر فيه لمرض أو جف  
فلا قضاء عليه لكن إن بقي عليه شيء من التوى بعد زوال المانع بى كافي ابن عاشر اهـ بن وحاصل إيضاح  
المقام أن قول الصدر اما اغشاء أو جف أو جف أو قف أو مرض الاعتكاف اما من معين من رمضان  
أو من غيره أو نذر غير معين أو طوع معين بالملاحظة أو غير معين فلهذه خمسة وعشرون من ضرب خمسة في  
خمس توفي كل منها ما نال بطر العذر قبل الشروع في الاعتكاف أو بعد الشروع فيه أو جازن الشروع  
فيه فلهذه خمسة وسبعون صورة فإن كان الاعتكاف نذرا معين من رمضان أو نذرا غير معين وطرات خمسة  
الأعذار قبل الشروع في الاعتكاف أو بعده أو مقارنته فلهذه ثلثين صورة وإن كان نذرا معين  
بغير رمضان فإن طرات خمسة الأعذار قبل الشروع في الاعتكاف أو مقارنته فلا يجب القضاء وإن طرات  
بعد الشروع فأقضاء مطلقا فصوره خمسة عشر وإن كان طوقا معين بالملاحظة أو غير معين فلا قضاء سواء  
طرات خمسة الأعذار قبل الشروع أو بعده أو مقارنته فصوره ثلاثون فلهذه خمسة وتسعون صورة وبني  
حكم ما إذا اظهر ناسيا أو الحكماء يتضي سواء كان الاعتكاف نذرا معين من رمضان أو من غيره أو كان نذرا  
غير معين أو كان طوقا معين بالملاحظة أو لافه وروه خمسة فجعل الصور مائة (قوله ملاصق لبيانها) أي

من رمضان ومن غيره فحصل لحد في أثناء اعتكافه وزال (بني) ملاصق لبيانها (يزول الغشاء أو جف) أو جف أو قف أو مرض شديد  
لا يجوز معه المكث في المسجد والمراد بالبناء الأتيان بدل ما حصل فيه المانع وتكمل ما نذره سواء كان ما يأتي قضاء مما منع فيه صومه كان  
بأني به بعد قضاءه منه رمضان والتذكرة المعين أو لم يكن قضاء كالتذكرة

المعين وإما ان حصلت هذه الاعذار في الطلوع فلا قضاء. وقولنا في اثناء اعتكافه اما لو حصلت قبل دخوله او فارته في في المطلق وفي المعين من رمضان لافي المعين من غيره ٤٥٤ ولا في الطلوع وتقدم معنى البناء ومنها ما يمنع المسجد قط كالسلس وزركه

لا عدم القضاء فيه فليأمل  
ومنها ما يمنع الصوم قط  
وهو ما اشار له قوله (كان  
منع من الصوم) دون  
المسجد (المريض) خفيف  
(او) زوال (حيض) نهارا  
(او) دخول يوم (عيد)  
او فطر نسبانا وبسولنا  
زوال حيضها او الدفع  
ما قبل الحيض مانع من  
الصوم والمسجد معا  
فكيف جعله المصنف  
مانعا من الصوم فقط  
وحاصل الدفع ان مراده  
بالحيض هنا الذي طهرت  
منه نهارا وهو مانع من  
الصوم قط الاثرى انه  
يجب عليها الرجوع  
للمسجد وليس مراده  
مطلق الحيض اذ هو مانع  
منها كما مر (وخرج) من  
طرا عليه عذر من هذه  
الاعذار وجوبا في العذر  
المانع من المسجد والصوم  
والراجح عدم جواز  
المسحوق في المانع من  
الصوم كعيد ومرض  
خفيف (وعليه سره)  
اي حرمة الاعتكاف  
يجعل ما لا يفعله المعتكف  
من جماع او مقدماته  
او غير ذلك فاذا زال العذر  
وجب فورا البناء كما تقدم

(وان اشترى) اي انما رجوع ولو بعد من نسيان او اكرام (بطل) اعتكافه واستأنفه (الا ان)  
اشترى رجوع (اليه العيد يومه) لا يطل عليه لعدم صحة صومه لكل احد بخلاف لو طهرت الحائض او صح المرض واخرى كل الرجوع فيطل  
بها الصوم من غيرها

الحائض وضع فيه المريض يصح صومه لغيره بخلاف يوم العيدين فإنه لا يصح صومه لاحد (قول  
وان اشترط الخ) حاصله ان المعتكف اذا شرط اى عزم في نفسه على ما ياتي في اعتكافه سواء  
كان ذلك العزم قبل دخوله المعتكف او بعده بان قال ان حصل لي موجب  
للقضاء لا اقصى او اعتكف ولكن اطأ زوجتي او اعتكف ولا اصوم لم  
يفده بشرطه اى يبطل على المعتكف واعتكافه صحيح ويجب عليه  
القضاء ان حصل له العذر وقيل لا يلزمه اعتكاف وقيل  
ان كان الشرط قبل الدخول في الاعتكاف لم يلزمه  
الاعتكاف وان كان بعد  
ان دخل بطل  
الشرط

(وان اشترط) المعتكف  
لنفسه (سقوط القضاء)  
على تقدير حصول عذر  
او يبطل (لم يفده) شرطه  
ووجب العمل على  
مقتضى شرط الشارع  
مما تقدم والله  
اعلم

﴿تم الجزء الاول من حاشية النسوق على الشرح الكبير يليه الجزء الثاني واوله باب في الحج﴾



﴿ فهرسة الجزء الاول من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة الدرديري ﴾

صفحة	صفحة
باب احكام الطهارة ٢١	٢٠١ فصل يجب بقرش قيام الخ
٣٥ فصل الطاهر ميت ما لادم له الخ	٢٠٨ فصل وجب قضاء فائتة الخ
٤٩ فصل في ازالة النجاسة	٢١٥ فصل في سجود السهو
٦٤ فصل يذكرك فيه احكام الوضوء	٢٤٢ فصل في سجود التلاوة
٧٩ فصل نذير لقاضي الحاجة جلوس الخ	٢٤٨ فصل في بيان حكم النافلة
وقع في هذا الفصل في هامش ٨٢ لقط وشط	٢٥٤ فصل في بيان حكم صلاة الجماعة
بين قوسين والصواب انها تشرح	٢٧٩ فصل في الاستخلاف
٨٨ فصل نقض الوضوء بحدث الخ	٢٨٦ فصل في احكام صلاة الشكر
٩٧ فصل يجب غسل طاهر الجسد الخ	٢٩٩ فصل في الجمعة
١١٠ فصل رخص لرجل وامرأة وان احتجاجة	٣١٤ فصل في حكم صلاة الخوف
بحضر او سقر مسبح جورب الخ	٣١٧ فصل في احكام صلاة العيد
١١٥ فصل في التيمم	٣٢٢ فصل في صلاة الكسوف والخسوف
١٢٧ فصل في مسح الجرح او الجبيرة	٣٢٥ فصل في حكم صلاة الاستسقاء
١٣٠ فصل في بيان الميصر	٣٣٧ فصل ذكره احكام البسائر
١٣٦ باب الوقت المحار	٣٤٦ باب الزكاة
١٤٩ فصل في الاذان	٤٠٠ فصل ومصرفها فقير ومسكين الخ
١٥٦ فصل شرط الصلاة	٤١١ فصل في ركعة الفطر
١٦٦ فصل في ستر العورة	٤١٥ باب في الصيام
١٧٥ فصل في استقبال القبلة	٤٤٤ باب في الاعتكاف
١٩٢ فصل فرائض الصلاة	

﴿ تمت ﴾

